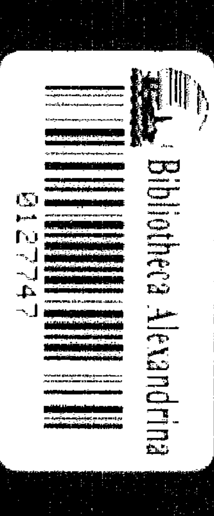
سلسلة الوثائق الاساسية للأزمة اللبنانية

١٩٧٣ ـ ......

الجزء الثاني

[illegible] الاقليمية في لبنان









سلسلة الوثائق الاساسية
للأزمة اللبنانية



سلسلة الوثائق الاساسية للازمة اللبنانية

١٩٧٣ - ......

الجزء الثاني

الادوار الاقليمية في لبنان

عماد يونس

بيروت ١٩٨٥

الفصل الاول

الدور السوري



تصريح السيد عبد الحليم خدام
نائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية السوري الى صحيفة «الرأي العام» الكويتية حول كون لبنان جزءاً من سوريا بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٧٦

س: يبقى لبنان. ماذا عنه؟ وهل ثمة احتمال لاستئناف وساطتكم هناك؟

ج: في الواقع ان الوضع اللبناني يستأثر باهتمامنا الكبير. فهو وضع حساس جداً بالنسبة الينا، في سوريا، وبالنسبة الى وجود حركة المقاومة الفلسطينية فيه. ويقوم عملنا، في لبنان، على اساس مساعدة الاطراف اللبنانية على ان تتلاقى لحل الازمة. فنحن حريصون على لبنان ونريد له ان يكون آمناً ومستقراً. ولقد اقمنا اتصالاتنا مع الاطراف كافة التي قابلت سعينا بالتقدير. والمشكلة اللبنانية بالغة التعقيد وتحتاج الى الصبر والنفس الطويل. وفي هذا الاطار تابعنا الاتصال مع الاطراف كافة من اجل اللقاء على حل مناسب لكل هذه الاطراف. غير اننا اوضحنا، في صورة قاطعة، اننا لن نسمح بتقسيم لبنان. فاي مباشرة للتقسيم ستعني تدخلنا الفوري، فلبنان كان جزءاً من سوريا ولسوف نعيده لدى اية محاولة فعلية للتقسيم. وينبغي ان يكون واضحاً ان هذا القول لا يعني الاقضية الاربعة ولا الساحل فقط، بل يعني جبل لبنان ايضاً. فلبنان اما ان يكون موحداً واما ان يعود الى سوريا.

لقد كان هذا كلامنا في وجه الذين يحلمون بتقسيم لبنان. على اننا حريصون جداً على لبنان الموحد والمستقل. ونأمل في ان يتعب الاخوة اللبنانيون من الاقتتال ويعودوا الى رشدهم ودولتهم. وفي اعتقادي انهم لا بد عائدون، في النهاية، ويعود لبنان الى هدوئه كما عهدناه.

س: غير ان اسرائيل هددت بالتدخل اذا ما تدخلت سوريا، الامر الذي يشجع دعاة التقسيم.

ج: نحن قلنا اننا لن نتدخل ما دام التقسيم لن يقع. لكننا لن نتراجع امام التهديد الاسرائيلي، اذا ما بدا ان اهل التقسيم سيفعلون. ثم ان حركة اسرائيل، في التدخل الشامل، ليست في هذه السهولة. ذلك ان التدخل الاسرائيلي سيعني الحرب الشاملة في المنطقة. وهذا يستتبع انهيار الكثير من المعادلات التي لا تريد اميركا انهيارها في الوقت الحاضر، خصوصاً سياسيتها، ولعل اول ضحايا التدخل الاسرائيلي سيكون اتفاق سيناء، وهو امر لا تريده اميركا.

يبقى ان ما يعنينا هو امران: منع التقسيم وجمع الشمل اللبناني لكي يبقى لبنان. ونفترض ان الاخوة العرب يدركون ذلك، ويدركون ان الموضوع، اذ تتعاطاه سوريا، فمن اجل ضمان استمرار لبنان العربي دولة موحدة وحرة. لذلك فان محاولات التعريب تعني كثرة الطباخين وتعني تشتيت المساعي لاقامة الحل المنشود والذي يشمل مصلحة اللبنانيين جميعاً.

نص الاتفاق على تسوية سياسية شاملة للازمة اللبنانية
بين الجانبين اللبناني والسوري بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٦

«صدر عن المديرية العامة لرئاسة الجمهورية ما يأتي:

اثر الاتصالات التي قام بها الوفد السوري الهادفة الى تسوية شاملة للازمة في لبنان، تم الاتفاق بين جميع الاطراف على اسس التسوية السياسية الشاملة للازمة بكل وجوهها وجوانبها، كما تم الاتفاق على ما يأتي:

١ ـ تشكيل لجنة عليا عسكرية لبنانية ـ سورية ـ فلسطينية، مهمتها وضع ترتيبات وقف القتال واعادة الحياة الطبيعية والاشراف على التنفيذ.

٢ ـ تشكيل عدد من لجان الاشراف الفرعية منبثقة من اللجنة العليا لمراقبة التنفيذ ومتابعته في مختلف المناطق والمواقع.

٣ ـ تعين اللجنة العليا موعد وقف اطلاق النار واعلان ترتيبات وقف القتال ومراحل تنفيذها».

نص البيان اللبناني ـ السوري المشترك
الذي اذيع في كل من بيروت ودمشق في ٧ شباط ١٩٧٦

«تلبية للدعوة الموجهة من السيد الرئيس حافظ الاسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، الى اخيه فخامة الرئيس سليمان فرنجيه، رئيس الجمهورية اللبنانية، قام فخامته بزيارة رسمية للجمهورية العربية السورية. يوم السبت السابع من شباط ١٩٧٦. على رأس وفد رسمي.

اجرى الرئيسان العربيان اثناء هذه الزيارة مباحثات رسمية سادها جو من الاخوة والمحبة والثقة المتبادلة. تناولت بشكل خاص الوضع القائم في لبنان اثر المحنة الاليمة التي مر بها، والتي ادمت قلوب المواطنين في كل من البلدين الشقيقين.

وحضر هذه المباحثات:

عن الجانب اللبناني:

ـ دولة الرئيس رشيد كرامي، رئيس مجلس الوزراء.

وعن الجانب العربي السوري:

ـ السيد محمود الايوبي، رئيس مجلس الوزراء.

ـ والسيد عبد الحليم خدام، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

استعرض الرئيسان الأحداث الدامية التي جرت في لبنان خلال الاشهر الأخيرة وما نجم عنها من خسائر رهيبة في الارواح والاموال، ومدى ما تحدثه من اثر بالغ على الأوضاع في لبنان، وعلى الوطن العربي الذي يخوض معركته المصيرية ضد اعداء الأمة العربية وفي مقدمتها اسرائيل والصهيونية العالمية.

وقد اعرب فخامة الرئيس اللبناني عن عميق شكره وتقديره للموقف الأخوي الذي وقفته الجمهورية العربية السورية بقيادة الرئيس حافظ الاسد، وعن شكره للمبادرة العربية السورية التي اسفرت عن انفراج المحنة التي اجتازها لبنان وعن العودة السريعة الى الاستقرار والحياة الطبيعية فيه.

كما عبر الرئيس حافظ الاسد لضيفه الكبير بالغ اهتمامه بسير الاوضاع في لبنان الشقيق انطلاقاً من العلاقات الاخوية الصميمة بين البلدين وما يربطهما من مصير مشترك كما عبر عن اطمئنانه وارتياحه للأسس التي قامت عليها تسوية الأزمة في لبنان.

تم في هذه المباحثات استعراض الأوضاع الداخلية في لبنان، بعد انفراج الازمة، وبحث الوسائل والطرق الكفيلة باستمرار الهدوء والاستقرار فيه، وفي مقدمتها الانجازات التي ستتم في لبنان بغية وضع اساس متين يكفل للمجتمع اللبناني الطمأنينة والرفاه والتقدم وترسيخ الوحدة الوطنية اللبنانية التي تشكل الدعامة الأساسية لتحقيق الاهداف التي يتوخاها الشعب اللبناني بجميع فئاته.

كما تم استعراض الاتصالات التي جرت مع منظمة التحرير الفلسطينية لتنفيذ اتفاقية القاهرة، والتي اكد فيها الجانبان التزامهما بتنفيذ بنود واحكام تلك الاتفاقية، كما اكد الجانب السوري ضمان سورية تنفيذ الاتفاقية نصاً وروحاً لما فيه المصلحة المشتركة بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد استعرض الرئيسان العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، والقائمة على اسس متينة من الاخوة والمودة والحوار والوشائج التاريخية التي تربط البلدين والمصالح المتعددة القائمة بينهما في سائر المجالات، واتفقا على ضرورة تطوير هذه العلاقات وتنميتها الى اقصى مدى ممكن يضمن تحقيق اماني الشعب في البلدين ويدرأ عنهما الاخطار المشتركة ويحقق لهما الرفاه والتقدم».

وقد اعرب فخامة الرئيس سليمان فرنجيه عن شكرة العميق لما استقبل به الوفد المرافق له من حفاوة وتكريم بالغين، ووجه الدعوة الى أخيه الرئيس حافظ الأسد لزيارة لبنان، فقبلها شاكراً وسيحدّد موعدها في وقت لاحق.

نص ورقة العمل التي وضعها وزير الخارجية اللبنانية فؤاد بطرس
في ٢٦ نيسان ١٩٧٦ اعداداً للمباحثات بين الرئيسين اللبناني الياس سركيس والسوري حافظ الأسد*[١]

«ان المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية ومقررات مؤتمر بغداد وما تشهده المنطقة من تطورات ومستجدات، كل ذلك خلق وضعاً سياسياً ينبغي اعتماده في أساس العمل والتعامل في سعينا الى تحقيق المصلحة العربية بصورة عامة ومصلحة سوريا ومصلحة لبنان في هذه المرحلة التاريخية الدقيقة.

«ومن المسلم به ان هذه المصالح لا تصان في جو تسوده الاضطرابات وتحتدم فيه الأزمات، كما هي الحال على الساحة اللبنانية، مع ما يجرّه كل ذلك من ذيول لا يستفيد منها الا العدو الاسرائيلي.

«إن مصلحتنا جميعاً هي في تطويق احتمالات وقوع انفجار وذلك بمعالجة الأسباب وتعطيل فاعليتها.

«واذا كان لا بد من خلق جو من الهدوء والاستقرار في الحقلين الأمني والسياسي، فلبلوغ هذا الهدف، ينبغي معالجة المواضيع بالتفاهم والتنسيق بين السلطتين السورية واللبنانية.

«أولاً: الوفاق السياسي وتنقية الأجواء: إن تنقية الأجواء شرط ضروري لتحقيق الوفاق. ومن شروطه أيضاً الشمولية التي تفترض معالجة الأمور من مختلف زواياها.

* الزاوية اللبنانية ـ السورية: يجب توطيد التفاهم وتعميقه بين الحكمين. ومن خلال هذا التفاهم يصار الى تنقية الأجواء بالنسبة الى الفئات الرئيسية في البلاد. ولا بد أيضاً من أن تحدد بوضوح نقاط أساسية يتفق عليها وذلك تحاشياً لكل انتكاس في المستقبل.

* الزاوية اللبنانية ـ اللبنانية: يجب تحقيق الوفاق اللبناني ـ اللبناني بنتيجة تنسيق لبناني ـ سوري تتولى السلطة اللبنانية تنفيذه العملي.

* الزاوية اللبنانية ـ الفلسطينية: يجب تحقيق الوفاق والتفاهم بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية على ان تتولى السلطة اللبنانية التنفيذ العملي نتيجة للتنسيق مع السلطة السورية.

وغني عن القول ان الحلول الواردة في البندين ٢ و ٣ أعلاه مرتبطة بالنبد ١ وهي بمثابة تتويج لما يتضمنه من حلول.

«ثانياً: الحكومة: يجب تأليف حكومة سياسية موسعة. فأما ان تشكل بعد حصول التفاهم على الخطوط الكبرى للوفاق فيكون مجيئها بمثابة دفع لانجاز هذا الوفاق ولبلورته فيتحقق في ظلها. واما ان تأتي الحكومة بعد انجاز الوفاق نهائياً فتؤلف على هذا الاساس وتكون بمثابة تكريس لمرحلة جديدة ايجابية.

وسواء على صعيد الوفاق، ام على صعيد الحكومة، يجب ان تقوم الأمور على مبادىء واضحة، تتناول بصورة خاصة النظام والخط السياسي العام والخيارات الرئيسية ومستقبل العلاقات بين سوريا ولبنان.

«ثالثاً: الجيش وتنفيذ قانون الدفاع الجديد: يدخل هذا الموضوع في إطار المبادىء التي يجب ان يقوم عليها الوفاق.

فقانون الجيش أصبح أمراً راهناً، ولا بد من أخذه بعين الاعتبار. والحكومة ـ اي حكومة ـ ملزمة بتنفيذه. لكن هذا التنفيذ يستلزم وضع سياسة أمنية شاملة على أساس توسيع مسؤوليات الجيش الأمنية وشموليتها، وقد يستلزم بالتالي دراسات خاصة تجريها لجان عسكرية.

ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار ما يقوم على الساحة اللبنانية من قوى غير حكومية، بما فيها المنظمات الفدائية، وضبط تحركاتها، مع ما يستتبعه ذلك من اجراءات وتنظيمات.

«رابعاً: الجنوب وما يتصل به: يرتدي هذا الموضوع اهمية كبرى ويصعب فصله كلياً عن المواضيع الأخرى ولاسيما بالنظر الى التحديات الاسرائيلية المستمرة بشكل مباشر او غير مباشر وتجاه التحركات المختلفة في الجنوب.

وفي اي حال، لا بد من وضع تصوّر لما ينبغي اجراؤه في حال انسحبت قوات الطوارىء الدولية لسبب من الأسباب».

---

*[١] راجع ايضاً: كريم بقرادوني ـ السلام المفقود ـ ص ١٩٩

نص الرسالة التي وجهها الرئيس اللبناني الياس سركيس الى الرئيس السوري في ١٤ ايار ١٩٧٦ بُعيد انتخابه وقد حملها موفد الرئيس اللبناني المحامي كريم بقرادوني*[١]

«أشكركم على ما أوليتموني من عطف لمناسبة انتخابي. وأحرص على أن أناقش معكم أولاً خطتي للسلام، قبل طرحها على الجهات المعنية. ان امكانات نجاح هذه الخطة ضئيلة، وهذا ما أدركه تماماً. ولكني أعتبر أنه من واجبي أن أقترح حلولاً. إني أتكل عليكم لمساعدتي كي لا أبقى طويلاً مكتوف اليدين، أنظر، متفرجاً، الى اللبنانيين يقتتلون. سأبذل كل ما لدي من وسائل لأقوف المعارك، مهما يكن الثمن».

«يجب أن يفهم الجميع اني لا أستطيع أن أحكم لبنان بنصف اللبنانيين وضد النصف الآخر».

خطاب الرئيس السوري حافظ الاسد التاريخي عن الازمة اللبنانية في ٢٠ تموز ١٩٧٦

ايها الاخوة،

نلتقي اليوم في فترة من الزمن تشغل فيها احداث لبنان حيزاً كبيراً من اهتمامنا، واهتمام المنطقة، بل اهتمام العالم. لأن احداث لبنان بقدر ما تعني لبنان سلبياتها وإيجابياتها تعنينا نحن وتعني امتنا العربية.

أيها الأخوة،

عندما بدأت احداث لبنان منذ اشهر طويلة، كان لنا تفسير لهذه الاحداث، وكنا نشترك في هذا التفسير مع الكثير من القوى العربية التي تدعي الوطنية والتقدمية، وكنا نشترك في هذا التفسير مع الكثير من الاحزاب التي تطلق على نفسها الاحزاب الوطنية في لبنان، ومع فصائل المقاومة الفلسطينية.

اولاً: تغطية اتفاق سيناء.

ثانياً: توريط المقاومة وضربها وتصفية المخيمات وارباك سوريا.

ثالثاً: تقسيم لبنان.

هكذا كنا نقول، وهكذا كانوا يقولون. وفي تقديري لو سألناهم اليوم ربما كرروا هذا الكلام ايضاً. هنا قد يتساءل متسائل: ولماذا ارباك سوريا؟ وما علاقة سوريا بأحداث تدور في لبنان؟ هذا الامر، ايها الاخوة المواطنون، اريد ان تتنبهوا اليه، لأن هناك من يطرحه من الخارج ليتسلل الى صفوفنا في الداخل.

يقولون: ما لنا ولاحداث لبنان؟ لماذا تربك سوريا بأحداث لبنان؟

اولاً: ان المؤامرة بما تسعى اليه من أهداف تستهدف ضرب قضية كل مواطن سوري في هذا البلد. اذا كانت المؤامرة تستهدف تلك الأهداف التي ذكرت، بما في ذلك ضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان، فكيف يمكن سوريا ان تقف موقف المتفرج من مؤامرة تستهدف تحقيق هذه الأهداف؟ نحن بهذه المؤامرة وعلينا ان نعد انفسنا بالقدر الذي نستطيع فيه ان نتصدى للمؤامرة والمتآمرين. الأمر يعنينا ولا مفر من المواجهة.

ثانياً: سوريا ولبنان عبر التاريخ بلد واحد، شعب واحد، الشعب في سوريا ولبنان عبر التاريخ شعب واحد، وترتب على هذا مصالح حقيقية مشتركة. هذا الامر يجب ان يدركه الجميع، مصالح حقيقية مشتركة. وترتب على هذا الامر أمن حقيقي مشترك وترتب على هذا الامر وشائج القربى القريبة بين الناس في البلدين. الآلاف الكثيرة من العائلات في سوريا لها امتداد في لبنان، والآلاف الكثيرة والكثيرة جداً من العائلات في لبنان لها امتداد في سوريا.

---

*[١] راجع ايضاً ـ كريم بقرادوني ـ السلام المفقود ـ ص ١٧.

ها نحن نرى امامنا اليوم، كمحصلة لهذا التاريخ المشترك، والجغرافيا، ولهذه الحوادث، نرى الآتي: كان في لبنان قبل الحوادث حوالي نصف مليون سوري، يمارسون مختلف الاعمال: التاجر، والطبيب، والمحامي، والعامل وغير ذلك، هؤلاء بنتيجة الاحداث عادوا الى سوريا، والآن يوجد في سوريا على الاقل حوالي نصف مليون لاجىء لبناني، نصف مليون لاجىء من شعبنا في لبنان جاؤوا الى سوريا. ودخل سوريا حوالي ١٥٠ الف فلسطيني من الاخوة الفلسطينيين المقيمين في لبنان. بنتيجة الاحداث دخل سوريا حوالي مليون نسمة، مليون انسان. اعتقد اننا نستطيع الآن ان نتصور حجم المشكلة التي يسببها دخول مليون انسان الى بلد عدد سكانه اقل من تسعة ملايين.

مفيد ان نتذكر هنا ان الهند لم تستطع ان تتحمل ضغط عشرة ملايين لاجىء من بنغلادش. وكلنا نتذكر، في ضوء ما هو معروف، ان العشرة ملايين لاجىء كانوا سبب الحرب الهندية الباكستانية. الهند دولة كبيرة عدد سكانها اكثر من ٥٠٠ مليون لم تستطع ان تتحمل عبء عشرة ملايين لاجىء، لم تستطع لم تستطع الهند ان تتحمل نسبة واحد على ٥٠ أو واحد على ٦٠ من عدد سكانها في حالتنا نحن النسبة هي واحد على تسعة من عدد السكان. فلنتصور حجم المشكلة، وحتى اذا كانت واحداً على ١٨ او واحداً على عشرين او واحداً على ثلاثين فتبقى المشكلة وتبقى مشكلة كبيرة.

* * *

طبعاً ايها الاخوان لا يمكن ان يرد الى ذهن احد انني اقول هذا الكلام، او يمكن ان يقوله مواطن في سوريا، تبرماً بهؤلاء الاخوة الذين جاؤوا الى سوريا. فالبلد بلدهم، والارض ارضهم. هذا البلد هو لكل عربي، وانما اقول ما قلت لأشير الى مشكلة ترتبت على احداث لبنان، ولأشير الى حجم المشكلة. وابرز مشكلة حية تشكل رداً على هؤلاء الذين يقولون من خارج الحدود: ولماذا سوريا؟

اما تقسيم لبنان فهو هدف تاريخي، كما نعرف، للصهيونية العالمية. هناك رسائل متبادلة، ربما قرأها الكثيرون منكم، بين قادة الصهاينة، او بعض قادة الصهاينة، في الخمسينات عن هذا الموضوع، يؤكدون فيها على اهمية تقسيم لبنان.

تقسيم لبنان ايها الاخوة، لا تسعى اليه اسرائيل بسبب اهمية لبنان العسكرية. لبنان، موحداً كان ام مجزءاً، لا يشكل عبئاً عسكرياً في الوقت الحاضر على اسرائيل، ولا ينتظر ان يشكل عبئاً عسكرياً على اسرائيل خلال المدى المنظور. اسرائيل لا تسعى الى تقسيم لبنان لأنه يشكل مثل هذا العبء العسكري. اسرائيل ترغب في تقسيم لبنان لسبب سياسي ايديولوجي. فتحصيل حاصل ان نقول ان اسرائيل ترغب في إقامة دويلات طائفية في هذه المنطقة لتكون الدولة الاقوى. هذا تعلمناه سابقاً، وقلناه سابقاً، ونقوله باستمرار. اسرائيل تسعى الى تقسيم لبنان لكي يسقط شعار الدولة الديمقراطية العلمانية. هذا الشعار الذي يطرح هنا وهناك. قد لا نكون جميعنا مؤمنين بهذا الشعار ولكنه شعار مطروح، وهو قابل للمناقشة في هذا المكان او ذاك من العالم. بطبيعة الحال يختلف كثيراً عن منطق ما طرحه بعضنا، وربما اكثرنا، في وقت سابق من اننا سنرمي اليهود في البحر. كنا آنذاك نقدم خدمات جلى لاسرائيل. ليس في هذا الكلام سر. ربما يقول بعضنا انا اتحدث والاسرائيليون يسمعون. ليس في هذا الامر سر ونستطيع ان نأخذ حريتنا في الحديث عنه. ان نقول اننا نطالب بدولة ديموقراطية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود سواء كانوا عرباً او غير عرب، كما هو الحال، فهذا منطق قابل للأخذ والرد.

.عندما ينقسم لبنان، سيقول الاسرائيليون: لا تصدقوا هؤلاء العرب. ان لم يستطيعوا ان يعيشوا معاً، ان يستطيع المسلم العربي ان يعيش مع المسيحي العربي، فكيف نعيش نحن اليهود، ومع اليهود غير العرب الذين جاؤوا من كل بقاع الارض، من الغرب والشرق؟ يسقط هذا الشعار.

اسرائيل تريد التقسيم لكي تسقط تهمة العنصرية. الامم المتحدة اتخذت قراراً، قالت ان الصهيونية حركة عنصرية، وهذا مكسب كبير للقضية الفلسطينية وللنضال العربي. لماذا عنصرية؟ لأنها اساساً دولة تجمع الناس من كل مكان ولا رابط بينهم سوى الدين لتشكل منهم شعباً، وتقيم دولة لهذا الشعب. عندما ينقسم لبنان بين المسلمين والمسيحيين ستقول اسرائيل: «اين هي العنصرية؟ اسرائيل تقوم على اساس الدين وفي لبنان دولة او دويلات تقوم ايضاً على اساس الدين. فاما ان نكون جميعنا عنصريين، واما ان نكون جميعاً لا عنصريين». تقسيم لبنان يسقط تهمة العنصرية عن اسرائيل، تقسيم لبنان يشكل طعنة لفكرة القومية العربية، وكأننا نقدم الدليل على ان القومية العربية ليست الرباط الصالح الذي يربط بيننا جميعاً بحيث نستطيع ان نعيش في ظل لواء القومية العربية. عندما لا يستطيع العرب ان يعيشوا معاً في دولة واحدة، رغم مرور السنين الطويلة على هذا العيش المشترك، فهذا دليل عملي مادي يريدون تقديمه على بطلان فكرة القومية العربية.

اكثر من هذا اريد ان اقول ان تقسيم لبنان يشكل ضربة كبرى للإسلام باعتباره دين الأكثرية الساحقة من الأمة العربية. لأنهم يريدون ان يقدموا الاسلام في هذا العصر، على انه الدين المتزمت الذي يمنع أنصاره من العيش مع الآخرين

حتى اذا كانوا من ابناء الأمة الواحدة. ان هذه مؤامرة على الاسلام، ومؤامرة على المسلمين. وانا اؤكد على هذا الموضوع ولا اريد ان اجامل به احداً اطلاقاً، وقد قلته في كثير من احاديثي مع المعنيين في لبنان وخارج لبنان. انه مؤامرة على الاسلام ومؤامرة على العروبة ولمصلحة العدو، لمصلحة الصهيونية، لمصلحة اسرائيل.

طبعاً ايها الاخوة، العروبة اقوى من هؤلاء المتآمرين، لن يستطيعوا تحت اسم العروبة وتحت اسم الاسلام ان يضربوا العروبة وان يضربوا الاسلام، لأننا لهم بالمرصاد.

واستطيع ان اقول هنا ـ ولو خرجت عن التسلسل الى حد ما ـ ان المؤامرة في لبنان بالنسبة الى هذا الموضوع بالذات، هي مؤامرة على الاسلام وعلى المسيحية، ان الصراع في جوهره، وليس في شكله، ان الصراع في جوهره ليس بين المسيحية والاسلام. انه بين الاسلام والمسيحية من جهة، واعدائهما من جهة اخرى.

هكذا كان تفسيرنا لاحداث لبنان، والذي استركنا فيه مع الآخرين. وقلنا ان هذه المؤامرة لا تستطيع ان تحقق اهدافها الا من خلال القتال. اذن لكي نحبط المؤامرة علينا ان نوقف القتال. العملية حسابية واضحة. طريق المؤامرة الى اهدافها هو القتال، لكي لا تحقق المؤامرة اهدافها علينا ان نوقف القتال. وانطلقنا نعمل من اجل ذلك: بذلنا جهداً سياسياً، بذلنا جهداً عسكرياً، قدمنا السلام، ايها الاخوة، من اجل ان نوقف القتال، وقدمنا الذخائر، ايها الاخوة من اجل ان نوقف القتال. في وقت من الاوقات كانت موازين القوى غير متكافئة، ولم يكن في الامكان ان يقف القتال.

ومن اجل هذا اضطررنا الى ان نقدم السلاح وان نقدم الذخائر، قدمنا السلاح الى هؤلاء الذين يهاجموننا ويتنكرون لجهودنا ولتضحياتنا، هؤلاء الذين تنكروا لجهود هذا الشعب، ولتضحيات هذا الشعب، القريبة منها والبعيدة. رغم ان هذه الجهود وهذه المواقف واضحة وضوح الشمس، يدركها ويتذكرها ويعرفها كلكم ليس في سوريا فحسب، وانما في اكثر اقطار الوطن العربي. قدمنا السلاح لهؤلاء، قدمنا الذخائر لهؤلاء، في وقت من الاوقات اخذنا الاسلحة من جنودنا من تشكيلاتنا، واعطيناها لهم.

قدمنا كل ما نستطيع، وكان لقرارنا السياسي هذا، قرارنا السياسي بالعمل من اجل وقف القتال، كان له بعد دولي. حاولنا ان نضيق رقعة المشكلة في لبنان قدر المستطاع لأننا كنا نرى وكانوا يرون ان توسيع رقعة المشكلة عربياً ودولياً هو في مصلحة المؤامرة وليس العكس، وها انتم ترونهم الآن ماذا يعملون وماذا يفعلون.

ورغم هذا، ورغم جهدنا السياسي، رغم جهدنا العسكري من حيث تقديم السلاح والذخائر بكميات كثيرة وبأنواع مختلفة، ومع هذا، وفي يوم من الأيام انهارت جبهة الأحزاب الوطنية وانهارت جبهة المقاومة الفلسطينية، في يوم من الأيام انهارت جبهة الأحزاب في لبنان انهارت جبهة المقاومة في لبنان ولم يكونوا يستطيعون ان يقفوا على ارجلهم، وارسلوا لنا الصرخات، نداءات الاستغاثة كي نسارع الى بذل جهد آخر غير هذا الذي بذلناه.

في يوم من الأيام، حوالي منتصف كانون الثاني ـ على ما اذكر ـ اتصل بي وزير الخارجية وقال: اتصلوا معه بالهاتف من قمة عرمون. قمة عرمون، انا لا اعرف بيروت جيداً لكن حسب ما اصبحت الصورة في ذهني، مكان فيه دار للمفتي يجتمع هناك الامام ورؤساء الوزارات وبعض الشخصيات الاسلامية الاخرى وبعض رؤساء الاحزاب منهم كمال جنبلاط. اتصلوا بوزير الخارجية ورجوه ان يطلب اليّ ان اتصل بالرئيس سليمان فرنجيه لكي يوقف القتال لأن الأمر سيء جداً. وقلت لوزير الخارجية: لن اتصل، عليهم ان يعملوا. وبعد اقل من ربع ساعة اتصل بي مرة ثانية وقال: كرروا الاتصال وهم في حالة سيئة جداً، وقد سقط بعض الاحياء ومسلحو الكتائب يجتاحون المنازل ويتساقط امامهم كل شيء. وقلت له: لن اتصل وعليهم ان يصمدوا.

عندما كنت اقول هذا القول، ايها الاخوة، ليس من قبيل التردد، او من قبيل الرغبة في بذل الجهد، وانما كنت استغرب مثل هذه الطلبات، لأنني كنت اعرف ـ ونحن الذين نعرف بطبيعة الحال ـ ان لدى المقاومة والاحزاب الوطنية من السلاح والذخائر ما لا يملكه جيش لبنان بكامله، وليس الكتائب والاحرار فقط. كان لدى المقاومة والاحزاب من السلاح والذخائر اكثر مما تملكه الكتائب ويملكه الاحرار ويملكه جيش لبنان.

جيش لبنان بطبيعة الحال لم يكن في المعركة، لم يكن طرفاً في المعركة اطلاقاً. وبعد قليل كرر الاتصال للمرة الثالثة وقال: الامر سيء جداً ويلحون في الرجاء ان تتصل.

وبالفعل جاءت الأخبار عن سقوط المسلخ والكرنتينا وامكنة اخرى، وقالوا آنذاك اذا لم تسارعوا الى الاتصال سيلتف رجال الكتائب على المنطقة الغربية والطريق مفتوحة امامهم. المنطقة الغربية هي المنطقة التي يسيطر عليها الآن مجموع رجال

المنظمات والاحزاب من المسلحين. وهنا اقول فقط: مسكينة هذه المنطقة الغربية. وعندها وجدت ان لا بد من الاتصال، واتصلت مع الرئيس سليمان فرنجيه، قلت له في ما قلت: «الأخ الرئيس عندكم مجزرة خطيرة ستسبب مضاعفات في كل مكان. ارجو ان تعمل مسرعاً على وقفها وتلافي مخاطرها. الاطفال والنساء والعجز، يعتدى على الجميع، هذا الامر له نتائجه الخطيرة. وارجو ان تهتم بالأمر وتبذل ما تستطيع ونحن في انتظار نتائج مسعاك».

كانت بيني وبين الرئيس فرنجيه مناقشة آنذاك على الهاتف وانتهينا الى الاتفاق على وقف النار في ساعة معينة من تلك الليلة، اعتقد انها الثامنة او التاسعة. تواردت الاخبار بعد هذا ان القتال يتصاعد وان الامور تسوء.

واجتمعنا هنا في دمشق، اجتمعت مع بعض اخواننا في القيادة وفكرنا في ما يمكن ان نعمله لانقاذ الموقف. جهداً سياسياً بذلنا، سلاحاً اعطينا، ذخائر اعطينا، كل هذا موجود هناك ومتراكم، ولم يستطع ان ينقذ الموقف، اذن ليس امامنا الا ان نتدخل في شكل مباشر.

طبعاً ناقشنا الامر، ايها الاخوة، من مختلف الجوانب، وناقشنا اخطار التدخل، واحتمالات الحرب بيننا وبين اسرائيل، وكنا امام خيارين آنذاك: إما ان لا نتدخل فتسقط المقاومة في لبنان وتصفى في ضوء هذا الموقف العسكري وفي ضوء طلبات الاستغاثة، واما ان ندخل فننقذ المقاومة ونتعرض لاحتمال الحرب. وناقشنا احتمال الحرب، وبقي احتمالاً وارداً، ولكن ليس بالضرورة. الاسباب لا اريد ان اذكرها هنا بالتفصيل، ولكن المؤامرة في لبنان تستهدف اموراً لو تعرضت لنا اسرائيل ونشبت حرب لحققت هذه الحرب عكس ما ترمي المؤامرة الى تحقيقه. ومع هذا بقيت الحرب احتمالاً وارداً، وعدم الحرب ايضاً بقي احتمالاً وارداً. فقلنا اذن لا بد من ان ندخل وننقذ المقاومة.

وقررنا ان ندخل تحت عنوان: «جيش التحرير الفلسطيني» وبدأ جيش التحرير الفلسطيني بالدخول الى لبنان ولا احد يعرف هذا ابداً. الذين يتحدثون الآن باسم فلسطين، ويعيشون حالات من الوهم، ويتنكرون لكل جهد بذلناه من اجلهم، هؤلاء لم يكونوا على علم بقرار ادخال جيش التحرير الفلسطيني، ولم يعلموا به الا عندما اصبح داخل الارض اللبنانية. لم نأخذ رأيهم ولم نأخذ رأي الاحزاب الوطنية، وبطبيعة الحال لم يكن احد منهم مستعداً لمناقشتنا في اي اجراء، المهم هم يطلبون اجراء ما ننقذهم به.

بعد اتصال عرمون، وفي اليوم نفسه جاء الى سوريا قادة الاحزاب الوطنية. امضوا وقتاً طويلاً في وزارة الخارجية، حتى ساعة متأخرة من الليل. هم هنا في وزارة الخارجية السورية يقيمون، يبحثون عن حل للمشكلة، واخراج كريم لهم، لما هم فيه ونحن نحرك الجيش الى لبنان للدفاع عنهم وعن المقاومة الفلسطينية. وصباح اليوم التالي استقبلتهم في بيتي، ومعهم كمال جنبلاط، كمال جنبلاط كان في عرمون عندما كانوا يتصلون هاتفياً مع وزير الخارجية، وبعدها انتقل الى سوريا وصباح اليوم التالي استقبلته ومعه قادة الاحزاب هؤلاء.

واتذكر الآن، ويتذكرون هم. يتذكر من منهم يسمعني الآن كيف كانت معنوياتهم آنذاك. لم تكن جيدة على كل حال. طمأنتهم وقلت لهم: «نحن معكم ومع شعب لبنان، سنقف في وجه المجازر، سنقف في وجه التصفيات لأن في هذا مصلحة الجميع، جميع الفرقاء دون استثناء. ادخلنا جيش التحرير وقوات اخرى وستعود الأمة الى وضعها الطبيعي».

وبينما انا اتحدث معهم اتصل معي الرئيس فرنجية وتحدثت معه بالهاتف. كان الحديث متشعباً ولا مبرر لأن اردد الحديث بكامله، هذا حتى اذا كنت اتذكر الحديث بكامله. وهنا لا بد لي وان اعتذر من الأخ الرئيس سليمان فرنجية على ذكر هذه الامور، ليعذرني لأن الامر هام، والامر يتعلق بوضع الحقائق امام الشعب. لقد كان ـ واقول امامكم ـ كان رجلاً شريفاً في تعامله وكان يتمسك بالكلمة التي يعطيها لنا. قال لي: «هناك قوات سورية تدخل الى لبنان»، ذكرته بحديث الامس وقلت له: «ان الامر خطير وارجو يا اخي الرئيس ان يفهمنا كل العرب. اننا بالنسبة للفلسطينيين لنا موقف ثابت وان هناك خطاً احمر بالنسبة للفلسطينيين لا نسمح لاحد بتجاوزه اطلاقاً».

هذا الكلام قلته للرئيس سليمان فرنجية. وأنا اعرف ان مثل هذا الكلام بين رئيسي دولتين هو اكبر واكثر من اللازم ومن المقبول. ولكنها قضية مصير. ومرة اخرى اعتذر من الأخ سليمان فرنجية لأن الأمر يتعلق بوضع الحقائق امام الشعب.

المهم اننا انتهينا من هذه المحادثة الهاتفية بالاتفاق على لجنة تذهب الى لبنان وتعمل على وقف اطلاق النار. وكان الأمر، وتتذكرون الوفد السوري الذي ذهب الى لبنان: المناقشات، المقابلات، الاجتماعات، اللقاءات الكثيرة التي تمت، ولكن المهم بعد دخولنا بقليل وقف اطلاق النار كما هو معروف، وبدأنا نعمل بشكل سريع لخلق الجو الايجابي والمناخ البناء الذي يساعد الجميع على العمل وعلى التعامل المشترك.

وقف اطلاق النار وقلنا: لنرسخ وقف اطلاق النار، لنبحث ماذا تريد المقاومة. جئنا بقادة المقاومة الى وزارة الخارجية

في دمشق. وعلى رأسهم ياسر عرفات، والقادة الآخرون موجودون، وقلنا لهم اكتبوا ماذا تريدون من لبنان. وكتبوا. كتبوا بأنفسهم ما يريدون. واخذنا ما كتبوه الى السلطة في لبنان، وتناقشنا في الامر ووافقت السلطة في لبنان على كل ما كتب وما طلب ليس كله ضرورياً من اجل الحفاظ على المقاومة ومن اجل ان تمارس المقاومة دورها في النضال ضد العدو المحتل. ومع هذا وافقت السلطة على كل ما كتب دون حذف حرف واحد. والاتفاق موجود امامي الآن. لا بأس، كما ارى ان اقرأ عليكم الاتفاق.

نص الاتفاق

العلاقات الفلسطينية اللبنانية: (هذه الكلمات كتبها قادة المقاومة بأنفسهم)

اولاً: منظمة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني في لبنان ولا يعترف بسواها. (اريد من هذا تعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية بحيث لا يتسطيع احد ان يخرج على ارادتها ولا تعترف الدولة بغير منظمة التحرير الفلسطينية).

ثانياً: المنظمة م ؤولة عن شؤون الفلسطينيين داخل المخيمات.

ثالثاً: حق المنظمة باتخاذ التدابير داخل المخيمات لضمان امنها ضد اي عدوان خارجي اجنبي.

رابعاً: حق المنظمة بممارسة كافة الحقوق المعطاة لها بموجب اتفاق القاهرة وملاحقه.

خامساً: عدم التعرض او المس بالوجود الفلسطيني في لبنان.

سادساً: عدم التعرض او المس بأمن المقاومة الفلسطينية او بوجودها في لبنان. (ماذا تريد المقاومة بعد هذا، وماذا تريد منظمة التحرير الفلسطينية؟).

هذا هو القسم المتعلق بالعلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية. هل كل هذا ضروري من اجل ان تمارس المنظمة عملها ضد اسرائيل؟ اقول لا، ومع هذا وافقت السلطة في لبنان على كل ما قرأت.

ومع ذلك يريدون الآن، كما نسمع في الاذاعات، ان يضللوا الرأي العام العربي، وربما العالم، من انهم يدافعون عن المقاومة الفلسطينية ومن اجل الحفاظ على المقاومة الفلسطينية. وحقيقة الامر ان هناك قوى في داخل لبنان وعلى المسرح الدولي تريد ان تسخر المقاومة الفلسطينية لاهدافها التكتيكية او الاستراتيجية. المقاومة الفلسطينية تقاتل الآن من اجل اهداف الآخرين وضد مصلحة الشعب العربي الفلسطيني واهدافه.

بعد هذا الاتفاق قلنا ان هناك بعض المسائل الوطنية، وبدافع من روح الاخوة، ولعلمنا بكثير من النواقص الممكن تلافيها في هذه المرحلة، من قبل السلطة في لبنان، لكل هذا قلنا: علينا ان نبذل جهداً اخوياً لعلنا نستطيع تحقيق بعض ما هو مفيد.

ايضاً مناقشات كثيرة، لقاءات كثيرة، وتم الاتفاق على عدد من الاجراءات سميت إصلاحات وطنية، وثقت وكتبت على ورقة وسميت هذه الورقة في ما بعد «الوثيقة الدستورية». هذه الوثيقة تضمنت على الاقل ٩٥ في المائة مما كان مطروحاً من قبل الاحزاب الوطنية. واقول هنا: اضفنا في سوريا بعض الامور، اضفنا بعض الامور التي لم تكن مطروحة من قبل هذه الاحزاب، النص على عروبة لبنان لم يكن مطروحاً من فبل الاحزاب الوطنية. ان تنص في وثيقة دستورية على انتهاء لبنان العربي، وافقت السلطة ايضاً.

اذن تم الاتفاق على تنظيم العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية، وتم الاتفاق على الوثيقة الدستورية التي تضمنت الاصلاحات الوطنية.

بالنسبة الينا في سوريا، ومن خلال اتصالنا بهؤلاء الاحزاب اعتبرنا ان ما حصل في الوثيقة كان نصراً وطنياً كبيراً. نصراً لكل لبناني بدون استثناء.

هناك في لبنان الآلاف ممن ليست لديهم الجنسية اللبنانية منذ سنين طويلة، واكثر القادة العرب يعرفون هذا الواقع في لبنان، والكثير توسطوا وناضلوا وكافحوا من اجل حل هذا الاشكال ولم يحل. حل هذا الاشكال كما ورد في هذه الوثيقة الدستورية، واتفق على اعطاء الجنسية اللبنانية للجميع.

طائفية الوظيفة التي كان يعاني منها المواطنون اللبنانيون جميعاً ولم يكن يستفيد منها سوى طبقة من القادة والزعماء، اتفق على الغاء طائفية الوظيفة. وتبين لي في ما بعد ان في هذا الغاء كمنت مشكلة. هذا الالغاء كان سبباً في تفجير الموقف في ما بعد لأن الغاء طائفية الوظيفة الغى امتيازات لبعض الناس. رغم انهم كانوا يقولون ويطالبون بالغاء طائفية الوظيفة، ولكنهم عندما تحقق هذا الالغاء او عندما اتفق على هذا الالغاء، اصيبوا بصدمة لأنهم فقدوا امتيازات.

طبعا كما تقدرون انا احاول، وسأحاول، ويجب ان احاول ان لا اذكر الاسماء اطلاقاً الا بقدر الضرورة. نص على المساواة بين الجميع. نص على انشاء محكمة دستورية، نص على اصلاحات اقتصادية واجتماعية، نص على عروبة لبنان، على اعطاء الجنسية كما ذكرت على الغاء الطائفية، على اشياء كثيرة، هي كما نعرف سابقاً، مجمل المشاكل التي كانت مطروحة، ولكن هناك من يريد ان تبقى المشاكل هي هي لانه يريد ان يعمل. فبعض المسلحين الآن في لبنان هم ضد الامن، لو تحقق الامن لفقدوا العمل. وهذه مشكلة.

عندما اتفق على هذه الامور جاء رئيس الجمهورية اللبنانية الى دمشق واتفق على كل شيء بصيغته النهائية، وعاد الى بيروت ودرست هذه الامور في مجلس الوزراء، وتقررت الوثيقة الدستورية واذاعها رئيس الجمهورية من راديو وتلفزيون لبنان. وكما سمعنا، اطلقت النار ابتهاجاً في كل مكان هناك عندما اذيعت هذه الوثيقة. توقف اطلاق النار فعلياً، ومرت الايام، ومر على ما ذكر حوالي خمسين يوماً والحالة هادئة واذا بانقلاب عسكري يبرز الى الوجود في تاريخ ١١ آذار. لا اريد ان اناقش من قاموا بالانقلاب، فقد يكونون رجالاً طيبين، لا اعرف احداً منهم. وقد تكون غايتهم مصلحة لبنان، ولا شيء آخر. ولكن اذا كانت هذه هي الغاية فقد اخطأوها...

الانقلاب من دون ان نناقشه، يمكن ان نقول من دون تردد انه لم يأت ليعزز وقف النار، ولم يأت ليعزز مسيرة الاصلاحات الوطنية، ولم يأت ليعزز مصلحة المقاومة الفلسطينية باستمرار وقف النار وانصرافها الى مشاغلة العدو الاسرائيلي. وانما جاء ظاهرة مؤهلة لاعادة القتال الى الساحة اللبنانية، جاء وطرح مشكلة لم تكن مطروحة. طرح مشكلة استقالة رئيس الجمهورية، خصوصاً ان مدة ولاية رئيس الجمهورية كانت ستنتهي بعد حوالي خمسة اشهر على ما اذكر.

جاءني ياسر عرفات بعد الانقلاب بأيام قليلة، بثلاثة او اربعة ايام ورجاني ان ابذل جهداً من اجل اقناع رئيس الجمهورية بالاستقالة. ولا اخفي انني استغربت هذا الطلب وقلت آنذاك: لن ابذل اي جهد، واعتقد ان ما طرحه الانقلاب لا يمت الى المصلحة الوطنية اللبنانية بصلة. واستقالة الرئيس او عدم استقالته ليست مشكلة اساسية بالنسبة الى جماهير لبنان. وذهب ياسر عرفات من دون ان يأخذ مني اي وعد ببذل اي جهد.

وفي صباح اليوم التالي للقائي معه، وجدنا ان من واجبنا ان لا نقنط وان لا نيأس، ما دام الأمر يتعلق بأشقاء لنا هم جزء من شعبنا، وعلينا ان نبذل جهداً من اجل ان لا تفلت الامور، وان لا تستأنف الاعمال القتالية، وان نقطع الطريق على اية محاولة تستهدف استئناف الاعمال القتالية.

قررنا ان نتصل بالاطراف، ذهبت وفود من سوريا وجاءت وفود من لبنان، وناقشنا الامر من كل جوانبه. ومرة اخرى اقول: كان الرئيس سليمان فرنجية كريماً وابياً. وتوصلنا الى اتفاق ذكرته في هذا المكان في مرة سابقة، في ضوء هذه الاتصالات وفي ضوء الحفاظ على الشرعية التي تمسك بها الجميع، بما في ذلك الانقلاب كما جاء في بلاغه الاول، وبما في ذلك، بطبيعة الحال، الاحزاب التي تسمي نفسها الاحزاب الوطنية. في ضوء كل هذا اتفق على: اولاً: تعديل الدستور او مادة من مواد الدستور، بحيث يسمح بانتخاب رئيس جديد للجمهورية قبل ستة اشهر من انتهاء ولاية الرئيس الجديد.

ثانياً: انتخاب الرئيس الجديد.

ثالثاً: الانتقال الى استقالة الرئيس الحالي.

عندما توصلنا الى هذا الاتفاق انفجر الموقف. الانقلاب جاء وطرح استقالة الرئيس، وتبنى ذلك بعض الاحزاب الوطنية وطلب منا ان نبذل جهداً، وبذلنا الجهد. وعندما توصلنا الى الاتفاق على ما طلبه الجميع في هذا الجانب انفجر الموقف. اندلع القتال، واكتنوا يقولون: يجب ان يستقيل رئيس الجمهورية.

* * *

في هذه الفترة طلب ياسر عرفات ان نستقبل كمال جنبلاط، وقلنا لياسر عرفات: لماذا نستقبل كمال جنبلاط وهو سيصر على متابعة القتال، ونحن في سوريا نرى، كما كنتم ترون انتم، وما زلتم تقولون انكم ترون هذا ايضاً، ان القتال هو الطريق الى تحقيق اهداف المؤامرة؟ لماذا نستقبل كمال جنبلاط وهو يصر على استئناف القتال وماذا ستكون فائدة هذا اللقاء؟ قال: لا، هذه تصريحات للاستهلاك على الطريقة اللبنانية لا تهتموا بها، الامر كله يمشي. واستقبلنا كمال جنبلاط، وكان لي معه لقاء طويل ساعات طويلة عرضنا فيها احداث لبنان منذ بدايتها، تحليلنا لأحداث لبنان، وهو التحليل الذي ذكرته الآن، وقلت له: نحن متفقون واياكم على تحليل احداث لبنان، وعملنا جميعاً من اجل وقف النار، ساعدناكم سياسياً وساعدناكم عسكرياً، (اقصد عسكرياً بامدادكم بالاسلحة والذخائر)، ومع هذا لم تستطيعوا ان تصمدوا. ودخلنا لبنان وغامرنا باحتمال مواجهة الحرب مع اسرائيل، وحققنا للمقاومة كل الضمانات التي تريدها، والكفيلة بحرية عمل المقاومة. ثم ناقشنا

الاصلاحات الوطنية، واتفق على الوثيقة الدستورية وهذه الوثيقة تتضمن الكثير، ٩٠ او ٩٥ في المئة مما كنتم طرحتموه.

ثم جاء الانقلاب وطرح استقالة رئيس الجمهورية، مع ان هذه المشكلة لم تكن مطروحة ولم نكن نؤيدها. ايدتم الانقلاب، ايدتم اهداف الانقلاب باستقالة رئيس الجمهورية. فاتصلنا وبذلنا جهداً وتوصلنا الى اتفاق على هذا الموضوع. وعندما توصلنا الى اتفاق بجرتم الموقف انتم. حتى الآن نحن راضون عما فعلناه، راضون لأننا كنا نسير في الضوء ونعرف الى اين نسير، وكنا نعتقد اننا نسير واياكم على خط واحد، اما الآن وبعد هذا الذي حصل، فنريد ان تعلمونا حقيقة ماذا تريدون.

المقاومة، حقوقها، ضماناتها لم تعد مشكلة. الاصلاحات الوطنية بالقدر الذي تسمح به ظروف لبنان لم تعد مشكلة، موضوع الرئاسة استقالة الرئيس لم تعد مشكلة، فماذا لديكم بعد؟

اجريت مناقشة للوثيقة الدستورية. اقدر انه لم تكن هناك اعتراضات جوهرية. اذكر امامكم بعض الامثلة. قال: نحن اتفقنا على ست نقاط، الوثيقة الدستورية فيها سبع عشرة نقطة. باختصار قلت له: ليس المهم عدد البنود، ستة اوسبعة عشر، المهم ماذا تحتوي هذه البنود. ماذا ورد في هذه البنود لا ينسجم مع ما طرحتم؟ وماذا طرحتم ولم يرد في هذه البنود؟ هذا هو المهم وليس المهم العدد. قال: شكلنا لجنة درست الوثيقة ورأت انها غامضة. قلت له: هذه خطوط عريضة لعمل مقبل، كل بند فيها يحتاج الى قرارات، يحتاج الى مراسيم، يحتاج الى قوانين، هناك تتحدد المعاني بدقة، وتفصلون فيها ما شئتم، اما هنا فالامر غير ممكن، ولا داعي للتفصيل والتحديد اكثر مما هو حادث. تحدث عن العلمنة. يريد دولة علمانية في لبنان. طبعاً كل ما اقوله هو في ضوء اتصالاتنا مع الآخرين والتي اجريناها خلال اشهر طويلة. قلت له: ان الكتائب متحمسة للعلمنة. وقال لي: انا لا اقبل من العلمنة بديلاً، انا مصر ومتمسك بدولة علمانية في لبنان.

* * *

وطرحت هذا الامر على مفتي المسلمين، وعلى السيد موسى الصدر، وعلى بعض رؤساء الوزارة ورؤساء مجلس النواب، ورفضوه لأن الامر يتعلق بجوهر الدين الاسلامي. هذا يجب ان تعرفوه، ايها الاخوة، هنا في بلدنا. هناك تضليل. المسلمون في لبنان هم الذين لا يريدون العلمنة، وليس العكس، لان الامر تيعلق بجوهر الاسلام. الكتائب متمسكون بالعلمنة، وكمال جنبلاط متمسك بالعلمنة قلت له: رجال الدين المسلمون، علماء الدين، هم الذين لا يوافقون على العلمنة. قال: «لا تهتم بهم، انهم لا يمثلون شيئاً». قلت له: «الامر ليس تمثيل» وايضاً هنا اريد ان استدرك واقول: لم اكن لأقول هذا الذي اقول لولا ان الامر يتعلق بتوضيح بعض الحقائق. قال: انهم لا يمثلون شيئاً، قلت له ان الأمر ليس امر تمثيل، انما يتعلق بالدين الاسلامي. وعندما يتعلق الأمر بالاسلام فيجب عدم الاستهانة به. هذا ما قلته في ذلك اللقاء: الامر ليس امر تمثيل، يمثلون او لا يمثلون، انما الامر يتعلق بالدين الاسلامي، وعندما يتعلق الامر بالدين فيجب ان لا نستهين بالامر. قال: «خلونا نؤدبهم»، لا بد من الحسم العسكري، منذ مئة وأربعين سنة يحكموننا، بدنا نتخلص منهم.

هنا رأيت ان كل قناع قد سقط. اذن الامر ليس ما كنا نقول، وليس ما كان يقال لنا، الامر ليس بين يمين ويسار وليس بين تقدمي ورجعي، ليس بين مسلم ومسيحي، المسألة هي مسألة ثأر وانتقام، تعود الى مئة واربعين سنة.

طبعاً، اذا كنت سأنطلق من كوني مسلماً فلا بد ان اكون ضد هذا التوجه، لأن الاسلام محبة وعدل، وليس كراهية وبغضاء. الاسلام مع العدل، والعدل لكل الناس، وضد الظلم، كل الظلم، ولكل الناس. الاسلام نهى اول ما نهى عن الثأر والانتقام. فاذا كنت مسلماً حقاً، وانا مسلم بعون الله، فلا بد من ان اكون ضد هذا التوجه، ضد الثأر والانتقام.

اذا كنت سانطلق من كوني ثائراً، الامر لا يختلف. الثورة عدل، وعدل للجميع، الثورة ضد الظلم، وضد كل ظلم، ولكل الناس. الثورة اصلاح وتصحيح، الثائر لا يرفع الظلم عن نفسه ليوقع به الآخرين. وانما يرفع ويدفع الظلم عنه وعن الآخرين. هكذا الثائر، وهكذا المسلم، والمسلم الحقيقي هو الثائر الحقيقي، والاسلام هو الثورة الكبرى في تاريخ امتنا العربية وفي تاريخ البشرية.

ايها الاخوة،

خرج كمال جنبلاط من هذا اللقاء وترك لدي انطباعاً انه مصر على القتال، وقلت له: لا تعتمدوا على مساعدتنا، فنحن لا نستطيع ان نسير معكم في طريق نحن واياكم متفقون سابقاً على انه طريق المؤامرة. وفي اليوم الثاني او بالاحرى في اليوم نفسه استدعيت ياسر عرفات. استقبلته في اليوم الثاني، وكان معه بعض اخوانه، وتحدثت معهم طويلاً واعدت امامهم الكثير مما قلته في لقائي مع الاخ جنبلاط. اعدت عليهم ما ذكرته الآن، وناقشتهم في مخاطر الحسم العسكري الذي يدعو اليه.

وهنا، ايها الاخوة، اريد ان اقول في ما يتعلق بالحسم العسكري: الحسم العسكري في بلد كلبنان، الحسم العسكري بين فئتين في وطن واحد، امر غير ممكن. الحسم العسكري بالنسبة الى مشكلة ما يعني تصفية هذه المشكلة تصفية نهائية. يعني ايجاد الحل الجذري لهذه المشكلة. الحسم العسكري بهذا المعنى، بمعناه الجوهري، بالنسبة الى بلد كلبنان، امر غير ممكن، لأن الأمر لا يتوقف فقط على عنصر القوة، انما يتوقف على توافر عناصر اخرى غير متوافرة في لبنان الآن. طبعاً انا هنا لست في مجال فلسفة هذا الموضوع، وانما باختصار اردت ان اقول: الحسم العسكري هذا معناه، والحسم العسكري بهذا المعنى في لبنان غير ممكن، لأن عنصر القوة ليس هو الشرط الوحيد الذي يجب ان يتوافر، انما هناك عناصر اخرى، شروط اخرى، يجب ان تتوافر، وهي غير متوافرة الآن. اما اذا كان الحسم العسكري المقصود هو ان تخلق حالة من القهر على الساحة اللبنانية، فهذا الامر لو تحقق لكانت له محاذير كبيرة، كبيرة جداً، واذا ضربنا المؤامرة من جانب فالحسم العسكري، اذا استطعنا تحقيقه، يحقق اهداف المؤامرة من جانب آخر. الحسم العسكري بهذا المعنى، لو تحقق، سينتج منه، اول ما ينتج، بروز مشكلة جديدة في لبنان، وفي هذه المنطقة، ستبرز مشكلة لسنا نعرف الآن ماذا يمكن ان تسمى. مشكلة شعب ما، مشكلة دين ما، مشكلة لبنان، مشكلة جزء من لبنان، من الصعب ان نحكم الآن ماذا يمكن ان تسمى هذه المشكلة فيما لو برزت. ولكن ما نستطيع ان نؤكده الآن بدون تردد وبدون تحفظ، هو انه في حالة الحسم العسكري المقصود ستبرز مشكلة خطيرة كبيرة تشغلنا وتشغل المنطقة وتشغل العالم، وسيكون لهذه المشكلة طابع خاص. ستكون هذه المشكلة هي مشكلة مقهورين، وسيتعاطف العالم معها، لأن العالم يتعاطف دائماً مع المقهورين. هذه اول نتيجة يمكن ان تكون لحسم عسكري، كما يريدون، ان استطاعوا تحقيقه.

النتيجة الثانية: العالم سيعمل لايجاد حل لهذه المشكلة كما ترون، العالم يجهد ما استطاع، لايجاد حلول لكل المشاكل القائمة، وخاصة المشاكل الكبرى، مشاكل الشعوب، مشاكل المقهورين. العالم يناضل، كل العالم، لايجاد حلول لمشاكل المقهورين. هذه المشكلة التي ستبرز، سيعمل العالم لايجاد حل لها. وماذا يمكن ان يكون هذا الحل؟

كلنا نستطيع ان نتصور ان هذا الحل لن يكون اطلاقاً الا بتقسيم لبنان، ولكنه تقسيم العنف، تقسيم القهر، هذا التقسيم ستنتج منه اخطار اضافية اخرى كبيرة تختلف عن تلك التي تنشأ فيما لو تم التقسيم بغير طريق العنف. ستنشأ دولة لهؤلاء المقهورين، دولة يملؤها الحقد، يتوارث ابناؤها الحقد نتيجة القهر الذي عانوه، سيكفرون بكل القيم العربية، وبكل قيم الاسلام، باعتبار الاسلام كما قلت دين الاكثرية في الوطن العربي. ستنشأ دولة، واقولها صريحة واضحة، اكثر خطراً واشد عداء من اسرائيل، ستنشأ دولة اكثر خطراً واشد عداء من اسرائيل، لا لأن هؤلاء الناس الذين سيعيشون في هذه الدولة هم اسرائيليون، او هم غرباء، لا، انهم جزء صميمي من شعبنا. ليس كذلك، سيكونون وستكون دولتهم اكثر خطراً واشد عداء من اسرائيل، ليس من اجل هذا، انما سيكونون كذلك كنتيجة لمسلسل القهر الذي عانوه، كنتيجة لمسلسل القهر ستكون هذه الدولة بمن فيها اكثر خطراً واشد عداء من اسرائيل. الشيء الثالث: الحسم العسكري بهذه الطريقة تقدرون جميعاً انه سيفتح الابواب على مصاريعها لكل تدخل اجنبي، وخاصة التدخل الاسرائيلي. ولنتصور جميعاً حجم المأساة التي يمكن ان تنتج اذا ما تدخلت اسرائيل وانقذت بعض العرب من بعض العرب الآخرين.

الشيء الرابع: الانعكاسات السلبية الكثيرة والكبيرة التي سيسببها مثل هذا الحسم على القضية الفلسطينية. سواء من الداخل الفلسطيني او على صعيد الرأي العام العالمي، وتأييد هذا الرأي العام للقضية الفلسطينية والنضال العربي.

الشيء الخامس: كلنا نستطيع ان نتصور الانعكاسات ايضاً الكبيرة السلبية التي ستحدث في داخل الوطن العربي، انعكاسات على الوجدان العربي، على الضمير العربي، ستترتب على مثل هذا الحسم. ونستطيع ان نتصور في نهاية هذا الحسم صورة لشبكة العلاقات التي يمكن ان تقوم في هذه المنطقة، صورة بشعة مدمرة للمصالح العربية وللأهداف العربية.

المهم، في هذا اللقاء طلبت من الأخ ياسر عرفات ان يقدر خطورة هذه الظروف، خطورة الاستمرار في عمليات القتال، خصوصاً خطورة اشتراك المقاتلين الفلسطينيين اشتراكاً رئيسياً واساسياً في هذا القتال. وقلت له آنذاك، واقول الآن، لا استطيع ان اتصور ما هي العلاقة بين ان يقاتل الفلسطينيون في اعلى جبال لبنان، وتحرير فلسطين. لا استطيع ان اتصور مثل هذه العلاقة. ان الذي يقاتل في جبل لبنان من الفلسطينيين لا يقاتل قطعاً من اجل فلسطين، والذي يريد ان يحرر جونيه وطرابلس لا يريد ان يحرر فلسطين وان ادعى ذلك.

هكذا كانوا يقولون في العام ١٩٧٠. تذكروا ايها الاخوة ما كان يتردد في العام ١٩٧٠ في الاردن. رفعوا آنذاك شعارات: «السلطة كل السلطة للمقاومة»، «السلطة كل السلطة للثورة»، «فلسطين نحررها من خلال عمان». الأمر من حيث الجوهر يتكرر الآن في لبنان.

وعدني ياسر عرفات في ذلك اللقاء بأن ينسحب من القتال. وذهب مباشرة الى لبنان ليبلغ هذا الى الآخرين، ولا اريد ان اناقش هنا الكثير من التفاصيل، ولكن اقول ان الامر لم ينفذ تماماً. على كل حال توقف القتال بعد ايام، ولكن كما تتذكرون توقف القتال بعد وصول دين براون الى بيروت. لنعد بذاكرتنا الى الوراء، توقف القتال بعد وصول دين براون الى بيروت.

بالتأكيد انا كمواطن عربي سأشكر اي انسان في هذه الدنيا يستطيع ان يوقف النار، اي انسان في هذه الدنيا يستطيع ان يعمل على وقف النار في لبنان، المهم ان تقف المأساة وان تقف المؤامرة. ولكن استغرب ان لا يقف النار الا بعد وصول دين براون الى بيروت. اريد من كلامي هذا ان اقول: اذا كانت اميركا ترغب في وقف النار وتعمل على وقفه فنحن نرحب بذلك. اذا كانت اي دولة اجنبية او عربية تعمل من اجل وقف النار وتوقف النار فنحن نرحب بذلك.

المهم، ارتفعت الصيحات بعد ذلك وارتفع الصراخ: «سوريا اوقفت المساعدة» ايضاً تتذكر جميعاً هذه الصيحات: «سوريا اوقفت المساعدات». وكان على سوريا ان تقدم المساعدات لمن يشاء، ان تقدم السلاح لمن يطلب، والذخيرة لمن يطلب، بل والجنود لمن يطلب، بغض النظر عن مصالح سوريا القومية، وبغض النظر عن اهدافنا القومية واماننا القومية وآرائنا المتعلقة بالمصلحة القومية. سوريا ضد اطلاق النار. ومع ذلك يتوقعون ان نقدم لهم السلاح من اجل ان يتابعوا اطلاق النار. سوريا تعتقد ان الطريق المتبع هو طريق المؤامرة ومع ذلك يريدون ويتوقعون ويفترضون ان سوريا يجب ان تقدم لهم السلاح ليتابعوا في هذا الطريق المدمر لهم ولنا ولمصالحنا القومية جميعاً.

بديهي ان هذا غير ممكن، بديهي ان سوريا لا تتحرك بغير قناعاتها، بديهي ان سوريا لن يستطيع احد ان يجرها الى اي موقع لا تريده. هذا يجب ان يكون واضحاً في كل مكان، لن نتحرك بغير قناعاتنا، لن نجامل في مبادئنا واهدافنا، ولن تنطلق قراراتنا من غير اعتباراتنا الوطنية والقومية العربية.

سوريا هي بلد الصمود، فمن كان مع الصمود يجب ان يكون مع سوريا.
سوريا هي بلد التحرير، من كان مع التحرير يجب ان يكون مع سوريا
سوريا هي بلد الوطنية والتقدم، من كان مع الوطنية ومع التقدم يجب ان يكون مع سوريا.
كل كلام على الحرب، كل كلام على تحرير فلسطين، بدون سوريا انما هو جهل وتضليل للجماهير.

خلال هذه الفترة استمرت اتصالاتنا مع المقاومة، انطلاقاً من قاعدة لا يأس ولا قنوط في مكافحة اعداء الامة، وفي مكافحة المؤتمرات التي تستهدف طعن الامة واماني الامة. استمرت اتصالاتنا مع المقاومة. وفي حوالي منتصف الشهر الرابع عقدنا اجتماعاً مع قادة المقاومة استمر طوال الليل على ما اذكر. وفي صبيحة اليوم التالي أذعنا النقاط التي اتفق عليها.

هذا هو التصريح او البيان الذي اذعناه في تاريخ ١٦ نيسان ١٩٧٦، خصوصاً (مكتوب عليه الساعة الرابعة صباحاً) المهم ان الذي حضر هذا الاجتماع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية، السادة: زهير محسن، فاروق القدومي، نايف حواتمة، صلاح خلف، ابو ثالج. وحضر: عبد الحليم خدام، ناجي جميل، حكمت الشهابي. جرى عرض للوضع في المنطقة عموماً وللوضع في لبنان خصوصاً، جرى تقويم وتحليل لجوانب الازمة في لبنان ومخاطر استمرارها، وكانت وجهات النظر متفقة على مختلف الامور (يعني هذا الشيء الذي قلته حالياً كنا متفقين عليه). واكد الجانبان حرصهما على الشعب اللبناني الشقيق وامنه وسلامة اراضيه واستقراره، وهما يهيبان هذه المناسبة بالشعب الشقيق العمل على وقف القتال وحقن الدماء. واتفق الجانبان على الامور الآتية:

١ ـ وقف القتال، واتخاذ موقف موحد ضد اي جهة تقويم باستئناف العمليات القتالية (اذن اتفقنا على اتخاذ اجراءات فعالة ضد اي جهة تستأنف العمليات القتالية، طبعاً الذين وافقوا معنا، الناس الذين قالوا هذا القول هم الذين استأنفوا العمليات القتالية).

٢ ـ اعادة تشكيل اللجنة العسكرية العليا الثلاثية السورية ـ الفلسطينية ـ اللبنانية، لتحقيق وقف القتال وتنفيذه والاشراف عليه، وذلك الى ان يتم انتخاب رئيس الجمهورية الجديد الذي يقرر اجراءات الامن وفق ما يراه ملائماً طبقاً لسلطاته الدستورية.

٣ ـ مقاومة التقسيم بكل اشكاله واي عمل او اجراء من شأنه المساس بوحدة لبنان ارضاً وشعباً.
٤ ـ رفض الحلول والخطط الاميركية في لبنان.
٥ ـ التمسك باستمرار المبادرة السورية.
٦ ـ رفض التدويل او ادخال اية قوات دولية الى لبنان.
٧ ـ رفض تعريب الازمة في لبنان.

، هذا الاتفاق لم ير النور من حيث التنفيذ.

والذي حصل انه في تاريخ ٦ حزيران، بعد هذا الاتفاق، قامت منظمة «فتح» وبعض الفصائل الفلسطينية الاخرى وبعض الاحزاب التي تسمي نفسها احزاباً وطنية في لبنان، بهجوم شامل مخطط ضد مكاتب اتحاد قوى الشعب العامل في لبنان، وضد مكاتب الصاعقة، وضد مكاتب حزب البعث العربي الاشتراكي وضد مواقع ومكاتب التحرير الفلسطيني، وضد مكاتب الفصائل الأخرى في الجبهة القومية في لبنان، بدون اية مقدمات.

كان عندي في مكتبي الرائد عبد السلام جلود رئيس وزراء ليبيا ـ وهو ما زال موجوداً في دمشق كما تعرفون ـ وكان معه الأخ عبد الكريم بن محمود وزير التربية الجزائري، واذا بنا نتلقى خبراً ان «فتح» والفصائل التي ذكرت تقوم بعملية هجوم واسعة في كل انحاء بيروت. هنا نحن متفقون على ان تتخذ اجراءات ضد اي جهة تبدأ اعمالاً قتالية، فبدأوا هم الاعمال القتالية، ولكن ضد فصائل فلسطينية ولبنانية قومية وضد جيش التحرير الفلسطيني.

دفعنا بعض قواتنا باتجاه بيروت بغية اعادة الامور الى وضعها الطبيعي، ثم اوقفنا هذه القوات قبل ان تصل الى بيروت نتيجة الالحاح من اخواننا الجزائريين والليبيين. صرخ قادة المقاومة في بيروت الذين نفذوا العملية، وجن جنونهم، عندما عرفوا اننا نتقدم نحو بيروت، واتصلوا بالاخوة رئيس وزراء ليبيا والوزير الجزائري وطلبوا منا وقف القوات المتقدمة، والامور ستعود الى ما كانت، وما حدث ننظر اليه على انه امر عابر. ورحبنا نحن بهذه الفكرة، رحبنا نحن بهذه الفكرة. ابلغونا في الليلة نفسها انه اخلوا سبيل المعتقلين، واخلوا المكاتب التي احتلت، وانهم سيسمحون للاخ كمال شاتيلا الامين العام لاتحاد قوى الشعب العامل بان يظهر على التلفزيون ويكذب البيان الذي اصدروه باسمه، وان ما حدث امر عابر. وقد سررنا بذلك، لم نكن نرغب في ان نصل الى بيروت، وكنا نرغب في ان تحل تلك المشكلة واية مشكلة، وما زلنا عند هذه الرغبة ـ رغبتنا في ان تحل كل مشكلة من دون ان نضطر الى الوصول الى بيروت ـ ولكن الذي حدث ويا للاسف هو العكس، وتبين ان هذا الكلام غير صحيح، احتلوا المكاتب واعتقلوا من اعتقلوا وقتلوا من قتلوا من جميع الفصائل التي ذكرت، وهاجموا ايضاً الجنود السوريين الذين دخلوا في وقت سابق لمساعدتهم. هاجموا هؤلاء الجنود وبقسوة، وحاولوا ان يسيئوا اليهم، بكل ما يستطيعون، حاولوا ان يسيئوا الى الجنود السوريين الذين دخلوا لمساعدتهم وللمساهمة في دفع الكثير من المآزق التي تعرضوا لها في اكثر من مكان. ومع ذلك حافظنا على توقف القوات، حافظنا على توقف القوات واعطينا الاوامر لهؤلاء الجنود بان يدافعوا عن انفسهم فقط، وان يكون ردهم للدفاع وفي اضيق الحدود. وهم جنود مساة، ايها الاخوة، ليست معهم مدافع، وليست معهم دبابات، وليست معهم اي وسيلة من وسائل الدعم التي تتوافر عادة في تشكيلات الجيش. ولم نقدم لهم الدعم ابداً. ورغم وجود الطيران السوري فوق بيروت لم نسمح للطيران بان يطلق طلقة واحدة، لا في بيروت ولا في اي ناحية من نواحي لبنان. وهنا نتذكر كم تحدثوا عن القصف الجوي. حتى هذه اللحظة لم يقصف الطيران السوري اي مكان في لبنان، ولم يضرب اي هدف، ولم يطلق طلقة واحدة، او يرمي قنبلة واحدة او صاروخاً واحداً، في اي مكان من لبنان اضافة الى ذلك كنا نستطيع ان نقدم الدعم لهؤلاء الجنود من مواقع اخرى نحن موجودون فيها، لكننا لم نقدم الدعم. طبعاً نحن واثقون من كفاية جنودنا وبأن احداً لا يتطيع ان يتجاوز حدوداً معينة في اساءته اليهم، ولكن لو عالجنا الأمر بمنطق عسكري فني بحت لكان علينا ان نقدم لهم الدعم السريع بغض النظر عن التدمير الذي يمكن ان يلحق بالآخرين. فضلنا ان نتحمل الاذى وان يتحمل جنودنا الأذى على ان ندمر ونقتل الآخرين. يبدو لي في بعض اللحظات فسروا موقفنا تفسيراً آخر، ولم يفهموه على حقيقته. وفي تقديري، وكما يبدو احياناً، لم يفهموه حتى الآن. الاساءات التي ارتكبوها ضد سوريا من خلال الاساءات الى الجنود السوريين لم يرتكبها احد غيرهم. لم يسيئوا فقط الى هؤلاء الجنود الذين كانوا في مطار بيروت.

في المخيمات يا اخوان، في مخيمات الفلسطينيين في لبنان، ارسلنا جنودنا منذ ثلاث سنوات للدفاع عن هذه المخيمات. ارسلنا العتاد ومعه الجنود السوريون، منذ ثلاث سنوات، للدفاع عن مخيمات الفلسطينيين في بيروت وفي الجنوب وفي طرابلس. هؤلاء الجنود الذين يعيشون في المخيمات منذ ثلاث سنوات اسيء اليهم اساءات بالغة. موجود بيننا اخوة من لبنان، يعرفون كم اسيء الى هؤلاء الجنود. قتل منهم من قتل، واعتقل من اعتقل، والجميع يعرفون ان هؤلاء الجنود لا علاقة لهم بكل ما حصل، القتال يجري في بيروت بين الاطراف، وهؤلاء الجنود عيونهم فقط على الطيران الاسرائيلي للقتال ضد هذا الطيران اذا ما هاجم المخيمات الفلسطينية. اعتقل منهم من اعتقل، وقتل منهم من قتل، وحتى في تل الزعتر الذي يتحدثون عنه الآن، هناك عدد من الجنود السوريين ما زالوا معتقلين حتى الآن في مخيم تل الزعتر، الا اذا كانوا قد قتلوهم. في الجنوب في صيدا ايضاً، جنود سوريون يدافعون عن المنطقة والمخيمات، اعتقلوا وقتل منهم من قتل. اخترنا

هؤلاء الجنود في وقت سابق من مختلف قطعات الجيش السوري وتعمدنا ان نختار هذا الاختيار تعمدنا ان يذهب جنود من كل تشكيل من تشكيلات الجيش السوري لأسباب قومية، ليدافعوا عن المخيمات ولنقوي روح الدفاع عن القضية الفلسطينية وعن المخيمات في كل تشكيل من تشكيلاتنا في سوريا. كان لدينا عدد قليل من الصواريخ الفردية. وفرنا كل ما هو ممكن من هذا العدد القليل وارسلناه مع جنودنا للدفاع عن المخيمات الفلسطينية في لبنان، وهكذا عاملوهم. ربما استطعنا ان نقول الآن هذا جزاء سنمار.

اين هي هذه الاعمال من اخلاق العرب؟ اين هي هذه الاعمال من شيم المسلمين؟ عندما تقدمت القوات دفعنا لواء عن طريق صيدا. امام هذا اللواء مفرزة متقدمة، مفرزة بحدود سرية. هذه المفرزة وهذا اللواء كان يصفق لهما الناس على طول الطريق في كل قرية وبلدة، ويرمي عليهما الورد في كل مكان. وكان هناك فاصل بين الطليعة، بين هذه المفرزة، واللواء، ووصلت هذه المفرزة الى صيدا، واستقبلها الناس في صيدا، ووقف الجنود في ساحة من الساحات واقترب منهم الاطفال والنساء مرحبين وعلى صدورهم الصور والزينات، ونزل جنودنا من آلياتهم بين هؤلاء الناس، يبادلونهم الترحيب والعناق، كما لو انهم جاؤوا الى اهلهم بعد غياب طويل. وبينما هم في هذه الحالة، جنودنا مع المواطنين في صيدا، مع النساء والأطفال، واذا بمسلحي المنظمات ينهمر رصاصهم على جنودنا، وعلى الاطفال والنساء، وعلى الآليات يقتلون من يقتلون ويدمرون ما يدمرون.

هذه حقائق يا اخوان، نماذج من اعمال يجب ان يعرفها هذا الشعب، ليعرف من هم هؤلاء الذين يتنكرون اليوم لكل قيمة ولكل جهد ولكل تضحية قدمها هذا الشعب، وقدمها جيش سوريا البطل. ومع ذلك، طبعاً جميعنا نقدر، كلكم تقدرون، كنا نستطيع وبسهولة، ان نقابل هذه الاعمال بالشيء الكثير، باجراءات حازمة وساحقة، وكنا نستطيع ان ندمر كما نريد، وان نظهر كل مكان من هؤلاء، وان نقتل من نقتل ومن نريد ان نقتل، ولكننا لم نفعل وبقيت الاوامر: لا تضربوا الا من قبيل الدفاع عن النفس وفي اضيق الحدود. لماذا؟ لأنني اعتقد كنت ما زلت ان المؤامرة اكبر بكثير من هؤلاء الصغار الذين ينفذون هذه الاعمال الصغيرة الغادرة، اكبر من هؤلاء. واقولها صراحة، ايها الاخوة، ليست هناك مشكلة عسكرية في لبنان، ليست هناك مشكلة عسكرية في لبنان. نتمنى لو ان كل فرد من افراد المقاومة يعادل جيشاً بكامله ولو ان كل فرد في بعض الاحزاب اللبنانية يعادل جيشاً بكامله، اذن لحاربنا اسرائيل وحررنا الارض وعشنا في الكثير من الخير والكثير من الرخاء، ولكن هذا شيء والواقع شيء آخر.

في لبنان ليست هناك مشكلة عسكرية. اذا اردنا ان نصفي حساباتنا عسكرياً فالامر سهل، ولو اردنا ان نسلك درب تصفية الحسابات عسكرياً لانتهى الأمر منذ زمن، ولكننا لن نسلك هذا الدرب، لن نسلك هذا الدرب. اولاً كما قلت ان المؤامرة اكبر من هؤلاء. ثانياً، لأننا نريد ان يعرف المضللون المدى الذي يستطيعون ان يذهبوا اليه، ونريد في الوقت نفسه ان توافر الزمن اللازم، الزمن الضروري، للمضللين ليكتشفوا الحقائق بانفسهم، خصوصاً ان سوريا قدمت لهم نسغ الحياة غذتهم ودعمتهم بدمائها، بدماء ابنائها البررة.

* * *

من الذي يقف الآن في لبنان ويقول «لا» لسوريا في لبنان؟ امر عجيب غريب، يقف المتحدثون باسم فلسطين ويقولون «لا تدخلوا لبنان»، ونسوا او تناسوا او ارادوا ان ننسى نتناسى والعالم ان لبنان ليس فلسطين، وان بيروت هي عاصمة لبنان وليست عاصمة فلسطين. من يشتكي علينا عندما ندخل لبنان؟ ليس رئيس لبنان، وليس وزير خارجية لبنان، وليس رئيس وزراء لبنان، وليس رئيس نواب لبنان، انه وزير خارجية منظمة التحرير الفلسطينية، او رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية. او رئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، او فلان من الناس باسم فلسطين، طبعاً لا بد انه يجب ان يحمل «بارودة» حتى يستطيع ان يشتكي على سوريا. باي منطق اخلاقي، باي منطق قومي، باي منطق قانوني يقف هؤلاء ويقولون «اتركوا لبنان، انسحبوا من لبنان، لا علاقة لكم بلبنان».

كيف يقف الفلسطيني في لبنان ويقول للسوري: «لا تدخل لبنان». ايضاً، اي اخوان، هذا الكلام اريد ان اقوله من قبيل كشف الحقائق. هذه هي الوقائع التي تحدث. نحن في سوريا لن نكون الى الابد الا قلب العروبة، ولكن لاننا كذلك، لاننا قلب العروبة، لا نستطيع ان نفهم كيف يقف المواطن العربي الفلسطيني في لبنان، الفدائي الفلسطيني في لبنان، ليقول للجندي السوري «اخرج من لبنان». اذا كانت الحجة انه يخاف منه، فكيف يخاف منه في لبنان ولا يخاف منه في سوريا؟ يذهب الفدائي الفلسطيني من سوريا الى لبنان، ليقول هناك للجندي السوري اخرج من لبنان، ثم يعود الى سوريا ليلتقي هنا مع الجندي السوري. امر عجيب غريب. من الذي يقول لنا «اتركوا المكان الفلاني، اتركوا صوفر، اتركوا صيدا، اتركوا

طرابلس، او اي مكان اخر»؟ ليس المسؤول في لبنان، ليس المواطن في لبنان، انه المواطن العربي الفلسطيني، هل يتم هذا العمل باسم فلسطين؟ هل هذا من اجل تحرير فلسطين؟ بالطبع لا. بالطبع لا، وبالتأكيد لا، انه من اجل الآخرين، من اجل كل شيء الا من اجل فلسطين.

نحن في سوريا نقبل ان يقول لنا رئيس لبنان: «اخرجوا او لا تخرجوا»، رئيس وزراء لبنان: «اخرجوا او لا تخرجوا» رئيس نواب لبنان، وحتى اي مواطن في لبنان يمكن ان نقبل منه هذا الكلام، ولكن لا يمكن ان نقبله من مواطن عربي فلسطيني. ان يقول لنا اي مواطن عربي فلسطيني اخرجوا من لبنان، فهذا امر مرفوض قطعاً، ليس بالنسبة الينا فقط، بل بالنسبة الى كل العرب.

علاقاتنا مع الاشقاء العرب كانت تتدهور دائماً بسبب موقفنا من المقاومة. من الذي عمل من اجل المقاومة كما عملت سوريا؟ من الذي ضحى من اجل المقاومة كما ضحت سوريا؟ من هو البلد العربي الذي دخل في اعمال شبه حربية مع بلد عربي آخر غير سوريا؟ كلنا نتذكر قتالنا مع اشقائنا في الاردن، وهم اقرب الاشقاء الينا، كلنا نعرف الآن حجم التعاون بيننا وبين الاردن الشقيق، وحجم الثقة وما نتطلع اليه لنفعله في شكل مشترك. مع هؤلاء الاشقاء الأقرباء، دخلنا في قتال عنيف في العام ١٩٧٠ وفي العام ١٩٧١. قتل جندي سوري وجندي اردني من اجل المقاومة وحطمت دبابة سورية ودبابة اردنية من اجل المقاومة، من فعل هذا غيرنا في سوريا؟ في لبنان في العام ١٩٦٩ كان لنا موقف في لبنان انقذنا فيه المقاومة. في العام ١٩٧٣ كان لنا موقف في لبنان، نحن الوحيدون، انقذنا فيه المقاومة. وفي العام ١٩٧٦، الآن دخلنا لبنان، كما ذكرت منذ قليل، من اجل المقاومة وانقذنا المقاومة، وايضاً وقفتهم الآن من كل هذا يصح فيها القول: «هذا جزاء سنمار». طبعاً سوريا عندما تقف هذه المواقف لا تطلب جزاء ولا شكوراً، ولا تمنن احداً، انها تقف هذا الموقف انطلاقاً من اقتناعها بان هذه المواقف تخدم قضيته القومية ولا تخدم اي فرد. هكذا كانت سوريا في الماضي، وهكذا هي الآن وهكذا ستكون في المستقبل.

من فعل كما فعلت سوريا من اجل المقاومة؟ من ضحى كما ضحت سوريا من اجل المقاومة؟ لماذا لم نفاوض نحن بعد اتفاق سيناء ونسترد قسماً من الجولان؟ لماذا وقفنا ضد سياسة الخطوة خطوة؟

لو كنا ننطلق من مصالح سوريا القطرية، لكان علينا ان نفاوض وان نسترد قسماً من الارض وان نتحرك في اطار سياسة الخطوة خطوة. ولكن من اجل قضية فلسطين، ومن اجل من يقولون انهم يرمزون الى قضية فلسطين، من اجل ان لا نعزلوا، ومن اجل ان لا تجهض قضية فلسطين، رفضنا ان نفاوض رغم ان هذا التفاوض كان سيعيد الينا قسماً من ارضنا المحتلة وبشروط مقبولة فيما لو تابعنا هذا الطريق.

عرض علينا ان نتفاوض من خلال الولايات المتحدة ونسترد جزءاً كبيراً من الارض. وقلنا لا لأن تقديرنا كان ان سياسة الخطوة خطوة تستهدف في نهاية المطاف تصفية القضية الفلسطينية، كنا نتصور السياسة على الشكل الآتي: خطوة في سيناء تقابلها تنازلات، وخطوة في سوريا تقابلها تنازلات، وخطوة في الاردن بعد ذلك او قبل ذلك تقابلها تنازلات. ثم دورة اخرى وخطوة تنازلات، وخطوة تنازلات. ودورة ثالثة ورابعة وتكون الحصيلة بعد عدد من الدورات ان نعطي كل شيء للعدو من دون ان نصل الى حقوق ٦٧، وفي احسن الحالات نعطي كل شيء للعدو مع وصولنا الى حقوق ٦٧ وتصفى القضية الفلسطينية.

هكذا كنا نتصور سياسة الخطوة خطوة. وهكذا وقفنا ضد هذه السياسة لأنها لم تأخذ في الاعتبار حق الشعب العربي الفلسطيني، ودور هؤلاء الناس الذين يقولون انهم يجسدون ويمثلون الشعب الفلسطيني ويعملون من اجل حقه ولهذا رفضنا ان نفاوض.

الأكثر من هذا، عندما لم نفاوض عرض علينا انسحاب من دون مفاوضات. ان تنسحب اسرائيل من جزء من الجولان، قد يكون هذا الجزء صغيراً، ولكنه انسحاب من الجولان من دون مفاوضات.

وعندما قلت لمن يعرض الأمر اننا لا نوافق، قال غير مطلوب ان يقولوا نوافق او لا نوافق. قلت له سنقول لا نوافق لماذا ايضاً؟ لأننا كنا نتصور ان هذا الانسحاب وان لم يكن بطريقة المفاوضات يشكل خطوة وسيكون مبرراً لعودة الدورة مرة اخرى للوصول الى المحاذير نفسها التي نريد ان نقطع عليها الطريق.

ومما يضحك ويبكي في آن هؤلاء الذين يريدون ان يغطوا انفسهم، ان يستروا عوراتهم بتوجيه الاتهام الى سوريا. سمعتم من يقول ان سوريا تتآمر مع اميركا في لبنان. مؤامرة اميركية ـ سورية. انا استطيع ان اقول بكل صراحة وفخر وثقة، ان سوريا لو وافقت على المخططات الاميركية في المنطقة، بل لو رقفت سوريا من هذه المخططات. موقف الحياد، لما كان امام هذه المخططات اي مشكلة في المنطقة العربية.

وكما ان موقفنا ثابت ومبدئي من اجل القضية الفلسطينية، فهو كذلك في لبنان، ومن اجل المشكلة او القضية اللبنانية. لن نجامل ولن نساوم. اتصالاتنا خلال الأزمة اللبنانية كثيرة ومع دول متعددة.

* * *

اردت ان اعرض عليكم بعض النماذج من هذه الاتصالات ليعرف من لم يعرف حتى الآن كيف تتعامل سوريا بإباء وشرف مع الناس جميعاً خصوماً واصدقاء.

أريد أن أقرأ عليكم فقرات من محاضر اتصالين متباعدين يعطيان فكرة عن طريقة تعاملنا ومسرى أو منحى اتصالاتنا.

الإتصال الأول بيننا وبين الأميركيين في تاريخ ١٦/ ١٠/ ٧٥ طبعاً المحضر طويل لن أقرأه بالكامل، ولكن سأقرأ بعض الفقرات.

قابلني السفير الأميركي في هذا التاريخ يحمل رسالة بطبيعة الحال. قال أولاً أود أن أصحح الإنطباع الذي حصل عند البعض في سوريا من أن الولايات المتحدة تؤيد أصحاب الخط المتصلب المتطرفين من المسيحيين في لبنان هذا لا يعني اننا لا نبالي بوضع الطائفة المسيحية في لبنان، لكن هناك فرقاً واضحاً بين مواقف المتطرفين ومواقف المعتدلين. ويبدو واضحاً لنا، وهذا موقف اميركي، ان الحل المستقر يجب أن يكون مقبولاً لدى المعتدلين المسيحيين ولا يعرضهم، لأن هذا الشعور بالأمن لديهم عنصر رئيسي في الحال. نود أن نسمع كيف ترى سوريا تطور الموقف، ما هو تقرير سوريا؟ ان رأينا هو ان اسرائيل سترى في تدخل قوات مسلحة اجنبية في لبنان تهديداً كبيراً جداً بحيث انها مهما قلنا لها ستنطلق للتدخل. وهذا موقف نود بوضوح تجنب نشوبه.

هذا يدل على أن اميركا مؤيدة لتدخل سوريا في لبنان، وخاصة للتدخل المسلح!

وأرجو أن يكون واضحاً جداً أن هذا لا يمثل أية محادثات مشتركة بين اسرائيل والولايات المتحدة.

هذه هي الفكرة الجوهرية في المقابلة. وسأسمعكم جوابي أنا:

نحن في موقفنا من لبنان ننطلق من اننا أبناء أمة عربية واحدة، وبالتالي فان ما يدعونا الى الإهتمام الجدي بما يجري في لبنان، هو القلق نتيجة المآسي التي تحدث على الساحة اللبنانية. ويهمنا في هذا المجال جميع المواطنين اللبنانيين مسلمين ومسيحيين لأنهم جميعاً من أبناء أمتنا ينضوون جميعاً تحت لواء القومية العربية.

ومن هذا الفهم ننطلق في اهتمامنا ومعالجتنا لما يحدث في لبنان، وعلى أساسه نسعى الى وقف الإقتتال بالتفاهم وبالتعاون مع القوى السياسية المختلفة ولخلق المناخ الملائم لأن يحلّوا مشاكلهم الداخلية الأخرى ديمقراطياً ومن خلال الحوار في ما بينهم.

أما في ما يتعلق بالإنطباع الذي ذكرت انه موجود لدى البعض حول موقف الولايات المتحدة الأميركية من انها تدعم المتطرفين من المسيحيين، فهذا الإنطباع حسب ما أعلم غير موجود، وانما الموجود هو أن الولايات المتحدة تلعب دوراً في الإقتتال في لبنان لأهداف أخرى سياسية وفي المقدمة مساعدة اتفاق سيناء، لأن الجميع في هذه المنطقة لديهم انطباع ان الولايات المتحدة غير مهتمة بأمور الدين في العالم. ولو كان الأمر غير ذلك بمعنى لو ان الولايات المتحدة كانت تبني استراتيجيتها على أساس الدفاع عن المسيحيين في العالم كما تقولون، لكان عليها أولاً أن تدافع عن المسيح نفسه وان تحارب اسرائيل لأن اليهود هم الذين صلبوا المسيح كما تقولون، فكيف يمكن تفسير هذه المفارقة العميقة اذا كنا نثق بأن الولايات المتحدة تهتم بامور الدين. في مكان تظهرون اهتماماً بمشكلة تهم المسيحيين، وفي مكان آخر تقدمون كل الدعم لمن صلبوا المسيح.

وهكذا لا نفسر أي رأي اميركي يتعلق بلبنان تفسيراً دينياً، وانما نفسره تفسيراً سياسياً. أما في ما يتعلق باسرائيل، فاننا كما قلت منذ قليل، نعتقد بأن المشكلة في لبنان مشكلة تتعلق بالأمة العربية، وبالتالي فهي مشكلة داخلية عربية. واسرائيل حتى في حال كونها دولة ذات تاريخ قديم في المنطقة، هذا اذا افترضنا مثل هذه الفرضية، وهي فرضية غير معقولة، فلا يحق لاسرائيل التدخل في الشؤون الداخلية للأمة العربية.

اسرائيل وجود اجنبي بالنسبة الى لبنان. وبالنسبة الى سوريا ومصر والأردن. أما سوريا فليست وجوداً أجنبياً بالنسبة الى لبنان. ولبنان ليس وجوداً أجنبياً بالنسبة الى سوريا والأردن أو السعودية الخ... العرب أمة واحدة واسرائيل غريبة عن هذه الأمة، ولا علاقة لها باهدافها. هذا أمر بديهي، وليس في حاجة الى مناقشة، واذا رغبت اسرائيل في أن تتدخل، فلأنها

منذ أن قامت تبحث عن ظروف تلائمها تستغلها في مزيد من التوسع والعدوان، وهي في أي وقت ترى الظروف ملائمة للتوسع والعدوان، ستتوسع وستعتدي.

هذا ما تؤكده التجربة منذ أن قامت اسرائيل، نحن في موقفنا من أحداث لبنان، لن نأخذ في الإعتبار ما يمكن أن تفعله اسرائيل، لا من بعيد ولا من قريب، واجباتنا ازاء لبنان سنؤديها كاملة في كل وقت، وسوف نبذل كل ما نستطيع لوقف القتال، لأنه قتال بين الرفقاء من أهلنا وذوينا.

واذا رغب اخوتنا في لبنان في أن يستعينوا بقواتنا العسكرية، بقواتنا المسلحة فسوف نضع تحت تصرفهم كل ما يريدون في أي بقعة من الأرض اللبنانية، من أقصى جنوب لبنان الى أقصى سمال لبنان، ولن يمنعنا عن اداء هذا الواجب ما تنوي اسرائيل أن تفعله. وفي أي وقت، تسعى اسرائيل الى مواجهتنا لن نشعر بأي ضيق، وسنكون جاهزين للتصدي لاسرائيل ليس على ارض سوريا فحسب، بل في أي مكان من الوطن العربي.

هذا هو جوابي عن الموقف الأميركي وهذا دليل قاطع، كما يفهم البعض، ان سوريا تسير ضمن مخطط اميركي، وان موقف سوريا في لبنان مؤامرة أميركية.

اتصال آخر في تاريخ ٩/ ٤/ ٧٦ حركنا قوة الى المصنع فقط. ما دخلنا البقاع ولا المناطق الأخرى. بعد هذا التحرك جرى هذا الإتصال. واضح ففيه تحذير من التدخل وفيه تحذير. أنه: لا تتدخلوا. في ١٤/ ٤/ ٧٦ جاؤوا بالإنذار الثاني: في الثاني عشر من هذا الشهر، أي بعد تحركنا الى المصنع بثلاثة ايام، اعلمتنا الحكومة الإسرائيلية بانها تعتبر الأعمال السورية في لبنان، قد وصلت الى نقطة ستجد اسرائيل نفسها ملزمة باتخاذ تدابير واجراءات خاصة بها اذا تم تخطيها. الكلام واضح كثيراً، ونحن في الولايات المتحدة نخشى ان ينشأ انطباع في سوريا أن انعدام وجود رد فعل اسرائيلي يعني عدم اهتمام اسرائيل بالأعمال السورية وذلك خلافاً لما قمنا بابلاغه الى دمشق، في استمرار خلال الأسابيع الأخيرة.

هذه الرسالة بلغت الى الدكتور أديب الداودي المستشار السياسي، قرأت الرسالة، وكتبت له الرد على ورقة، من اجل ان نبلغه:

أولاً: ان سوريا ترى ان ما ورد في الرسالة يشكل انذاراً وهي ترفض هذا الإنذار رفضاً قاطعاً.

ثانياً: ان سوريا لن تكون مستعدة في المستقبل لقبول اي انذار من اية جهة في العالم.

ثالثاً: ان ما يحدث في لبنان شأن داخلي عربي، والعرب فقط هم أصحاب الإختصاص في معالجة هذا الشأن.

رابعاً: ان الإعتبار الوحيد الذي حدد ويحدد الآن وفي المستقبل ابعاد التدخل السوري في لبنان بما في ذلك حجم القوات السورية ومواقعها هو مصلحة شعب لبنان لأن تاريخنا واحد ومستقبلنا واحد.

هذا كان ردي على الرسالة التي جاءتنا من الولايات المتحدة، على الإنذار الذي جاءنا من الولايات المتحدة الأميركية.

قرأت لكم هذين الإتصالين ولا أريد أن اعلق. للناس ان يحكموا بعد هذا. ، وان يدركوا كيف تتعامل سوريا مع الناس جميعا.

ستبقى سوريا منارة ساطعة يهتدي بضوئها كل المناضلين من امتنا العربية، سنبقى نحن في هذا البلد اعزة كرماء، ننطلق من قيمنا ومبادئنا. لا نجامل ولا نساوم على اهدافنا ومبادئنا، نجسد كبرياء أمتنا العربية وكرامة امتنا العربية ورسالة امتنا العربية.

ستقطع كل يد تحاول النيل من كرامة هذا الشعب وكبرياء هذا الشعب العزيز الذي يضحي بكل ما يملك من اجل كبريائه وكبرياء أمته.

سأكافح بدون هوادة، بدون أي تردد ما حييت من اجل أن أحافظ على الأمانة التي حملتموني إياها. لن يضل من سلك طريق الشعب، طريقكم، لأن طريق الشعب هو طريق الحق والحقيقية.

ايها الأخوة لنؤمن بالله ولنثق بالشعب ومن يعمل من أجل الشعب لا بد أنه منتصر والسلام عليكم.

نص رسالة الرئيس السوري حافظ الأسد إلى الرئيس اللبناني الياس سركيس حملها محمّد الخولي في ١٣ أيلول ١٩٧٦ وتتضمّن خلاصة اجتماعين عُقدا بين الجانبين السوري والفلسطيني في ١٠ و١١ أيلول ١٩٧٦*[1]

«ما برحت منظمة فتح تطلب بإلحاح عن طريق أطراف فلسطينية ولبنانية وعربية متعددة عقد لقاء مع المسؤولين السوريين على أساس أن لديها مبادرات جديدة إيجابية من شأنها وقف القتال وايجاد مخرج سياسي للأزمة اللبنانية. نتيجة ذلك وافقنا على اللقاء، وعقد اجتماعان في صوفر طرحت خلالها مسألة انهاء القتال على الساحة اللبنانية. ولم يتم التوصل الى تصور مشترك بسبب التفاوت في وجهات النظر، وعدم وجود أي تغيير حقيقي في موقف «فتح». وباعتقادنا أن عدة عوامل دفعت بالمنظمة الفلسطينية في طلب اللقاء وأهم هذه العوامل ثلاثة:

أولاً: محاولة استطلاع موقفنا وتوجهنا على الساحة اللبنانية في الظروف الراهنة. ومحاولة كشف ما جرى الإتفاق عليه مع الزعماء اللبنانيين الذين زاروا دمشق*[2].

ثانياً: امتصاص الضغوط العربية التي تصر على «فتح» لإيجاد مخرج سياسي للأزمة اللبنانية بالإتفاق مع سوريا.

ثالثاً: كسب مزيد من الوقت لتحسين وضع الفلسطينيين العسكري المتردي. وقد تأكد لهم من خلال اللقائين انه لم يتم ايجاد مخرج مقبول من كل الأطراف لوقف القتال فان الحسم العسكري يبقى السبيل الوحيد.

وقد تتم لقاءات أخرى. وفي تقديرنا أن هذه اللقاءات قد تكون مفيدة لكنها لن تؤثر على خطنا السياسي المبدئي على الساحة اللبنانية وعلى علاقتنا مع مختلف الأطراف».

---

*[1] راجع أيضاً: كريم بقرادوني ـ السلام المفقود ـ ص ٤٨.

*[2] المقصود بهم الشيخ بيار الجميّل والرئيس كميل شمعون وقادة التجمع الاسلامي، والزيارات كانت ما بين ٦ و٩ أيلول ١٩٧٦.

نقاط الرسالة التي وجهها وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدّام إلى الرئيس اللبناني الياس سركيس في ١٥ أيلول ١٩٧٦ بسبب تلبية سركيس دعوة القاهرة لزيارتها*[1]

● «ترى سوريا أن مصر تستهدف من خلال هذه الدعوة تعقيد الأمور في لبنان، وخلق تناقضات جديدة لمنع قيام السلام وعودة الأمن والإستقرار.

● ان هذه الدعوة، في هذا الوقت، تستهدف الإساءة الى جهود سوريا السلمية، والى سمعة سوريا، وتؤدي الى تركيز الصورة لدى الرأي العام العربي والدولي على أن سوريا ضد السلام، في حين أخذ هذا الرأي العام يتحول لصالح الموقف السوري.

● كنا نأمل عندما وُجهت الدعوة، ولا سيما أن الموضوع أصبح يعنينا جميعاً كسوريين وكلبنانيين، أن تجرى مناقشة مشتركة فيما بيننا. وكنا نأمل أن يتم التشاور المشترك. هذه الظاهرة، على ما يبدو، ربما لا تشجع في مستقبل العلاقات.

● لقد تحمل الرئيس الأسد شخصياً تبعات كبيرة في سبيل عودة الأمن والسلام والوحدة الى لبنان، وقد تعرض من جراء هذا الموقف الى حملة كبيرة عربية واسلامية وفلسطينية وعالمية واذا بنا نفاجأ بانفراد الرئيس سركيس بهذا الموقف دون أن يقدر ماذا يعني ذلك معنوياً ومادياً على سوريا.

● للدعوة هدفان. دعم أبو عمار بخلق وجود مصري عسكري وسياسي في لبنان، أملاً بتحجيم الدور السوري.

وهدف مصري، لأن مصر بصدد ارسال قوات الى لبنان بحجة المساعدة في عملية السلام وتريد لها غطاءً لبنانياً، ولا سيما من قبل الرئيس سركيس الذي لن يتمكن من رفض هذا العرض اذا تمت هذه الزيارة.

● اننا نأمل أن يعيد الرئيس سركيس النظر في مبدإ الزيارة فيتم تأجيلها الى موعد آخر، فينفذها بعد تسلمه مسؤولياته الدستورية في إطار جولة عربية.

● لا بدَّ من التنويه أخيراً الى أن هذه الزيارة، في حال حصولها، ستؤدي الى اعادة نظر جذرية وعملية في السياسة السورية تجاه لبنان».

---

*[1] راجع أيضاً: كريم بقرادوني ـ السلام المفقود ـ ص ٤٣ و٤٤.

نقاط الرسالة الردّ على رسالة الوزير السوري عبد الحليم خدّام التي أرسلها الرئيس اللبناني الياس سركيس في ١٦ ايلول ١٩٧٦*[1]

● «سأسهر على أن لا تؤدي هذه الزيارة الى أي نتيجة سلبية تجاه المبادرة السورية في لبنان. على العكس فقد تشكل تغطية عربية لها ان لم يكن في الوقت الراهن ففي المستقبل.

● سأرفض، في أثناء هذه الزيارة، الإشتراك في أي اجتماع يمكن تأويله أو تفسيره بأنه مصالحة أو وفاق بين اللبنانيين أو بين اللبنانيين والفلسطينيين تحت رعاية الرئيس السادات. فكل تسوية أو اتفاقية يجب أن تكونا بمثابة امتداد طبيعي للمبادرة السورية والجهود التي بذلتها في لبنان.

● ان دخول قوات مصرية ـ أو سواها ـ الى لبنان موضوع لا يقبل الفصل فيه، وحتى البحث فيه. ولن تتخذ السلطات اللبنانية أي قرار في هذا الصدد، إلا بالتوافق والتنسيق مع سوريا.

● اقترح لقاء الرئيس الأسد في ذهابي وايابي. فلا يمكن بالتالي أن يعلق في ذهن الرأي العام العربي والدولي أن هذه الزيارة قد جرت بدون التنسيق مع دمشق. وبهذا الأسلوب نعطل مفعول كل مناورة لمس كرامة سوريا والإنقاص من تضحيات الرئيس الأسد الشخصية.

● لا أرى مبرراً لتأجيل موعد الزيارة، لأنها لن تؤثر، لا في الشكل ولا في الأساس، على قناعاتي أو على المواقف المشتركة التي تبلورت خلال اجتماعي بالرئيس الأسد. ان تأجيل هذه الزيارة سيعرضني لانتقادات داخلية وعربية وعالمية من شأنها إضعافي وعرقلة الجهود السورية المبذولة.

● أعتقد أن الثقة التي تعمقت خلال زيارتي الى دمشق هي من القوة بحيث تتيح لي اتخاذ المبادرات التي أراها ملائمة. وفي مطلق الأحوال فاني مصمم على عدم اصدار أي بيان مشترك في ختام مباحثاتي في القاهرة.

● لهذه الأسباب، وبهذه الروحية، وافقت على دعوة الرئيس السادات واني سألبيها».

---

*[1] راجع أيضاً: كريم بقرادوني ـ السلام المفقود ـ ص ٤٤.

النص الحرفي
للتقريرين الرسميين اللذين رفعا للمراجع عن المذبحة في قرى البقاع

التقرير الأول: الإختطاف

التقرير العسكري الأول ختم بكلمة «سري للغاية» وهو يحمل تاريخ ٢٨ الجاري سجل ٣٢/ ٢٠٥، ونصه ما يلي:
«حول دخول قوة «غير مدنية وغير لبنانية» بلدة القاع وتفتيش بعض المنازل والقاء القبض على عدة اشخاص».
. . . ليل ٢٧ ـ ٢٨/ ٦/ ١٩٧٨ وحوالي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل قامت قوة من القوات «غير المدنية وغير اللبنانية» بتطويق بلدة القاع، وداهمت بعض المنازل والقت القبض على كل من:

- عقل جميل نصرالله والدته تروليا، عمره ٣٨ عاماً
- حنا جرجس مطر والدته دوم عمره ٢٠ عاماً
- كميل فرحان فرحة والدته زكوه عمره ٢٨ عاما
- حبيب رزوق نصرالله والدته فرحة عمره ٤٠ عاماً
- ايليا مطانيوس البيطار والدته اميليا عمره ٤٧ عاماً
- مطانيوس يوسف مطر والدته فكتوريا عمره ٣٣ عاماً
- موصوف الياس البيطار والدته نبيهة عمره ٣٣ عاماً
- يوسف حبيب البيطار والدته لوريس عمره ٢٨ عاماً
- خليل جرجس فرحة والدته اليز عمره ٢٠ عاماً
- ايليا جرجس مطر والدته دوم عمره ٣٠ عاماً
- ميشال خليل مطر والدته شفيقة عمره ٤٠ عاماً
- رياض مطانيوس نصرالله والدته شفيقة عمره ٣٠ عاماً
- ميلاد مطانيوس نصرالله والدته شفيقة عمره ٢٨ عاماً
- جورج مطانيوس نصرالله والدته شفيقة عمره ٢٠ عاماً
- فياض جودت عوض والدته ماري عمره ٣٥ عاماً
- يوسف جميل نصرالله والدته تروليا عمره ٢٥ عاماً.

ويقول التقرير:
. . . كما أقدموا على ضرب الجندي اللبناني جورج فارس عوض والدته دلول ووالده فارس بطرس عوض، والدته مريم عمره ٧٥ سنة، حيث كانا موجودين في بستانيهما يسقيان مزروعاتهما، وسلبوا من الجندي المذكور مبلغ مئتين وخمس وعشرين ليرة لبنانية، وآلة تسجيل من داخل سيارته الخاصة، وبعض الأغراض الأخرى، وكانت السيارة متوقفة بالقرب من البستان، فاستولوا عليها بضع ساعات واتجهوا بها الى جهة مجهولة، ثم اعادوها واوقفوها على الطريق العام بالقرب من بستان الجندي المذكور. . .
. . . انني أجهل الأسباب التي دفعت هذه القوات للقيام بهذا العمل. . . ارجو اخذ العلم.

التقرير الثاني: المجزرة

التقرير الثاني ختم أيضاً بكلمة «سري للغاية»، وهو بعنوان: «تقرير حول كيفية حصول اغتيال الضحايا في منطقة رأس بعلبك والفئة التي قامت بالتنفيذ».
أولاً: الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء في ٢٧/ ٦/ ١٩٧٨ قامت عناصر من (. . .) ـ غير مدنية وغير لبنانية ـ بقيادة الرائد (. . .) بنزع لباسها العسكري، وارتدت البسة مدنية ويقدر عدد هذه العناصر بمئتي عنصر، وذلك على مرأى كثيرين من سكان المنطقة، ومنهم المدعو «ف. ش» من بلدة الهرمل.

ثانياً: في الساعة الواحدة والنصف ليلاً قامت فئة من هذه القوات يقدر عددها بأربعين عنصراً مزودين بأسلحة فردية من نوع كلاشينكوف، وبينهم ثلاثة اشخاص ملثمين، بالتوجه الى بلدة رأس بعلبك، حيث اقتادوا منها ستة اشخاص وهم ادوار سعدالله العرجا، عيد نخلة منصور، فايز انطوان مراد، ريمون عقل مراد، هاني شكور البيطار، ايليا نقولا لويس واكثرهم من الطلاب لا يزيد عمرهم عن ٢٥ سنة. وفي الساعة نفسها من التاريخ نفسه، قامت مجموعة أخرى بمداهمة بلدة «الجديدة»، وهذه المجموعة تابعة للمجموعة التي داهمت بلدة رأس بعلبك، واقتادوا معهم خمسة اشخاص وهم: حنا لبيب عون، يوسف شفيق نصر، سامي يوسف الحسواني، محسن جورج الخوري، وخليل طنوس الخوري.

ثالثاً: قامت قوة من نفس المجموعة يقدر عددها بستين عنصراً، بمداهمة بلدة القاع وكانت تحمل لائحة اسمية باسماء بعض اهالي القاع، حيث اعتقلتهم في منازلهم كما جاء في تقرير رسمي من السلطات الرسمية يحمل رقم ٣٢/ ٢٠٥ المرفق ربطاً (التقرير الأول).

رابعاً: في بلدة رأس بعلبك استولت القوة المهاجمة بالإضافة الى الذين القت القبض عليهم على مبلغ احد عشر الف ليرة لبنانية وثلاثمئة ليرة سورية من منزل المدعو سعدالله العرجا، وخمسة آلاف وخمسماية ليرة من منزل المرحوم انطوان مراد، حيث كانت زوجته قد قبضت هذا المبلغ كفدية عن زوجها الذي توفي بحادث سيارة.

خامساً: لدى استيضاح رجال الأمن عن مصير المخطوفين اشارت احدى النساء من قرية «البزالية» بأنها شاهدت سيارات عسكرية تابعة للقوات (. . .) تنقل اشخاصاً مدنيين شرقي البلدة وسمعت فيها بعد دوي اطلاق الرصاص بغزارة حيث عادت السيارات خالية من الأشخاص.

سادساً: انتقل احد رجال قوى الأمن الى المنطقة المشار إليها من قبل المرأة فوجد جثث ٢٦ شاباً مكبلي اليدين من الوراء ومرمية في تلك المحلة حيث مزق الرصاص اجسادها بكثرة وبعدما حاول رجل الأمن تناول هوية احد القتلى لمعرفة صاحبها، فاطلق عليه عيار ناري من احد افراد قوة (. . .) الذي كان كامناً بالقرب من مكان الجثث، وأمره بمغادرة المكان فوراً وإلا يكون مصيره كمصير رفاقه اللبنانيين. اقفل رجل الأمن عائداً واثناء مغادرته المكان التقى بضابط من (. . .) ومعه قوة من عناصره فاستعلم منه عما شاهده فاخبره بالأمر، وقد اصطحبه معه ثانية الى مكان الجثث وامره بتفتيش احدهم لمعرفة جنسيتهم فامتثل، وبعد أن تبين للضابط (. . .) بان الجثث هي لأبناء قرى رأس بعلبك والقاع والجديدة نصح رجل الأمن بمغادرة المكان بدون أن يدلي بأية معلومات عما شاهده.

سابعاً: قبل معرفة مكان وجود الجثث راجع رجال الأمن في تلك المنطقة المسؤول عنها عسكرياً الرائد (. . .) المتمركز في محلة العاصي فنفى أن يكون عنده أي علم بذلك وصرح بأن منطقة رأس بعلبك - القاع تابعة للنقيب (. . .) الموجود في قرية العين.

ثامناً: راجعت قوى الأمن النقيب المذكور (. . .) لمعرفة مصير المخطوفين فافادها بأنه ليس لديه اي علم، وقال ان عصابات مسلحة من جرد الهرمل قامت بالعملية، علماً بأن المنطقة هذه تحرسها حواجز كثيفة من (. . .) ولا يمكن لأي كان التجول فيها، ولا سيا ليلاً إلا بمعرفة هذه القوات.

تاسعاً: إن اهالي هذه القرى تحدثوا مع الخاطفين وبعضهم شرب القهوة في منازلهم وافادهم انهم من قوات (. . .) ويريدون اصطحابهم معهم للتحقيق.

عاشراً: الأشخاص الملثمون الذين كانوا برفقة القوة المداهمة والذين تولوا ارشادها هم: حكمت الياس سمعان وهو قومي سوري ومدرس في مدرسة التكميلية الرسمية، وادوار يوسف رزق وهو شيوعي طالب مدرسة، وادوار مخيبر مراد وهو طالب وجميعهم من رأس بعلبك.

شمعون يناشد الشعوب المتحضرة

قالت «وكالة الصحافة الفرنسية أن الرئيس كميل شمعون وجه نداء الى الشعوب المتحضرة ناشدها فيه «التدخل لوقف حرب الإبادة التي تشنها سوريا على المدنيين اللبنانيين العزل».

وأكد الرئيس شمعون في ندائه الى الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا والفاتيكان «اضافة الى كل الدول التي تقدر القيم الإنسانية» ان «حرب الإبادة السورية تشمل منطقة يبلغ عدد سكانها ٦٠٠ الف نسمة».

وأضاف: «ان الهجوم خلف اضراراً مادية وضحايا من الأبرياء واننا نتساءل بقلق متى سيقرر العالم المتمدن وضع حد لهذا الإعتداء البربري».

وزاد: «ان على الولايات المتحدة التي تعلن انها من ابطال المحافظة على حقوق الإنسان، قبل غيرها، ان ترمي بثقلها للدفاع عن ٦٠٠ الف نفس في خطر. وإننا نذكر أن الرئيس جيمي كارتر قد تدخل للدفاع عن شخص مضطهد، فالأحرى به ان يتدخل للدفاع عن مئات الألوف من اللبنانيين المهددين بالذبح».

وكان الرئيس شمعون عقد قبل ذلك اجتماعات حزبية ادلى على اثرها بتصريح قال فيه: «ليس هناك مبرر لعملية القصف التي تعرضت لها عين الرمانة أمس وتتعرض لها الآن منطقة الصيفي. ان الذين ارتكبوا مجزرة البقاع هم الذين يقصفون الصيفي وعين الرمانة».

دمشق: سنسحق المسيحيين بالقوة
شمعون: هذا كلام غير مسؤول

قال السيد احمد اسكندر احمد اليوم في تصريح للإذاعة البريطانية، ان على القوات اللبنانية ان تسلم اسلحتها الى القوات السورية، والا فان ذلك سيتم بالقوة.

وقال وزير الإعلام السوري رداً على سؤال آخر، انه اذا استقال الرئيس سركيس، فان رئيس الحكومة السيد سليم الحص، هو من سيصدر الأوامر لقوات الردع للقضاء على القوات اللبنانية.

ورداً على سؤال حول امكانية تدخل اسرائيل اذا أصرت سوريا على سحق المسيحيين في لبنان، قال ان سوريا مستعدة لشن حرب ضد اسرائيل، لكنه استبعد تدخل الجيش الإسرائيلي.

شمعون يرد

وعاد مراسل الإذاعة البريطانية وسأل الرئيس كميل شمعون رأيه بالتصريحات والتهديدات التي أطلقها وزير الإعلام السوري، فرد رئيس الجبهة اللبنانية بالقول:

«هذا كلام صادر عن شخص غير عاقل وغير مسؤول. ونحن مستعدون لأن نقاتل السوريين حتى آخر رجل منا، اذا فرضت سوريا علينا هذا القتال»

وسئل شمعون رأيه لو أمر الرئيس سركيس قوات الردع بدخول الأشرفية، فأجاب: نحن نؤيد الأوامر التي تصدر عن السلطة الشرعية. ولكن نريد أن نتأكد من القوة التي ستنفذ الأمر، فهل ستلتزم بحرفية الأوامر، أو انها تنفذ على ذوقها. وعلينا ان نعرف صوابية القرار، في الأساس.

اسرائيل تحذر من خطورة الوضع في لبنان ومن تأثيره على المفاوضات مع مصر

حذرت اسرائيل من انها لن تسمح بأي مجزرة تستهدف المسيحيين المدنيين في لبنان. وتأكيداً لهذا التحذير ارسلت طائراتها الحربية للتحليق على ارتفاع منخفض فوق بيروت.

وقد استمرت دوائر رئاسة مجلس الوزراء ووزارتي الخارجية والدفاع في متابعة التطورات في لبنان باهتمام بالغ معتبرة اياها خطيرة للغاية. ولكن بدا أنه ما دامت الأحداث تجري بعيداً عن المنطقة التي تعتبرها اسرائيل حزامها الأمني، فان

الأوساط الحاكمة تعتقد أن كل ما يمكن القيام به هو الطلب من الدول الكبرى أن تتحرك لوقف المجزرة ومنع السيطرة السورية على كل لبنان.

وبعد قيام الطائرات الإسرائيلية بمهمتها، ابلغ الياهو بن اليسار المدير العام لمكتب مناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي الصحافيين: «اننا مهتمون جداً بخطورة الأحداث في لبنان. ان السوريين يقومون بمجازر ضد سكان بيروت المسيحيين».

وأضاف: «لقد قطعنا وعداً والتزمنا بعدم السماح بتصفية السكان المسيحيين في لبنان (. .) لا شك في اننا نشهد عملية ابادة، لكن العالم يتجاهل مأساة المسيحيين في لبنان. ان الحكومة تتابع عن كثب ما يحدث في لبنان وهي على اتصال بالدول الغربية في هذا الشأن».

كذلك اعرب عازر وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلي عن قلق اسرائيل من الموقف في لبنان مشيراً الى الإنعكاسات التي تترتب على مفاوضات السلام في الشرق الأوسط.

وقال وايزمان: «اذا سيطر السوريون على كل لبنان فان ذلك سيؤثر من دون شك على تخطيطنا وعلى تفكيرنا في شأن مفاوضات السلام في الشرق الأوسط».

وأضاف: أن سوريا تدرك موقف اسرائيل متمنياً على السوريين «تجنب سقوط لبنان كلياً الأمر الذي قد يغير كل تركيبة هذا البلد ويؤدي الى انعكاسات جدية على أمن اسرائيل. علينا أن نستخلص استنتاجاتنا واعتقد أن هذه المشكلة ستتطرق اليها مفاوضات السلام».

وكان الجنرال شلومو غازيت مدير الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية صرح في مؤتمر صحافي: «ان ما يجري في لبنان يثير لدينا قلقاً عميقاً لأننا نرى انه لا يمكن القضاء على أقلية في الشرق الأوسط من دون أن يتحرك أحد ولأن السيطرة السورية الكاملة، على لبنان ستجعل من هذا البلد دولة مواجهة مع اسرائيل».

وكشف ان «السوريين حشدوا منذ أول تموز حول بيروت نصف قواتهم المرابطة في لبنان التي تراوح بين ٣٥ و٤٠ الف رجل. وحتى هذا التاريخ كانت لهم في القطاع المسيحي من بيروت فرقتان من المشاة. وتتمركز حالياً في هذا القطاع ٣ فرق من المشاة. اضافة الى كتيبة دبابات. ولديهم الآن هناك ٦ كتائب من الكومندوس بدلاً من ٤ كتائب في وقت سابق، كما أن عدد مدافع الميدان ومدافع الهاون أصبح ٣٢٠ بدلاً من ٢٠٠».

وأشار غازيت الى ان السوريين أدخلوا الى المنطقة المحيطة ببيروت مدافع هاون من عيار ٢٤٠ ملليمتراً تطلق قذائف زنتها نحو ٢٠٠ كيلو اضافة الى ٢٠٠ دبابة عاملة.

وتحدث عن الخسائر فقال: «من الصعب تقدير عدد الضحايا التي سقطت من جراء عمليات القصف الكثيفة لكنه يتخطى في التأكيد الـ٤٠٠ اضافة الى عدد كبير من الجرحى الذين يستحيل تأمين العناية لهم وذلك من أصل ٢٥٠ الف مسيحي».

ثم قال: «ان هدف السوريين هو في وضوح اجبار المسيحيين على استسلام كامل ونزع سلاح الميليشيات مما يسمح لدمشق بفرض «السلام السوري». اني اخشى كثيراً ألا يتمكن المسيحيون من الصمود طويلاً إذا استمرت الأمور على ما هي الآن. واستطيع أن أقول نحو بضع ساعات أو بضعة ايام.

وزاد: «ان الموقف في بيروت لا يؤثر مباشرة في الوقت الحاضر على جنوب لبنان لكن القلق الشديد يسود الجيوب المسيحية. وبديهي ان كل ما يحدث في جنوب لبنان يمسنا مباشرة».

ورفض الإفصاح عن الخطوات التي قد تتخذها اسرائيل لمواجهة هذا الوضع مكتفياً بالقول «ان الحكومة تدرس المسألة وستتخذ القرارات التي تراها مفيدة».

وسئل عن تحليق الطائرات في لبنان فاجاب انه قد تنعكس نتائجها على المفاوضات بين مصر واسرائيل، ذلك انه اذا تمكنت سوريا من تأمين سيطرتها الكاملة على لبنان فان توازن القوى بين سوريا ومصر سيتغير على حساب مصر. كما انه في حال تحول لبنان الى دولة مواجهة فان مطالبنا المتعلقة بضمانات أمنية خلال مفاوضات السلام قد تغير».

الصحف الفرنسية تتهم سوريا بارتكاب مجازر لاحتلال لبنان

وقفت الصحف الفرنسية الى جانب مسيحيي لبنان في دفاعهم المستميت عن وجودهم وتراثهم وتساءلت «لوفيغارو» ما اذا حتم على المسيحيين أن يدفعوا دائماً من دمائهم خطيئة انتمائهم الى الحضارة الغربية.

وأشارت الصحيفة الى «أن الوقت قد حان لفتح الأنظار أمام هذا المشهد غير المحتمل وان جزءاً منا دخل مرحلة النزاع الأخير، هناك. ويقال بصفاقة مذهلة أن هذا الواقع يضايق عارفيه». وتابعت «هل سيدور الحديث مجدداً عن ضحايا بريئة واخرى غير بريئة؟ وهل ستكون هذه الأخيرة على الدوام، وبقضاء وقدر مشوه وغريب، أقرب الضحايا الينا».

وأضافت «ان دمغ مسيحيي لبنان بشعار «المحافظين» كي لا نقول «الرجعيين» له مدلولاته البعيدة التي أدت الى التساؤل الآنف الذكر».

وختمت الصحيفة مقالها قائلة «لا يخطر ببال انسان سليم العقل والروح أن يقيس انتهاء الشعوري وغضبه بمقياس التقارب العنصري أو الديني أو العقائدي. ولكن: هل سيستمر مسيحيو لبنان في دفع خطيئة انتمائهم الى حضارتنا من دمائهم؟ وهل ينبغي لنا اهمالهم كما نقصي عن ضمائرنا بخجل، صدى هو في النهاية، رجع ذواتنا؟

وقالت صحيفة «لوماتان» اليسارية بأن الرئيس الياس سركيس هدد بالإستقالة، لتثبيط عزم سورية عن متابعة خطة احتلال كامل الأراضي اللبنانية».

وأشارت الى «ان احداث لبنان المأساوية، التي تدخل الى ساحة القتال كلا من سورية واسرائيل تهدد مجدداً محاولات دفع مباحثات السلام المقدر حصولها في لندن بعد عشرة ايام من الآن.

ونقلت صحيفة «لورور» تصريحات الرئيس السوري حافظ الأسد حول عزم سوريا على مساندة السلطة الشرعية اللبنانية والعمل لخير جميع اللبنانيين، وعلقت عليها بأنها «في أضعف الإحتمالات، مفاجئة حيث انها تأتي في الوقت الذي يواصل الجيش السوري عملية ابادة المسيحيين اللبنانيين».

وقالت صحيفة «تريبون جويف» الصادرة في ستراسبورغ (فرنسا) تحت عنوان:

«لبنان مقاطعة سورية»، بأنه «اذا كان غضب السماء في الأزمنة القديمة ختم بخاتم القدر المحتم، فإن مجازر أوائل الأسبوع حملت امضاء واضحاً جداً، هو امضاء القوات السورية العاملة تحت لواء قوات الردع العربية.

وتساءلت الصحيفة: هل سيكون موقف اسرائيل سلبياً اذا ظل العالم المسيحي صامتاً؟

واشنطن: وقف النار يبدو صامداً وسركيس أجل البحث في استقالته

أعلن الناطق باسم الخارجية الأميركية السيد هودينغ كارتر أن الولايات المتحدة أجرت اتصالات مع كل الأطراف التي لها علاقة بالقتال في لبنان ودعتها الى «اتخاذ خطوات من أجل وقف القتال». كذلك أوضح أن واشنطن أجرت اتصالات مع اسرائيل لحملها على «ممارسة ضبط النفس». وكشف لاحقاً أن الرئيس الياس سركيس «أجل البحث في استقالته» كما أن «التقارير تشير الى صمود وقف اطلاق النار» في لبنان.

وجاء تصريح الناطق الذي كشف فيه عن تحرك اميركي من أجل الحد من خطورة الوضع في لبنان، بعد بيان من البيت الأبيض دعا فيه الرئيس جيمي كارتر كل الفرقاء الى وقف القتال فوراً. قال البيان: «على رغم النداءات الصادرة عن البابا بولس السادس وعن الدكتور كورت فالدهايم استمرت الإشتباكات في لبنان وأدت الى وقوع خسائر جسيمة في صفوف المدنيين (. . .) ان الرئيس يحث جميع الفرقاء الذين لهم تأثير على الوضع، على عدم توفير أي جهد من أجل وضع لبنان مجدداً في طريق السلام والتقدم (. . .) ان القتال في بيروت ليس لمصلحة احد وهو يزيد الحقد والعذابات التي تراكمت في سنوات القتال في لبنان، ويؤخر جهود الحكومة اللبنانية التي تسعى بمساعدة حكومات صديقة وبدعم منها الى اعادة بناء المؤسسات الوطنية وتأمين سلامة جميع اللبنانيين».

وأشار الناطق باسم الخارجية الأميركي الى الجهود التي يقوم بها السفير في بيروت السيد ريتشارد باركر من أجل حمل الرئيس الياس سركيس على العودة عن استقالته، كما أشار الى أن الولايات المتحدة على اتصال وثيق بالحكومة والمسؤولين

الأساسيين في الأحزاب السياسية اللبنانية وبسوريا واسرائيل من أجل أن تمارس هذه الأطراف «أكبر مقدار من ضبط النفس».

ورفض الناطق ابداء رأي في تصرف سوريا، كذلك رفض التعليق على تحليق طائرات اسرائيلية في الأجواء اللبنانية مكتفياً بالقول: «ان نداءنا من اجل ضبط النفس موجه الى كل الأطراف المعنية. ونعتقد بحزم أن كل الجهود يجب أن توجه الى دعم الحكومة اللبنانية المركزية».

وفي المساء أصدرت الخارجية الأميركية بياناً جاء فيه: «لقد شجعتنا تقارير تشير الى أن وقف اطلاق النار في بيروت يبدو صامداً، كما سررنا بأن الرئيس سركيس اجل البحث في استقالته». لكن البيان أكد في الوقت نفسه أن واشنطن «لاتزال على اتصال وثيق بكل الأطراف المعنية للبحث في كيفية العودة الى الظروف المؤاتية للسلام في بيروت، كما اننا على اتصال باعضاء آخرين في المجتمع الدولي».

وذكرت الخارجية الأميركية انها «مستمرة في مراقبة الوضع عن كثب وان الولايات المتحدة مستعدة لاتخاذ الخطوات التي تعتبرها ضرورية من أجل تثبيت السلام والأمن في لبنان».

ولم يشر البيان الى الخطوات التي تفكر فيها واشنطن، إلا أن نداءها من أجل وقف اطلاق النار يعكس المخاوف الأميركية من تحول القتال في بيروت الى مواجهة سورية ـ اسرائيلية، الأمر الذي يهدد المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية التي يتوقع أن تبدأ منتصف الشهر الحالي في لندن.

مجلس الأمن

وقال رسميون اميركيون أن الولايات المتحدة كانت مستعدة لاثارة مسألة القتال في لبنان في اجتماع طارىء لمجلس الأمن الدولي، لكنها ارجأت هذه الخطوة بعدما نصحها اللبنانيون بمعالجة هذه القضية بين مختلف الأطراف المعنية على أن تلعب واشنطن دور الوسيط النشط.

وكانت وكالة «رويتر» نقلت عن مصادر ديبلوماسية في الأمم المتحدة أن الولايات المتحدة بحثت في احتمال دعوة مجلس الأمن الى التدخل في الوضع المتدهور. ونسبت الى مصادر مطلعة أن ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا والمانيا الغربية بحثوا في الوضع في لبنان في مقر البعثة الأميركية. وفهم أن الأمين العام للأمم المتحدة الموجود حالياً في سويسرا أبلغ عن احتمال تقدم الولايات المتحدة بطلب عقد اجتماع طارىء لمجلس الأمن.

بيان وزراء خارجية الدول الأوروبية

سبق البيان تصريح لوزير الخارجية البلجيكي السيد هنري سيمونيه حذر فيه من خطر المواجهة المباشرة بين سوريا واسرائيل.

وهنا نص البيان الصادر عن الأسرة الأوروبية:

«ان الحكومات التسع قلقة جداً من الخطورة المتزايدة للوضع في لبنان ومن تزايد الأخطار الناجمة عنه. ان الإشتباكات والقصف الأخيرة أدت الى خسائر كبيرة في صفوف السكان المدنيين.

وان هذا القتال لا يهدد وجود لبنان فحسب وانما الإستقرار في المنطقة كلها كذلك. ان الحكومات التسع تعي الصعوبات الكبيرة التي على الرئيس سركيس مواجهتها. فالرئاسة هي رمز سيادة لبنان ووحدته.

ان الحكومات التسع تأمل في أن يستمر رئيس لبنان وحكومته في جهودهما من أجل اعادة السلام والأمن في كل لبنان. وهي تدعم هذه الجهود وتعرب أيضاً عن أملها في تثبيت وقف فعلي لإطلاق النار، وهذا يعطي كل الأطراف المعنية الوقت اللازم للتفكير والتفاوض. وفي غضون ذلك تأمل الحكومات التسع بشدة في ألا يقدم على أي عمل يمكن أن يمس سلامة أراضي لبنان.

ان سفراء المانيا الغربية في مختلف العواصم، بصفة كونهم ممثلي الرئاسة (المانيا الغربية، ترئس اجتماع الأسرة الأوروبية) سيبلغون حكومات لبنان والأردن وسوريا والأمين العام لجامعة الدول العربية هذا الإعلان الصادر عن وزراء الخارجية التسعة».

اهم بلاغات قيادة قوات الردع العربي
حول الأحداث سنة ١٩٧٨ في حرب المئة يوم

بيان قوات الردع السورية
حول مجزرة قرى رأس بعلبك والقاع وجديدة الفاكهة التي قتل فيها ٣١ من ابنائها وبقي اثنان مفقودين

«في تاريخ ٢٨/٦/١٩٧٨ وفي الأولى والنصف صباحاً، هاجمت مجموعات من المسلحين يرتدون اللباس المدني قرى القاع ورأس بعلبك وجديدة الفاكهة في قضاء الهرمل - البقاع الشمالي، وخطفت عدداً كبيراً من مواطني هذه القرى واتجهت بهم الى أمكنة غير معروفة. لم يتمكن الشهود العيان من تحديد هوية الخاطفين ولا انتماءاتهم.

وفي السابعة صباحاً، أعلمت قوة الردع العربية وقوى الأمن الداخلي المسؤول عن المنطقة، فتحركت هذه القوى على الفور للبحث عن الأشخاص المحتجزين.

وفي الأولى ظهراً وجدت مجموعة من الجثث في حرج يقع شرق بلدة البزالية، بين قرية اللبوة وقرية رسم الحدث، وقد اطلقت عليها النار من اسلحة حربية.

تحركت إثر ذلك النيابة العامة وقوى الأمن الداخلي والأدلة الجنائية وباشرت أعمالها في مكان الحادث للتعرف على أصحاب الجثث وتسجيل القرائن الأولية للتحقيق، وعززت قوة الردع العربية بامكانات جديدة لضبط الأوضاع في المنطقة ومؤازرة القوى المحلية في اجراء التحقيقات العدلية لكشف الفاعلين وتحديد الجهة التي تقف وراءهم وتوقيف كل من تثبت علاقته بهذه الجريمة - الكارثة.

وقد أبلغت قيادة قوة الردع العربية، في ساعة متأخرة من هذا النهار، أن عدد الجثث التي وجدت وتم التعرف على أصحابها بلغ ٢٢ جثة، ولم يفد أن هناك مفقودين غير هؤلاء».

تصريح البطريرك مكسيموس الخامس حكيم
حول مجزرة رأس بعلبك والقاع والفاكهة بعد اجتماعه مع رئيس الجمهورية ٢٩/٨/١٩٧٨

«من المؤسف حقاً ما حصل في القرى التي نحبها في شمال البقاع، ويؤسفنا نحن شخصياً أن يكون جميع الضحايا البريئة من ابناء طائفة الروم الكاثوليك، خصوصاً أن هذه الطائفة برؤسائها واعضائها كانت دائماً مثالاً في الوطنية الصادقة وفي اخلاصها للبنان وفي مسعاها للتقارب بين جميع الأطراف المتخاصمة. واذا كانت هذه الحوادث الجديدة المؤلمة انتقاماً لحوادث سبقتها، فنحن نستنكر كل العنف من أي مصدر صدر ونأسف أن يقع على ابرياء ضعفاء.

واننا كمسيحيين متمسكين بتعاليم الإنجيل، ندعو الجميع الى المسامحة وعدم الأخذ بالثأر، خصوصاً أن فخامة الرئيس مع الحكومة والجيش ساهرون ويسعون الى تحقيق كل ما من شأنه تهدئة الأمور تهدئة كاملة ويعملون لعودة الطمأنينة الى ابناء هذه البلاد المصابة.

وقد فهمنا الآن أنه بدعوة من فخامة رئيس الجمهورية سيذهب الوزير الدكتور اسعد رزق وبرفقته نائب رئيس المجلس الأعلى للطائفة هنري فرعون الى القرى الثلاث المصابة، أولاً لمواساة العائلات الثكلى ثم ليطمئنوا الجميع هناك، ولكي يتأكدوا أكثر فأكثر من ظروف الحوادث الأليمة التي نعيشها.

وأعود فأقول أن طائفة الروم الكاثوليك بما لها من اتصالات في الداخل والخارج وبما لها من صلات طيبة مع الجميع، تأسف لأن يكون ابناؤها من ضحايا هذه الظروف المؤلمة. ونحن نقولها من قلب مفعم بالألم: لو كانت هذه الضحايا تفدي لبنان وتكون آخر الضحايا في هذا البلد الطيب لخلاصه واعادة الطمأنينة الى ابنائه لكان في ذلك بعض التعزية. وأملنا في الله

أن يرحم الموتى وأن يأخذ بيد أهلهم وأقربائهم الى نعمة الصبر وعلى الله الإتكال أولاً وآخراً».

وسئل عن عدد الضحايا، فأجاب: «الى الآن العدد الرسمي ٢٦».

وعن الجهة التي ارتكبت المجزرة، قال: «ما زالت الأمور تحت الدرس ولا نستطيع ابداء رأي قبل أن تعلن الجهات المختصة نفسها نتيجة التحقيقات التي تقوم بها. ونرى شيئاً أكيداً نستطيع أن نقوله وهو ان بين القتلى ليس أكثر من اثنين أو ثلاثة متنسبين الى الأحزاب. لذلك نرى أن هذه المجزرة هي في غير محلها. وكل الذين نعرفهم من أهل هذه المنطقة مسالمون يسعون الى كسب عيشهم بامانة واخلاص».

وقال السيد هنري فرعون: «القضية ليست قضية حزبية. وانني اعرف هؤلاء الأشخاص وبينهم اثنان كتائبيان والباقون روم كاثوليك فقط. وما كنا نستحق أن نكون في هذا الظرف كبش المحرقة. وكما قال غبطة البطريرك، ان طائفتنا طائفة ارتباط، طائفة اهتداء، لذلك لا يمكنني أن أفسر الإعتداء والإجرام».

بيان قوات الردع العربية
حول اقتحامها بلدة كور في قضاء البترون ٢٦/٨/١٩٧٨

وصدر عن قيادة قوات الردع العربية البلاغ الآتي: الحاقاً ببلاغها الصادر ليل أمس الجمعة حول العملية العسكرية في منطقة البترون، تعلن قيادة قوات الردع العربية أن قواتها المكلفة بعملية التمشيط في منطقة بجدرفل - دوما - عبدللي - دريا والأحراج المحيطة بهذه القرى تعرضت مجدداً لرصاص المسلحين صباح اليوم، الأمر الذي اضطرنا لملاحقة المسلحين في الأحراج المذكورة. وقد عززت هذه القوات بوحدات أخرى لتتمكن من حسم الموقف في الساعات القليلة المقبلة.

قنص في عين الرمانة

أما في المناطق الأخرى فقد كان الوضع هادئاً باستثناء بعض طلقات القنص على عين الرمانة ليلاً.

وبصدد وجود مسلحين غرباء في بلدة ترشيش في المتن الأعلى، فان هؤلاء ما لبثوا أن أخلوا المنطقة اليوم وبالنسبة الى الوضع في البقاع الشمالي صدر عن قوات الردع البلاغ التالي:

«رداً على سؤال حول ما اذيع عن هجوم وتطويق بعض قرى البقاع قامت به قوات الردع العربية قال مصدر مسؤول في قوات الردع العربية: «مجمل العملية ان وحدة من قوات الردع العربية المسؤولة في منطقة البقاع الشمالي كلفت باقامة عدة حواجز تفتيش على الطريق بين دير الأحمر وعيناتا باتجاه الأرز. وذلك بعد ورود انباء عن عمليات نقل سلاح ثقيل وكميات كبرى من الذخيرة في تلك المنطقة وقد دامت العملية من الساعة ٦,٣٠ من صباح ٢٥/٨/١٩٧٨ وحتى الساعة ١٢,٣٠ من التاريخ نفسه، وصودر بنتيجتها كمية من الأسلحة والذخائر، كما أوقفت شخصاً واحداً من بلدة عيناتا، واستبقيت ثلاثة حواجز على مقربة من بلدتي عيناتا ودير الأحمر بصورة مؤقتة».

بعض التفاصيل

كانت القوات السورية المتقدمة على محور بقسميا - كور في الوسط قد تمكنت من دخول بلدة كور حيث المعارك كانت مساء لا تزال تدور في شوارعها.

وقد بدأت العملية في الساعة السابعة من صباح اليوم بانزال جوي تمكن من نقل ٦٤٠ جندياً سورياً الى التلال المشرفة على كور فيما كانت أربع طائرات استكشاف تحلق في الجو لتوجيه المدفعية وتصحيح رماياتها.

وفي هذه الأثناء بدأت كور تتعرض الى قصف مركز بمدفعية الميدان من القويطع في الكورة وبراجمات الصواريخ من كفرحي وبالهواوين من مختلف العيارات. ثم تقدم المشاة باتجاه كور فدار قتال على مشارف البلدة ثم في بعض شوارعها مما اضطر الأهالي الى اخلاء منازلها مشياً باتجاه القرى الأكثر امانا.

وفي هذه الأثناء كانت القوات السورية تقصف بلدة كفيفان التي اصيبت بـ١٢ قذيفة، وتحاول التسلل الى بجدرفل.

وظلت المعارك مستمرة في قلب كور حتى الظهر، وصارت متقطعة في المساء. وهذا لا يعني أن القوات السورية قد توقف «تمشيط» المنطقة حسب ادعاء بلاغات الردع. فالظاهر أن العملية هي عملية احتلال وسيطرة تامة على المنطقة. ويمسك الأهالي والقوات اللبنانية بقوة بجميع المحاور في الجرد والوسط.

ولم تتمكن الجهات المعنية من احصاء الخسائر في الأرواح أو احصاء عدد المفقودين لأن الأهالي في كور توزعوا على قرى عدة وتوجه عدداً منهم الى الأحراج أمام الهجوم المركز الذي دعمته عند الظهر ٢٦ شاحنة وسيارة اضافة الى أكثر من الف جندي مظلي.
أما الأضرار في بلدة كور فهي بالغة، فالمنازل تهدمت بفعل القصف وعمليات النسف والنهب المتعمدة.
والجدير بالذكر ان بين قتلى الإشتباكات اثنان من الزغرتاويين المنتمين الى جهة معروفة. فيما شارك عدد من اهالي زغرتا في مواجهة الهجوم على البترون.

بيان الردع الصادر بصدد أحداث
ثكنة ومنازل منطقة الأرز في الشمال ومقتل ثلاثة جنود لبنانيين ١٩٧٨/٨/٢٨

قامت قوات الردع العربية اليوم بتفتيش بعض المنازل في منطقة الأرز اتماماً لعملياتها التي بدأت يوم الجمعة الماضي اثر ورود اخبار عن عمليات واسعة لنقل السلاح الثقيل الى منطقة البقاع تمهيداً لنقل التوتر الأمني الى تلك المنطقة. وقد صادرت كمية من الأسلحة الحربية تخلل ذلك بعض الطلقات النارية البعيدة لم تؤد الى أي اشتباك في بشري أو الأرز كما لم تحدث أي اضرار بالأرواح.
وبناء لأمر قيادة قوات الردع العربية أنهت القوة مهمتها في الساعة ١٨ من مساء اليوم وعادت الى قاعدتها على السفح الشرقي لمنطقة الأرز ولا صحة اطلاقاً لما اشيع عن خلاف مع ثكنة الجيش اللبناني المتواجدة هناك، وعلى العكس كان الإتصال مستمراً بين القيادتين المحليتين حتى انتهاء العملية.

وفي منطقة البترون أنهت قوات الردع العربية في منطقة كفيفان ودريا بحثها عن المسلحين الذين كمنوا لقواتها بتاريخ اليوم واصابوا جنديين بجراح دون ان تلاقي اية مقاومة وهي بالتالي تدعو الأهلين الذين تركوا قراهم نتيجة اشتباكات اليومين الماضيين للعودة اليها علماً انها سبق ومنعت المواطنين من العودة الى هذه القرى في اليومين الماضيين حرصاً على حياتهم فقط باعتبار أن المنطقة كانت لا تزال تحت وطأة الإشتباكات.
أما في الضاحية الجنوبية من بيروت فقد جدد المسلحون في عين الرمانة عمليات القنص باتجاه القوات على الخط الممتد من الطيونة ـ مار مخايل منذ الساعة ١٥ من بعد ظهر اليوم وراح يشتد حتى استعملت فيه بعض القذائف الثقيلة، مما استدعي الردع عليها بشكل محدود جداً هذه المرة وبنفس الأسلحة تقريباً حرصاً من قوات الردع على عدم اتاحة الفرصة لتفجير كبير للوضع ولمزيد من الضحايا والأضرار.

بلاغات قيادة قوات الردع الثلاثة
الصادرة في ٢ تشرين الأول ١٩٧٨ حول الوضع الأمني

البلاغ الأول

«في تاريخ يوم السبت ٣٠/ ٩/ ٧٨ واثناء اشتباك قوات الردع العربية في الأشرفية مع المسلحين، اضطرت مجموعة منها الى التقدم صوب الشمال الغربي نحو ٢٠٠ متر لتأمين حماية جانب الكتيبة الغربي واحتلت بناية مشرفة هناك. وصباح يوم الأحد ١/ ١٠/ ٧٨ وبعدما استمر وقف اطلاق النار في شكل ناجح تقريباً في كل المناطق وجدت قيادة قوات الردع العربية ان المكان الجديد الذي استقرت فيه المجموعة المشار اليها، قد يتخذه المسلحون حجة لخرق وقف النار واعادة تصعيد الموقف الأمني من جديد، لذلك اتخذت القيادة قراراً باعادة هذه المجموعة الى مركزها السابق في بناية حبيس وبرج رزق. ولكن خشية ان يتعرض افرادها للقنص من قبل المسلحين في اثناء عودتها الى مراكزها، استدعت قيادة قوات الردع العربية مسؤولين حزبيين في الساعة الرابعة عشرة من بعد ظهر يوم الأحد الى مقرها لوضعهما في صورة قرار القيادة وتحذيرهما من مغبة التعرض لهذه المجموعة لدى عودتها الى مراكزها، وأفهما في شكل واضح وصريح ان اي تعرض لأفراد هذه المجموعة سيجبر قوات الردع العربية على ابقائها في مكانها واحتلال كل المباني التي تغطي قيادة الكتيبة عسكريا.

فوعد الممثلان المذكوران باعطاء الجواب عند الساعة الثالثة والنصف. وفي الموعد المحدد جاء الجواب بان هناك فريقاً آخر لم يتمكنا من ايجاده لوضعه في صورة الموقف. ومن ثم فتحت النار على مراكز المجموعة وعلى مراكز الكتيبة نفسها وبدأ تراشق خفيف بين المسلحين والقوات ما لبث أن أوقف.

البلاغ الثاني

«الحاقاً ببلاغنا الصادر صباح هذا اليوم، تعلن قيادة قوات الردع العربية انه منذ الساعة الثالثة صباحاً ومدفعية الميليشيات تقصف مراكز قوات الردع العربية وبعض قرى المتن من دون انقطاع فسقطت في الساعة السابعة والربع بضع قذائف على مدينة عاليه ولم يعرف حتى الآن عدد الضحايا.

وكانت سقطت قبل ذلك قذائف كثيرة على منطقة العبادية وبعلشميه والبيرزة والحازمية والمتحف وشاتيلا وجسر بيروت والجسر الواطي ولم تزل مستمرة على رغم توقف قوات الردع العربية عن القصف منذ الساعة الرابعة والدقيقة الـ٥٠، الأمر الذي اضطرها الى الرد على مصادر هذه النيران رداً محدوداً جداً على سبيل التحذير ورغبة في انهاء هذا التراشق.

وحرصاً على سلامة المواطنين في تنقلاتهم، فان طريق المتحف وجسر الواطي وجسر بيروت غير آمنة للمرور».

البلاغ الثالث

«تشهد الضاحية الجنوبية من بيروت منذ الساعة التاسعة من صباح اليوم هدوء نسبياً تعمل القيادة على تدعيمه بكل الوسائل وبالإتصالات على كل صعيد. انما لم يزل المسلحون يمارسون القصف المدفعي من المنطقة الممتدة من عين سعادة - بيت مري حتى برمانا، ومن منطقة رومية ونهر الموت وضبيه على مواقع قوات الردع العربية في سن الفيل وجسر الباشا وجسر بيروت والجسر الواطي وغيرها. ولم يزل رد قوات الردع ضمن الإطار التحذيري تدعيماً لمساعي وقف النار. وقد لوحظت تجمعات غير اعتيادية لمسلحي الميليشيات في الدورة مع عدد كبير من الآليات العسكرية.

ان قيادة قوات الردع العربية تحذر هؤلاء من اي مغامرة مهووسة وتؤكد انها لن تتوانى عن استعمال كل ما لديها من اسلحة لحماية افرادها ومواقعهم».

ثم اجرت القيادة ما بين الساعة ١٨,٣٠ ومنتصف ليل الأحد - الإثنين أربعة اتصالات هاتفية مع رئيس حزب رئيسي. فكان متجاوباً كل التجاوب واعطى تعليماته الحازمة لأحد المسؤولين العملانيين بتنسيق العملية خصوصاً ان بين افراد المجموعة المطلوب سحبها بضعة جرحى جروحهم خطرة. غير أن المسؤول الحزبي بعد تردد طويل ذهب الى مكان العملية ولم يعد. كما انه لم يتصل ويفد عما جرى معه. فيما استمر المسلحون المواجهون والكتيبة التي كانت قد أوقفت النار كلياً لتسمح للمسؤول الحزبي بالوصول الى جوار مؤسسة بارتي وانهاء العملية.

وفي الساعة الثانية عشرة ليلاً اتصل المسؤول نفسه ليقول أن العملية غير ممكنة ليلاً. فاستمهلته هذه القيادة وطلبت اليه البقاء حيث هو الإتفاق معه على توقيت صباحي. ولما حاول المسؤولين في القيادة الإتصال به ثانية لتحديد الساعة لم يتمكنوا من العثور عليه أو الوصول اليه بشتى الوسائل الممكنة واجيبوا بانه ترك مكتبه ولا يعرفون الى اين اتجه، الأمر الذي اثبت وجود نيات غير ايجابية.

وفي الساعة الثالثة من صباح اليوم الإثنين ٢/ ١٠ك٧٨ فوجئت المجموعة باحكام الطوق عليها وانهالت بعد ذلك عليها نيران غزيرة من كل الإتجاهات، الأمر الذي اضطر قوات الردع العربية الى استعمال مدفعيتها بكثافة على محيط الكتيبة لتتمكن من فك الطوق عن عناصرها واعادتهم الى مراكزهم الأساسية.

وقد تمت العملية واخلي الجرحى السبعة في الساعة الرابعة والدقيقة ٤٥ في حين كانت نيران الميليشيات تنهمر على كل مراكز قوات الردع العربية.

وفي الساعة الرابعة والدقيقة الـ٥٠ أوقفت قوات الردع اطلاق النار وقفاً تاماً بناء على اوامر القيادة، إلا أن مدافع المسلحين لم تتوقف حتى ساعة اذاعة هذا البيان».

بيان قوات الردع
بتاريخ ٣/ ١٠/ ١٩٧٨ حول الحالة الأمنية

«عطفاً على بلاغها المذاع أمس في تاريخ ٢/ ١٠/ ١٩٧٨ حول موضوع حشود المسلحين شمال جسر بيروت، تعلن قيادة قوات الردع العربية:

أولاً: الزمت القيادة جميع القوات بوقف شامل لإطلاق النار في الساعة الأولى والربع من تاريخ أمس، مساهمة منها في تخفيف وطأة الليلة السابقة واتاحة المجال للبدء بعودة تدريجية للحياة الطبيعية خصوصاً بعد رسالة فخامة الرئيس الواضحة الى اللبنانيين.

الا أن احداً من الميليشيات لم يلتزم بأي وقف لإطلاق النار، وذهب البعض منهم في هذه الفترة الى محاولة قصف مراكز قيادية اساسية للقوات.

ثانياً: اعلمت القيادات الحزبية من قبل هذه القيادة بقرار وقف النار في الساعة ١٢,٢٠ من تاريخ أمس ونبهت الى موضوع الحشود على جسر بيروت، وابلغت أيضاً أن القيادة ستفتح جسور بيروت صباح اليوم الساعة السادسة وستعيد قوى الأمن الداخلي الى مراكزها كما كانت على الجسرين.

وبالفعل اعطيت الأوامر في هذا الصدد وحدد الضباط المنفذون.

ثالثاً: صباح اليوم الثلثاء في ٣/ ١٠/ ١٩٧٨ لم يتمكن الضباط المعنيون بفتح الجسور من الوصول اليها بسبب رصاص القنص والرشاشات من الميليشيات التي كانت قد بدأت عملية تسلل واسع نحو الجسور ليلاً عوضاً عن الإنكفاء عنها تمهيداً لفتحها. وبالعكس فقد تكثفت حشود المسلحين في الدورة عما كانت عليه امس، فحذرت القيادة مجدداً القيادات الحزبية من مغبة هذه الأعمال وافهمتها انه ليس بهذه الطريقة يمكن فتح الجسور.

رابعاً: وفي الساعة الثانية من بعد ظهر اليوم قام المسلحون عملياً بعمليات تسلل كبيرة في محاولة لاحتلال بعض الأبنية المشرفة على الجسور والتي فيها مراكز لقوات الردع، فاضطرت هذه التزاماً منها بمبدأ الدفاع عن النفس والمواقع والمهمة الموكولة اليها الى رد هؤلاء المسلحين باستعمال ما لديها من اسلحة على مواقعهم وعلى طرق امدادهم وعلى مراكز قياداتهم.

خامساً: أوقف الرمي على طرق الإمداد في الساعة الخامسة والدقائق العشر بعد الظهر بينما لم يزل مستمراً على مراكز المسلحين في الدورة باعتبارهم ما زالوا يحاولون التسلل نحو الجسور حتى ساعة اذاعة البيان».

بيان قيادة القوات الردع العربية
الصادر في ٥/ ١٠/ ١٩٧٨ حول معارك جسر نهر بيروت

منذ صباح يوم الأربعاء في ٤/ ١٠/ ٧٨ والمسلحون يحاولون التسلل الى منطقة جسر بيروت رغم كل التحذيرات التي وجهت اليهم شخصياً وعبر البلاغات الرسمية الصادرة عن هذه القيادة.

فقد قام المسلحون صباح اليوم بمحاولة أخرى للإقتراب من احدى البنايات المشرفة من بعيد على موقع الجسر. ولكن قوات الردع ضربتهم بقسوة لعدم التكرار.

كما يستمر المسلحون بنفس الوقت بقصف مواقع قوات الردع العربية في سن الفيل وضهور الشوير والحدث بشكل خاص، وباقي المناطق بشكل عام. وقات الردع ترد على ذلك بقصف مركز لإسكات مصادر النيران، علماً بأن مرابض جديدة للمسلحين اكتشفت في مناطق كسروان والمتن، وقد حددتها اجهزة الرصد العائدة لقوات الردع العربية، وهي قائمة بمعالجتها بما يلزم من النار لإسكاتها ومنعها من الإستمرار في زيادة تدهور الوضع الأمني، كما هو حاصل الآن. علمفا بأن أجهزة هذه القيادة حاولت ايصال مهندسي شركة مياه بيروت الى الأشرفية لإصلاح الأعطال الطارئة على تمديداتها من جراء القصف، ولكن مسؤولي الميليشيات لم يتجاوبوا معها في ذلك، متذرعين بعدة اسباب وعدم التجاوب هذا يتكرر بالنسبة لإصلاح اعطال الهاتف والكهرباء.

بلاغا قيادة قوات الردع العربية
الصادران في ٦/ ١٠/ ١٩٧٨ حول الوضع الأمني في بيروت وضواحيها

جاء في البلاغ الأول:

«عطفاً على بلاغها المذاع أمس في تاريخ ٥/ ١٠/ ٧٨ حول الوضع الأمني في بيروت وضواحيها، صرح مصدر مسؤول في قيادة قوات الردع العربية بما يأتي:

أولاً: قام المسلحون في الساعة السادسة من بعد ظهر أمس بمحاولة تسلل على محورين: الأول من جهة الكرنتينا، والثاني من جهة الدورة وذلك بقصد الإقتراب من بعض المباني المسيطرة على الجسر واستعملت في كلا المحورين عدداً من الآليات العسكرية من بينها دبابات سوبر شيرمان فاضطرت قوات الردع العربية الى قصفها بما يتناسب من الأسلحة لردعها عن هذه المحاولات، وقد دمرت لها في الساعة السادسة والدقيقة الخمسين دبابتين وانكفأت الدبابات الباقية من حيث أتت، ولكن استمرت اسلحتها الأخرى بالقصف على مراكز قوات الردع الأمر الذي استدعي الرد على مصادر النيران لإسكاتها، واستمر ذلك حتى الساعة ٢٤ ليلا.

ثانياً: لم تزل بعض مصادر النيران خصوصاً المدفعية تقصف مراكز قوات الردع على امتداد خط ضهور الشوير - بولونيا وتقدم قوات الردع أيضاً بمعالجة هذه المصادر بما يناسبها من اسلحة.

ثالثاً: في الساعة ٨,٣٠ من مساء امس اقترب زورقان مجهولا الهوية من شاطىء الرملة البيضاء واطلقا صواريخ عدة ورشقات نارية على مبان على الشاطىء، فردت عليها قوات الردع العربية الموجودة في المنطقة وقصفتها بمدافع الدبابات والميدان من مراكز أخرى واجبرتها على الفرار الى عرض البحر. نتج عن ذلك اصابة بضعة مبان بشظايا القذائف التي أدت الى تحطيم زجاج بعضها».

وجاء في البلاغ الثاني:

«لم يزل المسلحون مستمرين في التحرش بقوات الردع العربية في اماكن الإشتبكات المعروفة في الأيام الأخيرة وبالأخص في منطقة جسر بيروت وسن الفيل والمتن الشمالي.

وقد عرفت منطقة الحدث في تاريخ اليوم اشتباكاً أعنف من العادي لأن المسلحين فيها استخدموا بعض الأسلحة الثقيلة على مواقع قوات الردع العربية الأمر الذي اضطر هذه الى اسكات مصادر النيران بالأسلحة المناسبة، كما لم تزل قوات الردع تعمل على اسكات مصادر نار المدفعية التي يستعملها المسلحون في قصف المواقع الخارجة عن نطاق الإشتباكات الحالية.

وقد قصف المسلحون أيضاً طوال اليوم، مناطق مختلفة من بيروت الغربية، واصيب من جراء ذلك مبنى السفارة الأميركية بأربع قذائف أدت الى جرح أربعة اشخاص. كما تمكن المسلحون أيضاً ومن منطقة الجبل من قصف منطقة شتورة فسقطت ثماني قذائف ما بين مفرق قب الياس وتعنايل وقد أدى ذلك الى جرح بضعة اشخاص جروحاً طفيفة.

ان قوات الردع العربية تعمل على رصد مصدر هذه النار لإسكاته نهائياً».

بيان الردع
عن وقف النار ٧/ ١٠/ ١٩٧٨

«تعلن قيادة قوات الردع العربية انه بناء على رغبة مشتركة من سيادة الرئيس حافظ الأسد وفخامة الرئيس الياس سركيس، وبغية خلق المناخ المناسب للوصول الى استتباب الأمن والإستقرار في لبنان، فقد أصدرت أوامرها الى كل الوحدات بوقف اطلاق النار اعتباراً من الساعة ٨,٠٠ من مساء السبت ٧/ ١٠/ ١٩٧٨ وعدم الرد على أية استفزازات وضبط النفس الى أقصى الحدود توخياً للهدف المنشود من الرئيسين».

وفي الأولى والنصف فجر اليوم أعلن مصدر في «الردع» انه لم يحصل أي خرق لوقف النار في ما عدا قذيفتين سقطتا في العاشرة ليلًا في الطيونة وبعض الرمايات المتقطعة على مختلف المحاور.

وأضاف المصدر: «ان نسبة التقيد بوقف النار بلغت حتى الساعة ٩٥ في المئة».

بيانات «القوات اللبنانية»
من ١ تموز لغاية ٣٠ كانون الأول ١٩٧٨ خلال حرب المئة يوم

السبت ١ تموز ١٩٧٨

قوات الردع تخطف الشيخ بشير الجميّل

في العاشرة ليلاً عقدت قيادة القوات اللبنانية اجتماعاً استثنائياً في حضور اعضائها جميعاً، صدر في نهايته البيان الآتي:

«مساء يوم السبت الواقع فيه ١/٧/١٩٧٨ عقد اجتماع استثنائي طارىء لقيادة القوات اللبنانية وهيئة اركانها في حضور جميع الأعضاء وعلى اثر الإجتماع صدر البيان الآتي:

بعدما عرض المجتمعون الأوضاع الأمنية المتدهورة في مختلف المناطق خصوصاً في العاصمة وضواحيها وقصف منطقة عين الرمانة قصفاً عشوائياً كثيفاً بمختلف الأسلحة الثقيلة من راجمات صواريخ ومدفعية ميدان وبعدما اطلع المجتمعون على ظروف الحادث الذي تعرض له قائد القوات اللبنانية من قبل قوات الردع العربية، تعلن القيادة استنكارها الشديد لمثل هذه الأعمال والتصرفات التي تعرض أمن المواطنين الأبرياء وسلامتهم، وتضع القيادة المسؤولين أمام مسؤوليتهم التاريخية».

الخميس ٦ تموز ١٩٧٨

القوات اللبنانية لن تسلم السلاح

قال ناطق باسم حزب الكتائب اللبنانية لمراسل اذاعة «مونتي كارلو» في بيروت «ان القوات اللبنانية لن تسلم اسلحتها الى السلطة الشرعية ما لم تنفذ قوة الردع العربية المهمة التي كلفت القيام بها في لبنان».

وذكر الناطق في الحديث الذي بث اليوم بأن مهمة «قوة الردع العربية» هي نزع السلاح من يد الفلسطينيين والشيوعيين في لبنان، وان هذه القوة لم تنجح في تأمين تنفيذ اتفاق القاهرة الذي ينظم العلاقات اللبنانية - الفلسطينية، الأمر الذي أدى الى احتلال اسرائيل لجنوب لبنان «من دون أن يؤدي ذلك الى اي رد فعل من قوة الردع العربية».

وأوضح الناطق ان هذا اللوم هو موجه الى القوة السورية التي تشكل معظم «الردع» وليس الى الوحدات العربية الأخرى من السعودية والسودان ودولة الإمارات العربية المتحدة التي وقفت على الحياد من الأحداث الجارية.

وبعدما اتهم الناطق الكتائبي سوريا بالتدخل في شؤون لبنان الداخلية وبمحاولة تغليب فريق لبناني على آخر، خلص الى القول: «في الواقع ان القوى السورية في لبنان لم توضع، في امرة رئيس الدولة اللبنانية، وانها تتلقى اوامرها مباشرة من دمشق».

الإثنين ١٠ تموز ١٩٧٨

القوات اللبنانية تدرس الحال الأمنية

مساء عقدت قيادة القوات اللبنانية اجتماعاً درست فيه الحال الأمنية في المنطقة الشرقية والضاحية الجنوبية. وقالت مصادر القيادة أن قرارات اتخذت ستنفذ في حال استمرار الوضع الأمني على حاله.

الأربعاء ١٢ تموز ١٩٧٨

اجتماع استثنائي للقوات اللبنانية

عقدت قيادة القوات اللبنانية اجتماعاً استثنائياً برئاسة الشيخ بشير الجميّل وحضور جميع الأعضاء استغرق ٣ ساعات. ولم يصدر بيان عن الإجتماع إلا ان مصادر القيادة ذكرت ان «قرارات مهمة» اتخذت.

الإثنين ٢٤ تموز ١٩٧٨

القوات اللبنانية تعقد اجتماعاً لتدارس الأوضاع

عقدت قيادة القوات اللبنانية اجتماعها الأسبوعي اليوم في احد المواقع المتفرعة على جبهة عين الرمانة برئاسة الشيخ بشير الجميّل قائد القوات اللبنانية وحضور جميع اعضائها. وقد مثل الأستاذ داني شمعون حزب الوطنيين الأحرار كما انضم الى الإجتماع المسؤولون العسكريون في حزبي الكتائب والأحرار مع كل من الشياح - بدارو - عين الرمانة والتحويطة وبعد عرض الحالة العسكرية من مختلف جوانبها تقرر بالإجماع اتخاذ اجراءات معينة ومنها طرد العناصر التي لا تتحلى بمستوى عال من الإنضباط والمناقبية ثم انتقل المجتمعون الى احدى الثكنات حيث تناولوا طعام الغذاء مع عناصر القوات اللبنانية في تلك المنطقة.

الثلاثاء ٢٥ تموز ١٩٧٨

بيان القوات اللبنانية: ٢٥ قتيلاً و٥٣ جريحاً

صدر عن الشعبة الخامسة في القوات اللبنانية ما يأتي: بلغ عدد القتلى المدنيين من جراء القصف المدفعي والصاروخي السوري لمنطقة الحدث ٢٥ قتيلاً و٥٣ جريحا. وتؤكد القيادة ان وحدات القوات اللبنانية في منطقة الحدث تتحلى بدرجة عالية من الإنضباط تنفيذاً للستراتيجية التي وضعتها القيادة منذ أول تموز الحالي. وقد صدرت الأوامر بالإمتناع عن الرد على الإعتداءات إلا في حال الدفاع عن النفس وعند الضرورة القصوى.

الجمعة ٢٨ تموز ١٩٧٨

القوات اللبنانية تبدي ارتياحها الى التدابير الأمنية

بحث قائد القوات اللبنانية الشيخ بشير الجميّل وأمين الدفاع في حزب الوطنيين الأحرار السيد داني شمعون واعضاء القيادة، الذين التقوا الى مائدة غداء في مطعم «لوبوان» في بدارو، في الأوضاع الأمنية بعد التدابير التي اتخذت في بيروت والحدث وطريق صيدا القديمة.

وقالت مصادر القيادة أن المجتمعين ابدوا ارتياحهم الى هذه التدابير.

الإثنين ٣١ تموز ١٩٧٨

السوريون يواصلون تعزيزاتهم

اوجز بيان للشعبة الخامسة في القوات اللبنانية الحالة الأمنية في بيروت والضواحي على الشكل التالي:

١ - بين الساعة ٧,١٥ والساعة ٧,٥٠ صباحاً سقطت خمس قذائف هاون عيار ١٢٠ ملم على منطقة المرفأ - الصيفي، مصدرها ناحية البحري - خان الخشب.

٢ - واصلت القوات السورية تعزيزاتها في مواجهة بلدة الحدث فعززت متراساً تجاه بناية مطر بطول يبلغ ١٨ متراً وبعرض ٢,٤٠ سنتم.. وفي بنايتي مقصود اقامت القوات السورية متاريس جديدة واستقدمت اليها اسلحة ثقيلة.

وفي بلدة سبنيه تمركزت دبابتان اضافيتان من طراز ت ٥٥

٣ - في ضاحية بيروت الجنوبية، مارست القوات السورية عمليات القنص باتجاه عين الرمانة والتحويطة. وقد ازداد القنص عنفاً بعد الرابعة من بعد الظهر فاصيب من جراء ذلك اربعة جرحى.

٤ - الساعة ٥,٣٠ من بعد الظهر قصفت القوات السورية المتمركزة في جوار جسري الكرنتينا، منطقة البدوي والسيوفي وكرم الزيتون قصفاً مكثفا. وفتحت نيران رشاشاتها الثيلة في كل اتجاه لتغطية عملية ايصال الذخيرة من سن الفيل الى جسر بيروت. وبلغت حصيلة القصف السوري تسعة قتلى و٤٢ جريحاً من المدنيين الأبرياء.

وفي الوقت ذاته كانت الدبابات السورية من طراز ت ٥٥ وت ٦٢ تقصف ضاحيتي فرن الشباك والتحويطة محدثة خسائر مادية كبيرة في الأبنية والسيارات.

فتكون القوات السورية في غضون ١٤٠ ساعة ونصف الساعة مسؤولة عن مقتل تسعة لبنانيين وجرح ٤٦ آخرين من النساء والشيوخ والأطفال.

السبت ٥ آب ١٩٧٨

بيان القوات اللبنانية عن ليلة الرعب

اصدرت الشعبة الخامسة في القوات اللبنانية البيان التالي في المساء: بعد ليلة من الرعب امضاها سكان الأشرفية وعين الرمانة وفرن الشباك والشياح، واصلت القوات السورية حربها ضد المدنيين منذ الصباح الباكر، فلف القنص السوري جميع المحاور مما جعل حركة السير حذرة للغاية.

وعند الساعة الثانية عشرة ظهراً اشتد اطلاق النار على منطقة عين الرمانة - الشياح وتحول سريعاً الى قصف مدفعي استهدف الأحياء السكنية واستخدمت فيه الدبابات المتمركزة في سن الفيل وراجمات الصواريخ ومدفعية الميدان. فنتج عن هذا القصف اصابة اربعة اشخاص مدنيين بجروح.

اما في الأشرفية فشمل القنص معظم الأحياء السكنية ومستشفى أوتيل ديو والروم بصورة خاصة وتسبب في جرح ستة مواطنين بينهم امرأة وطفلان. وسقطت عدة قذائف هاون من عيار ١٢٠ ملم على منطقة الحكمة اقتصرت اضرارها على الماديات.

ورغم هذه الإعتداءات المتكررة من قبل القوات السورية النظامية فان القوات اللبنانية بقيت ملتزمة التزاماً تاماً باوامر قيادتها القاضية بعدم الرد على مصادر النيران إلا عند الضرورة القصوى.

وفي الأولى والربع صدر عن «قيادة القوات اللبنانية» البلاغ الآتي:

«منذ الساعة ١٧ , ١١ مساء يوم ٥/٨/١٩٧٨ حتى اعداد هذا البيان في الأولى والربع من صباح الأحد، كانت المناطق السكنية الآتية: الأشرفية، البدوي، الصيفي، مار مخايل، عين الرمانة، الشياح ما تزال تتعرض لقصف شديد وكثيف من القوات السورية التي استخدمت بغزارة راجمات الصواريخ ومدافع الهاون والميدان والمضاد من كل العيارات. وقد استعملت القوات السورية قذائف محرقة تحتوي على مادة الفوسفور المحرم استعمالها وفقاً لمعاهدة جنيف الدولية. لم تتمكن سيارات الإسعاف والإطفاء من القيام بواجبها الإنساني.

واستناداً الى التقديرات الأولية تسبب هذا القصف البربري في مقتل ٣ اشخاص وجرح ٣٦ آخرين جميعهم من المدنيين، اضافة الى الحرائق التي اندلعت والدمار الذي اصاب الأبنية».

الأحد ٦ آب ١٩٧٨

بلاغا القوات اللبنانية

صدر عن قيادة القوات اللبنانية البلاغ التالي:

عند الساعة السابعة والدقيقة الـ١٨ مساء اليوم الأحد ٦ آب، انفجر الوضع الأمني عندما بدأت القوات السورية المتمركزة في برج رزق وفي الأبنية المجاورة له، بفتح نيران مدفعيتها وراجماتها على الأحياء السكنية الآمنة في الأشرفية ومار مخايل والبدوي والصيفي وعين الرمانة والشياح وفرن الشباك وقصر العدل وبدارو و«اوتيل ديو». وكانت القوات السورية حضرت لهذا العدوان الجديد خلال النهار، فقد تلقت كميات كبيرة من الذخيرة والأسلحة والعتاد.

ان قيادة القوات اللبنانية تطلب من جميع المواطنين اتخاذ كل الإحتياطات لتفادي خطر القذائف.

وفي الأولى عند الفجر صدر عن القيادة نفسها البلاغ الثاني الآتي:

تابعت القوات السورية النظامية عدوانها الوحشي على سكان الأحياء الآمنة في بيروت الشرقية وضواحيها. وحتى اعداد هذا البيان في الأولى صباح الإثنين ٧/٨/١٩٧٨، كان القصف السوري مستمراً على الأشرفية والرميل والصيفي ومار مخايل والبدوي وعين الرمانة والشياح وفرن الشباك وقصر العدل وبدارو و«اوتيل ديو» وشمل أيضاً النبعة وبرج حمود.

استخدمت القوات السورية النظامية مدافع الميدان والهاون والمضاد وراجمات الصواريخ من كل العيارات.

ووفقاً للتقديرات الأولية تسبب القصف البربري السوري بقتل وجرح ما يزيد على ٨٠ شخصاً من المدنيين الأبرياء وبحرائق عدة في مناطق «اوتيل ديو» والعدلية ومار متر والسيوفي ومار مخايل. وقد بلغ عدد القذائف السورية ١٣٠٠ قذيفة تقريبا.

الإثنين ٧ آب ١٩٧٨

بلاغ القوات اللبنانية

«تتابع القوات النظامية السورية لليوم السابع والثلاثين على التوالي حرب الإبادة ضد المناطق الشرقية في بيروت والضواحي. فبعد ساعات الرعب والذعر التي عاشها ٣٢٠ الف مواطن لبناني ليل الأحد ـ الإثنين الماضي، واصلت القوات النظامية السورية عمليات القصف الوحشي والقنص ضد المدنيين الأمنيين. وقد تركز القصف على منطقة عين الرمانة ـ الشياح حيث سقط ٦ قتلى و١٨ جريحاً ووقع ضحية القنص السوري في الأشرفية وعلى جسر بيروت ٨ قتلى و٩ جرحى.

وتنبه الشعبة الخامسة في قيادة القوات اللبنانية الى ضرورة النزول الى الملاجىء في حال تجدد القصف السوري».

وطلب مسؤول في القيادة من جميع الأهلين لدى العثور على قذائف أو أي جسم غريب الإتصال فوراً باقرب مركز عسكري ليتولى تعطيلها خبراء مختصون.

الخميس ١٠ آب ١٩٧٨

بيان القوات اللبنانية

«تعليقاً على المعلومات التي صدرت في الصحف حول وجود اتفاق من ٦ نقاط يتناول التدابير الأمنية التي اتخذت، يهم القيادة التأكيد على الآتي:

١ ـ ان الصيغة التي نشرت والغاية التي تحركها تتجاهل المبادىء الأساسية للنضال الوطني الذي تقوده القوات اللبنانية.

٢ ـ ان كل محادثات مبنية على مجموعة النقاط الست أو على احدها، لا يمكن بأي طريقة الزام القيادة بها».

الجمعة ٢١ آب ١٩٧٨

القوات اللبنانية: القصف السوري لا يزال مستمراً

عند منتصف الليل اصدرت قيادة القوات اللبنانية البلاغ الآتي:

«عند الساعة ٧,٣٤ مساء يوم الجمعة ١١ آب ١٩٧٨، فتحت فجأة القوات النظامية السورية المتمركزة في برج رزق وفي الأبنية المجاورة له، نيران مدفعيتها على مناطق الأشرفية وحي السريان وقصر العدل وبدارو وفرن الشباك والتحويطة وعين الرمانة والشياح. نتج عن هذا القصف الوحشي جرح ١٦ مدنياً. وقد تركز قسم من القصف على «اوتيل ديو».

وكانت القوات النظامية السورية قد اتخذت لها مواقع جديدة في حي البرجاوي والناصرة وقرب مستشفى رزق، وذلك خلافاً لروزنامة انسحاباتها المرحلية المتتالية من المنطقة الشرقية. فيتضح ان القوات السورية تهدف من وراء هذا التصعيد الى عرقلة تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة من انسحاباتها والتي تقضي باخلاء جسور بيروت الشرقية وبرج رزق.

وحتى اعداد هذا البيان عند منتصف الليل، كان القصف السوري لا يزال مستمراً.

وقال ناطق باسم القيادة نفسها في وقت لاحق «ان القوات النظامية السورية المتمركزة قرب مستشفى رزق في الأشرفية، بدأت منذ صباح الجمعة بنهب محتويات المنازل والمكاتب، واستعملت الشاحنات العسكرية السورية لنقل المسروقات».

الخميس ١٧ آب ١٩٧٨

شمعون يرئس اجتماعاً استثنائياً للقوات اللبنانية

عقدت قيادة القوات اللبنانية مساء اجتماعاً استثنائياً برئاسة الرئيس كميل شمعون وحضور الشيخ بشير الجميّل والسيد داني شمعون واعضاء القيادة، عرضت فيه نتائج الإجتماع بين أمين الدفاع في حزب الوطنيين الأحرار وقائد «قوة الردع» العقيد سامي الخطيب. وقررت القيادة ابقاء جلساتها مفتوحة لمتابعة التطورات.

الجمعة ١٨ آب ١٩٧٨

القوات اللبنانية تعقد اجتماعاً في الضاحية الجنوبية

قبل الظهر رأس الشيخ بشير الجميّل اجتماعاً في الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، حضره المسؤولون في قيادة القوات اللبنانية عن مناطق بدارو والطيونة والتحويطة وفرن الشباك والشياح وقصر العدل. وجرى في الإجتماع عرض الوضع العسكري والسياسي في البلاد والحال الأمنية في ضوء ما تم تنفيذه من ترتيبات امنية حتى الآن وما لم ينفذ.

وقالت مصادر المجتمعين انهم عرضوا الحال في مناطقهم وما يجب عليهم القيام به حاليا.

الإثنين ٢١ آب ١٩٧٨

بشير الجميّل: الوضع الأمني مقلق واسرائيل ليست في حاجة الينا لتدافع عن أمن حدودها

مساء عقدت قيادة القوات اللبنانية اجتماعاً برئاسة الشيخ بشير الجميّل حضره رؤساء الرابطات المارونية والكاثوليكية والأرثوذكسية والسريانية واعضاؤها السادة المحامي شاكر ابو سليمان والبروفسور فيليب الخازن وفرنسوا جبر وايلي عيسى والبر ملكي والدكتور ديمتري بيطار وايلي الزرو وغندور حايك.

وقد عرض اعضاء الرابطات للقيادة صورة عن النشاطات التي تقوم بها على صعيد خلق مناخات التآلف بين مختلف القوى الوطنية.

وبعد انتهاء الإجتماع سئل المحامي ابو سليمان رئيس الرابطة المارونية عن الغاية من اثلاجتماع، فأجاب: «الإجتماع تم بناء على دعوة من القوات اللبنانية في سبيل التعارف وتبادل وجهات النظر حول أوضاع لبنان الحاضرة والمستقبلية من موقع الصامد المسؤول. وسيصار الى متابعة هذه الإجتماعات من أجل بلورة الأمور علناً نوفق جميعاً الى المساهمة في اخراج الوطن من محنته القاسية على اسس واضحة وثابتة وسليمة بعيداً عن التسويات والمواربة».

تصريح بشير الجميّل

وادلى الشيخ بشير الجميّل بتصريح اثنى فيه على التحرك الذي تقوم به هذه الرابطات «من اجل تعبئة الصف اللبناني ليصب في اتجاه واحد».

وسئل عن رأيه في الوضع الناشيء عن الحوادث الأخيرة، فقال: «ان ما يثير اهتمامي الى جانب الوضع العسكري، هو الحال الإجتماعية الناتجة عن كثافة عدد المهجرين من بيوتهم في بيروت والضواحي الشرقية. ويؤلمني كثيراً أن ألاحظ أن بعض الناس في بعض المناطق يستغل مصيبة اخوة لهم للإفادة ماديا من دون اي شعور اخوي وانساني. ويبرز هذا الإستغلال من خلال الإرتفاع الجنوبي والمفاجيء في اسعار السلع والحاجات ومواد التغذية وايجارات السكن. ولا نستطيع أن نقبل مطلقاً بهذا الأمر الواقع ونطلب من الفئات المعينة تدارك الأمر في سرعة شعوراً مع المهجرين واظهاراً لروح التعاضد بين ابناء القضية الواحدة».

التدابير الأمنية

وعن مصير التدابير الأمنية في بيروت والضواحي قال: «اذا كان المقصود بالتدابير الأمنية الخطوات الهادفة الى اعادة السلام الى بيروت والضواحي الشرقية، فان المطلوب هو انسحاب القوات السورية من هذه المناطق لتأمين عودة اهاليها اليها واستعادة حياتها الطبيعية. وأي تدبير لا ينطلق من هذا الأمر يشبه الى حد ما ذلك الذي يبحث عن الظهر عند الساعة الثانية. وعلى كل حال، لقد ابدت الأحزاب والتنظيمات اللبنانية تجاوباً ملموساً مع المساعي التي اجريت معها وحافظت على وقف اطلاق النار ولم توسع رقعة انتشارها أو تعزز مواقعها.

ورداً على سؤال حول الوضع في الجنوب قال: «هناك تناقضات كثيرة تحيط بوضع الجنوب. لقد أخطأت الدولة في معالجتها للوضع. فاذا كانت الحكومة اللبنانية ارسلت الجيش الى الجنوب لحماية المواطنين اللبنانيين من الإعتداءات الفلسطينية، فان هناك جيشاً لبنانياً بقي طوال الحرب في مواقعه واستطاع تأمين الحماية الكافية للمواطنين. والمناطق الجنوبية التي لا تعيش في ظل الأمن انما هي المناطق الواقعة شمال الليطاني حيث يوجد الفلسطينيون وليس المناطق التي ارسل اليها الجيش.

اما اذا كان الهدف من ارسال الجيش الى الحدود منع قيام الفلسطينيين بعمليات ضد اسرائيل، فان اسرائيل ليست في حاجة الينا لتدافع عن أمن حدودها.

وبعد لقاء رؤساء الرابطات، تابعت قيادة القوات اللبنانية اجتماعها فدرست الوضع الأمني في ضوء التطورات الأخيرة على صعيد تجميد تنفيذ التدابير الأمنية.

الجمعة ٢٥ آب سنة ١٩٧٨

بيان القوات اللبنانية

عقدت قيادة القوات اللبنانية مساء اجتماعاً برئاسة الرئيس كميل شمعون وحضور جميع اعضائها واصدرت الشعبة الخامسة لقيادة القوات اللبنانية، على اثر الإجتماع، البيان الآتي:

في تمام الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم ٧٨/٨/٢٥، بدأت القوات النظامية السورية بهجوم شامل مفاجىء على منطقة البترون. وقد تقدمت القوات السورية على محورين: الأول وسطي مكون من عبرين، بجدرفل. والثاني جردي مكون من تنورين، دوما، بشعله. وقد انزلت على المحور الأول قوات مجوقلة، جي بواسطة الجو، تقدر بكتيبة من الوحدات الخاصة، لتساندها الآليات ومدفعية الميدان. وقد تصدى لها الأهالي وأوقفوا تقدمها على المحورين. وشمل القصف السوري جميع القرى المجاورة للمحورين.

بعد هذا العدوان على مناطق آمنة اضطرت قيادة القوات اللبنانية الى اتخاذ جميع التدابير الدفاعية لتأمين حماية المدنيين الأبرياء.

ونظراً لكثافة النيران السورية لم يتمكن من تحديد عدد الضحايا.

ويأتي هذا الهجوم بعد الإستفزازات التي مارستها القوات النظامية السورية في دير الأحمر وعيناتا، والتحركات التي تقوم بها باتجاه اليمونة - العاقورة.

وحتى اعداد هذا البيان في الساعة التاسعة والربع من مساء اليوم كانت العمليات العسكرية السورية لا تزال مستمرة.

السبت ٢٦ آب ١٩٧٨

بيان القوات اللبنانية

عند الساعة السادسة والنصف مساء صدر عن الشعبة الخامسة في قيادة القوات اللبنانية البيان الآتي:

استمرت القوات النظامية السورية في عدوانها على المنطقتين الوسطى والجردية في البترون، فبعد تحليق الطيران الحربي فوق كور خلال الصباح، عززت القوات السورية محور بلدة كور بما يزيد عن الف عنصر من الوحدات الخاصة تم نقلهم بواسطة الطوافات.

وفي تمام الساعة التاسعة والدقيقة ١٧ من صباح اليوم شنت القوات السورية هجوماً عنيفاً بالآليات على كور مهدت له بقصف مدفعي وصاروخي شديد وكثيف، ورغم دفاع اهالي القرية الباسل، وبسبب وطأة ضغط قوي على بلدة آمنة لم تكن مجهزة ومستعدة لتتحول الى ساحة حرب، طلبت قيادة القوات اللبنانية من الأهالي عند الساعة الثانية عشرة والدقيقة الأربعين ظهراً اخلاء قريتهم من النساء والأطفال والشيوخ.

وحسب التقديرات الأولية يفوق عدد القتلى المدنيين ٦٥ شخصاً، وعدد المفقودين بلغ الأربعين ويقدر أن تكون القوات السورية قد احتجزتهم.

وكانت الشعبة الخامسة قد أصدرت في الثانية من بعد الظهر البيان الآتي:

تتابع القوات السورية النظامية محاولاتها لاحتلال المنطقتين الوسطى والجردية الواقعتين في منطقة البترون. وقد ركزت القوات السورية هجماتها على قرى دير بللا وكور وبقسميا مستخدمة المدفعية الثقيلة بكثافة والطوافات لنقل الوحدات المجوقلة أي بواسطة الجو.

وأضاف البيان أن أربع طائرات تابعة لسلاح الجو السوري شوهدت تحلق فوق كور، وقد اعطت قيادة القوات اللبنانية الأوامر الى وحداتها بمساندة الأهالي الصامدين للدفاع عن ارواحهم وأرضهم كما أن القيادة اللبنانية تطلب من المواطنين عدم الأخذ بالشائعات التي تروجها مصادر مشبوهة.

الأربعاء ٣٠ آب ١٩٧٨

بيان رقم واحد سنواجهكم بالصمود والنضال والإتحاد

اصدرت قيادة القوات اللبنانية في الشمال «بيان رقم ١» وزع في سائر مناطق الشمال، هذا نصه:

ايها اللبنانيون،

ايها اللبنانيون في الشمال والبترون، ان العدوان العسكري الذي قام به الجيش العربي السوري على مناطقنا لن ينال من ارادتنا.. ارادتنا التاريخية التي قاومت الأمويين والمماليك..

ارادتنا الوطنية التي انتفضت يوم ١٣ نيسان ١٩٧٥ ضد الإحتلال الفلسطيني..

ارادتنا القومية التي رفضت الإحتلال الردعي..

ان اجتياح الجيش العربي السوري لقرانا واحتلاله بيوتنا لن ينال من عزيمتنا في التصدي للمعتدين. ان تقدم الجحافل السورية في بضعة كيلومترات من جبلنا لن يؤثر في تصميمنا على تحرير أرضنا وشعبنا.

سنواجه العنف الهمجي السوري بصمود وطني لبناني..

سنواجه الحملة الإستعمارية التوسعية بنضال قومي لبناني..

سنواجه الخوف والعمالة والفوضى بالحزم والإتحاد والشجاعة.

ايها اللبنانيون،

ايها اللبنانيون في الشمال والبترون، احتلال الأرض ليس احتلال القلب. واحتلال البيت ليس احتلال الإرادة. لقد سبق الأمويون وحاولوا ابتلاع الجبل. ويحاول الأمويون الجدد اليوم ابتلاعه من جديد. ولكن التاريخ يعيد نفسه والهزيمة لن تكون إلا للمعتدين.

ايها اللبنانيون

ليلة عدوان واحدة لم تقض على سنين بنيان ونضال.

واحتلال مئة كيلومتر مربع لن يحسم الموقف ولن يبدله.

فالمعتدي لا يزال معتديا.. واللبناني لا يزال مدافعاً. اما اذا ارادوا النيل من استقلالنا لضرب القرى واحتلالها والإعتداء على شعبنا، فليعلموا أن روحنا من روح الشعب وجسدنا من جسد الشعب.

واذا الشعب يوماً اراد الحياة
فلا بد أن يستجيب القدر

عاشت الأمة اللبنانية.

يحيا لبنان
قيادة القوات اللبنانية
هيئة الأركان العامة
الشعبة الخامسة ـ مكتب الشمال

الإثنين ٨ أيلول سنة ١٩٧٨

قيادة القوات اللبنانية تناقش التطورات بعد «كمب ديفيد»

نتائج مؤتمر «كمب ديفيد» وانعكاساتها على الوضع في لبنان والأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد كانت مدار المحادثات في اجتماع قيادة القوات اللبنانية مع هيئة الأركان العامة في هذه القوات الذي انعقد عند الساعة السادسة مساء برئاسة الشيخ بشير الجميّل وحضور كامل الأعضاء. وكانت هيئة الأركان العامة قد عقدت اجتماعاً منفرداً عند الساعة الرابعة والنصف من بعد الظهر تدارست خلاله الشؤون الأمنية الراهنة.

الجمعة ٢٢ أيلول سنة ١٩٧٨

قيادة القوات اللبنانية تدعم مطالب المهجرين

أعلنت قيادة القوات اللبنانية دعمها المطلق للمطالب التي وردت في «البيان رقم واحد» الذي اذاعته لجنة الدفاع عن حقوق المهجرين، وتعهد بمساندتها مادياً ومعنوياً.

وجاء هذا الإعلان بعد اجتماع عقد بين قائد القوات اللبنانية الشيخ بشير الجميّل واللجنة العليا للدفاع عن حقوق المهجرين برئاسة القاضي هادي عيد.

وقد أعلنت اللجنة من جهتها تأييدها الكامل الشامل للخط الوطني الذي تنتهجه قيادة القوات اللبنانية في دفاعها عن الأرض والشعب، وتضع امكاناتها البشرية تحت امرة القوات اللبنانية متمنية البدء بالإقتصاص من الخونة المتآمرين الذين يسلكون طريق التعاون مع المعتدين.

الخميس ٢٨ أيلول سنة ١٩٧٨

بيان القوات اللبنانية

اصدرته الشعبة الخامسة في القوات اللبنانية ظهراً

وكشف بيان القوات اللبنانية عن ان خسائر انزلت بقوات العدو المحتل من جراء قصف مرابضه. وهذا نص البيان:

منذ تسعين يوماً والقوات السورية تتابع اعتداءاتها على المناطق المسيحية في لبنان متسلحة بغطاء الشرعية الصامتة.

وأضاف البيان: بعد ليل ساخن فجرت قوات الإحتلال السوري عند الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين من صباح اليوم الوضع الأمني في جميع انحاء بيروت الشرقية، فشمل القصف الأشرفية، عين الرمانة، التحويطة، فرن الشباك، الشياح، بدارو، الجعيتاوي، مار مخايل، الجميزة، الصيفي والمرفأ، واستخدمت المدفعية من عيار ١٢٢ و١٣٠ ملم ومدافع الهاون ١٢٠ و١٦٠، و٢٤٠ ملم بالإضافة الى راجمات الصواريخ والقذائف المحتوية على مادة الفوسفور والمحظر استعمالها وفقاً لمنطوق اتفاقات جنيف الدولية.

وأضاف بيان الشعبة الخامسة في قيادة القوات اللبنانية: حيال هذا التصعيد المشابه للقصف السوري البربري لشهر تموز الماضي، ومن اجل حماية المواطنين الأبرياء وممتلكاتهم وبغية مقاومة الإحتلال السوري. اعطت قيادة القوات اللبنانية أوامرها بالرد على النيران واسكات مدفعية العدو السوري الذي تكبد خسائر في العتاد والأرواح لم تعرف تفاصيلها. وقد كان القصف حتى اذاعة هذا البيان مستمراً، مع العلم أن قوات الإحتلال السوري سخرت طوافات أي طائرات هليكوبتر تابعة للشرعية اللبنانية لاستكشاف مرابض القوات اللبنانية، ونظراً لكثافة النيران السورية تعذر الحصول على صورة واضحة بالخسائر والأضرار.

السبت ٣٠ أيلول سنة ١٩٧٨

القوات اللبنانية اعطينا الأوامر للرد بعنف على المواقع السورية

البلاغ الأول

وان محاولات قوات الإحتلال السوري ابادة مسيحيي لبنان تتواصل بعنف اشد من ذي قبل. وان مدفعية الميدان السورية من عيار ١٢٢ و١٣٠ ملم والهواوين من عيار ١٦٠ و٢٤٠ ملم وراجمات الصواريخ قصفت بوحشية بالغة مناطق عين الرمانة والحدث والشياح وفرن الشباك والتحويطة وبدارو وسامي الصلح والأشرفية والجعيتاوي والصيفي ومار مخايل والبدوي. وقد امتد القصف السوري فشمل النبعة والدورة والجديدة ونهر الكلب وعين عار. كذلك قصفت بالوحشية نفسها المراكز الطبية والمستشفيات ومنها مركز الصليب الأحمر الدولي في الجميزة.

ان العدو السوري الذي يستعمل القنابل الفوسفورية المحظر استعمالها بموجب معاهدة جنيف بغزارة، ركز قصفه على بيت الكتائب المركزي والمركز الرئيسي لحزب الوطنيين الأحرار.

ان قيادة القوات اللبنانية قد اعطت اوامرها لوحداتها للرد بقسوة على المواقع العسكرية السورية وكبدتها خسائر جسيمة تناولت الأرواح والعتاد.

وفيما يتعرض مسيحيو لبنان لهذه المحنة الصعبة، ان القوات اللبنانية تنبه السلطات اللبنانية العليا الى مسؤولياتها الوطنية وتطلب منها ان تتحمل من دون إبطاء هذه المسؤوليات تحت طائلة حكم التاريخ الآتي عليها. كذلك تطلب من الشعب اللبناني الإلتفاف حول المقاومة التي تقودها القوات اللبنانية ضد جيش الإحتلال السوري».

البلاغ الثاني

وجاء في البلاغ الثاني الذي اذيع في الثانية بعد الظهر:

«تمكنت مدفعية القوات اللبنانية من تدمير بطاريتي مدفع عيار ١٢٢ ملم للعدو السوري متمركزتين في تلة الرياض في محلة الجمهور. كذلك دمرت مخزناً للذخيرة في بلدة كفرشيما وقد قامت قوات الإحتلال السوري بثلاث محاولات اختراق فاشلة تجاه ملعب السلام في الأشرفية استشهد خلالها احد قادة القوات اللبنانية الصيدلي ميشال بارتي، وحتى الساعة الثانية كانت المعارك لا تزال محتدمة بين عناصرنا وقوات الإحتلال السوري».

البلاغ الثالث

«ان قيادة القوات اللبنانية تكذب الخبر الذي وزعته احدى وكالات الأنباء العالمية عن سقوط بلدة الحدث وتؤكد أن الوضع العسكري في هذه البلدة جيد. فالحدث والمناطق المسيحية الأخرى في بيروت والضواحي لا تزال تواجه قوات الإحتلال، وقد اصدرت اوامرها الى وحداتها بالتصدي بعنف للقوات السورية واوقعت فيها خسائر في الرجال والعتاد».

البلاغ الرابع

«بلغ عدد القتلى والجرحى حسب التقدير التقريبي ٢٨٠ من المدنيين. اما المنازل التي دمرت فعددها يفوق ١٧٠٠ منزل. وبلغ مجموع القذائف التي سقطت ١٣٠٠٠ قذيفة بمعدل ٢٧ قذيفة كل دقيقة».

الأحد ١ تشرين الأول سنة ١٩٧٨

بلاغات القوات اللبنانية

ردت قيادة القوات اللبنانية على البلاغ الأول لـ«الردع» فاذاعت بياناً جاء فيه:

«من الآن فصاعداً، سيصعب جداً على جيش الإحتلال السوري القيام باية عملية اقتحام لأن وحدات القوات اللبنانية هي التي ستحرر الأراضي اللبنانية من الوجود البعثي».

وجاء في بلاغ لاحق:

«ان القوات السورية تقوم ابتداء من بعد الظهر بمحاولات يائسة لفك الطوق المضروب حول احدى فصائلها التابعة للوحدات الخاصة التي احتلت امس بناية بارتي. وقد صدت القوات اللبنانية ٤ محاولات اقتحام تكبدت خلالها القوات السورية خسائر غير معروفة، وذلك بعدما دخلت في المعركة كتيبة ثانية من الوحدات الخاصة.

ان السوريين خرقوا وقف اطلاق النار، وان القيادة تحملهم مسؤولية كل العواقب التي تترتب على هذا الخرق».

وجاء في البلاغ الثالث:

«ان الناطق الرسمي باسم قيادة القوات اللبنانية يحذر المواطنين من الأخذ بالأكاذيب الشائعات المغرضة الجاهلة التي يوزعها الإعلام الرسمي الذي تحول الى اعلام غريب، وقد وضعت مقدرات الإعلام الرسمي الإذاعية ووكالة الأنباء المسماة وطنية في تصرفه».

الإثنين ٢ تشرين الأول سنة ١٩٧٨

القوات اللبنانية: «لن يمروا.. لن يمروا

البلاغ الأول

«الحال النفسية التي يعيشها جيش الإحتلال السوري تدعو حقاً الى القلق مما دفع قيادته وبغية معنويات العناصر المنهارة الى القيام بعمليات يائسة تزج فيها الوحدات التي تعتبرها خاصة وممتازة كالمحاولات الفاشلة لفك الطوق المضروب حول

فصيلة سورية محاصرة قرب صيدلية بارتي.

وقد اقرت قيادة قوة الردع السورية صراحة اليوم بانها قصفت المناطق المسيحية في لبنان مستعملة ما يزيد على تسعو آلاف قذيفة ثقيلة خلال ١١٠ دقائق شملت ٨٠٠ الف مواطن و٥٠٠ كلم، وذلك لتسهيل العملية التكتيكية المحدودة التي اسندت الى مجموعة من المغاوير البعثيين، وهي ثلاثة افواج عن ١٥ عنصراً فقط من الوحدات الخاصة الممتازة. لكن المقاومة الشرسة والصمود المنيع لدى القوات اللبنانية التي تستمد قوتها وارادتها من صمود الشعب اللبناني ومقاومته فشلت وستفشل كل محاولات جيش الإحتلال السوري.

ان قيادة القوات اللبنانية تعلن للشعب اللبناني وللرأي العام العالمي «لن يمروا، لن يمروا».

البلاغ الثاني

«تمكنت القوات اللبنانية من تطهير منطقة الشهيد ميشال بارتي واحكام سيطرتها تماماً عليها، وذلك بعد معركة عنيفة اسفرت عن مقتل عدد كبير من الوحدة السورية التي كانت محاصرة، فيما هرب بعض الجنود ووقع جنديان اسيرين في ايدي القوات اللبنانية».

البلاغ الثالث

«تمكنت القوات اللبنانية من تدمير ١٢ مدفعاً في ضهور الكحالة وتل المير وتل الزعتر وتل الحمرا في الدكوانة وتلة الرياض في الجمهور، وشوهدت النار تندلع من مربضين هناك وفي مستديرة المكلس».

الثلاثاء ٣ تشرين الأول سنة ١٩٧٨

بلاغا القوات اللبنانية

الناطق الرسمي باسم قيادة القوات اللبنانية اصدرا بلاغين عن الوضع الأمني في المنطقة الشرقية.

البلاغ الأول

«ان جيش الإحتلال السوري يتابع خرق وقف اطلاق النار بممارسة القنص الغزير بمدافع المضاد من مختلف العيارات وعلى جميع المحاور، بينما تمتثل وحدات القوات اللبنانية لأوامر قيادتها وتلتزم بقرار وقف النار.

وعليه، فان قيادة القوات اللبنانية تحذر جيش الإحتلال السوري من التمادي في اعتداءاته على المواطنين الآمنين والأبرياء وتحمله عواقب هذا الموقف العدواني».

البلاغ الثاني

«ان جيش الإحتلال السوري يقصف الآن بعنف وشراسة المجلس الحربي للكتائب اللبنانية والكرنتينا والمنطقة المحيطة بها، قصفاً مركزاً إذ يستعمل قنابل الغاز الفتاكة والمحظر استعمالها دولياً. والقوات اللبنانية تقاوم ببسالة واقدام حتى تحرر لبنان من آخر جندي سوري».

الأربعاء ٤ تشرين الأول سنة ١٩٧٨

بلاغا القوات اللبنانية

البلاغ الأول

«استمرت المعارك في المناطق الآتية:

أولاً: جبهة سن الفيل: في الساعة الثالثة والنصف صباحاً حاولت قوات الإحتلال السوري التقدم على حرج ثابت في اتجاه سن الفيل على محورين، الأول يمتد من الملعب البلدي حتى الجسر الواطي، والثاني من الجسر الواطي حتى ضهر الجمل،

وقد بلغ حجم القوة المهاجمة ما يزيد على ١٢٠٠ عنصر و٢٢٠ آلية عسكرية.
وفي التاسعة والنصف صباحاً تمكنت القوات اللبنانية من رد الهجوم بعدما سقط للقوات السورية نحو ٩٠ قتيلاً وتكبدت خسارة في الآليات والعتاد تعذر تحديدها بالطبع. واستشهد مقاتل لبناني وجرح ٤ آخرون حالتهم غير خطرة.
ثانياً: القصف المدفعي: لم يتوقف القصف العشوائي السوري على المناطق المسيحية منذ ايام وازداد عنفاً وضراوة ابتداء من ساعات الصباح الأولى، وقد بلغت القذائف المتساقطة الآلاف مما أدى الى نشر الدمار والخراب في سن الفيل والدكوانة والدورة والجديدة والبوشرية والروضة والسبتية وعمارة شلهوب والزلقا وجل الديب وانطلياس وضبيه وبكفيا والدوار وبعبدات وبيت مري وجونية وعين سعاده والمنصورية.
ثالثاً: المعركة البحرية: في تمام الساعة الخامسة صباحاً ظهرت في عرض البحر غواصة و٣ مدمرات سورية اخذت تقصف المدن الممتدة من جسر الكرنتينا حتى ضبيه مروراً بالدورة. وفي الساعة السابعة صباحاً اصابت مدفعيتنا الساحلية احدى المدمرات فاندلعت فيها النار. وقد اضطر العدو الى التراجع على اثرها بعيداً عن مرمى قواتنا.
وفي الساعة الحادية عشرة والنصف تمكنت مدفعيتنا من اصابة بارجة فلسطينية قادمة من الشمال وحاولت الإقتراب من الشاطىء وهي تطلق النار، مما ادى الى غرقها.
رابعاً: الجبهة الجردية: في تمام الساعة الثامنة صباحاً حاول جيش الإحتلال السوري التقدم على محور ضهور الشوير - بكفيا وضهور الشوير - الدوار - القليعات بعدما امطر القرى المتنية في الجرد خصوصاً الدوار بوابل من مدفعيته. ولم يتمكن السوريون من التقدم خطوة واحدة على هذين المحورين وقد تكبدوا خسائر فادحة في الأفراد والآليات».

البلاغ الثاني

«ان قيادة القوات اللبنانية تعلن ان هذه القوات ستقدم على قصف مواقع عسكرية سورية داخل الأراضي السورية في حال استمرار القصف السوري العشوائي والتعديات الوحشية ضد المواطنين اللبنانيين في المناطق السكنية الآمنة».

الخميس ٥ تشرين الأول سنة ١٩٧٨

القوات اللبنانية تناشد لتأمين التموين للمحاصرين

ادلى الناطق الرسمي باسم القوات اللبنانية بما يلي:
وللمرة الثانية منذ العام ٧٥ تكون بيروت الشرقية وضواحيها، وضواحي بيروت من عين الرمانة والتحويطة والحدث، معزولة تماماً عن باقي المناطق اللبنانية.
ان الحصار الذي يمارسه منذ بضعة ايام جيش الإحتلال السوري يمنع بتاتاً تموين عشرات الآلاف من المواطنين المدنيين. فالمستشفيات عطلت بسبب القصف الوحشي السوري، والأفران متوقفة عن العمل، المياه مقطوعة والكهرباء مقطوعة والأدوية غير متوفرة. فامام هذا الوضع المأساوي تطلب قيادة القوات اللبنانية من السلطات الرسمية ومن الهيئات الدولية المختصة كالصليب الأحمر الدولي اتخاذ الإجراءات الفورية الكفيلة بتأمين تموين العاصمة وذلك بصورة منتظمة وسريعة.
قال ناطق باسم القوات اللبنانية انه اضافة الى القنص على الجسرين صباحاً سجل الآتي: سقوط قذيفتين في الخامسة والربع على الأشرفية، ٧ قذائف على الكرنتينا والجسرين، ٥ قذائف على الدوار بين ضهور الشوير وبكفيا اشعلت بعض الحرائق.

الأحد ٨ تشرين الأول سنة ١٩٧٨

القوات اللبنانية ملتزمون بوقف النار

ادلى الناطق باسم قيادة القوات اللبنانية ببلاغ اتهم فيه القوات السورية بخرق وقف اطلاق النار في فترتي الصباح وبعد الظهر «مما يدل على تجاهل تام للقرار الصادر عن اعلى سلطة دولية». واكد أن وحدات القوات اللبنانية تلتزم «التزاماً كلياً بقرار وقف النار» وطالب مجلس الأمن بارسال «لجنة تحقيق ومراقبة للإطلاع عن كثب على عدم تقيد الجانب السوري بوقف اطلاق النار».
ونبه الناطق المديرية العامة للأمن العام الى «مغبة التمادي في منع مصوري الصحافة العالمية ومراسيلها من ارسال

افلامهم وتحقيقاتهم الى الخارج».

الثلاثاء ١٧ تشرين الأول سنة ١٩٧٨

القوات اللبنانية ترد على تصريح لوي دوغيرنغو

تعليقاً على التصريح الذي ادلى به وزير الخارجية الفرنسية السيد لوي دوغيرنغو، ادلى ناطق رسمي باسم القوات اللبنانية بالتصريح الآتي:

«ان التصريح الذي ادلى به وزير الخارجية الفرنسي السيد لوي دوغيرنغو لن يغير شيئاً في واقع الأحداث اللبنانية، فالمقاومة اللبنانية حين قررت الصحود لم تسأل دوغيرنغو، واليوم وهي تواصل صمودها بعنف اشد ووضوح رؤيا سياسية مستقبلية لن تتأثر بتصريح ادلى به دوغيرنغو هو أقرب الى الهذيان منه الى العرض الموضوعي والمنطقي لأسباب الأحداث الأخيرة في لبنان.

ان هناك تناقضاً واضحاً في كلام الوزير الفرنسي. ففي أول التصريح يحمل المسؤولية لمن سماها الميليشيات المسحية، وفي آخره يعترف بأن بريجنيف نصح الأسد بوقف اطلاق النار».

الأربعاء ١٨ تشرين الأول سنة ١٩٧٨

اوامر بتسهيل عملية تبديل مواقع «الردع»

ذكرت مصادر قيادة القوات اللبنانية أن القيادة اصدرت ليلاً اوامرها الى وحداتها في الأشرفية والمدخل الشرقي لبيروت، بعدم اطلاق النار على القوات التي ستخلي الأشرفية والجسور والقوات التي ستحل مكانها.

وطلبت الأوامر تسهيل تمركز القوات العسودية والسودانية العامة في «الردع».

الخميس ٢ تشرين الثاني ١٩٧٨

بلاغ القوات اللبنانية عن اشتباك المكافحة مع عناصر من الجيش اللبناني الثوري

فور وقوع الحادث عقدت قيادة القوات اللبنانية اجتماعاً برئاسة الشيخ بشير الجميّل اصدرت على اثره البلاغ الآتي:

«في تاريخ ٢/١١/١٩٧٨ وعند الساعة ٩,١٥ صباحاً سمع اطلاق نار غزير في حي مار نقولا في الأشرفية.

على الفور توجهت فصيلة من القوات اللبنانية الى مكان الحادث، فتبين لها أن اشتباكاً بالأسلحة الأوتوماتيكية حاصل بين فرقة من المكافحة التابعة للجيش اللبناني من جهة، وعناصر من الجيش اللبناني الثوري من جهة اخرى. وعليه اعطيت الأوامر المشددة الى فصيلة القوات اللبنانية بعدم التدخل والعودة الى ثكنتها.

يهم قيادة القوات اللبنانية التأكيد على انها تستنكر كل الأعمال التي تعرض سلامة المواطنين للخطر، وتعلن انها غير معنية على الإطلاق بعمليات القمع المضاد، وان أي حزب أو تنظيم عضو في قيادة القوات اللبنانية لم يشترك في هذا الحادث المؤسف.

الأحد ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٧٨

القوات اللبنانية تدرس تقريرفا عن الإشتباكات الأخيرة

مساء عقدت قيادة القوات اللبنانية اجتماعها الأسبوعي برئاسة الشيخ بشير الجميّل. وقال ناطق باسم القيادة ان المجتمعين درسوا التقرير الذي وضعته لجنة «حول معركة الصمود التي خاضتها المقاومة اللبنانية خلال حرب المئة يوم».

كذلك تناول البحث «وضع المناطق السكنية التي تتعرض حتى اليوم للإعتداءات».

الأحد ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٧٨

شمعون والجميّل يرئسان اليوم اجتماع القوات اللبنانية

من المقرر أن يرئس اليوم الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميّل الإجتماع الأسبوعي لقيادة القوات اللبنانية لعرض التقرير عن حرب المئة يوم الأخيرة. وسيبحث شمعون والجميّل مع اركان القيادة في مستقبل الوضع الأمني في ضوء

التدابير التي اتخذت في بعض المناطق والإتصالات الجارية لاتخاذ تدابير مماثلة في مناطق مضطربة اخرى.
وأوضح مصدر في القوات اللبنانية ان نسخا من التقرير سترفع الى اركان «الجبهة اللبنانية» لمناقشته واتخاذ الموقف المناسب.

الإثنين ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٧٨

القوات اللبنانية تدرس الوضع في جبيل والأسواق والصيفي

مساء عقدت قيادة القوات اللبنانية اجتماعها الأسبوعي برئاسة الشيخ بشير الجميّل.
وقال الناطق باسم القيادة انه جرى في الإجتماع درس الأوضاع في منطقة جبيل وابعاد التصعيد العسكري على جبهة الأسواق ـ الصيفي.

الإثنين ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٧٨

خطة تحرك اجتماعي وسياسي تعدها قيادة القوات اللبنانية

مساء عقدت قيادة القوات اللبنانية اجتماعها الدوري برئاسة الشيخ بشير الجميّل.
وقال مصدر في القيادة ان المجتمعين درسوا الأوضاع العامة وأوضاع المهجرين وقررت القيادة ان تتفقد بكامل عضائها مراكز المهجرين.
كذلك درس المجتمعون الخطة الأمنية الجديدة والملابسات المحيطة بها والتي لم تتضح بعد.
وأوضح المصدر «ان القيادة تدرس الآن خطة تحرك على الصعيدين الإجتماعي والسياسي، فعلى الصعيد الإجتماعي تنصرف الى التخطيط لموضوع اعمار المناطق المتضررة وفتح المدارس وضبط الأوضاع الشاذة ومعالجة الحوادث الطارئة. اما على الصعيد السياسي فالقيادة تتحرك انطلاقاً من مبدأ ان الذي صنع الحرب هو الذي يصنع السلم وان نغمة الإعتدال او لتطرف لا وجود لها وان التطورات هي التي تفرض المواقف».
وزاد المصدر انه «من هذا المنطلق عقد اللقاء الأخير بين السفير السعودي في بيروت الفريق أول علي الشاعر والشيخ شير الجميّل للبحث في طريقة تثبيت وقف اطلاق النار والإتفاق على اسس ثابتة تكفل عودة الأمن الى المناطق المتوترة تنفيذاً قرار مجلس الأمن الدولي انسجاماً مع مقررات بيت الدين لجهة وقف النار وازالة المظاهر المسلحة».
وكان الشيخ بشير الجميّل اجتمع مع الشيخ بيار الجميّل وعرض له تفاصيل الخطة، ثم التقى في المساء السيد داني شمعون الرئيس كميل شمعون للغاية نفسها.

الأربعاء ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٧٨

القوات اللبنانية تكلف جهازاً للنظر في الجرائم والسرقات

عقدت قيادة القوات اللبنانية مساء اجتماعاً استثنائياً استمر من السابعة الى التاسعة برئاسة قائدها الشيخ بشير الجميّل بحضور اعضاء مجلس القيادة وهيئة الأركان العامة. وقد خصصت القيادة اجتماعها لدرس تقرير يتعلق بأوضاع الأمن اعده حد اعضائها بناء على تكليف من القيادة في اجتماعها الإثنين الماضي.
وبعد الإجتماع صرح مصدر مسؤول في القيادة انها «نظراً الى الأحداث الخطيرة التي وقعت اخيراً وما تزال تقع على رض الوطن والتي ادت الى شل المؤسسة القضائية وتعطيلها مما تسبب في ازدياد نسبة الإجلام، قررت قيادة القوات اللبنانية تكليف جهاز خاص مؤهل، للنظر فوراً في الجرائم على انواعها التي وقعت وتقع. ويشمل اختصاص هذا الجهاز، على سبيل لمثال لا الحصر، الجرائم الآتية: القتل، السرقة، احتكار المواد الغذائية، الإتجار بالمخدرات وتعاطيها وكل الإعتداءات على لأشخاص والممتلكات العامة والخاصة».

الثلاثاء ٥ ك١ ١٩٧٨

القوات اللبنانية دهمت اوكاراً للقمار في الأشرفية

اعلنت قيادة القوات اللبنانية ان مجموعات من الجهاز الخاص التابع لها دهمت ٦ اوكاراً للقمار في الأشرفية وحي لسريان والجعيتاوي وكرم الزيتون والسيوفي ومار نقولا، وقبضت على ٥٣ شخصاً ضبطوا في الجرم المشهود واحيلوا على

التحقيق.

وقال مصدر في القيادة ان كل مراجعة في موضوع الموقوفين «تعرض من يقوم بها الملاحقة».

وكانت القوات اللبنانية انشأت الأسبوع الماضي جهازاً خاصاً مهمته مكافحة الجرائم على انواعها.

الإثنين ١١ كـ' ١٩٧٨

القوات اللبنانية تستنكر الإعتداء على السفيرين الشاعر والبعيجان وتتمنى متابعة دورهما لمصلحة لبنان

عقدت قيادة القوات اللبنانية مساء اجتماعها الدوري برئاسة نائب القائد «ابو كمال» لوجود الشيخ بشير الجميّل في أوروبا.

وبعد انتهاء الإجتماع صرح الناطق الرسمي باسم القيادة بالآتي:

«أولاً: تدارست القيادة الأوضاع العامة في البلاد بعد الحوادث الأليمة التي وقعت في نهاية الأسبوع الماضي، وقد أكدت على ضرورة تجاوز التفاعلات الآنية المؤسفة التي نتجت بعد توقيف احد قياديي القوات اللبنانية. ويهم القيادة استنكار كل الإعتداءات ضد الأشخاص أياً كانت انتماءاتهم الحزبية أو العسكرية. وفي المناسبة ان القيادة تستنكر الحادث الأليم الذي تعرض له سفيرا المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وتهنئتهما بالسلامة، وتتمنى عليهما متابعة الدور الفعّال الخير الذي يقومان به لمصلحة لبنان.

ثانياً: تطرقت القيادة الى الوضع في منطقة عين الرمانة والشياح وفرن الشباك والتحويطة وسامي الصلح وبدارو، وقررت تخصيص اجتماع أو أكثر لمعالجة هذا الوضع.

ثالثاً: في ما يتعلق بموضوع فتح المدارس، ان القيادة تتمنى على ادارات المؤسسات التعليمية تسهيل دفع الأقساط المدرسية، وذلك بالموافقة على استيفائها شهراً فشهراً تحسساً بالحال الإقتصادية التي تعانيها أكثرية المواطنين».

الثلاثاء ١٢ كـ' ١٩٧٨

القوات اللبنانية تدرس الأوضاع في مناطق الضاحية الجنوبية

عقدت اللجنة التي كلفتها قيادة القوات اللبنانية درس أوضاع الضاحية الجنوبية، اجتماعاً عرضت فيه الأحوال الأمنية والإقتصادية والمعيشية في بدارو وفرن الشباك وقصر العدل والتحويطة وعين الرمانة. وقال ناطق باسم القوات اللبنانية ان اللجنة ستتابع ابحاثها في اجتماعات تعقد هذا الأسبوع.

ونفت مصادر القوات اللبنانية ان يكون الجو ملبداً بين عناصرها والجيش في المنطقة الشرقية كما ذكر في «النهار»، أو أن تكون وجهت انذارات صريحة لإطلاق الذين أوقفهم الجيش في نهر الكلب. وأكدت ان موقف القوات اللبنانية من حادث صربا وذيوله هو ما أعلن في تصريح الناطق الرسمي باسمها مساء الإثنين والذي استنكر الإعتداء على السفيرين السعودي والكويتي وتمنى متابعة دورهما لمصلحة لبنان.

الإثنين ١٨ كـ' ١٩٧٨

القوات اللبنانية: حادث المستشفى استهدف المبادرة السعودية البناءة

عقدت قيادة القوات اللبنانية مساء اجتماعها الدوري في حضور هيئتي مجلس القيادة والأركان العامة وقد رأس الإجتماع السيد فؤاد روكز لوجود الشيخ بشير الجميّل ونائبه «ابو كمال» في أوروبا.

وقال مصدر في القوات اللبنانية ان المجتمعين عرضوا الأوضاع الراهنة «بعد الحادث المؤسف الذي تعرض له امين الدفاع في حزب الوطنيين الأحرار السيد داني شمعون لدى عيادته سفير المملكة العربية السعودية في مستشفى الجامعة الأميركية والذي استهدف المبادرة السعودية البناءة في شخص السفير الفريق أول علي الساعر».

وأضاف: «ان قيادة القوات اللبنانية تتوجه بكلمة تقدير وشكر الى مجموعة السعودية التي تصدت للهجوم الوحشي ضد مؤسسة انسانية». وذكر المصدر أن القيادة ناقشت كذلك أوضاع المهجرين وموضوع فتح المدارس، وتوقفت أمام بعض الحوادث التخريبية التي تعرضت لها مؤسسات تربوية في المنطقة الشرقية و«تقرر اتخاذ اجراءات مشددة ضد الذين ارتكبوا حوادث النسف الأخيرة وملاحقتهم».

وأكد ان قرار فتح المدارس لا رجوع عنه، وانه لا بدّ في الوقت ذاته «من معالجة قضية المهجرين وتحقيق المطالب التي تقدموا بها وتسهيل عودتهم الى منازلهم باتخاذ تدابير تكفل لهم الإطمئنان وتوفر لهم المساعدات التي تعينهم على ترميم منازلهم المتضررة وتأثيثها من جديد».

وعلم ان الشيخ بشير الجميّل سيعود الى بيروت هذا الأسبوع بعدما اشترك في ندوة الحوار اللبناني ـ الفرنسي التي عقدت في باريس.

الأربعاء ٢٧ ك' ١٩٧٨

القوات اللبنانية: فاتحة خير للجميع

تعليقاً على ما ذكرته صحيفة «تشرين» السورية من أن سوريا تحتاج الى قواتها العاملة في لبنان وأنها تفكر في سحبها، قال الناطق الرسمي باسم قيادة القوات اللبنانية: «ان مثل هذا الإنسحاب سيكون حقاً مبادرة طيبة وأخوية، وان السلطة السورية وقيادة القوات اللبنانية تلتقيان على هذه النقطة بالذات، وربما تكون هذه المبادرة فاتحة خير للجميع».

السبت ٣٠ ك' ١٩٧٨

القوات اللبنانية تدرس اجتماع الضاحية الجنوبية

عقد قائد القوات اللبنانية الشيخ بشير الجميّل اجتماعاً مع المسؤولين العسكريين عن مناطق فرن الشباك وعين الرمانة والشياح والتحويطة وبدارو وقصر العدل، حضرته اللجنة المنبثقة من قيادة أركان القوات اللبنانية وهيئتها.

وقال مصدر في قيادة القوات اللبنانية أن المجتمعين بحثوا في الأوضاع التعليمية والإجتماعية في القطاع، و«قد اتخذت القرارات المناسبة لتستعيد هذه المنطقة عافيتها في اطار الصمود».

تعليقات صحفية سورية وردود عليها

تعليقات الإذاعة والصحف السورية
على حوادث لبنان سنة ١٩٧٨

في سياق حملة وسائل الإعلام السورية على حزبي الكتائب والوطنيين الأحرار، قالت اذاعة دمشق في تعليقها السياسي أن ضرب هذين الحزبين «يعني في الضرورة افشال المخطط الإمبريالي والصهيوني بكل اشكاله على الساحة اللبنانية وفي المنطقة برمتها».

ولم تكتف صحيفة «البعث» الناطقة باسم الحزب الحاكم باتهام الكتائب والأحرار بل شملت باتهامها «أطرافاً كثيرة لها علاقة وثيقة بما يجري، منها العربي ومنها غير العربي، الى جانب اسرائيل».

وقالت صحيفة «تشرين» ان «الفئات التي كشفت القناع عن وجهها وحاولت افتعال صدام مع سوريا، حكمت على نفسها بنفسها»، مشيرة الى ان «التفاهم والتنسيق بين سوريا ولبنان كان دوماً لمصلحة القطرين الشقيقين ومصلحة العرب جميعاً».

وهنا تعليقات الإذاعة والصحف السورية:

اذاعة دمشق

«لو أردنا أن نلخص بحقيقة واحدة ما يجري على الساحة اللبنانية لكانت هذه الحقيقة ان عصابات الكتائب والشمعونيين لن تتورع عن ارتكاب المزيد من الجرائم الوحشية ليس ضد لبنان فحسب، وانما ضد الأمة العربية كلها وذلك لما تمثله الساحة اللبنانية من منطق لتمرير المخطط الإستسلامي. ولا شكّ في أن التصدي لما يجري على الساحة اللبنانية بسبب ممارسات عصابات الكتائب والشمعونيين لا يتطلب الوصول الى الحلول الجذرية والإيجابية لتخلص لبنان من اخطار التقسيم، وانما العمل ما أمكن على ردع هذه العصابات وتفويت الفرصة عليها لتمرير مخططاتها ومشاريعها التآمرية التي

تصب في التحليل النهائي في الهدف الصهيوني وتحقيقه عبر اشغال سوريا ومحاصرتها من لبنان. واذا كانت ممارسات عصابات الكتائب والشمعونيين تعكس الطابع الفاشي لهذه العصابات، فمن الضروري في الأساس العمل أولاً وقبل كل شيء على مواجهة هذه الفاشية والقضاء عليها، الأمر الذي يعني في الضرورة ضرب مؤامرة التقسيم وانهاء حالات التآمر التي تربط هذه العصابات بالعدو الصهيوني.

«البعث»

«يخطيء من يظن أن عصابات الكتائب والشمعونيين هي وحدها التي تخلق المتاعب في لبنان والوطن العربي كله. فهناك أطراف كثيرة لها علاقة وثيقة بما يجري في هذا الشكل أو ذاك، منها العربي ومنها غير العربي، الى جانب اسرائيل التي ثبت اشتراكها في شكل فعلي في كل ما جرى ولا يزال يجري.

والشيء الخطير حقاً هو أن بعض التحالفات التي اثير الجدل حولها في الفترة الأخيرة، تقوم بدور بارز ومؤثر في كل ما يجري. وجميع الروايات تقول ان هؤلاء جميعاً يهدفون في الدرجة الأولى الى تركيع المنطقة كلها وجعلها منطقة نفوذ صرف للقوى الإمبريالية وعلى جميع المتآمرين أن يفعلوا ما هدفوا اليه. على ان جل جهد المؤامرة ينصب الآن على سوريا التي تعتبر في حق القوة العربية الوحيدة التي تقف بكل امكاناتها وطاقاتها لإسقاط المؤامرة الكبرى، ثم لتصحيح الأوضاع العربية كما يجب حتى يمكن اقامة تضامن عربي فعّال بعد ذلك يكون صادقاً في مواجهة جميع الأعداء.

فسوريا إذن هي المطلوبة. وبما انها أخذت على عاتقها حماية لبنان وشعبه والحفاظ على وحدته وسيادته، فان أطراف المؤامرة قرروا أن تكون البداية مرة ثانية من لبنان ظناً منهم أن وجود سوريا في لبنان يجعلها ضعيفة أي غير قادرة على مواجهة أي طارىء. وربما زاد في قناعتهم أن سوريا هي الآن في موقف صعب، وترى اطراف المؤامرة ان مثل هذا الوضع قد يساعدها على فعل ما تريد تحقيقه. ان هذا الكلام ليس استنتاجاً، بل انه نتيجة حوار مع العديد من اللبنانيين من مختلف الإتجاهات. وزيادة على ذلك فان بعض أطراف المؤامرة قالها من باب الغرور وبالحرف: لقد استطعنا ان نجر السوريين الى الموقف الذي نريد.

اذن هكذا يفكرون وهكذا يخططون وهكذا يعتقدون انهم نجحوا في ما سعوا اليه. اما نحن في سوريا فنفضل ألا نقول شيئاً لأننا نحب دائماً ان نترك الأفعال تتحدث عن كل شيء. فسوريا ستستمر في بذل كل الجهود لإسقاط التحالفات العدوانية التي تدبر للمنطقة».

«الثورة»

«الجرائم التي ترتكبها عصابات الكتائب والشمعونيين في المناطق التي تسيطر عليها ضد المواطنين اللبنانيين من فرض الخوات الى القتل واحتجاز الرهائن اصبحت تثير سخطاً شعبياً واسعاً على الساحة اللبنانية لأن هذه الجرائم التي تعكس الطابع الفاشي لهذه العصابات وتؤكده تشير بوضوح أكبر الى الأسلوب الإرهابي الذي تتبعه لتنفيذ دورها المرسوم في مؤامرة التقسيم لتمرير المخطط الإمبريالي الصهيوني ضد لبنان والأمة العربية.

ان دعاة التقسيم من زمرة الكتائب والمشعونيين يصعدون حملتهم ضد الشرعية ويطلقون دعواتهم العلنية لمقاومة اجراءاتها وللعمل على تخريب الأمن وضرب الإستقرار لإدراكهم ان مناخ التوتر والإقتتال هو المناخ المناسب الذي يخدم مؤامرة التقسيم والمخطط الإمبريالي الصهيوني باهدافه القريبة والبعيدة خصوصاً بعدما انكشف دور عصابات الكتائب والشمعونيين.

لذا فان ما تشهده الساحة اللبنانية من تحرك سياسي نشط ومن تصريحات للمسؤولين اللبنانيين من مختلف الطوائف وفي مقدمتها رجال الدين المسيحي بادانة الكتائب والشمعونيين وبتوضيح حقيقة الموقف في لبنان مع الجهود التي يبذلونها للوصول الى حل نهائي يجنب لبنان مخاطر تآمر القوى التقسيمية المتحالفة مع العدو الصهيوني، يستقطب تأييد شعب لبنان وتقدير الجماهير العربية التي تدرك ان ازالة شبح التقسيم نهائياً مطلب وطني وقومي لأن مصلحة لبنان في وحدته ومصلحة الأمة العربية تكمن في وجود لبنان الموحد.

ان القطر العربي السوري، وهو يقدم مساعدته الأخوية الى لبنان الشقيق ويدعم الشرعية ويقف الى جانبها، فانما يؤكد التزامه الأخوي تجاه لبنان كما يؤكد التزامه القومي ويتحمل من اجل ذلك الأعباء والتضحيات لأن امن لبنان هو أمن سوريا،

وبالتالي لأن احباط مؤامرة التقسيم في لبنان وافشال المخطط الإمبريالي الصهيوني في احد اشكاله على الساحة اللبنانية يعني بالتأكيد الحفاظ على لبنان موحداً بأرضه وبشعبه ودعم المواجهة العربية ضد العدو الصهيوني والقوى التي تسانده».

«تشرين»

كتبت «ان العدو يكرر محاولاته الآن لاستخدام لبنان وأوضاعه الخاصة ووجود بعض الفئات المرتبطة به ستاراً لعملية اقتراب نظام السادات من التسوية الثنائية الإستسلامية وعامل ضغط وابتزاز ضد سوريا لإرغامها على قبول الحل الإستسلامي أو على الأقل شل مقاومتها الشديدة لمؤامرة الإستسلام».

ونددت «بالمحاولات الرخيصة لاتهام سوريا بما ليس فيها وبما لا ينسجم مع مواقفها وطبيعتها الوطنية والقومية والإنسانية» وقالت: «ان سوريا كانت دائماً حريصة على جميع الأطراف اللبنانية لما فيه خير مسيرة الأمن والسلام والوفاق والوحدة الوطنية في لبنان وهذا الموقف لم يتبدل أبداً».

وأشارت الى انه «لا يمكن أن يكون هناك تصادم بين المصالح الأساسية السورية والمصالح اللبنانية الأساسية»، ذلك أن مجموعة كبيرة من العلاقات والإرتباطات العميقة بين القطرين الشقيقين تفرض التزامات متبادلة ومصالح مشتركة ولا بد من مراعاتها، والتفاهم والتنسيق بين سوريا ولبنان كانا دوماً لمصلحة القطرين الشقيقين ومصلحة العرب جميعاً».

وقالت: «ان العدو الإمبريالي الصهيوني هو الذي يستفيد من التصادم ومن الجفوة بين سوريا ولبنان، وهذا يحدد بكثير من الدقة الهوية الحقيقية للذين حاولوا ويحاولون افتعال خلافات مع سوريا أو الإساءة الى قواتها المسلحة العاملة في لبنان. ان سوريا تلتقي مع كل الفئات والقوى والأطراف اللبنانية التي تدرك طبيعة المرحلة الحالية الدقيقة من تطور الأوضاع في الشرق الأوسط وتتصرف في ضوئها وبوحي من المصلحة الوطنية والإلتزام العربي.

اما الفئات التي كشفت القناع عن وجهها وحاولت افتعال صدام مع سوريا، فانها حكمت على نفسها بنفسها. والشعب في لبنان قادر على تصفية حسابه معها. اما سوريا فان احداً لا يستطيع دفعها الى تبديل موقفها المبدئي الثابت من لبنان».

حديث وزير الإعلام السوري احمد اسكندر احمد
يحدد فيه الموقف السوري من الأحداث اللبنانية ١٩٧٨/٧/٢٠

اجرى مراسل صحيفة «الواشنطن بوست» توماس ليمبان ومراسل وكالة «رويتر» بيتر غريفيث ومراسل هيئة الإذاعة البريطانية ديفيدلي «مقابلة مع وزير الإعلام السوري السيد احمد اسكندر احمد تركزت على الأحداث اللبنانية الأخيرة وتطوراتها وموقف سوريا منها.

وفي ما يأتي الحوار الذي دار في هذه المقابلة.

س: ما هي حقيقة اهداف استقالة الرئيس سركيس وما هو برنامج سوريا في لبنان؟

ج: للرد على هذا السؤال هناك نقطتان احب أن اشير اليهما:

الأولى الأهداف السورية في لبنان اليوم هي ذاتها الأهداف السورية منذ بداية الأزمة اللبنانية وقيام سوريا بمبادراتها وتضحياتها لوقف المذابح بين اشقائنا اللبنانيين وهذه الأهداف هي الآتية:

١ ـ منع تقسيم لبنان مهما تطلب ذلك من جهد وتضحيات.
٢ ـ اقرار الأمن والسلام في لبنان.
٣ ـ الحفاظ على المقاومة الفلسطينية.
٤ ـ مساعدة اشقائنا اللبنانيين في اعمار بلدهم وتطويره.

هذه هي الأهداف التي دخلت سوريا لبنان من أجلها، وهي الأهداف التي ما تزال تعمل من اجلها لأن الموقف السوري مبدئي وثابت ومستمر.

النقطة الثانية، حول استقالة الرئيس سركيس: لقد استقال هو وعدد آخر من المسؤولين اللبنانيين، وسوريا بلسان الرئيس حافظ الأسد تمنت على الرئيس سركيس ان يعدل عن استقالته وان يتحلى بالصبر، وأكدت له انها اليوم كما كانت في السابق تدعم السلطة الشرعية اللبنانية الى ابعد الحدود، وان سوريا مع اي قرار لمصلحة الدولة اللبنانية والشرعية اللبنانية.

س: ما هو الجديد الذي جعل الرئيس سركيس يعدل عن استقالته؟

ج: اشار الرئيس سركيس في كتاب العودة عن الإستقالة الى عدد من النقاط البالغة الأهمية، كما أوضح في رسالته أكثر من موقف جرى الجدال حوله اخيراً في الصحافة العالمية:

- امتدح الرئيس سركيس سوريا والرئيس حافظ الأسد.

- امتدح الرئيس سركيس دور قوات الردع العربية واشاد بما تقوم به واعتبرها جيش الشرعية، لذا يجب أن يعاملها الآخرون على هذا الأساس.

- أكد الرئيس سركيس ان الدولة في لبنان يجب أن تكون فوق كل التنظيمات والأحزاب وأكبر من الجميع.

ونحن نأمل في أن يتمكن الرئيس سركيس من بسط سلطة الدولة في شكل قوي وفعّال وعلى كل الأراضي اللبنانية، وان سوريا ستدعم الرئيس سركيس في خطواته.

س: هل في نية قوات الردع العربية ضرب الميليشيات المسيحية؟

ج: ليسمح لي الصديق بتوضيح ما يأتي:

من الخطأ أن نقول عن عصابات الكتائب والشمعونيين انهم يمثلون الميليشيات المسيحية. انهم لا يمثلون الا جزءاً صغيراً جداً من مجموع اللبنانيين، بل لا يمثل هذان الحزبان إلا القلة داخل الطائفة المارونية نفسها، ولقد ساعدت الظروف السابقة خلال الأعوام المنصرمة على بناء الميليشيات المسلحة، وقد تم هذا البناء على حساب سلطة الدولة اللبنانية وقوتها. واذا كان من الطبيعي لهؤلاء ان يدافعوا عن امتيازاتهم فمن الطبيعي أيضاً أن تدافع الحكومة اللبنانية عن لبنان وعن الدولة اللبنانية وعن الشعب اللبناني بأكمله. ومن الطبيعي أيضاً أن ينظر الى لبنان ككل وليس من خلال حي من احياء بيروت تتحكم فيه عصابات مسلحة.

ان هذه الميليشيات ارادت ان تلغي دور الدولة اللبنانية، وتريد اليوم أيضاً ان تلغي دور الدولة اللبنانية، ومن اجل ذلك قامت هذه العصابات المسلحة بالمجازر الهمجية ضد اللبنانيين وبخاصة ضد المسيحيين الذين يرفضون اعمال العصابات ويرفضون التعاون مع اسرائيل عدوة لبنان والمسحيين.

حيال هذا الأمر لا بدّ للدولة اللبنانية من ان تتصرف بمنطق الدولة وتحمي لبنان كله واللبنانيين جميعهم من ارهاب العصابات المسلحة. الدولة اللبنانية تريد ذلك واداتها لتنفيذ خطتها لمصلحة لبنان هي قوات الردع العربية، لذلك من الطبيعي أن تضرب قوات الردع العربية العصابات الخارجة على القانون حماية للبنان ولشعب لبنان من خطر هذه العصابات.

ان هؤلاء الخارجين على القانون لا يهاجمون قوات الردع العربية وحدها، وانما يهاجمون السلطة الشرعية اللبنانية والرئيس سركيس شخصياً وهم يحقدون على قوات الردع لأنها تمثل الشرعية اللبنانية والدولة اللبنانية، وهم لا يريدون في لبنان لا دولة ولا شرعية، وانكم تتذكرون الهجوم الوقح الذي شنه شمعون على الرئيس سركيس كما تتذكرون قلة ادب بشير الجميّل ووقاحته في تعليقه على رسالة الرئيس سركيس.

اخلص الى القول ان عصابات الشمعونيين والكتائبيين ضد الشرعية اللبنانية والدولة اللبنانية أولاً وضد قوات الردع باعتبارها تمثل الشرعية والدولة ثانيا.

واود أن أشير الى ان لدى الدولة اللبنانية قوة ضاربة والمهمة الأساسية لهذه القوات ان تحقق الأمن وتضرب معرقلي الأمن، ومهمة هذه القوات كما قام البرهان على ذلك أن تحمي لبنان واللبنانيين من التقسيم ومن اعمال العصابات، وهذه القوات تقوم بهذا الدور ولا جدال في ان القضاء على العصابات المسلحة الخارجة على القانون والمتعاونة مع اعداء لبنان لا بد ان يكون لمصلحة الدولة.

ان أي فئة تحاول تقسيم لبنان وتتعامل مع اسرائيل وتقف ضد الدولة اللبنانية ستجابهها سوريا بقوة، والأمور في لبنان تسير الآن نحو الأحسن ومن الصعب على العملاء اعادة تفجير الوضع كالسابق. والدليل على ذلك انهم عندما فجروا بالتعاون مع اسرائيل، الوضع الأمني في جزء من بيروت وقفت جميع الفئات اللبنانية ضدهم والقسم الأكبر من سكان بيروت الشرقية بدأ يمارس عملاً منظماً ضد سيطرة الكتائب في بيروت الشرقية نفسها، ولا شك في انكم تتذكرون تصريح شمعون ضد سكان بيروت الشرقية الذين رفضوا الولاء له وللكتائب وقال انهم يجب أن يعاقبوا.

ان الشمعونيين والكتائبيين وحلفاءهم خارج لبنان هم في الوضع اليائس، ولقد اثبتت الظروف عجزهم عن تنفيذ مخططاتهم ويومياً يزدادون عجزاً لأنهم يزدادون عزلة داخل لبنان وداخل المسيحيين العرب وداخل الموارنة أنفسهم، ولا شك في انكم تتذكرون التصريحات الكتائبية الشمعونية الرديئة ضد الزعامات العربية المسيحية كبطريرك الكاثوليك وبطريرك

الأرثوذكس وضد الزعامات المارونية في معظم انحاء لبنان التي دانت اعمال الكتائب وسياستهم.
ما اريد أن أؤكده الآن هو ان العصابات المسلحة تقف الآن في وضع اليائس نتيجة عزلتها الخانقة داخل الشعب اللبناني وبنتيجة افتضاح تآمرها على لبنان.

س: كيف سيتم تنفيذ البنود الواردة في رسالة الرئيس سركيس؟
ج: لكي تراعى الدقة يفترض في هذا السؤال ان يوجه الى الحكومة اللبنانية، ماذا ستعمل كخطوات تنفيذية لرسالة الرئيس سركيس. وما كان واضحاً في كلامي هو اننا كنا وما زلنا ندعم الشرعية اللبنانية في بسط سيطرتها وحماية لبنان ومعاقبة الخارجين على القانون، واريد الآن أن أؤكد لكم ان الجمهورية العربية السورية ستستمر في دعم الحكومة الشرعية اللبنانية.

س: يقال ان سوريا تواجه ضغطاً في الوقت الحاضر حيال احداث لبنان الأخيرة، فما هو رأيكم؟
ج: ان القوات السورية العاملة ضمن قوات الردع العربية في لبنان هي في امرة الحكومة اللبنانية، وفي استطاعة الحكومة اللبنانية عسكرياً ان تقضي على الخارجين على القانون لأن هذا امر داخلي لبناني ولا يقبل من احد في العالم أن يتدخل في شؤون الحكومة اللبنانية وقراراتها الداخلية لأن مثل هذا التدخل سيكون اعتداء على دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة.
اما بالنسبة الى ما يقال من ان هناك تهديدات موجهة ضد سوريا، فانني أؤكد ان القرار السوري هو نابع من المصلحة الوطنية للشعب السوري والمصلحة القومية لأمتنا العربية وليس اي شيء آخر على الإطلاق. ان سوريا لا تقبل من احد ضغطاً أو تهديداً على الإطلاق.

رد الرابطة المارونية
على تصريح وزير الإعلام السوري احمد اسكندر احمد

«ان هذه الحملة ان دلت على شيء، فعلى حقائق اربع:
الأولى، ان بعض المسؤولين السوريين قد ادرك خطورة ما قامت به القوات النظامية السورية على الساحة اللبنانية والأصداء السيئة التي تركتها في العالم، فراح يحاول عبثاً تبرير موقفه متستراً تارة بالحفاظ على الشرعية وطوراً بالعمل ضمن اطار ما سمي مبادرة السلام العربية، مع العلم ان المبادرة السلمية تصدت في بضعة ايام لمئات الأبرياء وهدمت مئات المنازل وجعلت عشرات الألوف من اللبنانيين مشردين في وطنهم.
الثانية، التدخل العلني في شؤون لبنان الداخلية لأن المآخذ على الأحزاب اللبنانية امر لبناني صرف لا علاقة للغير به وللسلطة الشرعية وحدها ان تتخذ اي تدبير في حق اي حزب او هيئة في لبنان وليس لسواها ان يقرر ذلك عنها او يامر به مكانها.
الثالثة، التأكيد العلني لما كان يعرفه الناس ويرددونه في ما بينهم، وهو ان القوات النظامية السورية العاملة ضمن نطاق قوات الردع العربية لا تأتمر بأمرة الرئيس سركيس إلا بالكلام فقط. ألم يضطر الرئيس سركيس الى الإتصال بالرئيس الأسد مراراً في اثناء قصف القوات النظامية السورية بالمدافع وراجمات الصواريخ لمئات الألوف من الأبرياء راغباً اليه اعطاء هذه الأوامر بوقف هذه المجزرة الرهيبة؟
الرباعة، جهل للوضع في لبنان على حقيقته ولعقلية اللبنانيين وصمودهم العنيد. فهذا المسعى لتدمير الأحزاب اللبنانية قد اعطى نتائج معكوسة تماماً والشعب الآن الذي عانى من المآسي ما لم يعانه اي شعب ومعه العديد من اللبنانيين وسواهم في لبنان والعالم يقفون اليوم أكثر من كل يوم وراء الأحزاب والهيئات اللبنانية بقطع النظر عن أي مأخذ لهم عليها، يشدون ازرها ويؤيدونها في معركة الدفاع عن كرامة اللبنانيين وحريتهم وحقهم في الوجود».

تعلقات أخرى للصحف السورية
١٩٧٨/٧/٢٠

صحيفة «البعث» الناطقة باسم الحزب الحاكم في سوريا وصحيفة «تشرين» السورية الرسمية، طرحتا في تعليقين لهما موضوع وجود الدولة في لبنان.
ومما قالت «تشرين» ان ما يحتاج اليه لبنان كي يحافظ على وجوده ووحدته أرضاً وشعباً (. . .) هو وجود الدولة اللبنانية

الواحدة المركزية». وأضافت: وعندما يشكو المسؤولون اللبنانيون في السلطة الشرعية اللبنانية من وجود العراقيل التي تحول دون تحقيق ما هو من بديهات وجود الدولة، فمعنى ذلك انهم يعرفون الداء لكنهم اما لم يرغبوا في معالجته واما لم يقدروا على معالجته.

والداء هو وجود العصابات المسلحة المتسلطة على اجزاء من لبنان التي تمنع الدولة من ممارسة واجباتها ومن بسط سيطرة السلطة الشرعية على المناطق التي تخضع لإرهابها وتسلطها وابتزازها.

وقد حالت هذه العصابات المسلحة الخاضعة للقيادة الشمعونية ـ الكتائبية دون ازالة مظاهر التقسيم التي نشأت خلال الفتنة ودون مزاولة السلطة الشرعية لواجباتها ومهماتها في المناطق المنتزعة من الدولة.

وكان السكوت عن هذا الواقع الذي سمم ويسمم الجو السياسي اللبناني على رغم الإعتراف بان وجود الدولة يتطلب انتفاء وجود العصابات ولأن وجود العصابات ينفي وجود الدولة.

«البعث»

أما «البعث» فقالت انه «اذا كان وجود الدولة هو الأساس لإثبات عودة لبنان الوطن الى حاله الطبيعية، فان احداً لا يستطيع ان ينكر ان استمرار وجود الدويلات الدكاكين في لبنان هو تهديد مباشر لمثل هذه العودة».

لقد وضعت مجموعات الكتائب والأحرار السلطة الشرعية اللبنانية والوجود الوطني اللبناني بشروطها المشبوهة وبمحاولاتها المتكررة لفرض هذه الشروط ـ وضعت هذه السلطة في مآزق متعددة وخطيرة النتائج ولم يعد من المناسب انكار مخاطرها. ومن نافل القول في هذا المجال ان تأخذ اي سلطة وطنية شرعية في لبنان على عاتقها تفهم خطورة مثل هذه المطالب، وان يكن مثل هذا التفهم قائماً الآن فلأنه يجد في موارد الدستور اللبناني ما يتيح له استشعار كل المخاطر التي تحملها هذه المطالب الواضحة الأسباب والأهداف.

منظمة البعث ترد على شمعون

المطالبة بسحب الردع من الأشرفية خطوة جديدة لتفجير الأوضاع ١٩٧٨/٧/٢٠

اعتبرت منظمة حزب البعث العربي الإشتراكي ان تصريح الرئيس كميل شمعون الذي طالب فيه بسحب «قوة الردع» من بيروت «هو خطوة من ضمن مخطط جديد لتجير الأوضاع ولمنع رئيس الجمهورية من تنفيذ الخطوات الكفيلة باعادة الأمن والإستقرار الى المناطق المنكوبة».

وقال الناطق الرسمي باسم القيادة القطرية للمنظمة ان اي خطوة في اتجاه سحب الردع من المناطق الشرقية «يعني اننا ننزلق في مخطط التقسيم». وطالب رئيس الجمهورية «باعتباره القائد الأعلى لقوة الردع العربية بتوجيه الأوامر الى قواته لدخول كل المناطق التي ما زالت تخضع لسيطرة الكتائب والأحرار وارهابهم».

واعتبر الناطق ان تصريح الرئيس شمعون «استفزاز واضح» وحمله «المسؤولية الكاملة التي تنجم عن مثل هذه الإستفزازات»، وأكد «اننا مصرون على التصدي لمخططه حتى يتم اسقاطه نهائياً».

وأضاف: ان اي طلب بسحب قوة الردع العربية من اية منطقة موجود فيها هو عمل تآمري مشبوه يستهدف وحدة لبنان وأمن شعبه (...).

اما عن المطالب التي نسمعها بالنسبة الى ارسال الجيش الى الجنوب، نقول اننا لن نقبل بدخول هذا الجيش إلا بعد ان تصدر القرارات والمراسيم الخاصة بطرد الخونة والمتعاملين مع العدو الصهيوني امثال سعد الحداد وسامي الشدياق. وان اية محاولة للإلتفاف على هذه الحقيقة سوف نجهز عليها ولن نسمح اطلاقاً بلفلفة موضوع الخونة والمتآمرين والمتعاملين مع اسرائيل، واننا نتوجه الى رئيس الجمهورية باعتباره صاحب القرار الأول والأخير في هذا الموضوع كي يتحمل مسؤوليته ويتخذ قراراً بطرد الخائنين سعد الحداد وسامي الشدياق، ثم العمل لارسال الجيش الى الجنوب. وهذا هو الطريق الصحيح لحماية الجنوب ولبسط السيادة على كل اجزائه».

نص كتاب استقالة الرئيس اللبناني الياس سركيس

ايضاح : لقد خطّه ليل ٨ تموز ١٩٧٨ موجهاً إياه إلى رئيس مجلس النواب كامل الأسعد بسبب الأحداث الضاغطة بين السوريين و «القوات اللبنانية» في الأشرفية والحدث وعين الرمانة . . .

«دولة رئيس مجلس النواب المحترم،

«الظرف الحاسم يتطلب مواقف حاسمة . ولقد بلغ تدهور الحالة الامنية في البلاد درجة اصبح معها الظرف الذي تعانيه مصيرياً حاسماً، لا بالنسبة لنا وحسب، بل بالنسبة لسائر المنطقة، وهو يقضي بوضع الجميع أمام مسؤولياتهم التاريخية .

«لقد استلمت الحكم في ظروف مستحيلة ، أملاً مني بانقاذ وضع يائس، معتمداً على ما يملكه لبنان من رصيد عربي وعالمي، وعلى شعور عام بوجوب الخروج من الأزمة ـ المأساة التي أوصلتنا الى شفير الهاوية وكادت أن تقوّض كياننا .

«وعلى هذا الأساس توجهت الى مؤتمر الرياض، ومن بعده الى مؤتمر القاهرة حيث عرضت بصراحة اخوية تفاصيل الوضع والخطة التي من شأنها ان تخرجنا منه ، وفي أساسها جمع السلاح حيثما وُجد في لبنان لقطع الطريق على كل إمكانية لاصطدام جديد .

«غير ان المفارقات العربية ما لبثت أن ظهرت مجدداً على الساحة اللبنانية ، ولم يمض على البدء بتنفيذ الخطة الموضوعة سوى ثلاثة أشهر فقط ، فحالت هذه المفارقات دون تنفيذ القرارات العربية ، مما جعل الاصطدامات الدامية تعود الى بلدنا بصورة دوريّة ومتكاثفة بحيث شلّت أجهزة الدولة وأصبح الحكم متعذراً .

«أمام ضميري وشعوراً مني بالواجب تجاه وطني، وتحسّساً بالمسؤولية تجاهكم جميعاً، أجدني مضطراً الى ترك سدّة الحكم .

«وقبل تركي سدّة الحكم، أتوجّه بنداء ملحّ من أجل وقف اطلاق النار، ليعود الى البلاد جو الهدوء الذي يسمح بمعالجة المشكلات الراهنة والمصائب القائمة .

«وإذ أتخلّى عن مسؤوليات الحكم، لا أتخلّى عن مسؤولياتي تجاه بلادي . وإني لمستمرّ في خدمة لبنان، واضعاً كل ما أملك وحياتي بالذات في تصرف هذا الوطن الحبيب سائلاً الله القدير أن يحفظه ويرعاه» .

التوقيع الياس سركيس

بيان الشيخ بيار الجميّل
بصدد استقالة الرئيس الياس سركيس

اكد الشيخ بيار الجميل: «ان اي مخطط تقسيمي في لبنان والمنطقة لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق بعثرة القوى اللبنانية والتصدي للقوى المسيحية، ولن يحول دونه الا ارادة اللبنانيين الواحدة والمشتركة». ولفت الى «ان لبنان بمركزه وواقعه يشكل في نظر المتصارعين المدخل الاساسي للعبور الى دول الشرق الاوسط برمتها»، والى «ان المخططات الخارجية ما تزال ماضية في تنفيذ اهداف واغراض لا تتناول لبنان فحسب بل المنطقة باسرها».

واعرب رئيس الكتائب في تصريحه اليومي عن اعتقاده «ان لبنان اليوم، بعد المسلسلات الدموية المتلاحقة التي عصفت به، اصبح ارضاً وشعباً يقف امام اخطر مفترق في حياته، ولا ينفعنا في المستقبل ان نعض على اصابعنا ندماً اذا لم نبادر الى انقاذه في السرعة القصوى، واذا تركنا مجرى الامور الخارجية تتحكم بنا على هذا النحو.

وتأتي رغبة رئيس البلاد في الاستقالة لتطرح ايضاً مجموعة من التساؤلات حول المصير المجهول، بعدما تعذر على الدولة ان تحقق في مدى سنتين حداً ادنى من الامن وللملمة شتات الوطن.

وليس سراً القول ان رئيس الجمهورية تسلم مقدرات الحكم وقد اغدقت عليه الوعود العربية والدولية بشد ازر السلطة ومساعدتها على فرض وجودها واعادة بناء الدولة، الا ان الوعود والمقررات على اختلافها في الداخل والخارج ظلت وعوداً وكلاماً عاطفياً، فيما ظلت البلاد ايضاً تنتقل تحت مظلة الوعود من محنة مأساوية الى محنة ادمى.

ومع هذا لم يعد احد يصدق ان الدول العربية كلها والدول الخارجية كلها التي اعربت، وما تزال، عن حرصها الشديد على سيادة لبنان وامنه، عاجزة حقاً عن تحقيق الامن والسلامة للبنانيين. بل اخذ ينتاب المراقبين هاجس آخر ان تكون المخططات الخارجية ما تزال ماضية في تنفيذ اهداف واغراض لا تتناول لبنان فحسب بل المنطقة باسرها.

واذا القينا نظرة على ما يشهده بعض البلدان من اضطرابات وانقلابات نتيجة للتصارع الدولي وفي فترة زمنية وجيزة، اي منذ بداية الحرب في لبنان حتى اليوم، يتضح لنا ان لبنان بمركزه وواقعه يشكل في نظر المتصارعين المدخل الاساسي للعبور الى دول الشرق الاوسط برمتها.

لذلك نقول صراحة، ونرجو ان يفهمنا الناس على حقيقتنا، ان اي مخطط تقسيمي في لبنان والمنطقة لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق بعثرة القوى اللبنانية والتصدي للقوى المسيحية لأنهم يريدون ـ كما يقول الرئيس الاسد في خطابه الشهير ـ ان تبرز مشكلة جديدة في لبنان وفي هذه المنطقة، مشكلة شعب ما، مشكلة دين ما، مشكلة لبنان، وان يقدم الاسلام في هذا العصر ـ والكلام للرئيس الاسد ـ على انه الدين المتزمت الذي يمنع انصاره من العيش مع الاخرين الذين ليسوا اسرائيليين بل هم جزء صميم من شعبنا، وفيما لو تم التقسيم ستشاد دولة لهؤلاء المقهورين، دولة يملأها الحقد نتيجة للقهر الذي عانوه، وسيكفرون بكل القيم العربية وبكل قيم الاسلام.

نرجو ان يفهمنا الناس على حقيقتنا ايضاً بالنسبة الى ما يقال او يحاك حيال موضوع التقسيم، وهو اننا لو اردنا تقسيم لبنان لكان من السهل تنفيذه في الحال التي يعانيها لبنان، ولما كنا نعرض انفسنا لأي مواجهة عسكرية منذ وقوع الحرب حتى اليوم. ولكن اذا كان مخطط التقسيم سينفذ في لبنان او في غيره بارادة خارجية فلن يكون هناك حائل دونه الا ارادة اللبنانيين الواحدة والمشتركة، لا تشفي اللبنانيين بعضهم ببعض، ولا انسياق اطراف لبنانية في لعبة الخارج. انها الارادة اللبنانية الواحدة المؤمنة بلبنان هي التي تنقذ لبنان، وهي التي عجزنا عن ايقاظها وما نزال نفتش عنها، فعسى ان تستيقظ قبل فوات الاوان».

في كتاب مفتوح الى سركيس
شمعون يطالب باصدار بيان يعلل اسباب «القرار الرهيب»

«فخامة الرئيس،

كان لنبأ استقالتك غير المنتظر بعض الدوي في الاندية الدولية والاذاعات والصحف العالمية وشعور كآبة عميق في نفوس اللبنانيين، كباراً وصغاراً، فتياناً وفتيات، من اصحاب المهن الحرة والطلاب والتجار.

هؤلاء اللبنانيون، الذين يقاتلون قتالاً مستميتاً من أجل عزة وطنهم وكرامته ومن اجل تحريره من سيطرة الجهل والتخلف، كان من حقهم عليك، من حق الاحياء، وبالدرجة الاولى، من حق الشهداء الذين قتلتهم نيران المدافع السورية، بياناً معللاً، تشرح فيه الاسباب التي جعلتك تتخذ هذا القرار الرهيب.

وبدلاً من ذلك، لقد فضلت الهربية على الصمود، فتركت اللبنانيين في الظلام وفتحت المجال لشتى التكهنات والشكوك.

فمن قائل انك على علم بكل ما جرى، وانك فعلت بالاتفاق مع قوات الردع السورية الرواية القذرة نفسها التي جرت على ارض عين الرمانة وفرن الشباك وشارع بدارو.

ومن قائل ان استقالتك كانت بمثابة احتجاج على تصرفات السوريين التعسفية في القاع ورأس بعلبك وجديدة الفاكهة وعين الرمانة والاشرفية.

وفي مثل هذه الحال، وعلى فرض صحة هذا القول، كان محتماً عليك ان تشرح الاوضاع للرأي العام اللبناني والعالمي، وان تطلب من قوات الردع ان تذهب هي لا ان تذهب انت.

لقد سبق في تاريخ رئاسة الجمهورية اللبنانية محاولات لاستقالتين: الاولى في ٢٠ تموز ١٩٦٠ للسيد فؤاد شهاب وكانت مناورة رخيصة دبرتها اجهزة الاستخبارات لاستعادة شعبية مفقودة، تبعتها بعد سنوات محاولة استقالة السيد شارل حلو معبرة عن عجزه امام تجاوزات الاجهزة نفسها بالنسبة الى السلطات الدستورية المسؤولة.

واليوم قدمت استقالتك في اخطر ظرف يجتازه لبنان بعدما تساقطت القنابل واشعلت النيران فالتهمت المساكن والمؤسسات وقتلت مئات المواطنين من دون شفقة او حساب.

اتعتقد ان عملك هذا هو عمل الرئيس والقائد المسؤول؟

اتعتقد انك تصرفت تصرف الربان الشجاع الذي يأبى الا ان ينقذ السفينة بكل ما لديه من روح تضحية وتفان او يقضي معها بكل نبل وشرف؟

سوف لا اذهب الى بعيد، وسوف لا اقول لك ان تمضي في استقالتك او ان تبقى مضطلعاً بمسؤوليات الحكم، عليك ان تختار يا فخامة الرئيس:

اما ان تكون لبنانياً كاملاً،

واما ان تكون من انصاف اللبنانيين.

وتفضل بقبول فائق الاحترام».

النائب ادوار حنين
يطالب رئيس الجمهورية بقيادة «قوة الردع» فعلياً

قال النائب حنين في تصريح ادلى به: «ان الاجماع الدولي على تأييد لبنان ورئيسه الذي لم يحصل مثله من قبل، يحتم على الرئيس سركيس ان يخطو الخطوة الثانية في طريق تفتيشه عن الحرية والسيادة وكرامة الحكم، شرط ان يتبعها بالثالثة والرابعة حتى آخر طريق المشقة والواجب، كل ذلك فيما العزم على الاستقالة لا يزال قائماً.

اما ما هي الخطوة الثانية، ففي اعتقادي انها يجب ان تكون بممارسة اعمال سلطوية في المواضيع التي يزعجه كثيراً الا تكون ممارستها في يده فينتقيها من بين الاعمال الآتية:

١ ـ تسلم قيادة قوة الردع العربية فعلياً. كما في مقررات الرياض والقاهرة.

٢ ـ الاعلان، منذ الآن، ان لا تجديد لقوة الردع العربية عند انتهاء مدة تجديدها الثالث.

٣ ـ نزع السلاح من يد جميع المسلحين (غير مسلحي الدولة) على الارض اللبنانية، بموجب تمني النواب اللبنانيين، فالمسلحون اللبنانيون تسلم اسلحتهم الى الجيش اللبناني والمسلحون الفلسطينيون تسلم اسلحتهم، موقتاً، الى الردع العربي (بعد جلائه ينظر في من يحل محله).

٤ ـ المسارعة الكلية في اعادة انشاء الجيش اللبناني.

٥ ـ المبادرة الى مد فاعلية القرار ٤٢٥ على كل الاراضي اللبنانية.

٦ ـ اصدار قانون مستعجل جداً بتحديد اقامة الغرباء في لبنان، واخراج من يجب اخراجهم منه.

هذه الاعمال السلطوية الستة التي تبدو اكثر الحاحاً من سواها هي التي يجب ان تكون موضوع الخطوات المقبلة الثانية والثالثة والرابعة وما اليها».

وسئل هل يعتقد ان مؤتمر القمة المقترح يمكن ان يسهل الامور، فأجاب: «بل قد يعقدها. لان الذي سمع عن لسان الكويت والسعودية، يعيدنا الى ماض تعب اللبنانيون كثيراً للتخلص منه. ويبدو انهم لم يتخلصوا منه تماماً. وهو ماض كان يقول: ان الحرب الجارية في لبنان حرب اهلية بين اللبنانيين واللبنانيين، فاذا وزير خارجية الكويت يرجع ليقول: المسألة العارضة اليوم محض لبنانية، وحلها في يد اللبنانيين انفسهم.

قلت ان مؤتمر القمة العربية قد يعقد الحلول لان القضية اللبنانية، بعد الانطلاقة القوية التي انطلقتها على الصعيد العالمي، لم يعد يناسبها ان تتقوقع في الحضيض العربي الذي بدا، ولا يزال، غير متفهم لها كما يوجب الحق وتوجب الاخوة».

«لجنة حقوق المرأة»:
تحمل المسؤولية بالتصدي لمحاولة التفتيت

«ان ما يجري في لبنان ليس سوى عمل منظم يهدد بتدمير هذا الوطن ويرمي الى ضرب وجوده وتقسيمه. وما الأحداث الأخيرة التي ذهب ضحيتها عدد غير قليل من ابناء شعبنا، المغلوب على امره، والتي ادمت قلوبنا، سوى تأكيد جديد على ذلك (. . .) ان شعبنا مدعو اليوم اكثر من اي وقت مضى الى الوقوف صفاً واحداً لاحباط المؤامرة التي تتوالى حلقاتها على ارضنا، ولا يمكننا التطلع الى استقالة رئيس الجمهورية او اي مسؤول آخر، في هذا الظرف العصيب، الا من هذا المنظار. ان تحمل المسؤولية يكون في الممارسة الايجابية وفي التصدي لمحاولات تفتيت الوطن وصهينته».

قانصوه: المطلوب من سركيس
ان يحسم موضوع الاستقالة ويحدد موقفه من الكتائب والاحرار

طالب المهندس عاصم قانصوه الأمين القطري لمنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي رئيس الجمهورية بضرورة حسم موقفه من موضع الاستقالة، «لانه لا يجوز ان تبقى البلاد سائبة وعرضة لاكثر من خطر، خصوصاً خطر التقسيم».

واضاف: ان الاستقالة في هذا الظرف ليست من مصلحة امن المواطن اللبناني وسلامته، لانها قد تترك البلاد في فراغ سياسي تريد منه العصابات الكتائبية والشمعونية الاستمرار في تنفيذ مخططها الرامي الى قيام كيان عنصري طائفي متحالف مع اسرائيل.

واذا كان الرئيس سركيس قد صرف النظر عن الاستقالة، فالمطلوب منه ان يأخذ موقفاً صريحاً وواضحاً من حزبي الكتائب والاحرار.

ان ما يحصل في هذه المرحلة يحتم على كل منا ان يحدد موقفه وبالاخص السلطة الشرعية التي تعرف جيداً من وقف وما يزال يقف ضد المحاولات التي بذلت لاخراج لبنان من محنته وتهيئة الاجواء امام تحقيق الوفاق الوطني، وما الموقف الذي وقفه كميل شمعون عندما استقالت حكومة الدكتور سليم الحص الا دليل قاطع على عزمه على الاستمرار في مخططه الرامي الى ضرب الجهود الهادفة الى انقاذ لبنان ومنع قيام سلطة شرعية متوازنة.

فشمعون يقف الى جانب السلطة ما دامت هناك اطراف داخل السلطة على استعداد للسير في مخططه بسبب التهديد والتفجير اللذين اثمرت نتائجها عند بعض المسؤولين».

وتحدث قانصوه عن موقف رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص فوصفه بالموقف «الحاسم والعازم على تمكين الحكم من الوقوف على رجليه، والتصدي لكل المخططات التقسيمية، وبالاخص على صعيد الجيش».

وحذر من مغبة الاستمرار في الاعتداء على امن المواطنين اللبنانيين والسوريين وقال: «ان ما تعرض له الابرياء في المناطق الخاضعة للفيتو الانعزالي ليس بغريب (. . .) لانهم يتقنون اساليب الفاشية الصهيونية في الارهاب والتقتيل».

ودعا الى تماسك الصف الوطني الاسلامي والمسيحي لمواجهة المؤامرة التي تكفلت بتنفيذها عصابات الكتائب والاحرار. وقال: «ان توحيد الصف الوطني المعارض للتقسيم والمؤيد لوحدة البلاد والرافض لأي شكل من اشكال التعامل مع العدو الاسرائيلي، يشكل الضمان الاساسي لاحباط هذا المخطط مهما بلغ حجم القوى الداعمة له».

النص الحرفي لرسالة الرئيس سركيس
الى اللبنانيين بعد عدوله عن الاستقالة

ايها اللبنانيون:

في هذه الآونة الدقيقة وانظار العالم شاخصة الينا، قلقة على مصيرنا، اتوجه اليكم، مستعرضاً معكم بصراحة وبساطة، معطيات الازمة الخطيرة التي يعانيها لبنان. وما ينبغي، ان يتوفر لنا للخروج منها، فتكونوا على بينة من حقيقة الامور، وتتحملوا كمواطنين ما تواجهون من مسؤولية تاريخية.

يوم تسلمت مقاليد الحكم، والظرف مصيري، كان اجماع على وجوب الاسراع الى اخماد النيران المشتعلة في انحاء البلاد، والى اعادة بناء الدولة، وقد تزعزع البنيان. وفي جلسة قسم اليمين الدستورية، شرحت اسس السياسة التي اعتمدتها لبلوغ تلك الغاية. وقد قوبلت باجماع التأييد، ثم وضعت خطة عمل تبنتها قمتا الرياض والقاهرة، وهي تقضي بوقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال في لبنان. وبتعزيز قوات الامن العربية الموجودة انذاك على الاراضي اللبنانية، لتصبح قوة ردع تفرض الالتزام بوقف اطلاق النار، وتفصل بين القوات المتحاربة، وتضمن تطبيق اتفاقية القاهرة وحفظ الأمن الداخلي، وتشرف على سحب المسلحين وجمع الاسلحة.

ومضت قوات الردع العربية في مهمتها، بانتظار اعادة بناء الجيش، وكان طبيعياً ان تتمتع تلك القوات، بنفس الصفة الشرعية التي تتمتع بها القوى النظامية اللبنانية، وبنفس الحرمة والحصانة لها ما لتلك القوى من حقوق وعليها ما عليها من واجبات. فلا دولة، حيث الشرعية مفتقرة الى القوة الفعلية، ولا دولة، حيث تقوم قوى فعلية تفتقر الى الشرعية. وقد كان لجو الثقة والتفاهم المتبادلين الذي ساد العلاقات بين قوات الردع العربية واللبنانية كبير الفضل في وقف المعارك الناشبة آنذاك.

غير ان الصراعات في المنطقة والمفارقات العربية لم تلبث ان انعكست على الساحة اللبنانية وحالت دون متابعة تنفيذ مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة، مما خلق جواً من التشكيك مشحوناً بانواع المفاجآت، قابلاً للانفجار. واخذت العقبات تزداد كل يوم في وجه مسيرة الدولة، حتى كادت السبل ان تبدو مسدودة. وحاولنا مرة اخرى شق الطريق استناداً لخطة عمل وضعت في شتورة، واستهدفت حمل منظمة التحرير الفلسطينية على تنفيذ اتفاقية القاهرة تنفيذاً طوعياً. وهنا ايضاً لم يحقق هذا المسعى اهدافنا، غير اني كنت آمل دائماً ان تتغير الظروف، ولم نأل جهداً للعمل على تغييرها. فيتيسر تنفيذ اتفاقية القاهرة وتذليل شتى الصعوبات خصوصاً وان الاقتتال المستنزف للبلد كان قد توقف واصبح بامكان الدولة ان توجه بعض جهودها الى الشؤون الانمائية بالاضافة الى الشؤون الامنية.

لكن الجو عاد فتلبد، وكان العدوان الاسرائيلي على جنوب لبنان، وتتابعت الاصطدامات وازدادت حجماً وخطورة. فعندما تعصف الاحداث الدامية، وتنهمك الدولة في معالجة الدمار، بدلاً من ان تواصل ما باشرته من اصلاح واعمار، وعندما يتعذر استكمال اجهزتها في شتى الميادين، ويصطدم تنظيم الجيش كل يوم بانواع العقبات، وعندما يستمر التحدي بمختلف الاشكال لقرارات انما تتخذها الدولة تأميناً للمصلحة العامة، ولا تنال الدولة من الاطراف القادرة على المساعدة الا الوعود، وعندما تتوالى الاستفزازات وتتزايد الردود عنفاً وتتساقط الضحايا البريئة، والدولة، مع المها العميق، حيال هذا التدهور، عاجزة عن وضع حد له، يجد الحاكم نفسه، وامام عقله وضميره مضطراً الى اعتزال الحكم. وهكذا كانت فكرة الاستقالة، بعد تأمل طويل في تتابع الاحداث، ودرس دقيق لما آلت اليه الحال.

واليوم، وبعد سلسلة من المراجعات الملحة والمطالبة بالعزوف عن فكرة الاستقالة، وامام تمنيات دولية وعربية ولبنانية لها كبير الشأن، وبعدما لمسته من استعداد ايجابي لدى مختلف الاطراف، لا يسعني الا ان اعيد النظر في موضوع الاستقالة، فانزل عند تلك المراجعات والتمنيات الكريمة محاولاً مرة اخرى معالجة الامور ومشكلاتها، بطريقة تنسجم والقواعد الاساسية لممارسة الحكم.

ايها اللبنانيون:

اني اتوجه اليكم بنفس الصراحة التي تعودت ان اخاطبكم بها، لاوضح القواعد التي على اساسها، يمكن الاستمرار في الحكم، ومعالجة الواقع المصيري الذي تواجهه البلاد، لان عودتي عن فكرة الاستقالة، لا تعني قبولي بالعودة الى معاناة

اوضاع، كانت هي السبب في عزمي على الاستقالة، فالحكم مسؤولية، وللاضطلاع بها مستلزمات يجب ان تتوفر.

ان العنف سيظل جاثماً يتهدد الامن والدولة والشرعية وحياة الابرياء، ما دام في حيازة الناس مئات الالوف من قطع السلاح، وما دام هناك عشرات الالوف من المقاتلين، وطالما ان الصراعات الدولية في المنطقة والمفارقات العربية وما يرافقها من انعكاسات على الساحة اللبنانية، تحول دون جمع السلاح من المنظمات الفلسطينية وازالة المظاهر المسلحة فيبقى موضوع جمع الاسلحة من اللبنانيين من المواضيع الشائكة التي لا تقبل حلاً آنياً.

وكذلك يظل الحكم غير مستقر طالما لم نتوصل الى ازالة المظاهر والاوضاع غير الشرعية مسلحة كانت ام غير مسلحة التي يمارسها بعض الاحزاب والمنظمات تلك المظاهر والاوضاع التي يتنافى وجودها اصلاً مع دور الدولة ومؤسساتها الشرعية، فلا بد اذاً ان تستخدم الدولة كل ما تملك من الوسائل لمعالجة تلك الامور وان تسرع في اكمال اعداد الجيش ومده بالعدد والعديد. وان تضع قانون التجنيد الالزامي موضع التنفيذ، حتى يتمكن الجيش، وان لا يزال في طور النمو، من القيام بالدور الذي يطلب منه. وفي هذا الاطار وتجاوباً مع مقررات الامم المتحدة القاضية بوضع حد لعدوان اسرائيل وبانسحاب جيوشها وتأمين السيادة اللبنانية فوق الاراضي اللبنانية وما تبعها من ارسال قوات دولية الى جنوب لبنان، فمن الطبيعي ان يدخل الجيش الجنوب ليقوم بدوره الوطني فيه.

وفي اي حال، يجب ان يسود الوئام والثقة جو العلاقات بين اللبنانيين وقوات الردع العربية، ولا سيما بينهم وبين القوات السورية بشكل يعكس جو العلاقات الاخوية القائمة بين الشعبين اللبناني والسوري. ان هذه القوات يجب ان ننظر اليها كقوات شرعية لبنانية تقوم موقتاً مقام قواتنا المسلحة فتعامل وتتعامل على هذا الاساس. ان سوريا تشاركنا في حمل العبء الثقيل بتوجيه من الاخ الرئيس حافظ الاسد. ولا يجوز ان يعكر صفاء هذه العلاقات اي ظرف طارىء.

ايها اللبنانيون:

ان ما تستطيع الدولة حشده من طاقات وامكانات تبقى نتائجه دون الهدف المنشود ما لم تلتق الجهود في وحدة وطنية راسخة. ان ما يمكن تصوره من تدابير وحلول، لن يؤتي ثماره كاملة بعيداً عن الوفاق الوطني.

ايها اللبنانيون:

في ما تقدم اهم المستلزمات الاساسية التي لا بد من تحقيقها لممارسة الحكم ولا سيما في الظروف الدقيقة التي يجتازها لبنان. يجب ان يجتمع اللبنانيون على ذلك لدعم دولتهم فعلياً في المسيرة الشاقة التي تتابع ويتابعون. وما لم يتم ذلك ظل خطر الفوضى قائماً مع ما تنطوي عليه من تهديد لمصالح الافراد والجماعات وحقوقهم وكرامتهم، واصطدام الحكم بعقبات يصعب معها الاستمرار في ادارة دفته.

فلنستمد من الاخطار المميتة المحدقة بنا العزم الاكيد على انقاذ وحدة الوطن وسلامته وديمومته، تجاوباً مع ارادة اللبنانيين واخلاصاً للقسم الدستوري.

ان تحجيم الدولة هو تحجيم للبنان بالذات، وبحول الله، وبفضل وعي اللبنانيين وتآزرهم وتآخيهم، لن يكون ذلك في لبنان.

عاش لبنان

«وقائع» الرسالة

- بدأ تسجيلها في الساعة الخامسة
- انتهى التسجيل اذاعياً وتلفزيونياً الساعة السادسة والثلث.
- استغرقت مدة التسجيل ١٤ دقيقة
- طبعت على الآلة الكاتبة في الساعة الثانية والنصف.
- في حين تم تسجيل القسم الاول من الحديث في سبع دقائق، اعيد تسجيل القسم الثاني مرتين.
- اشرف على التسجيل في التلفزيون المخرج البير كيلو
- اشترك في اعداد الرسالة كل من الدكتور بطرس ديب وكارلوس خوري مدير عام القصر الجمهوري
- عدلت الرسالة اربع مرات في بعض الفقرات المهمة المتعلقة بجمع السلاح وبالمراجعات الدولية والعربية واللبنانية، واضيفت كلمة «القسم الدستوري» واستعيض بكلمة «تحجيم» عن عبارة اخرى.

حوار مع النائب ادوار حنين
حول الاستقالة الرئاسية والرجوع عنها

● استاذ حنين، جمهرة كبيرة من القراء تطالب بمعرفة رأيك الشخصي في امور تحر رؤوسهم، فهل لك ان تجيبنا على بعض هذه الامور؟

ـ بل عليها كلها، هات نر!!

● هل ان الرئيس سركيس قادم على الاستقالة؟

ـ عندما طرح موضوع الاستقالة كان الرئيس سركيس عازماً عليها عزماً اكيداً. اما بعد ان اعطت ما اعطته من النتائج الطيبة فقد قرر، في رأيي العدول.

● ما هي اهم اسباب عدوله؟

ـ اثنان رئيسيان:

١ ـ عدم تعريض المكاسب التي حصلت منها للفقدان (التأييد الدولي والتأييد الداخلي المنقطعا النظير).

٢ ـ وعدم دفع البلاد في المجهول.

● لماذا لا يعلن ذلك؟

ـ لان الاعلان نهاية الطريق. فالاستقالة لم تصل، بعد الى آخر طريقها. ثم ان الاستقالة ورقة لا تلعب فيجب ان تظل في يد صاحبها الى ان يتقرر نهائياً تقديمها او عدم تقديمها.

● هل ان الاستقالة حل؟

ـ كما هو الموت حل! لا يصبح الموت حلاً الا اذا اصبحت الحياة امراً غير ممكن. وهكذا تصبح حلاً عندما لا يعود الحكم ممكناً. وهو امر قلما يعرض.

● هل الاجماع الذي حصل في الداخل حول الرئيس سركيس واقعي وصادق؟

ـ اما من حيث واقعيته فمما لا شك فيه، واما من حيث صدقه فقد كان صادقاً عندما وقع. وككل اجماع فسيتحلل منه اصحابه شيئاً فشيئاً، وقد يتخاصمون بسببه مثلما كانوا متخاصمين قبله.

● كيف يكون ذلك؟

ـ عندما يقدم الرئيس سركيس، مرتكزاً الى المكاسب التي احرزها عزمه على الاستقالة، على القيام بالخطوة الثانية، وتعود النظريات تتقاسم اهل الاجماع. وتعود المصالح، وعود تطل برؤوسها، من وراء النظريات والمصالح، الحزبيات والتيارات، والاحقاد، فيعود الاجماع الى اصله الاول شتيتاً لا يجمع بين شتاته جامع.

على هذا تدل التقاليد، على هذا يدل المنطق، وعلى هذا الطبع اللبناني عندما تعود الغلبة للطبع.

● والاجماع الدولي؟

ـ اكثر متانة، لأنه ابن العقل والتاريخ

● هل يمكن ان يبنى على هذين الاجماعين بناء؟

ـ لقد وجدا لكي يكونا قاعدة لبناء. فان لم يبن عليهما فلماذا وجدا؟ ففي العالم السياسي عندما يحصل اجماع على امر يتحتم العمل بموجب هذا الاجماع. لان الاجماع ليس بضاعة للتعليب، ولا يحفظ في براد. لانه من الطبخات التي تؤكل ساخنة، ذلك انه مع البرودة يفسد.

● بعضهم يطالب الرئيس سركيس ببيان يشرح فيه الاسباب التي حملته على الاستقالة، هل انت من هذا الرأي؟

ـ لا

● لماذا؟

ـ لاننا تجاوزنا مرحلة الاستقالة وصرنا في مرحلة ما توجب عمله مكاسب الاستقالة، لقد كنا في عالم وصرنا في آخر. فلنعش في عالمنا.

● لماذا، اذا، يصر على معرفة اسباب الاستقالة من يصر؟

ـ في رأيي ان المصرين، ومنهم، من هم من دهاقنة السياسة، يريدون ان يربطوا الرئيس سركيس بوثيقة خطية من يده، تستعمل في «المحاسبات الجارية».

● الخطوة المقبلة، على ما هي تصاريحك السابقة، تتألف من امور (سميتها اعمالاً سلطوية) قد لا يوافق عليها من يجب ان يوافق. فهل ما زلت مؤمناً بضرورتها؟

ـ عندما سميت اعمال الخطوة الثانية اعمالاً سلطوية فقد افترضت انها لا تخضع، او يجب ان لا تخضع، احداً من اصحاب حق الموافقة. لانها دستور الحاكم، اي لانها خطة عمل الحاكم الذي عليه ان يعلنها، وان يمضي في تحقيقها، على ان تتولى البلاد تذليل ما يقوم في وجهها من عقبات.

اما الذي يمكن ان يحدث فامران: اما ان تمشي بها البلاد قاطبة، اذ ذاك لا مشكل، واما ان تنقسم حيالها قسمين إذاك تندلع الثورة. وفي الحالين تكون قد رسمت طريق الخروج من الكارثة، وهو المطلوب.

واما الرئيس الذي يكون قد وضع البلاد في هذا الطريق الشهم فحظه الخلود. اذ يكون قد تخلى عن الحياة الدنيا التي يمكن، في اثر هذا، ان تطول وان لا تطول.

● وهل ان الرئيس سركيس لها؟

ـ اذا كان تخلي الرئيس سركيس عن الرئاسة ليس تخلياً عن المشقة. وهو لذلك، فيكون الزاهد بالدنيا قادراً على ان يزهد بالحياة فكيف اذا كان منذ الاصل، يؤثر لبنان على نفسه؟

● ما رأيك بتعديل الدستور الذي بدأ الكلام عليه؟

ـ الدستور ليس حرفاً ميتاً، ولا هو منزل من السماء لكي لا يمس. دساتير الناس توضع لنفع الناس، وتفصل على قدهم. ولا تخلق الناس حشوة للدساتير. على هذا انا، مبدئياً، من الموافقين على تعديل الدساتير، ودستورنا واحد منها.

غير اني لا اوافق على تعديل الدستور اللبناني الا لموجب. ولموجب محق بارز، نظراً لتكوين المجتمع اللبناني بالذات.

اما تعديل الدستور لنفع شخص (كما حصل في السنة ١٩٤٧) او لمعالجة حالة طارئة (كما حصل في السنة ١٩٧٦) فهذا مما لا اوافق عليه، لان الامر لا يبقى تعديلاً ان هو الا تهديم.

واما التعديل المطروح، اليوم، وهو الهادف الى ربط استقالة الرئيس سركيس بانتخاب الخلف، بحيث ان استقالته لا تعتبر نهائية الا اذا كان الخلف قد انتخب. فهذا التعديل على ما يهدف اليه من تخفيف مفاجآت القفزة، يظل مرتبطاً بالظرفيات التي لا اعتبر انها كافية لتبرير التعديل الدستوري.

● افتفضل صيانة مبدأ دستوري على تجنيب البلاد اضراراً فعلية جسيمة؟

ـ طبيعي ان لا. ولكن هناك تدابير غير تعديل الدستور يمكن ان يلجأ اليها. فتؤمن المبدأ والمصلحة في آن معاً. ولو ان الخيار بين المبدأ الدستوري ومصلحة البلاد هذا فضلاً عن ان فكرة التعديل الظرفي وردت لتسهيل درب الاستقالة وانا من الذين يريدون ان يعقدوا دروبها.

● القراء يسألونك: هل ترى، انت شخصياً الى اين نحن سائرون؟

ـ بكل تأكيد!! ان الله معهم، ومعنا. فلا يجزعوا، فهو ان تخلى عنا مرة فقد اخذ، سبحانه، بيدنا كل مرة.

اعنف هجوم «للحركة الوطنية»
على الرئيس سركيس ٢١/٧/١٩٧٨

عقد المجلس السياسي المركزي «للحركة الوطنية» مؤتمراً صحافياً الساعة الواحدة والربع من بعد الظهر حدد فيه موقفه من رسالة الرئيس سركيس الاخيرة الى اللبنانيين.

واذاع بيان الحركة السيد محسن ابراهيم، وفي ما يلي اهم نقطه:

اولاً: في تفسير اسباب استمرار الازمة اللبنانية:

ان الحديث عن الصراعات في المنطقة وعن المفارقات العربية لا يمكن ان يطمس حقيقة مسؤولية الجبهة اللبنانية

متحالفة مع اسرائيل، في تعطيل تنفيذ مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة، وهي التي فجرت معركة الجنوب بدعم من اسرائيل بينما لم يكن حبر قرارات مؤتمرات الرياض والقاهرة قد جف بعد. وجاءت اجتماعات شتورة وما صدر عنها من مقررات ورفضتها الجبهة اللبنانية، وتتابعت الاحداث الى ان وقعت الصدامات مع قوات الردع تحت شعار الامن الذاتي.

وفي ضوء هذه الحقائق تتضح خطورة انزلاق رئيس الجمهورية نحو قراءة مقلوبة لاسباب استمرار الازمة اللبنانية.

ثانياً: في الموقف من السلطة التقسيمية الانعزالية:

ان الصف الوطني منذ اللحظة الاولى لاستلام الرئيس مسؤولياته سهل امام السلطة المركزية ممارسة كامل مسؤولياتها على كل الاراضي اللبنانية. لكن الجبهة اللبنانية كانت وما زالت ترفض اخلاء اي موقع سيطرت عليه لصالح السلطة المركزية.

ثالثاً: في الموقف من قضية الجيش القائم هو بمجمل اوضاعه مجرد تشكيلات طائفية فئوية ملحقة فعلاً بالميليشيات الانعزالية، ومعدة كي تلعب دوراً عسكرياً مكملاً لدور هذه الميليشيات. وكي تستقيم عملية اعادة بناء جيش وطني يجب تحديد مهمة هذا الجيش ليتضح تماماً هل سيكون جيشاً للدفاع عن لبنان ووضع قانون جديد لبنائه يحرره من السيطرة الفردية المطلقة. وان كل محاولة لزج الجيش في مهمات امنية ضمن تركيبته الطائفية الفئوية الحالية ستجد من يتصدى لها بحزم ليمنع كل تلاعب بالمصير الوطني من خلالها.

رابعاً: في الموقف من قوات الردع العربية واسس الحل الامني:

ان مبرر وجود قوات الردع العربية على الارض اللبنانية هو الفراغ الامني الذي حصل نتيجة انهيار الجيش بفضل تركيبه الطائفي الفئوي، ورفض السلطة حتى الآن سلوك الطريق المؤدية الى اعادة بنائه جيشاً وطنياً متوازناً.

ان المهمة الامنية التي يفترض في قوات الردع العربية تأديتها هي مهمة لا تتجزأ ولا تكون الخطة الامنية ناجعة في هذا المجال اذا وضعت السدود والحدود في وجه هذه القوات بحيث تصبح الخطة الامنية موظفة في خدمة بعض الاغراض الفئوية.

كل هذه الامور مجتمعة كنا ننتظر ان تلقى معالجة صريحة في رسالة الرئيس سركيس الى اللبنانيين لكنه آثر التعمية فأتى كلامه متجنباً تسمية الاشياء باسمائها.

خامساً: في النظر الى الحل السياسي:

نود ان نتوقف امام آخر تجارب الوفاق التي رافقت محاولة تشكيل حكومة جديدة قبل اسابيع، لا لنبرهن على السلبية المطلقة التي واجهت بها الجبهة اللبنانية هذه المحاولة، بل لنقول كلمة في دور رئيس الجمهورية حيال أزمة وزارية فتحت في ظل وعود بالحسم فاذا الوعود تنتهي الى لا شيء.

ان استنكاف رئيس الجمهورية عن لعب دوره في ايصال لبنان الى حل سياسي ينقذه من مخاطر الحرب الاهلية، يدخل اليوم في تناقض حاد مع طبيعة التطورات السياسية الايجابية التي تشهدها البلاد والتي تتيح للرئيس ان هو اراد ان يحزم امره. امكانات ضخمة على هذا الصعيد لم تكن متاحة له على هذا النحو من قبل.

سادساً: في الموقف من العدوان الاسرائيلي:

لعل ابرز المفارقات في رسالة الرئيس ان حديث العدوان الاسرائيلي على الجنوب لم يستغرق منها اكثر من سطر واحد ورد فيه بالحرف. لكن الجو عاد فتلبد وكان العدوان الاسرائيلي على الجنوب... وهي مفارقة ليست غريبة على اية حال اذا ما قيست بالمفارقة الاغرب التي انطوى عليها موقف السلطة من العدوان الاسرائيلي خلال عملية الاجتياح وبعد اكتمالها.

وختم بيان المجلس السياسي بالقول: في ضوء هذه الحقائق تجد الحركة الوطنية ان ترفع الصوت للتحذير والتنبيه من مغبة هذا الانزلاق الخطير من جانب الرئاسة الاولى على طريق الانحياز الى جانب المشروع الانعزالي، برنامجاً وموقفاً وممارسات وان الامر لا يتعلق هنا بما سوف يقوله التاريخ مستقبلاً عن شخص الرئيس سركيس وبما سوف ينسب اليه من عجز، بل هو يتعلق اساساً بالاحتمالات الراهنة الخطيرة التي يفتحها انحياز الرئاسة الى موقع طرف في الصراع واضح الاهداف مكشوف الدوافع.

ان وقوع الرئاسة الأولى في دائرة العجز الكامل عن لعب دورها التوحيدي باتجاه كبح مشروع السيطرة الطائفية الانتحاري على لبنان، معناه انفلات كل عوامل الصراع وطرح تجدد القتال خياراً وحيداً امام اللبنانيين.

تعليق الناطق الرسمي

باسم وزارة الخارجية الأميركية توم رستون على احداث لبنان سنة ١٩٧٨

واشنطن: الوضع بالغ الخطورة

أعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية السيد توم رستون أن الولايات المتحدة «تحث جميع الأطراف على استخدام ضبط النفس» في ما وصفه بـ«الوضع البالغ الخطورة في لبنان».

وقال: «ان وقف اطلاق النار لا يزال مستمراً وان الولايات المتحدة تشجعت لما ظهر من بوادر جهود جديدة تبذل الآن للتفاوض حول تدابير جديدة لتخفيف حدة التوتر. وقد اجرينا كما هو معروف اتصالات مع أوساط عدة في ما يتعلق بالوضع في بيروت، خصوصاً وفي لبنان عموماً (. . .) وكما قال وزير الخارجية السيد سايروس فانس الإثنين الماضي، يجب أن نركز جهودنا على استمرار وقف النار ثم الإنتقال الى ما يمكن القيام به لاحلال الإستقرار».

وزاد مستشهداً بكلام فانس أيضاً: «ان احلال الإستقرار يكمن في خفض كمية الأسلحة الموجودة ودعم الحكومة اللبنانية للقيام بمهماتها (. . .) بناء على هذا الموقف، ستكون الولايات المتحدة قلقة من ادخال اية اسلحة الى لبنان على نطاق واسع، لأن ذلك يعوق الجهود المبذولة حالياً والهادفة الى تخفيف حدة الوضع الخطير».

وسئل: هل ان سوريا تقوم بتحركات عسكرية كبيرة في لبنان فأجاب: «ليس لدي شيء أقوله عن هذه التكهنات».

رسالة مفتوحة
من النائب ادوار حنين الى الأسد ٢٨ ك ١٩٧٨/٢

وجه النائب الأستاذ ادوار حنين الرسالة المفتوحة التالية الى الرئيس السوري حافظ الأسد.
سيادة الرئيس.
«من صارع الحق صرعه» علي بن ابي طالب.
لقد قال قائل: «الكلمة سيف الحق» فباسم هذه الكلمة التي تحسن انتقاءها ان تكلمت والتي كثيراً ما أوصلتك الى حقك عندما كان يقصر سيفك عن مثاله، ثم التي بالأمس، من اجلها أحببناك، أوجه كلمتي هذه اليك آملاً أن يكون لها في الوقع في نفسك بعض ما كان لكلمتك في ٢٠ تموز ١٩٧٦ من الوقع العميق في نفس جميع اللبنانيين.
يومذاك تمنيت لو ذكرت وجهت اليك برقية تقول:
«سيادة الرئيس: أمس، اختلط صوتك في لبنان بزغردة النساء وحوربة المحاربين هنيئاً لك هذه الكرامة الفريدة».
واليوم يتمنى عليك صاحب تلك البرقية أن تعيره جانباً من اصغائك.

سيادة الرئيس،
العالم الذي فيه نعيش أوسع من بلادك ومن البلاد التي شرفتني بالإنتماء اليها. فان كانت لنا عين على بلادنا فان عيناً لنا ثانية يجب ألا تغمض عن العالم الواسع. لأن حكم العالم في ابنائه هو الذي يدخلهم اليه أو يخرجهم منه لهذا العالم الواسع احكام كونت له تقاليد وقيماً وتراثات يشارك فيها ابناؤه أو لا يشاركون، فمن شارك صار انساناً ومن امتنع عن المشاركة أو امتنعت المشاركة عليه، ظل دون الإنسان، أن حكم العالم هذا على ابنائه لرهيب.
والباب الذي جعل لنلج منه الى العالم هو أيضاً رهيب، لأنه عسير وضيق. فهو كمنسم الإبرة لا يدخله إلا الأبرار الورعون والأطهار المختارون. فمن البر ان يقول المرء ويصدق، ثم ان يعد ويفي، لأن المرء حر حتى يعد «كما يقول علي ابن ابي طالب.
من هنا: الويل لمن ترصد الأبواب في وجه ذاته.
فحكم التاريخ الذي اخبرني صديق لنا كبير: انك تتهيبه كثيراً، قد يكون هذا وقته.

سيادة الرئيس،
احسن الأحكام ما ينبع منها من صميم الحاكم، على أن يكون الحاكم نفسه نابعاً من صميم الشعب.
وان الأحكام الصادرة عنك المضمنة في خطاب ٢٠ تموز تدخل مرتاحة في نطاق هذا التحديد.
فسالتزم في رسالتي هذه اليك حدود ما جاء في خطابك راجياً أن أكون قد وعيت كل ما قلت، لكي لا اخطىء في ما وضع قولك من اجله:
لقد قلت يا سيادة الفريق:
«ان احداث لبنان نتيجة مخطط استعماري. . وهذه المؤامرة لا تستطيع أن تحقق أهدافها إلا من خلال القتال. إذاً لكي نحبط المؤامرة علينا أن نوقف القتال.
قلنا: هل المقصود في قولك كل قتال، أم انك قصدت ذياك القتال؟ وإذاً لماذا «هذا القتال»؟
وقلت:
«سنقف في وجه المجازر، نقف في وجه التصفيات. لأن في هذا مصلحة الجميع، جميع الفرقاء دون استثناء.
قلنا: أفلم تزل مصلحة الفرقاء دون استثناء في وقف المجازر والتصفيات؟
وهل أن المجازر والتصفيات التي فتح لها من جديد في عين الرمانة، الشياح، الأشرفية، والحدث هي من مصلحة الفرقاء دون استثناء؟ وأي فريق من الفرقاء القدامى هو المستفيد؟ أم ان المستفيد فريق جديد؟ وما هي مصلحة هذا الفريق الذي لم يكن فريقاً فصار؟

وقلت:
«ان الأمر ليس امر تمثيل انما هو امر يتعلق بالدين الإسلامي. . اذا كنت سانطلق من كوني مسلماً، وانا مسلم بعون الله

فلا بدّ أن أكون ضد هذا التوجه لأن الإسلام محبة وعدل وليس كراهية وبغضاء. . واذا كنت سانطلق من كوني ثائرا فالأمر لا يختلف. الثورة محبة وعدل للجميع. الثورة ضد الظلم. وضد الظلم. ولكل الناس. . هكذا الثائر وهكذا المسلم. . »

قلنا: اتى لنا قائل يقول للفريق عنا، بالحرف الواحد اليوم، ما قاله لنا، امس، سيادة الرئيس من علياء عليائه؟

وقلت:

«انا كمواطن عربي سأشكر أي انسان في هذه الدنيا يستطيع أن يوقف اطلاق النار في لبنان، المهم أن تقف المأساة وأن تقف المؤامرة».

قلنا: كان هذا يوم لم يكن وقف اطلاق النار في يدك. اما وقد صار فان الشكر، ان فعلت بات محتوماً لك علينا. فان فعلت فعلنا.

وقلت: «اذا أردنا أن نصفي حساباتنا عسكرياً فالأمر سهل. ولو أردنا أن نسلك درب تصفية الحسابات عسكرياً لانتهى الأمر، منذ زمان، ولكننا لن نسلك هذا الدرب. . . لن نسلك هذا الدرب؟

قلنا: ليت هكذا انجزتنا ما تعد.

وقلت: «الحسم العسكري في بلد كلبنان امر غير ممكن. انه في حالة الحسم العسكري المقصود ستبرز مشكلة خطيرة كبيرة تشغلنا. وشتغل المنطقة، وتشغل العالم، وسيكون لهذه المشكلة طابع خاص، ستكون هذه المشكلة هي مشكلة مقهورين وسيتعاطف العالم معها لأن العالم يتعاطف دائماً مع المقهورين. . العالم كل العالم، يناضل لايجاد حلول لمشاكل المقهورين. . ستنشأ دولة لهؤلاء المقهورين، دولة يملؤها الحقد، يتوارث أبناؤها الحقد نتيجة للقهر الذي عانوه، يسكفرون بكل القيم العربية، بكل قيم الاسلام. . . ستنشأ دولة، وأقولها صريحة واضحة، أكثر خطراً، وأشد عداء من اسرائيل.

قلنا: كيف أصبح الحل العسكري غير الممكن أمس، ممكناً اليوم، وهو جاري التنفيذ؟

وهل لصاحب القول حق في الإستثناء من محرمات قوله؟!

وقلت:

«نحن في سورية نقبل أن يقول لنا رئيس لبنان: اخرجوا أو لا تخرجوا. رئيس وزراء لبنان: اخرجوا أو لا تخرجوا، رئيس نواب لبنان، وحتى أي مواطن في لبنان يمكن أن نقبل منه هذا الكلام ولكن لا يمكن أن نقبل من مواطن عربي فلسطيني أن يقول لنا: اخرجوا من لبنان».

قلنا: هذا الصوت الصارخ، المتدفق اليوم من لبنان من كل انحاء لبنان: بأن كفوا عن تدميره وتقتيل ابنائه، ألا يوازي الصوت المطلوب من «اي مواطن من لبنان؟!»

وقلت:

«ليعرف من يعرف حتى الآن كيف تتعامل سورية بإباء وشرف مع الناس جميعاً، خصوصاً الأصدقاء».

قلنا: اي متى يصبح اللبنانيون في تعامل سورية، وهم اصدقاء من «الناس جميعاً»؟!

وقلت:

«سنبقى نحن في هذا البلد اعزة كرماء ننطلق من قيمنا ومثلنا العليا، لا نجامل لا نساوم على اهدافنا ومبادئنا نجسد كبرياء امتنا العربية، وكرامة امتنا العربية، ورسالة امتنا العربية.

قلنا: اللهم اجعلنا حيثما تشاء في ميزان الأعزة الكرماء!! ثم لماذا جعلتنا يا الله في دروب من يجسدون كبرياء الأمة العربية. وكرامة الأمة العربية. ورسالة الأمة العربية. وجعلت ان لا تأبه بنا الرسالة والكرامة والكبرياء فنبقى معهم «غير مقهورين»؟!

وقلت:

«ان الإعتبار الوحيد الذي حدد. ويحدد الآن وفي المستقبل. ابعاد التدخل السوري في لبنان. بما في ذلك حجم ومواقع القوات السورية، هو مصلحة شعب لبنان».

قلنا: هل ان قصف الأشرفية وعين الرمانة والحدث من ضمن ابعاد هذا التدخل. وهل هو مصلحة شعب لبنان؟!

سيادة الرئيس،

اليوم يسائل اللبنانيون بعضهم بعضاً الآخر:

كيف تحول الجيش السوري من عامل للسلم في قوات الردع العربية الى محارب ضد الذين جاء ينشر السلام عليهم، فصفقوا له، ساعة وصوله، ورشوا بالزهر دروبه؟!

وكيف يعمل الجيش السوري، اليوم، في اتجاه المؤامرة التي دل عليها قائده الأعلى سيادة الفريق حافظ الأسد؟!
وسائلون:
أفلم يحكم التاريخ منذ أقدم عصوره حتى آخر ايامه بان البلدان والمقاطعات التي تؤخذ بالسيف بماء الزهر ترد. كما النمسا بعد الانشلوس والإلزاس - لورين، بعد حرب ١٩١٤ - ١٩١٨.
ويسائلون:
ماذا كان يمكن أن يكون موقف حافظ الأسد لو ان رئيساً من لبنان، لا سمح الله امر بقصف بيته في القرداحة فقضى على القصف، الف مرة لا سمح الله ابوه، اخوه، او واحد من ابنائه؟

سيادة الرئيس،
بسحرك، كما سحر ساحر، قفزت سورية في حقل الإنسان، الى ابعاد قد لا يلحق بها في السباق مسابق وكان ابهى ابعادها ذاك الذي احرزته في لبنان، فما الذي أوجب التنازل عنه، بل ان تبدل به قفزة في اتجاه معكوس؟!
ويا سيادة الرئيس،
في اديارنا العتيقة التي في الجبال راهب لبناني ارسله الله، منذ ما يقارب المائة سنة، يقول: في الربع الأخير من القرن العشرين ستعم لبنان فتن وحروب واضطرابات حتى تجري فيه الدماءُ انهاراً وستكون الغلبة في النتيجة للبنان، رجوت يا سيادة الرئيس، من اعماق اعماقي رجوت، ان تكون معنا، كواحد من اهلنا يوم ينتصر لبنان.

تصريح الشيخ بشير الجميّل
حول مجريات الأحداث داعيا إلى الصمود ٢٨/٨/١٩٧٨

أعلن الشيخ بشير الجميّل، بعد ترؤسه، مساء اجتماعاً لقيادة القوات اللبنانية أن الوضع الحالي يشبه الى حد بعيد الوضع الذي ساد بداية حرب ١٩٧٥، حين كانت الأحداث العسكرية تتسارع بشكل لم يعط أي مجال للمساعي السياسية التي كانت تستهدف، آنذاك، تطويق النزاع اللبناني - الفلسطيني، وفرضت المنظمات الفلسطينية يومها علينا حرباً، إذ اضطررنا لخوضها ببسالة مشهودة، دفاعاً عن وحدة أرضنا وسيادتنا.
وأضاف: واليوم نرى أن القوات السورية المتسترة بحجاب الشرعية تصعد المعارك العسكرية الى درجة تقضي على المفاوضات السياسية الجارية لوقف تدهور العلاقات اللبنانية - السورية، بحيث بات لدينا اقتناع بأن سوريا تريد استدراجنا الى حرب لتحقق أطماعاً واهدافاً عاد المسؤولون السوريون يجاهرون بها.
وتابع: لذلك يفترض فينا مواجهة التطورات بما تستحق من تضحيات، وتستدعي من جهود، ولا بديل لنا عن الصمود حفاظاً على كرامتنا واستقلالنا وصونا لوجودنا الحر في هذه المنطقة.
وأشار الشيخ بشير الى ان سوريا تستغل ظروف انعقاد قمة كامب ديفيد من اجل اقتطاع ما تعتقده حصة لها في ارض لبنان. لكن يجب أن يفهم ان لبنان ليس حصصاً بل وحدة متكاملة لكل بنيه.

بيان عائلات بشرّي

بصدد اعمال قوات الردع العربية في بعض قرى قضاء بشرّي ٢٩ آب ١٩٧٨

ليل ٢٤ و٢٥ الجاري، دخلت كتيبة من قوات الردع العربية بلدتي دير الأحمر وعيناتا وبعض القرى المجاورة. ومعظم سكان البلدتين وتلك القرى من العائلات البشرّاوية فجردتها من سلاحها وتابعت تقدمها نحو منطقة الأرز - بشرّي ناشرة حواجزها على امتداد الطريق الجبلي الذي يربط محافظة البقاع بالشمال.

وصباح الإثنين الماضي تقدمت مجموعات كبيرة من تلك القوات نحو شاليهات الأرز حيث طوق قسم منها ثكنة الجيش ومخفر الدرك، ودخل الباقون الشاليهات ضاربين بعرض الحائط كل الإعتبارات، وجمعوا منها ما وقع تحت ايديهم ثم اقتادوا عند انسحابهم ستة أشخاص مسالمين بينهم ابناً شقيق النائب الشيخ حبيب كيروز. وقد وجدت جثثهم صبيحة اليوم التالي ملقاة على مقربة من ثكنة الجيش اللبناني ومشوهة تشويهاً رهيباً، علماً بأنه لو اجري اي تحقيق معهم لتبين انهم بعيدون كل البعد عن أي حزب أو تنظيم.

ان هذه الممارسات الرهيبة التي وقعت تسيء بالدرجة الأولى الى الجيش السوري والى العلاقات الأخوية بين لبنان وسوريا وتطرح بعض التساؤلات:

أولاً: من امر تلك القوات بالتحرك من منطقة الهرمل لدخول الشمال. هل هو فخامة الأستاذ الياس سركيس؟ هل هو العقيد سامي الخطيب؟ قناعتنا الأكيدة أنها تحركت بأوامر غيرهما. وان المعزوفة المعروفة باتت مملة.

ثانياً: ما هو الهدف من تحرك هذه القوات وقيامها بجمع الأسلحة من مناطق آمنة لا احزاب فيها ولا تنظيمات. الهدف واحد من اثنين: اما انها تتوخى ارضاء بعض الجهات الشمالية وهي بذلك تكون قد اساءت اليها من حيث تدري أو لا تدري، فضلاً عن ان الجهات المذكورة قد تكون مشمئزة من تصرفات تلك القوات (؟) واما أن يكون ثمة مخطط يرمي الى تجريد المسيحيين من سلاحهم تمهيداً لإذلالهم وتشريدهم. ومن هذه الزاوية الأخيرة نعلن بأن بشرّي كانت ولا تزال عرين المسيحية. وقد آن الأوان ان تنتفض مع الأكثرية المسيحية الصامتة. فهي لن تسمح لهذا المخطط بأن يمر ولو اقتضى الأمر بان يكون مصيرها مصير صور يوم واجهت الإسكندر.

ان تلك الممارسات احرجت الشرعية التي كانت بشرّي ولا تزال الى جانبها تدافع عنها، تساندها، تذعن لمطاليبها. وقد تجلى ذلك يوم رحبت بدخول قوات الردع العربية اليها نزولاً عند رغبة الشرعية. وهنا لا بد من كلمة حق ينبغي أن تقال وهي ان القوات الردع تلك التي دخلت منطقة بشرّي منذ ٣٠ حزيران بامرة العقيد تامر الجوني لم نلق منها إلا كل معاملة حسنة.

والآن وحرصاً منا على الشرعية نهيب بها:

أولاً: العمل على سحب القوات التي ارتكبت المجازر في الأرز واخراجها من مناطقنا.

ثانياً: الإصرار بكل جدية على تنفيذ التدابير التي اتخذت لجهة ملاحقة العناصر التي ارتكبت تلك المجزرة وانزال أشد العقوبات بهم.

ثالثاً: العمل باسرع ما يمكن على ان تتولى قوات امن لبنانية مهمة حفظ الأمن في بشرّي ومنطقتها.

ووقع البيان كل من:

النائب الشيخ حبيب كيروز

النائب الدكتور جبران طوق

النائب السابق الشيخ قبلان عيسى الخوري

الشيخ حسيب جعجع

الشيخ ديتو سكر

الشيخ رفول الفخري

الأستاذ حليم شبيعة.

الموقف الفرنسي
من الأحداث في لبنان سنة ١٩٧٨ وموقفا مجلس الأمن الدولي والأميركي المؤيد
١٩٧٨/١٠/٤

في محاولة للوصول الى وقف لاطلاق النار اعتبرته فرنسا في رأس سلم الأولويات لإحلال السلام في لبنان، قام الرئيس فاليري جيسكار ديستان قبل سفره الى البرازيل بحملة دبلوماسية واسعة النطاق تحقيقاً لهذا الهدف في أقرب وقت ممكن.

فقد اعلن في باريس ان جيسكار ديستان وجه رسالتين الى الرئيس جيمي كارتر والى الرئيس حافظ الأسد على أساس ان القوات السورية تشكل الجزء الأكبر من «قوات الردع العربية» في لبنان المشتبكة مع ميليشيات الأحزاب اليمينية في بيروت الشرقية وضواحيها.

واعتبر الرئيس الفرنسي - الذي شدد في جلسة عقدها مجلس الوزراء في قصر الإليزيه وخصص معظمها للأزمة اللبنانية، على «رغبة الحكومة الفرنسية في بذل كل ما في وسعها لإنهاء القتال» - ان التحرك لتحقيق هذا الهدف يجب ان يكون على مرحلتين: وقف المعارك ثم البحث عن «حوار بين الطائفتين المسيحية والإسلامية من اجل التوصل الى وفاق وطني يعيد الى لبنان وحدته وسلامته واستقلاله».

وتنطلق الفكرة الفرنسية التي حظيت بدعم الولايات المتحدة من ان وضع مساعدة فرنسا والمجتمع الدولي في تصرف الرئيس الياس سركيس من شأنه توفير فرصة للبنان ليستعيد توازنه.

وتؤكد باريس أن من المستبعد حاليا حصول تدخل عسكري فرنسي علماً ان جيسكار ديستان كان قد عرض ذلك قبل عامين خلال زيارة للولايات المتحدة.

وتعتقد العاصمة الفرنسية انه من اجل وضع حد سريع للقتال، من الأفضل محاولة اقناع سوريا بممارسة مقدار أكبر من الإعتدال وبالموافقة على «قوة الفصل» بدلاً من طلب دعوة مجلس الأمن الى الإنعقاد. والسائد ان مثل هذا الإجتماع لا يحظى بموافقة الجانب العربي. الى ذلك فان قراراً محتملاً لإرسال قوات دولية الى لبنان، هذا إذا لم يصطدم القرار بالفيتو السوفياتي، سيستغرق وقتاً طويلا.

بيان فرنسي

وكان قد صدر عن مجلس الوزراء الفرنسي البيان الآتي حول لبنان:

«ان رئيس الجمهورية اشار الى المعارك الدامية التي تشهدها بيروت منذ ايام. وأوضح كم ان فرنسا متأثرة للوضع الدراماتيكي لسكان العاصمة اللبنانية ومنطقتها.

وشدد على ان فرنسا ترغب في بذل كل ما تستطيع لإنهاء المعارك. ان فرنسا تعتبر انه يجب ان يتم تحرك على مرحلتين: وقف المعارك أولاً ثم البحث فوراً عن شروط لحوار بين الطائفتين المسيحية والمسلمة من اجل التوصل الى وفاق وطني يضمن وحدة لبنان وسلامته ويؤمن استقلاله. فوحده اتفاق كهذا يمكن ان يضع حداً للتمزق الذي يهدد بتدمير لبنان.

وبناء على تعليمات رئيس الجمهورية قام وزير الخارجية في نيويورك حيث تتولى فرنسا حالياً رئاسة مجلس الأمن الدولي بخطوات من اجل تحديد الشروط لوقف اطلاق النار. وتدخل رئيس الجمهورية شخصياً في الإتجاه نفسه لدى مختلف الأطراف المعنية.

وبعد اتصال هاتفي مع الرئيس سركيس وضع خلاله تصور لوسائل التوصل الى وقف لإطلاق النار دائم في بيروت.
بعث رئيس الجمهورية صباح اليوم (امس) برسالة شخصية الى رئيس الجمهورية العربية السورية السيد حافظ الأسد.
ان رئيس الجمهورية اكد للرئيس سركيس انه يستطيع الإعتماد على تعاون فرنسا الكامل ومساندتها».

ورداً على اسئلة الصحافيين قال السيد بيار هونت باسم الإليزيه ان الجيش اللبناني موجود وهو يضم ٨ آلاف رجل وان الرئيس سركيس يرغب في ان يلعب هذا الجيش دوراً في اعادة الأمن الى بيروت حتى لو اقتصر ذلك على ان يستخدم عازلاً بين المتقاتلين «فاذا تم التفاهم على ان يلعب الجيش دوراً فانه سيتمكن من استعادة مكانته وفاعليته».

كلام بار

وفي وقت لاحق اعرب السيد ريمون بار رئيس الحكومة الفرنسية امام الجمعية الوطنية عن قلق حكومته من «الوضع الرهيب والمأساوي في لبنان».

وقال السيد فرانسوا ميتران زعيم الحزب الإشتراكي: «انني آمل في ان تتخذ الجمعية الوطنية مبادرات واقتراحات جماعية من اجل عودة السلام الى لبنان (. . .) اننا نرحب باي تدخل يقوم به رئيس الجمهورية ولكن ليس مناسباً ان يقتصر تضامن فرنسا على الأخوة المسيحيين بل يجب ان يشمل الشعب اللبناني باسره».

وقدم السيد جان دوليبكوفسكي عضو «التجمع من اجل الجمهورية» الديغولي وممثله في لجنة الشؤون الدولية سؤالاً خطياً الى وزير الخارجية «عما اذا كانت لديه اية أوهام بالنسبة الى وضع الخطة التي اقترحها لوقف القتال في لبنان موضع التنفيذ». واعتبر ان هذه الخطة قد تبدو «مجرد تحرك دبلوماسي لن يكون له اي تأثير عملي».

واشار الى ان فرنسا التي ترئس حالياً مجلس الأمن الدولي «يجب ان تطلب من هذه الهيئة فوراً توسيع نطاق مهمة القوة الودلية بحيث تقف بين الأطراف المتقاتلة من اجل التوصل الى وقف اطلاق النار والمساعدة على عودة السيادة اللبنانية».

مجلس الأمن

● في الأمم المتحدة دعي اعضاء مجلس الأمن الى اجراء مشاورات غير رسمية حول الوضع في لبنان، وصدر بعد هذه المشاورات نداء عن المجلس وعن الأمين العام لوقف اطلاق النار في لبنان.

وتلا النداء السيد جاك لوبريت مندوب فرنسا الذي ترئس بلاده المجلس هذا الشهر وهو «يدعو الجميع في الحاح الى وضع حد من دون اي تأخير لأعمال العنف والى ممارسة اكبر مقدار من الإعتدال من اجل تثبيت وقف اطلاق النار والعودة الى السلام».

وعلم من مصادر مطلعة أن رد الرئيس حافظ الأسد غير المتحمس على مبادرة فرنسا الداعية الى اعادة توزيع «قوات الردع» في لبنان واقامة «قوة فاصلة» بينها وبين الميليشيات يجعل من غير المرجح ان يوافق الإتحاد السوفياتي على اجتماع لمجلس الأمن.

ويواصل مندوب لبنان الدائم السفير غسان تويني اتصالاته للتوصل الى وقف اطلاق النار في لبنان، وهو اجتمع بالدكتور كورت ذالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة وبالسيد سايروس فانس وزير الخارجية الأميركي لليوم الثاني وبالسيد اوليغ ترويانوفسكي المندوب السوفياتي لدى الأمم المتحدة.

ويبدو أن تويني يجس النبض لمعرفة ما اذا كانت هناك طريقة اخرى لوقف اطلاق النار غير المبادرة الفرنسية.

وصرح ناطق باسم فالدهايم ان مساعده السيد بريان اوركهارت اتصل بالسيد جون ساوندرز ممثل الأمين العام في بيروت واعطاه اذناً بالسماح باجلاء عائلات موظفي الأمم المتحدة في بيروت.

دعم اميركي

● في واشنطن اعلنت الولايات المتحدة انها تؤيد تأييداً كاملاً جهود الحكومة الفرنسية لتحقيق وقف اطلاق النار في بيروت ووضع «قوة فصل» بين المتقاتلين.

وصرح السيد توم رستون الناطق باسم وزارة الخارجية ان الولايات المتحدة ترحب ايضاً بجهود السعودية لانهاء القتال بين القوات السورية والميليشيات اليمينية في لبنان. واضاف ان الولايات المتحدة دعت في الوقت نفسه اسرائيل وسوريا الى ممارسة اقصى ما يمكن من ضبط النفس في المنطقة.

ولم يعط الناطق اية تفاصيل عما اقترحته فرنسا.

وسئل عن اقتراح الرئيس كارتر الاخير في شأن عقد مؤتمر للفرقاء المعنيين بازمة لبنان فاجاب ان ذلك كان واحداً من

طرق عمل عدة قيد الدراسة. واكد ان الولايات المتحدة ترحب باية مبادرة من اي مصدر من شأنها انهاء سفك الدماء والآلام.

وقالت مصادر رسمية ان الولايات المتحدة لا تفكر حالياً في تنظيم عملية اجلاء لرعاياها في لبنان. ويذكر ان وزارة الخارجية الاميركية نصحت قبل اشهر عدة المواطنين الاميركيين بعدم السفر الى لبنان الا في حال الضرورة القصوى.

● في لندن ابدت بريطانيا موافقتها مع فرنسا على الضرورة الملحة لاحلال وقف اطلاق النار في لبنان. وصرح ناطق باسم وزارة الخارجية «اننا نرحب بالجهود لهذه الغاية».

وكان طلب من الناطق التعليق على المقترحات الفرنسية لوقف اطلاق النار في بيروت.

واضاف: «نحن ايضاً على اتصال مباشر مع الحكومة اللبنانية حول افضل الوسائل التي يمكن الاسرة الدولية ان تساعد بها في هذا الوضع المحزن».

الموقف السوري من الموقف الفرنسي

بلسان الرئيس السوري حافظ الأسد في ختام زيارته لالمانيا الشرقية ١٩٧٨/١٠/٤

في ختام زيارته لالمانيا الشرقية التي استغرقت اربعة ايام، عقد الرئيس حافظ الاسد مؤتمراً صحافياً في برلين رد فيه على اسئلة تتعلق بالمبادرة التي اقترحتها فرنسا لوقف اطلاق النار في لبنان وبنتائج مؤتمر كمب ديفيد.

وقد عاد الرئيس السوري والوفد المرافق له الى دمشق لمتابعة التطورات اللبنانية عن كثب. وكان مقرراً ان يتابع جولته في الدول الاشتراكية فيزور بولونيا والاتحاد السوفياتي، ولكن يبدو انه فضل العودة الى دمشق ليسافر منها الى موسكو اليوم.

ورداً على سؤال يتعلق بالمبادرة الفرنسية قال الاسد:

«ان الامر لا يتعلق بنا بل باللبنانيين المتنازعين، ومن عنده اقتراح فليذهب الى اللبنانيين المتنازعين ويطرحه عليهم وكل اقتراح يوافقون عليه نوافق عليه نحن ايضاً. ومع ذلك فاذا كان هناك مثل هذا الاقتراح فانا استغربه اذ لا يعقل ان نتصور ان بوضع حاجز بين المشاغبين والمتمردين في بلد والقوات الشرعية. فقياساً على ذلك، اذا صح ان مثل هذا الاقتراح موجود، اذا تمردت مجموعة مسلحة في فرنسا وحاول الجيش الفرنسي ان يثبت الامن، فالمطلوب في هذه الحال ان نوجه قوات للفصل بين المتمردين وقوات الجيش الفرنسي، فلا اتصور ان مسؤولاً فرنسياً او مواطناً فرنسياً واحداً يقبل مثل هذا الاقتراح».

الحل في الوفاق

وسئل الرئيس السوري كيف تقومون الوضع في لبنان وكيف يمكن الوصول الى حل، وهل تريدون عقد اتفاق دفاعي مع الاتحاد السوفياتي فاجاب: «في ما يتعلق بالوضع في لبنان نحن لسنا طرفاً في ما يحدث هناك، نحن نضع قوات في تصرف الحكومة اللبنانية لتثبيت الامن. ملاحظتنا في هذا الصدد ان الحكومة اللبنانية لا تستخدم هذه القوات في شكل مجد. على كل حال ان الصراع كما تعرفون هو بين فئات لبنانية، والحل الجذري لما يجري في لبنان هو ان يتم وفاق بين الفئات اللبنانية المتنازعة، فنحن نريد السلام لجميع الفرقاء في لبنان ولا نريد غير ذلك، ومن المؤسف ان هنالك بعض المحاولات لتصوير الامر كأنه نزاع بين سوريا من جهة والميليشيات من جهة اخرى.

الهدف السوري

من احداث ١٩٧٨ في لبنان كما ورد في صحيفة «الثورة» السورية ٤/ ١٠/ ١٩٧٨

«الثورة»

لا عودة لهيبة السلطة إلا بحل الميليشيات وتجريدها من اسلحتها

«ان هيبة السلطة الشرعية لا يمكن ان تعود إلا بحل الميليشيات وتجريدها من اسلحتها، او بمعنى ادق ابطال فاعليتها ووجودها العسكري الذي قاد لبنان الى ما هو عليه من مخاطر ومحن».

هذا ما قالته صحيفة «الثورة» السورية الرسمية التي أكدت ان سوريا «لا يمكن أن تسمح بحرمان لبنان من امنا واستقراره» لأن «امن لبنان جزء من امن سوريا» وهي «معنية به تماماً كما هي معنية بامنها».

وهنا تعليق الثورة: «التحرك السياسي العربي السوري عربياً ودولياً لم يكن إلا نتيجة طبيعية لرغبة سوريا في تحقيق السلام العادل والشامل الذي يقوم على مرتكزات اساسية تتلخص في الإنسحاب الإسرائيلي التام من الأراضي العربية المحتلة واسترجاع الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني. هذه حقيقة أكد وما يزال يؤكد عليها الرئيس المناضل حافظ الأسد في المحادثات التي اجراها مع القادة العرب والمسؤولين في الدول التي زارها، وهي الحقيقة التي توظف سوريا ما لديها من امكانات سياسية وعسكرية واقتصادية لتحقيقها.

لذلك، ومن هذا المنطلق، رفضت سوريا اتفاقات كمب ديفيد التي تتركز على عقد صفقة منفردة ما بين النظام المصري والعدو الصهيوني في اطار الحلف الثلاثي الذي يتكون من اطراف معسكر داود. ومن المنطق ذاته يكون رفض القطر العربي السوري لما سموه «مشروع» كارتر لتدويل المسألة اللبنانية لأنه يعني قبل أي شيء تدخلاً في الشؤون الداخلية للبنان ذاته، ويعني أيضاً ان اطراف معسكر داود انتهت الى وضع مخطط لا يقتصر على الصفقة المنفردة ما بين السادات وبيغن وانما يتضمن حلقات تشمل بكل تأكيد الساحة العربية كلها بما فيها الساحة اللبنانية، الأمر الذي يجعل المراقب السياسي امام استنتاج وحيد يتلخص في ان اتفاقات كمب ديفيد تربط مصير المنطقة العربية أو تجعله منوطاً بوصاية الحلف الثلاثي.

من هنا يكون التوافق ما بين تفجير الوضع في لبنان واعلان كارتر «مشروعه» الذي يظهر في وضوح ابعاد الإتفاقات السرية والعلنية التي انتهت اليها قمة اطراف كمب ديفيد ضد الصمود العربي وضد شعب لبنان ووحدته وسلطته الشرعية، وتكون عملية الربط المحكمة ما بين البدء بتنفيذ اتفاقات معسكر داود وتصعيد العصابات الكتائبية - الشمعونية للموقف في لبنان وسط سيل من التهديدات والإنذارات التي يوجهها قادة هذه العصابات ضد الحكومة اللبنانية ومؤسساتها الشرعية وضد الرئيس اللبناني.

لهذا كله، تدرك الأوساط اللبنانية الشعبية والسياسية، ويدرك الرئيس اللبناني ان هيبة السلطة الشرعية لا يمكن ان تعود إلا بحل الميليشيات وتجريدها من اسلحتها، أو بمعنى ادق ابطال فاعليتها ووجودها العسكري الذي قاد لبنان الى ما هو عليه من مخاطر ومحن. ونظراً الى ان سوريا في لبنان لحماية وحدته أرضاً وشعباً، ولتفويت الفرصة على المتآمرين فانها لا يمكن ان تسمح بحرمان لبنان من امنه واستقراره، وعلى اطراف المؤامرة ان تعلم جيداً ان امن لبنان جزء من امن سوريا وانها معنية به تماماً كما هي معنية ؟

«القوات اللبنانية»
مناشدة لتأمين التموين للمحاصرين ٥/ ١٠/ ١٩٧٨

وللمرة الثانية منذ العام ٧٥ تكون بيروت الشرقية وضواحيها، وضواحي بيروت من عين الرمانة والتحويطة والحدث، معزولة تماماً عن باقي المناطق اللبنانية.
ان الحصار الذي يمارسه منذ بضعة ايام جيش الاحتلال السوري يمنع بتاتاً تموين عشرات الآلاف من المواطنين المدنيين. فالمستشفيات عطلت بسبب القصف الوحشي السوري، والأفران متوقفة عن العمل، المياه مقطوعة والكهرباء مقطوعة والأدوية غير متوفرة. فامام هذا الوضع المأساوي تطلب قيادة القوات اللبنانية من السلطات الرسمية ومن الهيئات الدولية المختصة كالصليب الأحمر الدولي اتخاذ الاجراءات الفورية الكفيلة بتأمين تموين العاصمة وذلك بصورة منتظمة وسريعة.

كيف تمّت في ٥/ ١٠/ ١٩٧٨ مساءً القمة اللبنانية - السورية
مع مضمون ملف المحادثات على دويّ مدافع الأحداث

القمة اللبنانية - السورية بدأت الليلة، وتستمر، في المساء غادر الرئيس الياس سركيس بعبدا الى دمشق للاجتماع بالرئيس السوري حافظ الاسد الذي كان عاد من موسكو قبل ساعات، والبحث معه في الوضع اللبناني المتفاقم وفي الوسائل الكفيلة بوضع حد للمأساة المتمادية، كذلك في الوضع العام في منطقة الشرق الاوسط في ضوء المعلومات التي حصل عليها الرئيس السوري من جولاته العربية والدولية، نظراً الى ما لهذا الوضع من انعكاسات مباشرة على الوضع في لبنان.
وعلى عكس ما ظنه البعض، فان هذه الزيارة لم تكن مفاجئة، لأن التحضير لها قائم منذ اكثر من شهر وقد شدد المسؤولون غير مرة في الايام الاخيرة على وجوب عقد اللقاء واكدوا انه حاصل قريباً جداً، وكان الجو الذي ساد اوساط الحكومة يوحي بان السلطة تتوقع ان تعقد القمة خلال ٤٨ ساعة اذا لم يكن قبل ذلك.
الا ان المفاجىء على حد قول مصادر مطلعة، كان السرعة في تحديد الموعد وارجاء اذاعة معلومات رسمية عن الزيارة الى ما بعد مغادرة الرئيس سركيس قصر بعبدا.
وهنا ما جاء في المعلومات:
«غادر بيروت مساء اليوم الى دمشق رئيس الجمهورية الاستاذ الياس سركيس يرافقه نائب رئيس الحكومة وزير الخارجية والدفاع السيد فؤاد بطرس ووزير المال والعدل والبرق والبريد والهاتف السيد فريد روفايل وقائد الجيش العماد فكتور خوري وقائد قوات الردع العربية العقيد سامي الخطيب.
وكان الرئيس حافظ الاسد قد اجرى فور عودته الى دمشق مساء اليوم اتصالاً هاتفياً بالرئيس سركيس عرضا خلاله الاوضاع الامنية عموماً. وبعد تحديد موعد الزيارة جرى اتصال بين الرئيسين سركيس والحص وتشاورا في مختلف المواضيع المطروحة».
وسبق سفر الرئيس سركيس الى دمشق، اجتماع في القصر ضم اضافة اليه وزير الخارجية والدفاع وقائد الجيش وقائد «قوة الردع العربية» جرى فيه القاء نظرة سريعة على ملف المحادثات التي ستجري.
مصادر المعلومات كلها اجمعت مساء على ان ملف المحادثات يتضمن سبع قضايا رئيسية وملحة هي الآتية:
١ - «قوة الردع العربية».
٢ - الوضع الامني الذي شهد منذ مدة تدهوراً «فاق كل تصور»
٣ - الوضع السياسي
٤ - القضية اللبنانية وتفاعلاتها الدولية
٥ - التنسيق بين لبنان وسوريا في التحرك الجاري لايجاد حل لازمة المنطقة.
٦ - اعادة بناء الجيش
٧ - الشرعية.

الجولة الثانية من محادثات القمة اللبنانية ـ السورية
٦/ ١٠/ ١٩٧٨

النتيجة الاولى للقاء الرئيسين الياس سركيس وحافظ الاسد، ظهرت مساء، قبل ان تنتهي محادثات القمة اللبنانية ـ السورية المنعقدة في دمشق منذ ليل الجمعة ـ السبت، باصدار قيادة «قوة الردع العربية» اوامرها الى كل وحداتها بوقف اطلاق النار «بناء على رغبة مشتركة من الرئيسين». ابتداء من الثامنة مساء.

الا ان النتيجة الاولية هذه، وان كانت مؤشراً لسير المحادثات في طريق النجاح المبشر بالانفراج القريب، ان هي الا خطوة اولى في طريق طويل لايجاد امن حقيقي في لبنان. مما يقتضي على حد قول الرئيس الاسد، «جلسة وجلستين وثلاثاً واربعاً وعشراً (. . .) لاننا اذا نحن لم نصل الى افضل الحلول، قد لا يتمكن احد من ان يرى حلولاً».

والى جانب المحادثات الرسمية الجارية في دمشق، كانت الظاهرة البارزة، والدليل على الرغبة في الذهاب بعيداً في معالجة الأزمة اللبنانية في العمق، وصول وفود الى العاصمة السورية تمثل بعض الاطراف السياسية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية.

وكان الرئيس سركيس بدأ يومه الثاني في دمشق، باجتماع عمل صباحي عقد الثامنة والنصف صباحاً في قصر الضيافة وحضره وزير الخارجية والدفاع السيد فؤاد بطرس ووزير العدل والمال السيد فريد روفايل، ثم انضم اليهم بعد ساعة قائد الجيش العماد فيكتور خوري وقائد «قوة الردع العربية» العقيد سامي الخطيب.

الجولة الثانية

وفي الثانية عشرة ظهراً، انتقل الرئيس سركيس والوفد اللبناني المرافق الى القصر الجمهوري حيث استؤنفت المحادثات اللبنانية ـ السورية في حضور الرئيس حافظ الاسد واعضاء الجانب السوري.

وكانت الجولة الاولى من المحادثات ليل الجمعة ـ السبت قد استمرت اربع ساعات وانتهت في الثالثة والربع فجراً.

واكتفى الرئيس الاسد على اثرها بالقول:

«كل شيء خير. . . كل شيء خير، ونحن نرى كاخوان ما هو المفيد وما يمكن ان يطرح ونبحث مع الرئيس سركيس في ما هو مجد نحن متألمون كثيراً لما يحصل في لبنان وان شاء الله خير».

وخلال خلوة الرئيسين في الجولة الاولى، انتقل الوفدان اللبناني والسوري قرابة منتصف الليل الى قصر الضيافة حيث عقد اجتماع حضره من الجانب اللبناني الوزيران بطرس وروفايل وقائد الجيش العماد خوري وقائد «الردع» العقيد الخطيب، ومن الجانب السوري رئيس الوزراء السيد محمد علي الحلبي والوزير خدام والعماد حكمت الشهابي، واستمر ساعتين.

اما الجولة الثانية من المحادثات التي بدأت ظهراً، فقد استمرت حتى الثانية والنصف، انتقل بعدها الرئيسان واعضاء الوفدين الى قصر الضيافة حيث تناولوا طعام الغذاء.

وفي العاشرة استؤنفت المحادثات في قصر الرئاسة، بخلوة عقدها سركيس والاسد وانضم اليهما في ما بعد اعضاء الوفدين. واعلن رسمياً في دمشق ان المحادثات انتهت في الاولى والدقيقة الخامسة والاربعين فجر اليوم.

وقال مصدر حكومي لبناني، تعليقاً على هذه التطورات: «انتظرنا طويلاً، وعلينا الآن ان ننتظر يوماً او يومين. وقف اطلاق النار وحده لا يشكل مبرراً للتفاؤل، فقد تم حتى الآن عدد من اتفاقات وقف النار. فاتفاق وقف النار وحده يمكن ان يكون عرضة للانهيار. لكننا نلمح جملة مؤشرات ايجابية نستنتجها لصعوبة الاتصال الهاتفي:

«اولها، المحادثات، اذ لو ان المحادثات وصلت الى طريق مسدود لما استمرت ولما تم التوصل الى وقف اطلاق النار.

والثاني، اعلان الرئيس الاسد ان المحادثات قد تستدعي عدداً من الجلسات، الامر الذي يشير الى السعي للاحاطة بكل جوانب المشكلة.

والثالث، وصول بعض الوفود الى دمشق، وبمجرد وصولها يعني ان المحادثات تعدت وقف اطلاق النار الى محاولة وضع اسس حل شامل للمشكلة. الامر الذي يؤكد ان الحل اما ان يكون متكاملاً او لا يكون هناك حل.

قرار مجلس الأمن
في رأي اركان «الجبهة اللبنانية»: ٦/ ١٠/ ١٩٧٨

اركان «الجبهة اللبنانية» الثلاثة الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل والأباتي شربل قسيس، علقوا على قرار مجلس الأمن في شأن لبنان، فراوحت اراؤهم بين التحفظ والترحيب، لكنها اجمعت على ان المهم هو القدرة على التنفيذ.

كميل شمعون

الرئيس كميل شمعون قال: «ما ان اعلنت الاذاعات العالمية والمحلية قرار وقف اطلاق النار الصادر عن مجلس الامن الدولي حتى سكتت مدفعيتنا في حين ان المدفعية السورية تابعت في شكل مجنون وعشوائي قصف تجمعاتنا المدنية.

أريد ان اطلب رسمياً من مجلس الأمن الدولي ارسال مبعوث خاص الى لبنان ليتبين بام العين مدى البربرية التي اعتمدها السوريون في ضرب المدنيين الابرياء والعزل. وبنتيجة استقصاءات هذا المبعوث تتضح ولا شك صورة الخراب والدمار اللذين لحقا بمدننا وقرانا وبعدها يتم تحديد المسؤوليات الملقاة على دولة كسوريا عضو في الأمم المتحدة هي اول من خرق مبادىء شرعة حقوق الانسان وبالطريقة اللاانسانية».

وكان شمعون ابدى رأيه هاتفياً لعدد من المراسلين الاجانب حول قرار مجلس الأمن، فقال: «هذا القرار من الناحية المبدئية لا بأس به. انما المعارك لا تزال قائمة من قبل السوريين كأنه لم يحصل شيء في مجلس الامن الدولي.

المهم هو تنفيذ ما قرره مجلس الامن، والا فان الحال ستبقى على ما هي. ولا يمكن ان تكون لنا ثقة بالسوريين الا اذا كانت هناك وسائل جذرية لمنعهم من مواصلة الفتن».

بيار الجميل

واعتبر الشيخ بيار الجميل «ان عدم القرار معناه اقرار علني من الاسرة الدولية بالظلم الذي يمارس على الشعب اللبناني وهو يعني ايضاً ان لبنان لم يفقد المنزلة الدولية التي كانت ابداً وراء محافظته على ارضه وحدوده من دون سائر الاراضي والحدود العربية المتاخمة لاسرائيل».

وقال: «ان القرار الدولي هو معالجة موقتة للوضع اللبناني وليس حلاً يؤدي الى السلام الدائم في لبنان ما لم يضع مجلس الامن حداً للدول التي تتدخل في شؤون لبنان لتحوله الى ساحة للصراعات الدولية، وما لم يرفع بعض الدول يده عن امورنا الداخلية ليخلق لنفسه قوى سياسية وتكتلات عسكرية على ارضنا، واذ ذاك يتاح للبنانيين انفسهم من دون اية وصاية او تدخل تحديد معالم وطنهم المستقبلي ومقومات هذا الوطن».

الأباتي شربل قسيس

اما الأباتي شربل قسيس، فقال: «ان قرار مجلس الامن الدولي، وان جاء متأخراً، فانه مفيد خصوصاً انه يأتي نتيجة مبادرة خارجة عن طلب السلطة اللبنانية. كأني بالسلطة اللبنانية ارادت ان تبرهن للعالم العربي انها ما زالت على رغم تنكره لها، ترغم النفس على الاعتقاد بحسن نيات بعض من هذه الدول.

اما على الصعيد العالمي، فاننا نعتبر ان الضمير الانساني افاق على دوي المدافع السورية وعاد يؤمن ان الثروة الانسانية هي اهم بكثير من ثروة البترول وغيره، ونحن من المؤمنين بان مسيرة السلام لا تعود الى الوراء وهي اقوى من ديناميكية الحرب. ومن هنا، ومن اقتناعنا هذا نأمل في ان مبادرة السلام هذه ستحقق وفي اقرب وقت ممكن».

وعن رأيه في مستقبل الوضع اللبناني قال: «دعوا الضحايا البريئة التي ادمت قلوب كل المؤمنين بالانسانية، واللبنانيون اصيلون بها، فان هذه الحرب ستكون منطلق لبناننا الجديد وسنعود ونولد قناعات جديدة كان في حاجة اليها كثير من اللبنانيين، ونأمل، لا بل نريد ان يكون المقاتل اللبناني في المستقبل القريب من اهم واضعي حجر الزاوية للبنان الجديد، لأنه بدمائه سقى ارض الوطن، وبالتالي له الحق الاول في جني ثمار جهوده وشرف ما من اجله حارب».

.. وفي رأي القوات اللبنانية :

واعتبر الشيخ بشير الجميل ان مجرد انعقاد مجلس الامن الدولي للبحث في قضية لبنان «انما هو انتصار للقوات اللبنانية التي فرضت قضية لبنان على اعلى مرجع دولي بصمودها الفائق طوال ايام الاحداث».

وسجل على مضمون قرار مجلس الامن الملاحظات الآتية :

«١ ـ ان الدعوة الى وقف اطلاق النار هي مطلب لبناني في الاصل. بقي ان يوجهها مجلس الامن الى سوريا المعتدية على الشعب اللبناني الذي اضطر الى الدفاع شرعاً عن النفس.

٢ ـ اثار عدم تحديد قرار مجلس الامن للاطراف الضالعة في ما سماه قتالاً، استغراباً في مختلف الاوساط، ذلك ان الجميع يدركون ان سوريا هي الضالعة في الاحداث ووراء استمرار اعمال العنف. كذلك اثار الاستغراب عدم الاشارة الى تعرض لبنان لاعتداء حقيقي من دولة وجماعات غريبة.

٣ ـ ان القرار الصادر يظل ناقصاً ما لم يعقبه قرار آخر يحدد اسس وقف اطلاق النار والجهة الضامنة له على غرار ما نص عليه قرار مجلس الامن المتعلق بالجنوب، خصوصاً ان جيش الاحتلال السوري لم يلتزم بعد بالقرار الدولي في الصورة الفورية، وهذا ما سيعرض وحدة لبنان وسيادته وسلامة اراضيه واستقلاله، عكس ما تمنى القرار الدولي.

وفي الوقت الذي نسجل لمجلس الامن مبادرته هذه، كنا نتمنى لو ان الدعوة اتت عن طريق السلطة اللبنانية الضامنة مبدئياً لسلامة المواطنين واستقلال البلاد.

على كل حال ان مجلس الامن قد فتح الباب واسعاً امام القضية اللبنانية وبات على رئيس الجمهورية ان يقدم على اتخاذ الموقف الصالح وتحديد المطالب اللبنانية التي يريدها الشعب».

على كل حال، اضاف المصدر الحكومي: علينا الانتظار لان المحادثات مهمة، فقرار مجلس الامن لم يحل المشكلة ولم يعقدها، بل ركز على الطابع الانساني ولا خلاف عليه، والحل الحقيقي لن يكون بغير الحل المتكامل».

من جهة اخرى اعتبرت مصادر حزبية ان طلب دمشق ان يكون ممثلو القوى الذاهبة الى دمشق على مستوى الامناء دليل على الرغبة في بت بعض المسائل المهمة على صعيد لبنان والمنطقة.

وعلم انه خلال المحادثات التي كانت جارية في دمشق اجرى بعض اعضاء الوفد المرافق للرئيس اكثر من مرة اتصالاً بقيادة «قوة الردع» للاطمئنان الى الوضع الامني في لبنان. وتكثفت هذه الاتصالات بعد اعلان قيادة «الردع» وقف اطلاق النار. وقد شدد الرئيس سركيس في اتصال اجراه ليلاً على وجوب الالتزام بوقف النار التزاماً شديداً منعاً لاي تدهور.

تحفظ «القوات اللبنانية»

وقال ناطق باسم قيادة القوات اللبنانية في تصريح ادلى به ليلاً ان هذه القوات «غير ملتزمة باي اتفاق يتوصل اليه الرئيس سركيس ما لم ينص على انسحاب فوري للقوات السورية من لبنان».

واضاف: «ان جدول اعمال المفاوضات في دمشق يجب ان يقتصر فقط على درس طريقة الانسحاب السوري الفوري من دون ان يشمل مواضيع اخرى، لان ما خرج عن نطاق قوة الردع اصبح في عهدة مرجعين: الشعب اللبناني من جهة ومجلس الامن الدولي من جهة اخرى، ومهما يكن من أمر فان اي اتفاق يعقده الرئيس سركيس هو في حاجة الى موافقة القوات اللبنانية لكي ينفذ، كما ان كل سلام يأتي الى لبنان هو في حاجة الى خروج القوات السورية».

نداء وزير خارجية الكويت
من أجل وقف النار في لبنان ٦/ ١٠/ ١٩٧٨

وقال الوزير الكويتي في مقابلة مع صحيفة الرأي العام: «ان استمرار الأحداث الدامية يؤسفنا. لذلك نتمنى على كل الأطراف المعنية أن يظهروا ترويا وضبطاً للنفس وان يوقفوا القتال فوراً».

واعلن ان بلاده «لن تتردد في عرض مساعيها الحميدة من اجل اعادة الإستقرار الى لبنان حيث تدور احداث تؤلمنا كثيراً».

واعاد الشيخ صباح الى الأذهان ان الكويت تلعب دوراً رئيسياً في البحث عن تسوية للأزمة اللبنانية، مشيراً الى الإهتمام الذي تبديه بالإستقرار في لبنان.

مناشدة «الجبهة اللبنانية» لمجلس الأمن
الاسراع في اصدار أمر تنفيذي «يعيد الحرمة والكرامة الى الشرائع»

ناشدت «الجبهة اللبنانية» مجلس الامن الدولي الاسراع في اصدار امر يقترن بالتنفيذ الفوري لاعادة الحرمة والكرامة الى كل شرائع السماء والارض.

وقد عقدت الجبهة اجتماعاً استثنائياً قبل الظهر في حضور جميع اعضائها باستثناء الرئيس كميل شمعون الذي بقي على اتصال مستمر مع المجتمعين.

وبعد انتهاء الاجتماع ادلى ناطق رسمي باسم الجبهة بالآتي:

«أولاً ـ ان المجازر والتدمير والحرائق المأساوية التي تجري في احياء بيروت وضاحيتها الجنوبية والشمالية وفي كثير من المدائن والقرى الجبلية العالية، لا يستطيع ان يحتويها بيان او يصفها واصف من حيث البشاعة والفداحة والاتساع. وكل ما جاء في البلاغات والاذاعات ونداءات الصليب الأحمر القليل القليل من الكثير الكثير.

ثانياً ـ ضرورة الاستعجال في اعادة الحرمة والكرامة الى شرعة حقوق الانسان، الى شرعة الامم المتحدة، الى اتفاق جنيف العسكري، الى التقاليد الحربية، الى الشرف العسكري والى كل شرائع السماء والارض، وذلك بأمر يصدر في الحال عن مجلس الأمن الدولي مدعوماً بالتنفيذ الفوري المحتوم، لأن المهل باتت اليوم تقاس عندنا بالدقائق.

ثالثاً ـ يرفع المجتمعون شكرهم الى الرئيس الاميركي جيمي كارتر والى الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان والى الأمين العام للامم المتحدة كورت فالدهايم ورئيس مجلس الامن الدولي، على التصريحات والنداءات والاقتراحات التي وجهوها الى العالم ومؤسساته والى من يعنيهم الأمر بوجوب وقف اطلاق النار الفوري في لبنان وبوجوب اتخاذ التدابير العاجلة لازالة اسباب الاقتتال.

رابعاً ـ يؤكد المجتمعون كل ما صدر عن الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل والأباتي شربل قسيس من مواقف.

خامساً ـ يدعو المجتمعون الشعب اللبناني الى مداومة الالتفاف حول جبهته اللبنانية ومواصلة مدها بالتأييد الواثق ابداً بالنصر الأخير.

ايها اللبنانيون،

لبنان لبنانكم ولن تستطيع قوة على الأرض ان تشق بينكم وبينه».

١٩٧٨/١٠/٦

نص نداء مجلس الأمن
من أجل وقف النار في لبنان بين قوات الردع السورية و«القوات اللبنانية»
١٩٧٨/١٠/٦

«ان مجلس الأمن الذي لاحظ بقلق خطير الوضع المتدهور في بيروت وجوارها.

أولاً: يدعو كل اولئك المعنيين الى وضع نهاية لأعمال العنف والى الإلتزام في دقة بوقف اطلاق نار فوري ووقف العمليات العدائية.

ثانياً: يدعو ايضاً جميع الفئات اللبنانية الى القيام بالجهود الضرورية بقصد التوصل الى مصالحة وطنية مبنية على خط وحدة لبنان ووحدة اراضيه واستقلاله وسيادته الوطنية.

يدعم الأمين العام في جهوده ويطلب منه متابعة هذه الجهود حتى ينفذ هذا القرار».

نص النقاط المقدّمة من الوفد الكتائبي*[1]
الذي زار دمشق في نيسان ١٩٨٠ إلى المسؤولين السوريين*[2]

١ ـ رفض التوطين الفلسطيني وضرورة اخضاع كل الفلسطينيين المقيمين في لبنان لسيادة الدولة اللبنانية وقوانينها.

٢ ـ سحب الجيش السوري تدريجياً، وإحلال الجيش اللبناني محلّه بموجب برنامج زمني يجري التفاوض بشأنه مع السلطات اللبنانية.

٣ ـ إقامة علاقات خاصة بين لبنان وسوريا، بدون عقد معاهدة أمنية،

٤ ـ الموافقة على فكرة عروبة لبنان بشرط ألّا تكون مقدمة لأسلمة البلاد.

٥ ـ تطبيع العلاقات الكتائبية ـ السورية، وضمان أمن سوريا في المناطق الخاضعة للاشراف الكتائبي.

٦ ـ اقتراحات اعمال فورية ثلاثة: تجميد الوضع في شمال لبنان كي تتاح لسوريا الفرصة الكافية لايجاد مخرج للنزاع القائم بين الكتائب وسليمان فرنجيه، وقف الحملات الاعلامية، اطلاق سراح المعتقلين*[3]

---

*[1] الوفد الكتائبي كان مؤلفاً من الدكتور جورج سعادة وكريم بقرادوني.

*[2] راجع ايضاً: كريم بقرادوني ـ السلام المفقود ـ ص ٢٢٠

*[3] تمّ اطلاق سراحهم بعد أيام معدودة.

نص ردّ وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدّام
على مذكرة حزب الكتائب اللبنانية المقدّمة في نيسان ١٩٨٠*[1]

١ ـ ان كمب دافيد قد كرس نهائياً توطين الفلسطينيين. وهذه خيانة لا تغتفر! من جهة أخرى، يجب انشاء لجنة «عقّال» تضم ممثلين عن لبنان، وسوريا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، لتنظم الوجود الفلسطيني في لبنان.

٢ ـ على الجيش السوري أن ينسحب من لبنان لأن دوره هو الدفاع بصورة أولية عن الأرض السورية. إلا أن الولايات المتحدة الأميركية تعتبر ان لبنان لم يصبح قادراً بعد على حكم نفسه بنفسه. فلما كدنا نعلن رغبتنا في سحب وحداتنا من بيروت، في ٣ شباط الماضي، حتى هرع السفير الأميركي اليّ مضطرباً ليسألني، والقلق بادٍ على وجهه: «الى أين انتم ذاهبون؟».

٣ ـ في ما يختص بعقد معاهدة أمنية لم نتقدم بأي طلب، ولن نرفض أي عرض. نحن قوميون عرب. نستطيع قبول الحد الأقصى، كما نستطيع الإكتفاء بالحد الأدنى. لقد اقترح الرئيس فرنجيه علينا عام ١٩٧٦ معاهدة دفاع مشترك تتيح لنا التدخل في لبنان، فتدخلنا بدون أن نطالب بشيء. ولمّح الرئيس شمعون، عام ١٩٧٧، الى فكرة اتحاد فدرالي يضم سوريا والأردن ولبنان، فلم يلقَ منا أي جواب. وعرضت علينا الولايات المتحدة الأميركية الأردن ولبنان، في مقابل ذهابنا الى مؤتمر جنيف بدون منظمة التحرير الفلسطينية، فرفضنا عرضها. وحتى الآن، لم يتقدم الرئيس سركيس بأي شيء في هذا الصدد، ونحن لا نطالبه بشيء.

٤ ـ من الراهن انه لا بد من التمييز بين العروبة والإسلام، حتى المملكة العربية السعودية تريد نفسها عربية أولاً. أما نحن، فاننا، من حيث العقيدة، قوميون عرب، ومبادئنا البعثية تقول بالعلمنة. اننا ننتقد النظام اللبناني لأنه طائفي، ونتحمل حقد المسلمين المتزمتين كالأخوان المسلمين لأننا عروبيون لا اسلاميون.

٥ ـ شرطنا الوحيد لإقامة أفضل العلاقات مع حزب الكتائب هو ان يوقف هذا الحزب تعامله مع اسرائيل. قولوا لبشير الجميّل اننا لا نضمر له حقداً ولا ضغينة. مشكلتكم ليست معنا، بل مع اسرائيل.

---

*[1] راجع أيضاً: كريم بقرادوني ـ السلام المفقود ـ ص ٢٢١ و٢٢٢.

المطالب التي وجهها الرئيس اللبناني

إلى الجهات السورية متمثلة بالوزير عبد الحليم خدّام عند زيارته إلى لبنان في ٧ نيسان ١٩٨١ إبّان الأحداث الجارية والدامية. هذه المطالب اعتبرت بمثابة الموقف اللبناني*[1]

أولاً: وقف القصف فوراً، تقيّداً بالأمر الذي أصدره الرئيس اللبناني في ٢ نيسان بوصفه قائداً عاماً لقوات الردع العربية.

ثانياً: انسحاب جيش التحرير الفلسطيني من خط التماس في بيروت، وانتشار الجيش اللبناني في مكانه.

ثالثاً: بارسال الجيش اللبناني إلى زحلة.

*[1] راجع أيضاً: كريم بقرادوني ـ السلام المفقود ـ ص ٢٣٧.

مما قاله الرئيس السوري حافظ الأسد

للمبعوث الرئاسي الأميركي روبيرت ماكفرلين حول شروط سوريا وموقفها في لبنان ـ مجلة المسيرة ـ العدد ١٤ تاريخ ٢٣ آب ١٩٨٣ ص ٧

«في المبدأ، انني احمل الولايات المتحدة الأميركية مسؤولية وجودي في لبنان، وتتذكرون بالطبع، يا سيد مكفرلين، انه في العام ١٩٧٦ كانت السياسة الأميركية تقول بأن سوريا هي عامل استقرار في المنطقة وان الوضع في لبنان يجب ان يستتب وسوريا هي المؤهلة لضبط الأوضاع في غياب أي قوة عسكرية للدولة اللبنانية، وأنتم من ساهمتم في فكرة «قوات الردع العربية» وفي إنجاح مؤتمر الرياض وما تلاه من مؤتمرات. واليوم تطلبون مني الإنسحاب من لبنان ولم يستتب، بعد، الوضع في لبنان ولم يستقر بل على العكس زاد عدم الإستقرار والفلتان؛ لذلك فانني احمل الولايات المتحدة الأميركية مسؤولية وجودي في لبنان وبالتالي انسحابي منه وتأمين ظروف هذا الإنسحاب فأنا، في المبدأ وفي الأساس، لم أرد يوماً ان أكون موجوداً في لبنان لكنني اضطررت لذلك لمساعدة هذا البلد «الشقيق» ولمساعدة دول المنطقة في سعيها نحو السلام في الشرق الأوسط. لذلك فان شروطي اليوم للإنسحاب هي أربعة:

أولاً: على جميع اللبنانيين ان يتفقوا في ما بينهم ليطلبوا ويوافقوا على انسحابي من لبنان، وهذا الشرط أساسي بالنسبة إلي انطلاقاً من التزاماتي العربية وانطلاقاً من الموقف المبدئي لسوريا المتضامنة مع اشقائها العرب. هنالك فئات كبيرة من اللبنانيين تتمسك وتطالب بوجودي في لبنان وقد زارني عدد كبير من الزعماء اللبنانيين مطالبين باستمرار وجود القوات السورية في لبنان التي تحميهم من العدو الصهيوني وعملائه المحليين؛

لذلك، فيا سيد مكفرلين، الطلب الأول أو الشرط الأول الذي أطلبه هو ان تؤمنوا الضمانات الكافية لهذه الفئات ولهذه الزعامات في حال انسحابي من لبنان وتقنعوا هذه الزعامات بضرورة هذا الإنسحاب، عندها يتأمن الإجماع على انسحابي من لبنان وبالتالي يصبح انسحابي ممكناً.

ثم يتابع حافظ الأسد حديثه للمبعوث الأميركي مكفرلين

ثانياً: (وهذا الشرط يخرج كلياً أعلى ارادتي اليوم) وهو يتعلق بالحرب الفلسطينية ـ الفلسطينية، ان ما تطالبونني به اليوم هو الإنسحاب من لبنان وسحب المسلحين الفلسطينيين معي إلى سوريا. وطبعاً تدركون انه إذا قمت بسحب المسلحين الفلسطينيين الى سوريا في الوضع الذي هم فيه اليوم (أي وضع الحرب الفلسطينية ـ الفلسطينية) فستنتقل هذه الحرب من داخل الحدود اللبنانية إلى داخل الحدود السورية وبالتالي يعم عدم الإستقرار والفلتان الأمني في سوريا نفسها، وبالطبع لا تريدون انتم في واشنطن ان تخرب سوريا ليعمر لبنان. لذلك فالشرط الثاني هو ان تعطوني المجال الكافي والوقت الكافي لإنهاء الصراع الفلسطيني ـ الفلسطيني في شكل أو في آخر. وطبعاً الشكل الذي اريده أنا ويخدم مصلحتي هو السيطرة السورية على المنظمات الفلسطينية، أي إحلال السلام السوري بين الفلسطينيين، وهذا بالطبع يتطلب وقتاً لذلك فلا يمكنني الإنسحاب حتى ولو طلب مني جميع اللبنانيين ذلك اليوم إلا بعد أن أتمكن من السيطرة على الفلسطينيين وانتم متفهمون طبعاً موقفي هذا.

ثالثاً: لأنكم تتحملون مسؤولية وجودي في لبنان منذ العام ١٩٧٦ وحتى اليوم، ولأن هذا الوجود قد كلفني الكثير الكثير، إن لناحية المصاريف التي تكبدتها سوريا في لبنان أم الخسائر التي لحقت بها، البشرية منها والمادية (خصوصاً تلك التي نشأت عن الحرب الإسرائيلية صيف العام ١٩٨٢ والتي كنتم تدعمونها بكل قوتكم) فانني اريد تعويضاً عن كل هذه الخسائر، وهذا التعويض هو حق مكتسب لسوريا، وأحد الشروط الأساسية لسوريا قبل اي انسحاب من الأراضي اللبنانية.

رابعاً: تعرفون يا سيد مكفرلين، ان لي مآخذ كثيرة على واشنطن لكن أهمها هو تخليكم عن سوريا لمصلحة التزاماتكم الإسرائيلية، وهذا التخلي منذ العام ١٩٧٣ حتى اليوم قد أرغمني، وأرغم سوريا على أن ترتمي أكثر فأكثر في احضان الإتحاد السوفياتي بحثاً عن الدعم السياسي والعسكري وتأميناً لاستمرارية النظام السوري، فالتزامكم المتواصل المصلحة الإسرائيلية ولعب الورقة الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط دفع سوريا ورماها في احضان المعسكر الشرقي، وقد زاد في ذلك دعمكم دولة اسرائيل في عدوانها على لبنان صيف ١٩٨٢ فلم تعطوني مجال الخيار بل كان من واجبي كرئيس لسوريا أن أواجه الإسرائيليين في التحالفات التي أمكنني إقامتها. وبعد الضربة التي تلقاها الجيش السوري، كان لا بدّ من اعادة تأهيله عسكرياً، وبالطبع لم تكونوا مستعدين لإعادة تأهيل الجيش السوري، فاضطررت الى التوجه الى موسكو من جديد، وبالطبع موسكو لم تعطني السلاح من دون مقابل، والمقابل كان التزاماً، أكثر فأكثر، سياسة المعسكر السوفياتي في الشرق الأوسط.

فترون، يا سيد مكفرلين، كيف أن سياستكم الخاطئة تجاه الدول العربية، وتجاه سوريا بالذات، قد اضطرتني الى الإرتماء في احضان السوفيات، لذلك فالشرط الرابع، يا سيد مكفرلين هو ان تؤمنوا لي، مقابل انسحابي من لبنان، البديل الذي يمكنني اعطاءه لموسكو مقابل قبولها انسحابي من لبنان، وبالطبع لست أرى ماذا سيكون هذا البديل، عليكم بمراجعة موسكو في هذا الشأن، وفي مطلق الأحوال لا يمكنني أن أضمن أنا قبول موسكو البديل الذي ستعرضونه عليها».

نص مذكرة الحكومة السورية

إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي تطالب فيها بمقاطعة لبنان وتعليق عضويته في الجامعة تاريخ الإرسال ٥/ ٩/ ١٩٨٣

«لقد قامت الحكومة القائمة في بيروت بتوقيع اتفاق مع العدو الإسرائيلي يؤدي الى جعل لبنان محمية اسرائيلية وتمزيق وحدته وانتهاك سيادته وقطع أوصاله بالوطن العربي.

وحيث ان هذا العمل الخطير يشكل انتهاكاً صارخاً لكل القرارات والمواثيق العربية خصوصاً قرار مجلس جامعة الدول العربية الرقم ٣١٤ والصادر في ١/ ٩/ ١٩٥٠ وقرار اللجنة السياسية المنبثقة منه اللذين تضمنا ما يأتي:

١ ـ تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة الصادر في ١/ ٤/ ١٩٥٠ والذي نص على ان لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي أو عسكري أو اقتصادي مع اسرائيل أو أن تعقد فعلاً مثل هذا الصلح أو الإتفاق، وعلى أن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر على الفور منفصلة عن الجامعة العربية طبقاً للمادة ١٨ من ميثاقها، وعلى تكليف اللجنة السياسية اقتراح التدابير التي يجب ان تتخذ في شأن الدولة التي ترتكب هذه المخالفة، وحيث ان اللجنة السياسية اتخذت القرار الآتي:

١ ـ على كل دولة من الدول الأعضاء وبمجرد علمها بوقوع مخالفة لقرار مجلس الجامعة الصادر في تاريخ ١/ ٩/ ١٩٥٠ ان تبادر الى ابلاغ الأمر الى الأمانة العامة ويجب على الأمانة العامة في هذه الحال، وفي حال علمها مباشرة بوقوع هذه المخالفة، ان تبادر الى دعوة اللجنة السياسية الى الإجتماع للفصل في الموضوع في ضوء ما يتوافر لديها من البيانات.

٢ ـ تطالب اللجنة السياسية الدولة المنسوب اليها الإخلال بقرار مجلس الجامعة المشار اليه أن تجيب عما نسب اليها، فإذا تخلفت عن الحضور في الميعاد المحدد لها أو امتنعت عن ايضاح موقفها، ففي كل الأحوال تمضي اللجنة السياسية في التحقيق في الأمر وتصدر قرارها استناداً الى ما لديها من الأسباب.

ويترتب على صدور قرار اللجنة السياسية بثبوت المخالفة، اعتبار الدولة المخالفة منفصلة عن جامعة الدول العربية واتخاذ التدابير الآتية: قطع العلاقات الإقتصادية والتجارية والمالية معها، ومنع كل اتصال مالي أو تعامل تجاري مباشر أو بالواسطة مع رعاياها.

تبلغ كل دولة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الإجراءات التي اتخذتها في هذا الشأن، وتتضافر الدول الأعضاء على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير المشار اليها.

وبما أن هذا الإتفاق يخالف احكام الفقرة الرابعة من المبادىء الأساسية التي تضمنها البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة العربية التاسع والتي تنص على عدم جواز انفراد أي طرف من الأطراف العرب بأي حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص والصراع العربي الصهيوني بشكل عام، فان حكومة الجمهورية العربية السورية تطلب ادراج موضوع هذا الإتفاق في جدول اعمال مؤتمر القمة العربي الثالث عشر من اجل فرض العقوبات الآتية:

١ ـ وقف جميع انواع التعامل مع السلطة القائمة في بيروت سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعسكريا.

٢ ـ قطع العلاقات السياسية والديبلوماسية مع السلطة القائمة في بيروت واغلاق الحدود المشتركة.

٣ ـ تعليق عضوية السلطة القائمة في بيروت في جامعة الدول العربية والمؤسسات التي تعمل في اطارها.

كذلك تقديم كل اشكال العون للشعب اللبناني في نضاله من اجل استعادة وحدة لبنان واستقلاله واسترجاع سيادته وتحرير كل الأراضي اللبنانية من الإحتلال الإسرائيلي».

مقال العطار

من جهة أخرى، قالت الدكتورة نجاح العطار وزيرة الثقافة والإرشاد القومي، أن سوريا لن تعير طلب الحكومة اللبنانية سحب القوات السورية من لبنان أي اهتمام، وان هذه القوات لن تنسحب قبل انسحاب آخر جندي اسرائيلي من لبنان.

وذكرت في مقال نشرته صحيفة «تشرين» الحكومية «اننا في لبنان باسم الشرعية. وحكم احكتائب اسقط شرعيته بنفسه عندما خان الشعب اللبناني وتعاون مع اسرائيل المحتلة وهو يجيز لها البقاء بحكم اتفاقه معها ويسكت على تمركزها في الجنوب اللبناني العربي بينما يطلب سحب القوات السورية كي يضع الأمن السوري في فوهة المدفع الإسرائيلي»....

وكتبت العطار: «اننا لن نعير طلب الحكم اللبناني الكتائبي سحب القوات السورية من لبنان اي اهتمام وردنا على ذلك قاطع مانع وهو لا انسحاب قبل انسحاب آخر جندي اسرائيلي من لبنان».

وخلصت الى «ان الذين تآمروا على وطنهم متروكون لحساب ابناء هذا الوطن، اما التآمر علينا فنحن الذين سنحاسب عليه، ولن يكون سهلاً على الكتائب أن تخدعنا أو تهزمنا ولدينا حراس اشداء (...) وسيكون علينا كما كان دائماً واجب الدعم ومساندة الأشقاء اللبنانيين وسنفعل كل ما في وسعنا كي نخلص لبنان من محتليه ومن الخونة المتعاونين مع الإحتلال».

نص تصريح وزير الدفاع السوري مصطفى طلاس
إلى وكالة اسوشيتدبرس الأميركية ـ العمل ١٩٨٣/١٢/٣٠

قال وزير الدفاع السوري العماد مصطفى طلاس أن الرئيس السوري حافظ الأسد اصيب بنوبة قلبية ـ ولم تجر له عملية الزائدة الدودية كما قالت المصادر الرسمية السورية في حينه ـ وانه تعافى كلياً.

وفي مقابلة مع مراسل وكالة «اسوشيتدبرس» تيري اندرسون دامت ثلاث ساعات قال طلاس ان الطائرتين الأميركيتين من طراز «اف ـ ١٤» اللتين سقطتا في البحر في العشرين من تشرين الثاني الماضي اسقطتهما وسائط الدفاع الجوي السوري، وكذّب بذلك الرواية الأميركية التي قالت أن الطائرتين سقطتا بعدما اصطدمتا في الجو.

ونفى طلاس الأنباء القائلة بأن حراس الثورة الإيرانية وحلفائهم اللبنانيين الراديكاليين الموجودين في البقاع اللبناني كانوا مسؤولين عن عمليات الإنفجار ضد المواقع الأميركية والفرنسية في بيروت.

وقال أن هذه العمليات كانت من اعمال «المقاومة اللبنانية».

وعن صحة الرئيس الأسد، قال طلاس ان الرئيس السوري اصيب بنوبة قلبية في ١٣ تشرين الثاني الماضي بسبب الإرهاق. ولم يعط طلاس أي تفاصيل. لكن طبيباً، رفض الكشف عن اسمه، قال ان مرض الأسد كان نوعاً من الذبحة الصدرية التي ترافقها آلام مبرحة.

وقال طلاس ان الأسد امر براحة تامة وانه لم تجر له اي عملية جراحية، ولم يأخذ أي نوع من الدواء، وانه اجريت له كل انواع الفحوصات للتأكد من انه لم يصب بذبحة في القلب بل بمشاكل في شرايين القلب.

وقال ان الإعلان الرسمي عن اصابة الأسد بالتهاب في الزائدة «كان لأسباب سياسية. وكنا في هذا الوقت ننتظر زيارة الرئيس اللبناني امين الجميّل. ولم يكن هناك اي طريقة لإقناع اللبنانيين ان الرئيس كان مصاباً بارهاق.

وقال طلاس ان الأسد كان يعمل ١٨ ساعة في اليوم. وأضاف «ان المسؤولين السوريين يريدون مساعدة الرئيس من الآن وصاعداً في تنظيم وقته».

وتابع يقول: «ان الرئيس شخص موهوب. . . ويسر الناس ان يستمعوا اليه ويبقوا معه اطول وقت ممكن. وهو لا يمانع ولا يعطي زائريه اشارة الى ان «الوقت قد انتهى. وعلينا ان ننظم مواعيده حتى لا يضطر الى ان يجتمع ويعطي احاديث غير ذات اهمية كبرى».

ونفى طلاس انه شكلت لجنة خماسية ابان مرض الأسد لتنظيم الأمور السورية الداخلية. وقال «ان حزب البعث يشرف على كل هذه الأمور». لكنه رفض توضيح اذا كان للجنة المركزية لحزب البعث الحق في تسمية خليفة للرئيس السوري في حال اصبح هذا الأخير غير قادر على الحكم.

واصرّ طلاس على ان صحة الرئيس السوري جيدة «مئة في المئة، لكن نحن السوريين عاطفيون ونحب الرئيس، ولا نريد ان نسمع عن هذا الموضوع الحساس».

وعن اسقاط الطائرتين الأميركيتين قال طلاس «انهما حلقتا فوق مراكزنا واطلقنا عليهما صواريخ من طراز «سام - ٧» وسقطتا في البحر».

وقال ان سوريا لم تعلن عن هذه الحادثة في أوانها «لأن هناك مشكلة مصداقية. ففي الماضي اسقطنا طائرات اسرائيلية وادعت اسرائيل انه لم يسقط لها طائرة واحدة. واذا لم تسقط الطائرة في اراضينا ولم نمسك بالطيار، لا احد يصدقنا».

وعن عمليات التفجير ضد مقري القيادة الأميركي والفرنسي في بيروت، قال «هل تعتقدون انه اذا كان في امكان حراس الثورة الإيرانية ان يقوموا بعمل كهذا، فانهم سيقومون به في بغداد. وانا متأكد ان الذين قاموا بهذا العمل هم شيعة من جنوب لبنان. انا متأكد من ذلك. وعندما تنتهي الحرب سيكشف عن هوية الفاعلين. وهم لم يطلبوا مساعدة اي دولة عربية او فلسطينية، وهم يصرون على أن يبقوا لبنانيين مئة في المئة لأنهم يريدون ان يفتخروا بما يعملون اليوم بمفردهم».

وقال أن المجموعة التي قامت بالعمليات «هي منغلقة جداً على نفسها، ولا احد يعرف شيئاً عنها».

وعن اسباب العمليات ضد القوات المتعددة الجنسيات في بيروت قال «انهم مقتنعون بان الوجود الأميركي في لبنان هو لمساعدة اسرائيل».

وعن الأسير الأميركي في سوريا الطيار روبرت غودمان، قال طلاس «عندما تغادر السفن الأميركية شواطئنا سنضعه في طائرة، وأؤكد انه سيصل الى الولايات المتحدة قبل السفن الأميركية. لكن طالما هناك حال حرب بين سوريا والولايات المتحدة، وهذه الحال موجودة الآن، فمن التقاليد العسكرية ان يستبدل اسرى الحرب بعد انتهاء الحرب».

وقال «ان غودمان يعامل معاملة جيدة وهو في غرفة مجهزة بالتدفئة المركزية وجهاز راديو وتلفزيون وصحف اميركية (. . .) لقد بدأنا نعلمه العربية ليستطيع قراءة الصحف السورية».

وقال «اننا لسنا عدواً للولايات المتحدة. فاميركا هي التي قررت محاربتنا. ففي السياسة كما في الحرب وكما في الحب، من الممكن ان يأتي الأمر من طرف واحد، فنحن لسنا موجودين بالقرب من شواطىء فلوريدا. ان الأسطول الأميركي هو الموجود قرب شواطئنا لأن سوريا ولبنان دولة واحدة».

حديث السيد عبد الحليم خدّام
إلى جريدة النهار المنشور بتاريخ ٩/ ٤/ ١٩٨٤

مر الدور السوري في لبنان خلال الحرب المستمرة منذ العام ١٩٧٥ بثلاث مراحل. الأولى في السنتين الأخيرتين من ولاية الرئيس سليمان فرنجيه، وفي اثنائها كانت هناك مشاكل لبنانية - لبنانية ناتجة من مطلب المشاركة الذي رفعه المسلمون، ولبنانية - فلسطينية ناتجة من الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان. وقد تم التوصل برعاية سوريا الى حل سمي في حينه «الوثيقة الدستورية». ولكن على رغم ذلك لم تتوقف الحرب ولم يتمكن الدور السوري من حل القضية اللبنانية. فما هي في رأيك العوامل التي أدت الى ذلك؟

- «اذكر عند انفجار القتال في بيروت عام ١٩٧٥ ان قيادة الحزب ناقشت الوضع الخطير الذي تفجر آنذاك وما يمكن ان يترتب عليه من نتائج على مستقبل لبنان والمنطقة كلها. وفي ذلك الإجتماع حدد السيد الرئيس حافظ الأسد موقف سوريا الذي اعتبر منذ ذلك الوقت انه يشكل الأسس التي تعتمدها سوريا حيال الأوضاع في لبنان. وعلى ما أذكر، فان هذه المبادىء

هي:

أولاً: هناك علاقات بين سوريا ولبنان فرضتها طبيعة الإنتماء الواحد والمصير المشترك. وهذه العلاقات تتطلب منا اهتماماً وجهداً خاصين في هذا البلد الشقيق لمساعدته على وقف القتال.

ثانياً: رفض استخدام القوة لحل المشاكل الداخلية اللبنانية ـ اللبنانية أو المشاكل التي قامت ويمكن أن تقوم بين الأخوة اللبنانيين والأخوة الفلسطينيين انطلاقاً من ان استخدام القوة لا يمكن أن يؤدي الى حسم خلاف داخلي في لبنان. اضافة الى ذلك، فان تمكن اي فريق من تحقيق انتصار عسكري لا يعني ان هذا الفريق يستطيع ان يحكم لبنان. بل يعني وضع لبنة جديدة في قيام قتال جديد وانفجار جديد في لبنان. لذلك، فقد كان التأكيد على وجوب حل النزاع الداخلي في لبنان عبر الحوار السياسي ونبذ استخدام القوة واستخدام السلاح في حل مثل هذه المشاكل.

ثالثاً: نحن في لبنان نقف الى جانب وحدة لبنان واستقلاله وسيادته، وبالتالي فان اي فريق ينطلق في ممارساته العملية وفي مواقفه السياسية من مواقف تتعارض مع ذلك، لا بد من أن يجد نفسه في حالة تناقض وتعارض معنا. والفريق الذي ينطلق في شكل عملي وسياسي من وحدة البلد واستقلاله وعروبته انما يجد نفسه صديقاً وحليفاً لنا. في ضوء هذه المبادىء قامت سوريا بجهد كبير لوقف القتال منذ عام ١٩٧٥. وبتوجيه من السيد الرئيس ذهب وفد سوري عشرات المرات الى بيروت وقام بمئات الإتصالات كما هو معروف مع جميع الأطراف. تمكنا في نهاية الأمر من الوصول الى «الوثيقة الدستورية» التي اعلنت بعد زيارة الرئيس سليمان فرنجيه لدمشق في شهر شباط ١٩٧٦ والحل الذي تم التوصل اليه آنذاك لم يكن حلاً سورياً ـ لبنانياً، انما كان حلاً بين الأطراف اللبنانيين والحكم في لبنان من جهة ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى. وقد ساعدت سوريا بجهد قامت به للوصول الى تلك الوثيقة. واعتقد ان من الأسباب الرئيسية لعدم تطبيق الوثيقة اتفاق سيناء الثاني الذي وقع في ايلول ١٩٧٥ بين الرئيس المصري انور السادات والعدو الإسرائيلي بوساطة الولايات المتحدة الأميركية. وكان لا بد من غطاء لمثل هذا الإتفاق لإشغال سوريا وجر المقاومة الفلسطينية الى تعقيدات جديدة تجعل معارضة ذلك الإتفاق امراً صعباً، وبالتالي يمر الإتفاق ليكون الخطوة الأولى لكمب ديفيد. والتطور اللاحق للأحداث اثبت صحة تحليلنا آنذاك.

ومن الأسباب الأخرى أيضاً، وهي اساسية، ان بعض الأطراف اللبنانيين كان يبني مواقفه ليس على أساس الواقع القائم في لبنان، هذا الواقع الذي يتمثل في أن لبنان بلد لا يمكن ان يستمر إلا موحداً ولكي يكون موحداً يجب ان يكون جميع اللبنانيين في دائرة واحدة بالمشاركة في الحقوق والواجبات في شكل متساو وجدي.

والعامل الثالث الذي يجب ان نشير اليه هو العامل الإسرائيلي. فقد ادرك الإسرائيليون منذ البدء ان تفجير الوضع اللبناني سيشكل لهم عاملاً مساعداً كبيراً في الصراع الدائر في المنطقة فهو يشغل سوريا ويربك العرب ويضعف المقاومة الفلسطينية ويضعف امكان قيام عمل عربي جدي في ظل الظروف التي يعيشها لبنان. واننا كما اثبتت الأحداث كنا ندرك مخاطر انفجار لبنان، وان انفجاره سيشغل سوريا شئنا أم ابينا.

لهذه الأسباب ولأسباب اخرى لم يتح للوثيقة الدستورية ان تطبق. ولكن تذكر الأحداث التي تتالت منذ الخامس من آذار عام ١٩٧٦ حتى السادس عشر منه من بعض التمددات التي قامت في لبنان الى انقلاب العميد عزيز الأحدب، الى مطالبة الرئيس فرنجيه بالإستقالة، الى تعديل الدستور ثم الى انتخابات الرئيس سركيس، ثم اندلاع القتال في شكل مروع، ومن ثم الى تدخل القوات السورية في مطلع حزيران ١٩٧٦. اي اتفاق أو اية حلول تتوصل اليها سوريا بين الأطراف اللبنانيين اذا لم تستند الى أرضية الإرادة المشتركة والتصميم على التزامها وتطبيقها سيكون من العسير على الطبيب ان يعالج المريض رغماً عنه. وهنا أود أن أشير الى المسؤولية الكبيرة التي يتحملها الأطراف اللبنانيون الذين باتوا لا يرون في المستقبل إلا اللون الأسود الذي فرضته وقائع القتال الأهلي الذي تعرض له لبنان الشقيق».

ألا تعتقد أن العامل الفلسطيني كان له دور أيضاً في عدم التوصل الى حلول أو في عدم ايصال الدور السوري الى نهاية ايجابية؟

ـ «اشرت انا الى مسألة اتفاق سيناء الثاني. وكنت أقصد بهذه الإشارة أن بعض الأشقاء الفلسطينيين الذين كانت تربطهم علاقات جيدة مع النظام المصري آنذاك لعبوا دوراً كبيراً في الأحداث التي تلت اعلان «الوثيقة الدستورية». وأشرت أيضاً الى الأحداث التي وقعت بين ٥ آذار و١٦ منه، وبعض هذه الأحداث شارك فيه بعض اشقائنا الفلسطينيين».

في المرحلة الثانية من الدور السوري في لبنان خلال الحرب والتي تمتد من العام ١٩٧٦ حتى الإجتياح الإسرائيلي، امنت سوريا الظروف لانتخاب الرئيس سركيس. وبدا ان هناك بداية لعهد حليف لسوريا، الأمر الذي يبشر بحلول ممكنة لقضية

لبنان، وبعد موجة التأييد حصلت خلافات. ومع الأطراف بدا في البداية ان هناك تحالفاً بين سوريا والمسيحيين في لبنان احياناً على حساب السلطة. وبعد فترة حصلت تطورات فانقلب التحالف واصبحت سوريا مع المسلمين والفلسطينيين. خلال هذه الفترة ما هي التقلبات والعوامل التي أدت الى كل ذلك وابقت الحلول غائبة؟

ـ «أولاً اريد ان اشير الى ان سوريا لم تتحالف مع فريق ضد فريق آخر. لسوريا سياسة معلنة في لبنان وفي المنطقة. في مرحلة من المراحل اهداف السياسة السورية تلتقي واهداف هذا الفريق اللبناني، فيجد نفسه قريباً منا ونكون فعلاً قريبين منه. وفي مرحلة تتعارض اهداف هذا الفريق اللبناني مع اهداف السياسة السورية فينتقل الى موقع العداء لنا. نحن لم نقم تحالفات ولم نغير تحالفات. نحن لنا سياسة تعتبر جميع اللبنانيين اشقاء لنا. وعلاقاتنا مع جميع المواطنين اللبنانيين نعتبرها علاقات في مسافة واحدة. لكن البعض قد يقترب أو يبتعد وفق مصالحه السياسية ووفق اهدافه التي تتغير، أو احياناً لسوء تقديره للسياسة السورية يعتقد انه يستطيع ان يوظف سوريا لمصالحه الخاصة في لبنان، وأقصد بالخاصة لا الفردية وانما مصالح الجهة التي ينتمي اليها، فيصطدم بان سوريا ليست مطية لأحد. سوريا مستعدة لتقديم المساندة لكل اللبنانيين وللشعب اللبناني، ولكن ليس لفريق على حساب فريق آخر لذلك منذ البدء رفضنا منطق اختلال التوازن. رفضنا منطق الغالب والمغلوب، واعتبرنا ان الغالب في الأزمة اللبنانية هو المغلوب. هو والمغلوب على قدم المساواة. هذه نقطة أردت أن أشير اليها.

في ما يتعلق بمرحلة الرئيس سركيس، بالفعل ساعدنا في وصوله إلى رئاسة الجمهورية، وجرى تعاون بيننا وبين الكثير من الفئات والشخصيات اللبنانية لضمان نجاح الرئيس سركيس في انتخابات الرئاسة. وبالفعل تمكن الرجل من الوصول وكان لوصوله ارتياح كبير اعتقد لدينا ولدى معظم اللبنانيين. بعدما تسلم الرئيس سركيس المسؤولية كانت لنا وجهة نظر في حل الأزمة في لبنان. كنا نرى انه لا بد في المرحلة الأولى من تجريد جميع اللبنانيين من اسلحتهم وتنفيذ اتفاق القاهرة تنفيذاً دقيقاً وكاملاً وقيام الدولة اللبنانية بدورها في حفظ الأمن والنظام وفرض القانون وتطبيقه على الجميع. ولكن كان للرئيس سركيس اعتبار آخر، إذ انه لم يكن مع مبدأ الحسم العسكري الشامل. مثلاً لم يوافق على أن يقوم «الردع» بتجريد الناس من الأسلحة. وكان يريد أن يعتمد طريق المفاوضات وحل مشكلة هنا ومشكلة هناك.

من هنا استطيع القول أن الدور السوري في لبنان لم تتح له الفرصة لكي يأخذ ابعاده في تحقيق الأمن والسلام الشاملين على كل الأراضي اللبنانية. طبعاً أنا لا أريد أن أحمل الرئيس سركيس المسؤولية. فقد كانت له وجهة نظر، واحترمنا وجهة نظره تلك. ثم عندما بدأت مناقشة تنفيذ اتفاق القاهرة مع اللجنة الرباعية التي انبثقت من مؤتمري الرياض والقاهرة، فقد كانت التعليمات المعطاة لمندوب سوريا في تلك اللجنة ان يتلقى توجيهاته من الرئيس سركيس. وفعلاً كان المندوب السوري يقف الى جانب ما يطرحه الرئيس سركيس. وكان ان تعطلت اللجنة، والخطأ كان في ان يعهد الى اللجنة في الإشراف على تنفيذ قرارات القاهرة بينما كانت وجهة نظرنا ان الدولة اللبنانية هي التي يجب أن تنفذ قرارات قمتي الرياض والقاهرة. وهذا خلل آخر أيضاً اثر على امكان تحقيق الأهداف التي كنا نسعى الى تحقيقها في لبنان وهي: وقف القتال وتحقيق الأمن والسلام لكل اللبنانيين.

العامل الثالث أيضاً الذي لعب دوره خلال مرحلة الرئيس سركيس هو ان بعض القيادات الفلسطينية لم يقم بدور ايجابي يساعد الرئيس سركيس والدولة اللبنانية في تنفيذ قرارات قمة القاهرة التي عقدت في خريف عام ١٩٧٦. وأيضاً هناك العامل الرابع، وهو حدوث تطورات داخلية في لبنان تركت تأثيراً كبيراً على كل التطورات اللاحقة. منها مثلاً مقتل المرحوم طوني فرنجيه، ومنها الخطوط التي فتحت مع اسرائيل، ومنها حادثة الإعتداء على الجنود السوريين في الفياضية وغيرها من الحوادث.

المشكلة هي أن الرئيس سركيس كان يريد أن يحكم بمعادلة دعم سوري وتعاون مع «الجبهة اللبنانية» ومع حزب الكتائب تحديداً. وكان يعتقد أن الدعم السوري والعلاقات الجيدة بين سوريا والكتائب توفر له مساندة القوى الوطنية في لبنان. بطبيعة الحال هذه النظرة لم تكن دقيقة. سوريا تساعد لكنها لا تستطيع أن تحل محل اللبنانيين، ولا محل أي فريق لبناني. سوريا يمكن أن تحاور هذا الفريق أو ذاك وتساعد في عملية لقاء اللبنانيين واتفاقهم ووفاقهم، لكنها لا تستطيع ان تنوب عن اللبنانيين في حل مشاكلهم. ولو فعلنا ذلك لكان هذا هو التدخل بكل ما يعنيه في الشؤون الداخلية اللبنانية. الواقع منذ زيارة السادات للقدس وبعد عدم تمكننا من الوصول الى اتفاق مع الرئيس سركيس لإنهاء الحالة المسلحة في لبنان، جمدت الأمور نسبياً. قامت حالة من الأمن ولم تقم حالة من السلام. قامت حالة من الأمن إذ ان وجودنا منع عودة القتال بين الأطراف

المتقاتلين. ولكن لم تقم حالة من السلام بمعنى ان يعود السلام الى لبنان كما نريده جميعا. ثم جاء العنصر الإسرائيلي كما أشرت ليبرز في شكل واضح ويحاول تعطيل كل خطوة من شأنها وقف حالة القتال القائمة في لبنان آنذاك، الى أن وقع العدوان في حزيران ١٩٨٢ وما تلاه من تطورات».

بالنسبة الى ما اشرت اليه عن دور سوريا في لبنان والمنطقة وما يتعارض مع هذا الدور، كيف يمكن ألا يتعارض الدور السوري في لبنان مع دور لبنان أو وضعه. وإذا كان هناك من تعارض، فهل يمكن أن تكون هناك حلول في لبنان؟

ـ «انا قلت واكرر ان الكثيرين لم يفهموا السياسة السورية. وحتى الآن لم يفهموها. بعضهم يعتقد أن لسوريا اهدافاً معينة، ويتصور أن هذه الأهداف تتعارض مع مصالحه. يفترض اهدافاً موهومة ويفتح معركة مع سوريا لمواجهة هذه الأهداف الموهومة. والبعض الآخر يقع في وهم انه في امكانه استخدام سوريا في الصراعات الداخلية اللبنانية. هذا الفريق أو ذاك نتيجة الخطأ في التقدير وجد نفسه احياناً في حالة وفاق واحياناً في حالة تعارض مع سوريا وبالتالي لم يكن التغيير في المواقف أو السياسة السورية وانما كان التغيير في مواقف الآخرين وسياساتهم نتيجة جملة أوهام عاشت في رؤوسهم. نعم لسوريا سياسة واهداف في المنطقة، وهي معلنة، . ولسوريا سياسة حيال الوضع في لبنان، وهي معلنة. ما نتطلع اليه في لبنان نعتقد أنه يمثل تطلع اي مواطن لبناني عادي. وهذا التطلع يقوم على أساس أن يعود لبنان بلداً موحداً مستقلاً عربي الإنتماء يتحمل مسؤولياته في اطار انتمائه العربي ويمارس حقوقه أيضاً في اطار هذا الإنتماء. هذا هو تطلعنا في لبنان. وهو ينسجم ويتطابق مع تطلع أي مواطن عادي. واعتقد أن من يجد نفسه في حال تعارض مع هذا التوجه لسوريا في لبنان لا يخدم مصالح لبنان ولا مستقبل لبنان ولا وحدة لبنان. فقط الإسرائيليون وبعض القوى المعادية للبنان وللأمة العربية هي التي تجد نفسها في تعارض مع هذه الأهداف المعلنة لسوريا. إذاً، سياسة سوريا في لبنان واهداف سوريا المعلنة في لبنان وفي المنطقة لا يمكن أن تكون في حال تعارض مع الحلول في لبنان. اما اي حل يتعارض مع هذا التوجه، فاننا نعتقد أنه لا يتعارض مع هذا التوجه، فاننا نعتقد أنه لا يتعارض فقط مع تطلعاتنا في سوريا وانما مع تطلعات الشعب اللبناني. الحل الذي لا يقوم على أساس وحدة لبنان، هل هو الحل الذي لا يقوم على اللبنانيون؟ الحل الذي لا يقوم على اساس ان لبنان جزء من العالم العربي، له حقوق وعليه واجبات، هل هو الحل الذي يريده اللبنانيون؟ إذاً، ما تريده سوريا وما تتوجه اليه ازاء الوضع في لبنان لا يمكن أن يكون متعارضا مع أي حل وطني يحفظ للبنان وحدته واستقلاله ويعيد اليه الأمن والإستقرار».

وبالنسبة الى المرحلة الثالثة من الأزمة المستمرة من ١٩٨٢ الى ١٩٨٤ والدور السوري في عهد الرئيس أمين الجميّل؟

ـ «علاقاتنا مع الرئيس امين الجميّل ليست جديدة. هذه العلاقات تمتد الى أكثر من ثلاثة عشر عاماً. بطبيعة الحال هناك الكثير من المواضيع التي نتفق عليها، وهناك الكثير من المواضيع التي لا نتفق عليها. وهذا امر طبيعي، ولكن عندما تبلغ حدود الخلاف ما نراه يتعارض مع مصلحة سوريا ومصلحة لبنان فهو امر غير طبيعي. الإتصالات مع الرئيس امين الجميّل قائمة، ومنذ البدء سعينا الى مساعدته ليتمكن من تحقيق الوفاق الوطني في لبنان منطلقين من الإعتبارات التي أشرت اليها، وهي أن لا حل عسكرياً للأزمة اللبنانية واللبنانيون يجب أن يكونوا محكومين بالحل السياسي. لذلك بذلنا جهوداً في مؤتمر جنيف وفي مؤتمر لوزان. وسنستمر في بذل أي جهد ممكن يساعد اللبنانيين في تحقيق الوفاق الوطني وانهاء الأزمة القائمة في لبنان».

بما أنك تحدثت عن لوزان، فلماذا فشل المؤتمر في رأيك؟ هل فشل لعدم شمول التمثيل، أم لعدم التحضير الكافي له، أم لعدم ادارة الجلسات كما يجب؟

ـ «اذا كنا لا نحب ان نستخدم كلمة الفشل، نستطيع الإستعاضة عنها بأن مؤتمر لوزان لم ينجح وعدم نجاح المؤتمر له اسباب، بعضنا كان يتصور أن الشعور بالمسؤولية الوطنية وارادة انقاذ البلد يجب ان يتغلبا على كل العقبات القائمة، وهي عقبات كبيرة لا أستطيع ان اتجاهلها ولا استطيع ان اقول انها غير موجودة. هذه العقبات يمكن تلخيصها كما يأتي:

أولاً: هناك العقبة الإسرائيلية. ولإسرائيل مصلحة في عدم تحقيق الوفاق في لبنان. اسرائيل تريد لبنان بلداً ممزقاً، بلداً بلا سكان، بلد يهجره ابناؤه، بلداً ضعيفا. اسرائيل تريد ان ينتهي لبنان لأن ليس هناك ما يخدم سياستها في لبنان أكثر من ذلك. الغاء اتفاق السابع عشر من ايار يشكل هزيمة سياسية كبيرة لإسرائيل، ويعتبر هذا الإلغاء من اهم الأحداث في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي منذ العام ١٩٤٨. وبطبيعة الحال انعكس هذا الإلغاء مباشرة على مجمل الحركة السياسية في المنطقة المتعلقة بساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. إذاً، من الطبيعي أن تسعى اسرائيل الى احباط مؤتمر الحوار الوطني واسقاط مبدأ الأخوة والتعايش بين اللبنانيين وابقاء البلد في حال من التمزق والنزف.

ثانياً: هناك العامل الأميركي. السياسة الأميركية اصيبت بهزيمة، ليس في لبنان إنما في المنطقة. والسبب الرئيسي لهذه الهزيمة هو ان الإدارة الأميركية لا تنظر الى الشرق الأوسط إلا عبر النافذة الإسرائيلية. وبطبيعة الحال ان دولة عظمى كالولايات المتحدة الأميركية عندما تنظر الى مشكلة اقليمية من خلال دولة معتدية وغاصبة كاسرائيل لا بد ان تقع في فخ كبير. يجب أن اشير الى ان الأميركيين اضافة الى أنهم ينظرون الى المنطقة عبر اسرائيل، فهم حتى الآن لا يعرفون شيئاً عن المنطقة. وبالتالي ان سياساتهم دائماً تقع في مطبات. وهذا لحسن حظنا، لأن الولايات المتحدة في سياستها الشرق الأوسطية تبحث دائماً عما يخدم اسرائيل. ولا تبحث عما يخدم المصالح الحقيقية للولايات المتحدة الأميركية ولا تقيم وزناً لشعوب المنطقة ولا لتطلعاتها.

ثالثاً: الوضع اللبناني. هناك مستفيدون من هذه الحرب. مستفيدون سياسياً، ومستفيدون ماديا. فهم يخشون السلام لأن السلام يعني قيام دولة في لبنان. وقيام الدولة يعني انهاء الدويلات القائمة وكل الحياة غير المشروعة التي يعيشها بعض الفئات وبعض الأشخاص في لبنان. هؤلاء، تحت شعارات الحقوق والمكتسبات، يحاولون الدفاع عن المصالح غير المشروعة التي افرزتها الحرب اللبنانية. اضافة الى ذلك، وهذا في رأيي كان عاملاً مهماً، ان مؤتمر الحوار الوطني كان يجب ان يكون أكثر شمولاً. ليس في التمثيل الطائفي ولكن في تمثيل الأجيال. الذين شاركوا في الحوار هم من الجيل الذي صاحب مرحلة الإستقلال وما بعدها، وبالتالي الذين عايشوا صيغة ١٩٤٣ وحكموا البلاد خلال تلك المرحلة بكل ما فيها من ايجابيات وسلبيات، هؤلاء لا يستطيعون ان يتصوروا قيام شيء جديد في لبنان يتعارض مع ما أقاموه هم. كان في لوزان جيل الماضي، اما جيل المستقبل في لبنان فلم يكن ممثلاً بالقدر الملائم. صحيح ان الوفاق يجب أن يطل على الماضي، لكنه يجب أن يهم بالدرجة الأولى الذين سيعني حياتهم اليومية في المستقبل. اعتقد ان هذه سلبية كبيرة كانت في بنية مؤتمر الحوار الوطني. واحد اعضاء هيئة الحوار قال مراراً: نحن الجالسين الى الطاولة لا نمثل القوى الفاعلة الموجودة على الأرض، واعتقد أنه كان مصيباً بقدر كبير، باعتبار ان الذين كانوا على الطاولة يمثلون الماضي. لا أريد أن أقول أن القوى المقاتلة هي التي تمثل مستقبل لبنان. ولكن القوى المقاتلة هي جزء من الجيل الجديد في لبنان، جيل الحرب. يجب ان يكون للجيل الجديد موقع في صياغة مستقبل البلد.

رابعاً: شعرت أنه لم تكن هناك رغبة في حسم المسألة لدى بعض الأطراف. قد يكون ذلك لبعض الأسباب التي ذكرت أو لأسباب أخرى، ولكن شعرت في نفسي عندما انتهى المؤتمر انني كنت الحزين الوحيد لانتهائه على النحو الذي انتهى به. في الواقع كلنا أمل في ان يتمكن اشقاؤنا اللبنانيون من ان يروا خطورة استمرار الوضع الراهن، وان يدركوا ما يمكن ان يحمله المجهول لهم عبر هذا الوضع، وبالتالي ندعوهم مرة ثانية وثالثة ورابعة الى وضع كل الحسابات والتقديرات التي يبنون عليها مواقفهم جانباً، وأن يكون التقدير الوحيد المعتمد هو الحرص على انهاء الحرب واعادة الأمن والسلام والحفاظ على وحدة البلد».

هل تساعدون حالياً كي يكون التمثيل في الحوار أكثر شمولاً للأجيال المتقاربة وللفاعلين على الأرض؟

- «نحن نعتقد أن هذه المسألة يجب ان تتم، ونشجع أن يشمل الحوار من نسميهم الجيل الجديد، ولا أريد أن أعطي حكماً سابقاً بأن هذا الجيل سيكون في رؤيته هو الأكثر وضوحا. قد تكون رؤية الجيل الآخر أكثر وضوحاً، لكن هذا الجيل هو الذي سيعيش المستقبل، يجب أن يتحاور الناس، يجب ان يستطيعوا ايجادلغة مشتركة للحوار. لنؤكد جميعاً أن اللبناني الذي كان عمره عشر سنين عند بدء القتال في ١٩٧٥ أصبح عمره الآن ١٩ عاما. هناك مئات الألوف من اللبنانيين الذين تراوح أعمارهم الآن بين عشر سنين وعشرين أو خمس وعشرين إلا يعرفون عاصمتهم. ولا يعرفون اجزاء أخرى من وطنهم. يجب أن ندرك مخاطر ذلك على مستقبل البلد. أن يعرف اللبناني بلده من خلال كتاب الجغرافيا فقط فهذا امر يشكل خطورة كبيرة على مستقبل وحدة البلد».

كيف تفسر موقف الرئيس سليمان فرنجيه في مؤتمر لوزان؟ فهو حليف أساسي لدمشق سواء على الصعيد اللبناني أو على الصعيد المسيحي، وعلى رغم ذلك فقد رفض ورقة عمل شارك في وضعها نائب رئيس جمهورية سوريا؟

- «الواقع انه كان للرئيس فرنجيه في المؤتمر وجهة نظر. ووجهة نظره لم تكن تتفق مع وجهة نظرنا. وهذا امر طبيعي. القيادات اللبنانية التي تربطنا بها علاقات المودة والصداقة لسنا طبعة منسوخة عنها، وليست طبعة منسوخة عنا. هناك مسائل نتفق عليها ومسائل لا نتفق عليها. وهذا أمر طبيعي في الحياة».

ما هي العبر التي يجب ان يأخذها اللبنانيون من مؤتمر لوزان؟

- «العبرة هي أنه يجب ان يرتقي القادة اللبنانيون الى الموقع الذي يرون من خلاله ما يهدد بلدهم في حال استمرار

الوضع الراهن. كل شيء ممكن أن يذهب ويعود، لكن هناك شيئاً اذا ذهب لن يعود، هو الوطن. الذين يطرحون وجهات نظر حول بعض المسائل هنا أو هناك عليهم ان يدركوا ان استمرار الحال سيودي بالوطن، ولن يبقى لهم شيء، يتناقشون فيه وعليه اذا انهار لبنان. لذلك نطالبهم بأن يتفقوا على الأشياء الأساسية مدركين أهمية الإتفاق، وأن يفتحوا الأبواب لكي يأخذ التطور مجراه في الحياة اللبنانية. وهذا يعيدني الى فكرة الجمود القائم في الحياة السياسية في لبنان. لبنان لا يزال يحكم على أساس دستور عام ١٩٢٦. هذا الدستور وضع في ظل انتداب فرنسي وعلى اساس وجود مفوض سام فرنسي، ولم يكن دستور الإستقلال ومع ذلك فرنسا التي نقلت الكثير من احكام دستور الجمهورية الثالثة الى الدستور اللبناني عدلت دستورها مراراً، ولبنان لم يعدل هذا الدستور. في الدستور اللبناني، اعتقد المادة الأخيرة، هناك نص يتحدث عن التوزيع الطائفي للمواقع في الدولة، ويقول ان هذا موقت، وقد مضى على هذا الموقت أكثر من نصف قرن، فالموقت أصبح هو الأساس. بطبيعة الحال، هذا يجب ان يعطينا عظة أخرى هي ان الجمود في الأطر سيكون دائماً مدخلاً لقيام حالة تكسير في البنية، الحياة تتطور وتغلي، وعندما لا تكون هناك فوهات لتخرج منها تظهر تشققات، ويعبر عنها باضطرابات مستمرة كالتي عاشها لبنان منذ عهد الإستقلال حتى اليوم».

متى تنعقد القمة اللبنانية ـ السورية؟ وماذا تتوقع ان ينجم عنها؟ وهل تعتقد أنه قد يكون هناك فرق بين ما يتوقع أن يصدر عنها وما يجب أن يصدر؟

ـ «القمة ستعقد قريباً. والسيد الرئيس حافظ الأسد يعتبر المسألة اللبنانية من المسائل الأساسية وهي تأخذ قسماً كبيراً من وقته وجهده، وسيبذل كما أعرف ما يستطيع من جهد لمساعدة الدولة اللبنانية بأطرافها المختلفة للوصول الى اتفاق. وسيسعى جاهداً مع الرئيس امين الجميّل للبحث عن كل ما يفيد لبنان ويفيد بطبيعة الحال سوريا والعالم العربي. وكما أعلم، ان الرئيس حافظ الأسد سيسعى جهده في كل المناقشات التي سيجريها مع الرئيس امين الجميّل، لإعادة حالة الوفاق بين اللبنانيين ولفتح ابواب الأمن والسلام في لبنان بما يمكن اللبنانيين من العبور من منطقة الحرب الى منطقة السلم».

لا بد أن تتناول محادثات القمة مواضيع الإصلاح ووقف النار وحكومة الإتحاد الوطني. ما هو الترتيب الأفضل في رأيك، هل هو وقف نار جدي ثم الإنتقال الى الأبحاث الأخرى أم غير ذلك؟

ـ «قد لا يكون من المفيد أن نفترض المناقشات التي ستجرى بين الرئيسين وان نضع استخلاصات ونتائج. هذا ليس من المفيد وليس من اللائق. ولكن بالتأكيد الرئيس سيبذل كل ما يستطيع لإعادة الأمن والسلم الى لبنان».

تحدثت عن مبادىء اساسية هي وحدة لبنان واستقلاله وسيادته، ولكن هناك عملياً مطلب لبناني وسوري وعربي ودولي هو تعبير عن واقع لا يمكن اغفاله يدعو الى علاقات مميزة بين لبنان وسوريا، كيف ترون ترجمة هذه العلاقات؟ قيل انكم تريدون معاهدة امنية، وقيل ان هناك ممارسة وصاية على لبنان، وهذا امر اعترضت عليه في لوزان. وقيل ان العلاقات المميزة قد تكون تنسيقاً في السياسة الخارجية والأمور الأمنية بطريقة لا تمس سيادة لبنان. فكيف ترى ان يترجم ذلك؟

ـ «بالفعل، كما أشرت في سؤالك، هناك علاقات مميزة بين سوريا ولبنان. نعرف جميعاً طبيعة هذه العلاقات وتاريخها وجغرافيتها أيضا. هذا الأمر يمكن أن يناقش في الوقت الملائم بما يخدم سوريا ولبنان. ولكن قبل أن نتحدث الآن عن مثل هذه العلاقات التي يطرحها البعض بحسن نية والبعض الآخر بسوء نية، فلنعمل جميعاً على ان تقوم أولاً علاقات مميزة بين اللبنانيين وان ننهي الوضع الشاذ القائم بين الأطراف اللبنانيين، وان تقوم حال الوفاق الوطني، وعندئذ نستطيع أن نتحدث في كل ما يريد ان يحدثنا فيه اشقاؤنا في لبنان. وفي هذا المجال ما تريده سوريا من لبنان، كما قلت في مطلع هذا الحديث، هو ان يعود هذا البلد الشقيق بلداً موحداً آمناً مستقراً، له ما لها وعليه ما علينا».

يقول سيئو النية وطيبوها في آن، ان اقامة علاقات مميزة بين اللبنانيين متعذرة من دون سوريا التي ترتبط مع فريق كبير منهم بعلاقة صداقة وتحالف مميزة. ويعطون مثلاً على ذلك تجربة حكومة الرئيس تقي الدين الصلح التي لم ينجح في تأليفها في عهد الرئيس سركيس على رغم موافقات الذين رشحوا لدخولها ومنهم حلفاء لسوريا واصدقاء، وهي موافقات قيل انهم عادوا عنها بعد التشاور معكم.

ـ «المشكلة عند بعض اخواننا في لبنان انه ما زال حتى الآن لا ينظر بجدية الى طبيعة الأزمة في لبنان. المشكلة في لبنان ليست في ان يكون فلان وزيراً وعلتان نائبا. هناك أزمة سياسية في البلد. ما لم يجر اتفاق على التوجهات الأساسية لحل هذه الأزمة فان اي حكومة قد لا تستطيع ان تحقق انجازات. وستكون حكومة تجميد. الشيخ بيار الجميّل قال في لوزان خمس مرات على الأقل: نحن الموجودون هنا لا نمثل الذين على الأرض. أنا لا أمثل الذين على الأرض. اذا كان رئيس حزب الكتائب يقول انه لا يمثل «القوات اللبنانية». طبعاً، هو لم يقل ذلك بهذه الصراحة لكنه قال: نحن الموجودين لا نمثل الناس

الذين على الأرض، أي «القوات اللبنانية» بالنسبة اليه. اذا كان رئيس حزب الكتائب يرى ان هناك اناسا محسوبين على حزب الكتائب يجب أن يكونوا على الطاولة فماذا يعني ذلك؟ يعني أن هناك ازمة سياسية في البلد. الأزمة لا تحل بأن يكون فلان وزيراً أو علتان اميرا. المسألة لا شك اساسية، لكن المهم ان ترتبط الحكومة بمسألة الوفاق الوطني وحل الأزمة السياسية في البلاد حتى لا ينتقل الصراع من موقع الى موقع أو حتى لا تضاف حلقة جديدة الى حلقات الصراع».

تعاملتم خلال فترة الحرب المستمرة مع ثلاثة رؤساء للجمهورية. ما هو تقويمكم لهذا التعامل؟

- «هذا السؤال صعب، ومن السابق لأوانه الإجابة عنه. نترك الإجابة للتاريخ والمستقبل».

تعاملت سوريا مع لبنان منفردة ومع العرب، ولم يصل لبنان الى حلول. يقول البعض ان سوريا لا تريد حلاً في لبنان، اقله في المرحلة الراهنة، والبعض الآخر يقول انها ترفض ان يشارك احد من العرب، خصوصاً في لبنان. باعتباره اقطاعاً خاصاً بها، والبعض الثالث يقول ان ازمة المنطقة وتفاعلاتها الدولية وارتباطها بقضية لبنان لا يسهل مهمة سوريا في الحل. ما هو رأيكم؟

- «انا هنا لا أريد أن اجيب بنعم او لا. ولكن اريد فقط ان اذكر بعض الحقائق التاريخية. في مؤتمر قمة القاهرة الذي عقد على ما اذكر في تشرين الأول أو تشرين الثاني ١٩٧٦، طرح موضوع تشكيل قوات الردع. وساد القاعة صمت. وحاول الجميع التنصل من المشاركة. وهنا طلب الرئيس الأسد الكلمة وناشدهم جميعاً ان يشاركوا. وقال لهم: مطلوب ٣٠ ألف جندي. اذا تم تأمين ٣٠ الف من الدول العربية تنسحب القوات السورية من لبنان واذا كان العدد أقل نكمل العدد. ونريدكم جميعاً ان تشاركوا. وشكلت قوات الردع بمشاركة عربية محدودة ما لبثت ان تراجعت. اللجنة العربية السباعية التي اجتمعت مراراً في بيت الدين كان تشكيلها باقتراح سوري وهذه محاضر الجامعة. اللجنة العربية الرباعية التي اجتمعت ايضاً مرات عدة في بعبدا وبيت الدين قبل الغزو الإسرائيلي كانت أيضاً باقتراح سوري على ما أذكر في دورة عام ١٩٨١. سوريا حاولت دائماً أن تكون هناك مشاركة عربية للعمل على انهاء الوضع في لبنان، لكن الآخرين لم يشاركوا لا أريد أن أشير الى الأسباب، لكن بالنتيجة لم يشاركوا. وعندما كانوا يشاركون كانت المشاركة غير فعالة، سوريا منذ البدء كانت تريد المشاركة العربية، وسعت الى هذه المشاركة، لكنها لا تستطيع ان تجبر الآخرين على المشاركة حيث لا يريدون».

هل نستطيع الدخول في الأسباب؟

- «لكل بلد ظروفه».

الا ترى ان عدم حل ازمة المنطقة يعقد حل قضية لبنان؟

- «هناك ترابط. هناك ترابط بين الوضع في لبنان وازمة الصراع العربي - الإسرائيلي، لكن هذا الترابط لا يعني الغاء امكان حل الأزمة اللبنانية بمعزل عن ازمة الصراع العربي - الإسرائيلي، وبالعكس لمصلحة العرب ولمصلحة القضية الفلسطينية ان تحل المشكلة اللبنانية الآن وقبل غد. والذين يحاولون تعطيل الحل لا يخدمون لبنان ولا القضية الفلسطينية ولا قضية الصراع العربي الإسرائيلي».

تردد في الفترة الأخيرة كلام كثير عن احتمال عودة الجيش السوري الى مناطق لبنانية انسحب منها قبل مدة، وسيئو النية يقولون ان سوريا تفتعل المشاكل للعودة. فأيها أكثر فائدة لسوريا في رأيك، الوجود العسكري السوري في لبنان أم الوجود السياسي؟ وفي ظل اي وضع يمكن ان تعود سوريا عسكرياً الى مناطق لبنانية انسحبت منها؟

- «هذا الأمر لم يطرح لدينا في القيادة، وما دام لم يطرح فليس من الممكن اعطاء موقف سياسي من مسألة كبيرة كهذه لم تناقش في قيادة الحزب».

بعد الغاء اتفاق ١٧ أيار بدأ الحديث عن ترتيبات امنية تؤدي الى انسحاب اسرائيل من لبنان. فهل انتم مع هذا المبدأ ولماذا لم يصدر شيء مستقل عن هذا الموضوع في مؤتمر لوزان لتشليح اسرائيل عدداً من الذرائع؟

- «في الوثيقة الختامية التي كان يفترض ان تصدر عن مؤتمر لوزان كانت هناك فقرة تتعلق بالإحتلال الإسرائيلي وبالجنوب اللبناني».

هل جاء ربط فقرة الترتيبات الأمنية بكل الوثيقة مصادفة أم لا؟

- «لا، الوثيقة كانت شاملة كل المسائل المطروحة في الساحة اللبنانية. كانت هي احدى المسائل الأساسية، وبطبيعة الحال عندما وقع الخلاف على قصة المشاركة وتعطل المؤتمر لم يتابع المؤتمر القضايا الأخرى، وخرج بالصيغة التي خرج بها».

ما هي حدود الترتيبات الأمنية المكنة مع اسرائيل بحيث لا تضر بمصلحة لبنان والمصلحة العربية؟ وهل يمكن ان يكون البحث فيها مباشراً على مستوى عسكري مع اسرائيل أم عبر طرف ثالث هو الولايات المتحدة الأميركية؟

- «أولاً، أي ترتيب امني يجب ان تتخذه الحكومة اللبنانية في اطار سيادتها على كل الأراضي اللبنانية، على ألا يحقق اي مكسب لإسرائيل. كيف يكون ذلك؟ هذا الأمر يفترض ان تناقشه الحكومة اللبنانية. لا أستطيع أنا أو أنت أن نضع أنفسنا في موضع قرار ولا في موضع صاحب القرار في هذه المسألة. نعتقد أن الحرص الأساسي يجب ان يكون على استقلال لبنان وسيادة لبنان. هذه المسألة لا نريد أن نحكي فيها كثيراً، لأن فيها خصوصية ولا يفترض ان تطرح في وسائل الإعلام. ذلك يربك الدولة، مجلس الوزراء عندما الغى الإتفاق ضمن بيان الإلغاء فقرة حول هذا الموضوع».

ما قلته في سياق الحديث يفهم منه أن الجميع اخطأوا باستثناء سوريا وجل من لا يخطىء. فهل حصلت اخطاء سورية استراتيجية أم كانت هناك اخطاء ممارسة؟

- «ابداً، لم يقع أي خطأ استراتيجي من سوريا حيال معالجة الوضع في لبنان. نستطيع ان نفتح الملفات كلها منذ العام ١٩٧٣ لأن الإنفجار الأول كان في ١/٥/١٩٧٣. ثم بسبب ظروف حرب تشرين نامت الفتنة، وأوقظت في نيسان ١٩٧٥ كما نعرف بحادثة عين الرمانة. اي فريق يقول ان سوريا اخطأت استراتيجياً نحن مستعدون لمناقشته. نستطيع أن نفتح الملفات. سوريا منذ البدء، منذ اليوم الأول حتى الآن، لا تزال متمسكة بموقفها وهو ان لبنان يجب ان يحافظ على وحدته الوطنية، ان يكون بلداً مستقلا. ان يحسم النزاع الداخلي بالحوار وليس بقوة السلاح. ان يكون بلداً متوازناً. ان يشارك جميع اللبنانيين في الحقوق والواجبات. هذه استراتيجيتنا في لبنان. ومارسناها في مرحلة العام ١٩٧٦. كان هناك فريق على وشك حسم المعركة عسكرياً لمصلحته، فحلنا دون ذلك استناداً الى هذه القاعدة الإستراتيجية. وعام ١٩٨٣ و١٩٨٢ بعد الإحتلال الإسرائيلي اعتقد فريق انه استطاع ان يحسم في ظل الإحتلال في المسألة الداخلية والعسكرية، ووقفنا ضد ذلك وحلنا دونه، اليوم وغداً وبعد غد وفي اي وقت نحن لا يمكن ان نقبل بمسألة الحسم العسكري للقضية اللبنانية - هذا مبدأ استراتيجي - هل في مواقف سوريا ما يتعارض مع هذا المبدأ؟ نحن نقول بالحوار والوفاق. هل هناك لبناني واحد يستطيع ان يدلنا على مرحلة معينة لم تبذل سوريا فيها اقصى الجهد لإقناعه بالحوار وبجدوى الوفاق؟ نستطيع ان نتحدث في كل شيء، ولكن لا اعتقد اننا نريد أن نضع الآن اشارات اتهام لهذا الفريق أو ذاك. وانما نريد أن يأتي الجميع مقتنعين بجدوى الحوار والوفاق».

بمعزل عن النواحي الإستراتيجية، وصلنا في لبنان الى مرحلة شعرت فيها تقريباً كل فئات الشعب اللبناني، لا بنقمة، انما بتململ من سوريا. فالى ماذا ترد ذلك؟

- «الى اسباب كثيرة. نحن لا ننسى ان لسوريا اعداء في المنطقة، وفي مقدمهم اسرائيل. وهم بالتالي يريدون خلق حال في لبنان تربك سوريا بوسائل مختلفة. يستطيعون ان يشنوا حملة نفسية أو اعلامية. وفعلوا ذلك. قد يكون هناك ايضاً ان بعض اللبنانيين يعتقد أنه لمجرد دخول سوريا تنتهي الحرب من دون ان يدركوا حجم العقبات التي وضعها بعض الأطراف في وجه المبادرة السورية. طبعاً أنا لا أريد أن أقول أنه لم تكن هناك بعض الممارسات الخاطئة على الأرض حاجز أو غير حاجز. لو اتينا بأفضل جندي في أي بلد في العالم ووضعناه على حاجز في بلده، لوجدنا أن هناك بعض الثغرات التي تكون مجالاً للتندر ولاحاديث الناس، ولكن نعتقد ان سوريا في المسألة الإستراتيجية، وحتى في الأمور التكتيكية، لم تضع الهدف لخطة واحدة في لبنان».

في المدة الأخيرة قيل كلام كثير في الإعلام الخارجي عن الوضع الداخلي السوري وعن صراعات واضحة. ما رأيك؟

- «أولئك الذين يراهنون على الوضع الداخلي في سوريا، عليهم أن يدركوا أن رهانهم خاسر. فسوريا بحزبها وبجماهيرها وبقائدها الرئيس حافظ الأسد قوية ومنيعة بما فيه الكفاية لكي تواجه ليس بعض هذه الحملات وانما كل حملات الإفتراء بما في ذلك احتمالات العدوان العسكري. وعلى هؤلاء ان يدركوا انهم خاسرون وخاسرون».

هناك تهديدات اسرائيلية بعد عملية القدس بشن حرب ضد سوريا. في رأيك هل الظروف الراهنة دولياً واقليمياً مؤاتية لإسرائيل؟

- «لا نريد ان نستبعد الإحتمال، ولكن بالتأكيد اذا تعرضنا للعدوان سنقاتل بكل ما نستطيع ولن يكون العدوان نزهة وسندافع عن شرفنا وكرامتنا وأرضنا بكل ما نستطيع».

هناك كلام سوفياتي مستمر عن دعم سوريا في مواجهة اي اعتداء اسرائيلي. في حال تنفيذ اسرائيل تهديدها، فهل تشمل التغطية السوفياتية بموجب معاهدة التحالف الجيش السوري داخل لبنان أو لا تشمله؟

- «للإتحاد السوفياتي التزامات حيال سوريا ونحن واثقون بأنه سيفي بالتزاماته كاملة، اما ما هي هذه الإلتزامات، وما هي حدودها؟ فلهذا الأمر يتعلق بالأمن القومي لسوريا».

العلاقات بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية وتحديداً «ابو عمار»، بلغت درجة الفراق أو القطيعة، فهل تعتقد ان تسوية العلاقات السورية ـ الفلسطينية ممكنة مع السيد ياسر عرفات؟

ـ «هذا الحديث عن تسوية علاقة سوريا مع أي فريق فلسطيني يوجب تسوية العلاقات الفلسطينية في ما بين الفلسطينيين».

الفريق المنشق المناهض لعرفات والذي يعتبر حليفاً لسوريا، هل هو في وزنه داخل الفصائل الفلسطينية عبء على سوريا أم عون لها في معركتها القومية؟

ـ «كل الوطنيين الفلسطينيين الذين يشاركوننا في الأهداف بوجوب التصدي للصهيونية وللعدوان هم سند لنا ولا يمكن ان يكون المناضل عبئاً علينا».

كيف ترى الوضع في المنطقة في ضوء الإنتخابات الأميركية والإسرائيلية والغاء اتفاق ١٧ أيار وموت مبادرة ريغان وفاس؟ وفرص الحلول السلمية العادلة هل تعتقد انها لا تزال متوافرة؟

ـ «نحن كعرب نناضل من اجل اقامة سلام عادل يعيد لنا حقوقنا واراضينا على أساس قرارات الأمم المتحدة. يعيد الى الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة ومنها حقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته، ويعيد الى الدول العربية أراضيها التي احتلت. مثل هذه التسوية أو مثل هذا السلام العادل يحتاج الى مقومات تتعلق بميزان القوى في المنطقة ومقومات تتعلق بالوضع العربي ومقومات تتعلق بالوضع الدولي. مجمل هذه الظروف لا يعطي الإنطباع ان هناك فرصاً جدية لتحقيق سلام وتسوية».

اذا توصل عرفات مع الملك حسين الى اتفاق على مفاوضات مع اسرائيل على أساس مشروع ريغان، هل يكون اتفاقهما متأخراً، أم يحقق نتائج؟ وما موقفكم؟

ـ «على كل حال، هذا الإتفاق اذا تم هو من الإتفاقات المستحيلة غير القابلة للتنفيذ. الإتفاقات التي وقعت لم تنفذ، بدك الإتفاقات التي ما توقعت ان تنفذ!».

يظهر احياناً في علاقات سوريا العربية أنها في عزلة، واحياناً انها في انفراج؟ الى ماذا ترد ذلك؟ والوضع العربي لسوريا كيف تراه اليوم؟

ـ «نحن لم نشعر في يوم بحالة عزلة لأن صاحب القضية لا يمكن أن يشعر بأنه معزول ما دام ملتزماً قضيته. اما الذين يعانون العزلة فهم الذين يعزلون انفسهم عن قضايا امتهم. الوضع العربي كله غير طبيعي. ليس بالنسبة الى سوريا. كل بلد عربي يشعر بان الوضع العربي غير طبيعي. ونأمل في ان يأتي الوقت الذي تتمكن فيه الحكومات العربية من معالجة هذه الأوضاع».

ما هي اسباب تأجيل القمة العربية قبل أشهر، وهل زالت اسباب التأجيل؟

ـ «اسباب التأجيل ان الخلافات العربية والوضع العربي الشائك لا يشكل ضماناً لحد ادنى في النجاح، لذلك ارجىء المؤتمر في محاولة لخلق الظروف التي تمكن من تحقيق حد ادنى من النجام. وهذه الأسباب لا تزال قائمة».

بالنسبة الى العلاقات السورية ـ الأميركية هناك شيء من عدم الوضوح في اذهان كثيرين. البعض يعتقد ان سوريا تضع رجلاً في البور ورجلاً في الفلاحة، حتى أن بعض الأميركيين يعتقد ذلك ويتساءل احياناً اذا كانت استعادة سوريا الى الغرب ممكنة، او اذا كانت شرقية نهائياً. وهناك مد وجزر في العلاقات السورية ـ الأميركية. هل التردي ناتج من سوء فهم اميركي للسياسة السورية.

ـ «علاقتنا مع أية دولة تتحدد في ضوء موقف هـذه الدولـة من قضايـانا. الإتحـاد السوفيـاتي دولة صـديقة تقـدم لنا المساندة والمساعدة. والولايات المتحدة الأميركيـة دولة عـظمى أيضاً تقـدم المساعـدة والمسانـدة لعدونـا. فكيف يطلب من سوريا أن تكون علاقاتها جيدة مع من يساعد عدوها وسيئة مع من يقدم لها المساعدة؟ الـولايات المتحـدة ليست لها سيـاسة شرق أوسطية. لها سياسة اسرائيلية في الشـرق الأوسط. وبالتـالي هي وضعت نفسها في حـال عداء مـع الشعوب العـربية عندما تقدم هذا الحجم من المساعدة والمساندة العسكرية والسياسية والإقتصادية لإسرائيل ضد من؟ أليس ضد سوريا. وضد كل بلد عربي؟ فكيف نستطيع أن نقول ان مثل هذه العلاقات يمكن ان تكون جيدة والسلاح الأميركي هو الذي يحتل أرضنا ويهددنا ويهدد مستقبلنا. المسألة يجب ألا ينظر اليها إلا من خلال هذا المنظار. نحن ننمي علاقاتنا مع الدول الأجنبية في ضوء مواقعها من قضايانا وفي ضوء مصالحنا».



الفصل الثاني

الدور العربي



البيان الختامي للمؤتمر الطارىء لوزراء الخارجية العرب
حول احداث لبنان بتاريخ ١٦ تشرين الأول ١٩٧٥

«نظر مجلس وزراء الخارجية العرب ببالغ الاهتمام الى الموقف الراهن في لبنان، وواجب العمل العربي المشترك في مساعدة الدولة الشقيقة على اجتياز الازمة وتلافي اخطارها. واستمع الى ما ابداه وزراء الخارجية ورؤساء الوفود، وتدارس التصريحات الاسرائيلية المهددة بالعدوان على لبنان.

«والمجلس اذ يقدم اجزل الشكر لحكومة دولة الكويت لدعوتها الى هذا الاجتماع، يعرب عن الم‍ه العميق للاحداث المتوالية في لبنان ويؤكد من جديد التضامن العربي التام معه، ويناشد جميع الاطراف في لبنان الاعتصام بالحكمة والروية واعلاء الروح الوطنية والقومية فوق كل اعتبار آخر لتعود الى لبنان سريعاً اوضاعه الطبيعية وتعود الى فاعليتها قيمه الروحية والانسانية. «ويؤكد حرص الدول العربية جميعها على سيادة لبنان ووحدة اراضيه وشعبه، ويسجل بالتقدير ما بذله لبنان ويبذله من اجل نصرة القضايا العربية وفي طليعتها قضية فلسطين. ويؤيد المجلس ما اتخذته الحكومة اللبنانية ـ وهي دائبة على متابعته ـ من تدابير تجمع الفرقاء وتقرب وجهات النظر لوضع حد للازمة والعودة بلبنان العزيز الى الاستقرار والسلام الدائمين..

«ويعرب المجلس عن تقديره لما بذلته وتبذله الدول العربية من عون ومؤازرة للبنان الشقيق، ويناشدها ان تواصل، مجتمعة ومنفردة، هذه الجهود البناءة، وان تعمل كل منها ما في وسعها لتدعيم استقرار لبنان ووحدته الوطنية. ويدعو المجلس الدول الاعضاء الى تقديم العون المادي لتعويض الخسائر التي لحقت بلبنان في الاحداث الاخيرة، كما يؤكد ان الدول العربية كلها تلتزم بالوقوف بكل امكانياتها في وجه اية محاولة اسرائيلية لاستغلال الموقف بطريقة مباشرة او غير مباشرة، وانها تعتبر اي عدوان على لبنان عدواناً على الدول العربية كلها، تتعاون جميعاً في صده طبقاً لاحكام معاهدة الدفاع المشترك العربي وميثاق الجامعة.

ويقرر ان يتابع مجلس وزراء الخارجية العرب تطور الاحداث في لبنان، وان يظل الامين العام على اتصال وثيق بالحكومة اللبنانية، ويوافي الدول الاعضاء تباعاً بما يستجد ويدعو الى اي اجتماع عربي على اي مستوى يرى لبنان عقده ضرورياً او مفيداً».

لبنان ومؤتمر وزراء الخارجية العرب
في تشرين الأول ١٩٧٥

ايضاح: عند الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والأربعين من مساء يوم الأربعاء الموافق ١٥ من تشرين أول (أكتوبر) لعام ١٩٧٥، عقد مجلس وزراء خارجية الدول العربية جلسته الافتتاحية للاجتماع الطارىء، بقاعة الاجتماعات الكبرى بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، لبحث الموقف في لبنان بناء لطلب من حكومة الكويت، وما يمكن أن تقترحه الدول الأعضاء مجتمعة لمساعدة لبنان لاجتياز محنته الدامية التي كان يتخبط فيها. عقد الاجتماع برئاسة سيف غباش رئيس وفد دولة الامارات العربية المتحدة.

ننشر فيما يلي، محاضر الجلسات الثلاث التي عقدها المؤتمر الطارىء المذكور، وذلك لاظهار المنطلقات والزوايا، التي كانت معظم الدول العربية، تتعامل من خلالها مع المحنة التي دارت على أرض لبنان

● الرئيس: بسم الله... افتتح الاجتماع الطارىء لمجلس وزراء خارجية الدول العربية، والكلمة الآن للسيد الأمين العام للجامعة العربية... فليتفضل.

● السيد الأمين العام: السيد رئيس المجلس..

الأخوة الوزراء ورؤساء الوفود والأعضاء..

أحيي لقاءكم في مجلس وزراء الخارجية، أشكر لدولة الكويت دعوتها إلى هذا الاجتماع الطارىء لبحث الموقف في لبنان، وما يمكن للدول العربية مجتمعة أن تقدمه من مساعدة لاجتياز المحنة الراهنة. كما أشكر للحكومة اللبنانية مبادرتها إلى

الترحيب بهذه الدعوة، ايماناً بالتضامن العربي وبوحدة قضايانا ومشاكلنا. ان هذا الاجتماع هو تجسيد لحقيقة أساسية، وهي أن كل ما يمس سلامة وأمن وخير الشعب العربي في أي جزء من أجزاء الوطن العربي انما يمس سلامة وأمن وخير الأمة العربية كلها. ومن هذا المنطلق وحده كانت كل المبادرات العربية سواء منها ما تم في اطار الجامعة أو خارجها، بهدف مساعدة لبنان على أن يستعيد سلامه وأمنه ويواصل مسيرته الرائدة في اقامة مجتمع التسامح والتآخي والتآلف، وصيانة وحدته الوطنية وتحقيق الرفاهية والتقدم لأبناء المجتمع الواحد.

ولا يرتاب أحد في أن تطور الأحداث في لبنان قد أحزن كل عربي، بل أحزن الأحرار والمخلصين في كل مكان. فلم يحدث من قبل مثلها في لبنان ولا في أي بلد عربي آخر. وقد تفاقمت إلى أخطر حد، وسقط فيها ألوف القتلى والجرحى، وضاعت ثروات بألوف الملايين.. وكان التناقض الشديد أن يحدث هذا بين الأخوة في لبنان: بلد الاشعاع الفكري والحرية التامة.. وأننا نثق في أن يتمكن لبنان من أن يستعيد أمنه وازدهاره، بفضل الحوار والمصالحة الوطنية، وبجهود قادته وأبنائه الذين يحملون المسؤولية الأولى، لاعادة السلام والأمن في لبنان.

اننا عندما نستمع إلى تصريحات قادة اسرائيل التي تتسم بالتهديد تارة وبالشماتة تارة أخرى، فاننا لا نستغرب هذه التصريحات من دعاة العنصرية الذين يزعجهم نموذج المجتمع الانساني المفتوح القائم على التآخي بين كل المذاهب في لبنان، كما أننا نجد فيها دليلاً جديداً على تحديد من المستفيد من نزيف الدم في لبنان، ومن الذي يراد له أن يكون الضحية. والمرجو أن تنجح المحاولات القائمة في الوصول إلى حلول مستقرة، تقطع الأيدي الأجنبية التي تعمل في الظلام، وتقي لبنان شر المداخلات العدوانية في الحاضر والمستقبل، تلك المداخلات المهددة له وللبلاد العربية جمعاء.

ولا ريب أن هذا الاجتماع لوزراء الخارجية العرب، جدير بأن يؤدي إلى نتائج إيجابية بتضافر الجهود، والارتفاع إلى مستوى الأحداث الرهيبة، والمسئولية القومية تجاهها، والايمان بضرورة العمل لتلافي عواقبها الوخيمة، ولقطع الطريق على أعدائنا الذين يتربصون بنا الدوائر.

ان النضال العربي من أجل تحرير الأرض وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية انما هو الصراع الأصيل والمجرى الرئيسي الذي ينبغي أن تصب فيه كل الجهود والطاقات وهو الهدف الوحيد الجدير بالدم العربي. اننا نرجو نتائج ايجابية لاجتماعكم وأن يحفظ الله لبنان، ويؤيد وطننا الكبير بالتضامن ووحدة العمل المخلص انتصاراً لكفاحه المصيري الراهن.

والسلام عليكم ورحمة الله

● الرئيس:

بسم الله الرحمن الرحيم، نفتتح اجتماعنا الطارىء هذا.

أصحاب المعالي أيها السادة الكرام:

نجتمع اليوم لنتذاكر بأمر لبناننا العزيز، لبناننا العربي الأشم والذي نشاركه محنته الأليمة ونرجو له أن يخرج من هذه التجربة وقد عمت المحبة والسلام ربوعه مستفيداً من العبر والدروس المستقاة من هذه المحنة.

لقا شاءت العناية الالهية، عبر التاريخ، ان تجعل من جهاد النبي محمد صلى الله عليه وسلم ومعاناته ومن آلام السيد يسوع المسيح وغيرهم من النبيين والصديقيين الذين شهدت أرضنا العريقة هذه نبوءاتهم رمزاً لهداية البشر وخلاصهم، حيث تدين الأكثرية الساحقة من الانسانية المتمدنة بهديهم وترى في المبادىء التي أتوا بها مثلاً رائداً للخير والمحبة. وفي ظل منطق العصر وانطلاقاً من روحه فان لقاءنا اليوم هو أيضاً لقاء للاعراب عن تضامننا القومي العربي مع لبنان وأبنائه في محنتهم وعن تأييدنا لوحدة لبنان بوجهه العربي العريق وللجهود الخيرة التي تبذل في سبيل وقف نزيف الدم العربي على ترابه ولحث كل أطراف النزاع الحالي مهما تباينت وجهات نظرهم واختلفت مذاهبهم الفكرية والعقائدية بأن يضعوا السلاح جانباً ويقبلوا على المحاورة والمناظرة من أجل الوصول الى حلول للمشاكل التي تثير الخلاف بينهم. واذ نشكر الكويت الشقيق على هذه المبادرة نسأل الله أن يوفقنا لما فيه الخير للجميع.

والآن الكلمة لمعالي وزير خارجية دولة الكويت الشقيقة، فليتفضل.

● السيد رئيس وفد دولة الكويت:

سيادة الرئيس

سيادة الأمين العام

أيها الأخوة الزملاء

يطيب لي أن أعبر لكم باسم حكومتي عن عظيم شكري وتقديري لتجاوبكم لدعوة الكويت لهذا الاجتماع . الذي لا شك فيه تحدوه الرغبة الصادقة والملحة لوقف المذابح التي تجري في بلد عزيز علينا جميعاً . وأخوة أشقاء تربطنا بهم كل معاني الود والاخاء، أخوة اعزاء يعيشون الآن في محنة ومأساة لا يعرف نهايتها ألا الله . . وانني لعلى يقين تام بأن كل فرد من أفراد الأمة العربية ينفطر قلبه أسا لما يجري بين الأخوة في لبنان الشقيق ولهذا فالكويت وقد بادرت عن ايمان بواجبها القومي بدعوة الأخوة الأشقاء للتشاور في مسح الجراح وازالة المحنة وتطويق الفتنة التي ذهب ضحيتها العديد من الأبرياء . . وحينما قامت الكويت بهذه الدعوة فانها على يقين بأن الجميع يشعر بالألم والحزن لما يجري في ربوع لبنان الشقيق.

وباعتقادي ان مهمتنا الآن يجب أن تتركز حول بحث الوسائل التي من شأنها دعم وحدة لبنان الشقيق وإحلال الوئام بين أبنائه الأمر الذي يستوجب تكاتف الجهود العربية لتحقيق ذلك الهدف، خاصة في هذه المرحلة التي تمر بها الأمة العربية والتي تتطلب توفير الطاقات العربية من أجل التصدي للأخطار والتحديات الخارجية.

أيها الأخوة: انني على يقين اننا متفقون جميعاً على أن هذا الهدف مطلب قومي ملح يجب تأكيده وتوجيه كافة الجهود العربية لتحقيقه. ولا يفوتني في هذه المناسبة إلا أن أنوه بالجهود البناءة التي قامت بها الدول الشقيقة في هذا المجال. كما انني اعتقد أن من واجبنا أن نجعل من اجتماعنا هذا مناسبة لتأكيد وتجديد وحدة ارادتنا في هذا المجال التي هي الضمان الوحيد لمعالجة الأزمات التي تعترض سبيلنا والتصدي للتحديات المصيرية والأخطار التي تواجهها وللقيام بدورنا التاريخي وتحقيق تطلعاتنا القومية والحضارية.

والله ولي التوفيق).

● الرئيس:

شكراً لمعالي وزير خارجية الكويت.

الآن ما لم يكن لدى أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود اعتراض فانني أرجو أن تستمر الجلسة منذ الآن مغلقة، فهل لدى أحد من حضراتكم اعتراض على ذلك؟

(لم يعترض احد).

اذن فليتفضل السادة الصحفيون والمصورون بمغادرة القاعة.

(وهنا غادر الصحفيون والمصورون قاعة الجسة).

● الرئيس: ليتفضل السيد معالي وزير خارجية الكويت.

● السيد وزير خارجية دولة الكويت: شكراً سيادة الرئيس. انني اقترح أن ينتقل الاجتماع إلى القاعة رقم (١) على أن يحضر الجلسة رئيس وفد كل دولة وعضوين معه.

● الرئيس: اذا لم يكن هناك ثمة اعتراض على اقتراح معالي وزير خارجية الكويت، فأرجو أن ننتقل إلى القاعة رقم (١) لنواصل فيها الاجتماع.

(وانتهى الاجتماع في الساعة السابعة مساء، ثم انتقلت الوفود إلى القاعة رقم (١) وكانت الساعة السابعة والدقيقة الخامسة عشرة مساء).

* * *

● الرئيس:

أصحاب معالي الوزراء، الأخوة الكرام: الموضوع المطروح كما هو مبين في جدول الأعمال هو بحث الموقف في لبنان وما يمكن أن تقدمه الدول الأعضاء مجتمعة من مساعدة للبنان لاجتياز محنته الراهنة.

والكلمة الآن لمعالي وزير خارجية لبنان، فليتفضل.

● السيد وزير خارجية الجمهورية اللبنانية:

معالي الرئيس، معالي الأمين العام، أيها الأخوة.

كنت أعددت بياناً لالقيه أمامكم عن أحداث لبنان، ولكنني صرفت النظر عن القائه لاعتقادي أن حديثاً بسيطاً وصريحاً صادراً عن القلب وموجهاً للعقول المحبة ربما كان أجدى من الخطب الطويلة، ولذلك سأقتصر وأوجز، وسيكون كلامي مبسطاً وصريحاً.

وقبل كل شيء أود أن أوجه الشكر إلى دولة الكويت الشقيقة في شخص أخي وزميلي معالي الشيخ صباح على دعوته

الكريمة التي لا أعجب لصدور مثلها من الكويت الشقيق أو من أي أخ عربي آخر، فشكراً يا أخي على هذه الدعوة التي تنم عن أصالة عربية، تبغي جمع الشمل في هذا الظرف العصيب، كما أوجه الشكر إلى جميع الأخوة الذين حضروا هذا الاجتماع، وأوجه الشكر أيضاً إلى معالي الأمين العام الذي تفضل وهيأ أسباب هذا الاجتماع وأدواته.

معالي الرئيس، أيها الأخوة.

لقد لبى لبنان هذه الدعوة ايماناً منه باستمرار التضامن العربي في جميع الظروف والأحوال، وإيماناً منه بأن اجتماعنا هذا سيكون اجتماع العائلة الواحدة للعمل على رأب صدع أصاب أحد أفراد هذه العائلة بما تستطيعه من وسائل وامكانات لديها. لبينا الدعوة ايماناً منا أيضاً بأن ما يمس أحد أعضاء هذه العائلة لا بد وأن يمس سائر الأعضاء، فينعكس ما يجري عندنا على كل منهم بشكل أو بآخر.

سادتي..

تريدون مني أن أصف لكم ما هو جار في لبنان وأظنكم مطلعون مثلي ومثل كل الناس على ما هو جار في لبنان، وعلى الوضع من جوانبه المادية، هو وضع مؤلم ومريع وخطير جداً. ان لبنان يعيش اليوم - أيّها السادة - حياة تمزق واقتتال بين الأخوة، وتدمير لمرافقه وطاقاته الاقتصادية. وأعتقد أن كل هذا من الأمور التي لا يريدها العرب ولا يريدها كل محب للبنان أو كل مخلص للقضية العربية ولقضية فلسطين بصفة خاصة.

لا أريد أن أزيد عن هذا الوصف شيئاً، لأن كل ما يمكن أن أقوله لا يجدي في شرح الوضع بأكثر مما لديكم من المعلومات التي يتلقاها كل منكم يوم ومنذ اشهر مضت. اننا نعمل دائبين بكل ما يستطيع الانسان أن يعمل لوضع حد لهذه الحالة لمصالحة الأخوة المتقاتلين، وتقريب بعضهم إلى البعض، وايجاد القواسم المشتركة التي تمكنهم من وضع حد لهذا الاقتتال، والانصراف الى الاتفاق على الأمور الجوهرية وغير الجوهرية التي تكفل لهم جميعاً حياة كريمة مستقلة.

أيها السادة..

في الواقع أريد أن أكون صريحاً، ولو باقتضاب كلي. ان لبنان ربما كان يدفع ثمن أخطاء لم يرتكبها، ولكنه يدفع...، ولن أخوض في شرح الأسباب، لأنها أسباب متشابكة والموضوع عويص، واعترف لكم بكل اخلاص وصدق بأنني لست اكثر علماً منكم بما يحيط بهذه الأسباب وما يكتنفها من تفاعلات، واذا سمحتم لي فاني اكتفي بهذا.

نحن في لبنان نحب أن نؤكد في هذا الاجتماع العربي على أن سياستنا العربية، المعروفة منكم جميعاً، لم تتبدل في يوم من الأيام، فنحن مع العرب ومنهم ولهم، وكنا في جميع المراحل والظروف التي مرت فيها الأمة العربية، لا أقول كنا إلى جانبها، بل كنا ضمنها، كنا معها، بذلنا كل ما استطعنا من جهد لنصرة القضية العربية.

أما موقفنا من القضية الفلسطينية فاعتقد أنكم جميعاً تعرفونه، فقد استقبلنا اخواننا من فلسطين على الرحب والسعة، واحللناهم ليس في منزلة الضيف ولكن في منزلة صاحب البيت، وسنبقى على هذا الخط إلى ما شاءت العناية حتى يعود اليهم وطنهم السليب. أما ما يقال عن تجاوز الأمر إلى وقوع خلافات وتجاوزات فاننا نقول أن هذا قد يحدث أحياناً، ولكننا نقول أن بيننا وبينهم اتفاقات واجتماعات ونحل هذه الاشكالات، ونخرج منها على أحسن ما يكون من الصفاء، ونأمل أن نظل على هذه الحالة مع الأخوة الفلسطينيين في معالجة الأمور بروح الاتفاقات والاتصالات المباشرة بيننا وبين زعمائهم. وأرجو أن يكون هذا خاتمة للكلام في هذا الموضوع، لأنني اعتقد لا داعي ولا مجال في فتح هذه الصفحة.

اذن نحن من هاتين الوجهتين نعتبر انفسنا ملتزمين بكل ما هو عربي، وكل ما هو فلسطيني، وسنستمر في هذا الخط وهذا النهج. لذلك أقول، ومن حقنا أن نقول أن سلامة لبنان وأمنه هما من سلامة العرب وأمنهم، فما يصيب لبنان يصيب العرب ويصيب فلسطين، فالمصلحة بيننا واحدة والمصير واحد.

ومن هنا كان الحق عليكم يا عرب أن تساعدونا بما تستطيعون، بل بما تملكون من وسائل لا أود أن أحددها أو أشير اليها في كثير أو قليل، إلا أن تكون مساعدة ايجابية بناءة لكي نحافظ على أوضاعنا وكياننا وسيادتنا ووحدتنا، وأن نظل بالنسبة للعرب كما كنا، وستبقى كذلك، بمساعدتكم جميعاً.

وقبل أن أنهي كلمتي، أرجو أن يسمح لي بأن أقول بأنه لا فائدة في الكلام الكثير فالعدو يتربص بنا ويهمه أن يحدث ما حدث في لبنان، فالانسان اللبناني قذى في عين العدو، ولقد سمعتم تصريحات في اسرائيل، وما قيل على منبر الأمم المتحدة من حقد وشماتة للعرب. ان العدو يريد ويتمنى بل ويسعى إلى هدم وتحطيم ذلك المثال الذي نفتخر به في لبنان.

ان الاستمرار في هذا الوضع المؤلم غير المستقر قد يدخل في القضية والقضية الفلسطينية بالذات تفاعلات لا نعرف مداها. فأرجو لمصلحتنا ولمصلحتكم ولمصلحة فلسطين أن تحيطونا بما نستحقه منكم من محبة ورعاية.

وأخيراً اسمحوا لي باسم لبنان أن أشكر لكم كل بادرة تبذلونها من أجلنا أياً كان نوعها وأياً كان مدى ايجابيتها.

نحن واثقون أن كل ما تبذلونه من مساع ونداءات سيلقي عند الشعب اللبناني كل ترحيب وسيقرن بالتنفيذ ان شاء الله. وشكراً.

● الرئيس: شكراً لكم..

والكلمة الآن للسيد وزير خارجية جمهورية مصر العربية، فليتفضل.

● السيد وزير خارجية جمهورية مصر العربية:

السيد الرئيس..

أيها الأخوة الأعزاء..

استمعنا إلى الكلمة المعبرة التي ألقاها الأخ والزميل العزيز وزير خارجية الكويت، فجاءت انعكاساً صادقاً للايمان القومي الأصيل، والروح الصميمة، وبينت لنا بوضوح الأسباب التي حدت بحكومته إلى المبادرة بطلب عقد هذا الاجتماع على هذا المستوى من المسؤولية، الذي يتفق مع التزامنا القومي بسلامة ورفاهية جميع أبناء الأمة العربية.

ومن المؤسف حقاً أن يشكك أحد في هذا الموقف المبدئي المسؤول من جانب حكومة الكويت التي أثبتت بأفعالها وتصرفاتها في كل المواقف أنها سباقة على الدوام إلى ما فيه خيرنا المشترك ومصلحتنا الواحدة، وتتفقون معي في أن هذا التشكيك في دعوة كريمة كهذه يعتبر ظاهرة مؤسفة، وسابقة خطيرة، بعيدة كل البعد عن الروح العربية، وعن جوهر التضامن ووحدة المصير العربي. واستمعنا كذلك إلى الكلمة التي ألقاها الصديق والزميل العزيز وزير خارجية لبنان الشقيق، فلمسنا منها تجاوب لبنان مع كل من شأنه أن يؤدي إلى حقن الدماء والقضاء على الفتنة وإعادة السلام إلى ربوع البلاد، كما لمسنا منه تقدير لبنان للموقف العربي المكترث المسؤول. وكنا قد استمعنا إلى كلمة الأمين العام للجامعة في الجسلة المفتوحة، وأستطيع أن أقرر أننا أصبحنا في وضع يتيح لنا أن نتداول ونتبادل الرأي والمشورة، من منطلق الحفاظ على سلامة لبنان وجميع أبنائه، وتدعيم قدرته على الصمود وتحمل مسئولياته القومية.

أيها الأخوة..

اننا حين نعقد اجتماعنا هذا ونستعرض تطور الأحداث المؤسفة في قطعة عزيزة من الوطن العربي، ونبحث عن الأسلوب الأمثل للاسهام بصدق واخلاص في تطويق الأزمة والقضاء على الفتنة ووقف هذا النزيف للدم العربي الغالي الذي يربأ به أن يراق في غير ساحة المعركة، فانما نفعل هذا من منطلق الالتزام القومي الواحد والشعور بالمسؤولية المشتركة عن سلامة كل بلد عربي ورفاهية شعبه، وليس عن رغبة في التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد الشقيق أو تعقيد الأمور وتعميق الجراح بين الأخوة المقاتلين، ومن هنا كان حرصنا على موافقة لبنان على هذه المبادرة الكريمة التي كانت الكويت سباقة اليها كعهدنا بها.

وأول ما نلاحظه في هذا الشأن أن ما يحدث في لبنان اليوم - رغم خطورته وبذور التصاعد فيه والأبعاد الجديدة التي يأخذها - ليس ظاهرة جديدة وليدة اليوم، لا في جذورها ولا في المعادلة التي صهرتها وأظهرتها إلى حيز الوجود، ولا في المؤثرات التي تتجاذب الموقف شداً وجذباً، ونحن جميعاً نعلم أن الواقع اللبناني - بحكم الظروف التاريخية والضغوط والتأثيرات الخارجية - قد عانى طوال السنوات التي أعقبت الاستقلال من عوامل تبرز التنافر والفرقة بين أبناء الشعب الواحد على حساب المصالح المشتركة والترابط والتضامن، وتراكمت على مر السنين تناقضات اجتماعية واقتصادية أخذت تتزايد في تصاعد مستمر ينذر بمخاطر الانفجار، وانتهزت الفرصة أطراف خارجية عربية وغير عربية، حاولت أن تستغل كل هذا وتستثمره لتحقيق مآربها ومصالحها الانانية، أو دفع فئات معينة هنا وهناك للاقتتال لحسابها كما لو كانت تحارب بعضها عن بعد، دون أدنى اكتراث بمصالح شعب لبنان العربي وسلامة أبنائه، وكان طبيعياً والحال هذه أن يسفر ذلك التدخل الخارجي عن تعميق الهوة التي تفصل بين الأطراف المتنازعة، وزيادة الحزازات والضغائن والأحقاد بين أبناء الوطن الواحد، ونسف الجهود المخلصة التي تبذل لمعالجة المشكلة من جذورها، وترتب على هذا أن تفاقمت الأزمة، وأخذت تعبر عن نفسها بين الحين والآخر في صورة اشتباكات مسلحة وأعمال عنف وتخريب، وحتى في غير فترات الانفجار، ظلت النار تحت الرماد تنذر بالانفجار في أي لحظة، وتغري الطامعين والأعداء على التدخل والافساد وإذكاء نار الفتنة.

واذا نحن استعرضنا تاريخ لبنان المعاظر، لوجدناه مليئاً بالأمثلة الدالة على استمرار هذا التيار المؤسف الذي أسفر عن تفجرات عديدة لست أجد مدعاة لسردها عليكم. وليس ما يعنينا هنا هو توسيع دائرة تبادل الاتهامات أو القاء اللوم على هذا الطرف أو ذلك، بل هو رأب الصدع وحقن الدماء، وايجاد المناخ الذي يساعد أبناء البلد الواحد على تجاوز خلافاتهم وتحكيم العقل والمصلحة العليا، وتغليب عناصر التماسك على عوامل الانقسام المدمر والفرقة الدامية، ونحن نقترح أن نؤدي عملنا هذا على هدى من الأسس التالية:

* أولاً: رفع كل الأيدي الأجنبية ووقف كافة صور التدخل الخارجي في شؤون لبنان الداخلية. ويخطىء من يفسر الترفع عن التدخل والامتناع عن الصيد في الماء العكر بعدم الاكتراث أو اللامبالاة بما يجري على أرض هذا البلد الشقيق، بل أنه على العكس من هذا هو الموقف القومي المسؤول، وهو الذي ينبىء عن اكتراث حقيقي بخير الشعب اللبناني ورفاهيته وسلامته.

* ثانياً: تفضيل الجهد العربي الجماعي، بما يتيحه من ضوابط موضوعية وشورى، وبما يوفره من اطمئنان نابع عن تيقن كافة الاطراف مقدماً بأسسه وحدوده ومداه والاتجاه الذي يسير فيه، وبما يضمنه الاجتهاد الاجماعي من عدالة وبعد عن الميل والهوى. وفي اطار هذا العمل العربي المشترك، تعلمون جميعاً وتعلم أمتنا الواعية أن مصر لا تدخر جهداً في سبيل التحرك الايجابي النشط لمعالجة الأزمة والقضاء على عوامل التفجر في الموقف، وأنا أكرر استعداد مصر للمشاركة بفاعلية وايجابية في كل ما يستقر الرأي - بعد مناقشاتنا ومداولاتنا - على جدواه وملاءمته من اجراءات وترتيبات لوضع حد لهذا الموقف المتدهور المشحون.

* ثالثاً: أن على اسرائيل أن تراجع حساباتها قبل أن تفكر في استغلال الموقف، واذا كانت تظن أن التوتر القائم في لبنان يعطيها فرصة للنيل من سلامة الشعبين اللبناني والفلسطيني أو المساس بسيادة لبنان على أرضه، فان مصر تحذر بأنها ستعتبر أي تحرك ضد لبنان عملاً عدوانياً موجهاً ضدها مباشرة يستوجب اتخاذ كافة الاعمال الفعالة للحفاظ على لبنان الشقيق، واذا كان وزير خارجية اسرائيل قد سمح لنفسه بأن يصرح أخيراً بأنه لا يستبعد تدخلاً اسرائيلياً في لبنان اذا حدث ما أسماه بالغزو السوري فان عليه أن يعي جيداً النتائج الوخيمة لمثل هذه التصريحات الاستفزازية، سواء أكانت عبارات جوفاء مقصود بها أخذ مواقف للاستهلاك المحلي أو كانت تعبيراً حقيقياً عما يجيش في صدور حكام اسرائيل، وقد سبق، في مناسبات عديدة منها المناقشات التي دارت في مجلس الأمن في ابريل عام ١٩٧٤ واجتماع مجلس الدفاع المشترك من هذا العام، أن وجهت باسم مصر تحذيراً قاطعاً لاسرائيل، أود أن أكرره اليوم، بأن تكف عن التعامل مع الموقف العربي - أينما كان - بهذه العقلية البائدة التي لن تجر عليها سوى مزيد من المخاطرة والردع، ولست بحاجة لأن أكرر أن مصر تقف بكل امكانياتها في أي محاولة اسرائيلية لاستغلال الموقف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والعالم كله يعلم بطلان المزاعم الزائفة التي تحاول اسرائيل أن تؤسس عليها تدخلها وأن تضفي صبغة كاذبة من الشرعية على عدوانها.

* رابعاً: أننا اذا كنا ننظر إلى جميع الأطراف المتصارعة في الساحة اللبنانية باعتبارهم أخوة أشقاء بصرف النظر عن انتماءاتهم وعقائدهم، فان موقفنا منهم يتحدّد أولاً وقبل كل شيء على أساس التزامهم الذي لا يتزعزع بقومية لبنان وعروبته، فهذه قضية يجب أن تبقى فوق كل اعتبار، ولا يسوغ على الاطلاق أن يستحل أحد لنفسه حق المنازعة فيها أو النيل منها، ففي هذا تخريب للبنان لا نقبله، وإهدار لكيانه تأباه جماهير أمتنا العربية.

* خامساً: أننا نرفض بشدة ونشجب كل الدعاوى التي تستهدف أو يترتب عليها المساس بسلامة لبنان ووحدته، تستوي في ذلك وحدة الأرض والاقليم ووحدة الدم والرابطة الوطنية فتلك الوحدة من المسلمات التي لا يصح أن يمتد اليها خلاف أو تشاجر أو تحزب، وما حدث أن تعرضت يوماً للخطر إلا بتدبير أجنبي ونتيجة لمخططات لجهات لا تهمها المصلحة اللبنانية في كثير أو قليل، ولا يمكن أن يسمح الشعب اللبناني الذي حارب وجاهد وضحى في سبيل استقلاله، وشارك بكل شرف مع باقي الاطراف العربية في تحمل نصيبه في معركة المواجهة المستمرة مع اسرائيل، وقدم في سبيل هذا تضحيات باهظة جسيمة لا يمكن أن يسمح هذا الشعب لأحد بأن يجعل من لبنان نواة للخريطة الجديدة التي يريدون رسمها لمنطقة الشرق الأوسط، بعد أن كان مثالاً مشرقاً لقدرة الأمة العربية على استيعاب التنوع والتعدد والظلال المختلفة داخل الكائن الواحد، ورفض الدعاوى العنصرية القائمة على مزاعم التعناد والتباعد.

* سادساً: أنه لا يقبل من أحد أن يزج بالمقاومة الفلسطينية في حلبة الصراع أو يسيء إلى مصالح شعب فلسطين الشقيق على أي صورة، لأن الوضع اللبناني يعاني من هذه التناقضات بعيداً عن واقع الوجود الفلسطيني في لبنان، وهو وجود مؤقت بصورته الحالية نتطلع جميعاً إلى تحوله إلى نمط آخر عندما يسترد هذا الشعب أرضه ويمارس حقه في تقرير مصيره. وأحب أن يكون واضحاً أن التزامنا بنصرة الجماهير الفلسطينية ومساندة كفاحها المشروع الذي حظي بتأييد المجتمع الدولي بعد تجاهل طويل، هو التزام أساسي لا يمكن أن يفكر أحد في المساس به، ولهذه الجماهير الصامدة في غزة والضفة الغربية وفي كل مكان في الوطن العربي وخارجه أن تتأكد على الدوام من أن الأمة العربية بكل طاقاتها تشكل لها الرصيد والسند والظهير، وأنها لن تتخلى عنها مهما كابر المكابرون.

● الرئيس:

شكراً. اذا لم يكن هنالك من راغب في الكلمة الآن، ترفع جلسة هذا المساء لنعود الى الاجتماع غداً الساعة الحادية

عشرة صباحاً وذلك لافساح المجال للنظر والمشاورة. اذا لم يكن هناك من اعتراض فانه يمكن رفع الجلسة.

● السيد وزير خارجية دولة الكويت:

شكراً سيادة الرئيس، وأشكر الأخوة الذين تكلموا على كلماتهم التي عبرت عن أحاسيسهم ومشاعرهم مع لبنان واللبنانيين... وفي الواقع ان الأخ اسماعيل فهمي نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية مصر العربية قد وضع نقاط هامة جداً، وقد كان الأخ الزميل فيليب تقلا وزير خارجية لبنان قد أجاب على الكثير من التساؤلات التي وضعت عليها علامات الاستفهام وهي ما يتعلق بالوضع الفلسطيني.

اذن الموضوع - في اعتقادي - بعد رفع الجلسة يمكن ان يؤخذ من هذه النقاط نوعاً من ورقة العمل لتكون كوثيقة عند بحثنا غداً او كنوع من النقاط المساعدة للأخوة الزملاء عند المناقشة في جلسة الغد، اذ نؤكد ان هناك تساؤلات كثيرة واتهامات كثيرة بالباطل لا يقبلها اي أخ عربي على أخيه العربي الآخر ولكنني قد اوضحت الآن كل هذه الأشياء. ولم أرد أن أنوه فيما زج فيه اسم الكويت ببعض الأشياء، ولا أحب ان اسمعها اذ كان ضميري مرتاحاً، وأنا أحس فيه بشيء من الألم والحرارة للأخوة الذين يتقاتلون في لبنان. ولا أقصد من هذا ان يزج فيه الأخوة الفلسطينيين بقدر ما هو ملتقى يقتصر على بحث الاقتتال فقط الدائر في لبنان، وقد اردت توضيح هذه النقاط وأنا أشكر الأخوة والرئاسة التي اعطتني الكلمة... وشكراً.

● الرئيس: شكراً..

● السيد وزير خارجية الجمهورية اللبنانية:

أوافق - اذا سمحتم - على رفع الجلسة على أن ننظر فيما يمكن ان يثار من أفكار أو أي شيء آخر في جلسة الغد.

انني أشكر أخي وزميلي معالي وزير خارجية جمهورية مصر العربية على الكلمة الطيبة التي القاها سيادته وبصورة خاصة على العاطفة الأخوية الحقيقية التي بدت منه تجاه لبنان، واظنه يعبر فيما قاله عن رأيكم جميعاً. وهذا ما اشكركم جميعاً عليه.

● الرئيس: شكراً

● السيد وزير خارجية دولة البحرين: السيد الرئيس.. انني اقترح ان نأخذ الآن مما قاله معالي وزير خارجية جمهورية مصر العربية أساساً لأن تنتج شيئاً من هذه الجلسة لأن العالم العربي لا شك في لهفة شديدة لأن يعرف ما هي الخطوات التي تتخذ الآن وينتظر شيئاً في هذه الأمسية، ولهذا فانني أرى ان نأخذ بعضاً مما جاء في خطاب معالي وزير خارجية جمهورية مصر العربية لأن كل ما قاله يتعلق بصميم القضية التي نحن بصددها الآن.

● السيد وزير خارجية دولة الكويت: شكراً سيادة الرئيس.. مع احترامي لما قاله زميلي السيد الزميل من البحرين، إلا أنني أرجو أن يؤجل هذا إلى جلسة الغد حتى لا نصدر شيئاً بهذه السرعة، لأن القضية أهم من هذا.. حتى نستطيع الحضور في جلسة الغد جاهزين ببعض النقاط التي تكون على أسس سليمة. ويمكن أن يكلف السيد الأمين العام باعطاء بيان محدود للصحفيين عن هذا الاجتماع.

● السيد وزير خارجية دولة البحرين: الواقع ان هذه القضية قضية تهم الشعوب العربية، وان تعرف نتيجة لاجتماعنا الليلة من خلال الصحافة العربية، وان النقاط التي جاءت في الخطاب قوية جداً، وكلها قومية وفي صميم القضية، وهي ليست من الأسرار، وليست فيها اية تعهدات أو شيء من الالتزامات.

● السيد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية مصر العربية: اذا اذنتم لي ان اضم صوتي إلى صوت زميلي معالي وزير خارجية الكويت لأنه يمكننا في هذه المرحلة ان نترك لمعالي الأمين العام لحكمته وخبرته ان يتجاوب مع الصحفيين... وأود أن اطمئنكم بأن الخطاب سوف يظهر في الصحف العربية وبالتحديد غداً..

● الرئيس: الحقيقة انه اذا لم يكن هناك من راغب في الكلمة، اعتقد اننا نتجاوب مع رأي الأخ أبو ناصر وان نرجىء الاجتماع إلى صباح الغد لأن هذا الموضوع حساس كما أشار إلى ذلك معالي الأخوة الزملاء، وإن شاء الله غداً سوف نعود إلى مناقشة الموضوع حتى نصل إلى مشروع بيان يوافق عليه اصحاب المعالي الوزراء..

● السيد وزير خارجية المملكة العربية السعودية: سيادة الرئيس.. هل هناك جهة معينة ستقوم بصياغة هذا البيان بحيث يعرض في اجتماع الغد.. يبدو لي أنه ليس هناك اختلاف فيما يحتويه هذا البيان الذي سيصدر عنا، واذا اردتم اقتراحاً فانني اقترح ان تشكل لجنة من معالي وزير خارجية لبنان ومعالي الأخ ابو ناصر ومعالي الأمين العام والسيد الرئيس لاعداد صيغة البيان الذي سيصدر عنا بحيث يمكن تقديمه في جلسة الغد.

● الرئيس: هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح؟ (موافقة)

● الرئيس: اذن تكون اللجنة من معالي وزير خارجية لبنان، ومعالي وزير خارجية الكويت، ومعالي الأمين العام، وان تساعد الرئاسة ايضاً في صياغة مشروع بيان حول موضوع النقاش.

● السيد وزير خارجية الجمهورية العراقية: سيادة الرئيس، الحقيقة انه يجب ان يكون هناك - على الأقل - الحد الأدنى من الشكل، فلربما ان يكون لبعض الوفود وجهة نظر أخرى لأن القضية هامة جداً، أما وان يقتصر بحث هذه القضية خلال عشر دقائق من النقاش واعداد صيغة بيان، فانني شخصياً لم أكن أتوقع ان يكون ذلك هو نتيجة هذا الاجتماع بهذا الشكل، على كل هذا موجود ولكن على الأقل فان هذه القضية يجب أن تعالج بحد أدنى من الطرق المألوفة وفي فسحة من الوقت، فقد يكون لبعض الوفود بعض الآراء. ومن ثم فانه يمكن عقد جلستين لمناقشة هذه القضية.

● السيد وزير خارجية دولة الكويت: شكراً سيادة الرئيس

الحقيقة انني مع معالي وزير خارجية العراق لأن هذا الموضوع هام جداً، واننا في اجتماع الغد يمكننا ان نستقي الآراء التي يمكن ان تبديها بعض الوفود التي تريد الكلمة في هذا الموضوع، لأن هذا الموضوع له أهميته على أنه يمكننا ان نعد مشروع البيان ظهر غد.

● الرئيس: شكراً.. الحقيقة ان هناك اتجاهاً إلى تكوين لجنة لاعداد صيغة مشروع البيان الذي سيصدر عنا وهناك اتجاه آخر بتأجيل اجتماع هذه اللجنة للاستماع إلى مزيد من الآراء في هذا الموضوع.

● السيد وزير خارجية لبنان: مع تقديري واحترامي للكلمة التي تفضل بها السيد وزير خارجية العراق، فانه يمكننا التوفيق بين الاتجاهين على أساس انه عندما تعرض صيغة مشروع البيان يمكن مناقشته ويمكن للأخوة ان يبدوا آراءهم في الموضوع ولكنني أود أن اقول بكل محبة وتواضع ان الفت النظر إلى أن وضعنا في لبنان من الدقة بحيث أنني أرجو ان نقتصر في مناقشتنا للموضوع بشكل موضوعي - اذا جاز لي هذا التعبير - حتى نتجنب اي انعكاس داخل لبنان. وانا أرجو أن يكون الانتباه إلى هذا لأن وضعنا في لبنان في غاية الدقة، وكل منكم ايها الأخوة يتمنى ان نخرج بما يحفظ اللبناني. لذلك فانني ارجو ان نقتصر ما أمكن من بحثنا للموضوع، وان نحصره فيما قاله معالي وزير خارجية الكويت والنقاط التي وردت في خطاب معالي وزير خارجية جمهورية مصر العربية، والتي يمكن ان تكون موضع بحث عند مناقشة مشروع البيان... وشكراً.

● الرئيس: شكراً،.. اذا كان من الممكن ان تبدأ اللجنة عملها غداً بعد الاستماع إلى الآراء والملاحظات التي سيبديها الأخوة الأعضاء في جلسة الغد ان شاء الله وجهات نظرهم حول هذا الموضوع.

● السيد وزير خارجية المملكة العربية الشعودية: هل ستبدأ اللجنة عملها بحيث ترفع تقريرها في جلسة الغد، ام انها ستنتظر إلى ما بعد الانتهاء من جلسة الغد؟

● السيد وزير خارجية الجمهورية التونسية: اقترح ان تبدأ اللجنة اعمالها هذه الليلة وان تقدم لنا مشروع قرار او بيان في جلسة الغد وعند مناقشته - كما تفضل السيد وزير خارجية لبنان - من الممكن ان نضيف عليه او نحذف منه وبذلك نكون قد أخذنا بعين الاعتبار الملاحظة الرشيدة التي ابداها السيد وزير خارجية لبنان من حيث ان الوضع دقيق جداً ولا يتطلب مناقشة واسعة... وشكراً..

اعتقد أن الموضوع ذو أهمية بالغة لا شك، ويمكن استيعاب المناقشة حتى أيضاً في وضع تقديم المشروع ومناقشة وإبداء الآراء حوله.. اي أن تبدأ اللجنة عملها وان تعرض مشروع البيان في جلسة الغد لمناقشته. فهل توافقون حضراتكم على ذلك؟ (موافقة)

● الرئيس: والآن ترفع الجلسة، على ان تعود إلى الانعقاد باكر الساعة الحادية عشرة صباحاً. (رفعت الجلسة عند الساعة الثامنة مساء)

* * *

● الرئيس: (افتتحت الجلسة) بسم الله، نفتتح الجلسة:

اتفقنا بالأمس على تشكيل لجنة لاعداد مشروع بيان للاجتماع الطارىء لوزراء خارجية الدول العربية، وقد قامت اللجنة باعداد مشروع هذا البيان وقبل تلاوة مشروع هذا البيان هل هناك من راغب في الكلمة؟

● السيد رئيس وفد الجمهورية اللبنانية: سيادة الرئيس: أيها الأخوة، يسرني ويسعدني أن أنقل إلى مسامع المجلس الكريم الأخبار الأخيرة عن الوضع في لبنان.. لقد هدأت الأحوال - والحمدلله - منذ الليل وبدت العاصمة وضواحيها وسائر أنحاء البلاد هذا الصباح، وقد عادت إلى حالتها الطبيعية فقد ذهب الموظفون إلى مكاتبهم، وفتحت المتاجر أبوابها وسار الناس والسيارات في الشوارع والطرق بكل أمان وسلام. واني لواثق ان هذه المعلومات تدخل الغبطة والسرور إلى قلوبكم،

وانكم لتسرون دائماً من ذلك لانكم معنا في كل حين.. وشكراً.

● الرئيس: شكراً. والكلمة الآن لمعالي وزير خارجية العراق.

● السيد رئيس وفد الجمهورية العراقية: سيادة الرئيس... أود بهذه المناسبة وبصورة موجزة، أن ألخص موقف الحكومة العراقية أزاء موضوع هذا الاجتماع..

* النقطة الأولى: أو أن أقول أننا ننظر لاجتماعات جامعة الدول العربية نظرة جدية وانطلاقاً من ذلك نتصور ان اجتماع الجامعة العربية يجب أن يكون حول موضوعات ذات اهتمام عالمي وحول أمور تتعلق بمصير القضايا العليا للأمة العربية كذلك تتطلب الجدية أنه اذا ما دعي لاجتماع لمناقشة قضية من هذا النوع فان ذلك الاجتماع - من وجهة نظرنا - يجب أن يهيأ لكم جيداً من حيث المقترحات لمعالجة الموقف، ومن حيث الاتصالات المسبقة حول امكانية هذا الموضوع. ونحن لسنا ضد الاجتماعات من أجل دعم أمور معنوية، ولكننا نرغب ونأمل أن تدخل الجامعة العربية مجال اجتماعات ذات محتوى أكثر من ذلك.

فيما يتعلق بالقضية المطروحة على بساط البحث أود أن أوضح بأن العراق يرى أن هذه المسألة كما أعربت عنها الحركة الوطنية والحكومة اللبنانية، هي مسألة داخلية وقطعاً ليس لها اية أبعاد دولية، ويسرنا أيضاً أن نسمع ما أدلى به السيد وزير خارجية لبنان فان ذلك هو عين ما نريد ونتمنى للبنان والأخوة العرب الأشقاء، واذا كان للقضية في لبنان أي وجه أو أي جانب عربي فهو في نظرنا التهديد الاسرائيلي للبنان أو لأي قطر عربي آخر، ومن هنا فقد يكون من المفيد أن يكون لتهديدات الكيان الصهيوني للقطر اللبناني صدى عربي..

شيء آخر نود أن نقوله، وهو أن القضية الفلسطينية هي قضية قومية وهي قضية عربية ولا أعتقد أننا نختلف على هذا، وقضية فلسطين أطلعت بها كل الأمة العربية وساهمت كل الأمة العربية فيها، ودفعت من أجلها ثمناً يتفاوت - طبعاً - من قطر إلى آخر، ولكننا كلنا - نحن العرب - قد ساهمنا في القضية الفلسطينية، ولذلك فاننا نريد من جميع الأقطار العربية أن يتوجب عليها قسط من واجب الدفاع عن هذه القضية، وواجب تقديم الدعم المالي وغير المادي من أجل إيصالها إلى ما ترجوه بما في ذلك لبنان والمقاومة الفلسطينية هي مقاومة الشعب العربي وهي الحركة الشعبية النابعة من ضمير امتنا، ولا أقول جديداً أو حماساً اذا قلت بأننا جميعاً مدعون لدعمها وحمايتها ومنع أي مساس بها أياً كان، فهي أمانة عند جميع الدول العربية، وموقف حكومة العراق هو عدم المساس بالمقاومة أينما كانت، وفي أي قطر عربي، وان ترجع الأوضاع في لبنان إلى حالتها الطبيعية. ومن المناقشات التي جرت أمس يبدو أننا سوف نخرج من هذا الاجتماع بغير دعم معنوي أو عمل معنوي، وحيث أن الأمر كذلك، فان هذا الدعم المعنوي - في رأينا - يجب ألا يتجه إلى إبداء الرأي في الأوضاع الداخلية في لبنان، بل يجب أن نتجه إلى جانب قوي ألا وهو أن يصدر عنا صدى للتهديد الاسرائيلي وأن نؤكد على سلامة المقاومة الفلسطينية.. وشكراً..

● الرئيس:

اذا لم يكن هناك من راغب في الكلام، سنقوم بتوزيع مشروع البيان الذي توصلت اليه اللجنة وطرحه للمناقشة..

اذن - اذا سمحتم - أعتقد أنه من الأفضل أن نعهد أولاً الى السيد الأمين العام المساعد بتلاوة المذكرة التي توصلت اليها اللجنة ثم بعد ذلك نفتح باب المناقشة.

● السيد الأمين العام المساعد (د. سيد نوفل):

«نظر مجلس وزارة الخارجية العرب ببالغ الاهتمام الموقف الراهن في لبنان وواجب العمل العربي المشترك في مساعدة الدولة الشقيقة على اجتياز الأزمة وتلافي أخطارها. واستمع الى ما أبداه وزراء الخارجية ورؤساء الوفود، وتدارس التصريحات الاسرائيلية المهددة بالعدوان على لبنان.

والمجلس اذ يعرب عن ألمه العميق للأحداث المتوالية في لبنان، يؤكد من جديد التضامن العربي التام معه، ويناشد جميع الأطراف فيه الاعتصام بالحكمة والتعقل، واعلاء الروح الوطنية والقومية فوق كل اعتبار آخر، ليعود الى لبنان سريعاً صفاؤه وازدهاره، وتعود اليه مثاليته الروحية والانسانية. ويؤكد حرص الدول العربية جميعها على سيادة لبنان ووحدة أراضيه وشعبه، ويسجل بالتقدير ما يبذله لبنان ويبذله من أجل نصرة القضايا العربية وفي طليعتها قضية فلسطين. ويرى فيما اتخذته الحكومة اللبنانية، وما هي دائبة على متابعته من تدابير تجمع الفرقاء وتقرب وجهات النظر - يرى فيه أساساً متيناً لوضع حد للأزمة، والعودة بلبنان العزيز الى الاستقرار والسلام الدائمين.

ويعرب المجلس عن تقديره لما بذلته وتبذله الدول العربية من عون ومؤازرة للبنان الشقيق، ويناشدها ان تواصل مجتمعة ومنفردة هذه الجهود الخيرة، وان تعمل كل منها ما في وسعها لتدعيم استقرار لبنان ووحدته الوطنية. كما يؤكد أن

الدول العربية كلها تلتزم بالوقوف بكل امكانياتها في وجه أي محاولة اسرائيلية او غير اسرائيلية لاستغلال الموقف بطريقة مباشرة او غير مباشرة، وأنها تعتبر اي عدوان على لبنان عدواناً على الدول العربية كلها تتعاون جميعاً في صده طبقاً لاحكام معاهدة الدفاع المشترك العربي وميثاق الجامعة. ويقرر ان يتابع مجلس وزراء الخارجية تطور الأحداث في لبنان، وان يظل الأمين العام على اتصال وثيق بالحكومة اللبنانية ويوافي الدول الأعضاء تباعاً بما يستجد، ويدعو الى أي اجتماع عربي على أي مستوى يرى لبنان عقده ضرورياً أو مفيداً».

● الرئيس:
هل لأحد من حضراتكم أية ملاحظات؟

● السيد رئيس وفد جمهورية مصر العربية:
السيد الرئيس...
لدي اقتراح بسيط من ناحية الصياغة، في الفقرة الأولى من الصفحة الثانية، وهي استبدال كلمتي «الجهود الخيرة» بكلمتي «الجهود البناءة» ثم لي اقتراح موضوعي آخر، في الفقرة الثانية من نفس الصفحة، وهو اقتراح لا شك انه سيقابل بموافقة جميع الدول العربية خاصة وعلى ضوء البيان الذي سرنا جميعاً والقاه اليوم في مستهل الجلسة السيد وزير خارجية لبنان، وهو ان الأمور بدأت تعود الى مجراها الطبيعي في لبنان ونرجو ان يستمر هذا... ولذلك لا بد وان تكون هناك مشاركة عربية من جميع الدول العربية لمساعدة الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني بالنسبة لما لحقه من خسائر وأضرار في الأحداث الأخيرة.. وفي هذا الصدد فانني اقترح اضافة فقرة جديدة تنص على الآتي:
«ويدعو المجلس الدول الأعضاء لتقديم العون المادي للحكومة اللبنانية لتعويض الخسائر التي مني بها لبنان خلال الأحداث الأخيرة» وشكراً

● السيد رئيس وفد الجمهورية العراقية:
سيادة الرئيس، لي بعض المقترحات غير الجوهرية:
أولاً: انني أرى حذف الكلمات الأدبية الواردة قبيل نهاية الفقرة الثانية من الصفحة رقم (١) وهي كلمة «صفاؤه وازدهاره»، ليكون النص على النحو التالي: «... ليعود الى لبنان سريعاً أوضاعه الطبيعية».
ثانياً: بالنسبة للفقرة الأخيرة من الصفحة رقم (١) فانني ارى اعادة صياغتها لتكون على النحو التالي: «ويؤيد المجلس ما اتخذته الحكومة اللبنانية وما هي دائبة على متابعته من تدابير تجمع الفرقاء وتقرب وجهات النظر من أجل العودة بلبنان العزيز الى الاستقرار والسلام الدائمين».

● الرئيس:
أي حذف العبارات «ويرى فيها» وأيضاً حذف «يرى فيه أساساً متيناً لوضع حد للأزمة».

● السيد رئيس وفد جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية:
ليس لدي ملاحظات جوهرية بعدما سمعناه من السادة الزملاء ولكنني أرى الآتي:
أولاً: اود ان نضيف في بداية هذا البيان توجيه الشكر لحكومة دولة الكويت لهذه المبادرة من أجل عقد هذا المجلس.
ثانياً: أعتقد أنه لم يضف الى أي فقرة من فقرات هذا البيان تأكيد المجلس والحكومات العربية على حماية المقاومة الفلسطينية ودعمها.
ثالثاً: أرى استبدال كلمة «أو أجنبية» بدلاً من كلمة «أو غير اسرائيلية».. الواردة في الفقرة الثانية بالصفحة رقم (٢) من هذا البيان. وشكراً.

● السيد رئيس وفد الجمهورية اللبنانية:
سيادة الرئيس، اذا لم تكن هناك من ملاحظات أخرى، فانني أرجو أن تسمح لي بأن أبدي رأيي حول ما سمعته من ملاحظات الأخوة الزملاء.
أولاً: فيما يتعلق بما أبداه معالي الأخ اسماعيل فهمي وزير خارجية جمهورية مصر العربية من استبدال كلمة «البناءة» بدلاً من كلمة «الخيرة» فليس لدي اعتراض على ذلك، وأن أقتراح سيادته باضافة فقرة تتعلق بتقديم العون المادي، فانني أعترف لكم بأنني لم أطلب منكم هذا، لأنه في اعتقادي أنه في الوقت اللازم لا بد وان نلجأ الى اخواننا في الدول العربية، ولا

بد وأنهم سيقوموا بمساعدتنا، اما وان يطرح هذا الأمر الآن في هذا البيان فانني أقبله بالشكر لما اقترحه، وللاخوان اذا ما وافقوا عليه، وأعتقد أنه قرار مبدئي، ويعاد بحثه عن طريق اتصالاتنا مع اخواننا في الدول العربية.

ثانياً: بالنسبة لاقتراح أخي وزميلي وزير خارجية العراق بحذف الكلمات الانشائية والأدبية الواردة في الفقرة الثانية من الصفحة رقم (١) فليس لدي مانع من قبول هذا التعديل الا انني أود ان الفت النظر الى ان كلمات «المثالية والروحية» من بين الكلمات التي تسر اللبنانيين عند سماعها وأما ما يتعلق بحذف كلمة «صفاؤه» فليس لدي مانع من حذفها، وان شاء الله سوف يعود الصفاء اليه.

ثالثاً: اذا اردتم حضراتكم تغيير كلمة «مثاليته» الواردة في الفقرة الثانية بأي كلمة أخرى من تراثنا جميعاً الذي ليس لنا وحدنا.

رابعاً: بالنسبة للفقرة الأخيرة من الصفحة الأولى والتي اقترح تعديلها فانه يمكن ان تكون على النحو التالي: «كما يؤيد المجلس ما اتخذته الحكومة اللبنانية، وما هي دائبة على اتخاذه من تدابير تجمع الفرقاء، وتقرب وجهات النظر من أجل العودة بلبنان العزيز الى الاستقرار والسلام الدائمين». ذلك أن عبارة «يرى فيه أساساً متيناً لوضع حد للأزمة» تعد من الأمور الداخلية بلبنان وليس لدي مانع من تبني اقتراح معالي وزير خارجية العراق.

خامساً: أنه بالنسبة لاقتراح السيد رئيس وفد جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية فليس هناك ما يدعو الى التأكيد على حماية المقاومة الفلسطينية وقد سمعتم حضراتكم ما ذكرته في جلسة الأمس واكرره الآن من أننا لا نعتبر نحن أن هناك ثمة خلافاً مبدئياً او عملياً بيننا وبين المقاومة الفلسطينية واذا كنت أميل الى عدم الخوض في هذا الموضوع لمنع اي التباس أو تعليق في الظروف الراهنة، فليس هناك حاجة الى التأكيد على حمايتها، فبيننا وبينها اتفاقات واذا كانت هناك مخالفات او تجاوزات فقد قلت بالأمس اننا قد حللنا منها الكثير بالتعاون ما بين السلطات اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، واذا سمحتم حضراتكم فانه ليس هناك ما يدعو للدخول في هذا الموضوع لأننا بالطبع سنجد فيه شيئاً من الحرج في وضع هذه الصيغة او في المناقشة، فموضوع المقاومة الفلسطينية لا نعتبر أنه ملازم للأزمة وغير مطلوب الآن ان ندخل في مناقشة في هذا، ولذلك فانني أرجوان يؤخذ هذا بعين الاعتبار، لأن ذكر شيء في هذا الموضوع الآن لن يزيد في قليل او كثير من الموضوع.

سادساً: فيما يتعلق باستبدال كلمة «أو أجنبية» بدلاً من «أو غير اسرائيلية» الواردة في الفقرة الثانية من الصفحة رقم (٢) فانني أعتقد انه يكون من الأفضل حذف هذه الكلمة، لأن التهديد في الحقيقة يأتي من جانب اسرائيل، نحن في غنى عن ذكر كلمة «أو الأجنبية». لأنه قد يقال ماذا نقصد بهذا أو ماذا نعني بهذا، ولذلك فانني ارجو ان يؤخذ هذا بعين الاعتبار.

انني اشكر جميع الأخوة الزملاء الذين أبدوا كل هذه الملاحظات وشكراً.

● السيد رئيس وفد جمهورية مصر العربية:

السيد الرئيس: لي تعقيب بسيط على ما ذكره معالي وزير خارجية لبنان فيما يتعلق بالاقتراح الذي تقدمت به باسم مصر. وأود أن اسجل في محضر الجلسة ان أياً من حكومة لبنان أو صديقي وزير خارجيتها لم يطلبا أن اتقدم بمثل هذا الاقتراح. وقد اردت بهذا التسجيل ألا اسبب لصديقي معالي وزير خارجية لبنان اي حرج من أجهزة الاعلام، ولكي لا يفسر اقتراحي هذا في الخارج بأنه أمر متفق عليه بينه وبيني. ولهذا فانني ارى حذف عبارة «الحكومة اللبنانية» الواردة في اقتراحي لكي يكون واضحاً أنه ليس هناك مسعى او طلب من الحكومة اللبنانية في طلب هذا العون، ويكون نص اقتراحي كما يلي: «ويدعو المجلس الدول الاعضاء الى تقديم العون المادي لتعويض الخسائر التي مني بها لبنان خلال الأحداث الأخيرة».

● السيد رئيس وفد الجمهورية اللبنانية:

أنني أشكر صديقي وزير خارجية مصر العربية على اقتراحه.

● السيد رئيس وفد المملكة العربية السعودية:

لي تعليق بسيط على صياغة العبارة الواردة في الفقرة الثانية من الصفحة الأولى ونصها «ويناشد جميع الأطراف فيه الاعتصام بالحكمة والتعقل» واقترح ان تصبح هذه العبارة كما يلي: «ويناشد جميع الأطراف فيه الاعتصام بالحكمة والروية».

كما أنني اؤيد السيد وزير خارجية جمهورية مصر العربية في التعديل الذي أدخله على صياغة اقتراحه المتعلق بتقديم العون المادي.

● الرئيس:
هناك اقتراح من السيد وزير خارجية الأردن يقضي بتعديل عبارة «وتعود اليه مثاليته الروحية والانسانية» الواردة بآخر الفقرة الثانية من الصفحة الأولى «وان تعود اليه قيمه الروحية والانسانية».

● السيد رئيس وفد الجمهورية اللبنانية:
ان القيم الروحية والانسانية ما زالت موجودة وباقية في لبنان. وان كان لا بد من التعديل فأرى أن تصبح هذه العبارة كما يلي.. «وتعود اليه فاعلية قيمه الروحية والانسانية».

● الرئيس:
هل هناك ملاحظات أخرى على مشروع البيان؟ (لم تبد ملاحظات)
اذن فليتفضل السيد الأمين العام المساعد بتلاوة مشروع البيان بعد التعديلات التي ادخلت عليه.

● السيد الأمين العام المساعد (د. سيد نوفل):
نظر مجلس وزراء الخارجية العرب ببالغ الاهتمام الموقت الراهن في لبنان وواجب العمل العربي المشترك في مساعدة الدولة الشقيقة على اجتياز الأزمة وتلافي أخطارها. واستمع الى ما أبداه وزراء الخارجية ورؤساء الوفود، وتدارس التصريحات الاسرائيلية المهددة بالعدوان على لبنان.

والمجلس اذ يقدم أجزل الشكر لحكومة دولة الكويت لدعوتها الى هذا الإجتماع، يعرب عن ألمه العميق للأحداث المتوالية في لبنان، ويؤكد من جديد التضامن العربي التام معه، ويناشد جميع الأطراف فيه الاعتصام بالحكمة والروية واعلاء الروح الوطنية والقومية فوق كل اعتبار آخر، لتعود الى لبنان سريعاً أوضاعه الطبيعية، وتعود الى فاعليتها قيمه الروحية والانسانية. ويؤكد حرص الدول العربية جميعها على سيادة لبنان ووحدة اراضيه وشعبه، ويسجل بالتقدير ما بذله لبنان ويبذله من أجل نصرة القضايا العربية وفي طليعتها قضية فلسطين. ويؤيد المجلس ما اتخذته الحكومة اللبنانية، وما هي دائبة على متابعته من تدابير تجمع الفرقاء وتقرب وجهات النظر لوضع حد للأزمة، والعودة بلبنان العزيز الى الاستقرار والسلام الدائمين. ويعرب المجلس عن تقديره لما بذلته الدول العربية من عون ومؤازرة للبنان الشقيق، ويناشدها أن تواصل مجتمعة ومنفردة هذه الجهود البناءة، وان تعمل كل منها ما في وسعها لتدعيم استقرار لبنان ووحدته الوطنية. ويدعو المجلس الدول الأعضاء الى تقديم العون المادي لتعويض الخسائر التي لحقت بلبنان في الأحداث الأخيرة. كما يؤكد ان الدول العربية كلها تلتزم بالوقوف بكل امكانياتها في وجه اي محاولة اسرائيلية لاستغلال الموقف بطريقة مباشرة او غير مباشرة، وانها تعتبر اي عدوان على لبنان عدواناً على الدول العربية كلها تتعاون جميعاً في صده طبقاً لاحكام معاهدة الدفاع المشترك العربي وميثاق الجامعة. ويقرر أن يتابع مجلس وزراء الخارجية تطور الأحداث في لبنان، وان يظل الأمين العام على اتصال وثيق بالحكومة اللبنانية ويوافي الدول الأعضاء تباعاً بما يستجد ويدعو الى اجتماع عربي على أي مستوى يرى لبنان عقده ضرورياً أو مفيداً.

● السيد رئيس وفد الجمهورية اللبنانية:
سيادة الرئيس، أعتقد أن هناك اتفاقاً على هذا البيان، فاذا كان الأمر كذلك، فان لي كلمة اخيرة اود ان اوجهها الى المجلس الكريم.

أود أولاً ان اكرر شكري العميق لدولة الكويت لدعوتها الى هذا الاجتماع الطارىء، كما اكرر شكري الى كل واحد منكم، ايها الأخوة الأعزاء، على ما تفضل به وما فكر به الذين لم يكونوا قد تكلموا عن عاطفة صادقة مخلصة عربية اصيلة تجاهنا. انني لمؤكد لكم ان هذا العون المعنوي الذي اضيف اليه الآن عون مادي، سوف يساعدنا معنوياً ومادياً مساعدة كبيرة للتغلب على الأزمات وسيجعل كل الفرقاء في الشعب اللبناني يذكرون بالخير هذا الاجتماع، وانهم سوف يلجأون الى الجامعة العربية كلما اقتضى الأمر اللجوء اليها. انني اتمنى لكل واحد منكم ولكل بلد من اشقائنا ان يبقوا في سلام وأمن دائمين. وشكراً.

● الرئيس:
بطبيعة الحال فان البيان سوف يطبع ويوزع على حضراتكم بعد التعديلات التي ادخلت كما انه سيبلغ لأجهزة الاعلام والصحافة. ويود السيد الأمين العام ان يلقي كلمة على حضراتكم.

● الأمين العام:

بما ان الاجتماع الطارىء قد انتهى بموافقتكم على البيان الذي سيصدر عن المجلس، فانني أود أن أذكر لحضراتكم انه في اجتماع لوزراء الخارجية العرب أثناء مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز في ليبيا في يولية الماضي اتخذتم قراراً بأن يكون اجتماع مجلس الجامعة العربية خلال النصف الثاني من شهر اكتوبر الحالي. وبناء على هذا القرار فانه عندما اجتمع المجلس على مستوى الوزراء في شهر سبتمبر لم ينظر في جدول الأعمال وأصبحت بنوده المتعلقة بالمسائل السياسية والاقتصادية وشؤون الاعلام وشؤون الجامعة . . . الخ كلها مؤجلة بناء على قرار وزراء الخارجية الذي صدر في ليبيا. والقرار الوحيد الذي صدر في سبتمبر كان خاص بالميزانية حتى تستطيع اجهزة الجامعة السير في عملها ولكي تعرف الحكومات انصبتها وحصصها التي يتعين تسديدها. وفيما يتعلق بالمسائل الخاصة والمتعلقة بالأمم المتحدة فانها قد تركت كالعادة لوزراء الخارجية لمناقشتها خلال دورة الأمم المتحدة في نيويورك سواء فيما يتعلق بالترشيحات للجان والهيئات في الأمم المتحدة وكذلك التنسيق في المسائل المعروضة على المنظمة الدولية وأهمها القضية الفلسطينية. اما بقية المسائل فقد تركت الى الاجتماع المحدد له خلال النصف الثاني من شهر أكتوبر.

وبناء على هذا فانه بعد المشاورات التي جرت بين وزراء الخارجية في نيويورك وجدنا ان أنسب وقت لعقد مجلس الجامعة هو ٢٠ أكتوبر الجاري لكي تكون هناك فرصة متاحة امام السادة وزراء الخارجية للعودة لبلادهم نظراً للفترة الطويلة التي قضوها في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأخيراً جاء هذا الاجتماع الطارىء الذي تحدد له يوم ١٥ اكتوبر الجاري، وقد أرسلت الأمانة اخطارات لحضراتكم بمواصلة نظر جدول الأعمال بعد الانتهاء من الاجتماع الطارىء باعتبار ان ذلك اسلوب عملي ونظراً لأنه قد يكون من الصعب على السادة الأعضاء أن يسافروا الى دولهم ثم يعودوا مرة اخرى يوم ٢٠ أكتوبر. ولهذا نرى انه طالما اننا انتهينا من هذا الاجتماع الطارىء - وبعد موافقتكم - أن نجتمع كمجلس جامعة للنظر في جدول الأعمال وان تحددوا موعد نظره. وهذا ما أردت ان أطرحه على حضراتكم.

● الرئيس:

بالنسبة للموضوع الذي طرحه السيد الأمين العام بخصوص مواصلة النظر في جدول اعمال مجلس الجامعة، هل ترون أن نبدأ اجتماعاتنا في صباح يوم السبت القادم؟

● السيد رئيس وفد دولة الكويت:

أعتقد أن يجب ان نبدأ الآن في نظر جدول الأعمال المحدد لنظره يوم ٢٠ أكتوبر وننهي عملنا ونحن في مصر وأن يكون غداً الجمعة يوم راحة ثم نواصل عملنا يوم السبت.

● السيد رئيس وفد الجمهورية العراقية:

انني أؤيد اقتراح معالي وزير خارجية دولة الكويت.

● السيد رئيس وفد جمهورية السودان الديموقراطية:

انني أرى أن نبدأ اجتماعات مجلس الجامعة في صباح يوم السبت القادم.

● السيد رئيس وفد سلطنة عمان:

بما ان باكر يوم الجمعة وهو يوم عطلة فيكون غداً يوم راحة لنا ثم نبدأ عملنا يوم السبت على أن يبدأ الاجتماع في الساعة العاشرة صباحاً بدلاً من الحادية عشرة.

● السيد رئيس وفد دولة قطر:

ليس من حق الأمانة العامة ان تحدد موعد اجتماع مجلس الجامعة باعتبار ان يوم ٢٠ أكتوبر هو الموعد المقرر من قبل لكي يجتمع فيه المجلس وبهذا يكون لدينا متسع من الوقت.

● السيد رئيس وفد دولة الكويت:

نحن كوزراء للخارجية نستطيع ان نقرر موعد الاجتماع حسب ما نرى.

● السيد رئيس وفد المملكة العربية السعودية:

انني موافق على عقد الاجتماع يوم السبت القادم.

● السيد الأمين العام:

لقد أبرقت الى السادة وزراء الخارجية قبل وصولهم الى هذا الاجتماع الطارىء، اننا نقترح مباشرة اعمال مجلس الجامعة بعد الانتهاء من الجلسة الطارئة.

● الرئيس:

الواقع ان معالي وزير خارجية الكويت قد تفضل وأوضح بأن للمجلس الحق في أن يقرر موعد اجتماعه، وآمل ان تتم الموافقة على أن يكون اجتماعنا يوم السبت المقبل.

فهل توافقون على ان يكون الاجتماع في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت المقبل؟

(موافقة).

● الرئيس:

اذن تقرر ان يكون يوم السبت ١٨ أكتوبر الحالي موعداً لاجتماع مجلس الجامعة لمناقشة جدول اعمال الدورة العادية والذي تأجل بناء على اقتراح وزراء الخارجية من قبل أثناء اجتماع مؤتمر ليبيا.

● السيد رئيس وفد الجمهورية العراقية:

طالما أن السادة الوزراء موجودون، فلماذا لا يكون موعد بدء العمل في الساعة التاسعة صباحاً بدلاً من العاشرة؟

● الرئيس:

لا أرى مانعاً من ذلك الا أن الأغلبية ترى ان يكون الاجتماع في العاشرة صباحاً.

● السيد رئيس وفد سلطنة عمان:

كل ما ارجوه ان يحضر الأخوان جميعاً في هذا الموعد حتى نبدأ الاجتماع في العاشرة تماماً.

● الرئيس:

اذن ترفع الجلسة بعد ان انتهينا من أعمال الاجتماع الطارىء. (انتهى الاجتماع في الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً).

وفيما يلي أسماء الوفود التي اشتركت في الاجتماعات:

● المملكة الأردنية الهاشمية:

سعادة السفير مدحت جمعة	المندوب الدائم لدى الجامعة رئيساً
السيد خالد مدادحة	المستشار بالسفارة بالقاهرة عضواً

● دولة الامارات العربية المتحدة:

معالي السيد سيف غباش	وزير دولة الامارات للشؤون الخارجية
سعادة السفير تريم عمران تريم	المندوب الدائم لدى الجامعة
سعادة السفير راشد مخاوي	سفير الامارات بلبنان
السيد أحمد مختار	مستشار بوزارة الخارجية
السيد يوسف الحسن	سكرتير أول بسفارة الامارات بالقاهرة
السيد نواف دياب	سفارة الامارات في لبنان اعضاء

● دولة البحرين:

سعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة	وزير الخارجية
سعادة السفير عبد العزيز سعد شملان	المندوب الدائم لدى الجامعة
السيد محمود عبدالله بهلول	مدير الشؤون السياسية والاقتصادية بوزارة الخارجية
السيد على ابراهيم المحروس	سفير البحرين لدى لبنان

السيد محمد عبدالله خليفة — شؤون الجامعة بالسفارة بالقاهرة (أعضاء)

● الجمهورية التونسية:

السيد السفير صلاح الدين عبدالله — المندوب الدائم لدى الجامعة رئيساً
السيد محمد عمامو — سفير تونس ببيروت
السيد عثمان العواني — مستشار بالبعثة الدائمة لدى الجامعة
السيد الهادي الدريسي — سكرتير أول بالبعثة الدائمة لدى الجامعة (أعضاء)

● الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

السيد السفير جمال حوحو — المندوب الدائم لدى الجامعة رئيساً
السيد عبد القادر بن قاسي — رئيس قسم البلاد العربية بوزارة الخارجية
السيد الساسي بو لقمة — وزير مفوض بالسفارة بالقاهرة (أعضاء)

● المملكة العربية السعودية:

صاحب سمو الملكي الأمير سعود الفيصل — وزير الخارجية رئيساً
صاحب المعالي الشيخ محمد ابراهيم مسعود — وزير الدولة
صاحب السعادة الشيخ طاهر رضوان — السفير والمندوب الدائم لدى الجامعة
صاحب السعادة الأستاذ عبد الرحمن القاضي — السفير بوزارة الخارجية (أعضاء)

● جمهورية السودان الديمقراطية:

السيد جمال محمد أحمد — وزير الخارجية رئيساً
السيد السفير أحمد صلاح بخاري — المندوب الدائم لدى الجامعة
السيد ميرغني سليمان خليل — سفير جمهورية السودان بلبنان
السيد أحمد محمد نور — وزير مفوض ونائب المندوب العام
السيد أحمد عبد الوهاب جباره — سكرتير ثاني ببعثة المندوب الدائم
السيد علي يوسف — سكرتير ثالث بوزارة الخارجية (أعضاء)

● الجمهورية العربية السورية:

....

....

● جمهورية الصومال الديمقراطية:

السيد أحمد محمد محمود — وزير التجارة رئيساً
السيد السفير عبد الرحمن فارح اسماعيل — المندوب الدائم لدى الجامعة
السيد محمد شريف محمود — مدير الادارة العربية الخارجية (أعضاء)

● الجمهورية العراقية:

الدكتور سعدون حمادي — وزير الخارجية رئيساً
السيد السفير فخري القيسي — مدير الدائرة العربية
السيد السفير منذر المطلك — المندوب الدائم لدى الجامعة
السيد طه الداوود — مدير الدائرة الاقتصادية
السفير عصمت كتاني — سفير بديوان وزارة الخارجية
السيد ممدوح عبد الحميد — مستشار السفارة بالقاهرة
السيد كريم العاني — السكرتير الأول بالسفارة
السيد سيف الحديثي — الملحق التجاري بالسفارة
السيد عبد الأمير السعدي — سكرتير وزير الخارجية (أعضاء)

● سلطنة عمان:

سعادة السفير مال الله حبيب	المندوب الدائم لدى الجامعة رئيساً
الأستاذ غالب عبدالله جبران	رئيس قسم الجامعة والدول العربية بوزارة الخارجية
الأستاذ حمد ناصر التوبي	سكرتير ثان بوزارة الخارجية (أعضاء)

● دولة قطر:

معالي الشيخ سحيم بن حمد آل ثاني	وزير الخارجية رئيساً
سعادة السفير علي بن سلطان العلي	المندوب الدائم لدى الجامعة
سعادة السفير محمد عبد الرحمن الخليفي	السفير بوزارة الخارجية
سعادة السفير شديد جبر الكعبي	
سعادة الشيخ مبارك بن سيف	
سعادة السيد خالد محمد الخاطر	مدير الادارة الاقتصادية والثقافية
سعادة السيد عبدالله خليفة العطيه	مدير الادارة السياسية
السيد عبد العزيز محمد السويدي	
السيد ناصر علي المناعي	(أعضاء)

● دولة الكويت:

معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر	وزير الخارجية رئيساً
سعادة السفير حمد عيسى الرجيب	المندوب الدائم لدى الجامعة
سعادة السفير محمد يوسف العدساني	سفير الكويت ببيروت
سعادة السفير عبد المحسن الدويسان	السفير بوزارة الخارجية
السيد الدكتور طارق رزوقي	وزير مفوض بوزارة الخارجية
السيد عبد العزيز الخضر	مدير مكتب الوزير
السيد خالد الجار الله	سكرتير ثانٍ بالادارة السياسية بوزارة الخارجية (اعضاء)

● الجمهورية اللبنانية:

معالي الأستاذ فيليب تقلا	وزير الخارجية والمغتربين رئيساً
سعادة السفير الشيخ نجيب الدحداح	الأمين العام بوزارة الخارجية والمغتربين
سعادة السفير محمد صبرا	المندوب الدائم لدى الجامعة
سعادة السفير عادل اسماعيل	مدير الشؤون السياسية
سعادة السفير خليل عيتاني	(أعضاء)

● الجمهورية العربية الليبية:

....

....

● جمهورية مصر العربية:

السيد اسماعيل فهمي	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية رئيساً
السيد محمد رياض	وزير الدولة للشؤون الخارجية
السيد السفير سعد عفرة	وكيل وزارة الخارجية
السيد السفير أحمد لطفي متولي	سفير مصر في بيروت
السيد السفير فؤاد عبد المبدي	مدير الادارة العربية بوزارة الخارجية
السيد السفير أسامة الباز	مدير مكتب وزير الخارجية
السيد المستشار حسن الجنيدي	مكتب المندوب الدائم لدى الجامعة
السيد السكرتير الأول عمرو موسى	وزارة الخارجية

السيد السكرتير الأول محمد سليمان	وزارة الخارجية
السيد السكرتير الثاني محمد البرادعي	وزارة الخارجية (أعضاء)

● المملكة المغربية:

سعادة السفير عبد اللطيف العراقي	المندوب الدائم لدى الجامعة رئيساً
السيد محمد الحمليشي	مستشار السفارة بالقاهرة
السيد أحمد صالح الطيب	مستشار السفارة بالقاهرة (أعضاء)

● الجمهورية الاسلامية الموريتانية:

السيد/ المعلوم ولد ابراهام	وزير العدل والخارجية بالانابة رئيساً
السيد السفير اسماعيل ولد مولود	المندوب الدائم لدى الجامعة
السيد محمد المهدي ولد الويسي	مستشار اول
السيد التجاني كان	مستشار (أعضاء)

● جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية:

الأخ محمد صالح مطيع	وزير الخارجية رئيساً
الأخ محمد سعد علي	القائم بأعمال السفارة بالقاهرة
الأخ محمد سيف علوان	عضو الوفد الدائم لدى الجامعة
الأخ طه صبري	مسؤول قسم الجامعة العربية بالخارجية
الأخ أمين عبد الواحد	الملحق الثقافي بالسفارة بالقاهرة
الأخت/ نجوى أحمد السعيد	(أعضاء)

● الجمهورية العربية اليمنية:

السيد محمد سالم باسندوه	وزير الدولة والمستشار السياسي لرئيس مجلس القيادة رئيساً
السيد حسين المسوري	المندوب الدائم لدى الجامعة
السيد محمد شكري	الوزير المفوض بالسفارة (أعضاء)

● منظمة التحرير الفلسطينية:

....

....

● الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:

السيد محمود رياض	الأمين العام
السيد الدكتور سيد نوفل	الأمين العام المساعد
السيد أسعد الأسعد	الأمين العام المساعد
السيد محمد سليم اليافي	الأمين العام المساعد
السيد الدكتور أحمد السيد حمد	الأمين العام المساعد
السيد الدكتو محمد الفرا	الأمين العام المساعد
السيد نهاد ابراهيم باشا	مستشار الأمين العام
السيد وحيد الدالي	مدير الادارة العربية
السيد ذو الكفل عبد اللطيف	مدير ادارة شؤون مجلس الجامعة

● السكرتارية :
السيد حنا فيليب أشعيا
السيد أحمد ابراهيم حميد
السيد محمد وهبي اسماعيل
السيد احمد عبدالله حسن

وقام بأعمال الاختزال السادة :
يحيى نصر
محمد فرغلي
محمد حسن السنوسي
عبد المعطي الجاويش

اجتماع شتورة الرباعي سنة ١٩٧٦

(في ٩ تشرين الأول) ـ عقد في شتورة الاجتماع الأول للجنة الرباعية العاليا، بعد الاجتماع الأخير بين الرئيس سركيس والسيد ياسر عرفات، ووسط تساؤل عما اذا كان المستشارون سيحلون ما عجز الرؤساء عن حله. وقد تمخض الاجتماع عن مناقشة تفصيلية لورقة عمل تتعلق بوقف القتال، وتنفيذ اتفاقية القاهرة، كانت قد أعدت خلال اجتماعين بين الجانبين اللبناني والفلسطيني، الأول عقد في فندق ملكارت قبل حوالي عشرة أيام، والثاني عقد في ٨ تشرين الأول في منزل العقيد أحمد الحاج.

تضمنت ورقة العمل تفاصيل حول وقف القتال، وحلول قوات الأمن العربية في نقاط رئيسية فاصلة بين المتقاتلين، مع بقاء القوات السورية في أماكنها، بعدما أسقط من جدول الأعمال موضوع تواجد الجيش السوري ومبدأ انسحابه من لبنان، وفق قناعة فلسطينية بأن هذه المسألة منوط أمر البت بها بالسلطة الشرعية اللبنانية، وهذا ما لم تسلم به الحركة الوطنية والأحزاب التقدمية حتى الآن. كما تضمنت الورقة سبع نقاط، قالت أوساط الجانب الفلسطيني ان الوفد السوري أبدى تحفظه تجاهها في بداية الاجتماع لكنه عاد ووافق نتيجة إصرار الوفدين اللبناني والفلسطيني. وهذه النقاط هي :

- وقف اطلاق النار نهائياً.
- وقف الاقتتال.
- إزالة المظاهر المسلحة.
- الانسحاب من الجبل.
- فتح الطرق الدولية.
- فتح المطار.
- تنفيذ اتفاقية القاهرة.

المقاومة تطلب ضمانات

وخلال مناقشة ورقة العمل ربطت المقاومة مسألة البحث بتنفيذ اتفاقية القاهرة بتنفيذ النقاط الست الأولى، وقال الوفد الفلسطيني أنه على استعداد لتنفيذ الاتفاقية اذا توقف القتال، وأزيلت المظاهر المسلحة، كما انه على استعداد للانسحاب من الجبل مقابل ضمانات أبرزها إحلال قوات أمن عربية مكان القوات المشتركة، وفي جميع نقاط التماس، أكان بالنسبة للقوات اللبنانية أو القوات السورية، على أن يشرف الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد محمود رياض والدكتور حسن صبري الخولي على تنفيذ اتفاقية القاهرة.

وذكرت مصادر فلسطينية ان الوفد السوري سأل اذا كانت ورقة العمل قد لاقت موافقة الجبهة اللبنانية، والحركة الوطنية، وقد أجيب بأن الرئيس سركيس يمثل جميع اللبنانيين وأن الوفد اللبناني الموجود في الاجتماع يمثل الشرعية.

وأضافت المصادر ان الوفد السوري اقترح حضور ممثلين عن أطراف النزاع بحيث يكون الالتزام تاماً حول ما يتفق عليه، ولا يقوم أي طرف من الأطراف بنقضه. لكن الاقتراح لم يؤخذ به، على اعتبار ان الوفد اللبناني ينسق مع الحركة الوطنية.

وهنا تساءل الوفد السوري عن سبب رفض الحركة الوطنية الاجتماع وما يصدر عنه من مقررات سلفاً، فكان جواب وفد المقاومة أنه سيعالج الأمر في اجتماع مشترك للمقاومة والأحزاب.

وبنتيجة المناقشة رفع الدكتور حسن صبري الخولي الاجتماع لمدة ٤٨ ساعة لعودة الوفود الى القيادات الرسمية والتشاور في الملاحظات الجديدة التي أضيفت الى ورقة العمل.

وقد عرض الوفد اللبناني نتائج الاجتماع للرئيس سركيس مساء وعقدت القيادة الفلسطينية اجتماعاً لهذه الغاية أجرى خلالها السيد ياسر عرفات اتصالات مع ممثلي الأحزاب تقرر بنتيجته عقد اجتماع مشترك اليوم الأحد لتقييم نتائج اجتماع شتورا.

وعلم ان الدكتور الخولي أجرى بدوره اتصالاً لدى عودته الى بيروت مع الشيخ بيار الجميل.

الاجتماع بدأ متأخراً

وكان اجتماع شتورا قد بدأ عند الساعة الثانية وعشر دقائق، متأخراً ساعة وعشر دقائق عن الموعد المحدد، ومثل الجانب اللبناني العقيدان ميشال ناصيف واحمد الحاج، ولم يحضر العميد موسى كنعان، ومثل الجانب السوري العقيد محمد الخولي والمقدم محمد غانم. وعن الجانب الفلسطيني حضر السادة: هاني الحسن ابو الوليد، ابو فراس ولم يحضر ابو ماهر، وعقد الاجتماع باشراف ممثل الجامعة العربية الدكتور الخولي الذي كان قد وصل الى شتورا بمواكبة من قوات الأمن العربية وبرفقة الوفد الفلسطيني ودام اربع ساعات وخمس دقائق.

وخصص الاجتماع في مرحلته الأولى التي استمرت حتى الثالثة لشرح مفصل لكل خطوات الحل الذي يجب العمل به وخاصة في كيفية تنفيذ مراحل وقف الاقتتال كمرحلة أولى فتح كافة الطرقات الدولية امام جميع المواطنين ووضع قوات الأمن العربية على هذه الطرق بالاضافة الى تواجد الجيش السوري في الأماكن الحالية يلي ذلك إزالة المظاهر المسلحة من الأماكن العامة والطرق الدولية لإعادة الاطمئنان الى النفوس.

وركز المجتمعون على ضرورة التزام كافة الفرقاء بضبط النفس كحد أدنى من أجل مواجهة أي مشكلة طارئة يمكن ان تحصل كاطلاق نار فردي او خطف او ما شابه ذلك.

وقد سجل المجتمعون تفاصيل صغيرة في محضر اللقاء وكذلك في مسودة الاتفاق التي ستكون اتفاقاً شاملاً اذا وافقت عليه اللجنة الرباعية العليا في اجتماعها غداً.

وبدا ان المقاومة الفلسطينية أكدت رغبتها في تطبيق اتفاق القاهرة خاصة ان ممثليها في اللجنة كانوا من الجناح الايجابي ولكن كان هناك حوار حول هذا الاتفاق خاصة ان هناك أموراً عديدة يجب أخذها بعين الاعتبار ومنها الأسلحة الثقيلة والعودة الى المخيمات.

واعلنت المقاومة انها تعتبر نفسها مسؤولة عن عدم تطبيق الاتفاق واعادت الى الأذهان تفاصيل الأحداث التي مرت على الساحة اللبنانية.

وعلم ان موضوع الاتفاق المذكور هو الذي كان وراء تأجيل الاجتماع الى نهار الاثنين حتى يعود كل فريق الى قادته ويبحث معه التفاصيل التي وصلوا اليها ومدى إمكانية التنفيذ، بالاضافة الى وقف الاقتتال.

تصريح الخولي

وعندما انتهت المرحلة الثانية من الاجتماع التي بدأت في الساعة الثالثة والربع حتى الرابعة والنصف غادر العسكريون بسرعة مكان الاجتماع، بينما تجمهر الصحافيون حول الدكتور الخولي الذي حرص ان يعطي بالانكليزية اكثر من العربية لتطمين العالم الخارجي قبل الداخلي.

وقال الخولي. «لقد كان الاجتماع أيجابياً تناولنا فيه البحث بالموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.

واضاف: ليس خافياً ان هناك موضوعين رئيسيين هما وقف الاقتتال وتطبيق اتفاق القاهرة.

وعندما سئل عن الموضوعات التفصيلية التي طرحت قال: تلك التي كانت مطروحة على جدول الأعمال.

وسئل عن موعد الاجتماع المقبل وعلى أي مستوى قال: سيكون على نفس المستوى نهار الاثنين في شتورا بارك اوتيل وذلك لمتابعة البحث.

وسئل عن مدى تأثير هذا الاجتماع على اجتماع القمة فقال: ان هذا الاجتماع هو من اجل السلام. وكذلك مؤتمر

القمة العربي فهو من أجل السلام ولذلك ليس هناك تعارض.

وسئل اذا كان المؤتمر سيعقد في موعده في ١٨ الشهر الجاري فقال: انه سيعقد في مكانه وموعده وسيحضره معظم الرؤساء والملوك العرب، وقد سبق ان حدد هذا الموعد.

لقد تمت في هذا الاجتماع مناقشة ورقة العمل التي كان قد تم اعدادها بين الفريقين اللبناني والفلسطيني خلال ثلاثة اجتماعات سابقة. وهي تتعلق بوقف الاقتتال وتنفيذ اتفاقية القاهرة.

وكان اجتماع اليوم إيجابياً. وكانت المناقشات تتسم بالصراحة والموضوعية والجدية.

ورداً على سؤال، اذا كانت وجهات النظر متفقة في الاجتماع قال: كان لا بد من مناقشة التفصيلات بدقة، وخاصة فيما يتعلق بالجداول الزمنية المتعلقة بتنفيذ اتفاقية القاهرة بعد وقف القتال، ثم ان الموضوعات الهامة المطروحة جعلت المجتمعين يناقشونها بدقة وموضوعية، وأكد الدكتور الخولي مجدداً ان الاتفاق كان تاماً.

ـ وسئل الدكتور الخولي اذا كان هناك تجاهل لفريق او لآخر من مختلف الأطراف في الفريق اللبناني الممثل في اللجنة. فقال العملية اليوم لا تتعلق بتجاهل فريق او آخر. فهناك اولاً رغبة اكيدة من الجميع بلا استثناء لوقف القتال واقرار السلام، ومن الطبيعي حتى يطمئن الجميع ان اي اتفاق سيعرض على مختلف الأطراف لينال موافقتهم. ويثق الجميع بأنه لن يكون هناك اتفاق فيه انتقاص من احد طالما ان الرغبة العامة المتفق عليها، هي وقف الاقتتال واقرار السلام، والاتفاق على جدول زمني لتنفيذ اتفاق القاهرة».

اتجاه كل الأنظار نحو شتوره

(في ١٠ تشرين الأول) ـ كانت الأجواء اللبنانية، والفلسطينية والسورية توحي بعدم إمكانية نجاح اجتماع شتورا الذي كان مزمعاً عقده في اليوم التالي. وكان الانطباع السائد ان اجتماعات اللجنة العليا هي تمهيدية، وان اي طرف من الأطراف لم يقدم تنازلات توحي بالثقة، ذلك ان الجانب الفلسطيني كان يحاور لكسب الوقت بانتظار حلول موعد القمة العربية، اما الجانب السوري فكان يتجه الى الحسم، سواء باتفاق ترضى المقاومة الفلسطينية بموجبه بالانسحاب او بعملية حسم مرحلية جديدة، كانت تباشيرها ظاهرة في الجنوب، ولكنها تجمدت أثر التحركات الاسرائيلية في القرى الحدودية.

مقابل ذلك كانت التحركات اللبنانية والعربية، والفلسطينية التمهيدية لاجتماع شتورا الثاني غداً مستمرة.

لقد اتصل الدكتور حسن صبري الخولي بالرئيس صائب سلام واطلعه على نتائج اجتماع شتورا الأول.

ثم توجه الدكتور الخولي الى بكفيا فزار الشيخ بيار الجميل واستمر الاجتماع من الساعة الحادية عشرة حتى الرابعة بعد الظهر تخلله تناول الغداء الى مائدة رئيس الكتائب.

وتناولت المباحثات بالتفصيل القضية اللبنانية ـ الفلسطينية واجتماعات شتورا ومؤتمر القمة المقرر عقده في ١٨ الجاري.

ووصفت المصادر المطلعة الاجتماع بأنه كان مفيداً ومهماً.

ومن جهة اخرى قال كريم بقرادوني عضو المكتب السياسي في حزب الكتائب ان المفاوضات التي ستدور في المؤتمر الذي سيستأنف غداً في شتورة أمامها نسبة ٢٠ في المائة للوصول الى نتائج إيجابية. وأضاف في تصريح أدلى به لوكالة الأنباء الفرنسية:

«ان جدول اعمال اجتماع الغد يتناول القوة التي ستكلف بالمحافظة على النظام في لبنان.. وان المسألة قد نوقشت خلال اجتماع الأمس بغير التوصل الى اتفاق حول طبيعة ودور عدد جنود هذه القوة.

وفي رأيه ان فرص نجاح المؤتمر ستتراوح نسبتها بين عشرين وستين في المائة في حالة الاتفاق على موضوع هذه القوة. اما اذا لم يتم هذا الاتفاق فان النسبة ستهبط الى الصفر في المائة.

وقال «وفي ما يتعلق بنا.. فان هذه القوة يتعين ان تكون قوة رادعة قادرة على حفظ الأمن والسهر على تطبيق اتفاق القاهرة المبرم بين لبنان والفلسطينيين.. وهذا هو السبب في ان هذه القوة لا يجب ان تكون رمزية.. وانما قوة تدخل».

وسئل بقرادوني عن تشكيل قوة السلام المقترحة.. فأجاب بأن هذه القوة «يجب ان تتكون من قوات عربية يكون فيها التفوق للقوات السورية وان توضع تحت القيادة اللبنانية».

وقام السيد هاني الحسن عضو الوفد الفلسطيني الى اجتماع شتورا، بزيارة السيد ابراهيم قليلات رئيس مجلس قيادة حركة الناصريين المستقلين (المرابطون) في مقر الحركة. وعقدا اجتماعاً استمر من الحادية عشرة حتى الثانية بعد الظهر، حضره بعض اعضاء مجلس قيادة الحركة. واطلع خلاله السيد الحسن، السيد قليلات على ما دار في اجتماع شتورا. كما سجل

لسيد قليلات ملاحظاته على الإجتماع ونتائجه.
وجاء اجتماع الحسن - قليلات في إطار لقاءات سيقوم بها الوفد الفلسطيني مع اركان الحركة الوطنية للاطلاع على وجهة نظرهم وما يرون من افكار ومواقف يتبناها الجانب الفلسطيني.

الاجتماع الثاني في شتورة

(في ١١ تشرين الأول ١٩٧٦) - وخلافاً لكل التوقعات عقدت اللجنة الرباعية اجتماعها في شتورة. وفي نهاية الاجتماع الذي دام ثماني ساعات متواصلة أعلن الدكتور حسن صبري الخولي ان اللجنة الرباعية اتمت المناقشة النهائية للاتفاقية الخاصة بانهاء القتال على الأراضي اللبنانية، وسيعرض كل فريق هذه الاتفاقية على الرئاسة التي ينتمي اليها، ثم تعود اللجنة الى الانعقاد بعد غدٍ، من أجل الاقرار النهائي لهذه الاتفاقية، والعمل بها فور إعلانها.
والمعلومات التي توفرت على الفور أكدت بأنه تم الاتفاق على جدول زمني للانسحابات، وتطبيق اتفاقية القاهرة، لكن المشكلة العالقة كانت قوة الردع والضمانات المطلوبة للتنفيذ، فالجانبان اللبناني والسوري كانا يصران على وجود قوة ردع حقيقية، والسوريون اعتبروا ان الجيش السوري يوفر هذه القوة بالتعاون مع قوات الامن العربية، أما الجانب الفلسطيني فأكد على قوات الأمن العربية الرمزية حالياً على أن يتبناها مؤتمر القمة العربي ويعززها عدداً وعدة.
وقد تمت مناقشة الاتفاقية، مناقشة جدية وموضوعية، وظهر تباين في وجهات النظر حيال بعض النقاط، وفيها أكد الدكتور الخولي ان الاجتماع كان ناجحاً مئة بالمئة، قال ممثل المقاومة هاني الحسن بأن النقاط العالقة ليست بذات وزن.
وكانت اللجنة قد بدأت اجتماعها الثاني في الساعة الواحدة ظهراً في بارك اوتيل شتورا، بحضور اعضائها وهم: العقيدان ميشال ناصيف واحمد الحاج عن الجانب اللبناني، والعقيد محمد الخولي والمقدم غانم عن الجانب السوري، والسادة: هاني الحسن، ابو الوليد وابو فراس عن الجانب الفلسطيني، والدكتور حسن صبري الخولي واللواء غنيم والعقيد شداد عن الجامعة العربية.
ووردت معلومات خلال الاجتماع تفيد بأن الاتجاه كان يميل الى تأجيله لاستكمال البحث. ولكن تقرر فيها بعد إقرار الاتفاق مبدئياً خلال هذا الاجتماع على ان تعود اللجنة الى الاجتماع ثانية يوم الاربعاء لبلورة بعض النقاط التي جرى حولها النقاش، وبعد اطلاع كل فريق رئيسه على التفاصيل التي تم التوصل اليها.

اتفاق كامل وشامل

وجزم اعضاء الوفود بان الاتفاق هو كامل وشامل لكل التفاصيل، ومنها مراحل الانسحابات والمدة التي تستغرقها - وهي لا تزال تراوح بين ٦ و ١٥ يوماً - وكيفية احلال قوات الامن العربية في مناطق التماس، وضرورة الاسراع بتنفيذ اتفاق القاهرة على تنفيذه بأسرع ما يمكن من الوقت لان عدم التنفيذ هو الذي اطال هذا الوضع القائم.
وكان في رأس الاتفاق خطوط عريضة هي:
١ - إعادة الحياة الطبيعية الى البلاد كما كانت في السابق، وما يتطلب ذلك من جهود مشتركة على صعيد وقف اطلاق النار والاقتتال نهائياً، وازالة المظاهر المسلحة، ووقف الحملات الاعلامية في الصحف والاذاعات والتلفزيون واتباع نوع خاص من الاعلام يعيد الثقة والاطمئنان واللحمة الى الشعب اللبناني، والاقلاع عن وسائل العنف بشكل نهائي، والايمان بالحوار خاصة ان كافة الفرقاء يطالبون بذلك.
٢ - العمل على فتح الطرقات بالسرعة المطلوبة وجعلها آمنة وسالكة أمام جميع المواطنين، والحؤول دون الحواجز المسلحة وحواجز الخطف والخطف المضاد.
٣ - اعتماد مبدأ وقف الاقتتال بصورة نهائية وليس وقف اطلاق النار كما كان يجري في السابق.
٤ - تنفيذ اتفاق القاهرة في مدة لم تحدد.
٥ - تعزيز قوات الأمن العربية واعطاؤها صلاحيات الردع على ان يوافق على ذلك مجلس الجامعة العربية. خاصة وان هذا مطلب كافة الفرقاء.
٦ - العمل على إعادة توحيد الجيش اللبناني تحت سلطة الرئيس الياس سركيس وبنائه بمساعدة كافة الأطراف حتى يتمكن من ان يتسلم المهمات الأمنية في البلاد.
ولم يكتف الاتفاق بسرد الأمور الواجب تنفيذها بالسرعة المطلوبة، بل دخل بتفاصيل عديدة، حتى ان الكلمات في

بعض الأحيان وخلال النقاش كان بحثها يتطلب وقتاً طويلاً لما لها من مدلولات وكيفيات عديدة، وخاصة فيما يتعلق بكيفية التنفيذ وتحديده نظراً لفقدان الثقة القائمة بين كافة الفرقاء.

. كما اخذت قضية الضمانات التي يتطلبها كل فريق مجالاً واسعاً من النقاش. لأن كل فئة كانت تريد ضمانات مستقبلية، فبينما طلبت المقاومة ضمانات لمستقبل تواجدها وعلاقاتها العربية وخاصة اللبنانية منها، فان سوريا أكدت بدورها انها هي الضمانة للمقاومة لأنها لن ترضى بالقضاء على المقاومة بالاضافة الى قوات الردع العربية التي ستكون شاهداً هاماً على هذه الضمانات.

أما الجانب اللبناني فانه طلب ايضاً ضمانات في من سيتولى مهمة تنفيذ الاتفاقات المعقودة، وكيفية إزالة المظاهر المسلحة ونزع الأسلحة الثقيلة من المخيمات، والمقاتلين الفلسطينيين حتى لا تعود البلاد الى مثل هذه المحنة في وقت لا يتجاوز سنوات قليلة.

رد لبنان على الدعوة الى انعقاد مؤتمر قمة عربي

للنظر في احداث ونص لبنان ونص هذه الدعوة كما نشر بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٦

«بالاشارة الى رسالة حضرة الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد محمود رياض المتضمنة توجيه الدعوة الى عقد مؤتمر عربي يخصص للبحث في الوضع في لبنان، لقد سبق توجيه هذه الدعوة قيام سوريا الشقيقة بوساطة كريمة بين اللبنانيين والفلسطينيين نأمل في ان تحقق الغاية منها.

ان لبنان، انطلاقاً من تضامنه الأخوي مع الدول العربية الشقيقة تضامناً كاملاً في كل القضايا الأساسية، ومن ارادته ان يبقى في عداد اشد اعضاء الأسرة العربية ايماناً واخلاصاً ومحبة، يعتبر ان الحفاظ على لبنان والذود عن ارضه امانة في عنق اللبنانيين كما في عنق اخوانهم العرب ويؤمن بان العدالة لا القوة هي التي تنظم العلاقات بين الدول والشعوب فكيف بين الأشقاء؟ ان الشعب اللبناني الذي ضحى منذ قرون وتفانى في سبيل حياة حرة عزيزة كريمة والذي يعيش في هذا السبيل مأساة دامية منذ اكثر من تسعة اشهر، سيستمر في البذل ليقف دوماً عالي الرأس بين مجموعة الشعوب الحرة».

نص الدعوة

«لما كان الوضع في لبنان قد تدهور الى حد خطير للغاية خصوصاً بعد استقالة رئيس الوزارة اللبنانية التي اعلن فيها ان كل الأبواب قد اغلقت امام التوصل الى حل للازمة في لبنان.

ولما كان استمرار القتال وتصاعده وامتداده الى المخيمات الفلسطينية وما ينطوي عليه ذلك من اقحام للمقاومة الفلسطينية يخلق وضعاً خطيراً في الساحة العربية يهدد الكيان اللبناني ويتعارض مع مصالح الأمة العربية وامنها مما قد يدفع العدو الصهيوني الى استغلال الموقف لتحقيق مطامعه في احتلال جزء من الأراضي اللبنانية.

ولما كانت هذه الأمور من الخطورة بحيث تشكل موقفاً يتطلب اجتماعاً استثنائياً على مستوى القمة لتدارس الوضع والنظر في ما يمكن اتخاذه من اجراءات لمساعدة لبنان على اجتياز هذه الأزمة ولتجنيب الأمة العربية ابلغ الأخطار.

فانني اجد من واجبي ان ادعو الى مؤتمر قمة يتم في اقرب وقت وقبل نهاية هذا الشهر يخصص للبحث في الوضع في لبنان وذلك اكمالاً لقرار مؤتمر القمة العربي السادس المنعقد في الجزائر والذي ينص على ان تعقد دورات استثنائية اذا اقتضت الضرورة ذلك بموافقة غالبية الدول الأعضاء وبناء على طلب دولة او اكثر من الدول الأعضاء او الأمين العام.

ارجو الابراق بهذه الرسالة الى حكومتكم وافادتي بالرأي على وجه السرعة مع وافر الاحترام.

كلمة الرئيس اللبناني الياس سركيس

في افتتاح قمة الرياض السداسية في ١٧ تشرين الأول ١٩٧٦

بدأ كلمته بشكر وجّهه إلى المشتركين في المؤتمر، وتابع قائلاً:

«يقدر اللبنانيون مبادرتكم، وان تكن متأخرة، ويودون الوصول الى نهاية عذابهم. ويأملون ان يكون هذا الاجتماع منعطفاً حاسماً باتجاه السلام. فالأوضاع في لبنان اليوم مأساوية، ونتائج ما حدث فيه باهظة، وباهظة جداً: ألوف القتلى والجرحى، مؤسسات منهارة، اقتصاد نازف، هجرة مستمرة وأخوة يتذابحون. مدننا وأسواقنا التي كانت مزدهرة أمست حقول دمار، فالخراب في كل مكان».

«ان تشريد الشعب الفلسطيني من قبل الصهيونية هو سبب المأساة اللبنانية. واليوم، يتحمل لبنان من عافيته نتائج هذا التشريد وانعكاساته. انه يدفع ثمناً غالياً يهدد مستقبله وحتى وجوده من أجل ذنب لم يرتكبه. ولكن لهذه المأساة أسباباً أخرى تعود الى المفارقات العربية التي تفاعلت على أرضنا. فلو عاملت الدول العربية الفلسطينيين معاملة متساوية لما وصلت الحالة في لبنان الى ما وصلت اليه. لقد قيدتم الفلسطينيين فالتجأوا بأكثريتهم الساحقة الى لبنان. وقد أكرهت الظروف الدولة اللبنانية، عام ١٩٦٩، على عقد اتفاقية القاهرة التي تنظم علاقاتها بالمقاومة الفلسطينية. وتعتبر هذه الاتفاقية بالنسبة الينا، الحد الأقصى المحتمل، وألا نكون قد قضينا على سيادتنا. ومع ذلك، رفض فريق من المقاومة، على الأقل، تطبيق هذا الاتفاق فتقلصت عندئذ تدريجياً الثقة بين الدولة والمنظمات الفلسطينية. وحيال حجم التسلح الفلسطيني، ساور الخوف قسماً من اللبنانيين، وقد أضحت المقاومة الفلسطينية قوة ضاغطة مهمة في وجه الدولة اللبنانية. فضلاً عن ذلك، تدخل الفلسطينيون في شؤون البلاد الداخلية، فدعموا مطالب فئة من اللبنانيين ضد فئة أخرى».

«يعاني المجتمع اللبناني امراضاً عديدة كمختلف مجتمعات العالم. ففي داخله توترات ولدى فئاته مطالب بعضها محق وبعضها الآخر مرفوض. أنا شخصياً أعلنت بوضوح عزمي على بناء مجتمع أوفر مساواة، وأكثر عدالة، وأوسع ازدهاراً. ولكن هذا لم يؤدِ الى وقف حدة المعارك. اذن فليست الاصلاحات هي سبب الأزمة الأساسي. فهذه الأزمة لم تكن لتتخذ حجمها المأساوي لولا الوجود الفلسطيني المسلح وما سبّبه من ردة فعل لبنانية مسلحة».

«إن النزاع الحالي لا ينبع من مطالب اجتماعية وسياسية داخلية، بل هو ناجم عن رفض المقاومة الفلسطينية تطبيق اتفاقية القاهرة. كما يرجع اصله الى التناقضات العربية التي ازدادت حدة بسبب الصراع بين الدولتين العظميين. فأزمة لبنان ليست لبنانية، فهي تتعلق بالعرب كلهم. ولذا: «ان قضية لبنان بين أيديكم وفي ضمائركم. فان عقدتم العزم، وأنتم عازمون، وصممتم على حلها حُلت، وان لم تصمموا فلا حول ولا قوة...»

وأثبت ان اللبنانيين لا يتحملون من مأساتهم الا مسؤولية يسيرة. واستحوذ الرئيس على أذهان مستمعيه. وأعلن ايمانه بلبنان، وعزمه على العمل جاهداً لانقاذه. ثم وصف الحالة والحلول، ووضّح التطورات والقواعد، مؤكداً: «أن لبنان يجب أن يعود حراً ومستقلاً وسيداً. ويجب تمكين السلطة اللبنانية من توفير أمن لبنان وسلامة أبنائه والمقيمين على أرضه. ويجب ان تستعيد الدولة دورها العربي، وتكون، على الأخص، في نجوة من التدخلات الخارجية. فيقتضي أولاً اخماد الحريق الذي ستمتد ألسنته الى خارج الحدود فيصيب كل العرب. ومن الضروري ان تكون للشرعية قوة عملانية توحي بالثقة للمواطنين الآمنين، وتردع الصائدين في الماء العكر. هذه القوة أكثر من ضرورية، انها لا غنى عنها. ان سوريا لم تتردد في تقديم العون لنا، واني على يقين بأن بلداناً عربية اخرى لن تبخل علينا لفرض نهاية الاقتتال. لقد وجه لبنان نداءه الى الجيش السوري طالباً اليه ضبط الفلتان بداعي العلاقات الخاصة القائمة بين البلدين. ومن الطبيعي ان يكون للقوات السورية دور راجح في داخل قوات الردع. وتكون هذه القوات خاضعة للأمرة اللبنانية التي يعود اليها حق تحديد العدد والمهمات ومدة الأقامة».

«ليست حرب لبنان حرباً أهلية، ولا حرباً دينية. انها أكثر من ذلك. فما استطيع ان أفعله بمفردي سيبقى محدوداً. أنتم، كمجموعة عربية، تستطيعون حل المشكلة. واقترح أن تقوموا ببذل جهد عربي جماعي لبلوغ الأهداف الأربعة التالية:

١ ـ وقف القتال كلياً على كل الأراضي اللبنانية على أساس تطبيق اتفاقية القاهرة فوراً.

٢ ـ احترام المقاومة الفلسطينية لسيادة لبنان وعدم تدخل الفلسطينيين في شؤون لبنان الداخلية.

٣ ـ تأليف قوة ردع عربية تكون تحت امرة السلطات اللبنانية. ولهذه السلطات أن تقرر عدد تلك القوات وعتادها، على أن تكون مهمة قوات الردع وضع حد للمجابهات المسلحة، والسهر على تنفيذ اتفاقية القاهرة، وفرض الأمن والاستقرار على كل الأراضي اللبنانية حتى يتسنى للبنان ان يجدد بناء قواته المسلحة.

٤ ـ تقديم العرب مساعدة اقتصادية لاعادة تعمير لبنان».

«اني أضمن سلامة المقاومة الفلسطينية في اطار اتفاقية القاهرة، وعلى العرب من ناحيتهم أن يضمنوا عدم تدخل المقاومة الفلسطينية في الشأن اللبناني الداخلي».

قرارات مؤتمر الرياض ١٦-١٨ تشرين الأول ١٩٧٦

«ان مؤتمر القمة العربي المحدود المنعقد في الرياض في المدة من الثالث والعشرين الى الخامس والعشرين من شوال ١٣٩٦هـ. والموافق السادس عشر الى الثامن عشر من اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٦م. بناء على مبادرة من جلالة الملك خالد

بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وصاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح امير دولة الكويت، بعد عرض قرارات مجلس جامعة الدول العربية في ادوار انعقاده غير العادية في الثامن الى العاشر من يونيو (حزيران) ١٩٧٦ وفي الثالث والعشرين من يونيو (حزيران) ١٩٧٦ الى الأول من يوليو (تموز) ١٩٧٦ وفي دور انعقاده في الرابع من سبتمبر (ايلول) ١٩٦٧، وانطلاقاً من الالتزام القومي بالحفاظ على وحدة لبنان وامنه وسيادته، كذلك بالحفاظ على المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني طبقاً لقرارات الرباط وتصعيد قدرتها على الصمود في وجه كل المحاولات التي تستهدف كيان الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره واستعادة ترابه الوطني، وايماناً بوحدة الهدف والمصير بين الشعبين اللبناني والفلسطيني الشقيقين واستحالة قيام اي تناقض في المصلحة بينهما، ومن موقع الاصرار على تجاوز الماضي بسلبياته ورواسبه والاتجاه الى المستقبل بروح المصالحة والحوار والتعاون ووجوب الاسراع في توفير الظروف والضمانات اللازمة لاستقرار الحياة الطبيعية في لبنان وترسيخ مؤسساته السياسية والاقتصادية وغيرها وتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من تحقيق اهدافها القومية، وانطلاقاً من الروح الايجابية البناءة التي ابداها القادة المجتمعون في هذا المؤتمر بما يكشف عن رغبة صادقة لديهم جميعاً في انهاء الأزمة في لبنان انهاءاً حاسماً لا رجعة فيه وتطويق اي خلاف يمكن ان يقع في المستقبل يقرر المؤتمر ما يأتي:

أولاً ـ وقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال في كل الأراضي اللبنانية من قبل جميع الأطراف في صورة نهائية اعتباراً من الساعة السادسة صباحاً يوم ٢١/ ١٠/ ٧٦، والتزام الأطراف بذلك التزاماً تاماً.

ثانياً ـ تعزيز قوات الأمن العربية الحالية لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان بامرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصياً، على ان تكون في حدود الثلاثين الف جندي ويكون من مهماتها الأساسية:

أ ـ فرض الالتزام بوقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال والفصل بين القوات المتحاربة وردع اي مخالفة.

ب ـ تطبيق اتفاق القاهرة وملاحقه.

ج ـ الاشراف على سحب المسلحين الى الأماكن التي كانوا فيها قبل تاريخ ١٣/ ٤/ ٧٥م. وازالة المظاهر المسلحة وفقاً للجدول المبين في الملحق المرفق.

هـ ـ الاشراف على جميع الاسلحة الثقيلة من مدفعية وهاون وقواعد صواريخ وآليات مدرعة الخ، تحت مسؤولية الأطراف المعنية.

و ـ مساعدة السلطة اللبنانية عند الاقتضاء على تسلم المرافق والمؤسسات العامة تمهيداً لاعادة تسييرها وحماية المنشآت العامة العسكرية والمدنية.

ثالثاً ـ اعادة الحياة الطبيعية في لبنان الى الحال التي كانت عليها البلاد قبل بدء الأحداث، اي قبل تاريخ ١٣/ ٤/ ٧٦م، كمرحلة اولى طبقاً للجدول الزمني المبين في الملحق المرفق.

رابعاً ـ تنفيذ اتفاق القاهرة وملاحقه والالتزام بمضمونها نصاً وروحاً وذلك بضمان من الدول العربية المجتمعة. وتؤلف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر والجمهورية العربية السورية ودولة الكويت تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية في ما يتعلق بتنفيذ اتفاق القاهرة وملاحقه، وتكون مدتها ٩٠ يوماً من تاريخ اعلان وقف اطلاق النار.

خامساً ـ تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية احترامها لسيادة لبنان وسلامته وعدم تدخلها في شؤونه الداخلية انطلاقاً من التزامها الكامل باهداف القضية الفلسطينية القومية وتضمن السلطة الشرعية اللبنانية بالتالي لمنظمة التحرير الفلسطينية سلامة وجودها وعملها على الأراضي اللبنانية ضمن اطار اتفاق القاهرة وملاحقه.

سادساً ـ تتعهد الدول العربية المجتمعة باحترام سيادة لبنان وسلامته ووحدته شعباً وارضاً.

سابعاً ـ تؤكد الدول العربية المجتمعة التزامها بمقررات القمة في الجزائر والرباط وبمساندة المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية وبدعمها واحترام حق الشعب الفلسطيني في الكفاح بكل الوسائل لاسترداد حقوقه الوطنية.

ثامناً ـ الشؤون الاعلامية:

أ ـ وقف الحملات الاعلامية والتعبئة النفسية السلبية من قبل الأطراف كافة

ب ـ توجيه الاعلام بما يكرس وقف الاقتتال وتحقيق السلام وتنمية روح التعاون والاخاء بين الجميع.

ج ـ العمل على توحيد الاعلام الرسمي.

تاسعاً ـ اعتبار الملحق المتعلق بتنفيذ هذه القرارات جزءاً لا يتجزأ منها.

الجدول الملحق

وهذا نص الجدول الملحق المتعلق بتنفيذ قرارات مؤتمر القمة السداسي:

«اولاً ـ الاعلان عن وقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال في كل الأراضي اللبنانية من قبل جميع الأطراف في صورة نهائية اعتباراً من يوم ٢١/ ١٠/ ١٩٧٦. الساعة السادسة صباحاً.

ثانياً ـ وضع نقاط مراقبة من قوة الأمن الرادعة بعد انشاء مناطق عازلة في الأماكن المتوفرة لتثبيت وقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال.

ثالثاً ـ سحب المسلحين وجميع الاسلحة الثقيلة وازالة المظاهر المسلحة وفقاً للجدول الزمين الآتي:

أ ـ جبل لبنان: يتم خلال خمسة ايام.

ب ـ الجنوب: يتم خلال خمسة ايام.

ج ـ بيروت وضواحيها: يتم خلال سبعة ايام

د ـ الشمال: يتم خلال عشرة ايام

رابعاً ـ فتح الطرق الدولية:

أ ـ تفتح الطرق الدولية الآتية خلال خمسة ايام: بيروت ـ المصنع، بيروت ـ طرابلس ـ الحدود، بيروت ـ صور، بيروت ـ صيدا، مرجعيون ـ المصنع.

ب ـ توضع نقاط مراقبة ودوريات على الطرق غير الآمنة من عناصر قوة الأمن الرادعة بالاتفاق مع الأطراف المعنية وقائد القوة المذكورة.

خامساً ـ تتولى السلطات اللبنانية الشرعية المرافق والمؤسسات والمنشآت العامة من عسكرية ومدنية:

أ ـ اخلاؤها من المسلحين وغير الموظفين وتكليف قوة الأمن العربية حراستها وتسهيل تشغيلها من قبل موظفيها بعد تسلمهم اياها وذلك خلال عشرة ايام.

ب ـ تسليمها الى لجنة لبنانية رسمية مركزية تكلف بدورها لجاناً فرعية خاصة بكل مرفق او مؤسسة في سبيل جرد محتوياتها وتسلمها.

سادساً ـ يتم تشكيل القوات المطلوبة لتعزيز قوة الأمن العربية بالاتفاق مع رئيس الجمهورية اللبنانية على ان يتم وصول هذه القوات خلال اسبوعين.

سابعاً ـ يتم تنفيذ اتفاق القاهرة وملاحقه كمرحلة ثانية ولا سيما لجهة وجود الاسلحة والذخائر في المخيمات ولجهة خروج القوات الفلسطينية المسلحة التي دخلت بعد بدء الأحداث، على ان ينتهي هذا التنفيذ خلال ٤٥ يوماً اعتباراً من تاريخ تشكيل قوة الأمن العربية الرادعة».

كلمة الرئيس اللبناني الياس سركيس في مؤتمر قمة القاهرة (النهار ـ بيروت ـ ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٦)

سيدي الرئيس، اصحاب الجلالة والسمو، اصحاب السيادة.

على رغم الألم الذي يمتلكني واللبنانيين جميعاً، تحت وطأة المأساة التي نعيشها، يطيب لي ان اعبر عن ارتياحي لانعقاد هذا المؤتمر الكريم وعما نعلق عليه من امال.

ان اهتمامكم، ايها الأخوة، بقضيتنا قد تجسد في بادرات اخوية متتالية مشكورة، الى ان كان مؤتمر الرياض الأخير واليوم هذا المؤتمر الذي نأمل ان يكلل الجهود السخية الخالصة.

لن اعود بكم الى الأحداث الأليمة التي نعيش، فقد عشتموها معنا ولا تزالون وشاركتمونا في الامها وادركتم ابعادها.

ان النتائج الأولية لمؤتمر الرياض جاءت مشجعة مما يدعونا الى العمل على ان تتكامل هذه النتائج لتعود معها الحياة في لبنان الى طبيعتها.

لقد عالج مؤتمر الرياض المأساة اللبنانية من جميع نواحيها ووضع اسساً واقعية لحلها تحفظ سيادة لبنان واستقلاله ووحدة شعبه وارضه كما تمكن القضية الفلسطينية من بلوغ اهدافها القومية في اطار الاتفاقات المعقودة. ولقد اطلعتم ايها الاخوة، على مقررات مؤتمر الرياض، واستناداً الى هذه المقررات دخل وقف اطلاق النار في حيز التنفيذ اعتباراً من صباح الخميس الماضي وجرى التقيد به بنسبة مشجعة مما يدل على حسن نية ظاهر لدى معظم الفرقاء المتقاتلين لأن وقف اطلاق النار

هذا قد جاء نتيجة للقرارات السياسية التي اتخذها الفرقاء المتقاتلون في لبنان التزاماً بمقررات مؤتمر الرياض وذلك في غياب القوة الرادعة. واستناداً الى هذه المقررات ايضاً، بدأت قوات الأمن العربية الموجودة على الأراضي اللبنانية مراقبة تنفيذ وقف اطلاق النار في انتظار تعزيزها عدة وعدداً لتصبح قوة فاعلة تؤمن انهاء الاقتتال وتسهر على تنفيذ الاتفاقات وتساعد على حفظ الأمن داخل الأراضي اللبنانية الى ان يوفقنا الله في اعادة بناء جيشنا وقواتنا الأمنية الداخلية. وقد اخذ اللبنانيون يشعرون بالارتياح نتيجة لما حصل، وهم يترقبون بأمل كبير اتمام هذه الاجراءات بالسرعة المرجوة وفقاً لما جاء في مقررات مؤتمر الرياض، ولا غرابة في ذلك ان كل يوم اقتتال تكون حصيلته العشرات بل المئات من الضحايا اضافة الى ما ينجم عنه من خراب ودمار.

ان واجب حل القضية اللبنانية امانة في ضمائر قادة العرب واني اناشدكم، يا اصحاب الجلالة والسمو ويا اصحاب السيادة، تلبية نداء ضمائركم في هذا الظرف العصيب وان التاريخ لمسجل لكم موقفكم. وهل كثير ان نثبت للعالم اننا قادرون على حل مشاكلنا بأنفسنا مهما كانت معقدة ومهما تداخلت فيها الأيدي العدوة؟ وهل كثير ان نثبت للعالم ان لنا الشجاعة على مواجهة الحقائق ومعالجة الأخطاء؟

ان كرامة العرب وعزتهم رهن بتضامنهم وبتعاونهم.

ان مؤتمر القمة، بما يمثل من سلطان ومن تحسس بمسؤوليته التاريخية، لقادر على ان يقوم بدور اساسي خطير لوضع حد نهائي للحرب الشريرة الدائرة على ارض لبنان والتي تهدد لا لبنان فحسب بل المصير العربي كله.

وهو قادر ايضاً على خلق جو تصفو فيه النيات وتتألف فيه القلوب ليتعزز التعاون بين الأشقاء في سبيل غد افضل.

املنا كبير في ان يستعيد لبنان عافيته ونشاطه في خدمة اشقائه جميعاً، وليس ذلك بالكثير على حيوية اللبنانيين، فكيف اذا تضافرت الجهود بين الأشقاء جميعاً.

ان كل دعم تقدمونه للبنان سيؤتي ثماراً خيرة واني اثق بانكم فاعلون.

وختاماً، ايها الأخوة، باسم اللبنانيين وباسمي الشخصي اشكر لكم، اخواني اصحاب الجلالة واصحاب السيادة، بادرتكم الأخوية الكريمة التي بدأت نتائجها الطيبة تلوح اكان ذلك في لبنان ام في العالم العربي اجمع. والسلام عليكم.

كلمة السيد محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية، في مؤتمر قمة القاهرة (النهار - بيروت - ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٦)

سيدي الرئيس، اصحاب الجلالة والفخامة.

يسعدني ان احيي جمعكم الكبير الذي تنعقد عليه امال الأمة العربية كما اتوجه اليكم، يا سيادة الرئيس، بالشكر لاستضافة جمهورية مصر العربية لهذا الاجتماع وما بذلتموه شخصياً من جهد في سبيل انجاحه.

تحية لكم حين تلتقون في اكتوبر اليوم على مبادىء التضامن والعمل العربي الجماعي تخطياً للعقبات والصعاب واتصالاً باكتوبر العظيم منذ ثلاثة اعوام يوم سجلت امتنا اعظم انتصاراتها الحديثة وشهدت اروع انجازات التضامن العربي في قمتي الجزائر والرباط حيث قررتم خطة العمل العربي المشترك قومياً ودولياً في ضوء حقائق النصر الكبير. ويأتي لقاء اليوم بعد عامين جرت خلالهما احداث على الساحة العربية اثرت على التضامن العربي فشبت خلافات في أكثر من مكان في الوطن العربي وتدهورت العلاقات بين عدد من الدول العربية وصلت في بعضها الى احتمالات التصادم المسلح، وكانت ذروة الخلاف في لبنان حيث سال الدم العربي بأيد عربية وحل الدمار على ارض لبنان العزيز. ومنذ يونيو (حزيران) الماضي قام مجلس الجامعة بجهود متصلة لأجل انهاء الأزمة اللبنانية واصدر قرارات عديدة وانشأ قوة أمن عربية للحفاظ على وقف اطلاق النار. الا ان السادة وزراء الخارجية، على ضوء استمرار القتال وتعذر التوصل الى حل، رأوا رفع الأمر الى الملوك والرؤساء العرب لعقد مؤتمر للقمة العربية لاتخاذ القرارات الضرورية على اعلى مستويات المسؤولية العربية.

انه لمن اسباب التوفيق لمؤتمركم هذا ان يسبقه اجتماع القمة السداسي في الرياض بعد جهود ومساع صادقة ومخلصة، وان ترحب الدول العربية مجتمعة في مجلس وزراء الخارجية بما تحقق في القمة السداسية في سبيل تسوية الأزمة اللبنانية والحفاظ على المقاومة الفلسطينية والعمل لدعم التضامن العربي.

وينعقد اجتماعكم هذا وامامه نتائج اجتماع الرياض وفيه قالت الأطراف المعنية كلمتها واجمعت على خطة سواء. ولا شك في ان مؤتمركم سوف يعطي نتائج الرياض اطارها العربي الشامل ويجعل من الضمانات التي وضعها ضمانات عربية

جماعية تعبر عن التزام الأمة العربية ككل بانهاء القتال في لبنان والحفاظ على وحدته ارضاً وشعباً، وتعبر في الوقت نفسه عن التزام الأمة العربية ككل بالثورة الفلسطينية وحقها المقدس في استمرار مسيرتها العادلة.

ان المسؤولية العربية تجاه لبنان مسؤولية قومية اساسية حيث كان من دعائم العمل العربي المشترك، منذ وضع ميثاق الجامعة، الحفاظ على استقلال لبنان وسيادته ووحدة اراضيه ثم ان المسؤولية العربية تجاه الشعب الفلسطيني هي مسؤولية قومية جماعية وتاريخية اكدتها قرارات الجزائر والرباط في الالتزام بمساندة الشعب الفلسطيني في كفاحه في سبيل حقوقه الوطنية ممثلاً في منظمة التحرير الفلسطينية.

في اطار دعم التضامن العربي الذي ساهم فيه اجتماع الرياض ايضاً مساهمة كبيرة، لا ريب انه سيخرج من لقائكم الشامل هذا اعظم النتائج واوسعها. كما ستزداد الأمال في دعم الجبهة العربية لتصفية اثار العدوان الاسرائيلي وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية المقدسة.

لعل هذا هو الذي يجعلنا اليوم نرى تصاعداً في المداخلات الاسرائيلية العدوانية على الاراضي اللبنانية وفي الهجمات الاسرائيلية السافرة على الجنوب اللبناني.

فاسرائيل هي المستفيد الأول من اية فرقة في الكلمة العربية ومن اي ضعف في التضامن العربي، ولا شك في انها تطمع في استمرار الازمة اللبنانية لما تحدثه هذه الأزمة من ضعف في الصف العربي وتحويل للجهد العربي عن اهدافه الرئيسية في التحرير والتنمية.

سيدي الرئيس، اصحاب الجلالة والفخامة.

ان اجتماعكم الاستثنائي اليوم انما يقع والأمة العربية في منعطف تاريخي، وهو لذلك يستحق كل ما ادخرتموه له من جهد وارادة وتصميم على النجاح وسوف ينتهي حتماً الى تنقية الجو العربي من الخلافات والى التوصل الى صيغة تضمن تجنيب العلاقات العربية مخاطر الانقسام. ومن هنا يأتي امل الجماهير العربية في اشراق فجر جديد على ارض لبنان والأرض العربية كلها.

ان الابصار والقلوب مشدودة اليكم وان امتكم لواثقة من ارادتكم الصادقة حمل المسؤولية التاريخية نحو لبنان وفلسطين. وليكن اجتماعكم هذا انجازاً عظيماً لامتنا تلتئم فيه جروحنا وتتوحد فيه طاقاتنا وتتثبت فيه خطانا في مسيرتنا نحو تحقيق اهداف الامة العربية.

وفقكم الله ورعى امتنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الرئيس السوري حافظ الأسد في مؤتمر قمة القاهرة
(النهار - بيروت - ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٦)

ايها الأخوة الملوك والرؤساء.

انه لامر يدعو الى السرور ان نجتمع اليوم في القاهرة، فوق ارض مصر الطيبة، في هذا البلد الكريم الذي استمر عبر التاريخ سنداً منيعاً قوياً للأمة العربية والذي قدم عبر عصور الزمن التضحيات الجسام دفاعاً عن كرامة الانسان العربي على ارض مصر وخارج ارض مصر. لقد كان هذا الشعب كريماً معطاء طوال التاريخ، متعاوناً مع اشقائه من اجل دفع الأذى عنه وعنهم. هكذا كان لدى كل غزو تتعرض له هذه المنطقة. هكذا كان عندما تعرضنا للغزو الصليبي الاستعماري وهكذا هو اليوم حيث تتعرض امتنا للغزو الصهيوني الكبير في هذا العصر.

ان نلتقي هنا في هذا اليوم لنناقش امورنا، فهذا امر يدعو الى الشعور بالراحة، الى الشعور بالتفاؤل والأمل في اننا نتحرك نحو المستقبل حركة موفقة خيرة.

بديهي، ايها الأخوة، ان الأمة العربية بجماهيرها الواسعة تتطلع الى مؤتمرنا الذي ينعقد اليوم. وبديهي ان هذه الجماهير تتوقع منا ان نخرج من هذا المؤتمر ونحن اكثر الفة وتماسكاً واشد قوة ومنعة، تتوقع منا ان نخرج من هذا المؤتمر وقد وجدنا الحل، ان نخرج من هذا اللقاء وقد وجدنا الحل لما نحن مجتمعون من اجله. تتوقع منا ان نخرج من هذا اللقاء كما خرجنا بالامس من لقاء الرياض وقد بعثنا الحياة الحقيقية في تماسك العرب وتضامنهم ليتحركوا معاً نحو مستقبل عزيز كريم.

ان المستقبل، ايها الأخوة، كما اراه مظلم قاتم ان لم ننتبه لما يحيط بنا من اخطار فلنتخذ ما هو مناسب لمواجهة هذه الأخطار. المستقبل مظلم قاتم ان لم ننتبه لخطورة هذا الزمن الضائع الذي يمر من دون ان نستثمره في التحضير لما هو مفيد في التصدي للمحاولات المستمرة المتصاعدة لاغتيال كل تطلعات العرب وامالهم في الحرية والتقدم. ارضنا محتلة وشعبنا مشرد

ومعركة تحضر لنا هنا ومعركة تحضر لنا هناك، واذا بنا في مسلسل من المعارك الثانوية نرى بدايته ولم نر النهاية بعد. فاذا كنا نريد هذه النهاية، نهاية هذا المسلسل وان نقفز اليها، الى هذه النهاية، دفعة واحدة، فعلينا ان نركز انظارنا ونرى في شكل مجسم وحقيقي مسؤول ارضنا المحتلة ومواطنينا العرب المشردين.

ايها الأخوة.

ان حرب رمضان وضعتنا على الطريق السوي وعلينا ان لا نضيع هذا الطريق. حرب رمضان باسلوب ناجح في مسار الكرامة وعلينا السير عليه، وعلينا ان نكافح بكل ما نستطيع من جهد لئلا تضيع منا معالم هذا المسار. واي اثم نقترف واي خطأ تاريخي نرتكب ان اضعنا الدرب وفقدنا الزمام ولم نحافظ على ماثر حرب تشرين، حرب اكتوبر، حرب رمضان المجيدة.

في الأمس، ايها الأخوة، وفي الرياض التقيت الأخ الرئيس انور السادات وعاد كل شيء الى صفائه، لان صفاء تشرين، صفاء اكتوبر كان ساطعاً وساطعاً جداً. وذكرت وتذكرت ونحن نتحدث معاً هناك في الرياض تلك اللقاءات العديدة والاجتماعات الكثيرة الطويلة هنا في مصر وهناك في سوريا، هنا في القاهرة وبرج العرب واماكن اخرى وهناك في دمشق وبلودان واماكن اخرى ايضاً، نناقش ونقدر الموقف سياسياً وعسكرياً، نجد ثغرة في مكان فنعمل على سد هذه الثغرة، ونحدد ثغرة في مكان اخر فنكافح من اجل ترميم هذه الثغرة، ونحدد اكثر من تاريخ لبدء حرب تشرين، حرب اكتوبر. وتشاء ارادة الله ان يكون شهر رمضان، ان يكون العاشر من رمضان هو التاريخ الفعلي للحرب، حرب رمضان المجيدة. القرار التاريخي العظيم، قرار حرب رمضان، ارضية صلبة اقوى من كل تعثر، فحرب رمضان هي حرب الأمة العربية، هي انجاز الأمة العربية الابرز في هذا العصر، هي حرب المواطنين العرب في كل مكان. بهم ومن اجلهم تفجرت، هبوا لخوضها في كل مكان فكانت ارادتهم انعكاساً خيراً علينا جميعاً، على امتنا، وانعكست ايضاً على العالم في اكثر من مجال تعديلاً في الموازين، تعديلاً في العلاقات، تغييراً في الكثير من المفاهيم وتطويراً للكثير من المفاهيم واستخلاصاً للكثير من العبر.

ايها الأخوة،

نجتمع اليوم وامامنا مأساة لبنان. مأساة لأن اللبنانيون يقتلون ومأساة لأن الفلسطينيين يقتلون. مأساة لأن اللبنانيين يهاجرون من لبنان ومأساة لأن الفلسطينيين يهاجرون مرة ثانية من لبنان بعدما هاجروا في المرة الأولى من فلسطين. مأساة لاننا نعيش معركة ليست معركتنا الحقيقية ومأساة لأننا جميعاً نستنزف ونصرف في كل مكان من هذا العالم من رصيد حرب تشرين حرب اكتوبر، بدلاً من ان نحافظ على هذا الرصيد وان نضيف اليه.

ايها الأخوة.

نحن قادة هذه المرحلة من التاريخ تحدد قيمتنا بقدر صدقنا مع اهداف هذه الأمة وبقدر ما نخدم ونقدم لهذه الأهداف.

ولا بد ان نرتفع جميعاً فوق كل جرح وان نتحمل مسؤولياتنا بجدية وان نوقف القتال واراقة الدماء في لبنان بتطبيق الحل الذي يعيد للبنان وحدته وامنه واستقراره ودوره الطبيعي في العمل العربي والذي يعيد للمقاومة الفلسطينية حيويتها ونشاطها وفعاليتها في النضال من اجل الحقوق المغتصبة وفي اطار النضال العربي في طبيعة الحال ضد المغتصب.

بهذا، ايها الأخوة، نخطو خطوة كبيرة ومهمة نحو تضامننا، نحو تماسكنا مما يجعلنا نتفاعل ونستبشر بمستقبل زاهر كريم ومشرق. والسلام عليكم.

كلمة الرئيس المصري انور السادات في مؤتمر قمة القاهرة
(النهار - بيروت - ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٦)

باسم الله، الأخوة الأعزاء ملوك ورؤساء الدول العربية الشقيقة.

بكل اعتزاز وتقدير ومحبة ارحب بكم في بلدكم وبين اهلكم وعشيرتكم الذين يتطلعون الى جمعكم هذا بالأمل والثقة ويترقبون اجماعكم على ما فيه خير امتنا المجيدة ويعاهدون الله واشقاءهم في كل بقعة على امتداد الوطن العربي في المشرق والمغرب ان يكون فكرهم وعملهم كله خالصاً لوجه الله والعروبة متوهجاً لضم الصف ولم الشمل حتى نحقق اهدافنا القومية ونتم رسالتنا المجيدة.

ومن يمن الطالع أن ينعقد مؤتمرنا هذا في الشهر الذي شهد امجد انتصاراتنا وتجسدت فيه قوتنا المادية والروحية بأروع معانيها وفي ابهى صورها وتفجرت قدرتنا الفريدة على مواجهة أعتى التحديات يداً واحدة وعقلاً واحداً وقلباً واحداً. ومغزى كل هذا واضح لا لف فيه ولا غموض، وهو انه ليس امامنا سوى طريق واحد، طريق التضامن والعمل العربي الجماعي لأننا حين نوحد ارادتنا وجهدنا لا يمكن ان نلتقي الا على الخير والحق مصداقاً لقول الرسول الكريم «لا تجتمع امتي على ضلال».

وربما كانت الأحداث الدامية المؤسفة التي شهدتها الأشهر الحزينة الماضية في قطر عربي شقيق قد دقت لنا جميعاً ناقوس الخطر، غير انها في الوقت نفسه قد بينت لنا طريق الأمل، طريق الوحدة والتضامن والتكاتف. وقد حز في نفوسنا ان نرى قطعة غالية من الوطن العربي تمتد جذورها الحضارية الضاربة في اعماق التاريخ في وقت كانت معظم ارجاء الأرض غارقة في ظلمات الجاهلية والهمجية، كما انها قدمت للعالم، هذه البقعة، في تاريخه المعاصر، نموذجاً مشرقاً للتعايش والسماحة والسلام الاجتماعي. اقول يحز في نفوسنا ان تنقلب هذه البقعة العزيزة من امتنا العربية بين عشية وضحاها الى ساحة لاقتتال الأخوة واشتعال الفتنة وتشهد احداثاً هي ابعد ما تكون عن قيمنا وتقاليدنا وتراثنا الحضاري مما جعل التحدي امامنا جميعاً تحدياً جسيماً، فهو تحدي الانتصار على النفس بعدما اثبتنا قدرتنا على الانتصار على العدو، وهذا هو الجهاد الأكبر الذي ليس امامنا من سبيل الا ان نخوضه بكل عزم وتصميم وبكل تطلع الى المستقبل وبكل اصرار على تجاوز الماضي بعثراته وسلبياته والقفز الى آفاق جديدة بكل ثقة في الله، سبحانه وتعالى، وفي النفس.

واذا كان بعض الحاقدين والطامعين قد ظنوا ان العرب قد خارت قواهم او وهنت عزيمتهم وتفرقت سبلهم شتى واصبحوا لقمة سائغة للدسائس والفتن والمؤامرات، فان ردنا على هذا هو مزيد من الوحدة والتماسك ومزيد من اليقظة والقدرة على مجابهة المحن بعزيمة صلبة والاحتفاظ بوضوح الرؤيا والتمييز بين الاجتهادات المتباينة بيننا احياناً والتناقضات الجوهرية القائمة دائماً بيننا وبين اعدائنا. وفي التحليل الأخير، ان عظمة الأمم تقاس بالأحداث التي تمر بها والمحن التي تتعرض لها، بل تقاس ايضاً بقدرتها في النهاية على ان تحزم امرها وتحسم القضية لمصلحة قوى الخير والمصلحة الجماعية الشاملة لا المصالح الآنية الضيقة، وعلى هؤلاء الذين تسابقوا في كتابة نعي التضامن العربي وروح اكتوبر الجيدة ان يعوا هذا الدرس جيداً لأن امة في مثل اصالة امتنا وعراقتها لا يمكن ان تتنكب سواء السبيل او ان تختلط امامها الرؤيا. وان نظرة خاطفة على تاريخنا النضالي في القرن الأخير. وهي مدة قصيرة في حياة الأمم والشعوب، لتظهر لنا ان امتنا لم تكن يوماً عاجزة عن العطاء وتحمل المسؤولية التاريخية ولم تكن يوماً ناكصة عن التصدي لأعتى التحديات، بل انها من المحيط الى الخليج لم تكتف بتحقيق استقلال الوطن وتصفية الاستعمار في وقت كان المد الاستعماري في ذروته وعنفوانه، بل انها تمكنت بسبب القوة الهائلة الكامنة في اعماق كل فرد من ابنائها من رد موجات متتابعة من الغزو الفكري ومن شتى المحاولات التي سعت لاقامة المحاور وتجزئة الوطن العربي الى مناطق للنفوذ الأجنبي. ثم انها تنبهت بوعيها التاريخي الى طبيعة التحدي الذي يواجهه العالم اليوم، تحدي العلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، فخطت في هذا المجال خطوات رائدة ربما غابت عن انظارنا الى حين لكن وقفة متأنية كفيلة بأن تعيد الينا الثقة في انفسنا وحاضرنا ومستقبلنا.

ومن الانصاف ان نذكر انه منذ تفجرت الأزمة في لبنان الشقيق على هذا النحو المفجع، والشعور بالألم والخطر يتزايد في كل ارجاء الوطن العربي. ومن هنا كانت الجهود الحثيثة والمبادرات المتتالية التي قام بها كثيرون منا لوضع حد لتلك المأساة. وعلى رغم ان الأزمة قد استمرت واستشرت وقتاً طويلاً كنا احوج ما نكون لاستثماره لتضميد جروح لبنان ورأب الصدع في بنيانه، فان هذه الجهود لم تذهب سدى، بل ان تتابعها وتراكمها هما اللذان اسفرا في النهاية عن بارقة الأمل التي تمثلت في مبادرة كريمة تقدم بها جلالة الملك خالد بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية وسمو الأمير الشيخ صباح السالم الصباح امير دولة الكويت، وتبلورت في عقد مؤتمر قمة سداسي في الرياض في السادس عشر من هذا الشهر تمكن بنجاح من التوصل الى تصور شامل لانهاء الأزمة في لبنان وشق الطريق امام مستقبل اكثر اشراقاً وامناً. وما كان لهذا المؤتمر ان ينجح في المهمة التاريخية التي تصدى لها لولا ان بدا من حيث انتهت الجهود التي سبقته والتي اضطلع فيها كل رئيس دولة عربية بنصيب وافر من خلال اتصالات ثنائية ومتعددة الأطراف ورسائل متبادلة ومشاورات لم تنقطع اشهد للحقيقة والتاريخ انها كانت متوجهة الى المصلحة القومية وحدها، منزهة عن الهوى والغرض. كما ان وزراء خارجية الأقطار العربية قاموا بجهود دائبة في اطار مجلس الجامعة العربية واستطاعوا ان يضعوا حجر الأساس في حل الأزمة اللبنانية وان يتوصلوا الى الصيغ التي فتحت امامنا طريق الحل والانفراج. ولا بد ان انوه هنا بالرسالة العظيمة التي قام بها ابناء اوفدتهم جامعة الدول العربية الى لبنان تنفيذاً لقرارات مجلس الجامعة فخدموا امتهم وكانوا اوفياء لشرفهم العسكري ولتقاليدهم وتحملوا في صمت وصبر اهوالاً جسيمة ولم يترددوا في التضحية بأرواحهم في سبيل الهدف الأسمى الذي آمنوا به.

ومن المناسب ان اقرر امامكم ان جميع الأطراف الذين اشتركوا في المؤتمر ارتفعوا الى مستوى المسؤولية التاريخية وتمكنوا بهذا الموقف القومي من تجاوز اسوأ محنة تعرضت لها امتنا في تاريخها المعاصر واثبتوا للعدو وللصديق على السواء ان الأمة العربية امة واحدة وانها خير امة اخرجت للناس. وامامكم، ايها الأخوة الأعزاء، القرارات التي اوصى المجتمعون في الرياض باصدارها حسماً للموقف المتفاقم في لبنان والبيان الصادر عن المؤتمر تعبيراً عن الروح التي سادته واملت قراراته، ولكم ان تمعنوا فيها النظر او ان تضيفوا اليها ما يرسخ القيم التي نعمل جميعاً من اجلها والمبادىء التي نتحرك على هديها، والأمر في الأول وفي الأخر لكم، وانما يهمني ان ابدي امامكم بعض الملاحظات:

اولها ـ ان وقف اطلاق النار ومنع العودة الى استئناف القتال هما قرار في الأصل سياسي، وهما جوهر هذا الاتفاق وركيزة السلام في لبنان، كما انهما امر لا تقبلون المساس به او الرجوع فيه، فليس بيننا من يتسامح في هذا الالتزام وفي التمسك به.

ثانياً ـ ان الشعب اللبناني كفيل بحل خلافاته الداخلية وترتيب اموره من دون اي وصاية او تدخل من الخارج. ولا يسعني الا ان اهيب بجميع الأطراف اللبنانيين ان يسووا خلافاتهم بالحوار الهادىء المسؤول في اطار الوحدة الوطنية التي ترفض التقسيم والتجزئة، واولى بهم ان يحكموا بينهم العقل والحكمة والمصلحة المشتركة. ونحن نتطلع الى انعقاد مؤتمر الطاولة المستديرة يعالج فيه الأشقاء اللبنانيون شؤونهم بما عرف عنهم من وعي وحنكة سياسية.

ثالثها ـ اننا مطالبون في الوقت نفسه بتدعيم المقاومة الفلسطينية وبالذات منظمة التحرير التي ارتضاها الشعب الفلسطيني معبراً عن آماله وامانيه وممثلاً شرعياً له ومدافعاً عن حقوقه ومصالحه. واذا كان البعض يتوهم ان كفاح الشعب الفلسطيني قد تعرض لنكسة بفعل الأحداث الدامية في لبنان، فان ردنا الحاسم على هذا لا بد ان يكون مزيداً من الدعم لمنظمة التحرير وقيادتها وتأكيداً جديداً للالتزام العربي القومي بنصرة شعب فلسطين وتضميداً لجروح كل فلسطيني يشعر في حق بأننا نشاركه في المسؤولية والمصير. وما احوجنا في هذه الأيام الى النظر الى اخوتنا الذين يواجهون العدو في الأراضي المحتلة ببطولة منقطعة النظير ويلقنون العالم كله درساً في الوعي الثوري والنضال الانساني المجيد ويتحدون بارادتهم الصلبة التي لا تعرف الوهن، يتحدون منطق الارهاب الغاشم والقمع. فالى هؤلاء الأخوة جميعاً، اقدم باسم مؤتمركم هذا اجمل تحية واجدد لهم العهد والميثاق ان نواصل السير معهم على طريق التحرير والخلاص حتى يتم النصر المبين باذن الله.

رابعاً ـ ان اعداءنا في اسرائيل وغيرها يخطئون التقدير والحساب ان هم توهموا للحظة واحدة انهم اعادوا تصدير التمزق والانهزامية الى الأمة العربية. فقد تخطينا هذه المرحلة الى غير رجعة واصبح العدو غارقاً في مأساته ولن نفرط في روح اكتوبر المجيدة أبداً وسوف نتصدى جميعاً للتحركات التي تقوم بها اسرائيل نحو جنوب لبنان بكل حزم وقوة.

ايها الأخوة ملوك ورؤساء الدول العربية الشقيقة.

ان اضخم التحديات التي نواجهها في هذا المنعطف التاريخي هي ان نطوي تلك الصفحة الحزينة وان ننطلق الى آفاق المستقبل وكلنا تصميم على استلهام روح اكتوبر المجيدة واستثمار الدفعة القوية التي تلقاها التضامن العربي على ايديكم جميعاً في سبيل ترسيخ وحدة الصف العربي ووضع نهاية للخلافات التي تعكر صفو العلاقات العربية او تنال من تماسكها. وقد اثبتت احداث لبنان المؤسفة ان الشعب العربي عن بكرة ابيه يرى في التضامن العربي الجبل الشامخ الذي يعصمه من الأخطار والأنواء ويرد عنه كيد الكائدين واطماع الحاقدين، كما انه قد آلى على نفسه الا يفرط في وحدته بعد اليوم أبداً والا يدخر جهداً في سبيل الذود عن وحدة كيانه ومصيره. واسمحوا لي ان اوجه اليكم جميعاً من فوق هذا المنبر وباسم الشعب العربي في مصر نداء اخوياً صادقاً يتجاوز كل الخلافات التي تفرق بيننا وتشتت شملنا من اجل تعزيز التضامن العربي بحيث يصل الى مشارف لم يبلغها من قبل «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا»، والسلام عليكم ورحمة الله.

بيان المؤتمر

في ما يلي نص البيان الختامي لمؤتمر القمة الذي اذاعه امين عام جامعة الدول العربية السيد محمود رياض في مؤتمر صحافي عقده اثر الجلسة الختامية للمؤتمر.

بيان مؤتمر القمة العربي في دورته الاستثنائية الأولى:

القاهرة يومي ٢ و ٣ من ذي القعدة عام ١٣٩٦ هجرية ـ والخامس والعشرين والسادس والعشرين من تشرين (اكتوبر) ١٩٧٦ ميلادية.

ان ملوك ورؤساء جامعة الدول العربية المجتمعين في القاهرة لبحث الأزمة في لبنان. ودراسة وسائل حلها من اجل

الحفاظ على امن لبنان وسيادته ووحدته. وحماية المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية ودعم التضامن العربي.

وانطلاقاً من الالتزام بالمسؤولية القومية التاريخية بوجوب تعزيز الدور العربي الجماعي بما يكفي حسم الموقف في لبنان للحيلولة دون تفجره في المستقبل وتوفير الضمانات اللازمة لاستقرار الحياة الطبيعية فيه، والحفاظ على مؤسساته السياسية والاقتصادية وغيرها وصيانة السيادة اللبنانية واستمرار الصمود الفلسطيني.

وايماناً بان تحرير الارض العربية التي تحتلها اسرائيل، واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني يستلزمون دعم التضامن العربي وحشد الجهود والامكانات العربية في خدمة القضية المصيرية.

وشعوراً بضرورة مساعدة لبنان في تجاوز ازمته واعادة بناء اقتصاده ومؤسساته ومرافقه لتأمين عودته الى حياته الطبيعية وممارسة دوره الفعال في المجال الاقتصادي العربي.

درس المؤتمر الوضع الراهن في لبنان في اطار الحفاظ على سيادته واستقلاله وتضامن الشعبين اللبناني والفلسطيني.

ورحب بنتائج اعمال مؤتمر القمة العربي السداسي في الرياض. واعرب عن تقديره للانجاز الذي تحقق به في سبيل تسوية الأزمة اللبنانية والحفاظ على المقاومة الفلسطينية والعمل لدعم التضامن العربي.

وقرر المؤتمر المصادقة على قرارات مؤتمر القمة السداسي الصادرة في يوم الثامن عشر من اكتوبر ١٩٧٦.

وقد اكد الملوك والرؤساء العرب التزامهم بالعمل على توفير الضمانات اللازمة لتثبيت وقف اطلاق النار المعلن في الساعة السادسة من صباح الحادي والعشرين من اكتوبر ١٩٧٦ لانهاء الاقتتال بجميع صوره في لبنان واستعادة الحياة الطبيعية فيه. كما اكدوا على تعزيز قوات الأمن العربية ودعمها لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان تحت امرة رئيس الجمهورية اللبنانية.

كما اجمعوا على رفض تقسيم لبنان تحت اي صورة وباي شكل قانونياً او واقعياً صراحة او ضمناً. وعلى تأكيد الالتزام بالحفاظ على وحدة لبنان الوطنية وسلامته الاقليمية وعدم المساس بوحدة اراضيه. وعدم التدخل في شؤونه الداخلية بأي صورة. ودرسوا بمزيد الاهتمام الوضع في الجنوب اللبناني واعربوا عن القلق البالغ ازاء الاعتداءات الاسرائيلية المتصاعدة على الأراضي اللبنانية وبخاصة على مناطق الجنوب واصرار اسرائيل على ممارسة سياستها العدوانية التوسعية في الأراضي العربية.

واكدوا على تنفيذ اتفاقية القاهرة وملحقاتها التي اعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية التزامها الكامل بها. ووافقوا على تأليف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية ودولة الكويت. تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية في ما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة. وتكون مدتها ٩٠ يوماً من تاريخ اعلان وقف اطلاق النار.

واكد الملوك والرؤساء العرب الالتزام بمقررات مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط باعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً لشعب فلسطين. وتعهد جميع الدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية بدعم منظمة التحرير الفلسطينية وعدم التدخل في شؤونها. كما اكدت المنظمة سياستها بعدم التدخل بالشؤون الداخلية لأي بلد عربي.

ووافق الملوك والرؤساء العرب على ان تساهم الدول العربية في اعادة تعمير لبنان وازالة اثار النزاع المسلح والأضرار التي حلت بالشعبين اللبناني والفلسطيني وتقديم العون العاجل لهما.

وقد اولى الملوك والرؤساء العرب عنايتهم الخاصة لدعم التضامن العربي بوصفه قاعدة اساسية لنجاح العمل العربي المشترك وتحقيق اهداف الأمة العربية في التحرير والتنمية. واكدوا التزامهم باحكام مؤتمرات القمة العربية ومجلس الجامعة في هذا الشأن وخاصة ميثاق التضامن العربي الصادر في قمة الدار البيضاء في ١٥ سبتمبر العام ١٩٦٥ ووضعها موضع التنفيذ.

وقد بحثوا ببالغ القلق الوضع المتفجر في الأراضي العربية المحتلة والناجم عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي وتصعيده لاعمال القمع والارهاب والتشريد ومصادرة الأراضي وانتهاك حرمة المقدسات الدينية وخاصة الحرم الابراهيمي التي تطبقها سلطات الاحتلال وتشكل انتهاكاً صارخاً لاحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويحيون الشعب العربي الصامد في الأرض المحتلة ونضاله الوطني المشروع ويؤكدون وقوف الدول العربية معه. ويطالبون دول العالم وشعوبه بادانة هذا العدوان الاسرائيلي للتصدّي له وبوقف اي تعامل مع اسرائيل يكون من شأنه دعم الاحتلال الاسرائيلي للأرض العربية او استمرار اجراءات القمع الاسرائيلية ضد سكانها.

ان مؤتمر القمة العربي في دورته الاستثنائية في القاهرة. وقد التقى في جو الأخوة والحرص على دعم التضامن العربي ووفق في انجاز اعماله يسعده ان يعرب عن جزيل الشكر لجمهورية مصر العربية رئيساً وحكومة وشعباً. على كريم استضافتها للمؤتمر وترحيبها به وتوفير اسباب النجاح لاعماله. كما يسر المؤتمر ان يعرب عن عظيم التقدير لما بذله السيد الرئيس انور السادات من جهود صادقة في التمهيد لعقد المؤتمر ولرئاسته الحكمية التي يسرت للمؤتمر تحقيق أهدافه ولجهودها المخلصة في دعم التضامن العربي.

في ما يأتي قرارات مؤتمر القمة العربي الثامن:

ان ملوك ورؤساء جامعة الدول العربية، في اجتماعهم في القاهرة بمقر جامعة الدول العربية يومي الثاني والثالث من ذي القعدة لعام ١٣٩٦ من الهجرة الموافقين الخامس والعشرين والسادس والعشرين من تشرين (اكتوبر) ١٩٧٦ ميلادية.

وبعد ان تدارسوا الوضع الراهن في لبنان ونتائج مؤتمر القمة العربي السداسي في الرياض الصادرة في الثامن عشر من اكتوبر ١٩٧٦. واهمية دعم التضامن العربي يقررون ما يلي:

اولاً - الوضع الراهن في لبنان:

١ - المصادقة على البيان والقرارات وملحقاتها الصادرة عن مؤتمر القمة العربي السداسي المنعقد في الرياض يوم السادس عشر من اكتوبر ١٩٧٦.

٢ - ان تساهم الدول العربية كل حسب امكاناتها في اعادة تعمير لبنان وتقديم الاحتياجات المادية المطلوبة لازالة اثار النزاع المسلح والأضرار التي حلت بالشعبين اللبناني والفلسطيني وان تبادر الدول العربية بتقديم العون العاجل للحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ثانياً - دعم التضامن العربي:

تأكيد التزام الملوك والرؤساء العرب باحكام مؤتمرات القمة ومجلس الجامعة في هذا الشأن وخاصة ميثاق التضامن العربي الصادر في قمة الدار البيضاء في الخامس من سبتمبر عام ١٩٦٥ والعمل لوضعها جميعاً موضع التنفيذ البناء والفوري.

ثالثاً - تكوين قوة الأمن العربية:

ان مؤتمر القمة العربي، توفيراً للموارد المالية اللازمة للانفاق على قوات الأمن العربية في لبنان. والمنصوص عليها في القرار الثاني من مقررات مؤتمر الرياض وبعد الاطلاع على تقرير الأمانة العسكرية لجامعة الدول العربية في هذا الشأن يقرر ما يأتي:

١ - انشاء صندوق خاص للانفاق على متطلبات قوات الأمن العربية في لبنان.

٢ - تساهم كل دولة من الدول الأعضاء في الجامعة العربية في الصندوق بنسبة مئوية تحددها كل دولة حسب طاقاتها.

٣ - يشرف رئيس الجمهورية اللبنانية على الصندوق، ويضع بالتشاور مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والدول المساهمة بنسبة عشرة في المئة على الأقل نظاماً عاماً للصندوق يوضح طريقة الانفاق منه وتصفيته عند انتهاء مدته. ويعمل بالنظام الحالي لقوات الأمن العربية الى ان يتم وضع نظام جديد لها.

٤ - تحدد مدة الصندوق بفترة ستة شهور قابلة للتجديد بقرار من مجلس الجامعة الذي ينعقد بطلب من رئيس الجمهورية اللبنانية.

من تصريح وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد حول التدخل الخارجي في لبنان في ١٨ كانون الأول ١٩٧٦

«إن هناك تدخلاً عربياً وأجنبياً في شؤون لبنان، لكن هذا التدخل يتم بواسطة فرقاء لبنانيين..

«إن حلّ الأزمة اللبنانية يبقى في يد اللبنانيين أنفسهم الذين يستطيعون وحدهم وضع حدّ للنزف الدموي!!»

قرارات مؤتمر العمل العربي*[1]
الإسكندرية - ٦ - ١٥ آذار ١٩٧٧

مؤتمر العمل العربي الذي انعقد في الإسكندرية بين ٦ و١٥ آذار أقر ما يلي:
١ - منح لبنان ٢٠٠ ألف دولار تؤخذ من احتياط موازنة المنظمة لسنة ١٩٧٧.
٢ - اتفاق مشروع تعاون فني مع لبنان ستقدر تكاليفه واعتماداته ويعرض على مؤتمر العمل العربي في آذار ١٩٧٨.
٣ - تفويض مدير مكتب العمل العربي زيارة الدول العربية والمنظمات الدولية والعربية والمؤسسات الإقتصادية المهنية للحصول على مساعداتها.

وجدد المؤتمر للشيخ حميد خوري رئاسة مجلس الإدارة لمدة سنة، وسيرئس دورات مجلس الإدارة حتى سنة ١٩٧٨.

*[1] مثل لبنان في هذا المؤتمر وفد برئاسة مدير عام وزارة العمل والشؤون الإجتماعية حميد خوري ومشاركة: معروف سويد - غبريال خوري - الياس الحبر - سعيد مغربل ومروان اسكندر.

نص الرسالة التي وجهها الرئيس الليبي معمر القذافي
إلى الرئيس اللبناني الياس سركيس في ٢٢ آب ١٩٧٧*[1]

«اطلعت على البرقية التي وجهها السيد ياسر عرفات الى الأمين العام للجامعة العربية يوم الثلاثاء الموافق ١٦ آب ١٩٧٧ والتي اشار فيها الى خطورة الوضع في لبنان. واننا نتوجه اليك بالدرجة الأولى باعتبارك الرئيس الشرعي للبنان وباعتبارك مسؤولاً عن التراب اللبناني. هذا التراب يهمنا لأنه جزء من التراب العربي الذي نقف عليه. ان تمكين العدو الصهيوني من ضرب المقاومة الفلسطينية بواسطة ما يسمى بالجبهة اللبنانية امر نأسف له اشد الأسف. ولهذا فاننا نرى ان تتحمل مسؤولياتك الوطنية في الحيلولة دون استمرار قيام بما يسمى بالجبهة اللبنانية بالأضرار بالمقاومة الفلسطينية متعاونة في ذلك مع العدو الصهيوني. ان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية تضع امكاناتها معك في بناء لبنان الموحد وكل ما من شأنه ان يحقق استتاب الأمن والشرعية الدستورية، ويعيد الأخوة اللبنانية للمسلمين والمسيحيين على السواء، ويحفظ المقاومة الفلسطينية باعتبارها طليعة النضال العربي. واننا نعتقد انه في الإمكان حل المشكلة التي تطرأ بين المقاومة الفلسطينية واللبنانيين بروح الأخوة داخل اطار الشرعية ودون الحاجة الى وسائل اخرى».

*[1] راجع ايضاً: كريم بقرادوني - السلام المفقود - ص ١٢٩.

ردّ الرئيس اللبناني الياس سركيس
على رسالة الرئيس الليبي معمر القذافي في آب ١٩٧٧*[1]

«سلمني يوم أمس سفير الجماهيرية في بيروت البرقية المؤرخة في ٢٢ آب ١٩٧٧، وكان استغرابي لطريقة صياغتها ومضمونها لا يقل عن اسفي العميق لاعتماد مواقف اعتبرها، من حيث المبدأ، نقضاً صريحاً للتقاليد المتعارف عليها في العلاقات بين الدول الصديقة، ولا سيما الشقيقة، وتجاوزاً على الأصول التي نحرص على ان تكون قائمة بين رؤسائها، خاصة لجهة عدم التدخل في شؤون الآخرين، واحترام مبادىء السيادة التي نعالج على اساسها شؤوناً لبنانية صرفاً تعود معالجتها، في مطلق الأحوال، الى السلطات اللبنانية وحدها دون سواها. وانطلاقاً من ذلك، لا بد لي ان انوّه باني لست بحاجة الى مناشدتي للمحافظة على تراب لبنان وتحمل مسؤولياتي الوطنية في هذه الظروف الدقيقة. ومهما يكن من أمر، فقد أحطت سفير الجماهيرية علماً بالمعطيات المتوفرة لدينا والتي تختلف كلها عن المعطيات الواردة في البرقية المقدم ذكرها، وطلبت منه أن ينقل هذه المعلومات الى المراجع العربية الليبية المسؤولة، متمنياً أن يساعدنا ذلك على تكوين صورة صحيحة للأمور».

*[1] راجع ايضاً: كريم بقرادوني - السلام المفقود - ص ١٢٩ و١٣٠.

نص البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي
المنعقد في طرابلس الغرب في كانون الأول سنة ١٩٧٧

«بحث المؤتمر بشعور من المسؤولية القومية الكاملة، ابعاد المرحلة الراهنة التي تمر بها القضية العربية بصورة عامة وقضية فلسطين بوجه خاص، والمخططات الأميركية ـ الصهيونية التي تستهدف فرض التسويات الإستسلامية على الأمة العربية، والنيل من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وتصفية المنجزات الوطنية العربية، وضرب حركة التحرر العربي تمهيداً لاخضاع المنطقة العربية والتحكم بمقدراتها وربطها بعجلة الامبريالية العالمية.

«كما بحث المؤتمر الزيارة التي قام بها الرئيس السادات الكيان الصهيوني باعتبارها حلقة في اطار تنفيذ المخططات المعادية.

«واستعرض النتائج التي ترتبت على هذه الزيارة التي تشكل انتهاكاً صارخاً لمبادىء واهداف النضال القومي ضد العدو الصهيوني، وتفريط بحقوق الشعب العربي الفلسطيني، وخروجاً على وحدة الصف العربي، وخرقاً خطيراً لميثاق جامعة الدول العربية ومقررات مؤتمرات القمة العربية، واخراجاً لمصر العربية من جبهة الصراع مع العدو الصهيوني، الأمر الذي يعتبره المؤتمر خدمة كبيرة قدمها الرئيس السادات للصهيونية والامبريالية الأميركية ومخططاتها، وتكريساً للكيان الصهيوني قاعدتها واداتها في المنطقة العربية.

«وقد تدارس المؤتمرون الوضع الراهن بكل ابعاده، واستخلصوا ان اهداف المؤامرة ما يلي:

١ ـ تخريب امكانية اقامة سلام عادل ومشرف يحفظ للأمة العربية حقوقها القومية ويضمن لها تحرير اراضيها المحتلة، وفي مقدمتها القدس، وللشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة.

٢ ـ عزل الأمة العربية عن حلفائها واصدقائها في القارة الافريقية التي وقفت موقفاً تاريخياً الى جانب القضية العربية وفضحت الترابط العضوي بين الكيان الصهيوني والأنظمة العنصرية في جنوب القارة الافريقية.

٣ ـ عزل الأمة العربية عن مجموعة دول عدم الإنحياز والدول الإسلامية التي تبنت القضية العربية في جميع مراحلها، والتزمت بالوقوف الى جانب الكفاح العادل للشعب الفلسطيني.

٤ ـ الإساءة الى علاقات الصداقة والتعاون بين الدول العربية من جهة وبين الإتحاد السوفياتي ودول المعسكر الإشتراكي من جهة اخرى، التي قدمت للأمة العربية المساندة والدعم في صراعها التاريخي ضد العدو الامبريالي الصهيوني.

٥ ـ تمكين القوى المعادية للأمة العربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، من تحقيق مكاسب من شأنها الاخلال بالتوازن الدولي لمصلحة القوى الصهيونية والامبريالية والمساس بالإستقلال الوطني لبلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية.

٦ ـ اقامة تحالف بين العدو الصهيوني والنظام المصري القائم بهدف تصفية القضية العربية وقضية فلسطين، وتمزيق الأمة العربية والتفريط بمصالحها القومية.

وادراكاً من المؤتمر لطبيعة التحديات الصهيونية والامبريالية الرامية الى اضعاف ارادة التحرير العربية والنيل من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني التي اكدتها الشرعية الدولية وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة فوق كامل ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وانطلاقاً من واقع المسؤولية القومية والتاريخية فان مؤتمر القمة يقرر ما يلي:

١ ـ ادانة زيارة الرئيس السادات للكيان الصهيوني لأنها تشكل خيانة عظمى لتضحيات ونضال شعبنا العربي في مصر وقواته المسلحة، ونضال وتضحيات ومبادىء الأمة العربية. والمؤتمر إذ يقدر دور شعب مصر العظيم في النضال القومي للأمة العربية، ليؤكد ان مصر ليست هي البداية ولا هي النهاية، واذا كانت الأمة العربية كبيرة بمصر فان مصر لا تكبر إلا بالأمة العربية وهي تصغر بدونها.

٢ ـ العمل على اسقاط نتائج زيارة الرئيس السادات للكيان الصهيوني ومحادثاته مع قادة العدو الصهيوني والإجراءات التالية لها، بما في ذلك اجتماع القاهرة المقترح. ويحذر المؤتمر كل من يحاول السير في نفس الطريق أو التعامل مع هذه النتائج تحت طائلة المسؤولية الوطنية والقومية.

٣ ـ تجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية، ووقف التعامل معها عربياً ودوليا. وتطبيق قوانين واحكام وقرارات المقاطعة العربية على الأفراد والشركات والمؤسسات المصرية التي تتعامل مع العدو الصهيوني.

٤ ـ يقرر المؤتمر عدم المشاركة في اجتماعات الجامعة العربية ومنظماتها التي تعقد في مصر، كما يقرر اجراء اتصالات مع

دول الجامعة العربية لدراسة موضوع مقرها والمنظمات التابعة لها وموضوع عضوية النظام المصري فيها.

٥ ـ يحي المؤتمر الشعب العربي الفلسطيني الصامد في الوطن المحتل بجميع هيئاته الوطنية ومنظماته الجماهيرية التي تناضل ضد الإحتلال، والتي رفضت زيارة السادات لفلسطين المحتلة. كما يحذر المؤتمر من اية محاولة للطعن بشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني.

٦ ـ يسجل المؤتمر بارتياح المواقف الأولية للدول العربية التي ادانت الزيارة ورفضت نتائجها ومن موقع المسؤولية، وعملت بالتزاماتها وبمقرراتها الجماعية. ويدعو هذه الدول الى اتخاذ الإجراءات العملية لمواجهة خطورة هذه السياسة الإستسلامية بما في ذلك ايقاف الدعم السياسي والمادي، كما يدين المؤتمر المواقف المشينة لكل اولئك الذين يشيدون بهذه الزيارة أو يؤازرونها ويحذرهم من عواقب سياستهم التخاذلية الإنهزامية.

٧ ـ يناشد المؤتمر الأمة العربية على المستويين الرسمي والشعبي تقديم الدعم والمساندة الإقتصادية والمالية والسياسية والعسكرية للقطر العربي السوري باعتباره اصبح يشكل دولة المواجهة الرئيسية، وقاعدة الصمود والتصدي. لمواجهة العدو الصهيوني، وكذلك للشعب الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية.

٨ ـ يحيي المؤتمر شعبنا العربي في مصر الشقيقة خاصة قواه الوطنية والتقدمية التي ترفض السياسة الإستسلامية التي ينفذها النظام المصري باعتبارها تنكراً لتضحيات الشعب وشهدائه واهانة لكرامة قواته المسلحة.

وتأكيداً على اهمية العلاقات النضالية والقومية السورية ـ الفلسطينية فقد اعلنت كل من الجمهورية العربية السورية، ومنظمة التحرير الفلسطينية تشكيل جبهة موحدة بينهما لمواجهة العدو الصهيوني والتصدي لمؤامرة الامبريالية بكل اطرافها، واسقاط كل محاولة للإستسلام.

وقد قررت كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الإنضمام لهذه الجبهة باعتبارها نواة لجبهة قومية للصمود والتصدي يتاح للدول العربية الأخرى الإنضمام اليها.

١٠ ـ ان اعضاء الجبهة القومية يعتبرون العدوان على اي عضو فيها اعتداء على جميع اعضائها.

ان المؤتمر وهو يعاهد الأمة العربية على مواصلة مسيرة النضال والصمود والتصدي والإلتزام باهداف النضال العربية، يعبر عن ايمانه العميق وثقته المطلقة بأن الأمة العربية التي فجرت الثورات وقهرت الصعوبات، وهزمت المؤامرات، خلال مسيرة تاريخها النضالي الطويل الحافل بالبطولات، لقادرة اليوم على الرد وبقوة على من اساؤوا كرامتها وهدروا حقوقها وطعنوا تضامنها، وخرجوا على مبادىء نضالها. وهي على يقين من أن امكاناتها في التحرير والتقدم والنصر من عند الله.

ويسجل المؤتمر ارتياحه للوحدة الوطنية الفلسطينية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية.

نص وثيقة قادة المقاومة الفلسطينية

في مؤتمر القمة العربي في طرابلس الغرب في كانون الأول سنة ١٩٧٧*[١]

ان منظمة التحرير الفلسطينية وبجميع فصائلها تعلن ما يلي:

١ ـ المطالبة ببناء جبهة الصمود والتصدي والمشكلة من الجماهيرية العربية الليبية، سوريا، العراق، الجزائر، اليمن الديمقراطية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، لتكون هذه الجبهة مناهضة لكل الحلول الإستسلامية الإمبريالية والصهيونية وادواتها العربية.

٢ ـ ادانتها الكاملة لأي طرف عربي يشارك في قمة طرابلس يرفض اقامة هذه الجبهة واعلان ذلك.

٣ ـ نؤكد رفضنا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

٤ ـ نؤكد رفضنا لكافة المؤتمرات الدولية القائمة على اساس هذين القرارين بما في ذلك مؤتمر جنيف.

٥ ـ العمل على ايجاد حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وحق تقرير المصير في اطار دولة وطنية فلسطينية مستقلة على اي جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريرها بلا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض كهدف مرحلي للثورة الفلسطينية.

٦ ـ اتخاذ نظام المقاطعة السياسية ضد نظام السادات.

واننا باسم جميع الفصائل نعلن هذه الوثيقة الوحدوية وقد وقع عليها جميع قادة الفصائل وانها ثورة حتى النصر.

وجدير بالذكر ان قادة فصائل الحركة الفلسطينية الذين كانوا خارج منظمة التحرير الفلسطينية قد وقعوا هذه الوثيقة.

*[١] راجع وكالة «سانا» السورية الرسمية للأنباء ـ كانون الأول ١٩٧٧ وايضاً وكالة «وفا» الفلسطينية في التاريخ ذاته.

- النص الفلسطيني كما ورد في وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) للوثيقة على الشكل التالي:

نحن في منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة بجميع فصائلها نعلن ما يلي:

١ - نناضل من اجل اقامة جبهة قومية عربية مناهضة لجميع الحلول الإستسلامية - الامبريالية - الصهيونية - الرجعية، وادواتها العربية في المنطقة.

٢ - نؤكد رفضنا لقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨.

٣ - نؤكد رفضنا لكافة المؤتمرات الدولية القائمة على اساس هذين القرارين بما فيها مؤتمر جنيف أو غيره.

٤ - نؤكد حقنا في العمل لاحقاق حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وحق العودة وتقرير المصير في وطنه بما فيه حقه في اقامة دولته الفلسطينية على اي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية في هذه المرحلة دون صلح ولا تفاوض ولا اعتراف.

٥ - ندين اي طرف يرفض أو يعرقل قيام الجبهة العربية التقدمية.

التواقيع: حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح - ابو اياد.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - جورج حبش.

الجبهة الديمقراطية - نايف حواتمة الصاعقة - زهير محسن.

جبهة التحرير العربية - عبد الرحيم احمد.

جبهة التحرير الفلسطينية - طلعت.

جبهة النضال الشعبي - الدكتور سمير غوشة.

الجبهة الشعبية - القيادة العامة - احمد جبريل.

حوار الأباتي شربل قسيس الرئيس الدائم للرهبانيات اللبنانية والسفير السعودي الفريق اول علي الشاعر يوم سلمه الأباتي رسالته إلى الأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي

ايضاح: عند حدوث معركة الفياضية سنة ١٩٧٨ وانحسار قوة الجيش السوري، وازاء تصريح الرئيس السوري حافظ الأسد عن الجيش اللبناني بأنه «شراذم»، ثم تصريح ولي العهد السعودي الأمير فهد ونائب رئيس مجلس الوزراء الذي قال فيه: «لبنان ضرورة عربية... ويجب الحفاظ عليه وعلى جيشه» وردت فكرة الكتابة إلى الأمير عند الأباتي قسيس.

وضع قدسه رؤوس أقلام الرسالة، واجتمع مع احد الأشخاص ذوي المعرفة بالذهنية السعودية وطلب إليه صياغة هذه «الرؤوس الأقلام» ووضعوا الرسالة باسم لجنة البحوث لكنها لم تنشر، واستعان قدسه بخطاط خطها وطلب من السفير السعودي المعتمد في لبنان الفريق اول علي الشاعر تحديد موعد له ليسلمه إياها وكان لقاؤهما في مقر السفير في اليرزة.

الحوار:

بعد التحية والسلام...

الأباتي: «ماذا تريد أن نسمّيك؟ وأياً من الألقاب تريد أن نضفي عليك: سعادة السفير، أم سعادة اللواء، أم حبيب اللبنانيين؟»

السفير الشاعر: ... التفضيل هو للّقب الأخير.

الأباتي: شرح هدف المقابلة ومحورها - الرسالة... وغير ذلك

السفير الشاعر: طلب إلى قدس الأباتي العودة بعد اسبوع لأنه «يريد أن يضفي على الرسالة تقييماً...»

(المقابلة دامت ثلاث ساعات ونصف الساعة تماماً)

حوار اللقاء الثاني: وهذا اللقاء استمر ثلاث ساعات.

بعد السلام والحديث عن الأحوال العامة قال فيه السفير الشاعر: «كتبت هذه الرسالة لسمو الأمير، وهذه الرسالة تصلح لأن تكون جدول أعمال لقمة عربية!...»

وتبادلا هنا النقاش حولها وفحواها وابعادها... وعند الخروج سأل الشاعر قدس الأباتي: «ما هي هذه التعدّدية التي تتحدّثون عنها وماذا تقصدون بها؟»

قدس الأباتي: «يا سعادة السفير: هل من عاقل في لبنان لا يؤمن أنّ في لبنان شعباً ودينين سماويين؟»...

السفير الشاعر: «لا والله! . .»

قدس الأباتي: «. . هل من عاقل يرفض الأقرار أنه لا يوجد في لبنان حضارتان متكاملتان هما المسيحية والاسلام؟ .»

السفير الشاعر: «لا . . . أبداً . .»

قدس الأباتي: ما هي الحضارة؟! . . أليست هي التعبير الإقتصادي، الإجتماعي، التربوي، السياسي، . . . لعقيدة ايمانية معيّنة

السفير الشاعر: «بلى . . .»

قدس الأباتي: «قديماً كان هذا المفهوم يلقب عنه في لبنان بالطائفية؛ وبما أن الطائفية لم تنجح نظراً لبعدها عن جوهرها وحقيقتها . . وبما أنها اصبحت غير مقبولة في الجيل الطالع . . . وبما أنها بمفهومها هذا هي خميرة كل مجتمع يودّ أن يعيش، أضفينا عليه إسماً جديداً وهو «التعددية»، فبقدر ما تتكامل وتتفاعل هاتان الحضارتان، بقدر ذلك تكونان بناءتين للبنان . . .»

السفير الشاعر: «والله هذا كلام نبوي يصعب على العامة فهمه . . لبنان، يا قدس الأباتي، مريض في غرفة العناية الفائقة، لذا وجب علينا التيقظ والفطنة في علاجه، وعندما نخرجه من غرفة العناية الفائقة، أعدك، أنني سأكون أول المدافعين عن التعدّدية في لبنان؛ فالقضية بيني وبينك بالنسبة إلى هذا الموضوع قضية توقيت (قالها بالإنكليزية Timingue)».

تصافحا مودعين . . .

نص رسالة قدس الأباتي شربل القسّيس رئيس المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية إلى سمو الأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي في ٢٠/٣/١٩٧٨

مؤتمر الرؤساء العامين الدائم
للرهبانيات اللبنانية
دير مار انطونيوس - شارع لبنان
بيروت - لبنان

صاحب السمو الملكي الامير فهد بن عبد العزيز
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء .
جده - المملكة العربية السعودية .

صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء

بعد الاحترام ،

اطلعت لجنة البحوث التابعة لمؤتمر الرؤساء العامين الدائم للرهبانيات اللبنانية على تصريحكم المنشور في صحيفة النهار يوم الاربعاء في ١٥ شباط ١٩٧٨ ، فاغتبطت لما ورد فيه من تفهم لأوضاع لبنان ، وغيرة على إستقراره ، وتأييد لجيشه واستعداد للمساهمة بإعادة بنائه ، وتقدير لدوره كنموذج و "شهادة لمصلحة العرب يجب ان يتمسكوا بها ويحافظوا عليها".

وانها لتجد في هذا التصريح استمراراً لسياسة المملكة الحكيمة والنزيهة كما ترى فيه تكريساً للدور القيادي الذي تلعبه المملكة العربية السعودية في المجالين العربي والدولي ، وفي الميدانين السياسي والمالي ، وتعتبر ان هذا الدور القيادي هو نتيجة حتمية للممارسات المسؤولة والمتواصلة في السياسة ، التي جعلت من المملكة مرجعاً في دول الشرق الاوسط وأعادت الى العرب قوة المصداقية والثقة الدولية .

ولجنة البحوث هذه المؤلفة من قضاة ومحامين واطباء واساتذة جامعات ومفكرين سياسيين ، والتي لا تتعاطى السياسة بل تختص بالأبحاث الوطنية المتصلة بالفكر السياسي والتي تعبّر عن الضمير الشعبي لدى القسم الاكبر من اللبنانيين ، تنتهز هذه المناسبة لتخاطب سموكم انطلاقاً من هذه المسؤولية القيادية ، ومن تلك القوة المصداقية التي للمملكة ، لتعبر لسموكم عن خالص شكرها

وتقديرها ولنعرض عليكم الوقائع والافكار التالية :

أولاً :

المسيحيون في لبنان

المسيحيون في لبنان ، والموارنة بنوع خاص ، منذ تكوينهم كجماعة ، قد رفضوا كل محاولات التذويب والانصهار من أية جهة أتت ، من الامبراطورية البيزنطية او من الامبراطورية العثمانية على حد سواء ، وقد ناضلوا ، طيلة ثلاثة عشر قرناً ، في سبيل حرية الانسان الاصيل واستقلاله في لبنان ، كما ناضل الوهابيون عن حرية انسان الجزيرة العربية واستقلاله ، وكما افاد العرب من نضال الحركة الوهابية المباركة . كذلك قد افادوا من نضال الموارنة . والكل يعلم ان هؤلاء الموارنة بنوع خاص ، والمسيحيين بنوع عام ، لم يحلموا مرةً ، ولا سعوا طيلة هذه المدة الى تأسيس دولة عنصرية ، ذات لون واحد ، كما لم يخضعوا لأي حكم مركزي صارم ، بل كانوا في مختلف العهود ، وفي ظل مختلف الدول التي حكمت المنطقة ، يحافظون على استقلالهم ، وعلى طرق عيشهم وحياتهم وادارة امورهم ، حتى قيّض لهم مؤخراً ان يعملوا للاستقلال لبنان ، فتمكنوا ، كما قيل فيهم ، " من المحافظة على حق الانسان - أي انسان - في الحرية والعيش الكريم ، ومن المساهمة في خلق وطن يضمن هذا الحق لأبنائه " . وفي كل مرة ، حاولت الدول الكبرى ان تحكمهم مباشرةً وتخضعهم لسيطرتها كانوا يثورون بوجهها ويقاومونها ولو بقوة السلاح ، ويحافظون على استقلالهم مهما بدا ميزان القوى غير متكافئ بينهم وبين الدولة الطامعة . ولسموكم على ذلك امثلة متعددة في التاريخ .

اما اليوم فأنهم قد بدأوا يشعرون بالقلق على قدر ما يلاحظون كل يوم بوضوح اكثر ، ان مقررات الرياض ، ومن ثم مقررات القاهرة ، التي اتخذت انطلاقاً من دوركم المسؤول ، لم تعط النتائج المتوخاة منها ، بل غالبًا ما اتخذت على أرض لبنان خطوات اقل ما فيها انها مخالفة لاهداف تلك المقررات ، بينما هم لم يسلموا بهذه المبادرة وبدخول قوات الردع العربية - التي كانت غايتها الفصل بين المتحاربين - إلا لثقتهم بموقفكم النبيل في مؤتمري الرياض والقاهرة والذي اكدتموه في التصريح الاخير الذي نحن في صدده ، وللتأكيدات الصريحة التي جاءت على لسان سيادة الرئيس الفريق حافظ الاسد في خطابه الشهير بتاريخ العشرين من تموز ١٩٧٦ عن المهمة الأساسية والمفترض ان تكون لهذه القوات .

ثانياً

المسيحيون والعروبة

إن دور المسيحيين في النهضة الحضارية العربية خلال القرنين التاسع عشر

والعشرين امر تاريخي معروف. وهذا الدور لا يزال مستمراً ونعتبره مسؤولية تاريخية مشتركة لنهضة وترقية الانسان في هذه المنطقة. وعلى ضوء التاريخ يصح القول بان دور المسيحيين هذا كان يقوى كل مرة وثق العرب بهم، وبالعكس كان هذا الدور يختفي ويتقلص كل مرة تحاول فيها نزعات متطرفة، ليست من شيم الاسلام كما تعلمون، ان تحجب عنهم حرياتهم الاساسية، الامر الذي كان يدفعهم للانتفاضة والمجابهة. وهذه الحقيقة لم تغب عن بال المغفور له جلالة الملك فيصل الذي انحى باللائمة على بعض القادة الثوريين الذين كانوا "يعملون على تشويه معاني العروبة والاسلام".

وفي هذا المجال كان المسيحيون يقارنون دائماً بين وضع الاعداد الكبيرة من اخوانهم الذين يؤمون لبنان باستمرار هرباً من تعسف الحكام في بعض الدول العربية، وبين وضع من تستضيفهم المملكة العربية السعودية من مسيحيي لبنان وسائر الدول حيث يعيشون بحرية في ظل العدل والانفتاح العربي الاصيل.

ثالثاً

التوافق اللبناني - السعودي

من الملاحظ ان سياسة المملكة العربية السعودية الحكيمة في المنطقة خلال العقود الماضية كانت دائماً تجد سندها التلقائي بين مسيحيي لبنان في حين كانت فئات اخرى في لبنان تندفع بعواطفها في الإتجاه المعاكس للمصلحة السعودية، مع الثورية الهدامة ناصرية كانت ام فلسطينية، شيوعية كانت ام شعوبية.

اكثر من ذلك عندما تعرضت المملكة لاقسى حرب دعائية من الناصرية والشيوعية وغيرها في الخمسينات والستينات وعندما تعرضت لمحاولة التطويق العسكري في اليمن، لم تجد نصيراً في لبنان الا الاحزاب المسيحية واقلام الكتّاب المسيحيين الذين دافعوا بحرارة عن مواقفها الصحيحة.

فمسيحيو لبنان هم دائماً كما نلاحظ على توافق مع المملكة السعودية التي هي اكثر الدول الاسلامية تديناً والمؤتمنة اكثر من غيرها على التراث الاسلامي، مع الدولة رائدة التضامن بين الشعوب والدول الاسلامية. وما زال هذا التآلف الطبيعي مستمراً منذ تأسيس الدولة اللبنانية الحديثة واستقلالها عام ١٩٤٣.

لذلك كان المسيحيون هنا من مؤيدي التضامن الاسلامي - المسيحي لانهم يعتبرون ان الدين المنزه عن التعصب عنصر خير وتآلف بين الشعوب . فهل يمكن اتهامهم بأنهم يعملون على اساس طائفي ؟

وما كفاحهم ضد محاولات القهر الا استمرار لتاريخهم، ورغبتهم بالعيش حسب اختياراتهم وتراثهم ، وهم لم يكونوا يومًا معتدين بل كانوا دائمًا مدافعين عن مناطقهم ومدنهم ومبادئهم . وخلال حرب السنتين ضد المقاومة الفلسطينية وحلفائها قد اكتفوا برفع التعدي عن مناطقهم ولم يحاولوا احتلال أية منطقة لا تسكنها اكثرية مسيحية، ولا انتهاك اية دور عبادة .

رابعًا

المشاركة والمساواة

بدأ التمهيد للحرب في لبنان سنة ١٩٧٥ بمطالبة بعض الزعماء بما سمي بالمشاركة والمساواة في المناصب الحكومية والسياسية . ولكن هذه المطالب لم تكن حقيقية بل مصطنعة وزائفة ، وقد اريد بها استغلال وتضليل ذوي النوايا السليمة من المسلمين وغير المسلمين .

فراحوا يطالبون بالغاء صيغة ١٩٤٣ لكونها لا تؤمن حسب زعمهم «المشاركة الصحيحة». وقد تحقق الرئيس حافظ الاسد بنفسه من زيف هذه المطالب فاعترف في احدى خطبه « بأن الامر ليس كما كنا نقول ، وليس كما كان يقال لنا ... » وان لم تكن هنا في وارد تفنيد هذه المطالب فلا بد ، مع ذلك ، من الاشارة الى انه خلال الحرب وسعيًا منهم لوقف المجزرة ، كما من بعدها ، عرض المسيحيون على الفريق الآخر المشاركة في حكم المناطق وفي الحكومة المركزية بموجب نظام يعطي استقلالًا محليًا واسعًا للمناطق المختلفة بحيث يحكمها اهلها مع اقل تدخل من الآخرين ، كما عرضوا ، اخراج رئاسة الجمهورية من يد الموارنة وانشاء مجلس رئاسي تتمثل فيه مختلف الطوائف على قدم المساواة على ان يرئس المجلس ممثلو الطوائف دوريًا . فهل يمكن تصور مشاركة في الحكم ومساواة اكثر من هذا ؟ فكان الرد على هذا العرض الرفض القاطع والاصرار على العودة الى صيغة ١٩٤٣ السابقة التي كانوا يشكون منها ، واشعلوا الحرب "من اجل الغائها"، واتهام كل من يرفض الى النظام الماضي الفاشل بالرغبة "بتقسيم" لبنان .

خامساً

ماذا يعني « التقسيم »

يتعرض المسيحيون اليوم لحملة غسل دماغ دعائية مماثلة للحملات الظالمة التي تعرضت لها المملكة على يد الناصرية والشيوعية خلال الخمسينات والستينات عندما كانت توصف بالرجعية والامبريالية الخ ... :

فاذا ارادوا انشاء مرفأ جديد على الساحل قيل لهم انه عمل "تقسيمي"، والمملكة تنشئ المرافئ المتعددة على شواطئها الشرقية والغربية وتبقى موحدة ،

واذا انشأوا مطاراً ثانياً في لبنان منعوا من استعماله بحجة ان المطار الثاني عمل تقسيمي ، والمملكة تنشئ مطاراً في كل مدينة وبلدة فلا تنقسم ،

واذا رغبوا ان يتمكن المواطن من قضاء معاملاته في المركز الحكومي الاقليمي الاقرب اليه دون الاضطرار للذهاب الى بيروت ، قالوا لهم ان ذلك يقسم البلاد ،

واذا أرادوا ان تترك لجميع الفئات في المجتمع اللبناني حرية التعليم بما يتفق مع رغباتها ضمن برنامج عام رفضوا وطالبوا ببرنامج ينسبونه زوراً الى العروبة بينما غايته الحقيقية الحد من تقدمهم وتقدمها وتسليط الافكار الثورية والشيوعية على طلابهم كما كانت الحال في الجامعة اللبنانية قبل حرب السنتين .

ان الذين يطلبون الآن الرجوع الى الصيغة المركزية الماضية بعدما حاربوا سنتين لازالتها ليسوا اغبياء يا صاحب السمو بل يهدفون الى امرين :

بعضهم مازال يأمل بأن تأتي ظروف دولية او عربية تمكنهم من الاستيلاء على السلطة المركزية ليتحكموا عن طريق القهر والعنف بكامل لبنان حسب توهمهم غير معتبرين بحرب السنتين ، والبعض الآخر يشتغل لحساب دولة غربية ويعتقد انه اذا تمكنت هذه الدولة من ايصال رجالها الى مراكز السلطة المركزية فانها تتحكم عندئذ بسياسة لبنان لمصلحتها وتجعل منه قاعدة انطلاق لغيره من البلدان العربية .

ويبدو ان لبنان اليوم قد بدأ يتعرض لمحاولات وضغوط اقل ما يقال فيها انها تخرج عن روحية مؤتمري الرياض والقاهرة ، غايتها اخراج لبنان عن دوره الحيادي في المجموعة العربية وادخاله في محاور لن يرضى ولن ترضوا عنها .

ولكن اذا دفع الى هذا الموقف قسراً : بالقوة والعنف والقهر فعندئذ فقط يحصل التقسيم الفعلي كما جاء في خطاب الرئيس حافظ الاسد المذكور سابقاً :
« ان تقسيم العنف هذا ستنشأ عنه اخطار اضافية اخرى كبيرة تختلف عن تلك التي تنشأ فيما لو تم التقسيم بغير طريق العنف . ستنشأ دولة لهؤلاء المقهورين دولة يملأها الحقد يتوارث ابناؤها الحقد نتيجة للقهر الذي عانوه ، سيكفرون بكل القيم العربية »

" والحل العسكري " والكلام ايضاً للرئيس حافظ الاسد ، " سيفتح الابواب على مصاريعها لكل تدخل اجنبي .. "

وقد تكون الحكومة اللبنانية الحاضرة التي استوحت منهج سياستها من مبادئ مؤتمري الرياض والقاهرة مهددة بالرضوخ لهذه الضغوط وللعوامل الخارجية التي اشرتم اليها في تصريحكم الاخير يا صاحب السمو ؛ فلا تقوى على تجنيبنا الانقسام الفعلي ، وعلى فرض سلطة الدولة الواحدة الكفيلة بتحقيق المشاركة الصحيحة .

من هذه الزاوية وجدنا في تصريحكم الأخير النور والعون الذي يمهد للبنان الطريق ويزيل العقبات ولعل سموكم يشاطرنا الرأي بأن احد الاساليب الناجحة لمقاومة اي تسلط خارجي على لبنان ولتجنيبه الانقسام ، يكمن في توزيع السلطة المركزية بين الاقاليم حتى لا تتمكن العاصمة من جر البلاد الى ما لا تريده . وهذا الاقتراح الذي اشرنا اليه سابقاً قد طرحته لجنتنا وهو ينسجم مع غيره من الحلول التي نفذت في العالم العربي وكانت ناجحة ، فالسودان ما ارتاح دامت ستة عشر عاماً الا بعد ان أقر في دستوره بالاستقلال المحلي لجنوبه ، وكذلك فعل العراق بالنسبة لمناطقه الشمالية . ولم يقل احد من العرب ان السودان والعراق انقسما .

اننا اردنا يا صاحب السمو من هذا العرض الموجز ان نعبر عن رغبتنا بأن يبقى لبنان موطن الحريات لجميع فئاته بحيث تمارس كل جماعة نمط الحياة الروحية

والثقافية والادارية التي تختارها دون الخوف من سيطرة الآخرين عليها واجبارها على ما لا تريد وذلك ضمن الدولة اللبنانية الواحدة . ونود التأكيد اننا لا نطلب لانفسنا امراً نحرم غيرنا منه بل نحن نعرض المشاركة الكاملة والمساواة التامة على جميع الفئات اللبنانية ونعتقد انه بهذه الصيغة فقط يتحقق التآلف والتآخي والتعايش دون ريبة او حذر بين الطوائف اللبنانية المتعددة .

فالمسيحيون يا صاحب السمو هم طلاب استقرار وهدوء ونمو اقتصادي واجتماعي للبنان وللمنطقة . ويضعون في اول اهدافهم التعايش الودّي والاخوي الوثيق مع سائر العائلات الروحية اللبنانية مع استقلال كل منها بامورها الداخلية الخاصة . ولا يستطيعون ان يروا كيف يمكن ان يتحقق هذا الهدف مع استمرار محاولة قهرهم واخضاعهم تارة بالاستعانة بعناصر المقاومة الفلسطينية وطوراً بمعونة قوات غريبة .

ولهم كل الامل ان تتفهم المملكة العربية السعودية قائدة الجناح العربي المنزه عن الهوى والغرض رغبتهم المخلصة وتستعمل نفوذها الكبير في لبنان وخارجه لاقناع الاطراف اللبنانية وسواها بالحل الذي يضمن الحرية والمساواة لجميع الفئات اللبنانية ويبعد لبنان عن الدعوات اليسارية التي عادت تهدد المنطقة بكاملها من جديد .

يا صاحب السمو، ان الدول العربية اليوم على مفترق خطير ومهددة باخطار عدة تتوضح يوماً بعد يوم ، ونحن على يقين من ان هذا النهج الذي ندعو اليه ، اذا تحقق ، يكون من جملة الخدمات التي اسداها المسيحيون للدول العربية ، وربما كان هذا بالذات معنى الشهادة التي رأيتموها في لبنان وابديتم الاهتمام بالمحافظة عليها ، ونحن على يقين من انكم قد استشفيتم فيه حلاً لما هو ابعد من القضية اللبنانية لقضايا الشرق الاوسط عامةً . ومن اجدر واوسع ادراكاً من المملكة بقيادتها العاقلة المسؤولة بممارسة هذا الدور القيادي مرةً اخرى وفرض ما هو خير واستقرار شعوب هذه المنطقة العزيزة .

مقدمين لسموكم فائق التقدير والاحترام .

بيروت في ٢٠/٣/١٩٧٨

الأباتي شربل القسيس
رئيس المؤتمر الدائم
للرهبانيات اللبنانية

البيان الختامي لمؤتمر وزراء خارجية الدول العربية المنعقد في بيت الدين

بيت الدين ١٧/ ١٠/ ١٩٧٨، (النهار - بيروت - ١٨/ ١٠/ ١٩٧٨)

بدعوة من فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الأستاذ الياس سركيس، عقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول العربية المشاركة والمساهمة في قوات الردع العربية تحت رعاية فخامته في بيت الدين، في الفترة من ١٥ الى ١٧/ ١٠/ ١٩٧٨ وقد درس المؤتمرون في عمق واهتمام بالغين، الظروف الصعبة التي يواجهها لبنان الشقيق، وتدارسوا الأزمة اللبنانية من كل جوانبها، بما في ذلك المشكلة الأمنية، باعتبارها احد الجوانب الملحة في المعالجة، واطلع على بعض الترتيبات التي قررت قيادة قوات الردع اتخاذها لمعالجة الوضع الأمني، بطلب من فخامة رئيس الجمهورية.

وبعد المناقشات المستفيضة بروح عالية من المسؤولية وبشعور اخوي عميق وادراك لضرورة العمل على مساعدة البلد الشقيق لتجاوز المحنة القاسية التي يعيشها منذ بضع سنوات، فقد استخلص المؤتمرون اهمية وضرورة معالجة شاملة للأزمة اللبنانية تقوم على المبادىء والأسس الآتية:

أولاً: وحدة لبنان واستقلاله وسيادته وسلامة اراضيه في اطار نظامه الديموقراطي، وممارسة الدولة لسلطاتها على كل الأراضي اللبنانية وانهاء جميع المظاهر والعوائق امام قيام سلطة مركزية قوية تعيد بناء مؤسسات الدولة التي تأثرت بالأحداث وفي اطار ترسيخ وحدة البلاد ارضاً وشعبا.

ثانياً: انهاء المظاهر المسلحة وجمع السلاح وتحريم حمله خارج حدود القانون.

ثالثاً: التطبيق الدقيق والكامل لمقررات القمة في الرياض والقاهرة.

رابعاً: حفاظاً على وحدة البلاد، وقف الحملات الإعلامية والعمل على تطبيق قانون المطبوعات ومنع كل وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة غير الشرعية.

خامساً: وضع برنامج زمني لبناء الجيش على اسس وطنية ومتوازنة، وبما يمكنه من القيام بدوره في تحقيق الأمن الوطني للبلاد، ومن تولي المهمات التي تقوم بها قوات الردع العربية على الأراضي اللبنانية.

سادساً: العمل على تحقيق وفاق وطني بين الأطراف والفئات اللبنانية المتنازعة، بما يكفل وحدة البلاد، وادخال الإصلاحات التي تحقق ترسيخ الوحدة الوطنية وتساهم في ازالة اسباب التفجر في الساحة اللبنانية.

سابعاً: تطبيق القانون ضد الذين يتعاملون مع العدو الإسرائيلي وادانة كل اشكال التعامل، وذلك انطلاقاً من الإنتماء العربي للبنان.

ثامناً: تأليف لجنة متابعة من ممثل عن كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية ودولة الكويت، توضع في تصرف فخامة رئيس الجمهورية، وتقوم بما يرى ان يعهد فيه فخامته من مهمات في اطار الأسس والمبادىء المذكورة آنفا.

وقد ابدى المؤتمر تقديره للظروف الدقيقة والصعبة التي تضطلع فيها قوات الردع العربية بمهماتها في لبنان وللأعباء التي تتحملها في هذه الظروف.

كما اكد المؤتمر ان الحكومات العربية المشاركة فيه، وانطلاقاً من مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة، لن تتوانى عن تقديم العون والمساعدة الى لبنان الشقيق، ليستعيد اوضاعه الطبيعية، بما في ذلك مساعدته في مجال اعادة اعمار البلاد.

ويتمنى المؤتمر على الحكومات الشقيقة الأخرى ان تقوم بدورها في هذا الصدد.

قرار مجلس الوزراء اللبناني بتبني توصيات بيت الدين

الموضوع: البرنامج التطبيقي لمقررات مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية المشاركة والمساهمة في قوات الردع العربية في بيت الدين أيام ١٥ و١٦ و١٧/ ١٠/ ١٩٧٨.

المستندات: قرار مجلس الوزراء تاريخ ٢١/ ١٠/ ١٩٧٨ القاضي بالموافقة على توصيات مؤتمر بيت الدين.

«استمع المجلس إلى رئيس مجلس الوزراء بوصفه رئيساً للجنة الوزارية المكلفة اعداد مشروع برنامج تطبيقي لمقررات مؤتمر وزراء خارجية الدولة العربية المشاركة والمساهمة في قوات الردع العربية، المنعقد في بيت الدين أيام ١٥ و١٦ و١٧ تشرين الأول ١٩٧٨، والتي اقترنت بموافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١/ ١٠/ ١٩٧٨.

وبعد أن بحث المجلس مشروع البرنامج التطبيقى المذكور، وبعد المداولة.

قرر الموافقة بالصيغة النهائية التالية:

١ ـ انهاء المظاهر المسلحة

أ ـ تعطى التعليمات إلى قوات الردع العربية والجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، كل في نطاق مسؤولياته، أن تمنع فوراً أي ظهور مسلح من أي نوع كان. وهذا يقضي بإزالة الحواجز ومصادرة أي سلاح منظور أو منقول غير مرخص به وأي آليات عسكرية تشاهد، وكذلك توقيف مرتكب المخالفة رهن التحقيق وفقاً للقوانين النافذة.

ب ـ يطلب فوراً إلى قيادة قوات الردع العربية، وقيادة الجيش اللبناني وقيادة قوى الأمن الداخلي بالتنسيق فيما بينها، أن تضع خطة زمنية لجمع الأسلحة نهائياً من كل الأنواع وفي كل المناطق اللبنانية، على أن ترفع هذه الخطة إلى مجلس الوزراء خلال اسبوعين.

٢ ـ مقررات الرياض والقاهرة

أ ـ تعطى التعليمات إلى قيادة قوات الردع العربية أن تمنع فوراً أي ظهور فلسطيني مسلح من أي نوع كان، وهذا يقضي بإزالة الحواجز وبمصادرة أي سلاح منظور أو منقول غير مرخص به أو أي آليات عسكرية تشاهد، وكذلك توقيف مرتكب المخالفة رهن التحقيق وفقاً للقوانين النافذة.

ب ـ يطلب من قيادة قوات الردع العربية أن ترفع إلى الحكومة، خلال اسبوعين، خطة زمنية لتطبيق مقررات الرياض والقاهرة، مع الأخذ في الاعتبار التفسير والبرامج التي وضعت فيما بعد وقررات مجلس الأمن.

ج ـ انسحاب المسلحين الفلسطينيين من المواقع الموجودين فيها دون مسوغ شرعي خارج نطاق عمل قوات الردع العربية، وتسليم الأسلحة التي تزيد عما هو مسموح به بموجب الإتفاقات ويطلب إلى لجنة المتابعة وإلى قيادة الردع العربية المساعدة على تنفيذ ذلك.

د ـ الطلب إلى قيادة قوات الردع العربية العمل على سحب القوات الفلسطينية النظامية المسلحة التي دخلت لبنان خلال الأحداث الأخيرة، خارج الأراضي اللبنانية وبالسرعة القصوى.

٣ ـ تصحيح الوضع الإعلامي

أ ـ التشدد في تطبيق نظام الرقابة على المطبوعات في كل ما من شأنه الإستفزاز أو اثارة الفتنة أو الاساءة إلى الوضع الأمني بأي شكل كان.

ب ـ مصادرة المطبوعات غير المرخصة وإحالة موزعيها ومصدريها على القضاء.

ج ـ وقف الاذاعات الخاصة عن البث.

د ـ الإعلام وموقف الحكم:

ـ تطوير السياسة الإعلامية بما يخدم قيام الدولة ومؤسساتها وتحميل المسؤولية لكل من يعرقل تنفيذ ذلك.

٤ ـ بناء الجيش

أ ـ يطلب إلى قيادة الجيش وضع خطة زمنية لبناء الجيش على أسس وطنية ومتوازنة ليتمكن من تولّي مهام قوات الردع وقوات السلام الدولية. على أن ترفع هذه الخطة إلى مجلس الوزراء خلال اسبوعين.

ب ـ التمني على رئاسة المجلس النيابي أن يصار إلى الإنتهاء من بحث مشروع قانون الدفاع من قبل لجنتي الدفاع الوطني والإدارة والعدل مجتمعتين، ومن ثم عرضه على المجلس النيابي في هيئته العامة، في أقرب وقت ممكن.

٥ ـ صيغة الوفاق

. تطرح الحكومة أمام المجلس النيابي، في أقرب وقت ممكن، تصوّراً للحل السياسي الشامل، يتناول بشكل محدّد معالم الحلول المقترحة للمسائل العالقة، وذلك استناداً ألى نتائج الحوار العريض الذي قام به الحكم مع مختلف الفرقاء فيما مضى.

٦ ـ التعامل مع العدو:

على قيادة الجيش أن تتّخذ الإجراءات المفروضة بحقّ كل من يتعامل مع العدو الإسرائيلي من العسكريين؛ وعلى النيابة العامة ملاحقة كلّ من يتعامل مع العدو الإسرائيلي من المواطنين.

٧ ـ احياء القضاء الجنائي

تنشأ محكمة خاصة ذات غرف في المناطق ينحصر اختصاصها في النظر في كل المخالفات التي تقع في تطبيق هذا البرنامج، وفي الجنايات التي ترتكب بعد اليوم، مع تشديد العقوبات واختصار أصول المحاكمة، وتسليم هذه المحكمة لقضاة يظهرون الإستعداد لأداء المهمة واحاطتهم بحماية خاصة، ويجوز انعقاد المحكمة في أي مكان يقرّره رئيس المحكمة».

تفاصيل صحفية عن اجتماعات وأعمال لجنة المتابعة العربية
كانون الأول ١٩٧٨ ـ أواخر تشرين الثاني ١٩٨٠

لجنة المتابعة تقرّر الإجتماع اسبوعياً لمواجهَة مهمتهَا الصعبَة
سركيس طلب من العرب مساعدة عملية للتنفيذ وأعضاء اللجنة طالبوا الحكم بمواقف واضحة

السعوديَة وَالكوَيت تتعهَدان باجرَاء مزيد من الاتصَالات (النهار ١٩٧٨/١٢/٦)

امس عقدت لجنة المتابعة العربية اجتماعها الأول برئاسة الرئيس الياس سركيس وحضور رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص، وباستثناء التصريح المقتضب الذي أدلى به رئيس الحكومة معلناً ان اللجنة ستجتمع مرة اخرى صباح السبت المقبل وواصفاً فيه اجواء المناقشات بانها كانت «واقعية وايجابية» فان شيئاً لم يصدر عن اعضاء اللجنة الذين اتفقوا في الإجتماع على اعتماد «خطة الكتمان» ريثما يتوصلون الى نتائج ملموسة (راجع ص ٢).

وعلى رغم هذا الكتمان علمت «النهار» من مصادر مطلعة أن رئيس الجمهورية كان اكثر المتكلمين في الإجتماع، وقد أكد استعداد السلطة اللبنانية لتنفيذ مقررات بين الدين ورغبتها في ذلك مشيراً الى ان موافقة مجلس الوزراء السريعة على المقررات واصداره برنامجاً تطبيقياً لها ومسارعته الى تكليف القيادات العسكرية المختصة في «الردع» والجيش والأمن الداخلي وضع خطة زمنية لتنفيذ بعض هذه المقررات تشكل كلها دلائل مقنعة على جدية السلطة في هذا المجال.

وانتقل الرئيس سركيس بعد ذلك الى شرح الإشكالات والصعوبات التي تعترض تنفيذ المقررات، وتوقف عند نقطتين اعتبر انها الأكثر صعوبة وهما:

١ ـ جمع السلاح وازالة المظاهر المسلحة.

٢ ـ تحقيق الوفاق.

واشار الى صعوبة التوصل الى حل لهذين الموضوعين في السرعة القصوى التي يتمناها المواطنون بسبب تداخل عوامل كثيرة فيهما، وبين ان الأطراف المعنيين بالأزمة اصبحت لديهم مواقف مقررة إذ يرفض فريق ان ينزع منه سلاحه قبل تطبيق الإتفاقات مع الفلسطينيين، وفريق آخر يرفض نزع سلاحه خوفاً من سيطرة اخصامه وقوتهم المستمدة من دعم خارجي.

وشدد رئيس الجمهورية في حديثه على ان مقررات بيت الدين المتعلقة بامور مثل قفل الاذاعات الخاصة ووقف الإعلام المنشور غير المرخص به، لا تشكل مشكلة إذ ان تحقيق الوفاق وجمع السلاح كفيلان بتطبيق البنود الأخرى في سهولة.

واوضحت المصادر المطلعة ان رئيس الجمهورية طلب من اعضاء اللجنة التشاور مع دولهم للنظر في الطريقة التي يمكن ان تساعد بها لجمع السلاح وتحقيق الوفاق، نظراً الى تأثيرها الكبير في الساحة اللبنانية، وشدد على وجوب تقديم المساعدة.

وفي هذا الصدد ذكرت المصادر ان ممثل المملكة السعودية في اللجنة السفير الشاعر بين ان السعودية اجرت وما زالت تجري اتصالات مهمة مع عدد من الأطراف لتهيئة الأجواء الصالحة لترسيخ الهدنة وتحويلها الى سلام.

أما ممثل الكويت السفير البعيجان فاشار ان الوفاق الوطني في معظمه داخلي ولا يمكن تحقيقه إلا باتفاق الأطراف الداخليين، إلا انه ابدى الاستعداد للمساعدة في هذا المضمار بعدما شدد على ضرورة مسارعة الحكم الى اتخاذ بعض المبادرات على هذا الصعيد.

وفي سياق الحديث تكلم الرئيس سركيس عن الإتصالات التي اجراها في قمة بغداد مع الرؤساء العرب، وتطرق الى

الخطة الزمنية التي لم يتم انجازها بعد وعزا التأخير الى بعض الملاحظات التي ابداها المسؤولون السوريون على هذه الخطة عندما عرضها عليهم قائد «الردع» العقيد سامي الخطيب منذ ثلاثة اسابيع.

وكان اقل المجتمعين كلاماً الممثل السوري العميد محمد الخولي الذي كرر استعداد سوريا لتنفيذ كل ما يطلبه الرئيس سركيس، واكد ان القوات السورية الموجودة في لبنان هي في امرته وفي تصرفه.

اما رئيس الحكومة، فقد تحدث عن بعض القضايا ذات العلاقة بالوفاق وغيره ولم تفصح المصادر المطلعة عما قاله في هذا الصدد بالتحديد.

وكانت حصيلة المناقشات التي استمرت زهاء ساعة ونصف ساعة:

١ ـ الإستمرار في الإتصال بالأطراف المعنيين بالأزمة، خصوصاً بعدما أكد اعضاء اللجنة انهم لمسوا بعض التجاوب في اتصالاتهم السابقة. وفي هذا المجال سيتولى السفير الشاعر الاتصال باركان «الجبهة اللبنانية» والسفير البعيجان بالفلسطينيين و«الحركة الوطنية».

اما سوريا فقد اثرت، على حد قول المصادر المطلعة، البقاء خارج حلقة هذه الاتصالات لئلا يفسر تحركها بانه توجيه في اطار معين.

٢ ـ طلب من قائد «قوة الردع» وضع تقرير للجلسة المقبلة عن الأماكن التي ما تزال ساخنة مع تحديد للقوى الموجودة فيها لتسهيل الاتصال بهذه القوى وحملها على تبريد هذه الأماكن والإستجابة لقرار وقف اطلاق النار الساري في معظم المحاور.

٣ ـ تشاور اعضاء اللجنة مع دولهم في شأن الدعم العملي الممكن تقديمه للسلطة من اجل تنفيذ مقررات بيت الدين قبل الاجتماع يوم السبت.

٤ ـ اقدام السلطة على اختيار الطريق التي تنوي سلوكها لتسوية امور البلاد واعلام اللجنة في الاجتماع المقبل بنوع المساعدة التي تطلبها وفي اي مجال.

٥ ـ جعل الخطة الزمنية لجمع السلاح وازالة المظاهر المسلحة من مهمات لجنة المتابعة.

وقد اتفق المجتمعون على مواصلة الإجتماعات في ما بينهم بمعدل اجتماع على الأقل في الأسبوع.

وذكرت المصادر ان القضايا التي ستعالجها اللجنة ليست سهلة بالقدر الذي يتصوره البعض، لذلك لا بدّ من اجتماعات عدة للتوصل الى حلول مقبولة.

ونقل ليل امس عن احد اعضاء اللجنة قوله: «يبدو ان الرئيس سركيس عازم هذه المرة على التنفيذ، ومصمم على عدم الافساح في المجال امام تمييع مقررات بيت الدين».

وعلى هذا، فان التركيز الآن منصب على دفع الرئيس سركيس الى الانتقال من حال التحفز التي هو فيها الى حال الوثوب، وهذا ما دعاه اليه اعضاء اللجنة امس، كذلك المسؤولون الفرنسيون عندما اجتمع بهم في باريس الأسبوع الماضي.

لجنة المتابعة اجتمعت تحت شعار الكتمان (النهار ١٩٧٨/١٢/٦)

الحص: اجواء الاجتماع واقعية وايجابية ولا كلام قبل ان تتحقق نتائج ملموسة

وصف رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص الأجواء التي سادت الاجتماع الأول للجنة المتابعة العربية بانها «واقعية وايجابية»، واعلن ان اللجنة ستعقد اجتماعاً آخر صباح السبت المقبل لمتابعة البحث في الصعوبات التي تعترض تنفيذ مقررات بيت الدين.

بدأ الإجتماع في الحادية عشرة والربع قبل ظهر امس في قصر بعبدا. وقد تأخر بعض الوقت لتأخر وصول ممثل سوريا في اللجنة، وحضره اضافة الى الرئيسين سركيس والحص اعضاء اللجنة السفير السعودي الكويتي السيد عبد الحميد البعيجان، ممثل سوريا العميد محمد الخولي، قائد «قوة الردع العربية» العقيد سامي الخطيب.

استمر الاجتماع حتى الأولى بعد الظهر، وقد اضطر رئيس الجمهورية الى مغادرة الاجتماع زهاء ربع ساعة لتسليم اوراق اعتماد سفير بريطانيا الجديد في لبنان.

وبعد الجلسة امتنع اعضاء اللجنة عن الادلاء بأي تصريح، واكتفى الخولي بالقول: «الكلام للقصر».

وقبل ان يغادر الرئيس الحص القصر ادلى بتصريح مقتضب هذا نصه:

«جرى في اجتماع اليوم عرض الصعوبات التي واجهت السلطة اللبنانية في تنفيذ البرنامج التطبيقي لمقررات بيت الدين، وقد تقرر ان يعقد اجتماع آخر للجنة المتابعة صباح السبت المقبل، وكانت هناك رغبة اجماعية في عدم اذاعة شيء عن مداولات اللجنة قبل ان تتحقق نتائج حسية يمكن التحدث عنها».

وسئل كيف يمكن ان يصف اجواء الاجتماع فقال: «الأجواء كانت واقعية وايجابية».

وكان رئيس الجمهورية استقبل في الصباح السفير الشاعر الذي وصل الى القصر في التاسعة والربع، ثم استقبل النائب ادمون رزق الذي عاد من باريس.

وقبل اجتماع اللجنة عقد الحص والشاعر اجتماعاً مغلقاً استمر نصف ساعة.

لجنة المتابعة بدأت من حيث انتهت اللجان السابقة (النهار ١٩٧٩/١٢/٨)

اجتماعات دورية وفرصة للاتصالات وجعل اللقاءات جماعية تفادياً للمحاور

اللجنة تلتقي عرفات الاثنين وتعود الى الاجتماع السبت

السعي العملي والجدي لوضع مقررات قمة تونس موضع التنفيذ بدأ امس، إذ عقدت لجنة المتابعة العربية المؤلفة من الأمانة العامة للجامعة العربية والمملكة العربية السعودية والكويت وسوريا، اجتماعها الأول في قصر بعبدا برئاسة رئيس الجمهورية وحضور رئيس الحكومة

وعلى رغم ان الإجتماع استمر ساعتين ونصف ساعة، وان خلوة بين الرئيس سركيس وممثل الأمين العام للجامعة السيد حمادي الصيد سبقته واستمرت ساعة، فان المعلومات التي تسربت لم تشبع فضول الصحافيين ومعهم الأوساط السياسية وتركتهم نهباً للتكهنات وربما الوساوس.

وعزت مصادر حكومية ضآلة المعلومات الرسمية التي وزعت عن الإجتماع، الى رغبة ابداها رئيس الجمهورية في عدم الاسترسال في التحدث عن المناقشات التي دارت «لأن الظرف دقيق ولأن المطلوب نتائج».

وكل ما ذكرته المصادر الحكومية ركز على التأكيد ان جواً من الايجابية خيم على الاجتماع خلافاً للجو السلبي الذي ساهمت وسائل الإعلام في تصويره منذ ايام.

ودعت المصادر القريبة من الحكم، الى عدم المبالغة في التشاؤم لكن حذرت من التفاؤل الذي قد يكون في غير موضعه، مشيرة الى وجوب انتظار نتائج الاتصالات التي تقرر ان يجريها اعضاء لجنة المتابعة وكذلك رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة كل من جهته، لأن في ضوئها تتبلور القضايا المطروحة ويتوضح اتجاه المساعي المبذولة ويعرف ما اذا كانت الطريق سالكة أم لا.

الا ان المصادر السياسية الواسعة الاطلاع عادة كانت «اكرم» بعض الشيء، إذ شرحت لـ«النهار» بعض ما دار من مناقشات في الاجتماع، قالت ان بحثاً في عمق مقررات تونس جرى وتطرق الى مقررات قمتي الرياض والقاهرة ومؤتمر بيت الدين التي ورد ذكرها في مقررات تونس.

تحديد الأولويات

وقد ركز المجتمعون على المواضيع والقضايا التي يمكن ان تشكل اولويات وقرروا ان تباشر اللجنة اتصالات واسعة مع الأطراف المعنيين، ولا سيما منظمة التحرير الفلسطينية الطرف الأساسي في مشكلة الجنوب، وذلك لتحديد الأولويات قبل الإنتقال الى البحث في طرق تنفيذها في الاجتماعات الدورية التي تقرر ان تعقدها اللجنة ابتداء من يوم السبت المقبل.

وفي هذا المجال اكدت المصادر نفسها ان الاتصالات الأولية مع منظمة التحرير اسفرت عن تحديد موعد لاجتماع اللجنة بالسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة يوم الاثنين المقبل، وان اجتماعاً بين السيد عرفات وممثل الأمانة العامة للجامعة قد يسبق الاجتماع الموسع، وقد يعقد اليوم اذا لم يكن عقد في ساعة متقدمة من ليل امس.

الى ذلك قالت المصادر نفسها ان المجتمعين في بعبدا امس قرروا التحرك كمجموعة في الاتصالات التي ينوون اجراءها مع كل الأطراف، أي ان تتمثل اللجنة بكامل اعضائها في أي لقاء يحصل ضماناً لحضور الجميع كل اللقاءات، وهذا امر لم يكن يحصل في اجتماعات لجنة المتابعة السابقة، ولا في اجتماعات اللجنة التي سبقتها، وذلك تلافياً للمحاور التي يمكن ان تتكون والتي اساءت كثيراً في العامين الماضيين الى اعمال اللجان العربية ومساعيها.

ما قاله الاعضاء

وقالت المصادر المطلعة ان ممثل الكويت السفير البعيجان تحدث في الاجتماع وتناول النتائج التي انتهت اليها في منتصف العام ١٩٧٧ مساعي اللجنة الرباعية، اي الفشل بسبب الامتناع عن التوقيع المعروفة ظروفه.

ودعا البعيجان الى وجوب الانطلاق من تلك المرحلة واستئناف البحث فيها. وتحدث عن قصة النسب (٧ في الألف) وغيرها التي كانت سبباً في عدم التوقيع وطي صفحة اللجنة الرباعية.

واشار ممثل الكويت الى ضرورة البحث في موضوع الأزمة اللبنانية ككل.

اما ممثل السعودية السفير الشاعر، فقد تحدث عن الظروف التي أوقفت عمل لجنة المتابعة قبل اشهر واعتبر ان الصحافة غير الشرعية (بوجهيها الاذاعي والكتابي) سبب من اسباب المشكلة ومصدر راهن للتشويش على اعمال لجنة المتابعة في الظرف الحاضر. ودعا الى البدء من حيث انتهت اللجنة السابقة في آخر ايامها.

كذلك تحدث مساعد الأمين العام للجامعة السيد الصيد، فدعا الى بلورة ارادة حقيقية في ايجاد حل للمشكلة، واشار الى ان البعض قد يعتبر دعوة اللجنة الى الاجتماع رفعاً للعتب في حال غياب هذه الإرادة واستمرار الحديث عن عدم توقع اي نتيجة ايجابية.

واعتبر ان ذلك من شأنه القاء المسؤولية على الجامعة العربية التي تحاول جاهدة ايجاد تفاهم بين السلطة والمقاومة على المشكلة والقضايا العالقة.

واكتفى مندوب سوريا العقيد غانم بالاستماع وتدوين ملاحظات.

اما التحفظات اللبنانية التي اعتبرتها المقاومة الفلسطينية قضية قائمة في ذاتها، فقد تحدث عنها الرئيس الحص واعتبر انها شكلية وقانونية الهدف منها استمرار الدولة في الالتزام بقرارات مجلس الأمن وعدم رغبتها في الالتزام بما يناقضها وذلك حرصاً منها على نزع اي ذريعة يمكن ان يستغلها المجتمع الدولي للتنصل من مسؤوليته في تنفيذ القرارات.

ونفت المصادر المطلعة ان يكون لبنان قدم خطة مفصلة لانتشار الجيش في الجنوب وطلب مساعدة اللجنة لتطبيقها، لكنها ذكرت ان الرئيس سركيس ركز كثيراً على ضرورة انتشار الجيش في الجنوب.

اما بالنسبة الى مهمة اللجنة وهل تقتصر على الجنوب او تتعداه الى لبنان كله، فقد طلب بعض اعضاء اللجنة توسيع المهمة، فكان رأي الرئيس سركيس ان لا فائدة من ذلك، ولكن اذا رأت اللجنة ذلك ضرورياً وقابلاً لتحقيق نتائج ايجابية فلا مانع.

هل تحقق اللجنة ما ينتظره منها المواطنون؟ من السابق لأوانه التحدث عن ذلك قال مصدر حكومي بارز. وقالت مصادر قريبة من الحكم ان التجارب السابقة، فضلاً عن الظروف الراهنة في المنطقة، لا تشجع على التفاؤل. وعزت بعض «اليأس» الذي ظهر من ممثلي لبنان في اللجنة، الى هذه العوامل، إلا انها اكدت وجود رغبة لبنانية حقيقية في التعاون ومنح اللجنة المجالات الكافية للعمل من دون احكام سابقة.

لجنة المتابعة عقدت اجتماعها الأول «في جو ايجابي» (النهار ١٩٧٩/١٢/٨)

عرض المهمات ومناقشة المقررات في العمق وعقد اجتماعات دورية ابتداء من السبت المقبل

انظار اللبنانيين والجنوبيين منهم على الأخص، اتجهت امس نحو قصر بعبدا ولجنة المتابعة العربية التي عقدت فيه قبل الظهر أول اجتماع لها برئاسة رئيس الجمهورية بعدما احياها مؤتمر القمة العربي في تونس الشهر الماضي واضاف الى الدول الأعضاء فيها وهي السعودية والكويت وسوريا، ممثلاً لجامعة الدول العربية.

وقد علق اللبنانيون والجنوبيون النفس بامال رجوا ان تكون في مستوى الطموحات، خصوصاً ان ما تعرضوا له في الأشهر الأخيرة فاق كل تصور.

الترتيبات كانت معدة منذ الصباح والصحافيون المكلفون عادة تغطية نشاطات القصر الجمهوري كانوا هناك وكانت معهم كاميرا التلفزيون بالصوت والصورة. الا ان الحشد الإعلامي المحلي والأجنبي الذي كان يرافق مثل هذه الإجتماعات غاب امس، ربما لعدم تيقن الجميع من ان اجتماع اللجنة قد يسفر عن نتائج ملموسة، خصوصاً بعد تجارب اللجان السابقة.

التاسعة صباحاً وصل الى القصر مساعد الأمين العام للجامعة العربية السيد حمادي الصيد، فاستقبله رئيس الجمهورية لمدة ساعة وعرض معه الوضع في الجنوب والمهمات المنتظرة من اللجنة.

وفي العاشرة التأمت اللجنة برئاسة الرئيس سركيس وحضور رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص واعضاء اللجنة السادة: حمادي الصيد ممثل الأمانة العامة للجامعة العربية والفريق علي الشاعر سفير المملكة العربية السعودية وعبد الحميد البعيجان سفير دولة الكويت والعقيد محمد غانم ممثل سوريا.

واستمر الاجتماع ساعتين ونصف ساعة وعلم انه جرى اولاً عرض شامل لما قامت به لجنة المتابعة في السابق، وكذلك المنبثقة من مؤتمر بيت الدين.

ثم عرضت المهمات المطلوبة في المرحلة الراهنة، في ضوء مقررات قمة تونس.

وفهم ان البحث لم يتجاوز العموميات، وقد تقرر العودة الى الاجتماع يوم السبت المقبل، وذلك بعد ان يكون اعضاء اللجنة قد اجروا اتصالات محددة مع الأطراف المعنيين، خصوصاً مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وبعد الاجتماع امتنع اعضاء اللجنة عن الادلاء بتصريحات، وكذلك رئيس الحكومة.

معلومات رسمية

وصدرت عن رئاسة الجمهورية المعلومات الرسمية الآتية:

«رأس فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ الياس سركيس قبل ظهر اليوم في القصر الجمهوري في بعبدا في حضور دولة رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص الاجتماع الأول للجنة المتابعة العربية المؤلفة من السفير علي الشاعر ممثلاً المملكة العربية السعودية والسفير عبد الحميد البعيجان ممثلاً دولة الكويت والعقيد محمد الغانم ممثلاً الجمهورية العربية السورية والسيد حمادي الصيد ممثلاً الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وقد استمر اجتماع اللجنة من الساعة العاشرة الى الثانية عشرة والنصف وتقرر عقد اجتماعات دورية للجنة اعتباراً من يوم السبت الواقع فيه ١٥ كانون الأول الجاري.

وستجري اللجنة اتصالات مع جميع المعنيين تسهيلاً لحسن تنفيذ المهمات الموكولة اليها».

وعلقت مصادر رسمية على الاجتماع بقولها «ان الجو كان ايجابيا. وقد عرضت مقررات قمة تونس وجرت مناقشتها في العمق وتم تفاهم على بعض المواضيع التي ستتناولها اللجنة بالبحث من خلال الإتصالات التي تقرر ان تقوم بها مع الأطراف الأسبوع المقبل حتى موعد الاجتماع المقبل، على ان يتابع الرئيس الحص في هذه الأثناء اتصالاته مع قيادة المقاومة الفلسطينية».

وبعد الإجتماع غادر ممثل الجامعة العربية القصر في سيارة السفير الشاعر الى مقر السفارة السعودية في رأس بيروت حيث عقدا اجتماعاً استمر ساعتين وجرى فيه عرض الوضع عرضاً شاملا.

لجنَة المتَابَعَة تواجه مهمّة طويلة وَصَعبَة (النهار ١٦/١٢/١٩٧٩)

لبنان أصرّ عَلى أولوية الجنوب معتبراً أنه يطالبُ بالحَدّ الأدنى

اجتِماعَات متوَاصلة مع لجنة وزارية حَتى ٢٧ الجَاري

لجنة المتابعة العربية بكامل اعضائها عقدت قبل ظهر امس اجتماعها الثاني في قصر بعبدا (راجع ص ٢). وتقرر في هذا اللقاء الذي استمر ثلاث ساعات تقريباً ان تجتمع مجدداً بالرئيس اللبناني واركان الحكم في السابع والعشرين من الشهر الجاري، كذلك ان تعقد اجتماعات يومية اذا لزم الأمر مع لجنة وزارية من وزير الدفاع السيد جوزف سكاف ووزير المال الدكتور علي الخليل، على ان يعقد الإجتماع الأول بعد ظهر غد الإثنين في حضور قائد «قوة الردع العربية» العميد سامي الخطيب.

المصادر الحكومية قالت ان اجتماع امس لم يحقق تقدماً، وان ذلك لا يعني ان الجو الذي ساد المناقشات لم يكن ايجابياً، الأمر الذي يبشر، في اعتقادها، ببعض النتائج بعد سلسلة من الإجتماعات والمفاوضات.

إلّا ان مصادر مطلعة وضعت «النهار» في جو ما دار في الإجتماع، فقالت ان ممثل المملكة العربية السعودية في اللجنة السفير علي الشاعر طالب في بداية الإجتماع بان تعالج السلطة وفي مقدمها رئيس الجمهورية قضية الصحافة بحيث تمتنع أو تمنع من الخوض في اخبار لجنة المتابعة ومناقشاتها لأن من شأن ذلك الاساءة الى سير عملها ومهماتها.

ورد رئيس الجمهورية قائلاً ان ذلك غير ممكن نظراً الى الظروف السائدة. لكن السفير كرر قوله ان التأثير المعنوي والأدبي للرئاسة من شأنه الحد من التعاطي الإعلامي العلني مع لجنة المتابعة.

واطلع اعضاء اللجنة الجانب اللبناني على حصيلة المناقشات التي اجروها مع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات الأسبوع الماضي في شأن مقررات تونس وطرق تنفيذها، وقد لخصوها في نقاط ثلاث:

الأولى: لم يعد للمقاومة الفلسطينية التأثير الذي كان لها في السابق على «الحركة الوطنية» ولا «المونة» المطلوبة لاقناعها بتسهيل دخول الجيش الجنوب. ولذلك، فان المقاومة ترى ان يجري حوار بين السلطة و«الحركة الوطنية» الموجودة عسكرياً في الجنوب، وتعتبر ان القضية في هذا المجال باتت لبنانية - لبنانية. وقد ابدت المقاومة في ما يخصها ترحيباً بدخول الجيش الجنوب واستعداداً للمساعدة على انتشاره.

النقطة الثانية: اثارت المقاومة موضوع «الوجود الانعزالي - الإسرائيلي» القائم في خارج الجنوب ودعت اللجنة العربية الى اخذ هذا الأمر في الإعتبار عند البحث في الموضوع.

وكرر الجانب اللبناني تأكيده على وجوب البحث في دخول الجيش الجنوب قبل اي موضوع آخر واقترح ان يعلن شيء من ذلك في البيان الرسمي مثل التأكيد على وجوب دخول الجيش صور. فكأن رأي احد اعضاء اللجنة ان ذلك قد يعطي المقاومة، اذا كانت ترفض هذه الخطوة، المجال لرفضها والقول: لم تبحثوا معنا في هذا الأمر ولو بحثتم فيه لكنا وافقنا.

كذلك دار حديث على الجنوب وعدد المسلحين الفلسطينيين فيه.

وقبل انتهاء الإجتماع اقترح رئيس الجمهورية ان تجتمع لجنة المتابعة في استمرار مع لجنة وزارية من وزير الدفاع المعني مباشرة بدخول الجيش الجنوب، ووزير المال بصفته جنوبياً ومن صور، خصوصاً ان الأكثرية الساحقة من سكان الجنوب تنتمي الى الطائفة الشيعية.

وبررت مصادر قريبة من الحكم اصرار رئيس الجمهورية على البحث أولاً في قضية الجنوب بان تحقيق اي تقدم في معالجة هذه القضية قد ينعكس ايجاباً على الوضع اللبناني برمته في حين ان العكس ليس صحيحاً.

واعترفت المصادر المطلعة بالصعوبات القائمة، وقالت ان الإجتماع كان صعباً كالإجتماعين السابقين اللذين عقدتهما اللجنة مع السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير، واعتبرت ان تأخير موعد الإجتماع التالي ١٢ يوماً هو مؤشر على ان القصة طويلة ودعت الى عدم استعمال تعبيري تفاؤل وتشاؤم في هذا المجال لأن القضية المطروحة تجاوزتهما بأشواط.

ولاحظت هذه المصادر ان لهجة رئيس الجمهورية في الإجتماع كانت مفعمة بالمرارة، وقالت انه يعتبر دعوة لبنان الى التساهل والتسهيل من اي فريق اتت هذه الدعوة، هي غير واقعية لأن لبنان قدم الكثير ولأنه يطلب الحد الأدنى وهو تنفيذ الإتفاقات المعقودة مع المقاومة واخذ قرارات مجلس الأمن الدولي في الاعتبار.

وبالنسبة الى تسليم رسالتي الأمين العام للجامعة العربية الى السيد ياسر عرفات والوزير بطرس، تم الإتفاق على ان يلتقي ممثل الجامعة السيد حمادي الصيد صباح الثلثاء المقبل وزير الخارجية. اما موعد الإجتماع بعرفات فلم يحدد حتى ساعة متقدمة من ليل امس. وقد يحدد اليوم. ويتوقع ان تلتقي اللجنة مجتمعة السيد عرفات في وقت قريب.

النقطة الثالثة: ضرورة الإنطلاق عند البحث في طرق تنفيذ مقررات قمة تونس من كونها كلا يجب البحث فيه جملة.

وبعد ذلك بدأت المناقشة حول خطة عمل اللجنة للمرحلة المقبلة وهل تحصر مهماتها في نطاق الجنوب أم تبحث في الجنوب والشمال.

وفي هذا الصدد أكد رئيس الجمهورية على وجوب حصر البحث في الجنوب، وجاراه في ذلك الوزيران فؤاد بطرس وجوزف سكاف اللذان حضرا الإجتماع، لأن مؤتمر القمة خصص اساساً للجنوب، ولأن مقرراته المتعلقة بلبنان تضمنت بنداً خاصاً يدعو الى انتشار الجيش في الجنوب وبنداً آخر عاماً يدعو الى بسط السيادة على كل الأراضي اللبنانية واحياء المؤسسات الشرعية ومن ضمنها المؤسسة العسكرية.

وهنا قال بعض اعضاء اللجنة انه يتفهم موقف السلطة اللبنانية من الواقع القائم، إلا انه شدد على وجوب عدم التمسك بموقف معين لأن ذلك معناه الحكم على اعمال اللجنة بالفشل، وطالب بمرونة وقال انه لا يرى خيراً في ان يتناول عمل اللجنة الجنوب والشمال في آن، باعتبار ان ذلك يسهل البحث مع الفلسطينيين وحلفائهم ويقوي احتمالات الخروج بنتائج معقولة.

وردأ على ذلك قال الوزير بطرس ان المساعي مستمرة لحل قضية الشمال، وان تكليف اللجنة بهذه المساعي قد يوقف مساعي السلطة في شأنها من دون ان يحقق ذلك اي تقدم، كما انه لن يفيد الجنوب بشيء سوى التأخير واغراق اللجنة والجميع في البحث في امور اخرى.

وحول هذا الموضوع كان لرئيس الحكومة الدكتور سليم الحص رأي متميز بعض الشيء إذ دعا الى عدم ربط معالجة قضية الجنوب بمعالجة قضية الشمال، لكنه لم يبد مانعاً من ان تتولى اللجنة الى جانب «عملها الجنوبي» مهمة البحث عن حل لقضية الشمال. وقد حاول الرئيس الحص اقناع رفاقه في الجانب اللبناني بذلك وبالتلميح اليه في البيان الذي سيصدر عن اللجنة، لكن الرأي اللبناني قر في النهاية على التمسك بوجوب البدء بمعالجة قضية الجنوب وانتشار الجيش.

لجنة المتابعة منحت نفسها في اجتماعها الثاني الموسّع

مهلة لاجراء اتصالات والعودة الى الاجتماع في ٢٧ الجاري (النهار ١٦/١٢/١٩٧٩)

لجنة المتابعة العربية منحت نفسها في الإجتماع الثاني الذي عقدته امس في قصر بعبدا، مهلة طويلة لاجراء مزيد من الإتصالات، على ان تعود الى الإجتماع في ٢٧ كانون الأول الجاري.

استمر الإجتماع الذي عقد برئاسة الرئيس الياس سركيس من العاشرة والربع حتى الثانية عشرة والدقيقة الأربعين. وحضره عن الجانب اللبناني رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص ووزير الخارجية السيد فؤاد بطرس ووزير الدفاع الوطني السيد جوزف سكاف، واعضاء اللجنة السادة: ممثل المملكة العربية السعودية السفير علي الشاعر، ممثل دولة الكويت السفير عبد الحميد البعيجان، ممثل سوريا العقيد محمد الغانم، ممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية السيد حمادي الصيد.

وبعد انتهاء الإجتماع امتنع الحضور عن الادلاء بأي تصريحات، عملاً بالقاعدة التي اتفق عليها في الإجتماع الأول، والقائلة بعدم تسريب شيء عن المناقشات لابقائها بعيدة عن اجواء المزايدات.

واكتفت دوائر القصر باذاعة بيان مقتضب اورد اسماء الذين حضروا الإجتماع، واضاف: «عرضت في الإجتماع نتائج الإتصالات التي اجرتها اللجنة منذ اجتماعها الأول وتقرر ان تستمر اللجنة في اتصالاتها مع مختلف الأطراف، كما تقرر ان تكون على اتصال دائم بكل من الوزيرين السيدين جوزف سكاف وعلي الخليل وبقائد قوات الردع العربية العميد سامي الخطيب بغية التنسيق الكامل والعمل على كل ما يسهل تنفيذ مقررات قمة تونس. وستعود اللجنة الى عقد اجتماعها المقبل برئاسة فخامة رئيس الجمهورية يوم الخميس في السابع والعشرين من كانون الأول الجاري».

وسبق اجتماع اللجنة، خلوة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة الذي وصل الى قصر بعبدا ومعه في سيارته ممثل الأمانة العامة للجامعة العربية الذي زاره في الصباح. وعلم ان الرسالتين اللتين تسلمها الرئيسان سركيس والحص من الأمين العام للجامعة السيد الشاذلي القليبي كانتا محور بحث طويل في الخلوة مهد لتفهم وجهة نظر الأمين العام بالنسبة الى مهمة اللجنة وكذلك تفهم الموقف اللبناني.

وذكرت مصادر مطلعة ان مناقشات اللجنة تركزت في معظمها على مسألة انتشار الجيش اللبناني في الجنوب ودخول بعض المواقع. وقد تبين ان هذه الخطوة ما تزال تعترضها صعوبات وموانع، وقد ابدى الجانب اللبناني ان دخول الجيش لا يمكن ان يتم قبل ان تتحقق خطوات معينة تصدر عن الفريق الآخر، لئلا تكون خطوة الدخول مغامرة فاشلة سلفاً ووخيمة العواقب. لذلك اصر الجانب اللبناني على عقد سلسلة اجتماعات للبحث في تفاصيل هذا الموضوع. وتقرر ان يعقد أول اجتماع لهذه الغاية في الرابعة والنصف بعد ظهر غد الإثنين في وزارة الدفاع ويحضره اعضاء اللجنة والوزيران سكاف والخليل، أو من يمثلهما، وقائد الجيش العماد فيكتور خوري وقائد «قوة الردع العربية» العميد سامي الخطيب.

وأوضحت مصادر المجتمعين ان البحث سيتناول الخطوات التنفيذية لمقررات قمة تونس واتخاذ قرارات عملية في هذا الصدد، ولا سيما الخطة العسكرية لانتشار الجيش في منطقة الجنوب.

وقد اجمع اعضاء اللجنة لدى مغادرتهم قصر بعبدا، على ان اجواء الإجتماع كانت ايجابية، وان الإتصالات التي ستجرى في المرحلة المقبلة ستركز على وضع الخطط التنفيذية وازالة الصعوبات التي تعوق التنفيذ.

وفور انتهاء اجتماع اللجنة، عقد في القصر اجتماع آخر بين الرئيس سركيس والوزير بطرس حضره قائد «الردع» الذي كان قد وصل الى القصر، ومدير المخابرات في الجيش المقدم جوني عبده. واذيع رسمياً ان البحث دار حول الأوضاع الأمنية ولا سيما ما يتعلق منها بـ«قوة الردع» ولجنة المتابعة.

وقد بقي الوزير بطرس في القصر وتناول طعام الغداء الى مائدة الرئيس وتابع معه المشاورات.

وكان رئيس الجمهورية استقبل في الصباح المدير العام للأمن العام الأمير فاروق ابي اللمع . وعلم انه عرض معه حصيلة الإتصالات السياسية والحربية التي اجريت اخيراً لتهدئة الوضع بين منطقتي الشمال والجبل توصلا الى تحقيق الإنفراج الذي تتطلبه خطوة تسليم الجيش الأمن على طريق بيروت ـ طرابلس بعد ان يكون الأطراف المعنيون اقدموا تلقائياً على خطوات ايجابية متبادلة .

لقاء لجنة المتابعة والمقاومة ذلل العقبات الشكلية (النهار ٢١/١٢/١٩٧٩)

عرفات: نرحّب بدخول الجيش الجنوب وبعقد لقاء فلسطيني - لبناني - عربي

موعد الاجتماع حدّد في آخر يوم من السنة

أول نتيجة محسوسة للنشاط الذي بدأته لجنة المتابعة العربية منذ نحو اسبوعين، ظهرت امس، إذ تمكنت بعد اجتماعين مع رئيس الجمهورية، وثلاثة اجتماعات مع اللجنة الوزارية اللبنانية المكلفة متابعة البحث والإتصال، واجتماعين رسميين مع منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بزعيمها السيد ياسر عرفات، من تحديد موعد لاجتماع ثلاثي يضم الجانبين اللبناني والفلسطيني اضافة الى الجانب العربي الذي تمثله لجنة المتابعة.

وقد تم ذلك في اجتماع عقدته اللجنة بكامل اعضائها الحادية عشرة والنصف قبل الظهر في مقر قيادة المقاومة في صبرا مع السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة والسيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في المنظمة و«ابو اياد» عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» والعميد سعد صايل مدير غرفة العمليات المركزية في المنظمة.

وقد امتنع اعضاء اللجنة بعد الإجتماع الذي استمر ساعتين عن الاداء بتصريحات، وتركوا المجال للسيد عرفات الذي قال:

«هناك كتيبتان من الجيش اللبناني في الجنوب، ونحن نرحب بدخول عشر كتائب اخرى الى جانب كل من الكتيبتين، وذلك لمواجهة العدوان الإسرائيلي المستمر. بل اننا نقول بوجود الجيش اللبناني كله ليقوم بواجباته في الدفاع عن الأرض اللبنانية والسيادة اللبنانية. وقد أبلغنا اللجنة العربية اليوم موقفنا هذا واعلنا، الى جانب ذلك، ترحيبنا بعقد لقاء ثلاثي فلسطيني - لبناني مع لجنة المتابعة العربية نفسها».

اما موعد الإجتماع الثلاثي، فقد حدد في آخر يوم من السنة، اي يوم الإثنين ٣١ كانون الأول الجاري. واتفق على ان يعقد في مقر رئاسة الحكومة، على ان يحضره عن الجانب اللبناني رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص وعضوا اللجنة الوزارية الوزيران جوزف سكاف وعلي الخليل وقائد «قوة الردع العربية» العميد سامي الخطيب.

وعزت مصادر قريبة من اللجنة تأخير موعد الإجتماع ١١ يوماً الى الأعياد، وكذلك الى انشغال ممثل سوريا العقيد محمد غانم بالإنتخابات الحزبية التي ستجرى في سوريا قريباً، خصوصاً ان الإتفاق كان تم على ان تتحرك اللجنة وتعمل مجتمعة بكامل اعضائها.

اما الإجتماع الذي كان مقرراً ان تعقده اللجنة برئاسة رئيس الجمهورية في ٢٧ الشهر الجاري، فقد ارجىء هو الآخر الى موعد يحدد في ما بعد في ضوء نتائج الإجتماع مع المقاومة.

واعتبرت اوساط المراقبين ان تحديد موعد الإجتماع الثلاثي هو خطوة مرضية لأنها تزيل عقبات معظمها شكلي حالت دون عقده امس، ولأنها تساهم في خلق مناخ نفسي ملائم للاستمرار في المساعي، قد تساعد في تبديد ازمة الثقة المستحكمة التي يحول بقاؤها دون التوصل الى اي حل.

كذلك اعتبرت هذه الأوساط ان التصريح المقتضب الذي ادلى به عرفات بعد الإجتماع هو مؤشر للإستعداد لحوار قد يؤدي الى نتائج ودعت السلطة الى الإفادة منه بكل الوسائل.

ولاحظت المصادر المطلعة ان تحرك الجامعة العربية عبر ممثلها اللجنة السيد حمادي الصيد كان واسعاً خصوصاً في الثماني والأربعين الساعة الأخيرة، إذ اجرى سلسلة اتصالات وعقد جملة اجتماعات بقي معظمها طي الكتمان وكان ابرز نتائجها ما تمّ في اجتماع اللجنة امس بالسيد عرفات.

وكان الصيد التقى قبل ظهر الأربعاء الماضي سعد صايل في فندق «البريستول» وتحدث معه في الوضع والح على ضرورة التوصل الى خطوة تفتح باب الحوار مع السلطة اللبنانية. وعند منتصف ليل اليوم نفسه زار ممثل الجامعة عرفات واجتمع به ساعة تمكن خلالها من ازالة العقبات الشكلية من امام الإجتماع مع السلطة والحصول على موقف ايجابي من دخول

الجيش الجنوب اتفق على اعلانه بعد الإجتماع باللجنة.

وامس اصر الصيد في اجتماع اللجنة على وجوب تحقيق الإجتماع الثلاثي على رغم استغراب بعض الأعضاء. وفي نهاية الإجتماع حدد موعد الإجتماع واعلن عرفات ترحيبه بدخول الجيش.

ولكن علم ان عرفات دعا في الإجتماع الى ان يكون الجيش موضع ثقة الجميع، وتحدث عن بعض الأماكن التي فيها فلسطينيون مسلحون. وقال ان انسحاب هؤلاء منها يعني احكام سيطرة اسرائيل والرائد سعد حداد عليها، وأكد انه على استعداد لسحب عناصره المسلحة عندما يصبح الجيش اللبناني قادراً على صد الإعتداءات وحماية الفلسطينيين.

واعترف عرفات في حديثه بعدم وجود فلسطيني غير مسلح، وقال ان الوجود الفلسطيني شمال الليطاني اكبر بكثير مما هو مسموح به في الإتفاقات مع السلطة اللبنانية، لكنه برر ذلك بان هذا الوجود نزح من جنوب الليطاني بسبب الإعتداءات، وانه سيعود الى مخيماته بمجرد عودة الأمن.

الى ذلك تم تأكيد في الإجتماع واللقاءات التي سبقته على وجوب التحاور مع «الحركة الوطنية» الموجودة في اماكن معينة من الجنوب.

وبعد ظهر أمس زار الصيد رئيس الحكومة في الدوحة وتشاور معه في الوضع ونال موافقته على ما تم التوصل اليه.

وذكرت المصادر المطلعة ان اجتماعاً سيعقد الخامسة والنصف بعد ظهر اليوم في منزل السفير السعودي الفريق علي الشاعر في محلة الروشة بين لجنة المتابعة العربية واللجنة الوزارية اللبنانية لاجراء تقويم للإجتماعات السابقة تحضيراً للإجتماع الثلاثي.

اما بالنسبة الى الحوار مع «الحركة الوطنية» وغيرها من اطراف النزاع، فقد علم ان الفلسطينيين يشجعون عليه ويشيرون الى احتمال التوصل معهم الى اتفاق على دخول الجيش الجنوب، لأن هذا الحوار يعطيهم اعترافاً عربياً رسمياً يساعدهم في المرحلة المقبلة. إلا ان هناك تياراً لبنانياً رسمياً يعتبر ان لدى «الحركة الوطنية» اعترافاً عربياً (دعم ومساعدة) واعترافاً لبنانياً (اجتماعات مع اركان السلطة) ولذلك فان دعاة هذا التيار يفضلون ألا تنزلق اللجنة في الشؤون اللبنانية الصرفة فتضيع.

وفي كل الأحوال، تعتقد السلطة استناداً الى مصادر قريبة منها، ان الإجتماع الثلاثي هو محك لنيات الجميع، خصوصاً الفلسطينيين وتعتبر ان التطورات التي ستحصل في الفترة الفاصلة عن موعد الإجتماع قد تشير في وضوح الى ما يمكن ان يسفر عنه هذا الإجتماع. فالترحيب الفلسطيني الإعلامي بدخول الجيش ترحب به الدولة وتنظر ان يتحول في الإجتماع المقبل ترحيباً عملياً.

موفدان دولي وبابوي قريباً في بيروت؟ (السفير ١/١١/١٩٨٠)

لجنة المتابعة تجتمع الخميس في القصر والمقاومة أكدت موقفها في لقاء السراي

فسرت مصادر مطلعة تحديد يوم الخميس المقبل موعداً لاجتماع لجنة المتابعة العربية برئاسة الرئيس الياس سركيس في بعبدا بانه دلالة اكيدة على الإيجابية التي نتجت عن اجتماع السراي الذي ترأسه امس رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص بحضور رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات واعضاء لجنة المتابعة والوزيرين علي الخليل وجوزف سكاف.

وقالت المصادر ان اجتماع الخميس سيحدد نقاط التقدم التي تمت على شكل اجراءات ينتظر ان تصدر لاحقاً بقرارات يحدد مصيرها اجتماع الخميس نفسه.

وأكدت المصادر ان الحوار الطويل الذي دار في السراي امس اتصف بجو ودي للغاية حول قضية الموقف في الجنوب ومسألة ادخال الجيش والعلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية.

وقد كرر عرفات للرئيس الحص استعداد المقاومة للمساعدة الى ابعد الحدود في عملية تسهيل دخول الجيش، تاركة للسلطة اللبنانية ولجنة المتابعة العربية التفاصيل والترتيبات التي ستعتمدها خطة الدخول، على ان تتولى اللجنة اجراء الإتصالات اللازمة لذلك مع الأطراف اللبنانية المعنية والتي لها قوات عسكرية في المنطقة.

وقد ابدت اللجنة ارتياحها للموقف الفلسطيني، وأوكلت الى ممثل الجامعة العربية فيها حمادي الصيد اجراء الإتصالات اللازمة مع الحركة الوطنية وباقي الفرقاء اللبنانيين الذين تقتضي الظروف استشارتهم.

وتتوقع مصادر اللجنة ان يتسنى للصيد اجراء الجانب الأساسي من هذه الإتصالات قبل يوم الخميس المقبل، بحيث

تجتمع اللجنة برئاسة سركيس وفي جعبتها تصور كامل لكل معطيات الوضع.

على صعيد آخر، توقعت مصادر دبلوماسية مطلعة ان يقوم الأمين العام المساعد للأمم المتحدة بريان اوركهارت بزيارة بيروت في اواخر الشهر الجاري.

وقالت المصادر ان اوركهارت سيبحث مع المسؤولين اللبنانيين والفلسطينيين في تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٤٥٩، والقرارات السابقة له، لجهة انتشار الجيش اللبناني في الجنوب الى جانب قوات الطوارىء الدولية.

ورجحت المصادر ان يتم تنفيذ بعض بنود القرارات الدولية في اواخر كانون الثاني الحالي بحيث تدخل بعض القوات اللبنانية الى احد المواقع في الجنوب كمرحلة أولى ممهدة لعملية الإنتشار اللبناني والدولي المنصوص عليها في القرارات ٤٢٥ و٤٢٦ و٤٤٤ و٤٥٩.

وفي هذا الاطار تتوقع مصادر دبلوماسية غربية ان يقوم الموفد البابوي الدائم الى لبنان الكاردينال باولو برتولي بزيارة جديدة الى البلاد في موعد قريب لم يحدد بعد.

وتقول المصادر ان برتولي سيجري لقاءات مع كبار المسؤولين اللبنانيين، ومع ممثلين عن مختلف الأطراف المحليين، في محاولة لاستطلاع حقيقة المواقف التي انتهوا اليها في المرحلة الراهنة بعد المستجدات العربية والدولية من جهة، ولتحريك مساعي المصالحة بين المسيحيين، وبين بعضهم والأطراف اللبنانية الأخرى.

لجنة المتابعة جمعت الجانبين اللبناني والفلسطيني في السراي
الحص: اجواء الاجتماع كانت ايجابية الى أبعد الحدود
عرفات: ليضع الجيش الخطط وليأخذ منا المساعدة (السفير ١/١١/١٩٨٠)

التقى رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات على تأكيد استعداد المقاومة الفلسطينية للتعاون مع الدولة اللبنانية لتسهيل انتشار الجيش في الجنوب.

جاء ذلك بعد اجتماع لجنة المتابعة العربية الى الجانبين اللبناني والفلسطيني في السراي عند الحادية عشرة والنصف قبل ظهر امس برئاسة الرئيس الحص وغياب ممثل سوريا في اللجنة العقيد محمد غانم.

حضر الإجتماع عن الجانب اللبناني وزير المال الدكتور علي الخليل ووزير الدفاع والزراعة جوزف سكاف وقائد قوات الردع العربية العميد سامي الخطيب وعن الجانب الفلسطيني ياسر عرفات، صلاح خلف (ابو اياد) فاروق القدومي (ابو اللطف) سعد صايل (ابو الوليد) واعضاء لجنة المتابعة العربية: السفير الكويتي عبد الحميد البعيجان وممثل الجامعة العربية حمادي الصيد.

دام الإجتماع حتى الثانية والربع قال بعده عرفات: طبيعة الإجتماع هو لتنسيق وتنظيم ما اتفق عليه في مؤتمر تونس بالنسبة للوضع اللبناني الفلسطيني ككل وبالنسبة للجنوب اللبناني بالأخص، وقد ابلغنا الأخوة باستعداد المقاومة لتقديم التسهيلات كافة كما قدمتها في السابق بالنسبة لدخول الجيش اللبناني، وحدث في السابق ان السلطة اللبنانية ادخلت قوتين عسكريتين الى منطقة كوكبا في منطقة العرقوب وقوة اخرى الى منطقة جنوب نهر الليطاني. وقد قدمنا لهاتين القوتين كل مساعدة وما يمكن ان نقدمه من تسهيلات انطلاقاً من الخندق الواحد الذي نقف فيه نحن والجيش اللبناني في مواجهة العدو الصهيوني والذي اتمناه هو ان تتمكن السلطة اللبنانية والجيش اللبناني من بسط نفوذهما على كل الأراضي اللبنانية وحتى الحدود الدولية بين فلسطين وبين لبنان.

اضاف رداً على سؤال: ليس لي اطلاقاً ان أتدخل في ما لا يعنيني فمن حق الجيش اللبناني ان يضع جميع الخطط وجميع المواضيع وما علي انطلاقاً من هذه العلاقة الاستراتيجية التي تربطني مع اخواني لبنانياً على المستويات القومية والعربية إلا ان اقدم كل ما لدي من مساعدات وانا لا أتدخل في التفاصيل لأنها من حق قيادة الجيش وليست من حقي. في الماضي لم يسألونا بل اعلموني في لحظة الدخول.

وقيل له: عادة تبقى التصريحات شيء والواقع شيء آخر؟ فرد عرفات: الواقع هو كما اقوله انا، انا عمري ما صرحت بشيء وعملت شيئاً آخر. ارجوك لا يجوز ان تقول لي ذلك ليس هنالك ما اخفيه أو ما اعلنه، ما اعلنته هو ما اؤمن به. انا اريد ان يأتي الجيش اللبناني ليتحمل معي القصف الإسرائيلي اليومي وارجو ان يدافع الجيش اللبناني عن الأراضي اللبنانية كي يتساقط الدم الفلسطيني واللبناني الوطني دفاعاً عن الجنوب اللبناني.

وقال الرئيس الحص: جرى البحث في هذا الإجتماع حول الدور الذي يمكن للمقاومة الفلسطينية ان تقوم به في تسهيل مهمة السلطة اللبنانية في العمل على تنفيذ مقررات تونس ولا سيما على صعيد اعادة بسط سلطة الدولة في الجنوب ودخول الجيش اللبناني اليه، وقد اكد القادة الفلسطينيون وعلى رأسهم السيد ياسر عرفات استعداد منظمة التحرير الفلسطينية للتعاون مع الدولة اللبنانية في كل ما من شأنه تسهيل تنفيذ مقررات تونس وبوجه خاص تسهيل انتشار الجيش في الجنوب.

اضاف: وكانت اجواء الإجتماع ايجابية الى ابعد الحدود وسيعقد اجتماع للجنة العربية برئاسة الرئيس سركيس صباح الخميس المقبل لمتابعة البحث في هذا الموضوع وتحديد الخطوات اللاحقة التي يترقب اتخاذها.

وكان الرئيس الحص اجتمع عند العاشرة والنصف مع حمادي الصيد الذي عاد امس الأول من تونس وانضم الى الإجتماع في ما بعد الوزيران الخليل وسكاف.

اجتماع ثالث للجنَة المتابعَة... يمهّد لرَابع (النهار ٤/١١/١٩٨٠)

دَعوَة الى اختبار مَدى التجاوب باستعجَال ارسَال الجيش الى الجنوب

الجمود يفرض تحَرك الجَامعة لرفع المسؤوليّة

الإجتماع الثالث للجنة المتابعة العربية برئيس الجمهورية صباح امس في قصر بعبدا، لم يأت بجديد على الصعيد العملي، سواء بالنسبة الى الجنوب أو بالنسبة الى الداخل. وقد اقتصر البحث على تقويم حصيلة اللقاءات التي اجراها ممثل الأمانة العامة للجامعة العربية في اللجنة السيد حمادي الصيد مع المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات ورئيس الحزب التقدمي الإشتراكي السيد وليد جنبلاط، وتحليل النتائج التي توصل اليها عضو اللجنة الوزارية اللبنانية المكلفة التنسيق مع لجنة المتابعة الدكتور علي الخليل في لقاءاته وبعض اطراف «الحركة الوطنية» (راجع ص ٢).

وذكر مصدر حكومي لـ«النهار» انه تقرر في اجتماع امس ان تواصل لجنة المتابعة الأسبوع المقبل اتصالاتها مع المجلس الشيعي و«الحركة الوطنية» والأطراف المعنيين بقضية الجنوب، لبلورة افكار معينة تتركز كلها على دخول الجيش الجنوب وطريقة هذا الدخول وحجمه قبل الإجتماع الذي تقرر ان تعقده اللجنة في القصر الجمهوري يوم السبت في ١٢ كانون الثاني الجاري.

واعرب المصدر عن امله في ان يؤدي الإجتماع المقبل بعد الإتصالات المنتظرة الى خطوات تنفيذية على صعيد دخول الجيش الجنوب.

وقالت مصادر مطلعة ان البحث تناول في اجتماع امس النقاط الآتية:

١ ـ عاد المجتمعون الى الإقتراح القديم الذي كانت اللجنة تبنته والقاضي بأن تتحرك جماعياً في اتصالاتها مع الأطراف المعنيين، بحيث تتم اللقاءات في حضور جميع اعضاء اللجنة. وهذا يعني ان اللقاءات الرسمية لن تتم قبل مطلع الأسبوع المقبل ريثما ينهي المؤتمر الحزبي في سوريا اعماله ويتمكن ممثلها في اللجنة العقيد محمد غانم من المشاركة فيها.

٢ ـ طرح ممثل الأمين العام للجامعة مجدداً اقتراحه القاضي بتشكيل لجنة عسكرية من دول لجنة المتابعة وتعمل باشرافها كي تشارك في البحث في تفاصيل دخول الجيش وتشرف على الدخول وتراقب عمليات العرقلة أو التسهيل. وقوبل هذا الإقتراح بالإستحسان ووعد بدرسه جديا.

٣ ـ ابلغ ممثل الأمانة العامة للجامعة رئيس الجمهورية ان السيد ياسر عرفات وعده ببذل كل ما في وسعه لمساعدة اللجنة، واكد له انه، من جهته، لن يدعها تفشل في تحقيق مهماتها الأساسية.

٤ ـ في معرض البحث في تفاصيل دخول الجيش الجنوب، طرح رئيس الجمهورية ضرورة ازالة المظاهر المسلحة من امام الجيش وغير ذلك من الأمور. واعتبر بعض اعضاء اللجنة ان تحقيق ما يطلبه لبنان حلم لأنه مثالي على رغم انه محق، وشدد على وجوب اخذ الواقع القائم في الإعتبار وضرورة غض الطرف من الجانبين اللبناني والفلسطيني لتحقيق خطوات معينة في الجنوب وإلا فلا حل وان موقتا.

ويعتقد اعضاء في اللجنة، ان الإجتماع المقبل للجنة يجب ان يكون حاسماً على صعيد تقرير خطوات عملية لدخول الجيش الجنوب، لأن استمرار الجمود بسبب ازمة الثقة المستحكمة بين الفريقين اللبناني والفلسطيني يمكن ان يطيل مهمة لجنة المتابعة الى ما لا نهاية، وهذا غير معقول وغير مقبول، خصوصاً ان الجامعة العربية تأبى ان تلقى عليها تبعة فشل لجنة المتابعة.

ويرى هؤلاء الأعضاء ان على السلطة ان تختبر التجاوب الفلسطيني الذي ابداه السيد عرفات في السرايا والتأكيدات التي قدمها لممثل الأمانة العامة للجامعة العربية بان الفلسطينيين لن يعترضوا دخول الجيش ولن يساعدوا الذين يتصدون له، وذلك عن طريق تقرير الدخول ومباشرة تنفيذه.

وهذه الخطوة تفكر فيها السلطة منذ مدة اذا كانت هي الحل الوحيد الممكن، إلا ان ما يقلقها، كما تقول المصادر القريبة منها، ان يكون دفعها الى ارسال الجيش في مهمة «اختبارية» فخاً يخدم مخططات واستراتيجيات دولية، خصوصاً بعد التطورات في المنطقة وابرزها تطور الوضع في افغانستان واحداث ايران، فينعكس ذلك سلباً على الداخل، خصوصاً اذا حصلت صدامات وادت الى مضاعفات.

الى جانب هذه العوامل المقلقة، لدى السلطة اقتناع مطمئن بعض الشيء وهو ان اي صدام بين الفلسطينيين والجيش لا يخدم القضية الفلسطينية خصوصاً بعد الإنتصارات التي حققتها اخيراً في اوروبا الغربية.

الإجتماع الثالث للجنة المتابعة في غياب ممثل سوريا (النهار ١٩٨٠/١١/٤)
تقويم وبرمجة التحرك المقبل ومحاولة ترجمة المواقف المبدئية الى مواقف عملية

التاسعة والنصف صباح امس استقبل رئيس الجمهورية اعضاء لجنة المتابعة العربية، الفريق علي الشاعر ممثل السعودية والسفير عبد الحميد البعيجان ممثل الكويت والسيد حمادي الصيد ممثل الأمانة العامة للجامعة العربية، في حضور رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص ووزير الخارجية السيد فؤاد بطرس ووزير الدفاع السيد جوزف سكاف ووزير المال الدكتور علي الخليل وقائد «قوة الردع العربية» العميد سامي الخطيب. وغاب عن الإجتماع ممثل سوريا في لجنة المتابعة العقيد محمد غانم نظراً الى استمرار انعقاد المؤتمر الحزبي في سوريا الذي يشارك في اعماله.

وعلى مدى ساعتين اطلع رئيس الجمهورية من اعضاء اللجنة العربية واللجنة الوزارية على نتائج المشاورات التي اجروها في الفترة الأخيرة سواء مع الفلسطينيين أو مع «الحركة الوطنية» والمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وتقرر بنتيجة البحث توسيع هذه الإتصالات للتوصل الى نتيجة والإجتماع مرة اخرى في قصر بعبدا يوم السبت ١٢ كانون الثاني الجاري.

وبعد الإجتماع قال الوزير الخليل: «وضعت اللجنة الرباعية واللجنة الوزارية الرئيس سركيس والرئيس الحص في اجواء الإتصالات التي تقوم بها وحصيلة تلك الإتصالات، وجرى تقويم النتائج التي توصلنا اليها. وبعد ذلك وضعنا في هذا الإجتماع برمجة لتحرك اللجنتين، واننا نأمل في ان نتوصل بنتيجة الإجتماعات الى بعض التقدم على ان تعقد جلسة يوم السبت في ١٢ من الشهر الجاري في القصر الجمهوري برئاسة الرئيس سركيس وحضور الرئيس الحص».

وسئل من هي الفئات التي ستجرى معها الإتصالات في المرحلة المقبلة، فأجاب: «ان اللجنة ستقوم باتصالات في هذه المرحلة مع الفئات المعنية والفاعلة على الساحة الجنوبية، على ان يتبع ذلك اذا ما دعت الحاجة اتصالات مع فئات اخرى عندما تأتي الى البحث في البنود الأخرى وطريقة تنفيذ البنود التي وضعها مؤتمر تونس والتي تضمنتها المقررات».

وسئل هل توصلت المساعي الى شيء ملموس، فأجاب: «هذا ما تسعى اليه، اننا أولاً في صدد تحويل المواقف المبدئية الى مواقف سياسية ايجابية، وبعدها ننتقل الى الترجمة العملية».

وأكد السيد حمادي الصيد رداً على سؤال ان لجنة المتابعة العربية «متكاملة ومتفقة على كل شيء في اللقاءات التي تجرى، واذا ما حضر احد اعضائها لقاء جانبياً فمعنى ذلك ان اللجنة أوفدته وهو يمثل الجميع».

واذيعت بعد الإجتماع المعلومات الرسمية الآتية:

«رأس فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ الياس سركيس في التاسعة والنصف صباح اليوم في القصر الجمهوري في بعبدا، الإجتماع الثالث للجنة المتابعة العربية في حضور رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص ونائب رئيس الحكومة وزير الخارجية الأستاذ فؤاد بطرس ووزير الدفاع الوطني والزراعة السيد جوزف سكاف ووزير المال الدكتور علي الخليل وقائد قوة الردع العربية العميد سامي الخطيب. وحضر من اعضاء اللجنة السادة: سفير المملكة العربية السعودية الفريق علي الشاعر، وسفير دولة الكويت السيد عبد الحميد البعيجان، وممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية السيد حمادي الصيد.

استمر اجتماع اللجنة حتى الحادية عشرة والنصف، وقد عرضت فيه نتائج الإتصالات والإجتماعات التي اجرتها لجنة المتابعة مع مختلف الأطراف، وتقرر عقد الإجتماع المقبل للجنة برئاسة فخامة الرئيس سركيس يوم السبت في الثاني عشر من الشهر الجاري».

لجنة المتابعة اطلعت سركيس على نتائج تحركها (النهار ١٩٨٠/١١/٢٧)

تفاؤل... بامكان تذليل الصعوبات

الصيد: لاَ جدوى إلّا من مواصلة الأمل

لجنة المتابعة العربية عقدت قبل ظهر امس اجتماعاً في قصر بعبدا برئاسة رئيس الجمهورية في حضور رئيس الحكومة ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية والمال وقائد «قوة الردع العربية». وقد اطلعت اللجنة الرئيس سركيس على نتائج المشاورات التي اجرتها مع «الحركة الوطنية» ومنظمة التحرير الفلسطينية في محا.ة لتسهيل دخول الجيش الجنوب. ولم يصدر عن الإجتماع ما يشير الى نتائج عملية لكن ما ادلي به من تصريحات عكس جواً من التفاؤل يخشى بعض الأوساط السياسية الاّ يكون واقعيا.

استمر الإجتماع ساعة تقريباً، وسبقه اجتماع عمل ضم الجانب اللبناني الذي شارك في اجتماع لجنة المتابعة.

وبعد الإجتماع قال الوزير علي الخليل:

«كان من الطبيعي ان يعقد هذا الإجتماع برئاسة الرئيس سركيس وحضور رئيس الحكومة وبعض الزملاء الوزراء واعضاء لجنة المتابعة العربية ولجنة التنسيق الوزارية لوضع المجتمعين في جو نشاطات اللجنة ومساعيها وللبحث في تكييف هذا النشاط على ضوء المستجدات في المنطقة والأحداث التي طرأت في الأيام الثلاثة الأخيرة.

واننا نعتقد ان الصعوبات ستذلل، واللجنة ستستمر في نشاطاتها واجتماعاتها ولقاءاتها بغية تذليل الصعوبات. واعتقد ان سفر مندوب الجامعة العربية للإتصال بالأمين العام للجامعة يصب في هذا النشاط.

وانني اكرر تفاؤلي بالتوصل الى نتائج ايجابية لما فيه المصلحة الوطنية العامة».

وقال السيد حمادي الصيد: «أحطنا الدولة اللبنانية بنتائج ما قمنا به من تحركات في الأسابيع الأخيرة. ومن الطبيعي ان أحيط الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي هو كما كررت مراراً الأمين على نتائج مؤتمر تونس ومقررات القمة علماً بنتائج تلك التحركات. وسأعود بعد ثلاثة ايام لمواصلة النشاط في سبيل تنفيذ هذه المقررات، الذي هو مسؤولية مشتركة والمهم ان كل الفئات متفقة على وجوب تنفيذ المقررات وعلى الإسراع في تنفيذها. ونحن نعمل مع كل الأطراف على تذليل الجزئيات الباقية حتى نبدأ بهذا التنفيذ. اما شعوري الخاص، فاعتقد انه بعد التفاؤل الذي أظهره الوزير بطرس اخيراً في التلفزيون لم يبق محل لتشاؤم أي شخص».

وقيل له: من خلال الحديثين الآن وفي ضوء التطورات التي طرأت في منطقة الجنوب وفي المنطقة العربية، يبدو ان الطريق أصبح طويلاً لدخول الجيش الجنوب.

قال: «ان تطورات الوضع في الشرق الأوسط وفي المنطقة لا بدّ ان يكون لها تأثير على عملنا، ولكن في الوقت الحاضر لم نلمس اي عراقيل جديدة من جراء هذه التطورات. ونحن في حوار مستمر مع كل الأطراف المعنيين، واعتقد خصوصاً بعد اللقاء والأخوان السوريين ولقائي امس ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية الأخ ياسر عرفات، انه ليست هناك عراقيل».

واضاف: «ان نشاط اللجنة سيتواصل بكل جدية والنتائج اعتقد انها قريبة. فكلمة قريبة بطبيعة الحال كلمة نسبية ولكن لا جدوى إلا في مواصلة الأمل والتفاؤل».

وقال رداً على سؤال انه مسافر الى تونس فورا.

ووزع القصر المعلومات الرسمية الآتية: «رأس فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ الياس سركيس، عند الساعة العاشرة والربع الإجتماع الرابع للجنة المتابعة العربية في حضور دولة رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص ونائب رئيس الحكومة وزير الخارجية والمغتربين الأستاذ فؤاد بطرس، ووزير الداخلية الشيخ بهيج تقي الدين ووزير الدفاع الوطني والزراعة الأستاذ جوزف سكاف ووزير المال الدكتور علي الخليل وقائد قوات الردع العربية العميد سامي الخطيب.

وحضر اعضاء اللجنة السادة: سفير المملكة العربية السعودية الفريق علي الشاعر وسفير دولة الكويت السيد عبد الحميد البعيجان وممثل الجمهورية العربية السورية العقيد محمد غانم وممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية السيد حمادي الصيد.

استمر اجتماع اللجنة حتى الساعة الحادية عشرة والنصف، وقد عرضت فيه نتائج الإتصالات والإجتماعات التي

اجرتها اللجنة مع مختلف الأطراف.

وتقرر ان تتابع اللجنة اتصالاتها وتحركها وان يعقد اجتماعها المقبل برئاسة فخامة الرئيس سركيس في موعد يحدد في وقت لاحق».

واعلن الوزير بطرس «ان لبنان ارسل المذكرة التي اعدها في شأن موضوع انتشار الجيش في الجنوب الى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة وهي تتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي».

وبعد الإجتماع مباشرة غادر ممثل الأمانة العامة للجامعة العربية السيد حمادي الصيد بيروت الى باريس. ويقابل الأمين العام للجامعة السيد الشاذلي القليبي هناك أو في تونس التي قد يتوجه اليها غداً الإثنين.

لجنة المتابعة اجتمعت ولم تخرج بقرار (النهار ١٧/١١/١٩٨٠)

لبنان أرسل الى الأمم المتحدة مذكرة تتضمن برنامج الإنتشار في الجنوب
أحداث المنطقة تبدد الأمل في فصل القضيتين

الإجتماع الذي كان مقرراً بين رئيس الجمهورية ولجنة المتابعة العربية في الثاني عشر من كانون الثاني الجاري والذي ارجىء لأسباب عدة ابرزها عدم «نضوج» الظروف الملائمة لاتخاذ قرار نهائي بدخول الجيش الجنوب وتنفيذه، عقد امس في قصر بعبدا بعد مضي ١٤ يوماً على الموعد الأول.

واذا كانت الظروف في ١٢ الجاري اعتبرت «غير ناضجة» لاتخاذ القرار، فان الظروف التي عقد الإجتماع امس في ظلها كانت «غير ملائمة على الإطلاق».

والواقع ان التصريح الذي ادلى به، بعد انتهاء الإجتماع، ممثل الجامعة العربية في اللجنة السيد حمادي الصيد، وكذلك التصريح الذي ادلى به عضو اللجنة الوزارية للتنسيق الوزير علي الخليل، فهم منها ان القضية اللبنانية عادت من جديد الى اطار ازمة الشرق الأوسط بعدما كان حلم الفصل بين جوانب معينة منها وازمة المنطقة مرشحاً لأن يتحقق. واصبحت هذه القضية مرشحة اكثر منها في اي وقت مضى لتحمل نتائج مضاعفات ما يحدث في المنطقة، حتى بالنسبة الى دخول الجيش اللبناني الجنوب. وقد اكد ذلك الكلام الذي قاله ممثل سوريا في لجنة المتابعة العقيد محمد غانم عن انسحاب القوات السورية من بعض مواقع الجنوب والذي اشار صراحة الى انه مرتبط بتطورات الوضع في المنطقة.

وهكذا انتهى الإجتماع امس من دون قرار حاسم، كما كان متوقعاً، واكتفى رئيس الجمهورية بالإستماع الى ملاحظات اعضاء لجنة المتابعة والجانب اللبناني، وتأجل اتخاذ القرار النهائي الى وقت يقول البعض انه قريب نسبياً في حين يؤكد البعض الآخر انه لن يتخذ ما لم تتغير الظروف السائدة في المنطقة التي انعكست تشنجاً في الداخل على مواقف الأطراف المعنيين.

وقال مصدر وزاري بارز لـ«النهار» ان الرئيس سركيس اراد من الإجتماع معرفة اين اصبحت لجنة المتابعة في تحركها الهادف الى تطبيق مقررات تونس واهمها في المرحلة الأولى تأمين انتشار الجيش في الجنوب، وابداء رأيه في نتائج هذا التحرك. وكذلك اراد رئيس الجمهورية معرفة ما اذا كان لا يزال عند اللجنة عمل تقوم به أو تستكمله قبل وضع النتائج كلها امامه، فوجد بعد المناقشات انه لا تزال هناك امور في حاجة الى متابعة.

وأكد المصدر الوزاري ان ذلك يعني ان على الجميع في السلطة وخارجها عدم توقع قرار عن رئيس الجمهورية الأسبوع المقبل في شأن ارسال الجيش الى الجنوب.

أما المصادر المطلعة فقالت ان الرئيس سركيس طلب من اللجنة بعدما اطلع على حصيلة تحركها الإستمرار في التحرك، واعتبر ان التوسع الكبير في التحرك الذي جرى اخيراً لم يكن في محله، ودعاها بعد حصولها على مواقف الأطراف المعنيين من دخول الجيش الجنوب الى تسمية المعرقل منهم والموافق، والح على ضرورة تطبيق مقررات تونس التي تنص على تأمين انتشار الجيش في الجنوب.

وفي هذا المجال، اكد اعضاء في اللجنة ان التحرك ضروري مع كل الأطراف، حتى الثانويين منهم، لأن الأطراف الأساسيين اعتبروهم اساسيين ايضاً وطلبوا التعامل معهم على هذا الأساس.

وقالت المصادر نفسها ان السيد ياسر عرفات زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ابلغ السيد حمادي الصيد ليل الجمعة

الماضي ان المقاومة ليست ضد دخول الجيش صور، وان الجيش لن يرى لدى توجهه الى هناك فلسطينياً واحداً، لكنه قد يرى «الحركة الوطنية» على نطاق واسع، الأمر الذي يستوجب الحوار معها.

هل وصلت لجنة المتابعة الى الطريق المسدود؟ وهل عادت السلطة اللبنانية الى التفتيش عن «امل جديد» بعدما خاب الأمل في دخول الجيش الجنوب؟

المصادر المطلعة قالت انه من المبكر التحدث عن فشل اللجنة، فهي ما زالت تتحرك وستتحرك اكثر الأسبوع المقبل وربما الذي بعده، وسوف تتابع اختراع الآمال على طريقة الرئيس سليم الحص، لأن الفشل ممنوع نظراً الى انعكاساته، ولأن الجامعة العربية تحاول تجنبه ما امكن فضلاً عن تصميم السلطة على البحث عن مخارج جديدة للوضع المعقد.

واعتبرت المصادر ارسال برنامج الإنتشار الى الأمم المتحدة امس، دليلاً على ان لبنان مستمر في التحرك لتأمين كل الظروف المؤاتية لدخول الجيش الجنوب وتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة به.

وكشفت مصادر عليمة جوانب من مذكرة لبنان الى الأمم المتحدة وبرنامج الإنتشار الذي تضمنته، فقالت انها مبنية على التوازن بين انتشار الجيش اللبناني والإنتشار الدولي في المنطقة الحدودية، وانها تؤدي الى السيطرة الكاملة للقوات الدولية واللبنانية على كل المنطقة وفقاً لما نص عليه القرار ٤٢٥ بحيث تعود السيادة اللبنانية الى الجنوب بمساعدة الأمم المتحدة.

ويشتمل البرنامج على مراحل اولاها مفسرة بالتفصيل في المذكرة ومرتبطة بمهلة زمنية ومبنية على تحرك متوازن.

وقالت المصادر ان احد اهداف البرنامج اطلاق تيار الحياة الإقتصادية انطلاقاً من صور بحيث يشع في المنطقة بكاملها وتحقق خدماته اعادة المهجرين واعادة علاقات شبه طبيعية بين سكان المنطقة الدولية وسائر اهل الجنوب، وهذا يفترض تدعيم السيطرة على المنطقة دوليا.

ولهذه الغاية بني برنامج الإنتشار على تحرك متناسق بين الجيش وقوات الطوارىء آخذاً في الإعتبار وجود قوات دولية في صور وغيرها.

ورجحت المصادر ان تدرس الأمم المتحدة مذكرة لبنان بسرعة وتتخذ منها الموقف المناسب لأنها كانت استعجلت وضع برنامج الإنتشار في الإتصالات التي اجريت معها (راجع ص ٢).

نص المقررات التنفيذية الصادرة

عن قمّة جبهة الصمود والتصدي المنعقدة في ايلول سنة ١٩٧٨*

... اكدت المقررات على رفض وادانة اتفاقية معسكر داود والتصدي لها والعمل على اسقاطها واعتبارها إستسلامية غير شرعية، وغير قانونية لأنها تتجاهل الحقوق العربية والفلسطينية وتتعارض مع مقررات القمة العربية. ودعت المقررات الى دعم منظمة التحرير الفلسطينية واعتبار ان الرئيس السادات لا يملك اهلية تمثيل الشعب الفلسطيني والأمة العربية.

والمقررات التنفيذية هي:

● قطع جميع العلاقات السياسية والإقتصادية مع مصر بما في ذلك المؤسسات والشركات وتطبيق قرارات المقاطعة العربية على الأفراد الذين يتعاملون مع العدو.

- اتخذ المؤتمر الإجراءات العملية لدعم قوى الصمود التي تشكل سوريا قاعدتها الأساسية، والعمل على توفير جميع المستلزمات لاعادة التوازن الاستراتيجي الى المنطقة بعد خروج النظام المصري من ساحة الصراع ضد العدو الصهيوني.

- ادانة السياسة الامبريالية - الأميركية بتحالفها مع العدو الصهيوني ونظام السادات، واستمرارها في انتهاج سياسة مناهضة لحقوق واهداف الأمة العربية الأمر الذي جعلها عدواً ولا يمكن اعتبارها وسيطاً في المساعي المبذولة لتحقيق سلام عادل في المنطقة العربية وتحميلها المسؤولية المباشرة عن النتائج الخطرة التي ترتبت أو تترتب عن اتفاقيات معسكر داود.

- ضرورة العمل على تحقيق أوسع دعم عالمي للنضال العادل للشعب الفلسطيني والأمة العربية وتعزيز التعاون مع البلدان الإشتراكية. وفي مقدمتها الإتحاد السوفياتي، وذلك من اجل حماية استقلال الأقطار العربية والمحافظة على حريتها وتقدمها.

---

* اذاعها وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدّام في مؤتمر صحافي.

وفي اطار استعراض الأوضاع في الوطن العربي عبر المؤتمر عن قلقه العميق ازاء استمرار مجموعة صغيرة في لبنان بالتعاون مع العدو الإسرائيلي وفي تخريب الأمن في مدينة بيروت والعمل من اجل عودة القتال وتقسيم لبنان وتقويض الدولة المركزية.

وأكد المؤتمر على دعم وحدة لبنان وعروبته وسيادته الوطنية، كما عبر المؤتمر عن ارتياحه ودعمه للخطوات الأمنية التي قامت وتقوم بها قوات الردع العربية ودعمه ومساندته لموقف الجمهورية العربية السورية في لبنان، والهادف الى مواجهة محاولات اشعال الفتنة تغطية لمؤامرة تصفية قضية فلسطين، وتقسيم لبنان، واقامة دويلات طائفية تشكل الدعم والسند للتحالف الأميركي - الساداتي - الإسرائيلي.

كما أكد مساندته لكافة القوى اللبنانية المعادية للمخطط الإسرائيلي والمتعاونين معه.

نص النقاط الـ١٢

التي تضمّنتها ورقة العمل الكويتية المرفوعة إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد في بغداد ما بين آخر ايلول وأول تشرين الثاني ١٩٧٨ تحضيراً لمؤتمر القمة العربي التاسع

١ - الإلتزام بمقررات مؤتمرات القمة العربية السابقة وخاصة مقررات قمة الرباط في العام ١٩٧٤.

٢ - ايمان الدول العربية بان السلام العادل والدائم الذي تنشده يقوم على الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، وعلى استعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه المشروعة والثابتة.

٣ - يعتبر المؤتمر ان اتفاقات كامب ديفيد لا تحقق السلام العادل والدائم المنشود.

٤ - تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة الى ارضه وتقريره الحر لمصيره وبقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

٥ - اقامة صندوق عربي لدعم دول المواجهة يحدد حجمه مؤتمر القمة، ويشترك في تمويله جميع الدول العربية كل حسب قدراتها.

٦ - ان جمهورية مصر العربية كانت وما تزال وستبقى جزءاً اساسياً من الأمة العربية، ولا ينكر احد على الشعب المصري دوره في نهضة الأمة العربية وتضحياته الدائمة في سنين طويلة، وسيظل المجال مفتوحاً امام جمهورية مصر العربية لتأخذ متى شاءت مكانها الطبيعي في الصف العربي الواحد، ومتى احتلت مكانها كان فرضاً على اشقائها معاودة دعمها وحمل اعبائها الثقيلة في الاطار الذي قرره هذا المؤتمر لجميع دول المواجهة.

٧ - ولتطويق احتمالات التغلغل الإسرائيلي في البلاد العربية نصت الورقة الكويتية على ان يقوم وزراء الخارجية والإقتصاد العرب بدرس النتائج السياسية والإقتصادية المترتبة على الوضع المصري الإسرائيلي الجديد وبيان اثره على اهداف التعاون العربي الجماعي ويقررون الإجراءات والتدابير اللازمة بهذا الشأن والخطط الضرورية لمنع اسرائيل من استغلال الأوضاع المستجدة مع مصر لتحقيق اطماعها في النفاذ الى البلاد العربية عن طريقها.

٨ - تجنب اتخاذ اي اجراء، أو تدبير من شأنه الأضرار بمصالح الشعب المصري، وينبغي ان تقتصر هذه الإجراءات على احباط النتائج المشؤومة المتمخضة عن الإتصال الإسرائيلي المصري.

٩ - تكليف لجنة مكونة من الدول العربية تجتمع فور توقيع معاهدة الصلح بين مصر العربية والعدو الإسرائيلي لدراسة وضع جامعة الدول العربية وتقرير الأسس والوسائل التي تكفل للجامعة اداء رسالتها على اكمل وجه وتتولى الحكومة العراقية دعوة اللجنة الى هذا الإجتماع.

١٠ - يقوم باسم المؤتمرين مبعوثون خاصون الى مختلف دول العالم وبالأخص الدول الإسلامية ودول عدم الإنحياز بهدف شرح هذا الموقف العربي وطلب دعمه باعتباره الطريق الصحيح الى الحل السلمي العادل والدائم.

١١ - يشكل وزراء خارجية الدول العربية لجنة من بينهم مكونة من سبعة اعضاء تتولى متابعة تنفيذ هذه القرارات وتقوم الحكومة العراقية بتوجيه الدعوة لعقد اجتماعات هذه اللجنة في بغداد.

١٢ - تضمنت ورقة العمل الكويتية قراراً خاصاً بشأن لبنان، حيث طلبت من المؤتمر ان يؤكد الحرص العربي على اتخاذ كل ما من شأنه ان يحقق الأمن والإستقرار في لبنان ويجنب الشعب اللبناني الشقيق مآسي استمرار الصراع الداخلي ويدعم وحدة لبنان ارضاً وشعبا.

ويعتبر المؤتمر ان مقررات مؤتمر وزراء الخارجية في بيت الدين خطوة ايجابية في هذا السبيل، كما يدين كل انسان يتعامل مع العدو الإسرائيلي انطلاقاً من الإنتماء العربي للبنان.

نص الرسالة التي وجهها التجمّع الإسلامي وجبهة المحافظة على الجنوب إلى الملوك والرؤساء العرب الذين اجتمعوا في مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد ما بين الثاني والخامس من تشرين الثاني سنة ١٩٧٨ وقد اذاعها المحامي شفيق الوزان

أصحاب الجلالة والسمو والسيادة الملوك والأمراء والرؤساء في مؤتمر القمة ـ بغداد.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تحية عربية: تلتقون اليوم في بغداد في مؤتمر قد يكون أخطر مؤتمر في تاريخ الأمة العربية، فهي اليوم أمام الإمتحان الكبير وفي المنعطف الخطر، فاما تضامن صادق وكرامة واما استمرار تفرقة ومهانة. ان تاريخ الأمة يثبت انها اختارت دائماً العزة والكرامة، وما التقاؤكم في القمة إلا الدلالة على هذا العزم الذي نأمل ونناشد أن يكون بداية تضامن متين لمواجهة تحديات أعداء الأمة وفي طليعتهم العدو الصهيوني المتغطرس الذي لا تخفى عليكم وعلينا اطماعه التوسعية ولا غاياته في السيطرة.

ان التلاقي القومي بين القيادتين في سوريا والعراق ووضع ميثاق العمل المشترك بينهما انجاز تاريخي تلقاه كل العرب بعظيم الإرتياح والإعتزاز انطلاقاً من أماني الأمة العربية وحتمية الواجب القومي في ظرف التحدي الخطير الذي تواجهه هذه الأمة من الصهيونية وأعوانها، واننا نتطلع الى أن تسود روح هذا التلاقي وأهدافه جميع أشقائنا العرب، وقد ضرب فيه القادة في القطرين الشقيقين المثل في تغلب المصلحة القومية العليا على كل اعتبار آخر.

اننا في لبنان نعاني من مخططات العدو أشد المعاناة، وانكم متتبعون لمأساته الكبيرة والمستمرة، وأنتم عالمون بالخفايا وما يدبره الأعداء لهذا الوطن الصغير وقد أشعلوا فيه الحرب الأهلية وفرقوا شعبه ووحدته التي هي أغلى ما أنجزه على مر السنين. لقد سبق لكم ان بادرتم والحرب الأهلية في أوجها للإنقاذ ووقف الإقتتال بما أصدرتم من قرارات في مؤتمري القمة في الرياض والقاهرة، تلك المقررات التي رحب بها الجميع خصوصاً بمجيء قوات الردع العربية التي تحملت عبئها الأكبر القوات السورية والتي أدت وما تزال تؤدي دورها القومي والأمني في أصعب الظروف، إلا ان استمرار الميليشيات الحزبية المتسلحة أيضاً بالطائفية، وتسلطها من فوق الشرعية، بل وابتزازها لها قد عطل ارادتكم جميعاً وعطل على لبنان العودة الى الحياة الطبيعية والإستقرار، وأتاح للعدو الإسرائيلي أن ينفذ الى صفوف هذه الميليشيات، وبعض قياداتها، مما كان له أسوأ الأثر على المسيرة الأمنية وعلى الحياة الوطنية القومية، خصوصاً في الجنوب اللبناني وشريطه الحدودي مع اسرائيل، حيث تعذر على القوات النظامية الشرعية أن تؤدي مهمتها وتعذر على قوات الأمم المتحدة أن تستكمل المعاونة المطلوبة منها في قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ لتأمين عودة السلطة اللبنانية الفعلية الى تلك المنطقة.

أصحاب الجلالة والسمو والسيادة:

لقد عمل العدو الصهيوني باستمرار على ربط القضية اللبنانية بقضية الشرق الأوسط مباشرة وأفلح الى حد كبير في تحقيق هدفه، خصوصاً بعد احتلاله الجنوب وتسلله من خلال الإقتتال الدائر في مختلف المناطق، فنحن باسم الأخوة العربية التي تجمعكم ندعو للمساعدة والمعاونة في الفصل بين القضيتين ليس خدمة للبنان وحده فحسب، وانما لمصلحة العرب جميعا. كما نناشد توفير الدعم على كل صعيد من أجل تنفيذ مقررات القمتين السابقتين في الرياض والقاهرة والتي أعاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد في بيت الدين الدعوة الى تنفيذها في جملة مقرراته، خصوصاً بعد أخطار التمييع التي تعرضت وتتعرض لها حالياً كل هذه المقررات.

اننا نأمل أن يكون لوضعنا اللبناني النصيب الذي يستحقه من جهودكم الكريمة والموفقة بما يؤمن انقاذ وطننا الذي امتدت اليه ايادي الفتنة والأعداء، ان في ذلك خدمة لشعبه الذي يعاني صامداً وخدمة للعرب الذين يدركون أهمية قيام هذا الوطن واستمراره موحداً عربياً سيداً مستقلاً حرا.

نص الخطاب الذي القاه الرئيس اللبناني الياس سركيس في الرابع من تشرين الثاني ١٩٧٨
إبان مؤتمر القمة العربي المنعقد ما بين الثاني والخامس من تشرين الثاني ١٩٧٨

سيادة الرئيس،

ايها الأخوة أصحاب الجلالة والسمو والسيادة

كنت أود ان لا اتكلم بعد ان اشرف المؤتمر على انجاز اعماله ومعالجة القضية الرئيسية المعروضة عليه. إلا ان الأوضاع في لبنان وما يعاني منه منذ اربع سنوات تفرض علي ان ابدي بصورة خاطفة بعض الملاحظات، وان اطلب من مؤتمركم الكريم ان يعنى ببعض جوانب الأزمة اللبنانية العناية التي تستحقها.

لقد كان للعرب، وما زال، قضية مشتركة لم يختلفوا يوماً على اهميتها وخطورتها وقدسيتها، هي قضية فلسطين.

وانه ليؤلم لبنان كعضو من اعضاء الأسرة العربية ان يفتح فصل جديد في سجل قضاياها، هو فصل المأساة اللبنانية، وذلك بوسائل متعددة، منها استغلال ما يمكن ان يكون من تلازم في بعض الجوانب بين القضية الفلسطينية وانعكاساتها على الأزمة اللبنانية. ومما لا ريب فيه ان التركيز غير الطبيعي على الربط بين القضيتين اللبنانية والفلسطينية يظهر بما لا يقبل الشك، وبنوع خاص، من خلال مسلسل الأحداث اللبنانية الدامية، وهي الآن في عامها الرابع. ان هناك في جملة الأهداف التي يرمي اليها التركيز غير الطبيعي على الربط بين القضيتين اللبنانية والفلسطينية هدفين رئيسيين: الهدف الأول هو تمييع القضية الفلسطينية وتحويل الأنظار واهتمامات الرأي العام العالمي، وحتى العربي، عن هذه القضية.

وقد تم بالفعل هذا التحويل ولو على درجات متفاوتة.

أما الهدف الثاني فهو استثمار الأزمة اللبنانية لاستنزاف الطاقات العربية في شتى ميادينها، وما اجتزاء الحقيقة وطرح الشعارات المصطنعة إلا من باب التمويه. ومن هذا القبيل ما يردد من نغمات التوطين. فأي توطين يقصدون، واين يريدون التوطين؟

أين هي حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وأي مكان تحتل الدولة الفلسطينية في مشاريع التوطين؟ أم ان الغاية من التلويح بالتوطين هي تحويل الأنظار عن اقامة تلك الدولة وطعن القضية الفلسطينية في الصميم؟

وعملاً بمبدأ الصراحة الذي به أدين، ولا سيما وأنا أخاطب حفلاً على هكذا مستوى ورفعة جانب، واخواناً كراماً اعزاء لا بدّ لي من أن أقولها ببساطة كلية: ان التوطين لا يمكن بشكل من الأشكال أن يحصل في لبنان، وليس بخلق قضية لبنانية يمكن حل القضية الفلسطينية أو غيرها من القضايا العربية، بل يجب الإسراع الى وضع حد للمأساة التي يعاني منها لبنان. والعمل على معالجتها بأنجع الطرق.

ومن الشروط الأساسية لتلك المعالجة استعادة الدولة اللبنانية سيادتها كاملة على كل جزء من أراضيها من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب ومن الشرق الى الغرب. ولا يسعني الحديث عن أصرارنا على استعادة سيادة الدولة على كل الأراضي اللبنانية إلا أن نلفت النظر الى قضية كانت وما زالت شاغلنا وشاغلكم ألا وهي قضية الجنوب اللبناني.

وفي هذا الاطار بالذات تأتي الضرورة القاضية باحترام مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة، وتنفيذ بنودها تنفيذاً كاملاً وصحيحاً. ان كل تقاعس في نقل هذه المقررات الى حيز التنفيذ هو تنكر لمبدأ سيادة الدولة في لبنان، وعرقلة لمسيرة اعادة الحياة فيه الى مجراها الطبيعي واضعاف لهيبة كل قرار يصدر عن الملوك والرؤساء العرب. فلا ينحصر الضرر بلبنان وحده، بل يتعدى نطاقه الى ما هو أوسع وأشمل ويصيب بالتأكيد القضية الفلسطينية، بالتأكيد. كما تأتي ايضاً الضرورة القاضية بتنفيذ ما تم التوصل اليه في المؤتمر الذي عقد في بيت الدين لوزراء خارجية الدول العربية المعنية بقوات الردع العربية ومن تلك الزاوية العربية بالذات.

بالإضافة الى الإعتبارات اللبنانية خاصة أود أن أشير الى عملية الإعمار في لبنان بايجاز كلي، ولن اتوقف هنا عند فوائدها العملية: الإقتصادية والمالية للمنطقة العربية بأسرها بل اكتفي بالتنويه بالذيول الإقتصادية والإجتماعية الخطيرة التي خلفتها الأزمة اللبنانية، وما يترتب على هذه الذيول من انعكاسات لا يعلم إلا الله أبعادها على مستقبل الأوضاع في لبنان والعالم العربي.

نص البيان الشامل الصادر عن مؤتمر القمة العربي التاسع
المنعقد في بغداد ما بين الثاني والخامس من تشرين الثاني ١٩٧٨

بمبادرة من حكومة الجمهورية العراقية وبدعوة من السيد الرئيس المهيب احمد حسن البكر، عقد مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد في الفترة بين الثاني والخامس من تشرين الثاني ١٩٧٨. وقد تدارس المؤتمر بروح عالية من المسؤولية القومية والحرص المشترك على وحدة الموقف العربي في مواجهة الأخطار والتحديات التي تهدد الأمة العربية، لا سيما بعد التطورات الناجمة عن توقيع الحكومة المصرية لاتفاقيات كمب ديفيد واثرهما على النضال العربي لمواجهة العدوان الصهيوني ضد الأمة العربية.

وانطلاقاً من المبادىء التي تؤمن بها الأمة العربية واستناداً الى وحدة المصير العربي والتزاماً بتقاليد العمل العربي المشترك، فقد اكد المؤتمر المبادىء الأساسية التالية:

أولاً: ان قضية فلسطين قضية عربية مصيرية وهي جوهر الصراع مع العدو الصهيوني، وان ابناء الأمة العربية واقطارها جميعاً معنيون بها وملزمون بالنضال من اجلها، وتقديم كل التضحيات المادية والمعنوية المطلوبة في سبيلها، وان النضال من اجل استعادة الحقوق العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، مسؤولية قومية عامة، وعلى جميع العرب المشاركة فيه، كل من موقعه، وبما يمتلك من قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية وغيرها، وان الصراع مع العدو الصهيوني يتعدى اطار الصراع ضده من قبل الأقطار التي احتلت اراضيها عام ١٩٦٧ الى الأمة العربية كلها لما يشكله العدو الصهيوني من خطر عسكري وسياسي واقتصادي وحضاري على الأمة العربية كلها وعلى مصالحها القومية الجوهرية وعلى حضارتها ومصيرها، الأمر الذي يحمل كل اقطار الأمة العربية مسؤولية المشاركة في هذا الصراع بكل ما تملكه من امكانات.

ثانياً: وعلى كل الأقطار العربية تقديم كافة اشكال المساندة والدعم والتسهيلات لنضال المقاومة الفلسطينية بشتى اساليبه من خلال منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها من اجل التحرير واستعادة الحقوق الوطنية للشعب بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني. وتلتزم الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني.

ثالثاً: تأكيد الإلتزام بمقررات مؤتمرات القمة العربية وخاصة المؤتمرين السادس والسابع المنعقدين في الجزائر والرباط.

رابعاً: واستناداً الى ما جاء في اعلاه، فان من المبادىء الجوهرية التي لا يجوز الخروج عنها أو التساهل بها، عدم جواز انفراد اي طرف من الأطراف العربية باي حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص، وللصراع العربي ـ الصهيوني بوجه عام.

خامساً: ولا يقبل اي حل إلا اذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذه الغاية.

وقد ناقش المؤتمر الإتفاقيتين اللتين وقعتهما الحكومة المصرية في كامب ديفيد واعتبرهما تمسان حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق الأمة العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وتمتا خارج اطار المسؤولية العربية الإجماعية، وتتعارضان مع مقررات القمة العربية ولا سيما مقررات الجزائر والرباط وميثاق الجامعة العربية وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، ولا تؤديان الى السلام العادل الذي تنشده الأمة العربية.

لذلك فقد قرر المؤتمر عدم الموافقة على هاتين الإتفاقيتين وعدم التعامل مع ما يترتب عليهما من اثار سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها من اثار.

وقد قرر المؤتمر دعوة حكومة جمهورية مصر العربية للعودة عن هاتين الإتفاقيتين وعدم توقيع اية معاهدة للصلح مع العدو. ويأمل المؤتمر منها العودة الى حظيرة العمل العربي المشترك، وعدم التصرف بصورة منفردة بشؤون الصراع العربي ـ الصهيوني.

وفي هذا الصدد، فقد اتخذ المؤتمر عدداً من القرارات لمواجهة المرحلة الجديدة وحماية اهداف الأمة العربية ومصالحها، ايماناً منه بان الأمة العربية قادرة بامكاناتها المعنوية والمادية ان تواجه الظروف الصعبة وكل التحديات كما كانت كذلك عبر التاريخ لأنها تدافع عن الحق والعدل ووجودها القومي.

وقد أكد المؤتمر ضرورة توحيد الجهود العربية كافة من اجل معالجة الخلل الاستراتيجي الذي ينجم عن خروج مصر من ساحة المواجهة. وقرر المؤتمر ان تنسق الدول التي لديها الإستعداد والمقدرة على المشاركة بجهود فعالة. كما اكد على

ضرورة التمسك بانظمة المقاطعة العربية واحكام تطبيق بنودها.

ودرس المؤتمر وسائل تطوير الإعلام العربي الموجهة الى الخارج بما يخدم القضايا العربية العادلة.

وقرر المؤتمر عقد اجتماعات سنوية لمؤتمر القمة العربي، وحدد شهر تشرين الثاني من كل عام موعداً للمؤتمر.

ومن خلال دراسة الوضعين العربي والدولي، فقد اكد المؤتمر التزام الأمة العربية بالسلام العادل الذي يقوم على اساس الإنسحاب الإسرائيلي الشامل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ٦٧ بما فيها القدس العربية، وضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.

وقد قرر المؤتمر القيام باوسع نشاط دولي لشرح الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني والأمة العربية، وانه يعرب عن خالص الشكر والتقدير لجميع الدول التي وقفت الى جانب الحق العربي العادل.

وقد عبر المؤتمر عن تقديره للجمهورية العربية السورية وصمود جيشها الباسل والمملكة الأردنية الهاشمية وجيشها الباسل. كما اعرب عن اعتزازه بنضال الشعب الفلسطيني وصموده في الأرض المحتلة وخارجها تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

ويبارك المؤتمر ميثاق العمل القومي المشترك الذي تم توقيعه مؤخراً بين القطرين الشقيقين السوري والعراقي والذي يعتبره انجازاً هاماً على طريق التضامن العربي.

كما عبر المؤتمر عن تقديره العالي لمبادرة الحكومة العراقية الشقيقة بقيادة الرئيس المهيب احمد حسن البكر لدعوتها لعقد مؤتمر القمة العربي في بغداد، بغية توحيد الصف العربي وتنظيم الجهود العربية المشتركة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأمة العربية في هذه المرحلة.

وقد اتخذ المؤتمر عدداً من القرارات والإجراءات لمواجهة المرحلة الجديدة وحماية اهداف الأمة العربية ومصالحها وذلك ايماناً منه بان الأمة العربية قادرة من خلال امكاناتها المعنوية والمادية وعلى اساس تضامنها ان تواجه الظروف الصعبة وكل التحديات كما كانت دائماً عبر التاريخ لأنها تدافع عن الحق والعدل وعن وجودها القومي.

نص القرار الخاص بلبنان

والمتخذ في مؤتمر القمة العربي التاسع المنعقد في العاصمة العراقية - بغداد سنة ١٩٧٨

ان مؤتمر القمة تقديراً منه لخطورة الوضع في لبنان وتحسساً منه بالضرورة القومية التي تقضي بوضع حد باسرع ما يمكن للمأساة الجارية على الأرض اللبنانية، وشعوراً منه باهمية تضافر الجهود العربية على انهاء الوضع المأساة في لبنان، قرر ما يلي:

١ - تأكيد المقررات التي صدرت عن مؤتمري الرياض والقاهرة، واعتبارها مع التوصيات التي صدرت عن مؤتمر بيت الدين لوزراء خارجية الدول العربية المعنية بقوات الردع العربية مدخلاً لانهاء الأزمة اللبنانية.

٢ - دعم الدولة اللبنانية ومؤازرتها بجميع الوسائل وفي جميع المحافل العربية والدولية لتتمكن من اعادة بسط سلطتها الشرعية كاملة على كل الأراضي اللبنانية بما فيها الجنوب.

٣ - تكليف جامعة الدول العربية وضع مشروع لعمل عربي مشترك لدعم لبنان مادياً لاعادة بناء ما دمرته الأحداث من المرافق البنيوية والإنتاجية والإقتصادية والإجتماعية والسكنية، على ان يعرض هذا البرنامج على اجتماع لمجلس الجامعة على مستوى وزراء المال في خلال ثلاثة أشهر.

نص اسئلة المذكّرة التي أرسلها وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل إلى نظيره اللبناني فؤاد بطرس في تشرين الثاني ١٩٧٩ إثر اقتراح لبنان الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربي لمعالجة مسألة الجنوب اللبناني*[1]

«١ - هل يريد الرئيس سركيس الدعوة الى عقد قمة عربية لينضم الى معاهدة كمب ديفيد؟

«٢ - هل يعتبر الرئيس سركيس هذه القمة بمثابة مواجهة مع الفلسطينيين؟

«٣ - هل ان قرار الدعوة الى عقد هذه القمة ناجم عن ضغط المتطرفين المسيحيين؟»

*[1] راجع ايضاً كريم بقرادوني. السلام المفقود. ص ٢٠٩

رد وزير الخارجية اللبناني فؤاد بطرس

على اسئلة مذكرة وزير الخارجية السعودي الموجّهة في تشرين الثاني ١٩٧٩

«١ - يعتبر الرئيس سركيس نفسه من المجموعة العربية ومن صميمها. كما يعتبر كمب ديفيد خروجاً عن هذه المجموعة وعن مصالحها، وتخلياً عن الموقف العربي المشترك، ومساً بالمصالح العربية. وهو يفضل الاستقالة على الانحياز الى كمب ديفيد.

«٢ - يعتبر الرئيس سركيس بقاء القضية الفلسطينية على ما هي عليه ضاراً بلبنان، وعدم حل هذه المسألة يطيل الأزمة التي تستنزف لبنان وتفقده الاستقرار. ويبغي الحكم اللبناني، من خلال عقد القمة العربية، توجيه العمل الفلسطيني الى الطريق السويّ لاحراز بعض النجاح، اعتقاداً منه ان كل نجاح فلسطيني يُترجم، ليس الى نجاح عربي فحسب، بل على الأخص الى نجاح لبناني، لأنه بمثابة مدخل الى استقرار لبنان.

«٣ - يشعر الرئيس سركيس - وهو ماروني - شعوراً لبنانياً. وهو يدرك ان لا قيامة للبنان الا بزوال الأسباب التي حمل من اجلها المسيحيون السلاح. وهو يعمل لازالة الحجج لدى جميع الفرقاء لحمل السلاح دفاعاً عن نفوسهم. ولم يخضع لأي ضغط داخلي أو خارجي. ويريد ان يكون حكماً على هذا الصعيد».

«اننا نؤكد هذا النهج ونضمن ان استراتيجية الرئيس سركيس السياسية ستبقى على خطها هذا الى نهاية ولايته».

نص مذكرة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى

إلى مؤتمر القمة العربي المنعقد في تونس في تشرين الثاني سنة ١٩٧٩

ان المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى بعد مشاورات واسعة النطاق اتسمت بروح المسؤولية العالية اجراها مع هيئاته المدنية والدينية ومع علماء الدين في لبنان الجنوبي وغيره، ومع حركة «امل»، وجبهة المحافظة على الجنوب، وسائر القيادات الشعبية في الجنوب وغيره، يعرض للملوك والرؤساء العرب ما يلي:

ان الجنوب اللبناني يتعرض لاخطار وجودية تهدد وجوده ومصيره، وبقاءه جزءاً من لبنان وبقاء أهله فيه - وقد بلغ عدد النازحين منهم ما يتجاوز ربع مليون نسمة - وهذه الأخطار لا تقتصر على الجنوب اللبناني وحده وانما تتجاوزه الى لبنان كله والى الوضع العربي برمته.

وقد بلغت آلام اللبنانيين في الجنوب وخوفهم من الخطر على وجودهم درجة لا يمكن الاستمرار في تحملها وينذر استمرارها بأخطار كبرى لا يمكن التكهن بنتائجها.

ومن منطلق الحرص على لبنان وسلامته، ومن منطلق الحرص على وحدة العمل العربي وفعاليته والحرص على لبنان وسلامته والحرص على قضية الجنوب الذي هو مسؤولية عربية، والحرص على القضية الفلسطينية، نرى ان حل مشكلة لبنان في جنوبه الذي يتفق مع طبيعة المرحلة التي يجتازها العمل العربي ومستوى الأخطار التي يواجهها الجنوب والتي تنذر بأن يتحول الى رهينة جديدة بيد اسرائيل، هو ما يلي:

١ - ضرورة العمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن الجنوب اللبناني، ولا سيما القرارين ٤٢٥ و ٤٢٦.

٢ - ضرورة عودة سلطة الدولة اللبنانية وسيادتها على جميع أراضي لبنان الجنوبي لغاية نهاية حدود لبنان الدولية.

٣ - ضرورة دخول الجيش اللبناني الى جميع مناطق الجنوب لغاية نهاية حدود لبنان الدولية في الجنوب.

٤ - ضرورة اصدار قرارات قابلة للتنفيذ العملي من قبل مؤتمر القمة العربي في تونس تضمن قدرة الدولة اللبنانية على تحقيق هذه الوسائل لحل مشكلة لبنان في الجنوب.

٥ - ان قضية اخفاء الامام المجاهد السيد موسى الصدر ورفيقيه هي أحد وجوه قضية الجنوب البالغة الخطورة، وهي مسؤولية اسلامية وعربية، نطالب مؤتمر القمة العربي في تونس بأن يوليها عنايته البالغة في سبيل ايجاد حل سليم لها.

نص مذكرة «الحركة الوطنية»
إلى مؤتمر القمة العربي المنعقد في تونس بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٧٩

اولاً: يواجه شعبنا في الجنوب وفي سائر المناطق اللبنانية مخططاً اسرائيلياً ـ انعزالياً ـ اميركياً متكاملاً تتحدد اهدافه ووسائله على النحو الآتي:

١ ـ تشن اسرائيل حرباً حقيقية على لبنان ومن فيه في ظل اهداف معلنة قوامها: تصفية الوجود الفلسطيني في لبنان، واجلاء قوات الردع العربية وكل وجود عربي عن لبنان، وضرب الوجود الوطني اللبناني توصلاً الى جر لبنان الى معاهدة صلح استسلامي على غرار معاهدة السادات ـ بيغن وقد انشأت اسرائيل، بواسطة سعد حداد، دويلة على الشريط الحدودي المحتل تستخدمها لتمويه عدوانها المتمادي.

٢ ـ تقيم الجبهة الانعزالية، كياناً ذاتياً داخل البلاد تتولى السلطة الفعلية فيه بأدواتها الخاصة، وتستعد بالاستناد اليه لاستئناف القتال من اجل تحقيق هدفها الاخير.

٣ ـ تقدم الولايات المتحدة الأميركية، عبر مجمل تحركاتها، الغطاء الدولي للسيطرة على لبنان وترمي من وراء ذلك، باسم مثلث «كامب ديفيد»، الى تحويل لبنان ساحة اختراق للوضع العربي بمجمله وقاعدة ضغط على قوى الصمود العربية كلها.

ثانياً: ينطوي البرنامج اللبناني الرسمي المطروح علاجاً لقضية الجنوب على جملة منزلقات. يؤدي الانسياق مع منطقها الى المساهمة في تهيئة ظروف النجاح للمخطط الاسرائيلي الأميركي.

ثالثاً: ان الحركة الوطنية اللبنانية اذ تسجل هذه الحقائق تأمل من مؤتمركم الكريم ان يستجيب للارادة الوطنية اللبنانية الحقيقية بتجديد الالتزام بالحل الوطني ـ العربي لقضية الجنوب والأزمة اللبنانية مجسداً في قرارات لا بد ان تتناول المسائل الرئيسية الآتية:

١ ـ مواجهة قضية الجنوب بما هي قضية احتلال اسرائيلي مباشر وغير مباشر يشكل جزءاً لا يتجزّأ من مخطط صهينة لبنان وجره الى الصلح وفرض الاستسلام على المنطقة العربية، ودعم التصدي الوطني اللبناني لهذا الاحتلال.

٢ ـ استخدام كل وسائل الضغط التي تملكها الدول العربية في المجال الدولي من اجل فرض تطبيق قرار مجلس الأمن الرقم ٤٢٥، والقرارات الصادرة بعده وفي امتداده حول قضية الجنوب، وفق صيغة متكاملة تؤمن الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية، وتصفية كيان سعد حداد، وتمكين قوات الطوارىء من الانتشار في الشريط الحدودي، ومن التقدم نحو حدود لبنان الدولية ومساعدة الدولة اللبنانية على بسط سيادتها على كل انحاء الجنوب.

٣ ـ تأكيد التلازم بين مصلحة لبنان الوطنية الحقيقية وبين ضمان حقوق حركة المقاومة الفلسطينية على اساس الالتزام بالاتفاقات المعقودة بينها وبين السلطة اللبنانية، والتي يشكل اتفاق القاهرة محورها، بصفته الوثيقة الاساسية الناظمة للعلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية.

٤ ـ تقديم المساندة السياسية والمادية والعسكرية اللازمة لتعزيز صمود لبنان في وجه العدو الصهيوني.

٥ ـ اتخاذ قرار بانشاء صندوق عربي خاص لدعم صمود شعب الجنوب اللبناني، تساهم فيه كل الدول العربية ضمن الحد الأقصى من امكاناتها المالية، لتأمين متطلبات معالجة المشكلات الاجتماعية الضخمة الناجمة عن تهجير مئات الآلاف من الجنوبيين وخراب منازلهم وموارد رزقهم. ومرافق حياتهم تحت وطأة العدوان الصهيوني المتمادي.

نص ورقة العمل اللبنانية المقدّمة
إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد في تشرين الثاني سنة ١٩٧٩ في تونس

بالنسبة لموضوع الوضع في جنوب لبنان المدرج في جدول اعمال وزراء الخارجية العرب، حرصاً على سلامة الأراضي اللبنانية ووحدتها واسهاماً في تنفيذ مقررات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بجنوب لبنان رقم ٤٢٥ وما يليه.

وتأميناً لفصل مأساة جنوب لبنان عن اية قضية اخرى.

وتخفيفاً من الأعباء التي يحملها لبنان في جنوبه.

وعطفاً على مقررات قمتي الرياض والقاهرة.

١ ـ ضرورة استخدام المجموعة العربية امكاناتها لدى الدول الفاعلة ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية لكي تكف اسرائيل عن اعتداءاتها على لبنان وجنوبه والانسحاب الكامل منه وتمكين القوات الدولية من تنفيذ مقررات مجلس الأمن الدولي تنفيذاً كاملاً وصحيحاً.

ولهذه الغاية استعمال جميع الوسائل الضاغطة المتاحة لها من سياسية واقتصادية من اي نوع كانت.

٢ ـ ضرورة امتناع المقاومة الفلسطينية عن القيام بعمليات عسكرية انطلاقاً من لبنان بما فيها التسلل وضرورة الامتناع من لبنان عن الأعمال التي تقوم بها المقاومة ضد اسرائيل.

٣ ـ ضرورة بسط سيادة الدولة اللبنانية على كل الجنوب حتى حدوده المعترف بها دولياً ولا سيما عن طريق انتشار الجيش اللبناني واعادة سائر ادارات الدولة ومؤسساتها الى ممارسة سلطاتها وصلاحياتها في الجنوب.

٤ ـ ضرورة ازالة كل وجود مسلح لغير قوات الدولة اللبنانية في المناطق الداخلية في نطاق عمل القوات الدولية كما حددتها مقررات الأمم المتحدة على ان يجري التنفيذ بالتنسيق مع الأمم المتحدة، علماً بان للمقررات الدولية اولوية بالترتيب على ما سبقها من قرارات ونصوص اخرى حرصاً على استمرار اضطلاع قوات الأمن الدولية بمهامها.

٥ ـ ضرورة اقتصار اي وجود مسلح للمقاومة الفلسطينية خارج منطقة عمليات القوات الدولية على الاماكن المسموح بها.

٦ ـ ضرورة استئناف لجنة المتابعة المنبثقة عن مؤتمر بيت الدين اعمالها مضافاً اليها ممثل عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

نص ورقة العمل الموحّدة*[1] المقدمة إلى
مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد في تشرين الثاني سنة ١٩٧٩ في تونس*[2]

«حرصاً على سلامة لبنان ووحدة اراضيه وعلى استمرار الصمود الفلسطيني في مواجهة العدو الصهيوني، وشعوراً بضرورة مساعدة لبنان على تجاوز أزمته الداخلية في الجنوب اللبناني، اتخذت القرارات التالية:

١ ـ يؤكد المؤتمر على السيادة الكاملة للبنان على كافة اراضيه والحفاظ على استقلاله ووحدته الوطنية. كما يؤكد على ضرورة بسط سيادة الدولة اللبنانية على الجنوب حتى حدوده المعترف بها دولياً ولا سيما عن طريق اعادة سائر ادارات الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية الى ممارسة سلطاتها وصلاحياتها في الجنوب.

٢ ـ يدين المؤتمر العدوان الصهيوني على الجنوب اللبناني بكافة اشكاله، ويحمل هذا العدوان مسؤولية ما يعانيه سكان الجنوب اللبناني، ويؤكد المؤتمر رفضه للهيمنة الاسرائيلية الهادفة للتدخل في شؤون لبنان تحت اي مبرر.

٣ ـ اخذ المؤتمر علماً بما تعهدت به منظمة التحرير الفلسطينية بامتناعها عن القيام بعمليات عسكرية في الحدود اللبنانية وامتناعها عن الاعلان من لبنان عن الأعمال التي تقوم بها المقاومة داخل الأراضي المحتلة. فيما يؤكد المؤتمر على حق المقاومة الفلسطينية بممارسة نضالها من جميع الجبهات العربية.

٤ ـ يؤكد المؤتمر على ضرورة تنفيذ مقررات بيت الدين حرصاً على مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة، واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك، ويدعو السلطة الشرعية اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية الى التنسيق والتعاون لمعالجة جميع المشاكل.

٥ ـ يقرر المؤتمر دعم الحكومة اللبنانية في جميع المجالات الدولية وذلك لممارسة اقصى الضغوط على العدو الاسرائيلي لوقف عدوانه على جنوب لبنان وانسحابه منه. كما يؤكد المؤتمر على ضرورة التنفيذ الكامل لمقررات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بجنوب لبنان وتمكين القوات الدولية من تنفيذ مهامها بما في ذلك ازالة الوجود المسلح للاطراف المتعاونة مع العدو الاسرائيلي في جنوب لبنان.

*[1] ورقة العمل الموحّدة وضعتها اللجنة الخاصة المنبثقة عن اجتماع وزراء الخارجية العرب وتضم وزراء خارجية سوريا والسعودية والكويت ولبنان والمقاومة الفلسطينية وتونس والأمين العام للجامعة العربية.

*[2] تحفظ لبنان على ورقة العمل هذه وقدم التحفظ وزير الخارجية اللبناني فؤاد بطرس.

محضر المؤتمر التحضيري لوزراء الخارجية
العرب المنعقد في تونس تهيئة لمؤتمر القمة العربي في تونس - ١٥/١١/١٩٧٩

الجلسة الأولى

□ إنعقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى السادة وزراء الخارجية في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس في ١٥/١١/٧٩ في فندق هلتون في العاصمة التونسية برئاسة السيد حامد علوان وزير الدولة للشؤون الخارجية العراقية.

حضر الجلسة:

- وفد المملكة الأردنية الهاشمية برئاسة وزير الدولة للشؤون الخارجية حسن إبراهيم.
- وفد دولة الإمارات العربية المتحدة برئاسة وزير الدولة للشؤون الخارجية راشد عبد الله.
- وفد دولة البحرين برئاسة وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفه.
- وفد الجمهورية التونسية برئاسة وزير الشؤون الخارجية محمد الفيتوري.
- وفد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية برئاسة وزير الخارجية محمد الصديق بن يحيى.
- وفد جمهورية جيبوتي برئاسة وزير الشؤون الخارجية والتعاون مؤمن بهدون فرح.
- وفد المملكة العربية السعودية برئاسة وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل.
- وفد جمهورية السودان الديمقراطية برئاسة نائب رئيس الجمهورية ووزير الخارجية الرشيد الطاهر بكر.
- وفد الجمهورية العربية السورية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية عبد الحليم خدّام.
- وفد جمهورية الصومال الديمقرطية برئاسة وزير الخارجية عبد الرحمن جامع بري.
- وفد الجمهورية العراقية برئاسة وزير الخارجية سعدون حمادي.
- وفد سلطنة عمان برئاسة الوزير قيس عبد المنعم الزواوي.
- وفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة فاروق القدومي.
- وفد دولة قطر برئاسة وزير الدولة للشؤون الخارجية الشيخ أحمد بن سيف آل ثاني.
- وفد دولة الكويت برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صبّاح الأحمد الجابر الصبّاح.
- وفد الجمهورية اللبنانية برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين فؤاد بطرس.
- وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية برئاسة أمين الخارجية علي عبد السلام التريكي.
- وفد المملكة المغربية برئاسة وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون محمد بوستة.
- وفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية برئاسة وزير الشؤون الخارجية والتعاون أحمد ولد عبد الله.
- وفد الجمهورية العربية اليمنية برئاسة نائب وزير الخارجية عبدة علي عبد الرحمن.
- وفد جامعة الدول العربية برئاسة أمينها العام الشاذلي القليبي.

إفتتح الجلسة عضو الوفد العراقي وزير الدولة للشؤون الخارجية العراقية حامد علوان فقال:
بإسم الله ورعايته، نعلن إفتتاح أعمال الإجتماع الثالث للدورة ٧٢ لمجلس الجامعة.

الإخوة وزراء الخارجية المحترمين :
الأخ الأمين العام المحترم
الأخوة أعضاء الوفود الشقيقة المحترمون

قبل كل شيء أود أن أسجل الأعتذار بإسم الرئاسة وبإسم أمانة الجامعة للتأجيل الأضطراري لمجلسكم الموقر الذي كان من المقرر أن يفتتح أعماله مساء أمس ، ولظروف تتعلق بعدم تمكن بعض الأخوة الوفود العربية من الوصول إلى تونس فكان من المناسب ، وأعتقد إنكم تؤيدوننا في ذلك ، أن نؤجل الإجتماع ، ريثما يتكامل السادة أعضاء الوفود الشقيقة لأننا حريصون على أن يتم الإفتتاح بحضورهم جميعاً .

ثم ألقى كلمة الإفتتاح وتبعه الأمين العام للجامعة الشاذلي القليبي بكلمة مماثلة . وبعدها جرى إخلاء القاعة من الصحافيين وقال رئيس الجلسة :

حضرات السادة : تعلمون إن المهمة الأولى هي التحضير لمؤتمر القمة العربي العاشر المزمع عقده في تونس ، والمهمة الأخرى هي مواصلة بحث البنود المعلقة والمتبقية من الدورة الثانية والسبعين لمجلس الجامعة العربية ، من ناحية تنظيمية ، أرى أن يتفرغ المجلس لبحث إحدى هاتين المهمتين أولاً ثم يتفرغ لبحث المهام الأخرى المطروحة في جدول الأعمال ، فهناك إقتراح يطرح عليكم لأخذ موافقتكم عليه وهو أن يتفرغ المجلس للتحضير لمؤتمر القمة أولاً أو العكس . فنرجو أن نطلع على أفكاركم فيما يتعلق بهذا الموضوع .

سوريا : سيادة الرئيس أنا أقترح أن ننهي الأعمال المتعلقة بالدورة العادية ، نقاط جدول الأعمال بعضها ممكن إحالته لدورة آذار . المسائل الإدارية والمالية تحال إلى الدورة العادية في آذار ، وبعضها ذو طابع سياسي يمكن أن نناقشه ونبت فيه ، وما يرتبط بمؤتمر القمة يحال إلى مؤتمر القمة ، لذا أنا أقترح أن يغلق باب دورة أيلول العادية ثم ننتقل إلى الموضوع الآخر وهو الأهم .

العراق : سيادة الرئيس ، أنا أرجو أن يسمح لي أخي عبد الحليم أن أبدي وجهة نظر مختلفة ، البدء بمناقشة مواضيع الدورة الماضية يجعل من الصعب ان نتكهن بالمدة التي ستستغرقها المناقشة ، قد تطول وقد تستهلك الوقت ، فأنا في الحقيقة أميل إلى البدء بموضوع التحضير لمؤتمر القمة وبعدما ننهي هذا الموضوع ، وهو الأهم ، سيما إن السادة الوزراء في أغلبيتهم ، إن لم يكونوا كلهم ، راغبين في العودة إلى بلدانهم من أجل التشاور ، وفي النهاية تعقد جلسة لمناقشة المواضيع المتبقية من جدول الأعمال ، على كل حال هذه وجهة نظر لا يوجد سبب أن نصر عليها ولكن من وجهة نظر تنظيمية قد يكون من الأفضل أن نبدأ بالشيء المهم ونعطيه الوقت الكافي لإنجازه على أحسن وجه عندها من يريد يسافر ويكون في متسع من الوقت ويمكن بعدها مناقشة أعمال الدورة الإعتيادية ، أما إذا عملنا العكس بجوز أن نستهلك وقتاً كبيراً ، سيما ونحن لم نجتمع أمس وتأجل الإجتماع الى اليوم .

سوريا : الواقع عندما قدمت الإقتراح كان بذهني أن ننهي أعمال الدورة العادية بأقل من ساعة على إعتبار أن المواضيع المطروحة من نوعين : نوع إداري ومالي وهذا يمكن إحالته الى الدورة العادية المقبلة في الشهر الثالث ، بدون أن ندخل في المناقشات ، قد لا نكون مهيئين الآن لمناقشة مثل هذه الأمور ، وهناك القسم السياسي فغالبية هذا القسم تدخل في الأعداد لمؤتمر القمة وبالتالي نحيله إلى مناقشاتنا خلال التحضير لمؤتمر القمة وهكذا نكون قد أغلقنا الدورة العادية خلال أقل من ساعة . ليس بذهني إطلاقاً أن نستمر يوماً أو يومين أو نصف يوم من أجل الدورة العادية لأن الأهم بالنسبة لنا هو التحضير لمؤتمر القمة وليس للمجلس العادي .

الكويت : شكراً سيدي الرئيس مع إحترامي للأخ عبد الحليم وهو أكثر مني علماً بإجتماعات الجامعة العربية ، فلو أردنا أن نبحث مشروع جدول الأعمال الموجود حالياً فسوف يستغرق أكثر من ثلاثة أيام ، ليس ساعة ، والكل منا سيتحدث إذا كان الموضوع يتعلق بإقتراح إمّا أن نبدأ في التحضير أو نبدأ في جدول الأعمال فقد أخذ الآن نصف ساعة ، كيف لو بدأنا في جدول الأعمال فسيأخذ أكثر من يوم أو يومين لذلك أنا اؤيد الإقتراح العراقي بأن ننتقل الآن للتحضير لجدول أعمال مؤتمر القمة .

الرئيس: هناك تثنية على إقتراح العراق. فهل هناك موافقة عليه وهناك إقتراح آخر.

السعودية: سيدي الرئيس، نعتقد أن هناك إختلافاً في الرأيين، والرأيان متقاربان جداً، فهناك بعض المواد على جدول أعمال الدورة الإعتيادية موجودة أيضاً في مقترح جدول أعمال القمة، فبالتالي إذا عولج جدول أعمال القمة فهو سيزيل النقطة التي أثارها الأخ عبد الحليم وهي أن المواضيع تعالج وفق التسلسل والأولويات المطلوبة بدون تركها والبت فيها من البداية. فبالتالي أعتقد أن الإقتراحين متقاربان وكسباً للوقت أرجو أن نتفق أن نبدأ في الأعداد لجدول أعمال مؤتمر القمة القادم، خاصة إنه يحتوي على أجزاء كثيرة من الأمور السياسية الموجودة في مشروع جدول أعمال الدورة الثانية والسبعين للمجلس.

الرئيس: على كل حال إذا لم تكن هناك أراء أخرى فهناك إقتراحان، إقتراح واحد مثنى عليه، هل يحظى بموافقة المجلس الموقر أن نبدأ كلجنة تحضيرية لمؤتمر القمة وبعد ذلك ننصرف إلى الجدول الأعتيادي، هل هناك معارضة حول هذا الموضوع؟ شكراً.

أيها السادة المحترمون بما أن مجلسكم الموقر قد إتجه إلى أن يتحوّل إلى لجنة تحضيرية أو مجلس تحضيري لاجتماعات القمة العربية العاشرة في تونس الشقيقة التي سوف تستضيف مؤتمر القمة هذا، فإنه يسعدني جداً أن أعلن تنازلي عن رئاسة هذه الجلسات إلى أخي وزميلي السيد محمد الفيتوري وزير خارجية تونس إذا لم يكن هناك ملاحظة حول هذا الموضوع فإنني استميحكم عذراً بأن أدعو السيد وزير خارجية تونس إلى ترؤس هذه الجلسة.

وبعد أن تولى رئاسة الجلسة ألقى السيد محمد الفيتوري كلمة، أعلن على أثرها:

والآن نبدأ في إستعراض نقاط جدول الأعمال، والمرجو من الإخوان تناول آخر صفحة من جدول الأعمال وهي معنوية بمشروع جدول أعمال مؤتمر القمة العربي العاشر، وفيها ست نقاط:

- النقطة الأولى، الموقف العربي والدولي.
- النقطة الثانية، الوضع في جنوب لبنان (وهنا لنا مذكرة من الحكومة اللبنانية).
- النقطة الثالثة، إستراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك.
- النقطة الرابعة، التعاون العربي الأفريقي.
- النقطة الخامسة، الحوار العربي الأوروبي.

وأخيراً البند المعهود: ما يستجد من أعمال.

فلنتناول - إذا لم تروا مانعاً - البند الأول وهو الموقف العربي. الكلمة للأخ عبد الحليم خدام، تفضل.

سوريا: سيادة الرئيس، أنا أقترح أن نستبدل بمشروع جدول الأعمال المشروع التالي:

المادة الأولى: الصراع الغربي الأسرائيلي والتطورات اللاحقة بعد مؤتمر قمة بغداد واستراتيجية العمل العربي المشترك للمرحلة المقبلة، في هذا البند وتحت هذا العنوان يمكن أن نستعرض الوضع العربي الراهن والوضع الدولي وتصوراتنا للعمل في المرحلة المقبلة في المجالات العربية والمجالات الدولية وفي مجال الصراع مع العدو.

البند الثاني: الوضع في جنوب لبنان.

البند الثالث: التعاون الإقتصادي العربي.

البند الرابع: ما يستجد من أعمال

سيادة الرئيس، السبب في تقديم هذا الإقتراح هو تنظيم العمل وربح الوقت لأن الأمور المطروحة هي وحدة متكاملة فلا نستطيع أن نتحدث عن الحوار العربي الأوروبي بمعزل عن الحديث عن الوضع في المنطقة، ولا نستطيع أن نتحدث عن التعاون العربي الأفريقي بمعزل عن القضية الرئيسية، فجميع المسائل متداخلة. وعندما توضع كلها في بند واحد وتجري المناقشة العامة ستطرح أفكار وتشكل لجان لصياغة هذه الأفكار بمشاريع قرارات من أجل أن تعرض علينا ثم ترفع لمؤتمر القمة، وبهذا الشكل نكون قد وفرنا الكثير من الوقت لأننا إذا نظرنا في الموقف العربي الدولي ثم عدنا الى الحوار العربي، ثم التعاون العربي الأفريقي إلى آخره، سنكرر أنفسنا في كل نقطة من هذه النقاط، شكراً سيادة الرئيس.

العراق: سيادة الرئيس، أنا أؤيد تماماً المقترح الذي تقدم به زميلي وأخي الأستاذ عبد الحليم خدام واعتقد أن المبررات معقولة جداً، وبالرغم من أن أميل حتى إلى إدماج موضوع التعاون الإقتصادي العربي بالبند الأول، يعني أن البند الأول يتضمن التعاون الإقتصادي العربي والبند الثاني الوضع في لبنان والبند الثالث ما يستجد من أعمال.

الرئيس: هل هناك من ملاحظة؟ الكلمة إلى وزير خارجية لبنان.

لبنان: سيدي الرئيس، لست أرغب من وراء كلمتي هذه التقليل من أهمية الموضوع الأول الذي أقترح الزميل عبد الحليم خدام صياغته مجدداً في جدول الأعمال، ولكني أود أن أذكر المجلس الكريم بأننا كنا إجتمعنا في أواخر شهر سبتمبر الماضي في نيويورك، نحن وزراء الخارجية العرب، وتباحثنا في دعوة لبنان إلى عقد مؤتمر قمة عربي للنظر في مشكلة جنوب لبنان، وكان الطلب اللبناني آنذاك لأعتبارات عديدة ليس من محل لذكرها الآن، وسوف أعود إليها بعد حين.

إن موضوع جنوب لبنان يتطلب، لأكثر من سبب، مؤتمراً خاصاً وإنه لا بد، إذا أردنا أن نعالج موضوع جنوب لبنان معالجة موضوعية فعالة ذات جدوى، أن نفك الرباط بينه وبين موضوع الأزمة الكبرى للقضية الفلسطينية التي نعاني منها والتي نحن جميعاً متفقون على ضرورة مساندتها بجميع الوسائل، ولكننا إذا أردنا أن نعالج موضوع لبنان وأن تكون هذه المعالجة ذات فائدة عملية لا بد لنا من أن ننزع موضوع جنوب لبنان عن موضوع القضية الكبرى، ولو لمعالجته في هذه المرحلة بالذات، المحفوفة بالمخاطر التي تعلمونها، وكان من جراء ذلك أن اتخذ وزراء الخارجية العرب في نيويورك في ٢٨ سبتمبر الماضي قراراً تضمن إنه لا بد، إذا لم يكن هناك من مؤتمر خاص بجنوب لبنان، لا بد أن يدرج موضوع جنوب لبنان في طليعة جدول أعمال مؤتمر القمة الذي سيعقد للنظر في أمور عديدة. وليست الغاية من ذلك - كما قلت في مستهل كلمتي - التقليل من أهمية الموضوع الذي أشار إليه الزملاء الكرام ولا من شمولية هذا الموضوع، بل التدليل على أن موضوع جنوب لبنان لا بد أن يبحث في هذه المرحلة كموضوع مستقل قائم بذاته، لذلك وبكل إخلاص أطلب من المجلس الكريم أن يتوقف عند قراره السابق في نيويورك وأن ينزل عند الاعتبارات التي أملت إتخاذ مثل هذا القرار، وأن يوافق على أن يدرج موضوع جنوب لبنان في المرتبة الأولى في هذا المؤتمر وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس: الكلمة للسيد عبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري.

سوريا: سيادة الرئيس، أستميح عذراً من أخي العزيز الأستاذ فؤاد بطرس إذا تناولت الكلمة محاولاً توضيح هذا الموضوع.

لا شك أن موضوع جنوب لبنان موضوع هام ويهمنا جميعاً ويعنينا جميعاً ولكن هناك القضية الرئيسية الأم، ولا بد من أن نعترف بأن ما يجري في جنوب لبنان هو نتيجة لتلك القضية، إن الضغط على لبنان وعلى جنوب لبنان إزداد بعد إتفاقية سيناء، ثم بعد إتفاقيات كامب دافيد ومعاهدة الصلح لا يمكن إطلاقاً أن نعزل الموضوع ولو كنا نستطيع لوجب أن نفعل، ولكن مسألة الجنوب تختلف عن مسألة الشمال في لبنان فالمسألة تتعلق بالوضع العام في المنطقة، وبالتخطيط من أجل كامب دافيد جديدة. وسأتعرض في كلمتي لهذا الموضوع بالتفصيل، ومن أجل أمور أخرى إن موضوع الجنوب موضوع هام وحساس ويستدعي الإهتمام الكلي بالتأكيد، ولكن ليس قبل أن نحدد أبعاد رؤيتنا للمرحلة المقبلة فيما يتعلق بالصراع الرئيسي. هذا من ناحية، الثانية، إذا بدأنا بهذه المشكلة لا بد أن نصل إلى المشكلة الرئيسية، والمشكلة الرئيسية هي مع إسرائيل، لا بد أن نصل إلى مناقشة المشكلة الرئيسية وبالتالي فإن موضوع الجنوب بطبيعة الحال لا يمكن أن يبحث إلا بعد فحص الموضوع الرئيسي، طيب موضوع الغارات الإسرائيلية، تنفجر قنبلة في القدس تقوم الطائرات الإسرائيلية بغارات على مخيمات نهر البارد في أقصى شمال لبنان لماذا هذه الغارات؟ لماذا هذا الضغط؟ كل ذلك مرتبط بالموضوع الرئيسي، لأنه عندما نبحث الجنوب لا نستطيع إلا أن نبحث الموضوع الرئيسي، فلنبحث الموضوع الرئيسي، وبشكل طبيعي، لا بد أن نصل إلى موضوع الجنوب وهذا الترتيب لا يقلل من أهمية موضوع الجنوب، فأي موضوع على جدول الأعمال، هو موضوع هام سواء كان رقم ٢ أو ٣ أو ٤ لأننا لسنا في مجال مسائل بروتوكولية، هذا الرئيس أو هذا الوزير يقعد على اليمين أو على اليسار، يدخل إلى الأمام أو من الوراء، نحن أمام مسائل موضوعية، وكل موضوع من هذه المواضيع، له أهمية أساسية وجوهرية وإلا لما وضع على جدول الأعمال، فلو كان موضوعاً ثانوياً لما وضع في جدول الأعمال ولكان بحث في مجالات أخرى، لذلك فأنا أناشد صديقي الأخ بطرس أن يساعدنا في هذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة الى السيد أبو اللطف رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

فلسطين: شكراً سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنتكم على تولي هذا المنصب وأن أقدم إلى تونس الشقيقة تقديرنا على هذه الحفاوة والإستقبال وإلى فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة كل التقدير وإلى الحكومة التونسية على إستضافة هذا المؤتمر، لا شك أن جنوب لبنان قضية هامة وهي من القضايا التي نعاني منها أيضاً مع الشعب اللبناني الشقيق، وكنا قد بحثنا هذه المسألة وضرورة عقد مؤتمر خاص، كان قد طرحها الأخ فؤاد بطرس وتناقشنا في نيويورك ولكن تم الإتفاق على أن يكون هناك مؤتمر قمة يعالج القضايا جملة وتفصيلاً:

إن جنوب لبنان بالفعل قضية هامة ولا يمكن بأي حال من الأحوال وخاصة في الآونة الأخيرة أن نفصله عن القضية الأساس في منطقة الشرق الأوسط وهي قضية فلسطين، وخاصة إذا أطلعنا على ورقة العمل اللبنانية أو تصفحناها فنحن لا نرى أن تطرح القضية وكأنها صراع وخلاف بين فلسطينيين ولبنانيين في لبنان، ونريد بالفعل أن تأخذ هذه القضية أبعادها فنحن مع إتخاذ كل إجراء يمكن أن يخدم السلام في جنوب لبنان أو في شمال لبنان وكنا نتمنى أن نبحث هذه القضية كقضية لبنان وليست كقضية الجنوب، لأن المشكلة كلها متعلقة بقضية أساسية، هي قضية الشرق الأوسط ونحن لا نريد أن نتجنى بأي حال من الأحوال بل بالعكس نحن نريد أن نقدم كل تسهيل ولكن يجب أن لا ينظر إلى هذه القضية بالفعل وكأنها من جانب واحد كما تدل على ذلك ورقة العمل اللبنانية.

أولاً هناك عندنا موضوع أساسي هي إتفاقيات كامب دافيد وهي إتفاقية يقال لها سلام، ولكن مع الأسف بعد أن عقدت هذه الإتفاقية التي يقال لها سلام بدأت الضغوط وبدأت الهجومات الأسرائيلية على الجنوب وبدأ التهجير في جنوب لبنان من هنا نرى أن السبب الرئيسي في خلق مثل هذه المتاعب هو في الأساس هذه الإتفاقيات فلا بد أن نبحث بالأساس هذه الإتفاقات والأثار التي تركتها في القضية الأساسية وكيف يمكن بالفعل معالجتها حتى لا نخطىء التقييم، وإذا كان كما قال أخي عبد الحليم البند أولاً أو ثانياً فكل ذلك مرتبط ببعضه البعض. ونرجو بالفعل السير في عملنا حتى نستطيع ان ننجز هذا العمل وسوف نعطي هذه القضية كل أهمية وكل تسهيل شكراً.

الرئيس: الكلمة إلى السيد علي عبد السلام التريكي أمين الخارجية في الجماهيرية.

- الجماهيرية الليبية: شكراً للأخ الرئيس.

الأخ الرئيس، أود بدوري أن أتقدم اليكم بالتهنئة وإنني على يقين أن هذا المجلس الموقر تحت رئاستكم ستوفر له كافة وسائل النجاح وأن الأداة المادية التي وفرتها حكومة وشعب تونس ستمكننا بالإضافة إلى الروح التي تسود هذا المؤتمر من تحقيق النجاح.

سيدي الرئيس، أنا أميل في الحقيقة إلى تقبل المقترح المقدم أو المشروع المقدم من الأمانة العامة، وفيما يخص الفقرة الأولى فإن إقتراح الأخ عبد الحليم هو دون شك إقتراح جيد ويمكن أن نأخذه بنفس الصيغة ولكن بالنسبة للفقرة ٥ والفقرة ٤ الموضوع ليس موضوع إتخاذ قرار بشأن التعاون العربي الأفريقي أو الحوار العربي الأوروبي كقرار سياسي أو مدى جدوى هذا التعاون ولكن هو ترتيبات عملية في النهاية تتعلق بمواعيد وتتعلق بالتزامات تتطلب الدراسة ولن تكون هناك مشكلة لأقراره، فهناك ناحية مهمة جداً هي ناحية نفسية وأعتقد أن الناحية النفسية هامة جداً تجاه الأشقاء الأفارقة ولعلكم تدركون الموقف في هافانا والموقف الذي حدث في مؤتمر وزراء الخارجية لدول عدم الإنحياز من ظروف وحدوث بعض الإنشقاقات أو بعض التراجع في الحقيقة من بعض المواقف الأفريقية الأمر الذي يتطلب معالجة هذه المواقف، والنقطة التي اقترحها الأخ عبد الحليم يمكن فيها أن نقيم مواقف الدول ونقيم الإستراتيجية السياسية من الناحية السياسية ومواقفنا تجاه كافة الدول وفقاً لمواقفها من قضايانا، ولكن هنا ترتيبات عملية تتطلب أن ندرسها في هذا المؤتمر والتي قد يترتب عليها عمل سياسي نتيجة لهذه الأمور وبالتالي نرى أن نحتفظ بجدول الأعمال كما هو مع تغيير الفقرة الأولى في النص الذي ذكره الأخ عبد الحليم. وأكرر أن الوضع هو وضع ترتيبات مادية ومواعيد وجدول أعمال إلى آخره، وتتطلب أن نهتم بها، نفس الشيء بالنسبة للحوار العربي الأوروبي هو حوار مقرر سياسياً، وأشير إلى بعض التحسن في المواقف الأوروبية فما هي الخطوة المقبلة، هل سنجتمع على مستوى سياسي مع الأوروبيين، هناك إقتراح في هذا الخصوص، هل

حان الوقت لعقد إجتماع لوزراء الخارجية الأوروبية والعربية، هل نستمر على مستوى الخبراء، ما هو موقف الدول الأوروبية من الجامعة العربية، ما هو موقف الدول العربية من إشتراك مصر في الحوار من جديد، كل هذه أعتقد إنها موضوعات تتطلب دراسة مفصلة من جانبنا وبالتالي فأنا أرى أن يدرج جدول الأعمال كما هو مع تغيير الفقرة الأولى التي إقترحها الأخ عبد الحليم وشكراً.

- الرئيس: الكلمة إلى سمو الأمير سعود الفيصل.

السعودية: شكراً سيدي الرئيس.

في الواقع:

جميع المقترحات تستهدف مصلحة معالجة الأمور بوضوح، ولكن يبدو لي من حيث الإجراءات أن الإقتراح الذي تقدم. يجب مراعاته في معالجتنا للمواضيع. بطبيعة الحال، ترابط الأمور في هذا الخصوص واضح جداً وإنما هناك بنود عمل متفق عليها من حيث المبدأ، فالحوار العربي الأوروبي مقرر ومتفق عليه وهناك إجراءات متخذة وسائرة في طريقها، والحوار قائم، كذلك الوضع بالنسبة للتعاون العربي الأفريقي، هذه الصيغة تنطبق على استراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك، فهذه البنود ليست بنوداً مستجدة ويجب إتخاذ قرار سياسي بشأنها: هل نتعاون إقتصادياً كدول عربية؟ وهل نقيم حواراً عربياً أوروبياً؟ وهل نتعاون مع الدول الأفريقية؟ القرارات السياسية في هذه الحلقات الثلاث متخذة وليس هناك من قرار سياسي جديد يجب إتخاذه. ربما الموضوع الوحيد الذي يجب عرضه على القمة في هذا الخصوص من حيث التعاون العربي الأفريقي هو هل يعقد مؤتمر القمة العربي الأفريقي الذي تقرر في مؤتمر القمة الذي عقد في القاهرة أن يتم خلال ثلاث سنوات. والثلاث سنوات قربت أن تنتهي، وبالتالي هناك قرار من القمة يجب أن يؤخذ في هذا الخصوص، بالنسبة للحوار العربي الأوروبي هناك قرار أعتقد إنه يمكن إتخاذه في إطار مجلس الجامعة هل نبدأ مرة أخرى بتشكيل وفد للتفاوض مع الدول الأوروبية؟ وهناك إقتراح في هذا الخصوص - العمل الإقتصادي العربي - إذا كان هناك موضوع يعرض على القمة فهو هل القمة تقبل أن يكون هناك مؤتمر قمة للشؤون الإقتصادية مستقل؟ ولكن موضوعياً هذه الأمور تعتبر إعتيادية وروتينية في عمل مجلس الجامعة والقرارات السياسية المتخذة فيها، بطبيعة الحال هذا لا يعني إننا عندما ننظر الى الصراع العربي الإسرائيلي والتطورات اللاحقة، مثل ما تفضل به الأخ عبد الحليم، سنلمس الكثير من هذه الأمور، سنلمس القدرة العربية في مواجهة المخاطر من زاويتها الإقتصادية والعسكرية والسياسية، سنلمس في هذا المضمار المواقف الدولية ومواقف الدول الأوروبية والدول الأفريقية والأسيوية إلى آخره، فسنلمس جوانب من هذا الموضوع، ولكن ليس بالضرورة إننا ننتظر في معالجتنا للصراع العربي الأسرائيلي التقرير عن مسار الحوار العربي الأوروبي الذي نقوم به الآن في إطار الجامعة أو التعاون العربي الأفريقي، وبالتالي أميل مع الإقتراح الذي تقدم به الأخ علي التريكي وهو أن تكون صياغة البند أولاً مثلما اقترحه الأخ عبد الحليم ومن ثم تعالج المواضيع الأخرى مستقلة ولكن لا أعتقد إننا بالضرورة في حاجة إلى نقل هذه المواضيع للقمة لمعالجتها في بنود مستقلة إذ أن الحوار العربي الأوروبي قائم وموكول إلى مجلس الجامعة أن يعمل في هذا المضمار ونستطيع البت في كل جوانبه والتعاون العربي الأفريقي أيضاً النظر فيما يتعلق ويرتبط به، يستطيع مجلس الجامعة أن يبت فيه، استراتيجية العمل الإقتصادي العربي موجودة وهناك مجلس وزراء المال العرب ليدرس هذا الموضوع بشكل تفصيلي إذا كان هناك طلب عقد قمة لمعالجة المواضيع الإقتصادية وفق تصور جديد للعمل العربي الإقتصادي فيمكن النظر فيها كموضوع مستحدث جديد أمّا الفقرات الأخرى فلا أرى داعياً أن تكون بنوداً مستقلة على جدول أعمال القمة، لأن القمة أساساً، ودولنا كلها قررت أن تحيل هذه المواضيع لمجلس الجامعة، والقرار السياسي متخذ فيها.

أعود مرة ثانية سيدي الرئيس إلى البند أولاً وثانياً وأيها له الأولوية؟ في الواقع لا أعتقد إننا جميعاً نقلل من أهمية أي من الموضوعين سواء النزاع العربي الأسرائيلي أو الوضع في جنوب لبنان، أو الوضع في لبنان، والترابط بين هذين البندين، أيضاً لا أعتقد أن هناك أحداً يستطيع أن يقول أن لا ترابط بين هذين البندين، أعتقد إن الذي يجب أن يحكم مسار أعمالنا في هذا الخصوص هو أن ندخل في صميم الموضوع ولا نستغرق الوقت في شكليته فلا أعتقد إنه سيكون من صالح مناقشاتنا أن نختلف من البداية في طرح الموضوع وأولوية الموضوع، وإنما أعتقد أن الذي يجب أن يحكم أعمالنا في

هذا الخصوص هو معالجة الموقف بالشكل الذي يحفظ المصالح ، مصلحة لبنان في جنوب لبنان وأعتقد أن ندلل هنا بالعمل الجاد عما نقوله ومن تأييدنا ومؤازرتنا للشعب اللبناني من محنته التي يواجهها ، وبالتالي لا أريد أن أضع أولوية محددة لموضوع أو لآخر بقدر ما أطلب من الأخوة ألا تكون شكلية معالجة الموضوع هي العنصر الذي سيستغرق كل الوقت منا في هذا الخصوص ترابط المواضيع ما فيه شك إنها مترابطة فإذا كان لبنان يصر ويلح على أن له قضية يجب أن تعالج بصفة أولية وإنه سترجع على لبنان بمخاطر فبالتالي أعتقد أن مسؤولياتنا كلنا أن نؤيد . ليس هناك بياناً أي تحفظ عند وفد بلادي أن يعالج هذه القضية بشكلها الأولي ولكن أيضاً أقدر الكلام الذي قاله الأخ عبد الحليم فإن الأمور مترابطة وإن القضايا بعضها يلمس البعض الآخر ومن المنطلق الذي إنطلق منه وهو وضع معالجة أساسية ورئيسية وحاسمة للموضوع وبالتالي يجب ذكر كل عناصره فبالتالي أرجو أن يكون للأخوان النظر في الأولويات ويسمحوا لنا أن ندخل في الموضوع لمعالجة الموضوع بالشكل الذي يحفظ مصالح الجميع ، شكراً سيدي الرئيس .

الأردن : سيدي الرئيس لا أود أن أضيف مقترحاً جديداً إنما أضع موجزاً لمعالجة موقف والسير في العمل مباشرة . أولاً أن المقترح الذي تقدم به الأخ أبو جمال وأيده مع تعديل طفيف قبل به الأخ سعدون مع تعديل طفيف قبل به الأخ أبو جمال هو العمل المباشر ويدل على الرغبة الأكيدة في مباشرة العمل والدخول في صميم الإيجابية ولذلك فإنني أؤيد هذا المقترح وأعتقد إنه عملي ويشمل كل شيء ويقع تحته كل ما نريد ، وإما بالنسبة إلى لبنان فلا شك ان قضية لبنان قضية جوهرية وهامة وكل ما تفضل به الأخ فؤاد كان في محله ولكن بنفس الوقت نلاحظ أن المقترح السابق الذي وضع نقطة واحدة ثم وضع لبنان فجاء لبنان البند الثاني وفي الصدارة بالنسبة إلى إستقلال المواضيع فاعتقد أن هذا يفي بالغاية والمهم كما قال الأخ أبو اللطف هو الجوهر ومعالجة المشكلة المعالجة الصحيحة هذا ما نتمنى أن نصل إليه وأعود إلى المقترح الذي تقدم به الأخ الدكتور علي التريكي فأقول إنني مع كل التقدير للهدف الذي يرمي إليه من وضع هذا المشروع على جدول أعمال القمة ولكننا إذا نظرنا إلى جدول أعمال مجلس الجامعة العربية الذي أجلنا بحثه قليلاً يتضمن البندين المذكورين في جدول أعمال القمة المقترح واستطيع أن أقول أن معالجة هذين الموضوعين إذا احتاجت إلى مزيد من التفصيل وفي إطار مجلس الجامعة والتوصل إلى قرارات محددة فيها ممكن أن ترفع هذه التوصية إلى القمة ، إذا وجد ضرورة لذلك وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بلقاء على مستوى القمة العربية ـ الأفريقية ويكون ذلك تحت ما يستجد من أعمال كتوصية قادمة من مجلس الجامعة الى القمة ، هذا تصوري بالنسبة إلى المقترحات المختلفة التي أعتقد إنها جميعها تصب في خط واحد وتؤدي الغرض الذي نسعى إليه ، فإذا كان بالإمكان أن نسير على هذا الأساس فأعتقد إننا نستطيع أن نباشر العمل فوراً .

لبنان : سيدي الرئيس ، لا أريد أن آخذ وقت المجلس الكريم وأن أسترسل في أمور يبدو في ظاهرها إنها من قبيل الشكليات ، إن ملاحظتي لا تتناول الشكليات وما سماه الأخ أبو جمال البروتوكول والتقدم بموضوع على أساس الأهمية أو الوجاهة ، إنما الموضوع في نظري ، هو إنه يخشى إذا ما بقي جدول الأعمال وأقر كما هو موضوع اليوم أن نكون علقنا البحث في جنوب لبنان وأي حل يمكن أن نقدمه لجنوب لبنان على الحلول التي تعالج أساس القضية الكبرى التي تهمنا جميعاً وهذا في نظرنا ليس مقبولاً لأننا لا نستطيع أن نتحمل إلى أن تنتهي القضية الكبرى لنعالج موضوع لبنان وأن نصف العلاج الشافي ، ومن جهة ثانية أود أن أجيب الأخ أبو اللطف بملاحظة بسيطة للغاية وهي إننا لا نرغب في أن نعرض الموضوع وكأنه صراع بين لبنان والمقاومة الفلسطينية ونحن بعيدون عن هذه الذهنية ونأمل من غيرنا أن يبتعد عنها وأن لا يجرنا إليها لأننا لا نرى فيها مصلحة لأحد . إنطلاقاً من هنا سيدي الرئيس ، أعتقد إنه يمكن أن نصل إلى نتيجة عملية بإعتماد الحل الآتي الذي تبادر إلى ذهني وأنا أتكلم الآن وهو أن يدون في المحضر بأن هذا المشروع الذي نقترحه على الرؤساء في مؤتمر القمة من أجل جدول الأعمال ، التسلسل في المواضيع بين الأول والثاني لا ينطوي على أي معنى من حيث الجوهر والأساس بأن الموضوع الثاني مرتبط أسلوبياً بالموضوع الاول . فإذا تحقق هذا الشرط أستطيع أن أوافق الإخوان ، وأن لم يتحقق فأني آسف بأن اضطر بأن أدون تحفظاتي وأنا أترك الأمر للرؤساء الذين سيبتون فيه كما يشاؤون .

سوريا : أنا مع الإخوان في الواقع يجب أن لا يؤثر الشكل بالنهاية على الموضوع . موضوع الجنوب ، موضوع رئيسي وسيناقش سواء طرحه لبنان او لم يطرحه . مسألة قائمة وحارة وساخنة في الساحة العربية وفي ساحة الصراع العربي الإسرائيلي . رقم ٢ أو ٣ أو ٤ لا يعني إطلاقاً أن هذا الموضوع أهميته رقم ٢ أو ٣ أو ٤ فليس هناك مشكلة . إذا كان الأمر

فقط من الناحية المعنوية نحن نقول لوفد لبنان أن هذا الموضوع سيناقش بكل إهتمام وبكل موضوعية وبكل جدية سواء في إجتماعنا أو في إجتماع القمة ولا يقلق فيما إذا كان ترتيبه رقم ٢ أو ١٠ ومن المستحيل أن يخرج مؤتمر القمة دون أن يناقش مثل هذه الأمور، وبالتالي أنا أفهم إن الأخ فؤاد وافق على إقتراحنا لمشروع جدول الأعمال وننتقل إلى الموضوع الرئيسي.

لبنان: تسلسل المواضيع بجدول الأعمال لا يفيد شيئاً فيما يتعلق بأساس المواضيع وارتباط واحد بالآخر من الناحية الأسلوبية وطريقة معالجته، فالأمر متروك إلى الرؤساء وهم يقررون ما يشاؤون وهذا لا يعني أن هناك إقتصاراً بالرأي والقرار هذا ما أريد أن أوضحه بصراحة. أفضل أن يعرض هذا الموضوع على الرؤساء مع رأي كل وفد بمفرده ويقرون ما يستطيعون، لدي وجهة نظر هي نتيجة وحصيلة إجتماعات طويلة متعددة متشعبة ليس من قبل الحكومة اللبنانية فحسب بل أيضاً بالاتصال والإتفاق مع المجلس النيابي الذي له أن يرشدنا وأن يوجهنا ولا أستطيع أن أتجاوز الى اكثر من حد معين بالرغم من رغبتي الأكيدة والملحة في أن أتعاون معكم الى أقصى الحدود.

سوريا: إذا سمحتم لي، نحن الآن لا نناقش الموضوع، لأني في الحقيقة استغرب استرسال الأخ فؤاد، نحن الآن لا نناقش الموضوع وعندما نأتي للمناقشة، وإذا وجد الأخ فؤاد أن هناك أموراً يستطيع أن يبت فيها عندئذ له ولكل واحد منا أن يقترح إحالة الموضوع الى القمة، نحن الآن نناقش فقط موضوع جدول الأعمال. ولا علاقة له بجوهر الموضوع وبجوهر ما سيقال في هذا الموضوع ولا أعتقد أن أحداً منا يمكن أن يقتنع أن الأولوية تعني أن مشكلة لبنان على الرأس إطلاقاً ولا أحد منا اقتنع أن مشكلة جنوب لبنان أو كل لبنان هي أهم أو أكثر اولوية من موضوع الصراع العربي الأسرائيلي هي نتيجة له وليس سبباً له ولا يمكن أن تعطى نتيجة أفضلية على السبب لذلك أنا متفهم الأخ فؤاد وأنا أوافقه، بس نخلص ننتقل للموضوع الرئيسي.

الكويت: نحن في الواقع لسنا مختلفين في موضوع النقطة يعني إذا تحدثنا عن الصراع العربي الأسرائيلي أولاً فجنوب لبنان عربي فلذلك لا يضير إخواننا اللبنانيين أن نبحث الصراع الأصلي العربي الأسرائيلي أولاً ثم فيما يتعلق بموضوع جنوب لبنان فهو شعب عربي نحس بإحساسه ولذلك نقطة اثنين جنوب لبنان لأن موضوع جنوب لبنان يتعلق في الصراع العربي الأسرائيلي فلا مانع أعتقد أن يكون في جدول الأعمال الصراع العربي الأسرائيلي واستراتيجيته ثم يأتي جنوب لبنان لأنه جزء من المشكلة. أنا أقول بأن هذا الموضوع هو الواقع لا الأخوان في لبنان يطلبون أن يكون جدول الأعمال أوله جنوب لبنان ثم الوضع الأسرائيلي العربي، ولا الوضع الأسرائيلي ثم جنوب لبنان، بند آخر مختص بجنوب لبنان شكراً سيدي الرئيس.

لبنان: أعتذر مجدداً وسأوجز وجهة نظري بكلمتين:

لو لم يكن هناك قرار سابق لوزراء الخارجية العرب في نيويورك يقضي بإعطاء الأولوية لموضوع جنوب لبنان لما كان وضع الجدول على هذا الشكل استلفت النظر وأثار تساؤلات. هناك قرار تجاهلته الأمانة العامة لأسباب أجهلها ووضعت مشروع جدول أعمال يتنافى ويتناقض مع هذا القرار، وهذا ما يلفت النظر، هذا من جهة، ومن جهة ثانية نحن نعلم جميعاً أن موضوع أزمة الشرق الأوسط وموضوع القضية الفلسطينية تسبّبا في نتائج كثيرة وإن ما يعانيه جنوب لبنان ليس بغريب عنا ولكننا اليوم نعرض موضوع جنوب لبنان من زاوية محددة معينة نحرص من ورائها على أن نربط بين حله وبين حل القضية الفلسطينية ككل لأننا إذا فعلنا ذلك لأنتهينا ولقضينا على أنفسنا بالإضافة إلى القضاء على الشعب الفلسطيني حتى هذه الساعة، من هنا حرصنا على أن نعالج موضوع لبنان عن طريق تطويقه بصورة تكتيكية لاعتبارات آنية ملحة داهمة تبعد الأخطار عنه وتؤدي إلى نجاته ومن هنا تخوفنا من ان نربط الموضوع بموضوع الشرق الأوسط فنضيع في متاهات ليس لنا قدرة بأن نتحملها على هذا الصعيد لأننا نخسر كل شيء وهذا ما أريد أن ألفت إليه نظر صديقي وزميلي أبو ناضر، وبيت القصيد هو أن يكون هناك ترابط في الأساس بين الموضوعين فلا يمكن أن نعترض على ذلك وأن نتجاهله هذا من قبيل التجني ولا نقدم على ذلك وإنما هناك موضوع في جنوب لبنان يجب أن يوضع حوله نوع من الحصار من أجل وضع حلول له تتناول جنوب لبنان بالنسبة لجنوب لبنان وللمقاومة ولتهديدات إسرائيل ولمستقبل بلدنا، هذا ما نريد أن نلفت إليه وإذا أردتم أن تظلوا على هذا الجدول كما هو موضوع فلا أستطيع أن أغير رأيكم ولكني أرجو أن تدون أقوالي وأن يترك الأمر مفتوحاً للرؤساء.

السعودية: شكراً سيدي الرئيس، أرجو أن لا نضخم الموضوع، نحن الآن بصدد إعداد جدول أعمال مؤتمر القمة وقراراتنا في هذا الخصوص لن تبت في شيء فالقرارات محالة للقمة، جدول الأعمال مطروح حتى يسهل معالجة المواضيع المطروحة وليس لوضع أولويات محددة بالنسبة للقضية، فليس معنى هذا أن جزءاً من جدول الأعمال أهم من الجزء الآخر وأرجو أن لا نوضع جميعاً في وضع حرج حيث إن بتتنا في بند من جدول الأعمال فنحن نؤيد وجهة نظر كذا وإن بتتنا فيه بهذا الأسلوب فنحن نؤيد وجهة كذا نحن لن نقرر شيئاً هنا لا بالنسبة لقضية الشرق الأوسط ولا بالنسبة للبنان، نحن عملنا هنا يتعلق بالأعداد لمؤتمر القمة ومؤتمر القمة هو الذي يبت في القرار الذي سيضع الحلول سواء لهذه المشكلة أو لتلك، تسلسل جدول الأعمال هنا يجب أن يؤخذ من وجهة نظر واحدة ووجهة النظر هي كيف نستطيع أن نسهل أعمالنا حتى ننجز أعمالنا في الوقت المحدد، فبالتالي إذا كان لي أن أقترح هو أن نقبل التسلسل المقترح في مشروع جدول الأعمال الآن وعندما ننتهي من مداولاتنا وينتهي النقاش ونصل إلى التوصيات التي سنرفعها لمؤتمر القمة في ذلك الوقت وعندما تكون التوصيات لدينا والموضوع بحث ونوقش وأتينا لتحضير الجدول النهائي الذي سيرفع مع التوصيات لمؤتمر القمة ووجد في ذلك الحين إنه يجب وضع أولوية محددة لعرض هذه التوصيات بعد أن نكون قد ناقشناها فبالتالي نترك النظر في أولويات طرح الموضوع على القمة عند نهاية مناقشات الموضوع وليس قبلها، وهذا الإقتراح، الغرض منه هو أن لا نترك في الواقع الآن نقاشنا ينطلق إلى شكلية الموضوع في الأولويات حتى ندخل في الموضوع من الأساس وحتى يرتاح الأخ فؤاد إلى النوايا في هذا الخصوص ومن ثم نناقش الموضوع ونصل إلى التوصيات وننظر في كيفية تسلسل طرح الموضوع على القمة في نهاية النقاش.

السيد الشاذلي القليبي: سيدي الرئيس، أود أن أتوجه إلى السيد فؤاد بطرس بملاحظتين الأولى هي أني لم أبلغ إلى حد الآن بأي قرار صادر عن مجلس عقده وزراء الخارجية العرب بالنيابة ولم أكن مطلعاً على أيّ قرار من هذا النوع، الملاحظة الثانية هو أن كنت أود أن أتوجه إلى حضرتكم - سيدي الوزير - بملاحظتين، الملاحظة الأولى هو إن الأمانة العامة لم تبلغ إلى حد الآن بأي قرار صادر عن مجلس وزراء الخارجية العرب. الملاحظة الثانية هي إنني أود أن أذكركم بمحادثاتي معكم في بيروت أثناء زيارتي الأخيرة وقد فاتحتكم في جدول الأعمال وفي ترتيبه وقد قلت لكم إنه من المصلحة العامة وفي شؤون تذاكرنا فيها ان يكون موضوع جنوب لبنان في المرتبة الثانية ولا يقلل ذلك من قيمته ولا ينقص ذلك من قيمته وكنت أفهم إذ ذاك إنكم قد وافقتم على هذا الترتيب، على إني أود أن الاحظ إنه، كما تفضل بذلك سمو الأمير سعود الفيصل، الإتفاق حاصل هو الآن لأن ما تفضل به الأخ أبو جمال جملة من المواضيع في البند الأول يجعل الموضوع الثاني، موضوع جنوب لبنان، مستقلاً بالكامل ومرتبطاً إرتباطاً متيناً ولا يدمج أيضاً في البند الأول بما إنه استقل عن البند الذي يشتمل على الصراع السياسي والاقتصادي وربما العكس، فإذن موضوع جنوب لبنان هو قائم الذات ومستقل حسب الإقتراح الذي تفضلتم به أنتم ورضيتم به، شكراً.

الرئيس: هل هناك من ملاحظة، الكلمة الى الأخ سعدون، هل يريد أخذ الكلمة. بعد الإستماع إلى كل الملاحظات التي تفضل بها الأخوان مشكورين يتبين أن المقترح الذي وقع تقديمه من طرف وزير خارجية سوريا والذي ثنى عليه العديد من الإخوان الغاية منه هو إختصار جدول الأعمال وكما قال الأخ الأمين العام، لم المواضيع في موضوع أشمل وذلك بإعطاء تحرير آخر إلى البند الأول كما يلي: الصراع العربي الإسرائيلي والتطورات اللاحقة بعد مؤتمر القمة التاسع في بغداد واستراتيجية العمل العربي المشترك للمرحلة المقبلة. ويكون الموضوع الثاني.

تفضل الأخ سعدون وزير خارجية العراق:

العراق: سيادة الرئيس إذا وافق المجلس على الإقتراح العراقي فأود أن يكون إذن التحرير على النمط التالي وإستراتيجية العمل العربي المشترك في المرحلة المقبلة في المجالات السياسية والاقتصادية.

الرئيس: طيب موافقون على هذا تفضل أخ أبو جمال بصورة أشمل في كافة المجالات موافقين على هذا يكون بندنا الثاني الوضع في جنوب لبنان مع المذكّرة، مذكرة الحكومة اللبنانية والبند الثالث هو ما يستجد من أعمال، تفضل الأخ علي التريكي.

الجماهيرية: الأخ محمد، أنا إقترحت بالنسبة إلى البند الأول بالصيغة التي ذكرتموها والتي اقترحت من قبل الأخ عبد الحليم موافقون عليها، لكن ذكرت لأسباب عملية مثلاً عندما نتناقش في البند فعلينا أن نكون أكثر وضوحاً عندما نتحدث على مستوى التعاون العربي الأفريقي أو الحوار العربي الأوروبي، بالنسبة للتعاون العربي الأفريقي يوجد إقتراح يقضي بعقد دورة محدد لها وقت او مقترح وقت من الجامعة العربية ومقترح وقت من منظمة الوحدة الأفريقية هذا إجراء عملي يتطلب موافقة على موعد إذن عملية حقيقة. بالنسبة الى التعاون العربي الأفريقي ليست الجماهيرية التي أقترحت لا التعاون العربي الأفريقي ولا الحوار. لقد اقترحتها الأمانة العامة، اقترحتها بناء على إتصالات مع الأمير السعودي هي أيضاً مبررات إضافية جيدة أن نترك البند بين الإقتراح الذي قدم من قبل الأخ عبد الحليم واثنى عليه سعدون ٢ الوضع في لبنان ٣ التعاون العربي الأفريقي ورفع الحوار العربي الأوروبي إذا رأينا إننا إنتهينا ولا يتطلب أي إجراء من جانب القمة سواء في البند الخاص بالحوار والتعاون إذن نكتفي بمناقشتنا في مجلس الوزراء ولا نحيل الموضوع إلى القمة لأنني لا أتصور أن الجامعة العربية أو الأمانة عندما طرحت الموضوع في وجهة نظرها أن هناك قرارات قد تتطلب الموافقة على مستوى القمة بالنسبة إلى التعاون العربي الأفريقي، بالتالي فأنا أميل إلى ترك البندين إذا كانت الأمانة العامة ترى أن هناك مواضيع في داخل البندين يتطلب إحالتها إلى القمة لأنها تتعلق بأرجاء مادي إتخذ قراراً سياسياً من جانبه نحيلها، إذا رأينا والله إننا اكتفينا بالأعداد للوقت وإلا ليس هناك داع في النهاية نحذفها من جدول أعمال القمة وجدول أعمال القمة يتضمن بندين فقط.

الرئيس: الكلمة إلى سمو الأمير وزير خارجية السعودية

السعودية: التعاون العربي الأفريقي والحوار العربي الأوروبي موجودان في جداول أعمال مجلس الجامعة على العموم ومثل ما تفضلتم سيادتكم وشرحتم هناك موضوعان هما إستمرار الدورة المفتوحة لمجلس الجامعة والتحضير لمؤتمر القمة في جدول أعمال الجلسة المفتوحة، الحوار العربي الأوروبي والتعاون العربي الأفريقي موجودة ومعالجتها ستستمر وإنما في جدول أعمال مؤتمر القمة إقتصار على الثلاثة مواضيع، أعتقد إن هناك فائدة من إختصاره بالنسبة لترابط المواضيع من جهة ولاهميتها، خاصة وإن المواضيع الأخرى ليست مواضيع مستجدة أو جديدة أو يتطلب الأمر فيها إتخاذ قرار سياسي من حيث المبدأ وإنما هي أمور هناك قرار سياسي متخذ من قبلها والرغبة هو في الإطلاع على مسار الحوار والتعاون ومن ثمة ربما إتخاذ إتجاهات، الجامعة مخولة لاتخاذها، شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس: هل هناك ملاحظة تفضل أخ الأمين العام.

الأمين العام: سيدي الرئيس، الأمانة العامة ترى أن الإقتراح السوري الرامي إلى أدراج الحوار العربي الأوروبي في جملة المواضيع الداخلة تحت الصراع العربي الأسرائيلي هذا الإقتراح وجيه لأنه لا يمكن أن نتكلم عن الموضوع الأساسي دون أن نتطرق إلى موضوع الحوار العربي الأوروبي الذي هو بدون شك بالنسبة إلينا من جملة الأسلحة ومن جملة الوسائل التي نكافح بها ولكن في خصوص التعاون العربي الأفريقي أعتقد إن له أهمية خاصة أولاً من حيث العلاقات بين الدول العربية والدول الأفريقية، ومن حيث المستقبل لهذه العلاقات، ثم إنه لا بد أن يتطرق البيان الختامي الذي سوف يصدر عن القمة بإسهاب للحديث عن هذا التعاون ويعطيه الأهمية التي هو جدير بها، هذا للرأي العام الأفريقي وللرأي العام العالمي أعتقد أن إبقاء هذا البند المتعلق بالتعاون العربي الأفريقي قد يكون وجيهاً إلا إذا رأى المجلس خلاف ذلك.

الرئيس: الكلمة إلى الأخ وزير خارجية سوريا.

سوريا: سيادة الرئيس أعتقد أن البند الأول يشمل كل هذه الأمور عندما نتحدث عن إستراتيجية العمل العربي، هذه الأستراتيجية ليست فقط في مجال التعاون المشترك وإنما أيضاً في مجال السياسة الدولية وسنناقش هذه المواضيع كلها ونحن سنطرح هذه الأمور حتى في اللجان التي سنشكلها للعمل على إعتبار أن هناك موقفاً أوروبياً سيئاً تجاه الجامعة العربية، فالمجموعة الأوروبية ترفض الاعتراف بجامعتنا ولا بد من مناقشة هذه الأمور في حينها لذلك أعتقد إن جدول الأعمال لا بد إلا أن يكون عاماً وبالمناقشات تأتي التفاصيل الأخرى بالإضافة الى ذلك كما أشار أكثر من أخ إلى أن جدول أعمال الدورة العادية هناك عناوين واضحة ومحددة ونحن موجودون سنتابع هذه الأمور وإذا رأينا أن هناك ما يمكن أن يرفع الى الرؤساء سيرفع. شكراً سيدي الرئيس وأقترح أن ننتقل إلى مناقشة البند الأول من جدول الأعمال.

الرئيس: هل يوافق المجمع الكريم على هذه المقترحات، هل هناك مقترحات.

أظن إتفقنا واقر بذلك جدول الأعمال على فصلين أساسيين وفصل تقليدي، ما يستجد من أعمال. بعد ذلك ننطلق إن لم تروا مانعاً في بندنا الأول الصراع العربي الأسرائيلي والتطورات اللاحقة بعد مؤتمر القمة. ولذا عنوان البند الأول كما اتفقنا عليه - إذا أمكن إعادة تلاوته - الصراع العربي الأسرائيلي والتطورات اللاحقة بعد مؤتمر القمة التاسع في بغداد واستراتيجية العمل العربي المشترك للمرحلة المقبلة في كافة المجالات - شكراً النقاش مفتوح والكلمة إلى الأخ سعدون حمادي وزير خارجية العراق.

□ سعدون حمادي: سيادة الرئيس، أنا ممتن لإعطائي الكلمة لأبدي بعض الملاحظات ولتتاح لنا الفرصة للمساهمة في العمل الإيجابي البناء الذي نأمل ان يتمخض عنه هذا الإجتماع وإجتماع الرؤساء، وفي البداية أود أن أقول أن وفد العراق يأتي لهذا الإجتماع بروح التعاون والإيجابية والعمل الأكيد على تدعيم وحدة الصف العربي التي تحققت في مؤتمر قمة بغداد على أساس مبادىء وقرارات يقبلها الجميع أو الغالبية العظمى.

إن العراق يعتبر المحافظة على الجبهة التي تكونت في مؤتمر قمة بغداد شيئاً أساسياً فإننا لم نحافظ على هذه الجبهة بغض النظر عن القرارات التي نتخذها فإن الموقف العربي سيضعف، فلذلك إننا نأتي بنفس هذه الروح ونود أن نوضح الأمور التالية:

- إن إتخاذ القرارات المعروفة في مؤتمر قمة بغداد قد أدى، لحد لا بأس به، إلى تقوية المقاومة العربية لاتفاقيات كامب دافيد وحصيلة تطبيق تلك المقررات كانت لحد الآن هي حصيلة إيجابية وكان لها إنعكاسات في الساحة الدولية نسبياً إيجابية أيضاً، لذلك فإننا نرى أن تستمر نفس الروح، بغض النظر عن خلافات وجهات نظرنا في أمور أخرى، أن تستمر نفس الروح وهي تغليب المصلحة القومية على الإجتهاد الخاص والمصلحة لكل قطر من أقطارنا. هذه المقدمة أردت أن أقولها سيادة الرئيس، من أجل أن نتعاون جميعاً على أن ننشر نفس روح التضامن والتعاون على أساس المبادىء التي سادت بيننا خلال تلك الفترة المنفردة، إننا نرى سيادة الرئيس، إن القرارات التي قررت في بغداد كان مستوى تنفيذها إلى حد ما جيد فهذه القرارات قد تمخضت عن تصميم على عزل النظام المصري والمبادرة الأميركية وإتفاقيات كامب دافيد عربياً ودولياً، وفي هذا المجال قد تحقق شيء لا بأس به، وعلى الصعيد العربي قد أدت تلك المقررات إلى إشاعة روح التعاون والتفاهم نسبية أيضاً ولكنها أفضل مما كان سائداً قبل عقد ذلك المؤتمر. التعاون الإقتصادي والمالي ما بين الدول العربية كذلك حقق تقدماً ملموساً وأن تطبيق تلك القرارات في الناحية المالية قد تحقق لحد بعيد، ولا أقول إلى حد كامل، كما إن نوعاً من التعاون العسكري والتنسيق قد تم، وإن كان على صعيد ثنائي وبشكل خارج نطاق الإعلام، أمّا في الناحية السياسية فقد نجحت جهود البلاد العربية بجهودكم كلكم في الإثبات النهائي لكل العالم بأن إتفاقيات كامب دافيد لا هي مقبولة عربياً ولا هي مقبولة إسلامياً ولا هي مقبولة على صعيد دول عدم الإنحياز. فهناك تأكد شبه كامل لدى دول العالم إن هذه الإتفاقيات معزولة ومرفوضة على هذا النطاق الدولي وإن حصلت بعض التطورات الإيجابية من قبل المجموعة الأوروبية أو بعض التردد من قبل الولايات المتحدة أو بعض المرونة من قبل بعض الأطراف المؤيدة لكامب دافيد دولياً، إن حصل ذلك فهو ليس بسبب تمسك تلك الأطراف بأية مبادىء وإنما بسبب تصلب المقاومة العربية التي نجحت في تعبئة الرأي العام الدولي.

لذلك سيادة الرئيس، إننا نرى بكل بساطة إن الذي جرب ونجح يجب ان يستمر، إن الذي جرب هو إننا استطعنا أن نتفق على حد أدنى، بغض النظر عن إجتهاداتنا، واستطعنا أن نضع خلافاتنا الجانبية أو الثنائية جانباً، واستطعنا أن نتوصل لقرارات معنوية ومادية ونفذناها لحد جيد. وكذلك تكاتفنا ونسقنا أعمالنا لحد جيد على الصعيد الدولي، والذي يبدو الآن إن إتفاقيات كامب دافيد لا يحقق تطبيقها درجة النجاح التي كان يدعى لها او يتمناه لها عاقدوها، فهذه الإتفاقيات ليست سائرة في طريق التحقيق والنجاح وكثير من الناس في العالم بدأوا يفتشون عن طريق آخر أو بدأوا يشكون في جدوى طريق كامب دافيد، لذلك سيادة الرئيس، هذا بإيجاز تقييمنا للفترة التي أعقبت مؤتمر قمة بغداد لحد الآن، وهو تقييم يميل نسبياً وإلى حد جيد إلى التفاؤل ولذلك إذا ما وجه لنا السؤال عما يجب أن نفعل في المرحلة القادمة فإننا

نقول بأن الطريق الذي جربناه ونجح يجب أن نحافظ عليه وأن نبني عليه وأن نفكر بخطوات جديدة إيجابية في مجال بناء القوة الذاتية العربية على نفس الأسس التي ذكرتها وهي أسس الإتفاق على حد أدنى يتفق عليه الجميع في إتجاه المبادىء، تجنب إدخال المشاكل الثنائية في هذه المسائل وتحمل المسؤولية السياسية والمادية والاقتصادية والمعنوية حسب ما تتفق عليه، وتطبيق ما نتفق عليه والعمل بعد إتخاذ القرارات بروح صادقة إيجابية مخلصة لتطبيق تلك القرارات، لذلك إننا نعتقد، سيادة الرئيس، إننا لا نحقق نصراً للقضية العربية وقضية الصراع العربي الصهيوني عن طريق الإستعجال أو الوقوع بحبائل الأوهام أو الخضوع للحرب الإعلامية النفسية التي يشنها العدو أو بالتصورات التي لا أساس لها أو بالتسرع بالتفتيش عن حلول الظروف العربية غير مهيأة لها إطلاقاً، إن العدو يحسب أموره على أساس علمي، العدو هو عدونا ولا يمكن أن يتنازل عن أي شيء إلا إذا كان مضطراً، العدو لا يتأثر لا بمبادىء ولا بأمور معنوية ولا بواسطة ولا بأي شيء من هذا النوع، هذا الصراع هو صراع تجمع فيه قوانا المادية والمعنوية وتجتمع فيه قوى العدو المادية والمعنوية وتتقابل القوتان، بمقدار ما تقوي صفوفنا يبدأ العدو بالتفكير بالتراجع أو تبدأ بالقوة الدولية، وخاصة الولايات المتحدة، بأن تسمع الجانب العربي وأن تحاول ان تقترب من الموقف العربي ولذلك فإننا ندعو إلى أن تكون المرحلة القادمة هي مرحلة بناء إيجابي للقوة الذاتية العربية، يعني أن نركز على كل ما من شأنه أن يقوي صفوفنا من حيث تعاوننا الإقتصادي والمالي والعسكري، الإندماج الإقتصادي ما بين الدول العربية بما في ذلك تقوية مؤسسة الجامعة العربية، وأن نفكر بكل ما يمكن أن يضيف إلى قوانا سياسياً في الساحة الدولية وأن نشن معارك سياسية على الساحة الدولية، تلك المعارك التي تزيد في قوتنا وتنقص من قوة العدو، فعندما ندعو إلى بناء القوة الذاتية العربية يجب ألا يتبادر الى الذهن إننا لا نعير العمل السياسي أهمية، ولكن يجب أن نختار العمل السياسي الذي يضيف طلباً جديداً لنشاطتنا ويأكل من شاطىء العدو الذي يضيف قوة لنا ويضعف العدو، لا المعارك السياسية أو النشاط السياسي الذي يضعف قوتنا ويزيد قوة العدو أو يضعف موقفنا ويقوي موقف العدو، وعلى هذا الأساس من الفهم، سيادة الرئيس، فإن العراق بكل تواضع، وعلى أساس هذه النظرة وهذا التحليل، قد فكر في مجموعة من المقترحات الإيجابية التي أردنا أن نعرضها عليكم بشكل ورقة عمل كمساهمة منا في هذا المجهود، ومقترحاتنا هي للمناقشة فما يقبله الجميع والأغلبية يؤخذ به وما لا يقبل لا يؤخذ به. المقترحات التي تأتي من أي منكم أو من الجميع والتي يقبلها الجميع يجب أن توحد وأن تضاف، والمهم هو إننا نخرج بحصيلة في مؤتمر وزراء الخارجية، ومؤتمر القمة مبنية على هذه النظرية، نظرية تقوية القوة الذاتية العربية فيما بين العرب انفسهم وما بين العرب والعالم الخارجي، هذه النظرة سيادة الرئيس، مشروحة في مقدمة الورقة وأود أن أتعرض إلى البنود الواردة في هذه الورقة.

الجزء الأول: نحن نرى سيادة الرئيس، من الفائدة الكبرى أن نعيد التأكيد في هذا المؤتمر على المبادىء الخمسة التي وردت في مؤتمر قمة بغداد كأساس لموقف العرب من قضية الصراع العربي الصهيوني والمبادىء الخمسة معروفة لديكم وقد ثبتناها بنفس الحرفية التي أتت في قمة بغداد، كذلك نحن نرى سيادة الرئيس أن يعاد التأكيد مجدداً، ولأسباب سأشرحها على الفقرة المتعلقة بشجب إتفاقية كامب دافيد، إن الأسباب التي تدعونا إلى إقتراح أن تعاد هذه النصوص ويعاد التأكيد عليها هي ما يلي:

- سيادة الرئيس إن هذه النصوص التي أتفق عليها في مؤتمر قمة بغداد، المبادىء الخمسة والمقطع المتعلق بشجب إتفاقية كامب دافيد، كما تعلمون هي حصيلة الحد الأدنى الذي تم الإتفاق عليه في قمة بغداد وهي لا تمثل رأي الجميع بمفاهيم العراق، نحن مثلاً معروف إن موقفنا هو غير موقف المبادىء الخمسة التي أتت في وثيقة بغداد، نحن نرى بكل تأكيد أن هدف الصراع العربي الصهيوني يجب أن يتجه في النهاية الى تحرير كامل التراب الفلسطيني ولكن لا بأس ونحن على إستعداد أن نقبل الحد الأدنى الذي تم الإتفاق عليه وأن يترك لكل بلد أن يتصرف إذا إستطاع بقدراته فوق ذلك الحد الأدنى ولكن لا يجوز لأحد أن ينزل تحت الحد الأدنى، إن إعادة تثبيت هذه المبادىء من الناحية الدولية مهم فقد جرب ذلك، وأعتقد لأسباب صحيحة، في مؤتمر الجزائر ومؤتمر الرباط إن الموقف العربي خلاصة الموقف المرحلي قد أعيد التذكير، تذكير العالم به في مؤتمرات القمة المتسلسلة، وأعتقد إن هذا العمل كان موفقاً لأنه قطع الطريق أمام أي إحتمال للتشويش في العالم من أن الموقف العربي قد تغير في هذا المؤتمر عما كان عليه في المؤتمر السابق سواء كان صعوداً أو نزولاً، بمعنى آخر نحن لا نريد أن تأتي أية جهة في العالم وأن تفسر هذا المؤتمر إما إنه إرتفع فوق مقررات مؤتمر بغداد أو إنه

إنخفض تحت مقررات مؤتمر بغداد من حيث المبادىء، وكما تعلمون هذه المبادىء هي ليست جديدة. إنها نفس مبادىء قمة الرباط والجزائر. فإن هذا الحد الأدنى أو هذا الموقف العربي الذي أصبح الآن معروفاً دولياً من الضروري أن يحافظ عليه وأن لا نفسح المجال أمام أي تفسير للعالم بأن هذا المؤتمر قد غير في الموقف العربي السابق، كذلك نحن نرى إنه من المفيد أن يفهم العالم إن الموقف العربي التضامني الرافض المقاوم لإتفاقيات كامب دافيد هو موقف مستمر وإنه لم يحصل أي تغيير لا إلى الأعلى ولا إلى الأدنى من ذلك الموقف الذي اتخذ في بغداد وإن المعركة ضد كامب دافيد هي معركة مستمرة وإن المقاومة العربية لا تزال موحدة ومستمرة ضد هذا الحدث، لذلك نحن نقترح أن يعاد تثبيت المقطع المتعلق بكامب دافيد الذي ورد في قمة بغداد.

الورقة تتضمن بعد ذلك جملة من المقترحات الإيجابية، قسم منها يتعلق بالعلاقات العربية وقسم منها يتعلق بالعلاقات العربية مع الخارج نحن نرى إن الرؤساء يجب أن يبحثوا بالطريقة التي يرونها مناسبة. التوسع في مجال التعاون العسكري فقد حصل كما ذكر تعاون ولو محدود بين دول عربية بعد قمة بغداد. ثنائياً كان تعاوناً مفيداً، إن هناك أمثلة وليس المجال الآن ملائماً التنويه عنها، هناك أمثلة على ان التنسيق العسكري والتعاون العسكري بين البلاد العربية ضروري وهناك حالات سابقة لذلك لو كان موجوداً لحقق في البلاد العربية مزايا ومنافع عسكرية كبيرة، نحن لم ندرج هذا الموضوع بدون أن يكون في أذهاننا شيء محدد، نحن في أذهاننا بعض المقترحات المحددة في هذا المجال ولكن لا ندرجها كما نتصورها ونترك هذا الموضوع إلى أن يبحثه الرؤساء، ولكننا على وجه التأكيد نعتقد أن ثمة مجالاً جيداً في هذا المجال. التعاون العسكري العربي لم يطرق بعد وجدير بنا أن نطرقه في هذا المؤتمر كذلك، سيادة الرئيس، نحن ننظر إلى البلاد العربية كلما قويت كمجموعة دولية وكلما زادت قوتها كلما إزدادت مناعتها إزاء العدو ولذلك نحن نرى إن الفرصة سانحة الآن لاعادة النظر في ميثاق الجامعة العربية وإعادة صياغة هذا الميثاق بإتجاه القوة، بإتجاه التلاحم الأكثر. كذلك أرى أن يبحث الرؤساء، ولو من ناحية المبادىء، مسألة بناء إدارة سليمة كفوءة منسجمة مع ميثاق الجامعة العربية. في هذه الورقة تعرضنا، سيادة الرئيس، إلى مسألة العلاقات الإقتصادية العربية، نحن منذ مدة نؤكد ونذكر على أن العلاقات الإقتصادية العربية لم تعر مع الأسف الإهتمام اللازم وإنه كان دائماً للقضايا السياسية الأغلبية أو الأولوية. هذا غير معترض عليه لكن نحن لا نريد التقليل من أهمية العلاقات الإقتصادية العربية إطلاقاً نحن نرى إيثاراً إلى بحث جدي في مؤتمر القمة عن العوائق التي تقف أمام زيادة التعاون والإندماج الإقتصادي العربي، على الأقل أن يتعرض الرؤساء إلى الأسباب التي وقفت حائلاً إلى الآن دون تطبيق إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية وإنشاء السوق العربية المشتركة وتوسيع دائرة وأنماط التعاون الإقتصادي العربي. نحن نرى فعلاً إن الظرف الحالي بما فيه من إمكانيات بإمكانه أن يؤدي إلى تقوية العلاقات الإقتصادية العربية وفي ذلك قوة ذاتية إضافية نحن لم نطرقها بعد، في هذا المجال نقترح ان يقر من قبل الرؤساء والملوك قرار بعقد مؤتمر قمة إقتصادي عربي يتفق على وقته في القمة.

المشروع الأولي لجدول الأعمال لقمة تونس
الذي عقد بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٩ والذي تعرض للتعديل

- قضية الجنوب اللبناني.
- قضية فلسطين.
- قضية الحوار العربي - الاوروبي
- تعميم مشروع تعديل ميثاق الجامعة العربية (الاتجاه يميل للتأجيل).
- الوفود الوزارية لزيارة بعض البلدان الاجنبية.
- النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية.
- بناء مقر الجامعة العربية.
- شق قناة بين البحر الميت والبحر الأبيض المتوسط.
- تزويد اسرائيل بمياه النيل.
- العلاقات العربية - الاميركية.
- التعاون العربي - الأفريقي
- الحلف الاستراتيجي الأميركي - الاسرائلي.
- العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجي.
- الموافقة على اعطاء صفة المراقبة لمنظمة الوحدة الأفريقية وحركات التحرر.

مؤتمر وزراء الخارجية الجلسة الثانية ـ تونس

افتتح الجلسة الثانية السيد محمد الفيتوري رئيس الاجتماع ووزير الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية الساعة الخامسة و ٣٥ دقيقة من مساء يوم ١٥/ ١١/ ١٩٧٩ بمقر الأمانة العامة بتونس.

ـ الرئيس: الرجاء من رجال الاعلام اخلاء القاعة حتى نواصل اعمالنا.

بسم الله، اخواني نواصل اعمالنا بمواصلة النقاش حول البند الأول الذي تناول الأخوان فيه الحديث صبيحة هذا اليوم ومدونا بمقتضاه بثلاث ورقات عمل. فلنواصل، ان لم تروا مانعاً، هذا النقاش ولدي عدد من الأخوان طلبوا الكلمة هم الأخ ابو اللطف والأخ علي التريكي. فالكلمة الى الأخ ابو اللطف رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير، فله الكلمة.

ـ رئيس الوفد الفلسطيني: سيدي الرئيس، حضرة الأخوة الكرام، يسرني في البداية ان اوجه الشكر والتقدير الى الشعب التونسي الشقيق والى فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة والى الحكومة التونسية لاستقبالهم لنا وحفاوتهم بنا وعلى عقد هذا المؤتمر الهام في هذا البلد الكريم، كما اوجه الشكر الى السيد الأمين العام لجهوده المستمرة والمثمرة في المجالات العربية والدولية.

سيدي الرئيس، نجتمع اليوم في تونس العزيزة للاعداد لمؤتمر القمة العربي العاشر بعدما انقضى عام على عقد مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد حيث اجمع العرب فيه على رفضهم القاطع للحل الأميركي الصهيوني الذي تجسد في اتفاقيات كامب دافيد وعزمهم على التصدي للمؤامرة الخطيرة التي دبرتها اطراف كامب دافيد ضد الأمة العربية وخاصة قضيتها المركزية قضية فلسطين وضد حاضر ومستقبل الوجود العربي ومنجزاته.

لقد كان انعقاد مؤتمر قمة بغداد حدثاً تاريخياً هاماً في تاريخ العرب السياسي اسقطت فيه النظرية التي بنى عليها اعداؤنا حساباتهم، تلك النظرية التي اعتبرت قرار حاكم مصر هو قرار العرب جميعاً فجاءت القمة العربية في بغداد لتقول للعالم اجمع ان قرار حاكم مصر ليس قرار العرب اذا كان قرار تفريط واستسلام وتصفية لحقوق العرب وانتهاكاً لاجماعهم وخروجاً عن ارادتهم التي جسدتها مؤتمرات قمتهم السابقة. وهكذا ولأول مرة في تاريخ العرب السياسي انعقدت في بغداد قمة بدون النظام المصري واتخذت فيها قرارات ادانت نهج وسياسة رئيس النظام المصري وقررت تعليق عضويته في جامعة الدول العربية ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة الى تونس ومواصلة عزل هذا النظام ونهجه الاستسلامي الذي فرط في الحقوق والمقدسات. وعلى الصعيدين الاسلامي والدولي نجحت قمة بغداد ايضاً في وقف الانهيار الذي اراد النظام المصري جر العرب اليه ووقفت الأمة العربية تدافع عن كرامتها وحقها واستقلالها ضد مؤامرة كامب دافيد واتخذت قرارات اتفق على انها تشكل الحد الأدنى من الموقف العربي تناولت المجالات السياسية والاقتصادية كما تناولت مساندة قوى واقطار المواجهة العربية ودعم صمودها في وجه المخطط الصهيوني الأميركي الذي افرزته اتفاقات كامب دافيد. واليوم وبعدانقضاء عام على مؤتمر بغداد نسجل ارتياحنا بنسبة كبيرة لم تكن كاملة لما تم انجازه على صعيد تنفيذ مقررات قمة بغداد، غير اننا ونحن نعبر عن ذلك لا يفوتنا ان نتذكر ما تم من جانب اعدائنا خلال هذه الفترة ليكون دليل عمل لنا في اعداد المرحلة المقبلة.

لقد واجه اعداؤنا الذين هم اطراف كامب دافيد قرارات الحد الأدنى بقرارات من جانبهم تقع في دائرة الحد الأقصى للرد على قراراتنا، فمضوا في تنفيذ مؤامرتهم، لا بتوقيع معاهدة الاستسلام المصرية الاسرائيلية المنفردة فقط، بل ساروا في تنفيذ تآمرهم على قضية العرب الأولى لاغتيال الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بهدف تمسكها بالحكم الذاتي في الوطن المحتل، فتحوا ابواب مصر العربية على مصراعيها للعدو الصهيوني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبدأ التنسيق بين اطراف كامب دافيد يأخذ اشكال التحالف المختلفة على اكثر من صعيد وفي اكثر من جهة، وكان موقف السادات وبيغن وكارتر مشتركاً ضد محاولة مجلس الأمن لتأكيد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني اكبر دليل على هذا التحالف السياسي ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وكذلك استمر التنسيق بين اطراف كامب دافيد على الصعيد العسكري حيث صعد العدو الصهيوني حرب الابادة التي يشنها على الشعبين الشقيقين اللبناني والفلسطيني وخاصة في جنوب لبنان بهدف تحطيم الصمود العربي ضد كامب دافيد ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية والضغط على سوريا الشقيقة التي تشكل مع الثورة

الفلسطينية الحلقة الرئيسية في الجبهة الأمامية العربية في الصمود لمؤامرة كامب دافيد واطرافها. كما نشطت اطراف كامب دافيد في هجومها المعاكس على جبهة الوطن المحتل وصعدت من عمليات قمعها ضد شعبنا الذي اظهر بطولات رائعة في المعركة المقدسة ضد الاحتلال وضد مخططات الاستسلام التي سار فيها النظام المصري، واكد شعبنا التزامه بمقررات قمة بغداد واعلن اتفاقه الشامل حول ثورته بقيادة منظمة التحرير مؤكداً وحدته وتصميمه على استرداد حقوقه الوطنية في العودة ووحدة المصير وبناء دولته الفلسطينية المستقلة فوق ترابه الوطني. كما اخذت اطراف كامب دافيد تصعد حربها النفسية والاعلامية ضد الأقطار العربية الأخرى عن طريق خلق الكتل والمصاعب الداخلية والنيل من تلاحمها ومحاولة خلق الشقاق بين العرب والثورة الايرانية بالتهديد بالتدخل العسكري المباشر لاحتلال منابع النفط، كل ذلك قام به اعداؤنا في اطار تنفيذ استراتيجية مدروسة قائمة على تصفية الثورة الفلسطينية والقضاء عليها كقوة مؤثرة وفاعلة في الحياة السياسية في المنطقة وضرب جبهة الصمود العربي والقضاء على ما تم انجازه في قمة بغداد من مقررات واجراءات وضعت في معظمها موضع التنفيذ.

سيدي الرئيس، حضرة الأخوة الكرام. ان وعينا ازاء مخطط اعدائنا اطراف كامب دافيد كان الضمانة الاولى لاستمرار الصمود العربي وفشل مخططات اعدائنا حتى الآن، واذا كان اعداؤنا قد حققوا نجاحاً جزئياً ومحدوداً بمفعول الجهود التي قاموا بها خلال العام الماضي فان الامة العربية والشعب الفلسطيني في داخل الوطن المحتل وخارجه قد اثبتوا قدرتهم على مواجهة التحديات واستمر الموقف العربي الصامد على قاعدة مقررات قمة بغداد وفشلت اهداف حرب الابادة والتصفية الجسدية للثورة الفلسطينية. وهذا يدعونا الى مزيد الايمان بصحة موقفنا وسلامة قراراتنا، الأمر الذي عكس نفسه على الساحة الدولية فبات العالم يدرك اكثر من اي وقت مضى ان اتفاقيات كامب دافيد ليست خطوة نحو السلام العادل وانما هي مؤامرة ضده وضد قضية فلسطين والأمة العربية وحركة التحرر العربي والاسلامي والأفريقي. ان بوادر التحسن النسبي في الموقف الأوروبي تجاه القضية العربية وقضية فلسطين هو نتيجة موقفنا السليم وصمودنا الصلب، كما ان التعبير العميق للرأي العام الدولي ضد اتفاقيات كامب دافيد واطرافها، والتأييد المتنامي لقضية فلسطين والحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير وادانة السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، كما عبرت عنها قرارات المؤتمر الاسلامي بفاس بالمغرب وقرارات القمة السادسة للدول غير المنحازة في هافانا، كل ذلك يزيدنا ايماناً واقتناعاً بصحة وسلامة رؤيتنا ويزيدنا تصميماً على ضرورة ترسيخ وتطوير موقفنا الوطني المبدئي الذي اجمعنا عليه في قمة بغداد.

السيد الرئيس، اننا نخطىء ان اعتقدنا ان اعداءنا لن يواصلوا تآمرهم بعد فشلهم في جولتهم الأولى فما زالت المؤامرة مستمرة ضد شعبنا في الوطن المحتل للقضاء على العقبات التي اعترضت تنفيذ الحكم الذاتي وما تصعيد الاستيطان في الأراضي المحتلة وتجديد الممارسات الفاشية ضد مواطنينا في الوطن المحتل وتصعيد التهجير وحملات الابعاد ضد القيادات الوطنية الا دليل على ذلك. وما اعتقال الأخ بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس الا صورة متكررة داخل ارضنا المحتلة لهذه الممارسات الاسرائيلية ضد شعبنا الصامد، ولكن هذا الشعب مستمر في مقاومته وها هي انتفاضته اليوم رداً على الجريمة الصهيونية تضرب مثلاً رائعاً اخر لهذه المقاومة.

ان شعبنا مصمم على متابعة كفاحه المسلح داخل وطنه المحتل ضد الوجود الصهيوني، ولقد صعدت ثورته عملياتها خلال الشهور الأخيرة رغم ما تواجهه من عدوان في داخل الوطن وخارجه براً وجواً وبحراً. كما ان شعبنا يتابع بعزم نضاله السياسي الذي يتكامل مع هذا الكفاح المسلح بهدف محاصرة العدو الصهيوني على الصعيد الدولي وفرض الشرعية الدولية عليه، ونحن واثقون ان عدونا لن يتراجع عن اهدافه التوسعية والعدوانية ولا سبيل لاسترجاع حقوقنا الوطنية الا بانتزاعها منه بعد احكام عزلته عن المجتمع الدولي. لقد انطلقنا من وعي هذه الحقائق في تحركنا الدولي فزاد ترابطنا بالعالم الثالث وتجسد ذلك في قرارات دول عدم الانحياز وعززنا روابط التفاهم والتعاون مع المجموعة الاشتراكية كما نشطنا في اوروبا بهدف تطوير موقفها من حقوقنا الوطنية ومن الاعتراف السياسي بمنظمة التحرير الفلسطينية وادانة الممارسات الاسرائيلية في وطننا المحتل واقناعها بان اتفاقيات كامب دافيد لم تكن خطوة على طريق السلام، واثمر هذا النشاط باتساع تأييد قطاعات كبيرة من الشعوب الأوروبية. كذلك حرصنا على النفاذ الى الشعب الأميركي من خلال القوى الديمقراطية فيه بما فيها القوى السوداء. لكن الولايات المتحدة الأميركية شجعت حرب الابادة الاسرائيلية ضد شعبنا وثورتنا وضد الشعب اللبناني وما زالت تواصل تآمرها السياسي وغير السياسي، وليس خطاب سايروس فانس في الأمم المتحدة حول مبادرة اميركية بشأن الجنوب اللبناني وزيارة فيليب حبيب ومقترحاته الاسرائيلية الاميركية بتصفية الثورة الفلسطينية وتكريس اهداف العدوان الصهيوني على جنوب لبنان، الا حلقة من حلقات المؤامرة المستمرة. ففيليب حبيب حضر الى لبنان، باقتراحات تستهدف تصفية الثورة الفلسطينية تحت شعار توطيد الهدنة في جنوب لبنان وليست مقترحاته التي تقدم بها الا محاولة مكشوفة ومفضوحة

لطعن قرارات القمة العربية في الرياض والقاهرة وبغدادوبيت الدين،تلك المقررات التي اكدت حق الثورة الفلسطينية في الوجود ووضعت الاطار السليم لحل الأزمة اللبنانية كما يراها العرب وكما عبرت عنها قرارات مؤتمر بيت الدين. اننا ونحن نؤكد حرصنا على لبنان واستقلاله، نؤكد حرصنا وتمسكنا بوحدة لبنان ارضاً وشعباً وحق السلطة الشرعية في ممارسة سيادتها ومسؤولياتها الوطنية على جميع الأراضي اللبنانية وخاصة في الجنوب اللبناني، وضرورة تصفية الاحتلال الاسرائيلي بالمواقع التي يتمركز فيها مباشرة او تحت غطاء ادواته امثال سعد حداد وعصابته، الا اننا نرفض رفضاً قاطعاً الاستجابة للمطالب الاسرائيلية والاميركية التي تتناقض مع سيادة لبنان وعروبته والتي تشكل طعنة لقررات القمة العربية والمصالح المشروعة للثورة الفلسطينية التي حددتها اتفاقية القاهرة وملحقاتها. اننا نود ان نعلن بوضوح وصراحة ان مؤتمر القمة المقبل يجب ان يكون خطوة الى الأمام لا غطاء لخطوات الى الوراء وبصورة خاصة فيما يتعلق بدعم الصمود العربي ودعم الشعب الفلسطيني وثورته ولبنان وجنوبه وشعبه، وعلى كل صعيد. ان مواجهة مسألة جنوب لبنان لا يمكن النظر اليها الا من خلال كونها نتيجة للهجوم المعاكس الذي شنته اطراف كامب دافيد على الموقف العربي الذي جسدته قرارات قمة بغداد. ولذلك فان الحل السليم والصحيح لها يجب ان ينطلق من دعم ومساندة لبنان والثورة الفلسطينية ودعم صمود الشعب اللبناني في الجنوب في اطار تصميمنا على مواجهة مؤامرة كامب دافيد ومتابعة المعركة ضدها واسقاطها والتصدي بحزم للسياسة الأميركية التي كشفت عن وجهها بوضوح كسياسة معادية للحق الفلسطيني والعربي. وهذا يتطلب وضع استراتيجية عربية موحدة تعزز مقررات قمة بغداد وتتبنى خطة عمل عربي موحد للتحرك السياسي على الصعيد الدولي نتمكن من خلاله من النضال من اجل تكريس قرارات قمة بغداد، فيما يتعلق بقضية فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وترجمتها الى قرار دولي من مجلس الأمن. كما نرى ان مستلزمات المرحلة تفرض علينا العمل الحثيث لاقامة الجبهة الشرقية وتعزيز صمودها وقدراتها، ومستوى وحدة العمل بين قواها المختلفة لتكون قادرة على مواجهة التحديات والنهوض بالمسؤوليات. ولا يفوتنا اخيراً ان ننبه الى ضرورة تعديل ميثاق الجامعة وتنشيط اجهزتها وتعزيز قدراتها لتنهض بمسؤوليات العمل العربي في هذه المرحلة القاسية، كما اننا مدعوون الى تشكيل لجنة دائمة لمتابعة مقررات القمة العربية في مختلف دول العالم ليكون الموقف العربي الموحد واضحاً للجميع. وفي الختام نرجو ان نوفق في اعمالنا وان تأتي قراراتنا خطوة جديدة تعزز ثقة الانسان العربي بامته وثقة أمتنا بنفسها وبحقها والسلام عليكم.

- السيد محمد الفيتوري: شكراً للأخ ابو اللطف على هذه المشاركة البناءة في الحوار.
الكلمة للأخ علي تريكي امين خارجية الجماهيرية.

- رئيس وفد الجماهيرية: الاخوة الزملاء، لقد مضت سنة تقريباً منذ اجتماعنا في بغداد بعد ان وقعت الكارثة وبعد ان عالجنا موقفاً وقع وكان من المفروض ان نتنبأ له، وان نتخذ الاجراءات الضرورية لمنعه. عالجنا خروج اكبر دولة عربية عن الصف العربي. اخرجها نظامها، نظام الرئيس السادات، بعد ان وقعت اتفاقيات كامب دافيد. ونجتمع اليوم وقد مضت سنتان تقريباً وعلى الرغم من ان النهج السياسي للنظام المصري كان في ذلك الوقت واضحاً. الا ان البعض منا لا زال يعتقد انه بالامكان ان يتراجع هذا النظام عن المخطط. واتذكر اجتماع وزراء الخارجية في تونس في ذلك الوقت والذي اعتبره من انجح الاجتماعات العربية التي تشرفت بحضورها. لقد كان نقاشاً واضحاً وعميقاً وتقييماً جيداً للموقف العربي واتفقنا على اتخاذ خطوات منها اجتماع القمة ووزراء الاقتصاد والمال العرب ووزراء الدفاع الى اخره من الخطوات وفوجئنا ونحن في هذه القاعة بزيارة الرئيس المصري الى القدس. ومعظمنا لم يكن يصدق. واقول انني كنت من بين الذين لم يكونوا يعتقدون بان النظام المصري يصل الى هذا الانحطاط. ووقعت الكارثة. ثم وقع ما هو اسوأ منها. وخرجت مصر التي يجب ان لا ننكر ثقل وقدرات شعبها. واجتمعنا في بغداد على مستوى القمة وكان البعض منا لا يصدق ان السادات سيذهب الى الصلح المنفرد. ووقعت الكارثة ايضاً واجتمعنا في بغداد واتخذنا خطوات استطيع ان اقول ان مؤتمر بغداد كان مرحلة هامة من تاريخنا. وان الجماهيرية لتقدر تلك الروح الجماعية والمسؤولية الجماعية التي اتسمت بها قرارات بغداد سواء على مستوى القمة او على مستوى الوزراء. واستطيع ان اقول ان التضامن العربي الذي تشهده الساحة العربية لم تشهده منذ سنوات طويلة خلال عام تقريباً تحقق بعض النجاح ووضعنا في اهدافنا افشال المخطط المصري وافشال اتفاقيات كامب دافيد على الرغم من ان افشال الاتفاقيات لا يحدث الا بعمل خارق، وعمل لا معقول. ولكن لم نكن نستطيع المواجهة الا ببعض الاجراءات التي اعتبرناها الحد الأدنى، وعزلت مصر من الجامعة العربية او بالأحرى النظام المصري وفي المؤتمر الاسلامي طرح الموضوع وتم نقاشه ووصلنا الى قرار، واستطيع القول انه لم يكن عن قناعة من كثير من الدول، وربما كانت والطريقة التي استخدمها صديقنا عبد الحليم خدام من الناحية الاجرائية السبب في صدور قرار خاص ومع هذا فان كثيراً من الدول او بعض الدول الافريقية تحفظت بحجة ان الموضوع لم يدرس من قبل منظمة الوحدة الافريقية. ثم جاء اجتماع منروفيا وكان

من المفروض كعرب ان نتحرك قبل اجتماع منروفيا. وحاولنا من جانبنا الاتصال بكثير من الدول عند زيارة الأخ معمر الى المنطقة العربية لتشكل على الأقل وفداً للذهاب الى الدول الأفريقية، ولكن السادات تحرك وكان اسرع منا في التحرك الى افريقيا وتحركت الولايات المتحدة ممثلة في يونغ للضغط على الدول الأفريقية وفوجئنا بمنروفيا بموقف استطيع ان اقول انه جديد لأنه يجب ان نعترف ونحن بصفة خاصة العرب الافارقة ندرك تطورات القضية العربية داخل منظمة الوحدة الأفريقية، بانه في بدايتها كانت تبحث من خلال احتلال اسرائيل لجزء من افريقيا اي للأراضي المصرية وقطعت كثير من الدول الأفريقية علاقاتها مع اسرائيل تضامناً مع موقف دولة افريقية محتلة ارضها. ولكن تلك الدولة نفسها اعادت العلاقات مع اسرائيل ولم يعد هناك مبرر ولا منطق من الناحية المنطقية ان نتحدث مع الكثير من الدول وفي افريقيا وجدنا مشروع قرارين: مشروع قرار مصري يجيء مصر لاسترجاعها لجزء من ارضها، وهناك المشروع العربي الذي يدين اتفاقيات كامب دافيد. وان كان بعد مجهود شاق من بعض الدول العربية الأفريقية، اقول من بعض الدول العربية الأفريقية، استطعنا الخروج بالحد الأدنى الأفريقي ايضاً الذي هو على ما اعتقد ادانة الصلح المنفرد. ثم جاء مؤتمر هافانا واستطيع ان اقول اننا نجحنا في هافانا وادنا السياسية المصرية والسياسية الأميركية بالتالي ولكن لا ننكر ان هناك معارضة قوية في اجتماع مجلس الوزراء وفي اللجنة السياسية بالذات لأي مشروع يمكن حتى من ادانة مصر اطلاقاً وعلى ما اتصور كان التركيز الرئيسي لكثير من الدول الأفريقية، ولكن بعد عمل شاق ايضاً من الدول العربية وتأثير الرئاسة، رئاسة المؤتمر الشخصية، صدر قرار هافانا وتحفظت اربع دول في قرار هافانا، ولكن استلمت كوبا ٢١ تحفظاً فيما بعد. وازدادت الضغوط وازدادت الاتصالات المصرية والأميركية. وعندما عرضنا الموضوع على مؤتمر وزراء خارجية عدم الانحياز في نيويورك فشلنا فشلاً ذريعاً واسقط المشروع من اساسه ولولا تدارك الموقف وحذف كثير من المواضيع المدرجة لكانت حدثت فضيحة لأن هناك تراجعاً حقيقياً في الكثير من مواقف الدول. ما هي اسباب هذا التراجع؟ كان من المفروض من الآن في هذه الجلسة ان نبحثها بجدية، ويجب ان لا ننكر ولا نغفل دور الولايات المتحدة الأميركية ولا النظام المصري ايضاً ونشاطاته. وفي الوقت الذي نجتمع فيه تقوم مصر بحملة مكثفة في اميركا اللاتينية وفي افريقيا في محاولة ليس للتأييد بل لطرح منا موقفاً وتقييماً حقيقياً. ويجب ان لا ننخدع باننا نجحنا هنا على الأقل على الساحة السياسية بل ان الدول التي صوتت في هافانا ومنها جامايكا وكان رئيس وزرائها في جولة في المنطقة العربية هددت رسمياً انها ستدفع الثمن. وفعلاً ابتدأت تدفع الثمن. في غرينادا هددت وبدأ فيها العمل الحقيقي. اذن نحن لسنا وحدنا في الساحة. ولكن القوى المواجهة لنا تعمل بطريقة اذكى، بطريقة منظمة وبطريقة استطيع ان اقول انها مؤثرة اذن لا بد من عمل، من تقييم حقيقي، من تحديد لموقفنا من كل الدول وفقاً لمواقفها من قضيتنا القومية.

لقد استمر النظام المصري في تطبيق سياسته والتحالف مع العدو الصهيوني تحالفاً حقيقيا. ونحن في الجماهيرية نشعر بهذا، ونحن الآن دولة مواجهة. لقد زار عزرا ويزمان مصر خلال شهر واحد اربعة مرات متتالية من بينها زيارتان قام فيهما بتفقد القوات المصرية المحتشدة على حدود ليبيا. هذا بالإضافة الى العديد من المسؤولين الإسرائيليين: استمر العمل داخل الأرض المحتلة من عمليات اضطهاد، من عمليات الحكم الذاتي التي لا زالت مستمرة وبقوة وعلى الرغم مما يقال من ان هناك صعوبة في المفاوضات. ولكن النتيجة ستحدث وان عملية بيع القضية العربية في الأساس مستمرة. اذن انا اعتقد في تصوري ان الهدف ليس الخروج من هذا المؤتمر ببيان بل هو تقييم حقيقي ويجب ان لا نضع رأسنا مثل النعامة ونقول: والله احنا انتصرنا وحققنا الإنتصارات. لا ان امامنا مساراً طويلاً جداً. هناك تساؤل يطرح من قبل النظام المصري ومن بعض المؤيدين له: لقد عزل العرب مصر وادينت مصر ولكن ما هو البديل؟ هذه ايضاً محاولة تشكيك في موقفنا. نحن بمحاربتنا لاتفاقيات كامب دايفيد وللنظام المصري قمنا في النهاية بعمل سياسي كبير جداً نستطيع ان نحقق به على الأقل اهدافنا في القضاء على هذا المخطط الرهيب في الأمم المتحدة لحظتم المواقف. وهناك من جانبنا دراسة تحليلية لمواقف كل دولة والمقارنة بينها وبين السنة الماضية. وتلاحظون الآن ان العديد من الدول تراجعت في موقفها. يوجد تغيير كبير في المواقف ولا تنسوا، ان البعض مثل الأفارقة وغيرهم يقولون «نحن لسنا ملكيين اكثر من الملك، اذا كان اكبر دولة عربية يصبح عندها قريباً سفير اسرائيلي فنحن لا يطلب اكثر». هذا عمل يعتبر حجة يجب ان لا نفوتها. ويجب ان نقيم الموقف تقييماً حقيقياً. اتخذنا قرارات في بغداد تجاه النظام المصري، وتجاه التضامن العربي. هل المطلوب ان نقف عند ذلك؟ سمعت هذا الصباح من يقول يجب ان لا ننقص ولا نزيد في قرارات بغداد. يجب ان لا نزيد ونطور قرارات بغداد الى الأحسن. ندرس المقاطعة العربية لمصر. هل اثرت في مصر اقتصادياً؟ هل اثرت في مصر سياسياً؟ نرى مدى التأثير وما الذي يمكن ان نعمله؟ وماذا يمكن ان نحقق في هذا المؤتمر؟ اما ان نقول «اننا وصلنا الى الحد الأدنى ويجب ان لا نطور العمل العربي. ايضاً لا، اننا لا نطالب بعمل قد يضر بالصف العربي أو قد يثقل الكاهل العربي

الذي لا يستطيع ان يتحمله، ولكن على الأقل في هذا المؤتمر لا بدّ من تقييم حقيقي لقرارات بغداد ومدى تأثيرها في النظام المصري. امثلة بسيطة قد تكون مؤثرة: لا زال الطيران العربي يمر بمصر ولا زال الطيران المصري في البلاد العربية. لا زالت الصحف المصرية، وسبق ان قلنا في قرارات بغداد ان اي عمل مصري يروج للتعامل مع العدو يجب ان يمنع، لا زالت الصحف المصرية حتى اليوم تباع في البلاد العربية وهي عملية خطيرة لأنها تخدير. مثلاً مقالات انيس منصور في مجلة اكتوبر وغيره من الكتاب المصريين هي عمل حقيقي، الترويض الذي كان يتكلم عنه السادات، الحاجز النفسي، انه في الحقيقة ترويض للتعامل مع العدو. ربما هذه غير مؤثرة ولكن نستطيع ان نكملها. لا زال افراد عرب يزورون مصر للسياحة، يقال اننا لا نقاطع إلا النظام المصري، ولكن هذا الدخل السياحي العربي، هو عبارة عن دعم للنظام المصري المباشر، لأنه يدر دولارات، لأنه يدر دخلاً خارجياً يدعم النظام المصري ويقلل من اهمية المقاطعة العربية لمصر. هذا واقع. قد لا نصل الى مرحلة مقاطعة المصريين الذين يتعاملون مع العدو على الرغم من ان ذلك قد يؤثر في الإقتصاد. والجماهيرية من بين الدول العربية التي ما زال فيها عشرات الآلاف من المصريين الأشقاء الموجودين بيننا، ولكن على الأقل بالنسبة الى مواطنينا يجب ان نشعرهم ان زيارتهم لمصر في النهاية مكسب مادي للنظام المصري، هي دولارات للسادات يضعف بها المقاطعة العربية في الحقيقة. يجب الآن تطوير القرارات التي اتخذناها في بغداد في هذا الإطار.

ما هي الاجراءات العملية التي يجب ان نتخذها في العمل السياسي، في المجال الأوروبي؟ هناك من قال ان هناك تحسناً في الموقف الأوروبي وانا اميل الى اولائك الذين قالوا ان التحسن جاء نتيجة لموقف عربي موحد، ولكن التحسن الأوروبي غير كاف وغير مقنع لنا، في مجال الحوار الأوروبي العربي يحاول الأوروبيون الآن التهرب منا والتهرب من اي حوار سياسي، اساساً كانوا يتهربون منا، ثم اجبروا على الدخول فيه على مستوى ضعيف. ثم هم يتهربون الآن وسمعنا اليوم انهم ما زالوا يخاطبون، اذا كان التعبير صحيحاً «جامعة محمد رياض» في القاهرة. لماذا لا نحول هذا الحوار الى عمل حقيقي بيننا وبينهم؟ وان نكون واضحين معهم وحتى مع من يسمونهم بالإشتراكيين من الناحية التقنية ومن الناحية الفنية. ما زلنا نتعامل مع اوروبا الغربية اكثر من تعاملنا حتى مع اصدقائنا في الدول الإشتراكية أو غيرها. اذن اوروبا كاسبة من الناحية التقنية والإقتصادية ولكن دون مقابل من الناحية السياسية، حتى مجرد زيارة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، كما قال الأخ عبد الحليم اليوم، ما زالوا يتفاهمون حولها ويحاولون اخراجها عن اطارها الصحيح. تحدثت انا مع وزير خارجية المانيا وايطاليا منذ ايام، ويجب ان نطرح الآن فعلاً الحوار على اساس سياسي. البعض منهم يقتنع. لماذا لا تكون مبادرة لاجتماع وزراء الخارجية العرب والأوروبيين على مستوى سياسي ونطرح معهم الموضوع بجدية؟ ثم ان اتجاههم الآن طبعاً تقسيمنا نحن وعدم الإنحياز وخلق مشكلة بيننا وبين الـ٧٧ دولة، ثم خلق مشكلة بيننا كعرب في محاولة لايجاد حوار جانبي وجزئي وهذا دور الأوروبيين للتهرب من مسؤوليتهم الحقيقية.

بالنسبة لافريقيا، التعاون العربي الأفريقي، ابتدأ الأفارقة يشكون فيه، ويمكن الشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة العربية، ولم ننجح في منروفيا بدعم الشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة ليتحدث في المؤتمر. يجب ان نكون صرحاء. حاولنا بكل امكانياتنا كدول عربية موجودة في المنظمة. ولأول مرة لم يسمح للأمين العام للجامعة العربية بالتحدث امام منظمة الوحدة الافريقية، ورفض الطلب وفشلنا في ذلك. زرت انا بعض الدول الافريقية قبيل انعقاد المؤتمر ومن بينها السنغال. ولأول مرة على الرغم من قرار المنظمة باعتبار القضية الفلسطينية قضية افريقية، اسمع عن نظرية سنغور بكل وضوح وهي تقول ان القضية الفلسطينية ليست قضية افريقية. قيل ذلك في المؤتمر من قبل كثير من الدول الافريقية. علينا ان نعجل بهذا التعاون، وان ندرس اهميته الحقيقية، ونحاول ان ننجح هذا التعاون، ليس على اساس مادي فحسب بل حتى على المستوى الاستراتيجي البعيد، على الرغم من قضيتنا، افريقيا هي الحليف الطبيعي لنا، وهي الإمتداد لنا ونشر حضارتنا العربية في افريقيا امر مهم جداً، حتى بغض النظر عن العمل المرحلي. اذ علينا فعلاً ان نعد من الآن العدة للاجتماع المقبل لوزراء الخارجية العرب والأفارقة، وان نجعله ينجح. نستطيع ان نوقف به مد التراجع الافريقي. الأخ مدير مصرف التنمية، الأخ الشاذلي العياري موجود بيننا ويجب ان نسمع منه ليعطينا تقييماً حقيقياً، لا يجوز ان نساعد موزمبيق بالرغم من موقفها في هافانا وزمبيا مثلما نساعد السنغال أو دولة اخرى، شيء غير منطقي ولكن رئيس المصرف ليس له توجيه، انه مغلول اليدين يساعد دولة تقف معنا ومع قضايانا بكل قوة، مثلما يساعد دولاً اخرى تقف الآن ضد قضيتنا الرئيسية وضد قضية الشعب الفلسطيني وضد قضايانا حتى الثنائية. فرنسا ابتدأت الآن لعبة خطيرة في افريقيا باقتراحها ان

يكون تعاوناً عربياً افريقياً اوروبياً وطرح هذا الموضوع في كانو. ما هو الهدف؟ هو تشتيت التعاون العربي الافريقي. الهدف هو استعمال المال العربي لفتح اسواق جديدة في افريقيا. هل تنطلي علينا هذه الفكرة؟ من ناحية الأفارقة رفضوها. والأفارقة اكدوا وقالوا لا. فنحن عندما نحقق تعاوناً عربياً افريقياً كبيراً يمكننا نحن العرب والأفارقة ان ندخل في نقاش مع الأوروبيين وان نكون اقوى في نقاشنا مع الأوروبيين. واعتقد ان هذا هو الأسلوب الصحيح. ولكن الإتجاه لا زال موجوداً وهو ان الوطن العربي بقرة حلوب تهب الأموال للسوق الأوروبية لتصدر وتستغل المناجم الافريقية. لماذا لا يسمح لمصرف التنمية الافريقية في الخرطوم بالإستثمار بدل القروض؟ الشاذلي العياري عنده افكار طيبة في هذا الموضوع. لماذا لا نعدل من القرار ونسمح له بالإستمرار في استثمارات كبيرة تدر حتى على المصلحة المادية للأمة العربية؟ اعتقد في الحقيقة ان هذا الموضوع يجب ان يطرح بعناية وبجدية.

سيدي الرئيس اقول ما هو المطلوب؟ نجمع كل الكلام الذي قيل ونصدر ورقة ونصدر بياناً وانتهينا؟ هل نصل الى قرارات حقيقية لتطوير قرارات بغداد الى الأفضل، وليس للوقوف عندها فيما يخص العمل العربي السياسي، فيما يخص مقاطعة النظام المصري، فيما يخص العمل الجدي لاحباط هذه الإتفاقيات؟ هل نصل الى تقييم حقيقي للموقف الدولي تجاه قضايانا ونسعى الى كسب اصدقاء حقيقيين؟ اعتقد انه من اللازم الخروج بقرارات عملية حقيقية. طبيعة العمل العربي الموجود نفسه، يجب ان نعيد النظر فيها، ميثاق الجامعة العربية، العمل في الجامعة العربية. الأفارقة وانتم الذين تجلسون معانا افارقة، يصرفون ثلاثة ايام لدرس واقرار جدول اعمال، اسبوع وعشرة ايام وهم يعقدون جلسات مستمرة لمناقشة القضايا. ويزعلوا مع بعضهم ثم يخرجون متفاهمين كأنه لم يحدث اي شيء. هذا هو الأسلوب الحقيقي للعمل العربي. بدأنا حتى اجتماع الجامعة العربية، لا اين نعقد اجتماعات، هذا امر لم يحدث في المنظمات الدولية. منظمة الدول الافريقية تعقد اجتماعاتها بناء على طلب اسبقية ويعرف الأخوان الموجودون معنا ذلك. تتقدم المغرب ثم موريطانيا في السنة القادمة مثلا. بالنسبة لمنظمة الوحدة الافريقية، السنة المقبلة سيراليون اللي بعدها في غينيا اللي بعدها في طرابلس اللي بعدها مانيش عارف في تانزانيا. هنا الأمر يقرر تلقائية ويصبح اجبارياً العلاقة الثنائية مع الدولة لا تؤثر، لأنك انت في اطار الجامعة العربية ولا في اطار علاقات ثنائية. يجب في الحقيقة ان نقر هذا العمل، يجب اقرار الإجتماعات الدورية الآن الأردن طلب ان يكون مكاناً للإجتماعات المقبلة، نوافق على الأردن. ما هي الدولة الأخرى في السنة المقبلة؟ يجب ان تطلب اوتوماتيكياً وان نجتمع فيها مهما كانت علاقاتنا الثنائية مع تلك الدولة. وكذلك الشأن بالنسبة لمجلس الوزراء. إلا اذا كان هناك اجتماع طارىء. وهنا يتفق على المكان إما ان يكون المقر أو غير المقر.

لقد حان الوقت لتغيير الأسلوب العربي ولأن نكون واقعيين. ومثل ما قالت احدى الصحف الإنجليزية ان الفرق بين العرب واليهود هو ان العرب مثل لاعب تنس الطاولة واليهود مثل الذي يلعب الشطرنج، فعلاً حان الوقت لنجعل الجامعة العربية، والحمد لله انتهينا من الروتين القاتل، وسلطة الباشاوات، واصبحت الآن موجودة في بلد متحرك، يجب ان نجعل منها مؤسسة تسعى الى تحقيق التكامل الإقتصادي العربي والى تحقيق العمل الاستراتيجي العربي العسكري، ولماذا حتى لا العسكري بدلاً حتى من الكلام؟ ولكن هذه الطريقة التي ننفذ بها: نناقش بنداً واحدا لا نناقش بندين، أنا أتصور أن هذا ليس هو اسلوب العمل الحقيقي. اليوم، لا نستطيع ان نقلل لا من النظام المصري، ولا من تحالفه مع العدو، ولا من موقف الولايات المتحدة الأميركية. انهم اكثر منا تنظيماً واكثر منا قدرة وأؤكد لكم اننا قادمون على مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية وسنصاب فيه بخيبة امل اكثر، نتيجة لعدم تحركنا السياسي ولعدم تحركنا في التعاون معه وحتى في المجال الإعلامي داخل الولايات المتحدة وغيرها والآن بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية لماذا لا نتحرك في الإنتخابات المقبلة فلندخل السوق مثلما دخلها اليهود. يجب ان نكسب فيها اصدقاء. لماذا لا نمول حملة الزنوج داخل الولايات المتحدة؟ بمجرد ان ذهب جاكسون اخيراً الى اجتماع مع منظمة التحرير الفلسطينية بدأ اليهود يتحركون وقد كنا وقتئذ في الولايات المتحدة. خلقوا مشاكل عنصرية في بوسطن وفي شيكاغو، وقالوا يجب ان يرجع الأفارقة الى بلدانهم وخلقوا عملاً عنصريا. هناك منظمات للأميركيين السود، مئات المنظمات يساعدها الصهاينة بمبالغ زهيدة. الآن حان الوقت لكي نقوم بعمل سياسي. ما دامت الحملة الإنتخابية تشترى فيها الأصوات، فلنشتر الأصوات، ما دامت هي سوق في الولايات المتحدة. وفعلاً ان الشعب الأميركي في كثير من الأحيان يتصور انه مغلوب لا يوافق على هذه السياسة الأميركية فلنتحرك. لقد رصدنا ٣٠ مليوناً للعمل الإعلامي ولكن لم ننفذ شيئا. لماذا لا نعد الآن تحركاً اعلامياً حقيقياً داخل الولايات المتحدة؟ وكما

قال عبد الحليم، نستغل الجاليات العربية، نستغل الزنوج، نستغل حتى اليهود المعادين للصهيونية والموجودين في الولايات المتحدة الأميركية. في الحقيقة حان الوقت لنضع خطة سياسية واضحة، عملاً اعلامياً واحداً ما دامت امكانياتنا (الله غالب) لا تسمح لنا بعمل عسكري ايجابي، على الرغم من اننا يجب ان تستعد لهذا العمل العسكري ايضا. موقفنا السياسي يجب ان يكون واضحاً، نذهب الى مجلس الأمن. ماذا نفعل في مجلس الأمن؟ نتكلم عن مجلس الأمن ولم يحدث في المنطقة اي شيء يمكن ان يغير من العمل السياسي. العمل السياسي في اطار الأمم المتحدة، في اطار الصلات الثنائية. اما اذا كان هناك تفكير في اننا نمشي مع اقتراح الدكتور فالدهايم لعقد مؤتمر دولي جديد، أو نمشي الى جنيف جديد فاننا سندخل في المتاهات وسنفقد التضامن العربي الحقيقي، او الجيد. لا نقول حقيقياً لأنه اكبر قليلاً من الواقع الذي وصلنا له الآن. فلنحدد من الآن موقفنا من العمل السياسي ومن الإتصال. اذا كان الإتصال بالعدو والإجتماع معه سواء في جنيف أو في نيويورك فهذا العمل انتهى، لأن السادات انهاه تماما. وعلينا ان نستعد وليس المطلوب منا ان نحارب بكرة ولا بعد بكرة ولكن المطلوب منا على الأقل هو ان نوحد جهودنا ونستعد وندرس الموضوع دراسة واقعية، سياسياً وعسكرياً، وحتى اعلامياً، واعتقد انه يجب ان لا نخرج من مؤتمر القمة هذا وهو المؤتمر الهام جداً في هذه المرحلة، إلا بمخطط سياسي للتحرك السياسي الواضح وربما للعمل العسكري اذا استطعنا، على الرغم من ان مثل ما قال الأخوان، اذا حصل تنسيق عسكري لا بأس به بين الدول العربية ولكن نطمح للوصول على الأقل الى تحقيق التنسيق العسكري المتكامل. فلتجدد اجتماعات وزراء الدفاع، ولهذا سيادة الرئيس تلخيصاً لكلامي فاني اقترح أولاً تطوير قرارات بغداد بتضييق الخناق على النظام المصري. ثانياً منع الطيران ـ هذه اقتراحات رسمية ارجو من السكرتيرية ان تسجلها ـ منع الطيران العربي من الذهاب الى مصر ومن استقبال الطائرات المصرية. ثالثاً منع تداول الصحف المصرية. رابعاً منع المواطنين العرب أو على الأقل العمل على منعهم من زيارة مصر الآن والقيام بأي عمل استثماري داخله بالإضافة الى الإقتراحات التي قدمها الأخ عبد الحليم. في المجال الافريقي اعتقد انه يجب ان نقوم بنشاط ضخم جداً الآن ـ في مجال دول الكاريبي ـ نفس التحرك في المجال الأوروبي وعلينا ان نخرج بخطة سياسية واضحة في هذا المجال. ونحن نطالب ايضاً الآن بعد انتهاء المؤتمر بتحديد موعد لاجتماع وزراء الخارجية والدفاع العرب لمناقشة ما كنا اتفقنا عليه في اجتماع تونس قبل زيارة السادات الى القدس ـ شكراً.

ـ الرئيس: شكراً للأخ التريكي للكلمة الحماسية. هل هناك من الأخوان من يطلب الكلمة؟ الكلمة الى وزير خارجية العراق.

ـ رئيس وفد العراق: انا اود ان اقول اولاً اني الاحظ بارتياح ان الجزء الأعظم من المقترحات التي قدمت لحد الآن هي مقترحات ايجابية تتجه نحو هدف زيادة القوة الذاتية العربية والإستمرار في نفس النهج الذي رسم في قمة بغداد وتقوية الموقف العربي في كافة الوجوه السياسية والإقتصادية والعسكرية والإعلامية. المهم ان هذا الإتجاه هو كما يبدو، الإتجاه الغالب. أود ان ابدي ملاحظة حول اشارتين وردتا في ورقة المملكة الاردنية، ارى انه لا يجوز ان تمر بدون تعليق، من اجل التوضيح. الإشارتان الموجودتان على الصفحتين الثالثة والخامسة. (على الصفحة ٣ اولاً وعلى صفحة ٥ رابعاً). اريد ان اقول، سيادة الرئيس، بانه عندما نتحدث عن العمل السياسي يجب ان يكون واضحاً في اذهاننا ما هو العمل السياسي؟ وكيف نتداوله؟ وكيف نتجنب ان يكون العمل السياسي مضراً بموقفنا؟ فعندما نتحدث عن العمل السياسي لا نعني به كل شيء سياسي كلا وانما يجب ان نختار العمل السياسي الذي يضيف الى موقفنا قوة ويضعف موقف العدو. هذا هو الهدف من العمل السياسي كما نراه وليس الدخول في مفاوضات أو الدخول في تحديد الشروط للوصول الى حل مع العدو. اننا بكل وضوح لا نرى ان الوقت الحالي ملائم اطلاقاً ولا بأي شكل من الأشكال للتفكير بأية امكانية للوصول الى حل للقضية الفلسطينية على الأمد القصير وبالأمد المنظور على الأقل والسبب ليس تخيلياً وانما هو مادي حقيقي. السبب هو ان الفرق في القوى ما بيننا وبين العدو لا يزال كبيراً جداً وليس من الذكاء ولا من الحكمة اطلاقاً ان يفكر الجانب الأضعف في التفتيش عن حل مع الجانب الأقوى في الوقت الذي لم تتوازن فيه القوى. فنحن لا نتحدث في الأشكال وانما نتحدث فيما يمكن ان تؤدي اليه النصوص فمثلاً «تفويض لجنة عربية لوضع وثيقة تتضمن مبادىء الحل العادل المشرف الذي رسمت اطاره قرارات مؤتمر قمة بغداد»، انني افهم من هذا الكلام اننا يجب ان نضع بنوداً جديدة مستندة الى مبادىء قرارات بغداد، وهذا لم يكن الفهم اطلاقاً عندما وضعت قرارات قمة بغداد، إلا اذا كان المقصود الوصول الى شيء محدد مع العدو الآن والى آخر ذلك بلغة دولية معقولة، حتى تكون الوثيقة اساساً للتحرك الدولي ولتجمع عربي خلف

هذا التحرك. انا لا اتحدث عن الدوافع ولا يمكن ان اتحدث عن هذا الشيء اطلاقاً. لكن انا اتحدث عن هذا النص فيما لو قرأه العالم أو قرأته الأطراف الأخرى في العالم. ماذا يمكن ان يعني؟ اني اعتقد وبدون مبالغة ان هذا النص للقارىء الخارجي يعني ان العرب اصبحوا مستعدين لقبول صيغة تلاؤمية، صيغة دون او اقل من المبادىء التي وردت في قرارات قمة بغداد. هذا الذي يمكن ان تعنيه. قرارات قمة بغداد وضعت المبادىء الواضحة وهي محددة، ولا اعتقد انه يمكن وضع امور اخرى تعتمد عليها. يعني قرارات بغداد تقول الإنسحاب الكامل غير المشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة وتقول ان الشعب الفلسطيني له حقوقه الوطنية في العودة وفي تقرير المصير وبناء دولة وتقول ان القدس وضعها كذا، الى آخره. ان القضية الفلسطينية هي قضية عربية لا يجوز لأية جهة ان تنفرد بها. ويمكن ان نرجع لنقر المبادىء الخمسة اذا اردتم. فما معنى «تتضمن مبادىء الحل العادل المشرف الذي رسمت اطاره قرارات بغداد؟ يعني قرارات بغداد وضعت الإطار وعلينا ان نضع شيئاً جديد على ضوء ذلك الإطار، اللغة هكذا تعني وبلغة دولية معقولة الى آخره. هذا معناه ان هناك استعداداً من الجانب العربي لقبول شيء اقل في الوقت الذي لم نقصد هذا. ليس بيننا من يقصد موقفنا وسيعطي الإنطباع اننا مستعدون، وان كنا لا نقول ذلك، اننا مستعدون لشيء اقل من ذلك والا لقلنا انه يجب على المؤتمر ان يقرر اعادة التأكيد على نفس القرارات السابقة. ولا توجد هناك حاجة للحديث عن وضع مبادىء حل مشرف رسمت اطاره قرارات مؤتمر بغداد.

هذا شيء. الشيء الآخر الذي ورد على الصفحة الخامسة وهو الحديث عن الذهاب الى مجلس الأمن: ايها الأخوان نحن لا نستطيع ان نفسر كل الأمور كما نحن نشتهي. هنالك قواعد واعراف للعمل السياسي الدولي، معروفة ومفهومة. عندما ندخلها لا بدّ ان ندخلها على نفس تلك القواعد. ولا يمكن ان نفسر الأمور حسب رغبتنا وضد قواعد اللعبة، مجلس الأمن مكان لاستصدار قرارات محددة للمشاكل الدولية، والذي يذهب الى مجلس الأمن معناه انه ينشد حلاً محدداً وانه مستعد ان يتحدث بالمحدد وليس بالمبادىء والعموميات وان العمل السياسي الذي يدخل من هذا المجال لا يمكن ان يتجنب النتائج السلبية التي تنتج عنه. فمجلس الأمن الدولي لا يمكن ان نذهب اليه دون ان يكون لدينا مثل هذا الإستعداد. وحتى ان كان لدينا هذا الإستعداد وذهبنا الى مجلس الأمن فان مجرد ذهابنا سيفسر بان العرب في داخل نفوسهم اصبحوا مروضين على شيء اقل من الموقف الذي طالما اعلنوه. وهذا في حد ذاته اضعاف للموقف العربي من حيث لا نقصد. في مجال العمل السياسي أو في اطار الحديث عن العمل السياسي. نحن العرب يبدو انه في بعض المرات عندما ندخل مجالاً نبالغ فيه وندخل فيه الى اقصى الحدود ونتصور انه اصبح مطلوباً ويجب ان نطرق كل نوع منه. العمل السياسي يجب ان يضبط بمبدأ عدم الحاق الضرر بموقفنا. يجب ان يضيف لنا لا ان يختزل منا وينقص من قوتنا. المكان الطبيعي الصحيح هو الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث الرأي العام الدولي بكامله موجود وحيث لا يوجد حق نقض وكل القضايا من حيث مبادئها تبحث في الجمعية العامة. نحن نذهب الى مجلس الأمن من اجل ان يعمل على تنفيذ القرارات التي نستصدرها من الجمعية العامة وليس العكس وهذا الذي درجنا عليه منذ ان وضعت القضية الفلسطينية في جدول اعمال المنظمة الدولية وصارت تعرض في كل عام، فالقضية الفلسطينية تدرج تحت عدد من البنود وتبحثها عدة لجان للأمم المتحدة، ونحن نذهب الى مجلس الأمن حين لا تنفذ قرارات الجمعية العامة ونطلب منه ان يتخذ اجراءات ضد من لا ينفذ قرارات الجمعية العامة كعمل سياسي لا لأننا ننتظر ان يترتب عن ذلك شيء. فلا نذهب الى مجلس الأمن لنعرض كل معطيات الوضع الحالي لحل قضية الصراع العربي الإسرائيلي. كذلك اود ان اقول ان اقتراح تأليف لجنة عن المؤتمر لتتحرك بمثل هذا الشكل امر لا اعتقد ان له فائدة وانه ضروري إلا اذا كان في مرحلة تفاوض لايجاد حل للقضية الفلسطينية عندها يكون من المعقول ان لا يتفاوض الكل وانما تكلف بذلك لجنة خاصة، لكن هل نحن الآن في هذه المرحلة وعل المقصود بالعمل السياسي الدخول في تفاوض حول الصراع العربي الإسرائيلي؟ انا لا اعتقد ذلك وانما تجتمع البلاد العربية وتقرر مقررات وهناك الجامعة العربية والأمانة العامة وهذه القرارات ملزمة وتتحرك الدول العربية كلها بناء على ذلك ولا لزوم لوجود لجنة لتتفاوض وتنسق لأنه يخشى ان تدخل هذه اللجنة في اعمال محددة ليست مقصودة بقراراتنا اطلاقاً واي دخول الآن مع العدو في الأمور المحددة في مجال حل الصراع العربي الصهيوني هو اضعاف للموقف العربي وتقوية للموقف الآخر.

لذلك سيادة الرئيس نحن مع تقديرنا للمقترحات الإيجابية التي وردت في ورقة الأردن، في كل الورقة، إلا ان ما ورد في الإشارتين اللتين ذكرتهما لا نستطيع ان نوافق عليه ونرى انه يجب التفكير ملياً قبل ان نقدم على مثل

هذه الخطوات. ولذلك ارجو من وفد الأردن اذا كان ذلك ممكناً ان يعيد النظر في هذين المقترحين كي يكون الموقف العربي مجمعاً عليه في هذا المؤتمر ومؤتمر القمة حول عدد من المقترحات الإيجابية البناءة في كافة الإتجاهات التي تقوى الصف العربي، اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، من اجل مزيد من المواجهة والضغط على العدو وعلى اطراف كامب دافيد للإعتراف التدريجي والقبول بالموقف العربي، وحتى يحين الوقت الذي يستطيع العرب فيه ان ينتزعوا حقوقهم بوسائل غير وسائل العمل السياسي. وشكراً سيادة الرئيس.

- الرئيس:
طلب الكلمة الأخ وزير خارجية الأردن، اعتقد للرد، فليتفضل.
- رئيس وفد الأردن:
سيادة الرئيس، لست ادري كيف ابدأ الحديث، حقاً انه لأمر غريب، وقبل ان اوضح، وذلك احسن من ان اقول ارد، على ما استمعت اليه اود ان ابدأ من جديد واعود الى ورقة العمل التي تقدم بها الأردن، لا شك ان اي موضوع يعرض للبحث او الدراسة يكون بحثاً متكاملاً من اوله الى آخره وان الروح التي تبدو في ذلك الموضوع شيء مهم واساسي واذا اخذنا هذه الورقة التي نحن بصددها وقرأناها من اولها الى آخرها نجدها متكاملة متماسكة وفيها افكار متعددة، واعتقد ان النتيجة التي توصل اليها الأخوة الذين انتقدوا بعض نقاطها اشاروا الى ايجابيات عديدة بها. اننا عندما نطرح فكرة امام الأخوة لا نعني ان كل ما جاء بها مقبول ويجب ان يأخذ طريقه الى النجاح.
ان ما نقصد اليه هو ان نعرض الإجتهاد الذي توصلنا اليه للمناقشة والبحث وبعد ذلك نتوصل الى النتيجة التي نتوخاها دون ان نقفز الى فقرات محددة ونحمل نصوصها ما لا نقصد، واذا كان لا بدّ من معرفة الحقيقة كنت اتمنى ان يستوضح الأردن عما يقصده في تلك الفترة أو غيرها. ولكن حملت النصوص ما لم نقصده ووقع التعبير بما لم يرد حتى في اي مكان في الورقة، على سبيل المثال كلمة التفاوض ولست ادري اين وردت هذه الكلمة في النص، فالتفاوض مع من؟ اننا نتحدث عن الموقف السياسي العربي في المجال الدولي وكيف نعمل مجتمعين بايجابية وبروح بغداد، وعندما نتكلم عن اطار بغداد لا نقصد ان ننزل به عما وصلنا اليه بل بالعكس نريد تثبيته وتدعيمه ودفعه الى الأمام ولذلك قلنا اننا نهدف في هذا اللقاء الى تثبيت اركان التضامن العربي ضمن اطار قرارات قمة بغداد وتعزيز هذا التضامن واغلاق اية ثغرات ممكنة فيه ووضع الدول العربية كلها في جبهة واحدة موحدة على اساس قرارات مؤتمر قمة بغداد وجعل هذا الموقف المتضامن قاعدة لتحرك دولي شامل يجعل الدول العربية كلها وراء اهدافها ويكسب اكبر مجموعة من القطاعات الدولية الى جانب العرب والى جانب الحقوق الوطنية الفلسطينية. وتشير ايضاً الورقة الى ضرورة خلق اجواء التعاون والعمل المشترك بين جميع الدول العربية، وذلك من خلال استمرار الإتصالات والحوار البناءين وعدم انزلاق اي طرف عربي في الحملات الإعلامية والصحافية، مباشرة أو غير مباشرة، وحل جميع المشاكل القائمة اذا امكن بما في ذلك قضية لبنان ودفع العمل العربي وتطويره في كافة مؤسساته على اختلافه وان يستمر التخطيط الجماعي لمستقبل امتنا في كافة الميادين، وبشكل واضح ايضاً الإستمرار في تعزيز قدرات دول المواجهة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وتعزيز هذه القدرات له هدف لا يخفى عليكم هو بناء القوة العربية الذاتية، كما ان بناء القوة العربية الذاتية يهدف الى التصدي في الوقت المناسب الى العدو ليس إلا، اما عندما نتحدث عن العمل الدولي فمنذ وقوع الكارثة ونحن نعمل في المجال الدولي عملاً سياسياً، والعمل السياسي يتراوح من آن الى آخر ويتغير من آن الى آخر باشكال متعددة ولا مجال لأن نعيد التحرك السياسي العربي منذ عام ١٩٧٧ حيث كانت هنالك مواقف سياسية متعددة مثل تأييد قرار ٢٤٢ في مرحلة من المراحل ثم تأييد قرار ٣٣٨ في مرحلة اخرى، وهناك مهمات مختلفة قامت بها دول مختلفة ومبعوثون دوليون ايدنا مهماتهم ولم نتوصل الى نتائج تحقق اهدافنا، واننا لنشعر في الأردن منذ قمة بغداد اننا قمنا بجهود سياسية متواصلة واتصالات مع دول عديدة منها الدول الأوروبية وكنا نبرز في لقاءاتنا هذه الإيجابيات في الموقف السياسي العربي التي وضعت في بغداد والتي اشار اليها الأخ سعدون وهي مبادىء متعددة وكنا نؤكدها ونحاول كسب الأصدقاء الى جانبنا وقد استمر نشاطنا في اوروبا وفي المجتمعات الدولية وفي هافانا وفي الأمم المتحدة في آخر رحلة قام بها جلالة الملك الحسين ليوضح الموقف العربي بالشكل الإيجابي ويدافع عن الحقوق العربية بالشكل الذي نعتقد انه كان ناجحاً وموفقاً في اجتذاب الرأي العام في الأمم المتحدة نحو هذا الموقف.

وانطلاقاً من هذا النشاط والتحرك السياسي الذي قمنا به وجدنا اننا بحاجة الى مزيد من الحركة ووجدنا ان هناك ارضية مناسبة وملائمة لأننا لمسنا ان دول السوق الأوروبية على استعداد للتفهم، لا اقول الى التأييد الكامل

لموقفنا، ولكنهم مفتوحون كلية للإستماع والتفهم للموقف العربي وكذلك كان موقف دول عدم الإنحياز. وكما ذكرت كانت خطابات جميع أو على الأقل اكثر الدول التي تحدثت في الجمعية العامة للأمم المتحدة أوضحت في خطاباتها تأييد الحقوق العربية والوطنية وقد وجدنا ان من المناسب ان نضع تصوراً للتحرك السياسي بهدف شرح الموقف العربي المبني على قرارات بغداد والذي تضمن المبادىء الأساسية لمفهومنا لحقوقنا ولقضيتنا ولا نهدف في اي حال من الأحوال الى التنازل عن اي حق او التفريط في اي شبر من الأرض حسب ما وضع في القرارات اي في قرارات القمة المتعاقبة، ولذلك فان الهدف واضح وهو التحرك السياسي في الإطار الدولي في سبيل خدمة القضية العربية ليس الا، ويجب ان لا تحمل الأمور تفسيرات لا نقصدها ونذهب بعيداً في شرح هذه التصورات التي لا اعتقد من قراءتي للنصوص انها سليمة.

واني لا اريد ان اجادل بلا او نعم كما ذكر الأخ سعدون، ابدا. ولا اريد ان افسر الأمور بما لا نشتهي، بل بالعكس نحن نريد ان نكون واقعيين وعمليين ونعمل بثبات وقوة مع الأخوة جميعاً وان ما طرحناه لم يصل الى مرحلة التنفيذ حتى الآن بل هي مقترحات قدمت اليكم. وعندما نتحدث عن اللجان فان اللجنة الأولى التي نتحدث عنها هي لجنة منبثقة عن مجلسكم الكريم لتنظر في هذه الورقة فاذا وجدتها مناسبة وعمل بها فنحن معها واذا وجدت غير ذلك او اقترح اي تعديل او تصويب فنحن معها، ولذلك لم يكن هنالك إلا الهدف الأساسي وهو خدمة القضية العربية واما تفسير المادة الأولى الواردة في الصفحة الثالثة: «يجري تفويض لجنة عربية لوضع وثيقة تتضمن مبادىء الحل العادل المشرف الذي رسمت اطاره قرارات مؤتمر قمة بغداد، وذلك بلغة دولية معقولة حتى تكون الوثيقة اساساً للتحرك الدولي وللتجمع العربي من خلف هذا التحرك» فهي فقرة واضحة ومعروضة على المجلس للبحث فيها. واما ان تحمل هذه الفقرة بان هناك اتجاهاً الى التفاوض ففي الحقيقة انني لا اجد فيها ما يعني هذا ولا تلميحاً من قريب أو من بعيد. اين هي المفاوضات التي نتحدث عنها؟ انه امر يدعو الى الإستغراب ليس هنالك خلاف في الهدف، فالهدف واحد وهو العمل الصحيح بطريق الإجتهاد الواضح، وعندما نتحدث عن اللجنة الأخرى التي تتحرك للمتابعة او للتنفيذ فاننا ملتزمون بقرار قمة بغداد الذي جاء مطالباً الدول العربية بان تحمل هذه القرارات وتشرحها الى دول العالم وقد جرت مساع عديدة بين الدول الأربع الأردن وسوريا والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية من اجل تشكيل وفود مشتركة تجوب العالم كله لشرح وجهة النظر العربية. كما جاءت في قمة بغداد، ولكن الظروف لم تحقق هذا الهدف وكثير من الأخوان يعملون بهذه الإجراءات وهذه الإتصالات وما تم جزء منها فاذن نحن هنا لا نقصد باللجنة ان تقوم بمهمة التفاوض. واما بالنسبة الى قضية مجلس الأمن فحقاً ان الفقرة واضحة كل الوضوح، نحن نقول بضرورة التحرك الدولي وكسب الأصدقاء والحصول على التأييد في العالم ومن جميع المؤسسات الدولية والدول الصديقة حالياً، لمزيد من التأييد والتي لا تزال مترددة لتحركها في الإتجاه الذي نختاره ونريده، وبعد ذلك نقول، وكلكم يعلم اننا نقول بان كل شيء لا بدّ من ان يتم بالنسبة الى الحل الشامل لقضيتنا ان يكون في اطار الأمم المتحدة اي اطار دولي فما هو هذا الإطار؟ لقد تراوح هذا الإطار مرات عديدة بين مجلس الأمن والجمعية العامة وجنيف ومهمة يارينغ والدول الرباعية والثنائية الى غير ذلك من الإجتماعات التي كانت تبحث في الحل الشامل وتحقيق السلام العادل في المنطقة، تلك الجهود التي لم تؤد الى اي حل يرضينا ويحقق اهدافنا. فعندما نقول انه لا بدّ في هذا الجو الذي نشعر فيه بان هناك تأييداً واسعاً لقضيتنا وتغيراً في مواقف كثير من الدول، وحتى في الورقة العراقية تجدون هذا النص، أو هناك تغيراً معقولاً في الموقف، موقف الدول الأوروبية امام هذا التغيير او احتمالات التغير فنطالب بتحرك يرسم خطوطه مؤتمرنا هذا، فهل هنالك غرابة في ذلك وبعد ان يتهيأ الجو والقرار لنا وليس لغيرنا، نقول بأننا عندما نجد ان الوقت ملائم ومناسب فنتحرك باتجاه دولي اي الى مؤسسة دولية وكلنا يعرف ان مهمة مجلس الأمن هي بحث القضايا الدولية أو الصراعات أو الخلافات الدولية ومع ان ما جاء في الفقرة حول مجلس الأمن فهو يلي تهيئة الجو الدولي تهيئة كافية يمكن من تحريك مجلس الأمن لاستصدار قرار دولي يتضمن الأسس التي ستند اليها الحل العادل لأزمة المنطقة بما يتفق والمطالب العربية والحقوق الفلسطينية، واذا تعذر العمل من خلال مجلس الأمن لتحقيق هذه الغاية بشكل مرض يمكن استصدار هذا القرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة. فما هو الفرق في الإجتهاد أو في التصور. ان الورقتين المطروحتين من الأخوة في سوريا وفي العراق تطالب بعرض القضية على الجمعية العامة ولكن في الورقة الأردنية قلنا مجلس الأمن او الجمعية العامة فلماذا نحمل هذا العبء في التفسير والتأويل؟ انه امر يدعو الى الإنتباه وعندما نقول ايضاً ان الذهاب الى مجلس الأمن امر له معناه.

وفي كل سنة نذهب الى مجلس الأمن مرات عديدة وكلكم يعرف لجنة ٢٣ وغير ٢٣ وقد ذهبنا هذه السنة. اما اننا لا نريد ان نذهب في وقت غير ملائم فهذا امر صحيح ونحن نريد ان نهيء الجو وان نذهب بقضيتنا والتضامن العربي في اعلى مراحله والتأييد الشامل لقضيتنا على أوسع نطاق وفي الوقت الذي نقرره، وعندما نقول نقرره انني لا أقلل من اهمية بناء القوة الذاتية ولكن ولحين بناء تلك القوة، لا بدّ لنا من تحرك سياسي صحيح وسليم وعلى المدى الطويل وخاصة اننا نحن في الأردن ندرك ادراكاً عميقاً معنى الصراع القائم بيننا وبين العدو الصهيوني وان حل هذا الصراع لن يتأتى في الغد القريب فهو صراع طويل وصراع اجيال فعندما نطرح فكرة التحرك السياسي في المجال الدولي لن يقال اننا نذهب الى التفاوض. لست ادري لماذا نفكر بهذا. حبذا لو سئلنا ماذا نقصد بما كتبنا لكنا أوضحنا للأخوة بجلاء ما نقصده دون ان نحمل هذا التأويل وهذا التفسير، وعلى كل حال نحن لا زلنا نؤمن بما طرحنا فهو اجتهادنا المبني على ثبات في مفهومنا وتصميمنا على العمل من المنطلق والإلتزام القومي الصحيح والسليم كما نرى وسنواصل مساعينا واجتهاداتنا بالشكل الذي نراه ولكننا لن نحمل الأخوة من رأينا ما لا يحتملونه بل نحن نقدم رأينا ونستمع الى اراء الأخوة ونتجاوب مع الإجماع العربي الصميم، وعلى كل حال اننا على استعداد لأن نقدم توضيحاً، عفواً، اريد ان اقول ان نوضح هذا التصور المبني على قرارات قمة بغداد، بمفهومنا للمبادىء التي يجب ان يقوم عليها هذا التحرك السياسي في المجال الدولي، ونحن كنا نتطلع الى لقاء لجنة من مجلسكم الكريم للنظر في هذه الورقة والمقترحات الواردة بها لنقدم ما نرى ان تتضمنه الوثيقة التي اقترحناها، وما كنا نحب ان نتقدم مسبقاً وسلفاً برأي محدد معين لأننا نعتقد ان هنالك اطرافاً اخرى ستشاركنا في الرأي ورأيها مهم وضروري وكنا نرى ان لا نستبق الأحداث بل ان نضع الأفكار والمبادىء التي نراها مشتركين مع الآخرين ولذلك ارجو المعذرة ان تحدثنا عن هاتين الفقرتين بهذا الشكل ولكن احب ان اقول اننا تقدمنا بهذه الورقة ولا اعتقد ان الأفكار الواردة فيها غريبة عليكم وقد يكون بيننا من يرى فيها الطريق الصحيح السليم الواقعي للعمل العربي في المجال الدولي، ولكن احببت ان أوضح وجهة نظرنا ووجدت نفسي مضطراً ايضاً ان أوضح التأويلات والتفسيرات غير المقبولة. وعلى كل حال انني آمل من المجلس الكريم ان يراجع هذه الورقة وان يتخذ ما يراه مناسباً واننا مع الإجماع العربي ومع وحدة الكلمة وشكراً.

ـ الرئيس:

طلب الكلمة سمو الأمير وزير خارجية المملكة السعودية، فاليه الكلمة.

ـ رئيس وفد السعودية:

شكراً سيدي الرئيس، وانني بهذه المناسبة اضم صوتي الى الزملاء الذين سبقوني بتقديم التهنئة لشخصكم ولرئاسة هذه الدولة والشكر لتونس الشقيقة لرعايتها هذا المؤتمر وحسن الضيافة.

سيدي الرئيس، اننا الآن بصدد تقييم الوضع العربي بعد مؤتمر بغداد وتقييم الإجراءات التي اتخذت في مؤتمر بغداد بغية الوصول الى تصور عربي مشترك يعرف الأوضاع التي نحن فيها ويتفق على استراتيجية العمل العربي المشترك في شتى جوانبه وفي جميع مجالاته. انه لا يسعني إلا ان اتقدم بالشكر الجزيل لما ورد في كلمات الأخوة الذين سبقوني من صراحة وتقييم بناء هدفه المصلحة العامة وان اتقدم بالشكر ايضاً للمجهود الذي بذل من بعض الدول لتقديم اوراق العمل التي نحن في مجال درسها، نشكرهم ونحن موقنون في نفس الوقت ان الأوراق انما تنبع من اخلاص تام لأهداف الأمة العربية وفي طبيعتها هذه الأوراق متقاربة كثيرا.

سيدي الرئيس، انني ايضاً اشارك الرأي الذي يقول اننا في مداولاتنا يجب ان تكون نصب اعيننا زيادة القوة الذاتية للأمة العربية والعمل على تقوية الموقف العربي والنيل من عدونا وهو اسرائيل والصهيونية العالمية. بطبيعة الحال العدو شرس، والصراع قاس والإمكانيات المتوفرة لدى العدو كبيرة جداً، ولكن بالمقابل ايضاً فان الأمة العربية قادرة ان تجابه هذا الخطر وان تتصدى له وان تتجمع امكانياتها لمواجهته في جميع مجالاته. الذي ينقصنا هو العمل المشترك الجاد الذي يبدأ من البداية ويحدد التصور المشترك، ومن ثمة يحدد الأهداف المشتركة ويكرس الإمكانيات المتوفرة لبلوغ هذه الأهداف. فاذا انطلقنا بهذا الأسلوب فلا شك عندي ان الأمة العربية تتمكن من بلوغ اهدافها كاملة غير منقوصة. وبالرغم من انه يجب ان لا نفرط في التفاؤل فالواجب ايضاً ان لا نهول الوضع اكثر مما يستحق لأنه مع الإفراط في التفاؤل يأتي التهور ومع الإفراط في التشاؤم يأتي التخاذل واليأس. وانني اعتقد ان ما تحقق منذ مؤتمر بغداد حتى الآن قد نقل العمل العربي المشترك من مرحلة اليأس الى مرحلة التفاؤل وامكن ان يلتئم جرح كبير اصاب الجسد العربي بانسلاخ مصر من الصف العربي ولكن ولله الحمد المخاطر التي كنا جميعاً نلمسها عندما وقعت الواقعة استطاع المؤتمر ان يذهب ببعضها، ان لم يكن اعادة الصف العربي الى العمل، واصبح الثقل العربي في المجال الدولي الآن اكبر بكثير من التحدي الصهيوني له والدلائل على ذلك كثيرة في المجالات الدولية ولا اعتقد انني في حاجة الى تعدادها فقد تحقق الشيء الكثير سيدي الرئيس، وان لم يكن كل ما نأمل ولكن يجب ان

نأخذ في تقييمنا ايضاً مجالات وامكانيات العمل في هذا الإطار. اذا قلنا ان العمل السياسي لا يؤدي الى نتيجة سنكون مخطئين، اسرائيل لم تقم في البداية بجبروتها العسكري فهي لم تكن موجودة من الأساس وانما قامت بالتخطيط السياسي الدقيق العلمي وجمعت الإمكانيات واستمرت نفوذها وحققت احتلالاً في منطقة لم تكن متواجدة فيها، فالتهويل أو التقليل من العمل السياسي في هذا الخصوص اعتقد انه في غير محله. هذا لا يعني بطبيعة الحال ان العمل السياسي سيأتي بكل شيء دون الإستعداد وبناء القوة الذاتية، ولذلك فان المؤتمر المنعقد في بغداد قد اخذ نصب اعينه وباديء ذي بدء ان يقوى الموقف العسكري العربي وان يقوى الصمود العربي فيجب ان لا نركز على عنصر الخيار بين طريق او اخرى فالخطر الصهيوني خطر عسكري، خطر اقتصادي، خطر اجتماعي، خطر ثقافي، خطر حضاري، يجب ان نتصدى له بنفس المستوى من التعبئة والجهد. بطبيعة الحال عندما ننظر الى مواقف الدول وخاصة بعد كامب ديفيد وما حصل للأمة من انسلاخ الوجود المصري نجد ان هذا الحدث اثر في علاقات الدول بالعالم العربي عموماً فمصر ثقل عربي كنا نحس به في الماضي وما زلنا نشعر به الآن، واعتقد هي ثقل ايضاً في المجال الدولي، فبالتالي التأثير الذي تؤديه مصر في المجال الدولي يجب ان نأخذه بعين الإعتبار وعندما يسبب هذا الإنسلاخ في الجسد العربي الذي سبب لنا جميعاً مشاكل جمة، فيجب ان لا نستغرب ان الدول الافريقية مثلاً تتأثر من هذا الموقف، لأن الدول الافريقية ايضاً لها علاقات بمصر، ولكن يجب ان لا نقارن بين موقف الدول الافريقية مع مصر وموقفها مع اسرائيل لأنه حتى الآن لم اسمع او لم اعرف اياً من الدول الافريقية غيرت موقفها تجاه اسرائيل ويجب ان لا نتخذ من الإجراءات الشيء الذي يدفع هذه الدول الافريقية الى تغيير موقفها أو الى القبول بمنطق ان مصر كونت علاقات مع اسرائيل فيكون على الدول الافريقية الأخرى اقامة علاقات مع اسرائيل واعادتها بطبيعة الحال، الموقف دقيق على الدول العربية الافريقية بصفة خاصة ويحملها مسؤوليات كبيرة في هذا الخصوص، ولكن بمعالجة الأمر معالجة دقيقة اعتقد اننا نستطيع ان نتفادى المخاطر التي تنجم عن هذا الشيء.

في الواقع سيدي الرئيس عندما ننظر الى وضعنا وتقييمه كما قلت يجب ان ننظر اليه بالواقعية التي يتطلبها العمل الجاد، وانني المس في الأوراق التي قدمت من الأخوة الزملاء افكاراً صالحة وجيدة وقابلة ان يدقق فيها وان تدرس وان نستخلص منها افكاراً يستطيع هذا الإجتماع وهذا المؤتمر ان يرفعها في توصيات لمؤتمر القمة، وبالتالي فان كان لي ان اقترح اجراء عملياً في هذا الخصوص، وخاصة انه لم يبق إلا هذا المساء وغداً لانهاء اعمالنا هو، ان تعرض هذه الأوراق على لجنة من المجلس لتمحيصها. وهناك نقاط التقاء بينها جميعها، بغية الوصول الى ورقة محددة والعودة لطرحها على اجتماعنا هذا. ونعتقد اننا نستطيع عمل شيئين في آن واحد: ان يستمر الإجتماع وتقدم الملاحظات والتقييم في الجلسة، وتشكل لجنة تستطيع ان تتفرغ للتقريب بين هذه الأوراق بغية الخروج الى ورقة مشتركة. شكرا.

ـ الرئيس:

شكراً لهذا العرض البناء، الكلمة الآن لوزير خارجية الجمهورية السورية.

ـ السيد رئيس وفد سوريا:

سيدي الرئيس، اولاً أود ان اؤيد اقتراح الأخ سعود حول تشكيل لجنة لتصوغ الأفكار التي تم تداولها من اجل التوصل الى ورقة عمل تشمل استراتيجية العمل العربي المشترك في المرحلة المقبلة كما هو محدد في جدول الأعمال، وهذا امر مفيد وضروري، ومن ناحية ثانية اود وطالما نحن نجري مناقشة عامة حول الفقرة الأولى من جدول الأعمال ان اشير الى بعض النقاط التي وردت في مجمل بعض المناقشات.

أولاً، سيادة الرئيس، يجب ان يكون هناك فارق بين القرار الذي يصدر عن مؤتمر القمة وبين قرار يمكن ان يصدر عن المجموعة العربية في نيويورك أو في جنيف أو في اي مؤتمر من المؤتمرات والمنظمات الدولية. ان مؤتمر القمة يضع المبادىء الأساسية لسياسة العمل العربي المشترك، اما ممارسة هذه المبادىء وكيفية هذه الممارسة فهي من اختصاص المستويات الأدنى كوزراء الخارجية أو المجموعات العربية في المنظمات الدولية وغيرها، وعندما نقول ان مؤتمر القمة يقرر الذهاب الى مجلس الأمن فهذا بالضرورة يعني ان هناك مبادرة عربية للسلام وهنا يجب ان نفرق بين العمل السياسي وبين المبادرة العربية للسلام. لا احد بين الذين تحدثوا قال نوقف العمل السياسي، نلغي العمل السياسي، ونشارك الأخ سعود في ان اسرائيل استفادت جيداً من الرأي العام العالمي، ومن العامل السياسي، في المجتمع الدولي. في عام ٦٧ اسرائيل كانت تعتدي وكانت تحتل الأراضي العربية ورغم ذلك فقد كانت هناك مظاهرات تأييد لعدوان اسرائيل في العديد من عواصم دول العالم، وكان هناك رأي عام كبير عالمي يساند العدوان الإسرائيلي ولا شك فان ذلك يعود الى النشاط السياسي الإسرائيلي العلمي المدروس في قطاعات الرأي العام العالمي المختلفة، لذلك ليس بيننا من يستطيع ان ينقص اهمية النضال السياسي في المجالات المختلفة لكسب الرأي العام العالمي، ومن هنا العمل السياسي يجب ان يستهدف اولاً عزل العدو

وكشفه وفضحه مع تطوير مواقف الدول الأخرى ورفع وتيرة التأييد العالمي للقضية العربية. هذا شيء نتناقش فيه وكيف يمكن ان نحقق هذا الشيء وفي اعتقادنا ان ما طرح من افكار لدى كافة الأخوان الذين تحدثوا يمكن ان يشكل ارضية جيدة تمكننا من تحقيق مثل هذا العمل السياسي الناجح الذي نسعى اليه . اما عندما نتحدث عن مبادرة عربية للسلام وعندما نقول يجب ان نصل الى مجلس الأمن فهذا سيفهم منه ان هناك مبادرة عربية للسلام، والواقع انا اعتقد ان الأخ حسن قد فهم خطأ قول الأخ سعدون حول موضوع التفاوض، بطبيعة الحال الأردن لا يقصد ان الهدف من هذه الورقة هو التفاوض ولكن بالضرورة عندما نقول هناك ذهاب الى مجلس الأمن هذا يعني ان هناك مبادرة عربية للسلام، هذه المبادرة ايضاً بالضرورة ستكون موضعاً للتفاوض إذ ستتقدم الى مجلس الأمن بافكار، سيتناقش حول هذه الأفكار وستجري مفاوضات في مجلس الأمن أو على حدود مجلس الأمن أو في خارج مجلس الأمن، بالإضافة الى ذلك مثل هذه المبادرة ستخلق حالة من الإسترخاء العربي والدولي لأنه يجب دائماً ان نقول الى الناس الحقيقة، يجب ان نقول الى الناس ان اسرائيل لا يمكن ان تطور موقفها اطلاقاً، فاسرائيل معتدية، اسرائيل كذا وكذا، ويمكن ان نستفيد من التاريخ، تاريخ العلاقات العربية الإسرائيلية خلال الثلاثين سنة الماضية وما قامت به اسرائيل خلال هذه السنوات الطويلة، إذن، عندما نذهب الى مجلس الأمن بطبيعة الحال فالمسألة ستكون مسألة تفاوضية وبذلك نكون وضعنا انفسنا بموضع التفاوض وهناك حملة نفسانية واعلامية مركزة على العرب من اجل طحن النفسية العربية، ولا شك ان هذه الحرب النفسية قد تكون اكثر اهمية من الحرب العسكرية، فهذه تحتل الأرض ولكن الحرب النفسية تهزم النفس، تهزم الإنسان قبل ان يحارب. فالذي تطلبه اسرائيل هو خلق حالة من التشكيك ومن اليأس لدى الأمة العربية، وعندما نقول مجلس الأمن فان الإعلام الصهيوني والإعلام المصري سيركزان على ان هناك مرحلة جديدة والتفاوض سيبدأ، فهؤلاء العرب الى ماذا توصلوا؟ ليس امامهم إلا ان يأتوا الى التفاوض، وبالتالي الى ان يقوموا بما قامت به مصر، وستبدأ حملة الشكوك فيما بيننا لذلك طالما نحن جميعاً مقتنعون ان الآن ليس هناك معطيات حقيقية للوصول الى ما يمكن ان يسمى بتسوية عادلة لماذا نضع هذه المسألة للأخذ والرد. لذلك فانا أعتقد ليس من مهمة مؤتمر القمة ان يقرر مثل هذا الأمر في اي مرحلة عندما نصل الى ان العرب قد استطاعوا ان يعيدوا التوازن السياسي والعسكري، وبالتالي قادرين على الذهاب الى مجلس الأمن. ان هذا الأمر لا يحتاج الى اكثر من اجتماع لوزراء الخارجية العرب او حتى الى المجموعة العربية في نيويورك لمناقشة هذا الموضوع واتخاذ القرار اما ان نقيد انفسنا بشكل مسبق بقوالب وصيغ فانه سيعطي بالضرورة انطباعاً بانه سيصل الى التفاوض والى التسوية واعتقد ان هذا الأمر غير مفيد اطلاقاً، وفي كل الأحوال طالما ان هذه وجهة نظر مطروحة . وهناك وجهات نظر اخرى مطروحة لمناقشة هذا الموضوع، الآن نقبل او لا نقبل به ضمن هذا الإجتماع قد لا يؤدي بنا الى الوصول الى نتيجة، لذلك انا أؤيد اقتراح الأخ وزير الخارجية السعودية بتشكيل لجنة تأخذ هذه الأفكار وتضع لنا ورقة كاملة تأتي الى هنا ونناقشها بنداً بنداً، ما نتفق عليه نؤيده وما لا نتفق عليه اولا نراه مفيداً نحذفه وهكذا نرفع الى مؤتمر القمة مشروعاً مقبولاً وجيداً شكراً سيادة الرئيس.

- الرئيس:

الكلمة الى معالي وزير خارجية المغرب.

- رئيس وفد المغرب:

شكراً للأخ الرئيس، آخذ الكلمة لأول مرة ويسرني ان أتقدم اليك بتهاني وتهاني الوفد المغربي على رئاسة اجتماعنا هذا كما اتقدم بأسمى التقدير والتشكرات والإمتنان الى تونس وفخامة الرئيس والحكومة والشعب التونسي على الحفاوة وحسن الضيافة وعلى المجهود الذي يبذل للقضايا العربية. سيكون تدخلي قصيراً جداً لأتحدث عن الإقتراحات التي سبقني بها الأخوان سمو الأمير سعود والأخ عبد الحليم ارى ان هناك ورقة عمل تقدم بها بعض الأخوة من العراق والأردن وسوريا وتقدموا بشروح ضافية لهذه الورقات كما تقدم بعض الأخوة الآخرين من فلسطين ومن الجماهيرية الليبية بمقترحات وشروح كذلك لا شك ان الأمانة سجلتها، ودون الدخول في التفاصيل، اعتبر ان هناك اقتراحات ووجهة نظر لا تبتعد بعضها عن البعض إلا في بعض الفصول في الصياغة أو في الترتيب فما جاء مثلاً فيما يتعلق بالتحرك لدى منظمة الأمم المتحدة نرى ان الإقتراحات متكاملة اكثر منها متنافرة او متعارضة وما جاء مثلاً في ورقة العراق في البند سابعاً الصفحة السابعة هو اساس العمل في منظمة الأمم المتحدة وربما التعبير الذي جاء في الصفحة الخامسة من ورقة الأردن يتمم او يعطي بعض بيانات للعمل الذي ينبغي ان نقوم به فما جاء فيما يتعلق بمسألة الإعلام وضرورة القيام بتحرك اعلامي صحيح في جميع الواجهات سواء تعلق الأمر باوروبا او بامريكا او بافريقيا او بجنوب اميركا كل الإقتراحات متكاملة فلذلك نثني على ما جاء به الأخوة لوضع لجنة حتى تنسق هذه الورقات وهذه الإقتراحات وتأتي بصيغة لمجلسنا هذا مع الأخذ بعين الإعتبار الفكرة التي ادلى بها احد الأخوة، وهي وجيهة صائبة ومن الأهمية بمكان وهي انه ما ينبغي ان يخرج به مؤتمر القمة ينبغي ان ينحصر في وضع مبادىء

وافكار وخطط رئيسية وتبقى الترتيبات والإجراءات الضرورية للممارسة وللتطبيق لمستويات دونها ولذلك اثني على الإقتراح وارجو ان تتكون هذه اللجنة وشكرا.

ـ الرئيس:
شكراً الكلمة الآن للأخ علي التريكي امين خارجية الجماهيرية.

ـ رئيس وفد الجماهيرية:
شكراً للأخ الرئيس، الأخ الرئيس لا اطيل وانا آخذ الكلمة من جديد ولكن بعض الأخوان اثاروا في تدخلاتهم الى بعض النقاط اردت ان ابدي رأيي في شأنها نحن نتفق جميعاً اننا حققنا في المجال العربي تضامناً كبيراً جداً واننا حريصون على ان يستمر هذا التضامن وان نطور هذا التضامن الى الأفضل لتحقيق طموحاتنا كأمة عربية، مسؤولية العمل القومي هي مسؤوليتنا جميعاً بغض النظر عن أنظمتنا الإجتماعية، والصراع مع العدو ليس صراعا يمينياً ولا صراعاً يسارياً بل هو صراع حضاري بين الأمة العربية بأسرها وبين اسرائيل فاما ان تنتهي الأمة العربية ونبقى هنوداً حمراً أو ان ينتهي العدو الصهيوني. إذن كل هذه النقاط لا شك اننا لا نختلف فيها اطلاقاً، كلنا نريد تدمير هذا العدو وازالته من الوجود، ولكن هذا الهدف هدف استراتيجي كبير، نحاول القيام ببعض التكتيكات المرحلية التي قد توصلنا ان شاء الله اليه، ولكن اريد في هذا الإطار ان أوضح أنه من هذا المنطلق يجب ان تكون مناقشاتنا. الحقيقة يجب ان لا تكون بيننا حساسية عندما ننتقد فكرة من الأفكار أو ورقة من الأوراق أو نقطة من النقاط. ليس معنى هذا هو اتهام للوفد أو الدولة التي قدمت هذا الإقتراح، فالأحرى هو الوصول الى نتيجة افضل، وقد نتناقش طويلاً وقد نزعل في هذا الإجتماع ولكن في النهاية نصل الى نتيجة، بالرغم من كل الأزمات التي مرت بنا. حتى في الخلافات الثنائية كنا نخرج في النهاية مجتمعين ونخرج في النهاية متفقين. إذن هذا هو الأسلوب في الحقيقة، يجب ان نتكلم بصراحة وليس كلما تكلم احدنا يظهر للأخ الآخر فيها انها حساسية أو مساس بسياسة دولته اطلاقاً، حتى نتعلق هنا بالمجال القومي والصراع القومي وليس بسياسات دول، فلم نطلب من الدولة الفلانية ان تقطع علاقاتها مع الدولة الفلانية ولكن هذه قضية قومية فوق القضية السياسية ومن هذا المنطلق الحقيقي يكون العمل السياسي، كلنا نجمع انه مهم جدا. وليس في نفس الوقت بديلاً عن العمل الآخر، ولكنه عمل مكمل له، والحقيقة ان ما دعاني الى الكلام هو ان الأخ عبد الحليم اثار نقطة مهمة جداً، يجب ان ننظر الى العالم ولا ننسى رأينا العام العربي. نأخذ مثلاً في الولايات المتحدة الأميركية، الكثير من السياسة الخارجية الأميركية، يقرر وفقاً للرأي العام الداخلي الأميركي، وربما السياسة الأميركية في المنطقة العربية بالذات، تقرر وفقاً للرأي العام الأميركي في الداخل. ولمكاسب انتخابية في بعض الأحيان اذا كنا اهملنا الحقيقة لشعوبنا، وصلنا الى ان نتكلم بلغتين، لغة نخاطب بها العالم ولغة نخاطب بها شعوبنا. فما هي النتيجة؟ . . . أنفقد شعوبنا والعالم ولا نستفيد بأي شيء وهذه الحقيقة يجب ان ننتبه اليها، وحين نقرأ مذكرات كيسنجر الأخيرة بوضوح نجد انها تحاول ان تحمل مسؤولية ما قام به السادات لعبد الناصر. ان عبد الناصر والله هو الذي قام بالعمل هذا ويتكلم عن روجرز ويتكلم عن كذا وكذا، وهو ليس في الحقيقة دفاعاً عن السادات بقدر ما هو تحطيم لنفسية الأمة العربية والإتصالات مع فلان وفلان هي في الواقع ربما تكون غير صحيحة. ولكن تعطي اثراً سيئاً لدى شعوبنا، وفي النهاية نفقد شعوبنا ونفقد العالم، وبالتالي الحقيقة. وبين الأخ سعود وقال كلاماً صحيحا. بين اسرائيل وبين مصر صحيح ننظر في النهاية الى الشعب المصري كمسؤول عما تم ولكن الأمر الواقعي انه عندما تقوم مصر بتحرك في العالم هو في النهاية لصالح اسرائيل. الحقيقة يجب ان لا ننكرها اطلاقا. اذا كان الرئيس السادات بعث رسالة الى الرؤساء الأفارقة ومنها الرئيس الكاموروني وأنا رأيت الرسالة بنفسي. (انقطاع في التسجيل). . . ونأمل ان ترجع مصر الى الصف العربي ولكن هذا هو الموجود حاليا. وهذا هو المنطق الموجود حالياً لا . . . الحقيقة ان الدول الافريقية وغير الافريقية التي لم تعد علاقاتها مع اسرائيل ستعيدها وفي القريب العاجل. وأقول اليكم لولا قرارات بغداد ولولا قمة بغداد والتضامن العربي الحقيقي فعلاً الذي كان قوياً وفعالاً لكانت كثير من الدول اعادت علاقاتها مع اسرائيل. وبالتالي محاربة اتفاقية كامب ديفيد هو في النهاية محاربة العدو الصهيوني اساسا. وما من شك ان كثيراً من الدول تتكلم عن الحق العربي ولكن كثيراً من الناس يرون انه حان الوقت الآن لاعادة علاقاتهم مع اسرائيل نتيجة لخروج اكبر دولة عربية. كيف نربح الصدى. هذا بتماسكنا كأمة عربية والكلام الذي قاله احد الأخوان انه اي دولة فعلاً يكون واضح لديها مثلما عملنا مع كندا في تحرّكنا العربي عندما حاولت كندا ورئيس وزرائها ان ينقل سفارته الى القدس كان التحرك العربي لا بأس به على الرغم من ان الوزير الكندي شبه الموقف العربي كموقف الكلب الذي ينبح لكن القافلة تسير ولا تنصت اليه واظن انكم سمعتم تصريح الوزير الكندي. لكن ثبت لدى كندا ان الأمر غير ذلك وانه عمل عربي موحد وانه يخشى من موقف عربي. وتراجعت كندا. إذن فليكن مفهوماً لدى اي دولة اخرى حاولت ان تقترب من مصر انه ينتظرها هذا الموقف. اعتقد واكرر انه يجب ان نقف بصراحة دون خلفية وحان الوقت لأن نطور عمل الجامعة

العربية فنحن كنا في القاهرة بمجرد ما نتتقد عملاً ادارياً للجامعة كاننا مسسنا الأمين العام فتكون مشكلة خطيرة ولازم نعتذر اليه. فيجب ان لا نصل الى هذه المرحلة وحان الوقت لأن تأخذ الجامعة العربية ونحن معها نفساً جديداً وفقاً لهذا المنهج الجديد وشكرا.

- الرئيس:
الكلمة الى الأخ سعدون
- رئيس وفد العراق
اريد ان ابدي تأييد وفد العراق لمقترح تأليف لجنة للصياغة شكرا.
- الرئيس:
الكلمة الى الأخ حسن ابراهيم.
- رئيس وفد الأردن:
سيدي الرئيس لا أود أن أتحدث في نفس الموضوع الذي سبق ان تحدثنا فيه ولكن فقط اريد ان اذكر كلمة واحدة ان هنالك مقترحاً يقول باعداد صيغة وثيقة تتضمن الهدف للنضال العربي المشترك تحت الفقرة المذكورة في اولا - للمبادىء الأساسية التي اقرها مؤتمر القمة العربي التاسع لغرض عرضها على دورة خاصة للجمعية العامة هناك مقترح لوضع وثيقة كيف يعمل بها اقتراحات مختلفة وشكرا بالنسبة الى هذه النقطة.

وما النقطة الثانية انما تفكر بها الأردن دائماً وابداً وفي هذه المرحلة بالذات وهي العمل العربي الحقيقي الذي يتصدى للعدو وان هذا التصدي هو ذلك التصدي لجانب الأشقاء المواجهين للعدو مباشرة في سوريا وفي العراق وفي المنطقة وان الحديث عن مجلس الأمن ليس ذلك المكان الذي سنلتقي به ويذكره التاريخ. ان لقاءنا الحقيقي ليس في مجلس الأمن، انه في التصدي للعدو في اليوم الذي لا بدّ ان يأتي. ولذلك لا اريد ان اخوض في التعليق على ما جاء في الأحاديث السابقة عن التفاوض أو غيره ولكنني اؤيد اقتراح الأخوة بتشكيل اللجنة للمبادرة بالعمل بتلك الروح الإيجابية الصحيحة والقومية الصحيحة التي جئنا بها الى هذا المؤتمر وشكرا.

- الرئيس:
شكراً للأخ حسن ابراهيم وشكراً لجميع الأخوان الذين اخذوا الكلمة في هذا البند وقد تبين من هذه الكلمات ومن هذه التوضيحات والشروح اتجاه نظر واحد، وغاية واحدة. واني اشكر الأخ وزير خارجية العربية السعودية على هذا الإقتراح العملي الذي تقدم به إذ اقترح تكوين هذه اللجنة التي ستنظر في ورقات العمل لجنة صياغة فيها اعتقد في كل ما جاء في تدخلات الأخوان رؤساء الوفود حتى يكون عملها عملاً كاملا. وقد أيد هذا المقترح كل من الأخوان الذين اخذوا الكلمة بقي ان هذا الإقتراح سيكون عملياً بصورة تامة تفرض على الاجراءات ان اطرحه عليكم حتى اسألكم هل من معارض لهذا المقترح؟.. بما انه لا وجود لمعارضة بقي لهذا العمل ان يكون كاملاً من ناحية اخرى وذلك باقتراح الدول التي ستتكون منها هذه اللجنة فالرئاسة لا تريد ان تتجاسر باقتراح بعض الدول اعتقد ان الأخوان الذين اقترحوا او ايدوا في امكانهم ان يتقدموا بمقترح حول تركيب هذه اللجنة.

- رئيس وفد العراق:
سيادة الرئيس نحن نقترح ان تكون اللجنة مكونة مما يلي:
العراق، سوريا، الأردن، فلسطين، ليبيا، المملكة العربية السعودية، الكويت، وتونس. «في مستوى الوزراء» أو مستوى الممثلين.
- الرئيس:
طبعاً مع اضافة ممثلين عن الأمانة العامة ليستعينوا على العمل امر طبيعي، نعم واني اشاطر رأي الأخ عبد الحليم في ان يكون هذا العمل فوراً حتى تقدم لنا هذه اللجنة نصاً كاملاً لجلسة الغد مساء.

قبل الظهر؟ لأننا سنبحث الموضوع عدد ٠٢ مساء، حتى نتلو على كل الأخوان هذه الورقة النهائية المستخرجة من الورقات الثلاث ومن تدخلات الأخوان رؤساء الوفود ونصادق عليها لتكون بمثابة الورقة النهائية التي نتقدم بها الى مؤتمر الملوك والرؤساء، هل نحن متفقون على هذا؟

اعيد عليكم اسماء الدول التي ستشارك في هذه اللجنة.
العراق، سوريا، الأردن، ليبيا، فلسطين، السعودية، الكويت، تونس، وممثلين عن الأمانة العامة. كلنا متفقون على

هذا؟ اعتقد اننا قمنا بعمل طيب خلال هذا اليوم واستسمح منكم رفع الجلسة مع التذكير بالدعوة للعشاء على الساعة الثامنة أو بعد الثامنة.

- رئيس وفد لبنان:

سعادة الرئيس جاء ببعض اوراق العمل التي قدمت في عدد رقم ١ بالجدول فقرة تتعلق بجنوب لبنان ولما كنا قررنا ان يبحث هذا الموضوع على حدة فاني ارجو ان لا تبحث اللجنة المؤلفة حالياً في هذا الموضوع ونتركه «متفقين على هذا» للتوضيح فقط.

- الرئيس: الأخ عبد الحليم خدام.

- رئيس وفد سوريا:

شكراً سيدي الرئيس، بما ان اللجنة هي لجنة تحضيرية وتعد لمؤتمر القمة فاني ارى ان تكون هذه اللجنة على مستوى الوزراء وشكرا. الوزراء والممثلون، لجنة وزارية للممثلين ان ينضموا الى هذه اللجنة.

- رئيس وفد العراق:

لا سيادة الرئيس موش هذا المفهوم موش ضروري الوزير يحضر. الممثل لديه التعليمات الكافية الواضحة للعمل. هذه الورقة الموجودة اذا اراد ان يحضر واذا لم يرد فله ممثله.

- الرئيس:

اجتماعنا غدا.

- رئيس وفد سوريا:

أولاً يجب ان يبت وزراء أو ممثلون يعني اما الوزراء او الممثلون يعني نصف بنصف؟ اما الوزراء او الممثلون وجهة نظري. لأنه هناك حل آخر يعد الممثلون دراستهم ويعرضوها على لجنة الوزراء من هذه الدول التي تشكلت فتقوم بالمراجعة العامة وتحيل الى المؤتمر، هذه نقطة: النقطة الثانية انا اقترح ان يكون غداً بحثنا في الجلسة الصباحية البند الثاني من جدول الأعمال. متفقون عليه.

- الرئيس:

فيما يتعلق بتركيب اللجنة فبكل مرونة كما قلت تتركب رأساً واولاً من الوزراء اذا غاب الوزير يكون الممثل هو الذي ينوب عنه.

- رئيس وفد سوريا:

اذا تسمح لي اللجنة من هذه الدول التي ذكرت يجتمع الممثلون لينسقوا الأفكار ويضعوا مشروعا. هذا المشروع يعرض على الوزراء السبع لمناقشته، بعد المناقشة واقراره، يتقدمون به الى رئاسة المؤتمر ليعرض على الجلسة العامة، متفقين؟

- الرئيس:

اذا كان الأخوان متفقين على هذه الطريقة، من الضروري ان يبدأ العمل هذه الليلة لتقديم الوثيقة الى الوزراء غدا.

- رئيس وفد السعودية:

سيدي الرئيس انا اقترح ان تكون تونس رئيسة لهذه اللجنة في كلا المستويين وان تقوم هي بمتابعة الوضع وتنظيم اعمال هذه اللجنة من حيث المواعيد، واين تجتمع؟ وفي اي الأوقات؟

- الرئيس:

هذا امر مرهق يا سمو الأمير، ويكاد ان يكون مستحيلاً اعتباراً وان وزير خارجية تونس يرأس هذا الملأ الكريم، فكيف يمكن ان يكون في آن واحد في اللجنة وفي الجلسة العامة؟ يكون الأخ الطيب السحباني الأمين العام للوزارة ان سمحتم يمثل تونس في هذه اللجنة ثم نعرض الموضوع كما قال الأخ عبد الحليم على الوزراء قبل عرض المشروع على المؤتمر واعتقد انه سيكون هذا العمل مرناً وصالحاً في آن واحد.

- الأخ ابو اللطف:

شكراً اتفق في البداية ان تكون على مستوى الممثلين لوجود الأخ الطيب السحباني أولاً. بعد ذلك عندما نجتمع بالفعل على مستوى الوزراء تتفضل بالفعل وتكون معنا. يا سيدي احنا تحت الطلب دائما.

- الرئيس:

اجتماع اللجنة ان لم تروا مانعاً الساعة العاشرة مساء الليلة في احدى قاعات النزل لتشرع في العمل ان لم تروا مانعا. واجتماعنا غداً عند الساعة العاشرة صباحاً وشكراً لكم.

ورفعت الجلسة

الجلسة الثالثة لوزراء الخارجية العرب في تونس

الرجاء من الأخوان رجال الصحافة اخلاء القاعة لتمكيننا من مواصلة اعمالنا.

حضرات الزملاء الكرام، بعد ان انتهينا بالأمس من الشوط الأول فيما يخص البند الأول من جدول اعمالنا، وذلك بتكليف هذه اللجنة المختصة، لجنة الصياغة التي حسبما بلغنا عملت الى ساعة متأخرة من الليل، وهي مشكورة على ذلك. وفي اعتقادي انه ستكون بين ايدينا الوثيقة التي هم بصدد اعدادها مساء هذا اليوم. وفي انتظار ذلك، نمر رأساً الى البند ٢ من جدول اعمالنا ان سمحتم، وهو الوضع في جنوب لبنان.

الكلمة الى الزميل الأخ فؤاد بطرس وزير خارجية لبنان، فليتفضل.

ـ رئيس وفد لبنان: شكراً سيدي الرئيس، اذا تحدّثنا عن موضوع جنوب لبنان فانما نتحدث عن موضوع شائك جعلته الأحداث التي تعاقبت في المدة الأخيرة بارزاً يحتل المرتبة الأولى في همومنا، ليس في لبنان فحسب، بل بالنسبة الى جميع الأخوان العرب، وبالنسبة الى القضية الفلسطينية بالذات. ان ما يجري في جنوب لبنان يهمنا ويجب ان يهمنا جميعاً لأن مصير لبنان يتعلق به الى حد بعيد ولأن تطورات القضية الفلسطينية تتعلق به الى حد بعيد. ولأن مصير المعركة مع العدو الإسرائيلي والتخطيط لها وتوقيت حدوثها او عدم حدوثها والتحضير لها كل ذلك يتصل الى حد بعيد بجنوب لبنان، ومن هنا فان جنوب لبنان مسؤولية عربية، ولبنان إذ يعود الى الأخوان العرب بصورة انفرادية وجماعية عن طريق مجلس الجامعة الكريمة ليتباحث معهم في الخطوات التي ينبغي ان تتخذ لمواجهة هذه الأخطار انما يمارس في الوقت ذاته حقاً، ويلتزم بواجب. بطبيعة الحال لا بدّ من معالجة موضوع جنوب لبنان من زاوية الحرص على وحدة البلد واستقلاله وسيادته. ولكن لا بدّ لنا ان نترجم هذا الشعار بصورة عملية وفعلية عن طريق مقررات قابلة للتنفيذ تحل المشكلة في الميدان وتصد الأخطار عن جنوب لبنان لأن هذا الموضوع لم يعد قابلاً للمساجلة النظرية بل لا بدّ من معالجته معالجة موضوعية وعملية وتفصيلية. ان الشعارات ينبغي اللجوء اليها واعتمادها في العمل السياسي ولكن بشرط ان لا نفرغها من محتواها وان نكتفي بها كشعارات، فوحدة لبنان واستقلاله وسيادته هي من الأمور التي تهمنا وتهمكم جميعاً دون ريب ولكن آن الأوان لأن نترجم هذا الشعار في الميدان فيما يتعلق بجنوب لبنان وان نتخذ جميع الإجراءات الكفيلة بان نصون هذا الشعار وما ينطوي عليه من حقائق راسخة وثابتة.

هناك عناصر كثيرة تفرض معالجة جنوب لبنان كموضوع قائم بذاته بالرغم من انعكاسات القضية الكبرى على لبنان ومن انعكاسه على القضية الكبرى. وهذه العناصر من الخطأ ان نتجاهلها أو نتغاضى عنها لأن في ذلك تحولاً عن العمل الإيجابي الجدي الفعال واني على يقين من اننا لا نريد ألا عملاً ايجابياً جدياً وفعالاً.

ان العناصر التي تتحكم في قضية الجنوب اليوم هي التالية:

العدوان الإسرائيلي على الجنوب في ٧٨ واحتلال ارض الجنوب من قبل اسرائيل. ذيول هذا العدوان والإحتلال وانعكاساته على الطبيعة وتصاعد الإعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان بالشكل الذي تعلمون والذي ادى بنا الى مراجعة مجلس الأمن اكثر من مرة.

مداخلة الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن في معالجة الإعتداء على جنوب لبنان واحتلال الأراضي اللبنانية، تلك المراجعة التي حصلت من قبل لبنان بالإتفاق مع المقاومة الفلسطينية وموافقة اكثر من دولة عربية شقيقة لأن الظروف كانت تحتمها وقد اقترنت هذه المراجعة بقرار صدر عن مجلس الأمن وهو القرار ٤٢٥ الذي قضى بوجوب انسحاب القوات المحتلة من جنوب لبنان وبضرورة اعادة سيادة لبنان على جنوبه كاملة ومساعدة الدولة على استعادة سلطتها وسلطانها على الجنوب من قبل قوات امن دولية شكلت لهذه الغاية وحددت لها منطقة عمليات معلومة.

بالإضافة الى هذه العناصر هناك ظاهرة عامة لا بدّ من الإشارة اليها وهي ان قوات الأمن الدولية اصطدمت في ممارسة مهامها بصعاب شتى مما حال دونها ودون استكمال وتنفيذ المهمة المنوطة بها. فقد تقدمت بعض الشيء ولكنها منذ اشهر وربما منذ سنة واكثر لم تعد تتقدم، واصبحت جاثمة هناك تتعرض لاعتداءات من جميع الجهات دون ان تستطيع ان تدافع عن نفسها

أو تحول دون هذه الإعتداءات بحيث اصبح يخشى من جراء هذه الحالة المؤسفة ان تتعطل مقررات مجلس الأمن في الجنوب وان لا تستطيع قوات الأمن الدولية اداء مهمتها مما ينعكس بصورة سلبية على وجود هذه القوات وعلى استمرارها في اداء هذه المهمة . واذا اضفنا الى هذه الإعتبارات التي تقتضي ان يعالج موضوع الجنوب كوحدة وقضية قائمة بحد ذاتها، اذا اضفنا الى ذلك ما يتعرض له الجنوبيون من مخاطر في ارواحهم وممتلكاتهم وما تتعرض له الأرض اللبنانية من اعتداءات ـ هناك مئات بل آلاف من الضحايا البريئة وهناك حوالي ثلاثمائة الف لاجيء وهناك ممتلكات لا تحصى دمرت وقد تدمر على التوالي مستقبلاً ـ كل ذلك يفرض علينا ان نسعى جاهدين الى ان نحول دون الإنفجار الكبير الذي يمكن ان يحصل في الجنوب، اذا ما استمرت الحالة على هذا المنوال وتفاقمت بمفعول عدم تمكين قوات الأمن الدولية من اداء مهمتها. ان هذه القوات اصيبت بخسارة كبيرة لقد قتل لها حتى الساعة حوالي ٣٢ رجلاً على ما اعتقد. وهي تصطدم بصعوبات جمة في التحرك من جراء الإعتداءات الإسرائيلية ومن جراء القوات التابعة لاسرائيل ومن جراء القوات والأطراف المتواجدة في جنوب لبنان دون استثناء ومن جراء التسلل الذي يحصل بين خطوطها. فحسب معلوماتي وحسب اعتقادي وبمعزل عن حق لبنان المقدس في ان يطلب تنفيذ قرار صدر عن المجموعة الدولية في سبيل مصلحته ومصلحة العرب في التشاور معهم للحيلولة دون تفاقم الأمور، بمعزل عن كل ذلك اخشى ان لا ترغب قوات الأمن الدولية في ان تبقى موجودة في الجنوب بمثابة شاهد لا يستطيع ان يفعل شيئاً بل تفقد مصداقيتها ورصيدها في المنطقة وفي العالم مما ينعكس على مجلس الأمن في اعماله وفي سمعته وفي اي مسعى يمكن ان يقدم عليه مستقبلاً من اجل حماية السلام في العالم. ثم ان لبنان الذي لم يستطع ان يستعيد عملياً اي جزء من سيادته وسلطانه على الجنوب لا يمكنه ولا يجوز له ان يوافق على ان تبقى قوات الأمن الدولية موجودة في الجنوب من اجل ان تسجل مآسي الجنوبيين وتجاوزات الجميع على لبنان وعلى ارض لبنان وعلى مقررات الأمم المتحدة.

ان بعض الأخوان في كلماتهم نهار امس تعرضوا الى موضوع الجنوب بصورة مقتضبة وتلميحاً، وقد لاحظت ان احداً منهم لم يعر موضوع الجنوب وفقاً للإطار الذي اشرت اليه الأهمية الخاصة اي انهم نسوا أو تناسوا ان هناك مقررات دولية في الجنوب وهناك قوات دولية في الجنوب وهناك ضرورة ملحة بان يعالج هذا الموضوع كوضع قائم بحد ذاته . ان هذه القوات لم تأت لحماية لبنان وجنوب لبنان فحسب بل جاءت لتحمي المقاومة الفلسطينية ايضاً وجاءت لتحمي اي بلد عربي لم يخطط للمعركة في الوقت الحاضر بالنسبة لاسرائيل، وهي تشكل في الأوضاع القائمة نوعاً من الورقة التي ينبغي علينا ان نفكر جلياً قبل ان نعرض انفسنا لخسارتها. من هناك ضرورة السعي الحثيث لايجاد الحلول، ولكن هذه الحلول لا يمكن ان تكون بالمساعدات المادية، اقول ذلك دون ان نقلل من اهمية المساعدات المادية التي يستحقها جنوب لبنان وابناء الجنوب، ولكني اعتقد ان هذه المساعدات اذا جاءت لا يمكن ان تكون مقبولة إلا اذا اقترنت بمواقف ومقررات اساسية بالنسبة الى الموضوع السياسي وان لا تكون بديلاً عنه لئلا يعتقد البعض في لبنان ذاته ان السلطة اللبنانية تخلت عن الدفاع عنه مقابل بعض الأموال من قبيل المساعدات فاصبح علينا اذن ان نعالج الموضوع معالجة واقعية، ليس عن طريق العموميات كما تعودنا معالجة موضوع لبنان في الآونة الأخيرة. اقول ذلك لا لأنتقد احداً بل لأنتقد اللبنانيين قبل غيرهم وهذا الإنتقاد أوجهه الى نفسي والى السلطة اللبنانية بقدر ما أوجهه الى اي فريق شقيق آخر لهذا اصبح لزاماً علينا ان نعالج هذا الموضوع بصورة واقعية لا عن طريق العموميات والعبارات والشعارات المألوفة لأن ذلك ليس بالمعالجة واني اعتقد مخلصاً انه من الأفضل لنا جميعاً ان لا نعالج هذا الموضوع على اساس مسكنات لا يمكن ان تفي بالغاية المتوخاة بالنسبة الى اللبنانيين والى الجنوبيين بصورة اخص.

اصبح من الضروري ان نعالج موضوع الجنوب من زاويتين حسب رأيي، زاويتين رئيسيتين: الزاوية الأولى هي استعمال جميع الوسائل لتكف اسرائيل عن اعتداءاتها على الجنوب ولتنسحب من الأراضي التي لا تزال تحتلها مباشرة. هذا الأمر ليس بالكثير علينا، يوجد بيننا اكثر من دولة لها طاقات سياسية واقتصادية كبرى اذا ما وظفتها في سبيل الضغط على الدول القادرة ان تؤثر على اسرائيل فانها تستطيع ان تحقق تقدماً ملموساً في هذا الصعيد، وهذا ما نطلبه في الدرجة الأولى. الزاوية الثانية التي لا بدّ من معالجة موضوع الجنوب منها تتعلق بداخل الحدود اللبنانية. لا بدّ من ان نمكن قوات الأمن الدولية من انجاز مهمتها ونشجعها على الإستمرار في الجنوب وعلى التجديد في الجنوب، وسعياً الى هذه الغاية ينبغي وقف جميع العمليات من الجنوب ضد اسرائيل وينبغي بالإضافة الى ذلك جعل منطقة عمل القوات الدولية المحددة باماكن تواجدها منطقة خاضعة لسياد الدولة اللبنانية فينتفي فيها اي وجود مسلح الا للقوات الدولية وللجيش اللبناني دون اي استثناء، وهكذا نكون في وقت واحد امنا استعادة سلطة الدولة على الجنوب وامنا انتشار الجيش اللبناني فيه. وبديهي ان هذا التنفيذ يستلزم تنسيقاً دقيقاً ومستمراً بين قوات الأمن الدولية والسلطة اللبنانية كي يأتي التنفيذ بشكل صحيح ويشمل الجميع على السواء. اما خارج منطقة قوات الأمن الدولية فهناك مناطق سمح للمقاومة الفلسطينية ان تكون موجودة فيها وفقاً لمعدلات معلومة وهذا ما لا نريد ان نمس به في هذه المناسبة. واخيراً وهي آخر فقرة تضمنتها ورقة العمل اللبنانية من اجل ان نساعد

على التنفيذ ـ نرى ان تعهد الى اللجنة المنبثقة عن مؤتمر بيت الدين بعد ان يضاف اليها ممثل عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية متابعة تنفيذ هذه المقررات ـ عفوا ـ هذه خلاصة موضوعية، واكرر موضوعية بعيدة عن اي انفعال او تجن على الحالة القائمة في جنوب لبنان. اني اناشدكم ان تأخذوا هذه الأمور بعين الإعتبار ونحن لا نرمي من وراء هذا الى المساس باحد او التجني على احد ولكننا لا نقبل ان يتجنى علينا احد لسنا هنا إلا ضمن اطار تأمين الحد الأدنى من الأمور الحيوية بالنسبة الى جنوب لبنان وبالنسبة لنا. ونحن اعتمدنا بعد التشاور مع بعضنا في الحكومة هذا الحد الأدنى لأن أي حد دونه لا يؤتي بالثمار المنشودة ولا يؤمن تنفيذ مقررات مجلس الأمن ولا يؤمن بقاء واستمرار قوات الأمن الدولية التي يشكل تركها لجنوب لبنان في الوقت الحاضر وفي نظرنا مغامرة بالنسبة الى الجميع ولذلك لم نقدم ورقة عمل لا من اجل الضغط ولا من اجل المساومة بل قدمناها تعبيراً عما نؤمن به ونعتقد انه صحيح وضروري وواجب علينا وعليكم. ان وحدة لبنان تتعرض بصورة مباشرة ان لم تتخذ التدابير اللازمة بالنسبة الى الجنوب وقد ينعكس ذلك على اكثر من فريق وقد ينعكس على الأخوان العرب بصورة اجمالية وعلى المجموعة العربية والأمة العربية. ان لبنان، واقول ذلك في غير منة بل لمجرد التذكير، قدم كثيراً كثيراً في سبيل القضية المشتركة، لا سيما في السنوات الخمس الأخيرة، واستطيع ان اجزم ـ بدون ان اتباهى بذلك ـ بانه ربما قدم بالنتيجة اكثر من اي كان خصوصاً اذا قسنا ما قدمه بامكاناته وطاقاته: قدم المال قدم الدم قدم الدمار ضحى بعمرانه عرض وحدته للتفرق هجر ابناءه كل ذلك في سبيل القضية المشتركة ومن حقه عليكم ان يدرس موضوعه بالنسبة الى الجنوب بالجدية اللازمة وبروح المسؤولية التي عودتمونا عليها، فاذا استجبتم الى مطالبنا فنحن لكم شاكرون وكل ما نتمناه ان لا يصدر عن هذا المجلس اي قرار يمكن ان يدفع اللبنانيين الى اليأس والتشكك وهذا ما لا نريده ولا تريدونه والسلام وشكراً سيدي الرئيس.

ـ محمد الفيتوري: شكراً للأخ الزميل، فؤاد بطرس وزير خارجية لبنان. الكلمة للأخ ابو اللطف رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير.

ـ كلمة ابو اللطف: شكراً سيدي الرئيس، لقد اجتمعنا واستمعنا هذا الصباح الى عرض شيق وحقيقي لما يحدث في لبنان. ولا شك ان لبنان الشقيق يعاني منذ زمن الكثير من الويلات ولقد عمل العرب وما زالوا يعملون من اجل لبنان ولكني اعتقد ان ما يقدمه العرب حتى هذا التاريخ لا يكفي من اجل مساعدة لبنان واغاثته والوقوف معه في محنته الكبرى. اننا مع لبنان في هذه المحنة فقد قدم ضحايا ضخمة، قدم مئات الآلاف من الضحايا وقدم المزيد من المهاجرين وقدم ايضاً المزيد من الممتلكات التي هدمت. كل ذلك قدمه لبنان العزيز ونحن نشاطر هذا الشعب الشقيق الويلات. فنحن هناك نعيش معه جنباً الى جنب وكنا نتمنى ان لا يتعرض لبنان الى مثل هذه المحنة ولا شك ان احترام قرارات مجلس الأمن امر ضروري ولكن من الذي لا يحترم هذه القرارات هل هم العرب ام الإسرائيليون هناك العديد من قرارات مجلس الأمن التي صدرت نتيجة احتلال البلاد العربية من قبل القوات الإسرائيلية ولكن بعد تلك القرارات ما زالت هذه البلدان أو الأراضي العربية محتلة. فالقراران ٢٤٢ و٣٣٨ صدرا عن مجلس الأمن ولكن ما زالت الجولان ترزح تحت الإحتلال الإسرائيلي بالرغم من عدم وجود ما يؤثر هناك ومن عدم وجود نفس الأوضاع التي تسود جنوب لبنان. لماذا لم ينسحب الإسرائيليون من الضفة الغربية، لماذا لم ينسحبوا من غزة لماذا لم ينسحبوا من الجولان؟ فالقرار ٢٤٢ هو ايضاً قرار مثل قرارات الأمم المتحدة عدد ٤٢٥ او ٤٢٦ او ٤٥٥. القضية في اساسها هي اسرائيل، والقضية في اساسها هي الولايات المتحدة الأميركية. ان هذه الأطراف هي التي تريد الدمار للبنان، فكلما شعرنا ان لبنان يسير على طريق السلام وان لبنان يمكن ان يصل الى مصالحة وطنية رأينا تصعيداً في العمل المسلح ضد جنوب لبنان ورأينا المزيد من ذلك خاصة بعد اتفاقيات كامب ديفيد، رأينا كيف احتل جنوب لبنان وكيف جاءت قوات الأمم المتحدة. وعندما جاءت قوات لأمم المتحدة عقدنا عدة اجتماعات مع المسؤولين عنها وعلى رأسهم السكرتير العام للأمم المتحدة الدكتور فالدهايم وقلنا له نحن على استعداد، مع عدم اعترافنا بالقرار رقم ٤٢٥ لأنه لم يتحدث عن القضية الفلسطينية ولا عن منظمة التحرير الفلسطينية علماً باننا كنا جزءاً من هذا الصراع، بالرغم من ذلك فاننا سنقدم لقوات الأمم المتحدة كل تسهيل، وبالفعل قدمنا كل تسهيل وما زلنا نقدم كل تسهيل لأننا نعتقد ان امن لبنان هو امن للثورة الفلسطينية واننا حريصون على سيادته ووحدته الوطنية وعلى السيادة الكاملة للسلطة الشرعية على كل الأراضي، وقد حاولت الأمة العربية منذ مؤتمرات القمة ومؤتمر الرياض ان توجد كل السبل من اجل حماية لبنان وتجنيبه الويلات وقد صدرت قرارات عن القمة وهذه القرارات التي صدرت كانت تنص على ضرورة العمل من اجل حماية لبنان وضرورة ان ينفذ جميع الأطراف هذه القرارات ومن ناحية منظمة التحرير الفلسطينية فقد قامت منذ البداية بتنفيذ القرارات لأننا ندرك ان سلامة لبنان كما قلت هي سلامة للثورة الفلسطينية. لقد وضعنا القدر هناك مع الأخوة في لبنان كما وضعنا مع اشقاء آخرين في سوريا ووضعنا مع اشقاء آخرين في الأردن، لذلك كان هذا هو قدرنا. ولكن اقول ان هناك معوقات في الجنوب وهذه المعوقات بالفعل ليست كما تتحدث عنها الورقة اللبنانية. انظروا الى تقرير الأمين العام حول قوات الأمم المتحدة المؤقتة في

لبنان في الفترة الواقعة بين ١٣ كانون الثاني و٨ حزيران لتروا ان هناك اطرافاً لم تذكرها هذه الورقة هي التي تعيق كل شيء. يقول هذا التقرير للأمين العام للأمم المتحدة: اما الحوادث بين قوات الأمر الواقع، وهو يعني سعد حداد، وقوة لأمم المتحدة فقد جرت باستمرارية وكثافة اكثر من الماضي وشملت تقييدات على حرية حركة افراد وقوات الأمم المتحدة ومركباتها وطائراتها المروحية واطلاق النار والإستفزازات الأخرى ضد مواقعنا ومنشآتنا ودورياتنا واطلاق النار على القرى والإزعاجات الأخرى للسكان المدنيين المحليين داخل منطقة العمليات الدولية. إذن ليس هناك ذكر للمقاومة وقد ازدادت هذه الأعمال بشكل كبير حين بدأ انتشار كتيبة الجيش اللبناني في منطقة عمليات القوات الأممية. جرت هناك هجمات متعددة على مقر القيادة في الناقورة، في حادثتين، وقد اشرت في تقريري المؤقت بتاريخ ١٩ نيسان الى احدى هاتين الحادثتين في ٢٩ آذار التي نجم عنها مقتل جندي واحد وجرح جنديين آخرين تابعين للوحدة الفرنسية. اما الحادث الآخر فقد حدث في ١٨ و١٩ نيسان حيث جرح فيه ثمانية افراد تابعين لقوة الأمم المتحدة، ستة منهم كانوا في الفرقة الايرلندية في مقر القيادة والاثنان الباقيان كانا ضابطين هولنديين. وقد لفت نظر مجلس الأمن الى هذا الحادث الخطير خلال فترة اظهرت فيها قوات الأمر الواقع بشكل متزايد ميولاً تنذر بالخطر نحو استعمال القوة ليس فقط من اجل افشال تحقيق اهداف قوة الأمم المتحدة في الإنتشار بشكل اوسع في المنطقة الواقعة تحت سيطرتها، بل ايضاً لانتهاك حرمة ما كان يبدو انه نقطة مختارة داخل منطقة عمليات قوات الأمم المتحدة. لقد بدا ان هذه النشاطات كانت تتركز حول قضيتي تبنين وشقرا وبرعشيت في منطقة الكتيبة الإيرلندية وفي بعض القرى الواقعة في القطاع الجنوبي لمنطقة الكتيبة الهولندية، وقد تعرضت هذه القرى تحت ذرائع مختلفة من وقت لآخر لقصف شديد وتهديدات خطيرة بتدميرها ونتج عن هذه الأعمال عدد من الإصابات في السكان بين قتلى وجرحى، انها تسببت في نزوح بعض السكان من القرى الى المناطق الشمالية في لبنان وحتى بداية حزيران نزح حوالي ٧٠ في المائة من سكان قرية برعشيت وحوالي ٣٠ في المائة من سكان قرية شقرا وحوالي عشرة بالمائة من سكان قرية تبنين ومعظم القرى المتضررة الأخرى. وفي السابع والعشرين تعرضت نقاط المراقبة ومراكز قوات الأمم المتحدة الواقعة في المنطقة التي تسيطر عليها قوات الأمر الواقع من وقت الى آخر الى ازعاجات من قبل هذه القوات. ومن بين اخطر الحوادث من هذا النوع الهجوم على مركز المراقبة في مروحين في ٤ ايار، ففي صباح ذلك اليوم شقت مجموعة من العناصر المسلحة زعمت انها من قرية مجاورة طريقها بالقوة الى مركز المراقبة في مروحين واختطفت الجنود الهولنديين الثلاثة التابعين لقوة الأمم المتحدة والمتمركزين هناك، وفي اليوم نفسه اختطفت موظفاً مدنياً في الخدمات الميدانية كان في مهمة تموينية وقد تم احتجاز الجنود الثلاثة والموظف الى آخره. وهناك تقرير مؤقت في ١٩ نيسان اشرت فيه الى ازدياد تواجد افراد عسكريين اسرائيليين في الأراضي اللبنانية الواقعة تحت سيطرة قوات الأمر الواقع. وقد سجلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ما مجموعه ٢٩١ حادثاً لانتهاكات حرمة الحدود خلال الفترة قيد المراجعة وكان اخطر هذه الإنتهاكات ما حدث في ٩ آذار حين دخلت وحدة كبيرة من القوات الإسرائيلية منطقة عمليات قوات الأمم المتحدة حيث تمركزت الكتيبة الإيرلندية بجوار قرية شقرا وقد رفعت تقريراً خاصاً عن هذا الحادث الى مجلس الأمن يضاف الى ذلك اخطر حادث للتبادل الكثيف لإطلاق النار جرى مؤخراً في الفترة الواقعة بين ٢٦ و٣٠ ايار بين قوات الأمر الواقع والعناصر المسلحة. ذكرت التقارير ان العناصر المسلحة بدأت بمعظم اطلاق النار، وفي هذه المناسبة لم تطلق قوات الأمر الواقع النار فقط في جيب صور وشمال نهر الليطاني بل شملت نيرانها منطقة عمليات قوات الأمم المتحدة وسقط عدد كبير من القذائف داخل قرى واقعة في هذه المنطقة وفي بعض الأحيان قريبة من مراكز الأمم المتحدة وفي قرية صديقين قتل اربعة مدنيين وجرح آخرون. اما المبررات التي اعطاها قائد قوات الأمر الواقع لقصف اهداف داخل مناطق عمليات قوات الأمم المتحدة فكانت تدعي ان الفلسطينيين اطلقوا النار على قوات من داخل هذه المنطقة، وبعد اجراء تحقيق دقيق لدى حوالي مائة مركز في المنطقة ثبت ان المزاعم المذكورة لا اساس لها من الصحة بتاتاً. انهم يتجنّون على المقاومة. انظروا من الذي يقوم بالعمليات هناك. هذا تقرير من الأمم المتحدة، واذا اردتم المزيد سوف أقرأ لكم جميع التقارير التي لدينا حول قوات الأمر الواقع والاسرائيليين الذين يعيثون فساداً هناك.

وفي الختام فانه من المناسب ذكر بعض الحوادث التي تورطت فيها القوات الإسرائيلية والعناصر الفلسطينية المسلحة خارج منطقة عمليات قوات الأمم المتحدة حيث كان لها تأثير على الوضع في المنطقة. فهل هذه المنطقة تعتبر اسرائيلية؟ انها ليست في تصرف القوات الأممية بالفعل بل هي خارجة عنها، لقد كانت هناك عدة حوادث تفجير قنابل ونشاطات مسلحة اخرى فكلما ضربنا في اسرائيل ضربوا في لبنان وشنت القوات الإسرائيلية هجمات مكثفة عن طريق الجو والبحر والمدفعية البعيدة المدى على اهداف واقعة في جيب صور وشمال نهر الليطاني. وقد ساهمت هذه الحوادث بشكل لا مفر منه في زيادة التوتر في المنطقة وكان لها تأثير سلبي على سير عمل قوة الأمم المتحدة.

وبعد ذلك اود ان اعبر عن رأيي بان القوة الدولية لن تستطيع الإستمرار في العمل ما لم يتم تحقيق بعض الشروط الضرورية لذلك ان اقامة منطقة امنية كافية حول مقر قيادة القوة في الناقورة ربما كان اهم واعجل هذه الشروط كما ان وقف

المضايقات التي تسببها قوات الأمر الواقع للسكان المدنيين هو مطلب اساسي آخر. ولا حاجة بالطبع للقول بان تبدلاً في موقف السلطات الإسرائيلية هو شرط مسبق. وهذه الأمم المتحدة تقول ان ذلك شرط لانجاز تقدم ملموس كما ان استمرار تعاون منظمة التحرير الفلسطينية (تذكرها للتعاون ولم تذكرها مطلقاً إلا للتعاون) هو ايضاً شرط اساسي لتمكين قوة الأمم المتحدة من اداء مهامها، لأننا بالفعل قطعنا على أنفسنا ان نتعاون هناك مع السلطة الشرعية ومع قوات الأمم المتحدة. ان تأمين هذه الشروط سيسمح لقوات الأمم المتحدة بتحقيق تقدم ملحوظ وثابت في المهام الموكلة اليها من قبل مجلس الأمن. وهذا وحده فقط يستطيع في النهاية ان يبرر استمرار عمليات حفظ السلام. هذا ما تضمن احد التقارير وهناك تقرير آخر لا اريد ان ازعجكم به (وهو باللغة الإنكليزية). يقول فيما يتعلق بتحرك الجيش اللبناني الى الجنوب سوف اقدم لكم تقريراً مفصلاً لمجلس الأمن لأن هناك قوات الأمر الواقع التي يدعمها سعد حداد كانت بالفعل تقصف مراكز القوات الأممية الموجودة في صور في ١٥ ابريل، وكان ذلك سبباً من الأسباب في اعاقة دخول الجيش اللبناني الى الجنوب وهو يقول: بعد ان كان هناك هدوء في الصباح بدأت المدفعية الثقيلة في الإطلاق وقامت عناصر الأمر الواقع بضرب الجنود النورويجيين وقتل بعضهم وجرح البعض الآخر ونتيجة لذلك اصيب ستة من الإيرلنديين ومن الهولنديين من قوات الأمم المتحدة. كل ذلك من اجل دخول قوات الجيش اللبناني ولا شك ان قوات سعد حداد منعتها من التقدم وهناك تقرير آخر في ١٥ يونيو (حزيران) هذه عدة تقارير تبين بشكل واضح من الذي كان يعيق تحرك قوات الأمم المتحدة. ان قوات الأمر الواقع واسرائيل هي التي تقوم بالفعل في جنوب لبنان بكل تلك الأعمال وهذه شهادة نقدمها من الأمم المتحدة لا من المقاومة انها تقارير من مجلس الأمن ويمكنكم ان تترجموها وتأخذوها وبعضها مترجم في بيروت لذلك قلنا منذ البداية واعلنا مراراً وتكراراً اننا لن نقوم بعمل من الحدود اللبنانية. اكرر اننا قطعنا على انفسنا ان لا نقوم بعمل مسلح من الحدود اللبنانية، سوف نساعد ونسهل لقوات الأمم المتحدة كل ما يمكن ان نسهله من اجل القيام بمهامها في الجنوب اللبناني شريطة احترام اتفاقية القاهرة. وعندما طلبت السلطة الشرعية ادخال الجيش اللبناني ساعدنا على ذلك بعلم من الأخوة السوريين ثم اوقف الجيش عند كوكبة من قوات الأمر الواقع كما تسميها الأمم المتحدة كما ان الجيش حين جاء من الشمال ومر بصيدا قاصداً تبنين اراد ان ينقل اليها بالهليكوبتر فقلنا له تفضل دونك الطريق ولكن عندما وصل تبنين اوقفته ميليشيا سعد حداد.

ان الورقة اللبنانية تطالب بان تمتنع المقاومة الفلسطينية عن القيام بعمليات عسكرية وهذا بالفعل امر خطير فمن الذي يوافق على ان لا نقوم بعمليات عسكرية؟ إذن غداً سوف تطلب منا الأردن وسوريا وكل الدول المتاخمة لاسرائيل ان لا نقوم بعمليات عسكرية انطلاقاً من لبنان بما في ذلك التسلل وان نمتنع عن الإعلان من لبنان عن الأعمال التي نقوم بها وقد اتفقنا بالفعل مع السلطة الشرعية ان لانعلن إلا من دمشق وبدأنا نعلن عن العمليات من دمشق تسهيلاً لذلك، ثم هل يريد مؤتمر القمة العربي ان يأخذ قرارات في التفاصيل؟ بالأمس كنتم تتحدثون عن المبادىء والأسس التي يمكن لمؤتمر القمة ان يتخذها، فهل انتم على استعداد اليوم لأن تبحثوا التفاصيل ام تتركوا ذلك الى القوى المعنية حتى تتفق عليها. لقد اعلنت امامكم كل ذلك مع اننا لسنا نحن المعيقين لانتشار الجيش في الجنوب اللبناني. هل يحتاج العدو الإسرائيلي الى مبرر لاحتلاله؟ واذا كان يريد ان ينفذ قرارات مجلس الأمن لماذا لم يسلم جميع الأراضي اللبنانية الى قوات الأمم المتحدة وسلم الشريط الحدودي فقط الى سعد حداد ونجد هنا وثيقة من الوثائق تقول: بانتظار اقامة سلطة لبنانية بما في ذلك السلطة العسكرية فان الحكومة اللبنانية اتخذت الموقف التالي:

يعترف بالميستر حداد مؤقتاً من الحكومة اللبنانية كقائد للأمر الواقع في المنطقة الموجود فيها بغرض تسهيل مهمة الأمم المتحدة، هذا هو تقرير من مجلس الأمن.

هذه التناقضات كيف يمكن التخلص منها؟ نحن نقول اننا مع سيادة لبنان وامنه ووحدته. لذلك ايها الأخوة لا نريد ان نطيل الحديث وغايتنا ان نسهل اعمال هذا المؤتمر. نريد بالرغم من ان هناك حرباً في الشمال ان نحل على الأقل مشكلة الجنوب، وكنا بالفعل منذ البداية في كافة المناسبات نحاول ان نقدم كل تسهيل في امكاننا ان نقدمه حتى لا نترك مبرراً لاسرائيل كي تضرب جنوب لبنان وامنيتنا هي ان تقدم للبنان كل معونة ممكنة في هذا السبيل لأن شعب لبنان لحقه الكثير من خلال هذه الفترة من الزمن، واذا كان هناك تضحيات علينا ان نقدمها فنحن على استعداد لذلك شريطة ان لا يمس كفاح شعبنا وان لا تمس حرية حركتنا ونحن نقدر كل التقدير الضحايا التي قدمها لبنان وبناء على ذلك اقدم ورقة العمل التالية:

انطلاقاً من مقررات مؤتمر القمة العربي الإستثنائي الأول في القاهرة والتزاماً بالمسؤولية القومية والتاريخية بوجوب تعزيز الدور العربي الجماعي لما يكفل توفير الضمانات اللازمة لاستقرار الحياة الطبيعية فيه وصيانة السيادة اللبنانية واستمرار الصمود الفلسطيني وشعوراً بضرورة مساعدة لبنان على تجاوز ازمته في الجنوب.

١ - يؤكد المؤتمر على السيادة الكاملة للبنان على كل اراضيه والحفاظ على استقلاله ووحدته الوطنية.
٢ - يؤكد المؤتمر على حق المقاومة الفلسطينية في ممارسة نضالها من جميع الجبهات العربية وتؤكد المنظمة على احترامها لوحدة لبنان واستقلاله وسيادته على كل اراضيه واستعدادها الدائم والكامل للتعاون والتنسيق مع السلطة الشرعية في المجالات التي يطلب منها التعاون فيها.
٣ - يؤكد المؤتمر على ضرورة تنفيذ مقررات مؤتمر القمة بالقاهرة ومؤتمر بيت الدين واتخاذ الإجراءات السريعة لذلك.
٤ - يقرر المؤتمر اعادة تعمير جنوب لبنان وازالة الآثار التي تركتها الإعتداءات الإسرائيلية على القرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية.
٥ - يدعو المؤتمر السلطة الشرعية اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية الى التعاون والتنسيق فيا بينهما حول جميع المشاكل اليومية لحلها بما يتفق مع مصلحة لبنان وعدم المساس بوجود المقاومة الفلسطينية في الجنوب حسب مضمون اتفاقية القاهرة لعام ٦٩ وملاحقها.
٦ - يقرر المؤتمر دعم صمود الشعبين اللبناني والفلسطيني في الجنوب وتقديم المساعدات الإقتصادية والمالية باسرع ما يمكن.
٧ - تقوم المقاومة الفلسطينية بتقديم كافة التسهيلات لقوات الطوارىء الدولية للقيام بمهامها في الجنوب اللبناني.
٨ - تشكيل لجنة تنسيق بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية في الجنوب وبذل كل الجهود لانجاح هذه اللجنة بهدف ازالة وتفادي كل مبررات الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة على جنوب لبنان.
٩ - محاكمة جميع الأطراف المتعاونة مع العدو الإسرائيلي في جنوب لبنان وادانة الأعمال التي تقوم بها لاعاقة الجيش اللبناني في الجنوب وتعطيل مهمة قوات الطوارىء الدولية.

هذه ورقة عمل اتقدم بها بالفعل على ضوء ما قلناه هذا الصباح راجين اخذها بعين الإعتبار وشكرا.

- محمد الفيتوري: شكراً للأخ فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية للمنظمة.
هل من الأخوان من يطلب الكلمة؟ الكلمة الى الأخ عبد الحليم خدام رئيس الوفد السوري.
- عبد الحليم خدام: اعتقد سيادة الرئيس ان الموضوع المطروح امامنا موضوع هام وخطير ودليل ذلك ان احداً لم يطلب الكلام. في الواقع انا كنت اود ان اكون مع الصامتين لأن الصورة المقبلة التي نراها صورة كئيبة قد تجعل بعضنا لا يرى الكثير من الزوايا ولا يرى الكثير من الحقائق: فعندما تحدث الأخ فؤاد بطرس في الواقع انا لو كنت مكانه لتحدثت تماماً بنفس العبارات وبنفس الأفكار. وهو يرى كما نرى نحن جميعاً بلده يحترق ويمزق، هو وزير ومسؤول ولكنه لا يستطيع ان يمارس المسؤولية ولا يستطيع ان يتخلى عن المسؤولية. يرى كل يوم احداثاً ووقائع ليس من السهل ان تبقي الإنسان في موقع يستطيع من خلاله ان يرى كل شيء. مشاكل في الشمال، مشاكل في الجنوب مئات الألوف مهجرين، احتمال تجدد القتال، خطف، قتل، تهديم، الى آخره. الوضع كل زاوية فيه لا تبشر بالتفاؤل القريب، ولذلك لوكنت انا مكان وزير خارجية لبنان لما استطعت ان اقول إلا ما قاله، وفي الوقت نفسه لو كنت مكان رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية لما استطعت ان اقول إلا ما قاله ومطلوب منا نحن ان نقول ما لم يقله وزير خارجية لبنان وما لم يقله رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية. وانا لا اوافق الأخ فؤاد في قوله: ان امامكم ورقة عمل اما ان نقبل واما ان ينتهي كل شيء، وذلك لسبب بسيط هو اننا نحن في سوريا لو كنا مقتنعين ان ورقة العمل هذه ستنهي المشكلة وستوقف الحركة الإسرائيلية لما ترددنا اطلاقاً في اتخاذ القرار المناسب الذي يخدم بالنهاية ما نعتقد انه قومي ووطني. وانتم تعلمون فيما يتعلق بلبنان اننا في مرحلة من المراحل كنا مقتنعين ان استمرار الحرب الأهلية ستترتب عليه نتائج كبيرة وتحدثنا عن ذلك في حينه، ولم نتخذ الموقف السياسي فحسب بل الموقف العسكري ايضاً ودخلنا لبنان في الوقت الذي كانت فيه جميع الدول العربية تعارض دخولنا الى لبنان إلا الأردن وعندما كنتم تجتمعون في القاهرة وكنت غائباً لم يكن هناك من يتكلم بصوت عال الى جانب الموقف السوري سوى الأخ حسن ابراهيم، واني لا اراه الآن، ومع ذلك فعلنا ما كنا نعتقد انه يمثل المصلحة دون اي تردد ولو اعتقدنا ان هذه الورقة بما جاء بها من افكار ستنهي المشكلة لاتخذنا الموقف الملائم ايضاً بدون تردد لأنه ليست لدينا عقدة في سوريا حول اي موقف او حول اي اجراء. انه لا يمكن ان نعزل رؤية الوضع في جنوب لبنان عن رؤية الوضع في المنطقة، فاسرائيل لديها مخطط، وهي مستمرة في تطبيقه. صحيح لا بدّ من اسقاط «الذرائع» لا بدّ من العمل على اسقاط الذرائع، ولكن يجب ان لا يؤدي اسقاط «الذرائع» الى تنفيذ المخطط الإسرائيلي.

هدف اسرائيل هو بناء حلقة جديدة في سلسلة كامب ديفيد وانهاء الصفة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية كي تتحول المنظمة من حركة تحرر الى حركة سياسية لأنها عندئذ ستصبح قيادة بدون قواعد وسينتهي دورها القيادي الفلسطيني

والعربي والدولي. ومن الممكن ان تكتمل الحلقة الثالثة في كامب ديفيد عبوراً بالحلقة الثانية من خلال الساحة اللبنانية. انا اعلم جيداً انه منذ اشهر لم تجر اي عملية فلسطينية من خلال جنوب لبنان، وبالرغم من ذلك كما قلت البارحة عندما كانت تنفجر مفرقعة في القدس، كان الرد في لبنان. اين مسؤولية المقاومة؟ واكثر من ذلك نحن جازمون ان الكثير من العمليات التي تجري في فلسطين تجري من قبل القيادات المحلية ومن قبل التنظيمات المحلية، بطبيعة الحال هناك مساعدات تأتي من خارج الأراضي المحتلة ولكن في اغلبها بتخطيط من القيادات المحلية، وبالرغم من ذلك تحمل المسؤولية الى لبنان. تنفجر مفرقعة في القدس او تتبرأ احدى المنظمات بالإعلان من دمشق، وبالرغم من ذلك يضرب لبنان. اذن هناك عمل سياسي في هذا الإطار مطلوب من اسرائيل ومن اطراف كامب ديفيد القيام به، لذلك جرى هذا التركيز على موضوع الجنوب وعلى لبنان بشكل عام.

في الواقع عندما تحدث البارحة البعض من اخواننا عن لبنان لم يتحدثوا بالتفصيل، واعلم ان هناك بنداً مستقلاً يتعلق بلبنان، لكن عندما نتحدث عن الوضع العام في المنطقة وعن الصراع العربي الإسرائيلي لا يمكن تجاهل الوضع في لبنان في اطار الصورة العامة للصراع العربي الإسرائيلي ولذلك جاء الحديث ضمن هذا الإطار وانا لم اتحدث عن قرار مجلس الأمن لأني اعلم ان اللذين عطلا تنفيذه هما اسرائيل والولايات المتحدة الأميركية. فبعد صدور القرار ارادت الحكومة اللبنانية ارسال قوة الى الجنوب وكانت هناك معارضة فلسطينية حقاً، فاتصلنا باخواننا في المنظمة وتناقشنا معهم وكانت هناك قناعة بوجوب تسهيل المهمة وان عارضتها بعض فصائل المقاومة وقد انزلنا قوات سورية وفتحت الطريق بين البقاع وبين المنطقة التي ستصل اليها القوات، لكن القوات اللبنانية أوقفت من قبل سعد حداد وجاءت رسالة اميركية تطلب ايقاف الجيش اللبناني. وعندما كان فيليب حبيب في دمشق تناقشنا معه حول هذا الموضوع وقلت له: انتم وقفتم الجيش اللبناني ولو تركتموه يدخل آنذاك لكان دخوله البداية الوطنية لبناء جيش لبنان، ولو استمر الجيش اللبناني في الدخول لتكرست وحدة لبنان الحقيقية، واذا ضربت منه كتيبة فلتضرب وليقتل منها مائتان او ثلاثة، عندئذ كان من الممكن ان يقوم الجيش الوطني في لبنان من خلال وضع هذه المؤسسة في حالة التصادم مع العدو الحقيقي، وعندئذ كانت المقاومة الفلسطينية مضطرة لأن تقدم لهذا الجيش كل وسائل الدعم، ولو فعلت غير ذلك لانحى عليها جميع العرب باللائمة لأنها حين لا تساعد الجيش الذي يتصدى لاسرائيل تكون في وضع الملامة».

انا لا اشاطر الرأي الذي يرى ان المشكلة ستنتهي باتخاذ قرار في شأنها. فالمشكلة ليست بيد العرب بل بيد اسرائيل. اننا غير مقتنعين ان اجراء ما سيوقف العدوان الإسرائيلي اطلاقاً، ولكن من اجل الحالة النفسية التي اصبحت عامة في لبنان وهي ان ما يصيب الجنوبيين هو نتيجة بعض المظاهر القائمة في الجنوب وعدم وجود الجيش اللبناني به، وهذه القناعة عامة عند الغالبية العظمى من اللبنانيين مسلمين ومسيحيين، فمن اجل ان لا تتحول هذه القناعة الى عقيدة وتؤدي في النهاية الى اضطراب في الوضع الداخلي في لبنان رأينا ان نسقط الذرائع، لا من اجل اسرائيل بل من اجل الرأي العام اللبناني الذي يهمنا كما يهمنا الرأي العام في اي بلد عربي، سواء كان في سوريا او فلسطين او السعودية او العراق او غيرها. لذلك انا اقترح تشكيل لجنة تدرس الوضع بمجمله ونتقدم بافكار تطرح على مؤتمر القمة، ولا شك ان رؤساءنا يمتلكون من المعلومات والحقائق اكثر مما نمتلك نحن، فعلينا مساعدتهم بتقديم تصوراتنا. ذلك اننا نعتقد ان من الخطر ان ينتهي هذا المؤتمر دون ان يتخذ قرارات تتعلق بالوضع في جنوب لبنان، فنحن في سوريا نتحدث باعتبارنا معنيين بالقضية بشكل مباشر، فهي على حدودنا الجغرافية وعلى حدودنا القومية، واثناء الأحداث السابقة كان في سوريا مليون مواطن بين لبناني وفلسطيني، واخيراً فان من مقاصد اسرائيل استهداف سوريا.

انا حين نرى ان الأذان والعيون ستغلق قد نجد انفسنا مضطرين لاتخاذ اجراءات من شأنها ان توفر حماية افضل لسوريا لأننا نعتبر بحكم موقعنا الجغرافي ان سقوط سوريا او ضربها يهيىء للعدو اجتياز جميع العقبات بيسر وارتياح كبيرين. لذلك عندما نتخذ موقفنا هذا لا نتخذه لاعتبارات قطرية بل قومية، ولا يجوز بحال ان يتصرف كل منا على هواه لا سيما واننا سنكون نحن المعنيين بما ينتج عن ذلك، لذا اعود لأقول بكل صدق لو كنت مكان الأخ فؤاد بطرس لما تحدثت باقل او اكثر مما تحدث به، ولو كنت مكان الأخ ابو اللطف لفعلت نفس الشيء، لكنني استطيع ان أقول ما لم يقولوه وان ارى ما لم يروه فاقترح تشكيل اللجنة التي اشرت اليها وتسهيلاً للعمل ارى ـ يا سيادة الرئيس ـ ان تكون هي لجنة بيت الدين مضافاً اليها السيد رئيس المؤتمر والأخ الأمين العام للجامعة العربية وشكراً.

ـ السيد محمد الفيتوري: شكراً للأخ عبد الحليم وزير خارجية الجمهورية العربية السورية. والكلمة الآن للسيد امين الخارجية الليبي.

ـ كلمة امين الخارجية الليبي: شكراً سيدي الرئيس، لا شك ان الموضوع الذي امامنا هو موضوع هام وخطير يتعلق

في مجمله بصراعنا المشترك ضد العدو الصهيوني، ولا شك اننا جميعاً نقدر الصعوبات والمشاكل التي تعترض لبنان الشقيق. وكنا جميعاً في الماضي وكذلك في الحاضر نبدي تعاطفنا وتأييدنا الكامل لشعب لبنان ونقدر التضحيات التي قدمها في اطار مسؤولياته القومية. وكانت هناك فكرة لعقد جلسة طارئة للقمة خاصة بلبنان وكنا من بين المؤيدين لذلك، واليوم نحن نناقش بنداً خاصاً بالوضع في جنوب لبنان، وعلى الرغم من اننا وافقنا جميعاً على تخصيص هذا البند لأهميته ولأنه لا يخرج في مجمله عن البند الذي كنا نناقشه بالأمس إذ المشكلة في النهاية هي مشكلة صراعنا المشترك ضد العدو الصهيوني، وما الوضع في لبنان إلا حلقة من حلقات هذا الصراع.

ان مشكلة جنوب لبنان لا تخرج عن المشكلة اللبنانية باسرها، فمن ناحية هناك مشكل لبناني يتعلق باللبنانيين انفسهم ابتدأ في الحقيقة قبل تواجد الفلسطينيين، ولعل احداث ٥٨ في لبنان دليل على ذلك، ووجود المقاومة الفلسطينية في لبنان ـ وهي التي تستهدفها اسرائيل بالدرجة الأولى ـ زاد في تعقيد المشكل اللبناني وزاد من اعتداءات اسرائيل على لبنان، الى ان وصلت الإعتداءات الى درجة الإحتلال ونحن عندما نبدي في حديثنا حرصاً على المقاومة نحرص بالدرجة نفسها على سلامة لبنان وشعب لبنان ووحدته. ان الوضع في الجنوب بالذات وضع اعتداء مخطط هدفه ضرب المقاومة الفلسطينية وضرب لبنان الذي لا يمكن ان نفصله عن حلبة الصراع العربي الإسرائيلي، فهل المطلوب هو اجراءات عملية لمواجهة العدوان الإسرائيلي؟ اعتقد انه عندما يطلب ذلك يكون مطلباً شرعياً لأن مسؤوليتنا تجاه العدوان الإسرائيلي على لبنان مسؤولية جماعية تدخل ضمن صراعنا المشترك ضد العدو ولا يمكن باي حال من الأحوال ان نترك لبنان مسرحاً للإعتداءات المستمرة. ثم ما هو الوضع السياسي في الجنوب؟ يؤكد تقرير الأمم المتحدة ان مسؤولية ما يجري في الجنوب وعدم تمكن الجيش اللبناني من الإنتصاب هناك يرجع الى اسرائيل والى عناصر لبنانية متعاونة مع العدو الاسرائيلي وهذه حقيقة. اذن ليست المسؤولية في تدهور الوضع في جنوب لبنان محمولة على المقاومة كما لا يمكن ايضاً حملها على الحكومة اللبنانية. ان من حق هذه الحكومة ان تسعى للسيطرة الكاملة على ترابها، ومد نفوذها على كافة التراب اللبناني، ومن واجبنا ان ندعمها في مسعاها. لقد تأكد بوضوح من كلام المقاومة انها على استعداد لدعم السلطة الشرعية اللبنانية في الجنوب وتسهيل دخول الجيش اللبناني. واكرر من جديد انه اذا كان الأمر يتعلق بالجنوب فقط، فان علينا تحمل مسؤوليتنا في الدفاع عن لبنان. تكلم الأخ فؤاد بطرس بوضوح وقال ان المساعدات المادية ليست حلاً للمشكلة، هذا صحيح. فلو لجأ العرب الى تعمير جنوب لبنان لاسرعت القوات الإسرائيلية وقوات سعد حداد العميلة الى تدميره. إذن لا بدّ من درس الموضوع بكل وضوح وبكل جدية. هناك امامنا مشروعان احدهما مقدم من الحكومة اللبنانية والثاني من المقاومة الفلسطينية وقد تحدثت مع الدكتور فالدهايم بشأن قرار من مجلس الأمن القاضي بانتشار قوات الأمم المتحدة في كافة جنوب لبنان، فافادني ان العائق الوحيد هو ان هذه القوات ليست مأمورة بالقيام بعمل عسكري، وانه حتى لو خول لها ذلك لتعذر عليها القيام بها لأنها غير قادرة على مواجهة القوات الإسرائيلية الموجودة في المنطقة. اذن المشكل اساساً هو مشكل العدوان الإسرائيلي على الأمة العربية، وفي هذا الإطار يمكننا ان نتناقش، فالمخطط الإسرائيلي بالنسبة الى جنوب لبنان هو المخطط نفسه ضد الأمة العربية في الجولان كما ذكر الآن بكل وضوح، والأمر لا يتعلق بسياسة وقتية بل هي سياسة ثابتة واستراتيجية. ومن ناحية اخرى فان المسؤولية تقع على الولايات المتحدة الأميركية بالذات لأنها قادرة على ان توقف العدوان الإسرائيلي ولا تفعل، بل تشجع العدوان بكل وضوح ـ وهذا هو رأي الأمم المتحدة ـ ذلك انها قادرة فعلاً على ان تقول لا لاسرائيل. ولكن ليس من مصلحة اميركا ولا اسرائيل ايقاف العدوان حسب المخطط الكامل الذي سار فيه السادات وفقاً لاتفاقيات كامب ديفيد. نعم قد يكون هناك رأي دولي اميركي يقول للبنانيين ان العرب فشلوا في مساعدتكم وعلى الحكومة اللبنانية ان تتفاوض مع اسرائيل مباشرة، قد يكون هذا الرأي موجوداً ويرمي بالتالي الى محاولة ادخال لبنان في اتفاقيات كامب ديفيد ليتولى السادات واسرائيل والولايات المتحدة حل المشكلة مع العلم بان هناك عناصر لبنانية على اتصال مع اسرائيل وتتعاون معها بتشجيع من السادات، ورغم ان جل اللبنانيين يقولون نحن ضد سعد حداد وضد تعاونه مع العدو الصهيوني فالإتصال موجود والتعاون قائم. وأقول بوضوح ان الواجب يحتم علينا ان نعمل على مساعدة لبنان، ولا يجوز بحال لأي جهة كانت ان تدخل في التفاوض مع العدو بالإعتماد الى اية حجة.

سيادة الرئيس، اعتقد شخصياً كما قال الأخ عبد الحليم انه نظراً لوجود تعقيدات كبيرة في المشكل اللبناني برمته وفي المنطقة، ككل، فالمتعين علينا اذا كنا جادين هو ان نخصص جلسة مغلقة تقتصر على رؤساء الوفود لدراسة الموضوع من كافة جوانبه ومحاولة تقديم اقتراح محدد ربما نلجأ فيما بعد الى اللجنة الرباعية لصياغته وعرضه على القمة، شكراً سيادة الرئيس.

ـ محمد الفيتوري: شكراً للأخ امين الخارجية الليبي، والكلمة الآن للسيد وزير الخارجية العراقية.

ـ كلمة وزير الخارجية العراقية: شكراً سيادة الرئيس، اود في كلمات موجزة ان ابدي بعض الملاحظات:

الملاحظة الأولى هي اننا نعتبر الوضع في جنوب لبنان صعباً ونقدر اهتمام الحكومة اللبنانية بشأنه، إلا اننا نرى ان المقترحات التي تقدمت بها وان كانت في بعض جوانبها ايجابية وممكنة إلا انها في جوانب اخرى اساسية تعتبر اقتراحات معقدة يصعب علينا قبولها، لذلك ان مشكلة جنوب لبنان في تعقيدها وفي استحالة حلها بالطرق المقترحة لا تقل تعقيداً عن المشكلة اللبنانية ككل فلبنان يقترح طريقاً معيناً لحل مشكلة الجنوب يهدف ملخصه الى منع المقاومة او تحويلها الى حركة غير عسكرية وهذا الأمر لا يمكن للعراق ان يوافق عليه باي شكل من الأشكال مع اننا نرى ما يراه لبنان من فداحة الوضع القائم في الجنوب فهل لا توجد طرق اخرى لمعالجة هذه القضية غير تجريد المقاومة من سلاحها؟ اننا نود ان نبدي الملاحظة التالية: نحن نعتقد ان لبنان يمكن ان تزداد قوته عن طريق محاولة حل المشكلة اللبنانية ككل، ولدينا انطباع بان لبنان في وضعه الحالي قد نضجت فيه عوامل ايجابية تساعد على الحل وليس العكس. فهو ان استطاع ان يحل مشكلته العامة فانه سيكتسب قوة ومناعة مادية ومعنوية ستكون رادعاً ومساعداً على ردع الإعتداءات الإسرائيلية. اذا كان هذا الأمر مقبولاً من جميع الأطراف اللبنانية فاننا نراه الطريق الأسلم ونحن مستعدون ان نساهم فيه باقصى ما نستطيع لأن لبنان بلد عربي وما يحصل فيه يهم كل البلاد العربية. وفي نفس الوقت نرى ان المقترحات المتعلقة بالضغط من طرف الدول العربية على الولايات المتحدة حتى تضغط على اسرائيل هي مقترحات سليمة تقدر ان تنفذها البلاد العربية جماعياً، ونحن مستعدون ان نساهم في هذا العمل، اما فيما يتعلق بالمساعدات المادية فاننا نؤيد تقديم مساعدات واسعة لابناء الجنوب وللدولة اللبنانية من اجل بناء المؤسسات، وهذا شيء يختلف عن مسألة التعمير كماهو واضح، ونؤيد اخيراً تنفيذ قرارات مؤتمر القمة التي اتخذت في بغداد فيما يتعلق بلبنان، هذه جملة الملاحظات التي اردنا ابداءها بخصوص الوضع في لبنان وشكراً سيادة الرئيس.

ـ محمد الفيتوري: الكلمة للأخ وزير خارجية سوريا.

ـ كلمة وزير خارجية سوريا: سيادة الرئيس في الواقع اردت ان آخذ الكلمة لتصحيح بعض الوقائع التاريخية طالما ان هناك تسجيلاً للمحاضر. ان احداث لبنان ليست احداثاً داخلية، وقد اشار الأخ علي الى احداث ٥٨ بينها لم تكن هذه الأحداث صراعاً لبنانياً داخلياً اطلاقاً. كان حلف بغداد مطروحاً آنذاك في المنطقة وكان الصراع يدور بين ما سمي السياسية العربية التحررية وبين حلف بغداد. الرئيس اللبناني آنذاك كميل شمعون كان يعمل مع نوري السعيد، وبالتالي انفجر الصراع الداخلي في لبنان باعتباره حلقة ضعيفة في مجمل سياسة حلف بغداد، انفجار الصراع الداخلي لم يكن داخلياً، فانا شخصياً كنت ضابطاً وكانت معي قوات في لبنان، كنا نساند ما نسميه القوى الوطنية بلبنان ضد كميل شمعون وكان آنذاك الرئيس سليمان فرنجية احد القادة الأساسيين لأحداث ٥٨ ضد كميل شمعون، لم تكن مطروحة مشكلة داخلية من هو مع حلف بغداد ومن هو ضد حلف بغداد وبالتالي ايضاً ما تلا من احداث في السبعينات لم يكن مشكلة داخلية فقط بين اللبنانيين، لا شك ان هناك خلافات داخلية، هناك تكوين طائفي، هناك تركيب سياسي خاطيء بلبنان، ولكن المسألة الأساسية هي الصراع العربي ـ الإسرائيلي واهداف الصهيونية في المنطقة باقامة دويلات طائفية وايضاً حلف الأضعف كان لبنان، وبالتالي فمطلوب تمزيق لبنان واقامة دويلات طائفية في لبنان، لذلك عندما نريد ان نرى الحركة يجب ان نراها بجذورها كلها وبابعادها كلها واذا لم نرها بشكلها الواسع وبابعادها الكاملة قد نخطيء في المعالجة وانا على قناعة، وانا تعاملت كما قلت مع المشكل اللبناني منذ عام ٥٨ وفي عام ١٩٧٣ تعاملت بشكل رئيسي ومنذ ٧٣ حتى الآن حتى الوفاق الوطني داخل لبنان، لم يعد بالإمكان عزله عن الوضع العام في المنطقة واعتقد ان الكثيرين الآن لا يشاركونني هذا الرأي، حتى الوفاق الوطني ويذكر من شارك في اجتماع بيت الدين انه جرت محاولات لإقناع بعض الجهات بأن تساند الشرعية وان تعمل مع الشرعية، ولم نستطع ان نحقق خطوة الى الأمام، وكل يوم سيقوى حجم التأثير الإسرائيلي في الوضع الداخلي في لبنان، ومن هنا اقول ان المسألة ليست من اجل اسقاط الذرائع امام اسرائيل. المسألة من اجل اسقاط الذرائع امام مواطنين في لبنان، امام لبنانيين، في الماضي كان هناك فريق محدود الآن هذه الساحة توسعت واذا استمرت الأمور ستنتقل الى جانب آخر يعني يجب ان لا ننظر الى الأمور ببساطة فالوضع لا شك خطير وسيىء واذا ما عالجناه سنقطف ثماراً سيئة، لذلك انا اعود الى اقتراحي بتشكيل لجنة من اجل ايجاد الصيغة التي تسقط الذرائع امام اللبنانيين. اخواني شئنا ام ابينا الآن في لبنان شعور شبه عام ليس فقط في البرلمان ولا في الحكومة بل في قطاعات واسعة بين الناس، هذا الشعور يجب امتصاصه وتوجيهه حتى لا يستغل من قبل اسرائيل ومن قبل حلفاء اسرائيل. اما الكلام عن الضغط على اميركا فانا برأيي انه غير جدي وغير عملي، اذا كنا نعتقد ان اميركا هي في الوسط بيننا وبين اسرائيل نستطيع ان نطلب من اميركا ان تضغط لكننا مقتنعون بأن اميركا ليست في الوسط. اميركا الآن مع اسرائيل، قد لا يكون من مصلحة الأميركان الآن قيام اجتياح عسكري اسرائيلي للبنان ولكن من مصلحة اميركا من اجل كامب ديفيد ان لا يكون الوضع في لبنان مرتاحاً، اذا كنا قادرين ان نضغط على اميركا بشأن جنوب لبنان واذا كانت للعرب قدرة للضغط على اميركا من اجل جنوب لبنان فنحن الآن سنتهم هؤلاء العرب لأنهم لم يمارسوا هذا الضغط من اجل الجولان

ومن اجل بقية الأراضي العربية المحتلة، فينبغي ان لا نبالغ بحجم الضغط العربي على الولايات المتحدة الأميركية هناك امكانيات محدودة يمكن ممارستها الآن وهناك امكانيات غير محدودة اذا استطعنا ان نوفر لها الظروف يمكن ان نمارسها غير الآن، غداً بعد الغد الى آخره، ولكن ضمن المعطيات الراهنة حجم الضغط العربي على الولايات المتحدة الأميركية حجم صغير جداً لذلك فاني غير مقتنع بهذا الكلام الوارد في الورقة ان نضغط على اميركا. هذا اعتقد من قبيل شفاء الغليل او اضافة بند جديد فتكثر البنود الموجودة في الورقة. وقد يكون من الأفضل ان نتوجه الى اللجنة، وانا الحقيقة ارى ان الشعور بان العرب لا يريدون ان يفعلوا شيئاً من اجل لبنان انما هو شعور خطير، ليس في مصلحة لبنان ولا في مصلحة الثورة الفلسطينية ولا في مصلحتنا كأمة عربية، وايضاً ارجو ان لا يبالغ الجانب اللبناني ببعض التصورات نتيجة الضغط العام الموجود الآن في لبنان، وارجو ان لا يبالغ الجهاز الفلسطيني ايضاً ببعض التصورات نتيجة القلق على مصير الثورة الفلسطينية في لبنان واعتقد ان الجميع يمكن ان يطمئن الى اننا على مسافات واحدة من مجمل هذه القضايا، فجميعنا حريص على لبنان بنفس الحرص على الشعب الفلسطيني وجميعنا حريص على الشعب الفلسطيني بنفس الحرص على لبنان وشكراً سيادة الرئيس.

- وزير الخارجية السعودي: شكراً سيدي الرئيس انني اردت ان آخذ الكلمة سيدي الرئيس اولاً لأن انفي التهمة وان كنت متأكداً انها غير مقصودة من اننا ربما لا نعطي الأولوية او الأهمية لمعالجة قضية لبنان، فهذا امر غير حقيقي وايضاً لأن هناك تهمة الصمت التي اتهمنا بها جميعاً الأخ عبد الحليم ولكن الصمت لم يكن معبراً عن التقليل من الأهمية أو عدم الرغبة في الدخول في امور صعبة وانما لإتاحة الفرصة للدول التي لها صلة مباشرة بالقضية وقد سمعنا من الأخ عبد الحليم ان صلته بالقضية كانت منذ سنة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ وذلك لكي تنيرنا هذه الأطراف بافكارها وتساعدنا على تكوين الرأي لذلك فانني سأبدأ من حيث بدأ زميلي الأخ عبد الحليم علني انتهي حيث انتهى. حقيقة انني ايضاً لو كنت مكان الأخ فؤاد ما قلت اكثر أو اقل مما قال ولو كنت مكان الأخ فاروق ما قلت اكثر او اقل مما قال لكن استطيع ايضاً ان اقول لو كنت في مكان الأخ عبد الحليم ما قلت اكثر أو اقل مما قال فالقضية معقدة ومتشابكة، هذا صحيح، والتحدي الصهيوني للأمة العربية واضح ايضاً لدينا جميعاً، وانني لست بصدد ان اعرف هذا التهديد لكم، سواء على مستواه القومي او على الفلسطينيين او على فلسطين، ولكنني اعتقد ان هناك هدفاً اساسياً اسرائيلياً تجاه لبنان كلبنان حتى بمعزل عن القضية الفلسطينية أذ ان التحدي الإسرائيلي هو تحد حضاري ضد الأمة العربية ولبنان الذي كلنا يعرف كم يجمع من تناقضات عربية كان يعيش ضمن هذه التناقضات باستقرار نسبي في العالم العربي فريد من نوعه وهذا الواقع يطعن الأهداف الإسرائيلية في صميمها فهدفها تفتيت الأمة العربية، هدفها التركيز على التناقضات في داخل الأمة العربية وبالتالي اذا نظرنا للقضية اللبنانية كأنها فقط نتيجة وليست هدفاً اسرائيلياً فاننا نكون مخطئين في تقديرنا.

سيدي الرئيس بطبيعة الحال الوجود الفلسطيني في لبنان غير طبيعي، ولكن مسؤولية هذا الوجود لا ترجع الى اللبنانيين وبالتأكيد فهي لا تعود للفلسطينيين، فالفلسطينيون يريدون ان يكونوا في بلادهم وليس في لبنان، من هذا المنطلق وفي تعاملنا مع القضية بأكملها يجب ان نقدر الترابط والتشابك بين هذه العوامل كلها ولكن لا ندع بعضها يأتي على حساب البعض الآخر هناك، الآن هناك تعد واضح وتهجم واضح من اسرائيل على لبنان، ومن حق لبنان ان يأتي كجزء من هذه الأمة العربية في اطار ميثاق الجامعة العربية ويطلب منا حمايته من هذا التعدي الإسرائيلي. في الورقة المقدمة من لبنان لم يأت لبنان بهذا الطلب ربما تقديراً منه للظروف الحالية، ولكن الحل الذي يطلبه لبنان حلاً سياسياً، وفي هذا الإطار المطلب اللبناني يبدو لي انه ينحصر في اسقاط المبررات للتهجم الإسرائيلي هذا اذا قدرنا ان العمل العسكري في الفترة الحالية غير ممكن امر يجب ان نقبل به من حيث الواقعية او اذا اردنا ان نركز على الواقعية في تصرفاتنا يجب علينا جميعاً سيدي الرئيس ان لا نقبل بتاتاً المبدأ الذي يقول ان لاسرائيل مبرراً في التدخل في لبنان، لأننا اذا قبلناه في لبنان واسكتنا المقاومة في لبنان وذهبت المقاومة لأرض عربية اخرى فسيكون هناك نفس المطلب إلا اذا قررنا ان العمل المسلح الفلسطيني يجب ان ينتهي وهذا ما لا يقبله اي منا، فنحن ملتزمون بهذا الكفاح، كيف نطلب اذن من الطرف المعني نفسه ان يرضخ لمطلب لم نرضخ له كلنا جميعاً، ان اسقاط المبررات تكتيك وعندما تقدم الوفد اللبناني بالورقة بالأمس تقدم بها في هذا المضمون وقد ذكر انها تكتيك وهذا امر اعتقد انه يجب ان نوليه الإعتبارات الكفيلة بان تبلغنا الهدف المطلوب منه، ولكن اذا اردنا اسقاط المبررات الإسرائيلية فهو عن طريق عدم قبولها او عدم السماح باي حال من الأحوال باضفاء اي نوع من الشرعية او القبول الدولي او العربي لمبدأ تدخل اسرائيل في الوضع اللبناني. هذا مبدأ لا يجوز ان نرسخه في تعاملنا مع بعضنا أو في تعاملنا دولياً، خاصة وان المبررات الإسرائيلية الآن تعدت التحدث عن المقاومة الفلسطينية واصبحت لغة عند القيادات الإسرائيلية انها تحمي هذه الفئة أو تلك في داخل الجسد اللبناني نفسه. فاذا اردنا ان نسقط المبررات للتحديات الإسرائيلية اعتقد انه يجب في نفس الوقت ان نسقط العوائق للعمل

العربي المؤيد للبنان في هذه الحالة، واقصد في هذا المضمار، سيدي الرئيس تلك الفئات التي تتعامل مع العدو الإسرائيلي. ان وفد بلادي لا يستطيع ان يقارن وان كانت هذه الفئات لبنانية محضة لا يستطيع ان يقارن بين هذه الفئات والمقاومة الفلسطينية في لبنان فهذه فئة تتعامل مع عدو يستهدف ليس فقط الفلسطينيين ولكن اللبنانيين والوطن العربي بأكمله. من هذه الزاوية واذا نظرنا اليها من زاويتها في اسقاط المبررات وعدم قبول مبدأ التدخل الإسرائيلي وترسيخ العمل العربي اعتقد اننا نستطيع ان نصل الى حل، فالخطر كل الخطر الآن وانا اشارك الأخ عبد الحليم فيما يقول وفي النهاية هذا المقصود من هذا العمل هو الشعور الموجود الآن في لبنان بان المآسي والكوارث التي تحملها في هذه الفترة هو ناتج عن انتمائه للأمة العربية ومن المقاومة الفلسطينية التي هي موجودة على ارضه. ان هذا الأمر يجب معالجته ويجب بالتالي ليس اسقاط المبررات امام التحدي الإسرائيلي ولكن بناء القواعد الراسخة بين المقاومة الفلسطينية والشعب اللبناني برمته. بطبيعة الحال يجب ان ينصب المجهود العربي في ازالة اي تناقض بين هدفنا جميعاً وفي تقوية السيادة اللبنانية على ارضه وصيانة وحدته واستقلاله وحماية العمل الفلسطيني العسكري. ان وفد بلادي، سيدي الرئيس، قد ساهم، او بلادي قد ساهمت منذ بدأت المشكلة اللبنانية في السعي الى ان تحل هذه القضية في اطارها العربي ولصالح وحدة واستقلال وسيادة لبنان. ان الدور الذي رسمناه لأنفسنا هو دور الدولة المؤازرة والمساندة للبنان ليبلغ اهدافه ولا نقبل، سواء ثنائياً او في اطارنا الجماعي، بأي حال من الأحوال ان نضع لأنفسنا حق تحديد الأهداف التي يسعى اليها لبنان ولكن من واجبنا ان نساهم ونساعده في السعي الى بلوغ اهدافه طالما انها في اطارها العربي الحقيقي.

سيدي الرئيس اذا نظرنا لدورنا من هذا المنظار وراعينا هذا الهدف نعتقد اننا ستتمكن من الوصول الى حل يرضي الأخوة اللبنانيين دون ان يقيد الأخوة الفلسطينيين او يحد من كفاحهم المسلح ضد عدونا المشترك الا وهو العدو الصهيوني الجاثم في اسرائيل. انني أؤيد، سيدي الرئيس باسم وفد بلادي المقترح المقدم من قبل الزميل الأخ عبد الحليم خدام بتكليف لجنة لصياغة ورقة تقدم لمؤتمر القمة تكون معبرة حقيقة ليس فقط عن انشغالنا للوضع في جنوب لبنان بل ايضاً عن مقترحات بناءة وفعالة وواقعية لحل هذه القضية وحلها سريعا. وشكراً سيدي الرئيس.

ـ كلمة وزير الشؤون الخارجية الأردنية: سيدي الرئيس، لا شك ان قضية لبنان تحظى باهتمامنا الكبير ونشعر شعوراً عميقاً بضرورة معالجة هذه القضية على مستوى القمة العربية وهي فرصة تاريخية ان نعمل من اجل حل لهذه القضية عن طريق العمل السياسي والعمل العربي ضد العدوان الإسرائيلي على كافة الأراضي العربية. اننا ننظر الى القضية اللبنانية على انها لبنانية فعلا. اذا نظرنا الى ما ذكره الأخ فؤاد حول حماية الإستقلال وسيادة الشرعية على كافة الأراضي اللبنانية كل هذا يجعل امامنا قضية استقلال وسيادة لبنان، ولكن هذا الإستقلال وهذه السيادة يتعرضان الى عدوان اسرائيلي على الأراضي اللبنانية وفي جنوب لبنان. ولذلك ننظر اليها من زاوية اخرى هي زاوية ازالة العدوان الإسرائيلي عن جنوب لبنان. ان التواجد الإسرائيلي والعدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان خطر كبير جداً، وان بقاء هذا العدوان هو قنبلة مؤقتة يمكن للعدو تفجيرها في اي لحظة وهو خطر يهدد الأراضي العربية الأخرى ايضاً. فمن هذين المنطلقين: القضية اللبنانية والعدوان الإسرائيلي، نجد لزاماً علينا ان نبحث هذه المشكلة وان نعمل جاهدين للتوصل الى حل لها. وفعلاً اننا نعطي كل الأهمية لهذه القضية ولكن اي حل لا شك انه يحتاج الى ارادة لبنان والى جميع الأطراف المعنية والمتواجدة على ارض لبنان. لقد كنا ننتظر ان نتلقى ورقة عمل عن نتيجة اتصالات لبنان بالدول العربية والأطراف المعنية تشمل جوانب القضية على اختلافها، ولكننا كما نشاهد في الورقتين المقدمتين امامنا نجد ان هنالك اتجاهاً لكل ورقة رغم وجود بعض العناصر التي يمكن الإلتقاء عليها ولذلك اعتقد ان العناصر الإيجابية الموجودة في الورقتين تساعدنا على شق طريقنا للخروج بمقترحات ايجابية وعملية وانني إذ اشير الى البنود الثلاثة الأولى في الورقة اللبنانية، كما جاء في حديث الأخ سعدون، ارى ان البند الأول عمل عربي جماعي يمكن تحقيقه اذا اتفقنا عليه، وهو وسيلة من الوسائل التي نعمل بها من اجل دفع العدوان الإسرائيلي ليس على جنوب لبنان فحسب بل في اي مكان آخر من الأرض العربية اما عن البند الثاني والثالث مثلما جاء في حديث الأخ ابو اللطف فقد اعلنت المنظمة الإلتزام بوقف العمليات العسكرية، كما انها ابدت الإستعداد الكامل بالنسبة للمساهمة وتسهيل كل الإمكانيات من اجل السيادة اللبنانية على الأرض اللبنانية فتلاحظون من هذا ان هنالك بنوداً يمكن البحث فيها من الناحية العملية ولذلك فانني اؤيد المقترح بتشكيل لجنة للبحث في هاتين الورقتين وما استمعنا اليه من كلمات للخروج بنقاط محددة. واعتقد ان اي نتيجة نتوصل اليها ينبغي ان تعتمد على الإرادة التي ذكرتها من الجانب اللبناني ومن الأطراف المعنية بالتواجد في لبنان وعند ذلك اقترح ان تكون هذه اللجنة ليست لجنة صياغة فقط بل ارى ان تقوم باتصالات مع الجوانب المختلفة مع الأطراف المتخلفة من اجل التوصل الى نقاط اللقاء ومن ثم البحث في ما يمكن ان يقترح ويكون حلاً لنقاط الخلاف. وشكراً.

ـ كلمة وزير الشؤون الخارجية اللبنانية: شكراً سيدي الرئيس، استمعت بانتباه كلي الى جميع الأخوان الزملاء الذين

تعاقبوا على الكلام وانني اشكر لهم اهتمامهم بموضوع لبنان حتى وان لم اكن متفقاً مع جميعهم وجميع الأراء التي ابدوها. ان القول بان موضوع لبنان وجنوب لبنان، وها هنا اريد ان اوضح مسألة ذات شأن. اذا اردنا ان نوسع حلقة البحث وجعلناه يشمل لبنان برمته فليس من الممكن ان نتقدم على الإطلاق، ان موضوع لبنان موضوع شائك جداً له ابعاد وخلفيات دولية وعربية واسرائيلية ومن الصعب جداً ان نستطيع في برهة معقولة من الوقت ان نصل الى تكوين صورة واضحة عن هذا الوضع، واذا اردنا ان نبحث في موضوع جنوب لبنان وان نجزئه عن موضوع لبنان ككل، فلأن ذلك في نظرنا اسهل وايسر منالاً كما انه من الضروري اذا اردنا ان نتقدم بصدد موضوع جنوب لبنان ان نفصله ونعزله عن قضية ازمة الشرق الأوسط ككل. ان تعليق البحث في جنوب لبنان على توافق الفرقاء اللبنانيين امر يبدو صعباً جداً في الوقت الحاضر ان لم نقل مستحيلاً وربما لو كان هناك توافق بين الفرقاء اللبنانيين جميعاً على الأرض اللبنانية لما كان من حاجة لأن نعرض عليكم مشكلتنا الحاضرة، اني اود ان اطرح على نفسي امامكم بعض التساؤلات بكل براءة وبساطة. يقول الأخ فاروق القدومي انهم يلتزمون بعدم القيام بعمليات عسكرية من لبنان واننا لنشكره على هذا التصريح فماذا في ورقة العمل اللبنانية حيال هذا الموضوع، ما يضيركم اخلاء المراكز الخمسة الموجودة في القطاع الأوسط التي يفترض ان تمروا منها للقيام بعمليات عسكرية ضد الأراضي المحتلة. طلبنا ان لا تتواجدوا فيها بعد هذا الإلتزام وليس هناك اي شيء آخر يضيركم او يحد من حرية تصرفكم، اني لا اريد ان ادخل في جدال معك يا اخ فاروق، وقد تعهدت وعاهدت نفسي منذ بدء هذه الجلسات ان لا ادخل في جدال وان لا اوجه اليكم اية تهمة بل قلت ان الأحرى بنا جميعاً ان نحاسب انفسنا قبل ان نحاسب سوانا ولكني لا اتمالك من ان ابدي ملاحظة بسيطة جدا. اذ كنت افضل ان لا تأتي على مقطع في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة اصبح امره معلوماً وصدر بشأنه اكثر من ايضاح وتوضيح وهو المقطع الذي يقول ان الحكومة اللبنانية في حزيران ١٩٧٨ اعترفت بسعد حداد كقائد لقوات الأمر الواقع. لقد جاء في المقطع الذي تلي هنا من قبلك ان هذا الإعتراف كان ينحصر مفعوله في تسهيل دخول قوات الأمن الدولية الى لبنان وكان ذلك قبل ان يقال سعد حداد رسمياً من الجيش اللبناني، اذ قيل له التزم ثكناتك وسلم قواتك الى قوات الأمن الدولية ثم تأتي الى العاصمة لتحاسب على عملك، وآمل ان لا تكون تلوث هذا المقطع للتشكيك بموقف الحكومة اللبنانية ونواياها اذ لو كانت اعتبرت ان لسعد حداد صفة شرعية لتمثيل لبنان أو الجيش اللبناني في الجنوب لما كنا وصلنا الى ما وصلنا اليه بل لكانت الأمور اتخذت طوراً آخر ومسلكاً آخر وانت تعلم ان رئيس الحكومة وقائد قوات الأمن الدولية صرحا فور صدور هذا التقرير بأن الحكومة لا تعترف بشرعية سعد حداد وان القطاع الذي بقي موجوداً فيه لا يعتبر انه قد يسلم الى الشرعية اللبنانية، اقول ذلك فقط كي لا يعلق بذهن احد اي شيء من ذلك.

اما الآن فكيف يمكن ان نتقدم في صدد هذا الموضوع الشائك؟ صدقوني اذا قلت لكم انني شخصياً اطرح هذا السؤال على نفسي بكل بساطة وبكل اخلاص وان الجواب ليس حاضراً في ذهني وان ورقة العمل التي لامنا البعض عليها توجناها بالإعتداءات الإسرائيلية وبطلب ضبط اسرائيل وبطلب وضع حد لاسرائيل وبطلب جلاء اسرائيل عن الأراضي اللبنانية. تلك الأراضي التي تحتلها بواسطة اعوانها اما النقاط الأخرى فاننا نرى مخلصين في هذا الظرف بالذات ان الإستجابة الى مثل هذا المطلب يمكن ان تسقط اي ذريعة من يد اسرائيل. اقول ذلك دون ان يكون بوسعي ان اضمن ان هذه الورقة اذا ما اقرت واذا ما عمل بها نفذت يمكن ان تأتي بنتيجة اكيدة ملموسة في الميدان. ربما تكون غير كافية وربما يكون الأمر اوسع وأهم وأبعد مدى من ذلك ولكن كما تقدم به بعض الأخوان الزملاء هناك رأي عام في لبنان، وهناك شعور في لبنان ينبغي ان نراعيها في معالجتنا لهذه القضية وهذه المعالجة هي في مصلحة لبنان ووحدة اللبنانيين ومصلحة القضية الفلسطينية على السواء. وشكراً سيدي الرئيس، اما اذا ارتأى المجلس الكريم ان يؤلف لجنة فاني ارى انه لا بد من ان يكون لبنان ان لم يكن عضواً فيها فعلى الأقل حاضراً كمستمع او كمراقب كي يستطيع ان يدلي بوجهة نظره في شؤون تتعلق به مباشرة وشكراً سيدي الرئيس. شكرا.

ـ الرئيس: تفضل الأخ عبد الحليم.

ـ السيد عبد الحليم خدام: في خصوص موضوع اللجنة انا اقترحت لجنة المتابعة المتفق عليها ببيت الدين هذه اللجنة اذا وافق عليها المؤتمر بالتأكيد ستتصل باخواننا في الوفد اللبناني واخواننا في الوفد الفلسطيني وتستمع الى كافة ارائهم اما مداولاتها فيفضل ان تبقى محصورة في اللجنة وذلك من اجل ان تكون الأفكار التي ستقترح بعيداً عن المناقشات الجانبية أو الثنائية التي يمكن ان تتم بين هذا الوفد او ذاك. وشكرا سيدي الرئيس. شكرا.

ـ فؤاد بطرس: الأخ عبد الحليم، هل ان اقتراحك ينطوي ان تتقدم اللجنة بوجهة نظرها الى مؤتمر القمة مباشرة ام الى وزراء الخارجية، نحن لجنة منبثقة عن الوزراء، قد تأتي الورقة وينسف المؤتمر كل هذه الورقة ويقدم افكاراً اخرى ويعدل. لا، انا فهمت منك باقتراحك ان اللجنة ترفع تقريرها رأساً الى مؤتمر القمة. اذا اللجنة فوضت ان تقدم وجهة نظر،

اريد ان نسهل الأمور، اخشى ان يستغرق ذلك كثيراً من الوقت والجدال واعتقد ان اي اجراء يمكن ان يرفع الموضوع دون مزيد من الجدال الى مؤتمر القمة قد يكون فيه بعض الفائدة. هذه وجهة نظر لا اتشبث بها.

ـ عبد الحليم خدام: انا اعتقد انكم انتم واخواننا في الوفد الفلسطيني لم تناقشوا كثيراً، الأخوان الآخرون لم يناقشوا ايضاً واعتقد من حيث الشكل انه لا بدّ من عرض الورقة على وزراء الخارجية قبل ان يأتي غداً رؤساؤنا ويسألونا اين جدول الأعمال وماذا فعلتم في هذا الموضوع وليس من المعقول ان نقول لهم صارت لجنة، والمقترحات سراً علينا ومكشوفة امامكم يعني من ناحية الشكل. على كل حال نحن ممكن ندرس ونضع تصورات ونعرض على المؤتمر فأي وفد يرى ان له تصورات اخرى يمكن ان يبدي وجهة نظره ويرفع الموضوع الى مؤتمر القمة لأننا لسنا اصحاب القرار فنحن سنضع تصورات لمساعدة مؤتمر القمة.

ـ فؤاد بطرس: سيدي الرئيس، بالنسبة للبنان بالذات الموضوع من الخطورة بحيث اشك بأن يكون في مقدور اي كان ان يتخذ بعض المواقف بالنسبة لهذا الموضوع تعرفون جداً وجيداً كيف تقرر الأمور المبدئية في لبنان وضمن اي اطار وفي الواقع وبكل صدق لست مخولاً لوحدي ان ادخل اي تغيير على التصور اللبناني في هذه المرحلة بالذات ومع ذلك اذا اردتم ان يكون هناك لجنة فسأقدم ما استطيع من مساعدة ومعاونة في سبيل الأهداف ولا اريد ان اكون حجر عثرة.

ـ عبد الحليم خدام: الأخ فؤاد انه ليس مطلوباً من اي وفد ان يغير قناعته أو وجهة نظره ولكن في النهاية ما سيصدر عن المؤتمر هو حوصلة لأفكارنا وقناعاتنا كلنا، والا في هذه الحالة يكون اي وفد في سبيل فرض ارائه على كل المؤتمر وهذا امر يتنافى والديمقراطية التي تعودنا ان نتعامل بها.

ـ فؤاد بطرس: ليست هذه الغاية يا اخ، الموضوع ليس موضوع فرض ونحن ما تعودنا ان نفرض بل في بعض الحالات يفرض علينا وما فرضنا.

ـ السيد محمد الفيتوري: ان سمحتم للحوار بقية وبقايا وسنشارك فيها ان لم تروا مانعا.

وحسب ما تبين لكم جميعاً اخواني هنالك ورقة عمل لبنانية وورقة عمل فلسطينية وامامنا المقترح السوري الصادر عن الأخ عبد الحليم في تركيب هذه اللجنة التي اعتقد ان غايتها محل اتفاق من طرف كل الأخوان الذين ساندوها، وهي لجنة صياغة لورقة تقدم لمؤتمر القمة حسب تعبير الأخ سمو الأمير سعود الفيصل وتكون معبرة عن مقترحات بناءة وفعالة وواقعية. وحسب تعبير الأخ عبد الحليم فهي ورقة تعبر عن تصورات في هذا الموضوع تقدم الى مؤتمر القمة ويمكن حوصلة ذلك بالقول انها ستكون ورقة تعبر عن جميع المشاغل التي وقع بيانها من طرف كل الأخوان الذين تفضلوا بتناول الكلمة في هذه الجلسة الصباحية، وعبر الكل تقريباً على ان هذه الورقة ترفع هكذا الى مؤتمر وزراء الخارجية ثم الى مؤتمر القمة طبعاً لما لرؤسائنا من قدرة على اتخاذ القرار ومن حكمة لسن هذا القرار. وثنى على هذا المقترح، اذا لم اكن على خطأ، كل من السعودية وليبيا مبدئياً والعراق والأردن والكويت ولم ير الأخ بطرس مانعاً في ان تتكون هذه اللجنة وفيما يتعلق بتركيبها تقرر الرجوع الى التركيب السابق للجنة المتابعة في بيت الدين. وهذا هو تركيبها اذكر به ان لم تروا مانعاً تتركب هذه اللجنة، لجنة بيت الدين من السعودية ومن الكويت ومن سوريا والمقترح السوري يضيف لها رئيس المؤتمر والأمين العام للجامعة العربية. اني اطرح هذا المقترح المثنى عليه على مجلسنا الكريم حتى نتبين هل هنالك موافقة او معارضة. اظن لا معارضة في الموضوع طيب ولا احد طلب الكلمة فقد انهينا جلستنا الصباحية وتركبت هذه اللجنة وستعمل فوراً في هذا المساء تنطلق في اعمالها ولنا جلسة مسائية اذكر بها الأخوان للنظر في التقرير الذي تقدمه لنا اللجنة التي شكلناها بالأمس وان لا تمانعوا سيكون اجتماعنا في الساعة الرابعة حتى نوفر لنا ربحاً من الوقت.

ـ عبد الحليم خدام: اقترح سيادة الرئيس ان يكون اجتماعنا الساعة السابعة للأسباب التالية: لجنة الصياغة التي تعمل الآن ستعرض عملها على الوزراء حتى نوافق عليها. لجنة لبنان ايضاً ستجتمع حتى تضع ورقة فيمكن حضرتك باعتبارك رئيس اللجنتين تدعونا الساعة الرابعة من اجل بحث موضوع اللجنة ثم ننتقل مباشرة من اجل بحث موضوع لبنان، نجتمع بعض الوقت مع الأخوان اللبنانيين وبعض الوقت مع اخواننا الفلسطينيين ثم نرى ما يهمنا ولذا يكون اجتماعنا في الجلسة العامة السابعة مساء وشكرا.

ـ محمد الفيتوري: شكراً، ونرفع الجلسة.

الجلسة الأخيرة لوزراء الخارجية العرب ـ تونس

افتتح الجلسة معالي السيد محمد الفيتوري رئيس الاجتماع ووزير الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية في الساعة الحادية عشرة و٤٠ دقيقة وبعد ان دعا رجال الاعلام الى اخلاء القاعة اعلن عن مواصلة الاعمال في جلسة مغلقة فقال:

بسم الله الرحمن الرحيم، حضرات الزملاء الكرام، ايها الأخوة، بتكليف منكم، شكلت لجنتان: لجنة للنظر في ما ورد بالفصل الأول او البند الأول من جدول اعمالنا، ولجنة اخرى تناولت بالنظر موضوع البند الثاني: وانكبت اللجنتان على العمل ساعات طوالاً وحتى ساعة متأخرة من الليل وذلك تسهيلاً للمهمة، فحاولت اللجنة الاولى ان تستخرج من ورقات العمل الثلاث التي وقع تقديمها في الجلسة العامة، وكذلك من المقترحات التي وردت في كلمات الاخوان الذين تفضلوا بمدنا بآرائهم، فحاولت ان تستخرج من كل هذه العناصر الورقة الأولى التي وزعت على حضراتكم والتي، حسب الاجراءات، وحتى تستكمل جميع مقوماتها الاجرائية والقانونية، ستقع تلاوتها على مسامعكم، كما انكبت اللجنة الثانية في نفس الوقت وبدون انقطاع على الموضوع الثاني وهو موضوع جنوب لبنان وحاولت ان تستخرج ايضاً من ورقتي العمل اللبنانية والفلسطينية ما يمثل نقاط التلاقي وحاولنا كل جهدنا ان تكون هذه الورقة ملمة بجميع ما يتفق عليه الأطراف، فهي محاولة سنعرضها كذلك على مسامعكم حتى تستكمل جميع مقوماتها الاجرائية، واني بهذا الصدد اشكر كل الأخوان الذين كلفتموهم ضمن هاتين اللجنتين على المجهود الذي آل في بعض الأحيان الى اجهاد حتى قاموا بعملهم على الوجه الذي اعتبره مرضياً لضمائرنا اولاً، وكذلك اعتقد انه يكون مرضياً بالنسبة اليكم. فان لم تروا مانعاً فاني اطلب من الأمين العام المساعد الأخ نهاد ان يتولى تلاوة الورقة الأولى اي الورقة المتعلقة بالبند الأول اي بمواصلة عملنا المشترك لتدعيم مقررات بغداد فليتفضل.

ـ نهاد الباشا: اطلع المجلس على اوراق العمل والمقترحات التي قدمت له من قبل كل من الجمهورية العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية والجماهيرية العربية الليبية ومنظمة التحرير الفلسطينية ومذكرات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وبعد نقاش مستفيض قرر الآتي:

١ ـ أ) تشكيل لجنة تضم في عضويتها كلاً من ممثلي الدول العربية الآتية: العراق وسوريا والأردن والجماهيرية والسعودية وتونس والكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ب) تتولى اللجنة المشار اليها دراسة الأفكار والمقترحات التي تضمنتها الوثائق المشار اليها وتقديم ورقة عمل موحدة وتوصيات للمجلس لمناقشتها واقرارها.

٢ ـ تنفيذاً لقرار المجلس اعلاه اجتمعت اللجنة برئاسة ممثل الوفد التونسي ودرست اوراق العمل المقدمة للمؤتمر وانتهت بعد مناقشتها الى تقديم الورقة الموحدة المرفقة.

المقدمة: استكمالاً وتعزيزاً للقرارات والاجراءات التي اتخذها القادة العرب في مؤتمرهم التاسع في بغداد وما تلاها من قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية والمال والاقتصاد العرب من ٢٧ الى ٣١/ ٣/ ١٩٧٩ التي مثلت الحد الأدنى للموقف العربي من متطلبات القضايا الخطيرة التي تواجهها الأمة العربية من مؤامرات صهيونية استعمارية تتمثل في اتفاقيتي كامب دفيد ومعاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية ونتائجها وآثارها وتقوية الأمة العربية في مواجهتها للمؤامرة وعزل النظام المصري ونقل الجامعة الى مقرها الجديد في تونس، واذ يسجل المؤتمر تقدير النتائج الايجابية التي حققها تنفيذ هذه القرارات وتأثيرها على الوضع الدولي والتحسن النسبي في مواقف الدول المختلفة من القضية الفلسطينية وتحرير الأراضي العربية المحتلة وادانة اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة من قبل مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي العاشر الذي عقد في فاس في ايار عام ١٩٧٩ ومؤتمر القمة الأفريقي السادس عشر الذي عقد في منروفيا في يوليو عام ١٩٧٩، ومؤتمر القمة السادس للدول غير المنحازة الذي عقد في هافانا في ايلول من العام نفسه والاستقطاب الواسع الذي احدثه التحرك العربي في الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتمشياً مع قرارات مؤتمر القمة العربي التاسع في عقد مؤتمر قمة عربي سنوي لمتابعة العمل والتشاور لتحقيق نفس الأهداف وتعميقها ومن اجل نقل العمل العربي المشترك لمرحلة متقدمة من التضامن وبناء القوة الذاتية العربية وتوظيفها

لخدمة المصالح القومية وجعل الأطراف الأخرى تقترب في مواقفها من المواقف العربية فضلاً عن استخدام المصالح الاقتصادية الأجنبية في الوطن العربي كاداة مؤثرة لخدمة القضايا العربية يقرر ما يلي:

تنفيذاً للقرار الثامن من قرارات مؤتمر القمة العربي التاسع المنعقد في بغداد من ٢ الى ٥ ذي الحجة عام ١٣٩٧هـ الموافق ٢ الى ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨م انعقد مؤتمر القمة العربي العاشر في مدينة تونس عاصمة الجمهورية التونسية وبوحي من الشعور بالمسؤولية القومية وانطلاقاً من المبادىء التي تؤمن بها الأمة العربية والتزاماً بتقاليد العمل العربي المشترك راجع اصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الأقطار العربية الموقف العربي خلال الفترة التي اعقبت انعقاد القمة العربية التاسعة في بغداد وما حصل في الوضع الدولي من تطورات ودرسوا الموقف من جميع الوجوه واتخذوا القرارات الآتية:

اولاً: التأكيد على المبادىء الأساسية الخمسة التي تضمنتها قرارات مؤتمر القمة العربي وهي كما يلي:

١ ـ ان قضية فلسطين قضية عربية مصيرية وهي جوهر الصراع مع العدو الصهيوني وان ابناء الأمة العربية واقطارها جميعاً معنيون بها وملزمون بالنضال من اجلها وتقديم كل التضحيات المادية والمعنوية في سبيلها وان النضال من اجل استعادة الحقوق العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة مسؤولية قومية عامة وعلى جميع العرب المشاركة فيها كل من موقعه، وبما يمتلك من قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية وغيرها، وان الصراع مع العدو الصهيوني يتعدى اطار الصراع ضده من قبل الأقطار التي احتلت اراضيها في عام ١٩٦٧ الى الأمة العربية كلها لما تشكله الصهيونية وكيانها في الأرض المحتلة من خطر عسكري وسياسي واقتصادي وحضاري على الأمة العربية كلها وعلى مصالحها القومية الجوهرية وعلى حضارتها ومصيرها الأمر الذي يحمل كل اقطار الامة العربية مسؤولية المشاركة في هذا الصراع بكل ما تملكه من امكانات.

٢ ـ ان الواجب القومي يقتضي ان تقدم كافة اشكال المساندة والدعم والتسهيلات لنضال المقاومة الفلسطينية بشتى اساليبه من خلال منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها من اجل تحرير فلسطين واستعادة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني وتلتزم جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني.

٣ ـ تأكيد الالتزام بمقررات مؤتمرات القمة العربية خاصة المؤتمرين السادس والسابع المنعقدين في الجزائر والرباط بتحديد الهدف المرحلي للنضال العربي المشترك بما يلي:

أ ـ التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وعدم التنازل او التفريط في اي جزء من الأراضي او المساس بالسيادة الوطنية عليها.

ب ـ تحرير مدينة القدس العربية وعدم التدخل في اي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة.

ج ـ الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وتقوم الدول العربية بمساندة هذه الدولة عند قيامها في جميع المجالات وعلى جميع المستويات.

د ـ قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام.

٤ ـ واستناداً الى ما جاء اعلاه فان من المبادىء الجوهرية التي لا يجوز الخروج عنها او التساهل فيها عدم جواز انفراد اي طرف من الأطراف العربية باي حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص وللصراع العربي الصهيوني بوجه عام.

٥ ـ ولا يقبل اي حل الا اذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذه الغاية.

ثانياً: ان الوجود الصهيوني في الأراضي العربية هو جوهر الصراع مع العدو الصهيوني وان الأمة العربية معنية وملتزمة بالنضال من اجل قضية فلسطين والأراضي المحتلة الأخرى وتقديم جميع التضحيات المادية والمعنوية.

ثالثاً: الموقف من الدول التي تعيد علاقاتها مع اسرائيل او تقبل بالقدس عاصمة للعدو: يعبر المؤتمر عن قلقه تجاه المحاولات الرامية لاعادة علاقات بعض الدول مع العدو الصهيوني او للاعتراف بالقدس عاصمة له، ويعلن ان الدول العربية ستتخذ عند الاقتضاء التدابير اللازمة لحماية الحق العربي.

رابعاً: لما كانت اتفاقيتا كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية تشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الأمة العربية والشعب الفلسطيني وخرقاً لميثاق جامعة الدول العربية ومقررات مؤتمرات القمة العربية وتحول دون بلوغ اهدافها وبخاصة عودة الشعب الفلسطيني الى وطنه وتقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة في فلسطين وتحرير الاراضي العربية المحتلة، فان المؤتمر يؤكد ادانته للاتفاقيتين والمعاهدة ورفضه القاطع لها ولكل ما يترتب عليها من نتائج وآثار.

خامساً: الاستمرار في تطبيق احكام المقاطعة على النظام المصري طبقاً للمبادىء المقررة في هذا الشأن وبصورة خاصة في مؤتمر بغداد والمؤتمر الثاني والأربعين لضباط اتصال المكاتب الاقليمية.

سادساً: التأكيد على ضرورة التنسيق العسكري وتعزيز القدرة العسكرية العربية المباشرة من الدول العربية التي تشكل العمق الاستراتيجي الحيوي لصمود الخط الامامي ولتقوية امكانات المواجهة ضد العدو الصهيوني على ان تساهم بقية الدول العربية كل حسب قدراته في مختلف المجالات لا سيما في مجال التسليح والتدريب وتبادل المعلومات.

سابعاً: الاسراع بتعديل ميثاق الجامعة العربية في اتجاه تقوية العمل العربي المشترك والعمل على اعادة بناء اجهزتها على اسس جديدة تكفل الفعالية والقدرة على التحرك بما يخدم تنمية القدرة العربية الذاتية ويؤول الى تحقيق الوحدة العربية.

ثامناً: أ - ترسيخ مبدأ العمل العربي المشترك في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والطلب الى كافة المؤسسات العربية ذات الاختصاص الانطلاق من هذه القاعدة بما يؤدي الى تكامل الامكانات والطاقات العربية في مجالاتها المختلفة آخذة دائماً بعين الاعتبار الصراع مع العدو الاسرائيلي ووجوب التوجه بالقرار والممارسة بما يعزز مكانة الأمة العربية في ساحة الصراع ويضعف العدو ويعزله.

ب - تقوية العلاقات العربية الجماعية وذلك بازالة العوائق امام تنفيذ الاتفاقيات الجماعية القائمة وخاصة ما يتعلق منها بالجانب الاقتصادي واتخاذ الاجراءات من قبل المجلس الاقتصادي العربي المشترك لعرضها على مؤتمر القمة العربي.

ج - يدين المؤتمر قرار النظام المصري بتزويد اسرائيل بمياه النيل ويطلب الى الأمانة العامة الاتصال بالحكومة السودانية والدول الاخرى المستفيدة من مياه النيل لاتخاذ الاجراءات المناسبة.

تاسعاً: يدعو المؤتمر الى:

أ - تعزيز دور منظمة المؤتمر الاسلامي واواصر التعاون مع دول هذه المنظمة وبذل الجهود لقطع العلاقات القائمة بين العدو وبين بعض هذه الدول سواء كانت علاقات مباشرة او غير مباشرة، وكذلك الاستفادة من المسلمين في العالم لدعم نضالنا العادل.

ب - تعزيز التعاون القائم بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وتطوير العلاقات الثنائية مع الدول الأفريقية وتقديم العون الجماعي والثنائي لهذه الدول لمساعدتها في تنفيذ مشاريعها التنموية وتقديم الدعم لحركة التحرر الأفريقية ضد العنصرية والتمييز العنصري.

ج - العمل على كسب المزيد من دعم وتأييد حركة عدم الانحياز للحق العربي وتطبيق قرارات مؤتمر القمة السادس لا سيما ما يتعلق منها بقضية الصراع العربي الاسرائيلي وكذلك تعزيز التعاون وتطوير العلاقات مع دول هذه المجموعة جماعياً وثنائياً.

د - التعاون مع مجموعة الدول الأوروبية من اجل زيادة المصالح العربية الأوروبية المشتركة ومن اجل تطوير مواقف المجموعة الأوروبية ضمن اطار عدم الفصل في التعامل بين العلاقات الاقتصادية والمواقف السياسية.

هـ - السعي الى تطوير العلاقات العربية مع دول اميركا اللاتينية في مختلف المجالات بما يخدم المصالح المشتركة.

ملاحظة: دعوة الدول العربية الى المساهمة في صندوق التضامن الاسلامي والمشاريع المشتركة وتسديد التزاماتها المادية للامانة العامة لمنظمة المؤتمر وتقديم الدعم المعنوي والمادي لها.

و - العمل على استمرار كسب تأييد ودعم مجموعة الدول الاشتراكية للحق العربي وتطوير دعمها لهذا الحق بما يزيد من قدرات الصمود العربي.

عاشراً: يقرر المؤتمر تأليف وفود وزارية من الدول العربية لزيارة البلدان الاجنبية في مختلف انحاء العالم لشرح اسس السلام العادل التي رسمتها قرارات قمة بغداد وكسب التأييد للموقف العربي والحقوق العربية وعزل العدو الاسرائيلي عن مصادر تأييده ودعمه وتقوم الامانة العامة بدعوة اعضاء الوفود للاجتماع لوضع الترتيبات العملية لانجاز العمل وتضع الوفود تقريراً نهائياً عن نتائج اعمالها يودع لدى الامانة العامة ويقدم لمؤتمر القمة العربي القادم.

حادي عشر: يرى المؤتمر ان الولايات المتحدة الأميركية تشكل السند الاساسي للعدو الصهيوني وذلك بالدعم العسكري والسياسي والاقتصادي الذي تقدمه اليه وبالتالي فان الولايات المتحدة رغم حجم مصالحها مع الوطن العربي توظف امكاناتها لصالح العدو ولذا فان العمل العربي المقبل يجب ان يأخذ بالاعتبار ما يلي:

١ - تركيز النشاط لدى اوساط الرأي العام الأميركي لشرح قضية فلسطين والعدوان الصهيوني على الأمة العربية وابراز الأضرار التي تصيب المواطن الاميركي والعربي نتيجة سياسة الحكومة الأميركية.

٢ - تقديم دعم اضافي لصندوق الاعلام الخاص بهدف تكثيف النشاط الاعلامي في الولايات المتحدة خدمة للقضية الفلسطينية والقضية العربية واتخاذ اجراءات استثنائية وسريعة لتنفيذ ذلك.

ثاني عشر: نظراً للاهمية السياسية للأمم المتحدة ومنظماتها يجب التوجه الى هذه المنظمة الدولية والدعوة الى عقد دورة خاصة للجمعية العامة، عند الضرورة، وذلك من اجل كسب المزيد من التأييد العالمي لقضيتنا العادلة وعزل العدو ومحاصرته، والعمل في هذه المنظمة بما ينسجم مع قرارات مؤتمرات القمة العربية على دعمها للعرب وقضاياهم للحصول على قرارات من شأنها تعزيز الموقف السياسي العربي في الساحة الدولية.

ثالث عشر: المغتربون العرب: تكليف الامانة العامة للجامعة العربية بالعمل على التعاون مع المغتربين العرب والاستفادة من طاقاتهم في مناطق الاغتراب لدعم الحق العربي وتعزيز علاقاتهم بالوطن الأم.

مقترحان معروضان على مؤتمر القمة:

١ ـ المقترح العراقي: عقد اجتماع لوزراء النفط او لوزراء النفط والخارجية العرب لرسم سياسة نفطية تخدم الموقف العربي في الصراع العربي الصهيوني وتحدد الموقف العربي في هذا المجال ازاء:

أ ـ العالم الثالث وخاصة الدول الفقيرة فيه.

ب ـ الدول الغربية واليابان

ج ـ الولايات المتحدة الأميركية.

وذلك على اساس:

١ ـ التأكيد على عدم الفصل في التعامل مع دول العالم بين العلاقات الاقتصادية والمواقف السياسية لتلك الدول من قضايانا القومية وخاصة قضية فلسطين.

٢ ـ تحديد سياسة نفطية من حيث الانتاج والتسويق تراعي التطورات التي شهدتها المنطقة العربية من جهة وتنسجم مع المصالح القومية من جهة اخرى مع الأخذ بنظر الاعتبار حاجات العالم الضرورية من الطاقة.

٣ ـ المقترح السعودي: عقد مؤتمر لوزراء الاقتصاد العرب للقيام بالدراسات اللازمة لوضع استراتيجية اقتصادية عربية شاملة لجميع امكانيات الدول العربية بغية خدمة المصالح العربية وتقديم تلك الدراسة لمؤتمر القمة العربي القادم.

ـ تدخل السيد محمد الفيتوري: شكراً على هذا الاجماع الذس استسمحكم بان اعتبره موافقة على هذا المشروع الذي سنعرضه جميعاً على مؤتمر القمة. بقيت الورقة الثانية، فليتفضل الأخ نهاد بتلاوتها.

ـ حرصاً على سلامة لبنان وسيادته ووحدة اراضيه وعلى استمرار الصمود الفلسطيني في مواجهة العدو الصهيوني، وشعوراً بضرورة مساعدة لبنان على تجاوز ازمته في الجنوب اللبناني.

١ ـ يؤكد المؤتمر على السيادة الكاملة للبنان على كافة اراضيه والحفاظ على استقلاله ووحدته الوطنية، كما يؤكد على ضرورة بسط سيادة الدولة اللبنانية على الجنوب حتى حدوده المعترف بها دولياً ولا سيما عن طريق اعادة سائر ادارات الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية الى ممارسة سلطاتها وصلاحياتها في الجنوب.

٢ ـ يدين المؤتمر العدوان الصهيوني على الجنوب اللبناني بكافة اشكاله ويحمل هذا العدوان مسؤولية ما يعانيه سكان الجنوب اللبناني ويؤكد المؤتمر رفضه للهيمنة الاسرائيلية الهادفة الى التدخل في شؤون لبنان تحت اي مبرر.

٣ ـ اخذ المؤتمر علماً بما تعهدت به منظمة التحرير الفلسطينية من امتناعها عن القيام بعمليات عسكرية من الحدود اللبنانية وامتناعها عن الاعلان من لبنان عن الاعمال التي تقوم بها المقاومة داخل الأرض المحتلة، ويؤكد المؤتمر على حق المقاومة الفلسطينية في ممارسة نضالها من جميع الجبهات العربية.

٤ ـ يؤكد المؤتمر على ضرورة تنفيذ مقررات بيت الدين عطفاً على مقررات قمتي الرياض والقاهرة واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك ويدعو السلطة الشرعية اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية الى التنسيق والتعاون لمعالجة جميع المشاكل.

٥ ـ يقرر المؤتمر دعم الحكومة اللبنانية في جميع المجالات الدولية وذلك لممارسة اقصى الضغوط على العدو الاسرائيلي من اجل وقف عدوانه على جنوب لبنان ومن اجل تحقيق الانسحاب الاسرائيلي منه كما يؤكد المؤتمر على ضرورة التنفيذ الكامل لمقررات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بجنوب لبنان وتمكين القوات الدولية من تنفيذ مهامها بما في ذلك ازالة الوجود المسلح للاطراف المتعاونة مع العدو الاسرائيلي في جنوب لبنان.

٦ ـ يدعو المؤتمر جميع الأطراف لتسهيل مهمة دخول الجيش اللبناني الى الجنوب وذلك للقيام بمسؤولياته الوطنية.

٧ ـ يؤكد المؤتمر على ضرورة استئناف لجنة المتابعة عن مؤتمر بيت الدين اعمالها واضافة ممثل عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية الى عضوية هذه اللجنة لمتابعة تنفيذ هذه القرارات وشكراً.

ـ رئيس المؤتمر: الكلمة الى الأخ الزميل فؤاد بطرس وزير خارجية لبنان.

كلمة وزير خارجية لبنان: سيدي الرئيس.. انني اذ اقدر للجنة التي تولت صياغة هذه الورقة مجهودها واشكرها على

ذلك ارجو ان تدون تحفظاتي بالنسبة لهذه الورقة. ان هذه التحفظات تمكنني ايضاً من ان اراجع الحكومة المركزية وتفسح المجال امام فخامة الرئيس في مؤتمر القمة لأن يتخذ الموقف الذي يراه ملائماً في سبيل المصلحة وشكراً.

- تدخل رئيس المؤتمر: نسجل هذا التحفظ لغاية التشاور.

الكلمة الى الأخ فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

- كلمة السيد فاروق القدومي: شكراً سيدي الرئيس واننا نقدر تقديراً عالياً الجهود التي بذلتها اللجنة المكلفة بصياغة هذه الورقة ولا شك انها بذلت جهوداً مضنية في سبيل التوصل الى ما توصلت اليه، ولكنني من موقعي هذا ارى نفسي غير قادر على الموافقة عليها، لذلك اتحفظ ازاء بعض البنود التي وردت فيها حتى نعود الى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية للتشاور حول هذه الورقة، فارجو تسجيل هذا التحفظ وشكراً.

- رئيس المؤتمر: نسجل هذا التحفظ لغاية التشاور ايضاً.

هل هنالك ملاحظة اخرى من طرف الأخوان؟ اذن نعتبر هذه الورقة قد قبلت من طرف المجموعة مع تسجيل التحفظين الصادرين عن لبنان وعن منظمة التحرير الفلسطينية لغاية التشاور. وقبل انهاء جلستنا هذه اريد لفت نظر الأخوان الى ان مؤتمر القمة يتم افتتاحه يوم ٢٠ نوفمبر عند الساعة الحادية عشرة صباحاً بقصر المؤتمرات، ذلك انه بلغني ان الأمر غير واضح في ذهن البعض من الاخوان. فالرجاء من الأخوة الوزراء ومن الأخوة اعضاء الوفود الحضور الى قصر المؤتمرات الكائن بشارع محمد الخامس لا بهذه القاعة عند الساعة العاشرة صباحاً.

اعتقد اننا انتهينا من النظر في جدول اعمالنا، وستكون خاتمة هذه الجلسة علنية ندعو لها رجال الصحافة. والآن الكلمة للأخ حامد علوان فليتفضل.

- كلمة السيد وزير الدولة للشؤون الخارجية العراقية: سيادة الرئيس.. نظراً لأن قسماً من السادة رؤساء الوفود سيغادرون تونس عائدين الى بلادهم فقد كان في حسباني ان نستأنف الجلسة الاعتيادية عند الساعة السادسة من مساء هذا اليوم اذا لم يكن هناك مانع لدى الأخوة اعضاء الوفود.

- رئيس المؤتمر: التمس المعذرة لأني لم اعلن عن هذا. فبعد هذه الجلسة التي هي تحضيرية بالنسبة للمؤتمر والتي تفضل فيها مشكوراً الوفد العراقي وبالأخص اخي وصديقي وزميلي الأخ حامد علوان بالتنازل عن الرئاسة لتونس وانا اشكره مرة اخرى على ذلك بعد هذه الجلسة التحضيرية للمؤتمر سينقلب اجتماعنا الى جلسة عادية لوزراء الخارجية العرب اي مجلس الجامعة وحسب اتفاق وقع مع الأخوة وخاصة مع الأخ حامد علوان يعقد هذا الاجتماع العادي لمواصلة النظر في البنود الباقية من جدول الأعمال هذا اليوم عند الساعة السادسة مساء.

واثر هذه الكلمة دعي رجال الصحافة الى القاعة لحضور الجلسة العلنية الختامية، فالقى السيد الشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة الخطاب التالي:

شكراً سيدي الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم.

حضرات السادة اصحاب المعالي

أيها السادة،

أود في ختام اشغال هذا المؤتمر ان اعبر عن بالغ الارتياح للجو الذي دارت فيه ولما استمت به من روح المودة والاخاء والايجابية واود ان اشيد بما اسفرت عنه هذه الأشغال من نتائج اساسية في مقدمتها تأكيد الاجماع العربي في خصوص القضايا المصيرية وكذلك المشاكل الهامة وذلك انطلاقاً من مقررات قمة بغداد بتأكيد هذه المقررات واثرائها وتدعيمها باجراءات وافية ومقررات جديدة ايضاً. ومما تجدر الاشارة اليه ان هذه الأشغال انتهت الى قرار جماعي في خصوص استراتيجية العمل العربي المشترك في كل المجالات السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما اود ان اشير بصورة خاصة الى ما اولاه هذا المؤتمر من بالغ الأهمية للتوصيات المتعلقة بتكثيف الجهود الاعلامية تجاه كل الساحات الاجنبية، وخاصة منها الساحات الفعالة التي لها تأثير في مستقبل القضايا العربية. ويسعدني ان اشيد بجو الأخوة الذي اتسمت به اشغال هذا المؤتمر سواء في الجلسات العلنية العامة او في اللجان، جو اخوة وبناء واستجابة لمصالح مجموع دولنا ولطموحات امتنا قاطبة.

ويطيب لي ختاماً ان اعبر عن بالغ الشكر للجهود المكثفة التي بذلتها كل الوفود لبحث النقط المدرجة في جدول اعمال المؤتمر والخروج منها بمواقف واضحة ومركزة، ويلذ لي بصورة خاصة ان اتوجه الى رئاسة المؤتمر بمشاعر التقدير لجهودها الموفقة في ادارة هذا الحوار بحكمة وسعة افق وشكراً.

واثر ذلك تناول الكلمة السيد محمد الفيتوري رئيس المؤتمر فألقى الخطاب التالي:
- كلمة السيد محمد الفيتوري:

بسم الله الرحمن الرحيم،
أصحاب المعالي السادة وزراء خارجية الدول العربية،
معالي السيد الأمين العام،
حضرات السادة،

بحمد الله انتهينا من اعمالنا وهيأنا مشروع جدول اعمال مؤتمر القمة واتفقنا على التوصيات التي ستقدم الى اصحاب الجلالة والفخامة ملوك ورؤساء الدول العربية، انجزنا بذلك المهمة الموكولة الينا. واذا ما توفقنا الى ذلك فمرده الى الروح البناءة التي سادت اجتماعاتنا والجدية التي بحثنا بها قضايا يرتبط بها مستقبل امتنا العربية وهي تخوض معركتها المصيرية، وقد كان شعورنا العميق بثقل المسؤولية الملقاة على عواتقنا خير حافز للجميع على توخي انجع السبل لحل المشاكل القائمة والتحلي بالحكمة وبعد النظر. واني اود التنويه في هذا المجال بصفة خاصة بالروح التي عالجنا بها قضية جنوب لبنان، الأمر الذي مكننا من الوصول الى وضع مشروع انعكس فيه حرصنا على حرية لبنان واستقلاله وسيادته وعلى ضمان استمرارية العمل الفدائي وحماية المقاومة الفلسطينية. وانطلاقاً من مقررات مؤتمر بغداد وتحليلنا للتطورات العربية والدولية التي عرفتها القضية العربية منذ انعقاد مؤتمر القمة العربي التاسع، فقد نجحنا لا في تطوير هذه المقررات فحسب بل في وضع خطة شاملة لمختلف اوجه النشاط الديبلوماسي والاعلامي وغيرهما لمواجهة المرحلة القادمة، وقد اكدنا الاهداف الاستراتيجية التي نعمل على بلوغها. واوضحنا المناهج التي سنتبعها لتوحيد الجهود العربية في كافة الميادين وكسب صداقات لكفاحنا المشروع بغية حل عادل يؤمن عودة الأرض الى اصحابها والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في اقامة دولته الحرة المستقلة في فلسطين، وقد اعتبرنا العمل الاقتصادي العربي المشترك عنصراً اساسياً بل شرطاً من شروط نجاحنا في معركتنا الشاملة ضد اسرائيل.

حضرات الاخوة الكرام،

قبل ان انهي كلمتي هذه ارى من واجبي ان اشيد بالمساعدة التي لقيتها منكم جميعاً في اداء مهمتي وانوه بالجو الأخوي الذي طبع مناقشاتنا والروح الايجابية التي تميزت بها مداولاتنا، واني اتوجه بالشكر للسيد الأمين العام على ما بذله من جهد لتسيير اعمالنا، كما اشكركم جميعاً على الكلمات اللطيفة والمشاعر الأخوية التي ابديتموها نحو تونس رئيساً وحكومة وشعباً والتي تأثرنا لها كل التأثر. واننا ونحن نتهيأ لأستقبال اصحاب الجلالة والفخامة ملوك ورؤساء الدول العربية لنشعر بالاعتزاز والفخر لالتئام هذا اللقاء التاريخي العظيم في تونس داعين الله ان يسدد خطى قادتنا وان يبارك جهودهم في خدمة الأمة العربية والسلام عليكم ورحمة الله.

- ثم احال رئيس المؤتمر الكلمة الى السيد فاروق القدومي الذي قال:

سيدي الرئيس، اسمح لي في ختام هذا المؤتمر ان انقل باسمي اصالة وبالنيابة عن اخواني عند اختتام هذا المؤتمر اسمى آيات التقدير لما قدمتموه من جهود مثمرة وما بذلتموه في توجيه وادارة اعمال هذا المؤتمر، وان اتقدم بالشكر والتقدير الى تونس الشقيقة رئيساً وحكومة وشعباً على ضيافتها لهذا المؤتمر وعلى ما اوليتمونا من حسن الضيافة والعناية. ان ما اسفر عنه هذا المؤتمر من توصيات ونتائج لأكبر دليل على نجاح العمل العربي المشترك وحرص الجميع على التضامن العربي وعلى قضية فلسطين والسير بالمعركة حتى النهاية بالرغم من كل الصعاب وكل العقبات، وختاماً تقبلوا منا سيدي الرئيس، كل احترام وتقدير لما قدمتموه لنا في تونس وما وفرتموه من اجواء ملائمة لانجاح هذا المؤتمر وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله.

- رئيس المؤتمر: شكراً، نرفع الجلسة.
وكانت الساعة تشير الى الواحدة بعد الظهر.

جلسة العمل الأولى للملوك والرؤساء
في القمة العربية المنعقدة في تونس في ٢٠ - ١١ - ١٩٧٩

عقد مؤتمر القمة العربي العاشر جلسته الثانية في تمام الساعة السابعة من مساء يوم ٢٠/ ١١/ ٧٩ وذلك في فندق هيلتون بمدينة تونس.

وافتتح الجلسة السيد الهادي نويرة الوزير الأول للجمهورية التونسية نيابة عن فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة.

وبعد ان انتهى من القاء كلمته، اعطى الكلمة للسيد الأمين العام للجامعة الذي القى تقريره.

ـ الهادي نويره: اشكر السيد الأمين العام على تقريره فيما يخص نشاط الجامعة بعد مؤتمر بغداد، وكذلك على تقريره الاضافي عن اشغال مؤتمر وزراء الخارجية، وقد وزع عليكم جدول الاعمال والتوصيات التي اعدها بشأنه السادة وزراء الخارجية فاذا رأيتم، تيسيراً لاعمالنا، ان نبادر بالنظر في جدول الأعمال والموافقة عليه فاني اعرضه على مؤتمركم الموقر ثم يتفضل رؤساء الوفود اصحاب الجلالة والفخامة والسمو باداء ارائهم السديدة في بنوده وفي التوصيات التي عرضت عليكم.

ـ الرئيس حافظ الأسد: سيدي الرئيس في بداية جلستنا اليوم وافتتاح مناقشاتنا العامة واذ نلمس هذا الجهد الكبير الذي بذله اخوتنا في تونس الشقيقة واذ نشكر شعبنا العربي في تونس الذي لمسنا حفاوته بنا في الأمس واليوم، واذ نستذكر انه اول مؤتمر قمة عربي ينعقد على ارض تونس الشقيقة مما يعني شيئاً بالنسبة لتفاؤلنا في نتائج هذا المؤتمر الايجابية. ومما يعزز فينا الثقة ان هذا المؤتمر لا بد وان يعطي دفعة جديدة لنضالنا العربي العادل اضافة الى ما اعطته مؤتمرات القمة السابقة من دفعات متتالية لهذا النضال، واذ نؤكد على دور شعبنا العربي في تونس في عمق تاريخنا العربي ماضيه وحاضره، فانما نؤكد ايضاً على اهمية هذا الدور في مستقبل هذا التاريخ العربي اذ اؤكد واتذكر واذكر كل هذا فانني اشير في بداية مناقشاتنا العامة الى الخطاب القيم الذي القاه اليوم الرئيس الحبيب بورقيبة في الجلسة الافتتاحية والى اهمية مجموعة من النقاط وردت في هذا الخطاب، والى فهم سياسي متقدم لبعض اساليب العمل. وبشكل خاص ذلك الأمر الجوهري الذي اشار اليه والذي فرق فيه بين المرحلية السليمة والمرحلية المغشوشة، كما سماها، في البحث عن حلول عادلة لقضيتنا وفي ايجاد هذه الحلول العادلة لقضيتنا، في تأكيده على ان العمل السياسي ضرورة لا بد منها وخاصة في قضية كالقضية التي نحن بصددها ومرحلة الأمور ومرحلة الحلول امر جائز وقد يكون واجباً في كثير من الأحيان بشرط، كما اشار في كلمته صباح اليوم، ان تكون هذه المرحلية في اطار المبادىء، ان تدفع المبادىء، ان تعزز المبادىء، ان تتم في اطار المبادىء، دون ان تخل ودون مساس بشيء لا من قريب ولا من بعيد، بهذه المبادىء كانت كلمة قيمة ونحن جميعاً نقدر الظروف الخاصة التي يمر بها الرئيس بورقيبة، لهذا اجدني مدفوعاً لأن اقترح على الأخوة الملوك والرؤساء والأمراء العرب المجتمعين هنا ان يعتبروا خطاب الرئيس بورقيبة وثيقة من وثائق المؤتمر املاً في ان يحظى اقتراحي هذا بموافقة الأخوة المؤتمرين وشكراً.

ـ الهادي نويره: اود ان اعبر عن بالغ الشكر لفخامة الرئيس حافظ الأسد على المشاعر الطيبة التي ابداها نحو تونس ونحو رئيسها، وعلى اشادته بالخطاب الذي القاه الرئيس الحبيب بورقيبة والذي ضمنه عصارة تجاربه السامية وشكراً.

ـ الملك حسين: سيدي الرئيس، اثني على اقتراح سيادة الأخ الرئيس حافظ الأسد بوضع الكلمة القيمة للأخ الكبير والمجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة ضمن وثائق هذا المؤتمر، ولي اقتراح ايضاً هو ان توضع كلمة الأخ الرئيس صدام حسين ضمن وثائق هذا المؤتمر لاهميتها ولكون الكلمتين عالجتا اموراً في غاية الخطورة وكانت مساهمة كبيرة وايجابية في اعمالنا في مستهل هذا اللقاء على ارض تونس الحبيبة وشكراً.

ـ الهادي نويرة: يعد خطاب الرئيس صدام حسين وثيقة من وثائق المؤتمر (تصفيق).

يظهر انه ما من ملاحظة فيما يخص جدول الأعمال، اذن هناك مصادقة على جدول الأعمال، ولقد وردت على المؤتمر برقيات من شخصيات ومنظمات دولية من ضمنها برقية من الدكتور فالدهايم، الأمين العام للأمم المتحدة ومن الوزير الأول لحكومة الجمهورية الاشتراكية الفيتنامية، ومن رئيس المجلس الثوري ورئيس اللجنة التنفيذية لجبهة التحرير الارترية وغيرها من البرقيات وزعتها عليكم الأمانة العامة.

قبل بدء المناقشات اقترح ان نبت في اوقات اجتماعاتنا فهل توافقون على ان نبدأ اجتماعاتنا الصباحية من الساعة العاشرة الى الساعة الواحدة ظهراً واجتماعاتنا المسائية من الخامسة الى السابعة، اذن وافق المؤتمر على هذه المواقيت.

ـ الرئيس صدام حسين: لو سمحتم، الأخ الرئيس، ان يكون الاجتماع المسائي من الساعة الخامسة الى الساعة الثامنة فذلك ربما مناسب اكثر لأنه فترة ساعتين من الخامسة الى السابعة لا اظنها كافية واكيد تضيع منها ربع ساعة في الطريق، فمن الساعة الخامسة الى الثامنة اظنه مناسباً فثلاث ساعات يقدر الانسان يعمل فيها شيئاً.

ـ الهادي نويرة: لا مانع في هذا. واذا سمحتم اعرض على سامي انظاركم البند الأول من جدول الأعمال وهو الصراع العربي الاسرائيلي والتطورات اللاحقة بعد المؤتمر العربي التاسع في بغداد واستراتيجية العمل المشتركة للمرحلة القادمة في جميع المجالات وهو يتضمن ورقة عمل موحدة صادرة عن اجتماع وزراء الخارجية التحضيري للمؤتمر تشتمل على توصياته بهذا الشأن. اذا رأيتم ان تتلى عليكم الوثيقة التي اشرت اليها اطلب من السيد الأمين العام المساعد ان يتفضل.

ـ الأمين العام المساعد السيد اسعد الاسعد: المقدمة: استكمالاً وتعزيزاً للقرارات والاجراءات التي اتخذها القادة العرب في مؤتمرهم التاسع في بغداد بين ٢/ ٥ ذي الحجة ١٣٩٨هـ الموافق ٢/ ٥ تشرين الثاني ١٩٧٨ وما تلاها من قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية والمال والاقتصاد العرب للفترة من ٢٧ ـ ٣٠/ ٣/ ١٩٧٩ والتي مثلت الحد الأدنى للموقف العربي من متطلبات القضايا الخطيرة التي تواجهها الأمة العربية وتعتبر خطوة هامة في تاريخ العمل العربي المشترك التي مكنت الأمة العربية من مواجهة المؤامرة الصهيونية الاستعمارية المتمثلة في اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية ونتائجها واثارها وتقوية للأمة العربية في مواجهتها للمؤامرة وعزل النظام المصري ونقل الجامعة الى مقرها الجديد في تونس، اذ يسجل المؤتمر، وبتقدير، النتائج الايجابية التي حققها تنفيذ هذه القرارات وتأثيرها على الوضع الدولي، والتحسن النسبي في مواقف الدول المختلفة من القضية الفلسطينية وتحرير الأراضي العربية المحتلة وادانة اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة من قبل مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي العاشر الذي عقد في فاس في ايار ٧٩ ومؤتمر القمة الأفريقي السادس عشر الذي عقد في منروفيا في يوليو ٧٩ ومؤتمر القمة السادس للدول غير المنحازة الذي عقد في هافانا في ايلول من العام نفسه والاستقطاب الواسع الذي احدثه التحرك العربي في الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة وتمشياً مع قرار مؤتمر القمة العربي التاسع في عقد مؤتمر قمة عربي سنوي لمتابعة العمل والتشاور لتحقيق نفس الأهداف وتعميقها من اجل نقل العمل العربي المشترك في المرحلة المتقدمة من التضامن وبناء القوة الذاتية العربية وتوظيفها لخدمة المصالح القومية وجعل الأطراف الأخرى تقترب في مواقفها من المواقف العربية فضلاً عن استخدام المصالح الاقتصادية الأجنبية في الوطن العربي كاداة مؤثرة لخدمة القضايا العربية يقرر ما يلي:

تنفيذاً للقرار الثامن من قرار القمة العربي التاسع المنعقد في بغداد. انعقد مؤتمر القمة العربي العاشر في مدينة تونس عاصمة الجمهورية التونسية، وبوحي من الشعور بالمسؤولية القومية. وانطلاقاً من المبادىء التي تؤمن بها الأمة العربية. والتزاماً بتقاليد العمل العربي المشترك. راجع اصحاب الجلالة والسيادة والسمو الملوك والرؤساء وامراء الأقطار العربية الموقف العربي خلال الفترة التي عقبت انعقاد مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد وما حصل في الوضع الدولي من تطورات ودرسوا الموقف من جميع الوجوه واتخذوا القرارات التالية:

١ ـ التأكيد على المبادىء الاساسية الخمسة التي تضمنتها قرارات مؤتمر القمة العربي التاسع وهي كما يلي:

أولاً: ان قضية فلسطين هي قضية عربية مصيرية وهي جوهر الصراع مع العدو الصهيوني وان ابناء الأمة العربية واقطارها جميعاً معنيون بها وملزمون بالنضال من اجلها وتقديم كل التضحيات المادية والمعنوية في سبيلها، وان النضال من اجل استعادة الحقوق العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة مسؤولية قومية عربية عامة. وعلى جميع العرب المشاركة فيها، كل من موقعه وبما يملك من قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية وغيرها. وان الصراع مع العدو الصهيوني يتعدى اطار الصراع ضده من قبل الأقطار التي احتلت اراضيها في عام ١٩٦٧ الى الأمة العربية كلها لما تشكله الصهيونية وكيانها في الأرض المحتلة من خطر عسكري واقتصادي وسياسي وحضاري على الأمة العربية كلها وعلى مصالحها القومية الجوهرية وعلى حضارتها ومصيرها، الأمر الذي يحمل الأمة العربية مسؤولية المشاركة في هذا الصراع بكل ما تملكه من امكانات.

٢ ـ ان الواجب القومي يقتضي ان تقدم كافة اشكال المساندة والدعم والتسهيلات لنضال المقاومة الفلسطينية بشتى اساليبه من خلال منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها، من اجل تحرير فلسطين واستعادة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني.

٣ ـ تأكيد الالتزام بمقررات مؤتمرات القمة العربية وخاصة المؤتمرين السادس والسابع المنعقدين في الجزائر والرباط بتحديد الهدف المرحلي للنضال العربي المشترك بما يلي:

أ ـ التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وعدم التنازل والتفريط في اي جزء من الأراضي او المساس بالسيادة الوطنية عليها.

ب ـ تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بالسيادة العربية الكاملة على المدينة المقدسة.

ج ـ الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتقوم الدول العربية بمساندة هذه الدولة عند قيامها في جميع المجالات وعلى جميع المستويات.

د ـ قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام.

هـ ـ واستناداً الى ما جاء في اعلاه وان من المبادىء الجوهرية التي لا يجوز الخروج او التعامل فيها عدم جواز انفراد اي طرف من الأطراف العربية بأي حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص وللصراع العربي الصهيوني بوجه عام.

و ـ ولا يقبل اي حل الا اذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذه الغاية.

ـ الهادي نويرة: هل من ملاحظة فيما يخص البند الأول؟

ـ الأمين العام المساعد اسعد الأسعد:

ثانياً: ان الوجود الصهيوني في الأراضي العربية هو جوهر الصراع مع العدو الصهيوني وان الأمة العربية معنية وملتزمة بالنضال من اجل قضية فلسطين والأراضي المحتلة الأخرى وتقديم جميع التضحيات المادية والمعنوية.

ثالثاً: الموقف من الدول التي تعيد علاقاتها مع اسرائيل او تقبل بالقدس عاصمة للعدو: يعبر عن قلقه تجاه المحاولات الرامية لاعادة علاقات بعض الدول مع العدو الصهيوني او الاعتراف بالقدس عاصمة له ويعلن ان الدول العربية ستتخذ عند الاقتضاء التدابير اللازمة لحماية الحق العربي.

رابعاً: لما كانت اتفاقيتا كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية تشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الأمة العربية والشعب الفلسطيني وخرقاً لميثاق الجامعة العربية ومقررات مؤتمرات القمة العربية وميثاق الأمم المتحدة وتخرج على ارادة الأمة العربية وتحول دون بلوغ اهدافها وبخاصة عودة الشعب الفلسطيني الى وطنه وتقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة في فلسطين وتحرير الأراضي العربية المحتلة. فان المؤتمر يؤكد ادانته للاتفاقيتين والمعاهدة ورفضه القاطع لها ولكل ما يترتب عليهما من نتائج وآثار.

خامساً: الاستمرار في تطبيق احكام المقاطعة على النظام المصري طبقاً للمبادىء المقررة في هذا الشأن وبصورة خاصة في مؤتمري بغداد والمؤتمر الثاني والأربعين لضباط اتصال المكاتب الاقليمية.

سادساً: التأكيد على ضرورة التنسيق العسكري العربي وتعزيز القدرة العسكرية العربية وبصورة خاصة دول المواجهة الأمامية والمقاومة الفلسطينية والخطوط الخلفية المباشرة من الدول العربية التي تشكل العمق الاستراتيجي الحيوي لصمود الخط الأمامي ولتقوية امكانات المواجهة ضد العدو الصهيوني على ان تساهم بقية الدول العربية، كل حسب قدراته، في مختلف المجالات لا سيما في مجال التسليح والتدريب وتبادل المعلومات.

سابعاً: الاسراع بتعديل ميثاق الجامعة العربية في اتجاه تقوية العمل العربي المشترك والعمل على بناء اجهزتها على اسس جديدة تكفل الفعالية والقدرة على التحرك بما يخدم تنمية القدرة العربية الذاتية ويؤول الى تحقيق الوحدة العربية.

ثامناً: أ ـ ترسيخ مبدأ العمل العربي المشترك في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والطلب الى كافة المؤسسات العربية ذات الاختصاص والانطلاق من هذه القاعدة بما يؤدي الى تكامل الامكانات والطاقات العربية في مجالاتها المختلفة آخذة دائماً بعين الاعتبار الصراع مع العدو الاسرائيلي ووجوب التوجه بالقرار والممارسة بما يعزز مكانة الأمة العربية في ساحة الصراع ويضعف العدو ويعزله.

ب ـ تقوية العلاقات العربية الجماعية وذلك بازالة العوائق امام تنفيذ الاتفاقيات الجماعية القائمة وخاصة ما يتعلق منها بالجانب الاقتصادي، واتخاذ الاجراءات من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لانجاز الدراسات المتعلقة باستراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك لعرضها على مؤتمر القمة العربي.

ج ـ يدين المؤتمر قرار النظام المصري بتزويد اسرائيل بمياه النيل ويطلب الى الامانة العامة الاتصال بالحكومة السودانية والدول الأخرى المستفيدة من مياه النيل لاتخاذ الاجراءات المناسبة.

تاسعاً: يدعو المؤتمر الى:

أ ـ تعزيز دور منظمة العمل الاسلامي والعلاقات واواصر التعاون مع دول هذه المنظمة وبذل الجهود لقطع العلاقات القائمة بين العدو وبين بعض هذه الدول سواء كانت علاقات مباشرة او غير مباشرة وكذلك الاستفادة من المسلمين في العالم في دعم نضالنا العادل.

الشاذلي القليبي: في خصوص هذه الفقرة اضاف السادة الوزراء ملاحظة طلبوا الي ان ارفعها الى المؤتمر وهي هذه:

دعوة الدول العربية الى المساهمة في صندوق التضامن الاسلامي والمشاريع المشتركة وتسديد التزاماتها المادية للامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي وتقديم الدعم المعنوي لها. شكراً.

ـ اسعد الأسعد: ب ـ تعزيز التعاون القائم بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وتطوير العلاقات الثنائية مع الدول الأفريقية وبتقديم العون الجماعي والثنائي لهذه الدول ومساعدتها في تنفيذ مشاريعها التنموية وبتقديم الدعم لحركة التحرر الأفريقية ضد العنصرية والتمييز العنصري.

ـ الشاذلي القليبي: كذلك سيدي الرئيس في خصوص هذه الفقرة ملاحظة ايضاً قدمها السادة الوزراء وتدعو الى تمويل صندوق المعونة الفنية للبلاد الأفريقية والعربية، شكراً.

ـ اسعد الأسعد: ج ـ العمل على كسب المزيد من دعم وتأييد حركة عدم الانحياز للحق العربي وتطبيق قرارات مؤتمر القمة السادس.

ـ ياسر عرفات: انا اقترح انه ليس فقط تعزيز الصندوق الفني انما تعزيز صناديق الدعم لافريقيا جميعاً وليس فقط الفني. صناديق الدعم لافريقيا فيه صناديق وفيه بنوك. وليس فقط الدعم الفني.

ـ السيد اسعد الأسعد: ج ـ العمل على كسب المزيد من دعم وتأييد حركة عدم الانحياز للحق العربي وتطبيق قرارات مؤتمر القمة السادس ولا سيما ما تعلق منها بقضية الصراع العربي الاسرائيلي وكذلك تعزيز التعاون وتطوير العلاقات مع دول هذه المجموعة جماعياً وثنائياً.

د ـ التعاون مع دول المجموعة الأوروبية من اجل زيادة المصالح العربية الأوروبية المشتركة ومن اجل تطوير مواقف المجموعة الأوروبية ضمن اطار عدم الفصل في التعامل بين العلاقات الاقتصادية والمواقف السياسية.

هـ ـ السعي الى تطوير العلاقات العربية مع دول اميركا اللاتينية في مختلف المجالات بما يخدم...

ـ ياسر عرفات: سيدي الرئيس بدل «ضمن عدم الفصل في العامل بين العلاقات الاقتصادية والمواقف السياسية» نقول بدل (ضمن واطار) على اساس عدم الفصل في التعامل بين العلاقات الاقتصادية والمواقف السياسية مضافاً اليها دول المجموعة الأوروبية من القضية العربية وحلقتها المركزية قضية فلسطين.

ـ الهادي نويرة: هل هناك ملاحظة على ما ادلى به السيد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية؟

ـ ياسر عرفات: مع الملاحظة يا سيادة الرئيس انا اقول ان يضاف الى تغيير ضمن اطار بلفظة على اساس ان يضاف في اخر الفقرة (لدول المجموعة الاوروبية من القضية العربية وحلقتها المركزية قضية فلسطين).

ـ الرئيس حافظ الأسد: انا ارى ان الموضوع في بحث موضوع صياغة ومن حيث المعنى ما رأيت الأخ ابو عمار اضاف شيئاً للموضوع.. يمكن الاضافة ويمكن لا، لكن يمكن الصياغة الحالية اكثر دقة الا اذا كان هناك معنى معين يريد ان يضيفه، فالأخ الأمين العام للجامعة يمكن ان يجد له الصياغة المناسبة. يعني الأفضل هو ان يقول ابو عمار ما هو المعنى الذي يريد ان يضيفه والأمين العام يجد الصياغة الملائمة.

ـ السيد ياسر عرفات: الملاحظ لما نقرأه بتمعن، يقول التعاون مع دول المجموعة الأوروبية من اجل زيادة المصالح العربية الأوروبية المشتركة، ومن اجل تطوير مواقف المجموعة الاوروبية ضمن اطار عدم الفصل في التعامل بين العلاقات الاقتصادية والمواقف السياسية. المواقف السياسية هنا لا بد من شرحها على اساس، على اي اساس؟ على اساس التزام هذه الدول الأوروبية بالقضية العربية وبقضيتها المركزية فلسطين حتى لا يكون الموضوع عائماً ولا يكون مبتوراً وشكراً.

ـ الرئيس صدام حسين: الصياغة الواردة في هذا المكان، ملاحظة الأخ ابو عمار عليها حيوية لأنها صياغة عامة. التعاون مع دول المجموعة الأوروبية من اجل زيادة المصالح العربية الأوروبية المشتركة ومن اجل تطوير مواقف المجموعة الأوروبية ضمن اطار عدم الفصل في التعامل بين العلاقات الاقتصادية والمواقف السياسية وغير موضحة المواقف السياسية غير موضحة الاتجاهات الاساسية للمواقف السياسية، لذلك الاشارة الى شيء من هذا، بما يخدم قضية الحق العربي المشروعة مثلاً وفي المقدمة منها حلقتها المركزية فلسطين يعني بها الحالة هذه تصبح اكثر تحديداً. ولما يكون المعنى متفقاً عليه تكون الصياغة المواتية للغرض.

الهادي نويرة: يظهر ان المسألة هي مسألة صياغة، نعم، نوكل هذا الى الأمانة العامة لتراجع التحرير..

ـ اسعد الأسعد: هـ ـ السعي الى تطوير العلاقات العربية مع دول اميركا اللاتينية في مختلف المجالات بما يخدم المصالح المشتركة.

و ـ العمل على استمرار وكسب تأييد ودعم مجموعة الدول الاشتراكية للحق العربي وتطوير دعمها لهذا الحق بما يزيد من قدرات الصمود العربي.

عاشراً: يقرر المؤتمر تأليف وفود وزارية من الدول العربية لزيارة البلدان الأجنبية في مختلف انحاء العالم لشرح اسس السلام العادل التي رسمتها قرارات قمة بغداد وكسب التأييد للموقف العربي والحقوق العربية وعزل العدو الاسرائيلي عن مصادر تأييده ودعمه، وتقوم الأمانة العامة بدعوة اعضاء الوفود الى الاجتماع لوضع الترتيبات العملية لانجاز العمل وتضع الوفود تقريراً نهائياً عن نتائج اعمالها يودع لدى الامانة العامة ويقدم لمؤتمر القمة العربي القادم.

حادي عشر: يرى المؤتمر ان الولايات المتحدة تشكل السند الأساسي للعدو الصهيوني وذلك بالدعم العسكري والسياسي والاقتصادي الذي تقدمه اليه وبالتالي فان الولايات المتحدة رغم حجم مصالحها مع الوطن العربي توظف امكاناتها لصالح العدو ولذا فان العمل العربي المقبل يجب ان يأخذ بالاعتبار ما يلي:

١ ـ تركيز النشاط لدى اوساط الرأي العام الأميركي لشرح قضية فلسطين والعدوان الصهيوني على الأمة العربية وابراز الأضرار التي تصيب المواطن الأميركي والعربي نتيجة سياسة الحكومة الأميركية.

٢ ـ تقديم دعم اضافي لصندوق الاعلام الخاص بهدف تكثيف النشاط الاعلامي في الولايات المتحدة خدمة للقضية الفلسطينية والقضية العربية واتخاذ اجراءات استثنائية وسريعة لتنفيذ ذلك.

ـ ياسر عرفات: سيدي الرئيس، الملاحظ عندما تكلمنا عن الولايات المتحدة الأميركية، اغفلنا نقطة اساسية كنا قد ذكرناها، واتفقنا عليها في قمة بغداد، وعندما نعود الى قرارات قمة بغداد في الصفحة ٦ البند الثامن قلنا هنا ادانة السياسة التي تمارسها الولايات المتحدة الأميركية فيما يتعلق بدورها في عقد اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية واذا سمح لي الأخوة اقترح ايضاً اما ان ننقل الفقرة التي اتفقنا عليها في بغداد بادانة السياسة الأميركية مضافاً اليها رقم واحد واثنين، او الا فانا اقترح تعديلاً على ما اتفقنا عليه في بغداد هو تعديل بسيط اذا تكرمت يا سيادة الرئيس ساقرأه: «يندد المؤتمر بسياسة الولايات المتحدة الأميركية او يدين المؤتمر سياسة الولايات المتحدة الأميركية بسبب دورها الخطير في اتفاقيتي كامب ديفيد وواشنطن وتنكرها لحقوق الأمة العربية وخاصة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، ويؤكد ان استمرار هذه السياسة سوف ينعكس سلبياً على العلاقات والمصالح بين الدول العربية وبين الولايات المتحدة الأميركية»، فاما ان المؤتمر يأخذ بوجهة النظر هذه الأخيرة بان يضيف هذا البند او على الأقل لا ننس ما اتفقنا عليه في بغداد في خصوص هذه النقطة، وانا اقترح البند الثاني، الا اذا رأى الأخوة العودة الى فقرة بغداد وشكراً.

ـ الهادي نويرة: اذا رأى المؤتمر ان نرجع الى ما وقع الاتفاق عليه في بغداد والنص عليه في هذه اللائحة فنرجع الى نص بغداد.

ـ ياسر عرفات: اقل شيء هو ان نعود الى ما اتفقنا عليه في بغداد وان كنت انا اطلب في الجلسة هنا بتطوير نص بغداد او اضافة هذه الفقرة الى نص بغداد بان نربط بين العلاقات والمصالح بين الدول العربية، والولايات المتحدة انه سينعكس سلبياً هذا الموقف عليه، اما اذا رأى المؤتمر ان يكتفي بقمة بغداد فهذا اقل شيء ولا يجوز ان نقفز على ما اتفقنا عليه في قمة بغداد تحت اي ضغط.

ـ الهادي نويرة: هل من ملاحظة فيما يخص هذا الاقتراح هل من معارض للرجوع الى ما وقع الاتفاق عليه في مؤتمر بغداد؟ اذن لا معارضة.

ـ ياسر عرفات: الاضافة الجديدة هل نطرحها ايضاً يا سيادة الرئيس كاقتراح مستقل؟

ـ الهادي نويرة: لا، الاقتراح هو هل نتجاوز ما وقع الاتفاق عليه في بغداد او نبقي على اتفاق بغداد، هذا هو السؤال؟

ـ ياسر عرفات: لا، سيادة الرئيس المعروض هو هل نرجع الى ما اتفقنا عليه في بغداد ولكن انا اطرح اقتراحاً اخر، هل نضيف الى قمة بغداد فنؤكد ان استمرار هذه السياسة سوف ينعكس سلبياً على العلاقات والمصالح بين الدول العربية وبين الولايات المتحدة الأميركية جملة.

ـ الهادي نويرة: الجملة هذه فقط، طيب هل من معارض؟

ـ الرئيس جعفر النميري: لي ملاحظة اخرى اريد ان اقولها وهي انني شعرت بان هدف هذه القرارات كلها هو تكثيف العمل السياسي لدى مختلف الحكومات ومجموعة الدول ولكن عندما اتينا الى الولايات المتحدة ظهر ان النشاط والتكثيف متجه الى الرأي العام الأميركي، وليس هناك شيء يوضح اننا سنقوم بعمل ما مع الحكومات الأميركية او المؤسسات

الدستورية الأميركية لأنه فيما جاء في (واحد حادي عشر) تركيز النشاط لدى اوساط الرأي العام الأميركي، اهملنا الحكومات الأميركية التي هي محور النشاط السياسي والاستراتيجي.

ـ الهادي نويرة: ما هو اقتراحكم سيادة الرئيس؟

ـ الرئيس جعفر النميري: اقترح ان تكون هناك فقرة تضاف على هذه الصياغة تجعل اننا نهتم ايضاً بالحكومات والمؤسسات الدستورية الأميركية، وليس الرأي العام الأميركي فقط لأن في كل المجموعات الأخرى اهتممنا بالدول والحكومات في الدول الاشتراكية والدول الاسلامية، والدول الأفريقية وهنا خاطبنا الرأي العام الأميركي فقط.

ـ الهادي نويرة: هل من معارض؟

ـ ياسر عرفات: يعني اذا سمح لي السيد الرئيس ان يعطينا النص نحن ادنا قبل وندين سياسة الحكومة الأميركية فكيف ندين سياسة حكومة اميركية ثم نتعامل مع هذه المؤسسة قبل ان تغير رأيها، ولكن اذا سمح لي السيد الرئيس ان يطلعني بالضبط على النص الذي يريدني ان اوافق عليه، اذا تكرم، يعني، اما نتعامل مع حكومة في الوقت الذي نحن ندينها لسياستها منا في البند الأول، اظن يبقى هناك تناقض واضح، الحكومة الأميركية لا تولي اهتماماً لنا وعلى الأقل نحن واخواننا اللبنانيون، فالذي نعاني منه هو الاسلحة الأميركية على رؤوس شعبينا الفلسطيني واللبناني، هذه الأسلحة الأميركية هي التي تصيبنا بها طائرات الفانتوم الأميركية والغلاستربوب الأميركية والنابالم الأميركي. . والرشاشات الأميركية فلا ادري انا كيف يكون التعامل مع هذه الدوائر وشكراً.

ـ الهادي نويرة: استسمحكم انا اذا كنت فهمت مرمى ملاحظة الأخ ابو عمار، هو عدم التعامل مع السلطات الأميركية كحكومة ومنظمات رسمية الى غير ذلك، هذا هو السؤال. نعم هذا قد يؤول الى اقصى الأشياء وهو مقاطعة اميركا بكل الوسائل.

ـ ياسر عرفات: يا سيادة الرئيس اذا امكن يعطينا سيادة الرئيس اللواء جعفر نميري نصاً حتى نرى بالضبط ما يقصد بالمؤسسات التي يعنيها.

ـ الرئيس صدام حسين: كما تعلمون ان العراق ليس له علاقات سياسية مع الولايات المتحدة الأميركية، ولكن ما يقصده الأخ ابو عمار ليس عدم تعامل الدول العربية مع الولايات المتحدة الأميركية، التعامل اعتيادي وانما عدم اعطائها غطاء او المجيء بنص يكون للتعامل بطريقة خاصة مع الولايات المتحدة الأميركية رغم انها تشترك مع اسرائيل ومع النظام المصري في مؤامرة مدبرة ضد العرب، فكان وزراء الخارجية العرب قد ناقشوا هذا الموضوع واتجهوا الى الرأي العام الأميركي ولم يرد نص هنا في مقاطعة اميركا ولكن لن يرد نص يصلح غطاء، او يتخذ مرونة من المؤتمر بما يجعل هذا النص غطاء لتحرك عربي على الولايات المتحدة الأميركية بالشكل الذي يضيع تشخيص دورها المضاد للأمة العربية في اتفاقيات كامب ديفيد. ذلك في هذا الموضوع انا ارى انه في اي قضية نختلف عليها في الاتيان بشيء جديد نعود الى ما هو متفق عليه في السابق، فالأخ ابو عمار اقترح مقترحاً واقترح بديلاً، قال ما لم نتفق على هذا المقترح نعود الى الصيغة المتفق عليها عربياً في قمة بغداد، وقبل، وننتهي من هذا الموضوع لما تأتي قضايا اخرى ستناقش في وقت اخر عندما يأتي مناقشتها ايضاً ممكن واحد يقترح بديلاً لنص او يأتي بنص جديد اضافي فانا ارى ان نرجع الى الصيغة المتفق عليها في قمة بغداد ونثبتها ونمضي.

ـ الرئيس النميري: السيد الرئيس ما عنيت ليس هناك اتجاه لتغيير سياسة العرب ومواقفهم من هذه القضية ولكن اردت ان يكون هناك تحرك ايجابي، نحن اذا نظرنا الى كل هذه القرارات نرى ان لبها هو ادانة العدو الصهيوني، وادانة كل من يساعده، وهنا، ونحن نتحرك سياسياً لنكسب جميع دول العالم مع قضيتنا، اردت ايضاً ان يكون في هذه الفقرة ما يشير الى ان تحركنا هذا ايضاً سيمس الحكومة الأميركية ومؤسساتها الدستورية حتى نستطيع اذا امكن ان نغير من الاتجاه الشديد اتجاهها الصامد نحو دعم ومساعدة العدو الصهيوني، فهنا، في حادي عشر يمكن ان نقول، تركيز النشاط لدى اوساط الرأي العام الأميركي والحكومة الأميركية لشرح قضية فلسطين والعدوان الصهيوني على الأمة العربية وابراز الأضرار التي تصيب المواطن الأميركي والعرب نتيجة سياسة الحكومة الأميركية، اذا اضفنا ذلك يعطينا الفرصة لكي نتحرك ايضاً كما تحركنا مع الحكومات الأخرى بطريقة رسمية وليس مع الرأي العام الاميركي فقط.

ـ الرئيس صدام حسين: اذن نرجع الى صفحة ٩. الأخ الرئيس صفحة ٩: يقرر المؤتمر تأليف وفود وزارية من الدول العربية لزيارة البلدان الأجنبية في مختلف انحاء العالم، لشرح اسس السلام العادل حسبما قرره مؤتمر قمة بغداد وكسب التأييد للموقف العربي والحقوق العربية وعزل العدو الاسرائيلي عن مصادر تأييده ودعمه، وتقوم الأمانة العامة بدعوة اعضاء الوفود الى الاجتماع لوضع الترتيبات العملية لانجاز العمل، وتضع الوفود التقرير النهائي عن نتائج اعمالها يودع لدى الامانة العامة الى اخره. . هذه اعتقد وافية وكافية واميركا غير مستثناة منها. العرب من خلال هذه اللجان مستعدون ان يذهبوا الى

كل دول العالم ليوضحوا الأسس المركزية التي بموجبها يبرز العرب حقوقهم والتي خلافها يعتبر جنوناً ويكون مضاداً للحق العربي، فانا اعتقد ان هذا يكفي لكل الدول اما اي استثناء خاص يكون وارداً لاميركا لوحدها في هذا الموضوع يعطي تفسيرات قد تكون في اتجاه اخر غير الاتجاهات التي نريد ان نثبتها في هذا المؤتمر. شكراً.

ـ الرئيس جعفر النميري: اعتقد ايضاً، اذا نظرنا الى تاسعاً، في الصفحة ٨ من أ و ب ـ و ج و د و هـ و و شملت هذه الحكومات واذا كان القول بأن عاشراً تكفي، فاذن نشطب (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) ونكتفي بعاشراً فقط، انا لا اريد من هذا المؤتمر ان يعزل دولة فتحركنا السياسي يشمل كل دول العالم في هذا التحرك السياسي ولا اعني انه هناك دولة يجب ان تعزل من تحركنا في العمل السياسي طالما اننا اتخذنا قرارات من (أ) الى (و) شملت كل الدول. فالولايات المتحدة دولة لها تأثير في العالم يجب ان نعمل مع سلطتها وقوتها وربما نكسب هذه السلطة.

ـ الهادي نويرة: متفق مع سيادة الرئيس صدام فليس هناك خلاف بينكما.

ـ الأمير فهد: يا سيادة الرئيس اظن الأخوان على رأسهم السيد ياسر عرفات يطلبون دائماً من المملكة العربية السعودية الاتصال بالولايات المتحدة للضغط عليها ولافهامها حق الشعب الفلسطيني بالذات، فانا لا اعارض ابداً اذا كان المقصود عدم الاتصال بالولايات المتحدة، ويمكن يكون معروفاً من الآن وبطبيعة الحال القضية العربية عندنا اهم من الاتصال مع الحكومة الأميركية اذا كان لا المقصود تفسيرات اخرى «معنا التفسيرات» لكن انا اؤيد ما تفضل به سيادة الأخ صدام، يمكن يكون كافياً اذا ذكرنا، ان ما ذكر في مؤتمر بغداد يمكن يكون مفيداً وشكراً.

ـ ياسر عرفات: يمكن ما قاله السيد الرئيس صدام في هذا الموضوع يكفي.. انا لا اطالبكم بقطع علاقاتكم مع اميركا. فانا اعرف ان هذا مستحيل ان علاقاتكم مع اميركا كثيرة، ولكن الذي نطالب به هو ان لا نعطي اميركا قرار يفهم منه اننا تجاوزنا على موافقة اميركا على ما تقوم به من عدوان على الأمة العربية باوجه متعددة، وما وضحه السيد الرئيس صدام فانه كاف وانا اوافق على هذا، فلما انصبت علينا جهنم في الجنوب طلبنا من كل الدول العربية ان تتصل باميركا لتكف جهنم عنا في الجنوب ولم نترك دولة لها علاقات مع اميركا الا وقلنا لها ابذلي مجهوداً لوقف جهنم التي تصب نارها علينا في الجنوب. ان النار المشتعلة في الجنوب آتية من اسلحة اميركية ومن دعم اميركي ومن طائرات اميركية هذا صحيح وما قاله سمو الأمير وما قاله سيادة الرئيس اعتقد انه شرح كاف لهذا الموضوع.

الدكتور علي عبد السلام التريكي رئيس وفد الجماهيرية الليبية: اصحاب الجلالة، اصحاب الفخامة، واصحاب السمو، في البداية يطيب لي ان انقل لكم تحيات اخوكم معمر القذافي، الذي كان يتمنى ان يكون بينكم لولا ظروف خاصة، ولا يسعني الا ان اشيد ايضاً بتونس رئيساً وشعباً وحكومة للتسهيلات التي بذلوها.

سيادة الرئيس، كان في تصور وفد بلادي، واقول ذلك بكل تواضع، ولسنا اكثر حرصاً من غيرنا على هذه القضية القومية، ان هذا الاجتماع الكريم عندما كلف وزراء الخارجية باعداد جدول اعماله بدراسة المقترحات او الوثائق المقدمة من قبل مجلس الوزراء فنحن في الحقيقة نستطيع ان نعبر بكل وضوح عن ان الأمة العربية حققت خلال السنوات الماضية مثل هذا التضامن ومثل هذه الروح التي شهدناها منذ اجتماع بغداد، وكنا نعتبر ان بغداد مرحلة جديدة في العلاقات العربية، وربما اضرار نافعة على الرغم من اننا خسرنا مصر، لأنه، كما ذكر الرئيس بورقيبة، كانت خسارة مصر اكثر لها من اننا خسرنا مصر.

سيادة الرئيس مضت سنة حققنا فيها انجازات سياسية في مقاومة الاتفاقية المصرية الاسرائيلية الأميركية المباركة من قبل الولايات المتحدة الأميركية، كنا نرى ان نقيم هذه المرحلة تقييماً جدياً، ماذا حققنا ما هي الايجابيات، وما هي السلبيات، ماذا عمل الجانب الآخر؟ هناك تحرك ايضاً من جانب مصر، من جانب الولايات المتحدة الأميركية ضغوط كبيرة دون شك، هذا التقييم الحقيقي كان يمكن ان يساعدنا على الوصول الى نتيجة، اتخذنا قرارات ضد النظام المصري. ماذا كانت فاعلية تطبيقها؟ هل من الممكن ان نطورها؟ كنت ارى انه من خلال هذه الوثيقة التي قدمت يمكن مناقشة القضايا بالتفصيل. ولا استطيع ان اقول اننا في مجلس الوزراء ناقشنا مناقشة جدية، في الحقيقة، هذه القضايا، لقد وصلنا الى هذه الوثيقة، صحيح بعد مجهود وهو الحد الأدنى. ولكن ليس لنا خبرتكم وليس لنا رأيكم، وليس لنا مستوى تحليلكم للقضايا، وبالتالي اعتقد الآن اننا عندما نناقش العلاقات العربية الأميركية يجب ان نناقشها بوضوح. فما هو دور الولايات المتحدة؟ ما يمكن ان يؤثر فيها؟ كيف يمكن ان نتصل بالحكومة الأميركية؟ وسائل الضغط المتوفرة لدينا؟ وكذلك بالنسبة الى الأفارقة ما هو التطور في القضايا الأفريقية فهناك تغير في الموقف الأفريقي علينا ان نقيمه تقييماً حقيقياً، من هافانا الى نيويورك حدث تغيير. كنا حاضرين في نيويورك، هناك مواقف افريقية كيف نعالج هذه المواقف؟ كيف نكسب هذه الدول؟ هذا الاجتماع الموقر هو اجتماع تاريخي وهام نحن لنا قضية ولكن في نفس الوقت كما ذكر الرئيس صدام بوضوح لنا ايضاً دور تاريخي دور حضاري

لنا قدرة نستطيع ان نؤثر بها، لا يمكن ان نكون بمعزل عما يجري في البحر الأبيض المتوسط ونحن معظم الدول العربية تطل عليه لا يمكن ان نكون بمعزل عما يجري في افريقيا، بالاضافة الى قضيتنا القومية لنا دور حضاري في افريقيا، دور تاريخي، كيف نناقش هذا الدور ماذا نقوم به، لا يمكن ان نكون بمعزل عما يجري في الخليج.

سيادة الرئيس، اعتقد انه حان الوقت بعد ان تخلصنا من الروتين في الجامعة العربية ان نناقش الأمور بوضوح اكثر وبصفة خاصة، ان الوطن العربي ينتظر الكثير من هذه الجامعة في القضايا الاقتصادية، ما هو دورنا في القضايا الاستراتيجية؟ هنا تشاور. نحن ننتقد او ندين سياسة السادات. صحيح هذه الاتفاقية استطعنا ادانتها على المستوى الدولي، ولكن هل من وسيلة لافشالها نهائياً؟ هذا تساؤل كنت اتمنى، سيادة الرئيس، ان يتم من خلال هذه الورقة بحث المواضيع بالتفصيل، ونحن على استعداد كوزراء خارجية، كلفتمونا ان نحضر لاجتماعكم، قد ندلي لكم ببعض الآراء التي يمكن ان تستنيروا بها في اتخاذ قراراتكم ولكن لا اعتقد ان مهمة القمة هي اساساً اصدار وثيقة فقط. هل يمكن ان نطور قرارات بغداد فيما يخص العمل ضد المعاهدة؟ ما هو المطلوب؟ عمل سياسي؟ ما هو الوضع العسكري في المنطقة؟ كنا نتمنى على الأقل ان نسمع ولو قليلاً كيف تطور الوضع العسكري لصالح الأمة العربية.

سيادة الرئيس: اعود فاقترح ان هذه القضايا يمكن ان نناقشها بدلاً من ان نقتصر فقط على اقرار البيان الذي لن نجد صعوبة في اقراره، وان يكون هذا البيان ايضاً مرفقاً باجراءات عملية. يمكن ان تنفذ في المستقبل بعد اتخاذكم لهذا القرار، آسف سيادة الرئيس والأخوة الملوك والرؤساء، ولكن هو مجرد اقتراح فقط حيث اننا بصدد التحدث عن العلاقات العربية الاميركية، واكرر اننا لسنا في وضع مزايدة ولكن اعتقد هذه هي الحقيقة ويجب ان ندرس. لقد درسنا موضوع لبنان خلال نصف ساعة في مجلس الوزراء وهو موضوع شائك لا يمكن ان يدرس في نصف ساعة. ليس مجرد اصدار وثيقة عن لبنان ولكن المفروض انه دراسة الوضع في لبنان من كل جوانبه واعتقد انه ان امكن نستطيع ان ندرس هذه الوثيقة فقرة فقرة نقيم الوضع العربي وما يمكن ان نعمله من خلاله، من خلال هذا الاجتماع الكبير والتاريخي شكراً سيادة الرئيس.

ـ الهادي نويرة: اظن ان الأخ ابو عمار وسمو الأمير اثنيا الاثنان على ما قاله سيادة الرئيس صدام حسين ويظهر انه لا معارض لما ذكره سيادة الرئيس صدام حسين فاذا لم تكن هناك معارضة نعتبر ان هذه الملاحظة قد اقرها المؤتمر.

ـ الرئيس حافظ الأسد: طبعاً انا لا اتكلم من قبيل المعارضة، لكن من المفيد ان يكون هذا الأمر واضحاً لجميعنا تقريباً ما عدا العراق حسب ما اذكر بسبب عدم وجود علاقات مع الولايات المتحدة الأميركية ولبعضنا صداقات ونحن مقرون في ان نستخدم هذه الصداقات، وهذا ما يحدث، كما اعرف، لصالح قضيتنا العربية، هذا الأمر مستمر ولا اتصور انه مقصود بالمناقشة باقتراح الأخ ياسر عرفات، لكن كان الأمر تطور الى شيء آخر، نحن هنا طرحنا ان الدول العربية ستشكل وفوداً لتتجول في دول العالم بغية كسب هذه الدول شعوبياً وحكومات ومؤسسات دستورية الى جانبنا وفي تقريري عندما نناقش او ناقش وزراء الخارجية الأمر، لم تكن الولايات المتحدة مقصودة في عداد هذه الدول على الاطلاق، يجب ان نفرق هنا بين العلاقات المنفردة لكل دولة على حده، بين ان نتخذ قراراً في مؤتمر القمة العربي بتكليف لجنة وزارية لأن تذهب الى حكومة الولايات المتحدة وتقنعها بدعم قضيتنا، انا اقدر ان مثل هذا القرار سيجعلنا في موقع مليء بالتناقض الصارخ فمن جهة ندين اتفاقات كامب ديفيد، وندين اطراف اتفاقات كامب ديفيد، والأرض التي قامت عليها اتفاقات كامب ديفيد، وما خطط لاتفاقات كامب ديفيد هي حكومة الولايات المتحدة الأميركية، فكيف نقاوم كامب ديفيد بالذهاب الى من خطط ونفذ وينفذ اتفاقات كامب ديفيد؟ انا اعتقد ان محاولة جمع الأضداد والمتناقضات بهذه الصورة محاولة لن يكتب لها النجاح، وفي تقريري سيضعف فيما لو خرجنا بمثل هذا الفهم، او بمثل هذا القرار، اعني بقرار يقصد منه التوجه الى حكومة الولايات المتحدة بالذات، مثل هذا القرار سيضعف من مجمل انتاجنا ومن مجمل قراراتنا التي ستصدر عن هذا المؤتمر. هل يتصور احد منا امكانية اقناع الولايات المتحدة بعدم تأييد كامب ديفيد؟ اذا كان لدى اي اخ من الأخوة على هذه الطاولة مثل هذه القناعة فانا ساكون اول المفوضين له بالذهاب مباشرة الى اي مسؤول اميركي لاقناعه بالتخلي عن تأييد كامب ديفيد بدون اي تردد بل اكثر من هذا انا شخصياً مستعد لأن اساهم مع اي اخ لديه مثل هذه القناعة، لكن لا اتصور ان احداً يملك مثل هذه القناعة، الولايات المتحدة، كامب ديفيد بالنسبة لها امر استراتيجي، امر استراتيجي له مغزى سياسي ومغزى عسكري ومغزى اقتصادي، فكيف نريد ان نحاول اقناع الولايات المتحدة حكومة بالعودة عن اتفاق كامب ديفيد؟ انا اعتقد التوجه الى الولايات المتحدة سيعني بشكل او بآخر، عدم الجدية الكافية في مقاومة كامب ديفيد، واقول هذا ونحن في سوريا لنا علاقات مع الولايات المتحدة وقلتها في الماضي واقولها الآن، ليت الولايات المتحدة الأميركية تكون صديقة حقيقية للعرب، كلهم او بعضهم، نحن من مصلحتنا، ان تكون مثل هذه الدولة الكبرى صديقة لنا، ولكن الصداقة لا يمكن ان تكون من جانب واحد، ومع هذا فالمحاولات مستمرة بشكل فردي من بعضنا ممن لهم علاقات ودية، وبمعرفتنا جميعاً ممن لهم علاقات تقليدية

مع الولايات المتحدة الأميركية وهذا يتم كما قلت بمعرفتنا وبمعرفتنا جميعاً، فاعود الى القول انه من الخطأ، ومن الخطر، ومما يضعف جهودنا وانتاجنا ان نضع هنا قراراً او نخرج بفهم ان الوزراء العرب والمسؤولين العرب الذين يتوجهون الى دول وحكومات وشعوب العالم سيتوجهون ايضاً الى حكومة الولايات المتحدة الأميركية لأننا اساساً ادنا حكومة الولايات المتحدة، وطبيعي نحن نقدر اننا نفهم عندما نتحدث عن حكومة او عن سياسة لا نعني اشخاص بحد ذاتهم سواء كانوا في اميركا او في اي مكان آخر وشكراً.

ـ الملك حسين: اعتذر للأخوة القادة في هذه المرحلة من اجتماعنا بالنسبة الى الحديث الذي في نفسي في هذا المجال، في الواقع اعتقد انه في نظرتنا اليوم الى ما قدمه وزراء الخارجية نحن نعالج عناوين وانا متفق مع الأخوة الذين تفضلوا بالاشارة الى هذا الموضوع بانه هناك حاجة ربما في اجتماع لاحق، ربما في اجتماع مصغر الى الخوض، في بعض التفاصيل، انا مع الأخ الرئيس صدام والأخوة فيما اتفقوا عليه والأخ ياسر عرفات فيما يتعلق بهذه النقطة بالذات ولكننا نتحدث عن وفود وعن تحرك سياسي هذه الوفود عندما تتحرك ماذ ستقول؟ ماذا ستطلب؟ ما هو المدى الذي تستطيع ان تتصرف فيه هذه الوفود؟ لتحقيق اي هدف بالذات؟ نحن نبحث وبحثنا في هذه القوة الذاتية العربية، ولقاء بغداد كان في حد ذاته نقطة انطلاق لبناء هذه القوة ولتأكيد معاني الأخوة والتضامن وعزم العرب على الصمود في وجه التحديات للحفاظ على شخصيتهم والدفاع عن وطنهم الكبير وعن حقهم وفي الطليعة قضية فلسطين، لا اعتقد بان ما هو امامنا في الواقع يغطي بالتفصيل كل شيء، لا يغطي المرحلة التي قطعناها في مجال البناء ولا يعالج الصعوبات التي جابهناها في هذا المجال ايضاً، انا مقتنع باننا لن نصل الى نتيجة اذا لم نكن في درجة من القوة على الأرض العربية، علاقاتنا مبنية على الثقة المطلقة مع بعضنا البعض وبحمد الله لا توجد هناك مزايدات، وانما عمل هادف، واخلاص وصدق للوصول الى النتائج المرجوة، وايضاً في العالم باسره هذا العالم انتظر وتوقع بعد لقاء كامب ديفيد وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد، ان تسير العملية، ان يقع الانهيار في هذا العالم العربي، لكن شيئاً من هذا لم يتحقق، تماسكنا، التقينا، بدأنا على الطريق ونظرة العالم تغيرت وتبدلت، واعتقد انها تغيرت لصالحنا ولمصلحة قضيتنا، هناك بحث في تجميع الطاقات والامكانات واستغلالها لمصلحة هذه القضية، لكن ما هو الاطار الذي يمكن لنا ان نبحث فيه مع هذه الدول المختلفة وبطبيعة الحال نتحدث عن العمل بمراحل للوصول الى هدف نهائي، واضح ان الصهيونية تمثل خطراً على هذه الأمة وعلى وجودها في الحاضر وفي المستقبل وواضح وجوب ازالة هذا الخطر، وانما في هذه المرحلة بعد عام من الجهد بذل من قبل الجميع هل هناك فرصة لاعادة النظر فيما تم وما توصلنا اليه حتى الآن لتنظم مسيرتنا في المراحل الآتية؟ هل هناك امكان للبحث في استراتيجية عربية بالنسبة للدول منفردة ومجتمعة بالنسبة الى المجموعة الدولية حتى لا يكون هناك مجال لشيء من سوء التفاهم بين الأخوة وسوء التفسير لأي موقف؟ مرة اخرى اعتذر عن الاطالة واقول انه ربما علينا ان نستمر في البحث لنتفق على هذه العناوين، وكل املنا بان تتاح لنا فرص من وقت اخواننا الثمين لنلتقي ونتحدث بالتفصيل في كل الأمور لنخرج بصورة اوضح وبعزم اقوى بالتالي ونتطلع الى تحقيق المزيد من الانجازات وخدمة قضيتنا بشكل يعطينا النتائج المرجوة والمطلوبة. وشكراً.

ـ الهادي نويرة: ان كنت فهمت ما قاله جلالة الملك يمكن ان نتحادث مع بعضنا البعض ثلاثة او اربعة الى غير ذلك في النقطة التي ربما اذا طرقناها على حسب ما فهم البعض تؤول بنا الى اهداف غير ما سطره وزراء الخارجية في هذا التقرير، فهل ترون ان نرفع الجلسة لمدة زمنية ثم نعود للاستمرار في بحث المواضيع التي لا زالت محل الجلسة.

ـ السيد ياسر عرفات: نستمر واعتقد ان استمرارنا افيد، فنستمر ونتناقش واظن ان هناك اتفاقاً على ما طرحه السيد الرئيس صدام حسين والسيد الرئيس حافظ الأسد وسمو الأمير فهد فهم متكاملون في الاتفاق على هذا الكلام.

ـ الرئيس حافظ الأسد: ارى انا كاسلوب عمل ان نكمل مقترحات وزراء الخارجية والأفكار الاضافية ونناقشها بعد الانتهاء من مناقشة توصيات وزراء الخارجية، طبعاً فكرة جلالة الملك الأخ حسين فكرة اخرى غير التي نحن بصددها حالياً، يعني الفكرة التي بدأنا فيها المناقشة واذا كان هناك مسائل تستحق لقاءات بشكل او بآخر لا نعتقد ان هناك ما يدعو لنرفع الجلسة قبل ان ننتهي من مناقشة التوصيات ولدينا متسع من الوقت لجلسات اخرى ولقاءات ثنائية وثلاثية وجماعية لمناقشة اية فكرة اضافية.

ـ الملك حسين: اثني على هذا الاقتراح.

ـ اسعد الأسعد: ثاني عشر: (بالصفحة التاسعة ايضاً) نظراً للاهمية السياسية للأمم المتحدة ومنظماتها يجب التوجه الى هذه المنظمة الدولية والدعوة الى عقد دورة خاصة للجمعية العامة عند الضرورة وذلك من اجل كسب المزيد من التأييد العالمي لقضيتنا العادلة وعزل العدو ومحاصرته والعمل في هذه المنظمة لما ينسجم مع قرارات مؤتمرات القمة العربية على دعم العرب وقضاياهم للحصول على قرارات من شأنها تعزيز الموقف السياسي العربي في الساحة الدولية.

ثالث عشر: المغتربون العرب: تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالعمل على التعاون مع المغتربين العرب والاستفادة من طاقاتهم في مناطق الاغتراب لدعم الحق العربي وتعزيز علاقاتهم بالوطن الأم.

ـ ياسر عرفات: سيادة الرئيس في (ثاني عشر) في اخر كلمة الى دورة خاصة، اذ اذكر، بعض اخواني الذين شاركوا معنا في مؤتمر هافانا، حتى لا تتعارض القرارات التي اخذناها في مؤتمر هافانا مع القرارات التي نأخذها هنا، ففي مؤتمر هافانا اتفقنا على عقد الدورة الاستثنائية الطارئة وليست خاصة، فرجائي ان نعدلها طبقاً لما اتفقنا عليه مع الدول الأخرى في دول عدم الانحياز اذا دورة استثنائية طارئة وليست خاصة. نقطة اخرى في الصفحة (١٠) وذلك من اجل الكسب، اقترح اضافة من اجل تأكيد الحق الفلسطيني والعربي ولكسب، اذن يضاف من اجل تأكيد الحق الفلسطيني والعربي وبعد ذلك لكسب المزيد من التأييد العالمي لقضيتنا، الى اخره...

ـ الهادي نويرة: هل هناك معارضة فيما يخص ملاحظة الأخ ابو عمار ما من معارضة، طيب.

ـ الشاذلي القليبي: سيادة الرئيس كان الوفد العراقي تقدم باقتراح يهدف الى جمع وزراء البترول، واقترح الوفد السعودي من جهته اجتماعاً لوزراء الاقتصاد وبعد مشاورات تم الاتفاق على تقديم اقتراح جديد موحد هذا نصه استأذنكم في قراءته. «ورد في خطاب السيد الرئيس صدام حسين اقتراح يرمي الى عقد مؤتمر قمة عربي يتخصص في الشؤون الاقتصادية ويكرس اعماله لبحث الأوضاع الاقتصادية في الوطن العربي وسبل التعاون المثمر، المقترح يقتصر على الجملة..

«يرمي الى عقد مؤتمر قمة عربي متخصص في الشؤون الاقتصادية يكرس اعماله لبحث الأوضاع الاقتصادية في الوطن العربي وسبل التعاون المثمر بين الأقطار العربية بما يعزز وحدة هذه الأقطار ويلغي مظاهر التباين الحاد داخل الأمة الواحدة». وبذلك نكون قد عبرنا عن معنى قومي مبدئي صميم في علاقات ابناء الأمة الواحدة رغم وجود الحدود القطرية في نفس الوقت الذي نسد فيه هذه الثغرة التي ستكون احدى المداخل الاساسية لبث التفرقة بين ابناء الأمة والتسلل الأجنبي منها لاضعاف عواطف الصلة القومية والتضامن القومي بين الأقطار العربية كما يعمل المؤتمر في الوقت نفسه وضمن منظور قومي على وضع الأسس الصحيحة للعلاقات الاقتصادية العربية مع كل بلدان العالم بما يضمن مصالح الأمة العربية ويدعم قضاياها وحقوقها العادلة ويقوي موقعها الدولي ويجعل علاقاتها الدولية اكثر وضوحاً واستقراراً وفي ذلك فائدة كبيرة لنا وللعالم على ان يسبق ذلك مؤتمر تحضيري لوزراء الخارجية والاقتصاد هذا هو المقترح الموحد.

ـ الهادي نويرة: هل من ملاحظة فيما يخص هذا المقترح؟

ـ الرئيس حافظ الأسد: اعتقد ان الاقتراح من حيث المضمون ممتاز وجيد جداً، لكن انا اتمنى لو نتناقش حول افضل السبل العملية لتطبيقه، واعتقد نظراً لأنه مثلما لاحظتم جميعاً، الاجتماعات العربية دائماً يكون امامها مصاعب ولا نقدر تحقيقها بسهولة فنحن لدينا سنوياً مؤتمر قمة عادي، هكذا المفروض بموجب قراراتنا طبعاً مؤتمر القمة ما هو في حد ذاته المختص ما هو الاختصاص اقصد الذي سيدرس النواحي الفنية لهذه العملية هناك مجموعات او مؤسسات فنية يجب ان تحضر لمؤتمر القمة مثل هذه المقترحات المفيدة او التي تلبي الحاجة المقترحة ترى هل يمكن ان يكون المجلس الاقتصادي العربي هو هذه الهيئة الفنية التي تحضر لمؤتمر القمة هذه الاقتراحات التي يجب ان تكون مدروسة من كل زاوية ومن كل ناحية خاصة ان هناك رصيداً من مناقشات ودراسات سابقة في هذا المجال وفي هذه الحال هل من المستحسن ان ندعو الى مؤتمر قمة خاص لهذا الموضوع ام نحتاج الى وقت بضعة اشهر وفي هذه الحالة يكون قد اتى دور القمة العادي، انا لست متمسكاً بشيء بتصور محدد، لكن ارى ان يكون قرارنا، فيما اذا اتخذنا قراراً ان يكون قابلاً للتنفيذ وان يكون عملياً يعني لا اتصور انه في امكاننا ان نعقد مؤتمرين للقمة العربية في عام واحد، وانا من انصار ان نعقد ثلاثة مؤتمرات، لكن في ضوء التجربة هذا امر غير ممكن يعني، يبدو لي من اول وهلة ان مؤتمر القمة العربي العادي مؤهل وصالح لمناقشة قرارات محضرة مسبقاً من قبل المجلس الاقتصادي هذا ما اراه وشكراً.

ـ الرئيس صدام حسين: التدابير العملية لتطبيق هذه الفكرة اذا ما حظيت بالموافقة من قبل الملوك والرؤساء والتي اشار اليها الرئيس الأسد صحيحة، انه لكي تصبح هذه الأفكار مطبقة ينبغي ان نقول كيف؟ المؤكد ان مثل هذا المؤتمر يستحق ان يكون مؤتمراً لوحده ولكن انا اثني على الرأي القائل ان هذا من الناحية العملية غير ممكن. لذلك قد يكون من المناسب ان يجتمع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب ليحضروا وثيقة بهذه الأفكار لاجتماع القمة الاعتيادي، ويكون ضمن جدول اعمال القمة احدى النقاط المركزية التي تبحث ما يخرج به وزراء الاقتصاد والخارجية العرب لتطبيق مضمون هذه الأفكار.

ـ الأمير فهد: انا ارى ان الاقتراح قد التأم واصبح مناسباً وشكراً.

ـ الشاذلي القليبي: سيدي الرئيس انا اريد ان ابدي ملاحظة وهو ان المجلس الاقتصادي هو نفسه يتركب من وزراء الخارجية ووزراء الاقتصاد اذن المقترحان متوافقان.

- ياسر عرفات: اذا وافق الأخوة، طبعاً نحن ليس لدينا بترول نقدمه، ان يكون وزراء الخارجية والاقتصاد والبترول.

- السيد الهادي نويرة: اظن ان وزراء الخارجية والاقتصاد من مشمولاتهم كل ما يمس الاقتصاد بما فيه الطاقة، ولهم الصلاحية لاحضار الوزراء والفنيين للتباحث في الموضوع ولهذا نقتصر على المقترح الأول الذي وقع دعمه من طرف سيادة الرئيس حافظ الأسد وسمو الأمير فهد.

- ياسر عرفات: طالما هذا هو المفهوم والدول الرئيسية للنفط توافق عليه انا اوافق عليه بدون شك.

- الهادي نويرة: انتهينا من البند الأول واقترح على المؤتمر ان يكلف لجنة مصغرة لصياغة ما جاء في ملاحظات سيادة الرئيس صدام حسين وسيادة الرئيس حافظ الأسد وسمو الأمير فهد فيما وقع الخوض فيه في البند حادي عشر، بمعنى ان المسألة مسألة صياغة، لأن ابو عمار وافق على ما جاء في الملاحظات الثلاث ولهذا يمكن ان نجد صيغة او نفوض الأمر للأمانة العامة لتقدم لنا صيغة في الجلسة القادمة.

الرئيس جعفر النميري: اذا سمح السيد الرئيس لي بملاحظة صغيرة في اقتراح العراق والسعودية خصوصاً ان هذا العمل هو عمل كبير للغاية وعندما يجتمع وزراء الاقتصاد والخارجية يقدمون دراسات كبيرة، كنت اريد ان اقترح ان تقدم هذه الدراسات الى لجنة او الى الذين قدموا الاقتراح ليروا ما اذا كانت هذه الدراسات تفي بالهدف اولاً قبل ان تقدم على مؤتمر القمة، لأنه في مؤتمر القمة سوف لا يكون لدينا الوقت الكافي لدراسة التفاصيل واذا كانت اللجنة مكونة من الذين قدموا الاقتراح رأت هذا العمل اولاً قبل ان يقدم الى مؤتمر القمة يمكن مباركته ويقدم الى مؤتمر القمة.

- الهادي نويرة: اظن انه من العادة ان توزع كل التقارير على جميع الاعضاء ليلاحظوا عليها وتوجه الى المصدر قبل انعقاد مؤتمر القمة ولهذا فالفائدة هي نفسها واللجنة المقترحة ما هي الا عضو في المجلس لا اكثر ولا اقل.

بالنسبة لبرنامج عمل يوم غد، اقترح على المؤتمر ان نجتمع مساء في الساعة الخامسة ونبقي الصباح للتشاور في بعض المواضيع التي اثيرت مع العلم بان وزراء الخارجية سيجتمعون غداً في التاسعة والنصف صباحاً، نرفع الجلسة.

وكانت الساعة تشير الى الثامنة وخمس دقائق مساء.

الجلسة الختامية لمؤتمر القمة العربي العاشر

عقد مؤتمر القمة جلسته الختامية في حدود منتصف نهار الخميس ٢٢/ ١١/ ٧٩ برئاسة السيد الهادي نويرة

ـ الهادي نويرة: اصحاب الجلالة اصحاب الفخامة والسمو على بركة الله نستأنف اعمالنا الكلمة الى سيادة الرئيس بري وقد طلب الكلمة. سيادة الرئيس.

ـ الرئيس زياد بري: بسم الله الرحمن الرحيم سيادة الرئيس اصحاب الجلالة والفخامة والسمو انه لمن دواعي سروري ان احييكم من اعماق قلبي وباسم الملايين من امتكم في جمهورية الصومال الديمقراطية الذين يعلقون امالاً عظيمة على مؤتمرنا هذا لايجاد حلول مشرفة لمشاكل امتنا المتعددة، كما انه من حسن الطالع ان يصادف اجتماعنا هذا مع بدء القرن الخامس عشر الهجري وبهذه المناسبة يسرني ان اتقدم اليكم باخلص التهاني واطيب التمنيات كما اتمنى ان يكون فاتحة خير لأمتنا العربية والعالم الاسلامي وللأسرة الانسانية بصفة عامة، كما ارى انه من الواجب علي ان اتقدم باجزل الشكر الى تونس الشقيقة رئيساً وحكومة وشعباً لما قوبلنا به من كرم الحفاوة وحرارة الترحيب في عاصمته الجميلة وارضه الخضراء ذات الماضي المجيد في تاريخ امتنا البطولي والتراث العالمي والحاضر المزدهر، واود ان احيي كفاح مضيفنا المجاهد الأكبر الأخ الرئيس الحبيب بورقيبة رئيس جمهورية تونس الذي قاد نضال شعبه ضد الاستعمار حتى اوصله الى الحرية والكرامة الوطنية كما اوصله الى الاستقرار والتقدم والازدهار الذي نشاهده اليوم حيث ينعقد مؤتمرنا هذا تحت ظل كل هذه المنجزات العظيمة، كما احيي مواقفه الثابتة وغير المتزعزعة للمجاهرة في اظهار الحق ومساندة قضايا التحرر ولا سيما العربية منها والافريقية. اننا في الصومال حكومة وشعباً وجبهات تحرير نقدر ايما تقدير مواقفه النبيلة والشجاعة لجميع قضايا التحرر ضد الاستعمار مهما كانت جنسيته.

ايها الأخوة الكرام. . . ان مثل هذه الفرصة التي تتاح لنا من حين لآخر تمكننا من تبادل وجهات النظر في الشؤون التي تهم الأمة العربية والمجتمع الدولي باسره ومن البحث بجدية في القضايا العربيةباسلوب اخوي صريح ينم عن علاقات الأخوة التي تربطنا جميعاً. ان وطننا العربي رغم انه يشاطر العالم باوضاعه السياسية المهتزة، الا انه بصفة خاصة يرشحه البعض لأن يكون منطلقاً لاشد التيارات والنشاطات السياسية في عصرنا الحالي لما فيه من خيرات طبيعية ومواقع استراتيجية وسط هذا الكوكب الأرضي، تلك النشاطات التي تحتكرها الأدمغة الامبريالية واستراتيجيات الهيمنة على العالم والتي تستهدف مواردنا الاقتصادية وسيادتنا الوطنية وشرفنا القومي ولذلك يتحتم علينا ان نوحد صفوفنا ونجعل الاحترام المتبادل يسود علاقاتنا لكي نتغلب على المؤامرات والدسائس التي تحاك ضدنا وان نحافظ على صمود امتنا في شتى المجالات لاستعادة مجدها القديم وبناء مستقبل افضل لاجيالها القادمة.

ايها الأخوة. . ان علينا جميعاً واجباً قومياً التزمناه نحو قضية العرب الأولى قضية الشعب الفلسطيني الشقيق الذي شرد من ارضه وجرد من حقوقه وتعرض لأشد انواع التمزيق في التاريخ الحديث، هذه القضية العربية التي لازمتنا منذ سنة ١٩٤٧ ولم نجد لها الحل العادل حتى هذا اليوم، يجب علينا ان نكتل لها جميع قوانا ونجند لها جميع مصادرنا الاقتصادية ونستخدم لصالحها كل الامكانيات البشرية ووسائلنا الديبلوماسية لكي نجد لها والى الأبد حلاً مبنياً على العدالة والقانون الدولي وحق الشعب الفلسطيني في العودة الى دياره والحصول على دولته الشرعية في وطنه الأصلي فلسطين المحتلة. ان المجتمع الدولي يعترف اليوم بالقضية الفلسطينية على انها لب الخلاف العربي الصهيوني وانها حجر الزاوية في انهاء الخلاف في الشرق الأوسط، فما علينا الا ان ندفعها دفعة واحدة الى الأمام لكي نصل الى النهاية الشريفة لقضيتنا القومية. ان جمهورية الصومال الديمقراطية لمستعدة ان تأخذ دورها الفعال في اي حل نتفق عليه في استعادة ذلك الحق المسلوب ومناصرة اخواننا الفلسطينيين.

اصحاب الجلالة والفخامة والسمو. . ان مشكلة لبنان من المواضيع الهامة الموضوعة امامنا لايجاد حل لها وكما نعلم جميعاً ان اخواننا في لبنان يعانون من محنة مستعصية فلا يزال الكيان الصهيوني يلعب هناك دوراً قذراً ويذيق شعب لبنان

الاعزل المسالم شتى انواع العذاب بقصفه المتواصل للقرى والمدن، وانني ارجو ان نجد لها في قمتنا هذه حلاً مرضياً يخدم مصالح امتنا ويحفظ وحدة اراضيها ويعيد للبنان الرخاء والرفاهية ولسوف تجدون منى كل عون في كل ما من شأنه مصلحة لبنان ومساعدته في تذليل المصاعب التي يواجهها.

ايها الأخوة الكرام. . في هذا المقام ارى انه من واجبي ان اعطيكم تقريراً عن الأحوال في جمهورية الصومال الديمقراطية في الآونة الأخيرة وعن احوال اخوانكم ثوار جبهات تحرير الصومال الغربي، بحكم مسؤوليتنا ومعايشتنا للأوضاع هناك، كما اعتقد انه يهمكم الاستماع اليها والوقوف على حقيقة ما يجري هناك بحكم مسؤوليتكم عن الأمة العربية ومشاكلها وبحكم ان ما يحرزونه من نجاحات يضاف الى امجاد امتنا الكبيرة وما يعانونه من معاناة انما هو جزء من معاناة امتنا التي نمثلها هنا جميعاً. ان جمهورية الصومال الديمقراطية بحكم مسؤولياتها القومية في مناصرة كل من يناضل من اجل تحرير رقعة عربية محتلة ومسؤوليتها الوطنية لمساندة جبهات التحرير الصومالي الغربي وكذلك انطلاقاً من مبدئها العام في تأييد جميع حركات التحرر في العالم وخصوصاً العربية منها والأفريقية وبحكم موقعها الجغرافي الملاصق لمواقع نضال جبهات تحرير الصومال الغربي والعدو فهي تتحمل جزءاً كبيراً من الأعباء الاقتصادية والتموينية نتيجة تدفق اللاجئين المرغمين والهاربين من الاضطهاد والابادة الاستعمارية في اراضيهم من جانب الاستعمار الحبشي وحلفائه الكثيرين وانها لمستعدة لتحمل كل ما تستطيع ولن تتوانى في ذلك ولكن ضعف اقتصادها ومحدودية دخلها يمنعانها من اداء ذلك الواجب على الوجه الأكمل وكما تقتضيه حاجة موجات اللاجئين المتدفقين اليها كل يوم بواقع الف لاجىء والذين بلغ عددهم حسب الاحصاءات الأخيرة مليون لاجىء، منهم حوالي ٣٦٠ الفاً في معسكرات اعدت لاستقبالهم، ورغم اننا اتخذنا جميع الاجراءات اللازمة لايواء ذلك العدد الهائل الا اننا ايها الأخوة نكون مخطئين اذا لم نقل بان مشكلة ايواء اللاجئين خارجة عن قدرتنا الاقتصادية ولا يمكننا السيطرة عليها باستمرار تدفق تلك الموجات علينا اليوم اذا لم يوازنها من الناحية الأخرى تدفق للمساعدات العاجلة من جانب اخوانهم العرب. ومما هو جدير بالذكر ان المنظمات الدولية المتخصصة بشؤون اللاجئين مثل مكتب الأمم المتحدة لاغاثة اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية كانوا اكثر احساساً لوضع اللاجئين في الصومال واسرع استجابة لمصيبتهم الفادحة من اشقائهم العرب فقدموا لهم ما امكن من مساعدة واظهروا العطف تجاههم، وكذلك وسائل الاعلام الاجنبية كانت اكثر سبقاً من وسائلنا الاعلامية العربية فقدمت للعالم صورة حقيقية للأوضاع هناك والمهازل التي خلقها الاستعمار الحبشي وحلفاؤه لسكان الصومال الغربي (وابو) هناك وانني لعلى يقين بانكم على علم بكل ذلك لأنه اصبح من الأخبار التي يتداولها الرجل العادي ناهيك عن مسؤول عليه مسؤولية معرفة ما يحدث في جزء من وطنه الكبير.

اصحاب الجلالة والفخامة والسمو. ان الوضع متدهور للغاية في معسكرات اللاجئين ويحتاج الى مساعدة عاجلة للحيلولة دون حدوث كوارث لهم بامكاننا تفاديها، اذا احسنا التصرف وعقدنا العزم على مساعدة اخواننا واداء واجبنا الانساني والديني وقبل كل شيء القومي. اننا نعرض عليكم الحالة مثلما هي ونترك لكم التصرف تجاهها بمسؤولياتكم القومية وبحكمتكم وبعد نظركم وسيكون التاريخ شاهداً علينا بما سوف نفعله تجاه هؤلاء المشردين وفوق ذلك سيكون الله شهيداً علينا ويجازينا عليه. وفي نظرنا ان الموقف لا يتحمل ارسال وفد لتقصي الحقائق والعودة بتقارير ثم اتخاذ القرارات بعد ذلك لأن المسألة مسألة حياة او موت مئات الألوف من النازحين ولأنها مسألة عاجلة وقد يفقد الكثير منهم حياته لو تأخرنا في ايصال الاغاثة اللازمة، ان قلوبنا تنزف دماً عندما نتذكر اوضاع اللاجئين الذين تركناهم في معسكرات الايواء في الصومال. لعل هناك من يتساءل على ما هي خلفية تدفق هؤلاء اللاجئين؟ ولكنني اعلم ايضاً بانكم على علم بنضال شعب الصومال الغربي ضد الاستعمار الحبشي وطغيانه طوال فترة احتلال ذلك الاستعمار لوطنهم واغتصابه لممتلكاتهم وحرمانه لهم من العيش بامن في اراضيهم والتنقل بحرية في مراعيهم مع مواشيهم، ذلك النضال الذي بدأ منذ فترة ليست بالقصيرة ولم تخمد جذوته في يوم من الأيام ولكنها كانت تصادف احياناً نوعاً من الهدوء لاستعادة الانفاس ثم بداية الكفاح من جديد كما هي الحال مع جميع الثورات الوطنية في العالم ولكن هذه الثورة اشتدت في المدة الأخيرة وبعد ان لم يجدوا من الاستعمار الحبشي اذاناً سامعة وعقلاً يستجيب للمبدأ العام في حق الشعوب في تقرير مصيرها ذلك المبدأ الذي استجابت له جميع الدول الاستعمارية الأوروبية التي كانت تستعمر سابقاً اكثر اجزاء العالم، مع ان الحبشة كانت دولة استعمارية اشتركت في تقسيم القارة الأفريقية فيما بين الدول الاستعمارية في معاهدة برلين في عام ١٨٨٤ و ١٨٨٥ ميلادي كما هو معروف للجميع وكما هو موجود في الكتب التي تتحدث عن تاريخ ذلك الاستعمار لذلك الجزء من وطننا الكبير. انني لا اريد ان اغوص في اعماق خلفيات الاستعمار الحبشي وبداية الكفاح المسلح لثوار الصومال الغربي، ولا اريد ان اظهر امامكم كاستاذ التاريخ فانتم اعلم مني في التاريخ واكثر استيعاباً لخلفيات هذا الموضوع ولكنني اريد فقط ان اضع امامكم اليوم حقيقة اوضاع المقاتلين هناك كما استقيناها من مصادرهم الموثوق بها وهي انهم يحرزون كل يوم نصراً يضيفون به شرفاً الى تاريخ امتهم المجيدة ويواجهون

العدو في الميدان بكل شجاعة ضاربين كل يوم امثالاً فريدة في البطولات الجزئية وفي احراز النصر امام عدو متفوق في العدد وفي العدة تسانده احدى القوتين العظميين مجاهرة مع حلفائها وعملائها المأجورين لذبح مناضلينا في ذلك الجزء من وطننا العربي الكبير.

ايها الأخوة. . ان ثوار الصومال الغربي مصممون على النضال حتى ينالوا حريتهم الكاملة مع ما يلاقونه من مصاعب ولا ينتظرون المساعدة للمجهود النضالي الذي يخوضونه الا من اخوانهم واشقائهم العرب الذي تتمثل في هذا الاجتماع قمة مسؤولياتهم، وانني لعلى يقين من انهم يعلقون على اجتماعنا هذا اعلى الأماني في مناصرة قضيتهم ومساندتهم مادياً ومعنوياً. ولا شك انهم يكتبون لنا جميعاً تاريخاً يسجل تصرفاتنا نحو قضيتهم ومدى مساندة كل دولة لهم في محنتهم الراهنة ليشهدوا في المستقبل اجيال امتنا الصاعدة، انهم لا يطالبوننا ان نحارب معركتهم ولا ان نلعب في ميادين القتال ادوارهم، ولكنهم يطالبوننا فقط بمدهم بما يحتاجونه لمواصلة الكفاح المسلح ليعيدوا لنا الأرض والشرف العربيين المهدورين في ذلك الجزء من وطننا واعتقد ان ذلك هو اضعف الايمان.

ايها الأخوة الأعزاء انني عندما اتكلم عن واجبنا كحكومات تجاه تلك القضية لا استثني من ذلك جمهورية الصومال الديمقراطية، فهي داخلة ضمن المجموعة العربية ولكن تحاول من جانبها جاهدة في ان تدخل من ذلك التاريخ الذي سيكتبه المناضلون في صفحة بارزة وان تلعب فيه دوراً فعالاً تذكره لها الأجيال القادمة بالفخر.

اصحاب الجلالة والفخامة والسمو. . انني لم اشأ من تقريري هذا ان تطغى مشاكل جمهورية الصومال الديمقراطية ومصاعبها على موجات اللاجئين ومشاكل الجبهات الصومالية للتحرير على جميع المشاكل العربية العويصة المطروحة امامنا والمكتوبة في جدول اعمالنا ولكنني اردت فقط ان احيطكم علماً بحقائق الأمور في ذلك الجزء من وطنكم حتى تكونوا على بينة من امره وتتخذوا ما ترونه ملائماً من جهتكم اشكركم على الاستماع واعتذر عن الاطالة واتمنى لمؤتمرنا كل النجاح والتوفيق بعون الله تعالى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ـ الهادي نويرة: اشكر فخامة الرئيس زياد بري على خطابه الهام واعطي الكلمة لسمو الشيخ جابر.

ـ امير الكويت: في الواقع اود ان يسمح لي الأخ الرئيس زياد بري ان اقحم موضوعاً آخر غير موضوع الخطاب الذي القاه الأخ الرئيس وهو موضوع يهمنا جميعاً بخصوص ما حصل في الواقع في الحرم المكي الشريف فانا اقترح على المؤتمر الاقتراح التالي:

«يشجب المؤتمر المحاولة التخريبية التي قامت بها فئة من المخربين باقتحام الحرم المكي الشريف ويؤيد الاجراءات التي اتخذتها وتتخذها المملكة العربية السعودية لعلاج هذا الحادث وشكراً.

ـ وزير خارجية موريتانيا: انا اطلب الكلمة فقط لنؤيد الموقف الكويتي وشكراً. .

ـ الهادي نويرة: انا اظن ان المؤتمر يوافق بالاجماع على هذا (تصفيق) وسيتولى السيد الأمين العام للجامعة تلاوة نص البرقية الموجهة لجلالة الملك خالد، وقبل ان ننتقل الى البند الثاني من جدول الأعمال فاني ارجو من المؤتمر ان يأخذ علماً بان التعديلات المتعلقة بالبند الأول من جدول اعمال المؤتمر والتي وافق عليها قد قدمت صياغتها من طرف الأمانة العامة وقد جاءت في الوثائق التي وزعت على اعضاء المؤتمر فاذا لم يكن هناك من ملاحظات فانتقل الى البند الثاني.

ـ الرئيس صدام حسين: اذا تسمح لي سيادة الرئيس قبل ان انتقل الى مناقشة المقررات لا بد لنا من ان نقف قليلاً عند الخطاب القيم الذي تفضل بالقائه الأخ الرئيس زياد بري ومثل هذه اللقاءات تكون فرصة ثمينة لكي نضيف او نحيي او نستذكر تقاليد امتنا العربية العريقة، وفي خضم الظروف الصعبة التي مرت بها الأمة العربية دخلتها الكثير من الظواهر والطقوس والتصرفات التي هي ليست منها ومن بينها انه عندما يصطدم عربي مع اجنبي لا يقف العربي الى جانب العربي بغض النظر عن اجتهاداتهم في نظامه وفي شخصه وفي تصرفه ما كان هكذا العرب ومطالبون اليوم بان نكون الى جانب العربي عندما يصطدم مع الأجنبي بغض النظر عن رأينا في نظامه وفي شخصه وفي تصرفه ومثل هذا التقليد اذا ما ساد الوسط العربي فنكون قد اكدنا وثبتنا تقاليد مهمة لامتنا ومهمة لنا جميعاً. نحن لم ننتصر لفلسطين لأنه اسمها فلسطين ولم ننتصر لها فقط لكونها متضمنة لأرضنا ولتاريخنا الخاص ومقدساتنا الخاصة وانما لأنها ارض عربية ولأن الناس الذين شردوا منها عرب ويعزز هذا المعنى بالتراث وبالقيم التي تحملها هذه الأرض بشكل متميز عن اي ارض عربية او عن اراض عربية اخرى، عندها يكون هذا المفهوم صحيحاً وهو صحيح بالتأكيد بدليل انه بعد اغتصاب فلسطين بعشرات السنين نقعد في هذا المكان لكي نشحذ الهمم ونجدد العزائم بما يقوي صمود شعبنا العربي داخل الأرض المحتلة وشعبنا العربي في سوريا وفي الأردن بل وحتى في مصر بغض النظر عن موقف الحاكم وشعبنا العربي في لبنان والمقاومة الفلسطينية. اقول نحن بحاجة لأن نؤكد تقليداً، اننا مع العربي عندما يصطدم به الأجنبي وينتهك كرامته او ارضه وهكذا هو موقف العراق بغض النظر عن رأيي في الأنظمة العربية

باشخاصها بمواقفها بل قد اكون متطرفاً لكي اقول انه ينبغي ان يكون موقفنا مع العربي حتى لما نلمس ان العربي مقصر في مثل هذا الموقف عندما يكون الطرف الثاني اجنبياً وعلى هذا الأساس نحن نؤيد تأييداً كاملاً موقف الأخ زياد بري وشعب الصومال في صراعه من اجل الحق وفق الطريقة التي يراها واذا ما لدينا من ملاحظات على الطريقة التي يتصرف بموجبها سوف لن نتأخر في ان نقول هذه الملاحظات للأخوة الصوماليين، ومن اضعف الايمان كما عبر في كلمته هو ان نقول كلاماً الى جانبه ولكننا سنقول سنقترح موقفاً وسطاً بين اقوى الايمان واضعف الايمان وهو ان يقدم لشعب الصومال واللاجئين الذين اشار اليهم في كلمته عون من هذا المؤتمر كتعبير عن التضامن الكفاحي والقومي وفق المبادىء المفهومة لأمتنا العربية واستأذن الأخوة الملوك والرؤساء فقط لكي اكون مسهلاً لتأكيد هذا المقترح بصيغة عملية فانا باسم العراق شعباً وحكومة اعلن عن اسعدادنا لتقديم دعم لشعب الصومال وللاجئين مقداره ٢٠ مليون دولار ١٥ منها نقداً وخمسة عيناً واشكركم. (تصفيق).

ـ الهادي نويرة: اشكر فخامة الرئيس على تدخله الهام الخطير والكلمة الى سمو الأمير فهد.

ـ الأمير فهد: سيادة الرئيس لا يسعني في هذا الموقف الا ان اقدم شكري الجزيل لصاحب السمو الأمير الشيخ جابر الأحمد فيما تقدم من اقتراح وشكراً جزيلاً كذلك لقادة الأمة العربية لتأييدهم بما تفضل صاحب السمو ولا شك انه شعور متبادل واحساس، وغني عن الشكر ولكن هذا واجب.

ويا سيادة الرئيس اثني على ما تفضل وشرحه الآن سيادة الرئيس الأخ صدام حسين فيما يتعلق بشعب الصومال، والمملكة العربية السعودية تدرك تماماً ولا اريد ان اقدم اي افتخار بما قدمته المملكة العربية السعودية لشعب الصومال بل واجب من الواجبات والمملكة العربية السعودية تقدم نفس التبرع الذي تفضل سيادة الأخ صدام حسين وقدمه لشعب الصومال وارجو ان يكون هذا كذلك بداية لمساعدات مفيدة وبناءة بالنسبة للشعب الصومالي وشكراً.

ـ الهادي نويرة: اشكر سمو الأمير فهد على ما قدمه من دعم للشعب الصومالي. والكلمة الآن الى السيد امين عام الجامعة لتلاوة البرقية الى صاحب الجلالة الملك خالد.

ـ الشاذلي القليبي: «صاحب الجلالة الملك خالد بن عبد العزيز» اذا امكن ملاحظة، يعني بودي الأخوة الآخرين يساهموا في دعم شعب الصومال يعني اذا بالامكان حتى لا نحرمهم من مثل هذه الفرصة.

ـ الهادي نويرة: هل هناك من يعلق على ملاحظة فخامة الرئيس صدام.. الكلمة الى سيادة وزير خارجية ليبيا.

ـ امين خارجية ليبيا: شكراً سيدي الرئيس.. السيد الرئيس نحن استمعنا بانتباه الى الحديث القيم الذي طرحه سيادة رئيس جمهورية الصومال، ووفد الجماهيرية يدرك تماماً عمق التحليل القومي الذي قاله فخامة الرئيس صدام حسين والجماهيرية توافق تمام الموافقة واعتقد انه من واجب الدول العربية حين يكون هناك طرف آخر ان تلتزم بمساعدة هذا الطرف في مواجهة اي عدوان خارجي وعلى الدول العربية او الدولة العربية المعنية ان تكون في نفس الوقت وفية لقضاياها القومية وتلتزم ايضاً بالعمل القومي لأنه لا يمكن ان نفرق بين قضية وقضية قومية سواء كانت في الشرق او الغرب او في الجنوب. اعتقد ان الموضوع اساساً ليس مطروحاً للنقاش واستمعنا بانتباه واذا كان هناك تبرعات نشكر المتبرعين وتكون على المستوى الثنائي ويتم الاتصال مباشرة بحكومة الصومال وعلى ذلك فاقترح انهاء الموضوع والاستمرار في جدول اعمالنا، وشكراً.

ـ امير الكويت: في الواقع انا اثني على الخطاب الذي القاه الرئيس الأخ زياد بري وعندنا تصور كامل في الواقع للمشاكل التي يعانيها الصومال واعتقد ان المجال الأحسن هو الاتصال المباشر بين الكويت والصومال للمساعدة في هذا الموضوع، شكراً.

ـ الشاذلي القليبي: «صاحب الجلالة الملك خالد بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية.. تتبع الملوك والرؤساء والأمراء العرب المجتمعون في مؤتمر القمة العربي العاشر ببالغ الاهتمام والقلق الاحداث المؤسفة التي وقعت في الحرم المكي الشريف، ان محاولة العبث باقدس مقدساتنا وصمة تدين العابثين وما اتخذته حكومة جلالتكم من اجراءات حازمة وحكيمة يلقى التأييد من كل العرب المسلمين.

نسأل العلي القدير ان يبارك خطاكم ويمدكم بالعون لمواصلة حماية الحرمين الشريفين والذود عن مقدساتنا». (تصفيق).

ـ الهادي نويرة: اطلب من سيادة الأمين العام تلاوة ما لديه من ورقات. الأولى تخص لبنان ثم بعض المقررات الأخرى وبرقيات التأييد ثم البيان الختامي.

ـ الشاذلي القليبي: هذه الورقة التي وقع الانتهاء اليها بعد جهود مكثفة..

حرصاً على سلامة لبنان وسيادته ووحدة اراضيه وعلى استمرار الصمود اللبناني والفلسطيني في مواجهة العدو الصهيوني. وانطلاقاً من الايمان بان مشكلة جنوب لبنان مسؤولية عربية بقدر ما هي مسؤولية لبنانية وشعوراً بضرورة مساعدة لبنان على تجاوز هذه الأزمة..

١ ـ يؤكد المؤتمر على السيادة الكاملة للبنان على كافة اراضيه . والحفاظ على استقلاله ووحدته الوطنية ، ويؤكد ضرورة بسط سيادة الدولة اللبنانية على كل الجنوب اللبناني ولا سيما عن طريق اعادة سائر ادارات الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية الى ممارسة سلطاتها وصلاحياتها في الجنوب .

٢ ـ يؤكد المؤتمر رفضه لكل المحاولات تحت اية صورة وبأي شكل الرامية لبسط الهيمنة الصهيونية على الجنوب اللبناني ويحمل العدو الصهيوني مسؤولية ما يعانيه سكان الجنوب .

٣ ـ اخذ المؤتمر علماً بما قامت به منظمة التحرير الفلسطينية من امتناع عن القيام بعمليات عسكرية عبر الجنوب اللبناني وامتناع عن الاعلان من لبنان عن الأعمال التي تقوم بها المقاومة داخل الأرض المحتلة ويؤكد حق المقاومة الفلسطينية في ممارسة نضالها من سائر الجبهات العربية .

٤ ـ يؤكد المؤتمر على ضرورة تنفيذ مقررات الرياض والقاهرة وبيت الدين واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك .

٥ ـ يقرر المؤتمر دعم الحكومة اللبنانية في جميع المجالات الدولية وذلك لممارسة اقصى الضغوط على العدو الاسرائيلي من اجل وقف عدوانه على جنوب لبنان ومن اجل تحقيق الانسحاب الاسرائيلي منه ، كما يؤكد المؤتمر على ضرورة التنفيذ الكامل لمقررات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بجنوب لبنان وتمكين القوات الدولية من تنفيذ مهامها ، وتنظيم التواجد الفلسطيني المسلح في المناطق الداخلة في نطاق عمل القوات الدولية ، وذلك بموجب الوفاق بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية قصد تسهيل مهمة هذه القوات .

٦ ـ يؤيد المؤتمر جهود الحكومة اللبنانية في نشر الجيش في الجنوب وذلك للقيام بمسؤولياته الوطنية ويهيب بكل الأطراف ان تسهل هذه المهمة .

٧ ـ يؤكد المؤتمر على ضرورة استئناف لجنة المتابعة المنبثقة عن مؤتمر بيت الدين مهمتها واضافة ممثل عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية الى عضوية هذه اللجنة لمتابعة تنفيذ هذه المقررات .

الهادي نويرة : هل هناك من يريد ان يلاحظ في شأن هذه اللائحة . .

الياس سركيس : شكراً سيادة الرئيس . . ان الاتصالات الجانبية والاجتماعات التي عقدت طوال نهار امس وصبيحة هذا اليوم افسحت امامي المجال لعرض وجهة نظر لبنان باسهاب وواقعية وكذلك الأهداف الرامية لها ، وهذا ما يغنيني عن عرض الموضوع تفصيلاً في هذه الجلسة والكل يعلم الحالة التي نحن فيها في لبنان واني اذ اشكر الهيئة المصغرة للأخوة قادة الدول العربية الشقيقة للجهود التي بذلتها في سبيل التوفيق بين وجهات النظر فيما يتعلق بمشكلة جنوب لبنان اود ان اسجل حيال المشروع المعروض امام مجلسكم الكريم ما يأتي :

١ ـ ان الفقرة ٤ من هذه المقترحات تحدد الاطار والأسس التي ترعى وجود المقاومة الفلسطينية خارج نطاق عمليات قوات الأمم المتحدة التي تقوم بمهمتها في الجنوب اللبناني ، اما الفقرة الخامسة من هذه القرارات فاني ابدي بشأنها ما يلي : لقد سبق للحكومة اللبنانية ان ابلغت رسمياً الامانة العامة للأمم المتحدة مفهومها لقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالجنوب من حيث ان لهذه القرارات الأولوية على اي نصوص او قرارات اخرى ولبنان متمسك بهذا التفسير الذي ابلغه للأمانة العامة للأمم المتحدة . وبالتالي يتحفظ على هذه الفقرة من القرار المعروض على مجلسكم الكريم من حيث انها لم تلحظ انه ينبغي ان لا يكون هناك في نطاق عمل قوات الأمم المتحدة اي وجود مسلح لغير قوات الدولة اللبنانية . اني اذ ارجو ان تكون هذه المقررات بداية مرحلة جديدة تضع حداً لاعتداءات اسرائيل على لبنان وعلى المقاومة الفلسطينية وتضع حداً لمطامعها في لبنان وتعيد الأمن والهدوء والاستقرار الى جنوب لبنان وتساعد على نصرة القضية الفلسطينية . اذ الاحظ ذلك اتقدم بشكري الجزيل لتونس البلد المضيف رئيساً وحكومة وشعباً ولجميع الأخوان الذين شاركوا في هذا المؤتمر وبذلوا الجهود في سبيل انجاحه ، وشكراً سيادة الرئيس .

ابو عمار : بلا شك يمكن اخواننا الواحد يتألم ، ويجب ان يتألم معي كل اخواني واشقائي العرب ، فهذا الفلسطيني ، لو انني جئت اليكم وقد هربت من الجنوب ما ادخلتموني هذه القاعة ، ولو انني جئت اليكم صارخاً واقول لا اريد القتال ما قبلتموني بينكم ، ولكن المأساة ان هذا الفلسطيني الذي يقاتل داخل الأرض المحتلة وخارجها ويتحمل ابشع آلات الدمار واحدثها الأميركية ـ الاسرائيلية التي تتقاصف على رؤوسنا ، تصوروا معي لو اننا لم نصمد . المأساة اننا عندما نصمد يصبح هذا لا بد من تكبيله ولا بد من تقييده ، ولا بد هذا من اخذ اعتبارات سياسية هنا وسياسية هناك . انا ما كنت اريد ان اقول هذا الكلام ولكن اريد ان اثبت انه بالرغم من كل هذا فان الثورة الفلسطينية ماضية في طريقها ولن تتوقف ولن يوقفها كائن ما كان حتى تستطيع ان تسجل انتصارها وترفع علم امتنا العربية فوق القدس ، هذا القرار ، اتخذته الثورة الفلسطينية واتخذه الشعب الفلسطيني ما يحدث الآن داخل الأرض المحتلة ، وجميعنا كما نذكر كنا نقول ان نقطة الضعف لما اخذنا قرارات بغداد

كنا نقول ان نقطة الضعف هو احتمال ان يضعف اهلنا داخل الأرض المحتلة، اغراء، تهديد، تعذيب جماعي، قرى ومدن باكملها محاصرة تحاصر، جامعات تغلق، مدارس تهدم، بيوت تدمر، ومع ذلك شعبنا في داخل الأرض المحتلة من اجل موقف واحد بالنسبة لرئيس بلدية نابلس فيه عصيان مدني الآن داخل الأرض المحتلة، شعب بأكمله داخل الأرض المحتلة مليون ونصف يقوم بعصيان مدني امام من؟ امام عجلة الحرب الاسرائيلية التي لا ترحم. اما مقاتلونا بجميعكم تابعتم كيف وقفنا امام هذه العجلة التي استخدمت ضدنا جميع وكل آلة الحرب الحديثة الأميركية، انا ما كنت اريد ان اتكلم اكثر من هذا ولكن ما كنت ارغب لأخي الرئيس سركيس ان يتحفظ على هذه الورقة وعلى اساس ان يكون هذا بالاجماع ولذلك انا اشكر الرئيس سركيس على روحه الطيبة، انا اشكر الشعب اللبناني الذي يستضيفنا على ارضه والذي يتحمل نتيجة هذه الاستضافة، هذا الدمار، هذا الخراب هذه المواجهة الساخنة مع هذا العدو الصهيوني الذي لا يرحم. انا اتوجه الى الرئيس سركيس بهذا الشكر من اعماق قلبي وارجو ان لا تكون اقامتنا في لبنان طويلة حتى نعود لأرضنا، ولكن لما نرفض جميعاً كامب ديفيد يبقى نحن ضد التوطين الفلسطيني في لبنان ولكن اي طرف عربي يقبل بكامب ديفيد معنى ذلك يقر بتوطين الفلسطينيين في لبنان وغير لبنان ومن هنا كان حرصنا على ان نقول لا لكامب ديفيد ولا لخيانة كامب ديفيد ولا لمؤامرة كامب ديفيد لأننا لا نريد ان نكون لاجئين في ذلك البلد او غيره من البلدان، انما نريد ان نعود الى ارضنا ونحن نعرف انه ليست بالقرارات وحدها يعود الانسان ولا يحيا الانسان ولا تعاد كرامة الشعوب الا من خلال الدم والحمد لله ان شعبنا الفلسطيني لم يتوقف شلال الدم طوال ١٥ سنة لم يتوقف شلال الدم فينا وليسمح اخواني الجزائريون ان اقول ثورتنا اصبحت اطول ثورة عربية النهارده ١٥ سنة متواصلة لم نوقف القتال ولم نوقف الجهاد بكافة انواعه سواء كان داخل الأرض المحتلة او خارج الأرض المحتلة لن ازيد على هذا ولكن اقول ما احببت ان اتحفظ ولكن امام تحفظ الرئيس سركيس انا اتحفظ على المادة رقم ٣ وشكراً.

ـ الهادي نويرة: اشكر الأخ ابو عمار واظن انه ليس هناك معارضة على ما وقع تلاوته عليكم فيما يخص الورقة اللبنانية او بالأحرى الورقة التي تخص لبنان، واري من واجبي ان انوه تنويهاً خاصاً بالروح الطيبة التي سادت مناقشاتنا لهذا البند واعبر عن ارتياحنا العظيم للنتيجة الايجابية التي وصل اليها المؤتمر وانوه بالروح الأخوية التي سادت هذه المداولات واشكر سيادة الرئيس سركيس والأخ ابو عمار.

ـ ابو عمار: في الصفحة ٢ فيه كلمة يمكن سيادة الأمين العام يذكر انها هي اتفاق وليس وفاق هذا تصحيح لا اكثر ولا اقل بموجب الاتفاق ليس الوفاق وهذا التصحيح الأصلي كما يذكر السيد الرئيس اظن سيادة الرئيس سركيس لا يعترض على هذا ما فيه اعتراض من السيد سركيس.

ـ وزير خارجية ليبيا: شكراً سيدي الرئيس. . اود فقط ان ابدي ملاحظة كنت ابديتها في اجتماع وزراء خارجية الدول العربية ووافق عليها الأخوة جميعاً وهو اننا عندما نناقش الوضع في جنوب لبنان فنحن كأمة عربية مهتمون بالدرجة الأولى بالصراع اللبناني الفلسطيني المشترك مع الأمة العربية ضد اسرائيل وبالتالي فالمشكلة ليست مشكلة فلسطينية لبنانية بقدر ما هي صراع الأمة العربية ضد العدو الصهيوني. قدر لشعب لبنان الشقيق وللمقاومة الفلسطينية، لظروف طارئة، ان يتحمل النصيب الأكبر منه، ومع تقديري الكامل لهذه الروح الأخوية التي سادت المناقشات وروح المسؤولية من فخامة الرئيس سركيس والأخ المجاهد ياسر عرفات الا انني ارى واناشد كليهما واعتقد انه نفس الروح لديكم جميعاً ان يرفعا التحفظ لأن مثل هذا التحفظ، وان كان له تعبير شكلي، الا انه لا يعبر عن واقع الأمر فكل من الشعب اللبناني الشقيق والمقاومة الفلسطينية حليفان مع الأمة العربية في صراعها ضد العدو، ونحن في هذا المؤتمر الموقر ناقشنا هذه القضية من هذه الزاوية وعندما نبحث عن صيغة للائتلاف الفلسطيني اللبناني في النهاية نسعى الى تصعيد العمل العربي القومي ضد العدو الصهيوني وعلى الأقل سيادة الرئيس حتى لا يظهر دولياً ان القضية التي بحثت قضية فلسطينيين ولبنانيين فاذا لا يمكن الاستجابة لمثل هذا النداء ان لا يخرج اعلامياً الى العالم حتى لا يظهر للجميع وكأن هناك صراعاً بين الفلسطينيين واللبنانيين شكراً.

ـ الهادي نويرة: بمناسبة عيد استقلال لبنان اريد ان اعبر باسمكم جميعاً لفخامة الرئيس الياس سركيس عن اصدق التهاني واخلص التمنيات للشعب اللبناني الشقيق بالوحدة والوئام والاستقرار والازدهار. (تصفيق).

ـ الرئيس الياس سركيس: اشكر لسيادتكم وللمؤتمر الكريم هذه العاطفة الكريمة واتمنى ان تساعد المقررات التي اتخذها المؤتمر الكريم في توطيد اسس الاستقلال في لبنان وشكراً.

ـ الشاذلي القليبي: اود ان اقدم الى المؤتمر مشاريع قرارات معروضة على المصادقة فالأول متعلق بالمساهمة العربية في اعمار لبنان، انطلاقاً من المسؤولية العربية المشتركة في اعادة اعمار لبنان ولا سيما جنوبه وشعوراً بضرورة مساعدة لبنان على تجاوز ازمته ودعماً للصمود اللبناني في وجه العدوان الصهيوني وتوفيراً للضمانات اللازمة لاستقرار الحياة الطبيعية وتحريك

الوضع الاقتصادي وتوفير المناخ الملائم لعودة المهاجرين الى ديارهم يقرر المؤتمر تخصيص مبلغ الفي مليون دولار للاعمار والانماء في لبنان يوزع على السنوات الخمس القادمة ٨٠/ ٨٤ نصفه لاعمار الجنوب اللبناني، ويتم توزيع هذا المبلغ حسب القاعدة المصادق عليها في مؤتمر القمة التاسع ببغداد البند رقم ٢ من القرار الرابع ويأمل المؤتمر ان يكون هذا العون العربي مكملاً وداعماً للجهود اللبنانية الذاتية في التعمير والبناء. معروض على المصادقة.

ـ الهادي نويرة: هل هناك ملاحظة، اذن صادق المؤتمر على هذا القرار بالاجماع.

ـ الرئيس سركيس: اني اشكر المؤتمر الكريم على قراره هذا واخص بالشكر الدول التي اسهمت او تسهم او ستسهم في دعم لبنان اقتصادياً، كما اشكر الدول الشقيقة التي اخذت المبادرة في تقديم هذا الاقتراح آملاً ان يكون لهذه المساعدات المفعول الايجابي في مساعدة لبنان على الخروج من محنته. شكراً.

ـ الشاذلي القليبي: كذلك سيدي الرئيس اود ان اتقدم الى المؤتمر بمشروع قرار يهدف الى مؤازرة الأخوان الفلسطينيين في جنوب لبنان. تتعهد الدول العربية بتقديم مساعدات مالية الى الفلسطينيين في الجنوب اللبناني دعماً لصمودهم ومؤازرة لهم في ما يواجهون من صعاب على ان تتولى منظمة التحرير الفلسطينية بحث ذلك ثنائياً مع الدول العربية معروض على المصادقة.

ـ الهادي نويرة: هل هناك ملاحظة؟ اذن قبل هذا الاقتراح بالاجماع.

ـ الشاذلي القليبي: المقترح الثالث والأخير المعروض على المؤتمر يتعلق بكيفية تنظيم مؤتمرات القمة والمقترح هو هذا. يؤكد المؤتمر قراراته السابقة بشأن ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي بصفة دورية خلال شهر نوفمبر من كل عام على ان يكون اختيار المكان حسب الترتيب الهجائي للدول الاعضاء وان تتنازل الدول التي سبق ان عقد فيها مؤتمر القمة لمن يليها في الترتيب هذا نص القرار المقترح سيدي الرئيس ومن الأمانة ان اضيف ان الأمانة العامة قد سبق ان اتصلت بطلبين بخصوص احتضان المؤتمر القادم الحادي عشر مطلب من الجماهيرية والآخر من الأردن. فالمطلوب من المؤتمر التوجيه في هذا الصدد.

ـ رئيس الوفد الليبي: اخي الرئيس تعلمون ويعلم الأمين العام انه عند زيارته اخيراً لطرابلس وعندما ذكر في ذلك الوقت انه لظروف خاصة لم يكن في ذلك الوقت في امكان الشقيقة تونس استضافة المؤتمر قيل للأمين العام ان الجماهيرية ترحب اذا لم يحصل اتفاق على مكان لعقد هذا الاجتماع، علماً بأنه اتفاق سابق ونظراً للعلاقات الأخوية التي تربط في الحقيقة بين جلالة الملك حسين وبين اخيه العقيد معمر القذافي والعلاقات بين البلدين الشقيقين، فان الجماهيرية تعلن عن تنازلها بالنسبة لسنة ١٩٨٠ للمملكة الأردنية الشقيقة مع استمرار ترشيحها لتكون مقراً لهذه القمة الموقرة لسنة ١٩٨١. شكراً.

ـ الهادي نويرة: هناك مقترح من طرف الجامعة هو انه مستقبلاً يقع تعيين مقر القمة العربية باعتبار الحروف الهجائية لذا المؤتمر القادم يكون في عمان بالاردن وبالطبع اذا اتفقنا على هذا المبدأ فسيكون مؤتمر القمة لسنة ١٩٨١ حسب الحروف الهجائية الا اذ رأى المؤتمر غير هذا.

ـ الملك حسين: سيدي الرئيس ايها الأخوة اشكر اخي رئيس الوفد الليبي لما سمعته منه مما يجعلنا ننظر الى اللقاء القادم ونتتظر بشروق ان يلتئم في وطنكم الثاني في الأردن هذا شرف عظيم لنا جميعاً في الأردن كي نستضيف قادة العرب على ارض العرب وعلى خط المواجهة مع العدو واشكر اخي لما تفضل بالاشارة له من اننا اخوة ونحن ايضاً نعتز بما يربطنا باشقائنا في ليبيا من روابط الاخاء والصداقة والتعاون والعمل المشترك وما يربطنا بكل اشقائنا واخواننا في سبيل الوصول الى الهدف الواحد والمستقبل الذي فيه خير امتنا العربية والانتصار في كل معاركنا من اجل الانسان العربي في كل الظروف وفي كل الأحوال وعلى المدى البعيد، فكل الشكر وكل العرفان وكل التقدير ويا مرحباً بكم في بلدكم السنة القادمة.

ـ رئيس الوفد الليبي: فيما يخص اجتماعات القمة طبعاً انه لحدث تاريخي ان تتفق هذه الأمة العريقة على استمرارية اجتماعاتها، ولكن لسنا وحدنا لننشىء تقاليد جديدة فيما يخص اجتماعات القمة. ان انعقاد القمة في جميع البلاد العربية هو امر مرغوب فيه وامر هام ويجب ان نحرص عليه ولكن اعتقد انه لا يمكن ان نخرج اية دولة ليس في استطاعتها استضافة القمة بحيث نقول السنة هذه على الدولة «ايكس» والسنة القادمة على «ب» الى اخره. جرت العادة مثلاً في منظمة الوحدة الأفريقية، ونحن سبع دول اعضاء في المنظمة، ان تنعقد سنوياً وفقاً للطلبات المقدمة من الدول وهذه القاعدة السليمة التي اتبعتها منظمة الوحدة الأفريقية وجعلتها فعالة وتنعقد سنوياً مثلاً في السنة الماضية في منروفيا وقبلها في الخرطوم وفي السنة المقبلة في سيراليون والتي بعدها تقدمت غينيا ثم بعدها طرابلس ثم تنزانيا وفقاً للطلبات المقدمة للاستضافة من الدول، وبالتالي فانني اقترح ان يكون ذلك هو السبيل للامكانيات بحيث كل دولة تتوفر لها الامكانيات تقترح وربما تكون اجتماعات القمة محجوزة من طرف الدول العربية لغاية سنة ١٩٩٠. دون شك جرت عادة منظمة الوحدة الأفريقية ان تعطي اولوية للدول التي لم يسبق لها الاستضافة واعتقد ان هذه القاعدة افضل وانا اقترحها على هذا الاجتماع الموقر وبالتالي يتم حسب

الطلبات المملكة الأردنية الجماهيرية متقدمة لسنة ١٩٨١، اذا كان هناك دولة لسنة ٨٢ يتم ذلك وفقاً لهذه الأسس واعتقد انها ربما تكون من وجهة نظر بلادي على الأقل افضل من الأسس حسب الحروف الأبجدية.

- الشاذلي القليبي: استجابة للملاحظات التي تفضل بابدائها رئيس الوفد الليبي اني اقترح على المؤتمر اضافة التنقيح التالي. على ان تتنازل الدول التي سبق ان عقد فيها مؤتمر القمة لمن يليها في الترتيب وكذلك التي لا تسمح لها ظروفها الخاصة باحتضان المؤتمر..

- الهادي نويرة: هل من ملاحظة في شأن التنقيح الذي تلاه على مسامعكم الأمين العام للجامعة.

- الرئيس الأسد: في المناقشات التي جرت في اللقاء المصغر طرحت فكرة بغية تسهيل انعقاد مؤتمر القمة، لأنه في كل عام او في كل مرة تبرز فكرة عقد مؤتمر قمة تبرز في نفس الوقت امامها عدة صعوبات من هذه الصعوبات تحديد مكان هذا المؤتمر ولذلك بقدر ما نضع قواعد تزيل من امامنا العراقيل والصعاب، خاصة منها العراقيل الشكلية بقدر ما نقلل الجهود التي تضيع بدون فائدة طبعاً ممكن طرح اكثر من فكرة لوضع قاعدة او قواعد، منها ما ذكر الأخ على التريكي، لكن انا اتصور نحن هنا ٢٠ او ٢١ دولة يمكن ان نعتبر الجميع تقدموا بطلبات وذكرنا في مناقشاتنا قبل انعقاد الجلسة العامة ان بعض الدول يمكن ان لا تسمح لها ظروفها بعقد المؤتمر على ارضها وكان الرأي ان اي دولة لا تسمح لها الظروف تأتي الدولة التي تليها مباشرة هنا لا يتعب الأمين العام في بذل جهد ولا نسبب احراجاً لأحد منا ولا يشعر احد منا ان هناك صغيراً وكبيراً. جميعنا في وضع واحد في مستوى واحد واعتقد ان هذه القاعدة هي افضل القواعد التي يمكن ان نعثر عليها فكان المنطلق ان نضع قاعدة لعقد مؤتمر قمة طارىء فقررنا ان ينعقد كل عام ولذلك منذ قليل كنت اود ان اوضح ما وضعه التعديل. كنت اريد ان اشير الى نقطتين الأولى ان يدرك الأخوة المؤتمرون ان هذا القرار جزء من نظام عمل الجامعة، جزء ثابت من نظام عمل الجامعة، والشيء الثاني، هو الذي ذكر في التعديل من ان الدولة التي لا تستطيع ان تعقد المؤتمر على ارضها تتنازل للدولة التي تليها من حيث الترتيب الأبجدي.

الهادي نويرة: يظهر ان هذا الحل قد فاز بموافقة المؤتمر.

الشاذلي القليبي: سيدي الرئيس اتصل المؤتمر بجملة من البرقيات استأذنكم في الاشارة اليها.

- ابو عمار: سيدي الرئيس اود ان اتقدم باسم الشعب الفلسطيني ومجاهديه وقيادته بالشكر والتقدير لتونس الشقيقة رئيساً وحكومة وشعباً على ما قدمته من وسائل النجاح لانجاح هذا المؤتمر ونتوجه بتحية خاصة للمجاهد الأكبر فخامة الرئيس الحبيب بوقيبة على مجهوداته البارزة لانجاح هذا المؤتمر ولذا ارجو ان يقبل اقتراح باسم الوفد الفلسطيني لتوجيه تحية خاصة وشكر كبير الى تونس الشقيقة رئيساً وحكومة وشعباً على استضافة هذا المؤتمر والمجهودات الكبيرة لانجاح اعماله.

- الهادي نويرة: اشكر للأخ ابو عمار اقتراحه اللطيف وما قامت به تونس ليس الا واجباً وحسب امكانياتها وحسب وضعها ولذا سابلغ هذه التشكرات وخاصة ما ابداه المؤتمر نحو رئيس تونس الجليل فسابلغه ايضاً ما يكنه الأخ ابو عمار من صداقة ومحبة وشكراً.

- الشاذلي القليبي: سيادة الرئيس استاذنكم للاشارة الى جملة من البرقيات اتصلنا بها برقيات تحية وتأييد لمؤتمر القمة. اتصلنا ببرقية من السيد احمد مختار امبو المدير العام لمنظمة اليونسكو.

كما اتصلنا ببرقية من الدكتور الصادق المقدم رئيس اتحاد البرلمانات العربية، وبرقية من الأمانة العامة للاتحاد العام للصحافيين العرب وبرقية من رئيس اتحاد وكالات الأنباء العربية وبرقية من الأمين العام لاتحاد الحقوقيين العرب. وبرقية من الأمين العام للاتحاد العربي لنقابات العاملين في البريد والبرق والهاتف وبرقية من المجلس الثوري الايراني وبرقية من جمعية الطلبة العراقيين بايطاليا وبرقية من الأمين العام للاتحاد الدولي للمغتربين العرب وبرقية من الأمين العام للمجلس الاسلامي القومي في الجمهورية الشعبية الثورية الغينية.

- الهادي نويرة: الآن مشروع البيان.

- اسعد الأسعد: تنفيذاً للقرار الثامن من قرارات مؤتمر القمة التاسع المنعقد في بغداد من ٢ - ٥ ذي الحجة ٩٨ الموافق ٢ - ٥ نوفمبر ١٩٧٨ وتلبية لدعوة فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية انعقد مؤتمر القمة العربي العاشر في مدينة تونس عاصمة الجمهورية التونسية بوحي من الشعور بالمسؤولية وانطلاقاً من المبادىء التي تؤمن بها الأمة العربية والتزاماً بتقاليد العمل العربي المشترك وبغية دعم العمل العربي وتعزيز قدرات الأمة في سبيل استعادة حقوقها وبناء مستقبلها وحرصاً على سلامة لبنان وسيادته ووحدة اراضيه وعلى استمرار الصمود الفلسطيني في مواجهة العدو الصهيوني وشعوراً بضرورة مساعدة لبنان على تجاوز ازمته في الجنوب، استعرض اصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الأقطار العربية الوضع العربي وتدارسوا موضوع الصراع العربي الاسرائيلي والتطورات اللاحقة بعد مؤتمر القمة العربي

التاسع في بغداد واستراتيجية العمل العربي المشترك للمرحلة القادمة في جميع المجالات والوضع في جنوب لبنان واتخذوا القرارات السياسية والدفاعية التي تستوجبها مجابهة العدو الصهيوني، ومن اجل معالجة الوضع في جنوب لبنان ان مؤتمر القمة يؤكد بان قضية فلسطين هي جوهر الصراع الطويل الأمد الذي يخوضه العرب ضد الصهيونية وما تشكله من خطر عسكري وسياسي واقتصادي وحضاري يهدد مصير الأمة بكاملها كما يؤكد بان الأمة العربية تناضل من اجل بلوغ السلام العادل المبني على مبادىء الحق والعدل والقائم على قاعدة استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتحرير جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. والأمة العربية التي عقدت العزم على مواجهة التحدي وعلى النضال في سبيل استعادة حقوقها المغتصبة وبناء مستقبل يسوده العدل والسلم تدرك تماماً ان الصراع الذي تخوضه ضد الصهيونية انما هو صراع حضاري مصيري يستوجب الاهتداء لقيم الأمة وتجنيد كل الطاقات والامكانيات التي تملكها وبناء قدراتها الذاتية على قواعد متينة كما يستوجب تعزيز التضامن ووحدة الصف والقرار والعمل على تسخير كل قوى السلم والعدل في العالم لمساعدتها في الكفاح المصيري الذي تخوضه. ان الملوك والرؤساء والأمراء العرب اذ يجددون ادانتهم لاتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية ورفضهم القاطع لها ولكل ما يترتب عليها من اثار يؤكدون ان الحل لا يكون الا شاملاً على قاعدة تحرير جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني كاملة ولا سيما حقه في العودة الى وطنه وتقرير مصيره وانشاء دولته المستقلة فوق ترابه الوطني كما يؤكدون دعمهم لنضال الشعب العربي الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد. ويحيي المؤتمر صمود شعبنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومقاومته الباسلة لأبشع انواع الاحتلال العنصري وسياسة التهويد والنفي والاستيطان والاعتداء على التراث والمقدسات ويدعو الى المزيد من التلاحم وتصعيد النضال في مواجهة مؤامرة الحكم الذاتي كما يدعو الى توسيع نطاق التضامن العالمي مع هذا النضال من اجل افشال مخططات الاحتلال الصهيوني. وعبر المؤتمر عن التقدير للدور الذي تقوم به دول وقوى المواجهة، خاصة سورية والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، مع العدو الصهيوني وتصديها لكل اشكال العدوان والغطرسة الصهيونية. وأكد المؤتمر على اهمية تعزيز طاقات وقدرات بلدان قوى المواجهة على كافة الأصعدة من اجل تحقيق التوازن الاستراتيجي مع العدو الصهيوني. ان المؤتمر يسجل بالتقدير النتائج الايجابية التي حققها تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد وتأثيرها على الوضع الدولي والتحسن النسبي في موقف الدول المختلفة من قضية فلسطين وتحرير الأراضي العربية المحتلة وادانة اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية من قبل مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي العاشر الذي عقد في فاس في مايو عام ١٩٧٩ ومؤتمر القمة الأفريقي السادس عشر الذي عقد في منروفيا في جويلية عام ١٩٧٩ ومؤتمر القمة السادس للدول غير المنحازة الذي عقد في هافانا في سبتمبر من العام نفسه والاستقطاب الواسع الذي احدثه التحرك العربي في الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، واذ يسجل المؤتمر بارتياح تزايد عزلة اسرائيل في الساحة العالمية وتقلص علاقاتها الدولية وتنامي الوعي بعدالة قضية فلسطين وجميع الأراضي العربية المحتلة لدى الرأي العام العالمي يحذر من المحاولات الرامية الى اعادة العلاقات مع العدو لبعض الدول او الاعتراف بالقدس عاصمة له ويعلن ان الدول العربية ستتخذ التدابير اللازمة لحماية الحق العربي. ان المؤتمر، استمراراً لما ابداه مؤتمر القمة العربي التاسع، يؤكد العزم على متابعة العمل والتشاور لتحقيق اهداف العمل العربي المشترك وتعميقها ونقل هذا العمل الى مرحلة متقدمة من التضامن وبناء القوة الذاتية العربية وتوظيفها لخدمة المصالح القومية وجعل الأطراف الأخرى تقترب في مواقفها من المواقف العربية بمختلف الطرق، بما في ذلك العلاقات الاقتصادية العربية مع الدول الأخرى كما اوضح المؤتمر ان وحدة العمل العربي المشترك في جميع المجالات لانشاء المؤسسات العربية والأخذ باساليب التقنية الحديثة ضرورة لا بد منها لمواجهة ومجابهة التحديات والأخطار التي تتعرض لها الأقطار العربية وكذلك لبناء مستقبل افضل يتوفر فيه المزيد من اسباب العزة والكرامة والمناعة للأمة العربية، ويؤكد المؤتمر الدعوة الى تعزيز العلاقات واواصر التعاون مع الدول الاسلامية والأفريقية ودول عدم الانحياز عامة وتقديم الدعم لحركات التحرير الأفريقية ضد العنصرية والتمييز العنصري والوقوف الى جانبها والى جانب دول المواجهة الأفريقية والتعاون مع الدول الأوروبية من اجل زيادة المصالح العربية الأوروبية المشتركة ومن اجل تطوير مواقف المجموعة الأوروبية على اساس عدم الفصل في التعامل بين العلاقات الاقتصادية والمواقف السياسية لدول المجموعة بالنسبة للقضية العربية العادلة وحلقتها المركزية قضية فلسطين والسعي الى تطوير العلاقات العربية مع دول اميركا اللاتينية في مختلف المجالات بما يخدم المصالح المشتركة والقضية القومية والعمل على استمرار كسب وتأييد ودعم مجموعة الدول الاشتراكية للحق العربي وتطوير دعمها لهذا الحق بما يزيد من قدرات الصمود العربي، وقرر المؤتمر تأليف وفود وزارية من الدول العربية لزيارة البلدان الأجنبية في مختلف انحاء العالم لشرح اسس السلام العادل التي رسمتها قرارات قمة بغداد وكسب التأييد للموقف العربي والحقوق العربية ويدين المؤتمر السياسة التي تمارسها الولايات المتحدة الأميركية فيما يتعلق بدورها في توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة الاسرائيلية المصرية ويؤكد ان استمرار هذه السياسة سوف ينعكس سلبياً على العلاقات والمصالح بين الدول

العربية والولايات المتحدة الأميركية، وعبر المؤتمر عن استنكاره لمواقف وتهديدات الولايات المتحدة الأميركية ومخططاتها العدوانية تجاه منطقة الشرق الأوسط ومصادر الطاقة، تلك التهديدات التي تتناقض مع مصالح الأمة العربية وسيادة بلدان المنطقة وحقها في السيطرة على مواردها وطاقاتها في خدمة شعوبها وسائر البلدان النامية، كما اكد المؤتمر على تضامن كل شعوب المنطقة في مواجهة هذه التهديدات والمواقف التي تشكل خطراً على السلم والأمن العالمي ويدعو الى تركيز النشاط لدى اوساط الرأي الأميركي لشرح قضية فلسطين والعدوان الصهيوني وابراز الاضرار التي تصيب المواطن الأميركي والعربي نتيجة له.

ـ الامير فهد: احببت ان الفت نظر الاخوان بالنسبة للفقرة التي قرأناها الآن وهي: عبر المؤتمر عن استنكاره الى آخره بالنسبة للتهديدات الأميركية يمكن فيما اتصوره في الوقت الحاضر الظروف العالمية التي نلمسها الآن ان اثارة مثل هذا الأمر قد يخلق شيئاً من المشاكل ونحن لم نلمس الى الآن انه وصلتنا اية تهديدات من الولايات المتحدة فيمكن يرىَ الأخوان ان ورودها في مثل هذا الظرف قد يجوز ان الفائدة تكون اقل وشكراً.

ـ الهادي نويرة: هل هناك ملاحظة اخرى ثانية فيما يخص هذه الفقرة؟

ـ ابو عمار: اذا كان سمو الأمير يعتقد ان كلمة الاستنكار لا تتناسب مع هذا الموضوع نقول عبر المؤتمر عن القلق.

ـ الأمير فهد: يمكن ورد شيء مثل هذا في الجرائد الأميركية لكن لا يجب ان تستثيرنا الجرائد الأميركية ونتكلم عن الجملة جملة وتفصيلاً.

ـ الهادي نويرة: تطرح هذه الفقرة. تحذف.

ـ ابو عمار: اذا كان ممكن لسمو الأمير ان يعطينا تعبيراً لأنه فيه فعلاً تهديدات اميركية. سمو الأمير يعطينا تعبيراً ما بالوجهة التي يراها مناسبة.

ـ الأمير فهد: سيادة الرئيس انا ذكرت اني تصورت ان الجملة لن تكون مفيدة فليست المسألة تعبيراً او تعديلاً هذا تصوري انا والرأي للأخوان الملوك والرؤساء واصحاب السمو الأمراء واننا جزء من هذه المجموعة.

ـ ابو عمار: انا اقترح على سمو الأمير فهد تعديلاً بهذا الشكل. (يقاطعه الرئيس السيد نويرة).

ـ الرئيس جعفر النميري: في الحقيقة اذا نظرنا الى هذه الفقرة فهي تستند على مواقف وتهديدات. نحن نعرف ان هذه المواقف والتهديدات قد جاءت في وسائل الاعلام المختلفة ولكنها لم تأت بطريقة رسمية الى دولة ما في الشرق الأوسط ان عملاً عدائياً سيقوم، ونحن في هذا الوقت كما قلت في الجلسة الأولى نحاول ان نتحرك سياسياً في كل العالم لكسب الرأي العام العالمي للقضايا العربية علينا ان نتحفظ في عباراتنا حتى لا نستعدي او نحاول ان نستعدي بعض الجهات المختلفة وخصوصاً الولايات المتحدة التي نحن نعلم انها تقف الآن مع العدو الصهيوني وتدعمه فلذلك يجب ان نستنكر ذلك ولكن استنكار المواقف وتهديدات نحن لا نعرف انها حقيقة وظهوره في هذا البيان اعتقد انه يضعف البيان قليلاً.

ـ الرئيس صدام حسين: بامكاننا ان نعيد صياغة الجملة دون ان نحذفها موقف الولايات المتحدة الأميركية لا احد ينكر انه موقف مناقض للأمة العربية فيما يتعلق بالصراع الصهيوني وقد اكدنا على هذا بقرارات ومن ضمنها قرارا وارد في هذا المؤتمر واعادة تأكيد قرار سابق لقمة بغداد فاذن فيما يتعلق بالتهديدات لكي نكون منسجمين مع الملاحظة التي اثارها الأخ الأمير فهد بامكاننا ان نعيد صياغة الجملة لكي تصبح كما يلي: وعبر المؤتمر عن الاستنكار لمواقف الولايات المتحدة الأميركية ومخططاتها العدوانية تجاه الأمة العربية تلك المخططات التي تتناقض مع مصالح الأمة العربية وسيادة بلدان المنطقة وحقها الى آخره تمشي الجملة في هذا الاطار وبحيث وردت تهديدات تحل محلها مخططات.

ـ الأمير فهد: ما تفضل به سيادة الرئيس الأخ صدام يمكن يفي بالغرض وشكراً.

ـ الهادي نويرة: تعدل الفقرة حسب اقتراح سيادة الرئيس صدام حسين.

ـ اسعد الأسعد: اصبحت الفقرة وعبر المؤتمر عن الاستنكار لمواقف الولايات المتحدة الأميركية ومخططاتها العدوانية تجاه الأمة العربية، تلك التهديدات التي تتناقض، عفواً تلك المخططات التي تتناقض مع مصالح الأمة العربية وسيادة بلدان المنطقة وحقها في السيطرة على مواردها وطاقاتها في خدمة شعوبها وسائر البلدان النامية، كما أكد المؤتمر على تضامن كل شعوب المنطقة في مواجهة هذه المخططات والمواقف التي تشكل خطراً على السلم والأمن العالمي ويدعو الى تركيز النشاط لدى اوساط الرأي العام الأميركي لشرح قضية فلسطين والعدوان الصهيوني وابراز الأضرار التي تصيب المواطن الأميركي والعربي نتيجة السياسة المعادية التي تنتهجها في الشرق الأوسط وخاصة منذ عقد اتفاقية كامب ديفيد ولولا هذه السياسة لما تمادى العدو الاسرائيلي في عدوانه على لبنان واستهدافه الشعبين اللبناني والفلسطيني. ان المؤتمر يدين عدوان اسرائيل على جنوب لبنان بكافة اشكاله ويحمل هذا العدوان مسؤولية ما يعانيه سكان الجنوب ويؤكد رفضه للهيمنة الاسرائيلية الهادفة الى التدخل في شؤون لبنان بشتى المعابير الزائفة. كما يؤكد المؤتمر سيادة لبنان الكاملة على كافة اراضيه والحفاظ على استقلاله ووحدته

الوطنية. كما يؤكد ضرورة بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل التراب اللبناني ويؤكد المؤتمر كذلك ضرورة تنفيذ مقررات الرياض والقاهرة وبيت الدين واتخاذ الاجراءات اللازمة الى التنسيق والتعاون لمعالجة جميع المشاكل ويقرر المؤتمر دعم جهود الشعب اللبناني مع اعطاء اهمية خاصة لوضع الجنوب. ويقرر المؤتمر دعم الحكومة اللبنانية في كافة المجالات الدولية وذلك لممارسة اقصى الضغوط على العدو الاسرائيلي من اجل وقف عدوانه على جنوب لبنان ومن اجل تحقيق الانسحاب الاسرائيلي منه. ويعرب ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية عن سامي تقديرهم للرئيس الحبيب بورقيبة لدعوته عقد هذا المؤتمر في العاصمة التونسية ويتوجهون بالشكر الى السيد الهادي نويرة الوزير الأول لحكومة الجمهورية التونسية للجهود الكبيرة التي بذلها في المؤتمر.

ـ الرئيس صدام حسين: لو تسمحون لي ان اضيف وشعب تونس العربي.

ـ السيد الهادي نويرة: بعد ملاحظة سيادة الرئيس صدام حسين اعتبر ان المؤتمر صادق على هذا البيان. بدون شك مع اجراء التعديلات التي عرضت من طرف سيادة الرئيس صدام حسين معدلة لملاحظة سمو الأمير فهد.

الآن تتحول جلستنا هذه الى جلسة علنية وارجو ان يسمح للصحافيين دخول القاعة.

ـ الكلمة لسيادة الأمين العام لتلاوة البيان.

ـ (الشاذلي القليبي يتلو علنياً البيان الذي اقر والذي تلاه الأمين العام المساعد السيد اسعد الأسعد).

ـ الهادي نويرة: الكلمة للسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

ـ ابو عمار: السيد الرئيس الأخوة القادة، الرهان كان كبيراً، رهان القوى المعادية لأمتنا العربية كان كبيراً. ان هذا المؤتمر لن يحقق ما تريده الأمة العربية ولكن النتائج الايجابية، الوحدة العربية، التضامن العربي، الوقفة العربية الواحدة امام المخططات الامبريالية الأميركية الصهيونية كانت في مستوى التحدي وفي مستوى كل التحديات التي تواجه هذه الأمة العربية. هناك كثير من القضايا عالجناها وتعالجها امتنا العربية ولكن اروع ما فيها ان تتذكر في زحمة الأحداث وفي زحمة التطورات وفي زحمة المعارك التي تخوضها هذه الأمة انها المخاض الصعب للأمة العربية العظيمة، لمستقبل هذه الأمة العربية العظيمة. من هنا اقول ان هذا المخاض الصعب انما هو مستقبل الأمة العربية العظيمة، هو التحديات ومواجهة التحديات التي تواجه امتنا العربية. لذلك اقول ان امتنا العربية ستنتصر. ان ارادة هذه الأمة ستنتصر. اقول اننا سنصل الى القدس لترتفع رايات هذه الأمة العربية مرفرفة خفاقة فوق القدس ان شاء الله. واسمحوا لي في هذا الختام الموفق، في هذا الختام الذي رد على كل التحديات، الذي رد على كل المحاولات التي يحاولها الأعداء امام امتنا العربية، اقول باسم هذا المؤتمر واسمحوا وليسمح لي اخواني القادة ان اقول باسم الشعب الفلسطيني الرابض تحت الاحتلال الصهيوني والرافض له والمقاوم له، اقول شكراً لتونس. شكراً للرئيس الحبيب بورقيبة على الجهود التي بذلها من اجل انجاح هذا المؤتمر، شكراً للشعب التونسي العربي البطل، شكراً للحكومة التونسية وعلى رأسها الوزير الأول الهادي نويرة، شكراً لكل بيت ولكل شخص ولكل رجل ولكل امرأة في تونس ونحن معاً وسوياً على درب المجد، على درب الكرامة، على درب النصر نحو القدس، والى اللقاء، وثورة حتى النصر.

ـ الهادي نويرة: بسم الله الرحمن الرحيم. اصحاب الجلالة والفخامة والسمو. حضرات السادة. يسعدني وقد شارفنا على خاتمة اعمالنا ان اعبر عن عظيم ارتياحي وعميق ابتهاجي لما توصلنا اليه من قرارات وما حققناه من خطوات اعتقد مخلصاً انها تستجيب لتطلعات شعوبنا وآمالها. فمما لا شك فيه ان مؤتمركم هذا استقطب اهتمام الأمة العربية واستأثر باهتمام الرأي العام العالمي، ذلك ان العالم العربي يعيش اليوم ادق مرحلة في تاريخه الحديث ويواجه في كيانه وفي مصيره وفي قيمه الحضارية تحديات قل ان واجهتها شعوب وامم اخرى، وهو يشعر في اعماقه بان لا خلاص الا بتضافر الجهود واتفاق الكلمة ووحدة الصف، وها نحن بتوفيق من الله وعونه نخرج من هذا المؤتمر اكثر التئاماً واقوى تضامناً واصلب عوداً. فقد كان علينا ان نقيم العمل العربي المشترك منذ انعقاد مؤتمر بغداد على ضوء ما جد في الساحتين العربية والدولية، وان نتخذ من تقييمنا اساساً لخطة واضحة المعالم بينة الأهداف وقد فعلنا ذلك بفضل ما اوتيتم من حكمة وسداد رأي وبعد نظر، فالاستراتيجية التي اتفقنا عليها تعتمد المبادىء التي اقرتها مؤتمرات القمة العربية في الجزائر والرباط وبغداد وتؤكد الأهداف المرحلية للنضال العربي المشترك وهي التحرير الكامل لكافة الأراضي العربية المحتلة وتحرير مدينة القدس العربية واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وان في تأكيد تلك المبادىء لتعبير على اصرار الأمة العربية مهما كانت المحاولات لثنيها عن وجهتها على المضي في طريقها ومواصلة كفاحها في سبيل استرجاع حقوقها السليبة وفي تأكيدها كذلك تتجلى رغبتنا في ان تعي المجموعة الدولية مشروعية نضالنا، فنحن لا نسعى للتسلط او فرض هيمنتنا وبسط

نفوذنا على غيرنا، وانما همنا ان نتخلص ارضنا من دنس استعمار استيطاني تمكن فيها ونسهم الى جانب الأمم الأخرى في اقامة علاقات دولية ترتكز على الحرية والعدل، وقد حرصنا ان نتحدث الى العالم بلغة واضحة رصينة لا مكان فيها للبس والغموض حتى يتبين حقيقة قراراتنا في قالب تستسيغه المجموعة الدولية وتتقبله لخلوه من المغالاة التي لا طائل من روائها، ولئن كسبنا عطف جانب كبير من الرأي العام الدولي فانه ما زال علينا ان نجتهد في الحفاظ على صداقاتنا ورعايتها وان نعمل دون كلل او ملل لاقناع المترددين وحتى انصار خصومنا وجلبهم الى تأييدنا في معركتنا العادلة، ذلك انه ليس من الحكمة في شيء ان نصنف الدول بين صديقة ومحترزة وان نهتم بالصديق ونغفل تلك التي لم نتوفق الى كسبها ونحن نتوفر والحمد لله على قدرات بشرية واسعة وقدرات مادية كبيرة في عالم تترابط فيه المصلحة الأمنية والسياسية والاقتصادية، وبامكاننا كل في ميدانه ان نستفيد من تلك القدرات والامكانيات وان نوظفها في خدمة قضيتنا المقدسة وقد ارسى مؤتمركم الموقر خطة في هذا السبيل نرجو ان تؤتي ثمارها فقرر تعزيز اواصر التعاون مع منظمة المؤتمر الاسلامي وهي التي تشدنا الى دولها علاقات تمتد جذورها في اعماق تاريخنا المشترك وحضارتنا المجيدة واتفق رأينا على تأكيد الأهمية التي نوليها للتعاون العربي الأفريقي اعتباراً للترابط العضوي بين المجموعتين العربية والأفريقية في كفاحهما ضد الهيمنة والعنصرية وفي مصيرهما المشترك من اجل تحقيق النهضة والتقدم واجمعنا كذلك على ضرورة تنشيط الحوار العربي الأوروبي معبرين عن تطلعنا الى ان يزداد الشعور لدى اصدقائنا في الضفة الشمالية من اوروبا بتشابك مصالحنا حتى نجعل من هذا الحوار اداة لتعاون مثمر نزيه يقوم على اساسه تفهم لمشاغلنا وقضايانا الحيوية، وهكذا الأمر بالنسبة لمجموعة عدم الانحياز ولبقية اعضاء المجموعة الدولية اعتقاداً منا بضرورة السعي للحصول على اكبر قدر من التأييد الدولي لقضيتنا وتضييق الخناق على اسرائيل وعزلها عن مصادر تأييدها.

اما في المجال العربي فقد تضمنت الخطة التي وضعتموها جملة من القرارات الهامة ستعزز عند تطبيقها القدرة الذاتية العربية وفي ذلك ما فيه تركيز للجهد العربي وتوفير اسباب النهضة لبلدان تفاوتت غنى وفقراً ولكنها بتكاملها في الميادين الاقتصادية والفنية ستحقق ولا شك قفزة هائلة تمكنها من القضاء على رواسب التخلف واللحاق بركب الدول المصنعة وربط مستقبلها بماضيها الزاهر وان في قراركم بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعداد استراتيجية للعمل العربي الاقتصادي المشترك لعرضها على مؤتمر القمة لمدعاة للتفاؤل ومبعثاً للاستبشار لما ينطوي عليه من عزم اكيد على انتهاج سياسات قوامها التكامل وتسخير الطاقات العربية فيما يعود على الأمة العربية بالقوة والمناعة. وانها لفرصة ذهبية تتاح لنا اليوم في عالم لا مجال فيه للانفرادية مهما كان وزنها ان نكتل جهودنا لوضعها في خدمة التنمية حتى ندفع عنا الضرر ونرفع وصمة التخلف عن شعوبنا ونطرح عنها التبعية ونتحاور حوار الند للند مع المجموعات الدولية الأخرى.

اصحاب الجلالة والفخامة والسمو، لقد اوليتم القضية اللبنانية ما تستحقه من العناية والاهتمام فعكس قراركم الخاص بجنوب لبنان شديد حرصكم على مساعدة هذا البلد العزيز والوقوف الى جانبه في المحنة التي يواجهها بشجاعة وصمود نادرين وقد عمل العدو الصهيوني على تأجيج نار الفتنة بين صفوفه واحلال الفرقة محل الوئام بينه وبين المقاومة الفلسطينية حتى يتمكن من فرض سيطرته على المنطقة العربية، واننا بتأكيد تعلقنا بسلامة لبنان وسيادته ووحدة اراضيه ودعمنا للسلطة الشرعية اللبنانية في سعيها لبسط سيادة الدولة اللبنانية على الجنوب حتى حدوده المعترف بها دولياً ودعوتنا للحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية الى التنسيق والتعاون فيما بينهما في اطار الاتفاق المبرم او الاتفاقات المبرمة نكون قد قطعنا الطريق امام اسرائيل ويسرنا سبل التفاهم بين الفئات اللبنانية نفسها وعسى ان يتغلب العقل وتتوفق المصلحة العليا فيعود لبنان كما كان معقلاً من معاقل العروبة الصادقة وموطن امن وسلام وطمأنينة.

اصحاب الجلالة والفخامة والسمو، ان مؤتمر تونس تكريس لواقع عربي جديد اقمنا قواعده في بغداد عندما كان على الأمة العربية ان تنزع عنها عوامل الشك والتشكيك وتقف وقفتها المشهورة في وجه من خرج عن الصف من ابنائها، وها هي اليوم تحدد معالم طريقها وتعلن عن اهدافها وتوضح الوسائل التي ستتوخاها في سبيل تحقيق تلك الأهداف النبيلة وقد صح منا العزم وصدقت النية على تعزيز التضامن العربي الذي نعتبره دعامة لا غنى عنها ولا بديل للعمل العربي المشترك وشرطاً اساسياً من شروط النجاح، وان مؤتمر تونس الذي تميز بصبغته البناءة الايجابية سيكون علامة مضيئة في مسيرتنا النضالية ومنطلقاً لعمل اقتصادي منسق كفيل بتحقيق نهضة عربية شاملة، واني ختاماً اعبر لكم عن شكري وامتناني على ما تفضلتم به من عبارات لطيفة نحو تونس ونحو اخيكم فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة، تأثرنا لها غاية التأثر، وستجدون تونس دائماً مقبلة بكل جد، في الداخل على بعث مجتمع متطور، وفي المجال العربي امينة مخلصة في رأيها صادقة في وعدها صدق المناضلين الأوفياء.

اتمنى لكم اقامة طيبة بيننا وعودة ميمونة، وادعو الله ان يأخذ بيدكم ويوفقكم لما فيه خير شعوبكم وازدهارها والسلام.

(اعلن انتهاء اشغال مؤتمر القمة العربي العاشر)

نص البيان الختامي، لمؤتمر القمة العربي
المنعقد في تونس في ٢٠ تشرين الثاني وحتى الثالث والعشرين منه في عام ١٩٧٩

بوحي من الشعور بالمسؤولية القومية، وانطلاقاً من المبادىء التي تؤمن بها الأمة العربية، وانسجاماً مع تقاليد العمل العربي المشترك، وبغية دعم التضامن العربي وتعزيز قدرات الأمة في سبيل استعادة حقوقها وبناء مستقبلها، وحرصاً على سلامة لبنان وسيادته ووحدة اراضيه واستمرار الصمود الفلسطيني في مواجهة العدو الصهيوني، وشعوراً بضرورة مساعدة لبنان على تجاوز ازمته في الجنوب استعرض اصحاب السمو ملوك ورؤساء وامراء الأقطار العربية الوضع العربي، وتدارسوا موضوع النزاع العربي ـ الاسرائيلي والتطورات اللاحقة بعد مؤتمر القمة العربي في بغداد، واستراتيجية العمل العربي المشترك القادم في جميع المجالات والوضع في جنوب لبنان، واتخذوا القرارات السياسية والدفاعية والأقتصادية التي تستوجبها مجابهة العدو الصهيوني، ومن اجل معالجة الوضع في جنوب لبنان..

ان مؤتمر القمة يؤكد ان قضية فلسطين هي جوهر الصراع الطويل الأمد الذي يخوضه العرب ضد الصهيونية، وهي مشكلة خطر عسكري وسياسي واقتصادي وحضاري يهدد الأمة العربية بكاملها.. كما يؤكد ان الأمة العربية تناضل من اجل بلوغ السلام العادل المبني عليها مبادىء الحق، والقائم على قاعدة استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتحرير جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة..

والأمة العربية التي عقدت العزم على مواجهة التحدي وعلى النضال في سبيل استعادة حقوقها المغتصبة، وبناء مستقبل يسوده العدل والسلام، تدرك تماماً ان الصراع الذي تخوضه ضد الصهيونية انما هو صراع مصيري، حضاري يستوجب الاهتداء بقيم الأمة، وتجنيد كل الطاقات والامكانات التي تملكها، وبناء قدراتها الذاتية على قواعد متينة، كما يستوجب تعزيز التضامن ووحدة الصف والقرار والعمل على تسخير كل قوى السلم والعدل في العالم لمساعدتها في الكفاح المصيري الذي تخوضه.

ان الملوك والرؤساء والأمراء العرب يجددون ادانتهم لاتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية، ورفضهم القاطع لكل ما يترتب عليها من آثار ويؤكدون ان الحل لا يكون الا شاملاً، وعلى قاعدة تحرير جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني كاملة، لا سيما حقه في العودة الى وطنه وتقرير مصيره وانشاء دولته فوق ترابه الوطني.

كما يؤكدون دعمهم لارادة الشعب العربي الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد له، ويحيي المؤتمر صمود شعبنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومقاومته الباسلة لابشع انواع الاحتلال العنصري وسياسة التهويد والنفي والاستيطان والاعتداء على التراث والمقدسات، ويدعو الى المزيد من التلاحم وتصعيد النضال لمواجهة مؤامرة الحكم الذاتي، كما يدعو الى توسيع نطاق النضال العربي وتوسيع نطاق التضامن العالمي مع هذا النضال من اجل افشال مخططات الاحتلال الصهيوني.

وعبر المؤتمر عن تقديره للدور الذي تقوم به دول قوى المواجهة، وخاصة سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية مع العدو الصهيوني، وتصديها لكل اشكال العدوان والغطرسة الصهيونية. وأكد المؤتمر اهمية تعزيز طاقات وقدرات بلدان وقوى المواجهة على كافة الأصعدة من اجل تحقيق التوازن الاستراتيجي مع العدو الصهيوني، وان المؤتمر يسجل بالتقدير الايجابية التي حققها لتنفيذ قرارات مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد، وتأثيرها على الوضع الدولي، والتحسن النسبي لمواقف الدول المختلفة من قضية فلسطين وتحرير الأراضي العربية المحتلة.. وادانة اتفاقيتي كمب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية من قبل مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي الذي عقد في «فاس» في مايو ١٩٧٨ ومؤتمر القمة الأفريقية السادس عشر الذي عقد في «مونروفيا» عام ١٩٧٩، ومؤتمر القمة السادس للدول غير المنحازة الذي عقد في «هافانا»، «سبتمبر» من العام نفسه، والاستقطاب الواسع الذي احدثه التحرك العربي في الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

واذ يسجل المؤتمر بارتياح تزايد عزلة اسرائيل في الساحة العالمية وتقليص علاقاتها الدولية وتنامي الوعي بعدالة قضية

فلسطين وجميع الأراضي العربية المحتلة لدى الرأي العام العالمي، ويحذر من جميع المحاولات الرامية لاعادة علاقات بعض الدول مع العدو الصهيوني او الاعتراف بالقدس عاصمة لها، ويعلن ان الدول العربية ستتخذ التدابير اللازمة لحماية الحق العربي.

ان المؤتمر استمراراً لما بدأه مؤتمر القمة العربي التاسع يؤكد العزم على متابعة العمل والتشاور لتحقيق اهداف العمل العربي المشترك وتعميقها، ونقل هذا العمل الى مرحلة متقدمة من التضامن، وبناء القوة الذاتية العربية وتوظيفها لخدمة المصالح القومية العربية، وجعل الأطراف الأخرى تقترب في مواقفها من المواقف العربية بمختلف الطرق بما في ذلك العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى.

ويؤكد المؤتمر الدعوة الى تعزيز العلاقات واواصر التعاون مع الدول الاسلامية والأفريقية ودول عدم الانحياز عامة وتقديم الدعم لحركات التحرير الافريقية ضد العنصرية والتمييز العنصري والوقوف الى جانبها والى جانب دول المواجهة الأفريقية والتعاون مع الدول الاوروبية من اجل زيادة المصالح العربية - الأوروبية المشتركة، ومن اجل تطوير مواقف المجموعة الأوروبية على اساس عدم الفصل في التعاون بين العلاقات الاقتصادية والمواقف السياسية لدول المجموعة بالنسبة للقضية العربية العادلة وقضيتها المركزية قضية فلسطين، والسعي لتطوير العلاقات العربية مع دول اميركا اللاتينية بمختلف المجالات بما يخدم المصالح المشتركة والقضية القومية، والعمل على استمرار كسب وتأييد ودعم مجموعة الدول الاشتراكية للحق العربي وتطوير دعمها لهذا الحق ليزيد من قدرات الصمود العربي.

وقد قرر المؤتمر تأليف وفود وزارية من الدول العربية لزيارة البلدان الاجنبية لمختلف انحاء العالم لشرح اسس السلام التي رسمتها قمة بغداد وكسب التأييد للموقف العربي والحقوق العربية.

ويدين المؤتمر سياسة الولايات المتحدة بما يتعلق بدورها في توقيع اتفاقيتي كمب ديفيد والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية، ويؤكد ان استمرار هذه السياسة سوف ينعكس سلبياً على العلاقات والمصالح بين الدول العربية والولايات المتحدة الأميركية.

وعبر المؤتمر عن استنكاره لمواقف الولايات المتحدة ومخططاتها ضد الأمة العربية، تلك المخططات التي تتناقض مع مصالح الأمة العربية وسيادة بلدان المنطقة وحقها في السيطرة على مواردها وطاقاتها في خدمة شعوبها وسائر البلدان النامية.

كما اكد المؤتمر تضامن كل شعوب المنطقة لمواجهة هذه المخططات والمواقف التي تشكل خطراً على السلم والأمن العالمي ويدعو الى تركيز النشاط لدى اوساط الرأي العام الأميركي لشرح قضية فلسطين والعدوان الصهيوني.

ان المؤتمر يدين عدوان اسرائيل على الجنوب اللبناني بكافة اشكاله ويؤكد رفضه للهيمنة الاسرائيلية الهادفة الى التدخل في شؤون لبنان بشتى المعابير الزائفة.

واكد المؤتمر على سيادة لبنان الكاملة على كافة اراضيه والحفاظ على استقلاله ووحدته الوطنية، كما اكد على ضرورة بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل التراب اللبناني، واكد كذلك على ضرورة تنفيذ قرارات مؤتمرات الرياض والقاهرة وبيت الدين، واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك.

ويؤيد المؤتمر جهود الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية الرامية الى التنسيق والتعاون على معالجة جميع المشاكل، ويقرر المؤتمر دعم جهود الشعب اللبناني مع اعطاء اهمية خاصة لوضع الجنوب ويقرر دعم الحكومة اللبنانية في كافة المجالات الدولية وذلك بممارسة اقصى الضغوط على العدو الاسرائيلي لوقف عدوانه على جنوب لبنان وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي منه.

ويعرب ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية عن بالغ تقديرهم لفخامة الرئيس الحبيب بورقيبة لدعوته لعقد هذا المؤتمر في العاصمة التونسية، وكذلك الشعب التونسي ويتوجهون بالشكر الى السيد الهادي نويره الوزير الأول في حكومة الجمهورية التونسية على الجهود الكبيرة التي بذلها في المؤتمر.

من حديث الرئيس الليبي معمّر القذافي
كما نشرته جريدة السفير بتاريخ ١٥/ ٨/ ١٩٨٠

انتقلنا الى بند آخر في المحور القومي، سألنا العقيد:

حسناً، فلنتحدث الآن عن العلاقة بين المسألة القومية والإسلام. والسؤال من وجهة نظركم اين يتقاطع الإسلام مع القومية العربية وأين يفترق عنها؟

قال معمّر القذافي:

ـ من الوقائع التاريخية يتبين أن لكل أمة دينها في كل عصر. حتى لو لم يكن عندها دين سماوي فانها تبتكر نظرية دينية تعتمد عليها كالبوذية والزردشتية والكونفوشية. وقد يكون جميع هؤلاء انبياء لكننا الآن نقدمهم كأصحاب نظريات وضعية.

المهم أن أية أمة ليس عندها رسالة سماوية فانه ينبع منها نظرية دينية. والخلاصة أنه لكل أمة دينها. والأمة أساساً من جانب هي انتماء قومي، ومن الجانب الآخر انتماء ديني. وعندما أقول «دين»، فانني لا أقصد بذلك الإسلام أو حتى أي دين سماوي وانما أي معتقد ديني. فالكفر دين. فهناك من يعبد الصنم وهناك من يعبد الله. المهم أنه لا بدّ لكل أمة من قومية ودين أو معتقد. اذن ليس هناك تقاطع واختلاف أو تلاق بين القومية والدين. وكل أمة من الأمم تطبع دينها بطابعها القومي. وعندما تكون هناك أمم عدة لها دين واحد فان العامل الديني لا يستمر إذ سرعان ما يتمزق ليتغلب عليه العامل الإجتماعي الأقوى الذي هو الأساس في الامة.

أما اذا وجدت في أمة واحدة أديان عدة، أي أن أبناء هذه الأمة يعتقدون بأديان عدة فان هذا وضع شاذ. كما هو الآن في الوطن العربي. إذ من الشاذ أن يكون فيه عربي غير مسلم. فالعربي غير المسلم موقفه خاطىء ويجب أن يكون مسلماً.. ويصحح موقفه. لا يجوز أن تكون من الأمة ودينك غير دين الأمة. فالقومية والدين وجهان لعملة واحدة.

أما في ما يتعلق بالمسيحيين في الوطن العربي، فأولاً لا بدّ من التأكيد على أن المسيح قد بعث الى الإسرائيليين، فاذا كنت اسرائيلياً فلا بأس أن تكون مسيحياً. والإسرائيليون أنفسهم الذين كان نبيهم موسى واليهودية دينهم رفضوا المسيح وأرادوا صلبه لكنهم صلبوا شخصاً شبيهاً له. حسب ما ورد في القرآن الكريم «وما صلبوه وما قتلوه ولكن شبه لهم» وقد رفع الله المسيح اليه.

الرومان بالمقابل اعتنقوا المسيحية، وقد ظهر المسيح كشخص مضطهد يبحث عمن يعتنق المسيحية. وبالفعل فقد انتشرت المسيحية في الوطن الروماني.. أي في أوروبا. والآن أوروبا نفسها اخذت تتخلص من المسيحية باعتبارها غير معنية بها. فنصف اوروبا الآن تدين بالماركسية.. دينها الماركسية ونبيها كارل ماركس. اما في اوروبا الغربية فالأجيال الجديدة ملحدة في الواقع. وربما في وقت لاحق لا نعود نجد مسيحية في هذه البلدان.

المهم ان المعنيين بالمسيح هم الإسرائيليون. وموسى نفسه لم يأت لكل الناس وانما لبني اسرائيل، وكذلك المسيح. وقد اراد الله من ارسال نبي الى كل امة معاقبة بني اسرائيل، فجاء لهم بشريعة فيها من الأحكام ما لا يوجد في شريعة محمد. فحرم عليهم مثلاً العمل في يوم السبت، وهذه عقوبة. كذلك فان الأشياء المحرمة علينا ربما تكون عقوبة لنا لأنها قد تكون مباحة في شريعة اخرى. اذن موضوع الدين له علاقة بالقوم.

دخل ميشال النمري على الخط مناقشاً، فسأل العقيد القذافي عن المسيحيين العرب... قال:

ـ على هذا الأساس ما هو مصير الطوائف المسيحية في الوطن العربي؟.. المسيحيون الذين ربما يزيد عددهم عن ١٠ ملايين مواطن؟

قال معمّر القذافي باللهجة الهادئة نفسها وباليقين ذاته:

ـ هؤلاء اعتنقوا موقفاً خاطئاً ولا بدّ لهم من تغيير موقفهم اذا كانوا عرباً حقاً.

لكن عروبتهم لا شك فيها.

ـ اذن يجب ان يعتنقوا الإسلام، وإلا فانهم يجعلون انفسهم في موقع الإسرائيليين بالروح، فدين القومية العربية هو الإسلام. والمسيح كما قلت لم يأت للعرب وانما للإسرائيليين، وهؤلاء بدورهم رفضوه، فكيف نقبل به نحن العرب.

على هذا الأساس كيف تنظر الى اوروبا المسيحية؟

ـ لقد قلت لك ما هي اسباب انتشار المسيحية في اوروبا، وما هو مستقبلها. ولكن العربي غير معني بالمسيحية، ومن الخطأ أن تكون عربياً ومسيحياً. ونبي العربي هو محمد، والقرآن نزل باللغة العربية.

لنتفق في المنطقة العربية على الله اساساً.

ـ الله متفق علينا سواء كان في اليهودية أو الإسلام أو المسيحية. وكل هذه الرسالات السماوية تدعو الى التوحيد، وعبادة الله فقط. لكننا نتحدث عن شريعة وطقوس معينة. وانا لا اعرف لماذا يعاقب العربي المسيحي نفسه بشريعة المسيح التي جات وفيها عقوبة لبني اسرائيل. لماذا تتحمل العقوبات التي جاء بها المسيح لبني اسرائيل؟!

اذا اخذنا الدين باعتباره دين الأكثرية والموقف السياسي هو موقف الأكثرية فان مواقف المسيحيين العرب هي مواقف الأكثرية، وهم بذلك كالمسلمين تماماً. اذن فالموقف السياسي للمسيحيين العرب واضح، لكن يبقى ما تحدثت عنه من جوانب اخرى؟

ـ ألا ترى معي ان هذا الوضع يخلق حالة شاذة، والكثير من المشاكل، وانا اعتقد ان هذا هو الأساس في المشكلة اللبنانية. هذه الإزدواجية بين ان تكون عربياً ومسيحياً.

ـ قبل احداث لبنان لم يكن العربي المسيحي يشعر بأي شكل من اشكال الازدواجية؟

ـ اساس هذه الإزدواجية انك كعربي مسيحي تعيش معي في وطن واحد، لكنك ترتبط بالفاتيكان على سبيل المثال اكثر من ارتباطك بمكة. اي ان روحك اوروبية وجسمك عربي. هذا هو العامل الذي فجر التناقض في لبنان، وظل يكبر ويكبر وجاءت القوى التي لها مصلحة لتستغل هذا الوضع حيث تدخلت اسرائيل، وفرنسا، واميركا، والرجعيات العربية. ولو لم يكن الشعب العربي منقسماً على نفسه بين مسلم ومسيحي لما كانت هذه المشكلة اساساً. وقد استغلت هذه المشكلة حتى باتت اليوم بعيدة جداً عن مسبباتها الأساسية، واصبح ينظر اليها كما لو كانت مشكلة يمين ويسار، رجعية وانعزالية وتقدمية.

ـ لكن مشاكلنا في الوطن العربي لا تقتصر على هذه القضية.. اقصد الدين. فلو لم تكن هذه المشكلة قائمة لخلقوا لنا غيرها من المشاكل. بل هناك الآن الكثير من المشاكل القومية والعرقية... وعلى أي حال في المشرق العربي، في سوريا والأردن وفلسطين.. الخ لم تكن هناك اية مشكلة بين الأقلية المسيحية والأكثرية المسلمة؟

ـ هذه القضية يجب عدم تجاهلها. فتجاهلها يلحق ضرراً، بالإضافة الى انه موقف غير علمي. ونحن حين نناقشها لا ننطلق من موقع التعصب والرجعية واليمين.. اننا نناقشها من موقع تقدمي. لا بدّ من التأكيد على انه ستبقى المشكلة قائمة طالما انك عربي وتعيش على الأرض العربية وفي الوقت نفسه تبقى روحك اسرائيلية. الدين هو الروح، ولا يمكن ان يكون الجسم عربياً، والروح اسرائيلية. فالمسيحي يتبع نبي بني اسرائيل، والمشكلة اليهودية في العالم اساسها الدين. انهم يجمعون الناس من العالم على قاعدة اليهودية.

اننا لا ننطلق من موقع التعصب، فالتعصب هو ان تقول بذهاب العربي المسيحي الى اميركا واسرائيل، وان تقول انه كافر... ما نقوله ان العربي المسيحي روحه اسرائيلية باعتبار ان الدين هو روح الإنسان، ولا بدّ له من التخلص من هذه الروح. ومن الخطأ أن يكون ثمة انسان عربي روحه اسرائيلية، ونبيه اسرائيلي. والعرب غير معنيين بشريعة الإسرائيليين. واساساً من اين جاء تعبير «شعب الله المختار»؟! ان هذا التعبير يعني ان الله قد خصهم بنبي خاص بهم. ومحمد ارسل للعرب بلسان عربي، وقرآن عربي. اما الذين اعتنقوا الإسلام من غير العرب فانا اعتبرهم من المتطوعين، والمتطوعون هم الذين حرفوا القرآن.

وتدخل طلال سلمان في المناقشة مستشهداً بواقعة ايرانية، قال:

ـ في لقاء سابق مع الرئيس بني صدر ومع المغفور له اية الله طالقاني ابلغاني كل منهما على حدة ما مفاده اننا، نحن العرب، من دمر الإسلام، وحين سألتهما: كيف؟! قال كل منهما: ـ حدث ذلك حين اتيتم، على عهد معاوية، فعربتم الدولة الإسلامية وقضيتم على الإسلام، واقمتم امبراطوريتكم العربية على غرار الأمبراطوريات السابقة، الفارسية، والرومانية...

قال معمر القذافي:

ـ الواقع ان من حق العرب ان يقيموا امبراطوريتهم العربية، أو دولتهم العربية. وهناك من يعتنق الإسلام من غير العرب. ولاحظ انه من هنا تبدأ المشاكل. على اي حال الأفكار التي طرحناها لحل المشكلة في العالم، فالشعارات التي نطرحها تهم جميع البشرية، ومن هنا تأتي عالميتها.

ـ اذا ان اخذنا «الكتاب الأخضر» باعتباره فكر أو ايدلوجيا النظرية العالمية الثالثة نجد انه يحدد الاسلام دينا والقرآن شريعة، فكيف يمكن بهذه النظرية ان تكون عالمية؟

ـ ابداً، الكتاب الأخضر لم يقل بالإسلام ديناً، ولا بالقرآن شريعة. انه يقول ان شريعة المجتمع.. اي مجتمع هي العرف أو الدين. ولا نقصد بالدين الدين الإسلامي. اما في ليبيا فالدين هو الدين الإسلامي، والشريعة هي شريعة القرآن. ولكن في اي مجتمع نقصد بالشريعة تلك التي تعودوا عليها أو صنعوها.. اي دين المجتمع، اي دين وليس الإسلام. فاذا كنت مسلماً فشريعتك الإسلام، واذا كنت وثنياً فشريعتك الوثنية، وهكذا، او العرف ونقصد به ما تعارف عليه الناس أو عادة فان دين اية امة يحتوي على اعرافها المجيدة. ومن الدين تأخذ شرائع المجتمع.

اما ان نأتي نحن بخبراء قانونيين ونقول لهم: تعالوا فاعملوا شريعة للمجتمع، فلا اعتقد بامكان ذلك، اي ان يأتوا ويضعوا القوانين فيحللوا ويحرموا، وربما بعد عشر سنوات يعودون ليحرموا ما حللوه، أو يحللوا ما حرموه. وهذه ليست الشرائع التي يمكن ان نسلم لها رقابنا. لكن اذا طبقت علينا القوانين التي تقضي بها شريعتي، اسلاماً كانت ام مسيحية، ام يهودية، فانني اسلم بها من دون احتجاج.

اذن الموضوع ليس كما يفهم من قشوره. ونحن حين نقول بالدين شريعة للمجتمع، فان الإسلام هو شريعة المجتمع الليبي المسلم. اما في مجتمع آخر دينه اليهودية فانه يطبق اليهودية.. وهكذا.

ـ اذن ما يقال عن اسلامية النظرية العالمية الثالثة غير صحصح؟

ـ قال القذافي مؤكداً على الكلمات:

ـ نعم غير صحيح. ان النظرية العالمية الثالثة، قد جاءت كاستخلاص لجهد الإنسان من اجل حل مشكلاته. الإنسان يواجه المشاكل باستمرار وفي كل عصر، وهو يحاول ان يحلها. ان يطرح اسئلة من قبيل ما هي السعادة، وما هو سبب الشقاء؟! الشقاء نتيجة غياب الحرية. ما هو اذن معنى الحرية؟ انها تعني ان لا يقع عليه عسف، أو ضغط، او ديكتاتورية، وان لا يكون خاضعاً للإستغلال.

اذن علينا ان نحرر الإنسان من الإستغلال. هكذا ماذا وراء ضيق هذا الإنسان. انه الإستعباد. اذن ما هي العبودية.. ما هي مكوناتها ومن اين تأتي؟ ومن ثم كيف نتخلص منها من اجل سعادة الإنسان؟! وهكذا من اجل ان نحرر الإنسان لا بدّ من ان نشبع جميع حاجاته..

هذا هو الإستقرار التاريخي الذي اوجد النظرية.

ـ وعدنا الى نقطة البداية، الى لبنان والى ما كان صدر عن العقيد في الفترة الأخيرة من اشارات ترسم طريقاً لحل معضلته، فسألناه:

ـ دل الموقف الذي اعلنتموه مؤخراً بشأن المسألة اللبنانية على حس كبير بالمسؤولية، والحرص القومي. فهل تعتقدون ان هناك الآن فرصة جدية لحل الأزمة اللبنانية؟

ـ ولم لا؟!

ـ كيف؟

ـ باستعداد بلد كليبيا لمواجهة هذا الموضوع.

ـ وما هو الدور الذي يمكن ان تلعبه الجماهيرية، وانت شخصياً في هذا المجال؟

ـ انا مقتنع بان المسألة في اساسها بغض النظر عن تحليلنا السابق حول قضية الدين، هي نتيجة استفزاز لا يطاق وقع على الجانب المسيحي». لقد خونا هذا الجزء من شعبنا برغم انفه، الأمر الذي اندفع معه البعض متجاوزاً الخط الأحمر. طبعاً هناك حدود فنحن ضد من يتحالف مع العدو وضد من يقف معادياً للمقاومة الفلسطينية، ومن يقفون ضد المساواة في لبنان. والذين اجتازوا الخط الأحمر انتهى أمرهم ولا يعنونا بشيء، ولكن الأساس الذي يجب ان نراه ان استفزازاً قد وقع على الجانب المسيحي في لبنان ادى الى تكفيره فعلاً. لقد كفرّناه.

على هذا الأساس اذا كان هناك من العرب من استطاع ان يدرك حقيقة هذا الوضع فانه بالإمكان الجلوس على طاولة وحل هذا الموضوع. بالطبع يمكن ان العرب لم يدركوا حقيقة المشكلة وربما انهم تجاهلوها. بل ان مزايدة قد وقعت حول من يشتم المسيحيين أكثر من غيره، ومن يخونهم أكثر من غيره، ومن يكفرهم.

ـ هل توصلتم الى صيغة معينة لطرحها من اجل هذه المشكلة؟

ـ ما نستطيع ان نفعله هو ان نلتقي. ونحن جادون ومخلصون في حل المشكلة. لكن كيف يمكن حلها، فليس هناك بعد من صيغة محددة. والصيغة يمكن ان تنتج عن اللقاء.

ـ هل هناك نية على سبيل المثال لتوجيه دعوة للقاء بين الأطراف كافة؟

ـ قال معمّر القذافي: اذا توفرت مثل هذه الإستعدادات فنحن من جانبنا على استعداد لذلك.

لقد ذكرت اننا قد اعلنا عن حقيقة واسباب المشكلة في لبنان، وبالتالي تقييمنا لها، واستعدادنا للمساهمة في حلها. لكننا لم نقم بعد بخطوات محددة مع الأطراف المعنية. وبالتحديد مع الأخوان السوريين والفلسطينيين. وانا ارى ان الأطراف اللبنانية هي التي يتوجب عليها ان تقوم بالخطوة الأولى. فاذا كانت هذه الأطراف مستعدة فان موقف الأطراف الأخرى، كالفلسطيني والسوري سيساعد على التوصل الى حل. وعلى اي حال جميع الأطراف الأخرى دورها ثانوي اذا ما قررت الأطراف اللبنانية اللقاء والبحث في المشكلة. وهم الذين يحددون دور الأطراف الأخرى. اذا ما اجتمعوا وقرروا ذلك.

ـ هل هناك اتصالات معينة بهذا الشأن؟

ـ ورد معمّر القذافي مؤكداً بحسم: هناك اتصالات مع كافة الزعامات اللبنانية، ليست حكومية بالطبع بقدر ما هي مع الزعامات التي تقود الكتل المختلفة. ونحن من جانبنا جادون للاتصال بهم، والإتصالات جارية فعلا. ولا يستثنى من ذلك، كما قلت في خطاب لي، إلا الذين تعاملوا مع العدو. فمهما كانت مبررات اتصالاتهم مع العدو فانه يجب محاربتهم، بالدرجة الأولى نفسها التي نحارب بها الإسرائيليين. باستثناء ذلك فليس هناك أي تجاهل لأي طرف مسلم أو مسيحي: كتائب «جبهة لبنانية» أو حركة وطنية. كل من هم داخل لبنان ليس عندنا أية مشكلة في الإتصال معهم.

ـ هناك شكوى لبنانية رسمية من ان الجماهيرية غير متحمسة لقرارات قمة تونس؟

ابتسم بمرارة وهو يتساءل:

ـ وماذا قررت قمة تونس اصلاً؟

ـ هناك مثلاً قرارات بمساعدات. . الخ.

ـ نحن سنساعد لبنان بقرارات من تونس او بغير ذلك، وليس هناك من يقف ضد اي قرار يصدر في اي مكان يدعوالى مساعدة لبنان.

نص قرارات مؤتمر وزراء الخارجية العرب
في عمان بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٠

بناء على دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بموجب مذكرتها رقم ٦٩٩١ ـ ص تاريخ ١٠ ـ ٩ ـ ١٩٨٠ لعقد الإجتماع التحضيري الوزاري لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، في الفترة ما بين ٢٠ ـ ٢٢ (نوفمبر) تشرين الثاني لعام ١٩٨٠.

اجتمع اصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية الدول العربية في عمان في الفترة ما بين ٢١ ـ ٢٢ ـ ١١ ـ ١٩٨٠، وبعد ان تدارسوا مشروع جدول الأعمال المقدم من الأمانة العامة اقر المجلس جدول اعماله بالصورة الآتية:

أولاً: مشروع برنامج العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني في المرحلة المقبلة.

ثانياً: استراتيجية العمل الإقتصادي المشترك.

ثالثاً: تعديل ميثاق جامعة الدول العربية وانظمتها.

وبعد مناقشة لبنود جدول الأعمال المذكور: اتخذ المجلس القرارات التالية:

أولاً: مشروع برنامج العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني في المرحلة القادمة والمصادقة على ورقة العمل التي اعدتها اللجنة الوزارية السباعية لقمة عمان والمشكلة بالقرار رقم ٨٢٤ الصادر عن الدورة الخاصة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي العربي الذي عقد في عمان المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ ٩ ـ ٧ ـ ١٩٨٠ بصيغتها المرفقة المعدلة ورفعها الى مؤتمر القمة الحادي عشر.

ثانياً: استراتيجية العمل الإقتصادي المشترك.

استمع المجلس الى العرض الذي قدمته الأمانة العامة حول البنود السبعة الواردة تحت هذا العنوان وبعد المناقشة قرر:

١ ـ المصادقة على ميثاق العمل الإقتصادي القومي ووثيقة استراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك ومشروع الإتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية التي سبق للمجلس الإقتصادي والإجتماعي الموافقة عليها ورفعها الى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر للتفضل باتخاذ ما يلزم.

٢ ـ يتم التشاور بين الدول الأعضاء بشأن الملاحظات التي ابدتها بعض الدول الأعضاء في تقرير اللجنة الإقتصادية الوزارية التحضيرية التساعية المنبثقة عن الدورة الخاصة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي بمدينة عمان ٦ بتاريخ ٩ ـ ٧ ـ ١٩٨٠ للتوصل الى صيغة موحدة حول بعض الجوانب التنظيمية لعقد التنمية العربية المشتركة ترفع الى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر. اما موضوع التعديلات القانونية المقترحة بين دول الجامعة العربية، تحال الى لجنة الخبراء الحكوميين لتطوير ميثاق الجامعة العربية خلال اجتماعها القادم للنظر فيه في ضوء التنظيمات الهيكلية المقترحة لأجهزة الجامعة العربية في اطار المشروع الجديد للميثاق.

٣ ـ اطلع المجلس على قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي في دورته التاسعة والعشرين بشأن تأجيل البت في البندين المتعلقين بالعلاقات الإقتصادية مع العالم الخارجي واستراتيجية المواجهة مع العدو الصهيوني الى دورته القادمة.. ويؤيد المجلس القرار الذي اتخذه المجلس الإقتصادي والإجتماعي بتكليف الأمانة العامة للجامعة باعداد الخطة القومية التفصيلية للعمل الإقتصادي العربي المشترك في ضوء قراره السابق وما سيقرره مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في هذا الشأن.

ثالثاً: تعديل ميثاق جامعة الدول العربية وانظمتها:

اخذ المجلس علماً بما توصلت اليه لجنة ممثلي الدول الأعضاء الخاصة بدراسة مشاريع تعديل الميثاق وانظمة الجامعة وتقرير الأمانة العامة عما تم انجازه من دراسات حول هذه المشاريع وقرر:

١ ـ دعوة لجنة ممثلي الدول الأعضاء من ذوي الإختصاص لمتابعة اعمالها اعتباراً من ٥ ـ ١ ـ ١٩٨١ بصورة مستمرة حتى تنتهي من دراسة مشروع تعديل الميثاق والنظام الأساسي لمحكمة العدل العربية والأنظمة الداخلية لهيئات الجامعة المختلفة

وتقدم لمجلس الجامعة في دورة آذار - مارس ١٩٨١ خلاصة هذه الأعمال كاملة تمهيداً لرفعها الى مؤتمر القمة الثاني عشر ا
عقده في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨١ .
٢ - ان ينظر مجلس الجامعة في دورة آذار (مارس) ١٩٨١ في اقرار كل من النظام الأساسي لموظفي الجامعة والنظام والمحاسبي للجامعة والنظام الهيكلي للأمانة العامة ومبدأ انشاء صندوق للتقاعد لموظفي الجامعة وفق توصيات لجنة ممثلي ال الأعضاء وبعد استكمال ما اوصت به اللجنة من دراسات وذلك في ضوء احكام مشروع الميثاق في حالة استكمال دراس في ضوء احكام الميثاق القائم اذا تعذر استكمال تلك الدراسة .
٣ - تمارس لجنة ممثلي الدول الأعضاء اعمالها وفقاً لأنظمة لجان المجلس وقراره رقم ٤٠٠٨ ويقرر المجلس رفع قر الأول والثاني الى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر .

نص البيان الختامي
لمؤتمر القمة العربي المنعقد في عمان في تشرين الثاني سنة ١٩٨٠

بناء على القرار السادس من قرارات مؤتمر القمة العربي العاشر المنعقد في تونس في الفترة من ٣٠ ذي الحجة ٩٩ هجرية الى ٢ محرم ١٤٠٠ هجرية الموافق ٢٠ الى ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ م. استضاف جلالة الملك حسين طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في مدينة عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية خا الفترة من ١٨ الجاري ٢٠ محرم ١٤٠١ هجرية الموافق ٢٥ - ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨٠ م.

وانطلاقاً من الإلتزام بالمسؤولية القومية بضرورة مواصلة العمل العربي المشترك الجاد لمواجهة الأخطار والتحديات ا تستهدف الأمة العربية، وايماناً بأن المواجهة القادرة الفعالة لا تكون الا على اساس جمع الكلمة وتجاوز الخلافات واز عوامل الإنقسام وصولاً الى وحدة الصف العربي، تدارس العرب المجتمعون في عمان الوضع العربي الراهن والتطورا السياسية والعسكرية والاقتصادية التي طرأت على الساحتين العربية والدولية منذ انعقاد مؤتمر القمة العربي العاشر تونس، وتدارسوا النزاع العربي - الصهيوني، واستعرضوا تطوراته واتخذوا قرارات سياسية وعسكرية واقتصادية تهدف تعزيز قدرة العرب وبناء قوتهم الذاتية في جميع هذه المجالات.

وأكد القادة العرب تمسكهم بقرار قمتي بغداد وتونس خاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية باعتبارها جوهر الصرا العربي مع العدو الإسرائيلي، وان المسؤولية القومية تلزم العرب جميعاً بالعمل والنضال من اجل التصدي للمخطط الصهيو الذي يهدد وجود هذه الأمة.

كما شدد المؤتمر على ان تحرير القدس العربية هو واجب والتزام قومي، واعلن رفض جميع الإجراءات التي قامت اسرائيل وطالب كافة الدول العربية باتخاذ مواقف واضحة ومحددة في مقاومة الإجراءات الإسرائيلية، وقرر قطع جم العلاقات مع اية دولة تعترف بالقدس عاصمة لاسرائيل أو تنقل سفاراتها اليها.

وأكد القادة العرب تصميمهم على مواصلة مساندة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني من اجل استعادة كافة حقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير مصيره، واقامة دولته المستقلة على ارضه كما اكدوا دعم استقلاليتها وحرية ارادتها، كما حيا المؤتمر صمود الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة وتضحيا البطولية ومقاومته الباسلة بالاصرار على التصدي للاحتلال الإسرائيلي مما يعطي الدليل تلو الدليل للعالم كله على صمود هذ الشعب وتصميمه على انتزاع حقه.

وأكد المؤتمر حق الشعب العربي الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب في العودة الى ارضه وتقرير مصيره بنفسه، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق ترابه الوطني، مشيراً الى ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الوحيدة صاحبة الحق في ممارسة مسؤوليات معالجة مستقبل الشعب الفلسطيني.

كما اكد المؤتمر ان قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لا يتفق مع الحقوق العربية ولا يشكل اساساً صالحاً لحل ازمة الشرق الأوسط وخاصة قضية فلسطين.

واعاد القادة العرب تأكيد رفضهم لاتفاقات كامب ديفيد التي اوقعت القيادة المصرية في شرك التآمر على الأمة العربية وقضيتها المصيرية واستهدفت تمزق وحدة العرب وتضامنهم واخرجت النظام المصري من الصف العربي وقادته الى التفاوض مع العدو الإسرائيلي، وتوقيع معاهدة سلام منفردة معه متحدية ارادة الشعب المصري ومتجاهلة دوره القومي.

واكدوا عزمهم على مجابهة تلك الإتفاقات واسقاطها وازالة اثارها وتدعيم اجراءات مقاطعة النظام المصري وفق نص مقررات مؤتمري قمة بغداد وتونس.

وتوجه المؤتمر بتحية تضامن الى الشعب العربي المصري الشقيق الذي يشكل جزءاً هاماً من امتنا العربية ولا ينفصل نضاله عن نضال سائر العرب، واعرب عن امله في ان يتمكن من التغلب على الظروف التي ابعدته عن اخوته واشقائه ليعود الى المشاركة الأخوية البناءة في مستقبل الأمة العربية.

وقد بحث المؤتمر باهتمام بالغ النزاع القائم بين العراق الشقيق وايران.

وانطلاقاً من مبادىء التضامن العربي وحفاظاً على العلاقات الأخوية بين الدول العربية والإسلامية وحشد طاقاتها لمساندة الصراع العادل الذي تخوضه الأمة العربية ضد العدو الصهيوني، فان المؤتمر يدعو الطرفين الى وقف النار فوراً وحل النزاع بالطرق السلمية ويؤيد المؤتمر حقوق العراق المشروعة في ارضه ومياهه وفقاً للإتفاقيات الدولية المعقودة بين البلدين. كما يرحب المؤتمر بتجاوب العراق مع المناشدة التي صدرت عن المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة ودول عدم الإنحياز لوقف اطلاق النار ومع المساعي الحميدة لحل النزاع عن طريق المفاوضة. ويناشد المؤتمر ايران الى الإستجابة لمثل هذا الموقف. كما يناشد المؤتمر الجانبين الإلتزام المتبادل بمبادىء عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام الحقوق والسيادة واقامة علاقات حسن جوار وطيدة بينهما، وان تكون هذه المبادىء اساساً للعلاقات بين البلاد العربية وايران.

واعرب المؤتمر عن ادانته الكاملة للعدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان الشقيق، هذا العدوان الذي يشكل تحدياً لكرامة المجتمع الدولي واعلن تضامنه المطلق مع الشعب اللبناني الشقيق، ومناشدته جميع الأطراف في لبنان دعم شرعية الدولة وذلك حفاظاً على سيادة لبنان ووحدة اراضيه. كما اكد المؤتمر قرارات مؤتمر القمة العاشر في تونس الهادفة الى اعادة اعمار لبنان.

واستعرض المؤتمر العلاقات العربية بدول العالم المختلفة واكد على ضرورة توثيق الروابط والعلاقات بالدول الإسلامية الشقيقة وبمنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك تعزيز دور حركة عدم الإنحياز والتعاون مع دول هذه المجموعة دول اميركا اللاتينية. كما اكد على ضرورة دعم التضامن مع منظمة الوحدة الإفريقية ودول القارة الإفريقية وتدعيم التعاون العربي الافريقي وزيادة توثيق الصلات والعلاقات بما يخدم المصالح العربية الافريقية ويدعم النضال العادل لشعوب القارة الافريقية ضد التمييز العنصري والتدخل الأجنبي.

كما أكد عزم الدول العربية على تدعيم جهود الحوار العربي الأوروبي بما يخدم المصالح المشتركة ويحقق المزيد من التفهم لعدالة المطالب العربية وبخاصة ازاء قضية فلسطين.

وقرر المؤتمر الإستمرار في العمل في نطاق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وفي مؤسسات مؤتمرات المنظمات الدولية على تنسيق المواقف العربية وتحقيق التعاون وفق اهداف ومبادىء برنامج العمل العربي المشترك والسياسات التي تقررها مؤسسات جامعة الدول العربية.

وأكد المؤتمر ضرورة استمرار الإتصالات مع حاضرة الفاتيكان ومع المقامات والمؤسسات الدينية المسيحية لضمان وقوفها الى جانب اعادة السيادة العربية الكاملة على القدس.

كما أكد ضرورة العمل من اجل استمرار تأييد ودعم مجموعة الدول الإشتراكية للحق العربي وتعزيز التعاون مع هذه المجموعة بما يحقق المصالح المشتركة، ويؤدي الى زيادة وتطوير دعم هذه الدول للحق العربي بصورة تزيد من قدرات الصمود العربي.

وادان المؤتمر استمرار حكومة الولايات المتحدة الأميركية في تأييد اسرائيل ودعمها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، مما يمكنها من تكريس الإحتلال وانكار الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وتجاهل القرارات الدولية والإستمرار في ممارسة سياسة التعنت والتوسع والعدوان. كما ادان المؤتمر موقف حكومة الولايات المتحدة الأميركية العدائي من منظمة التحرير الفلسطينية وانكار حقها في تمثيل الشعب العربي الفلسطيني والصاق صفة الإرهاب بها.

وعبر القادة العرب عن قلقهم الشديد من استمرار الخلاف والإنقسام في الصف العربي في ظرف يستوجب وقفة جادة حازمة لتوحيد الكلمة وحشد الطاقات لمجابهة التحديات التي تواجه الأمة العربية، فانهم يدعون الى تسوية الخلافات الطارئة على الساحة العربية وبروح من الحس القومي لتحقيق وحدة الهدف والمصير وفي اطار نصوص ميثاق التضامن العربي الصادر عن مؤتمر القمة في الدار البيضاء عام ١٩٦٥.

وفي المجال الإقتصادي فقد شخص المؤتمر التحديات التي تواجهها الأمة العربية ، ويؤكد ان مواجهة هذه التحديات لا يمكن ان تتم إلا من خلال جهد عربي فعال مشترك في اطار رؤية قومية ودولية.

وفي هذا الإطار صادق المؤتمر على وثيقة استراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك حتى عام ٢٠٠٠ التي تمثل نقطة تحول تاريخي في المسيرة الإقتصادية العربية المنطلقة من اهداف الوحدة والتنيمة والتحرر والتكامل العربي، واعتمادها المدخل التنظيمي القومي بالنسبة للقطاع الإقتصادي المشترك والمدخل الإنمائي والتكامل الإنتاجي كمهج للتنظيم وتنمية الموارد العربية في القطاع المشترك وترشيد استخدامها.

ويعبر المؤتمر عن قناعته ان الأمن القومي يستلزم وجود قاعدة اقتصادية صلبة لا توفرها سوى التنمية القومية الشاملة، وبالمقابل فان الأمن يوفر السياج الواقي للمنجزات الإنمائية ويؤمن المؤتمر ان كل قطر عربي يمثل العمق الإستراتيجي للأقطار العربية الأخرى مما يستوجب التصدي المشترك لجميع التحديات والمخاطر وفي الوقت الذي يعبر المؤتمر عن تقديره للإنجازات الكبيرة المحققة في حقل التنمية القطرية فهو يثق في الوقت نفسه بأن تكثيف الجهد القومي يعطي الجهود القطرية دفعاً ودعماً حين توضع ضمن اطار الرؤيا والمصالح المشتركة . وانطلاقاً من ايمان المؤتمر بأن الإنسان العربي هو هدف تنميتها واداتها، فقد احتل البعد الإنساني للتنمية الأولية في الاستراتيجية الإقتصادية العربية لضمان رفع مستوى الأداء الإقتصادي للإنسان العربي وتطوير خبراته ومهاراته واكتسابه القدرة التكنولوجية الثقافية والحضارية للوطن العربي ويعبر المؤتمر عن ايمانه بان التكامل الإقتصادي العربي المتكافىء بطبيعته اصبح اليوم اكثر الحاحاً بحكم كونه ضرورة قومية وموضوعية تستلزمها المرحلة الراهنة والمتغيرات المستجدة في الوطن العربي.

وفي اطار هذه الاستراتيجية اقر المؤتمر مشروع عقد التنمية العربية المشتركة بهدف تسريع التنمية في الدول العربية الأقل نمواً وتقليص الفوارق التنموية بين اقطار الوطن العربي وتحقيق نمو مضطرد لتحسين الدخل الفردي واعتبر عقد الثمانينات العقد الأول للتنمية العربية المشتركة وقد خصص لهذا الغرض مبلغ خمسة آلاف مليون دولار خلال السنوات العشر القادمة قابل للزيادة في ضوء تطور الحاجة حسب امكاناتها ويهدف المشروع الى تمويل المشاريع التنموية في الدول العربية الأقل نمواً مع اعطاء الأولوية للمشاريع الكبرى التي تساعد على تقوية العلاقات بين البلاد العربية وتحقيق التكامل الإقتصادي العربي فضلاً عن رفع المستوى الإقتصادي والإجتماعي لشعوبها وقرر المؤتمران يكون التمويل بشكل قروض بفائدة بسيطة.

وقد التزمت مشكورة كل من المملكة العربية السعدوية والجمهورية العراقية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر بتخصيص المبلغ المقرر مع ترك الباب مفتوحاً لباقي الدول الأخرى القادرة للمساهمة في هذا المشروع مستقبلاً اداء لواجبها القومي.

ولقد أولى المؤتمر اهتماماً بالغاً بدور المدخرات والقدرات والموارد العربية وحسن توجيهها نحو مجالات الإستثمار الإنمائي المتكامل. ولهذا فقد اقر المؤتمر الإتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية التي تمثل القناة الرئيسية لتشجيع القطاع الخاص بالإسهام في تمويل مشاريع وبرامج التنمية العربية وعلى اساس التوازن السليم والدقيق بين مصالح اطراف العلاقة الإستثمارية ومسؤوليتها.

ولضمان استمرارية العمل الإقتصادي العربي المشترك ودوره وابعاده عن الهزات السياسية العارضة، فقد اقر المؤتمر ميثاق العمل الإقتصادي القومي الذي يخفف الإلتزام بمبادىء التكامل القومي الإقتصادي والتعامل الإقتصادي العربي المتبادل وتحقيق العمل الإقتصادي العربي المشترك ويوفر قاعدة صلبة يتحرك فوقها الإقتصاد العربي بثقة وثبات في ضوء المصالح العليا.

وقد اعرب المؤتمر عن تقديره الكبير للجهود الممتازة التي بذلتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وجهازها الإقتصادي والمنظمات العربية المتخصصة والخبراء العرب في اعداد الدراسات الإقتصادية التي مكنت المؤتمر من وضع استراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك.

هذا وقد قرر المؤتمر تعزيز موارد الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية تقديراً لدوره القومي في تقديم المساعدات الفنية الإنمائية لتنفيذ المشاريع التنموية في الأقطار الافريقية والعربية.

ويعرب المؤتمر عن تقديره السامي وشكره الجزيل لصاحب الجلالة الملك حسين بن طلال المعظم على الجهود الكبيرة التي بذلها في ترؤسه المؤتمر ويشيد ويعتز بصمود الشعب العربي في الأردن وروحه القومية العميقة والوثابة وبالتأكيد الذي ما انفك يبديه لتحقيق اهداف الأمة العربية في التحرر والوحدة والنصر ويعبر عن عميق امتنانه للحفاوة والتكريم والعناية التي تلقاها اعضاء المؤتمر وقوبلوا بها من جلالة الملك وحكومته وشعبه.

خطاب غبطة البطريرك اغناطيوس الرابع هزيم
بطريرك انطاكية وسائر المشرق للروم الأورثوذكس في قمة الطائف في آذار ١٩٨١

أصحاب الجلالة والسيادة والفخامة والسمو والسماحة أيها الأخوة

في لقاء كريم كهذا يحلو لي أن أحييكم باسم المسيحية المشرقية

فالمسيحيون المشرقيون مثلكم ينشدون وجه الله، وفي نوره تعالى يسعون الى إصالة الإنسان وحريته. والفرح يملأ قلوبهم ويتعاظم كلما شهدوا في شعوبكم ازدهاراً واندفاعاً وراء الحق والعدل. فالعدل قبس سماوي، وتقرّب الى الله، واعراب عن الطاعة الحقيقية للذات الإلهية.

اننا مثلكم تواقون الى خالق السماوات والأرض وملتمسون الرضى الإلهي في كل زمان. ومن فيض هذا الرضى نستمطر غيثاً من البركات على كل مجاهد ومناضل من أجل إحقاق الحق ونبذ الباطل. ولا يضعف من عزيمتنا ان يكون للباطل جولات وصولات. فايماننا ثابت كالجبال بأن الباطل مآله في النهاية الى زوال.

انه لمن دواعي الغبطة أن نكون معكم في هذه الديار الكريمة لنقول ما في قلوبنا من شعور وآمال. فالشكر الجزيل لمن أدى لنا هذه المكرمة. جزاه خيرا رب المكرمات.

هاجس المؤتمر تضميد جراح الأخوة. فما أشرفه هاجساً وما أسماه. ونحن معه ندعو الرب بكل جوارحنا ليمد يد رحمته ويوقف كل نزف ويشفي كل جرح.

القدس ـ أيها الأخوة ـ قلب انسانيتنا. وما يصيبها يصيب كل بشري بمقدار. فأكرم بمؤتمر القدس. نقولها احتراماً واكبارا.

عهدنا مع القدس عهد طويل. نحن نصلي وهي مدينة الصلاة. ولنا بها صلات روحية إيمانية أبدية. وفيها يرفع العبادة الى الله كل عبّاد الإله الواحد الأحد. وفيها يلتقي المصلي أخاه المصلي ويتعرّفه: ان للقدس وجهاً روحياً دينياً إنسانياً، لا سمح الله بأن يمسي مجرد شأن سياسي.

الفلسطينيون أصحاب البيت. فكيف يجوز تحويلهم في بيتهم الى زائر وعابر سبيل؟ وكيف لا يكون لهم في القدس حق الوجود والبقاء؟ القدس قدس اذا كانت المدينة والشعب، لا المدينة بدون الشعب ولا الشعب بدون المدينة. ان كان الله قد افتقد الشعب الفلسطيني بالإنتشار لزمن. فذلك لا يعني انه فقد رباطه بمكان به تقدّس. واليه حجّ وفيه ناجى ربه على أفضل ما يمكن من المناجاة.

القدس لأهلها لا للعنصرية. فالعنصرية في القدس ـ كما هي في كل مكان ـ لطخة في جبين الحق والعدالة في القدس نلتمس وجه الله. وفي لبنان نلتمسه كذلك.

لبنان دمه يسيل وجراحه أعظم بكثير من أن تندمل بالتأوه والتأسي. انه يتوقع من أشقائه محبة تشفي جراحه في الواقع. والمحبة أصلاً لا تكال بالكيل ولا تقاس بالمقادير.

لبنان دفء للجميع ومكان تلاقي الأفكار وتفاعلها ليصبح كلها للكل. وحلاوة لقيا المسيحيين والمسلمين فيه لا تضاهيها حلاوة.

انه غاية ومرام. منبر للإبتكار والخلق ووجه مشرق باسم للجميع. بل انه عنصر تعزية للجميع.

وحدتنا متأثرة بوحدة لبنان، وعافيتنا من عافيته، ووحدته حق له، وعافيته حق له، وسلامه حق له.

أيها الأخوة

ان لبنان اليوم يناجي القدس في فرادته وأصالته. والقدس اليوم تستدعي لبنان في فرادتها وأصالتها.

والقدس ولبنان في دنيا العرب قطبان وركنان وضرورتان لكل سلام.

آمالنا بكم كبيرة ثقتنا بكم عظيمة عظم محبتنا. فالله نسأل أن يغمركم بغيث نعمته، وادعية المؤمنين ترافقكم.

كان الله معكم.

محضر الجلسة الثانية لاجتماعات الجامعة العربية

على مستوى المندوبين الدائمين سنة ١٩٨٠ لبحث طلب الحكومة اللبنانيةالتجديد لقوات الردع العربية ـ الأسبوع العربي ـ العدد ١٢٤٨ تاريخ ١٢/ ٩/ ١٩٨٣

الجلسة الأولى عقدت في يوم الخميس الموافق تاريخ ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨٠ وتوقف البحث خلالها عند عدم تسلّم مندوب المملكة العربية السعودية تعليمات من حكومته حول تمويل الردع. ورفعت هذه الجلسة الى يوم السبت الواقع فيه ٢٤ تموز (يوليو). وقد شارك في المناقشة كل من: السيد سعيد محمد الحارثي القائم بالأعمال بالنيابة بمندوبية سلطنة عمان الدائمة لدى الجامعة بتونس وقد ترأس الجلسة التي حضرها الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السيد نهاد ابراهيم باشا وحضر عن المملكة الأردنية الهاشمية: السفير السيد سامي الشمايلة، المندوب الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الجامعة. وعن دولة الإمارات العربية المتحدة: السفير السيد حمد سالم المقامي المندوب الدائم والسيد بلال ربيع البدور سكرتير اول في المندوبية الدائمة. وعن دولة البحرين: السفير السيد عبد العزيزي سعد شملان، المندوب الدائم، وعن الجمهورية التونسية: السفير السيد الحبيب نويرة المندوب الدائم. وعن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: السيد قارة تركي القائم بالأعمال في سفارة الجزائر. وعن جمهورية جيبوتي: السفير السيد علي عبدو محمد المندوب الدائم. وعن المملكة العربية السعودية: السفير الشيخ طاهر رضوان المندوب الدائم. وعن جمهورية السودان الديمقراطية: السفير السيد جعفر ابو حاج المندوب الدائم، والسيد محمد احمد ميرغني وزير مفوض ومساعد المندوب الدائم. وعن الجمهورية العربية السورية: السيد عدنان كيلاني المندوب الدائم بالنيابة، والسيد وهيب جبر السكرتير الأول. وعن الجمهورية العراقية: السفير عبد الملك الياسين، الممثل الدائم، والسيد فخري حمودي السكرتير الأول. وعن سلطنة عمان: السيد سعيد محمد الحارثي القائم بالأعمال بالنيابة في المندوبية الدائمة، والسيد محمد سالم الحجري السكرتير الثاني. وعن فلسطين: السيد حكم بلعاري ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في تونس. وعن دولة قطر: السيد حسين احمد ابو هندي سكرتير اول في سفارة قطر في تونس. وعن دولة الكويت: السفير السيد مجرن احمد الحمد، المندوب الدائم. وعن الجمهورية اللبنانية: السفير السيد حسين العبد الله المندوب الدائم، والسيد اديب علم الدين القائم باعمال سفارة لبنان في تونس. وعن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية: السيد بشير الجليدي القائم باعمال المندوبية الدائمة، والسيد الطاهر عريفة امين اول في المندوبية الدائمة. وعن المملكة المغربية: السيد عبد العزيز سعودي، نائب المندوب الدائم. وعن الجمهورية الإسلامية الموريتانية: السفير السيد محمد عبد القادر ولد ديدي المندوب الدائم. وعن الجمهورية العربية اليمنية: السيد محمد حمود العفواجي مستشار في سفارة الجمهورية العربية اليمنية في تونس. وعن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية: السفير السيد محمد عبده شطفه المندوب الدائم.

اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده غير العادي يوم السبت ١٤ رمضان لعام ١٤٠٠ هـ. الموافق ٢٤ يوليو (تموز) ١٩٨٠ م. بشأن طلب الحكومة اللبنانية التجديد لقوات الردع العربية لمدة ستة أشهر.

محضر الجلسة الثانية ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٨٠

رئيس الدورة غير العادية لمجلس الجامعة:

بسم الله الرحمن الرحيم

حسبما يبدو ان النصاب مكتمل وسنبدأ وكلنا آذان صاغية للشيخ طه رضوان لما توصلت اليه اتصالاته بالجهات المسؤولة في السعودية فليتفضل...

مندوب السعودية

شكراً - في الواقع انني بذلت جهداً كبيراً في خلال امس واول امس والحمد لله. توصلنا الى النتيجة المرضية - ولكن لي كلمتان في هذا الموضوع - الكلمة الأولى: اذا رجعنا الى التقرير المقدم من الحكومة اللبنانية عن الوضع المالي عن الصندوق الخاص لقوات الأمن العربية نجد في الصحفة الثالثة ان المملكة العربية السعودية المتوجب كذا المدفوع كذا - الرصيد المتوجب دفعه كذا اللي هو (تسع مليون) لا اعرف اذا كان امامكم الآن هذا السطر والا لا: الصحفة الثالثة - المتوجب على المملكة العربية السعودية تسع ملايين وعلى قطر تسع ملايين - وعلى دولة الإمارات مليونين و٢٥٠ الف - من اتصالاتي فهمت انه يمكن هذا ان يكون حساباً قديماً اي معلومات قديمة - ولذلك لما تكلمت علمت ان الحكومة السعودية قد ارسلت كامل مشاركتها او مساهمتها فيما هو متوجب عليها الى هذا اليوم وبالتالي فان هذه المعلومات يمكن ان تكون قديمة، هذه نقطة اردت ان تسجل في محضر الجلسة.

مندوب لبنان:

حضرة السيد الرئيس كان المجلس في جلسته الماضية طلب من الحكومة اللبنانية ان تعطي بياناً عن هذا الموضوع وبالفعل اعطينا البيان واعطيناه وقدمناه الى الأمانة العامة في ١٣/٣/١٩٨٠ اي ١٣ آذار (مارس) بموجب هذه المذكرة:

نص المذكرة:

قرار مجلس الجامعة بتاريخ ٢٣/١/١٩٨٠ القاضي بالموافقة على تجديد فترة قوات الردع العربية في لبنان الخ... ودعوة تقديم لبنان تقريراً الى المجلس - تقرير قيادة الجيش تقرير المديرية العامة .. تقرير عن الوضع المالي للصندوق الخاص لقوات الأمن العربية فهذه البيانات - بيانات قبل هذا التاريخ ولكن - لا أدري ان الأمانة العامة لم توزع هذا - كان من المفروض - اسمح لنفسي لأن أقول بانه كان من المفروض بالفعل على الأمانة العامة ان توزع هذا التقرير في شهر مارس، طلبنا في شهر مارس - وهذا لم يحصل - ولذلك اذا كان هناك من تقصير - ارجو الأخ ابو تميم ان هذا التقصير ليس وارد من الحكومة اللبنانية - هذه الأرقام ليست نهائية طبعاً لأن التقرير قدم من شهر مارس منذ اربعة اشهر.

مندوب السعودية:

النقطة الأخرى - وهي الموضوع الذي نكرره دائماً مع الأسف انه لم يساهم حسبما هو في التقارير اللبنانية احد من الدول العربية في هذا الموضوع سوى اربع دول هي: المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات وقطر حسب الترتيب الأبجدي، في حين ان قرار القمة واضح فيقول: مساهمة الدول الأعضاء في الجامعة العربية بتمويل الصندوق بنسبة مئوية تحددها كل دولة حسب طاقتها، هذا قرار مؤتمر القمة في ٢٥/١٠/١٩٧٦ نص امامي موجود مع التقرير - مع الأسف لم نجد وكان الدول العربية فقط هي المكلفة حمل عبء الأمة العربية كلها - ليس هذا هو المطلوب (المراد ابداً - انني افهم من هذا ان حكومة موريتانيا مثلاً تستطيع المساهمة بخمسة آلاف دولار شيء بسيط بالنسبة لحكومة موريتانيا، وحكومة موريتانيا تقول والله نحن ناس حالنا على قده لكن رمزياً نساهم بخمسة آلاف دولار - الحكومة الأخرى ايضاً نفس الشيء...... ناحية رمزية وكان هذا الموضوع موضوع قومي يهم الدول العربية الأمة العربية كلها موضوع لبنان وليس السعودية والكويت وقطر والإمارات لأنه لم يكلفنا الله سبحانه وتعالى بان خلقنا وخلق لبنان بان نكون نحن مسؤولين وحدنا الأربعة عن لبنان ففيه دول عربية ممكن انها تساهم في هذا الموضوع، هذا هو السبب الذي دعا زميلي الأخ محمد في المرة الماضية الى ان طلب السيد مندوب دولة الكويت تسجيل تحفظه على اسلوب المساهمة في تمويل الصندوق - انا رجوته: الآن قلت كلمة تحفظ سيقرأها الصحافيون وحدها مفصولة عما قبلها وعما بعدها سيتناسوه فانا اناشد الدول العربية وليس هناك تحديد للمبلغ الذي يمكن ان تدفعه كل دولة، يمكن خمسة آلاف دولار - الف دولار - عشرة آلاف دولار عشرين الف دولار، بالنسبة للدولة القائمة تستطيع ان تدفع فهذه مسألة قومية ليست مختصة بأربع دول انني لا اريد ان يقال في العالم ان اربع دول عربية هي المهتمة بموضوع لبنان. لا! نريد ان نقول ان كل الأمة العربية مهتمة بلبنان. وبالتالي فانها تساهم في هذا الموضوع.

هذه النقطة التي اردت ابرازها فقط طبقاً لما قرأته من نص قرار مجلس القمة هو الذي يقول مساهمة الدول الأعضاء في الجامعة العربية بتمويل الصندوق بنسبة مئوية تحددها كل دولة حسب طاقتها يعني لم يقل بنسبة مساهمتها في ميزانية الجامعة لا لم يرد الضغط على دول الجامعة وترك لها هذا الأمر اختيارياً فيا حبذا جميع الدول يشاركون في هذا - نحن سندفع نصيبنا وموافقون على دفع نصيبنا والتجديد لقوات الردع ولكن ارجو بدل ان تجعل التحفظ في صلب القرار انا اسجل هذا - ارجو تسجيله في محضر الجلسة الذي سيوزع علينا. وشكراً.

مندوب اليمن الجنوبية :

اذا كان هكذا فلدينا نقطة نظام ـ نحن جئنا الآن لنجدد لقوات الردع العربية ما جئنا لنبحث اسلوب المساهمة والتمويل ـ نكون واقعيين ـ لا نريد ان ندخل في نقاش تقريباً يمكن ان لا نخرج منه اليوم اذا دخلنا في اسلوب المساهمة وعملية الإلزام وغير الإلزام نحن جئنا لقاء غرض معين هو التجديد فلا نريد ان ندخل في تسجيل . ـ من يريد ان يسجل تحفظ فليسجل سواء في المحضر واذا سجل في المحضر فهذه بادرة طيبة حتى لا يخرج القرار ناقص بتحفظ أو تحفظين أو ثلاثة اما اذا جئنا تناقش قضية المساهمة والتمويل مستعدين نتحدث فاذا كان الناس ساهموا باموال فهناك دول ساهمت بالبشر ايضاً وضحت ايضاً من اجل لبنان. فلا نريد ان ندخل في هذه المناقشات، كلنا نحترم بعضنا البعض، نحن قدمنا ضحايا ايضاً ـ اليمن قدم ضحايا في قوات الردع العربية وشاركنا مشاركة فعالة وايجابية كل حسب قدراته.

مندوب السعودية :

نحن في المقدمة.

مندوب اليمن الجنوبية :

موعليش انا لم اقل انكم موش في المقدمة، نحترم هذه: المبادرة وقلنا انها ظاهرة طيبة وجيدة.

مندوب دولة البحرين :

اعتقد انه جميل جداً ان نخرج بقرار جديد وبدون اي تحفظ ولكن هناك ايضاً اعتقد ان احنا كمندوبين ملزمين ان نلفت نظر حكوماتنا الى ان هناك نسبة مئوية تشارك فيها كل دولة حسب استطاعتها فعلينا نحن كواجب ان ننقل هذا الكلام الى دولنا.

مندوب الكويت :

أنا اسف ان آخذ الكلمة بل اردت ان اوضح سبب تحفظ الكويت وان ازيد الى ما قاله : الأخ ابو تميم مندوب المملكة العربية السعودية بأن كلنا نعرف ان المساهمة في صندوق قوات الردع العربية في لبنان هي مساهمة طوعية وليس هناك قرار بان الصندوق يمول من طرف دول دون دول اخرى وهذا واضح اعتقد للجميع وان كان هناك تفسير آخر فليتفضل اذا كان الأخ مندوب اليمن الديمقراطية السيد ابو عبد الله عنده تفسير آخر فليتفضل نحن نقول ان هذا قرار قمة واضح كل الوضوح . بانه يجب على كل الدول العربية ان تساهم في هذا الصندوق هل هناك ما يخالف هذا الشيء؟ نحن نتحفظ على طريقة المساهمة وهذا واضح نحن لم نقل غصباً عن اليمن الديمقراطية او عن البحرين او عن ليبيا. لكن هذا واجب قومي وانا افتخر ان انا ارسلت جندياً أو اعطيت مليوناً، هذا واجب قومي. نحن توصلنا الى نقطة عندها حساسية نحن نحتفظ فقط على انه قرار لم ينفذ من طرف جميع الأعضاء هل هناك شيء يثير الأخوة في الكلام؟ ما فيه اي فارق في الموضوع نحن نقول ان المساهمات وطريقة المساهمة في الصندوق غير سليمة. اذا كان هناك من يقول ان هذا غير سليم فليتفضل فعلاً. الطريقة التي نحن نساهم بها غير سليمة، وانا خائف من المستقبل ان الدول في المستقبل التي تساهم الآن ستقول انني لا اساهم اذا كان الكل غير مسؤول ونخسر الجميع، فلماذا؟ فارجو ان يفهم من كلامي ان غايتنا هي مشاركة قومية لا غير، وليس فرضاً أو غصباً، هذا قرار الجامعة فنحن مستعدون للنقاش أو للصباح. انما فيه قرار موجود ويجب ان ينفّذ وشكراً سيدي الرئيس.

مندوب اليمن الجنوبية :

انا اقترح ايقاف المناقشات فوراً.

مندوب فلسطين :

سيدي الرئيس، كنت اود ان اقترح نفس الإقتراح الذي اقترحه الأخ الطاهر لأنني فهمت من هذه الجلسة ومن اللحظة الأولى ان هناك اجماعاً كلياً بالموافقة على تجديد أو على طلب الرئيس اللبناني او دولة لبنان واعتقد ان الدخول في مناقشات اخرى ليس مجدياً على الإطلاق. هناك قرار عربي موجود وأقر بمؤتمر قمة عربي بوجود قوات ردع عربية ولا يحل هذا الموضوع اطلاقاً الا من خلال مجلس الجامعة الموافقة على التجديد. فنحن وصلنا الى هذه النتيجة الآن، وشكراً للمجهودات التي بذلها الأخ الطاهر والأخوة جميعاً وارجو ان يعلن قرار حتى نعلن ذلك لإخواننا وللصحافة العالمية. وشكراً سيدي الرئيس.

مندوب قطر:

شكراً سيدي الرئيس، قطر رأيها هو رأي كل الدول المساهمة بطبيعة الحال وهي تلتزم بكل ما يقع، وشكراً سيدي الرئيس.

مندوب الكويت:

اردت ان اؤكد اننا ما زلنا متحفظين حتى يطلع القرار، لقد اشار ابو تميم ان يكون هذا في المحضر، ولكن الظاهر ان الأخوة ليسوا مستعدين لن يتعاونوا معنا نحن مستعدون ان نتعاون اذا كان الأخوة المندوبون سيبلغون دولهم بما نقول، فنحن نريد ان يقتنع كل الأخوان ان الصندوق هذا يجب ان يكون جماعياً وان الأخوة الموجودين في هذه القاعة يعرفون ان القرار جماعي وان المساهمة في الصندوق جماعية ويجب ان نقوم كلنا باقناع دولنا بهذا القرار لتنفيذه، وإلا انا بكرة ارى الكويت يقول انا غير مستعد، لأن الدول لا تساهم نعم ام لا؟ فارجو ان يكون كلامي واضحاً نحن كلنا مع لبنان ولكنا مساهمين مع لبنان وليس فيه احد زايد ولا شبر على غيره ولكن هذه قضية قومية، ارجو من الأخوان ان يناشدوا دولهم بان يساهموا في هذا الصندوق حتى تستمر المساهمة وانا اثني على ما قاله الأخ ابو تميم مع الشكر.

تدخل الرئاسة:

نحن اقررنا هنا ان نسير في هذه المناقشة وليس هناك داع للمناقشة واظن ان الأخ ابو عبد الله يتقبل كلام حبيبه وصديقه ابو حمد بكامل السرور ولقد تعهد من ناحيته بان يأخذ محضر الجلسة ويرسله الى الحكومة وهذا شيء طبيعي من ناحيته.
ولذلك ارجو ان ننتهي من هذا الموضوع ونصدر القرار وما ذكرناه، انا ارجو من الأخ حمد سفير الكويت ان نكتفي بما ذكر في المحضر ونرسله كل منا الى حكومته بما دار من مناقشة في هذا الموضوع دون ذكر كلمة التحفظ في القرار. لأن الصحافيين من لبنانيين وغيرهم سيشاهدون باعينهم تلقائياً كلمة تحفظ وكأن لا قبلها ولا بعدها. فانا لا اريد ان يشاهدوا كلمة تحفظ ويقولون ان الدول العربية تحفظت، خليها في المحضر ونتعهد بان نرسل هذه المحاضر كل منا الى دولته. ونقول لها لقد حصل كذا وكذا والمطلوب منها اي الحكومات العربية ان تساهم بحسب مقدرتها طبقاً للفقرة الثالثة من قرار مؤتمر قمة القاهرة وهذا ما ينهي المناقشة وننتهي من ذلك لا نريد تطويل الموضوع.

مندوب موريتانيا:

انا مستعد للتوقف عن النقاش ـ لكن نريد ان نلاحظ: نحن مقتنعون تمام الإقتناع بما ذكره الأخوة من ضرورة قومية الإلتزام بهذا، وانا شخصياً من الذين يعتبرون انها مسألة شرف بالنسبة للدولة ان تشارك بقليل أو بكثير. وقد وصلتنا رسالة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في هذا الموضوع، ولا اقول سري اذا قلت حولتها الى الحكومة الموريتانية وحولتها مع ملاحظات تتماشى مع هذا النطاق، هذا بالنسبة للنقطة الأولى.
أفهم كذلك مما لاحظه الأخ ابو تميم والأخ ممثل الكويت ومن الأخوة ان هذا ليس معناه انهم يريدون من احد ان ينقص عليهم العبء. لا العبء كان اكثر من ذلك كان تسعين مليوناً، فهم تحملوا القسط الباقي، وحقيقة اني افهم تمام الفهم هذا الموضوع ـ ومن جانبي ومن جانب الحكومة الموريتانية او اكد اني ابلغه واعتقد انني تفهمته وليس لي زيادة فيه.

وملاحظتي الأخيرة هي اني، ارجو ان الإقتراح الذي اقترح بأنه لا يصدر القرار في صلبه تحفظ، فالواقع والوضع مفهوم: ملتزمون قرار مؤتمر القمة، فما استطعنا ان نقوم به نقوم به. وهذا النداء الذي اقترحه الأخوة سنبلغه الى الحكومات لكن ألا نخرج من هنا ويقال هناك تحفظت الكويت او تحفظت كذا لأنهم لا يفهمون ـ فنحن نفهم ان ممثل الكويت يتحفظ على طريقة الدفع ليحث اخوته بان يدفعوا القسط الباقي او يتحملوا معه العبء او يشاركوه في الشرف لكن الصحافيين لا يفهمون فهم سيئو النية لم يفهموا (؟!). ولذا لو نقبل الطريقة التي اقترحها الأخ رضوان فتحولها الى الحكومات كوسيلة ضغط ولا اظن انه هناك داعياً كبيراً للنقاش.

مندوب اليمن:

شكراً سيدي الرئيس.

انا اعتقد انه في بداية الأمر اقترحت هذا المقترح وقلت اننا جئنا نناقش قضية التجديد فقط قضية الأسلوب والمساهمة هذه تتكرر في كل دورة ـ اسلوب المساهمة وغير المساهمة ـ انا احترم كل الأراء كما اثرت واحترم كلام الأخ ابو حمد والشيخ رضوان لكن ليس هذا المكان مجال النقاش ـ قرار القمة ـ نحن كلنا نعرف قرار القمة الدول كلها تعرف قرار مؤتمر القمة ـ انه

على الدول ان تساهم بقدر امكانياتها بنسبة مئوية هذا ما قاله ـ لا نريد ان ندخل في نقاش، من البداية قلت مبادرة جيدة ان لا يسجل ضمن المحضر. لكن ان نأتي في الأخير ويثار ان نحن نريد ان ندخل في نقاش عقيم ـ لا، انا قلت دورة طارئة لمناقشة التجديد ليس للأسلوب المساهمة او المساهمة وكلنا نبعث بالمحاضر لدولنا، ويبعث ايضاً ماذا دار من نقاش.

رئيس الدورة:

والآن نستطيع ان نقول اننا وصلنا الى نتيجة معينة....

الأمين العام بالانابة:

شكراً سيدي الرئيس حسب ما فهمت سيكون نص القرار على النحو التالي:

بعد الإطلاع على المذكرة اللبنانية بشأن رغبة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية بالتجديد لقوات الردع العربية لمدة ستة أشهر وعلى قرارات مؤتمري القمة في الرياض والقاهرة في هذا الشأن يقرر المجلس ما يلي:

١ ـ الموافقة على اعادة تجديد فترة قوات الردع العربية في لبنان لمدة ستة اشهر اعتباراً من ٢٧/٧/١٩٨٠.

٢ ـ دعوة الأمانة العامة لتوزيع محضر الإجتماع مع هذا القرار على الدول الأعضاء في اقرب وقت.

اذا سمحتم في المرة الماضية لم تحدد الموافقة على ستة اشهر هذه المرة هناك موافقة من الجميع حسبما فهمت عن ستة اشهر ـ هناك فرق ـ قوات الردع العربية في لبنان دون تحديد مدة وذلك اعتباراً من ٧/٢٦ وطبقاً لنص القرار (ثالثاً) من قرارات مؤتمر القمة الإستثنائي في القاهرة بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٦، ستة أشهر.

إذن الموافقة على فترة تجديد قوات الردع العربية في لبنان لمدة ستة أشهر اعتباراً من ٢٧/٧/١٩٨٠ وطبقاً لنص القرار (ثالثاً) من قرارات مؤتمر القمة الإستثنائي في القاهرة اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٦... بدون تحفظ.

مندوب لبنان:

مندوب لبنان يتقدم بالشكر الى المجلس الكريم ليس فقط على قضية التجديد بل على هذه الروح الطيبة التي لمسناها وخاصة لقرار المجلس بعدم التحفظ ومعنى ذلك ان هناك شعوراً من الأشقاء نحو لبنان نحن ندركه ونقدره كل التقدير. وشكرا.

رئيس الدورة يعلن انتهاء الجلسة.

النص الحرفي لمذكرة الحركة الوطنية
التي رفعتها إلى لجنة المتابعة العربية التي عقدت اجتماعاتها في جدّة في ٢٢ حزيران سنة ١٩٨١

«اذ تتمنى «الحركة الوطنية» للجنة المتابعة العربية النجاح في عملها الهادف الى ايجاد حل سياسي متكامل للأزمة اللبنانية، ترى من واجبها ان تضع امام اللجنة البرنامج الذي يمكن على قاعدته انجاز وفاق وطني حقيقي بين اللبنانيين وتحقيق اصلاح ديمقراطي للنظام السياسي في لبنان.

القسم الأول - في سبيل تنفيذ مبادىء الوفاق الوطني

اذ تؤكد «الحركة الوطنية» مجدداً التزامها المبادىء - المسلمات المعلنة في خطاب رئيس الجمهورية، والمقررات الأربعة عشر المتخذة في مجلس الوزراء في شهر آذار من العام ١٩٨٠، تود ان توضح انها تفهم هذه المبادىء والإتجاهات التي يجب ان تسلكها نحو التطبيق على النحو الآتي:

أولاً: الحسم النهائي لمسألة الموقف من اسرائيل وذلك يتطلب:

١ - صدور مواقف واضحة في بيانات علنية عن كل من حزب الكتائب والقوات اللبنانية والجبهة اللبنانية تعلن قطع كل علاقة مع اسرائيل، وادانة اي تعامل مع العدو الصهيوني، وتسفيه الإدعاءات الإسرائيلية حول حماية المسيحيين، والإنتقال الفوري الى ممارسة هذه المواقف عملياً بتصفية كل آثار الإختراق الإسرائيلي السياسي - العسكري - الأمني للمناطق الواقعة الآن تحت سيطرة «الجبهة اللبنانية»، وبقطع كل الصلات التي تربط هذه الجبهة بدويلة سعد حداد في الشريط الحدودي المحتل.

٢ - صدور قرار سياسي - عسكري متكامل عن السلطة اللبنانية بكل اطرافها واجهزتها المعنية ينزع الصفة اللبنانية نهائياً عن سعد حداد وضباطه وعناصره ويعتبر قواته جزءاً من جيش العدو الصهيوني، والمنطقة التي يسيطر عليها منطقة خاضعة للهيمنة الإسرائيلية، ويدعو هيئة الأمم المتحدة الى معاملته على هذا الأساس.

ثانياً: الإنطلاق من مدخل تحقيق الحل السياسي المتكامل بديلاً من الخطط الأمنية الجزئية: وذلك يتطلب:

١ - اعتبار الحل السياسي المتكامل انطلاقاً من مبادىء الوفاق الأربعة عشر المدخل الوحيد، الصحيح والمجدي، لمواجهة الأزمة اللبنانية في جوانبها المختلفة بما في ذلك الجانب الأمني.

٢ - الإقلاع عن محاولات تسريب الخطط الأمنية الجزئية والتي لا هدف منها في النهاية سوى تدعيم المواقع التقسيمية الراهنة، وخدمة مشاريع الهيمنة الفئوية على البلاد. وهو ما تشهد عليه الخطط الأمنية السابقة التي آلت في النهاية الى استلام ميليشيا الكتائب المزيد من المواقع وتوسيع رقعة الدويلة التي تسيطر عليها.

ثالثاً: استعادة وحدة لبنان السياسية والإدارية: وذلك يتطلب:

١ - الغاء كل اشكال السلطة التقسيمية الآن فعلياً في بعض المناطق اللبنانية، وازالة ادواتها السياسية والعسكرية والأمنية والإدارية.

٢ - بسط سيطرة السلطة الشرعية على كل الأراضي اللبنانية.

٣ - التصدي لدعوات اللامركزية السياسية والتعددية الكيانية، ولأي شكل من اشكال التقسيم المعلن او المقنع، واعتبارها ماسة بكيان البلاد ووحدتها وبأمن الشعب والوطن.

٤ - حل قضية المهجرين من كل المناطق على قاعدة عودتهم من دون استثناء الى مناطقهم الأصلية.

رابعاً: تأكيد عروبة لبنان واستقلاله الوطني. وذلك يتطلب:

١ - اعلان التزام لبنان الرسمي وكل اللبنانيين عروبة لبنان ارضاً وشعباً وتمسكهم باستقلاله الوطني.

٢ ـ المواجهة الوطنية الموحدة للعدو الصهيوني بصفته مصدر الخطر المصيري على لبنان، والتصدي للإحتلال الإسرائيلي لقسم من الجوانب وللكيان العميل الذي نشأ في ظله على الشريط الحدودي، وذلك في امتداد موقف الادانة القاطعة لكل اشكال التعامل مع اسرائيل ووضع حد حاسم ونهائي لها. مما يوفر الأساس المطلوب للنضال والعمل الوطني الجديين من اجل تنفيذ مقررات مجلس الأمن الداعية الى الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية، وبسط سيادة الدولة اللبنانية على كل أنحاء الجنوب.

٣ ـ التزام لبنان الرسمي وكل اللبنانيين موجبات انتمائه العربي وفي طليعتها موجبات المواجهة العربية المشتركة للعدو الصهيوني والتضامن العربي ضد اتفاقي «كامب دايفيد».

٤ ـ تثبيت التزامات لبنان حيال القضية الفلسطينية، واحترام حق المقاومة الفلسطينية في النضال من اجل استعادة وطنها وارساء العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية على قاعدة الإتفاقات المعقودة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٥ ـ تنظيم العلاقة المميزة القائمة بين لبنان وسوريا، في مناخ الثقة والإحترام المتبادلين، على قاعدة المصير القومي المشترك والإعتبارات التاريخية والضرورات الاستراتيجية الخاصة التي تجمعهما، وذلك من خلال ترجمة هذه العلاقة روابط محددة وملموسة بين القطرين في المجالات السياسية والإقتصادية والدفاعية والأمنية المختلفة.

خامساً: استئناف التطور الديمقراطي السلمي للبنان.

وذلك يتطلب التزام الديمقراطية اطاراً لحل مشكلات لبنان، ووضع حد لكل مشاريع الهيمنة الفئوية ولمحاولات السيطرة المسلحة، والإحتكام الى قوانين التطور الديمقراطي السلمي. مما يعني تمكين كل القوى السياسية والإجتماعية من التعبير عن موقفها ووزنها في حرية كاملة. وفي هذا الإطار ينبغي التحرر نهائياً من منطق السلطة في حصر التمثيل السياسي بالإعتبارات الطائفية، مثلما يتوجب كسر المعادلة المزورة التي تجعل من حزب الكتائب، حسب هذا المنطق الرسمي، الممثل الوحيد للمسيحيين، فيما اكثريتهم تناهض مشروعه واهدافه.

سادساً: اعادة بناء الجيش وسائر المؤسسات على اسس وطنية: وذلك يتطلب:

١ ـ تنفيذ خطة متكاملة لاعادة بناء الجيش على اسس وطنية تنطلق من التزامه سياسة دفاعية قوامها العداء الصريح لاسرائيل والتحالف المعلن مع سائر العرب، والغاء الطائفية من صفوفه كلياً، وتشكيل مادته البشرية مجدداً، من قيادته الى قاعدته، انطلاقاً من تطبيق خدمة العلم على كل اللبنانيين من دون تمييز. وبذلك يقوم جيش وطني قادر فعلاً على الإضطلاع بمهمته الأصلية في الدفاع عن البلاد في وجه العدو الصهيوني على الحدود وحماية وحدتها في الداخل.

٢ ـ تعزيز قوى الأمن الداخلي بتطوير تنظيمها وزيادة عددها وتحسين تجهيزها في سبيل ان تتمكن من العودة الى الإضطلاع بمهمتها الأصلية، مهمة حفظ الأمن الداخلي، ومن اجل الوصول بها الى المستوى الذي تصبح معه الأداة الأمنية الأساسية القادرة على تولي مسؤولية الإشراف على الأمن في كل المناطق اللبنانية.

٣ ـ توحيد مؤسسات الدولة واجهزتها واعادة بنائها جميعاً على اسس وطنية.

سابعاً: اعادة اعمار لبنان وحل مشكلاته الإقتصادية ـ الإجتماعية الناتجة عن الحرب. وذلك يتطلب:

١ ـ تنفيذ سياسة عامة توفر العون اللازم لمتضرري الحرب، وامكان اعادة اعمار البلاد، مع التركيز على الأولوية التي يجب ان تعطى لقضية اعمار الجنوب في هذا المجال.

٢ ـ تمكين الإقتصاد اللبناني من استئناف دورته الموحدة، وفتح سبل النمو الوطني المستقل المتوازن امامه على صعيدي المناطق والقطاعات.

٣ ـ معالجة المشكلات الإجتماعية الناتجة عن الحرب.

٤ ـ تلبية مطالب الحركة الشعبية في الميدان الإقتصادي ـ الإجتماعي، وخصوصاً لجهة اعتماد سياسة جدية لمكافحة الغلاء وخفض الأسعار وتوفير الخدمات الإجتماعية الضرورية.

ثامناً: تنفيذ خطة امنية مرحلية شاملة في اثناء العمل على تحقيق الوفاق الوطني. وذلك يتطلب:

١ ـ اعتبار الجيش في تركيبه الطائفي الفئوي الحالي غير مؤهل للإضطلاع بأي دور امني ايجابي والإقلاع عن اي تفكير بخطط امنية يجري تنفيذها بواسطته وسحبه من خطوط التماس والمواقع التي يتمركز فيها داخل البلاد من اجل اعادة بنائه على الأسس الوطنية التي سبقت الإشارة اليها.

٢ ـ اعتبار قوات الردع العربية الأداة الأمنية الأساسية للسلطة الشرعية والقوة المؤهلة لتولي مهمات حفظ الأمن وصون وحدة البلاد والدفاع عنها في وجه الخطر الصهيوني الى ان يقوم الجيش الوطني اللبناني القادر على الإضطلاع بهذه المهمات.

٣ ـ اعتبار قوى الأمن الداخلي الأداة الأمنية الإضافية التي تملكها السلطة الشرعية الآن، والعمل على تعزيزها وزيادة حجمها وفاعليتها في اقصى سرعة.
٤ ـ وضع خطة امنية شاملة كل المناطق اللبنانية يجري تنفيذها بواسطة قوات الردع العربية وقوى الأمن الداخلي، وبما يؤدي الى تصفية كل اشكال الأمن الذاتي القائمة في الوقت الحاضر ومعالجة الوضع الشاذ المفروض الآن على مدينة زحله بسبب الوجود الكتائبي المسلح فيها من ضمن هذه الخطة الشاملة، وعلى قاعدة تنفيذ الإتفاق الذي كان تم الوصول اليه في هذا الصدد والقاضي بانسحاب ميليشيا الكتائب من المدينة وتولي قوى الأمن الداخلي مهمة حفظ الأمن فيها.
٥ ـ رفض كل المطالب والشروط الإسرائيلية ـ الأميركية التي تشكل تدخلاً سافراً في شؤون لبنان الداخلية، مثلما تمس حق الجيش السوري العامل من ضمن قوات الردع العربية في القيام بمهمته الأمنية في تلال صنين وسائر المناطق اللبنانية بصفته جيشاً للسلطة الشرعية، وحقه في استخدام الصواريخ وكل الأسلحة اللازمة للدفاع عن نفسه ومواقعه، وللإضطلاع بدوره في حماية لبنان وصون امنه.

القسم الثاني ـ من اجل اصلاح ديمقراطي للنظام السياسي في لبنان:
في ظل الوفاق الوطني حول هذه القضايا التي تشكل في مجموعها مقومات وجود لبنان الوطنية الأساسية، وعلى قاعدة استعادة وحدة البلاد السياسية والإدارية وعودة السلطة الشرعية الى ممارسة مسؤوليتها في كل المجالات وعلى كل الأراضي اللبنانية، لا بدّ من فتح ملف الإصلاح الديمقراطي للنظام السياسي في لبنان. وفي هذا المجال تقترح «الحركة الوطنية» الأخذ ببرنامجها المرحلي سبيلاً لتحقيق الإصلاح المنشود بما يفتح امام لبنان آفاق التطور السياسي والإقتصادي والإجتماعي، ويعالج اسباب الحرب ونتائجها جذرياً، وتستعيد هنا تسجيل العناوين السبعة لهذا البرنامج المرحلي مرفقة بنصه الكامل وهي:
أولاً: الغاء الطائفية السياسية.
ثانياً: اصلاح ديمقراطي للتمثيل الشعبي.
ثالثاً: اصلاح السُلطات العامة وتحقيق التوازن بينها.
رابعاً: اصلاح الإدارة.
خامساً: اعادة تنظيم الجيش.
سادساً: تعزيز الحقوق والحريات الديمقراطية والعامة.
سابعاً: الدعوة الى انتخاب جمعية تأسيسية.
وإذ تقدم «الحركة الوطنية» مذكرتها هذه في سبيل وفاق وطني حقيقي ومن اجل اصلاح ديمقراطي للنظام السياسي في لبنان، تأمل في ان تتمكن لجنة المتابعة العربية من تقديم العون اللازم للسلطة اللبنانية التي تبقى الجهة المسؤولة أولاً وآخراً عن فرض الحل السياسي خياراً وحيداً يستجيب لرغبة الأكثرية الساحقة من اللبنانيين».

ما قاله السيد وليد جنبلاط بتاريخ ٢٢ حزيران سنة ١٩٨٢

في تصريح صحفي لدى وصوله إلى دمشق على رأس وفد من الحركة الوطنية لحضور جلسات المؤتمر الدولي للتضامن مع الثورة الفلسطينية الذي افتتح مساء بمبادرة من مجلس السلم العالمي.

قال السيد جنبلاط: «هذا المؤتمر يكتسب اهمية خاصة نظراً الى الظروف الدقيقة التي تمر فيها حركة التحرر العربي.
«نحن «كحركة وطنية» في لبنان يبقى العمق الاستراتيجي الأول والأخير لنا هو سوريا، ولذلك فان التضامن مع سوريا هو تضامن مع الحركة للوصول الى لبنان الموحد ارضاً وشعباً». وعن الإعتداءات الإسرائيلية على سوريا ولبنان، اكد السيد جنبلاط ان مثلث الصمود سوريا الثورة و«الحركة الوطنية» والثورة الفلسطينية سيقومون بمواجهة اي عدوان اسرائيلياً كان او اميركياً».

نص بيان اتحاد الرابطات المسيحية
إلى لجنة المتابعة العربية ـ حزيران سنة ١٩٨١

ان القصف العشوائي مستمر على مناطق بيروت الشرقية وضواحيها، وبعض القرى والجبال فاذا كانت اللجنة عاجزة عن حل قضية لبنان جذرياً، فأضعف الإيمان ان تضع حداً لهذه الإعتداءات التي تطال سكاناً آمنين، في أرواحهم وارزاقهم، بشكل لم يعرف له التاريخ مثيلا. وانه لمن المستغرب ان تجتمع اللجنة في كل مرة، وتتجاهل هذا الواقع الأكثر الحاحاً وضرورة، حتى بات الناس على اقتناع بان اجتماعاتها هذه اصبحت شكلية، ومن اجل رفع العتب عنها فقط.

«ان التدابير الأمنية التي اتخذت بالأمس في مناطق بيروت الغربية ان دلت على شيء، فعلى واحد من امرين:

- اما على عدم وجود ما كان يسمى بعناصر غير منضبطة.
- واما على عدم رغبة قوات الردع بوضع حد لهذه العناصر.

وفي الحالتين لم يعد هنالك من عذر مقبول اطلاقاً لأي اعتداء على المواطنين اياً كانت اسبابه.

وختم البيان: ان الإتحاد يطالب لجنة المتابعة بوضع قوات الردع امام مسؤولياتها مرة واحدة واخيرة. فالحفاظ على حياة الناس اهم بكثير من الحفاظ على ماء الوجه. ويصارح المجتمعين ان لبنان الذي اختار الطريق العربية لحل قضاياه، يجد يوماً بعد يوم بأن مشاكله تتضاعف، وأمنه يزداد سوءاً، ومساهمة العرب اقتصرت لغاية الآن على النصح الكلامي، وعلى نقل صراعات البعض منهم لتفجيرها على ساحته. واللبناني وحده، اياً كان انتماؤه، يدفع الثمن من دم ابنائه. وتهديم املاكه، وقلقه على مصيره ومستقبله.

«ان اللجنة الكريمة هي على مفترق طرق خطير، وقد يكون اجتماعها اليوم آخر أمل يعلقه لبنان على اي حل عربي قبل فوات الأوان».

نص المذكرة الفلسطينية
إلى لجنة المتابعة العربية وردّ وزير الخارجية اللبنانية آنذاك فؤاد بطرس عليها

أولاً: «نحن في منظمة التحرير الفلسطينية، قد ايدنا من قبل تشكيل لجنة المتابعة العربية، واعلنا مراراً استعدادنا لتسهيل مهمتها الصعبة في لبنان، وتقديم كل ما يمكننا تقديمه في سبيل نجاحها، في اطار ما سبق عقده من اتفاقات مع السلطة الشرعية اللبنانية، وعدم التعاون في كل ما يسمح للعدو الصهيوني بممارسة ضغوطه واعتداءاته على الأراضي اللبنانية، والجماهير الفلسطينية واللبنانية، منطلقين من التزام عربي أو مبدأ الحق المشروع في الدفاع عن النفس».

ثانياً: «ان العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية بمؤسساتها واجهزتها وقواتها، والسلطة الشرعية اللبنانية، تنظمها اتفاقات رسمية معقودة بينهما، هي اتفاقات القاهرة وملاحقها. وهذه الإتفاقات اقرتها جامعة الدول العربية. ولا يخفى ان مثل هذه الإتفاقات لا يجوز ابطالها أو تغييرها أو تعديل بنودها إلا بالتشاور بين الأطراف التي وقعتها، وبعلم الجامعة العربية».

ثالثاً: «حرصاً منا على انجاح اعمال لجنة المتابعة، وثقة بان ما ذكرته في البند السابق واضح وجلي لجميع اعضائها، نحن على ثقة بان جميع الأخوة اعضاء اللجنة يريدون الخير للبنان ولفلسطين».

رابعاً: «ان ما تردد من تصريحات، بعد اجتماع اللجنة الأخير، وما اعلن عنه من قرارات من قبل رئيس الوزراء اللبناني، يتعلق في رأينا بقوى لبنانية، ومن ثم لا علاقة لهذه الإتفاقات والإجراءات في اي حال، بالعلاقة القانونية الشرعية التي نصت عليها اتفاقات القاهرة وملاحقها بين السلطة الشرعية اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك، بل على الأخص، ما يتعلق بتنظيم الوجود الفلسطيني المسلح وتحركه وتسليحه، وكل ما يلزم من خدمات ادارية وتموينية واجتماعية، وغيرها كما نصت عليها اتفاقات القاهرة وملاحقها».

خامساً: «ان تركنا جانباً الجانب القانوني في العلاقات الفلسطينية اللبنانية، ومن ثم في العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية ولجنة المتابعة العربية، فاني يا سيادة الأمين العام اذكركم بان الثورة الفلسطينية وقواتها التابعة لها، تواجه اعتداءات عسكرية اسرائيلية شهدتها ساحة الجنوب اللبناني بقراه ومدنه ومخيماته بكل شدتها وعنفها، ولا زالت هذه الإعتداءات والتهديدات مستمرة. فهل يفكر اي انسان عربي في التضييق على قوة الثورة الفلسطينية ومنعها من الحصول على ما تتسلح به لتدافع عن وجودها، وعن امن الجماهير اللبنانية والفلسطينية ضد الإعتداءات المتكررة التي يشنها العدو الصهيوني على لبنان، والتي كان ابرزها في المدة الأخيرة مجزرة بيروت الغربية، التي سببتها غارات العدو الجوية على المناطق الآهلة بالسكان، وعمليات تخريب الجسور والطرق وتدمير المخيمات وهدم القرى التي استمرت احد عشر شهراً متواصلة، حتى اعلن العدو موافقته على قرار وقف اطلاق النار من خلال الأمم المتحدة؟».

«ولا بدّ ان اذكر ان هناك من يحاول تفسير مثل هذه القرارات من لجنة المتابعة العربية، بانها تنفيذ للخطط الأميركية المعلنة، بمحاصرة الوجود السوري، وتجريد الوجود الفلسطيني من السلاح في لبنان ومنع الأسلحة عن منظمة التحرير الفلسطينية بينما العميل سعد حداد يستدعي جيش العدو كله لاحتلال جنوب لبنان، والاعداد لعدوان وشيك على قواعد ثوارنا وقرى ومخيمات اهلنا هناك».

وقد ورد وزير الخارجية اللبنانية السيد فؤاد بطرس على المذكرة الفلسطينية بالآتي:

«انني ارى من الواجب، وضعاً للأمور في نصابها الصحيح ان أوضح ما يلي:

١ - لقد انيطت بلجنة المتابعة العربية مهمات حددتها مقررات صادرة عن مؤتمرات القمة ومجلس جامعة الدول العربية. وبديهي ان ما تقوم به اللجنة لتنفيذ مهامها ينعكس على جميع الجهات والأطراف الموجودة على الساحة اللبنانية دون استثناء، وهي تراعي في تصوراتها الإتفاقات المعقودة، وكذلك القرارات العربية والدولية الواجبة التطبيق، كما تراعي الأهداف التي من اجلها وجدت.

٢ ـ ان قرار لجنة المتابعة العربية بمنع دخول السلاح والعتاد الى لبنان، باستثناء ما يعود منه لقوات السلطة الشرعية، املاه حرص اللجنة على توفير كل ما من شأنه الإسهام في معالجة اسباب الأزمة وانتهاج السبل الملائمة لحلها وبالتالي تمكين الدولة من بسط سلطتها.

وغني عن القول ان تدفق الأسلحة على لبنان، وعلى النحو الذي يعرفه الجميع، ينسف كل الجهود والمساعي التي تبذل في هذا السبيل ويزيد في خطورة الوضع.

٣ ـ ليس في نصوص الإتفاقات التي عقدت مع منظمة التحرير الفلسطينية، والمرفق نسخ منها ربطاً، ما يولي المنظمة الحق في ادخال مثل الأسلحة التي يجري ادخالها والى المناطق وسائر الأمكنة التي تدخل اليها. كما ان النصوص المذكورة تحدد نوعية الأسلحة التي يجوز للمقاومة الفلسطينية اقتناؤها والأمكنة التي يسمح بتواجد مثل هذه الإتفاقات التي تستند اليها المنظمة، لا تنطوي على ما يبرر مطالبها، ناهيك عن انها تتجاوزها باستمرار منذ سنوات.

٤ ـ ان القول بان الإعتداءات الإسرائيلية «لا تسمح بالتضييق على قوى الثورة الفلسطينية ومنعها من الحصول على ما تتسلح به لتدافع عن وجودها وعن امن الجماهير اللبنانية والفلسطينية» يقابله حق الدولة اللبنانية بممارسة سلطتها وتطبيق قوانينها على الجميع دون استثناء، وواجبها المقدس في الحفاظ على سيادة الوطن وسلامة ابنائه، وذلك مع مراعاة التزاماتها بموجب الإتفاقات التي تعقدها والقرارات الدولية لا سيما قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٤٢٥ وما عدا ذلك، فانه لا يصح التحدث عنه إلا في اطار استراتيجية عربية مشتركة كما سبق للبنان واكده في جميع اللقاءات والمؤتمرات والإجتماعات العربية على مختلف المستويات، تلك الإستراتيجية التي لم توضع بعد.

٥ ـ ان عدم تقيد المقاومة الفلسطينية بمقررات لجنة المتابعة العربية وبالتالي بالتزاماتها تجاه لبنان، من شأنه ابقاء مواقف مختلف اطراف النزاع في لبنان على حالها، وهذا يعني استمرار تدفق السلاح الى لبنان وزيادة اسباب التوتر مع ما يشكل هذا الوضع من اخطار».

فهل تجتمع لجنة المتابعة وتتجاوز عقدة البحث والنقاش في مضمون المذكرتين اللبنانية والفلسطينية، ام انها لا تجتمع لتتفادى مثل هذا البحث والنقاش لئلا يزداد الوضع تأزماً والأجواء سخونة؟

ان اللجنة اذا اجتمعت، فليس امامها سوى الإنتقال الى مباشرة الحوار السياسي ولو في شكل محدود، او تجتمع ولا تفعل شيئاً لكي لا يقال انها انتقلت الى رحمة الله...

نص البرنامج السياسي لحل الأزمة اللبنانية الذي قدّمه الرئيس الياس سركيس إلى مؤتمر بيت الدين في تموز ١٩٨١ بالإتفاق مع رئيس الحكومة شفيق الوزان

برنامج سياسي لحل الأزمة اللبنانية

التصوّر	الاجراءات التنفيذية	دور السلطة اللبنانية	دور سوريا	دور لجنة المتابعة	دور منظمة التحرير الفلسطينية	دور القوى اللبنانية الفاعلة	دور الأمم المتحدة
١) بت موضوع التعامل مع إسرائيل.	ـ صدور إعلان عن الجهات المعنية: يكون فيه الاعلان واقعياً وموضوعياً هادفا الى قطع العلاقة أكثر منه الى شعارات إعلامية	ـ الإسهام في تذليل العقبات المتعلقة بالإعلان صيغة ومضموناً وتنفيذاً. ـ الإسهام في حملة اعلامية هادفة الى توحيد الصف الوطني في هذا الاتجاه.	الإسهام في تذليل العقبات المتعلقة بالاعلان صيغة ومضموناً وتنفيذاً مماثل لدور السلطة.	مماثل لدور السلطة والعمل مع الأطراف المحلية لالتزام الموضوعية والإيجابية مماثل لدور السلطة.	التصرف بما يساعد في هذا الاتجاه.	ـ دعم السلطة وتحاشي البلبلة الإعلامية والمزايدات.	
٢) بدء الحوار الوطني للوفاق اللبناني ـ اللبناني.	ـ لقاءات ثنائية وجماعية بين الأطراف وفق جدول زمني تحدده لجنة المتابعة يحضره كل من: رئيس الجمهورية، رئيس مجلس النواب، رئيس الحكومة، أعضاء لجنة المتابعة. ـ تهدف هذه اللقاءات الى خلق المناخ المؤاتي لحوار متواز بين الأطراف. على أن تكون الثقة المتبادلة أساساً لهذه اللقاءات.	ـ المساهمة في تذليل العقبات وتأمين انعقاد هذه اللقاءات ونجاحها. واستخلاص النتائج التي تمكنها من تحقيق الوفاق.	المساهمة في تذليل العقبات العقبات وتأمين وتأمين الأجواء الملائمة لنجاح هذه اللقاءات.	مماثل للدور السوري	مماثل لدورها في المرحلة الأولى	الاشتراك في هذه اللقاءات بروح المسؤولية والثقة المتبادلة والإبتعاد عن التشنج واعتماد أسلوب الحوار الهادف البنّاء.	

- الأطراف المعنية هي تحديداً:
التجمع الإسلامي، الحركة الوطنية، حركة أمل، الجبهة اللبنانية، القوات اللبنانية، الرئيس فرنجية.

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
٣) القيام بتحرك سياسي يسمح بتنفيذ الاجراءات السياسية والعسكرية بهدف بسط سلطة الدولة على منطقة الجنوب.	- القيام باتصالات مع المقاومة الفلسطينية بواسطة هيئة اتصال مع منظمة التحرير بهدف تسهيل مهمة قوات الطوارىء في بسط سيادة الدولة على كامل منطقة الجنوب.	- القيام بتحرك سياسي في اتجاه بدء الاتصال مع منظمة التحرير وفي اتجاه العام للأمم المتحدة ولجنة المتابعة العربية لتسهيل خطة انتشار الجنوب.	- المساهمة في دعم التحرك في اتجاه انتشار الجيش في الجنوب حتى الحدود الدولية.	- الإسهام في إيجاد الحلول اللازمة لمشكلة الجنوب لجهة الوجود الفلسطيني في هذه المنطقة، مما يضمن تسهيل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالجنوب وتنظيم العلاقة مع المقاومة في هذه المنطقة. - قيام دول اللجنة بالضغط الدولي اللازم في إطار الأمم المتحدة وفي إطار علاقاتها الدولية لتنفيذ القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ المتعلقين بالجنوب.	- تسهيل مهمة قوات الطوارىء الدولية وتسهيل تحرك الدولة والتحركات الأخرى التي تؤدي إلى بسط السيادة اللبنانية حتى الحدود الدولية.	- الامتناع عن إعاقة الجهد العربي والدولي وجهود السلطة اللبنانية لحل مشكلة الجنوب بالابتعاد عن وضع برامج بديلة قد تعيق الحل.	- تنفيذ القرارات المتعلقة بجنوب لبنان تنفيذاً كاملاً.
٤) وفاق حول الاصلاحات السياسية والدستورية وتنفيذ مبادىء الوفاق الأربعة عشر.	يتم البحث والحوار في مبادىء الوفاق الأربعة عشر وفي الاصلاحات على أن يكون أساسها المشروع الذي عرضته السلطة على الفاعليات العام ١٩٧٧	- الاسهام في وضع الصيغة النهائية للاصلاحات والعمل على تأمين التفاف اللبنانيين حولها.				- الحوار ثم الوفاق حول هذه الاصلاحات ومبادىء الوفاق والعمل على تنفيذها فور إقرارها.	

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
٥) تنفيذ الاتفاقات المعقودة مع المقاومة الفلسطينية وفقاً لبرنامج زمني وتنظيم العلاقات معها على هذا الأساس	تكليف هيئة مهمتها الاتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية بهدف تنفيذ الاتفاقات المعقودة وفقاً لبرنامج زمني على أن تصدر السلطة التدابير المتفق عليها بنصوص رسمية تهدف في النتيجة ألى التنفيذ الكامل.	تشكيل لجنة اتصال. ـ استصدار النصوص القانونية اللازمة في هذا الشأن	ـ الاسهام في تذليل العقبات	ـ الاسهام في في أعمال لجنة الاتصال ودعمها.	ـ تشكيل هيئة فلسطينية. ـ ايجاد الترتيبات اللازمة التي تؤمن تنفيذ الاتفاقات والاجراءات التي يتفق عليها.	ـ التجاوب مع هذا التصور والقيام بكل دور يمكن أن تطلبه السلطة ضمن هذا الإطار.	
٦) العلاقات الخاصة مع الشقيقة سوريا	تحديد مضمون العلاقات الخاصة بين لبنان وسوريا على أن تكون الأولوية فيها الوضع والتنفيذ لكل النصوص التي تحول دون جعل لبنان أو أية بقعة فيه ممراً لإخلال الأمن أو التآمر على الشقيقة سوريا.	ـ تنفيذ الاجراءات وتنظيم العمل المشترك بين البلدين.	مماثل لدور السلطة اللبنانية				

ـ من الطبيعي ان يتوج البرنامج الذي يتم تنفيذه تباعاً حتى نهاية العام الحالي بقيام حكومة ممثلة للأطراف.
ـ ليس ضرورياً تنفيذ الفقرات بالتسلسل الزمني.
ـ تتم مباشرة تنفيذ تدبير (بسط سلطة الدولة) وفقاً لمقررات اجتماع بيت الدين.

الاجراءات الضرورية لخلق المناخ اللازم لتنفيذ البرنامج السياسي وبرنامج تأهيل الجيش

الاجراءات	تفاصيل التنفيذ	دور السلطة اللبنانية	دور قوات الردع	دور لجنة المتابعة	دور منظمة التحرير الفلسطينية	دور الأطراف اللبنانيين	دور الأمم المتحدة
١) خلق المناخ للازم لتنفيذ البرنامجين السياسي والعسكري	ـ التزام جميع الأطراف على الساحة، وقف النار والتزامها الامتناع عن أي اجراء قد يخلق واقعاً جديداً يؤدي الى الانفجار.		المساهمة في خلق المناخ اللازم وضمان تنفيذ الاجراءات.	المساهمة في تنفيذ كل هذه الاجراءات.	المساهمة والالتزام لتنفيذ هذه الاجراءات.	ـ المساهمة في تنفيذ هذه الاجراءات بالتزام وسحب المسلحين من المناطق الساخنة وخلق الأجواء للاتجاه الى الحلول السياسية البديلة من الحلول العسكرية التي فقدت مبرّرها	
٢) النقاط الساخنة:							
٢١ ـ في الجنوب	تنفيذ خطة انتشار الجيش في الجنوب المرفقة ربطاً.	التحرك السياسي لتنفيذ خطة انتشار الجيش في الجنوب.	مساندة مهمة انتشار الجيش في الجنوب.	مماثل	مماثل	مماثل	
٢٢ ـ على خطوط التماس في العاصمة والجبل والشمال مع تأمين طريق فرعية للمطار	ـ أمام استقدام قوات من دول عربية تنضم إلى قوات الردع العربية بغية استخدامها لتبريد هذه النقاط أو أية نقاط ساخنة قد تطرأ.	ـ السعي الى تأمين انضمام قوات ردع عربية أخرى إلى قوات الردع العربية ـ انسحاب الجيش من خطوط التماس لتنفيذ برنامج التأهيل.	ـ انسحاب جيش التحرير الفلسطيني من خطوط التماس.	مماثل			تنفيذ خطة انتشار الجيش في الجنوب بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالوصول حتى الحدود الدولية وإعادة السيادة اللبنانية على كامل أرض الجنوب.

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
	ـ وفي كل الأحوال انشاء قوة في تصرّف رئيس الحكومة ووزير الداخلية مؤلفة من: انتقاء ٥٠٠ عنصر أمن داخلي. انتقاء ٣٠٠ عنصر أمن عام انتقاء ٢٠٠٠ من الجيش. ـ لا علاقة للجيش أو قوى الأمن بها إلا العلاقة الإدارية، وتستخدم وفقاً لصلاحيات وزير الداخلية في النقاط الساخنة.	تنفيذ اجراءات تشكيل القوة.					
٣) وقف تزويد أي طرف من الأطراف بالأسلحة على كل أنواعها والذخائر والتشدد في منع دخولها الى الأراضي اللبنانية							

برنامج زمني لتأهيل الجيش اللبناني للقيام باعباء الدفاع والأمن

المرحلة	الأجراء المطلوب	المهمات والاجراءات التنفيذية	دور قوات الردع	دور منظمة التحرير الفلسطينية	دور الأطراف المسلحة على الساحة	دور قوات الطوارىء الدولية
الأولى: مدتها ثلاثة أشهر من تاريخ ١/٨/٨١	إقرار بدء تنفيذ خدمة العلم - استمرار التطوع - تأمين الدعم المالي لذلك. - اجراء تشكيلات عامة في الجيش. - التأهيل العسكري والمعنوي. - تنقية الجيش من الشوائب.	- الإعلان واتخاذ الاجراءات التحضيرية لبدء التدريب في تاريخ ١/١١/١٩٨١. - البدء بالتدريب وفقاً لبرنامج عسكري وبرنامج تنشئة وطنية مدروس. - تسليم أصحاب الكفايات المهمات والوظائف مع مراعاة التوازن الطائفي. - يتم التأهيل لوحدات الجيش في معسكرات تدريب لمدة ٣ أشهر لصقل تدريبها وانضباطها وتوجيهها المعنوي. - انهاء ظاهرة سعد حداد. - انهاء ظاهرة الجيوش الرديفة. - اتخاذ الاجراءات ضد العسكريين الذين لا يلتزمون قرارات السلطة العسكرية ابتداء من تاريخ ١/١/١٩٨١.	- - - - ضبط الأمن وتثبيته. الإسهام في إنهاء الجيوش الرديفة.	دعم الخطوات في هذا الاتجاه والامتناع عن استقبال أي لبناني في صفوفها وتسليم كل ملتحق بهذه الصفوف الى السلطات العسكرية اللبنانية. - - - - الأمتناع عن دعم أي فصيل رديف للجيش اللبناني وعدم استيعابه بشكل سرّي أو علني	دعم الخطوات في هذا الاتجاه والامتناع عن استقبال أي لبناني في صفوفها وتسليم كل ملتحق بهذه الصفوف إلى السلطات العسكرية اللبنانية إذا كان مطلوباً لخدمة العلم. - - - الامتناع عن دعم أي فصيل رديف للجيش اللبناني وعدم استيعابه بشكل سرّي أو علني.	- - - استمرار جهودها لتنفيذ مهمتها كاملة حتى الحدود الدولية.
الثانية مدتها شهران تنتهي في تاريخ ١/١/٨٢	تكليف الجيش مهمات أمنية.	- تولى الجيش وقوى الأمن الداخلي في بيروت وضواحيها من ضبية مروراً بضهر الوحش حتى الناعمة وتخفيف العبء عن قوات الردع وتجميعها في أماكن تمكنها من المساندة	- تجميع قواتها في بير حسن، عرمون، ضهر البيدر، عين حزير	- اتخاذ التدابير الميدانية لتسهيل مهمة الجيش، إقفال المكاتب.	- اتخاذ التدابير الميدانية لتسهيل مهمة الجيش، إقفال المكاتب المسلحة.	

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
	ـ العمل لتولي الجيش مهمات دفاعية في كامل منطقة الجنوب.	ـ مسك الطريق الدولية من طرابلس حتى صور.	مساندة الجيش عند الطلب.	الامتناع عن الظهور المسلّح.	الأمتناع عن الظهور المسلّح.	
	ـ تنفيذ خطة انتشار الجيش في الجنوب المرفقة ربطاً.	ـ انتشار الجيش في المنطقة الحدودية مع القوات الدولية.	ـ	تجميع الأسلحة الثقيلة في المخيمات وتحديد بقعة لايداعها فيها (سوريا أو العرقوب)	تجميع الأسلحة بإشراف السلطة الشرعية.	
الثالثة: مدتها ثلاثة أشهر تنتهي في تاريخ ١/٤/١٩٨٢	ـ تنشيط التدريب العسكري والمعنوي والوطني واستعجال عمليات التجهيز. ـ تكليف الجيش مهمات أمنية أخرى.	ـ تولي المهمات الأمنية في المناطق المهمة من المتن والجبل والشمال وتخفيف العبء عن قوات الردع وتجميعها في مناطق تمكنها من سرعة التدخل في البقاع وعكار.	تجميع قواتها في البقاع وعكار ـ مساندة الجيش عند الطلب.	ـ مماثل لمنطقة بيروت وضواحيها ـ اتخاذ الترتيبات لتنفيذ الاتفاقات المعقودة معها	ـ مماثل للمرحلة الثانية على أن يتم تسليم الأسلحة الثقيلة الى الجيش اللبناني بعد شرائها من الأطراف	
الرابعة: مدتها أربعة أشهر تنتهي في تاريخ ١/٨/١٩٨٢	ـ تثبيت الأمن الداخلي وتحميل قوى الأمن العبء الأكبر من المهمات.	ـ تعزيز وجود الجيش في كامل الجنوب. ـ تخفيف أعباء حفظ الأمن عن الجيش واقتصار وجوده في بقع ونقاط حيوية مهمة في الداخل وعلى المحاور يتولاها ويؤازر قوى الأمن الداخلي. ـ تسليم الجيش وقوى الأمن الداخلي كل المناطق اللبنانية.	مساندة الجيش في الجنوب في كل المناطق. ـ دعم تنفيذ الاتفاقات مع المقاومة.	ـ تنفيذ الاتفاقات المعقودة معها. ـ عدم إعاقة مهمات الجيش في الجنوب ومهمات قوى الأمن والجيش في الداخل.	حل تنظيماتها العسكرية. ـ تنسليم السلاح الى الجيش بعد شرائه منها. ـ تسهيل مهمات قوى الأمن والجيش في الجنوب والداخل.	تنفيذ مهمتها كاملة حتى الحدود الدولية.

ـ في كل المراحل يجب أن يكون تسلم الجيش المهمات الأمنية متناسقاً مع برنامج الحوار والاتصالات السياسية والذي يجب أن يكون مدعوماً من لجنة المتابعة العربية وبإشرافها.

خطة عسكرية سياسية لانتشار الجيش اللبناني في الجنوب

المرحلة أ	لبنان ب	المقاومة الفلسطينية وحلفاؤها ج	الأمم المتحدة د	دول لجنة المتابعة	الدول الضاغطة على اسرائيل، أميركا وفرنسا مثلاً
الأولى: انتشار قوات الجيش في بقعتي النبطية وصور في وقت واحد.	- استعمال كتيبتي مشاة زائد سريتي مصفحات لتحقيق هذا الانتشار. - تأمين النقاط الحساسة ومنها: - مرفأ صور - جسر القاسمية - مفارق طرق أبو الأسود. - قلعة الشقيف - ثكنتا صور والنبطية - تأمين المحور الساحلي ومحور النبطية، القعقعية.	- اخلاء المدن والقرى والنقاط الحساسة من المقاتلين وبخاصة قلعة الشقيف وثكنة النبطية وجسري القاسمية والقعقعية. - منع المظاهر المسلحة في بقعتي عمل الجيش. - عدم عرقلة مرور الآليات العسكرية على الطرق والمحاور. - متابعة التزام وقف النار والقيام بعمليات عسكرية انطلاقاً من الأراضي اللبنانية.	- تأمين مركز قيادة القوات الدولية في الناقورة حتى مسافة ٣ كلم. - تكثيف الدوريات على محور صور - الناقورة. - تكثيف الدوريات على المحور الحدودي من الناقورة حتى شبعا مروراً بالقليعة. - تعزيز مراكز المراقبة التابعة للجنة الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية المشتركة على طول الحدود الدولية الجنوبية. - تأمين انسحاب القوات الإسرائيلية من كامل بقعة الشريط الحدودي. - فتح طريق البياضة - الناقورة. - فتح كل طرقات الشريط الحدودي.	- تأمين تنفيذ المقاومة الفلسطينية لما هو مطلوب منها لنجاح خطة انتشار الجيش.	- مساعدة الأمم المتحدة لتأمين تنفيذ اسرائيل لما هو مطلوب منها بعدم عرقلة خطة انتشار الجيش.
الثانية: تدعيم الاستقرار الأمني في بقعة عمل الجيش	- متابعة الاتصالات مع الفرقاء المعنيين لتثبيت المرحلة الأولى والمساعدة على تنفيذ المرحلة الثانية هذه.	- سحب المسلحين من بقعة عمل القوات الدولية	وضع مركز مراقبة دولي في قلعة الشقيف. - تأمين وقف العمليات العسكرية والاسرائيلية ضد الأراضي اللبنانية وضد المواطنين - سحب مراكز الميليشيات من البقعة الحالية لعمل القوات الدولية.	مماثل	مماثل

أ	ب	ج	د		
الثالثة: انتشار قوات الجيش في مرجعيون وبقعة الشريط الحدودي.	- التمركز في ثكنتي مرجعيون والخيام. - الانتشار على طول خط الهدنة مع اسرائيل. - تدعيم عمل السلطات الادارية.	- اخلاء بقعة جسر الخردلي. (انتشار الجيش اللبناني).	- الانتشار حتى الحدود الدولية جنوباً. - الإشراف على تطبيق الفقرة «د». (انسحاب القوات الإسرائيلية). - المساهمة في تطبيق الفقرة «ب». - تأمين تخلّي إسرائيل عن نظرية الحزام الأمني والعودة الى تطبيق بنود اتفاق الهدنة. - تأمين تسهيل إسرائيل لمهمة انتشار القوات الدولية حتى خط الهدنة وبعدها عدم عرقلة انتشار قوات الجيش اللبناني حتى هذا الخط.	مماثل	مماثل
الرابعة: العمل على تقيد اسرائيل بإحكام الهدنة.	- استئناف عمل الوفد اللبناني لدى لجنة الهد:ة اللبنانية - الاسرائيلية المشتركة		- تنشيط عمل لجنة الهدنة. - مراقبة تنفيذ بنود اتفاق الهدنة المشترك وملحقاتها - استئناف عمل الوفد الإسرائيلي لدى لجنة الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية المشتركة.	مماثل	مماثل

نص البيان الختامي لقمة جبهة الصمود والتصدي
المعقودة بتاريخ ١٦ - ١٨ ايلول ١٩٨١ في مدينة بنغازي

في اطار العدوان الأميركي على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية والاعلام عن التحالف العسكري الأميركي الصهيوني وبدعوة من الأخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر - ايلول - العظيمة، عقدت جبهة الصمود والتصدي مؤتمرها الخاص في مدينة بنغازي في الفترة من ١٦ الى ١٨ ايلول ١٩٨١ وقد شارك فيه كل من: الرئيس حافظ الأسد والرئيس الشاذلي بن جديد، والعقيد معمر القذافي والرئيس علي ناصر محمد والسيد عرفات.

ولقد استعرضت القمة العدوان الأميركي على الجماهيرية وقررت تنفيذاً لميثاق الجبهة القومية للصمود والتصدي وضع جميع الامكانات لمساندة الجماهيرية العربية الليبية ضد العدوان الأميركي كما استعرضت القمة المراحل التي قطعتها الجبهة على طريق مسيرتها القومية، كما جرى بحث معمق لمجمل الوضعين العربي والدولي وتطور الصراع العربي الصهيوني.

وناقش المؤتمر الخطوة النوعية الجديدة التي اقدمت عليها الولايات المتحدة الأميركية بالاتفاق مع العدو الاسرائيلي خلال زيارة بيغن لواشنطن.

ولقد كان واضحاً ان هذا التحول الاستراتيجي والخطير في المنطقة انما كان يهدف الى ما يلي:

١ - تصفية قضية فلسطين وتكريس الاحتلال الصهيوني لفلسطين والأراضي العربية وترسيخ الكيان الصهيوني واسقاط اي امكانية لاقامة سلام عادل وذلك من خلال القوة العسكرية الهائلة والامكانات الاستراتيجية الكبيرة التي تتيحها تلك الاتفاقيات للكيان الصهيوني وسياسته التوسعية والابقاء على امكانية واحدة مفتوحة امام الأمة العربية وهي امكانية الاستسلام والخنوع التي ترفضها الأمة العربية.

٢ - فرض الهيمنة الأميركية والاسرائيلية على المنطقة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وتعريض الوجود القومي للأمة العربية لخطر التصفية.

٣ - جعل المنطقة العربية قاعدة اميركية متقدمة ضد سائر قوى التقدم والتحرر في العالم لا سيما في آسيا وافريقيا.

٤ - تحويل المنطقة العربية الى قاعدة ارتكاز اميركية مما يؤدي الى الصدام مع الاتحاد السوفياتي الأمر الذي يهدد السلام العالمي والأمن الدولي وبالتالي فان هذه العلاقة النوعية الجديدة بين الولايات المتحدة الأميركية والكيان الصهيوني تضع العرب وجهاً لوجه في حالة صدام عسكري مع الولايات المتحدة الأميركية كما تهدد امن وسلام شعوب المنطقة والبشرية جمعاء.

كما استمع المؤتمر الى كلمة من ضيف الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وزير خارجية الجمهورية الاسلامية الايرانية، وبعد ان درس المؤتمر جميع هذه الأوضاع اتخذ عدداً من القرارات منها ما يلي:

١ - دعوة الدول العربية في مؤتمر القمة العربي القادم الى اتخاذ اجراءات رادعة ضد الدول العربية المتعاونة مع نظام السادات والكيان الصهيوني.

٢ - أ - اعتبار الولايات المتحدة الأميركية في حالة مواجهة مع الأمة العربية وبالتالي دعوة الحكومات العربية الى اعادة النظر في علاقاتها مع هذه الدولة في مختلف المجالات حفاظاً على المصالح القومية للأمة العربية.

ب - ادراج موضوع العلاقات العربية - الأميركية في جدول اعمال مؤتمر القمة العربي القادم لاتخاذ موقف عربي موحد.

ج - اعتبار التحالف الأميركي - الاسرائيلي مشاركة من جانب الولايات المتحدة الأميركية في احتلال فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

د - اعتبار التواجد العسكري الأميركي بكل اشكاله في الوطن العربي معادياً للأمة العربية ويتوجب العمل على محاربته وازالته.

٣ ـ العمل على استخدام جميع الامكانات الاقتصادية العربية بما فيها النفط والأرصدة العربية في المصارف الأميركية لمواجهة التحالف الجديد بين الولايات المتحدة الأميركية والكيان الصهيوني.

٤ ـ استمرار العمل لتحقيق التوازن الاستراتيجي مع العدو ودعوة الدول العربية الى اعادة النظر في سياساتها بما يخدم هذا الهدف.

٥ ـ ان اقامة السلام العادل في المنطقة الذي يعيد للأمة العربية حقوقها القومية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى يتطلب تحقيق توازن في القوى في المنطقة.

٦ ـ الاستمرار في تعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفياتي والدخول في مباحثات معه من اجل تطوير نوعي للعلاقات بين الأمة العربية وبينه، بما يؤدي الى اعادة التوازن الى المنطقة وخاصة بعد التحالف الأميركي ـ الاسرائيلي الجديد.

٧ ـ دعم وحدة لبنان واستقلاله وعروبته باعتبار ذلك ضرورة لصيانة الأمن القومي العربي ومصالح الشعب اللبناني الشقيق.

كما يؤكد المؤتمر وقوفه بحزم ضد العدوان الصهيوني على لبنان والمخيمات والتجمعات الفلسطينية وكذلك ضد التدخل الاسرائيلي في شؤون لبنان الداخلية بهدف تمزيق وحدته الوطنية وتعطيل مسيرة الوفاق الوطني، كما يؤكد المؤتمر على اهمية حماية ودعم الثورة الفلسطينية بكل الامكانات ضد العدوان الصهيوني.

٨ ـ رحب المؤتمر بمعاهدة الصداقة والتعاون بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وجمهورية اثيوبيا الاشتراكية باعتبارها تساعد في النضال ضد نهج واتفاقات معسكر داوود واطرافه.

٩ ـ يحيي المؤتمر نضال شعبنا في الوطن المحتل ويؤكد دعم صموده في مواجهة الاحتلال ومؤامرة الحكم الذاتي وضد اجراءات العدو الصهيوني الارهابية وانتهاكاته للمقدسات والاستيطان وتهويد القدس الشريف.

١٠ ـ يحيي المؤتمر نضال شعبنا في مصر ضد نظام السادات ويعلن وقوفه الى جانب هذا النضال لاسقاط نظام السادات العميل واتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية.

١١ ـ العمل على تطوير التعاون في جميع المجالات بين الدول العربية والافريقية ودول عدم الانحياز وكذلك دعم نضال حركات التحرر في افريقيا لا سيما في جنوب افريقيا وناميبيا والصحراء الغربية، ويعلن المؤتمر وقوفه الى جانب انغولا ضد عدوان النظام العنصري في جنوب افريقيا.

١٢ ـ التأكيد على دور مؤتمر الشعب العربي في التصدي لتحديات الامبريالية والصهيونية والعنصرية وتقديم الدعم اللازم له وللأمانة الدولية للتضامن مع الشعب العربي وقضيته المركزية فلسطين وللنهوض بمسؤولياته على الساحتين العربية والدولية.

١٣ ـ قرر المؤتمر تطوير عمل الجبهة القومية للصمود والتصدي وذلك:

أ ـ بانشاء المؤسسات المقررة في المؤتمرات السابقة.

ب ـ تحديد مواعيد دورية لاجتماعات هذه المؤسسات.

ج ـ الطلب من اللجان اقرار خطط عمل وفق ميثاق الجبهة وقراراتها.

هذا وقد شارك الأخوة الرؤساء الشعب العربي الليبي في احياء ذكرى مرور خمسين عاماً على استشهاد شيخ الشهداء عمر المختار.

نص المذكرة التي قدّمها الرئيسان كميل شمعون والشيخ بيار الجميّل إلى رئيس الجمهورية الياس سركيس لمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربي في فاس في تشرين الثاني ١٩٨١

«فخامة الرئيس،

تتوجهون بعد ايام، الى مدينة «فاس» في المملكة المغربية الشقيقة، لتمثلوا لبنان في مؤتمر القمة العربية المنعقد في الخامس والعشرين من الشهر الجاري، فتحملون اليه القضية الكبرى، قضية الحياة والمصير لوطننا لبنان.

ان الجبهة اللبنانية، شعوراً منها بمسؤولياتها، تضع بين يديكم هذه المذكرة آملة أن تكون موضوع اهتمامكم الأول لتصبح، بعد ذلك، موضوع اهتمام المجتمعين في المؤتمر:

أولاً: ان مؤتمر القمة العربي الذي وضع يده، بالتراضي، على الأزمة اللبنانية أعلن، في اجتماعه تاريخ ٢٦ - ١٠ - ٧٦:

«ان ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية المجتمعين بالقاهرة لبحث الأزمة في لبنان، ودراسة وسائل حلها، من أجل الحفاظ على أمن لبنان وسيادته، ووحدته، ينطلقون من الالتزام بالمسؤولية القومية والتاريخية بوجوب تعزيز الدور العربي الجماعي، بما يكفل حسم الموقف في لبنان والحيلولة دون تفجره، في المستقبل، وتوفير الضمانات اللازمة لاستقرار الحياة الطبيعية فيه، والحفاظ على مؤسساته السياسية والاقتصادية وغيرها وصيانة السيادة اللبنانية».

ثم ان المؤتمر، في هذه الدورة وفي دورات لاحقة، اتخذ عدة قرارات، وعهد الى لجنة أوكل اليها مساعدة السلطة الشرعية اللبنانية في تنفيذها.

يتبين مما تقدم ان مؤتمر القمة العربي هو الهيئة التي اعتبرت صاحبة الاختصاص والصلاحية، وذلك بحكم «الالتزام القومي» وبحكم المصلحة العربية الشاملة. كما ان أهل القضية أنفسهم هم الذين طلبوا ان تكون هذه الهيئة العليا هي المرجع الذي ينظر في أمر محنتهم، لأنها انبثقت، في أساسها، من أسباب عربية لا لبنانية.

ثانياً: ان رئيس جمهورية لبنان، فضلاً عن انه صاحب القضية ومحاميها الأول، هو أيضاً رئيس اللجنة التي اختارها مؤتمر القمة وعهد اليها مهمة تنفيذ مقرراته. فمن البديهي اذاً، بعد مرور هذه المدة، ان يقدم الرئيس اللبناني للهيئة التي وضعت يدها على القضية عرضاً مفصلاً عما تم تنفيذه من مقرراتها، أو أن يبين الأسباب التي حالت دون التنفيذ.

بل أن المؤتمر نفسه، من حقه ان يطالب بالايضاحات الكافية التي تجلو الغوامض وتكشف الأسباب التي تركت مقرراته معطلة النفاذ.

ثالثاً: ان الشعب اللبناني الذي وضع اماله في «الالتزام العربي» المتمثل في مؤتمر القمة، لا يريد ان يصدق ان هذه الهيئة العليا قد صرفت اهتمامها عن قضيته، وأحلت نفسها من «الالتزام» الذي أخذت به، وان تكون قد آثرت التغاضي عما يقف حائلاً دون ايجاء الدولة اللبنانية ومؤسساتها، وسيادتها.

ويكون الأمر ادهى اذا كان أهل الهيئة العليا على علم بالموانع والحوائل ولكنهم يحاذرون اعلانها والتصدي لها تاركين أخاهم المدمى لمصيره.

ان رغبة مؤتمر القمة في عدم التعرض للأسباب الحقيقية التي تبقى مقرراته مجمدة التنفيذ فسحت المجال لاختلاق ذرائع ومبررات، حجبت الأسباب والموانع الحقيقية، فراجت الاشاعات ان اللبنانيين مختلفون على المؤسسات، وعلى شكل الدولة، وعلى الجيش، ولا نظن ان هذا الضباب المصطنع قد غيب الحقيقة عن الذين يتولون وضع الحلول وتنفيذ القرارات.

رابعاً: ان اللبنانيين، على مختلف فئاتهم وطوائفهم، عبروا، أكثر من مرة وبكل الوسائل، عن رغبتهم في قيام دولتهم، وعبروا عن تفضيلهم اياها على كل دولة، وجيشهم على كل جيش، مهما كانت المآخذ المنسوبة اليهما.

هذا بعدما اقتنعوا بوجوب تقديم الأمن واستعادة السيادة على كل شيء آخر. وهم مقتنعون بأن الأمن والسيادة وقيام

المؤسسات يمكن بلوغها عن طريق الدولة وجيشها لو ترك الأمر للبنانيين وحدهم، وزالت عنهم وسائل الضغط والاكراه.

ان في وسع القمة العربية ان تتأكد من ذلك بالرجوع الى ما صدر من مواقف وقرارات رسمية سواء عن الحكومة اللبنانية، أو عن مجلس النواب اللبناني، أو عن الهيئات والقيادات اللبنانية من كل الفئات والجهات.

ان ارادة لبنان اليوم لا يرقى اليها اي شك، وهي ان تسترد الدولة مسؤولياتها كاملة وان يستأنف اللبنانيون بناء غدهم ومصيرهم من ضمن الصيغة التي يختارونها بحرية، ويرتاحون اليها. ولا ضرورة لأية وصاية في التحاور والاختيار وتقرير المصير.

ان اغماض العيون على هذا الواقع، وتقديم سيادة الآخرين على سيادة الدولة اللبنانية وسلطاتها لا تقبله أية دولة، ولا يقبله أي منطق.

ونرى ان التعتيم على كل ذلك، يؤذي ولا ينفع، ولا يحل مشكلة احد، ولا يضمن اي امن وفي هذه الحال تظل أزمة لبنان تتفاقم، وتهدد وجوده وامنه وامن الأشقاء فضلاً عما ينشأ من احداث تتخذ ذرائع لزيادة التهديد والعدوان واحتلال الأرض واجلاء السكان.

خامساً: ان الجبهة اللبنانية مع تقديرها البالغ لخطورة المواضيع المدرجة على جدول اعمال المؤتمر ترى ان الموضوع اللبناني ليس اقل خطورة منها، ولا ترى سبباً لاستبعاد هذا الموضوع عن جدول الأعمال والاختفاء ببحث مسألة الجنوب اللبناني التي تظل على اهميتها العظمى، جزءاً من كل وفرعاً من اصل.

وترى الجبهة ضرورة التمسك بالمكاسب الحاصلة، وبخاصة ما جني منها في مؤتمر الرياض ـ القاهرة، ومؤتمر تونس، ومؤتمر الطائف.

وترى ضرورة التمسك بالالتزامات التي رأيتم، لفخامتكم، اعلانها تلقائياً، في مختلف المناسبات الوطنية.

هذه المكاسب ليس من الحكمة، ولا من الحق، التراجع عنها، أو عدم اذكائها بموقف جديد.

سادساً: ان مؤتمر القمة هو الهيئة الواضعة يدها، اليوم، على أزمة لبنان، وقد اخذ المؤتمر نفسه بها بحكم «الالتزام القومي» واصدر قرارات هامة واختار لجنة لتنفيذ هذه القرارات، فمن المعقول ـ المفروض بل من الواجب المنطقي، بعد هذا الوقت الذي انقضى، ان يطرح الأمر مجدداً على المؤتمر طرحاً عنفوانياً ـ صريحاً لأن القضية واهل القضية ينتظرون ان يعرفوا موقف القمة منها حتى اذا كان موقف القمة، كما الطرح، عنفوانياً صريحاً يكون قد قرب الحل، أو لا تحول اهل القضية بانتظارهم الى الطريق التي يأملون بأن تصل بهم، وبقضيتهم، الى الغاية المنشودة. وهي الغاية التي يجد فيها أهل القضية خيرهم وخير العرب جميعاً.

يا فخامة الرئيس،

انكم تمثلون لبنان وتحملون هموم شعبه، وستنقلون، الى مؤتمر «فاس»، صوته، والقضية هي ما هي في الخطورة وتقرير المصير.

ان لبنان يتطلع اليكم، وينتظر النتيجة. انكم تعلمون اننا لن نرضى، ولا يرضى انسان حر، ان يرى لبنان ينزف ويتلاشى ويحتضر.

كما أننا لن نرضى ان يبقى لبنان دولة محتلة تسيطر قوات غريبة على مقدراتها.

بيار الجميّل	كميل شمعون
الرئيس الأعلى لحزب الكتائب اللبنانية	رئيس حزب الوطنيين الأحرار

دير عوكر
السبت ٢١ تشرين الثاني ١٩٨١

نص بيان «التجمّع الإسلامي» و«جبهة المحافظة على الجنوب»
في ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٨١

«استأثر موضوع انعقاد القمة العربية باهتمام وبحث «التجمع الاسلامي» و«الجبهة الوطنية للمحافظة على الجنوب» في اجتماعهما اليوم. وإذ تابع المجتمعون في دقة ما أعلن عن محادثات واقتراحات وزراء الخارجية العرب المنعقد تمهيداً لقمة الملوك والرؤساء كونوا فكرة صحيحة عن الأجواء التي تنعقد في ظلها هذه القمة، والتي تعتبر في ظروف الأمة العربية الحاضرة من أهم مؤتمرات القمة، خصوصاً لأنها تأتي في وسط تحولات وتطورات ونشاطات دولية واسعة في شأن قضية الشرق الأوسط، أو بتعبيرنا قضية فلسطين وقضية لبنان والأراضي العربية المحتلة، والصراع العربي - الاسرائيلي من أجل استخلاص هذه الأرض وحقوق الشعب الفلسطيني في العودة اليها لتقرير مصيره بنفسه، واقامة دولته على تراب وطنه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب.

«ان الخطورة التي نجدها في هذه المرحلة لا تأتي فقط من النشاطات الدولية التي أشرنا اليها، بل تنجم في نوع خاص عما يظهره العدو الاسرائيلي من نيات عدوانية يتهيأ لها عسكرياً واعلامياً وسياسياً بسبب الحرج الذي يلاقيه من التفهم الدولي المتصاعد لحق العرب والفلسطينيين في شكل خاص، والحلقة التي تضيق حوله من تحول في الرأي العام الدولي باتجاه الاعتراض في الموقف العربي، والحق العربي. ان انظار الأمة العربية تتجه ببالغ الاهتمام الى اجتماع الملوك والرؤساء العرب، والى ما سيقررونه في مرحلة هي اليوم مصيرية للعرب أكثر منها في أي وقت، ويعلقون الأمل على تحسس قادتهم بالمسؤولية الكبيرة التي يتحملونها اليوم أمام الشعوب العربية وأمام التاريخ.

«وان الأمة العربية تتطلع أول ما تتطلع الى وحدة الصف العربي، فهي الركيزة الأولى في قوتهم، وفي مواجهة التحديات وأي عدوان يستهدفهم، وهي أمنية غالية في يد القادة لتحقيقها، وعليهم تقع مسؤوليتها.

«ان قضية لبنان وجنوبه في نوع خاص والتي وضعها وزراء الخارجية في رأس محادثاتهم هي المحك الحقيقي لما ينتظره ليس اللبنانيون وحدهم، بل اشقاؤهم العرب والمجتمع الدولي في الوقت نفسه. فلبنان الذي يتوجع في كل أنحائه، وخصوصاً في جنوبه يعيش منذ سبع سنوات في آلام مبرحة، ويقدم من الضحايا والخسائر ما لم يعطه غيره في المعركة القومية التي هي معركة العرب جميعاً، بحيث أصبحت القضية الفلسطينية تعيش فيه أكثر مما تعيش على أي أرض أخرى، ويتحمل في سبيلها فوق ما تحمله غيره.

«ان الشعب اللبناني على فئاته المختلفة يتوجه الى مؤتمر القمة، مناشداً أعضاءه أن يعطوا لبنان وقضيته ما يستحقان من العناية والجهد، فيتخذوا بعد درس شامل دقيق مواقف وقرارات تحمل في صلبها الحلول التي تضع حداً لمعاناة هذا الشعب العربي المؤمن الصابر المضحي عن رضى واباء في سبيل القضية الكبرى، وان تكون هذه القرارات قرارات التنفيذ الفعلي المنقذ، والذي يضع حداً لمأساة الجنوب ومأساة لبنان بأسره.

«ان التجمع الاسلامي والجبهة الوطنية للمحافظة على الجنوب، وهما لم يريا ضرورة للاتصال بالمؤتمرين، مكتفين بالوفد اللبناني، يرجوان ان يعود هذا الوفد حاملاً من القمة ما يدخل الطمأنينة، وتباشير الخلاص الى شعبه».

نص مذكرة «الحركة الوطنية»
إلى مؤتمر القمة العربي المنعقد في فاس في تشرين الثاني سنة ١٩٨١

أصحاب الجلالة والسيادة ملوك ورؤساء الدول العربية المحترمين،
تحية عربية وبعد،

إذ تتوجه «الحركة الوطنية اللبنانية» اليكم بأطيب مشاعر الاحترام والتقدير، تعتبر انعقاد مؤتمركم على مستوى القمة في مدينة فاس في المغرب حدثاً بارزاً وبالغ الأهمية في الظرف الراهن الذي تعيشه المنطقة العربية. واذا كنا نشارك القوى الوطنية العربية جميعاً أملها في أن تأتي ابحاثكم وقراراتكم المتصلة بقضية العرب المركزية قضية فلسطين، في مستوى الحفاظ على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وفي طليعتها حقه في اقامة دولته المستقلة فوق ارضه، وصون الحقوق القومية للأمة العربية وتعزيز قدرتها على الاستمرار في مواجهة الاحتلال والاغتصاب الصهيونيين، فاننا نسجل تقديرنا الكبير لوضع قضية الجنوب اللبناني بنداً أول في جدول اعمال مؤتمركم. ولا نعتبر هذه اللجنة مجرد تعبير عن الاهتمام بقضية بلدنا، بل نرى فيها تجسيداً لوعي عربي عام يحيط بابعاد الصراع الجاري على الساحة اللبنانية ويمنحه ما يستحق من اهتمام. واذا كانت قضية الجنوب تتصل بمجمل الوضع اللبناني، فاننا نود في هذا الصدد ان نضع امامكم جملة حقائق ومواقف وطنية لبنانية آملين في ادخالها ضمن اطار مناقشاتكم وتضمينها قراراتكم الختامية.

أولاً: في قضية الجنوب

ترى «الحركة الوطنية اللبنانية» من واجبها ان تشدد في هذا المجال على ما يأتي:

١ ـ ان قضية الجنوب هي قضية احتلال اسرائيلي مباشر وغير مباشر للشريط الحدودي. وهو احتلال يفرضه العدو الصهيوني اليوم بواسطة قواته العسكرية النظامية من ناحية وبالاستناد الى الميليشيا العميلة له بقيادة سعد حداد من ناحية ثانية. وانطلاقاً من وقوع قسم من الجنوب تحت الاحتلال الاسرائيلي يبقى الجنوب كله مهدداً بالاجتياح من جانب العدو الصهيوني في كل لحظة.

هذه الخطة الاسرائيلية الموجهة ضد الجنوب هي خطة اصلية تتصل بالاطماع الصهيونية المعروفة، القديمة والمتجددة، في ارض الجنوب ومياهه وليست مجرد رد فعل عارض على الوجود الفلسطيني. لذا فمن المهم جداً ان يلتزم العرب جميعاً نظرة موحدة الى قضية الجنوب بصفتها قضية احتلال اسرائيلي اولاً وفي الأساس، لأنه على استكشاف نقطة الانطلاق الصحيحة يتوقف صواب المعالجة في نهاية المطاف.

٢ ـ ان النظرة الوطنية اللبنانية الى قضية الجنوب والتي نأمل في أن تشكل قاعدة النظرة القومية العربية في هذا المجال، تتقاطع وتلتقي مع جوهر القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن حول الوضع في الجنوب. وهي القرارات التي تدعو جميعاً الى الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية والى تمركز قوات الطوارىء على حدود لبنان الدولية واضطلاعها بمهمة تمكين الدولة اللبنانية من استعادة سيادتها على الشريط الحدودي بكامله وتصفية دويلة سعد حداد.

وعلى رغم مضي أكثر من ثلاث سنوات على صدور قرار مجلس الأمن الرقم ٤٣٥، وعلى رغم صدور قرارات عدة لاحقة في الاتجاه نفسه، فان الاحتلال الاسرائيلي المباشر وغير المباشر للشريط الحدودي ما زال قائماً. ذلك ان اسرائيل حالت دون تنفيذ كل تلك القرارات مثلما وقفت قوات سعد حداد عقبة في وجه تقدم قوات الطوارىء الدولية نحو الحدود واعتدت عليها مراراً وهي تحاصر اليوم بعض مواقعها.

٣ ـ تدرك «الحركة الوطنية اللبنانية» جيداً أن نقطة انطلاق المعالجة الصحيحة لقضية الجنوب عربياً ودولياً، تكمن اولاً وفي الأساس في وضع خطة مواجهة وطنية لبنانية موحدة وحازمة لقضية الجنوب على كل الصعد السياسية والدفاعية والاجتماعية. وهو أمر يتطلب اتخاذ موقف سياسي لبناني رسمي حاسم من قوات سعد حداد يعتبرها مجرد امتداد للجيش

الاسرائيلي ويرفع عنها نهائياً كل غطاء لبناني، مثلما يتطلب اجماعاً وطنياً يشارك فيه لبنان الرسمي ولبنان السياسي والشعبي كله على كون قضية الجنوب قضية احتلال اسرائيلي، وعلى النظر الى الخطر الصهيوني بصفته الخطر الحقيقي على لبنان. لأنه اذا كان احتلال اسرائيل الجغرافي شريطاً من ارض الجنوب يمس مصير جزء من تراب الوطن، فان احتلالها السياسي رقعة من الارادة اللبنانية في الداخل، عبر وجود من يعتبرها حليفاً له ويتعامل معها على هذا الأساس يمس مصير الوطن كله.

وعلى قاعدة هذا الاجماع السياسي الوطني اللبناني المطلوب في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي لشطر من الجنوب وفي وجه الخطر الصهيوني الذي يهدد لبنان كله، يصبح ممكناً وضرورياً حشد كل الطاقات اللبنانية الدفاعية والاجتماعية ـ رسمياً وشعبياً ـ لتأمين موجبات صمود الجنوب واهله ولوضع الأشقاء والأصدقاء امام مسؤولياتهم في هذا السبيل.

٤ ـ تسجل «الحركة الوطنية اللبنانية» ثقتها في ان المقاومة الفلسطينية ستقف الى جانب اي خطة لبنانية تستهدف تنظيم مواجهة وطنية موحدة. رسمية وسياسية وشعبية جادة، للاحتلال والخطر الصهيونيين، وفي انها ستقدم كل التسهيلات المطلوبة واللازمة لانجاح هذه الخطوة ولتطويق محاولات اسرائيل التنصل من مسؤولياتها حيال المجتمع الدولي. لكن «الحركة الوطنية» تؤكد أن تكامل هذا النجاح يتوقف على مقدار الدعم العربي الشامل الذي يحظى به لبنان.

واذا كانت الساحة اللبنانية تختزل اليوم، في وقوعها تحت ضغط الآلة العسكرية الاسرائيلية المعززة بالضوء الأخضر السياسي الأميركي، الشطر الأكبر من المواجهة العربية لمخطط الحل الاستسلامي، فان من حق لبنان على كل الدول العربية ان يتلقى دعماً يكون في مستوى ضخامة هذا العبء الذي يتحمله. والدعم الذي تراه «الحركة الوطنية» واجباً على جميع العرب في هذا المجال يشمل كل شيء ويتطلب:

ـ عسكرياً: توظيف كل الطاقات الدفاعية من اجل مشاركة عربية فعالة في الدفاع عن الأرض اللبنانية وفق استراتيجية مشتركة يتحمل مسؤوليتها كل القادرين.

سياسياً: تجنيد كل الامكانات العربية على الصعيد الدولي من اجل الوقوف في وجه الانحياز الأميركي المتمادي الى جانب اسرائيل، وممارسة اكبر قدر من التأثير على القوى الفاعلة عالمياً، وفي سبيل دفع هيئة الأمم المتحدة الى الانتقال من صعيد التحرك النشط في سبيل اجبارها على الانصياع للقرارات الدولية.

ـ اقتصادياً واجتماعياً: تقديم العون المالي والمادي اللازم لمواجهة المشكلات الاجتماعية المتفاقمة التي ولدها العدوان على الجنوب، ولمعالجة المضاعفات الناجمة عن هذه الحرب المستمرة التي تشنها اسرائيل على لبنان ككل. واذا كانت حاجة لبنان الى هذا العون المالي والمادي تشكل حاجة مصيرية بالفعل لأن موجبات الصمود الاجتماعي لا تقل الحاحاً عن موجبات الصمود الدفاعي، فان قدرة الدول العربية على تلبية هذه الحاجة قدرة اكيدة لا شك فيها. بل ان في امكان بعضها ان يؤمن وحدة للبنان كل متطلبات اقتصاد الحرب الذي فرضته عليه الظروف فرضاً. ولا بدّ من التذكير في هذا المجال بقرار مؤتمر تونس تقديم مساعدة مالية للبنان وبان الشطر الأكبر من هذا القرار لم ينفذ حتى اللحظة.

ثانياً: في مجمل الوضع اللبناني

على رغم ان «الحركة الوطنية» لا تريد في هذه المذكرة الخوض في موضوع الأزمة اللبنانية ككل، لكنها تجد لزاماً عليها ان تلفت نظركم مجدداً الى خطر المشروع الانعزالي الفاشي المدعوم اسرائيلياً، والذي يستهدف صهينة لبنان وسلخه عن العالم العربي، والى كون هذا المشروع شكل وما زال يشكل عنصر التعقيد الرئيسي للأزمة اللبنانية مما يعرض مصيرنا الوطني لأفدح الأخطار ويصيب المصير القومي للأمة العربية في الصميم.

ولا يفوتنا ان نسجل هنا وقفات القمم العربية السابقة امام مجمل الوضع اللبناني، والتي كان من ابرز نتائجها تشكيل لجنة متابعة عربية على مستوى رفيع في سبيل مساعدة اللبنانيين على التوصل الى حل سياسي متكامل للأزمة اللبنانية.

وانتم تعلمون ولا شك، ان هذه اللجنة عقدت اجتماعها الأخير في السابع من تشرين الثاني الجاري واتخذت قراراً بتشكيل هيئة للرقابة على المرافىء والشواطىء اللبنانية لبت مسألة التعامل مع اسرائيل وللتثبيت من قطع العلاقة الكتائبية ـ الاسرائيلية، اضافة الى قرارين امنيين يتعلقان بتكريس وقف اطلاق النار وبمعالجة الوضع القائم على الخط الفاصل بين شطري بيروت.

واذا كان «للحركة الوطنية» من مطلب في هذا المجال، فهو الاسراع في تنفيذ هذه القرارات حتى يصبح ممكناً التقدم، من ضمن اطار الحل العربي، خطوات على طريق فتح ملف الوفاق الوطني ومعالجة الأزمة اللبنانية من جذورها.

أصحاب الجلالة والسيادة

إذ نتقدم منكم بمذكرتنا هذه، نود لفت انتباهكم الى تصاعد التهديدات الاسرائيلية بشن عدوان عسكري جديد على

جنوب لبنان مرفقة بقضم ارض لبنانية جديدة وضمها الى الأرض الفلسطينية المحتلة، والى استئناف عمليات الابتزاز السياسي الموجهة ضد لبنان الوطني والثورة الفلسطينية وسوريا من اجل استدرار تنازلات وطنية وقومية في مصلحة امن اسرائيل وتكريساً لاحتلالها.

لذا نأمل في ان تلقى مذكرتنا هذه من جانبكم الاهتمام الكافي، وفي ان تحمل قراراتكم الحزم العربي المطلوب في مواجهة الخطر الصهيوني على لبنان.

نص جدول الأعمال الرسمي الذي أقرّ قبيل انعقاد مؤتمر القمة العربي المنعقد في فاس ـ المغرب في تشرين الثاني سنة ١٩٨١

١ ـ مسألة جنوب لبنان.
٢ ـ النزاع الاسرائيلي ـ العربي.
٣ ـ مسألة المقاومة في الأراضي العربية المحتلة.
٤ ـ مشروع الأمير فهد لاقرار السلام ذي الثماني نقاط.
٥ ـ شق قناة تربط البحرين الميت والمتوسط.
٦ ـ التهديدات التي تلقى بظلالها على المسجد الأقصى (بالقدس).
٧ ـ امداد اسرائيل بمياه النيل.
٨ ـ التحالف الاستراتيجي الأميركي ـ الاسرائيلي.
٩ ـ اشتراك اربع دول اوروبية في القوة المتعددة الجنسيات لحفظ السلام في سيناء.
١٠ ـ تدمير اسرائيل لمفاعلات نووية عراقية.
١١ ـ المنازعات الدولية في منطقة الخليج.
١٢ ـ الحوار العربي ـ الأوروبي.
١٣ ـ التعاون العربي ـ الافريقي.
١٤ ـ لجنة الاثني عشر العربية للتعاون العربي ـ الافريقي.
١٥ ـ الدعم الذي يتعين تقديمه لحركات التحرير الافريقية.
١٦ ـ منح وضع المراقب لمنظمة الوحدة الافريقية.
١٧ ـ تشكيل الوفود الوزارية العربية التي ستزور الدول الأجنبية للدفاع عن القضية العربية.
١٨ ـ عقد التنمية.
١٩ ـ حملة التعذيب في الصومال.
٢٠ ـ المساعدة التي يتعين تقديمها للصومال في اعقاب الفيضانات المدمرة التي اجتاحت هذا البلد.
٢١ ـ بناء مقر لجامعة الدول العربية.
٢٢ ـ التعاون العربي في مجال الاعلام.

نص ورقة العمل اللبنانية
إلى مؤتمر القمة العربي الذي عقد في فاس في تشرين الثاني ١٩٨١

حرصاً على سلامة الأراضي اللبنانية ووحدتها، وتأميناً للاستقرار في جنوب لبنان وبالتالي في سائر المنطقة، وتنفيذاً لقرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ وملحقاته، وحفاظاً على القضية الفلسطينية، وعطفاً على قرار مجلس الدفاع العربي المشترك بتاريخ ٢٢ - ٧ - ١٩٨١، وعطفاً على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٩٠ القاضي بوقف جميع الهجمات المسلحة على الأراضي اللبنانية، واسهاماً في وضع حد للمأساة التي يعيشها ابناء الجنوب، واستناداً الى قرارات القمة العربية السابقة ولا سيما مؤتمر القمة العاشر في تونس، الذي يؤكد بأن مشكلة جنوب لبنان هي مسؤولية عربية بقدر ما هي مسؤولية لبنان، ونظراً للأخطار المتزايدة التي تحدق بجنوب لبنان، والتي لا تهدد لبنان وحده فحسب بل تتعداه الى جميع الدول العربية والى القضية الفلسطينية بالذات والمنطقة باسرها علماً بان معالجة ازمة جنوب لبنان تشكل مدخلاً من مداخل معالجة الأزمة اللبنانية، فان لبنان، مع تمسكه بمواقفه السابقة، يطلب:

أولاً: وضع استراتيجية عربية شاملة تهدف الى منع اسرائيل من العدوان ووضع تصور لمواجهة العدوان الاسرائيلي اذا ما وقع، لا سيما على جنوب لبنان، على ان تتضمن هذه الاستراتيجية فيما تتضمن التدابير والاجراءات الآتية:

١ - ممارسة الضغوط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية على جميع الدول التي تساند اسرائيل أو تؤثر عليها، لردعها عن العدوان وحملها على احترام قرارات الهيئات الدولية وسيادة لبنان وحرمة اراضيه.

٢ - ممارسة جميع الضغوط لحمل مجلس الأمن الدولي على تنفيذ قراره الرقم ٤٢٥ وملحقاته تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك انسحاب اسرائيل التام حتى الحدود المعترف بها دولياً بحيث يخضع الجنوب الى سلطة الدولة اللبنانية وحدها ليصبح منطقة هدوء واستقرار.

٣ - السعي لدى الأمين العام للأمم المتحدة لانشاء لجنة عمل دولية للاتصال والتنسيق والتوفيق في اطار برمجة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بجنوب لبنان، وفي سبيل تدعيم وقف اطلاق النار.

ضرورة مشاركة كل دولة في تحمل اعباء هذه الاستراتيجية في جميع ميادينها بنسبة طاقاتها وقدراتها واوضاعها، لأن لبنان، لم يعد يستطيع ان يتحمل وحده حرب الاستنزاف القائمة على ارضه مع العدو الاسرائيلي.

ثانياً: تكليف هيئة مصغرة من ممثلي الدول المشاركة في هذا المؤتمر ترتبط بالأمين العام لجامعة الدول العربية تعكف فوراً على وضع مشروع لهذه الاستراتيجية مع تحديد مهلة ٣ اشهر لانجاز مهمتها.

ثالثاً: تأييد جهود الحكومة اللبنانية لتمكينها من نشر الجيش اللبناني في الجنوب ليقوم بمسؤوليته الوطنية وتقديم المساعدة للبنان لتعزيز قدرته على تحمل الأعباء الناتجة عن اعادة سائر ادارات الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية الى ممارسة مسؤولياتها وصلاحياتها في الجنوب.

رابعاً: استمرار التقيد بمضمون قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٩٠ لا سيما في منطقة عمل قوات الأمن الدولية.

نص ورقة العمل السورية المقدمة
إلى مؤتمر القمة العربي المنعقد في فاس في تشرين الثاني سنة ١٩٨١

درس مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الأوضاع العربية والدولية لا سيما آخر التطورات في ساحة الصراع العربي الاسرائيلي ووسائل مواجهة مجمل هذه الأوضاع والتطورات واتخذ المقررات التالية:
في مجال الصراع العربي الاسرائيلي.

أولاً: المبادىء الأساسية:
تأكيد الالتزام بمقررات مؤتمرات القمة العربية وخاصة ما يلي:
أ - التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان حزيران يونيو عام ١٩٦٧ وعدم التنازل أو التفريط في اي جزء من الأراضي أو المساس بالسيادة الوطنية عليها.
ب - تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة.
ج - الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه بالعودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ووصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني
د - قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام.
٢ - واستناداً الى ما جاء اعلاه فان المبادىء الجوهرية التي لا يجوز الخروج عنها أو التساهل فيها في عدم جواز انفراد اي طرف من الأطراف بوجه عام.
٣ - ولا يقبل اي حل إلا اذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذه الغاية.

ثانياً: في مجال العمل السياسي:
ان اقامة سلام عادل في المنطقة تتطلب تحقيق ما يلي:
١ - انهاء اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية وازالة اثارها.
٢ - تحقيق التوازن الاستراتيجي مع العدو.
٣ - الارتكاز على المبادىء التالية كشرط لا بدّ من توفيره.
أ - الانسحاب الشامل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس.
ب - ضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وفق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين.
ج - تعمل الحكومات العربية لتعزيز جهودها الدولية في اطار الأمم المتحدة والمؤتمرات والمنظمات الدولية لتأمين اوسع دعم للحقوق العربية ولتوفير التأييد العالمي للنضال العادل الذي تخوضه الأمة العربية.
ثالثاً: الموقف من النظام المصري: الاستمرار في تطبيق احكام المقاطعة على النظام المصري طبقاً للمبادىء المقررة في هذا الشأن وبصورة خاصة في مؤتمر بغداد والمؤتمر الثاني والأربعين لضباط اتصال المكاتب الاقليمية حتى تتحرر مصر من اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة مع العدو الاسرائيلي.
رابعاً: الموقف من السياسة الأميركية.
ان المؤتمر بعد استعراضه للسياسة الأميركية المعادية للأمة العربية في المنطقة لا سيما بعد الاتفاقيات الاستراتيجية الأخيرة مع العدو الاسرائيلي يقرر.
أ - يدين السياسة الأميركية بموجب دعمها غير المحدود للعدو الاسرائيلي.
ب - يعتبر ان هذه الاتفاقيات تهدف الى ترسيخ الاحتلال وتصفية قضية فلسطين وتعزيز الكيان الاسرائيلي العدواني وتعطيل امكانية اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط مما يهدد امن وسلام الدول العربية والأمن والسلام الدوليين.

ج ـ يحذر الولايات المتحدة الأميركية من مغبة الاستمرار في سياستها المعادية للأمة العربية ويدعوها الى اعادة النظر في هذه السياسة وتعطيل هذه الاتفاقيات الاسرائيلية الأميركية لأنها تضع الولايات المتحدة في حالة مجابهة وعداء مع الأمة العربية ويدعو المؤتمر الدول العربية لاتخاذ الاجراءات الملائمة للحفاظ على المصالح القومية للأمة العربية.

خامساً: الموقف من مشاركة بعض الدول في قوة سيناء:

يحذر المؤتمر الدول التي تزمع المشاركة في قوة سيناء تنفيذاً لاتفاقيتي كامب ديفيد من ان هذه المشاركة تعتبر مواجهة ضد الأمة العربية وسيترتب على ذلك اتخاذ الاجراءات الملائمة.

التعديل الذي ادخل على جدول اعمال القمة العربية التي عقدت في فاس في تشرين الثاني سنة ١٩٨١

ادخلت لجنة الصياغة السداسية التي عقدت جلستها ليل ٢٣/ ١١/ ٨١ في فاس تعديلات على جدول اعمال القمة لدى متابعة مناقشة مواضيع الصراع العربي الاسرائيلي فناقشت اللجنة المواضيع الآتية:

١ ـ الخطر اليهودي المتزايد.
٢ ـ مشروع وصل البحر المتوسط بالبحر الميت.
٣ ـ تهويد المسجد الأقصى.
٤ ـ تزويد اسرائيل بمياه النيل.
٥ ـ الاتفاق الستراتيجي الأميركي ـ الاسرائيلي.
٦ ـ المحادثات العربية ـ الأوروبية وموقف دول السوق من الاشتراك بقوة سيناء.
٧ ـ العلاقات العربية ـ الافريقية.

وفي هذا الصدد تقرر ما يلي:

١ ـ اعتبار افريقيا عضواً مراقباً دائماً في الاجتماعات العربية.
٢ ـ عقد اجتماع مشترك بين المجلس الوزاري للدول الافريقية والمجلس الوزاري العربي لدراسة سبل التنسيق.
٣ ـ تكليف الأمين العام للجامعة اجراء الاتصالات اللازمة بهذا الصدد.

وكان مشروع جدول اعمال مؤتمر القمة الذي بحثه وزراء الخارجية يتضمن اربعة فصول هي:

أولاً: الجنوب اللبناني.
ثانياً: المسألة الفلسطينية
ثالثاً: العلاقات العربية
رابعاً: العلاقات الدولية للدول العربية.

ويتضمن الفصل الثاني المبادىء الثمانية المقترحة كأساس لتسوية عادلة وشاملة للمسألة الفلسطينية، وهي التسمية لرسمية التي تطلق على مشروع فهد.

أما الفصل الثالث فينقسم الى:

١ ـ المسائل السياسية، الشكاوى العربية، التي قدمتها ليبيا وسوريا والسودان، وتقارير لجنة المساعي الحميدة التي شكلت اثر مؤتمر القمة الأخير في عمان.

٢ ـ النزاع العربي الاسرائيلي ووسائل تحقيق توازن استراتيجي بين سوريا والعدو الاسرائيلي.

ويتضمن الفصل الثالث ايضاً توصيات الهيئة الاستشارية العسكرية والمسائل المتعلقة بصندوق المساعدات الخاصة بالاعلام والملاحة الجوية وبناء مقر لجامعة الدول العربية في تونس.

أما الفصل الأخير فيتضمن:

ـ المعاهدة الاستراتيجية الاميركية ـ الاسرائيلية.
ـ العلاقات بين الولايات المتحدة والدول العربية.
ـ بيع مفاعلات نووية اميركية لاسرائيل.
ـ اشتراك اوروبا في قوة سيناء.

ومن بين الموضوعات المدرجة أيضاً في هذا الفصل التعاون العربي ـ الافريقي والحوار الأوروبي ـ العربي.
أما الوثائق الاقتصادية مثل الخطة الخمسية والعلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجي فلن تبحث إلا في اطار الاجتماع القادم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية.
كما تأجل بحث لائحة جامعة الدول العربية الى شهر آذار القادم.

نص الكلمة التي القاها وزير الخارجية اللبناني السيد فؤاد بطرس بصفته رئيس الدورة العربية مفتتحاً اجتماع وزراء الخارجية العرب الممهد للقمة العربية التي عقدت في فاس في تشرين الثاني سنة ١٩٨١

اخواني اصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية،
معالي السيد الأمين العام،
ايها السادة،

يسعدني ويطيب لي، وانا افتتح هذا الاجتماع التحضيري لمؤتمر القمة العربي الثاني عشر بصفتي رئيساً للدورة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية، ان انقل الى المغرب الشقيق، ملكاً وحكومة وشعباً، تحيات رئيس لبنان وحكومته وشعبه.

وفي يقيني انني اعبر عن عواطفكم جميعاً حين اعرب لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ولحكومته الرشيدة عن عميق شكرنا لاستضافته هذا الاجتماع ومؤتمر القمة الذي يليه، وللجهود الخيرة التي بذلتها حكومة المغرب، هذا البلد العربي المضياف، من اجل تأمين اسس النجاح لاعمالنا وتحقيق الأماني التي تعلقها على لقاءاتنا الشعوب العربية جمعاء.

ومن دواعي الارتياح أن ينعقد في الأيام القريبة التالية مؤتمر القمة الثاني عشر، فيلتقي قادة العرب جميعاً للتشاور والتداول في هذه المرحلة الدقيقة التي يجتازها العالم العربي اليوم لاتخاذ المواقف والقرارات تحقيقاً للحلول التي تفرضها المصلحة العربية العليا.

وهل تخفى على احد اهمية هذا المؤتمر في الوقت الذي تتسارع فيه الأحداث الدولية وتتكثف تحركات قادة الشعوب والأمم باحثة عن حلول لمشاكل هذا العالم المضطرب الذي بات يخشى على امنه من عودة الصراع البارد بين الشرق والغرب، وعلى مصيره نتيجة التضخم النقدي الذي يجتاح العالم، وتضعضع الاقتصاد الدولي واشتداد التفاوت بين بلدان الشمال والجنوب.

ومنطقتنا العربية، التي هي جزء حساس في هذا العالم، تمر الآن بمرحلة مصيرية تستوجب حسن التبصر واليقظة والرؤية القومية. ان نصرة قضايانا المحقة، وتحقيق امانينا القومية، والتصدي لمخططات العدو الصهيوني المتربص بنا جميعاً رهن بما نتوصل اليه ضمن اسرتنا الواحدة، من تفهم وتلاق من تضافر للجهود وتعاضد، من تضامن صحيح ينبع من اصالتنا العربية ومن ايماننا بمصيرنا المشترك. وقد آن الأوان أن نتناسى انقساماتنا العابرة، وان نترفع عن المكاسب الزائلة والمصالح الانانية.

وهذا التضامن الحقيقي هو، بنظرنا، الطريق الوحيد في الظروف الدولية الراهنة، الذي نستطيع عبره ان نحقق الحل المنشود لأزمة الشرق الأوسط، ونضع حداً لمأساة لبنان المتمادية ومأساة جنوبه بنوع خاص وحل قضية فلسطين بما يضمن الحقوق الوطنية لأبنائها، وانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.

ان جدول أعمالنا حافل بالقضايا الهامة ذات العلاقة المباشرة بمنطقتنا وبالوضع الدولي عامة، وهي قضايا معقدة ذات ابعاد خطيرة على مستقبل الأمن والسلام والاستقرار في عالمنا العربي وفي العالم اجمع.

في طليعة المواضيع الهامة التي ستتعرض لها قضية فلسطين وما يمت اليها من مشاريع وممارسات تقوم بها اسرائيل مخالفة قواعد القانون الدولي، ومستهترة بارادة المجموعة الدولية مثل شق قناة بين البحر الميت والبحر الأبيض المتوسط والتهديدات التي يتعرض لها المسجد الأقصى، وكذلك القضايا الأخرى المتعلقة بالعلاقات العربية الدولية، السياسية والاقتصادية.

واننا وطيدو الامل ان نخرج من مداولاتنا حولها بالمواقف والقرارات التي تدعم مركزنا الدولي وتؤمن المصلحة العربية العليا.

اننا نشعر بالارتياح لادراج قضية جنوب لبنان كأول بند من مشروع جدول الأعمال، ولتخصيص اليوم الأول من

مؤتمر القمة لبحثها، وذلك أقل ما تفرضه فداحة الكارثة التي تلم بلبنان الجنوبي والمخاطر الكبيرة التي يمكن ان يتعرض لها، ليس لبنان فحسب، بل المنطقة بأسرها.

ومنذ أن عرض لبنان مأساة جنوبه على مؤتمر القمة العاشر في تونس لعامين خليا، وقضية الجنوب تتفاقم ومسلسل التدمير والتشريد يتعاقب اشد ضراوة وعنفاً، ومخلفاً الخراب ومئات الضحايا البريئة.

وعلى رغم الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة اللبنانية لوضع حد للاعتداءات الاسرائيلية الشرسة، وعلى الرغم من القرارات العربية ومن القرارات التي اتخذت في مجلس الأمن، فان القوات الدولية لم تتمكن حتى اليوم من تنفيذ مهمتها التي حددت لها وهي حفظ السلام في الجنوب ومساعدة السلطة اللبنانية على بسط سيادتها على كامل تلك المنطقة حتى الحدود الدولية. ولا تزال عوامل التفجير كامنة مهددة امن وسلام المنطقة باسرها.

واذا كان موضوع الجنوب قد أدرج في مشروع جدول الأعمال فلا يعني ذلك أن الأزمة اللبنانية ككل لا تستحق اليوم عناية العرب واهتمامهم، الا اننا رأينا أن نتابعها في الظروف الحاضرة بواسطة الهيئات المنبثقة عن مؤتمرات القمة وبالتنسيق والتشاور المستمرين مع الأخوة العرب وبمساعدتهم.

ان بقاء الساحة اللبنانية، مسرحاً للصراعات والتناقضات الاقليمية والدولية وللتجاوزات التي طالما شكونا منها يغذي عوامل التفجير الذي بات يهدد امن واستقرار المنطقة. ان السلام في الشرق الأوسط، السلام العادل والشامل الذي ننشده جميعاً، يبدأ بسلام عادل وشامل في لبنان.

لذلك اهيب بكم، ايها الأخوة، مساعدتنا على تحقيق هذا السلام انطلاقاً من الجنوب باقرار حلول فعالة تنعكس على الأرض، منزهة عن المآرب والخلفيات.

لقد قاسى شعب لبنان الكثير من المآسي والويلات طوال السنوات الست الماضية، ولم يعد يقوى على التحمل وعلى ان يدفع بمفرده ضريبة الدم الباهظة.

واذا كانت مأساته اكبر منه، فعسى ان لا تكون اكبر من العرب ايضاً. لقد آن الأوان أن يستعيد لبنان ذلك الوجه الذي تعرفونه، وتلك الرسالة التي حملها ابناؤه عن قناعة وايمان طوال اجيال وقرون، وان يعود لدوره الرائد والايجابي ضمن الأسرة العربية وفي العالم.

لقد آن الأوان، ايها الأخوة، لأن نعمل على اقامة السلام في ربوع لبنان كمدخل للسلام الشامل في المنطقة.

اخواني اصحاب السمو والمعالي،

لن اطيل عليكم الكلام، ويطيب لي الآن أن انتحى عن رئاسة هذا الاجتماع لأخي معالي السيد محمد بوستة، وزير الدولة للشؤون الخارجية في المملكة المغربية الشقيقة، البلد المضيف، ولنا في حكمته وخبرته الواسعة ما يضمن لهذا الاجتماع ادارة فعالة تؤمن لأعماله النجاح لما فيه خير شعوبنا قاطبة.

والله ولي التوفيق

نص كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد الشاذلي القليبي في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر وزراء الخارجية العرب تمهيداً للقمة العربية في فاس في تشرين الثاني ١٩٨١

جاء فيها حول لبنان ما يأتي:

لا بدّ ان نتعرض لقضية لبنان التي قضت مضاجع العرب كافة وادمت قلوبهم، هذه المأساة الرهيبة المزمنة التي يعاني منها الشعب اللبناني العزيز على قلوبنا جميعاً، منذ سنوات طويلة واود ان أؤكد هنا ان اللجنة العربية، التي كلفتها الجامعة بمتابعة القضية اللبنانية، والمساهمة في حلها، قامت بجهود مكثفة ومنتظمة باشراف فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، وعقدت عدداً كبيراً من الاجتماعات، منها ستة الى المستوى الوزاري.

وقد تأكد من انشغال لجنة المتابعة في تسوية الوضع الداخلي في لبنان، وعودة الدولة اللبنانية الى ممارسة كل سلطاتها في كامل البلاد، وما يقتضيه الأمر من بعث الوفاق الوطني، كل ذلك يصعب تحقيقه ما دامت اسرائيل مواصلة لتدخلاتها في لبنان بمختلف الصيغ. ولقد اهتدت اللجنة الى اتخاذ مقررات هامة تقتضي في ما تقتضيه وقف اطلاق النار، والتزام جميع الفرقاء بتثبيت الأوضاع الأمنية على كل الأراضي اللبنانية، وفتح الممرات بين شطري العاصمة، مما يمكن اللبنانيين من ممارسة حياة طبيعية ويحقق بعض الأنفراج. كما اتخذت اللجنة قراراً بمنع دخول الأسلحة الى لبنان، وتشكيل هيئة رقابة للتأكد في هذا الغرض من قطع كل العلاقات والتعامل مع العدو الاسرائيلي، وتم فعلاً تنفيذ البعض من تلك القرارات. واشار الى ان اللجنة ستواصل جهودها بمساعدة الدولة اللبنانية، على تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في الحفاظ على وحدة لبنان شعباً وتراباً ومؤسسات، وذلك باقامة حوار وطني يؤدي الى تحقيق الوفاق السياسي المنشود.

ان خطر العدوان الاسرائيلي الماثل في تلك الحشود العسكرية، على الحدود اللبنانية، وغداً ربما في حشود على حدود عربية اخرى، وما يجري داخل الأراضي المحتلة، وفي القدس، من اعتداءات يومية على الافراد والجماعات، ومن نيل من المعالم الحضارية العربية، ان ذلك يتطلب منا جمع كلمة دولنا. وقد سبق ان اقر مؤتمر القمة ضرورة تحقيق التوازن العسكري الاستراتيجي مع العدو الصهيوني، واقامة قيادة عسكرية مشتركة، والعمل على اعداد دراسة، عند انشاء مؤسسة عربية للتصنيع الحربي. وكان من المنتظر ان ينعقد مجلس الدفاع المشترك لبحث هذين الموضوعين. ولكن الظروف حالت دون انعقاده، لذلك رأينا ان نعرض عليكم توصيات الهيئة الاستشارية العسكرية العربية لتتخذوا في شأنها القرار المناسب.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

نص الخطاب الرسمي الذي القاه وزير خارجية لبنان فؤاد بطرس
في مؤتمر فاس في تشرين الثاني سنة ١٩٨١

«سيدي الرئيس: ان لبنان، إذ يخوض في موضوع الجنوب، المدرج على جدول اعمال هذا المجلس الكريم، لا يرغب من ذلك في اثارة جدل عقيم او القاء التهم في شتى الاتجاهات في داخل العالم العربي، وهو يرفض ان يكون مثل هذا الموضوع الحيوي مدعاة للمزايدات والتناقضات، أو مناسبة للبطولات الدعائية التي لم تؤد يوماً الى اي نتيجة عملية في معالجة قضايانا.

«ولا بدّ في موضوع الجنوب، من أن يلتقي العرب في معالجته، وان يتوافقوا عليه لأنه موضوع حق وحياة لشعب ولوطن، ولا بدّ ايضاً من أن يعالج من زاوية المنطق السليم والوطنية الصحيحة والتضامن والأخوة المخلصة بعيداً عن المهاترات والتحديات.

«ولا بدّ من الملاحظة، ايها الأخوة، ان هذا الموضوع هو احد المداخل الرئيسية لحل ازمة لبنان في مجملها، فقضية لبنان ليست بجديدة على هذا المجلس الموقر. ولست اخال احداً من الأعضاء غير ملم بنواحي هذه القضية، بفداحتها ومسبباتها، بعوارضها وابعادها، بخلفياتها ومخاطرها.

«ولئن كانت مآسي الجنوب تتوالى منذ عشر سنوات ونيف، إلا انها اخذت احجامها الشاقة منذ الاجتياح الاسرائيلي الغادر للجنوب في آذار ١٩٧٨. وما زالت تتفاقم منذ ذلك التاريخ على رغم ان مجلس الأمن، بمبادرة من الحكومة اللبنانية، وضع يده ولا يزال على هذه القضية، واتخذ في صددها قرارات عدة، وانشأ لهذه الغاية قوات أمن دولية اناط بها تنفيذ مهمات معينة.

«لن أعود الى مؤتمر القمة العاشر في تونس حيث لم تلاق ورقة العمل اللبنانية التجاوب والمساندة التي كان يجدر ان تلقاها، فكان ان تفاقمت الحال وتدهورت الأمور على الأرض في شكل غير مرض كنا نبهنا اليه، فتعرض لبنان الى أكثر من اعتداء اسرائيلي، فراجعنا مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، وكذلك مؤتمر القمة الاسلامي من دون جدوى، الى ان وقع الاعتداء الاسرائيلي الأخير في تموز الماضي، هذا الاعتداء الذي تناول، في ما تناول كما تعلمون، العاصمة اللبنانية.

«وقد اتخذ هذا العدوان الأخير حجم حرب حقيقية خربت بعض المرافق الحيوية الاقتصادية والاجتماعية، واوقفت الى حين عجلة الحياة في العاصمة واعاقت تموينها وخلفت مئات من القتلى والجرحى ودماراً فادحاً، مما ادى الى تدخل مجلس الأمن في ٢١ تموز ١٩٨١. وقد أصدر هذا المجلس القرار ٤٩٠ القاضي بالوقف الفوري لكل الهجمات المسلحة، وهو ما سعى اليه اكثر من فريق عربي، وما وافقت عليه المقاومة الفلسطينية.

«وقد حمل هذا الاعتداء الأخير الحكومة اللبنانية على المطالبة بعقد مؤتمر قمّة خاص بالجنوب، ادراكاً منها بخطورة الوضع ودقته، وبتزايد الخطر على تلك المنطقة، وتجاوباً منها مع شعور اللبنانيين بأن اعلان مؤتمر القمة العاشر في تونس «أن مشكلة الجنوب هي مسؤولية عربية بمقدار ما هي مسؤولية لبنانية»، ما هو إلا تعبير عن تضامن عربي تجاه قضيتنا لا بدّ من ترجمته عملياً حتى لا يرسخ في ذهن الرأي العام اللبناني ان في جامعة الدول العربية ابناء ست وابناء جارية، وان قضايا البعض تستقطب الاهتمام اللازم خلافاً لقضايا البعض الآخر.

«وانني على يقين من أنكم ترفضون هذا المنطق، وانه غريب عن نفسيتكم، وانه لا يخفاكم بأن الشعب اللبناني شعب ابي يؤمن بالأخوة القائمة بينه وبينكم، وتأبى عليه كرامته أن يقبل الا بأن تعامل قضاياه على قدم المساواة مع قضايا أشقائه.

عندما ننظر الى قضية الجنوب من الضروري ان يظل ماثلاً في اذهاننا بعض المعطيات المستمدة من الواقع القائم في تلك المنطقة، والتي نرى من الخطأ تجاهلها أو التغاضي عنها لئلا يقال بأننا نمارس سياسة النعامة. واهم هذه المعطيات هي الآتية:

- أولاً: حال الحرب الشاملة القائمة بين كل اعضاء جامعة الدول العربية واسرائيل مع لفت النظر الى ان اتفاق الهدنة المعقودة بين لبنان واسرائيل في العام ١٩٤٩ لا يزال نافذاً، وفقاً للقانون الدولي.

- ثانياً: النزعة التوسعية التي تتميز بها سياسة اسرائيل، وممارستها العدوان العسكري في جنوب لبنان في صورة متكررة.

ـ ثالثاً: احتلال اسرائيل جزءاً من الأراضي اللبنانية في الجنوب في صورة مباشرة وغير مباشرة، ولا تزال ترفض الانسحاب منه على رغم قرارات مجلس الأمن الدولي.

ـ رابعاً: النشاط العسكري الذي تنفرد المقاومة الفلسطينية بالقيام به خصوصاً في جنوب لبنان، وخضوع بعض المناطق اللبنانية الى سيطرتها، ناهيك عن تجاوزها الاتفاقات.

ـ خامساً: المفارقات القائمة في العالم العربي التي تتخذ طابعاً حاداً احياناً، وتنعكس على الساحة اللبنانية بما فيها الجنوب.

ـ سادساً: حرص العرب على عدم التورط في حرب مع اسرائيل تفرض عليهم ظروفها وتوقيتها وموقعها.

ـ سابعاً: صدور قرارات من الأمم المتحدة، وخصوصاً من مجلس الأمن عن الجنوب ابتداء من القرار ٤٢٥، وانتهاء بالقرار ٤٩٠، ووجود قوات امن دولية في بعض مناطق لبنان الحدودية، وتأييد العرب هذه القرارات، ووجود تلك القوات، وتأكيدهم ايضاً على ضرورة تنفيذ تلك القرارات، والمهمة الموكلة الى قوات الأمن الدولية.

ثامناً: سيطرة شبح التوطين والاستيطان على ذهن اكثر ابناء الجنوب، وانتقال هذا الهاجس الى سواهم من اللبنانيين، مما ينعكس على العلاقات مع المقاومة الفلسطينية، ويسيء الى وحدة لبنان، ويغذي نزعة التقسيم، خصوصاً ان عدداً كبيراً من اللبنانيين اصبح مهجراً ومشرداً في داخل بلده.

تاسعاً: تحمل لبنان وحده منذ سنوات، ولا سيما منذ آذار ١٩٧٨ وزر الحرب بين العرب واسرائيل، فيما تنعم الجبهات الأخرى بالهدوء وهذا العبء يجاوز طاقة لبنان، ويعرضه الى التفكك والضياع، ويجعل منه ضحية، نظراً الى عدم تكافؤ القوى، من دون ان يكون له رأي في هذا الشأن، ومن دون أن يفيد العرب من ضياع لبنان. ولا بدّ من ان تنعكس هذه الكارثة على الساحة العربية، وتعرض الدول العربية الى اخطار جسام حيث تشتعل المنطقة باسرها، وتتعرض القضية الفلسطينية الى نكسة خطيرة.

عاشراً: حرص لبنان على القضية الفلسطينية ودفاعه عنها منذ نشوئها دفاعاً مستمراً، وتحمله في سبيلها اضعاف ما هو فوق طاقته على رغم ضعف لبنان وضيق رقعة ارضه.

ان كل هذه الاعتبارات وسواها، وهي ليست بخافية على احد، هي التي املت على لبنان ورقة العمل التي قدمها لكم. وهي ورقة واضحة ليست في حاجة الى ان اتبسط في تفسير محتوياتها لأنها تعني ما تقول، ولأن الظرف لم يعد يتحمل الهروب الى الأمام، ناهيك ان ورقة العمل هذه ترتدي طابعاً مرحلياً نسبة الى مواقف لبنان المعروفة التي اثبت الواقع صحتها.

وقبل ان أختتم كلمتي هذه، أود ان اطرح على هذا المجلس الموقر السؤال التالي: لماذا لم تنجح منظمة الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن الدولي الذي رفعنا اليه اكثر من شكوى، ولماذا لم تنجح جامعتنا على كل مستوياتها في ايجاد حل لقضية الجنوب، أو حتى في تحسين الوضع القائم في تلك المنطقة؟

الجواب هو ان اسرائيل عدو لنا وتحتل ارضاً لبنانية متاخمة للأراضي العربية الأخرى التي تحتلها، وان لها مطامع سياسية واقليمية وعسكرية في هذه المنطقة بالذات.

لكن لا بدّ من الملاحظة أيضاً ان اسرائيل هي عدو لكل الدول العربية وانها متاخمة لأكثر من دولة عربية وان مطامعها لا تقتصر على لبنان أو على جنوبه فحسب، فلماذا لا تستمر الحرب إلا في لبنان وفي جنوب لبنان في الذات؟

وقد يجاب عن هذه الملاحظة بأن لبنان هو الحلقة الضعيفة في الجهاز العربي، وان الاعتداء عليه يكلف اسرائيل اقل مما يكلفها الاعتداء على اي جبهة اخرى. لكن تجدر الاشارة الى ان الوضع القائم في جنوب لبنان لا مثيل له في الجبهات العربية الأخرى لأن الدول العربية لا تقبل به، إذ ثمة نشاط عسكري دائم يتخذ من الجنوب منطلقاً له، فتتخذ منه اسرائيل أحياناً ذريعة للاعتداء على المقاومة وعلى لبنان.

فحيال ما تقدم لا بدّ اذاً، من وضع استراتيجية عربية موحدة وشاملة للحؤول دون العدوان الاسرائيلي ولمواجهته ان وقع، على ان تشمل هذه الاستراتيجية ما تنص عليه ورقة العمل اللبنانية من استعمال وسائل الضغط على العدو في شتى الميادين.

وينبغي ان تشمل هذه الاستراتيجية كل الجبهات العربية، بحيث تحسب اسرائيل الف حساب قبل ان تقدم على اي اعتداء، فيضحي الاعتداء على لبنان مكلفاً لها بفضل تعاوننا وتضامننا في القرار ٤٩٠ وريثما توضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ لا بدّ من الاستمرار في التنفيذ بقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٠ تقيداً دقيقاً.

وبديهي ان هذا الاجراء المؤقت لا يمكن ان يسيء الى احد لأنه لو صح ذلك لما كان المعنيون قبلوا بوقف اطلاق النار في تموز المنصرم ولما كانت الدول العربية تقف من النشاط العسكري الفلسطيني في اراضيها الموقف الذي تعلمون. ومهما يكن

من امر، فهل كثير على لبنان بعد كل ما ادى ويؤدي من تضحيات في سبيل القضية المشتركة ان يتقدم من اشقائه بمثل هذه المطالب؟

ولا بدّ من الاشارة الى ان الاستراتيجية العربية الشاملة التي نطالب بها لا تتعارض في نظر الحكومة اللبنانية، مع اي مساع للحل السلمي العادل والشامل، وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني على ارضه.

اكرر مخلصاً ان استمرار الحال في لبنان الجنوبي على ما هي عليه يخشى معه على وحدة لبنان وعلى كيانه سواء احتلت اسرائيل اجزاء من الأراضي اللبنانية أو استمرت بتصعيد اعتداءاتها وغاراتها.

نرجو ألا يغيب عن بالكم ان يأس شعب يخلق وضعاً خطيراً يتعذر معالجته بالطرق المألوفة، ولا تجدى مواجهته بالقوة، فيفقد لبنان إذ ذاك حتى حق الخيار، ولا يبقى امامه إلا مواكبة ما تفرضه الظروف عليه، وقد تكون هذه المواكبة قفزة في المجهول مما لا تريدونه لأنه يشكل خطراً جسيماً علينا وعليكم على السواء.

فقضية الجنوب، ايها الأخوة تتناول كما قلت المصير اللبناني في الذات، وتنعكس انعكاساً مباشراً على الصعيد العربي. وزوال السيادة اللبنانية عن الجنوب هو زوال لتلك الصيغة الفريدة التي ارتآها عن طوع، واختارها ابناؤه وكرسها المجتمع الدولي، ورعتها جامعة الدول العربية إذ افردت لها نصاً خاصاً في بروتوكول الاسكندرية عام ١٩٤٤.

وقد لا يكون من المغالاة في شيء اذا قلنا، وهذا هو الواقع الذي ردده ويردده امامنا كثير من الأخوة العرب، وهو ان لبنان ضرورة عربية، بمقدار ما هو ضروري لأبنائه. وينبغي بالتالي الا يظل السلام في لبنان رهناً بالسلام في المنطقة، بل انه على العكس المدخل الطبيعي الى السلام الشامل.

سيدي الرئيس،

سبق للبنان أن دق ناقوس الخطر في اكثر من مناسبة ومؤتمر، وان الخطر لا يزال ماثلاً. فهل ستكون مجموعتنا العربية على مستوى التحدي، فتعتمد الحلول الجذرية والعملية والفعالة لانقاذ جنوب لبنان وتبرهن بذلك عن قدرتها، وتترجم بالفعل تضامن الأشقاء؟

نص قرار قمة فاس العربية
في تشرين الثاني ١٩٨١ حول جنوب لبنان

قرر مؤتمر القمة الثاني عشر:

١ ـ اعداد استراتيجية عربية شاملة تهدف الى التصدي لأي عدوان اسرائيلي، والنظر مسبقاً في الاستعدادات التي تتخذ في حال وقوع عدوان اسرائيلي ولا سيما على الجنوب اللبناني. ومن بين الاجراءات التي تقتضيها هذه الاستراتيجية:

أ ـ ممارسة ضغوط سياسية ودبلوماسية واقتصادية على كل الدول التي تساند اسرائيل أو التي لها نفوذ عليها، وفي صفة خاصة الولايات المتحدة لردع اسرائيل عن تهيئة اعتداءاتها وحملها على احترام المقررات الدولية وسيادة لبنان وكرامته ووحدة أراضيه.

ب ـ ضرورة اسهام كل الدول العربية في مواجهة اعباء هذه الاستراتيجية في كل المجالات وفقاً لامكاناتها وقدراتها بهدف وضع حد لحرب الاستنزاف التي فرضها العدو الاسرائيلي.

٢ ـ تكليف لجنة مصغرة من الدول المشاركة في هذه القمة، الاعداد فوراً باشراف الأمين العام لجامعة الدول العربية لمشروع هذه الاستراتيجية من اجل أن يطرح على الجلسة العادية المقبلة لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية.

٣ ـ مساندة جهود الحكومة اللبنانية التي تسمح لها بانتشار الجيش في الجنوب ليضطلع بمسؤولياته الوطنية، وتقديم المساعدة للبنان، والتي من شأنها ان تدعم مواقعه في تحمل الأعباء الناجمة عن استئنافه القيام بمسؤولياته واسهام ادارات الدولة والمؤسسات المدنية والعسكرية في ذلك، ولا سيما في الجنوب، والتأكيد مجدداً على ضرورة تنفيذ القرار الرابع الصادر عن مؤتمر القمة العربي العاشر في تونس. الذي ينص على تقديم مساعدات مالية لتعمير لبنان.

٤ ـ الالتزام المخلص بمضمون القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي.

نص بيان تأجيل مؤتمر القمة العربي
الذي كان سينعقد في فاس في تشرين الثاني سنة ١٩٨١*[١]

كما تعلمون كان من المقرر أن يعقد مؤتمران، مؤتمر خاص بلبنان ومؤتمر ثان خاص بجميع القضايا العربية التي يتضمنها جدول الأعمال. وقد درسنا خلال الجلسة الأولى قضية لبنان، وقد وافق الحاضرون بالاجماع على التوصيات التي جاءت في هذا الشأن، وكلف الأمين العام للجامعة العربية بدراستها وتطبيقها، على أن جميع الدول العربية قررت مساندة لبنان بدون تحفظ والأراضي الجنوبية ومساندة الجنوب ومساندة الأراضي المحتلة.

وارجيء المؤتمر الى مؤتمر مقبل سيحدد وزراء الخارجية موعده، وسينعقد الشوط الثاني في المغرب حينما تقرر لجنة وزراء الخارجية العرب التاريخ المحدد له.

وللمتسائل أن يسأل لماذا هذا الارجاء والتأجيل، والجواب لأن المواضيع جسيمة وخطيرة والانعكاسات وهي بمثابة سلسلة حلقاتها كلها مهمة وبالطبع تبعاتها اهم، فلهذا المهم هو الخروج بالرأي السديد وبالاجراءات الكفيلة بالتطبيق حيناً. . واعني، وانه بهذا الارجاء لا ينفعل العرب ولا يتبعون العاطفة والحماس، ولكن يركنون الى الرأي السديد، كما قال المتنبي: «الرأي قبل شجاعة الشجعان هو الأول وهي في المكان الثاني». . .

نص بيان مؤتمر وزراء الخارجية العرب
الذي عقد في تونس في آذار ١٩٨٢

ان وزراء الخارجية «بحثوا الأوضاع المتفجرة في الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة وممارسات العدو ضد الأهالي واساليب القمع الهادفة الى سحق ارادة الصمود والتحرير وتهجير المواطنين العرب وتهويد الأرض تنفيذاً لنهج كامب ديفيد ومؤامرة الحكم الذاتي ولأهداف التحالف الاستراتيجي بين العدو الاسرائيلي والولايات المتحدة الأميركية.

ان المجلس استعرض الموقف البطولي الذي تقفه جماهيرنا في الأراضي والارهاب والاضطهاد وتصميمها على التحرر وانهاء كل اشكال الاحتلال وبعد ان درس المجلس مجمل هذه الأوضاع اتخذ القرارات التالية:

١ ـ متابعة الموقف في الأمم المتحدة لاصدار قرار من مجلس الأمن بادانة اسرائيل وفرض العقوبات عليها، ومن ثم دعوة الجمعية العمومية الى ان تتبنى المجموعة العربية فيها قراراً يتضمن العناصر التالية:

أ ـ ادانة الاجراءات الاسرائيلية باعتبارها تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

ب ـ الطلب من اسرائيل العودة عن اجراءاتها القمعية في الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة ورفع حالة الحصار والغاء قرار حل البلديات.

ج ـ تطبيق المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة بحق اسرائيل بسبب مخالفتها له ولقرارات الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف المتعلقة بمعاملة السكان المدنيين في الأراضي تحت الاحتلال.

د ـ التأكيد على المجموعة العربية في الأمم المتحدة بضرورة الالتزام بقرار مؤتمر القمة العربي الحادي عشر باعتبار قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لا يتفق مع الحقوق العربية ولا يشكل اساساً صالحاً لحل ازمة الشرق الأوسط وخاصة قضية فلسطين. (وقد تحفظ وفد الأردن على هذه الفقرة بحجة ان هذا القرار صادر عن الأمم المتحدة ويجب احترامه وان الأردن ملتزم بتنفيذه). وفي حال دعوة الجمعية العامة لدورة طارئة واستثنائية يشارك جميع وزراء الخارجية العرب في هذه الدورة.

---

*[١] اذاع البيان الملك الحسن الثاني عاهل المملكة المغربية.

هـ ـ تكثيف الجهود العربية المشتركة في كافة المؤسسات والمحافل الدولية لكشف ممارسات اسرائيل القمعية والعدوانية واجبارها على الانصياع للارادة الدولية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والتوقف عن خططها الرامية الى تهويد الأرض وتفريغها من السكان واقامة المستوطنات والتوسع على حساب الأرض والحقوق العربية.

و ـ تكثيف اجهزة الاعلام العربية لجهودها على الصعيد الدولي لكشف اجراءات اسرائيل وخرق حقوق الانسان في الأراضي المحتلة.

٢ ـ تقوم الدول العربية بتقديم كل وسائل الدعم المادي والمعنوي والسياسي والاعلامي الفوري لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وتعزيز وسائل صموده، عبر منظمة التحرير الفلسطينية.

٣ ـ الطلب من الحكومات العربية التي توجد لديها تجمعات فلسطينية، تمكين منظمة التحرير من تعبئة وتنظيم وتجنيد وتدريب الشباب الفلسطيني بما في ذلك تطبيق قانون خدمة العلم (تحفظان اردني ولبناني على هذه النقطة والسعودية ارجأت ابداء رأيها لعدم وجود تعليمات لدى وفدها في هذا الخصوص).

٤ ـ تمكين منظمة التحرير من العمل في فلسطين. (وكان النص الأصلي لورقة العمل الفلسطينية يدعو الى تمكين المنظمة «من الانطلاق عبر حدود الدول العربية المحيطة بفلسطين. وتقديم كافة التسهيلات لها). وقد تحفظ وفد لبنان على هذه النقطة لكي لا تعتبر موافقته خرقاً لقرار الهدنة.

٥ ـ تأكيد المؤتمر على استمرار الأمة العربية في مقاومتها لاتفاقيات كامب ديفيد ولمعاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية التي عزلت مصر وقيدت سيادتها، وتطلع الأمة العربية لعودة مصر الى صفوفها بعد تحررها من كامب ديفيد ومعاهدة الصلح.

٦ ـ يدين المؤتمر سياسة الحكومة الأميركية التي تمكن اسرائيل من خلال الدعم والمساندة العسكرية والاقتصادية والسياسية تحت مظلة التحالف الاستراتيجي من الاستمرار في العدوان والاحتلال مما يهدد الوجود القومي للأمة العربية.

ويؤكد المؤتمر ان استمرار الولايات المتحدة في هذه السياسة يتعارض بصورة جذرية مع مصالح ومستقبل الأمة العربية.

٧ ـ ممارسة الضغوط على مصالح الدول التي تساند اسرائيل وتقدم لها المساعدات المختلفة.

٨ ـ يوجه المؤتمر تحية تقدير واعجاب للصامدين في الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة.

٩ ـ العمل لاقامة تضامن عربي فعال من اجل مواجهة الصهيونية والامبريالية وتحرير الأراضي العربية المحتلة.

ملاحظة خاصة: (وكان الأردن، اضافة الى تحفظاته حول بعض نقاط الورقة الفلسطينية، قد تقدم بورقة عمل بديلة تضمنت طلباً بأن يكون الدعم المخصص للأراضي المحتلة عبر اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، لكن طلبه رفض على اعتبار ان هذه اللجنة شكلت لتولي توزيع المساعدات التي قررها مؤتمر قمة بغداد، والمطلوب الآن دعم شامل من خلال المنظمة فقط).

وثيقة الهيئة المصغرة المكلفة بوضع مشروع استراتيجية عربية شاملة للدفاع عن جنوب لبنان الموضوعة في تونس في اذار ١٩٨٢ تنفيذاً لقرار مؤتمر القمة العربي المنعقد في فاس المتعلق بقضية الجنوب اللبناني

تنفيذاً لقرار مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في فاس (٢٥/ ١١/ ١٩٨١) المتعلق بقضية الجنوب اللبناني.

عقدت الهيئة المصغرة المكلفة بوضع مشروع استراتيجية عربية شاملة لمواجهة العدوان الاسرائيلي على جنوب لبنان سلسلة من الاجتماعات تواصلت من ١٨ الى ٢٣ مارس ١٩٨٢ بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تدارست خلالها اوراق العمل المقدمة من كل من الجمهورية اللبنانية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتوصلت الى اتفاق حول معظم الجوانب السياسية والاقتصادية والاعلامية من مشروع الاستراتيجية وأحالت المواضيع العسكرية الى لجنة من رؤساء اركان جيوش الدول الأعضاء بالهيئة.

وفي ما يلي النصوص التي توصلت اليها الهيئة:

توصي الهيئة: أولاً: في الحقل السياسي:

١ ـ قيام الدول العربية بتكثيف جهودها لدى الدول الاجنبية وخاصة الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ولدى الهيئات الدولية للضغط على اسرائيل بكافة الوسائل لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ وقراراته اللاحقة ولتوقف فوراً عملها العسكري ضد سلامة الأراضي اللبنانية وسحب فوراً قواتها من جنوب لبنان انسحاباً كاملاً وحتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً بما في ذلك الشريط الحدودي.

٢ ـ يتعاون مندوبو الدول العربية لدى الأمم المتحدة مع مندوب لبنان في تدخله لدى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة من اجل وضع برمجة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بجنوب لبنان لاجلاء القوات الاسرائيلية عنه وفي سبيل تدعيم وقف اطلاق النار.

٣ ـ تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية وممثلين على مستوى عال من الحكومة اللبنانية بزيارة الدول الأعضاء في مجلس الأمن لاقناعها بضرورة التحرك لتنفيذ قرارات مجلس الأمن في هذا الاتجاه.

٤ ـ تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية طلب الاشتراك في أول جلسة يعقدها مجلس الأمن الدولي لمناقشة قضية جنوب لبنان لعرض وجهة النظر العربية والتقدم بمطالب دول الجامعة. واجراء الاتصالات اللازمة مع رئيس مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة واعضاء المجلس وممثلي المجموعات الجغرافية في الأمم المتحدة.

٥ ـ انشاء جهاز خاص في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تكون مهمته متابعة تنفيذ القرارات العربية المتعلقة بجنوب لبنان والتنسيق بين المعنيين بهذه القضية.

ثانياً: في الحقل الاقتصادي:

١ ـ ممارسة الضغوط التي يتفق عليها عربياً لحمل الدول التي تساند اسرائيل على الضغط عليها من اجل تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ بايقاف اعتداءاتها على جنوب لبنان والانسحاب الكامل منه.

٢ ـ مناشدة الدول العربية التي لم تقدم حتى الآن كلياً أو جزئياً الدعم المالي الى لبنان طبقاً لما قرره مؤتمر القمة العاشر في تونس ان تبادر الى تقديمه فوراً، وذلك لتأمين الدعم اللازم لأبناء الجنوب بغية الحؤول دون تهجيرهم ولاعادة المهجرين منهم وتأهيلهم للصمود بوجه العدوان الاسرائيلي وانتشار التجهيزات اللازمة لهذه الغاية ومناشدة الدول العربية تقديم الدعم المالي الى منظمة التحرير الفلسطينية طبقاً لقرارات القمم العربية وخاصة قمة بغداد لتأمين صمود الشعب الفلسطيني.

٣ ـ تكليف الحكومة اللبنانية بالاتفاق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وضع خطة للمشاريع الانمائية والكهربائية المتصلة بالليطاني وسائر الأنهر في الجنوب.

٤ ـ المحافظة على منطقة صور الأثرية لتطبيق اتفاقية لاهاي وفقاً لما جاء في قرارات مجلس الأمن الدولي ومنظمة الأونيسكو.

ثالثاً: في الحقل الاعلامي:

تكليف الحكومة اللبنانية بالاتفاق مع الأمانة العامة للجامعة العربية انتاج وشراء برامج تلفزيونية واذاعية قابلة للبث في المحطات الرسمية والخاصة في اي من دول العالم، وتمويل حملات صحفية اعلامية تركز الأضواء على مأساة الجنوب الناتجة عن العدوان الاسرائيلي المتكرر وتدعو للحق اللبناني بصورة مقبولة في الرأي العام العالمي. وتمويل نشر افلام ووقائع اعلامية صحفية وغيرها بما في ذلك الكتب والنشرات الخاصة الدورية.

وتنظيم برامج زيارات وندوات وحلقات دراسية ومناظرات ومحاضرات تطرح القضية في الأوساط والأندية المهتمة بالشؤون الدولية والقضايا الانسانية وذلك كله في نطاق قرارات مجلس وزراء الاعلام العرب.

رابعاً: في الحقل العسكري:

استناداً الى الفقرة أولاً من قرار مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الخاص بقضية الجنوب اللبناني، وبالاشارة الى قرار مجلس الدفاع العربي المشترك بنفس الموضوع، توصي الهيئة باسناد مهمة وضع مشروع خطة عسكرية متكاملة للدفاع عن جنوب لبنان الى لجنة من رؤساء اركان جيوش الدول الأعضاء في هذه الهيئة، على ان تجتمع في أقرب وقت يحدده الأمين العام.

ملاحظة: اعلن الوفد اللبناني انه ابلغ الحكومة اللبنانية صيغة هذه النصوص، وهو بانتظار بيان الرأي فيها وسيبلغ ذلك الرأي للأمانة العامة في حينه.

وبخصوص البنود التي لم تتوصل الهيئة الى اتفاق حولها فقد تقرر ارجاء البت فيها الى اجتماع مقبل تعقده الهيئة يوم الخميس ١٣ ايار (مايو) ١٩٨٢. وفي ما يلي نصوص البنود المشار اليها:

١ ـ حرصاً على سلامة الأراضي اللبنانية ووحدتها. وتأميناً للاستقرار في جنوب لبنان وبالتالي في سائر المنطقة، واسهاماً في وضع حد للمأساة التي يعيشها ابناء الجنوب، واستناداً الى قرارات القمة العربية السابقة ولا سيما مؤتمر القمة العاشر في تونس الذي يؤكد بان مشكلة لبنان هي مسؤولية عربية بقدر ما هي مسؤولية لبنانية، ومؤتمر القمة الثاني عشر في فاس الذي قرر وضع استراتيجية عربية شاملة للحفاظ على جنوب لبنان.

ونظراً للأخطار المتزايدة التي تحدق بتلك المنطقة والتي لا تهدد لبنان وحده فحسب بل تتعداه الى جميع الدول العربية والى القضية الفلسطينية بالذات والمنطقة باسرها، علماً بان معالجة ازمة جنوب لبنان تشكل مدخلاً من مداخل معالجة الأزمة اللبنانية ككل.

ـ تمسك الوفد اللبناني بهذا النص واقترح الوفد الفلسطيني اضافة الجملة التالية بآخر الفقرة الأولى (وحماية منظمة التحرير الفلسطينية).

٢ ـ اقترح الوفد اللبناني النص التالي:

«تأكيد المقاومة الفلسطينية التزامها بالاتفاقات المعقودة معها وقرارات مؤتمر القمة العاشر بتونس والقرارات الأخرى المتعلقة بجنوب لبنان الصادرة عن مجلس الأمن الدولي وذلك احتراماً لسيادة لبنان وسلامة اراضيه». (البند ٧ في اولاً في المشروع اللبناني).

ـ اقترحت الهيئة النص التالي:

«تأكيد التزام الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية بتنفيذ الاتفاقات المعقودة بينهما وملحقاتها وقرارات مؤتمر القمة العاشر والقرارات العربية المتعلقة بجنوب لبنان وذلك احتراماً لسيادة لبنان وسلامة اراضيه.

ـ اعلن الوفد اللبناني انه ابلغ هذا النص الى حكومته وهو ينتظر تعليماتها.

ـ اقترح الوفد الفلسطيني اضافة الفقرة التالية في آخر البنود المقدمة من الهيئة (والحفاظ على المقاومة الفلسطينية).

٣ ـ السعي لدى الدول ذاتها ولدى سواها بالطريقة المبنية اعلاه وبأية طريقة اخرى لتحويل قوات حفظ السلام الدولية الى قوات قادرة على حمل اسرائيل على الانسحاب من جنوب لبنان الى الحدود الدولية. وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ بجميع احكامه حتى حدود لبنان الجنوبية المعترف بها دولياً.

اقترح وفد فلسطين النص التالي:

ـ ان قوات الأمم المتحدة العاملة بجنوب لبنان بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ تستمد قدرتها اساساً من هيئة الأمم المتحدة والارادة الدولية المتجسدة في الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعليها ان تفرض احترام قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجلاء القوات الاسرائيلية جلاء كاملاً عن الأراضي اللبنانية.

٤ ـ اقترح الوفد اللبناني النص التالي:
«تقديم المساعدة السياسية التي يمكن ان يطلبها لبنان من اي اتجاه لتأمين الانتشار المشترك لقوات الأمن الدولية والجيش اللبناني في الجنوب واعادة الحياة الطبيعية الى هذه المنطقة». (البند ٦ في أولاً في المشروع اللبناني).
ـ اقترحت الهيئة النص التالي المأخوذ من البند ـ ثالثاً ـ من قرار مؤتمر القمة الثاني عشر الخاص بقضية الجنوب اللبناني:
تأييد جهود الحكومة اللبنانية لتمكينها من نشر الجيش اللبناني في الجنوب ليقوم بمسؤولياته الوطنية وتقديم المساعدة للبنان لتعزيز قدرته على تحمل الأعباء الناتجة عن اعادة سائر ادارات الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية، الى ممارسة مسؤولياتها وصلاحياتها لا سيما في الجنوب.

ـ اعلن الوفد اللبناني انه ابلغ هذا النص الى حكومته وهو ينتظر تعليماتها.
ـ اعتبر الوفد الفلسطيني هذا البند عسكرياً واقترح احالته برمته الى رؤساء الأركان.

٥ ـ ثانياً: في الحقل الاقتصادي: ـ اقترح الوفد اللبناني النص التالي:
ـ حرصاً على سلامة ابناء الجنوب تطلب الهيئة ابعاد المسلحين عن المرافق الاقتصادية والتجمعات السكنية فيه كي لا تصبح اهدافاً عسكرية تتعرض للعدوان الاسرائيلي، واعادة تشغيل مصفاة الزهراني بكامل طاقاتها مع مرفأ التصدير التابع لها.

ـ اقترح الوفد الفلسطيني احالة هذا الموضوع الى رؤساء الأركان.
ملاحظة مكررة واخيرة: رؤساء الأركان لم يعقدوا اجتماعهم... بعد!

نص البيان الصادر عن الهيئة المصغرة المكلفة وضع استراتيجية عربية لحماية جنوب لبنان ـ تونس ١٨ ـ ١٩٨٢/٣/٢٣

«اجتمعت الهيئة المصغرة المكلفة وضع استراتيجية عربية لحماية جنوب لبنان من ١٨ إلى ٢٣ آذار برئاسة الأمين العام للجامعة السيد الشاذلي القليبي وتدارست أوراق العمل التي قدّمها كل من الجمهورية اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية والجمهورية العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية وكذلك المقترحات التي قدمتها الوفود الأخرى.
«وقد أنهت الهيئة دراسة عدد من التوصيات في المجالات السياسية والإقتصادية والإعلامية، وقرّرت إحالة المواضيع العسكرية على لجنة مؤلفة من رؤساء أركان جيوش الدول الأعضاء في الهيئة لوضع مشروع استراتيجية عسكرية للدفاع عن جنوب لبنان؛ وستعود إلى الإجتماع يوم ١٣ أيار ١٩٨٢ لاستكمال البحث في البنود المتبقية وذلك تمهيداً لعرض حصيلة أعمالها على مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية.
«ومن جهة أخرى تابعت الهيئة الانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة وهي تحيّي صموده الرائع في وجه العدو الإسرائيلي».

تصريح امين عام الجامعة الشاذلي القليبي عند اختتام جلسات الهيئة

«إن الدول العربية عاقدة العزم على مساعدة لبنان على المواجهة وعلى بناء الوفاق الوطني الذي هو أساس قوته..
«إن الأخطار المحدقة بجنوب لبنان لا تهدّد لبنان وحده، بل تتعداه إلى كل الدول العربية وإلى القضية الفلسطينية، مما يجعل قضية لبنان ومشكلة جنوب لبنان مسؤولية عربية بمقدار ما هي مسؤولية لبنانية».

النص الرسمي لورقة العمل اللبنانية إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب
كما اذاعتها وزارة الخارجية اللبنانية - المؤتمر انهى اعماله بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٨٢

«حيال العدوان الغاشم الذي تتعرض له الأراضي اللبنانية،

وتقديراً للظروف المأسوية التي يعيشها لبنان ولما يصيب شعبه والشعب الفلسطيني من قتل وتدمير وتشريد، وحفاظاً على شعب لبنان وقدسية ارضه وسيادته، وحفاظاً على الشعب الفلسطيني وقدسية قضيته، وتحقيقاً لوقف اطلاق النار في لبنان وانسحاب الجيش الاسرائيلي من اراضيه، وحرصاً على وضع حد نهائي لحال التشرذم والتسيب وفلتان الأمن التي يعانيها لبنان منذ ٧ سنوات ونيف، ومساعدة له على استعادة سيادته على جميع اراضيه، وانطلاقاً من ان مشكلة لبنان هي مشكلة عربية في مصدرها وجوهرها مما يخشى معه ان تنعكس على جميع الشعوب والدول العربية وعلى المنطقة بأسرها، يقرر ما يأتي:

أولاً: اعتبار ان مأساة لبنان هي مأساة تهم العرب جميعاً، واعلان تضامنهم مع لبنان واستعدادهم لمعالجة هذه المأساة وفقاً لما يطلبه لبنان.

ثانياً: ادانة العدوان الاسرائيلي على شعب لبنان وأرضه وعلى الشعب الفلسطيني وقضيته بشدة ولفت الرأي العام الدولي الى خطورة هذا العدوان ونتائجه على الأمن والسلام في المنطقة.

ثالثاً: دعم لبنان في كل ما يؤول الى تنفيذ قراري مجلس الأمن الرقم ٥٠٨ و٥٠٩ القاضيين بوقف اطلاق النار وانسحاب اسرائيل انسحاباً كاملاً من الأراضي اللبنانية، ولهذه الغاية مساندة لبنان في المحافل الدولية وممارسة جميع الضغوط على الدول القادرة على تأمين تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

رابعاً: الاعلان عن وقف العمل العسكري الفلسطيني من لبنان نهائياً وما يستتبع ذلك من وضع حد للنشاط العسكري لمنظمة التحرير من الأراضي اللبنانية وفيها، وازالة الوجود المسلح لها وتمكين السلطة اللبنانية من ممارسة سلطتها وسيادتها على جميع اراضي لبنان من دون قيد أو شرط بواسطة الجيش اللبناني وقوى الأمن اللبنانية.

خامساً: تقديم كل مساندة من أي نوع آخر الى منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق اهدافها الوطنية.

سادساً: تقديم مساعدة اجتماعية الى الشعب اللبناني».

نص البرقية التي ارسلها السفير علي الشاعر إلى الشيخ بشير الجميّل

ايضاح: في اجتماع اللجنة الوزارية العربية في الطائف للتباحث معه بشأن الأوضاع اللبنانية. تلقى الشيخ بشير البرقية بتاريخ ٣١ حزيران ١٩٨٢ ولبى الدعوة الموجهة إليه من وزير خارجية السعودية بتاريخ ١ تموز ١٩٨٢.

سيادة الأخ الشيخ بشير الجميّل،

انطلاقاً من حرص الجميع على ايجاد مخرج عاجل ومشرف للموقف الراهن المتأزم في لبنان، ورغبة في اجراء مشاورات معكم شخصياً، يستحسن صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية حضوركم الى الطائف هذه الليلة، ان امكن، للبحث في كل الحلول المطروحة في ضوء المحادثات التي تجريها لجنة وزراء الخارجية المنعقدة حالياً في الطائف بغية التوصل الى الحل الذي يحقق الغاية المرجوة.

وفي انتظار اجابتكم التي نأمل في ان تتضمن تجاوبكم المعهود، اقبلوا منا أطيب التحيات.

السفير علي الشاعر».

ـ وكانت اللجنة، خلال مناقشاتها تدارست مشروعاً سعودياً قيل إنه تمّ بعد كثير من المشاورات مع بقية الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية. نص المشروع السعودي على ما يلي:

١ ـ حق منظمة التحرير الفلسطينية في ان تبقي في بيروت وجوداً على الصعيدين العسكري والاعلامي.

٢ ـ يأخذ هذا الوجود العسكري شكل وحدات من جيش التحرير الفلسطيني لا يقل عدد عناصرها عن لواءين (اي بين ٨٠٠ والف رجل)، تتبع للقيادة العسكرية اللبنانية التي تحدد اماكن مرابطتها وتحركاتها.

٣ ـ تلتحق بقية قوات منظمة التحرير الفلسطينية بالأردن وسوريا ومصر وتخضع الوحدات الفلسطينية للقيادات العسكرية في هذه البلدان.

٤ ـ يتعهد الأطراف اللبنانيون بعدم الاساءة الى المدنيين الفلسطينيين المقيمين في لبنان.

عرض هذا المشروع على الشيخ بشير الجميّل اثناء وجوده في الطائف فرفضه بحزم.

ثوابت الشيخ بشير الجميّل، التي قدمها إلى اللجنة العربية السداسية في الطائف في تموز ١٩٨٢*

- احترام مبدأ سيادة لبنان المطلقة على كامل ارضه.
- تطبيق القانون اللبناني على كل المقيمين على ارض لبنان دون استثناء.
- عدم العودة بلبنان الى ما كان عليه قبل عام ١٩٧٥ من انحلال وفوضى.
- القرار اللبناني هو البديل عن كل القرارات ويسهل الحلول.
- تناط مهمة حفظ الأمن في لبنان بقوات الشرعية اللبنانية الأصلية
- رفض أي وجود عسكري غريب على ارض لبنان.

وأوضح الشيخ بشير الجميّل: «ان لبنان بعد ثماني سنوات من الحرب لا يمكنه ان يتحمل اي عبء عسكري على ارضه مهما كان، ويجب اعفاء لبنان من اي مسؤولية في الوقت الحاضر حتى يتمكن من ان يعيد تعمير ما تهدم على ارضه».

المشروع الذي تقدم به ممثلو القيادة الفلسطينية في اجتماع اللجنة الوزارية المنبثقة من مؤتمر وزراء الخارجية العرب في تونس، والمجتمعة في جدّة في المملكة العربية السعودية في تموز ١٩٨٢ إبان الإجتياح الإسرائيلي للبنان

أولاً: تثبيت وقف النار.
ثانياً: فك اشتباك بين منظمة التحرير واسرائيل.
ثالثاً: انسحاب المقاتلين من بيروت خلال شهر وتدريجاً.
رابعاً: انتقال المسلحين الى البقاع في مرحلة اولى، ثم يتم توزيعهم على الدول وفق ما هو متفق عليه، على ان يتم الانتقال والتوزيع على اربع مراحل، في كل اسبوع فوج.
خامساً: نزول قوات دولية الى بيروت قبل بدء انسحاب المسلحين الفلسطينيين.
سادساً: وضع القوات الدولية على طول الطريق الممتدة من بيروت الى البقاع.
سابعاً: بعد الانتهاء من الانسحابات تشكيل قوة متعددة الجنسيات لحماية المخيمات.

وقد استفسر الوفد اللبناني عن النقاط الآتية:

١ ـ دور الجيش اللبناني في هذا البرنامج، فكان الجواب ان لا دور له.
٢ ـ مصير القيادات في منظمة التحرير الفلسطينية، فتبين ان القيادات لا ترغب في مغادرة بيروت.
٣ ـ الدول التي قبلت استقبال المسلحين الفلسطينيين، وتبين ان الأردن موافق شرط ألا يكون بين العائدين اليه اشخاص صدرت في حقهم احكام قضائية.

وقد تبين ان معظم كوادر منظمة التحرير الفلسطينية وعناصرها هم من المحكوم عليهم في الأردن.

٤ ـ اكدت سوريا استعدادها لاستقبال القيادات السياسية التي هي غير راغبة في الخروج، وقبلت بالف عنصر من «الصاعقة».
٥ ـ اما مصر، فهي مستعدة لاستقبال لواء عين جالوت فقط.

نص البيان الذي اصدرته اللجنة السداسية
المنبثقة من مجلس الجامعة العربية بتاريخ ٢٩ تموز ١٩٨٢

«اجتمعت في جدة يومي ٢٨ و٢٩ من تموز ١٩٨٢ اللجنة السداسية المنبثقة من مجلس الجامعة العربية في دورته الطارئة الأخيرة وعقدت سلسلة من الجلسات برئاسة الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية . وشاركت الدول الأعضاء في اللجنة بوفود يرئسها الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت والسيد عبد الحليم خدّام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العربية السورية والسيد فؤاد بطرس نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية لبنان والسيد فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية والسفير عبد القادر بن قاسي من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . كما شارك في اعمال اللجنة السيد الشاذلي القليبي امين جامعة الدول العربية .

وعرضت اللجنة التقارير المتعلقة بالاتصالات التي اجرتها وفود الجامعة العربية المكلفة زيارة الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وسجلت ارتياحها الى الجو الايجابي الذي جرت فيه هذه الاتصالات . كما ناقشت اللجنة الوضع في لبنان من كل جوانبه، ووصلت الى اتفاق كامل على ضرورة العمل في المرحلة الحاضرة على ما يأتي :

أولاً : عرضت اللجنة العمل الحثيث على التقيد بوقف اطلاق النار .

ثانياً : تعلن منظمة التحرير الفلسطينية قرارها بانتقال قواتها المسلحة من بيروت وتحديد ضمانات هذا الانتقال وضمانات امن المخيمات بالاتفاق بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت .

ثالثاً : العمل على رفع الحصار عن مدينة بيروت وضواحيها بانسحاب القوات الاسرائيلية .

رابعاً : تتخذ الحكومة اللبنانية كل الاجراءات الآيلة الى ضمان امن سكان بيروت وضواحيها بما فيها المخيمات الفلسطينية وسلامتهم .

خامساً : مشاركة القوات الدولية في عملية ضمان الأمن والسلامة في بيروت وضواحيها .

سادساً : تقوم الدول العربية بالعمل السياسي الضروري لمساعدة لبنان على تنفيذ قراري مجلس الأمن ٥٠٨ و٥٠٩ كاملا .

واكدت اللجنة عزم الدول العربية على مواصلة العمل من اجل وقف العدوان الصهيوني على الأراضي اللبنانية ووضع حد للمأساة التي يعيشها الشعبان اللبناني والفلسطيني وذلك بالعمل المباشر على المستوى الدولي وكل الصعد» .

نص ورقة العمل اللبنانية التي حملها وزير الدولة السيد جوزيف ابو خاطر إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب المنعقد في فاس ـ المغرب ـ آب ١٩٨٢

«حيال الاجتياح الغادر الذي تعرضت له الأراضي اللبنانية باحتلال القوات الاسرائيلية لهذه الأراضي، ولمواجهة الظروف التي يعيشها لبنان وما يصيب شعبه والشعب الفلسطيني من قتل وتدمير وتشريد، وحفاظاً على لبنان ارضاً وشعباً، وعلى وحدة اراضيه وسيادته وعلى القضية الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني، وتثبيتاً لوقف النار في لبنان وتأميناً لانسحاب الجيش الاسرائيلي من اراضيه، ورغبة في وضع حد نهائي لحال التشرذم والتسيب والفلتان الأمني التي يعانيها لبنان منذ سبع سنوات ونيف.

وتحقيقاً لانسحاب جميع القوات المسلحة غير اللبنانية من الأراضي اللبنانية ومساعدة لبنان على استعادة سيادته كاملة على اراضيه بواسطة قواته الوطنية، وانطلاقاً من ان مشكلة لبنان هي مشكلة عربية في مصدرها وجوهرها مما يخشى معه ان تنعكس على جميع الشعوب والدول العربية وعلى المنطقة باسرها، يقرر ما يأتي:

أولاً: اعلان تضامن الدول العربية مع لبنان في مأساته واستعدادها لتقديم اي مساعدة يطلبها في سبيل معالجة هذه المأساة ووضع حد لها.

ثانياً: ادانة العدوان الاسرائيلي واستمراره على شعب لبنان وارضه وعلى الشعب الفلسطيني بشدة، ولفت الرأي العام الدولي الى خطورة هذا العدوان ونتائجه على الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة.

ثالثاً: دعم لبنان في كل ما يؤول الى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الرقم ٥٠٨ و٥٠٩ و٥١١ و٥١٢ و٥١٣ و٥١٥ و٥١٦ و٥١٧ و٥١٨، ولا سيما ما يقتضي منها بانسحاب اسرائيل من الأراضي اللبنانية حتى الحدود الدولية المعترف بها. ولهذه الغاية تقديم اي مساعدة للبنان في المحافل الدولية وممارسة جميع الضغوط على الدول القادرة على تنفيذ هذه المقررات ومقاومة المحاولات الاسرائيلية الهادفة الى التطبيع بجميع الوسائل.

رابعاً: أ ـ اخذ العلم بقرارات السلطة اللبنانية بضرورة انسحاب جميع القوات المسلحة غير اللبنانية من لبنان، ومن اجل ذلك:

ـ اعلان وقف العمل العسكري الفلسطيني نهائياً في الأراضي اللبنانية ومنها انهاء الوجود المسلح للمنظمات الفلسطينية في لبنان.

ـ اعلان انتهاء مهمة قوة الردع العربية في لبنان.

ب ـ دعم جميع الاجراءات التي يمكن ان تعتمدها الحكومة اللبنانية لوضع هذا البند موضع التنفيذ.

خامساً: تقديم كل عون الى السلطة اللبنانية لممارسة سلطاتها وسيادتها على جميع الأراضي اللبنانية من دون استثناء وبواسطة الجيش اللبناني وقوى الأمن اللبنانية.

سادساً: تقديم كل مساندة من أي نوع آخر الى منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق اهدافها الوطنية على ارض فلسطين.

سابعاً: انشاء صندوق مالي مستقل لاعادة تعمير لبنان ومساعدة المتضررين».

وكان الوزير بطرس اجتمع صباح امس بالأمين العام لوزارة الخارجية السفير كسروان لبكي، وتدارس معه مضمون برقية وردت من وفد لبنان الى مؤتمر وزراء الخارجية العرب وموقفهم من الوضع في لبنان وورقة العمل اللبنانية، وما رافق الاجتماع الأخير من ملابسات علماً ان الوزراء احالوا الموضوع اللبناني على مؤتمر القمة.

نص المؤتمر الصحفي الذي عقده الشيخ محمد مهدي شمس الدين بتاريخ ١/ ٩/ ١٩٨٢

«تأتي الذكرى الرابعة لاخفاء الامام السيد موسى الصدر رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى ورفيقيه المجاهدين فضيلة الشيخ محمد يعقوب والسيد عباس بدر الدين، تأتي هذه الذكرى والاحتلال الاسرائيلي ينشر ظلة البغيض على لبنان، على جنوبه وساحله وجبله وعاصمته، بعدما دمر العمران بوحشية لم يسبق لها مثيل في الحروب، وبعدما قتل المدنيين الأبرياء جماعياً، متجاوزاً جميع الشرائع منتهكاً حتى قوانين الحرب نفسها.

وقد كنا نحتفل في السنين الماضية بهذه الذكرى، ونحن نحذر من هذا العدو ومن اطماعه وروحه العدوانية التي ستعبر عن نفسها بالاحتلال، وكنا ندعو الى عدم توفير الذرائع له والى بناء الجبهة الداخلية لتكون سداً امام هذا العدو ومانعاً له عن العدوان ولكن ويا للأسف اصم الجميع آذانهم عن سماع كلمة الحق أو خذلوها، حتى وقع الاحتلال بصورة تجاوزت في اتساعها، وبربريتها جميع التوقعات.

وقد كان الامام موسى الصدر يطوف في آفاق العالم العربي من بلد الى بلد ومن ملك الى رئيس، حاملاً في قلبه وعقله هم لبنان والخوف عليه من التفكك، وهم الجنوب والخوف عليه من الاحتلال الاسرائيلي، وهم اللبنانيين جميعاً والخوف على وحدتهم الوطنية، مبيناً للجميع لبنانيين وعرباً مسؤولياتهم، شارحاً لهم اخطار المصير التي يواجهها لبنان على كيانه ووحدة شعبه وارضه، وامتداد هذه الأخطار عبر لبنان الى جميع العالم العربي والاسلامي حاملة معها رياح العصر الاسرائيلي في المنطقة بكل ما تحتويه من زيادة في الهيمنة الاستعمارية، وعوامل الفتنة والتخريب للوحدة الوطنية في كل بلد.

وقد كان عنوان همومه واكبرها واخطرها جنوب لبنان، لأنه الجرح المفتوح، النازف، ولأنه جبهة الاسلام والعرب امام العدو الاسرائيلي، ولأن اهل الجنوب حملوا طوال عقود من السنين هموم القضية وعذاباتها، وواجهوا اخطارها، وتحملوا في انفسهم وارزاقهم تكاليفها، حتى واجهوا في النهاية خطراً على مصيرهم الوجودي نفسه.

ومن اجل ذلك كانت جولته العربية الأخيرة التي ادت به الى ليبيا، فكان اختطافه واسره من قبل النظام الليبي، وبدلاً من ان يساهم هذا النظام في الاستجابة للدعوة الشريفة النبيلة التي حملها اليه الامام موسى الصدر في التعاون لانقاذ لبنان من الفتنة وانقاذ جنوبه من الاحتلال، قام بارتكاب جريمة اختطاف الامام ورفيقيه وسجنهم مريداً بذلك اسكات صوت الحق الذي ينبه الغافلين، ويحرض المتخاذلين، ويدعو الى العزة والكرامة من خلال دعوته الى الإلفة والمحبة والتعاون في وجه العدو، بدل التقاتل بين اهل البلد الواحد واهل المصير الواحد.

لقد قلنا في الماضي دائماً ما نكرره الآن، وما سنظل نذكره باستمرار، ان النظام الليبي هو الذي اختطف الامام موسى الصدر ورفيقيه وهو الذي اخفاهم، وهو الذي يتحمل حتى الآن وفي المستقبل وزر هذا العمل وكل ما ينجم عنه. تدل على ذلك الوثائق والبراهين القطعية الدامغة، واحكام القضاء الايطالي. ولا حاجة بنا الآن الى تكرار وقائع الأحداث فقد اصبحت جلية واضحة لدى الرأي العام.

وقد عمل المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى، وجميع المخلصين لقضية الامام السيد موسى الصدر طوال السنين الماضية، منذ اخفائه حتى الآن، على وضع حد لهذه الجريمة النكراء وجلاء القضية، وتحرير الامام ورفيقيه من دون جدوى، وقد تمت لأجل ذلك اتصالات وابحاث مع كل من امكن الاتصال بهم من ملوك الدول العربية ورؤسائها والمقاومة الفلسطينية، والجمهورية الاسلامية الايرانية، والدول الأجنبية، وعلى صعيد الهيئات الاسلامية والدولية والأحزاب والشخصيات، ولكن كل ذلك كان من دون جدوى، فما زال النظام الليبي مصراً على انكار الحقيقة الواضحة، ممعناً في ارتكاب الظلم الشنيع، مساهماً بذلك في التآمر على الجنوب واهله وعلى لبنان.

وقد كان العمل لقضية الامام الصدر ورفيقيه في لبنان، والاهتمام بهذه القضية مظهراً للوحدة الوطنية اللبنانية، وللاجماع اللبناني على اعتبار قضية الامام الصدر قضية لبنان التي لم تحمل سمة فئوية أو طائفية وانما قضية لبنان الكبرى،

فكانت القيادات الاسلامية والمسيحية صفاً واحداً في هذا الشأن، وهو ما نثق بانه سيستمر الى ان يحقق الله الآمال في هذه القضية بسلامة الامام الصدر ورفيقيه وعودتهم سالمين. ففي هذه الرحلة التي يواجهها لبنان تحت الاحتلال، ووحدته الوطنية اضافة الى وحدة ارضه تواجه افدح الأخطار، يعتبر حضور الامام الصدر ضرورية حيوية مطلقة لسلامة لبنان ونهضته من كبوته واستقراره واستمراره، وهذا ما يدعوني الى توجيه تحية الامتنان والشكر الى جميع الذين ساهموا في العمل لأجل الامام الصدر وقضيته من هيئات واحزاب ومؤسسات وشخصيات سياسية قائدة، وكلي ثقة بان مساهمتهم النبيلة في هذه القضية ستستمر بكل الشعور بالمسؤولية الاخلاقية والوطنية الذي كان يحركهم دائما.

واذا كان الشعب اللبناني وقياداته قد تبنى قضية الامام الصدر، فتجاوزت كونها قضية المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى أو قضية طائفة أو منطقة، وغدت قضية كل اللبنانيين.

واذا كان الاعلام اللبناني متمثلاً في صحافته وهيئات تحريرها قد اعطى هذه القضية الكثير الكثير، ورعاها بحب ونبل ومسؤولية مما يبعث على الغبطة والشكر والامتنان.

فان التقصير البارز والباعث على الدهشة والاستنكار هو تقصير الدولة اللبنانية واجهزتها في هذه القضية التي تعاملت معها وكأنها قضية عادية بسيطة لا تستدعي تحركاً دولياً ولا تقتضي اجراءات جذرية تتناسب مع اهميتها وخطورتها.

اننا نكرر مطالبة السلطة اللبنانية بان تغير نهج تعاملها مع هذه القضية بما يتناسب مع اهمية القضية وخطورتها.

أولاً: باصدار الحكم القضائي النهائي، وقد تجمعت جميع معطياته، باتهام سلطة ليبيا الرسمية باخفاء الامام الصدر ورفيقيه فضيلة الشيخ محمد يعقوب والسيد عباس بدر الدين.

ثانياً: التصرف مع ليبيا بما يقتضيه هذا الاتهام.

ثالثاً: اثارة قضية الامام الصدر رسمياً امام الهيئات الدولية المختصة، وخاصة الهيئات المتخصصة في الأمم المتحدة.

رابعاً: تكليف الديبلوماسية اللبنانية ان تجعل هذه القضية من اولويات عملها، والقيام بحملة اتصالات دولية لمصلحة هذه القضية.

وفي هذه المناسبة نطلب اثارة قضية الامام الصدر ورفيقيه في مؤتمر القمة العربي الذي سيعقد في نهاية الأسبوع المقبل.

ونوجه الآن الى الملوك والرؤساء العرب، من بين الخرائب والانقاض التي خلفها الطيران الحربي الاسرائيلي في هجمته الهمجية على بيروت وضاحيتها، ومن بين البيوت المهدمة لهذه الضاحية الشهيدة ومن بين نماذج الصواريخ والقنابل الاسرائيلية التي قصفتنا بها اسرائيل، نوجه الى الملوك والرؤساء نداء باسم لبنان المعذب ان يتحملوا مسؤوليتهم في قضية الامام الصدر ويجعلوها موضع اهتمام المؤتمر بما يتناسب مع خطورتها. من اجل اتخاذ اجراءات تساعد الشعب اللبناني على تحرير الامام الصدر ورفيقيه من اسرهم الذي ما زالوا فيه منذ اربع سنوات.

وان المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى إذ يجدد الاعلان ان قضية الامام الصدر ستبقى قضيته بان متابعة هذه القضية والتزامها لم يكن يوماً باعتبارها قضية طائفة أو منطقة وانما باعتبارها قضية اسلامية كبرى، وقضية عربية كبرى، وقضية لبنانية كبرى».

نص المذكرة بمطالب لبنان التي عرضها الوزير جوزيف ابو خاطر
رئيس وفد لبنان في مؤتمر فاس في ١ أيلول ١٩٨٢*[١]

عرض رئيس الوفد اللبناني الوزير جوزف ابو خاطر ورقة العمل اللبنانية والتي تضمنت تصور لبنان لمشاكله وعلاقاته العربية في مرحلة ما بعد بيروت، وجاء في المذكرة: مطالبة لبنان الدول العربية وبالتالي مؤتمر وزراء الخارجية بـ:

١ ـ اعلان تضامنها مع لبنان في مأساته واستعدادها لتقديم اي مساعدة يطلبها.

٢ ـ ادانة العدوان الاسرائيلي واستمراره على الشعبين اللبناني والفلسطيني.

٣ ـ دعم لبنان في كل ما يؤول الى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ٥٠٨ و٥٠٩ و٥١١ و٥١٢ و٥١٣ و٥١٥ و٥١٦ و٥١٧ و٥١٨. وخصوصاً ما يقضي منها بانسحاب اسرائيل من الأراضي اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دوليا.

٤ ـ اخذ العلم بقرار السلطات اللبنانية بضرورة انسحاب القوات المسلحة غير اللبنانية، وانهاء الوجود المسلح لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان.

ـ الاعلان عن انتهاء مهمة قوات الردع العربية في لبنان.

ـ دعم جميع الاجراءات التي يمكن ان تعتمدها الحكومة اللبنانية، لوضع هذه التدابير موضع التنفيذ:

٥ ـ تقديم كل عون للسلطة اللبنانية لممارسة سلطاتها وسيادتها على جميع الأراضي اللبنانية دون استثناء وبواسطة الجيش اللبناني وقوى الأمن اللبنانية.

٦ ـ تقديم كل مساندة من اي نوع آخر الى منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق اهدافها الوطنية على ارض فلسطين.

٧ ـ انشاء صندوق مالي مستقل لاعادة تعمير لبنان.

---

*[١] لقد اثارت المذكرة اللبنانية غضب الوفدين السوري والفلسطيني ولو من موقعين مختلفين.

نص الكلمة الرسمية التي القاها وزير الدولة اللبناني جوزيف ابو خاطر في مؤتمر القمة العربي المنعقد في فاس - المغرب سنة ١٩٨٢ وكان ممثلاً لبنان

«انني مدين بوجودي في عدادكم اليوم الى اسباب لبنانية دستورية ملزمة جعلت من الصعب تغيب رئيسي الدولة والحكومة عن لبنان، وهو على عتبة تسليم السلطة الى عهد جديد يقوم بعد ايام في حدود دستورنا وتقاليدنا معا.

لقد اعطيت حظ تمثيل لبنان في مؤتمر ينعقد على مستوى ملوك الدول العربية ورؤسائها. ولعل المسؤولين ارتأوا ان يكون اختيارهم لي تتويجاً لعمل طويل في خدمة بلادي مكنني من ان اتمرس، واقول ذلك بتواضع، في الشؤون العربية ومن بينها انني شاركت في اول مؤتمرات القمة وفي ثانيها في الاسكندرية وثالثها في هذا البلد الكريم، الى اجتماعات ومؤتمرات اخرى لا عداد لها.

انني اتكلم اليوم وفي القلب غصة امام مآسي بلادي التي اناخ عليها الدهر بكلكله وحملها من الفواجع والويلات ما تنوء بحمله الجبال الرواسي.

ان المطالب الواردة في هذه المفكرة يفرضها عزم لبنان على وضع حدّ للاحتلال الاسرائيلي لأراضيه وحرصه على سيادته واستقلاله، ولا بديل من التدابير التي ذكرها في ورقة العمل التي تتضمن الاشارة الى اجراءات ستتخذها الحكومة في سبيل تنفيذ المطالب التي تقدمت بها، ومرد ذلك الى حرص الحكومة على ان يأتي التنفيذ بطريقة تمكن السلطة من التحكم بمجريات الأمور وسلوك المسلك الذي يؤمن الجلاء عن لبنان جلاء تاماً، ولا يجوز ان يعامل لبنان معاملة تتسم بالتمييز ضده وان يشعر شعور الحرمان اذا ما قورنت بقضايا العرب الأخرى.

واذا كانت الورقة اللبنانية قد اشارت بكلمات الى موضوع المساعدات المالية التي اقرها اكثر من مؤتمر عربي، فقد كان من قبيل التذكير فحسب. فنحن اشد ما نكون حرصاً على كرامة وطنية تأبى علينا ذل السؤال على رغم ان الأضرار التي أوقعها الاجتياح الاسرائيلي في عاصمة لبنان، ومدنه، وقراه، زادت اضعافاً في ضخامة الخسائر، وكفى لبنان ما تحمل من اعباء تفوق اضعاف قدراته!

وعلي ان اقول هنا اننا استقبلنا افواجاً كبيرة من اخواننا الفلسطينيين منذ ١٩٤٨، وقد تضخم عددهم بعد ذلك وتضاعف مرات، وانزلناهم دوماً بيننا على الرحب والسعة، وعملنا في ذلك عن ايمان بعدالة قضيتهم، وما زلنا حتى اليوم نؤمن الايمان نفسه على رغم عوادي الدهر وما انتابنا من مرارة مشروعة على رغم ما كان من احداث ومواقف ادت الى خراب البلد. ولا ننسى ان لبنان بقي طوال سنوات الميدان الوحيد للعمل السياسي والعسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية مما انهك قواه وقوض بنيانه وزعزع وحدته.

وإذ أؤكد رغبة لبنان في تناسي الماضي وحرصه على شد ازر مطالب الفلسطينيين باقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني، أؤكد ايضاً ان لبنان يحرص على تحقيق تضامن عربي جدي على تراثه العربي وطابعه المميز في عالم اوسع، كان ولم يزل ميداناً لنشاطنا وهو من صميم ماضينا وتقليدنا. ولبنان لن يكون مقراً أو ممراً يسهل سبل الاعتداء على الأرض بتاريخها ازماناً طويلة.

ولن اعرض الا باقتضاب الى الناحية المأسوية من الأزمة اللبنانية. فجميعكم تعرفون ما كان من امر لبنان لسنوات خلت وما هي حاله اليوم، وجميعكم تذكرون ما كان قائماً فيه من معالم حضارة ترقى الى البعيد من العصور منذ العهد الروماني الذي اطلق على عاصمتنا بيروت اسم «Felix Julia» اي بيروت السعيدة، اعادته ايدينا كما عرفه التاريخ واروع لفرط ما كانت عليه من ازدهار وتقدم. وقد اضحت اليوم في انحاء منها عزيزة قاعاً صفصفاً ينعق فيها البوم والغربان. واخطر من الدمار والتهديم، بل اكثر ايلاماً في نفوسنا، ما سال من دماء غزيرة ذكية. وأخطر من ذلك كله اشاعة اجواء الكراهية والحقد في بلد كان ابناؤه بعيدين كل البعد عن الكراهية التي ابتها دوماً اخلاق اللبنانيين وتقاليدهم، وقد عاشوا طويلاً اخواناً في اجواء المحبة على سرر متقابلين في ظل صيغة فريدة كانت مثالاً يحتذى في روعته وجماله. لكن الوعي الوطني عاد فتغلب على ما اريد بنا من شر، وها هو لبنان اليوم ينهض رويداً من العثار، ويتلهف ابناؤه للعودة الى العيش الواحد الكريم.

انني اذ اطوي القهقري ايام الويل وليالي الرعب، اود ان اقف عند الوضع القائم اليوم على الأرض اللبنانية. فثمة عهد ينتهي، واجه بصبر وشجاعة اشد الأحداث واكثرها ضراوة، وعهد آخر يتسلم مقدرات البلاد، ونحن نتمنى ان يقضي على رواسب الماضي ويعيد الى اللبنانيين اجواء الالفة والتآخي.

انني بعد هذه الالمامة القصيرة بالأوضاع اللبنانية في ماضيها وحاضرها، انتقل الى ما نرجو ونأمل من هذا المؤتمر. ان العرب في جميع اقطارهم يحسون الامنا ويتفهمون امانينا، ونحن نتوجه اليهم اليوم توجه الأخ الى اخيه.

لقد قدم لبنان ورقة عمل الى الاجتماع الوزاري في تونس، ومن قبله الى دورة الجامعة هناك، ومرة ثالثة الى الاجتماع الوزاري في الطائف واخيراً الى اجتماع وزراء الخارجية في المحمدية قبل ايام. ويؤسفنا جداً ان الورقة التي انعقد عليها الاجماع اللبناني ما زالت موضوع اخذ ورد، ان لم اقل اهملت، وهي بين ايديكم، ورجائي الملح ان تدرس بتمعن، وان يفصل فيها على الوجه الايجابي الذي يساعد على وضع حد لمأساة استشرت طوال ثماني سنوات وفاق عدد ضحاياها المئة الف.

لا بدّ، إذ اعرض الى ذلك، ان ارجو باسم لبنان اخواننا العرب رفض تصفية الخلافات على ارضنا واحترام سيادة بلدنا وقوانينه وتركه بمنأى عن جميع نزاعاتهم.

واذا كان لي من كلمة اخيرة، فتمن ان يعود العرب ضمة واحدة في زمن يزخر بنذر صراعات قد تتفجر وقد تطاول اكثر من بلد في الشرقين الأوسط والأدنى».

نص المحاضر السرية لقمة فاس

محضر الجلسة الأولى:

قمة فاس (٢٨ ـ ٣٠ آب/ اغسطس ١٩٨٢) بدأت باجتماعات تمهيدية ثلاثة عقدها مجلس وزراء الخارجية، أقرت جدول الأعمال الذي رفع الى الملوك والرؤساء، عبر مناقشات تكشف المواقف العربية على حقيقتها. ترأس الاجتماعات التمهيدية محمد بوستة وزير الدولة المغربي المكلف بالشؤون الخارجية، وحضرها الى جانب الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي، مندوبون عن الدول العربية الأعضاء، وعشرات المديرين والاداريين العاملون في أمانة الجامعة.

بعد كلمة تمهيدية لرئيس المؤتمر، وأخرى لأمين الجامعة، بدأت المناقشات على الشكل الآتي:

الأمين العام: اود ان تسمحوا لي ان اقدم للمجلس المحترم بعض التوضيحات عن هذا الجدول، هذا الجدول في الحقيقة هو ينقسم الى ثلاثة اقسام:

القسم الأول هو جدول اعمال مؤتمر فاس وهو اذن مقرر من قبل المجلس التمهيدي السابق، وعلى أساسه ينبغي ان نعمل.

القسم الثاني الذي اضيف الى هذا القسم الأول، يتكون من بند واحد محال من مجلس الجامعة، ونحن لا يسعنا في الأمانة العامة الا ان نقدمه الى المجلس الموقر ليقول فيه كلمته.

القسم الثالث هو مجموعة مقترحات قدمتها الدول، وهي معروضة على المجلس للمصادقة. والذي يصادق عليه المجلس يدرج في البند الذي يتعلق به، وما كان من هذه المواضيع المقترحة والمصادق عليها من طرفكم غير متعلق بأي بند فانه يفرد له بند خاص.

وفي ما يتعلق بجدول اعمال مؤتمر فاس، وقد اشبعتموه درساً في الجولة الأولى، فان الأمانة العامة رأت من واجبها ان تقدم اقتراحاً في خصوص دراسة هذه المجموعة من البنود، هو ان هذه البنود درست كلها، ومجلسكم، والاجتماع التمهيدي السابق، أفضى إلى ضبط مشاريع قرارات هي جاهزة الآن وهي بين ايديكم، وتقترح الأمانة العامة ان يصادق المجلس على اغلب هذه المشاريع، وان لا يرفع الى القمة الا العدد القليل منها الذي يحتاج فيه حقاً الى رأي الرؤساء. شكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: بعد التوضيح الذي ادلى به السيد الأمين العام، الأمر يتعلق باقسام مضبوطة: اولاً ما كان على جدول الأعمال سابقاً، وهي اغلبية النقاط، في الورقة البيضاء، تبدأ اولاً بمشروع القرار رقم ٢ «الصراع العربي الاسرائيلي»، ثم ما تبعها من مشاريع، وبالتحديد:

مشروع القرار رقم ٢: الصراع العربي - الاسرائيلي.
مشروع القرار رقم ٣: دعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل.
مشروع القرار رقم ٤: اعلان المبادىء الثمانية المقدمة من قبل المملكة العربية السعودية.
مشروع القرار رقم ٥: المشروع الاسرائيلي لربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت.

من الملاحظات وباقي البنود. لا حاجة لقراءة كل هذه المسائل، اذا كنتم موافقين او كانت هناك اسرائيل بمياه النيل، اعتقد اننا بحثنا هذا بشيء من التفصيل في فاس.

الأمين العام: معروض للمصادقة.

الرئيس: الرجاء الانتباه الى الملاحظة التي تقدم بها الأخ الأمين العام عندما اوضح كيفية وضع جدول الأعمال. إن فيه قرارات كثير عددها سيتقدم بها للمصادقة عليها، نظراً لكونها درست بالتطويل، مثل المشروع الذي تقدم به الأخ رئيس وفد السودان، فلذلك سنصل اليها. . . انا اريد ان يكون الجميع قد اطلع على الوثيقة في تحمل مغالطة اساسية لأن الجيش ايام العماد خوري لم يكن جيش الجبهة اللبنانية، وان وصول العماد طنوس لن يجعل الجيش جيش القوات اللبنانية. ويعطي اركان الحكم وجهة النظر القائلة ان الانتماء العسكري للجيش هو أقوى من اي موافقة على توجه سياسي لأي ميليشيات افرزتها الأحداث، وان روح السلك العسكري ظلت قوية على الرغم مما حصل من انتقاص لدور الجيش في العام ١٩٨٠ في عين الرمانة وفي مناطق أخرى. ويقول اركان الحكم ان الظروف السياسية هي التي تفرض احياناً على القيادة موقفاً معيناً، وان القيادة قادرة على اعطاء زخمها الكامل وابراز قدراتها في كل مجال متى كان القرار السياسي واضحاً، ومتى كانت الظروف السياسية مؤاتية. ويرى هؤلاء ان وصول العماد طنوس الى قيادة الجيش سيؤدي الى انحسار القوات اللبنانية من بيروت الكبرى الى مناطق الجبل وتعطي دلائل على ذلك من الانسحابات الفعلية من ثكنة الـ«اس. ك. اس» وهي ثكنة الشرطة العسكرية والوحدات الخاصة الكتائبية الى مناطق الجبل، وانخفاض عدد القوات في الكرنتينا حيث يوجد المجلس الحربي الكتائبي.

ويقول اركان الحكم ان التطلع اليوم هو في اتجاه دور اكثر فعالية للجيش في المناطق الشرقية. وهم يستندون الى ان التشكيلات في قادة الألوية هي الدلالة على ذلك. والمعروف ان القوة الضاربة للجيش تتألف من افواج الدفاع الثلاثة الموجودة في منطقة اليرزة وثكنات الفياضة وصربا. وقد وحدت هذه الأفواج تحت اسم اللواء الثامن في جبل لبنان. وعين العقيد ميشال عون قائداً لها. والعقيد عون هو من الضباط الذين كانوا يتولون امرة قوات الجيش في منطقة الحدث وعين الرمانة منذ ثلاثة اعوام. ويقول اركان الحكم ان قيادة الجيش تتطلع الى دور كبير للواء الثامن في المناطق الشرقية لتوسيع رقعة انتشار الشرعية المحصورة اليوم في بعبدا واليرزة وبيروت الغربية.

أما بالنسبة الى قادة الألوية السبعة الأخرى فهم حسب المذكرة الأخيرة العميد سامي النكدي قائداً للواء المقر العام للجيش وكان سابقاً رئيس جهاز امن المطار. والعميد منير السردوك قائداً للواء الحرس الجمهوري وكان سابقاً بتصرف وزير الدفاع. والعقيد ابراهيم شاهين قائداً للواء الأول في البقاع وكان سابقاً قائد قوات الجيش في المنطقة نفسها وقائد القوات التي وصلت الى حاصبيا في محاولة عودة الشرعية الى الجنوب في العام ١٩٧٨. والعقيد عصام ابو حمزة قائداً للواء الثاني في الشمال. والعقيد سعيد القعقوري قائداً للواء الثالث في صيدا. والعقيد جورج حروق قائداً للواء الرابع في جبل لبنان. والعقيد غبريال ارصوني قائداً للواء الخامس في جبل لبنان، والعقيد لطفي جابر قائداً للواء السادس في بيروت وكان سابقاً احد ضباط قيادة قوات الردع العربية، والعقيد فارس لحود قائداً للواء السابع اللوجستي.

وفي نظرة واقعية الى هذه التعيينات فان من الصعب القول ان فيها خللاً طائفياً أو خللاً سياسياً نظراً لما يتمتع به الضباط انفسهم من مكانة، ونظراً للمهام التي قاموا بها سابقا. وتقول المصادر العسكرية ان هذه التعيينات هي الصورة الحقيقية للتوازن المطلوب في قيادة الجيش واذا استمرت التعيينات والمناقلات على هذا الشكل فان العماد ابراهيم طنوس يكون فعلاً قد بدأ في جعل الجيش جيش لبنان الواحد القادر على القيام بمهماته.

والحقيقة انه من المبكر اصدار الأحكام على الترتيبات لاعادة بناء الجيش، ولكن من المفيد اليوم ابراز التوجه الجديد للقائد العماد ابراهيم طنوس. فلقد كان القرار الأول الذي اتخذه هو منع الضباط من المظاهر البراقة والظهور في الحفلات العامة والاختلاط مع المدنيين في مناسبة وبلا مناسبة. وكان القرار الثاني كذلك مصادرة السيارات المدنية الفخمة التي قدمتها القيادة للضباط مع سائقيها ومع المرافقين. وتقرر ان يعطى العسكريون بدل تعويض لسيارة سياحية حسب ما كان عليه الوضع في بداية تأسيس الجيش. والعماد ابراهيم طنوس يرفض اساساً حالة البهرجة التي سادت اوساط الجيش في السنوات الماضية. فهو منذ الخمسينات يتمتع بحس مرهف يرفض كل الاغراءات المادية او الشخصية المعنوية. وقد اكتسب لذلك

احتراماً في صفوف الجيش على الرغم من انه كان احد رموز الحرب عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦، وهذا اعتبار لم يعد يتوقف عنده الكثيرون.

وعلى الرغم من ان بعض المصادر تتخوف من ان يكون القائد الجديد متجهاً نحو تغييرات جذرية في قيادة الجيش تبدأ باحتمال الغاء المجلس العسكري، فان البعض يرى ان اية تدابير ستكون ضمن برنامج واسع وبطيء، يشمل التنظيم الداخلي والتدريب والتسليح وزيادة عناصر الجيش. وعلى الرغم من أن البعض يتخوف من احتمال انضمام عناصر من قوات «القوات اللبنانية» الى الجيش إما عن طريق التطوع، أو عن طريق انشاء قوات «انصار الجيش» في المستقبل. فان البعض الآخر يرى ان مثل هذا الوضع لن يكون سهلاً، الا ربما في حالة تحقيق الانسحابات الكاملة «للقوات الغريبة» من لبنان واعادة السلام الى ربوعه.

ولعل السؤال الذي يبرز وسط كل هذا هو: هل انتهى دور المجلس العسكري الذي كان ساحة صراع بين اركان الحكم منذ انشائه ايام الرئيس الياس سركيس أم ان الأوعية أو الهيكليات ليست هي المشكلة، بل المشكلة في الأشخاص؟

يتألف المجلس العسكري اليوم من قائد الجيش ومن الضباط العمداء نبيل قريطم الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع، زين مكي مدير الادارة، يوسف وهبي المفتش العام، وهيكل معكرون وامين ناصر الدين.

ولقد جاء تأليف المجلس العسكري على هذه الصورة ليحقق التوازن الطائفي بين الطوائف الست في لبنان: المارونية، والسنية، والشيعية، والكاثوليكية، والأرثوذكسية، والدرزية، ولقد جاء النص في تشكيله ليحدد ان رؤساء المؤسسات، اي الأمانة العامة لمجلس الدفاع والادارة، والتفتيش العام، هم اعضاء اساسيون، بالاضافة الى قائد الجيش، على ان تجري اضافة ضابطين من رتبة عقيد على الأقل كعضوين متفرغين، ويحدد النص ان مهمة هذين الضابطين هي اربع سنوات تنتهي في المجلس الحالي في شهر نيسان (ابريل)، المقبل، اي ان على القيادة استبدال العميدين معكرون وناصر الدين في نيسان المقبل او تجديد تعيينهما.

وتقول مصادر عسكرية ان هناك اتجاهاً نحو الاستفادة من هذا الموعد القريب لاجراء التغييرات في المجلس نفسه... أو ربما الغائه اذا كان مشروع قانون جديد للدفاع قد أصبح جاهزا. وتعطي المصادر مسألة ترقية العميد زين مكي منذ ايام الى رتبة لواء بداية لاعطائه المبرر للخروج من المجلس العسكري الى موقع آخر مما يفتح المجال امام تغييرات جديدة.

وتعتقد المصادر الحكومية المطلعة ان مشروع قانون جديداً للدفاع سيأخذ بعين الاعتبار هيكلية جديدة وتنظيماً جديداً داخلي يحقق للجيش فعالية اكثر ويوصله الى المستوى الذي تطمح اليه القيادة، والمعروف ان الجيش الحالي سيتألف من ٢٢ - ٢٣ الف جندي بما في ذلك قطاعات الخدمات والادارة. والمعروف ان القيادة تتطلع الى تحقيق رقم ٤٣٥١١ عنصراً بين ضابط وجندي حسب مرسوم تنظيم الجيش الحالي الذي صدر في ٢٢ كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٨١. ويتألف الجيش حسب التنظيم من القيادة والقوات البرية وفق وحدات كبرى تشمل الألوية والفرق والمناطق والقوات الجوية والقوات البحرية والمعاهد العسكرية كما تتألف قيادة الجيش من قائد الجيش ورئيس الأركان ونواب رئيس الأركان والمديريات والشعب والمصالح والأجهزة. وتقول المصادر الحكومية، ان التنظيم الذي كان يطمح الرئيس الجميّل لتحقيقه هو اعتماد مبدأ رئاسة الأركان فقط، والغاء منصب قائد الجيش مع ايجاد مجلس عسكري يعاونه كهيئة الأركان. ولعل هذا يكون المدخل نحو الغاء المجلس العسكري واعتماد نظام اكثر حداثة. ولكن المصادر نفسها تقول ان التركيبة الطائفية التي جعلت من المجلس العسكري «مجلساً ملياً» أي للطوائف كلها ستبقى في هيئة الأركان لتضمن التوازن في قيادة الجيش.

وعلى الصعيد التسليحي، لا بدّ من الاشارة الى ان العماد طنوس تقدم في مسألة تسليح الجيش تقدماً ملحوظا. وتقول المصادر ان الجيش سيتلقى مساعدات ضخمة وفق البرنامج الأميركي لاعادة التسليح. ولقد وصلت بالفعل مدافع جديدة من عيارات متطورة وناقلات جند اميركية الى القيادة في الأسابيع الماضية. وعلى الرغم من أن المساعدة العسكرية الفرنسية لم تصل بعد. فان هناك اتجاهاً لتسريع اعتمادها مع احتمال تكليف الجيش في مهام اخرى. وتقول مصادر عسكرية ان قوات الطيران ستشهد تطوراً ملموساً، كما ان وسائل الدفاع الجوي ستأخذ اهتماماً بارزاً في عملية اعادة التسليح بالاضافة الى المدرعات والقوات الميكانيكية، بحيث يصبح الجيش الأفضل عتاداً وتدريباً في المنطقة، وتجدر الاشارة هنا الى ان تجمعات الجيش في المحافظات المختلفة ضمن ثكناتها يجعلها غير قادرة فعلاً على ممارسة دورها. ولذلك من المنتظر ان يكون اعدادها للمستقبل هو الطريقة الصحيحة لاعطائها دورها معززاً في المناطق التي تشهد اليوم احتلالاً اسرائيلياً او وجوداً عسكرياً سورياً ووجوداً فلسطينيا.

هذه هي الخطوط العريضة لبناء الجيش الجديد بقيادته الجديدة في لبنان.. ولعل البارز بعد هذا العرض هو بداية التحول نحو عقلية جديدة لجيش جديد ولبنان جديد. واذا كانت كل التطورات تعطي مؤشرات متفائلة، فان الرغبة تبقى في

توجيهه نحو العدو الاسرائيلي وليس في تحييده ليصبح صاحب دور الشرطي في الداخل. والمصادر الرسمية على كل حال ترفض هذا التحييد لأنها تعتبره نقطة الضعف التي تسقط معها الجيوش اذا ما تحولت حالات الطوارىء الى حالات دائمة. وتتذكر هذه المصادر قول كليمنصو بأن الحرب هي جدية كثيراً كي يقودها العسكريون. ولعل الجيش هنا لا يثبت عقم هذا المثل فقط بل ويثبت كذلك بأن السلام هو صعب جداً ولا يمكن الحصول عليه بدون جيش قوي قادر ان يحمي هذا السلام ولا يكون المستفيد منه فقط... والآن أمامنا نقاط جدول الأعمال في مجموعها، واذا كانت ملاحظة عامة نرجع اليها، الأخ عبد الحليم تفضل.

رئيس وفد سورية (عبد الحليم خدام وزير الخارجية): أرى ان جميع هذه النقاط قد تمت مناقشتها في اجتماع وزراء الخارجية في فاس، ووضعت كجدول اعمال للقمة. لذلك لا ارى من المفيد ان نعود الآن لطرحها مجددا. فمشروع جدول الأعمال المقرر في اجتماع وزراء الخارجية السابق يرفع الى القمة كجدول اعمال، وإذا كانت هناك مواضيع اضافية نناقشها ونضيفها الى جدول الأعمال دون الدخول في كل المناقشات.

الرئيس: اظن ان الأخوة تمكنوا من الاقتراح الذي تقدم به الأخ رئيس وفد سورية، المغرب يثني عليه. تفضل.

رئيس وفد السعودية (وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل): اعتقد ان الاقتراح مقبول وهذا جدول مقرر ومرفوع، لكن ارى ان في ما تفضل به الأمين العام شيئاً جديداً، وان هناك في الحقيقة مواضيع مدرجة على جدول الأعمال يمكن لمجلسنا هذا أن يبتها بدلاً ان يزحم جدول اعمال القمة، وهي في الحقيقة مواضيع لا تعتبر اساسية، واعتقد انه يمكن الاتفاق عليها، فبقدر ما نستطيع ان نخفف من جدول اعمال القمة، بقدر ما تسهل مداولات القمة.

الرئيس: هل هناك ملاحظات اخرى؟ الدكتور سعدون

رئيس وفد العراق (سعدون حمادي وزير خارجية العراق): حتى المشاريع التي نصادق عليها الآن، لا بدّ من عرضها على مؤتمر القمة. الموضوع الذي يبت الآن لا يرفع من جدول اعمال مؤتمر القمة... طبعاً الأمور التي عليها اتفاق، القمة ستصادق عليها. الأمور التي ليس عليها اتفاق ستناقشها. لكن اتخاذ قرار باحد المشاريع الآن لا يعني انه سيحذف من جدول اعمال مؤتمر القمة. فتسهيلاً للأمر، ولأن أي موضوع يعاد طرحه ربما يجري عليه نقاش مجدداً بالطريقة نفسها، وهذا يستهلك وقتاً، نوافق على ما تمت مناقشته بشكل كاف... ويرفع الى مؤتمر القمة كما حدث سابقا.

الرئيس: اظن ان الاتفاق الذي حصل حسب الاقتراح الذي تقدم به الأخوة، خصوصاً رئيس وفد سورية هو ان ما تمت مناقشته في السابق يرفع مباشرة الى القمة. التعديل الذي ادخل عليه هو أن نتلو عناوين هذه المشاريع أو هذه النقاط فقط، كما تقدم الدكتور سعدون حمادي. لكن هناك شيء ثان بالاضافة الى هذا، هو ان الأمانة تقدم لنا بعض المشاريع التي تمت مناقشتها وتطلب المصادقة عليها هنا، حتى لا ترفع لمناقشتها في القمة، لكن فقط للمصادقة عليها. تفضل.

رئيس وفد سورية: من ناحية تنظيمية، نحن مؤتمر تحضيري لمؤتمر قمة، وبالتالي لا نستطيع ان نأخذ صفة مجلس الجامعة. لو كنا مجتمعين على مستوى مجلس الجامعة لاتخذنا قرارات نهائية، لكن كمؤتمر تحضيري لا نستطيع ان نناقش، لذلك اقترح ان تحال جميع المسائل الى القمة، التي عليها اتفاق تمر بدون قراءة كالعادة، وما لا يتفق عليه نناقشه حتى نصل الى اتفاق بشأنه.

الرئيس: الأخ فاروق تفضل.

رئيس وفد فلسطين (فاروق القدومي رئيس وفد منظمة التحرير الفلسطينية): مما لا شك فيه أننا في مؤتمر القمة في فاس - وهذا استمرار لمؤتمر القمة هذا - سبق ان رفعنا ما رفعناه. اذن، جدول الأعمال لقمة فاس هو جدول اعمال سبق أن رفعناه ولا حاجة لرفعه مرة اخرى. ان ما لدى هذا المؤتمر هو موضع البحث والمناقشة لمؤتمر القمة العربي، فليس بحاجة الى رفع المواد التي سبق أن رفعت، اذن نقول مشروع جدول اعمال مؤتمر فاس ونضع تحته كذا وكذا، اي ما استجد، ونرفق المشاريع الأخرى المستجدة.

الرئيس: هذا بالضبط ما فهمناه من الاقتراحات، والذي ليست عليه ملاحظات من الأخوة. الصومال تفضل.

رئيس وفد الصومال (محمد علي حامود نائب وزير الخارجية): ان الجدول الذي رفع الى القمة في فاس قد مرت عليه ايام، وهناك بنود ماتت. فمثلاً مشروع القرار الرقم ١٤، اي كارثة الفيضانات في جمهورية الصومال الديمقراطية. هذا لا داع لوجوده في الجدول.

الرئيس: اذا كانت ملاحظات لشطب بعض النقاط التي مر عليها الوقت فان الأمانة العامة مستعدة لاتخاذ ملاحظات حولها والقيام بالواجب. الكلمة للأمين العام، تفضل.

الأمين العام: الأمانة العامة موافقة تماماً على الاقتراح الذي تفضل المجلس الآن بتبنيه، وهو رفع مجموع جدول

الأعمال المصادق عليه في الاجتماع السابق. لكن اود ان اقدم ملاحظتين، وهو انه في ضمن هذا المشروع نجد نقطتين على الأقل احداهما تتعلق بالحوار العربي ـ الأوروبي ولم يتخذ بشأنها مشروع قرار، فلا بدّ اذن من رفعها مع مشروع قرار. النقطة الثانية اعتقد ان الأحداث قد تجاوزتها الآن، او يمكن للمجلس ان ينظر فيها من جديد وهي مشاركة الدول الأوروبية في قوات سيناء، نعتقد ان هذا الموضوع اما أن يسقط واما ان يعدل بالصورة التي يراها المجلس. اما الحوار العربي الأوروبي في هذه الظروف، وفي الكلمة التي تشرفت بالقائها عليكم، اشارة الى الموقف الأوروبي المتطور والى ما يدعو اليه من تنشيط التعاون العربي ـ الأوروبي خصوصاً من خلال اجهزة الحوار، فاعتقد ان هذا ينبغي كذلك ان نهتم به.

الرئيس: شكراً، السودان.

رئيس وفد السودان: اعود مرة اخرى لأقول بما ان الأمين العام لم يذكر مشروع القرار الرقم ٦، فيجب أن يشطب.

الرئيس: اظن انه لو صرفنا ١٥ أو ٢٠ دقيقة من وقتنا في تلاوة قصيرة، لنتعرف على ما صادقنا عليه وما اذا كان هناك اشياء يتطلب حذفها... حتى نكون واضحين في موقفنا... تفضل.

الأمين العام: البند الأول الكبير الصراع العربي ـ الاسرائيلي وأسس العمل العربي المشترك، فيه مسائل خمس:

- الصراع العربي الاسرائيلي.
- دعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل.
- اعلان المبادىء الثمانية المقدمة من قبل المملكة العربية السعودية.
- المشروع الاسرائيلي لربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت.
- والنقطة الخامسة تزويد اسرائيل بمياه النيل، وهذا ما يطلب الوفد السوداني اسقاطه.

البند الثاني التحالف الاستراتيجي الأميركي الاسرائيلي، بنقاطه الآتية:

- التحالف الاستراتيجي الأميركي الاسرائيلي.
- المشاركة في القوات الدولية المتعددة الجنسيات في سيناء، وهذا اظن ان المجلس يرى ان يسقط.
- المفاعلات الذرية الأميركية المقدمة لاسرائيل.

البند التالي: العلاقات بين الدول العربية

- امن الخليج
- عقد التنمية
- التحرك الاعلامي العربي المشترك على الساحة الدولية
- حملة التعريب في جمهورية الصومال الديمقراطية
- كارثة الفيضانات (وفد الصومال يقترح اسقاطه)
- بناء مقر الجامعة.

البند التالي: العلاقات العربية الدولية

- التعاون العربي الافريقي
- لجنة الاثني عشر العربية للتعاون العربي الافريقي
- حركات التحرير الافريقية
- اعطاء صفة مراقب لمنظمة الوحدة الافريقية.

الرئيس: تفضل سمو الأمير...

رئيس وفد السعودية: بند العلاقات العربية الدولية لم نسمع. هل تم ابقاؤه أم حذف؟

الأمين العام:

- التعاون العربي الافريقي، بقي.
- حركات التحرير الافريقية، بقيت.

الرئيس: التعاون العربي الافريقي فيه كل شيء، من الناحية السياسية ومن الناحية الاقتصادية، غير ضروري هذا التفصيل.

الأمين العام: هذا يمكن اسقاطه. ويكمل:

- اعطاء صفة مراقب لمنظمة الوحدة الافريقية، هذه لم تتم يجب المصادقة عليها نهائيا.
- الوفود الوزارية لزيارة البلدان الأجنبية، هذا شيء مهم جداً واعتقد انه ينبغي ان يؤكد.
- الحوار العربي الأوروبي، هذا بقي بدون مشروع قرار، لا بدّ من اتخاذ ما يلزم في خصوصه.

الرئيس: الأخ رئيس وفد الكويت الشيخ صباح، تفضل.

رئيس وفد الكويت (صباح الأحمد الجابر الصباح وزير الخارجية): في ما يتعلق بمشروع القرار الرقم ٢٠ والمتعلق بالوفود الوزارية لزيارة البلدان الأجنبية، في اعتقادي أننا لسنا بحاجة الآن أن نقرر ذلك قبل أن نعرف الطريق الذي سنسلكه. فلذلك اقترح حذف هذا الموضوع الى ان ينتهي مؤتمر القمة، ثم يقرر فيه. اذا لم يكن عندنا خطة معينة، فالزيارة ليست هي الهدف بقدر ما يجب ان نعرف ماذا نريد ان نقول للآخرين.

الأمين العام: مع احترامي للرأي الذي تقدم به الشيخ صباح، أريد ان نذكر بأننا بعد القمة، ان شاء الله، سوف يكون لنا رأي وموقف موحد، ثم ان هناك ساحات كثيرة تحتاج الى أن نربط الصلة بها، أخص بالذكر الساحة الافريقية، والساحة الأميركية الجنوبية. اعتقد ان هاتين الساحتين تحتاجان من قبلنا الى جهود مكثفة مهما كانت الظروف، لشرح قضايانا وشرح مواقفنا، خصوصاً للحصول على دعمها وتأييدها في المحافل الدولية.

الرئيس: لبنان، ثم الكويت.

رئيس وفد لبنان (جوزف ابو خاطر ـ وزير دولة): ليس في نيتي سيدي الرئيس ان آخذ من وقت السادة المحترمين الا بقدر ضئيل ومقتضب جداً، على الرغم من تعدد القضايا التي تشغل اليوم البال، وهموم العالم العربي، نرى نحن ان القضية اللبنانية هي طليعة القضايا الخطيرة القائمة. لقد قدمنا اليوم مذكرة ارجو ان تكون وزعت، وبالتالي نرجو ان يأتي الموضوع اللبناني في المرتبة الأولى من جدول الأعمال الذي سيرفع الى مؤتمر القمة.

الرئيس: ربما الملاحظة جاءت بقليل قبل أوانها. لأنه لا شك ان هناك اجماعاً، ويمكنني ان اقوله منذ الآن، لتناول قضية العدوان الاسرائيلي على لبنان وعلى الشعب الفلسطيني. لكن الآن نحن نصفي مسائل شكلية فقط. الأمر يتعلق بجدول الأعمال السابق والنقاط التي يجب ان ترفع ونأتي مباشرة الى النقطة التي تفضلتم فأثرتموها. الأخ رئيس وفد الكويت، تفضل.

السيد رئيس وفد الكويت: مع احترامي لملاحظات الأمين العام، اقول اذا كان هناك امل على الساحة، فيجب ان يكون على الساحة العربية أولاً في ما بيننا، حتى ننتقل الى الساحة الافريقية والساحة الأميركية الجنوبية الخ. . . فلذلك يجب أولاً ان نتفاهم على الساحة العربية، ثم نقرر ان يكون هناك وفود الى دول المنطقة.

الرئيس: شكراً على الملاحظة. انا اعتقد ان نقطة مثل هذه رغم الضرورة الملحة الموجودة لاجراء الاتصال بجميع قطاعات الرأي العام اينما وجد، وبالأسبقية طبعاً بيننا في البلاد العربية، فانها لا تستحق ان تكون كنقطة ترفع الى القمة. هذا شيء يمكن ان نتكلم فيه نحن كوزراء الخارجية وفي مجلس الجامعة ونتفق على عمل. اما ما يرفع من القمة فهو توجيه فقط. لذلك انا شخصياً مع الملاحظة ان هذا يمكن ان يحذف، اللهم الا اذا كان هناك مانع. الأخ فاروق تفضل.

ودار هنا جدل، أكد فيه القدومي على ضرورة ايجاد اتصال بشعوب وحكام العالم الثالث، فقال الدكتور حمادي ان المسألة ليست مبدئية ولا أساسية بحيث ترفع الى القمة. . . وعاد القدومي يدافع عن وجهة نظره دعماً لموقف الأمين العام. وتكلم الرئيس فقال ان القرار حول هذه النقطة طال، واقترح الابقاء عليها كما وردت، ونال الاقتراح الموافقة.

وهنا استؤنفت المناقشة بمداخلة للأمين العام:

الأمين العام: بقي سيدي الرئيس في الأوراق البيضاء البند الأخير، وهو الحوار العربي ـ الأوروبي، وستقدم الأمانة العامة مشروع قرار في خصوصه للقمة وللمجلس ان ينظر فيه.

ننتقل الآن الى الورقتين التاليتين: مسألة قرار مجلس الجامعة احالتها الى الدورة المستأنفة، مجلس الجامعة اتخذ في دورته السابقة، في مارس (آذار) الماضي هذا القرار، في خصوص تعديل ميثاق جامعة الدول العربية. . . وهو معروض على مجلسكم الموقر لينظر فيه ويقول رأيه.

الرئيس: هل هناك ملاحظات؟ وفد البحرين.

رئيس وفد البحرين (الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية): اعتقد ان موضوع ميثاق الجامعة من أهم القضايا المطروحة على جدول الأعمال، واعتقد أن هذا الموضوع موضوع حيوي ويحتاج الى الكثير من التفكير والتمعن. نحن الآن بصدد قضايا مهمة وملحة ينبغي بتها في هذا المؤتمر، ونحن على منعطف مهم في تاريخ الجامعة العربية، واعتقد ان التريث في بت هذا الموضوع امر ضروري، وتحتمه المرحلة من حيث أن تأجيله سوف يكون مفيداً، وان الاستعجال قد يضعنا في الوضع الذي كنا نعيشه في الماضي، وهو أن الميثاق لم يكن بالشكل الذي يواكب حاجاتنا، ولذلك أرى تأجيل وضعه على جدول الأعمال.

الرئيس: سمو الأمير.

رئيس وفد السعودية: اريد فقط ان اثني على هذا الاقتراح.

الرئيس: سورية.

رئيس وفد سورية: اثني على الاقتراح.

واعترض رئيس وفد العراق أن يدرج الموضوع على جدول الأعمال لأهميته، على أن يترك للملوك والرؤساء أمر تأجيله في اطار زمني محدد... وخالف هذا الرأي الأمير سعود الفيصَل لأن فكرة تعديل الميثاق جاءت من القمة، ولا داع لرفعها اليها، إذا لم تكن تنوي مناقشتها، وحاول رئيس الوفد السوداني التوفيق بين الرأيين:

رئيس وفد السودان: الحقيقة الرأيان متفقان على أن القمة لا يمكن ان تقرر في هذا الموضوع. ما دامت القمة لا يمكن ان تقرر فلماذا نرفع الأمر الى القمة؟ أن يكون الرؤساء نسوا، مهمتنا نحن أن نذكر الرؤساء، وكان جلالة الملك (يقصد الحسن الثاني) بيّن امس على ضرورة أن نتصل برؤسائنا وملوكنا لطرح المواضيع، وضمن هذا الاتصال نشرح الموقف. وحتى في الاجتماعات المقبلة لا يوجد وزير خارجية يستقل برأيه. وأنا ارى ان ليس هناك داع لرفعه ما دمنا كلنا متفقين على أن الرؤساء لن يفعلوا شيئا.

الرئيس: يعني اذا فهمت كلامك أنت مع التأجيل؟ لكن واضحين. الأمين العام تفضل.

الأمين العام: اود ان اقدم الى المجلس المحترم بعض الملاحظات في هذا الخصوص. أولاً نذكر المجلس بأن مشروع التطوير الذي قدم الى الدول هو حصيلة جهود دامت اكثر من ثلاث سنوات، واستفادت هذه الجهود نفسها من حصيلة محاولات سابقة بدأت في اواخر الخمسينات. اذن هو ليس بعمل ارتجالي، وليس بعمل فيه ثغرات خطيرة جدا. صحيح انه بقيت نقاط عليها اختلاف وعددها قليل، ويمكن ان نصل في شأنها الى اتفاق وذلك، اضافة الى الأسباب التي قدمت، والتي هي لصالح رفع المشروع الى القمة، أرى ان القمة قد توصي باجراء عملي لتسوية هذه الخلافات في خصوص بعض النقاط الجوهرية، ثم ارى ايضاً ان القمة قد تصادق على القسم الثاني من هذا التطوير، الذي يتعلق بالهيكل التنظيمي للأمانة العامة الذي هو ضرورة ملحة في الظروف الحالية، على أن تؤجل قمة فاس النظر في الميثاق الى القمة المقبلة.

اعتقد، لكل هذه الأسباب، يمكن أن نأخذ بوجهة النظر التي تقول بطرح الموضوع على القمة، حتى للتذكير، أو لأخذ التعليمات أو التوجيهات من الملوك والرؤساء، ثم نواصل عملنا بعد ذلك في مستويات اخرى.

الرئيس: فلسطين ثم السعودية.

رئيس وفد فلسطين: انا اخشى ان نقع في حلقة مفرغة، خصوصاً وانه طال الزمن على هذا المشروع الذي، كما ذكر السيد الأمين العام تدارسناه طويلاً، ليس ضرورياً ان نرفع هذا المشروع، كما رفعنا مشاريع اخرى لم نتفق عليها الى مؤتمر فاس. ليس ضرورياً ان يقول المؤتمر انني اوافق او ارفض. لكن هناك بعض الملاحظات والصعوبات التي اعترضت صياغة هذا المشروع وتعديله، فلا بدّ للأمانة العامة، كما سبق ان ذكر السيد الأمين العام، ان تقدم ملاحظاتها حول ما استطعنا أن ننجزه من هذا المشروع وما هي الصعوبات والعقبات التي طرأت اثناء البحث والمناقشة. لا بدّ ان نحيط علماً الملوك والرؤساء، وليس ان نحيطهم علماً بشكل فردي، لأن الرئيس او الملك يبحث هو ومعاونوه ومستشاروه ووزراؤه، يكون الأمر مختلفاً عندما يناقش ذلك مع الملوك والرؤساء والآخرين.... عندما يناقش سوف تخرج افكار اخرى. مناقشة هذه الملاحظات بشكل جماعي مطلوبة، وهنا العمل العربي المشترك، العمل العربي الجماعي، وليس كل واحد وحده... كل واحد بالفعل يضعه على جهة وانتهت القضية. لكن عندما يكونون امام بعضهم البعض، هناك اشياء كثيرة يمكن ان يتوصلوا اليها من خلال المناقشة. هنا العمل العربي الجماعي، وقضية الاصرار على ضرورة رفع كل ما احيط بهذا الموضوع من ملابسات عملية ضرورية، وليس ضرورياً أن يوافقوا عليه أو لا، لا بل ان يبدوا ملاحظاتهم وتوجيهاتهم.

الرئيس: سمو الأمير تفضل.

رئيس وفد السعودية: لو ان الموضوع مطروح للمناقشة في القمة لكان الأمر يختلف... لكن الاقتراح هو ان يرفع الى القمة لتؤجله القمة وليس لتناقشه... والسبب ان القمة لن تستطيع مناقشته.

هناك كتاب اخضر، وكتاب اصفر، وكتاب ابيض وفيه ملاحظات وأسباب الخلاف، وانا اقدر التفاعل مع الأمين العام عندما يقول بأن هناك نقاطاً قليلة. لكن النقاط القليلة التي تم الخلاف عليها هي أهم النقاط في الميثاق وليست قليلة في عددها ولا في اهميتها. وقد سمعنا ايضاً ملاحظات بعض الأخوان في هذا الخصوص.

كلنا مجمعون على ان القمة لن تعالج موضوع الميثاق في جلستها المقبلة، وهناك موضوع سبق ان تقدمت به المملكة للأمانة العامة وهو ان يفصل موضوع الأنظمة واللوائح الداخلية للجامعة العربية، ويطلب ويقدم مشروع قرار في هذا الخصوص، ويفصل عن نظام الجامعة، لأن هناك فعلاً قضايا ملحة للجامعة العربية يجب بتها، وهي الاجراءات العملية. اما ميثاق الجامعة الذي يتناول الوضع العربي، ونحن نعلم ما هو الوضع العربي الآن، لن نستطيع أن نقره في هذه الظروف، ولن يستطيع رؤساؤنا ان يبحثوه بالروحية التي يتطلبها الأخ فاروق، ولو اننا أملنا كلنا ذلك. سيدي الرئيس في الاجتماعات

التي بحث فيها ميثاق الجامعة على اهميته لم يحضره وزراء الخارجية حتى يحضره الرؤساء، اجتماعات الجامعة التي من المفروض ان نحضرها كلنا، صار لنا فترة لم نحضرها على مستوى الوزراء.

فمن زاوية التعامل مع المواضيع الأساسية، اعتقد انه من مصلحة الميثاق ان لا يناقش في هذه الظروف، واذا كانت الأجواء غير جيدة، فينبغي ان لا نبت فيه الآن والأجواء العربية كما هي عليه. ننتظر الى ان تكون الأجواء العربية اكثر ايجابية حتى يكون منظورنا ومنطلقنا مبنيين على اسس سليمة وواقعية. لكن اكرر اقتراحي سيدي الرئيس ان تقوم الأمانة العامة بفصل جوانب الأنظمة الداخلية واللوائح عن موضوع الميثاق وتقدم مشروع قرار في هذا الخصوص، وعلى الأقل من ناحية بلادي إنها ستؤيد هذا.

الرئيس: شكراً على هذه الملاحظة، اضف ان الأمر يتعلق بشيئين اساسيين:

أولاً: فيه تعطيل للعمل العربي نظراً لعدم الاتفاق على مبادىء اساسية في الميثاق، ولا يمكن لنا ان نخالف الميثاق القديم الا اذا وقع التعديل في البنود التي ينبغي الاتفاق عليها.

الشي الثاني وهو الملاحظة الأخيرة التي تقدم بها سمو الأمير، وهو ان هناك مسائل اجرائية تنظيمية إذا كنا متفقين نأخذ القرار في شأنها، ويرفع الى القمة للمصادقة عليه، لأنه لا يمكن العمل به إلا بعد مصادقة القمة عليه.

وفي ما يتعلق بالمسائل المبدئية، مثلاً النصاب وعلى اي مستوى يتخذ القرار الفلاني... هذه المسائل المبدئية يمكن أن يؤجل النظر فيها الى قمة قادمة، بعد ان تتم الاتصالات الضرورية حتى تتخذ فيها ما ينبغي من رأي.

اذا رأينا هو هذا، فالمسائل الاجرائية والتنظيمية يمكن ان نأخذ فيها قراراً منذ الآن، الأخ عبد الحليم تفضل.

رئيس وفد سورية: انا استغرب كل هذه المناقشات. بالفعل نحن نناقش مسائل وكل ما حولنا يلتهب. هل القضية الملحة الآن المطروحة هي ميثاق الجامعة العربية؟ يعدل والا لا يعدل لمائة سنة. الآن بلد عربي محتل معرض للتدمير، دمر نصفه. انا لا اعتقد انه من الواقعية ومن المسائل العملية ان نضيع كل هذا الوقت. نرفع أو لا نرفع، لذلك انا اقترح عدم بحث هذا الموضوع لا من قريب ولا من بعيد. بالاضافة الى ذلك اي تعديل للميثاق يحتاج الى مناخ عربي ملائم. الميثاق، هناك ميثاق، هل هذا الميثاق الموجود طبق؟ لماذا لم يطبق؟ لم نناقش نحن هذه المسائل. ولذلك اعتقد ان رفع الموضوع نهائياً من جدول الأعمال ضروري، وعندما يأتي الوقت العربي الملائم نستطيع ان نناقش مسائلنا وتنظيم هذه المسائل، فنعدل الميثاق وغير الميثاق.

الرئيس: لبنان ثم الأمين العام.

رئيس وفد لبنان) (انقطع التسجيل أولاً، ثم أضاف)... تعرفون من حرب ومن ويلات. نجتمع هنا للبحث لاضاعة الوقت، وقت طويل في بحث موضوع نظري عاصرته انا منذ ٢٥ سنة ولم يبت حتى اليوم. فما هي الضرورة التي توجب ان يضاع سدى هذا الوقت الثمين في سبيل بحث قضية ليست على اي شيء من طابع الاستعجال؟ لذلك أصر على الأخذ برأي رئيس الوفد السوري والأمير سعود الفيصل.

الرئيس: شكراً، فلسطين.

رئيس وفد فلسطين: مما لا شك فيه اننا نقدر اهمية موضوع اجتياح لبنان، وقد كنا نطالب بمناقشته ولم يجتمع العرب حتى في الأيام الأولى. بعد شهرين او ثلاثة اشهر مضت على هذا الاجتياح، إن تنظيم العلاقات العربية أمر مهم جدا. اذا لم نستطع ان ننظم هذه العلاقات من خلال ميثاق فنحن عاجزون. ان الضرورة تقتضي في هذه المرحلة بالضبط، التي توجد فيها خلافات على كيفية التصويت وغيره، أن يتفق العرب عليها، وهي بالفعل مبادىء إذا كانت مسلماً بها، تقدم بشأنها ملاحظات من الأمانة العامة، ليعرف هؤلاء العرب لماذا الخوف من كثرة الاجتماعات؟ اذا لم يجتمع العرب فلن يحلوا مشاكلهم، هناك رأي يقول بأن مشاكلهم في الخارج. كيف يحل العرب مشاكلهم اذا لم تكن هناك اجتماعات متعددة؟ منذ ثلاثين سنة ونحن نطالب بالمواضيع المهمة. لو ناقشناها لما خرج الفلسطينيون وهم يقاتلون. المسألة الآن لماذا نؤجل أي موضوع أو نخاف منه؟ نقول ان هذا الموضوع عمره ثلاثون سنة، تفضلوا خوضوا فيه. خلي العرب يجتمعوا في السنة عشر مرات... ليست قضية اضاعة وقت، لكن القضية هي المنهج العملي الحقيقي، يجب ان يكون هناك منهج عملي حقيقي امامنا، ويجب بالفعل ان نلتزم بهذا المبدأ، ونقول للملوك والرؤساء انتم غير متفقين على هذه الأشياء كيف تتفقون على القضايا الكبرى. انها اشياء مبدئية بسيطة.

الأمين العام: العدوان الاسرائيلي على لبنان وعلى الشعب الفلسطيني، ولا اعتقد انه يحتاج الى مداولة من المجلس.

الموضوع الثاني المقترح والذي يدخل في بند من بنود جدول اعمال فاس هو: مشروع الرئيس الحبيب بورقيبة لحل لقضية الفلسطينية. اذا صادق المجلس على اضافة هذا البند فانه يدرج في المكان الذي يتعلق به.

المسألة الثالثة المقترحة هي: حرب الخليج والموقف العربي منها.
- تنقية الجو العربي للوصول...
الرئيس (محمد بوستة وزير الدولة المغربي للشؤون الخارجية): نقطة نظام، تفضل سمو الأمير.
رئيس وفد السعودية (الأمير سعود الفيصل): سيدي الرئيس، لماذا لا نبت بالبنود واحداً واحدا...
الرئيس: سكوتنا هو البت فيها، نحن نبت فيها بسكوتكم، اللهم الا اذا عارض أحد فنحن مستعدون لأن نقبل بأن يعارض.
الأمين العام: هذا الذي فهمته الأمانة العامة ايضاً.
الرئيس: وهذا الذي فهمته الرئاسة كذلك، اللهم الا اذا كان هناك فهم مخالف، هل هناك ملاحظات؟. اكمل.
الأمين العام: حرب الخليج والموقف العربي منها.
- تنقية الجو العربي للوصول الى الحد الأدنى من التضامن لمجابهة الأخطار المحدقة بامتنا العربية.
- الخلافات الرعبية التي تستنزف طاقات الأمة العربية في غير مجالها الصحيح.
- التضامن العربي.
- النظر في اعادة العلاقات العربية مع جمهورية مصر العربية.
- الوضع في القرن الافريقي.
هذه هي المسائل التي قدمت، سيدي الرئيس.
الرئيس: شكراً، فلسطين، ملاحظة حول نقطة.
رئيس وفد فلسطين (فاروق القدومي): اعود الى النقاط الأخيرة:
- تنقية الجو العربي للوصول الى الحد الأدنى...
- الخلافات العربية التي تستنزف طاقات... اظن ان هذا هو الشيء نفسه. ولذلك ندمجها مع بعض. والتضامن العربي، يعني ثلاث نقاط وراء بعض. انا في تصوري يمكن ان تدمج في بند واحد.
الأمين العام: صحيح، وهذا ما سيحصل.
الرئيس: اذا لم يكن هناك معارضة تدمج لأنها في نظري أمر واحد.
تم دمج النقاط الثلاث. نعتبر انه تمت المصادقة؟ تفضل الجزائر ثم سورية.
رئيس وفد الجزائر (عبد الحميد مهري عضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير): اعتقد في ما يخص الاقتراح الوارد من تونس لجهة مشروع الرئيس الحبيب بورقيبة، يمكن دمجه مع النقطة الرابعة من جدول الأعمال، حتى يدرس بشكل تكاملي لا بشكل منفصل، ويترك المجال ايضاً للدول الأعضاء لتقديم ما تراه من اقتراحات حول الموضوعين.
الرئيس: اظن لا ملاحظة على هذا الاقتراح، تونس هل هناك ملاحظة على هذا؟ اظن ان الأمر ماشي في الاتجاه نفسه، حتى يكون في القالب الطبيعي له، شكراً، سورية.
رئيس وفد سورية (عبد الحليم خدام): انا التبس علي الأمر. هل كل هذه الأوراق كلها اقرت كمواد لجدول اعمال؟ انا الذي فهمته ان الأخ الأمين العام سيتلو ثم نناقش ما ندرج في جدول الأعمال أو لا ندرج. مثلاً موضوع المشروع المقدم من الوفد السوداني حول مصر، نحن نعترض على ادراجه في جدول الأعمال بشكل او بآخر، بل ونطلب مناقشة هذا الموضوع اذا كان الوفد السوداني مصراً على تقديم المذكرة.
الرئيس: شكراً، السودان.
رئيس وفد السودان (محمد ميرغني مبارك وزير الخارجية): اولاً السودان مصرّ على تقديم هذا الاقتراح، لكن لسنا هنا لكي نناقش الموضوع، نحن نناقش هل نرفعه للرؤساء ام لا. هذه هي نقطة، ولسنا سنناقش لأنه لا نملك الصلاحية ان نصدر قرارا.
الرئيس: اظن حتى لا يقع لبس كما قال الأخ في هذه القضية، هناك مذكرة من الوفد السوداني تم توزيعها على الوفود، واعتبر ان في البند المتعلق بالعلاقات بين الدول العربية يمكن ضم اقتراح ما جاء في مذكرة السودان. نتفق ان مجموع هذا يرفع للقمة لا لمناقشته هنا، ولا لاتخاذ موقف نهائي فيه ولا لبسط وجهة نظرنا، ولكن ترفع كنقطة للقمة وتتم المذاكرة فيها اذا اقتضى الحال. سورية تفضل.
رئيس وفد سورية: نحن لا نوافق على هذا الأسلوب في العمل. إذا كانت هناك بعض المسائل وافقنا عليها ان ترفع للقمة فلأنه حصلت مناقشتها. اما مثل هذا الموضوع فيتعارض مع قرار صادر عن القمة. هو يتعارض مع موضوع صدر عن قمة بغداد. إذا كان لأي دولة عربية وهي موجودة في القمة وجهة نظر تتعارض مع قرار القمة فلتعرض على مؤتمر القمة

مباشرة دون ان تمرّ علينا. أما اذا اريد ان تمر هنا فنناقشها وسنقتلها بالحث والمناقشة حتى تموت. يعني اذا كان الأخ يريد ان نكون بريداً فلسنا صندوق بريد هنا. نحن وزراء ونملك كل الصلاحيات، ولسنا موظفين لا صغاراً ولا كباراً. اذا اراد ان تطرح على جدول الأعمال فستناقش، أما ان يقر الرفع من المجموع او ان يرفض المجموع. اما اذا كان الأخوان في السودان يريدون طرحه على القمة، فهذا شأنهم فليطرحوه في القمة. اما نحن فيطرح علينا ولم نبد وجهة نظرنا. . . هذا امر غير معقول ولا يمكن اصلا.

الرئيس: شكراً، الجزائر، ثم السودان، ثم فلسطين، ثم الكويت.

رئيس وفد الجزائر: بخصوص النقطة المقترحة اعتقد اولاً انه يجب مناقشتها بدون اطالة، واعتقد انه بين الدول العربية من الفروقات والخلافات ما يكفي الآن، ولا اعتقد ان الجامعة العربية تستطيع ان تتحمل ان يكون من بين اعضائها الآن من يعترف باسرائيل ومن لا يعترف باسرائيل.

الرئيس: شكراً، السودان.

رئيس وفد السودان: الأخ عبد الحليم قال ان هذا قرار قمة، ولأنه قرار قمة انا طلبت عدم مناقشته هنا، لأنه يجب ان يرفع للقمة وهي التي ستناقش. نحن لا نستطيع ان نغير قرار قمة، ولا نستطيع فرض اشياء على القمة، لهذا السبب يجب ان يرفع للقمة وهي السلطة التي تقرر في هذا الموضوع.

الرئيس: شكراً، فلسطين.

رئيس وفد فلسطين: عندما اقترحت ان تدمج هذه الأوراق الثلاث مع بعضها البعض كنت اقصد ان لا يكون هناك بالفعل نقاش حولها، وهي:

- التضامن العربي.
- العمل العربي المشترك
- حل الخلافات.

بدون تفصيل، حتى اذا كانت هناك نقاط ممكن وضعها، وحتى لا نتطرق الى مثل هذه المناقشات. . . واذا كان هناك من الأعضاء من لديه بعض الأفكار حول تفاصيلها فهناك خلافات عربية متعددة لو اردنا ان نضعها او نسجلها فستكون قائمة طويلة. لذلك اقترح حتى لا يفهم مغزى معين من ذكر دولة أو اخرى او علاقة او اخرى ان نضعها بشكلها العام:

- التضامن العربي.
- العمل العربي المشترك.
- حل الخلافات العربية، ونقطة، وشكراً.

الرئيس: شكراً، هذا توضيح في محله تماماً، وهذا ما قصدت عند تدخلي في هذه القضية. الكلمة للكويت.

رئيس وفد الكويت (صباح الأحمد الجابر الصباح): مع احترامي للأخ وزير خارجية السودان، عندما ندرج هذه النقطة بالمفهوم الذي يريده الأخ الوزير فكأن هناك اتفاقاً في ما يتعلق بموضوع إعادة العلاقات مع مصر. نحن كلنا نعترف بخسارتنا مصر العربية، انما قد انحازت الى اسرائيل في ظرف من الظروف، واتخذ قرار في مؤتمر قمة بغداد على مقاطعة مصر سياسياً ولم يأت بعده أي قرار ينقض هذا القرار. فلذلك اذا ادرجنا هذه الثقة فكأننا في اتفاق عام على اساس اعادة العلاقات مع مصر. فانا افضل، حتى لا يكون هناك نقاش يمكن ان يحيدنا عن الروح التي نحن الآن سائرون فيها، ان يترك هذا الموضوع كما قال الأخ فاروق القدومي، وعندما يأتي مؤتمر القمة يطرح الرئيس السوداني هذا الموضوع على اخوانه في مؤتمر قمة، انما لا ندرجها في جدول الأعمال كاعادة العلاقات مع مصر. هي خلافات عربية هامة، العلاقات العربية العامة، وليس هو موضوع مصر بصورة خاصة. فلذلك يترك للرئيس ان يثيرها هناك تحت بند ما اقترحه الأخ فاروق القدومي.

الرئيس: سورية ثم السودان.

رئيس وفد سورية: طبعاً سيادة الرئيس. ايضاً لمزيد التوضيح، أنا لم أفهم من اقتراح الأخ فاروق القدومي، ان عبارة التضامن العربي تشمل العلاقات مع مصر. لم افهم ذلك، لأن التضامن العربي مرتكزات واضحة، وهي مواجهة العدو الاسرائيلي، وليست الانجرار الى احضان هذا العدو. فموضوع التضامن العربي يشمل الخلافات العربية الأخرى التي لا علاقة لها بالصراع العربي - الاسرائيلي. موضوع مصر هو موضوع مستقل وقائم بذاته، نتيجة كما قال الأخ «ابو ناصر» نحراف الحكومة المصرية وتحالفها مع العدو الاسرائيلي. هذا لا يأتي لا بشكل ولا بآخر تحت عنوان التضامن العربي. ومن يفهم التضامن العربي انه يعني اعادة مصر، نقول له بصراحة فليذهب هذا التضامن الى جهنم لأننا لا نريد اطلاقاً ان نكون لا في احضان اسرائيل ولا تحت رعاية اسرائيل لا بشكل ولا بآخر.

الرئيس: شكراً، ولا داع لتصعيد اللهجة للكلام على موضوع من الخطورة بمكان مثل هذا لأن الأراء فيه لا شك مختلفة. . . السودان، ثم السعودية، تفضل.

رئيس وفد السودان: والله الرأي الذي سمعته من رئيس وفد فلسطين ورئيس وفد الكويت أنا موافق عليه.

الرئيس: شكراً، سمو الأمير تفضل.

رئيس وفد السعودية: الوضع واضح، هناك جدول اعمال مكون من نقاط ومن ثم مشاريع قرارات. النقاط حسب الاقتراح هو أن تدمج المواضيع المطروحة والمطلوب مناقشتها في اطارها بدون وضع بنود جديدة لها. مثلاً عندنا الصراع العربي الاسرائيلي وفيه مشاريع قرارات. التحالف الاستراتيجي الأميركي وفيه مشاريع قرارات. ثم العلاقات بين الدول العربية هذا البند الأساسي. وهناك ايضاً حول هذا مشاريع قرارات مطروحة لمناقشة القمة. حول هذا البند: العلاقات العربية اقول ان بين البلدان العربية من يريد ان يطرح العلاقات بين بلدين من البلدان العربية. فليطرح. لا يحد من صلاحيات اي رئيس او اي مجموعة من الرؤساء ان يقدموا ما يريدون ان يقدموه بالنسبة الى العلاقات العربية. فالاقتراح الذي قدمه الأمين العام واضح وهو الأمور المستجدة على مشروع جدول اعمال مؤتمر فاس. . . ويترك لمؤتمر القمة مناقشة البنود المستجدة؟ اما الشيء المستجد هو الذي يضع له بند خاص، اعتقد ان العلاقات مع مصر حسب الاقتراح الذي تقدم به الشيخ صباح، والذي تقدم به الأخ فاروق، هو ان يدخل تحت عنوان العلاقات بين الدول العربية، ويستطيع من يشاء ان يبحث هذا الموضوع، لا ان يكون نقطة خلاف. من الأفضل لنا في تعاملنا في اطار العمل الاعتيادي، ان لا نكون ساعين الى اخذ مواقف من بعضنا البعض لم نكن متفقين عليها في صيغة جدول الأعمال. حتى لو قلنا مثلاً الآن عودة لا علاقات مع مصر هل نحن متفقون على هذا أم لا؟ مهما كانت الصيغة التي يذكر فيها كبند من جدول الأعمال، فان هذا لن يغنينا عن ان نسعى ونناقش «ونشوف» اذا كان كنا مختلفين او متفقين. وبالتالي سيدي الرئيس، ارجو ان نقفل النقاش حول موضوع جدول الأعمال على ضوء الاقتراح الذي تقدم به الأمين العام، وهو ان الفقرات المقدمة الجديدة تدخل في مكانها، والفقرات التي لم تذكر وليس لها بند هي التي يوضع لها بند مخصص وننهي النقاش.

الرئيس: شكراً، اظن هذا يلخص كل الأراء، تونس تفضل.

رئيس وفد تونس: انا اعتذر، لم اعد افهم شيئاً، وانا بودي ان نعيد شيئاً من الوضوح لاعمالنا. انا سرت في موافقتي على بنود جدول الأعمال حسب ما تفضل به الأمين العام من ترتيب البنود ترتيباً واضحا. بنود قديمة مدرجة في جدول الأعمال حصل رفعها الى قمة فاس من طرف وزراء الخارجية الذي انعقد في فاس، ومشاريع اخرى تفضل الأخوان اعضاء الوفود والدول بطلب تسجيلها في جدول اعمال هذا الاجتماع. وفهمت انه لما استعرضنا المشاريع التي قدمت، هذه المشاريع وقعت المصادقة على ادراجها كغيرها من المشاريع، حتى لا يكون مشروع من درجة اولى ومشروع من درجة ثانية، يقع الترتيب والتنسيق والتنميق واعادة التحرير هذا لا شك فيه شيء مستحب. وهنالك بعض المشاريع التي اثارت مشكلاً، مثل المشروع الذي تفضل به الأخ رئيس وفد السودان والذي فعلاً فيه مواقف. إذا كان الرأي هو في كونه سيقع الاصرار على ادراج هذا الموضوع بشكل أو بآخر، فنحن كوفد تونس لنا طلب في طرح هذا الموضوع للمناقشة، واذا كان الأمر في الرجوع الى بند موجود في جدول اعمال قمة فاس يسمى العلاقات العربية ثم لرؤساء الدول ان يثيروا ما يرونه صالحاً إذذاك تحت هذا العنوان، فان تونس ايضاً تتماشى مع هذا الرأي.

الرئيس: اذا سمحت، الجملة الأخيرة التي نطقت بها هي التلخيص لما جاء به الأمير سعود الفيصل رئيس وفد المملكة العربية السعودية. اننا لا نفصل. هناك علاقات عربية، وعندما تجتمع القمة من أراد من الرؤساء يثير فيها موضوعا. صادق الأخ رئيس وفد السودان على هذا بالضبط، حسب ما تقدم به بعض الأخوة قبله بمن فيهم كل المتكلمين في الحقيقة، لقد تلاقوا على أساس انه اذا لم يكن لديهم في القمة معارضة تناقش هذه الأمور، اما مناقشته هنا فغير واردة، لأن هناك من يريد مناقشة دقيقة وهناك من يرفض تماما. لما وافق السودان على هذا اظن ان الأمر انتهى، واننا نبقى في بند العلاقات العربية، ويوضح امام القمة، ومن اراد من الرؤساء ان يضع الموضوع الفلاني، فله ان يضعه امام زملائه على صعيد الرئاسة. موافقون؟ شكراً.

اظن اننا صادقنا الآن على جدول الأعمال المقبل وعلى جدول الأعمال الجديد. بقي ان نذكر ان ما تم عليه الاتفاق باجماع في مذكرتنا هذه، وتعطى الاسبقية والأولوية لقضية العدوان الاسرائيلي على لبنان وعلى الشعب الفلسطيني، وهذا هو البند الأول.

ثم البند الثاني حرب الخليج وموقف العرب منها.

ثم البند الثالث الوضع في القرن الافريقي.

هذه النقاط مع المسائل الأخرى التي بقيت، يمكن لنا فتح النقاش فيها بعد مصادقتنا نهائياً على جدول الأعمال. ف
اردتم نفتح النقاش حول قضية لبنان الآن، او نرفع الجلسة حتى نطلع على الوثائق المعروضة في هذه القضية على اساس
نستأنف اشغالنا في الساعة التي تريدون. تفضل سمو الأمير.

رئيس وفد السعودية: نحن لم نستلم مشروع القرار المقدم من قبل لبنان إلا الآن، فاذا امكن ندرسه فترة الغداء
ونعود فنجتمع حتى نناقش الموضوع.

الرئيس: الجزائر.

رئيس وفد الجزائر: نقاط جدول الأعمال طبعاً تم الاتفاق عليها، لكن هناك نقاطاً مهمة بعضها درس اثناء الفتر
الأولى من مؤتمر فاس، وابديت فيها اراء، وبعضها مستجد مثل المشروع الذي تقدمت به الحكومة التونسية، بالاضافة ا
موضوع لبنان. الوفد الجزائري يرغب في الاستماع الى بيانات من الوفود التي يهمها الأمر، حتى يرجع في ضوء كاف لأ
حتى القضايا التي درست في الفترة الأولى من مؤتمر فاس، مثل مشروع النقاط الثماني، لا ادري منذ ذلك الحين إذا طرأ عل
شيء جديد. اذا تحور بشكل او أننا نبقيه كما هو، ونبقي اراءنا التي ابديناها كما هي لمؤتمر القمة.

الرئيس: هذه توضيحات مهمة في الحقيقة. وحتى نسير في الوضوح المطلق وهذا المطلوب. النقطة الأولى المتعلا
بالمشروع التونسي مثلاً، إذا احتجنا بعض التوضيح للتعليق على تقديمه، فلا اظن ان اخواننا في الوفد التونسي سيبخلو
علينا بذلك. لكن هذا انضم الى الباب الذي هو اوسع، وسيكون من المشروع التونسي عنصراً لايجاد الخطة العامة، هكذا
فهمنا عندما دمج في النقطة التي دمج فيها.

في ما يتعلق بالنقاط الثماني مثلا وهذا كذلك شيء مهم، لو ادخل عليها تغيير في نقطة من نقطها لتم توزيعه من قب
الأمانة العامة. بالنسبة الى الوفود من الأمانة العامة... مناقشتها في القمة ستتم على الشكل التي هي عليه، وهذا اتفقنا عليه
انها ترفع للقمة، كما اتفق عليه من قبل، ويمكن ان يكون هناك مناقشة حول الجوهر او حول الشكل فيها.

وفي ما يتعلق بقضية لبنان، الآن هناك مشروع تقدم به الأخوة اللبنانيون، وهذا ما طلبه سمو الأمير. اننا حتى نتمكن
الاطلاع عليه نرفع الجلسة فيه. ويبدو لي ان الوضوح كاف في هذا الباب... تونس، تفضل.

رئيس وفد تونس: اظن ان الكلمة التي تفضل بها الأخ الزميل رئيس الوفد الجزائري مهمة، واذا كان هناك رغبة مر
الأخوان في الاستماع الى الدوافع والعناصر التي ارتكزنا عليها لتقديم ما طلبنا تسجيله تحت عنوان: مشروع الرئيس بورقيب
للسلم بالنسبة الى القضية الفلسطينية ايضاً، فان الوفد التونسي على استعداد وله بيان في هذا الغرض.

ثم ما تفضلتم به من أن هذا الموضوع الوارد في طلب الوفد التونسي رفع تسجيله باتفاق الأخوة في جدول الأعمال.
فان الوفد التونسي يرغب في الاستماع الى العنوان العام الذي سيصبح عليه جدول الأعمال في هذا البند لتعميم الفائدة.

الرئيس: عندما تنجز الأمانة العامة الصياغة نتلوها على بعضنا البعض فيما بعد. والآن اذا وافق الأخوة على اننا نرف
الجلسة الآن، ونطلع على الوثائق الموزعة، ونجتمع في الساعة الرابعة. موافقون؟ اذن الساعة الخامسة لكن الخامس
بالضبط، يعني سنفتح الجلسة في الساعة الخامسة وخمس دقائق بالضبط ان شاء الله.

رفعت الجلسة.

المحاضر الرسمية لقمة فاس ـ الجلسة الثانية

الجلسة الثانية لاجتماع وزراء الخارجية التمهيدي المغلق في المحمدية، عقدت مساء ١٩٨٢/٨/٢٩، وقد بدأت بكلمة لرئيس الوفد التونسي يشرح فيها البند الجديد الذي تقدمت به بلاده، وتلاه رئيس وفد لبنان . . . قبل أن تعطى الكلمة لرئيس الوفد السوري، وتفتح المجال أمام مناقشات حادة.

رئيس وفد تونس (الباجي السبسي): حضرات الأخوة، تجتاز القضية الفلسطينية ـ ومن ورائها الوضع في البلاد العربية ـ مرحلة خطيرة حاسمة. نحن اليوم في منعرج قد يتقرر فيه مصير منطقتنا في ظل ملابسات سلبت منا الانفراد، بالتحكم في هذا المصير وجعلت غيرنا يفرض على مصيرنا، ارادة فاعلة تعوزنا وسائل مواجهتها، واسباب التغيير في اهدافها.

والمسؤولية التي نتحملها تجعل لزاماً علينا، التدبر في الأمور وتحليل الواقع، تحليلاً موضوعياً، نتجنب فيه مسايرة العاطفة والهوى، ونتحاشى الأحقاد والمزايدة، ونتوخى الصدق والصراحة.

ولئن لم يكن الغرض من اجتماعنا هو محاسبة بعضنا بعضاً، فلا مناص من القول بأننا اليوم في اوهن وضع عرفته الأمة العربية في العصر الحديث، وانه لم يعد لثقلنا في الميزان الدولي ذلك الحجم الذي يعتد به، بل سوّل لغيرنا التصرف في حظوظ منطقتنا، ومكن العدو من الانتصاب بها، ومد سلطانه واستبداده تدريجياً عليها.

اما نحن فلم نهتد بعد، الى طريق ترأب صدعنا وتزيل خلافاتنا، وتوحّد مفهومنا للمصلحة المشتركة، وان المحنة التي عشناها منذ اسابيع في لبنان كشفت عن حقيقة ما وصلنا اليه من الوان العجز والفرقة والقصور عن مسايرة الأحداث. ولم يكن ذلك مفاجئاً لمن تابع المواقف العربية من القضية الفلسطينية منذ بدايتها.

وتجاهنا ماذا نجد؟ نجد عدواً وضع لمصيره خطة محكمة منذ سنوات ولن يحيد عنها، وضبط لعمله استراتيجية ثابتة شملت الميادين السياسية والعسكرية والعلمية وغيرها. ونجد حول هذا العدو على الصعيد الغربي تآلفاً وثيقاً يتراوح بين تحالف كامل لا يتورع عن مساندة المظالم الاسرائيلية مهما كانت فداحتها، وبين تعاطف محتشم قد تحرجه المبالغات الاسرائيلية احياناً، ولكنه لا ينصرف عن الوقوف الى جانب اسرائيل في الأمور الحيوية، مراعياً في ذلك مصالحه الخاصة قبل كل شيء. وهذه معطيات تفرض علينا التحري في تقييم مواقف هذا المعسكر منا، لوضع خطتنا المقبلة.

ونجد كذلك معسكراً شرقياً تتجانس مصلحته ومداراتنا، يقدم لنا المساندة السياسية، ويتعاون مع البعض منا عسكرياً، ولكن حظوظ تأثيره في تطور قضايانا اضعف من ان تؤثر فيها، تأثير المعسكر الآخر، اضافة الى ان له هو ايضاً اهدافاً وحسابات، يمنحها الأولوية في تفكيره وعمله، وهذا ايضاً ما ينبغي ان نقر له نحن ايضاً حسابا.

كما نجد كذلك عالماً ثالثاً يشعر بمشاعرنا ويتحسس بمثل تحسسنا ولكن مساندته لنا، تقف غالباً عند حد الأدبيات والعاطفيات.

ولقد تنبأ الرئيس الحبيب بورقيبة بهذه التطورات، ولما تحصل تونس على استقلالها بعد، ثم ناشد العرب في سنة ١٩٦٥ بمدينة اريحا الكف عن ترديد الشعارات والتطرف الكلامي والمزايدة اللامسؤولة، ودعا الى ان يتولى الشعب الفلسطيني معالجة قضيته بنفسه، والى رفع كل وصاية عليه، واقترح اعتماد الشرعية الدولية والمطالبة بتطبيق قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٧.

الا ان ما كان يسود العالم العربي، في ذلك الوقت، من تناقضات صرفت الاشقاء عن اغتنام هذه الفرصة واعتماد هذا المقترح في معالجة القضية بوضعها على طريق الحل الصحيح.

وتتالت بعد ذلك على العرب حروب متعددة، تمكن فيها العدو الاسرائيلي من مواصلة تنفيذ مخططاته الاستعمارية التوسعية، وسياسته التي ترتكز على استعمال القوة والتنكر للأخلاق والمواثيق الدولية، ومن تجزئة العالم العربي والعمل على الانفراد باجزائه الواحد تلو الآخر.

فقد تمكن من اقصاء اكبر قوة بشرية وعسكرية عربية، حين توصل الى عقد اتفاقية «كامب ديفيد» مع مصر، وواصل

سياسة التعسف والقهر، التي بلغت ذروتها في حرب الابادة التي شنها في جوان (حزيران) المنصرم على الشعبين الشقيقين، اللبناني والفلسطيني، منتهكاً سيادة لبنان وحرمته الترابية والدستورية، ومحاولاً اخفات صوت الثورة الفلسطينية المباركة والقضاء على منظمتها.

الا ان الشعب الفلسطيني - بفضل استبسال ابنائه وصمود منظمته ورغم استخدام اسرائيل لكل امكاناتها العسكرية واستعمالها لمختلف الأسلحة الحديثة وحتى المحظورة منها دولياً، ورغم كل اساليب الارهاب التي مارستها جيوش العدو - تمكن مرة اخرى من اثبات وجوده وبرهن للعالم عن قوة ارادته في الحياة، وخرج رغم المحنة القاسية التي مر بها بكسب عظيم اضافة الى ما حققه طيلة السنوات الماضية، إذ ادرك العالم من خلال هذه الحرب الوحشية حقيقة اسرائيل وطبيعتها العنصرية والتوسعية.

وكان لذلك الادراك تأثيره الواضح في تحويل اتجاهات الرأي العام الدولي ولاح تعاطفه المتزايد مع الحق العربي سواء من خلال ما تناقلته اجهزة الاعلام بشتى انواعها، او من خلال ما دار من مناقشات وما صدر من قرارات عن اجهزة منظمة الأمم المتحدة او غيرها من المنظمات الدولية والاقليمية.

ويجدر بنا اليوم، امام هذا الكسب السياسي العظيم، ان نعمل بكل ما نملك من جهد على تدعيمه وانمائه، خصوصاً وان المرحلة التي تنتظر امتنا العربية تتطلب منا تخطيطاً دقيقاً وتنفيذاً صادقاً لعمل سياسي محكم على كامل الجبهات يأخذ بعين الاعتبار:

١ - الشرعية الدولية رغم كل ما قد تقترن به من مظالم وحيف.

٢ - وضعنا العربي الراهن وما يشوبه احياناً من تناقضات عابرة وخلافات هامشية، تفقد امتنا مصداقيتها وتنال من قدراتها على التأثير في الساحة الدولية، رغم ما تملكه من امكانات وطاقات.

٣ - تقديم الأهم على المهم في اختياراتنا لمواجهة مختلف التحديات.

٤ - الوضع الدولي وما يكتنفه من تحولات وتناقضات.

ومن هذا المنطلق فان الحكومة التونسية تعتقد انه قد آن الأوان لتجتمع الارادة العربية حول مخطط يرتكز على:

- ضرورة تجاوز الخلافات وبناء تضامن متين بين الدول العربية.

- مواصلة شد ازر منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في كافة مجالات النضال ودعم صمود المناضلين الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة.

- العمل على تنمية واثراء الكسب السياسي الذي حققته الثورة الفلسطينية والتأكيد على ضرورة اعتبار القضية الفلسطينية جوهر مشكلة الشرق الأوسط.

- دعم الشعب الفلسطيني لبلوغ اهدافه في العودة الى ارضه واقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس.

- انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها بالقوة خلافاً لمبادىء القانون الدولي وميثاق منظمة الأمم المتحدة.

وانطلاقاً من التجارب التي مرت بها شعوبنا في نضالها من اجل العزة والكرامة وتحقيق الحرية والاستقلال، واعتباراً لمختلف الظروف التي تحف بامتنا العربية، وبقضيتنا المركزية الأولى، وسعياً لبلوغ اهدافنا العربية المشتركة، فان الجمهورية التونسية، رغبة منها في البحث عن حل مشرف للقضية الفلسطينية وما تولد عنها من مضاعفات في المنطقة، تقترح على الجمع الكريم اعتماد القرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٧ اساساً لحل مرحلي للقضية الفلسطينية.

وان الحكومة التونسية وهي تتقدم بهذا المقترح، لتدرك تمام الادراك كل ما ينطوي عليه القرار المذكور من حيف وجور واضحين تولدت عنهما اكبر مظلمة عرفها القرن العشرون، إذ سوّى بين الغاصبين المعتدين واهل الدار المغدورين، وجسم ابشع انواع الاستعمار التوطيني، الا ان القرار خلق من ناحية اخرى حجة ثابتة ليس في امكان المجتمع الدولي انكارها او التراجع عنها.

فهذا القرار الذي بعث دولة اسرائيل للوجود، اعترف ايضاً للشعب الفلسطيني بحقه في اقامة دولته.

ولئن كان من العسير على النفس العربية ان تقبل عن طواعية وبارتياح، ما جاء به القرار من تقسيم فلسطين الى منطقتين، وتسليم احداهما الى اليهود، فالمهم ان هذا القرار اضافة الى الاعتراف بحق العرب في وطنهم قد حدد لهم سماحة المنطقة التي تضبط اوساع الوطن الفلسطيني، وهذا امر لا تخفى اهميته، إذ يشكل القاعدة القانونية الدولية الوحيدة التي تعترف رسمياً بالكيان الفلسطيني، والتي تيسر على المجموعة الدولية تناول المعضلة الفلسطينية تناولاً شرعياً واضحاً، يغنيها

عن الحاجة الى استنباط تصورات قد تصطدم بمعارضة هذا او تحفظ ذاك. واذا ما توصلنا الى اقناع الرأي العام الدولي بأن لا مناص من العودة الى الشرعية الدولية التي اقرها بنفسه، وتعهدنا من جهتنا، صراحة وبدون مواربة، بالالتزام بكامل مقتضياتها، انقذنا الأساس واصبح من الهين التصرف فيها بعد، حسب ما تقتضيه الأوضاع الدولية بخصوص التحديد والجزئيات الأخرى. وهنا يتعين الاهتداء بما جاء في المشروع الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية الشقيقة الى مؤتمر فاس في حلقته الأولى.

والقرار، اذا ما تم اعتماده، فسيحل تلقائياً مشكلة اشتراط الاعتراف المسبق، ويكسب الموقف العربي حجة قوية، إذ انه لا يمكن لأحد ان ينكر على العرب حقهم في المطالبة بالرجوع الى الشرعية الدولية، والعمل لدى مختلف مؤسسات الأمم المتحدة على اعتبار هذا القرار اساساً لحل المشكلة.

نحن نعلم ان حمل المجتمع الدولي على القبول بهذا الاتجاه ليس امراً هينا. واننا سنواجه من يعترض علينا بتقادم الزمن وبتجاوز الأحداث. ونعلم اننا سنصطدم خصوصاً بتعنت اسرائيل واعتدادها بقوتها العسكرية، ونفوذها السياسي، واستنادها الى الأمر الواقع، الذي لا قدرة لنا على تغييره الآن، ولا استعداد لدى غيرنا على مجابهته، ونعلم ايضاً اننا ضيعنا على انفسنا فرصاً عديدة كانت اكثر ملاءمة لنا، وكانت كلمتنا فيها الأقوى، ونعلم على وجه الخصوص ان حل القضية الفلسطينية اليوم، اعسر وأبعد مما كان عليه منذ سنوات، ولكن الذي يجب ان نحرص على ترسيخه لدى الرأي العام الدولي هو ان التقادم لا يلغي النصوص الدولية تلقائياً، ولا يسقط ابداً الحق الطبيعي.

وانه مهما كان رد الفعل، سنكون قد حققنا لقضيتنا حركية جديدة نخرج بها من دائرة الفراغ التي تردت فيها منذ اكثر من ثلاثين سنة، ونكسب عملنا السياسي منطلقاً لمفهوم جديد، يوفر لنا مزيداً من الدعم والمساندة في المحافل الدولية. ويسقط من يد العدو، حجة ظل يستعملها لسنوات طويلة.

فاذا قبل الخصم، ومن يقف معه، الرجوع الى القرار رقم ١٨١ كأساس لحل القضية، فاننا نكون قد حققنا مكسباً اساسياً يدعم الاستراتيجية السياسية التي جاءت بها الحلول المطروحة الصادقة الأخرى.

وفي حالة رفضه للقرار، وهو ما نتوقعه، فاننا نكون قد اثبتنا للعالم قاطبة تعلقنا بالشرعية الدولية، واقمنا الحجة من جديد على امعان العدو في انتهاجه سياسة العدوان والتوسع والتحدي للقانون والمواثيق الدولية، وكذلك اسقطنا تذرعه بدعوى السعي لاقامة حدود آمنة للدفاع عن نفسه.

وفي رأي الجمهورية التونسية، فان تمسكنا بجوهر هذا القرار وما يحتوي عليه من عناصر ايجابية، في ظل الواقع الراهن للأمة العربية، والمحيط الدولي، يتيح لنا قاعدة لاستصدار قرار دولي جديد يحقق التسوية الشاملة لجميع اطراف النزاع في المنطقة.

ومما لا شك فيه ان هذا الاقتراح الذي تتقدم به تونس، يتماشى مع ما اعلن عنه العديد من القادة العرب، قبولهم لكل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية.

وان تبني هذا المشروع، سيوجه القضية وجهة نعتقد انها ستكون اسلم وانجع، إذ سيعزز موقف العرب دولياً، ويتضاعف عطف الرأي العام على قضيتنا الكبرى، ويحد من المساندة التي يحظى بها عدونا لديه، كما انها ستؤكد للعالم باسره حقيقة ما نضمره، وهو حبنا للسلام الحقيقي.

ويود وفد الجمهورية التونسية الذي يأمل ان ينال هذا المشروع بعد المزيد من الدرس والتمعن من طرف الاشقاء العرب، موافقتهم، ان يصبح بعد اثرائه وتطويره من لدنهم، قراراً عربياً جماعيا.

هذا ومهما كان مصير هذا الاقتراح ـ واريد ان اعيد هذه الفقرة بالتأيد ـ ومهما كان مصير هذا الاقتراح فان الجمهورية التونسية تؤكد انها مع اية خطة، ترتضيها منظمة التحرير الفلسطينية ويتفق عليها العرب لتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني في بعث دولته المستقلة على ترابه الوطني وحقه في العودة الى وطنه.

(وانتهى بكلمة شكر...)

الرئيس (محمد بوستة وزير الدولة المغربي للشؤون الخارجية): شكراً، للأخ السيد الباجي القائد السبسي وزير خارجية تونس على الكلمة الطيبة التي عبر بها عن عواطفه نحو المغرب وملكه ونحو الشعب المغربي، وان الأخوة قد استمعو ولا شك، الى التعليلات والاعتبارات التي دفعت بالأخوة في الوفد التونسي ان يتقدموا بهذا المشروع، وكان طلب بعض الوفود صباحاً ان يتم هذا حتى يدركوا ماهية الطلب التونسي والمشروع الذي تقدمت به تونس. فشكراً له على هذا التوضيح واعتبر ان ما اتخذناه من قرار صباح اليوم في ادراج الاقتراح التونسي في البند المتعامل مع هذه القضية قد تم صباحاً، الا ا كانت بعض الملاحظات عند الأخوة حوله فنستمع اليها؟

ليست هناك ملاحظة؟ شكراً على العرض وقد ادرج في البند المتفاعل مع هذه القضية، شكرا.

ننتقل الآن الى النقطة الأخرى في جدول الأعمال وهي العدوان الاسرائيلي على لبنان والشعب الفلسطيني.
لا شك ان الأخوة طالعوا الأوراق التي قدمت من كل من لبنان وسورية وفلسطين. الكلمة للبنان.

رئيس وفد لبنان (جوزف ابو خاطر وزير الدولة): لقد سألت نفسي عندما قرأت مذكرتين مقدمتين، الأولى من الحكومة السورية والثانية من منظمة التحرير، وكان اعتقادي هذا الصباح عندما كنت انظر بين الفينة والأخرى الى وزير الخارجية صديقي الكبير الدكتور عبد الحليم خدّام وهو يسهو تعباً، انه فقد الروح النضالية التي عملنا فيها بقسوة طيلة اجتماعات الجامعة في تونس في الطائف وفي اي مكان آخر، فاذا بالمذكرة او ورقة العمل تكذب ظني تماماً، ولن ابالغ، ولن اغالي، ولن اتكلم سوى بهدوء وبروح ايجابية كاملة مؤكداً احترامي وتقديري الشخصي لمعاليه، ومؤكداً رغبة بلادي الأخيرة والدائمة بان تعض النواجذ على ما يربطها بسورية الشقيقة من روابط ترقى الى ابعد حدود التاريخ. سوى انني بحكم الواقع مضطر لأن ابدي ملاحظات جد هادئة كما وعدت، وآمل ان لا يتبرم بها اطلاقاً معالي الوزير.

بدأ معاليه بالحديث عن اهداف الغزو الصهيوني للبنان. ماذا يهمنا نحن من اهداف، هل هي اهدافنا اهداف الغزو الاسرائيلي للبنان؟ هذه الفقرة في اعتقادي كان بوسع معاليه اغنائنا عن الرد عليها، وبالتالي ان لا تتلى.

اكمل فأجد امامي ان الأهداف المعلنة والتي تهدد مستقبل لبنان والأمة العربية، اشكره على حرصه على مستقبل لبنان، وانا اعرف انه حرص نابع من حقيقة يحسها.

واعود فاقرأ في فقرة تالية ان المبعوث الأميركي في بيروت الى الشرق الأدنى والأوسط بلاده تتدخل في قضايانا وفي شؤوننا الداخلية. الا يذكر معاليه الا تذكرون انتم ايها السادة ان المبعوث الأميركي زار البلاد العربية جمعاء بلداً بلداً، واكثر من مرة؟ وهل يكون امراً اذاً اذا جاء لبنان ومكث فيه بغية دفع ما امكن من ويل الغزو والاجتياح الاسرائيلي عنه، من دفع ويلاته ما امكن؟ وهل هذا يعد تدخلاً سافراً في الشؤون اللبنانية؟ لعل وجود السيد فيليب حبيب في لبنان امكن اكثر من مرة ان نصل الى ايقاف النار والويلات؟ كنا نشاهد وفي الوقت نفسه نسمع ازيز الطائرات ونشاهد البوارج الحربية تقصفنا من البحر، ونسمع ازيز الدبابات الهاجمة من اعالي الجبال على بيروت لتدميرها... هل يمكن ان يستخلص من ذلك اننا بعنا النفس للتدخل الأميركي وان البلد الذي عانى ما تعرفون وتحمل عبء القضية سنيناً، سنيناً طويلة، وفاقت تضحياته كل قدراته، ان البلد الذي يستقر حتى الآن على ارضه اكثر من نصف مليون ٦٠٠ او ٧٠٠ الف فلسطيني تقبلهم برحابة صدر، وفتح لهم البيوت والقلوب والأديرة في اعالي الجبال، حتى ان رئيس جمهوريتنا في ذلك الحين المرحوم الشيخ بشارة الخوري ذهب مع رئيس الوزراء رياض بك الصلح، غفر الله للاثنين، الى استقبال القادمين من فلسطين على الحدود، أكوفئنا على هذا الموقف الانساني الوطني العربي الرائع المخلص، أكوفئنا الى ان يقال فينا اليوم تلميحاً اننا نرتضي التدخل الأميركي الذي يهدد الأمن والاستقلال؟.

تتكلم ورقة العمل السورية عن زج الطاقات العربية وكل الامكانات لانهاء الاحتلال الاسرائيلي. نحن نتكفل بانهاء هذا الاحتلال لا سوانا. نحن في العام ١٩٧٨ انهيناه بما لنا من علاقات دولية طيبة، نحن نترك وشأننا فننهي الاحتلال الاسرائيلي. نحن لا نطمئن، وانا ترتعش اعصابي عندما امر في شوارع بيروت، وانظر مركباً او جنوداً اسرائيليين يمرون على ارضنا، ويوقفون، ويقيمون الحواجز. نحن اللبنانيين ادرى من سوانا بما علينا ان نفعل كي نضع حداً، وسنفعل ان شاء الله، للوجود الاسرائيلي في بلادنا.

اقرأ، ثانياً دعوة اللبنانيين بجميع فئاتهم الى مقاومة العدوان الاسرائيلي. هذا امر يعرف معاليه ما هي ملابساته وكيف فعلنا وكيف نحاول، ويعرف ان لبنان بلد ينفرد عن مجموعة الدول التي... محتوماً عليه كي يتمكن من تحرير ارضه ومن العمل على انقاذ نفسه من احتلال غادر وحشي غاشم. اكثر من ذلك تحذير اي طرف لبناني من مغبة ونتائج التعاون معه - أي مع العدو - او الترويج لعقد معاهدة صلح أو اتفاق ينهي حالة الحرب، او القيام باي شكل من اشكال التعامل تحت طائلة اتخاذ اجراءات. ما هذا التهديد؟ هذا امر ارفضه باسم بلادي رفضاً كاملاً ولا ارضاه. نحن شعب يفضل مائة مرة ان نقتل جميعاً. كفانا مهانة، كفانا استهتاراً من الغير. نحن نرفض هذا الكلام بكامله بحرفيته. ان نهدد كي نتخذ موقفاً معيناً...
هل من علاقة للبنان في القضية الفلسطينية تربو على علاقة سوانا من العرب. اليوم، لأول مرة، نسمع حضرة ممثل تونس يتكلم عن القضية الفلسطينية بهذا الاسهاب وبهذا الوضوح وبهذه الروح المخلصة. هل فعلتم من قبل. زمن كان من قبل، وحده يتحمل العبء؟ من تحمله ثماني سنوات، ومن قبل ٢٠، ٣٠ سنة. حرب وويل ودمار وخراب وتهديد ومؤامرات وما الى ذلك من يمر منكم ايها السادة اليوم في شوارع بيروت لن يتعرف عليها في شرقها وفي غربها معاً، ضربنا كلنا، اصبنا كلنا من جراء هذه النكبات.

كفانا ايها السادة، تحملنا الكثير، ونتحمل الكثير اما ان تثقوا بان لبنان بالفعل بلد مخلص للعروبة، مخلص للقضية وانه

غير مستعد اطلاقاً لأن يتنكر لها، واما ان تحاولوا ارغام النفس على اعتقاد العكس وعند ذلك فلا حول ولا قوة الا بالله.

يرفض المؤتمر جميع النتائج التي تترتب عن الغزو الاسرائيلي بما في ذلك الاختلال بالتوازن الوطني.

ايها السادة، اتوجه الى ضمائركم ولا اطلب جواباً، فالجواب هو في قرارة نفس كل منكم. هل من بلد عربي آخر يمكن ان يقبل هذا الكلام؟ ما علاقة اي كان في شؤوننا الداخلية؟ ما علاقة هذه الدولة ام تلك كي تفرض علينا خطاً سياسياً معيناً؟ كفانا ايها السادة. تحملنا الكثير، ولم نزل على استعداد للسير معاً في سياسة اخوية عربية مخلصة، تأخذ واقع الجوار بعين الاعتبار، وتعرف ان ماضيها عربي وحاضرها عربي ومستقبلها عربي، ولا تتنكر للعرب اطلاقاً، لا لاسرائيل، ولا على الأخص لسورية، ولكن كفانا ايها السادة.

رئيس وزراء لبنان خرج من لقاء أخير في بيروت وهي تضرب، ويتلمس الطريق كي يصل الى بيته. تلقاه الصحفيون على الباب في بعبدا. قال كفانا كفانا كفانا ايها الناس. كفانا ايها الناس، كل ذلك جره علينا الاخلاص لقضية احتضناها احببناها. وقد قلت في احد اللقاءات ان لبنان في شطره المسيحي - واسمحوا لي بهذا التعبير - ان ما يهمه امر فلسطين على الأقل قدر ما يهم سائر العرب، اذا كانت فلسطين تمثل للعرب تراثاً حضارياً ودينياً وضخماً، اذا كان الاسراء كان اليها، فنحن نعتبر ان كل ذرة من تراب فلسطين هي عزيزة علينا، فعلى ارضها مشى منشىء ديننا.

يؤكد - وهذا اخطر ما اقرأ، اخطر ما قرأت واقرأ - يؤكد المؤتمر حق منظمة التحرير الفلسطينية بالتواجد في لبنان في ذات الشروط التي تحكم علاقاتها بالبلدان العربية لا سيما المجاورة لفلسطين. من قال اننا نرفض ان يبقى الفلسطينيون في لبنان؟ يئسنا من التعامل العسكري معهم. يئسنا مما جرّه علينا هذا التعامل من ويلات ومن حرب. يئسنا ما لقي البلد من تدمير. أن نرتضي بعد الآن وجود المنظمة للعمل السياسي للعطاء والأخذ السياسي، ذلك شيء تتدبر أمره المنظمة مع الحكم اللبناني القادم، الماضي، الأمر سيان. السياسة اللبنانية واحدة والخط اللبناني القومي الوطني العربي السليم واحداً وسيظل. اما ان نقول الآن ان المؤتمر يؤكد على ان من واجب لبنان القبول بتواجد، بعودة المنظمة الى بيروت كي تتعامل من على ارضها، ويتكلم عن سائر البلاد العربية... اي بلد عربي فعل ما فعلنا - استثني سورية بالطبع - تحملت الكثير، تحملت الكثير في حروب عديدة، وفي الحرب الأخيرة، واستثني سورية باحترام وبمحبة اكيدين. اقولها من منطلق انني من بلد مجاور للأرض السورية، واعرف ان سورية هي قلب العروبة، ولكن اي بلد آخر تحمل ما تحمله لبنان، اسألكم ذلك مرة اخرى.

اريد ان يطمئن معالي الدكتور خدام، ويطمئن اخواننا في المنظمة، الى ان الباقين على ارض لبنان سيلقون منا احسن، اكمل رعاية، واكمل محبة متى اسكتت اصوات المدافع، واخرج حاملي الأسلحة في الشوارع ليلاً نهارا. اخرج من اوقفوا وزير الدفاع الأمير ارسلان على باب بيته وسألوه عن هويته وفتشوا في حقائب زوجته وفي سيارته بالتمام. متى امتنع كل ذلك ستجدون لبنان البلد الذي يتلقاكم بترحاب وبمحبة وباخاء صادقين، وسترون انه ما من لزوم كي نوصي نحن، كي يقال لنا نحن كيف ستعاملون. سنعامل ارحب ما تكون المعاملة، لهم نفس الحقوق للبنانيين، الرئيس ينتهي عهده قريباً، والرئيس المقبل قال اكثر من مرة ان الأحكام اللبنانية ستتناول الجميع دون تمييز او تفرقة، وان الجميع يلقون الرعاية وبخاصة الفلسطينيين، قالها بالحرف الواحد.

فيما يتعلق بورقة العمل السورية اقف من كلامي عند هذا الحد، واكون سعيدا جدا جدا، لو بدا من التفاتي الى معالي الوزير ما يجعلني اطمئن على انه أمن على كلامي، وعلى انه يعرف من انا بالنسبة اليه شخصياً ومن هي بلاده بالنسبة الى بلادي وللبنانيين جميعاً.

واعود الآن الى الأخ العزيز فاروق، الذي بدا لي انه اكثر اعتدالاً من معالي الوزير، لذلك كتبت على الورقة اغلب شيء (oui, oui, oui) كثير من العبارات اكتب (oui) اختصاراً نعم، نعم، نعم جل ما هنالك، ماني شايف اننا نعترض معكم. ان اؤكد التزامنا الجدي لسياسة المواجهة مع العدو، ذلك قائم (Ca va de soi) (احكيك فرنساوي لأنه صرتو اصحاب انتم وفرنسا اليوم كنا النا صرتو انتم هلة، تفوت على الايليزي كأنه بيتكم زرتوه، نحن صرنا اغراب برة).

يا سيدنا، انا ما عندي بالفعل ملاحظات كي اقولها طويلاً عن ورقة العمل الفلسطينية، ولكن بطبيعة الحال، حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه، من يتنكر لذلك من يرفض ذلك، ماذا يطلب منا كي نفعل لأجلكم؟ انا اليوم انظر لك غير نظرتي لك منذ شهرين وثلاثة. انت في القلب، انت والشعب الفلسطيني في القلب، كونوا مطمئنين. نحن في لبنان معقول بعد ما بدا من تصرفنا حيالكم ان نختلف على حق فلسطيني واحد هناك. هل جننا؟ نحن نتنكر لاخوانك هناك في فلسطين كيف تقول هذا معقول نحن نعملها، من قال ان هذا الكلام معقول اياً كان. لو جننا بيطرك خوري ويترأس لبنان يعملها معكم هذه؟ من الذي يعملها معكم؟ اطلاقاً، اطمئنوا، اطمئنوا تماماً سيكونون في حرز حريز. محاطين بالرعاية والاكرام، حقوقهم محفوظة، عملهم محفوظ، سنمنحهم نفس الحقوق، نمنح من يمكن ان نستوعبه منهم باعطاء الجنسية، نفسح له في مجالات العمل قدر ما يريد.

اما ضرورة حل القضية اللبنانية، اسمح لي فيها هذه. هذه شغلنا. نحن سنحلها وليس انتم ستحلونها معنا. ما حك جلدك غير ظفرك. نحن بعد هذا العذاب المرير قد نأتي اليكم بالمساعدة والعون، ولكن ان يحل احد محلنا لحل القضية اللبنانية والأزمة اللبنانية هذا شيء - اذا سمحت - هذا غير مضبوط.

تشكيل المجلس لجنة عربية على اعلى مستوى وباسرع ما يمكن لبحث ترتيب اوضاع الفلسطينيين. اجبتك على ذلك. الضمانات تعطى منا، دون اتفاقات تنسيقاً اخوياً، تفاهماً، بحثاً، يأتي الينا منكم من يشاء، نحكي معه الى ابعد الحدود في روح التسامح والمحبة والأخاء دونما اتفاقات لأننا نعرف ما هو مصير الاتفاقات. ليس معكم احكي كلنا، نعرف الاتفاقات، هو من زمان قبيل حرب ١٩١٤ قيل للمستشار الالماني بتمن هلفك، كيف تخترق حدود بلجيكا وبينكم وبينها معاهدة، واخترق واحتل ارض الدنيا.

يا اخي فاروق، أنا ليس لي شيء كثير اقوله على ورقة العمل المقدمة منكم، سوى تأكيدي امام الجمع الكريم الذي تتمثل فيه بشرف وعلى اطيب المستويات البلاد العربية التي ادركت ولو بعد فوات الأوان ما هي القضية، ما هي القضية التي تهدد العرب في مصيرهم، في بقائهم، في وجودهم. أنا اقول لك امام هذا الجمع اننا نحن اللبنانيين، إذ نحرص الحرص كله على بقاء البلد سليماً ونعيده معافى، ان شاء الله، دون ان نطلب الاعانات وما اليها، قد نجبل التراب بيدنا ونعيد بناء البلد، ان ساعدونا اهلاً وسهلاً، وان لم يفعلوا لا نعتب على احد. نحن اعتدنا ننحت الجبال وصخورها ننحت الصخر في رؤوس الروابي - يقول شعرنا اللبناني - فطمنوا بالكم نحن اخوانكم وانا اتكلم واخشى ان يغلب علي التأثر أؤكد لك ذلك، لأني انا نفسي عندما شفت، يكفي، شكرا.

الرئيس: شكراً للأستاذ الأخ رئيس وفد لبنان على كلمته وتوضيحاته، وأننا جميعاً الحقيقة نأخذ بعين الاعتبار تأثرنا لتأثره، وارجو ان يكون النقاش في هذه القضية المؤلمة الخطيرة في المستوى الذي تتطلبه حتى لا نقع في اشياء نحن في غنى عنها. شكراً على كلمتكم ولي اليقين ان الأخوة استمعوا اليكم بكل امعان وبكل تأثر كذلك. الكلمة لسورية.

رئيس وفد سورية (عبد الحليم خدّام وزير الخارجية): سيدي الرئيس، كان بودي ان لا اعلق على ملاحظات الأخ الأستاذ جوزيف ابو خاطر لأني اعلم تماماً عواطفه القومية والوطنية، لكن هناك بعض الحقائق او الوقائع قد يكون من المفيد ان نشير اليها.

هو يعترض على ذكر اهداف العدوان الاسرائيلي. السؤال هل هناك عدوان اسرائيلي على لبنان ام لا، هل هناك غزو اسرائيلي للبنان ام لا، هل اعلنت الحكومة الاسرائيلية اهداف هذا الغزو ام لا؟ الاسرائيليون هم اعلنوا هذه الأهداف، ونحن في مثل هذا الاجتماع، عندما نبحث قضية مثل هذه القضية، يجب ان نحلل العدوان واهداف العدوان من اجل ان نستنتج الوسائل والاجراءات لمواجهة هذا العدوان. أما أن نضع اصبعنا على اعيننا فلا نرى الغزو ولا نسميه غزواً، فهذا امر لا اعتقد انه مطروح او مقبول.

بيغن، شارون، بيريز، كلهم قالوا لنا أربعة اهداف في لبنان مترابطة... فهذا الأمر لم يخترعه الوفد السوري، ولم يكتشفه وليس مخبأ. ولا أظن ان الأخ ابو خاطر لم يسمع بمثل هذه الأهداف المعلنة من اسرائيل والتي تمارس الآن.

النقطة الثانية حول التدخل الأميركي في شؤون لبنان، نعم نحن نستقبل فيليب حبيب وغير فيليب حبيب، لكن عندما يحاول فيليب حبيب ان يتدخل في امر من امورنا يكون لنا موقف ملائم. فيليب حبيب كان يتصل بالنواب في لبنان من اجل الانتخابات. اتصل بعشرات النواب ولدينا كل الأدلة. هذا الكلام ايضاً لم نستنتجه وانما سمعناه من زعماء ومن نواب لبنانيين. فيليب حبيب هو الذي يتحدث عن ترتيب الحكم في لبنان، وهو الذي يتحدث عن ترتيب الأوضاع في لبنان. هذا لم تتحدث به وسائل الاعلام السورية ولا مسؤولو سورية، وانما فيليب حبيب هو الذي يتحدث والرئيس ريغان هو الذي يتحدث، والادارة الأميركية هي التي تتحدث. هذا الأمر ايضاً الأميركيون يعلنونه ولا يخفونه، فأيضاً استغرب رد الفعل هذا، وكم كنا نتمنى لو كان رد الفعل هذا في بيروت ضد مثل هذه التدخلات.

ولا اريد ان اشير الى حديث لشارون مع ممثل الاشتراكية الدولية عندما اجتمع به حول اهداف اسرائيل في لبنان، وحول نظرتها الى الحكم المقبل الذي يجب ان يقوم في لبنان، وكلكم تستطيعون ان تتصلوا بسواريز وتسألوه عن تلك الأحاديث وتلك المناقشات.

فيليب حبيب ليس سائحاً في لبنان، لم يأت للسياحة ولم يتذكر انه لبناني فجأة. فيليب حبيب جاء لمهمة ويقوم بمهمة، يقوم بعمل معين منه ما يتعلق بمسألة اخراج الفلسطينيين من بيروت، ومنه ما يتعلق بالوضع الداخلي في لبنان، وطبعاً هذا الأمر غدا اذا عقد مؤتمر القمة سنناقشه، وسنناقشه مع الرئيس اللبناني، هذا أمر لا نخفيه ولا يمكن ان نخفيه، ولا احد يخفيه. اسألوا صائب سلام ماذا قال له فيليب حبيب، واسألوا سليم الحص ماذا قال له فيليب حبيب، واسألوا كامل الأسعد

واسألوا، واسألوا... فجميعهم هم اخبرونا، أما ان نقول انه لا يتدخل... وجاء الساحر العظيم لينقذ لبنان! فيليب حبيب جاء على دبابة اسرائيلية، كل خطوة من المفاوضات كانت تقابلها غارات اسرائيلية على بيروت. هذه الحقائق لا نستطيع ان نتجاهلها ولا ان نتنكر لها او ننكرها، ولا يجوز ان نتحسس من هذه الحقائق. وضع سيء، وضع صعب... نتناقش بهذا الوضع، نحاول الوصول الى ما يؤدي الى انهاء الاحتلال الاسرائيلي للبنان بكل الوسائل، بكل الوسائل الممكنة وفي مقدمتها الوسائل السياسية، حتى نستطيع ان ننهي هذا الاحتلال، يجب أن نعرف ماذا يجري في لبنان. ما يجري في لبنان لا يهم لبنان فقط، هذا الكلام مرفوض. اذا كانت اسرائيل تقول انها دخلت لبنان من اجل امن الجليل، فكيف تريدون ان نتجاهل وجود اسرائيل في لبنان وهي تهدد يومياً سورية، وتهدد الأمة العربية يومياً. يجب ان تذكروا جيداً العام ١٩٤٣ عندما قام استقلال لبنان. لقد قبلنا بذلك على اساس البيان الذي اعلنه المرحوم رياض الصلح، ان لبنان لن يكون مقراً أو ممراً للاستعمار او لايذاء سورية او العالم العربي، فكيف تريدون منا ان نتجاهل وجود اسرائيل او الحرب التي تدور في لبنان، وهي مع قواتنا. هذه الحرب تستهدفنا. وتستهدف لبنان كجزء من الأمة العربية ومن الوطن العربي. لبنان ليس عالماً قائماً مستقلاً في ذاته، لبنان جزء من هذا الوطن العربي، لبنان كسورية، كالأردن، كمصر، كالعراق، كأي بلد عربي آخر له مسؤولياته وله التزاماته، ولا يستطيع أي منا بغض النظر عن خلافاتنا العربية، بغض النظر عن الواقع العربي السيء والذي كلنا نشكو من مرارته، ونسأل الله ان يساعد رؤساءنا في تجاوز ومعالجة هذا الوضع... ليس منا احد قائم بذاته اطلاقاً، ولا يستطيع ان يكون قائماً بذاته. لن يستطيع، لا لبنان، ولا سورية، ولا العراق، ولا الأردن، ولا المملكة العربية السعودية. هذه حقيقة كلنا جسم واحد، اي شلل او ضرر او أذى يصيب احد الأعضاء سنعكس بالضرورة على كل جسد سواء كان لبنان او غير لبنان.

نتجاهل الاحتلال، كيف نستطيع ان نتجاهل الاحتلال؟ أتركونا وشأننا، انا اسجد واركع لأي حكم بلبنان يستطيع ان يخرج الاسرائيليين بأي وسيلة ما عدا وسيلة الصلح والمعاهدة. هذا عدو نكون مستخفين بقضايانا الوطنية اذا قلنا حتى الآن لا نعرف ماذا تريد اسرائيل، واذا كنا حتى الآن لا نعرف ما هي الصهيونية. اسرائيل لم تدخل الى لبنان فقط من اجل ان تقول لياسر عرفات اخرج من بيروت، او من لبنان، ولا لأن تقول للقوات السورية اخرجي من لبنان. لم تدخل من اجل ذلك، ولو كان من اجل ذلك لما قدمت هذه الخسائر الكبيرة والتي ستلعب دوراً كبيراً في المجتمع الاسرائيلي. اسرائيل قدمت خسائر كبيرة في حربها في لبنان، لم تدخل لكي تقول لياسر عرفات اذهب من لبنان، وللقوات السورية اذهبي من لبنان. ان لها اهدافاً. يجب ان نعرف ذلك حتى نستطيع ان نقاوم هذه الأهداف، واما اذا وضعنا حجاباً على اعيننا فان عقولنا ستبقى ترى رغم هذا الحجاب.

موضوع تحذير التعاون مع العدو، هذا الأمر ايضاً نحن نستغرب كيف يطرح وكيف يفهم كلام الوفد السوري بهذا الشكل. كلنا نعرف ان هناك من يتعامل في الساحة اللبنانية مع اسرائيل، وكلنا نعرف ان هناك من يمد يده لاسرائيل، وكلنا نعرف ان بيروت الشهيدة عندما كانت تقصف وتدمر كان هناك من يرشد الاسرائيليين الى المناطق التي يجب ان تقصف وتدمر... ومع ذلك لا نقول، ماذا قلنا؟ قلنا يجب التحذير من التعامل مع اسرائيل. يجب ان لا يكون التعامل مع اسرائيل، ومع ذلك يرى ان هذا الكلام خطير. هذه مسألة اساسية، مسألة اساسية تتعلق بأساس وجود الدولة اللبنانية. والأخ الأستاذ جوزيف يعرف جيداً، وهو من الذين عاصروا تلك الحقبة، حقبة الميثاق الوطني اللبناني، والأسس التي قام عليها الميثاق. حتى الاعتراف بدولة لبنان بموجب ميثاق الجامعة العربية كان استناداً الى بيان المرحوم رياض الصلح امام المجلس النيابي اللبناني، وفي مقدمة هذه المسائل ان لا يكون لبنان لا مقراً ولا ممراً - هذا التعبير ورد على لسان المرحوم رياض الصلح - للاستعمار او لايذاء امن سورية او العالم العربي. ثم نقول كيف تحذرون الذين يتعاملون. هناك حقيقة تعامل. نحن لا نطالب بقطع رؤوس الناس ولا بمعاقبة الناس. نحن نقول يا لبنانيين، يا من تورط توقف عن هذا التورط. لا مصلحة لك في هذا التورط. فهل هذا كفر، وهل هذا اساءة للبنان، كيف يكون ذلك اساءة؟ كيف؟

اما موضوع التوازن وما علاقتنا بهذا الأمر، فلشديد الاستغراب ان يوجه هذا الكلام من اخي وصديقي الأستاذ ابو خاطر والذي كما قلت عاش فترة الاستقلال، وكان ولا يزال من ابرز المناضلين الوطنيين في لبنان، والذي نكن له كل الاحترام لماضيه الوطني ولحاضره الوطني. عندما قبل المسلمون ان يعيشوا في الدولة اللبنانية التي انشئت بقرار من المفوض السامي في العام ١٩٢٤، كان هذا القبول على اساس التوافق والتساوي وصيغة لا غالب ولا مغلوب، على أساس صيغة التوازن الوطني. قبل المسلمون بالتخلي عن المطالبة بالعودة الى الوحدة مع سورية، وقبل الجانب المسيحي آنذاك بالتخلي عن طلب بقاء الانتداب الفرنسي. هذا هو الواقع. استناداً الى هذا الواقع قامت الدولة اللبنانية، الدولة اللبنانية تختلف عن اي دولة عربية اخرى قامت، أو أي دولة في العالم، قامت استناداً الى قواعد معينة ومحددة: التوازن الوطني. دخلت اسرائيل،

عملت وتعمل على الاختلال بالتوازن الوطني. هذا الأمر يؤدي الى الأضرار بوحدة لبنان وباستقلال لبنان، والى نسف جميع الأسس التي قامت عليها الدولة اللبنانية. وبالتالي لماذا عرض موضوع لبنان في الجامعة العربية، ولماذا صدر قرار من مجلس الجامعة العربية بالميثاق يقول الاعتراف بالدولة اللبنانية بحدودها الحالية؟ لماذا؟ صدر على اساس صيغة التوازن الوطني التي ارتضاها اللبنانيون وقبل بها العرب.

دولة لبنان كانت سنجق جبل لبنان. . . عندما يختل التوازن نعم سنقول هذا اختلال في التوازن، وهذا غير مسموح به، وهذا ليس تدخلاً في الشؤون اللبنانية، لأن هذا سيؤثر على الأسس التي قامت عليها الدولة اللبنانية، ونحن نرفض بشكل قاطع ان نتدخل في شؤون لبنان الداخلية. نرفض ولا نريد. نحن لماذا دخلنا لبنان سيدي الرئيس؟ في عام ١٩٧٦ كانت الحركة الوطنية اللبنانية على قاب قوسين من الحسم العسكري في لبنان، وكانت قوات الحركة الوطنية اللبنانية على أبواب جونيه. وكانت مدينة زحلة، وهي احدى اكبر مدينة مسيحية في لبنان محاصرة ومهددة، وكانت قرى مسيحية محاصرة ومهددة، ورغم ان الحركة الوطنية لها علاقة مع سورية وصديقة لسورية بكل احزابها، ورغم ان المقاومة الفلسطينية لها ما لها من علاقات مع سورية، دخلنا الى لبنان واصطدمنا مع حلفائنا. اصطدمنا مع المسلمين، واصطدمنا مع احزاب الحركة الوطنية اللبنانية، واصطدمنا مع المقاومة الفلسطينية حتى نمنع صيغة الغالب والمغلوب. وقال الرئيس حافظ الأسد آنذاك اننا نرفض صيغة القهر في لبنان. نرفض صيغة القهر والمقهور في لبنان لهذه الاعتبارات دخلنا، وفعلاً منعنا الحسم العسكري وتراجعت قوى الحركة الوطنية، وتراجعت قوى المقاومة الفلسطينية، وبقينا حتى الآن، ومع ذلك نحن نتحدى ان نكون قد قمنا بأي عمل او اجراء من شأنه تغليب فريق على فريق. وفي كل مرة، وهؤلاء الأخوة في لجنة المتابعة العربية شاهدون، كنا نقول لا حل لمشكلة لبنان الا بالحوار الوطني والوفاق الوطني اللبناني، لأن لبنان لا يمكن ان يستمر على صيغة غالب ومغلوب. هذا الكلام هل يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية؟ ما هو العمل الذي تدخلنا به؟ ونحن لسنا نادمين لأن في العام ٧٦ منعنا القهر، ولن نكون نادمين اذا حاولنا منع القهر مرة ثانية الذي قد يوجه ضد المسلمين في لبنان. نعم هناك امكانية، وهناك خوف، وهناك قلق كبير، وكل يوم يتصل بنا العشرات من القادة المسلمين في لبنان من كل الاتجاهات السياسية حتى خصومنا التقليديون في لبنان يتصلون بنا ويعبرون عن خوفهم وقلقهم.

فسورية لا تتدخل ولن تتدخل، واسألوا على كل حال الرئيس سركيس. فالرجل نثق كل الثقة بسمو اخلاقه وبصدقه وبطيبة نفسه. اسألوه اذا طلبنا او تدخلنا او سألناه اي امر في يوم من الأيام يتعلق بسورية او بمصالح سورية في لبنان. اسألوه. عشرات الوفود اللبنانية كانت تأتي الى سورية وتقول ماذا تريدون من لبنان؟ ونقول: لا نريد الا الوفاق الوطني في لبنان.

فارجو ان لا يعتقد اي كان ان لسورية اهدافاً في لبنان أو انها دخلت لأهداف سورية. عندما دخلنا الى لبنان كان كل يوم تأتينا عشرات الاستغاثات، ودخلنا واصطدمنا مع حلفاء لنا، ومع ذلك فقد شتمنا من حلفائنا بما فيه الكفاية، وشتمنا من الذين دخلنا من اجلهم بما فيه الكفاية.

وبطبيعة الحال لم نقف عند هذه الأمور، لأننا عندما دخلنا لم نكن نتوقع ان نحمد اطلاقاً بالعكس. كنا نتوقع الكثير من النقد لأننا نحن نعرف ماذا يعني ان يدخل جيش الى بلد آخر، وأن يمارس مهمة البوليس. نحن نعرف ماذا يعني ان نترك الجندي السوري في شوارع بيروت وفي شوارع لبنان. الخسائر التي تحملناها، الخسائر التخريبية في قواتنا المسلحة نتيجة انفلات حبل الأمن في لبنان كانت كبيرة جدا.

فأرجو ان يطمئن الأخ جوزيف الى اننا لا نريد ان نتدخل في السياسة الداخلية للبنان، لكننا لا يمكن اطلاقاً ان نقبل ان تمس الأسس التي قامت عليها الدولة اللبنانية.

وفي هذا المجال اريد ان اؤكد المبادىء الآتية:

١ - القوات السورية في لبنان ليست قوات غازية، او محتلة، وليست موجودة لأهداف سورية، وانما بطلب من الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني، وبقرار عربي، واستمرارها مرتبط بهذين الاعتبارين وبمسؤولية سورية بمواجهة العدوان والتصدي له.

٢ - ان القوات الاسرائيلية قوات غازية ومعتدية والتعامل مع نتائج الغزو والقبول بهذه النتائج هو اعتراف بشرعيته وتشجيع للعدو للاستمرار في عدوانه.

٣ - ان سورية تدرك أهمية التوازن الوطني في لبنان كأساس لا بدّ منه لاستمرار وحدته واستقلاله.

الجهد الرئيسي للأمة العربية في هذه المرحلة يجب أن يتركز على انهاء الاحتلال الاسرائيلي للبنان، بكل الوسائل وفي مقدمتها الوسائل السياسية، واسقاط النتائج التي نشأت او يمكن ان تنشأ عن الاحتلال.

اردت أن أؤكد هذه المبادىء وفي ضوئها ارجو ان تفهم ورقة العمل السورية.

طبيعي، سيدي الرئيس، كان لي كلام كثير كنت أود ان اشير اليه يتعلق بالعدوان على لبنان، ولا بدّ من الاشارة الى بعضه لأن هذه المسألة مسألة جوهرية، وستكون الموضوع الرئيسي الذي سيناقش في القمة العربية. نحن أمام احتلال لبلد عربي، فعلينا ان نعرف اهداف هذا الاحتلال، وعلينا ان نعرف اسباب نجاح العدو الاسرائيلي في هذا الاحتلال. لقد أشرت الى الأهداف، أما الأسباب فهي الآتية:

أولاً: لقد نضجت مرحلة جديدة لدى اسرائيل من اجل التوسع ومن اجل تحقيق مكاسب جديدة، بعدما هضمت المرحلة الأولى التي تمت عبر اتفاقيتي «كامب ديفيد» ومعاهدة الصلح مع مصر، أي الحركة العسكرية الاسرائيلية. الاحتلال الاسرائيلي كان لأهداف اسرائيلية ترتبط بالمصالح الاسرائيلية، هذه المصالح والأهداف المرتبطة دائماً بالتوسع وبخلق وضع في العالم العربي يشكل لها الأمن الحقيقي. ان اسرائيل تدرك ان امنها ليس فقط بالقوة العسكرية، فهي تعرف أننا قطعنا اشواطاً لا بأس بها في مجال رؤية اهمية بناء القوة العسكرية، ولكن اسرائيل تدرك أن أمنها الحقيقي هو في خلق اوضاع في العالم العربي توفر لها الأمن، من هذه الأوضاع تمزيق البلدان العربية وتفتيتها واضعافها، وهذا يشكل أهم صديق، وأهم عامل امن واطمئنان لاسرائيل في المنطقة.

العامل الثاني هو الوضع العسكري الاسرائيلي، هذا الوضع، هذه القوة العسكرية باتت تمكن اسرائيل من الحركة على الأرض لتحقيق أهدافها السياسية، وهنا اود ان اشير الى أهمية تحقيق التوازن العسكري بيننا وبين اسرائيل، وهذا ما وضعناه هدفاً اساسياً ورئيسياً لسياسة سورية.

العامل الثالث الوضع العربي، حالة الانقسام التي تعانيها الأمة العربية، وانا اثني على ما اشار اليه في هذا الصباح الأخ الأمين العام من أننا في وضع اسوأ من وضع ملوك الطوائف في الأندلس، ولا شك في ان الخطوة الأولى الجدية والأساسية في مواجهة اسرائيل هي في ان نعالج هذا الوضع العربي، وأن نضع الأسس والمرتكزات التي تمكننا من أن نتجنب ان يكون هذا الوضع الصديق الوفي لاسرائيل.

اما العنصر الرابع فهو الأوضاع الداخلية في لبنان، ولو تأخر الأخ ابو خاطر قليلاً، لكنت قد اغنيته عن كثير من الكلام الذي اشار اليه. وفي هذا المجال ونحن في مثل هذا المستوى، وفي مثل هذه المرحلة التاريخية والخطيرة، علينا أن نضع امامنا الأمور كما هي. لقد كان هناك اخطاء كبيرة وقاتلة في لبنان منا جميعاً لبنانيين وسوريين وفلسطينيين وعربا. لقد اخطأنا كثيراً في اننا لم ندرك آنذاك، على قدر واحد، خطورة استمرار الوضع آنذاك في لبنان. لم ندرك ان غياب الدولة اللبنانية واضعافها وانهاء مؤسساتها سيفتح الطريق امام الكثير من الأحداث المأسوية ومنها الاحتلال الاسرائيلي. لقد كانت هناك اخطاء قاتلة ومأسوية، لم تعالج في الوقت الملائم. وعندما طلب الرئيس الياس سركيس في مرحلة ما عقد مؤتمر قمة من اجل لبنان منذ سنوات، لم يسمع الجرس الذي قرعه الرجل، ولم نر بقدر واحد ما بعد الأحداث التي كانت تجري، ولعله لا بدّ في يوم ما ان يجري تقييم لكل ذلك. اني اقول ان تلك الأوضاع لعبت دوراً كبيراً في التطورات اللاحقة، ولا اريد ان اشير الى كل ذلك بالتفصيل وانما اكتفي الى الاشارة الى هذه المواضيع.

مجمل هذه الأمور لعبت دوراً كبيراً في مساعدة العدو الاسرائيلي. لا شك في أنه ليس ضرورياً اذا خطط العدو ان ينجح في تنفيذ مخططه، لكن اهم عامل في نجاح المخطط هو المناخ والظروف التي يجري تنفيذ المخطط بها. لو كان الوضع العربي ملائماً، لولا تلك الصراعات العربية لما اقدمت اسرائيل على اجتياح لبنان. لو ان هناك فرصة لقيام الدولة اللبنانية بمؤسساتها لما كانت هناك فرصة لأي كان ان يمد يده خارج حدود لبنان واسرائيل بالتحديد.

وفي كل الأحوال نحن في سورية، رغم اننا نعتقد ان قضية مواجهة العدوان ليست مسؤولية سورية بل هي مسؤولية عربية، وسورية تتحمل بقدر انتمائها للأمة... نحن نعتقد ان امام مؤتمر القمة القادم فرصاً جيدة لنخطو خطوات جيدة الى الأمام. واذا لم يتحقق ذلك، ستتابع طريقنا مهما كانت الأعباء، ونحن نعرف سلفاً حجم المخاطر التي تهددنا، ونعرف حجم الاختلال في التوازن بالقوى بيننا وبين اسرائيل، ونعرف اننا قد نضرب وقد تهدم بيوتنا وقرانا وتستنزف دماؤنا، ومع ذلك ستتابع الطريق، لأن الأمم لا تستطيع ان تعيش إلا من خلال قدراتها على التضحية وعلى البذل، والهروب في مرحلة سيليه هروب في مراحل اخرى، الى ان تتحقق للعدو الخيارات الكاملة التي يطرحها.

لا شك في أننا جميعاً نمر باوضاع صعبة وظروف معقدة، ولكن اذا كنا في هذه الأوضاع والمخاطر لا نتلمس الطريق الملائم، بالتأكيد لن نتلمسها في اي مرحلة اخرى.

وفي الختام سيادة الرئيس، اعتقد وانا في الواقع حريص على مشاعر الأخ الأستاذ جوزف ابو خاطر، اعتقد انه قرأ ورقة العمل السورية ببعض العواطف والانفعالات، ولو قرأها بما يعرف عن اهداف سورية وسياستها، لما كان بحاجة لمثل هذه الانفعالات. وأكد اننا عندما نتحدث عن لبنان، فليس لأن لبنان هو بالنسبة إلينا دولة اجنبية. لبنان بلد شقيق وكل

الآلام، وأنا معه، لبنان تحمل من الآلام ما لم يتحمله اي بلد عربي وما يفوق قدراته على التحمل. ومن يرى أحياء بيروت، وشوارع بيروت، وقرى ومدن لبنان، والنزف الذي تم في لبنان، يدرك ما تحمل هذا البلد الشقيق، فنحن جميعا نسعى لآن نساعد هذا البلد الشقيق لأن يقف، لأن ليس لنا مصلحة قومية او قطرية في ان يبقى لبنان ضعيفاً او عاجزاً أو مشلولاً او منزوفاً.

الرئيس: شكراً، الأخ رئيس وفد لبنان.

رئيس وفد لبنان (جوزف ابو خاطر وزير الدولة): بطبيعة الحال، لن آخذ من وقت المجلس الكريم اكثر مما اخذت، ولن اتكلم بانفعالية يشجبها معالي الوزير لأنه يعرف أنها انفعالية صادقة، سوى أنه لا بدّ لي من ابداء ملاحظات سريعة جداً على ما تفضل به معاليه. لو عدنا الى ورقة العمل اللبنانية المقدمة من الحكم اللبناني الحاضر الذي يضم الجناحين، ويتوافق فيه الناس على العمل الموحد، لوجدنا انه الم بجميع جوانب الغزو والاجتياح الغادر، كما الم بجميع جوانب القضية اللبنانية وما يشكو منه لبنان.

ولست بحاجة الى قراءة ذلك، بل لعل معاليه يسمح لي بكلمة واحدة لو تفضل واعاد قراءة المذكرة اللبنانية، لكان بدوره اغناني عن التدخل الطويل، ومع ذلك لقد ذكرت في ملاحظاتي أنني قرأت ما يشتم منه صراحة تدخل فاضح قوي جداً في شؤون لبنان الداخلية حملني، أدى بي، الى كثير من الألم بالفعل. شعرت بنوع من فقدان، من مس في الوضع، ولا اريد ان استعمل الكلمات الكبيرة، لا، لا اقول الكرامة وما عليها، لا، معاليه اعليه عن ذلك.

سيدي الرئيس، جاء في البند السادس من المذكرة السورية تحذير اي طرف لبناني من مغبة ونتائج التعاون او التعامل او الترويج لعقد معاهدة صلح او اتفاق ينهي حالة الحرب او القيام بأي شكل من اشكال التعامل تحت طائلة اتخاذ اجراءات عربية شاملة بالمقاطعة وفرض العقوبات على الأشخاص والمؤسسات الذين يقومون بعمل من هذه الأعمال. هل هناك اقوى من هذا التعبير التهديدي الصريح؟

كذلك في المادة الرابعة، تعرض معاليه، عرض بالأحرى عفواً، لعل عرض اقل قوة على المسامع من كلمة تعرض من حقه عرض ما يشاء، عرض - معاليه ضليع جداً باللغة العربية، وقد قال لي يوماً ان من بين اساتذته في الماضي سفيرنا في باريس - على كل حال، نحن نأخذ عنه رسولات في البحث الهادي الرصين، ولا نلومه على شيء سوى اننا لا نريد ان يكون بيننا نحن اللبنانيين وبين اخواننا في سورية اي سوء تفاهم، لأننا نبني الكثير من سياستنا القومية هناك على قاعدة الأخوة، اقول مرة اخرى العض بالنواجذ على علاقتنا الطيبة الأخوية بكم.

مثلاً، تحدث عن الاختلال في التوازن الطائفي الوطني، وآلمني ان اسمع الفريق المسيحي والفريق المسلم. ذلك على ان اضغط على النفس كي لا اظهر أسفي من استعمال عبارات من هذا النوع. ليس في لبنان ايها السادة المحترمون مشكل طائفي اطلاقاً، اطلاقاً، اطلاقا. أنا اود ان اعطي دليلاً هو ضد مصلحة اللبنانيين المسيحيين، في المنطقة الغربية معالي الوزير، حيث أنا أقيم، يوجد لا اقل من ٣٠٠ ألف مسيحي في يدهم التجارة الكبرى: الفنادق، المدارس الكبرى ومن بينها الجامعة الأميركية، والمستشفيات، والمصارف الكبرى. . . وهناك مصرف لبنان نفسه. لم يعتد - شهد الله - مرة واحدة على مسيحي بسبب طائفي اطلاقا. اذن اين هي الخصومات الطائفية في لبنان اشهد للحق وللتاريخ وللأمانة لم يعتد يوماً على مسيحي، وهو هناك اعزل. لا قوة لبنانية نظامية في الشوارع، ولا جيش لبناني. وصلت بنا المهانة الى حد الاستئذان بأن يتسلم جيشنا امنا منا. لم يسمح لنا بان يمر الجيش اللبناني في مواقع معينة، في بيروت او خارج بيروت.

كفى! لا اريد ان اتعب سامعي اكثر مما فعلت، بل اود ان اكرر حرصنا الشديد على امرين:

الأول الصداقة الخالصة مع اخواننا السوريين والرغبة الدائمة في التفاهم معهم.

والثاني، ولعله يجب ان يكون الأول ايضاً، حرصنا على اخواننا الذين كانوا في بلدهم سنين طويلة، وغادرنا من غادرنا منهم اليوم والباقون هم في كنفنا ورعايتنا وفي قلوبنا.

ما خلا ذلك، آمل ان الأخ فاروق لن يتعبني اكثر مما اتعبني معاليه. يا سيدي، على كل حال، اعتقد ان ورقة عملك حسماً للنقاش الذي قد يطول، والكل بطبيعة الحال عليهم التزامات للعودة الى بلادهم. أنا اقول فلترفع هذه الورقة. . . ان لم يتم ذلك فبكل اسف ودون ان يؤخذ كلامي الا على معناه الطيب، بكل اسف، ان اترك وزملائي في الوفد الاجتماع وان اعود الى بلادي فورا. نحن لسنا على استعداد اطلاقا لكي نحذف شيئاً من ورقة العمل اللبنانية.

رئيس وفد سورية: انا في الواقع اريد ان اثني على اقتراح الوفد اللبناني، ان يحال الموضوع للقمة لسبب بسيط.

اولاً اذا بدأنا المناقشات في ورقة العمل السورية، والفلسطينية، واللبنانية كانت المشكلة بين سورية ولبنان ومنظمة

التحرير، وننسى المشكلة مع العدو الاسرائيلي، فلهذا السبب أنا اتمنى ان لا ندخل في مناقشات جديدة وان يحال الموضوع الى القمة.

. . . .

. . . .

الواقع انا اعرف جيداً ان الأخ جوزيف لا يستطيع ان يناقش لا في التعديل ولا في التبديل، لظروف كلنا نعرفها، يعني فيه حكم جديد الخ . . . فلهذا السبب أنا مع الاقتراح، وننتقل الى المادة الثانية من جدول الأعمال الا اذا كان الأخ ابو اللطف عنده شيء نسمعه.

الرئيس: شكراً على التثنية على الاقتراح. طبيعي ان الأخ تقدم بورقة وسمع بعض الملاحظات عليها. ارجوه نظراً للملاحظات الخفيفة التي كانت حول الورقة ان يتم تدخله في ما ينبغي ان يكون من سرعة. شكراً، تفضل.

رئيس وفد فلسطين (فاروق القدومي): شكراً سيدي الرئيس، من منا يريد للبنان السوء؟ من منا لا يريد للبنان ان يكون مستقلا صاحب سيادة؟ من منا يريد للبنان ان يكون محتلاً من اسرائيل؟ من الذي دافع عن لبنان اسألكم بالله؟ اليس اهل الجنوب هناك والثورة الفلسطينية، أليس غرب بيروت والثورة الفلسطينية؟

. . . .

جئنا الى لبنان بالفعل، وانتم تعرفون. كان منا اصحاب البنوك وكبار الملاكين، وكبار الأموال، واسهمنا في بناء المجتمع اللبناني. انتم تعرفون اننا نحن الذين بنينا الحمراء. هذه حقيقة ولكن مع ذلك لماذا تفتشون عن مساويء اي عمل، نحن لسنا ملائكة.

. . . .

. . . .

ان لدينا مخاوف وعندما نطلب الضمانات، نريد ضمانات، نريد من اخواننا اللبنانيين ضمانات حقيقية، ونريد من هذا المؤتمر ايضاً ضمانات.

لما طلبتم منا بالفعل ان ننسحب من بيروت قلنا نعم، سننسحب. وذلك من اجل ماذا؟ من اجل الحفاظ على سيادة لبنان وامن لبنان. المطلب الآن، الاسرائيليون موجودون هناك وكان المطلب الرئيسي فقط هو انسحاب الفلسطينيين . . . ونسينا الاحتلال الاسرائيلي. هل تؤمنون بالأمن القومي؟ اذا كان كل منكم يريد ان يتصرف لوحده قولوا لنا، لماذا تقولون ان قضية فلسطين قضية قومية . . .

رئيس وفد السعودية (الأمير سعود الفيصل): سيدي الرئيس، نقطة نظام، اطلب رفع الجلسة . . . ارجو الالتفات الى نقطة النظام، اطلب رفع الجلسة.

الرئيس: ارجوك يا دكتور فيه نقطة نظام الآن.

رئيس وفد السعودية: شكراً سيدي الرئيس، ارجو من الرئاسة ان ترفع الجلسة لبضع دقائق ومن ثم نتفق على العودة للاجتماع مرة اخرى.

الرئيس: شكراً، نرفع الجلسة لنصف ساعة، شكراً.

متابعة الجلسة بعد نصف ساعة

رئيس وفد العراق (سعدون حمادي وزير الخارجية): . . . . (انقطاع التسجيل). . . . .

. . . .

. . . لم يؤد الى اي نتيجة وقامت الحـ . . . طرين لها والا لكان البديل اسوأ من الحرب وهو فقداننا لاستقلالنا، وفقداننا لسلامة اراضينا. على كل حـ . . . جميع دول العالم او جميع البلاد العربية تشاركنا الرأي، ولكننا نعتقد ان الأكثرية الساحقة في العالم وفي البلاد . . . ان في الموقف العراقي مبررات، ومهما يكن، وبسبب من ايماننا بالسلم وعدم وجود مطامع لنا في ايران، وعدم وجو . . . للتدخل في شؤونها الداخلية، وبسبب طول مدة الحرب

وما سمعناه من نداءات من كل اطراف العالم ومن البلاد العربية بضرورة السلام وحل المشكلة بالطرق السلمية، وبسبب التطورات الخطيرة المفجعة التي حدثت في العالم العربي خصوصاً في ما يتعلق بالصراع العربي - الاسرائيلي، قبل العراق واعلن يوم ١٠ حزيران (يونيو) اعلاناً مهماً وهو قرار الانسحاب من الأراضي الايرانية الى الحدود الدولية، وحل المشاكل بيننا وبين ايران بالتفاوض، وبالفعل قد طبق هذا القرار خلال مدة عشرة ايام.

اقول سيادة الرئيس، منذ ان انتهى الانسحاب العراقي من الأراضي الايرانية بدأت مرحلة جديدة، هذه المرحلة هي ان الجانب الآخر قد اعلن انه يريد احتلال اراضي العراق، وأنه يصر على مواصلة الحرب، وأنه يريد تبديل النظام في داخل العراق. الجانب الآخر قد اعلن ذلك صراحة على لسان مسؤوليه وطبقه عملياً، فمنذ ١٣ آب (اغسطس) وحتى ٣٠ آب قام الجانب الآخر بخمس هجمات واسعة النطاق على الحدود الدولية العراقية، وكان هدفه واضحاً هو ان يدخل الأراضي العراقية ويحتلها ويبدل النظام فيها.

هذا الذي حدث، وان كان هو تدليلاً على ما قلناه منذ البداية سيادة الرئيس، وهو ان النظام الذي يجاوزنا نظام يريد ان يتوسع ويريد ان يصدر ثورته للبلدان المجاورة، إلا انه يمثل مرحلة جديدة في هذا الصراع.

فالوضع الحالي هو وضع ان بلداً عربياً مهدد من قبل بلد آخر، مهدد عسكرياً، والبلد الآخر يقول ويعمل على دخول اراضي هذا البلد العربي بالقوة.

إن البلاد العربية ترتبط، سيادة الرئيس، بروابط قومية لا يشك احد فيها، ومؤسسة الجامعة العربية في حد ذاتها هي تجسيد عملي ولو جزئي للاعتراف بتلك الرابطة، فهناك ميثاق الجامعة العربية الواضح، المنطوق، وهناك معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية.

وتقول هذه المعاهدة في المادة الثانية: تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على اي دولة او اكثر منها، او على قواتها، اعتداء عليها جميعاً، ولذلك فانها، عملاً بحق الدفاع الشرعي - الفردي والجماعي - عن كيانها تلتزم بان تبادر الى معونة الدولة او الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولاعادة الأمن والسلام الى نصابهما.

هذه المعاهدة الموقعة من البلاد العربية والمبرمة والموضوعة موضع التنفيذ والتطبيق هذه معاهدة واضحة النصوص في كل ذلك.

فاذن، نحن لدينا الآن حالة استمرار حرب ومحاولة دخول اراضي بلد عربي واجتياز حدوده الدولية، وليس هناك حالة تنطبق عليها معاهدة الدفاع المشترك المشار اليها وروح ونصوص ميثاق الجامعة العربية كهذه الحالة.

كما انني لا يفوتني ان اشير سيادة الرئيس، الى ان انهاء حالة الحرب بالنسبة الى بلد كالعراق امر لا يخفى مغزاه القومي، والمغزى القومي المقصود هو الاثر على القضية الفلسطينية، بسبب امكانات العراق وبسبب موقفه القومي الثابت من قضية فلسطين والقضايا القومية.

اننا، سيادة الرئيس، كنا ولا نزال مع نهج المفاوضات والحل السلمي، ونرحب بجميع المبادرات الجماعية والفردية، العربية وغير العربية، ونقف منها موقف المتعاون والموقف الايجابي. كان هذا هو النهج بعد اقل من اسبوع من قيام الحرب، وهو معلن ومطبق عملياً ولا يزال كما هو وسيستمر.

اننا في المرحلة لا نزال نرحب بجميع المبادرات التي تهدف الى احلال السلام وبناء سلام حقيقي يقوم على اساس حل القضايا التي قامت من اجلها الحرب، ولكن اذا لم تثمر هذه المبادرات، واذا استمرت حالة الحرب واستمرت محاولات الجانب الآخر لاختراق الحدود الدولية للعراق واحتلال اراضيه، فان هذا الوضع يتطلب تحمل المسؤولية من قبل البلاد العربية. فالبلاد العربية عليها مسؤولية تعاقدية ومسؤولية قومية. فلذلك فان هذه المسألة لا بدّ من درسها واتخاذ موقف مسؤول منها. اننا نرى انه في ضوء هذه الاعتبارات، الشيء المنطقي والذي تقتضيه المصلحة العامة وتحتمه الالتزامات التعاقدية وتفرضه الظروف القومية التي نعيشها، أن تعرب البلاد العربية عن تضامنها مع اي قطر عربي يتعرض للاعتداء كائناً من يكون ذلك القطر، وكائناً من يكون محاول الاعتداء، واعتبار الاعتداء على العراق اعتداء على البلاد العربية والاعراب عن حماية الأرض العربية وحماية سلامة حدودها.

سيادة الرئيس، ان التطبيق العملي لهذا التضامن ولهذا المبدأ هو الالتزام بتطبيق منطوق المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك التي تلوتها عليكم، واتخاذ كل ما من شأنه منع وقوع الاعتداء المشار اليه.

أما ما هو نوع الاجراء تحديداً، فهذا امر لا اتحدث عنه الآن، وانما اتركه لمؤتمر القمة. فالرؤساء هم الذين يستطيعون ان يقدروا خطورة الموقف، وتوفر الامكانات وكيفية مجابهة هذه الحالة، ولذلك فهم الذين يستطيعون تحديد نوع الاجراء المطلوب اتخاذه في هذه القضية.

ان العراق، سيادة الرئيس، سيعرض هذه القضية في هذا الاطار وعلى هذه الأسس بصورة شفهية أو مكتوبة على مؤتمر القمة المقبل، وبما أننا مؤتمر تمهيدي، فقد رأيت ان اطرح امامكم تصوراتنا لهذه القضية، وما هي الأسس التي تقوم عليها، والمبررات وما هي الأمور التي نرى ان تكون الأسس لمعالجتها.

واخيراً سيادة الرئيس، أريد ان اقول بان العراق لا يطرح هذه القضية من موضع الضعف، بل والحمد لله، من موضع القوة والثقة بالنفس. فالعراق سيدافع عن اراضيه الى آخر انسان يعيش فيه. انا لا اقول هذا تبجّحاً، وانما هذا هو واجبنا للدفاع عن بلادنا واعتقد ان حوادث الشهر الماضي قد دللت على ذلك والحمدلله لقد دافعنا عن حدودنا دفاعاً جيداً.

وعلى كل حال، فنحن نرى ان الخطر موجود والجانب الآخر لا يزال مصراً على النهج اياه، ويعلن عن استمرار الحرب وعن التوجه لاحتلال اراض عراقية، الأمر الذي رأينا ان نضعه امامكم بهذه الصورة، وان تتاح الفرصة لمناقشته في مؤتمر القمة المقبل، وشكراً سيادة الرئيس.

الرئيس: شكراً الأخ سعدون، الأخ الشيخ صباح رئيس وفد الكويت.

رئيس وفد الكويت (صباح الأحمد الجابر الصباح): شكراً سيدي الرئيس. ان وفد بلادي يؤيد وضع هذه النقطة على جدول اعمال مؤتمر القمة لبحثها.

الرئيس: شكراً على التثنية، هل هناك ملاحظات؟

تم الاتفاق على وضع هذه القضية في جدول اعمال القمة على الشكل الذي طرحه العراق.

في جدول الأعمال العلاقات العربية الدولية والجديد فيها هو الوضع في القرن الافريقي ثم الحوار العربي الأوروبي، في هذه النقطة الثانية للمصادقة على مشروع القرار، وفي النقطة الأولى لطرحها ولو باسهاب، الأخ رئيس وفد الصومال تفضل.

السيد رئيس وفد الصومال (محمد علي حامود نائب وزير الخارجية): هذا البند طلبنا ان يدرج في جدول الأعمال لمؤتمر القمة لما له من خطورة. الكل يعلم انه في الآونة الأخيرة تعرض الصومال لهجمات او غزوات خارجية ولا يحتاج مني لتفاصيل، ولا نريد ان ندخل في خلفيات هذا الموضوع، ولكن الوضع الحالي في القرن الافريقي ينطبق تماماً على ما قاله الأخ الكريم وزير خارجية العراق. فالصومال، كعضو في هذه الجامعة، له الحق عندما يتعرض لغزو خارجي بان يطلب وان يلتجىء، طبقاً للمادة الثانية من اتفاقية الدفاع المشترك بين الدول العربية، هذا هو الموضوع. والحرب الدائرة في القرن الافريقي تتحدث عنها الأنباء العالمية، وكالات الأنباء العالمية والصحف العالمية كلها يومياً. جزء من ارض الصومال ما زال محتلاً حتى هذه اللحظة التي نعقد فيها هذا المؤتمر، ومن اجل ذلك سيدي الرئيس، نحن نطلب من المؤتمر الموقر أن يدرج هذه الفقرة في جدول اعمال القمة.

الرئيس: شكراً للأخ على ما تقدم به، وهل هناك ملاحظات؟ سمو الأمير.

رئيس وفد السعودية (الأمير سعود الفيصل): شكراً سيدي الرئيس، ونثني على الاقتراح في ان يدرج هذا في جدول اعمال القمة.

الرئيس: نظراً لأنه لا يوجد اعتراض ترفع هذه القضية الى القمة. وسندرج في جدول الأعمال الحوار العربي ـ الأوروبي، ولديكم مشروع القرار... الكلمة للأردن.

رئيس وفد الأردن (مروان القاسم وزير الخارجية): شكراً سيدي الرئيس كان الانطباع بان المجال متاح لنا بان نتكلم تحت بند العلاقات العربية، فاستأذن من سيادتكم ان القي كلمة مختصرة بهذا الشأن.

الرئيس: تفضل.

رئيس وفد الأردن: سيدي الرئيس، ايها الأخوة، نلتقي اليوم في ظروف دقيقة تعكس صورة قائمة لأمتنا لم يشهد تاريخنا اسوأ منها، لنبحث قضايانا وهمومنا في ظل واقعنا المؤلم الذي تطفو على سطحه مأساة المآسي في لبنان، وتفرض خلاله على العراق الشقيق حرب ضروس يخوضها في الجناح الشرقي لوطننا دفاعاً عن حقوقه وعن كرامة امته، والأمة العربية تقف عاجزة مشلولة ينخرها التمزق ويشتتها التفكك، تستنزف طاقاتها وتهدر قدراتها في خلافات عربية عربية، والعدو جاثم على ارضنا يتحدانا ويستفزنا كل يوم بغطرسة وبشراسة، يهدد وجودنا ومصيرنا ومستقبل اجيالنا، ويستغل فرقتنا في تنفيذ مؤامرات تستهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية وتدمير الشعبين اللبناني والفلسطيني، ويستخدم القطيعة بيننا في الاستفراد بأي مناوالانقضاض على من يختار لتحقيق المزيد من طموحاته ومخططاته دون ان يلقى صداً او ان يواجه رداً حاسماً.

اننا نعرف علتنا ونعلم يقيناً ان ضعفنا ناتج عن تفككنا وعن غياب تضامننا، وإننا سنبقى عاجزين عن التصدي للعدوان، وعن مجابهة الأخطار المفزعة المحدقة بنا، وأن حقوقنا ستظل مسلوبة، وارضنا منهوبة... اولى الخطوات على

درب التضامن تطبيق ميثاق جامعتنا العربية وتنفيذ معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، ولا أجدني بحاجة الى تذكيركم بان مواثيقنا وعهودنا نصت على قدسية كل ذرة من ترابنا العربي، وطوقت اعناقنا بامانة الدفاع عنه وحملتنا مسؤولية التصدي لأي اعتداء عليه مهما كان مصدر ذلك الاعتداء.

السيد الرئيس، يكفينا ما عانينا من مآس، وما قاسينا من تجارب مريرة نتيجة فشلنا في تحقيق تضامن وعمل مشترك كنا اجمعنا على الالتزام بها في مؤتمر قمة بغداد، وفي مؤتمرات ولقاءات لاحقة. وانني باسم الأردن اجدد الدعوة الى بناء قوة عربية ذاتية، وأدعو الى لم الشمل وتوحيد الموقف، والى الالتزام بقومية وشمولية المعركة ضد كل معتد على اي ارض عربية، كما ادعو الى وجوب مساهمة كل منا بنصيبه حسب طاقاته وامكاناته في دعم متطلبات الاعداد والتصدي لأي عدوان، ولا بد ان نكون قد تبينا من خلال تجاربنا الطويلة القاسية ان بناء قوتنا الذاتية وتماسكنا وحشد قدراتنا، هي وحدها الكفيلة بفرض هيبتنا والحفاظ على حقوقنا واسترداد المغتصب من ارضنا. كما لا بدّ ان نكون قد أيقنا ان الارتباط بالغير او الاعتماد على مساندة دولة كبرى دون غيرها هي نظرة خاطئة من شأنها ان تدفعنا الى متاهات التمحور والاستقطاب، والى الحاق الأذى بقضيتنا المصيرية العادلة.

ان جدول اعمالنا يشمل قضايا ملحة تشغل افكارنا وتقلق بال امتنا، ولا أشك في انكم عازمون على معالجتها بجدية وفعالية، انطلاقاً من ايماننا جميعاً بأن ذلك واجب يحتمه ضميرنا ويفرضه التزامنا القومي كما تمليه مسؤوليتنا المشتركة وسيحاسبنا التاريخ والأجيال القادمة إذا ما تقاعسنا عن اداء الواجب او تخاذلنا في تحمل هذه المسؤولية، ويرى الأردن ان العدوان الاسرائيلي على فلسطين ارضاً وشعباً، والعدوان الاسرائيلي على لبنان، وعدوان ايران على العراق، وما يتعرض له الصومال، الى جانب العلاقات العربية العربية الأخرى هي المواضيع الأكثر الحاحاً، والأكثر خطورة والتي يجب ان تكون في مقدمة ما سيبحثه لقاؤنا المقبل ان شاء الله.

ويهمنا بهذه المناسبة التأكيد بان الأردن الذي يرابط على اطول خط من خطوط المواجهة مع العدو الصهيوني، يدرك مسؤولياته القومية تجاه وطنه وامته ويعي نيات اسرائيل وحقيقة اطماعها وابعاد طموحاتها، ولا يستبعد ان يكون هدفاً تالياً من اهدافها العدوانية الأمر الذي يدفعه الى الاستمرار في بناء قوته الذاتية واعداد شعبه لمواجهة اي هجمة اسرائيلية مفاجئة، ورغم معرفة الحقيقة بأن معركته مع عدوه غير متكافئة، الا انه على يقين بان الدول العربية ورغم معرفة الحقيقة لن تتردد في دعمه، تأكيداً لقناعتها بانه يصد خطراً داهماً يهدده ويهدد من بعده الأمة العربية بأسرها، وقد اعد وفد بلادي ورقة عمل تضمنت افكاراً اساسية تشكل مساهمة متواضعة في خروج هذا اللقاء بنتائج ايجابية تحقق الغاية المرجوة، ارجو ان تتفضل الأمانة العامة بضمها لبقية اوراق العمل وترفع الى القمة، وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس: شكراً للأخ رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية على كلمته. الأخ رئيس وفد اليمن.

رئيس وفد الجمهورية العربية اليمنية (غالب علي جميل نائب وزير الخارجية): تحت هذا البند ايضاً «العلاقات العربية»، يود وفد بلادي ان يلقي كلمة قصيرة اذا سمحتم سيدي الرئيس.

ان أهوال الفواجع والمآسي التي حلت بامتنا خلال العامين المنصرمين، من حروب وفرقة وغزو اجنبي، قد ارسلت سحباً قاتمة من الذهول على الانسان العربي شعوباً وقادة على حد سواء، لولا بارقة الأمل والتي تمثلت ببسالة المقاتلين على ارض لبنان الشقيق، وتهلل وجه المقاتل الفلسطيني بوجه خاص بين الركام وهو يسطر ملامح البطولة ويريق انهار الدماء الطاهرة الزكية فداء لأرض العرب مما برهن على قدرة ابناء هذه الأمة على الصمود وتجاوز كل المحن.

إننا نسجل بكل فخر واعتزاز تحية الأكبار والاجلال لأولئك المقاتلين من ابناء الشعبين اللبناني والفلسطيني والمقاتلين اليمنيين، وكل ابناء العروبة الذين شاركوا ببسالة في صد الهجمة الصهيونية الشرسة المدعومة من قبل الامبريالية الأميركية.

ان الجمهورية العربية اليمنية، بالرغم من امكاناتها المحدودة والمتواضعة لم تدخر جهداً في بذل كل المساعي وعلى كل الأصعدة والمستويات لدعم قضية العرب الرئيسية. وأشير هنا بكل تواضع الى ان موقف بلادي كان واضحاً ومتميزاً منذ بداية الغزو الصهيوني الاجرامي على تراب الأمة العربية، جسدته الدماء اليمنية التي اريقت في كل ساحات القتال ضد العدوان. ويأتي ذلك ليؤكد عملياً موقف القيادة والشعب في الجمهورية العربية اليمنية من القضية المصيرية والتزاماً منها بصدق التوجه النابع من شعورها وواجبها القومي تجاه قضايا امتنا العربية.

انطلاقاً من ايمان الجمهورية العربية اليمنية بجدوى العمل العربي المشترك وفعاليته في مواجهة التحدي، ونظراً للمرحلة البالغة الدقة التي تمر بها امتنا العربية، جاءت المبادرة اليمنية لشطري اليمن بهدف عقد قمة عربية استثنائية عاجلة في تلك الظروف ولموضوع محدد يخص العدوان الصهيوني على الشعبين اللبناني والفلسطيني، وذلك لاتخاذ موقف عربي موحد يترجم بخطوات عملية ملموسة لدحر ذلك العدوان الغاشم ووضع حد لعربدته واستهتاره بالحقوق والكرامة العربية واجباره على الانسحاب من الأراضي اللبنانية.

ان الوضع العربي الراهن قد برهن على حاجة ماسة الى التضامن الفعال والممارسات الصادقة في هذا الاطار، الأمر الذي يوجب علينا تخطي خلافاتنا الثانوية واعلان حالة السلام والوئام والأخوة العربية الصافية لنكون بحق خير امة اخرجت للناس.

معروف لدى الجميع ان كل اعداء امتنا يستثمرون تمزقنا وخلافاتنا لتحقيق مآربهم واطماعهم، وانه لما يؤسف له ان السياسات العربية عبر الثلاثين العام الماضية ومنذ النكسة الأولى حتى اليوم قد اثبتت عدم فعاليتها لأنها كانت تستهين بعدونا، وبعيدة كل البعد عن طبيعة وحقيقة صراع الأمة العربية مع العدو الصهيوني ومن يقف وراءه، وامتنا اليوم مطالبة، وبأسرع وقت ممكن، بأن تستنبط العبر والدروس مما قد حل بها من محن وتستشرق آفاق المستقبل لترسم لنفسها دستوراً للحاضر والمستقبل قبل ان يحدث الطوفان الذي سيعم الجميع ولن يستثني او يرحم احد.

والجمهورية العربية اليمنية، ايماناً منها بخصوصية المرحلة تقف مع كل ما تطرحه وتتبناه منظمة التحرير الفلسطينية وما تجمع عليه الارادة العربية لمواجهة الموقف الحالي.

الرئيس: هل هناك ملاحظات من الأخوة؟ نمر الى النقطة الأخرى في جدول الأعمال وهي تتعلق بالحوار العربي ـ الأوروبي، اظن ان الأخوة جميعاً توصلوا بمشروع قرار من الأمانة العامة بشأن الحوار العربي الأوروبي، سمو الأمير تفضل.

رئيس وفد السعودية: في ما يعني هذه القرارات بشأن الحوار، أنا لا ارى موجباً لذلك، لأنه لازم يطلع بقرار من القمة. لكن اذا كانت مداولات في هذا الموضوع ستعطل اعمال اجتماعنا سيدي الرئيس فانا لن اتدخل في هذا الموضوع.

ان اللجنة الثلاثية المذكورة في القرار هي قائمة، وقائمة بقرار، والحوار مستمر على هذه الأسس، وليس هناك جديد في الفقرات المقدمة لنا حتى نقرها كمشروع قرار من القمة. على اي حال، اذا كانت المداولات في هذا ستعطل اعمال هذا الاجتماع، فأنا ارجو ان لا تؤخذ هذه المداولة، لكن احتراماً للقمة الشيء السهل لا نتطلب ان نقرر فيه مرة ثانية وثالثة ورابعة.

الرئيس: شكراً على الملاحظة، الحقيقة أن الحوار العربي الأوروبي كان معطلاً لأسباب سياسية في الوقت الذي تعطل فيه، ولذلك رأينا في اجتماع سابق ان الأمر يجب ان يعرض حتى تعطى لنا الخطة السياسية على صعيد القمة. أظن ان الملاحظة التي وضعت الآن في محلها تماماً، وان الأمر يمكن يصير مع القرارات التي اتخذت من قبل دون ضرورة. يمكن ان نمشي فيها.

اذا سمحتم انهينا جدول الأعمال، لكن هناك قرارات اتخذت ولو بالاحالة على القمة، الأمانة العامة ستكون جاهزة غداً في الساعة التي تريدون صباحاً نعمل جلسة مقتصرة على ساعة من الزمان حتى نتلوها ونختم اشغالنا، الساعة العاشرة؟ من العاشرة الى الحادية عشرة نكون قد انهينا ان شاء الله.

الجلسة الأخيرة

الجلسة الأخيرة من الاجتماعات التمهيدية لقمة فاس عقدت في المحمدية، صباح الثلاثين من شهر آب (اغسطس)، وأقرت جدول الأعمال النهائي.

بدأت بمناقشة حول الحوار العربي ـ الأوروبي، وسجل رئيس الوفد التونسي، ثم رئيس وفد فلسطين ملاحظات حول هذا الحوار... وتناول الدكتور سعدون حمادي مسألة تعديل ميثاق الجامعة العربية، مطالباً بدراسة النواحي المالية من قبل لجنة مختصة. تلاه رئيس وفد سورية، ورئيس وفد الكويت، ورئيس وفد عمان... وعندما وصلت المناقشة الى بند التضامن العربي تحدث رئيس الوفد الأردني مروان القاسم، فقال: اجد في بند التضامن العربي وحل الخلافات العربية، هناك ذكر في ما يتعلق بورقة عمل قدمت من وفد بلادي امس، وان الورقة التي قدمت معنية بمجمل القضايا العربية، سواء الحرب العراقية ـ الايرانية، او العلاقات العربية العربية او القرن الافريقي او القضية الفلسطينية او لبنان. ارجو التأكيد للأمانة العامة بان ترفع مع بقية الأوراق، لأنني لم اجد شيئاً في الأوراق التي تليت تؤكد رفعها على ما اذكر هذا الصباح من قراءة الأمين العام المساعد، لم يذكر رفع الورقة الأردنية.

الرئيس: الأمانة العامة تؤكد انها سترفع، وبالضروري كان يجب أن ترفع اطلعنا عليها لأنه تم توزيعها، لكن ستكون تحت هذا البند في الملف الذي سيرفع الى القمة طبعاً، الأخ رئيس وفد اليمن. تفضل.

رئيس وفد اليمن: انه الطلب نفسه الذي تقدم به الأستاذ مروان (يقصد مروان القاسم)، وطالما ان التوضيح قد كان منكم فشكراً لكم. لي ملاحظة اخرى سيدي وقد انتهينا من هذا النقاش الطويل المفيد، هل لنا ان نعرف موعد انعقاد مؤتمر القمة المقبل؟

الرئيس: ايها الأخوان، أوشكنا الآن على نهاية اعمالنا. أريد أولاً وقبل كل شيء ان اشكركم جميعاً على المساهمة المجدية والفعالة والأخوية التي بها تمكنا من الوصول الى دراسة كل النقاط التي كانت على جدول الأعمال بما فيها الشائكة منها والصعبة والعسيرة، حتى ذكر اسمها وبالأحرى مناقشتها، لكن الروح الأخوية التي هيمنت علينا جميعاً جعلتنا نتغلب على هذه الصعاب في هذا الظرف بالذات، الذي نحن في اشد الحاجة الى التغلب على النفس والأنانية أولاً وقبل ان نتغلب على الصعاب الأخرى، وقد لاحظت ان كل المناقشات كانت في جو اخوي مثمر ومفيد ومجد.

طبعاً وضع سؤال في ما يتعلق بجمع القمة كل الاتصالات التي اجريت بالوفود من المغرب، والاتصال من الأمانة العامة. اننا ان شاء الله سنلتقي في الأسبوع المقبل لأن القمة يوم ٦ و٧ و٨ سبتمبر (ايلول) في مدينة فاس، واتمنى ان تصلوا جميعاً مع اصحاب الجلالة الملوك واصحاب الفخامة الرؤساء الى المغرب يوم الأحد المقبل، فمن اراد منكم ان يبقى في بلده المغرب فمرحباً به، ومن اراد ان ينقل ما تناولناه بالدرس الى رؤسائنا فعليه كذلك ان يأتي الينا معهم في أقرب وقت ممكن.

(ورفعت الاجتماعات).

نص البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي المنعقد في فاس في المغرب

بتاريخ ٦/ ٩/ ١٩٨٢ تكملة لمؤتمر القمة العربي المنعقد في فاس بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٨١

«لقد عقد في مدينة فاس مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في ٢٩ محرم ١٤٠٢ هـ الموافق ٢٥ نوفمبر ١٩٨١ م واستأنف أعماله في ١٨ من شهر ذي القعدة ١٤٠٢ هـ الموافق ٦/ ٩/ ٨٢ م برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني باستثناء الجماهيرية العربية الليبية.

واعتباراً للظرف الدقيق والخطير الذي تمر فيه أمتنا العربية وبوحي من المسؤولية القومية التاريخية، درس أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والسيادة ملوك الدول العربية ورؤساؤها وامراؤها القضايا الهامة المطروحة على المؤتمر واتخذوا في شأنها القرارات الآتية:

اولاً: الصراع العربي الاسرائيلي:

حيا المؤتمر صمود قوات الثورة الفلسطينية والشعبين اللبناني والفلسطيني والقوات المسلحة العربية السورية وأعلن مساندته للشعب الفلسطيني في نضاله من اجل استرداد حقوقه الوطنية الثابتة.

وايماناً من المؤتمر بقدرة الأمة العربية على تحقيق اهدافها المشروعة وازالة العدوان وانطلاقاً من المبادىء والأسس التي حددتها مؤتمرات القمة العربية وحرصاً من الدول العربية على الاستمرار في العمل بكل الوسائل من اجل تحقيق السلام القائم على العدل في منطقة الشرق الأوسط واعتماداً على مشروع فخامة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي يعتمد الشرعية الدولية اساساً لحل القضية الفلسطينية وعلى مشروع جلالة الملك فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية للسلام في الشرق الأوسط، وفي ضوء المناقشات والملاحظات التي ابداها أصحاب الجلالة والفخامة والسمو الملوك والرؤساء والأمراء قرر المؤتمر اعتماد المبادىء الآتية:

١ ـ انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧ م بما فيها القدس العربية.

٢ ـ ازالة المستعمرات التي اقامتها اسرائيل بعد العام ١٩٦٧ في الأراضي العربية.

٣ ـ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

٤ ـ تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥ ـ تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت اشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

٦ ـ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

٧ ـ يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

٨ ـ يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادىء.

ثانياً: العدوان الاسرائيلي على لبنان:

١ ـ يعلن المؤتمر ادانته الشديدة للعدوان الاسرائيلي على شعب لبنان وأرضه وعلى الشعب الفلسطيني. ولفت الرأي العام الدولي الى خطورة هذا العدوان ونتائجه على الاستقرار والأمن في المنطقة.

٢ ـ قرر المؤتمر دعم لبنان في كل ما يؤول الى تنفيذ قرارات مجلس الأمن وبخاصة القرارين الرقم ٥٠٨ و٥٠٩ القاضيين بانسحاب اسرائيل من الأراضي اللبنانية حتى الحدود الدولية المعترف بها.

٣ ـ يؤكد المؤتمر تضامن الدول العربية مع لبنان في مأساته واستعداده لتقديم اي مساعدة يطلبها في سبيل معالجة هذه المأساة ووضع حد لها. ولقد أحيط المؤتمر علماً بقرار الحكومة اللبنانية انهاء مهمات قوات الردع العربية في لبنان على ان يجري التفاوض بين الحكومتين اللبنانية والسورية لوضع الترتيبات في ضوء الانسحاب الاسرائيلي من لبنان.

ثالثاً: حرب الخليج والموقف العربي منها:

١ ـ درس المؤتمر الوضع في الخليج ولاحظ ببالغ الألم وبكل أسف استمرار الحرب العراقية ـ الايرانية على رغم المحاولات المتكررة لوقف اطلاق النار وعلى رغم عروض الوساطة والمساعي من المنظمات الدولية. وإذ يقدر مبادرات العراق الايجابية بسحب قواته العسكرية الى الحدود الدولية انطلاقاً من مبدأ التضامن ووحدة الصف العربي، حرصاً من المؤتمر على ان يسود السلام والوئام وحسن الجوار بين الدول العربية والبلدان المجاورة لها، قرر المؤتمر اعلان التزامه الدفاع عن الأراضي العربية كاملة واعتبار كل اعتداء على أي قطر عربي اعتداء على البلاد العربية جميعها.

دعوة الطرفين المتنازعين الى ضرورة الالتزام الكامل لقراري مجلس الأمن ٤٧٩ للعام ١٩٨٠ م و٥١٤ للعام ١٩٨٢ والعمل على تطبيقهما.

الطلب من كل الدول الامتناع عن اتخاذ اي اجراء من شأنه تشجيع استمرار الحرب في صورة مباشرة أو غير مباشرة.

رابعاً: أخذ المؤتمر علماً بما عرضته جمهورية الصومال الديمقراطية من دخول اثيوبيا الأراضي الصومالية وقرر المؤتمر:

١ ـ مساندة الصومال في مواجهة المستلزمات والمحافظة على سيادتها واراضيها واخراج القوة الأثيوبية من الأراضي الصومالية.

٢ ـ تأييد المؤتمر المساعي السلمية لحل المشاكل بين الطرفين على هذه الأسس.

وقد قرر المؤتمر تشكيل لجنة لاجراء اتصالات بالأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي لمتابعة قرارات المؤتمر المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي وللتعرف على موقف هذه الدول وموقف الولايات المتحدة التي اعلنت في المدة الأخيرة في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي على ان تعرض اللجنة نتائج اتصالاتها ومساعيها على الملوك والرؤساء في طريق منتظمة».

المبادىء الستة التي طرحها الرئيس المصري
حسني مبارك بصدد حل الأزمة اللبنانية

ايضاح: جاء ذلك بعد محادثات اجراها مبارك مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في ٢٤ تشرين الثاني سنة ١٩٨٢:

«ان كل الدول المحبة للسلام، خصوصاً في اوروبا، لا يمكنها ان تقف موقف المتفرج على تدهور الوضع في لبنان الناتج من الغزو الاسرائيلي وما انطوى عليه من تدمير وقتل مدنيين عزل واولاد ونساء (...) ان على الأسرة الدولية عدم تجاهل هذا الخرق للقانون والأخلاق وهذا التدنيس لحقوق الانسان... ان هذه الأحداث الأليمة تثبت مرة اخرى صحة الموقف المصري من «ان القضية الفلسطينية لب النزاع في الشرق الأوسط وجوهره».

ان الحفاظ على السلام يقتضي تنفيذ المبادىء الستة الآتية:

- الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من لبنان.
- وقف كل تدخل اجنبي في هذا البلد.
- احترام سيادة لبنان وتعزيز سلطته الشرعية.
- وقف نشر طرح وجود بدائل، ذلك ان الهوية الفلسطينية لا تجد تعبيرها الحقيقي الا على الأرض الفلسطينية.
- الضغط على اسرائيل لوقف نشاطات الاستيطان في الأراضي المحتلة.
- اعداد السبيل لمعاودة مفاوضات السلام انطلاقاً من هذه المبادىء.

واوضح ان المبادىء الستة تتضمن قرارات قمة فاس ومبادرة الرئيس ريغان والمشروع المصري ـ الفرنسي و«اطار السلام في الشرق الأوسط».

تصريح القذافي في ٢٤ كانون الثاني ١٩٨٣
الداعي إلى تخلي المسيحيين اللبنانيين عن دينهم واعتناق الإسلام

«ان الاجتياح الاسرائيلي للبنان وجد عالماً عربياً منقسماً غير قادر ومن دون فاعلية. فهو لم يحرك ساكناً خلال الحرب كما لم يستيقظ بعدها. متشددون او معتدلون، تقدميون او رجعيون هل هناك بعد الآن من فارق بينهم؟ (...)

«اني افهم غضب الجماهير الشعبية العربية خصوصاً غضب الشعب اللبناني الذي تعذب كثيرا. للبنانيين الحق في تمزيق صور القذافي او (الرئيس السوري) حافظ الأسد. اني أفهم ردة الفعل هذه التي تستهدف كل الأنظمة العربية من دون تفريق ولا تستثني ليبيا. ان الأمر لا يمكن ان يكون مختلفاً اليوم. ولكن عندما يجيء وقت التأمل سيفهم الناس ان ليبيا كان لها موقف مختلف عن الآخرين. انها عارضت في صورة مستمرة وقف النار ما دامت هناك ارض عربية محتلة لأن من واجبنا ومن حقنا كعرب القتال حتى آخر رجل وحتى آخر نقطة من دمنا لتحرير ارضنا، والقتال حتى النهاية من اجل طرد محتل فلسطين. هذا موقف ليبيا وهذا ما دفع البعض في لبنان، ليس في الأوساط المعروفة بالرجعية، الى القول بان العقيد القذافي على استعداد، من اجل القضية، للموت حتى آخر لبناني وآخر فلسطيني (...)

«منذ بداية الاجتياح الصهيوني للبنان طلبت الدعوة العاجلة الى مؤتمر قمة عربي من اجل تنظيم رد فعل مشترك. وبسبب اوضاعها الداخلية لم يكن في استطاعة بقية الدول العربية تلبية ندائي. ان ليبيين سقطوا في القتال في لبنان. ان الفلسطينيين يعرفون كم من الأسلحة ارسلنا اليهم وكم من الأسلحة استولت عليها اسرائيل ولم تكن قد اخرجت بعد من صناديقها. ان ليبيا سلحت المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية من اجل الدفاع عن الشارع العربي والشارع الاسلامي ضد اعدائها الذين يدعمهم الاسرائيليون والأميركيون. ولكن في نهاية الأمر ان حاربوا باسلحتنا او لم يحاربوا فهذا الأمر من مسؤوليتهم. ان الجماهير ستتحقق من هذا يوماً (...)

«تقولون لي ان المسيحيين اللبنانيين يقاتلون من اجل المحافظة على هويتهم وكي لا يجدوا انفسهم غارقين كاقلية محرومة حقوقها في اطار مجموعة مسلمة. هذا شعور حقيقي. وانا افهمه. لكن هذه الوقائع المعروفة اليوم والتي ادت الى المآسي التي عرفها لبنان هي من صنع مجتمع يجب تحليله من ناحية فلسفية. ان هذه المشكلة ناشئة عن خطأ تاريخي اساسي ارتكبه قسم من العرب. بالنسبة الي ان مسيحيي لبنان وسوريا هم عرب اعتنقوا المسيحية قبل ولادة الاسلام. بعضهم اهتدى والبعض الآخر لا. هذا هو الخطأ الأساسي الذي يجب تصحيحه. العرب لا يمكن ان يكونوا إلا مسلمين. المسيح هو نبي يهودي جاء لتصحيح تشريع موسى وطريقه. ورسالته لم تكن موجهة إلا الى ابناء اسرائيل (...) اذا كان يحق لمسيحيي لبنان اعتبار انفسهم اقلية مهددة فيجب ان يفهموا ان الحل ليس عند الأميركيين ولا عند الاسرائيليين ولا في تشكيل ميليشيات او في الحرب الطائفية. الحل هو باعتناق الاسلام. اني آمل في ان جيلاً جديداً من المسيحيين اللبنانيين سيستيقظ على هذه الحقيقة الناصعة والمذهلة ويستعيد هويته الحقيقية بالتخلي عن دين المسيح الذي لا يفيهم».

نص التعميم الرسمي السعودي الذي صدر عن اللجنة المكونة من وزارة الداخلية ووزارة المالية والإقتصاد الوطني ووزارة التجارة ومصلحة الجمارك السعودية حيال منع استيراد سلع لبنانية والصادر في شباط سنة ١٩٨٣

«اشارة لخطاب سعادة مدير عام التجارة الداخلية رقم ٢٢١/٧٥٣ وتاريخ ١٢/٤/١٤٠٣ المعطوف على خطاب صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء رقم ٥/ن وتاريخ ٢/٤/١٤٠٣. الموجه اصلاً لمعالي وزير المالية والإقتصاد الوطني وصورة منه لسعادته بشأن خشية تسرب البضائع الاسرائيلية الى الدول العربية في ظل الظروف الراهنة على انها ذات منشأ لبناني مما يجعل المقاطعة العربية لاسرائيل غير فعالة وقد تمت موافقة جلالة الملك على ما اوصت به اللجنة المكونة من وزارة الداخلية ووزارة المالية والإقتصاد الوطني ووزارة التجارة ومصلحة الجمارك والمتمثل في النقاط التالية:

○ أولاً: منع دخول بعض المنتجات اللبنانية التالية:

أ ـ الدجاج والكتاكيت بانواعها.

ب ـ الأقمشة والألبسة الجاهزة والمجوهرات.

ج ـ الأجهزة الدقيقة مثلاً الآلات النحاسية والتصوير والأجهزة الكهربائية مثل الثلاجات والغسالات واجهزة الراديو. لفترة موقتة حتى تتجلى الأمور وتستقر الأوضاع في لبنان ويقوم اللبنانيون بتقديم ما يثبت امتناعهم عن تسويق المنتجات الاسرائيلية عن طريقهم.

○ ثانياً: البضائع التي يسمح باستيرادها من لبنان تطبق نحوها الاجراءات التالية:

١ ـ التنسيق بين المكتب الاقليمي السعودي لمقاطعة اسرائيل والملحق التجاري في لبنان لتقديم بيانات بالبضائع التي يصنعها لبنان وطاقة مصانعها الانتاجية.

٢ ـ مطالبة التجار بتقديم شهادة المنشأ الأصلية للبضائع المشتراة من اسواق لبنان سواء كانت من انتاج لبنان البحت او مستوردة من الخارج بواسطة تجار لبنانيين.

٣ ـ الزام المستورد السعودي بالتحري عن مصادر بضائعه قبل استيرادها من لبنان واخذ تعهد عليه انه في حال اكتشاف انها مقاطعة او اسرائيلية فسوف تصادر عدا ما يتعرض له من عقوبات.

٤ ـ اعطاء مديري الجمارك صلاحية اعادة البضائع اللبنانية لمصدرها حين وجود شك او شبهة في منشأها اذا لم تحمل دلالات منشأ واضحة وصريحة تبين اسم الصانع اللبناني ومكان مصنعه.

٥ ـ ان تكون المعاينة للبضائع اللبنانية مائة بالمائة بما فيها المنتجات الزراعية كالفواكه والخضار لقطع دابر دخول اي ممنوعات.

٦ ـ ايجاد موظفين من الجمارك في مكتب الملحق التجاري في لبنان تابعين للجمارك ولفترة موقتة حتى زوال الظروف الحاضرة وذلك لفحص مستندات البضائع والتأكد من صحتها والوقوف على المصانع وتكون اعمالهم جزءاً من مراحل الاجراءات الجمركية.

٧ ـ ارسال موظفين من وزارة التجارة ووزارة الداخلية ومصلحة الجمارك لفترات دورية كل ثلاثة اشهر لتحري الأسواق اللبنانية وعمل بحث ميداني لمعرفة المصانع اللبنانية وحجم انتاجها وقدرتها على التصدير.

٨ ـ اطلاع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على هذه الاجراءات لتكون على بينة منها، خاصة اذا اخذ بعين الاعتبار ان جزءاً كبيراً من البضائع اللبنانية العابرة ترانزيت عبر المملكة تتجه الى هذه الدول.

نص مقررات اللجنة السياسية المتعلقة بالقضية اللبنانية
ومشروع القرار الذي قدمه الوفد اللبناني وصادق عليه الإتحاد البرلماني العربي الذي عقد جلساته في الرباط من ٨ إلى ١٠ شباط سنة ١٩٨٣

«ان مجلس الاتحاد البرلماني العربي:

- مذكراً بقرارات مجلس الاتحاد، المتخذة في الجزائر والكويت، والتي تؤكد على وجوب انقاذ جنوب لبنان من الاحتلال الاسرائيلي ضمن استراتيجية عربية موحدة.
- منطلقاً من الغزو والاحتلال الاسرائيلي للبنان في شهر حزيران العام ١٩٨٢.
- مركزاً على قراري مجلس الأمن الدولي ٥٠٨ و٥٠٩ القاضيين بوجوب الانسحاب الاسرائيلي فوراً من لبنان واجلاء جميع القوات غير اللبنانية عن ارض لبنان.
- لافتاً الى المفاوضات اللبنانية - الاسرائيلية - الأميركية الرامية الى تحقيق الانسحاب الاسرائيلي واعادة بسط السلطة الشرعية اللبنانية على كل الأراضي اللبنانية.
- معتبراً ان العمل العربي المشترك الداعم للبنان، ينبغي ان ينطلق من حقيقة قومية هي ان استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي اللبنانية يهدد سائر الدول العربية والقضية العربية برمتها.
- مؤكداً على ان انقاذ لبنان من الاحتلال الاسرائيلي وعودة الشرعية اللبنانية الى ربوعه هو فضلاً عن طابعه اللبناني، يتصل بالمصير القومي العربي الموحد.
- مشدداً على ان القبول بالانسحابات الجزئية المنفصلة عن برمجة كاملة، يشكل خطراً يتيح لاسرائيل استمرار احتلالها للأراضي اللبنانية، الأمر الذي يهدد الوجود اللبناني بأسره.
- لافتاً الى ان الموقف السوري والفلسطيني المعلن في فاس وخارجها في شأن مغادرة قواتها الأراضي اللبنانية، مرتبط بقرار السلطة اللبنانية الشرعية. يقرر:

أولاً: التأكيد على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالقضية اللبنانية ولا سيما منها القرارين الرقم ٥٠٨ و٥٠٩ اللذين يؤدي تنفيذهما الكامل الى انتشار القوات اللبنانية الشرعية من دون سواها على كل الأراضي اللبنانية. ويطالب الحكومات العربية والمجتمع الدولي والأمين العام للأمم المتحدة بممارسة مختلف الضغوط لمساعدة لبنان ومساندته للتنفيذ الفوري لهذه القرارات.

ثانياً: تأييد كل خطوة يتخذها لبنان في سبيل تحرير ارضه واستعادة سيادته الكاملة».

ثم تلا ضاهر القرارات المتعلقة بالحرب العراقية - الإيرانية، ومساندة جمهورية الصومال الديمقراطية في مواجهة مستلزمات المحافظة على سيادة اراضيها وسلامتها، وقد تحفظت عليه سوريا والجزائر واليمن الجنوبية. والوضع في اريتريا وتحفظت عليه اليمن الجنوبية، والتكامل الاقتصادي العربي ولجنة تنقية الأجواء العربية واحتلال اسبانيا مدينتي سبتة ومليلا المغربيتين والوضع في ناميبيا والتمييز العنصري في جنوب افريقيا فاقترنت جميعها بموافقة المجلس.

واخيراً صادق المجلس على توصية اللجنة القاضية بمساندة سوريا في تعزيز قدراتها الدفاعية في مواجهة التهديدات الاسرائيلية. وعلى مقررات اللجنتين البرلمانية والمالية والخطة.

واقترح مندوب السودان توجيه برقية شكر الى المملكة المغربية مليكاً ومجلساً وحكومة وشعباً على الجهود التي بذلت وتبذل في سبيل القضايا العربية ونصرتها فوافق عليها المجلس.

وتلا مقرر لجنة الصياغة عضو الوفد المغربي السيد محمد بن طالب البيان الختامي.

وبعد الانتهاء من تلاوة البيان اقترح الوفد اللبناني الاكتفاء بسرد القرارات الصادرة عن اللجان والتي صادق عليها مجلس الاتحاد، معتبراً ان هذا البيان هو بمثابة تقرير مستفيض وليس ببيان سياسي، وان له ملاحظات عليه وربما للشعب

البرلمانية الأخرى ملاحظات ايضاً، مما يجعل البحث يعود الى البداية فأيد الوفد المغربي الاقتراح اللبناني، كما ايده الوفد العراقي الذي ابدى بعض الملاحظات رداً على الوفد السوري الذي اشار الى ان البيان الختامي يجب الا يتضمن تحفظات بعض الوفود المشاركة.

وهنا ابدى الرئيس الأسعد شكره وتقديره للجهود التي بذلها وفد المغرب واعضاء لجنة الصياغة، وقال: «ولا يمكن اعتبار اصدار هذا البيان لسبب بسيط وهو انه بيان سياسي والبيان السياسي فيه توجه فضلاً عن الوقائع، لذلك اطلب من الرئاسة الكريمة، حسماً للجدل، الاكتفاء بسرد الوقائع على ان تصدر في تقرير مفصل عن أعمال المجلس كبيان ختامي».

نص البيان الصادر عن مجلس التعاون الخليجي
في ختام اعماله في ١٩ أيار سنة ١٩٨٣

ايضاح: مجلس التعاون يتألف من الدول الست التالية: السعودية، الكويت، قطر، البحرين، دولة الإمارات العربية وسلطنة عمان وقد عقد مجلس التعاون على مستوى وزراء الخارجية:

«عرض المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته السابعة الأحداث التي شهدها لبنان خلال السنوات الماضية وما تعرض له شعب لبنان من محن وتابع ما عبر عنه لبنان من خلال مؤسساته الدستورية من ارادة حرة تستحق احترام دول المجلس. ويؤكد المجلس حرصه على انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان حفاظاً على سلامة لبنان وسيادته على أرضه واستقلاله ووحدة أرضه وانتمائه العربي.

وانطلاقاً من ان امن لبنان مرتبط بامن الأمة العربية ووحدة مصيرها، يؤكد المجلس حرصه على التزام لبنان قرارات الأمة العربية الهادفة الى عدم تعريض امنها وسلامتها او امن اي دولة عربية وسلامتها للمخاطر.

وبروح الحرص على التضامن العربي ونبذ الخلافات بين الأشقاء ولا سيما في هذه المرحلة الحساسة التي تمر فيها الأمة العربية، ان العلاقات القائمة بين الشقيقين سوريا ولبنان تستوجب منهما ومن كل الدول العربية عناية خاصة تتحقق من خلالها زيادة دعم التضامن العربي وتماسك الأمة العربية.

وان المجلس إذ يعبر عن موقفه هذا، يجدد تقديره لصمود سوريا ولبنان وتضحياتها في سبيل تأييد الشعب الفلسطيني في نضاله للوصول الى حقوقه المشروعة وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه.

ويدعو المجلس كل الدول الكبرى خصوصاً الولايات المتحدة الى ان تقوم بدورها وتبذل المزيد من جهودها في سبيل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة في العودة الى وطنه وتقرير مصيره على ترابه الأمر الذي يتطلب منها العمل على انسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧ دفعاً لمسيرة السلام الدائم والعادل المنشود في المنطقة».

نص نداء الشاذلي القليبي امين عام
الجامعة العربية إلى اللبنانيين - النهار ١٢/٨/١٩٨٣

«ان الأحداث الرهيبة التي يعيشها لبنان من شأنها ان تشيع جو الفزع والريبة وتضعف في القلوب الأمل في اقرار الأمن والطمأنينة.

لقد تحمل لبنان من الآلام والمآسي ما فيه الكفاية، افما آن لأبنائه ان يكرسوا جهودهم الخلاقة، لا للعنف واشاعة الفوضى بل لبناء الوطن واستعادة سيادة دولتهم؟

وفي خضم هذه الأحداث المتفاقمة، فان الأمين العام يهيب بجميع اللبنانيين ان يغلبوا العقل والحكمة على كل الاندفاعات العصبية.

اننا من موقع المسؤولية التي نتحملها، نؤكد ان دولنا جميعاً حريصة كل الحرص على اعانة لبنان على اجلاء القوات الاسرائيلية المعتدية وعلى استعادة استقراره وامنه في ظل دولة مستقلة وعلى اساس وحدة وطنية راسخة.

من نافلة القول ان نؤكد مرة اخرى ان لبنان لا يمكن انتشاله من الفوضى والعنف إلا على ايدي ابنائه، بعزيمتهم الموحدة اذا هم انصتوا الى صوت الضمير في نفس كل واحد منهم، رأفة بأنفسهم، ورأفة بوطنهم، ورأفة بلبنان الحبيب، الذي يحبه كل العرب، وله اصدقاء كثيرون في العالم، والذي يجب ان يواصل رسالته الحضارية في النطاق العربي وعلى المدى الانساني العام.

لا شك في انه اذا ما استجاب لبنان لنداء الضمير، فان دولنا العربية كل دولنا، ستكون قادرة على مساعدته على تحرير أرضه واعادة بسط سيادته وبناء اقتصاده. ان عافية لبنان في ظل دولة قوية مستندة الى وحدة وطنية راسخة شرط استئناف لبنان لدوره المتميز، وهي مطلب عربي بقدر ما هي ضرورة لبنانية. لأن الأمة العربية في حاجة الى لبنان كما ان لبنان في حاجة الى مناخه العربي الأصيل. ان الأمين العام لجامعة الدول العربية إذ يعرب عن ايمانه بحيوية الشعب اللبناني وقدرته على تخطي كل المحن يؤكد مجدداً انه يضع نفسه وجهاز الأمانة العامة تحت طلب لبنان للمساهمة في اخراج لبنان من وادي الدموع.

الى اخواننا اللبنانيين جميعاً اتوجه بهذا النداء مستصرخاً فيهم ضميرهم الحي اليقظ كي يدركوا مدى المخاطر المحدقة بهم وبوطنهم وبمصيرهم.

ان الوحدة الوطنية هي الرد الوحيد على الفوضى والعنف وهي العلاج الوحيد لمأساة لبنان وهي السبيل الوحيد لانقاذه من الدمار والتفتت والاضمحلال.

اناشدهم الالتفات الكامل لبناء الوطن وتقوية هياكل الدولة وارساء قواعد الوحدة الوطنية بين كل الفئات السياسية والروحية. اهيب بكل القوى اللبنانية المخلصة ان تفكر في لبنان اولاً وقبل كل شيء، وان تجعل مصير لبنان موحداً متآخياً قوياً فوق كل اعتبار».

ما جاء على لسان الأمير السعودي طلال بن عبد العزيز آل سعود
من اقتراحات بصدد لبنان - الأسبوع العربي في ٥/ ٩/ ١٩٨٣ - العدد رقم ١٢٤٧

اعرب الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود، عن اعتقاده بأن السياسة الأميركية الخارجية في الشرق الأوسط، دفعت بعض الدول العربية نحو الإتحاد السوفياتي، وأوضح ان السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، شخصية معتدلة وواقعية، وهو واحد من زعماء فلسطينيين قلة يمكن اجراء محادثات معهم.

وكان الأمير طلال يرد على اسئلة لبعض المؤتمرين في «ندوة الشؤون الدولية» التي حضرها في لوس انجلوس، خلال زيارته الأخيرة الى الولايات المتحدة الأميركية، والتي ألقى فيها محاضرة قيمة حول موقف المملكة العربية السعودية من «ابعاد السلام في الشرق الأوسط».

وقد استهل الأمير طلال كلمته مشيراً الى لبنان الذي يعيش معاناة خطيرة، ويخضع يومياً لمجازر، حولت شعبه لاجئاً فوق أرضه خلال ٨ سنوات.

وبعدما تفاءل بامكان الوصول الى حلول سلمية للأزمة اللبنانية، شدد على وجوب ان يتحرك المجتمع الدولي لانقاذ هذا الوطن، مشيراً الى ان السلام في الشرق الأوسط لن يكتمل قبل ايجاد حل خاص للقضية اللبنانية.

واضاف الأمير طلال الى ان السعودية لعبت دوراً مهماً في هذا المجال، وهي مصممة على الاستمرار في مد يد المساعدة الى الشعب اللبناني. ودعا الولايات المتحدة الأميركية الى الوفاء بتعهداتها حيال وحدة لبنان واستقلاله، واجلاء كل القوات الغريبة عنه.

واقترح الأمير طلال لذلك ثلاث نقاط حيوية:

○ على اميركا توسيع الحوار المباشر مع سورية في ما يتعلق بالقضية اللبنانية، في ضوء عدم اهمال الدور الهام الذي تلعبه سورية ووضعها الحيوي في قلب العالم العربي.

○ على الإدارة الأميركية ان تستجيب لحاجات لبنان وإلاّ تقصر رعايتها على الوجهة العسكرية، وانما من واجبها الاستجابة الى الاحتياجات الاقتصادية لشعب لبنان.

○ يجب توسيع اطار قوات حفظ السلام، عن طريق ادخال قوات عربية، تكون تحت القيادة الفعلية للرئيس اللبناني، والجيش اللبناني، مع الاشارة الى ان وجود هذه القوات ينبغي ان يكون مؤقتاً، وان هدفها الوحيد هو تحقيق انسحاب كل القوات الغريبة من أرضه.

أما على صعيد ازمة الشرق الأوسط، فقد اشار الأمير طلال الى ضرورة ايجاد وطن للشعب الفلسطيني في ارضه وذلك في ضوء وضع عادل وثابت في المنطقة، لكل البلدان، يحترم في شكل متبادل وجود هذه الدول ووحدة أراضيها كاملة.

وتطرق الأمير طلال الى مشروع الملك فهد الذي اعلنه في آب (اغسطس) عام ١٩٨١، مشيراً الى ان قمة فاس العربية، قد تبنته وهو يتضمن ورقة السلام العربية. واضاف: «ان السعودية من موقع تأثيرها في المنطقة، يبدو دورها محدوداً ولا يمكنها وحدها ان تضع الحلول من دون التعاون مع الدول العربية الأخرى، وكذلك من دون مساعدة اميركا وتأثيرها».

نص الإتفاق الذي رعته السعودية
ووافق عليه لبنان وسوريا ـ النهار ٩/ ٩/ ١٩٨٣

«انطلاقاً من المحادثات والاتصالات التي اجريت في العواصم العربية بيروت ودمشق والرياض حول تصور مشترك للبحث عن أنسب الحلول لإنقاذ الموقف المتدهور على الساحة اللبنانية، وحرصاً على حقن الدماء ووقف القتال واستقرار السلام في جميع انحاء الجمهورية اللبنانية، تمهيداً لتحقيق وفاق وطني شامل، يكون المرتكز الدائم للتعايش الكريم بين ابناء الشعب اللبناني في لحمة قوية متماسكة، تقرر في ضوء التفاهم المشترك ما يأتي:

١ ـ وقف اطلاق النار فوراً في جميع المناطق اللبنانية وعلى جميع المحاور ونقاط التماس في شكل حاسم.

٢ ـ اعادة الأمور الى ما كانت عليه في بيروت الكبرى، وذلك باعادة انتشار الجيش من خلال خطة تضمن الحفاظ على الأمن المتوازن في بيروت الكبرى.

٣ ـ يتم دخول الجيش الى منطقة الشوف وعاليه وبعبدا بالتوافق مع الجهات المعنية.

٤ ـ يعقد اجتماع عاجل وشامل يضم القيادات والفاعليات السياسية، وحدد زمان هذا اللقاء في ٨ ايلول، الساعة الحادية عشرة صباحاً في مقر الرئاسة الصيفي في بيت الدين».

نص الرسالة الثالثة التي ارسلها رئيس السودان جعفر النميري
إلى امين عام جامعة الدول العربية إبّان الصراع الإعلامي ـ السياسي بينهما ـ الأسبوع العربي ص ١٧ ـ العدد ١٢٥٣ تاريخ ١٧/ ١٠/ ١٩٨٣

الأخ الشاذلي القليبي
الأمين العام لجامعة الدول العربية
تحية طيبة وبعد

لقد تابعت تصريحاتكم الأخيرة والتي اكدتم فيها بحكم مسؤوليتكم، كأمين عام لجامعة الدول العربية، عقد القمة العربية في موعدها الدوري المقرر في نوفمبر (تشرين الثاني) القادم في مدينة الرياض. ولما كان توقيت هذا التصريح فضلاً عن محتواه، قد صادف ظروفاً عربية ضاغطة ومأساة فلسطينية قاتلة وتدهوراً في الوضع اللبناني لم يسبق له مثيل فان السؤال الذي يطرح نفسه عليكم كأمين عام للجامعة العربية حول ماهية الظروف التي يمكن ان تفرض عقد قمة عربية طارئة أكثر مما تواجه امتنا اليوم.

انك تدرك بغير شك مدى فداحة النكبة التي تعيش في ظلها امتنا وهي ترى الدم الفلسطيني المهدور بالسلاح الفلسطيني في وقت يتزايد فيه صلف اسرائيل ضماً وتمسكاً بالأراضي العربية المحتلة وتمركزاً لقواتها في الجنوب كخطوة لضمه نهائياً لاسرائيل بالاضافة الى التدخلات العربية فيما تبقى من لبنان بما يهدد وحدته كما هدد أمنه وحقه المشروع في اعادة بناء ما خربت حرب الثماني سنوات الطويلة.

ان منظمة التحرير الفلسطينية التي تواجه اليوم أفدح كارثة تمكن أن تواجه منظمة تمثل شعباً وتقود نضال شعب لهو في حاجة لدعم عربي عاجل للحفاظ على وحدتها وعلى شرعية قيادتها فيما يحميها من مخاطر التشرذم بل بما يحميها من خسارة ما اكتسبته واكتسبه النضال الفلسطيني من خلالها من شرعية دولية.

ان الوضع المتفجر في لبنان والذي تصدى مجرد احتمالات تواصل الاحتلال الاسرائيلي الى مخاطر التقسم الفعلي لأرضه وسكانه على أسس طائفية وعرقية لا أظنه يستطيع ان ينتظر عقد الدورة العادية للقمة العربية في نوفمبر القادم اي بعد حوالي شهرين من الآن، وهي مساحة من الزمن من الممكن ان تكرس انقسامه فضلاً على تدمير ما تبقى من كيانه.

ان انحسار الاهتمام الدولي والعربي بالقضية الفلسطينية والقضية العربية عموماً الى القضية اللبنانية انما يتطلب منا جميعاً عملاً عربياً موحداً يعيد الى تلك القضايا ثقلها الضاغط على الرأي العام العالمي كقضايا يستحيل الصبر على معالجتها، ذلك ان الزمن يجمدها دون ان يجمد تفاعلاتها الخطيرة والمعروفة.

ان انحسار الاهتمام العربي والعالمي لقضية الاحتلال الاسرائيلي في لبنان والانقسام المؤسف في منظمة التحرير الفلسطينية انما يمثل المناخ الأنسب لاسرائيل لتهويد الضفة الغربية وقطاع غزة الأمر الذي تبدت مظاهرة في مذابح للمعتدي حتى يواصل اعتداءه باعتباره حجباً لحق الأمة العربية في ان تجتمع ممثلة في قادتها لانقاذ ما يمكن انقاذه على الأقل.

الأخ الأمين العام لجامعة الدول العربية

انني ادرك حدود صلاحيتكم الا ان ذلك كما لم يمنعني من مخاطبتكم مباشرة فانه لا يمنعكم بنفس الدرجة من ممارسة صلاحياتكم أو حتى تجاوز صلاحياتكم بما يتيح لكم القدرة على الحركة الفاعلة في الأمة العربية لتقرر مجتمعة ما يفرضه عليها التزامها القومي، حماية لمنظمة التحرير الفلسطينية من الانقسام وحماية لبنان من التقسيم وحماية الأرض العربية المحتلة من ان تتسرب ونحن شهود عليها لتصبح جزءاً من الكيان الاسرائيلي.

ومع كامل ادراكي لمصاعب تواجهونها في ظل ظروف عربية ضاغطة واجماع عربي مفقود الا ان دورك كأمين عام للجامعة العربية يفرض عليك ان تكون صوت الأمة العربية الذي تناديها لحشد قواها حتى ولو كان يقينك ان البعض فيها لن يستجيب للنداء.

مع خالص تقديري وشكري

جعفر محمد نميري

رئيس جمهورية السودان الديمقراطية

نص المذكرة التي وجهتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى الدول الأعضاء لتكون على جدول أعمال المجلس الإقتصادي الإجتماعي العربي المقبل وهي حول لبنان ـ الأسبوع العربي ص ١٦ ـ العدد ١٢٥٣ تاريخ ١٧/ ١٠/ ١٩٨٣

نص المذكرة تحت عنوان «تقديم التسهيلات لدخول الصادرات الزراعية والصناعية اللبنانية

الى الأسواق العربية»:

«كان للإجتياح الإسرائيلي للبنان واحتلال جزء هام من أراضيه اسوأ الأثر على الاقتصاد اللبناني وألحق أفدح الأضرار بمؤسساته الاقتصادية من صناعية وزراعية مما وضعها على حافة الانهيار.

«وبسبب هذا الإجتياح، فان لبنان يدفع من أمنه واستقراره واقتصاده ضريبة عن العرب جميعاً. ونرى ان على الدول العربية تقديم الدعم المناسب للاقتصاد اللبناني لمساعدته على الاستمرار ضمن الحدود الدنيا لكي يتمكن من الوقوف على رجليه وصامداً على أرضية صلبة.

«لذا نرى من الضروري ان يصار الى اقرار تقديم كل التسهيلات الممكنة للمنتوجات الزراعية والصناعية اللبنانية من اجل دخولها الى الأسواق العربية.

«علماً بأن اشاعات كثيرة ومتعددة المصادر راجت من ان بضائع اسرائيلية تدخل الى البلدان العربية من لبنان وفي الواقع ان اكثر من دولة عربية ارسلت مندوبين رسميين عنها الى لبنان واجرت تحقيقات على الأرض وتأكدت من ان هذه الاشاعات لا تستند الى اي واقع قانوني.

«هذا فضلاً عن ان لبنان ما زال يطبق قرارات مكتب مقاطعة اسرائيل على الأرض التي يسيطر عليها».

ما نشرته جريدة الأنوار عن اختتام بيان مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية في داكا الذي استمر ستة أيام من ٦ حتى ١١ كانون الأول ١٩٨٣ - الأنوار ١٢/١٢/١٩٨٣ - ص ١٤

اختتم امس وزراء خارجية الدول الإسلامية مؤتمراً استمر ستة أيام ببيان شديد اللهجة يدين الوجود العسكري الإسرائيلي في لبنان والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

إلا ان البيان لم يشر مباشرة الى الانقسام في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية وقال ان الوزراء قد أحالوا قضية اخرى تسبب الانقسام هي الحرب الإيرانية - العراقية الى مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي الذي يعقد في المغرب في الشهر المقبل.

وقال البيان ان المجموعة التي تضم ٤٢ دولة قد أدانت الوجود الأميركي المسلح على الساحل العربي شرقي البحر المتوسط واعتبرت تدفق قطع البحرية الأميركية كتهديد للسلام والأمن الدوليين.

ورفض الوزراء مبادرة الرئيس ريغان للسلام في الشرق الأوسط لأنها كما يقولون تنكر الحقوق القومية الثابتة للشعب الفلسطيني ولا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

وقال البيان ان منظمة المؤتمر الإسلامي اعطت تأييدها غير المشروط الى منظمة التحرير الفلسطينية وقالت ان قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط.

وأعرب البيان عن تأييد العالم الإسلامي الكامل لاستقلال وسيادة لبنان ووحدة شعبه وسلامة اراضيه وكل الاجراءات التي يمكن ان تحقق المصالحة.

وأكد البيان على الحاجة الى انسحاب فوري وغير مشروط للقوات الاسرائيلية من لبنان.

وكررت الوثيقة التي تقع في ٥٣ صفحة والتي أذيعت بعد انتهاء الاجتماع بأكثر من ١٤ ساعة، تصميم المؤتمر على الإحتفاظ بالطابع العربي والإسلامي للقدس وتحرير المدينة واعادتها الى السيادة العربية كعاصمة لدولة فلسطينية مستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

وكانت اسرائيل قد ضمت القدس الشرقية (العربية) منذ ثلاث سنوات.

وقال البيان «لقد عقد المؤتمر العزم على تقوية وتعزيز المساندة المالية والعسكرية وغيرها للمقاومة الفلسطينية وعلى مواصلة كل الجهود لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن القدس».

وكانت قرارات الأمم المتحدة قد حثت اسرائيل بصورة متكررة على عدم تغيير الطابع العربي للقدس الشرقية.

وقال مسؤولون ان التأخير في صدور البيان كان يرجع الى كثرة التعديلات على القرارات وهي التعديلات التي اتفق عليها بعد جلستين استمرتا طوال الليل.

وقال المسؤولون ان مناقشة الحرب الإيرانية - العراقية استغرقت اكثر من ١٦ ساعة وفي وقت ما انسحب الوفد الإيراني احتجاجاً على قرار يشيد بالعراق لاستجابته الى مبادرات سلام من جانب منظمة المؤتمر الإسلامي.

وقال البيان ان الوزراء اكدوا من جديد رفضهم القاطع للسياسات الإسرائيلية التي تهدف الى تغيير الملامح الجغرافية والطابع السكاني والوضع القانوني للأراضي العربية الفلسطينية المحتلة.

كما استنكر البيان اقامة اسرائيل مستوطنات في الأراضي التي تحتلها باعتبار ذلك عملاً غير قانوني ويشكل عقبة خطيرة امام اقرار تسوية سلمية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط.

ورحب الوزراء بخطط لاقامة مكتب اسلامي لمقاطعة اسرائيل على غرار هيئة مماثلة تقيمها جامعة الدول العربية.

وانتقد البيان السياسات التي قال ان الولايات المتحدة تسعى الى فرضها على الشرق الأوسط على حساب الحقوق العربية الفلسطينية.

وشجب البيان بشدة الاتفاق الاستراتيجي الجديد بين اسرائيل والولايات المتحدة وأعرب عن القلق العميق للوضع المتدهور في الشرق الأوسط الذي قال أنه نشأ عن الغارات الجوية الأميركية على المواقع السورية في لبنان.

وطالب البيان واشنطن «بالكف عن سياستها القائمة على العدوان».

وأعرب البيان عن قلق وزراء الخارجية الشديد لاستمرار التدخل العسكري في افغانستان.

واتخذ البيان موقفاً حذراً من اعلان الاستقلال من جانب الجالية القبرصية التركية في شمال قبرص.

وكرر قرارات سابقة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تساند استقلال الجزيرة وسيادتها ووحدة أراضيها وطابعها غير المنحاز.

ولكنه أعرب أيضاً عن تعاطف الاجتماع وتأييده «للجهود التي تبذلها الجالية التركية المسلمة لتحقيق وضع متكافىء ولضمان حقوقها العادلة».

وأكد البيان من جديد ما اسماه النضال المشروع لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا لتحرير انفسهم من الطغيان الاستعماري والعزل العنصري والتفرقة العنصرية.

نص محضر اللقاء السرّي الذي تمّ بين قداسة البابا وامين عام جامعة الدول العربية بحضور وزير الدولة في الفاتيكان الكاردينال كازا رولي وامين سر الدولة للشؤون الخارجية المونسنيور سيلفستريني - الأسبوع العربي - العدد ١٢٦٩ تاريخ ٦ شباط ١٩٨٤

استهل القليبي اللقاء، مشيراً الى ضرورة التعاون بين كل القوى المحبة للسلام في العالم للمحافظة على وحدة لبنان وسلامة اراضيه والابقاء عليه رمزاً للتعايش المثالي بين الديانات والحضارات ووجوب مساعدته على استعادة وحدته الوطنية والتصدي للمؤامرات الاسرائيلية المختلفة التي تهدف الى تقسيمه واحتلال اراضيه. واشار القليبي الى أهمية العمل من أجل تأييد وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وحقه في اقامة دولته المستقلة على أرضه، هذا الحق الذي لا بديل عنه لحل أزمة الشرق الأوسط وحل الأزمات المتفرعة عنها.

واضاف: «ان صعوبة التوصل الى حل للنزاع ترجع اساساً لرفض اسرائيل لكل الحلول السلمية المطروحة بما فيها مشروع السلام العربي، واستمرارها في تنفيذ سياساتها التوسعية على حساب الحقوق العربية وتهويد الأراضي المحتلة وذلك بتأييد ودعم من الولايات المتحدة الأميركية والغرب عموماً. لأن اميركا وأوروبا ما زالت تكبلها عقدة الذنب تجاه اسرائيل والهواجس الانتخابية الداخلية».

وقال: «ان الدول العربية لا يمكن ان تقبل بمنطق الظلم والقوة الذي تحاول اسرائيل ان تفرضه في الأراضي العربية المحتلة، والذي تعمل بمقتضاه الصهيونية لتهويد الأرض وتبديل معالمها والاستيلاء على مدينة القدس الشريف. وهي تتمسك بالشرعية الدولية وبقرارات مجلس الأمن لوضع حد للاحتلال الاسرائيلي».

وختم: «ان الدول العربية تأمل في ان يستجيب الفاتيكان للمطالب العربية المشروعة وأن يوظف امكانياته الكبيرة في العالم للمساعدة على خدمة جهود السلام العادل في المنطقة والدفاع عن القيم الروحية المشتركة والسعي لاعلاء كلمة الحق والشرعية على منطق القوة والظلم. ولعل الاشادة من طرف قداسة البابا في رسالته السنوية الموجهة للضمير الانساني بنية العرب وتوجهاتهم الجادة في تحقيق السلام الذي جاء به مشروع فاس تمثل جزءاً من هذا الدور الذي يمكن ان يسهم به الفاتيكان وقداسة البابا تحديداً في خدمة السلام في الشرق الأوسط».

وتعرض الكاردينال كازارولي والمونسنيور سيلفستريني في معرض حديثهما مع الأمين العام الى مختلف النقط التي اثارها وبالخصوص الى القضية اللبنانية والقضية الفلسطينية مبرزين ما لهذين المشكلين من ترابط وثيق. كما تجاوبا مع الدعوة بضرورة تنسيق الجهود لمساعدة لبنان على الخروج من محنته ودعم قضية الشعب الفلسطيني. وركزا على النقط الآتية:

- التعبير عن حرص الفاتيكان على اقامة علاقات طيبة مع الدول العربية كافة بالنظر الى الروابط التاريخية والروحية التي تربط بين العرب والمسيحيين على مر التاريخ.
- ان الفاتيكان بعد التأمل في تطورات القضية اللبنانية يستنتج انها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقضية الفلسطينية، وهي تتشابك معها في أبعادها السياسية والاجتماعية. وليس العنصر الديني إلا جزءاً مع بقية العناصر الأخرى. كما يعتقد بأن القوى الخارجية استغلت الكثير من المشاكل الداخلية في لبنان لتزيد في تعقيد أزمته.
- يعتقد الفاتيكان انه بامكان الولايات المتحدة الأميركية مساعدة لبنان على ايجاد حل لقضيته دون الاخلال بهويته العربية وذلك بـ:

أ ـ المساعدة على اقامة وفاق لبناني بين جميع الأطراف اللبنانية وبالخصوص وقبل كل شيء بين المسيحيين أنفسهم والمسلمين في ما بينهم.

ب ـ عدم التورط مع أي طرف من الأطراف واجتناب التحيز وملازمة الحياد التام.

ج ـ عدم السماح لأية جهة خارجية بما فيها اسرائيل بالتدخل في الشؤون الداخلية للبنان.

○ ان الفاتيكان يساند اقامة الدولة الفلسطينية فيما لو قبل الفلسطينيون الانضمام الى الأردن في مفاوضات تهدف الى تسوية القضية. الا أن البابا يشك في أن فكرة اقامة دولة فلسطينية علمانية قابلة للتنفيذ امام الواقع الراهن.

○ ان الفاتيكان لم يتوصل أمام تشبث اسرائيل بمواقفها الى أي اتفاق مع السياسة الاسرائيلية ويعتقد أن فكرة تدويل مدينة القدس أصبحت مشروعاً من الصعب جداً تنفيذه.

○ ان الفاتيكان يعبر عن الأسف من السياسة والمواقف الأميركية المتغيرة باستمرار بالنسبة للشرق الأوسط. كما يأسف للاعتبارات الانتخابية التي تكمن وراء مواقف الرئيس ريغان في حين ان الاتحاد السوفياتي يواصل بناء سياسة مستقرة ودائمة في المنطقة.

نص قرارات المؤتمر التحضيري للاتحاد البرلماني العربي
المنعقد في دمشق في ١٦ و١٧ تموز ١٩٨٤

١ - يسجل البرلمانيون العرب ارتياحهم الى بدء مسيرة استعادة الأمن والاستقرار في لبنان وفق خطة أمنية تنفذ بدعم ومساندة سورية فاعلة.

٢ - يبارك البرلمانيون العرب خطوات الوفاق الوطني في لبنان التي تحققها حكومة الوحدة الوطنية سالكة طريق الاستقرار والوحدة وتحرير الأراضي المحتلة واستعادة السيادة الكاملة على كل الأراضي اللبنانية. كما يباركون المساعي الحميدة والجهود الكبيرة التي بذلتها وتبذلها سوريا ودول عربية أخرى من أجل تحقيق هذا الوفاق على طريق استعادة لبنان دوره العربي.

٣ - يحيي البرلمانيون العرب النضال البطولي للشعب اللبناني في اراضيه المحتلة وتصدي المقاومة الباسل لقوات الغزو الاسرائيلي.

٤ - يشيد البرلمانيون العرب بالانتصار التاريخي الذي حققه لبنان والعرب باسقاط اتفاق ١٧ أيار واسقاط خطة الاستسلام التي حاول العدو الصهيوني ويحاول فرضها على الدول العربية بدءاً باتفاقات كمب ديفيد. ويشيدون بالدور الكبير الذي ادته سوريا بقيادة الرئيس حافظ الأسد في هذا الشأن وبما قدمه من مساندة للبنان تحقيقاً لهذا الغرض. وينوهون كذلك بمواقف التأييد التي اتخذها الوطنيون العرب وانصار الحق العربي في العالم.

٥ - يعلن البرلمانيون العرب تضامنهم التام مع الشعب اللبناني الشقيق في سبيل تعزيز مسيرة الوفاق الوطني ليبقى لبنان حراً عربياً سيداً مستقلاً. ويطالب الحكومات العربية بتقديم كل انواع الدعم والمساندة المادية والمعنوية من أجل اعادة إعمار لبنان واستعادة دوره الطبيعي».



الفصل الثالث

الدور الاسرائيلي



الدور الاسرائيلي

خطة بيغال الون وزير الخارجية الاسرائيلي، للسلام
كما اوردتها صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية بتاريخ ٨ كانون الأول ١٩٧٥

«١ ـ اقامة اتحاد كونفيديرالي بين اسرائيل من جهة ودولة اتحادية من جهة اخرى تتألف من الاردن ودولة فلسطينية في الضفة الغربية.

٢ ـ اتحاد كونفدرالي بين اسرائيل والأردن يضم في اطاره الضفة الغربية التي ستكون لها بنى خاصة.

٣ ـ اتحاد كونفيديرالي من ٣ دول مستقلة هي اسرائيل والاردن ودولة فلسطينية.

وقالت الصحيفة ان اي بحث في احدى هذه الصيغ سيكون مرتبطاً، بالنسبة الى اسرائيل، بثلاثة شروط هي:

«١ ـ اقامة سلام، في هذا الاطار، من دون تحفظات يشمل تبادلاً ديبلوماسياً وثيقاً (على مستوى السفراء) وتبادلاً اقتصادياً ووجود حدود مفتوحة.

٢ ـ اجراء تعديلات في الحدود وفقاً لروح «مشروع الون» القديم الذي كان يعتبر نهر الاردن حدوداً آمنة لاسرائيل.

٣ ـ اجراء مفاوضات مع عناصر فلسطينية «بناءة».

موقف اسرائيل من القضية الفلسطينية
كما عرضه شمعون بيريز وزير الدفاع الاسرائيلي، الى وكيل وزارة الخارجية الاميركية جوزف سيسكو، ووزير الدفاع الاميركي دونالد رومسفيلد والقاضي بمعارضة نقل الفدائيين الفلسطينيين من لبنان الى الضفة الغربية كما اوردته صحيفة «معاريف» بتاريخ ١٧ كانون الأول ١٩٧٥

١ ـ اسرائيل مستعدة للتفاوض مع كل عنصر سياسي فلسطيني باستثناء منظمة التحرير الفلسطينية.

٢ ـ اسرائيل لا تريد ان يحل النزاع بواسطة الدول الكبرى او الامم المتحدة بل تريد مفاوضات مباشرة مع الدول العربية المعنية حول كل مشكلة من المشاكل.

٣ ـ كل حل يجب ان يكون نتيجة اتفاق بين دولة ودولة

٤ ـ قرار معارضة انشاء دولة فلسطينية بين الاردن واسرائيل ـ وهي دولة ستكون بحكم واقع الامور، كما تقول اسرائيل، تابعة للاتحاد السوفياتي ـ هو قرار قاطع ونهائي.

٥ ـ ستعارض الحكومة الاسرائيلية اي حل يمكن ان يسيء الى علاقاتها الحالية مع الاردن.

٦ ـ ستعارض اسرائيل في شكل قاطع كل حل يمكن ان يؤدي الى نقل الفدائيين ـ المرابطين حالياً في لبنان ـ الى الضفة الغربية وتحويل الضفة الغربية الى قاعدة للهجمات ضد اسرائيل.

تصريح شمعون بيريز وزير الدفاع الاسرائيلي،
حول معارضة اسرائيل قيام دولة فلسطينية مستقلة بتاريخ ١٧ كانون الأول ١٩٧٥

ان اسرائيل تعارض في شكل قاطع قيام دولة فلسطينية مستقلة. وان منظمة التحرير الفلسطينية متجهة حالياً كثيراً نحو الاتحاد السوفياتي، وان قيام دولة فلسطينية يشكل خطراً، ليس فقط على اسرائيل بل ايضاً على احتمالات السلام في الشرق الاوسط.

تصريح شمعون بيريز وزير الدفاع الاسرائيلي، لصحيفة «معاريف» حول التدخل السوري في لبنان بتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٧٦

«ان اي تدخل سوري في لبنان من دون اعتبار لسببه لا يمكن ان يترك اسرائيل غير مبالية. وعلى اسرائيل عند ذاك ان تدرس الخطوات الواجب اتخاذها».

ان التدخل السوري «يجب النظر اليه كغزو بكل ما في الكلمة من معنى».

تصريح اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل، حول التدخل العسكري الخارجي في لبنان، الى صحيفة «فرانس سوار» نقلاً عن وكالة انباء رويتر بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٧٦

صرح اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل ان اسرائيل لن تقبل اي تدخل عسكري خارجي في لبنان.

وقال رابين لصحيفة «فرنس سوار» ان «من الواضح ان اي تدخل عسكري اجنبي في لبنان سيشكل خطراً علينا ولن نقبل ذلك».

واضاف ان اي تغيير في الوضع القائم في لبنان سيشكل خطراً على امن اسرائيل واننا مهتمون بان يحافظ لبنان على سيادته من اجل السلام في المنطقة.

وكرر رفض بلاده التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية «لان المبادىء الاساسية التي تقوم عليها هذه المنظمة تتعارض مع وجود اسرائيل ذاته». وقال ان اسرائيل قد تقبل دولة اردنية ـ فلسطينية مشتركة حيث يمكن الفلسطينيين ان يعبروا عن هويتهم. لكنه زاد ان لا مجال لدولة جديدة بين اسرائيل والاردن.

نص الشروط السرية الاسرائيلية الأربعة للسماح للجيش اللبناني بالانتشار في منطقة الحدود والموضوعة في آب ١٩٧٨ وقد تحفظ لبنان حيالها وطلب تدخل الولايات المتحدة آنذاك للمساعدة*[1]

١ ـ ان يعيّن سعد حداد قائداً عسكرياً للقطاع الشرقي في الجنوب. ولا تقبل بأي قائد سواه في المنطقة المسيحية من الجنوب.

٢ ـ ان يخضع الجيش الذي سيدخل الى تبنين عبر مرجعيون لعملية تدقيق بالهويات، ويحتفظ سعد حداد بصلاحية رفض دخول بعض العناصر المشبوهة بنظره.

٣ ـ ان لا تجهز الوحدة من الجيش اللبناني الداخلة الى الجنوب بالاسلحة الثقيلة ولا بالمدرعات ولا بالمدفعية. ويقتصر تسليحها على السلاح الفردي.

٤ ـ ان تدخل الكتيبة اللبنانية مرة واحدة عبر مرجعيون. وبالتالي لا تعتمد طريق مرجعيون خطاً تموينياً أو ممراً لوجستياً.

*[1] راجع ايضاً: كريم بقرادوني ـ السلام المفقود ـ ص ١٦٩

النقاط الاسرائيلية الثمانية
لادخال الجيش اللبناني إلى الجنوب

ايضاح:

(نقلها السفير الأميركي جون غنتر دين في ١٤ آب ١٩٧٨ إثر المباحثات الجارية بين الملحق العسكري الأميركي في تل ابيب وهيئة الأركان الاسرائيلية بصدد ادخال الجيش اللبناني إلى الجنوب، وذلك بشكل نهائي وموافقة ضمنية اميركية مما دفع بالرئيس اللبناني الياس سركيس إلى تقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي).

١ ـ لا تمانع دولة اسرائيل بصورة مبدئية في انتشار الجيش اللبناني في كل جنوب لبنان.

٢ ـ لا تستطيع الحكومة الاسرائيلية التعهد بالزام الميليشيات المسيحية بوقف اطلاق النار، ولا تستطيع منعها من الدفاع عن نفسها. وجل ما تستطيعه تل أبيب هو التدخل لدى الميليشيات لتتوقف عن اطلاق النار على الكتيبة اللبنانية المحاصرة في كوكبا.

٣ ـ لا تنصح هيئة الاركان الاسرائيلية الجيش اللبناني بالتقدم نحو القطاع المسيحي، فالميليشيات مصممة عملياً على منعه من دخول هذا القطاع، بل حتى الوصول اليه.

٤ ـ اذا قرر لبنان نقل الكتيبة العسكرية بالطوافات، فاسرائيل ليست مسؤولة عن امنها الجوي. فالاسرائيليون يتعهدون بعدم اطلاق النار عليها، ولكنهم لا يستطيعون ان يضمنوا امتناع قوات حداد عن قصف هذه الطوافات.

٥ ـ يلاحظ العسكريون الاسرائيليون انه لا يكفي اقناع سعد حداد وضباطه بانتشار الجيش اللبناني في الجنوب ليتم هذا الانتشار بدون صعوبة. فهؤلاء الضباط لا يسيطرون كلياً على المنطقة كلها وعلى الميليشيات كلها. وترى اسرائيل ان بعض هذه الميليشيات يتلقى الاوامر مباشرة من بيروت. فاذا اصدر حزب الكتائب لرجاله امراً باطلاق النار، فحداد ومعاونه سامي الشدياق لا يستطيعان منعهم.

٦ ـ تسترعي هيئة الأركان الاسرائيلية الانتباه الى وضع القرويين الذين قطعوا كل الجسور مع السلطة اللبنانية والمسلمين والعرب. وبفضل تعاملهم مع اسرائيل ما زالوا على قيد الحياة. والخيار المطروح عليهم هو واحد من اثنين: اما القتال ليبقوا احياء، واما النزوح فيصبحون لاجئين. وكل حل ثالث غير وارد لانه يعني عودة الاتصال بالمسلمين والعرب وهم يائسون من امكانية التفاهم معهم. هؤلاء القرويون اللبنانيون، يناهز عددهم اثنين وثلاثين ألفاً، وهم سينتقلون فوراً الى اسرائيل لدى دخول الجيش اللبناني الى منطقة الحدود، خوفاً من أن تقبض السلطات اللبنانية عليهم. فيتحولون الى لاجئين جدد في اسرائيل ويكوّنون ضغطاً ديموغرافياً لا تستطيع تل أبيب تحمله.

٧ ـ يتصرف الجيش اللبناني تصرفات متناقضة، فهو يطلب مساعدة الجيش الاسرائيلي لتسهيل انتشار وحداته في الجنوب، ويرفض، في الوقت نفسه، ان يلتقي رئيسا الاركان في الجيشين.

٨ ـ يذكر المسؤولون العسكريون الاسرائيليون الولايات المتحدة بأن تل أبيب قبلت بدخول الجيش السوري لبنان بشرط أن لا تتجاوز قوات دمشق الخط الأحمر. وعلى كل حال فان دمشق تعرف بدقة كلّية هذا الخط، ولن تتجاوزه حسب رأي اسرائيل.

بيان التجمع الاسلامي وجبهة المحافظة على الجنوب
بتاريخ ١٨ تموز ١٩٨١ إثر هجمات اسرائيل على الفلسطينيين وذهب ضحاياها لبنانيون

«عقد التجمع الاسلامي وجبهة المحافظة على الجنوب اجتماعاً استثنائياً طارئاً في مكتب السيد محمد الجارودي للبحث في الحرب الوحشية التي تشنها اسرائيل على لبنان، وهي حرب شاملة امتدت على مدى ايام عدة، وباخطر الاسلحة واشدها فتكاً، وانصبت بنيرانها الرهيبة على العاصمة واحيائها الاكثر كثافة سكانية، وعلى المدن والقرى المختلفة في كل انحاء الجنوب والساحل الممتد من بيروت الى اقصى الحدود الجنوبية، منزلة الفتك بالارواح، ومدمرة المنشآت والمنازل السكنية، غير مميزة بين اهداف عسكرية ومناطق سكانية تغص بالابرياء، بما فيها من شيوخ ونساء واطفال، فكانت حصيلة الغارات التي شنها

اسطول من طائرات «الفانتوم» الاميركية مئات القتلى والوف الجرحى وخراب احياء بكاملها، حيث دكت الابنية دكاً على رؤوس ساكنيها الذين لا يزال كثير منهم تحت الانقاض.

«ان العدو الصهيوني الذي اغتصب فلسطين في حرب مستمرة كتب على العرب ان يخوضوها دفاعاً عن اغلى ديارهم واقدس مدنهم، وفي مقدمتها القدس، اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومهد السيد المسيح لا يزال يوالي حربه هذه، لا لتوطيد كيانه وتمكين دولته في هذه البقعة الغالية من ارضنا العربية، ولا لبتابع توسعه باحتلال اراض اخرى فحسب، بل لينفذ مخططه الاستعماري الاوسع ببسط هيمنته وتسلطه وسيطرته على ما هو ابعد من البقعة الواقعة بين الفرات والنيل على كل المدى من الوطن العربي، وهو منذ عقد مع النظام المصري الخائن، ذلك الاتفاق المشؤوم المعروف باسم «كامب دايفيد» حتى اطلقت يده على الاصح ليشن حربه على الجبهة الشرقية حيث يصمد في وجهه الشعبان اللبناني والفلسطيني ودولة سوريا الشقيقة بما اوتوا من قوة وعناد، وبكل ما يمكن ان يقدموه من تضحيات، وهم وحدهم منذ سنوات يقفون في وجه شراسته واسلحته الفتاكة، لا دفاعاً عن انفسهم وارضهم وحدهم، بل دفاعاً عن كل العرب وعن سائر اوطانهم. وامس بلغت هجمته على لبنان والعاصمة خصوصاً، قمة الشراسة والوحشية التي بدأت منذ ايام بل واسابيع، بحيث اوقع من الضحايا والخسائر ما لا يحصره وصف، وما لم يشهد العالم مثله في افظع حروب التاريخ.

«ان اللبنانيين والفلسطينيين، وكل من يشاركهم آلامهم وخسائرهم اليوم، قد صمدوا وثبتوا وسيصمدون ويثبتون، معتصمين بالايمان ويصدق الى ان يكتب لهذه الامة المجيدة الغلبة والفوز، وهو آت لا ريب فيه، طال الزمان او قصر.

«ان التجمع الاسلامي وجبهة المحافظة على الجنوب الذين يحييان هذه الروح الصادقة المؤمنة الصابرة عند المواطنين اللبنانيين وعند اخوانهم الفلسطينيين والسوريين يعلنان ثقتهما بأن المصابين والمنكوبين من آثار العدوان سيجدون عند اخوانهم في لبنان، ولدى كل شعب شقيق او صديق العطف والعون والتأييد بما يخفف من آلامهم ويبلسم من جراحهم ويفيهم بعض حقهم من اجر التضحية، وان اجرهم الاكبر عند الله سبحانه.

«وقد درس التجمع والجبهة الخطوات العملية التي تترتب على كل لبناني وكل عربي، فاتفقوا على تدابير ضرورية لا بد منها:

١) انطلاقاً من انه لا يجوز ان يبقى اللبنانيون والفلسطينيون والسوريون وحدهم يواجهون حرب العدو، بعضهم بالاستشهاد والتضحية والصبر، والبعض الاخر بالتصدي والقتال، يوجه التجمع والجبهة باسمهم وباسم من يمثلون نداء الى الاشقاء العرب لأن يتقدموا فيتحملوا نصيبهم من مسؤوليات هذه الحرب وواجباتهم ومشاركتهم الفعلية.

٢) دعوة الدول العربية الى عقد قمة عاجلة تضع الاستراتيجية العربية التي نسمع عنها منذ شهور عدة، ولكن من دون ان نرى لها وجوداً.

٣) دعوة هذه الدول الى دخول المعركة عملياً باستعمال كل الاسلحة التي تملكها بالعمل العسكري وبالاسلحة الاقتصادية والمالية، وفي يد العرب طاقات هائلة في وسعهم، ان استعملوها ان يصلوا الى وضع حاسم.

٤) ان اول ما يطلب من الاشقاء العرب وصولاً الى المعركة الحاسمة هو اتفاق كلمتهم وتوحيد حقهم وتجاوز كل الخلافات، وهي التي تعد ثانوية، ان لم نقل تافهة، بالنسبة الى المعركة مع العدو الصهيوني، ولا حول للعرب ولا قوة اذ لم يبدأوا بوحدة صفهم.

٥) تحميل المسؤول الفعلي عن حرب اسرائيل ضد العرب مسؤوليته، وهو الذي يزود اسرائيل بكل القوى المادية والمعنوية والعسكرية والسياسية والدبلوماسية والاعلامية. وآن للعرب ان يقفوا في وجه هذا الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الاميركية، والذي من دونه لا تستطيع اسرائيل ان تقوم بمحاربة العرب والوقوف في وجههم. ليس المهم اليد التي تستعمل السلاح، بل المهم اليد التي تزودها بالسلاح.

٦) حث الحكومة اللبنانية على ان تقف الموقف الصلب من الدول التي تدعم اسرائيل ولا تردعها عن قتل شعبنا وتدمير بلادنا حين تستطيع ان تفعل.

٧) دعوة المسؤولين اللبنانيين الى مواجهة الاحتمال المرتقب من اجتياح للجنوب تؤشر اليه خطة تدمير الجسور والطرق تقطيعاً لاوصاله ومنعاً من اي عون يمكن ارساله اليه.

٨) دعوة الحكومة اللبنانية الى توفير اقصى ما يمكن، وما يجب من تدابير لمعاونة المنكوبين وتعويضهم ما امكن من خسائر تكبدوها في الارواح والممتلكات والاعمال.

٩) دعوة المسؤولين الى القيام بحملة دبلوماسية واعلامية لدى الدول الصديقة بما يناسب هول الكارثة والاخطار المرتقبة من دول اوروبا الغربية الى دول «المنظمة الاشتراكية» لتقوم بالدعم الذي يكون في مستوى الاحداث».

وكانت جبهة الجنوب عقدت اجتماعاً في منزل امينها العام السيد محمد صفي الدين وناقشت على مدى ساعتين التطورات على الساحة اللبنانية.

وبعد الاجتماع صدر البيان التالي:

«فيما كانت ورقة العمل اللبنانية تحاول استدراك اهمالها للمعضلة الجنوبية، وفيما يتعاطى مجلس الوزراء مع هذه المعضلة في معرض الدفاع عن ورقة العمل المذكورة. تضرب اسرائيل الجنوب وتتعداه الى العاصمة.

«اجتمعت لجنة المتابعة العربية ام لم تجتمع، فالمعارك على تصاعد والعدوان على اتساع، وهذا العدوان وتلك المعارك تكتب اليوم بدم ونار. كل تصور لحل الأزمة يذهب الى النتيجة من دون السبب، والى الطارىء من دون الدائم، والى العرض من دون الجوهر.

«كم كانت واهمة لجنة المتابعة، ولا ندري اذا كانت لا تزال وهي الأداة الصالحة للتعاطي مع ازمتنا بعد كل ما حصل امس (الاول) عندما اعتقدت بفعالية تصور للحل، لا يضع معضلة الجنوب في اول اولياته.

«هذا الكلام قلناه بالامس لسفراء الدول المعنية عشية انعقاد مؤتمر بيت الدين الاول، وكم هي واهمة شرعيتنا عندما اعتمدت ورقة العمل خالية من الهموم الجنوبية.

عجب عجاب ان لا ينقل المريض احاسيسه صادقة، وان رفض الطبيب الاصغاء اليه، اذ من في استطاعته اقناع المريض بأن الألم صادر عن ساقه اذا كان هو المريض يشعره في رأسه.

«هل تعتقد السلطة بأن لها حجة راجحة في ذلك اذا كانت مقررات الطائف وعمان وبغداد وتونس والقاهرة والرياض لم تستجب لنداءاتها.

«هل من المعقول ان يتغير مفهوم الحكم للازمة اللبنانية بمجرد ان الشقيقة ابت الاصغاء.

«وهل اذا اختار لنا الاشقاء العرب الدواء نكون نحن في موقع القادر على اختيار الداء.

«انه الخذلان والتخلف، وانها التجزئة في عينها تطل علينا بوقاحة ومن الباب الواسع.»

«لقد كان الصمت اولى اجدى لو اردنا الالتزام ما توحي به النفوس الحية، فالجرح يتسع فمه، والدم المهدور يتكلم، ومعالم التجزئة - بعد منع العبور على الليطاني - وهو في هذه المناسبة نهر المطامع - لم تعد اوهاماً ترسمها الظنون على الخرائط، بل حقيقة راهنة تخطها انفجارات القنابل على الطرقات المهجورة، والجسور المقطوعة.

«كان الصمت اولى لو لم ينصرف بعضنا الى تربية اظافره، والبعض الاخر الى تجهيز راجمات كلامية يتهتك بها استار الخجل وحجب الاحتشام واشلاء الضمائر.

«للمرة الالف نردد مؤكدين ان الحرب اللبنانية انطلقت من الجنوب واعيدت اليه، وبهذا تكون المحنة اللبنانية باقية بكل مفاعيلها، وان المخطط الذي استهدف لبنان كوطن استهدف الجنوب كأرض، وان الخطر على الجنوب يتجاوزه الى كل لبنان ويتعداه الى كل بقعة عربية.

«كنا نود الا نعلن هنا بأسف، والساحة السياسية لم تعد لتحتمل المزيد من المزيدات، كنا نود الا نعلن بما يشبه صوت النعي للجنوبيين خصوصاً وللبنانيين والعرب عموماً انه اذا استمرت الشرعية على مفاهيمها للازمة اللبنانية ولمكان الجنوب منها، واستمرت الحكومة على ما ابتليت به من قصر رهيب في نعمة النظر، فان خطوطاً حمر سياسية وتاريخية تأخذ طريقها الآن الى الاحراق ومن على ارض الجنوب المشتعل.

«فالشكوى والاتهام بجدية الالتفات الرسمي للمعضلة الجنوبية لها اساسها المادي والنفسي. والجنوبي العادي يرى في ورقة العمل التي تقدم بها لبنان الى لجنة المتابعة نوعاً من الذلة التي كشفت صميم ما في الباطن.

«والجنوبي العادي اليوم يشعر بالترك المتعمد، يشعر وكأنه مقذوف خارج البيت اللبناني، ومن المسؤول اللبناني والعربي في الذات، ويشعر بأنه محور الصفقات السياسية، اقليمية كانت او دولية.

«قلقنا اليوم يعكس رفضاً للمفاهيم القائمة في المعالجة والاستجابة. ان المطلوب اليوم اولاً وقبل اي شكوى نتقدم بها الى المراجع الدولية والاقليمية هو تغيير جذري في مفاهيم الحكم ومفاهيم الاشقاء العرب للازمة، ومكان الجنوب منها والخوف كل الخوف الا يجدي في ذلك استدراك متأخر».

بيان التجمع الاسلامي في ٩ تموز ١٩٨٢ إبان الاجتياح الاسرائيلي للبنان

«سجل نهار امس تقدماً على صعيد معالجة الوضع العام في لبنان عموماً وفي العاصمة بيروت الغربية في شكل خاص اذ حلت عقدة الالتقاء بين اركان الحكم. الذي حال دونه تعنت العدو الاسرائيلي المحتل، فعطل اكثر من خمسة ايام طرفاً اساسياً من معالجة قضية البلاد وتعاطي حلها، معرقلاً هكذا عمل الشرعية، ومطيلاً عذاب ومعاناة وشقاء ابناء العاصمة الصامدين امعاناً في استنفاد صبرهم وتحطيم ارادتهم وصمودهم. وقد بات المواطنون يرقبون من المسؤولين بعد تخطي عقبة اللقاء سعياً حثيثاً وتحركاً فعالاً، املاً في تحقيق الانفراج ان على صعيد جلاء قوات العدو في اسرع وقت او على صعيد رفع الحصار البربري عن المنطقة الغربية من العاصمة.

«لقد كان سد الطرق على اللبنانيين ومنعهم من التنقل على ارضهم وفي عقر دارهم بحيث تعذر حتى على اركان الحكم ان يصل بعضهم الى بعض امراً بالغ الصلف والجبروت والوقاحة من العدو. ولكن شهدنا ما هو اكثر امعاناً في الصلف والجبروت والوقاحة هو ان يأتي قادة العدو المحتل تكراراً للاجتماع مع ممثل رئيس الولايات المتحدة الاميركية فيستقبلهم على ارضنا المستباحة، وكأن اسرائيل ليست دولة معتدية على لبنان وعلى شرعة الامم وعلى كل الانظمة الدولية التي توجب على كل دولة تحترم نفسها وتحترم القوانين الدولية، وهي عضو في الامم المتحدة ان عليها وفي طليعة هذه الدول الولايات المتحدة الاميركية في الذات، بصفتها احدى اكبر الدول واحد الخمسة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن والمتمتعين في حق النقض.

«نحن هنا الآن لا نحاسب اسرائيل التي اجتاحت ارضنا واغتالت استقلالنا، وليس من المعقول ان نطلب منها ان تحترم سيادتنا وقد مزقتها تمزيقاً، ولكن يحق لنا على الاقل ان نطلب من الولايات المتحدة ان تحترم هذه السيادة وتراعي كرامة البلد المجتاح، وان يكن مغلوباً على امره.

«ان الفترة التي نعيشها بالغة الخطورة، والخطر ليس فقط على امن المواطنين وارواحهم وممتلكاتهم، بل هي مرحلة من الفوضى تشكل خطراً حتى على المعاني والقيم الوطنية بذاتها، وان من واجبنا ان ننبه ابناء وطننا الاعزاء ان لا تصرفهم مشاغلهم الحياتية عن التيقظ والتنبه للخطر المحدق لهذه المعاني والقيم والتي يخطط العدو منذ زمن بعيد لضربها وتفتيتها في مثل هذه الايام وفي ظل احتلاله.

«واذا كنا ندعو المسؤولين للاهتمام والعناية والسعي في سبيل امن المواطن وسلامته ورزقه. فاننا ندعوهم في الوقت نفسه للعناية والاهتمام بسلامة الاسس والقيم والمعاني التي بنينا عليها هذا الوطن، واحباط مؤامرة العدو عليه فهذه المبادىء والقيم هي قبل الامن والسلامة والغذاء وشؤون الحياة المادية، عماد الوطن وجوهره ولب كيانه وقوام بنيانه وكل تصرف يؤدي الى طعن هذه القيم يقوم به اي مواطن انما هو تآمر مع العدو وخيانة للوطن».

الشروط التي وضعها ياسر عرفات
ليقبل الأنسحاب من بيروت

ايضاح:

نقلها الرئيس صائب سلام إلى المبعوث الأميركي السيد فيليب حبيب.

١ - المقاومة الفلسطينية على استعداد لمغادرة بيروت بانسحاب مشرف على ان لا يبدو هذا الانسحاب هزيمة ساحقة.

٢ - تطالب المقاومة ان تظل قوة سياسية في لبنان. وتقبل اعادة النظر باتفاقية ١٩٦٩.

٣ - ياسر عرفات مستعد ان يقدم للبنانيين اي اتفاق يريدونه في اطار العناصر التالية:

☐ الموافقة على انتشار الجيش اللبناني في بيروت الغربية، على ان يكون وسيلة فض اشتباك بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

□ يوافق على وجود مراقبين من الامم المتحدة في بيروت.
□ يوافق على تسليم الجزء الاكبر من الاسلحة الفلسطينية الثقيلة الى الجيش اللبناني.
□ بشرط ان يوافق لبنان على وجود عسكري فلسطيني رمزي. وقد طلب عرفات من الرئيس سركيس ضماناً رسمياً بوجود وحدة فلسطينية مسلحة تابعة للجيش اللبناني بصفة دائمة.
□ اخيراً، طلب عرفات اعتراف لبنان بمنظمة التحرير، وعدم محاولة طرد الفلسطينيين الموجودين في لبنان.
كما ردت المنظمة على الشروط الاسرائيلية كما يلي:
• اولاً، حول موضوع الانسحاب من بيروت، اصرت المنظمة على ان يصطحب الفدائيون معهم من بيروت اسلحتهم الخفيفة. ثم طلبت ان ينقلوا معهم اسلحتهم الثقيلة ايضاً.
ثانياً، طلبت ان ترافق عائلات هؤلاء المقاتلين المنسحبين الى الخارج.
ثالثاً، اسرائيل طلبت ان ينسحب المقاتلون الى سوريا، او الى دول عربية اخرى غير مجاورة لاسرائيل، على اعتبار انهم «اذا تركوا بيروت سيصبحون اضعف بكثير واقل ضرراً» لاسرائيل، كما اعلن وزير الخارجية الاسرائيلية. الا ان عرفات اجاب على سؤال لمراسل التلفزيون البريطاني هو: «اين مستقبلكم؟» بقوله «مستقبلنا في فلسطين».
رابعاً، طلبت المنظمة ان تحتفظ بمكاتب للتمثيل السياسي داخل بيروت. ومع ان بعض المراقبين استنتج ان هذا الطلب يشير الى مكتب المنظمة على كورنيش المزرعة، الذي يديره السيد شفيق الحوت وسبق ان اعترفت به الحكومة اللبنانية في الستينات ومنحته الحصانة الديبلوماسية، فقد اتضح لاحقاً ان المقاومة تصر على الاحتفاظ بمكاتب عرفات ذاتها في بيروت.

نص المقترحات الأميركية الخمسة
لمعالجة الأزمة الناتجة عن حصار اسرائيل لبيروت في تموز ١٩٨٢

١ ـ انشاء منطقة عازلة بعمق ٤٠ كيلومتراً من الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية ووضعها تحت اشراف دولي.
٢ ـ تحول العمل الفلسطيني العسكري الى نشاط سياسي.
٣ ـ رفض وجود اي دولة ضمن الدولة اللبنانية ونزع اي حصانة عن منظمة التحرير في لبنان.
٤ ـ ضمان سلامة القيادات الفلسطينية.
٥ ـ ضرورة انسحاب كل المسلحين الغرباء من لبنان.

نص الشروط الاسرائيلية التسعة
لحل ما في بيروت في تموز ١٩٨٢

١ ـ خروج المنظمات الخمس عشرة من دون استثناء من لبنان وتسليم اسلحتها للجيش اللبناني.
٢ ـ دخول الجيش اللبناني الى بيروت الغربية.
٣ ـ المحافظة على وقف النار وفي حالة خرقه فان الجيش الاسرائيلي سيرد في شدة بالغة.
٤ ـ خروج المنظمات يتم في قافلة تحت رعاية الصليب الاحمر الدولي عبر طريق بيروت ـ دمشق حتى وصولها الى ماوراء الحدود اللبنانية ـ السورية.
٥ ـ يفسح الجيش الاسرائيلي لهذه القافلة مجال المرور عبر الجزء الذي يسيطر عليه من هذا الطريق ومن دون ان يلحق بها اذى.
٦ ـ اذا فضلت المنظمات سلوك طريق آخر فان الجيش الاسرائيلي يسهل لها ذلك.
٧ ـ بعد تحرير الجزء الغربي من بيروت واعادة توحيد العاصمة اللبنانية تبدأ المفاوضات السياسية بين الاطراف المعنيين جميعها من اجل الوصول الى اتفاق يضمن سلامة لبنان الاقليمية ومغادرة القوات الاجنبية جميعاً الاراضي اللبنانية واستقلاله وسلامة مواطنيه.
٨ ـ يجب ان يوفر هذا الاتفاق الامن التام والسلام للجليل وسكانه ولاسرائيل ومواطنيها.
٩ ـ يسر الحكومة الاسرائيلية ان تعمل الولايات المتحدة على توفير مساعيها الحميدة للمتفاوضين من اجل الوصول الى هذا الاتفاق.

Chairman Arafat accepts:
All U.N. Resolutions Relevant
to the Palestinian Question.

Y. Arafat
25 7 82

الوثيقة التي وقعها السيد ياسر عرفات ونصها: «الرئيس عرفات يقبل كل قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالمسألة الفلسطينية. ي. عرفات. ٢٥/٧/٨٢». ذلك تحت ضغط الاحتلال الاسرائيلي وتطويق العاصمة اللبنانية بيروت.

بيان «الحركة الوطنية» اليسارية
الصادر إثر اجتماع لها برئاسة وليد جنبلاط بتاريخ ٢٨ تموز سنة ١٩٨٢

«١ - يستمر العدو الصهيوني في هجومه البربري على لبنان براً وبحراً وجواً ويشدد قبضة حصاره العسكري والتمويني على بيروت الوطنية، ويلجأ في هذه الحرب الوحشية الى استخدام كل اسلحة الفتك والدمار ضد المواطنين والاحياء السكنية والمدنيين الابرياء.

وفي مواجهة هذه الحرب التي تعرض شعبنا للابادة وبلادنا للدمار، تؤكد الحركة الوطنية مجدداً ان مقاومة الاحتلال الاسرائيلي بكل الوسائل هي اليوم المهمة المركزية لكل اللبنانيين، وتشدد على ضرورة مقاطعة العدو الصهيوني المحتل وعدم التعامل معه في كل الظروف واحباط خططه الهادفة الى تطبيع العلاقات. وتحيي الحركة الوطنية في هذا المجال الوقفة الصامدة لشعبنا في بيروت والجنوب والجبل والبقاع ورفض الخضوع لاساليب الترهيب والترغيب التي يستخدمها العدو الاسرائيلي وعملاؤه.

٢ - تحمل الحركة الوطنية الولايات المتحدة مسؤولية تشجيع اسرائيل على المضي في عدوانها العسكري وفي محاولاتها الهادفة الى فرض الاستسلام السياسي على شعبنا اللبناني وقواه الوطنية وعلى الشعب الفلسطيني وقيادته. وتستنكر في شدة الانحياز الاميركي المكشوف الى جانب اسرائيل في هذه الحرب المدمرة.

٣ - ان المصير الوطني اللبناني يتعرض اليوم لافدح الاخطار بفعل الاجتياح الاسرائيلي المتمادي لارضنا، مما يعطي القضية الوطنية اللبنانية، قضية دحر الاحتلال واستعادة وحدة لبنان وصون هويته الوطنية العربية، الاولوية المطلقة في هذه الظروف العصيبة. ان الحركة الصهيونية تعمل الآن على تكرار تنفيذ مأساة اغتصاب فلسطين بالنسبة الى لبنان، مما يفرض على اللبنانيين وسائر العرب وعلى العالم كله ان ينظروا الى هذه الحرب التي تشنها اسرائيل وان يتعاملوا معها من الزاوية الفعلية الصحيحة، زاوية تعريضها لبنان وطناً وشعباً لخطر الاغتصاب والتقسيم والتشريد والضياع.

٤ - اذ تؤكد الحركة الوطنية اللبنانية تضامنها الراسخ مع المقاومة الفلسطينية في مواجهة هدف اسرائيل المجرم المتمثل في محاولة ابادة منظمة التحرير الفلسطينية مادياً وسياسياً وتعريض الشعب الفلسطيني لمجزرة تفوق اهوالها فظائع النازية من خلال هذه الحرب التي تشنها على لبنان، تعلن وقوفها الى جانب قيادة المقاومة الفلسطينية في نهجها السياسي الوطني الواعي الهادف الى معالجة قضية الوجود الفلسطيني في لبنان بما يساعد على ازالة الاحتلال الاسرائيلي لبلادنا ويصون القضية الفلسطينية ويكرس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وكل ذلك في اطار تنظيم العلاقات اللبنانية - الفلسطينية على اسس المصلحة الوطنية والقومية المشتركة.

٥ - تؤكد الحركة الوطنية تصميمها على مقاومة مشاريع الهيمنة الفئوية الفاشية التي يحاول اصحابها، بالاستناد الى الاحتلال الاسرائيلي صهينة لبنان وتحويله كياناً طائفياً عنصرياً وفرض نظام يقضي على الطموحات الوطنية والديمقراطية السياسية والاجتماعية لشعبنا.

٦ - ترفض الحركة الوطنية مبدأ اجراء انتخابات رئاسة الجمهورية في ظل الاحتلال الاسرائيلي، لأن وقوع شطر كبير من البلاد في قبضة قوات العدو الصهيوني يعطل الارادة اللبنانية الحرة، ويفقد العملية الديمقراطية كل معانيها. لذا تدعو الحركة الوطنية الى ربط الممارسة البرلمانية بهدف اساسي هو هدف ازالة الاحتلال ليصبح مجلس النواب قادراً بعد انجاز هذا الهدف على تنفيذ احكام الدستور تنفيذاً صحيحاً.

٧ - تعلن الحركة الوطنية رفضها مرشح الاحتلال، مرشح الاستقواء بدبابات العدو الاسرائيلي، مرشح الهيمنة الفئوية العنصرية، مرشح التحدي للاكثرية الساحقة من اللبنانيين، مرشح الفاشية والتهديد بتغيير الهوية الوطنية للبلاد.

وتعتبر الحركة الوطنية هذا الترشيح خطراً اكيداً على وحدة البلاد ومؤامرة تستهدف التقسيم. مثلما تعتبر انقاذ لبنان رهناً بتحريره من الاحتلال وبقيام سلطة تمثل شعبه بكل فئاته وقواه الاجتماعية والسياسية لتتمكن هذه السلطة من استعادة ارضه المحتلة وتجديد وحدته وصون سيادته وحفظ استقلاله وتكريس نظامه الديمقراطي وتنظيم علاقاته العربية على اسس المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل.

٨ - تشدد الحركة الوطنية على رفضها كل الشروط الاستسلامية التي يريد العدو الصهيوني المحتل فرضها على شعبنا وتؤكد اصرارها القاطع على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي اللبنانية من دون اي شرط.

٩ ـ تتمسك الحركة الوطنية بمطلب تشكيل قوة دولية تتولى الاشراف على تنفيذ قراري مجلس الامن ٥٠٨، و ٥٠٩ وتحفظ الامن في البلاد الى ان تستعيد الدولة سيادتها على كل الارض اللبنانية ويتحقق حل سياسي للازمة الداخلية يبنى انطلاقاً منه جيش وطني موثوق به قادر على حماية حدود البلاد من الخارج وصون وحدتها في الداخل وعلى حماية النظام الديمقراطي من كل اخطار الديكتاتورية والفاشية.

١٠ ـ تسجل الحركة الوطنية تقديرها لصمود مقاتلي القوات المشتركة اللبنانية ـ الفلسطينية ووحدات الجيش العربي السوري دفاعاً عن ارض لبنان في مواجهة الغزو الصهيوني، مثلما تسجل تقديرها للمساندة الدفاعية والسياسية التي تقدمها سوريا للقوى الوطنية اللبنانية في نضالها ضد الاحتلال والفاشية والتقسيم.

١١ ـ تتوجه الحركة الوطنية الى الدول العربية والى كل القوى الصديقة في العالم داعية اياها الى تقديم العون الملموس لشعبنا في هذه الحرب التي تشنها عليه اسرائيل بدعم اميركي سافر. مثلما تدعو الى اوسع حملة دولية من اجل انقاذ الوف المعتقلين اللبنانيين الحريصين على استقلال بلدهم وسيادته وحريته ووحدته صفاً متراصاً في وجه الغزو الصهيوني.

١٢ ـ تعرب الحركة الوطنية عن ارتياحها الى المواقف الصلبة الصادرة عن كل قوى الصف الوطني

١٣ ـ تندد الحركة الوطنية بالموقف الذي يمارسه بعض اطراف السلطة حيال الاحتلال الاسرائيلي والذي يعتبر هذا الاحتلال سلاحاً للضغط على القوى الوطنية من اجل تصفية الوجود الفلسطيني وتسهيل اسقاط لبنان في قبضة المشاريع الفاشية. وتحذر الحركة الوطنية من الاستمرار في هذا النهج الرسمي المنحرف الذي سيتحمل اصحابه مسؤولية خطيرة امام الشعب والتاريخ

واذ تجدد الحركة الوطنية اعلان التزامها هذا النهج الصامد قتالياً وسياسياً في الظرف المصيري الراهن الذي يجتازه لبنان، تؤكد وحدتها الكاملة حول هذا النهج بقيادة الرئيس وليد جنبلاط، وبالاستناد الى الطاقات النضالية العظيمة التي يختزنها شعبنا والتي ستمكنه من التحرير الكامل لارضنا ومن اعادة لبنان وطناً عربياً موحداً سيداً حراً مستقلاً».

الجدول الزمني لرحيل المقاتلين الفلسطينيين

ايضاح: وقعت الحرب الإسرائيلية ـ الفلسطينية على أرض لبنان ودارت مفاوضات قادها موفد رئيس الولايات المتحدة الأميركية السفير فيليب حبيب يساعده السفير موريس درايبر وسفير الولايات المتحدة الأميركية في لبنان روبيرت ديلون والسفير كريستوفر روس مع الفريقين بصورة مباشرة مع الإسرائيليين وغير مباشرة وبواسطة الحكومة اللبنانية مع الفلسطينيين والسوريين. وبعد عدّة جولات ومشاريع لفك الحصار عن بيروت واصرار اسرائيل على رحيل الفلسطينيين والسوريين إلى خارج بيروت وبالتالي مقاتلي الفلسطينيين إلى خارج لبنان تم التوصل إلى الأمر المنشود حتى وزعت وزارة الخارجية الأميركية خطة رحيل المقاتلين الفلسطينيين من بيروت وهي تتضمن ٢٨ بنداً. كذلك وزعت برنامج الرحيل الذي يبدأ تنفيذه اليوم ويستمر حتى ٣ أيلول المقبل.

ونشرت أيضاً نص طلب الحكومة اللبنانية مساهمة الولايات المتحدة في القوة المتعددة الجنسيات ورد الحكومة الأميركية عليه.

وهنا الجدول الزمني لرحيل المقاتلين الفلسطينيين:

ـ ٢١ آب هو يوم الخروج: ان طليعة القوة المتعددة الجنسيات (نحو ٣٥٠ عنصراً فرنسياً) ستنزل في مرفأ بيروت في الخامسة فجراً للاعداد لبدء عملية خروج مجموعات منظمة التحرير الفلسطينية بحرا.

خلال ذلك تنتشر القوات المسلحة اللبنانية في مواقع متّفق عليها سابقاً في منطقة بيروت خصوصاً في المنطقة المسمّاة الخط الأخضر (خط التماس) للمساعدة في خروج عناصر منظمة التحرير الفلسطينية وستحل قوّات الجيش اللبناني في مواقع تشغلها منظمة التحرير الفلسطينية وتضمن منظمة التحرير الفلسطينية انسحاب قوات «الحركة الوطنية» التي شغلت هذه المواقع مع قواتها.

ومع تقدّم ساعات النهار، تأخذ القوات المسلّحة اللبنانية مواقع أخرى للمساعدة في رحيل عناصر منظمة التحرير الفلسطينية.

في الوقت نفسه يبدأ تجميع عناصر منظمة التحرير الفلسطينية تمهيداً لرحيلها بحراً في وقت لاحق اليوم (٢١ آب) أو

في ٢٢ آب، وتصل السفينة أو السفن التي ستستخدم لهذا الغرض في ٢١ آب.

إن المجموعة الأولى تضمّ الجرحى والمرضى الذين سينتقلون بموجب ترتيبات متفق عليها بحراً وبراً إلى نقاط الوصول في الدول الأخرى.

إن المجموعة أو المجموعات الأولى من عناصر منظمة التحرير الفلسطينية المتوجّهة إلى الأردن أو العراق ستتحرك من نقطة تجمعها إلى السفن أو السفينة التجارية المنتظرة لنقلها بحراً.

- ٢٢ آب: ان المجموعات المتوجهة إلى الأردن أو العراق تكون في ذلك اليوم صعدت إلى السفن وأبحرت من بيروت.

مع الأقتداء ببرنامج ٢١ آب، تتجمّع المجموعات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية المتوجّهة إلى تونس وتنتقل إلى مرفأ بيروت تمهيداً للسفر بحراً.

- ٢٣ آب: في هذا اليوم تكون جميع العناصر المتوجّهة إلى تونس صعدت إلى السفينة التجارية التي تنتظرها.

في الوقت نفسه تتجمّع العناصر المغادرة إلى اليمن الجنوبية وتصعد إلى السفن.

- ٢٤ و٢٥ آب: تجمّع العناصر المتوجهة إلى اليمن الشمالية وسفرها بحراً.

- ٢٥ آب: إذا تأمنت ترتيبات النقل، تتجمّع المجموعات الأولى لعناصر منظمة التحرير الفلسطينية المتوجّهة إلى سوريا وتنتقل براً إلى دمشق عبر الطريق الدولية.

في الوقت نفسه تكون طلائع القوات الفرنسية الموجودة في منطقة المرفأ تسلمت مواقع اخرى متفقاً عليها على الطريق البرية بين بيروت ودمشق للمساعدة في خروج عناصر منظمة التحرير الفلسطينية الى سوريا برا.

ان قوات الجيش اللبناني ستشترك مع الفرنسيين في التمركز في هذه المواقع.

- ٢٦ و٢٧ و٢٨ آب: تصل (على الأرجح) القوات الأميركية والإيطالية وما بقي من القوات الفرنسية الى بيروت وتنتشر في اماكن حددتها لجنة الإرتباط والتنسيق. ويمكن أن يصحب هذا التحرك انتقال القوات الفرنسية التي كانت في المرفأ الى مواقع اخرى في بيروت.

- ٢٦ و٢٧ و٢٨ آب: يستمر انتقال مجموعات منظمة التحرير الفلسطينية المتوجهة الى سوريا براً أو بحرا.

- من ٢٨ آب الى ٤ أيلول: ستلم الأسلحة والمعدات العسكرية وذخائر منظمة التحرير الفلسطينية الى القوات المسلحة اللبنانية.

- ٢٩ و٣٠ و٣١ آب: يعاد نشر العناصر السورية خارج بيروت.

- من ١ الى ٤ أيلول: انتهاء عملية الخروج الى سوريا - براً أو بحراً - لجميع عناصر منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني.

- ٢ و٣ أيلول: تتجمع جميع عناصر منظمة التحرير الفلسطينية المتوجهة الى السودان والجزائر وتسافر بحرا.

بين ٤ و٢١ أيلول: تساعد القوات المتعددة الجنسيات القوات المسلحة اللبنانية في اتخاذ ترتيبات، يتفق عليها بين الحكومات المعنية، لضمان امن دائم في منطقة العمليات.

- بين ٢١ و٢٦ أيلول: سفر القوات المتعددة الجنسيات.

وبموجب خطة الرحيل، على المقاتلين الفلسطينيين مغادرة بيروت خلال اسبوعين. واذا لم يتم الإنسحاب وفقاً للجدول الزمني، تنسحب القوة المتعددة الجنسيات حالا.

ان قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ستكون مسؤولة عن التنظيم والإشراف على تجمع افراد المنظمة ورحيلهم نهائياً وذلك من البداية حتى النهاية عندما يرحل جميع زعماء المنظمة. وان فترة الرحيل يجب ان تكون أقصر ما يمكن وألا تزيد في اي حال عن اسبوعين. ومع أن الخطط الحالية تقضي بالسفر عن طريق البحر والبر فان السفر بطريق الجو ليس مستبعداً.

ان قوافل افراد المنظمة يجب ان تسير خلال ساعات النهار. وعندما تنتقل براً من بيروت الى دمشق، عليها عدم التوقف في اي مكان على الطريق.

وعند مرور قوافل الفدائيين عبر المراكز الإسرائيلية سواء في منطقة بيروت أو في امكان اخرى من لبنان، على الإسرائيليين اخلاء الطريق ما دامت القافلة سائرة في طريقها.

ويسمح لكل من افراد المنظمة ان يحمل سلاحاً جانبياً اي مسدساً أو بندقية أو رشاشاً نصف آلي مع الذخيرة. اما الأسلحة الأخرى فيجب تسليمها كلها الى الجيش اللبناني.

اتفاق مسؤولين اميركيين
عن الأسطول السادس وشركتين لبنانيتين لنقل الفلسطينيين من لبنان

ايضاح: وقع مسؤولون اميركيون عن الأسطول السادس الذي كان موجوداً في مياه البحر الأبيض المتوسط ايام الحرب الإسرائيلية - الفلسطينية - السورية على أرض لبنان سنة ١٩٨٢ مع شركتين لبنانيتين لنقل الفلسطينيين من لبنان إلى البلدان العربية والشركتان هما «سنّو لاين» و«منير بستاني»، وتملكان بواخر متوسطة الحمولة متخصصة بنقل البضائع بين موانىء البحر المتوسط. وسوف تقدم الشركة الأولى ٤ بواخر يمكن للواحدة منها نقل ما بين ٣٠٠ و١٠٠٠ شخص، فيما تقدم الثانية باخرتين بالحمولة نفسها.

وينص الإتفاق على الأمور التالية:

١ - أن تكون البواخر جاهزة في قبرص بتاريخ ٢٠/٨/٨٣، بغية الإبحار الى بيروت في أي وقت بعد هذا التاريخ.

٢ - ينقل الفلسطينيون من مرفأ بيروت المدني، وليس من أي مكان آخر.

٣ - تؤمن قطع الأسطول الأميركي مرافقة وحماية البواخر اللبنانية المدنية.

٤ - تتجه البواخر الى المرافىء الآتية: الإسكندرية (مصر)، العقبة (الأردن)، واللاذقية (سورية)، بمعدل باخرتين لكل ميناء.

٥ - حيث البواخر اللبنانية هي بواخر شحن وليست بواخر ركاب، فقد طلب اليها أن تؤمن بعض التجهيزات الإضافية مثل تأمين مقاعد بعدد الركاب، وتأمين مياه الشرب.

٦ - تؤمن مطابخ احدى حاملات الطائرات الأميركية الموجودة شرق المتوسط وجبات الطعام الجاهز في علب كرتونية.

خطاب الرئيس السوري حافظ الأسد
إبان الإجتياح الإسرائيلي للبنان في ٢ آب ١٩٨٢

«اخواني وابنائي ابطال القوات المسلحة الباسلة في بيروت.

من القلب أوجه اليكم هذه الكلمات لأحيي فيكم رجولتكم وبطولاتكم وتصديكم الشجاع للعدو الطامع بأرضنا ووطننا والراغب في إذلال شعبنا وقتل أطفالنا ونسائنا وشيوخنا واستباحة بيروت الصامدة والغاء عروبتها.

انني أتابع باستمرار انباء قتالكم المجيد وبطولاتكم الفذة واداءكم الرائع ودحركم العدو في كل مرة يحاول النيل من صمود بيروت وعروبتها على رغم بشاعة القصف الهمجي الذي ينفذه براً وبحراً وجواً عليكم وعلى أهلكم هناك. لقد استطعتم بتضحياتكم وصمودكم تأمين الشروط اللازمة لثبات اخوانكم المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين في بيروت على مدى شهرين تقريبا. بورك قتالكم الذي اثبتم به انه لا تستطيع قوة في الدنيا أن تهزم شعباً صمم ابناؤه على القتال حتى النصر. وأنكم، ايها المقاتلون العرب السوريون، صممتم على القتال حتى النصر. لقد احبطتم مخططات العدو وابليتم البلاء الحسن بتصميم وارادة قتالية لا تقهر على رغم تفوق العدو عدداً وعدة واستخدامه اساليب المكر والخداع والحرب النفسية ليوحي لكم بانكم معزولون وأن لا أمل لكم في النجاح في تحقيق مهماتكم.

انني معكم في كل أوقات الليل والنهار والقيادة على اتصال بكم تؤمن ما أمكن من احتياجاتكم وطلباتكم وهي على ثقة من صمودكم وانتصاركم. ان شعبنا العربي في كل اقطاره يرنو اليكم ويرفع الرأس عالياً بكم ويثق بصمودكم. والتاريخ وأجيالنا القادمة ستتحدث عنكم بكل عزة وفخر.

ايها الأحبة.

ان عروبة بيروت امانة بين أيديكم، فاحفظوا هذه الأمانة وادفعوا عن نسائها وشيوخها واطفالها همجية اعداء الإنسانية واجعلوا معركة بيروت ملحمة مجد دفاعاً عن كرامة الأمة العربية ودرساً للمتخاذلين الجبناء.

ايها الأبناء والأخوة.
ليس هناك أعز وأشرف وأروع خلوداً من نهاية أبية للحياة تتم في ميدان القتال دفاعاً عن الوطن. أحييكم وأشد على أيديكم وأقبلكم فرداً فرداً وأطلب اليكم الصمود ودحر العدو والتمسك بشعارنا الخالد الشهادة أو النصر لتكملوا طريقنا، طريق البطولة، طريق الفداء، طريق الشهادة، طريق النصر».

نص بيان لجنة البحوث ـ الكسليك
حول العملية الإسرائيلية ودعوة اسرائيل إلى توقيع الصلح بتاريخ ١٤ آب ١٩٨٢

«على اثر الدعوة التي وجهها في ٧ أيار ١٩٧٩ السيد مناحيم بيغن في الكنيست للرئيس سركيس للإجتماع معه في القدس أو بيروت أو أي مكان آخر من أجل توقيع معاهدة سلام بين اسرائيل ولبنان (وقد تضمنت هذه الدعوة وعده بعدم التخلي عن المسيحيين في لبنان)، انبرى رئيس الحكومة اللبنانية آنذاك، السيد سليم الحص، واحل نفسه محل رئيس الجمهورية الموجهة اليه الدعوة، واجاب رافضاً العرض، وقائلاً: «ان اسرائيل تعلم مثلما يعلم العالم ان لبنان ملتزم بخط التضامن العربي التزاماً كلياً وليس من الوارد ان يخرجه تهويل أو ارهاب أو بطش عن الجادة التي يفرضها ارتباطه العربي المشترك».

«وعلى اثر هذا الجواب عقدت لجنة البحوث اللبنانية ـ الكسليك اجتماعاً استثنائياً كانت نتيجته انها اصدرت بياناً نرى من المفيد، في الظرف الحاضر، ان نعيد الى الأذهان بعض ما جاء فيه. وكان ذلك منذ ما ينوف عن ثلاث سنوات.

«قالت لجنة البحوث في ما قالت:

ان قول الحص «ان اسرائيل تعلم مثلما يعلم العالم ان لبنان ملتزم خط التضامن العربي التزاماً كلياً، وليس من الوارد أن يخرجه تهويل أو ارهاب أو بطش عن الجادة التي يفرضها ارتباطه بالمصير العربي المشترك»، هو قول مخالف للإرادة اللبنانية ومخالف للمصلحة الوطنية اللبنانية العليا. وهو مخالف لمصلحة الدول العربية أيضاً. انه قول غير شرعي ولا يمكن أن يلزم الإرادة اللبنانية...

«ان لبنان المغلوب على امره منذ «اتفاق القاهرة» هو الدولة الوحيدة العالنة حرباً مستمرة على اسرائيل منذ العام ١٩٦٩، وهو الدولة الوحيدة التي تتحمل أوزار هذه الحرب وضحاياها ومآسيها وخرابها منذ عشر سنوات. فأين التضامن العربي مع لبنان، وأين المصير المشترك؟ لقد تخلت الدول العربية عن هذا التضامن، إذ ان واحدة منها لم تعلن كلبنان حرباً مستمرة على اسرائيل...

«فهل التضامن هو في أن يضحى لبنان على مذبح ديماغوجية بعض الدول العربية؟

«ان مصالح الأمم لا تؤمنها فقط اعمال الحرب والقتل والإغتيالات، انما يمكن ان تؤمن أيضاً بالسلوك الدبلوماسي السياسي السلمي الشريف، خصوصاً اذا فشلت مراراً وتكراراً الأعمال العسكرية. فهل تأكد السيد الحص ان ضمان مصالح الدول العربية التاريخية يقضي بتكرار الحروب والأعمال العسكرية الفاشلة ضد اسرائيل؟ وهل تأكد السيد الحص ان ضمان مصالح الدول العربية التي يبدو انه يفضلها على مصلحة لبنان، هو في ان يقوم لبنان وحده بالحرب ضد اسرائيل بالوكالة عن كل الدول العربية التي تتجنب الهزيمة الأكيدة، بعد الهزائم المتكررة؟ ان احداً لا يناقش في ان حال السلام بالنسبة الى اي دولة هي من مصلحتها العليا كما هي أفضل من حال الحرب خصوصاً عندما لا يطلب اي ثمن لهذا السلام، بل على العكس. وعندما يرفض السيد الحص السلام فانما يفعل ذلك في سبيل مصلحة هي غير مصلحة الدولة...

«ولماذا لا يعني التضامن في نظر السيد الحص، إذا كان هناك من تضامن، سوى تبعية «نعاج»، ولا يعني مسؤولية قيادية حرة تستنير بالعقل والضمير. ان الإرادة اللبنانية، مثل الإرادة المصرية والسودانية، مثل ارادة ستين مليون عربي، متضامنة بالعقل والضمير مع المصالح الحقيقية لشعوب ودول هذه المنطقة. وهي، مثل مصر والسودان، تسعى الى بناء السلم مع اسرائيل من اجل مصلحة لبنان ومن اجل مصلحة الدول العربية الحقيقية.

«ان الإرادة اللبنانية، ارادة لبنان الحقيقية، الحرة، ترد بالإيجاب على دعوة السيد بيغن رئيس الحكومة الإسرائيلية لتوقيع معاهدة سلام بين اسرائيل ولبنان كما بين مصر واسرائيل على أساس ما أعلنه الرئيس بيغن نفسه من انه «ليس لدى اسرائيل أو لبنان اي ادعاءات اقليمية تجاه بعضهما البعض»، «ان الموضوع الوحيد الذي يجب بحثه بين البلدين هو توقيع معاهدة سلام بينهما».

«مع الإشارة الى ان ما ورد في تصريح السيد بيغن عن لبنان هو من صلب المطالب الأساسية التي ما انفك اللبنانيون يسعون الى تحقيقها.

«منذ العام ١٩٤٨، لا تزال الأوساط في لبنان وبعض الحكومات العربية تردد في استمرار ان لإسرائيل مطامع اقليمية في جنوب لبنان... واليوم، بعدما اعلن رئيس حكومة اسرائيل علناً، امام البرلمان الإسرائيلي، ان لا مطامع اقليمية لإسرائيل في جنوب لبنان، وانه مستعد لتوقيع معاهدة سلام مع الرئيس سركيس على هذا الأساس، يأتي السيد الحص، مخالفاً الإرادة الوطنية والسلوك القيادي الحر الصحيح، ويرفض الدعوة الى توقيع مثل هذه المعاهدة، مبقياً على حال القتال العسكري مع اسرائيل، خصوصاً انطلاقاً من أرض لبنان الجنوبي، مما يعرض أرض الجنوب للإحتلال الإسرائيلي وتشريد السكان الجنوبيين واضاعة أرضهم وممتلكاتهم...

ان النزاع الوحيد القائم بين لبنان واسرائيل هو اليوم الوجود المسلح السوري والفلسطيني على ارض لبنان.

«فخروج السوريين من لبنان فوراً وتوزيع الفلسطينيين على الدول العربية الكبيرة والغنية، لا يؤمن فقط مصلحة اسرائيل بالسلام على حدودها الشمالية، بل يؤمن أيضاً مصلحة لبنان بالسلام مع اسرائيل ومصلحة الدول العربية جمعاء في هذه المرحلة من تاريخ المنطقة.

«ان لجنة البحوث اللبنانية في الكسليك تنظر بالإيجاب، ومن باب المصلحة اللبنانية العليا، كما من باب مصلحة كل شعوب ودول المنطقة، خصوصاً الدول العربية، الى دعوة السيد بيغن لخروج السوريين من لبنان فورا.

«وقد سبق لها، وطالبت بإنهاء هذا الإحتلال الفاشل على حد قول الرئيس السادات مرات عدة في السابق. وتكرر القول نفسه اليوم. وتنظر بالإيجاب نفسه للدعوة الى اخراج الفلسطينيين الموجودين على أرض لبنان مهما كان عددهم وقد سبق لها أيضاً ان طالبت بهذا الحل مرات عدة في السابق.

ان لجنة البحوث اللبنانية، في الكسليك، مع انتباهها الى التزام الحكومة الإسرائيلية بعدم «التخلي عن المسيحيين في لبنان»، تؤيد زعيم المعارضة الإسرائيلية شيمون بيريز في وصفه دعوة رئيس الحكومة بيغن السوريين للخروج فوراً من لبنان، «بالشجاعة»، وتود ان تؤمن بأن شجاعة اللبنانيين الأحرار كما شجاعة اسرائيل، خصوصاً في عدم التخلي عن اي انسان حر في لبنان لأي طائفة انتمى، سوف تجدان في سوريا ما يقابلهما من شجاعة للإنسحاب الفوري من لبنان، ووضع حد لمأساة شعوب هذه المنطقة بكل وعي وعقل وضمير...»

«هذا ما اعلنته لجنة البحوث اللبنانية - الكسليك يوم ٨ أيار ١٩٧٩ وبقي، بالنسبة الى الحكم والحكومة، كصوت يدوي في صحراء. لكنه سيظل يدوي من الآن فصاعداً الى ان يسمع في نهاية المطاف.

«وفي ١٨ حزيران ١٩٧٩ عقبت اللجنة على القرار الذي كان مجلس الأمن أصدره بناء على طلب الحكومة اللبنانية بعد غارة شنها جيش الدفاع الإسرائيلي على مواقع المسلحين الفلسطينيين في الجنوب، وعبر فيه عن أسفه لأعمال العنف «ضد لبنان» (كذا) مديناً بذلك دولة اسرائيل في صورة مبطنة. وقد ضمن مجلس الأمن هذا القرار أوامر ونواهي موجهة الى اسرائيل ومنها الكف عن تقديمها المساعدات الى «المجموعات المسلحة غير المسؤولة».

«أعلنت لجنة البحوث اللبنانية - الكسليك بتاريخ ١٨/ ٦/ ١٩٧٩ رأيها في شأن هذا القرار، وفي شأن مجلس الأمن الذي أصدره والحكومة اللبنانية التي استصدرته. وهذا بعض ما قالته في بيانها وتقتضي الأحوال الحاضرة التذكير به. فلعل في التذكير فائدة لمن لم يكتشفوا قبل اليوم ما كشفته هذه اللجنة بالأمس غير القريب، ونادت به على الدوام الى ان جاءت تطورات الأحداث كما توقعتها اللجنة. ومما جاء في البيان المذكور:

«فاسرائيل، والأمم المتحدة معها، مدركة بأن الدولة اللبنانية انما تتحول تدريجياً الى دولة فلسطينية بفضل ألف وألف عامل وفاعل ليس هنا مجال لتعدادها، وان هذه الدولة الفلسطينية، ظاهرة أم مغطاة بعباءة لبنانية، سوف تستمر على سياسة الإعتداء عليها، وان ليس للدولة المعتدى عليها، اسرائيل، سوى الرد على مصدر الإعتداء. وهذا حق من حقوقها من غير الوارد ان ينكره احد عليها...

«ويكفينا هنا، بعد كل ما قيل وكتب في شأن هذا القرار، ان نسجل عليه وعلى مصدريه ومستصدريه، عدم فهمهم لبعض ما تناوله، اما بالأمر واما بالنهي، في بعض فقراته.

«وهذا البعض هو دعوة اسرائيل الى وقف المساعدات التي تستمر في تقديمها الى «المجموعات المسلحة غير المسؤولة» التي يصب عليها مجلس الأمن، العامل لحساب «البتروقراطية» جام غضبه.

«فلتقدير درجة الكفر في المفاهيم الدولية، سياسية كانت أم قانونية، فان هذه الناحية من القرار تتجاهل لأن «المجموعات غير المسؤولة» التي تشير اليها، انما هي مجموعات ثارت على الحكم القائم في لبنان لأسباب ليس هنا مجال الإسهاب في شرحها. والمهم في الأمر أن هذه «المجموعات» انما هي مجموعات ثائرة على الحكم المتسلط عليه الغرباء على انواعهم واشكالهم. والمجموعات الثائرة التي تتوافر فيها شروط القيادة المعروفة والمسؤولة، واحترام الأنظمة التي ترعى الحروب الدولية، انما تصبح جماعة محاربين من حقهم ان يستعينوا، لمواصلة حربهم، بكل مساعدة قد تقدم اليهم من دون ان يكون في تقديمها اليهم اي خروج على القوانين الدولية»...

«هذا بعض ما كانت تقوله في الماضي لجنة البحوث اللبنانية - الكسليك.

«والواجب يملي عليها، اليوم، بأن تقول من دون هوادة مثله وأكثر منه. وهكذا ستفعل من دون الخروج ابداً عن الخط الذي ترسمه الحقيقة والعقل والضمير. فكما أنها في مطلع الشهر الماضي، ١٩٨٢/٧/٢ قالت ما تعتبره كلمة حق في دخول جيش الدفاع الإسرائيلي لبنان ليطرد منه القوات الفلسطينية والسورية، فانها ستقول، وعما قريب، كيف أن بلاد الغرب المتعامية لا تدرك ان العملية الإسرائيلية من شأنها من دون غيرها، ان تبدد مخاوف العالم الحر من سيطرة الإرهاب الدولي والتسلط الشيوعي على هذه المنطقة بما فيها من مصادر بترول، وكيف أن تعاميها هذا متأت عن تفوق الآلة الإعلامية الفلسطينية المتلازم مع انحطاط الأخلاق لدى بعض حكومات دول العالم كما يتلازم احياناً فعل ارتكاب الجريمة بفعل الإشتراك بها».

خطة فيليب حبيب لخروج الفلسطينيين

ايضاح: هذه الخطة أعدّها موفد الرئيس الأميركي السفير فيليب حبيب والتي أعلنها رئيس الجمهورية آنذاك الياس سركيس وأقرّها مجلس الوزراء اللبناني بتاريخ ١٨ آب ١٩٨٢ بشأن الحرب الدائرة في لبنان وخروج الفلسطينيين منه:

١ - وقف اطلاق النار.

٢ - يغادر المسلحون الفلسطينيون وقياداتهم بصورة سليمة وفقاً لبرنامج زمني وللأماكن المعدة لهم.

٣ - تراقب قوات الأمم المتحدة «القوة المتعددة الجنسيات» عملية الإنسحاب الفلسطيني.

٤ - الحكومة اللبنانية حصلت على ضمانات لتأمين سلامة الفلسطينيين يوم المغادرة.

٥ - يوم المغادرة ستنتشر قوة متعددة الجنسيات لحماية الفلسطينيين الباقين «المدنيين» واللبنانيين.

٦ - القوة المتعددة الجنسيات تتألف من ٨٠٠ أميركي ٨٠٠ فرنسي ٤٠٠ ايطالي.

٧ - اذا تعذر تنفيذ الإتفاق تغادر القوة المتعددة الجنسيات لبنان فورا.

٨ - تستمر مهمة القوة المتعددة الجنسيات شهراً ويمكن للحكومة اللبنانية تمديد هذه المدة بطلب الى حكومات الدول المعنية.

٩ - ٣ آلاف عنصر من الجيش اللبناني تساهم مع القوة المتعددة الجنسيات، كما أن قوى الأمن الداخلي ستساهم في العملية.

١٠ - منظمة الصليب الأحمر الدولي يمكنها الإشراف على عملية المغادرة.

١١ - المغادرة ستتم في معظمها بحراً (مرفأ بيروت) ومنها براً الى سوريا ومنها جوا.

١٢ - الجيش اللبناني ينسق مع منظمة التحرير والقوة المتعددة الجنسيات.

١٣ - عملية المغادرة تتم بخلال ١٥ يوماً، على أن تتم المغادرة في النهار.

١٤ - تسحب القوات الإسرائيلية من الطرقات البرية التي سيسلكها الفلسطينيون.

١٥ - تسلم الأسلحة الثقيلة الى الجيش اللبناني.

١٦ - تعلن اسماء القيادة الفلسطينية بشكل واضح.

١٧ - السجناء من الجانبين يعالج امرهم ابتداء من الإفراج عن الطيار الإسرائيلي.

رسالة الرئيس شفيق الوزان إلى الشعب الفلسطيني يوم الرحيل من لبنان

«سيادة الأخ ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.
أغالب النفس في كل مشاعرها في هذه اللحظات التاريخية التي فيها تغادرون.
تغادرون الساحة اللبنانية الصامدة الصابرة المثخنة بالجروح الى ساحات العالم العربي الواسع وفي قلبكم قضية، وفي ساعدكم همة وفي جهدكم عزم وتصميم. ولئن كانت نقلة من ساحة الى الساحات، فقد وضعتم العالم العربي بأسره أمام مسؤولياته الحقيقية حيال قضيتكم، فلم يعد في امكانه ان يتنصل من التزاماته نحوها، كما لم يعد في امكانه ان يلحق جميع أعبائها على كاهل هذا الوطن الصغير الذي تشهدون انتم أكثر من غيركم على جسامة ما قدم من تضحيات لنصرة حقوقكم المشروعة. وانتم تشهدون أكثر من غيركم على مدى ثقل الأعباء الذي القي على كاهله لسنوات طويلة، فاشتدت أزمته بقدر ما اشتدت الهجمة الضارية عليكم، فكان في النتيجة هذا الإحتلال الإسرائيلي للبنان الذي استغل خلافات العرب وتناقضات العالم وكان العبء على لبنان في النتيجة عبئاً عليكم، وكان الضرر عليكم ضرراً على لبنان. قدر قاس تقاسمناه معاً طوال سنوات طويلة.
وإذ تغادرون اليوم ولبنان يعاني من النزف والتناقضات فضلاً عن الإحتلال وآثاره المريرة والخطيرة، فلكم عهد لبنان على ان يبقى كما كان دائماً وضمن أقصى طاقاته وامكاناته أميناً على قضيتكم، مدافعاً عن حقوقكم وداعية لنشاطاتكم من أجل النصر الذي تريدون ونريد.
لقد شهدنا معاً على هذه الأرض الطيبة جملة من المصاعب والأحزان وآمل من كل قلبي في أن نتجاوزها معاً الى خلاص قريب للبنان من أزمته المستفحلة، والى فلاح مسيرتكم في اتجاه الوصول الى وطن ودولة.
نودعكم ولا نودع. فنحن سنبقى معاً من اجل قضيتكم، قضية الأرض المقدسة، قضية الحق والمصير. وفقكم الله سنلتقي دوماً في كل حفل ومحفل للدفاع عن حقوق كل منا، فلبنان كان وسيبقى أبداً نصير حق لكل صاحب حق مثلكم.
من بيروت، نصيرة الحق وأم الشرائع، من بيروت عاصمة الشرف الوطني، تحية اللبنانيين كل اللبنانيين، تلك اصالتهم مسلمين ومسيحيين، رافقتكم السلامة».

١٩٨٢/٨/٣٠

الكلمتان المتبادلتان بين الوزان وعرفات يوم الرحيل الفلسطيني

بعدما عانق عرفات جميع المودعين على الأرض صعد الى الباخرة وتبعه المودعون الى صالون الباخرة حيث كانت في استقباله بعثة شرف يونانية رسمية.

وفي الصالون أخذ الجميع استراحة قصيرة، ثم قدم عرفات الى الوزان درع الثورة الفلسطينية، ثم تلا آياً من الذكر الحكيم: «ومن اوفى بعهده في الله نستبشره ببيعكم الذي بايعتم به، وذلك هو الفوز العظيم». (صدق الله العظيم).
وتابع: «انني لم أكن أعلم أن الرئيس سركيس سيوفد ممثلاً ثانياً له». وتوجه الى الوزان: «هذه رسالة مني أقدم اليك فيها باسم شعبنا الفلسطيني وساماً أصدرت فيه قراراً هذا نصه: «ان رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قائد القوات الفلسطينية المسلحة تقديراً منه لبطولة المجاهدين المدافعين عن لبنان وعاصمته الخالدة بيروت، واعتزازاً بصمود المدينة المجاهدة البطلة التي تحدث بكل اباء وشموخ وعنفوان الصهاينة واستعصت على جيش الغزاة الإسرائيلي بكل آلة حربه الكبيرة والمتقدمة، وتحملت حصاره القاسي الشديد قرابة ثلاثة أشهر وتمكنت من مواجهة هجماته المتكررة المصحوبة بأعنف أنواع القصف والتدمير ليلاً نهاراً من البر والبحر والجو، وظلت بيروت على رغم ذلك صامدة شامخة تتحدى هؤلاء الغزاة مسجلة بذلك أروع ملاحم البطولة وأنبل صور التضحية وأقوى صور الصمود.
نقرر باسم الله وباسم الجهاد منح كل من ساهم في شرف الدفاع والجهاد عن مدينة بيروت الباسلة وسام صمود بيروت المجاهدة. والله من وراء القصد أن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم.
أرجو يا دولة الرئيس أن تتقبل هذا مني ويتقبل أخي رينه الى فخامة الرئيس من الشعب الفلسطيني ومن قواته المسلحة ومن القوات المشتركة «الفلسطينية اللبنانية»».

ورد الوزان: «ابا عمار يشرفني ان أكون في هذه اللحظات التاريخية ممثلاً لفخامة الرئيس سركيس ومعي الزميل معالي الوزير رينه معوض يشاركني في تمثيل فخامة الرئيس. ولعل في ذلك بعض الخروج على البروتوكول والتقاليد أن يكون اثنان ممثلين وانما هو المعنى الذي تعرفه والذي عشته في هذا الوطن اننا أردنا أن نكون بالجناحين ممثلين لوداعك موقتاً، لأننا لا نعتبرك مغادراً فانت معنا باق بقضيتك وبنجاحك الذي نعمل من اجله وسنبقى عاملين من اجله.

لبنان، وبيروت العاصمة لئن اثخنا بالجروح ولئن تحملا العبء الكبير فهما يتقبلان مرغمين ما هو حاصل. لكن عهد لبنان بكل ابنائه ان يستمروا ابداً من اجل الحرية والديمقراطية، فهما توأمان في لبنان ومن دونهما لا يعيش لبنان ولا يعرف اهله لا الراحة ولا الأمان فطالما ان قضيتك قضية حق وقضية شعب مظلوم يكافح من اجل حقه وعودته الى ترابه والى وطنه والى اهله، فنحن معك ابداً في كل محفل وفي كل مكان. على بركة الله، وفقك الله انت واخوانك العاملين المناضلين الثوار، ستذهبون لتنتشروا في كل البلاد العربية التي استقبلت أو التي لم تستقبل معاني الثورة الحقيقية، ثورة العمل والتحرر من اجل الحرية في كل أوطاننا العربية بل في وطننا العربي الكبير.

لبنان صحيح انه اليوم مثخن بالجروح لكنه بإرادة بنيه، كل بنيه، سيخرج أيضاً معافى باذن الله، مصمماً بارادته الصلبة التي بدت من ابناء بيروت مشاركة في معركة الكرامة، هذه الإرادة ستبقى هي الرمز لكل ما يدفعنا في كل اعمالنا. وسنبقى باذن الله عاملين من اجل قضيتكم ومن اجل قضيتنا ومن اجل كل قضية محقة. وفقكم الله واعادكم الينا ونعود اليكم لمتابعة الطريق، فالطريق طويل وطويل جداً».

فقاطعه عرفات: «ولكن حتى النصر باذن الله».

البيان «الإسلامي - الوطني»
بتاريخ ١٩ أيلول ١٩٨٢ بين اقطاب مسلمين ومسؤولين في الحركة الوطنية (المكان: منزل الرئيس صائب سلام)

«ان المجازر البربرية والإعتداءات الوحشية التي قامت بها اسرائيل اثناء عملية اجتياحها واحتلالها لمدينة بيروت وللمخيمات الفلسطينية، استهدفت الشعبين اللبناني والفلسطيني معا. وخلافاً لكل التعهدات التي قطعتها اسرائيل لأميركا بعدم دخول بيروت، وللضمانات المشددة التي اعطتها الولايات المتحدة الأميركية عبر مبعوثها فيليب حبيب وعبر ما صدر عن الرئيس ريغان شخصياً من تأكيد لتلك الضمانات حول حماية المدنيين في بيروت وابناء المخيمات، تم الإجتياح والإحتلال الإسرائيليين لمدينة بيروت وضاحيتها الجنوبية وللمخيمات في وجه مقاومة وطنية باسلة. واتخذ هذا الإحتلال مدى لا أثر فيه للخلق والشرف والإنسانية، واشكالاً لا قيود عليها من العرف والقانون والشرائع السماوية والبشرية، من تقتيل جماعي لأبرياء عزل من الشيوخ والنساء والأطفال على صورة استهولتها شعوب العالم بأسره.

لقد كان صمود بيروت امام القوات الإسرائيلية مدة ٣ أشهر شاهداً، لا على بطولة اللبنانيين فحسب، بل حجر الزاوية لحل سياسي ارتضاه اللبنانيون والفلسطينيون ورحبت به الأسرة الدولية كلها، وهو حل اعتبره العالم بأسره خطوة بارزة في طريق السلام الشامل للمنطقة والعالم، وطريق فذة وحضارية في حل مشاكل الشعوب.

لكن هذا الصمود، بعدما أوصل الى الحل المشرف الذي أوصل اليه هو منذ دخول اسرائيل موضع تشويهها وتآمرها، فاطلاق المدافع على العاصمة وقتل ابنائها العزل وقتل العزل والأبرياء في المخيمات الفلسطينية الخالية من مقاتليها ودهم المنازل والإعتقالات والاعتداءات على الممتلكات وسرقة المكتبات والثروات الثقافية، صور من الوحشية تريد اسرائيل ان تنقلها الى كل مكان تدخله.

اننا إذ نندد بالفظائع الإسرائيلية الأخيرة، نحمل اسرائيل والولايات المتحدة مسؤوليتها، ونطالب بالإستقدام الفوري لقوات دولية فاعلة وقادرة على ردع العدوان الإسرائيلي، وليس للمراقبة فقط بل للإشراف على تنفيذ الإنسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي اللبنانية.

ولمناسبة ما اعلنه وزير العلاقات الخارجية الفرنسية السيد كلود شيسون من استعداد فرنسا لإرسال قوة عسكرية فرنسية ضمن اطار الأمم المتحدة أو خارجها لحماية المدنيين في بيروت، ندعو الحكومة الى توجيه طلب رسمي الى الحكومة الفرنسية للإسراع في ارسال تلك القوة مع تقدير لبنان وشكره».

نص الرسالة التي وجهها مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد إلى السفير موريس دريبر وسفراء الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وايطاليا المعتمدين في لبنان: بتاريخ ١٩/ ٩/ ١٩٨٢ (محمّلاً اسرائيل مسؤولية «اقتراف اسرائيل الجرائم» في مخيمي صبرا وشاتيلا)

«اتشرف بان اوجه اليكم هذه الرسالة باسم طائفتي الاسلامية في لبنان. وآمل في انكم سترفعونها الى رؤساء جمهورياتكم. واثق بانها ستحملها على القيام بالاجراءات الملائمة لتفادي المزيد من تدهور الوضع في عاصمتنا وفي سائر انحاء جمهوريتنا اللبنانية.

ان شعبنا يقدر كل التقدير اقدام حكومات بلادكم العظيمة على ارسال فرق من قواتكم الوطنية للاشراف على التنفيذ الامين لانسحاب القوات المقاتلة لمنظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. وثقة منها بان الاتفاق نفذ خير تنفيذ من السلطات اللبنانية ومن منظمة التحرير.

فقد سارعت حكوماتكم الى اتخاذ المبادرة في سحب قواتها من بيروت. وعقب ذلك التمركز التدريجي لقوات الامن اللبناني في مواقعها في غرب بيروت، وفقاً للخطة الامنية التي وضعتها الحكومة اللبنانية، وبالتعاون التام مع جميع الجهات المعنية.

وبينما كانت تسير عملية اعادة سيادة القانون والامن الى غرب بيروت وشرقها، صدم اللبنانيون بمقتل رئيسهم الشاب المنتخب الشيخ بشير الجميل. وقتلت الايدي المجرمة الرئيس المنتخب، وهو يرئس اجتماعاً لمساعديه، يعطيهم فيه التعليمات للتعاون مع السلطات الشرعية في جهودها لبسط الخطة الامنية في شرق مدينة بيروت. فاعلن جميع اللبنانيين الحداد على رئيسهم الفقيد بحزن وسكينة وكرامة. وشارك كل الشعب اللبناني في هذا الحداد.

وتجاهلت اسرائيل الاسى العميق والشامل لكل الشعب اللبناني، فاختارت اليوم التالي لوفاته، لتخرق اتفاق انسحاب قوات منظمة التحرير، ولتدفع بقواتها العسكرية نحو غرب بيروت، من دون اي طلب من الدولة اللبنانية او من الشعب اللبناني، ومن دون اي تفويض من الجماعة الدولية. ولم يكن اتفاق الانسحاب يسمح الا لقوات الامن اللبنانية الشرعية بان تحل محل القوات الدولية المنسحبة، وبان تؤمن سيطرة الشرعية سيطرة تامة على عاصمتنا اللبنانية. وكانت القوات اللبنانية تقوم بهذا الواجب من دون ان تواجه اية صعوبة تذكر.

فلم يكن هنالك اي مبرر لغزو بيروت الغربية، كما لم يكن هنالك اي مبرر من قبل لاجتياح القوات الاسرائيلية الاراضي اللبنانية. ان كل هذا الغزو هو عمل عدواني ضد لبنان. وهو يعتبر خرقاً لروح اتفاق الانسحاب ونصه، ويتحدى مصداقية حكوماتكم التي ارسلت قواتها الى لبنان، لتضمن انسحاب قوات منظمة التحرير من بيروت. ويطبق هذا الضمان ايضاً على سحب قوات اسرائيل من بيروت ومن كل لبنان. وحكوماتكم ملتزمة جلاء القوات الأسرائيلية عن لبنان جلاء تاماً، بمشاركتها في تطبيق اتفاق الانسحاب، وباعتمادها قراري مجلس الامن الرقم ٥٠٨ و ٥٠٩ وقراره الاخير المتخذ في ١٨ ايلول ٨٢.

انني ادعو حكوماتكم الى تحمل مسؤولياتها كاملة في شأن انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي اللبنانية انسحاباً فورياً، مثلما تحملت مسؤولية انسحاب قوات منظمة التحرير. وما لم يحدث هذا، فانني اخشى ان يميل الرأي العام اللبناني الى الاعتقاد بان اشرافكم على انسحاب القوات الفلسطينية كانت الغاية منه ايجاد فراغ يسهل الاحتلال الاسرائيلي لمدينة بيروت بكاملها.

وكانت لهذا الاحتلال حتى الآن العواقب الوخيمة الآتية على حياة شعبنا اللبناني:

أولاً ـ استشهاد المئات من المناضلين في سبيل الحرية الذين قاوموا الاجتياح العدواني الاسرائيلي لمدينة بيروت.

ثانياً ـ القتل الجماعي الذي ارتكبته قوات الاسرائيليين وقوات سعد حداد التابعة لها لمئات الفلسطينيين الابرياء في مخيمات اللاجئين.

ثالثاً ـ الاخلال بامن العاصمة وتعطيل مواصلاتها وفعالياتها الاقتصادية والتربوية.

رابعاً - ايقاع ازمة في المواد الضرورية لمعيشة الشعب كالماء والغذاء والكهرباء والهاتف والادوية.
خامساً - الاعتداء على حقوق المواطنين الانسانية، بتهديم منازلهم واحتلال هذه المنازل والتوقيف الاعتباطي للمواطنين اللبنانيين.
سادسا - التجاهل التام لحرمة اماكن العبادة بتهديم بعضها لحرمان المؤمنين من حق اداء فروض العبادة فيها.
اننا نحمل حكوماتكم والعالم المتمدن كله مسؤولية هذه التجاوزات الاسرائيلية. وتتجاسر اسرائيل على اقتراف هذه الجرائم مدفوعة بمركب تفوقها بالاسلحة التي قدمتها اليها الولايات المتحدة ومعتمدة على موقف لا مبال او موقف تأييدي من بعض الدول الكبرى. ونعتقد انه حان الوقت لتضع الدول الكبرى حداً لاستخفاف اسرائيل بالضمير الانساني، وبالرأي العام العالمي، وبالقانون الدولي، وبقرارات الامم المتحدة، وباعلان حقوق الانسان.
اننا نطالب بعودة سريعة لقواتكم الى لبنان، لتضمن الانسحاب الفوري والكامل لقوات اسرائيل من كل لبنان، كما سبق لها ان ضمنت انسحاب القوات الفلسطينية».

نص القرار الذي اصدره مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٩ أيلول ١٩٨٢ إثر ما سمّي بمذبحة الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا

«ان مجلس الامن، وقد رُوّع للمذبحة التي تعرض لها المدنيون الفلسطينيون في بيروت، واستمع الى تقرير الامين العام اس/ ١٥٤٠٠، ولاحظ ان حكومة لبنان وافقت على ارسال مراقبين للامم المتحدة الى اكثر مواقع المعاناة والخسائر في الارواح داخل المدينة ومن حولها.
١ - يدين المذبحة الاجرامية للمدنيين الفلسطينيين في بيروت.
٢ - يؤكد مرة اخرى قراريه ٥١٢/ ١٩٨٢ و٥١٣/ ١٩٨٢ اللذين يطالبان باحترام حقوق السكان المدنيين من دون اي تمييز ورفض كل اعمال العنف ضدهم.
٣ - يخول الامين العام اتخاذ خطوة فورية لزيادة عدد مراقبي الامم المتحدة داخل بيروت ومن حولها من ١٠ الى ٥٠. ويكرر التأكيد على انه يجب الا يكون هناك اي تدخل في انتشار المراقبين وعلى ان تكون لهم حرية مطلقة في التحرك.
٤ - يرجو الامين العام بالتشاور مع الحكومة اللبنانية ضمان الانتشار السريع لهؤلاء المراقبين ليستطيعوا المساهمة، بكل الوسائل الممكنة في اطار انتدابهم، في الجهد المبذول لضمان الحماية الكاملة للسكان المدنيين.
٥ - يرجو الامين العام ان يبدأ سريعاً مشاورات مناسبة، خصوصاً مع الحكومة اللبنانية، في شأن الاجراءات الاضافية التي يمكن ان يتخذها المجلس بما في ذلك احتمال نشر قوات تابعة للامم المتحدة لمساعدة هذه الحكومة على ضمان الحماية الكاملة للسكان المدنيين في بيروت وضواحيها. ويرجوه ان يقدم تقريراً الى المجلس في غضون ٤٨ ساعة.
٦ - يشدد على ان يسمح كل المعنيين للمراقبين وقوات الامم المتحدة التي شكلها مجلس الامن في لبنان بالانتشار وبتأدية المهمات التي كلفوا القيام بها. ويلفت في هذا الصدد الى واجب كل الدول الاعضاء - بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الامم المتحدة - قبول قرارات المجلس وتنفيذها وفق الميثاق.
٧ - يرجو الامين العام ان يبقى المجلس على اطلاع في صورة عاجلة ومستمرة».

نص مشروع اسرائيل لمفاوضات لبنانية اسرائيلية شاملة تحت عنوان «معاهدة أمنية مع لبنان» والموضوع في ١١ تشرين الأول ١٩٨٢

في الحادي عشر من تشرين الاول ١٩٨٢ طرحت اسرائيل مشروعاً لمفاوضات لبنانية - اسرائيلية شاملة مكوناً من خمسة فصول تحت عنوان: «معاهدة امنية مع لبنان». وقد وضعت الفصول تحت العناوين التالية:
اولاً : احكام عامة، وهي مؤلفة من ست فقرات تتناول.
أ - الشروط التي يجب ان تنطوي عليها المعاهدة الامنية مع لبنان وتحدد المساحة الكاملة لطرفي المعاهدة.
ب - انهاء حالة الحرب والاعمال المعادية وعدم استخدام اراضي احد الطرفين لاعمال عدائية ضد الطرف الاخر وحق كل طرف في التصرف للدفاع عن النفس في حال خرق هذا الاتفاق.

ج ـ نزع السلاح وتحديد القوات وتحديد نوعية السلاح المستخدم.
د ـ الاخذ في الاعتبار ان لبنان لم ينهِ حالة الحرب مع اسرائيل.
○ ان الحكومة اللبنانية سمحت في الماضي بقيام قوة في اراضيها تابعة لمنظمة التحرير مهمتها العمل ضد اسرائيل كما سمحت باحتلال سوري لمعظم الاراضي اللبنانية بما فيها العاصمة.
○ التأكيد على الا يسمح لبنان مرة جديدة بان تكون اراضيه مصدراً لتهديد سلام الجليل.

ثانياً: ويتعلق بـ «العناصر الاساسية للمعاهدة الامنية مع لبنان».
أ ـ «تحدد المعاهدة الامنية في اطار اتفاق سياسي بين اسرائيل ولبنان» (ويمكن للولايات المتحدة ان تكون شاهداً على الاتفاق او موقعاً له كفريق ثالث) ويعطى الاتفاق اسم «الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي».
ب ـ تشمل المعاهدة الامنية:
○ الشروط الامنية:
○ شروطاً غير عسكرية تخصّ الوضع الامني وتكون تحت عنوان «التطبيع». وتمهد الطريق لقيام حالة سلم تحدد في معاهدة سلام تتفق نصوصها مع اعلى مستوى امني مرغوب فيه.
ج ـ ان الشروط العامة الامنية يجب ان تفهم على النحو الآتي:
○ الغاء حالة الحرب بين اسرائيل ولبنان.
○ لا يكون من حق اي طرف السماح بقيام عمليات عدائية من اراضيه ضد اراضي الطرف الاخر.
○ ليس من حق اي طرف ان يسمح بأي نشاط عسكري اجنبي على ارضه الا بالتفاهم مع الطرف الآخر.
○ لا يسمح اي طرف لمنظمة التحرير، ومنظمات الارهاب الدولية او اي منظمات ارهابية تحت اي اسم بان تعمل ضد الطرف الآخر.
○ لا يحق لأي طرف ان يوظف قواته المسلحة ضد الطرف الآخر من أراضي دولة ثالثة.
○ الى حين اقامة حالة السلام تحتفظ اسرائيل بحق القيام بطلعات جوية استطلاعية فوق الاراضي اللبنانية.

ثالثاً: يتضمن الشروط الخاصة بالمنطقة الامنية بغياب «معاهدة السلام» بين اسرائيل ولبنان. وهي على النحو التالي:
أ ـ ان المنطقة الامنية يجب ان تضمن:
○ منع تركيز مدفعية تشكل تهديداً للجليل.
○ منع تركيز قاعدة لصواريخ ارض ـ جو تشكل خطراً على الطيران الاسرائيلي.
○ «وفي اي حال ـ وحتى في حال تغير الوضع السياسي الاستراتيجي في لبنان ـ او في حال استئناف الحرب الاهلية في لبنان يمنع على المنظمات او المجموعات الارهابية العاملة ضد اسرائيل او القوات الاجنبية التي لا توافق اسرائيل على وجودها بأن تتمركز في هذه المنطقة» (اي المنطقة الامنية).
○ استمرار العمل بسياسة الحدود المفتوحة مع اسرائيل.
ب ـ يجب ان يكون عمق المنطقة الامنية مراوحاً بين ٤٥ و ٥٠ كيلومتراً، ويفضل ان تكون منطقة المطلة، بداية هذا العمق.
○ ان الضرورة التي أملت تحديد العمق بـ ٤٥ الى ٥٠ كيلومتراً لحظت الاعتبارات التالية:
١ ـ مدى المدفعية التي تصل الى ٥٠ كيلومتراً عند تركيزها في المناطق الجبلية.
٢ ـ الطبيعة الطوبوغرافية التي تسمح بالاشراف على المنطقة الامنية من الشمال مثلاً الطرقات ومحاور الطرقات والارض المشرفة.
«ان حدود المنطقة الامنية كما هي مبيّنة على الخريطة عينت على اساس الاعتبارات المشار اليها، وتشمل هذه الاعتبارات جبل الباروك وطريق الدامور المؤدية الى جبال الشوف دون ان تكون مدينة الدامور جزءاً منها».
ج ـ تحديد القوات في المنطقة الامنية:
○ الجيش اللبناني هو القوة الوحيدة المسموح لها بالتواجد في المنطقة الامنية.
○ الى حين توقيع معاهدة السلام بين اسرائيل ولبنان تعتبر «القوات المحلية» جزءاً من الجيش اللبناني وتشكل العمود الفقري للقوات المسلحة اللبنانية المسموح لها بالتواجد في المنطقة الامنية (تقصد اسرائيل بـ «القوات المحلية» ميليشيات الرائد سعد حداد).

O ان القوات المسلحة الوحيدة المسموح لها بالتواجد في المنطقة الامنية هي: الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي، اما سائر القوى فتجرد من سلاحها.

O في المنطقة الامنية تعتبر ممنوعة المدفعية وقواعد صواريخ ارض - ارض وارض - جو، وارض - بحر.

O في المنطقة الامنية هذه تمنع اي تعزيزات عسكرية ضد اسرائيل.

O الى حين توقيع معاهدة سلام بين اسرائيل ولبنان تحتفظ اسرائيل بثلاثة مراكز للانذار المبكر في المنطقة الامنية ويكون احدها في جبل الباروك.

د - مراقبة المنطقة الامنية:

O تشكل لجنة لبنانية - اسرائيلية مهمتها السهر على تنفيذ الشروط الامنية المتفق عليها في المنطقة الامنية.

O تكون للجنة سلطة تشكيل فرق عمل مشتركة لمراقبة المنطقة.

O تكون للجنة سلطة تشكيل لجان فرعية مهمتها السهر على الاتفاقات وتطبيقها.

O يكون لاسرائيل الحق في الاحتفاظ بمراقبة جوية وبحرية للاطمئنان الى سلامة التنفيذ، وتشمل هذه المراقبة كل المجال الجوي وكل المجال البحري الاقليمي.

هـ - الشروط غير العسكرية تسمح بما يلي:

O بقاء الحدود المفتوحة للاتصال السكاني وتبادل البضائع بين اسرائيل ولبنان وفي جميع الحالات بين اسرائيل والمنطقة الامنية.

O تشكيل لجان مهمتها تأمين علاقات طبيعية اكثر تقدماً في الحقول التالية: التجارية، السياحة، الزراعة، الجمارك، الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل الجوي والبحري والبري.

O انشاء وكالات ذات تمثيل مشترك مهمتها مواصلة العمل في حقل تطبيع العلاقات.

رابعاً: يشتمل على شروط تطبيق المعاهدة الامنية:

أ - تبقى القوات الاسرائيلية في مراكزها الحالية الى حين انسحاب منظمة التحرير من لبنان، والى حين تسليم اسرائيل اسرى الحرب الذين اعتبروا مفقودين خلال المعارك او مخطوفين وكذلك جثث الجنود.

ب - تنسحب قوات الدفاع الاسرائيلية من الخط الحالي الى الخط المشمول بمساحة المنطقة الامنية المحددة بـ ٤٥ الى ٥٠ كيلومتراً بعد انسحاب السوريين من جبل لبنان وحلول القوات المتعددة الجنسيات في المحاور الرئيسية لمنعهم من العودة وكذلك منع منظمة التحرير.

ج - تحتفظ قوات الدفاع الاسرائيلية بمواقعها في المنطقة الامنية كما هو مبين في الخريطة الى حين التوقيع على الاتفاقين التاليين:

- الاول يتحقق بوساطة الولايات المتحدة ويقضي بانسحاب جميع القوات الاجنبية ونزع دائم لسلاح اي قوات اجنبية اخرى ما عدا تلك المتفق عليها بين طرفي الاتفاق.

- الثاني التوصل الى اتفاق اسرائيلي - لبناني عن طريق مفاوضات مباشرة (مع امكانية مشاركة الولايات المتحدة الاميركية) على المعاهدة الامنية وشروط التطبيع كما اشير اليها انفاً.

د - بعد توقيع الاتفاقات يبدأ انسحاب القوات السورية والاسرائيلية (وحتماً لا يتم الانسحاب قبل ذهاب منظمة التحرير من لبنان) على ان يتم انسحاب القوات الاسرائيلية والسورية بشكل متزامن ومرحلي على ان يجري التحقق من كل انسحاب لكل مرحلة عبر لجنة اسرائيلية - لبنانية مشتركة.

خامساً: ابرز ما فيه النص التالي:

«يمكن التفاوض على بعض المواضيع السرية بين اسرائيل ولبنان مثل العلاقات بين اجهزة المخابرات والامن والتعاون العسكري».

الورقة الاسرائيلية الثانية

عندما جرى طرح هذا المشروع كان واضحاً ان عملية جسّ نبض للوقوف على ردات الفعل خصوصاً وانه طرح في الوقت الذي كان رئيس الجمهورية اللبنانية يزور العاصمة الاميركية. وكان من ردات الفعل غير الرسمية ان لبنان ليس

معقداً وهو على استعداد لبحث اي مشروع يؤمن الانسحابات دون ان يكون ملتزماً باي نص يشتمّ منه الانتقاص من سيادته.
وكذلك كان من ردات الفعل الاخرى ان لبنان اعتبر المشروع بالنص الوارد اعلاه غير عملي ورفض مجرد البحث فيه الا اذا طرح على طاولة مفاوضات رسمية تبدأ بعنوان الانسحابات، واعتبر الحكم اللبناني ان هذه المبادرة لا تنطوي على اي نوع من حسن النية وبالعكس فهي ترمي الى انتزاع موقف لبناني معين يمكن الزام الحكم به قبل بدء المفاوضات، وعلى هذا الاساس صدرت المفاجأة الثانية عن اسرائيل عبر مشروع اكثر تواضعاً يحمل تاريخ الرابع عشر من كانون الاول الماضي، تحت عنوان: «العناصر الاساسية الممهدة لورقة عمل». ويتضمن:

اولاً: الاحكام العامة:

١ - يوافق الطرفان على بذل الجهود للتوصل في اقرب فرصة ممكنة الى اتفاق على العناصر التي تشكل ورقة عمل صالحة للمفاوضة وهي التالية:

أ - تطبيع العلاقات.

ب - ترتيبات امنية

ج - انسحاب القوات الاسرائيلية

٢ - لبلوغ الاتفاق على هذه العناصر تقرر ان تكون المفاوضات في الاطار التالي:

أ - يجتمع وفدان رسميان. يكون الوفد اللبناني مكوناً من ثلاثة مدنيين رسميين وثلاثة ضباط عسكريين برئاسة مدني. يوقّع الاتفاق من جانب الحكومتين.

ب - يشكل الوفدان معاً لجنة تواصل الاجتماع بعد الموافقة على ورقة العمل وايضاً بعد انسحاب القوات وتكون مهمتها الاشراف على تطبيق الاتفاق.

ثانياً: تطبيع العلاقات:

أ - اعلان عن انهاء حالة الحزب بين لبنان واسرائيل.

ب - حدود مفتوحة لمرور السكان والبضائع بين البلدين وفقاً للقوانين المرعية.

ج - من اجل ضمان تواصل المفاوضات بين البلدين تحتفظ اسرائيل بمكتب ارتباط في منطقة بيروت حيث تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاتها. تتعامل هذه اللجنة مع كل المشكلات السياسية والاقتصادية الى حين توقيع معاهدة سلام.

د - يتعهد البلدان بمنع كل دعاية معادية للبلد الاخر وانهاء كل مقاطعة اقتصادية.

هـ - يدخل البلدان حتماً من خلال اللجنة المشتركة في مفاوضات هدفها عقد اتفاق يشمل جميع حقول التطبيع منها مثلاً التجارة والمواصلات.

ثالثاً: ترتيبات امنية:

أ - لا تستخدم الاراضي اللبنانية مطلقاً كقاعدة لعمليات عدائية ونشاطات ارهابية ضد اسرائيل. ولتحقيق هذا الهدف تمنع اقامة مكاتب ومؤسسات على جميع الاراضي اللبنانية مهمتها تنظيم اعمال ارهابية او عسكرية ضد اسرائيل. وكذلك يمنع السماح لمنظمات او مجموعات لها مثل هذه الاهداف من العمل من داخل لبنان. ان الترتيبات الامنية يجب ان تشمل النقط الرئيسية التالية:

١ - من اجل ضمان عدم تمركز عناصر معادية في المنطقة الامنية (٤٥ - ٥٠ كيلومتراً من حدود اسرائيل) تقام ثلاثة مراكز اسرائيلية للانذار المبكر لمدة يصار الى الاتفاق عليها في اللجنة المشتركة.

٢ - يتواجد في المنطقة الامنية فقط قوات الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي اللبناني.

٣ - القوات المسلحة المتواجدة في الجنوب يجب ان تكون العمود الفقري الامني في المنطقة بالتعاون مع القوات المسلحة الشرعية.

٤ - بالاضافة الى ذلك تحتفظ اسرائيل بحق القيام بطلعات جوية استكشافية فوق لبنان ودوريات بحرية لمدة يتفق على تحديدها في اللجنة المشتركة.

٥ - يحدّد في المنطقة الامنية بعض انواع السلاح الثقيل وتعزيز المواقع

٦ - ينشأ جهاز عسكري اسرائيلي - لبناني لمراقبة تنفيذ الترتيبات الامنية.

٧ - يتعهد لبنان واسرائيل بعدم السماح بان تتواجد على اراضيهما اي قوات عربية او اي قوات مسلحة اجنبية اخرى تابعة لبلدان ليس بينها وبين اي من الطرفين المتعاقدين علاقات دبلوماسية.

رابعاً: انسحاب القوات الاسرائيلية:
أ ـ تنسحب القوات الاسرائيلية بعد تحقيق ما يلي:
١ ـ انسحاب كامل لمنظمة التحرير الفلسطينية من الاراضي اللبنانية.
٢ ـ عودة الاسرى الاسرائيليين الموجودين لدى السوريين ومنظمة التحرير وكذلك المفقودين وجثث الجنود الاسرائيليين الموجودة لدى السوريين ومنظمة التحرير الفلسطينية.
٣ ـ عقد اتفاق بين لبنان وسورية يقضي بانسحاب متزامن للقوات السورية والاسرائيلية من الاراضي اللبنانية.
٤ ـ التأكيد على تزامن الانسحاب السوري مع الانسحاب الاسرائيلي.
٥ ـ يتم الانسحاب فور توقيع الاتفاق الامني والتطبيع.

وقد وردت في اخر هذه الورقة ملاحظة تقول: «ان الحكومة اللبنانية طلبت في ان يكون في الجانب اللبناني من الحدود مجموعة صغيرة من المراقبين الدوليين تتمركز في نقطة محددة لمرحلة محددة، وقد رفضت الحكومة الاسرائيلية هذه الرغبة وفي استطاعة الحكومة اللبنانية طرح هذا الموضوع على طاولة المفاوضات».

رفض لبنان الطرح الجديد المتمثل في الورقة المختصرة والمعدلة وتدخلت اميركا فتقدمت اسرائيل بورقة جديدة اكثر تواضعاً من الورقتين السابقتين مشتملة هذه المرة على ثلاثة بنود فقط (وليس على فصول) تحمل تاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٨٢ اي عشية بدء المفاوضات. هذه الورقة وضعت تحت عنوان: «مفكرة». اما بنودها الثلاثة فهي التالية:

أولاً: تطبيع العلاقات:
أ ـ انهاء حالة الحرب.
ب ـ حدود مفتوحة.
ج ـ مكاتب ارتباط.
د ـ وقف الدعاية المعادية.
هـ ـ تجارة، مواصلات، سياحة، الخ...

ثانياً: ترتيبات أمنية:
أ ـ منع النشاط المعادي ضد اسرائيل ولبنان.
ب ـ محطات اسرائيلية للانذار المبكر.
ج ـ القوات التي يجب تواجدها في الجنوب.
د ـ طيران استطلاعي ودوريات بحرية.
هـ ـ تحديد الاسلحة والتعزيزات العسكرية.
و ـ انظمة مراقبة.
ز ـ تواجد قوات اجنبية في لبنان واسرائيل.

ثالثاً: شروط انسحاب القوات الاسرائيلية:
أ ـ مغادرة منظمة التحرير الفلسطينية لبنان.
ب ـ عودة الاسرى الاسرائيليين والمفقودين وجثث الجنود من السوريين ومنظمة التحرير الفلسطينية.
ج ـ انسحاب سوري ـ اسرائيلي متزامن.

تصريح وزير الاعلام السوري
بسبب الغزو الاسرائيلي للبنان في كانون الأول ١٩٨٢

يعيش الوطن العربي الآن مرحلة الغزو الاسرائيلي للبنان بنتائجها كلها عسكرياً وسياسياً، وهو مقسم في اتجاهاته السياسية، كما هو ممزق جغرافياً.

وصورة الوضع الان مخاض تضطرب فيه المفاهيم، وتتناقض الآراء عبر اجتهادات في العمل السياسي يحاول بعضهم من خلالها خداع الامة العربية، ويردد بعضهم الآخر اجتهاداته مخدوعاً بما أوحي اليه. ويرفع آخرون أيديهم معترضين على

ما يجري لكنهم ما زالوا يرون ايديهم وحيدة امام عصف الريح.

ما الذي يجري الآن؟ وكيف تتلاحق الاحداث على الساحة العربية، وكأنها مشاهد روائية يتم النظر اليها من مواقع مريحة وبأعصاب باردة، من دون ان تفرض وقوفاً بأية طريقة من الطرق التي تعبر الشعوب بوساطتها عن مصالحها.

وانعكست صورة الواقع على صعيد الشعب العربي ذهولاً أثناء الغزو، ما لبث ان تطور الى أمل وغضب، ثم لم يلبث ان استكان مشدوهاً امام نتائج الغزو الاسرائيلي للبنان، من دون ان تخرج أفكاره وحماسته الى دائرة الفعل، سواء بالتظاهر أو بالتجمعات الجماهيرية او بمسيرات الغضب.

تم الغزو وأنهى مرحلته الاولى باحتلال الاراضي اللبنانية حتى بيروت. وتداعى الحكام العرب الى اجتماعات لاتخاذ موقف مما يجري. ووجهت دعوات لانعقاد مؤتمر للقمة.. وفشلت كلها في ان تحرك حكام العرب الى قاعة اجتماع في اي قطر عربي..

وازداد الالم والقهر وتصاعد الغضب بفعل الغزو ومجازر قوات الغزو. وبقي الحكام العرب في مواقعهم.

انتهى الامر الى دعوة وزراء خارجيه الى الاجتماع في مقر جامعة الدول العربية حضر تسعة وزراء فقط!! ناقشوا عبر جلستين مسألة الغزو وتطوراته، ثم انتهوا الى تشكيل لجنة من دون ان يستطيعوا الاتفاق حتى على بيان يذيعونه على الناس ولو من باب رفع المعنويات، واشاعة حالة أمل لدى جماهير الامة العربية...

وكانت أجهزة اعلام الحكام العرب تقرع طبولها، وكل منها يعيب على الآخرين عدم التحرك، وعدم المشاركة بالتصدي لقوات الغزو لكن معظم هذه الاجهزة أجمع على التنديد بسورية لانها «لا تقاتل»!! وذلك في الوقت الذي كان ثلثا جيش سورية يخوض معارك صدامية طاحنة في الجو والبر.. في البقاع وجبل لبنان وفي بيروت نفسها. وحتى بعض الذين كانوا في بيروت نسوا في زحمة لقاءاتهم بالصحافيين الاجانب بما فيهم صحافة قوات الغزو الاسرائيلي ان هناك ما يزيد على ستة آلاف مقاتل سوري من الوحدات الخاصة عالية الكفاية تقاتل في خلدة والاوزاعي ومناطق بيروت الاخرى...

حتى اذا ما وصلت قوات الغزو الى بيروت وأعلن الرئيس الاميركي رونالد ريغن بيانه حول الشرق الاوسط، صار في الامكان عقد القمة العربية في فاس.

ولتكتمل الصورة نقول بمنطق وصفي ان جدول اعمال القمة كان في معظمه اوراق فاس الاولى، وكانت مسألة الغزو الاسرائيلي للاراضي اللبنانية بنداً في جدول الاعمال...

وقبيل انعقاد مؤتمر قمة فاس قد اعلن بتأكيد حازم داخل الولايات المتحدة الاميركية وداخل فلسطين المحتلة ان الادارة الاميركية كانت على علم بالغزو وسمحت به وأمدته بأحدث اسلحتها لتتم تجربتها في القتال مع الجيش العربي السوري...

اعلن مشاركة الولايات المتحدة لاسرائيل في غزوها للبنان ثلاثة رؤساء سابقون في واشنطن وهم نيكسون وفورد وكارتر.

وعكست صحافة العدو الاسرائيلي آراء قياديين عسكريين وسياسيين في حكومة اسرائيل الامر السابق نفسه.. اي علم الادارة الاميركية بالغزو وتشجيعها له...

وكان مجلس الامن الدولي قد اصدر قرارين بإدانة الغزو وجلائه عن ارض لبنان مع وقف فوري لاطلاق النار، وقبلت بالقرارين منظمة التحرير وطالبت بتنفيذهما.

كما حصلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بعد ذلك في مفاوضاتها مع المبعوث الاميركي فيليب حبيب عبر الحكومة اللبنانية على تعهد اميركي صريح بعدم دخول قوات الغزو الاسرائيلي الى بيروت، وقبلت الخروج بالتالي بمقاتليها من بيروت مطمئنة الى الوعد الاميركي...

وكانت في تلك الفترة أيضاً أصداء المعارك التي خاضتها القوات السورية ضد القوات الغازية بدأت تكبر وتتسع وتأخذ مداها الكامل عبر ما تكتبه بعض الصحافة الاجنبية، وبوساطة احاديث قادة قوات الغزو الذين واجهوا الجيش العربي السوري... واتضحت حقائق تمت محاولة طمسها ونكرانها من قبل «أشقاء سورية»، ورأى الذين ارادوا التعتيم على القتال السوري ان جيش سورية يخوض المعركة منذ الرابع من حزيران عام ١٩٨٢ في بيروت وهو يتصدى للطيران الاسرائيلي الذي مهد للتحرك بقصف بيروت قبل يومين من بداية الاجتياح...

وعرف «أشقاء سورية» ماذا حقق الجنود السوريون ببسالة منقطعة النظير.. وما دفعوا من ثمن غال بالتالي عبر شهدائهم وجرحاهم وعبر عتادهم...

وعقد مؤتمر فاس بحضور جميع الدول العربية ما عدا الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية. . .

وكان المطلوب داخل المؤتمر ما يلي:

١ - إقرار المشروع الذي سبق للملك فهد بن عبد العزيز ان اقترحه عام ١٩٨١ على قمة فاس الاولى، وكان وقتها ما زال ولياً للعهد.

٢ - باعادة مصر الى الجامعة العربية دون قيد او شرط.

٣ - تبني مشروع الرئيس الاميركي ريغن وتشكيل وفد مباشرة من قبل المؤتمر للذهاب الى واشنطن للبحث في صيغة التفاوض انطلاقاً من هذا المشروع. . .

وذلك اضافة الى بعض البنود الاخرى التي هي أقل اهمية واقل الحاحاً بالتالي بما فيها مسألة ـ أسموه «الاستنفار العربي» لمصلحة حكومة العراق في حربها ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية.

وجرت المناقشات مستفيضة ومتعددة حول ما طرح. واذكر كواحد من الذين شاركوا في جميع جلسات المؤتمر. . اذكر الصراحة والوضوح ـ اللذين ما بعدهما صراحة او وضوح ـ في التعبير عن آراء الحضور. . .

جلالة الملك الحسن الثاني رئيس المؤتمر قال مخاطباً الملوك والرؤساء الحاضرين:

«ان مشروع ريغن فرصة جديدة لنا وجيدة. . جربنا سابقاً الاتحاد السوفياتي فاتركوا الفرصة لنا الآن لنجرب الولايات المتحدة الاميركية قبل ان تضيع الفرصة».

وقال الرئيس السوداني جعفر نميري مؤيداً من جلالة الملك الحسن والرئيس العراقي صدام حسين وبتشجيع من رئاسة المؤتمر:

«لقد أخطأ العرب فيما اتخذوه من قرارات ضد السادات وعلينا ان نصحح الخطأ. . .»

وأضاف الملك حسين: انني على علاقات لم تنقطع بمصر وسأستمر فيها. . واذا أردتم تكليفي بأية مهمة الى مصر فانا على استعداد». وأكد الرئيس العراقي صدام حسين ان تشكيل لجنة من المؤتمر للذهاب الى مصر امر وجيه.

وأمام هذا الوضوح الشديد في المواقف كان لا بد لرأي حازم وشجاع يعلن على المؤتمر الخطر المحدق بأمتنا في زمانها الصعب ومدى ما ستلحقه هذه الآراء من أذى يضاف الى ما هو واقع. . .

وتولى الرئيس حافظ الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية مهمة المجابهة السياسية.

من هو عدو العرب بالتجربة العملية ومن هم أصدقاء العرب عبر تجارب السنين الماضية كلها. . .

ما هو مشروع ريغن؟ وهل تمت دراسته فرضينا به لنتبناه؟. وما الجديد فيه مما يمكن لأحد ان يحسبه ايجابياً. . .

ما هي اتفاقات كامب ديفيد؟ ولماذا كان الموقف العربي رسمياً وشعبياً منها حاداً في مواجهته، حازماً في تصديه. . .

وماذا يعني أولاً وآخراً قبول علاقة النظام المصري باسرائيل مع قيود كامب ديفيد واعادة علاقة الاقطار العربية بالنظام المصري المستمر عبر مبارك بعد السادات؟ وما الذي حصل ايضاً؟

لا بد ان محاضر القمة ستوزع وتنشر وعندئذ تتكشف معاني «الوضوح الشديد» في التعبير عن الآراء. . . الذين قاتلوا عسكرياً، وتصدوا بالدم والعتاد، هم الذين رفضوا التخاذل، والانحناء امام الرغبة الاميركية في الهيمنة على العرب والانفراد بهم. والذين قاتلوا هم الذين فتحوا باب الامل. . باب المستقبل، عبر ارادة التصدي، وعبر ارادة القتال دفاعاً عن القضية، وتضحية من أجل انتصارها. والذين قاتلوا ـ وان كانوا داخل المؤتمر العدد المفرد ـ هم الذين جبهوا محاولات جر الامة كلها الى موقع العجز واليأس. ان لم أقل موقع الذل الذي يريده لنا أعداؤنا.

داخل مؤتمر القمة جرى النقاش حاداً وواضحاً. . واعلنت المواقف صريحة لا يسترها اي برقع. . . لكن ما راده المقاتلون من اجل الامة وانتصار قضيتها كانوا متأهبين. مدركين لما يجري، ولخطر الانعكاسات المتوقعة بالنسبة الى الوضع العربي عامة. . . وكانت سورية داخل المؤتمر، الوجدان اليقظ، والقومية في سمو العمل القومي ونبله، فجاءت مواقعها مجسدة للمبدأ ومحافظة على الكرامة العربية. . . وكان لا بد بالتالي من ان تعاد صياغة المشاريع، وتعديل صيغ القرارات، وتسقط المحاولات التي اريد لها ان تسم المؤتمر بطابعها. . . وصدرت قرارات فاس حول الصراع العربي ـ الاسرائيلي مؤكدة بشدة على ما سبق للعرب ان اقروه في سابق اجتماعاتهم من مبادىء رئيسية لا يحق لاحد التنكر لها، او الالتفاف حولها كما تم التأكيد على ان اللجنة التي تنبثق من المؤتمر ستكون مهمتها الاتصال بالاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي وليس بالولايات المتحدة الاميركية وحدها. . . وكان ذلك ما تم. . .

اثناء الغزو الاسرائيلي وبعده تم تصدير بضاعة سياسية جديدة للوطن العربي من قبل الادارة الاميركية واسرائيل. . تلقف هذه البضاعة المتواطئون من الحكام العرب والمتخاذلون والمهزومون نفسياً والخائفون من مواجهة مصيرهم بارادة الرجال وشجاعتهم. هذه البضاعة ارادت اشغال العرب بأمرين ينسيان معهما صورة الواقع الحقيقية لتختلط الاوراق السياسية في المنطقة العربية، وتضطرب المفاهيم والآراء. روجت بضاعة اميركا لنا أمرين:

أولهما ان السلاح السوفياتي سلاح عديم الفائدة وغير حديث ولا يساوي شيئاً في وجه السلاح الاميركي الذي تستخدمه اسرائيل. وان الاتحاد السوفياتي بالتالي يغش اصدقاءه من العرب، ولا فائدة ترجى من علاقة طيبة به.

وثاني الامرين، ان الفلسطينيين قاتلوا بمفردهم وصمدوا بمفردهم، خذلهم اشقاؤهم العرب، ونسيهم السوفيات، وتركوا وحدهم يجابهون مصيرهم. . . وكان التركيز الخاص في هذا الأمر. . . ان سورية تخلت عن منظمة التحرير ولم تقاتل الاسرائيليين دفاعاً عنها.

لماذا تم الترويج لهذه البضاعة اميركياً واسرائيلياً؟ ولماذا «بلع الطعم» وشارك في الجوقة عديد من اجهزة الاعلام الرسمية العربية؟. . . هذا السؤال تجيب عنه وقائع مما تلا مؤتمر قمة فاس. . . التشكيك بالصداقة مع الاتحاد السوفياتي والانتقاص من جودة سلاحه الذي يقدمه لاصدقائه العرب. . هدف بشكل رئيسي بل وبشكل كامل الى مساعدة اسرائيل في حربها النفسية ضد الجيش السوري والشعب العربي السوري عامة. . . لأن سورية هي البلد الوحيد الذي قاتل قوات الغزو وأوقع بها خسائر مادية وبشرية كبيرة. ولأن سورية، وبما تمتلكه من اسلحة سوفياتية حديثة، حالت بقتالها البطولي دون اكمال المخطط الاسرائيلي، وحجمت نتائج الغزو عسكرياً وسياسياً. لأنه اولاً وأخيراً ليس للعرب من نصير قوي وكبير ومخلص سوى الاتحاد السوفياتي كانوا لعددهم اقرب منالاً واكثر انصياعاً وبالتالي تكون الخطة الاميركية للهيمنة على العرب قد تحققت عبر الضغط بالغزو الاسرائيلي وحماية هذا الغزو على صعيد مجلس الامن والامم المتحدة. . وعبر تواطؤ بعض الحكام العرب، وخوف بعض آخر منهم. .

كانت ادارة ريغن كما كانت حكومة اسرائيل تكرر طوال الفترة الماضية، ان سورية قاتلت ولم تنتصر. . . وان المقاومة الفلسطينية سحقت عسكرياً واخرجت من بيروت. . . وان العرب امام واقعهم هذا قد فقدوا خيارهم العسكري ولم يبق لهم بالتالي الا ما تلوح به الادارة الاميركية من فتات حقير على مائدة لئيمة. . . وجاء دور سورية هنا اثناء الغزو وبعده لتصحيح الافكار التي يراد تناقضها واختلاطها على الساحة العربية، ولتؤكد عملياً كما فعلت في تصديها للغزو الاسرائيلي ان العرب لم يفقدوا خيارهم العسكري ولو تم ذلك لاعلنوا استسلامهم. . . ان الذي يفقد خياره العسكري لا بد ان يفقد بالتالي خياره السياسي. فالمفاوضات السياسية لا تستند الى بلاغة في اللفظ، وانما عمادها الاساسي ما ترتكز اليه من قوة فعلية. . . الذي يفقد خياره العسكري، ويفقد بالتالي خياره السياسي، يتبقى له موقف واحد. . وهو ان يجر الى طاولة المفاوضات مع اسرائيل لسماع شروطها والقبول بها. . . وماذا يتبقى عندئذ لعربي من شرف او كرامة او مصلحة؟

عبر هذا الترويج للبضاعة الاسرائيلية الاميركية الفاسدة. ارادوا نشر اليأس بعد الذعر، واضافة احباط الى احباط تكون من نتائجه حالة الشلل العربي العام على الصعيد الرسمي وعلى صعيد التحرك الجماهيري. . . الغزو. . . الوحشية. . . المجازر. . . طرد المقاتلين الفلسطينيين من بيروت. صمت عربي. . تواطؤ من بعض الحكام العرب. . ايهام بفقد الخيار العسكري، وفقدان الاصدقاء. . . الخيبة مع القهر مع اليأس. . . المستقبل الغامض. . . كلها امور حاولوا زرعها في التربة العربية المضطربة، وفي الشارع العربي الذي تموج في داخله مشاعر الغضب، وذلك لكي نسلم امورنا الى عدونا «ونقتنص» الفرصة التي تدعو لها ادارة ريغن على حد تعبير بعض العرب الخادعين او المخدوعين. لماذا كانت ردود الافعال في مختلف دول العالم ضد همجية الغزو وضد عنصرية اسرائيل ونزعتها التوسعية، أشد مما كانت عليه ـ كما بدا على سطح الاحداث ـ في الوطن العربي؟؟

الجواب برغم صعوبته، ومع انه لا يبغي تبريراً او تهويناً كما حصل. . . لكنه يشير بوضوح الى ما فعلته الانظمة العربية بالمواطن العربي. . . فحولت غضبه الى الفاظ، وحماسته الى شتائم. . . وكان أجدر به ان يكون غضبه فعلاً حاسماً، وتكون حماسته تحركاً لاهباً. ولعله سيكون، وقناعتي انه سيكون، ما مر احد العوامل الاساسية التي تفجر الغضب الدفين لدى شباب العرب، وتحول ما عانوه من احباط وقهر الى تمرد ثوري حقيقي يجسد هدف الأمة العربية وطموحها، ويعبر عن ارادتها الحرة، ويحيي وجودها القومي المهدد. وقناعتي اكررها ان هذا ما سيحصل. . فليس من حق الشعوب السكوت على ما يواجهها من خطر داهم. . وليس من حق احد ان ينكر عليها ذلك. . وليس من بد بالتالي من هذا الغضب الجماهيري على امتداد الساحة العربية. . وهو غضب العارفين بأمورهم، المؤمنين بقضيتهم، والمستعدين للتضحية في سبيل انتصارها.

اما ثاني الامرين المتعلق بدفع الفلسطينيين الى اليأس والاستسلام، وتفجير منظماتهم. فهدفه واضح.. الا وهو تضييق الخناق عليهم بعد بيروت.. بعد التشتت العسكري والسياسي لكي «يقتنصوا» فرصة ريغن حسب تعبير المتواطئين العرب «ويبيعوا» قضيتهم... انه اقتناص سهل لمقتضى فرصة ريغن. واما دفع بعض الفلسطينيين للابتعاد عن سورية والاختلاف معها. فانه بعبارات لا لبس فيها دفع لهؤلاء للتخلي عن قضيتهم واعلان تصفيتها بلسان فلسطيني، لتسهل الامور على من يهيىء نفسه ليكون بديلاً منهم. ولكن يريد ان يتم هذا بارادة فلسطينية وبقرار فلسطيني يعطيه المبرر لما سيرتكبه في حق الوطن والقضية. وفي هذا الاطار جاء الترويج «للنصر السياسي الساحق والكبير» الذي خرجت به منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت على حد تعبير احد الملوك العرب.

وجاء التضليل ان «الاعتدال» هو طريق الفلسطينيين الى قلب العالم... وان هذا الاعتدال سيتيح الفرصة لادارة ريغن كي «تتحدث» مع المنظمة... خدع بذلك بعضهم هنا وهناك... ولكن الى متى...؟ والى اي حد يمكن لامرىء ان يغمض عينيه، ويعمي بصيرته؟ ان العلاقة بسورية بالنسبة الى اي فلسطيني كما هي بالنسبة الى اي مواطن عربي، انما هي العلاقة بالقضية والالتزام بها، والنضال من اجلها، والتضحية في سبيلها... ان كان هناك سورية، فهناك بالتأكيد الامل في التحرير والارادة في تحقيقه، والامكانات المادية في السعي من اجله... سواء اكان هناك منظمة للتحرير ام لم يكن. ان بقيت المنظمة وذهبت سورية... ماذا يبقى للمنظمة من جدران صلبة تستند اليها؟ علاقة سورية بالقضية الفلسطينية علاقة مصير... علاقة المرء بنفسه ان اغمض عنها عيناً، فانما يغمض عن مستقبله ومصيره عيناً...

ان البعد عن سورية يحدد المسافة في ما بين المبتعد وما بين القضية، والقرب من سورية انما يحدد مدى الالتزام بالقضية والاخلاص لها...

ليس هذا «ورماً» اقليمياً تضخمت فيه نزعة «الكيانية» على ما هو دارج في هذا الزمن الرديء... ولكنه تقرير وصفي لواقع تتمنى سورية زواله الفوري... سورية قوية بأمتها العربية، كما ان امتها قوية بها... وسورية تريد للقضية القومية ان يكون الموقف حيالها موقف التزام قومي... الجغرافيا كما السياسة، كما التاريخ.. تعطي لسورية في موقعها ومبادئها الدور الخاص والمميز بالنسبة الى قضية فلسطين.

ليس ذلك باعتبار فلسطين جزء من جنوبي سورية تاريخياً... او لان تظاهرات الشعب الفلسطيني حتى قيام الكيان الصهيوني كانت تصر على عدم الانسلاخ عن «الوطن الام سورية»... وليس لأن سورية منذ استقلت وقد قسمت ومزقت لا تعرف لنفسها قضية اسمى من قضية تحرير فلسطين... ليس لما مر فقط... وانما ايضاً لأن أمن سورية الوطني، وامنها القومي حاضراً ومستقبلاً يتطلب اماناً من الجنوب «يصل سورية بسائر أشقائها العرب في افريقيا، ويصلها اولاً وقبل كل شيء بعصر عربية الفكر والسلوك، عربية المبدأ او الوجدان، الحرة من كل قيد، والامل في اي تحالف عربي ضد الغزاة...
وبفهم كامل لما اريد تحقيقه عند الترويج لخلافات سورية فلسطينية، وبادراك لما يعنيه ابعاد بعض الفلسطينيين عن سورية نبهت دمشق خلال الغزو وبعده وشأنها اليوم الى ما يعنيه ذلك... سورية تريد وحدة المقاتلين الفلسطينيين... تريد الوحدة الوطنية الفلسطينية وتسعى من اجل دعم الوحدة الوطنية الفلسطينية على المبادىء الاساسية التي أقرتها المؤسسات الفلسطينية... وتريد سورية ان تحمل الراية العربية القومية والى جانبها اشقاؤها العرب جميعاً وبخاصة «الفلسطينيين منهم».

في الزمن الصعب، الذي تضطرب فيه الافكار والمفاهيم حول ما يجري لا تنفع انصاف الحلول، كما لا تجري المواقف المترددة، ان لم اقل المتموجة مع الريح شمالاً ويميناً... انه الزمن الصعب والموقف فيه صعب ايضاً... الموقف صعب لانه يتطلب خياراً محدداً وواضحاً، وعزيمة تسير بصدق في طريق الخيار... والصعوبة امر نسبي... فما هو صعب على المترددين او الخائفين او المتواطئين، هو السهل، وهو المريح على ذوي العقيدة في السياسة القومية، واصحاب الارادة في الكفاح من اجل انتصار القضية...

لقد تبين لكل عربي بما لا يقبل شكاً او جدالاً من هو الصديق في هذا الوقت العصيب، ومن هو العدو... اميركا علمت بالغزو فأيدته وشاركت فيه سياسياً وتسليحاً، والاتحاد السوفياتي رأى الغزو فأدانه ووقف الى جانب العرب وامرهم بوسائط الدفاع. ومع ذلك يقول بعض الحكام العرب... الفرصة عند ريغن يجب ان نقتنصها قبل ان يتحرك القطار.. وقد تحرك قطار اللجنة السباعية المنبثقة من مؤتمر فاس الى واشنطن كبداية لتحرك يشمل جميع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن...

قابلت اللجنة ريغن فقال ـ واسمح لنفسي هنا ان اقتبس من محضر الاجتماع ـ:
«اننا نعيش في عالم واقعي بعيداً عن المثالية... يجب ان تقولوا انكم تعترفون باسرائيل علناً، وانكم مستعدون للتفاوض معها...».

«ان من أشد ما نحتاج اليه الآن هو اعطاء تأييد عربي واسع للملك حسين لبدء التفاوض مع اسرائيل، ويجب ان يدرك انه يحظى بتأييد جميع اعضاء الجامعة العربية... ان من مصلحة المنظمة (المقصود منظمة التحرير الفلسطينية) الآن ان يجلس الملك حسين في المفاوضات ولديه صلاحية التحدث باسمها... ان حضور منظمة التحرير الى مائدة المفاوضات سيمنع ان تكون هناك مفاوضات مستقبلاً... اسرائيل تجد من المستحيل عليها ان تجلس الى مائدة المفاوضات مع منظمة التحرير...»

وانتقل السادة رئيس اللجنة السباعية واعضاؤها الى المحادثات مع جورج شولتز وزير الخارجية... تبادلوا الاحاديث وسط المجاملات المألوفة... طرح موضوع مقايضة الارض بالسلام وهو ما تعرضه اسرائيل وتتبناه ادارة ريغن صاحبة القطار الذي يدعون العرب الى اللحاق به قبل فوات الآوان. ولعله من المفيد هنا ان اعود ثانية الى محضر الاجتماع لانقل بعض ما قاله وزير خارجية سورية لشولتز في اجتماعه مع اعضاء اللجنة:
«في سورية نحن لا نعتقد ان هناك امكاناً من حيث المبدأ للربط بين الانسحاب من الاراضي وشروط السلام. اذ ان مثل هذا يعني الشك بسيادتنا الوطنية على اراضينا، ويعطي الطرف الثاني بالتالي حق احتلال الاراضي اذا وقع خلاف حول ما يسمى بشروط السلام. يجب ان نؤكد الفصل بين مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة، ومستلزمات السلام. لأننا لا يمكن ان نقبل بمبدأ مقايضة الارض بالسلام. وذلك لكي لا نتعرض لحالات جديدة من العدوان.

ان الاعتراف امر من حقوق السيادة، وهناك فرق بين مستلزمات السلام وعدم نشوب حرب في المنطقة وبين الاعتراف. مثلاً ليست هناك حالة حرب بين كوبا والولايات المتحدة، ولكن لا يوجد بينهما اي نوع من العلاقات، ولا احد يلزم الولايات المتحدة اقامة علاقات بكوبا. اننا في سورية نريد الوضوح منذ البداية، والا فلن نصل الى نهاية واضحة».
انتهى كلام عبد الحليم خدام وزير خارجية سورية لشولتز أمام أعضاء اللجنة السباعية... هل اتضح موقف ادارة ريغن؟
لنفترض انه ما زال هناك بعض الغموض... ولنسرد تفصيلات اكثر...

«ان مشروع ريغن يتضمن نقاطاً ايجابية عدة». هذا ما كرره اكثر من حاكم عربي وبعض من المتواطئين او الخائفين المهزومين نفسياً... نوجه السؤال الى السيد شولتز كما فعل وزير خارجية سورية في لقاء خاص على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للامم المتحدة في نهاية ايلول الماضي... وذلك في فندق بلازا الامم المتحدة ولنستمع الى «الاجابات الايجابية» حول مشروع ريغن:
١ ـ لا... لمنظمة التحرير الفلسطينية.
٢ ـ لا... لحق تقرير المصير.
٣ ـ لا... للدولة فلسطينية مستقلة
٤ ـ لا.. للعودة الى حدود عام ١٩٦٧.
٥ ـ لا.. لحق العودة.
٦ ـ لا.. للفلسطينيين الذين يعيشون خارج الضفة الغربية وغزة...
٧ ـ سكان الضفة وارضها شيئان منفصلان.. الارض حق مشترك بثرواتها وبخاصة الماء لاسرائيل وللفلسطينيين والسكان يلتحقون بالاردن في اطار الحكم الذاتي المقترح.
٨ ـ لا.. لوقف بناء المستوطنات..
٩ ـ الاعتراف باسرائيل اولاً. والذهاب الى المفاوضات ثانياً دون شروط مسبقة من العرب.
١٠ ـ العلاقات الطبيعية باسرائيل شرط اساسي للسلام. ولو سمحت لنفسي ان الخص لاءات اميركا لقلت بصدق انها «لا» كبيرة للعرب عامة، ولقضاياهم كلها...

هل تم ايضاح الموقف الاميركي للعرب؟ ان جميع الاقطار العربية قد احيطت علماً بهذا الموقف...
ماذا نستطيع ان نستنتج؟. ولعلي اقول ان كلمة الاستنتاج غير دقيقة. والافضل ان نصف الموقف الاميركي بمجرد وصف دقيق.. انه وكما شرحه ريغن وشولتز موقف معاد للعرب ومناقض لجميع ما اقره مؤتمر قمة فاس. هو موقف يتبنى

جميع متطلبات اسرائيل الجوهرية . . وبالتالي هو موقف عدو العرب تجاه قضية العرب. فلنسأل الذين وجدوا النقاط الايجابية ان يقولوا لنا ما هي؟ فلعل القطار عندئذ لا يفوتهم!!

خلاصة القول ان الغزو الاسرائيلي اجتاح الاراضي اللبنانية بتشجيع اميركي كما قال الرؤساء الثلاثة السابقون لريغن في البيت الأبيض، وان التعهد الاميركي بعدم السماح لاسرائيل بدخول بيروت قد تنصلت منه ادارة ريغن ووقعت مجزرة صبرا وشاتيلا. . وما هو هام ايضاً. . ما يجري الآن على الساحة اللبنانية؟

تقول اميركا عبر مبعوثها انها وسيط بين الحكومة اللبنانية واسرائيل. . . ونتساءل. . لماذا استمرار احتلال اسرائيل لأراضي لبنانية؟. لماذا لا ينسحب الغزاة من دون قيد او شرط وفق قرارات مجلس الامن الدولي؟. وعندما لا نسمع جواباً ننظر في الوقائع. . .

ان اسرائيل تريد عبر غزوها من لبنان ان يكون محمية اسرائيلية، دولة بلا سيادة، دولة تأتمر بأمر المصالح الصهيونية. . . وتفرض بالتالي شروطاً تعجيزية على لبنان مقابل الانسحاب. والعراب الاميركي يضيق الخناق حول الوضع الفتي في لبنان، ويدفع به الى المفاوضات مع اسرائيل رغماً عنه. . . ما هو المطلوب؟.

المطلوب استثمار الغزو بوحشيته ومجازره لفرض معاهدة او اتفاق على لبنان ينتقص من سيادته، يسيء اليه. المطلوب معاقبة لبنان. . . وان يبتسم لبنان وهو يعاقب شاكراً الفضل الاميركي. . . ممتناً لعشرات الألوف الذين استشهدوا بفعل الغزو الاسرائيلي!!. مطلوب من لبنان ان يرى في الذئب الصهيوني حملاً ينبغي الاطمئنان اليه وتقديم الحليب والسكر له. . . والهدف الواضح هو الرغبة الاميركية الاسرائيلية في انتزاع لبنان من واقعه وتاريخه وجغرافيته. . . هكذا تتوهم اسرائيل وحليفتها اميركا. . . ولكن ما يجب قوله هو اننا نرفض اي شروط تمس سيادة لبنان ووحدته واستقلاله.

ان امن سورية وامن لبنان متكاملان تاريخاً ومصيراً. والمصالح الوطنية للبنان ولسورية متكاملة وطنياً وقومياً. . . وبالتالي لا بد ان تكون سورية ـ وهي بالفعل كذلك. . في حرصها على الامن القومي العربي. . . وامن سورية ولبنان بخاصة، مستعدة لمساعدة الاشقاء اللبنانيين بطاقتها كلها لطرد قوات الغزو الاسرائيلي من دون قيد او شرط من اراضي لبنان. . .

سورية لا تقبل ان يهدد امنها، وان يتهدد امن لبنان، وفي سبيل ذلك فان جميع الطاقات المادية والسياسية سورياً ولبنانياً لا بد ان تعمل معاً دفعاً للأذى وانتصاراً لقضية الوطن. . . هذه هي اميركا.

الدولة «الشريك الكامل» بتعبير جماعة كامب ديفيد. . الدولة الشريك الفعلي لاسرائيل في غزوها للبنان. . . الدولة المعادية لمصالح العرب والتي تحاول الآن استثمار ما تحقق بالسلاح الاميركي في اليد الهمجية الصهيونية. . .

حكام العرب، كجماهير الامة العربية يعرفون ما مر. . . ويرون آثاره يومياً. . . فهل اكتفت اللجنة السباعية بالذهاب الى واشنطن، واكتشاف «ايجابيات» مشروع ريغن؟

لم تكتف اللجنة بذلك وتابعت مهمتها. . . زارت باريس وموسكو وبكين. . . وهي في انتظار الذهاب الى لندن. . . رأينا الموقف الاميركي. . . فماذا كان الموقف السوفياتي؟ بادر السيد اندروبوف الامين العام للجنة المركزية وهو يرحب بهم قائلاً:

«ان الاتحاد السوفياتي يقف بثبات مع الامة العربية في نضالها. لقد اعلن الرئيس الراحل بريجنيف والذي كان صديقاً للأمة العربية ستة مبادىء من اجل اقامة سلام عادل، وأقر مؤتمر فاس ثمانية مبادىء ونرى ان موقفنا متطابق.»

واضاف السيد اندروبوف: «من المهم جداً عدم السماح لاميركا واسرائيل بتمزيق الموقف العربي الموحد الذي توصل اليه العرب في فاس ـ يجب ان يكون هناك تنسيق وموقف عربي موحد لانه كلما ازدادت وحدة العرب كلما ازدادت الضمانات لأمنهم وسلاحهم وزاد اهتمام العالم بقضيتهم وحقوقهم. . . ان الاتحاد السوفياتي سيبذل كل ما يستطيع من اجل سحب قوات اسرائيل من لبنان والمحافظة على وحدة لبنان واستقلاله».

تعرفنا الى الموقف الاميركي والحرب النفسية التي يشنها على المواطن العربي ترويجاً لمشروع ريغن. . وكما عرفنا الموقف السوفياتي الثابت الى جانب عدالة القضية العربية. ولكن السؤال الأهم. . . ما هو موقف الحكام العرب؟

من الاهمية بمكان ان نبصر الحقائق التي تحيط بنا كعرب لنستطيع التمييز بين المواقف الصديقة وبين المعادية. . والمعرفة بالأمر دون اتخاذ قرار والقيام بفعل مادي تجعل من التقصير او التخاذل جرماً مزدوجاً، الجهل يغفر احياناً لصاحبه. . . ولكن العلم بالأمر واتباع ما يناقضه هو جهل مجرم بحق الوطن والمصير!؟ اذا كان العدو يريد ان تختلط لدينا القيم والمفاهيم وتتناقض الآراء ويتمزق، اكثر فأكثر، الوطن العربي. . . فلماذا لا نجابه هذا المخطط؟ يراد لنا ان نضل الطريق. . فلماذا نبادر ونعصب اعيننا، ثم نمد ايدينا بحثاً عمن يلتقطها ليقودنا الى الهلاك؟

في الوطن العربي الآن من يعصب عينيه، ويعمي بصيرته... ويساهم في خداع الامة والتآمر على الوطن، وتزوير الوقائع... في الوطن العربي الآن من لا يريد خيراً للعرب... يوجد المتخاذلون.. الذين يحسنون النظر من بعيد الى الأحداث ثم يعطون النصائح... ويا ليتها نصائح الغيورين على امتهم ومستقبلهم... يوجد في الوطن الآن الخائفون من انفسهم، والمهزومون نفسياً، والخائفون اذا ما تحركوا بالحق والادارة الحرة ان يفقدوا بعض ما استلبوه من الشعب... والخوف طريق التخاذل.. والتخاذل والتواطؤ في الزمن الصعب امران يتلازمان... يوجد من يئس من النضال، بعدما تشوه نفسياً وابتعد عن قضيته ومتطلباتها.. فلم يعد القدوة، ولا المناضل.. فتحول الى نذير باليأس والاحباط والخيبة... افتعل المعارك مع نفسه، ونقلها بغباء الى معركة مع الآخرين المقربين اليه... وبين هؤلاء في الوطن يقف جمهور واسع كثيف الحشد في شتى اقطار الوطن... كما يقف مناضلون يدركون ما يجري ويعرفون اي مصير ينتظرهم ان هم تخاذلوا... فنفروا دفاعاً عن وطنهم وأمتهم وحملوا بيرق المستقبل بسواعد قوية...

هذا الذي يجري الآن في الساحة العربية... خياران امام العرب لا ثالث لهما: اما التحرك بارادة حرة واحدة ومن خلال عمل عربي مشترك للتصدي لقوات الاحتلال الاسرائيلي وحلفائها اياً كانوا... واما المساهمة في تمرير المخطط الامبريالي الاميركي الصهيوني الرجعي في المنطقة سواء عبر الصمت المريب، او التخاذل المذل او التواطؤ الخائن... ان التضليل في ما يعلن من تصريحات هنا او هناك انما هو مساهمة مباشرة في الخروج عن ارادة الامة العربية ومصلحتها... ولم تكن الوحدة العربية مطلوبة لضرورتها واقعاً ومصيراً كما هي مطلوبة اليوم بدءاً بالموقف الواحد وصولاً الى التضامن الأصيل وانتهاء بتحقيق وحدة الجماهير العربية..

في هذا الزمن الصعب نطلب الموقف الاصيل.. الموقف المبدئي، موقف المناضلين القوميين، موقف الذين لا يبيعون مبادئهم بدراهم معدودات، ولا يستسلمون لضغط او ينحنون لشدة... هذا الغضب الذي يعتمل في نفوس الشباب العرب آن له ان يعلن عن ذاته... فيجتاح الأوبئة السارية من اقليمية وتخاذل، ويأس، واحباط... مضى عام ١٩٨٢ بآلامه كلها دون ان يستطيع استلاب ارادتنا او تشويه قضيتنا... وكانت هناك سواعد تضيء درب المستقبل.. لكن ما يرثه عام ١٩٨٣ ليس بالأمر الحسن كله. يرث احتلالاً اسرائيلياً بمباركة اميركية للبنان. يرث موقفاً للحكام العرب لا يدافع عنه. يرث جموداً في التحرك السياسي العربي الايجابي وفتور همة، وقعوداً عن متابعة النضال... يرث هجمة اميركية للهيمنة على الوطن العربي وتمزيق قواه... يرث خائفين ومهزومين نفسياً ومتخاذلين ومتواطئين...

لكن عام ١٩٨٣ يرث ايضاً ما يبرق في ظلماء ما يجري فيشع ضياء. يرث ارادة الصمود لدى الذين تصدوا بشجاعة وايمان كبيرين. يرث راية عربية ابى السوريون والمقاتلون في بيروت والقوميون التقدميون في كل ارض عربية الا ان يرفعوها عالياً وان غلت التضحية. يرث ايماناً بالقضية واستعداداً للتضحية من اجلها.. هكذا نعبر الى العام الحالي بارادة وتصميم... والمستقبل دائماً ملك ارادة المقاتلين من اجله.

الموقف صعب... نعم انه كذلك.. صعب ومعقد، ومفتوحة منافذه على جميع الاحتمالات...

لكن ارادة الشعوب هي التي تصنع تاريخ الشعوب.

دمشق: ١٩٨٢/١٢/٢٩

نص الاتفاق الأمني في الجبل

بين الدروز والمسيحيين بتاريخ ٧ شباط ١٩٨٣ حيث كانت اسرائيل طرفاً فيه

«اتفاق امني بين الدروز والمسيحيين.

- الاطراف: المسيحيون، والدروز.
- المبادىء العامة:

١ - ان هدف هذا الاتفاق هو تقريب وجهات النظر، واستتباب الامن في المناطق التي طغت عليها احوال القنص والاشتباكات الدامية واعمال التخريب والتهجير بين المسيحيين والدروز.

٢ - هذا الاتفاق هو عبارة عن وثيقة ذات طابع امني. وعلى الطرفين التقيد به، والعمل بموجبه، على امل ان يكون فاتحة طريق الخير بين الطائفتين.

٣ - الاتفاق هو بين الطائفة الدرزية وبين الفريق المسيحي. كل من وقع هذا الاتفاق من الطرفين تقع على عاتقه مسؤولية حفظ الامن، والعمل بموجب هذا الاتفاق، علماً بأن القوتين العسكريتين الرئيسيتين هما القوات اللبنانية «والحزب الاشتراكي».

٤ - دولة اسرائيل هي طرف في هذا الاتفاق، وعليها تقع مسؤولية المراقبة عليه، ومعاقبة مخالفي بنوده. ودولة اسرائيل تحتفظ لنفسها بالطرق والأساليب التي ستتخذها لفرض بنود هذا الاتفاق والمحافظة عليها.

٥ - الهدوء الذي سيسود منطقة الجبل بعد العمل بموجب الاتفاق سيفيد في المستقبل الشرعية اللبنانية على اساس المحادثات والاتفاقات بين اسرائيل ولبنان.

٦ - بعد التوقيع على الاتفاق مباشرة ستتوقف كل الاعمال العسكرية وكل اعمال الشغب والعنف بين الطرفين، القنص، اعمال الخطف، وبت موضوع المخطوفين الخ...

٧ - ستفتح كل الطرق التي قطعت في خلال الحوادث: طرق الجبل، والطرق التي تربط بين الجبل وكل المناطق، وتزال كل الحواجز في خلال ثلاثة ايام.

٨ - يحتفظ الطرفان بالواقع العسكري الراهن، ويمنع منعاً باتاً زيادة حجمه بالعناصر والمعدات. يمنع مرور السيارات العسكرية، ونقل القوات، ما عدا نقل الأشياء اللازمة مثل المؤن وغيرها. وهذا بموجب تنسيق مسبق.

٩ - يمنع منعاً باتاً وجود العناصر المسلحة وذوي اللباس العسكري والمسلحين على الطرق، وفي الساحات.

١٠ - على كل الاطراف العمل على ارجاع الحياة الطبيعية الى مجراها الطبيعي على النحو التالي:

أ - تصليح شبكات المياه، التلفون، الكهرباء، وفتح المدارس، وارجاع الحياة الى طبيعتها.

ب - وقف الحملات الاعلامية المتبادلة عن طريق الراديو والتلفزيون والصحف وعلى الطرفين ان يقوموا بالتصريحات لهدف احلال الامن بين الاهالي.

ج - يباشر بترجيع كل المهجرين الى بيوتهم، ويحافظ على امنهم.

١١ - على الطرفين العمل على عدم السماح لأي فئات غريبة بالدخول الى المنطقة، والقيام باعمال مخلة بالامن من كل الاطراف.

١٢ - تقام غرف عمليات في المناطق التي سيتفق عليها الطرفان، والتي ستكون مكونة من سبعة اعضاء على النحو التالي:

أ - ضابط اسرائيلي

ب - ضابطان من المسيحيين

ج - قائدان مسؤولان من الدروز

د - ممثلان عن المدنيين: احدهما درزي والآخر مسيحي.

١٣ - غرف العمليات هذه وظيفتها العمل على تنفيذ بنود الاتفاق، وتكون مسؤولة عن ترتيب ومحو العراقيل التي من شأنها ان تظهر في العمل. مكان هذه الغرف واسماء الممثلين تطرح في اجتماع مقبل مع الاطراف. وفي حال عدم وصول الطرفين الى اتفاق يكون الحق للضابط الاسرائيلي البت في الامر.

١٤ - تقام غرفة عمليات مركزية فيها الممثلون الرئيسيون عن كل الاطراف لادارة اعمال غرف العمليات الاقليمية.

١٥ - ستقام ندوات ولقاءات بين رجال الدين والفعاليات من كلا الطرفين بهدف تهدئة الخواطر، وفرض الامن في المنطقة بموجب هذا الاتفاق

١٦ - جيش الدفاع الاسرائيلي سيفرض الدوريات على الطرق، بهدف العمل على مراقبة التقيد ببنود الاتفاق في صورة فعلية وفي المستقبل يمكن البحث في ارسال دوريات مشتركة مسيحية ودرزية للغرض نفسه.

١٧ - سيتم تحديد موعد تنفيذ بنود هذا الاتفاق بين المسؤولين المحليين، على ان يتم فرض السيطرة والهدوء واستقرار الامن في المنطقة في خلال ثلاثة ايام من موعد التوقيع على هذا الاتفاق. تبت قضية المخطوفين في خلال هذه الفترة.

١٨ - في حال تنفيذ الاتفاق وعودة الهدوء، تخفف القوات اللبنانية وجودها في مناطق الاشتباكات.

١٩ - الاتفاق بحث وتطرق الى نقاط عامة فقط. المشاكل القائمة وغير المتفق عليها حتى الآن ستطرح على بساط البحث حتى موعد تسويتها، وعلى الطرفين كتابة البنود المحلية غير المتفق عليها، وبموجبها ستقام الاجتماعات المحلية للبت بها حسب بنود الاتفاق.

٢٠ - يوقع على هذا الاتفاق الاطراف المسؤولون من الطرفين على ان يكونوا جميعهم راضين تماماً.

التعليمات التي ابلغها اللفتنانت كولونيل الاسرائيلي اسماعيل قبلان
الى رؤساء بلديات حاصبيا وعدد قرى الجنوب اللبناني في الاجتماع الذي عقد في حاصبيا
بحضور النقيب نسيم في ١٩٨٣/٦/٢٩

«اولاً: ان اسرائيل باقية الآن وربما حتى ٥ سنوات داخل منطقة الـ ٤٥ كيلومتراً وعليكم ان تتفهموا هذا الواقع وتتعاملوا معه بايجابية.

«ثانياً: اتخذنا اجراءات موقتة بمنع دخول السيارات اللبنانية الى الاراضي الاسرائيلية ريثما توضع ترتيبات جديدة.

«ثالثاً: يسمح للمواطنين اللبنانيين بزيارة الاقارب في اسرائيل او دخولها لأسباب تجارية، بموجب تصريح من مقر الحاكمية العسكرية في حاصبيا.

«رابعاً: اننا على استعداد لتقديم اي مساعدة تطلب منا في المجال الزراعي بما فيها استقدام خبراء لهذه الغاية.

خامساً: في المجال الصحي يحضر طبيب اسرائيلي كل ثلاثاء لمعالجة المرضى ونسعى الى تعميم الخدمات على جميع القرى.

«سادساً: على رئيس البلدية او المختار تزويد كل شخص يرغب في الافادة من المساعدات الطبية، بكتاب تعريف الى الحاكم العسكري ليحيله على المستشفيات الاسرائيلية على نفقة السلطات الاسرائيلية كما هي الحال في مناطق النبطية وصور وبنت جبيل.

«سابعاً: فتحنا مدرسة لتعليم اللغة العبرية في حاصبيا وعلى كل من يريد ان يلتحق بها ان يسجل اسمه لدى الحرس الوطني. وتستمر الدورة بضعة اشهر وقد بدأ التدريس فعلا.

«ثامناً: يمنع السير على الطرق الرئيسية بين السابعة مساء والسادسة صباحاً والمقصود بالطرق الرئيسية تلك التي تربط صيدا بصور والنبطية ومرجعيون والحاصباني ومثلث كفرمشكي ومن هناك حتى جب جنين وفي المحور الثاني حتى مثلث راشيا الوادي. ولا يشمل القرار الطرق الفرعية بين قرى المنطقة.

«تاسعاً: يحظر على الزرّاع التوجه الى حقولهم قبل الثامنة صباحاً ويسمح لهم بالبقاء فيها حتى السادسة مساء.

«عاشراً: على كل مواطن ان يحمل هويته في اي زمان ومكان.

«حادي عشر: يمنع اقتراب المواطنين من اي معسكر اسرائيلي حتى مسافة ٢٠٠ متر والا اطلقت النار في اتجاهه وعلى مسؤوليته وهناك اوامر مشددة في هذا الشأن.

«ثاني عشر: هناك ظاهرة فتيان يقودون سيارات وهم دون الثامنة عشرة وهذه السيارات ستحجز اذا استمر هؤلاء في قيادتها.

«ثالث عشر: يمنع حمل السلاح الحربي الا بترخيص من الجيش الاسرائيلي.

«رابع عشر: اقفال نقطة العبور الاسرائيلية الوحيدة في البقاع حتى اشعار آخر».

واثار ممثلو القرى المشاكل التي ستنشأ عن تنفيذ هذه التعليمات فوعد قبلان بمراجعة السلطات المختصة في شأنها.

من جهة ثانية، ابلغ الاسرائيليون رئيس بلدية حاصبيا الشيخ بهجت شمس انهم سيشقون اوتوستراد بعرض ٣٠ متراً بين مرجعيون وكامد اللوز عبر حوض الحاصباني وسيقتلعون لهذه الغاية ٥٥٢ شجرة كينا قائمة على جانبي الطريق التي سيمر بها الأوتوستراد والتي كان الأمير مجيد ارسلان اشرف بنفسه على زرعها قبل اربعين عاماً. وتجرى اتصالات للابقاء على قسم من هذه الأشجار على جانب واحد من الطريق.

نص الإستمارات التي وزعتها القوات الإسرائيلية
على مخاتير القرى الجنوبية في محافظة النبطية سنة ١٩٨٣ والتي تتضمّن اسئلة مفصلة عن أوضاع القرية واهلها وساكنيها وطلبت منهم الإسراع في الإجابة عنها اجابة صحيحة وواضحة

وضعت الأسئلة بالعبرية وترجمتها الى العربية. وهنا نموذج للإستمارة بالأسئلة المترجمة:
معلومات عن:
حضرة المختار
١ ـ عليك تعبئة الإستمارة بخط واضح مع ذكر جميع التفاصيل بصورة مضبوطة وتقديمها الى ضابط القوى:
٢ ـ يترتب عليك ارفاق صورة شمسية.
قسم القرية:
١ ـ اسم القرية.
٢ ـ حدود المنطقة المبنية.
٣ ـ حدود المنطقة غير المبنية.
٤ ـ كثافة البناء.
٥ ـ تقسيم القرية لحمائل وأماكن سكانها.
قيادة:
٦ ـ اسماء المخاتير.
٧ ـ اسم رئيس المجلس.
٨ ـ اسماء نواب رئيس المجلس.
٩ ـ اسماء اعضاء المجلس.
١٠ ـ اسماء رؤساء الدين.
١١ ـ من هم رؤساء الدين (أئمة، خطباء، شيوخ، كهنة، رهبان).
١٢ ـ اسماء الأشخاص الأغنياء والمهمين في القرية وما هي وظائفهم.
١٣ ـ اسماء القادة السياسيين في القرية.
١٤ ـ اسماء الشباب المعروفين في القرية.
١٥ ـ تخطيط وتطوير، التخطيطات الموجودة في التطوير.
١٦ ـ التخطيطات في التطوير في المستقبل.
١٧ ـ اقتراحات وطلبات.
القسم الإجتماعي: احصاء
١ ـ عدد السكان في القرية.
٢ ـ عدد الرجال في القرية.
٣ ـ عدد النساء في القرية.
٤ ـ تقسيم من ناحية العمر حتى سن ٣٠ ومن ٣٠ وما فوق.
٥ ـ عدد الأطفال في القرية دون سن ١٦ سنة.
٦ ـ الدين والمذهب.
٧ ـ اسماء الأشخاص الذين يقطنون في البلدان العربية.
التربية والتعليم: اسم المدرسة، نوع المدرسة، انتماؤها، عنوانها، رقم التلفون، الصفوف، عدد التلاميذ، تلاميذ غرباء.

تفاصيل عن المديرين والمدرسين:

١ ـ اسم المدرسة، اسم المدير، عنوانه، رقم تلفونه، نوع المدرسة (ابتدائية، اعدادية، صناعية، للبنين والبنات، انتماؤها، عامة، خاصة، وكالة، كنسية) يرجى ارفاق ورقة اذا دعت الحاجة.

الصحة:

١ ـ هل توجد عيادة ثابتة أو متنقلة في القرية؟
٢ ـ ما هو عدد الأسرة في العيادة؟
٣ ـ مضمد (أصله وعنوانه، وهل اتم دورة)؟
٤ ـ عدد الزيارات التي يقوم بها الطبيب للقرية.
٥ ـ ما هو اقرب مستشفى؟
٦ ـ اسماء الأشخاص سكان القرية الذين يعملون في المستشفيات.

برق وبريد:

١ ـ هل توجد شعبة للبريد؟
٢ ـ من هو المسؤول عنها؟
٣ ـ عنوان البريد.
٤ ـ اذا لا توجد شعبة للبريد أين يوجد البريد؟
٥ ـ هل توجد بدالة هاتف وما عدد خطوطها؟
٦ ـ اذا لا يوجد بدالة هاتف هل الهواتف موصولة الى بدالة كريات شمونة أو الى بدالة اخرى؟
٧ ـ اسماء اصحاب الهواتف، عناونهم وارقامهم.
٨ ـ اسم المسؤول عن البدالة وعنوانه.
٩ ـ اين توجد البدالة.
١٠ ـ كيف يتم توزيع البريد ومن يقوم بهذا العمل؟
١١ ـ تخطيط للمستقبل.

لاجئون:

١ ـ عدد اللاجئين.
٢ ـ اصلهم.
٣ ـ اسماء مخاتير اللاجئين في القرية.
٤ ـ اسماء وجهاء اللاجئين في القرية.
٥ ـ واذا لا يوجد مخاتير من الذين يمثلهم؟
٦ ـ اعمال اللاجئين.

غرباء:

١ ـ عدد الغرباء اسماؤهم وعمرهم.
٢ ـ اصل الغرباء.
٣ ـ منذ متى موجودون؟
٤ ـ كيف يستقبل غريب في القرية ومن الذي يقرر دخوله؟

التركيب الإجتماعي:

١ ـ اسم القرية أو المدينة.
٢ ـ عدد الحمائل واسماؤها.
٣ ـ اسماء الحمائل
٤ ـ أسماء العائلات في حاموله.
٥ ـ ما هو عدد الآباء في كل عائلة.
٦ ـ ما عدد الأولاد لكل اب، عدد المتزوجين منهم، وهل لديهم اطفال وما عددهم؟
٧ ـ اسماء المخاتير في كل حامولة.

٨ ـ اسماء الرجال من سن ١٣ حتى سن ٦٥ في كل حامولة.

قسم الإقتصاد:

١ ـ هل تملك القرية أرضاً خارج حدود القرية؟

٢ ـ اذا كان يوجد اذكر اسماء اصحاب الأرض (يترتب ارفاق وثائق).

كهرباء:

١ ـ مصدر الكهرباء.

٢ ـ عدد المنازل المربوطة بشبكة الكهرباء.

٣ ـ هل الكهرباء مولدة بواسطة مولد (جنراتور) واذا كان الأمر كذلك لماذا؟

٤ ـ تخطيط للمستقبل.

المياه:

١ ـ مصادر المياه واماكنها، حفر آبار، عيون، انابيب قطبوي.

٢ ـ عدد المنازل الموصولة بشبكة المياه.

٣ ـ اماكن توزيع المياه.

٤ ـ تخطيط للمستقبل.

وقود:

١ ـ اي نوع من الوقود يستعمل في القرية، نفط، سولار، غاز، بنزين، وما هو استعمال كل واحد منها للإستعمال المنزلي، لتوليد الكهرباء، للصناعة، لتشغيل مساحة يدوية، لتشغيل مولد كهربائي؟

٢ ـ كيفية توزيع الوقود للمنازل.

٣ ـ هل تصل شاحنة وقود الى القرية، وكم مرة تصل في الأسبوع، في اليوم؟

الغاز:

١ ـ ما هو عدد الأشخاص في القرية الذين يستعملون الغاز؟

٢ ـ كيف يتم استبدال اسطوانات الغاز؟

النفط: ما هو عدد الأشخاص في القرية الذين يستعملون النفط؟

بنزين: ما هو عدد الأشخاص في القرية الذين يستعملون البنزين؟

سولار: ما هو عدد الأشخاص في القرية الذين يستعملون السولار؟

المواصلات: جدول بالمركبات الموجودة في القرية.

١ ـ نوع المركبة رقم ترخيصها، موديلها، اسم صاحبها، عنوانه، رقم التلفون.

٢ ـ اسم شركة المواصلات التي تعمل في القرية.

٣ ـ خطوط وعدد الرحلات في اليوم، في الساعة.

٤ ـ عدد واسطات النقل في القرية.

٥ ـ كراجات اسماء اصحابها، عناوانهم وارقام التلفونات.

٦ ـ شاحنات الوقود والماء في القرية.

٧ ـ هل توجد محطة بنزين؟ وما اسم صاحبها ورقم التلفون؟

ماكينات زراعية: جدول الماكينات الزراعية الآلية، نوع الماكنة، رقم الترخيص، موديلها، اسماء اصحابها، العنوان، التلفون.

صناعات: نوع العمل، عدد العمال، العنوان، عنوان المحل، اسم صاحبه، عنوانه، تلفون.

التجارة والخدمات: نوع العمل، عدد العمال، العنوان، التلفون، اسم صاحبه.

الزراعة:

١ ـ نوعية الفروع

٢ ـ عدد الأشخاص العاملين في الزراعة.

٣ ـ عدد الأشخاص العاملين في الزراعة وفي اي فروع اخرى.

٤ ـ اهمية فروع الزراعة عند السكان.

٥ ـ مدى اهمية الفروع.
٦ ـ معطيات كميات مساحة انتاج.
٧ ـ عدد الأشخاص الذين يعملون في رعي الأغنام.
٨ ـ عدد رؤوس الماشية في كل عائلة أو منزل.
٩ ـ تخطيط للمستقبل.

التسالي:

١ ـ هل يوجد مقهى وما اسم صاحبه؟
٢ ـ هل توجد اندية للبليارد والقمار؟
٣ ـ السينمات وقاعات عرض الأفلام.
٤ ـ هل توجد فنادق ومطاعم؟

المحاجر:

١ ـ اسم صاحب المحجر.
٢ ـ عدد العمال في المحجر.
٣ ـ طرق التعدين.
٤ ـ مصدر البارود الأسود والمستعمل للتفجير.
٥ ـ الى أين تصدر المواد الأولية على اختلاف انواعها؟

القسم التاريخي الديني والأثري:

١ ـ هل توجد آثار واماكن مقدسة للأديان الثلاثة؟
٢ ـ هل توجد اماكن تاريخية في التاريخ الوطني والديني والعلمي؟
٣ ـ هل توجد آثار غير ما ذكر أعلاه (وهل سجله بالإعلان الإسرائيلي)؟

تاريخ القرية:

١ ـ متى تأسست القرية من ناحية التقاليد، وثائق تاريخية، اعمال الإدارة في العهد الإسرائيلي (يترتب عليك ارفاق شهادات ووثائق شتى).
٢ ـ هل حدثت نزاعات بين الحمائل منذ تأسيس القرية؟
(اذكر التفاصيل).
٣ ـ هل كانت في الماضي وهل توجد في الوقت الحاضر نزاعات بين القرية والقرى المجاورة؟
(اذكر التفاصيل).
عدد السكان: البلدان ـ لاجئون، انقسام العائلات.

تقرير وكالة رويتر حول الواقع العسكري الإسرائيلي في الجنوب اللبناني والشعور تجاهه ـ العمل ص ٥ في ١٩٨٣/١٢/٢

نقل مراسل «وكالة رويتر» في لبنان ديفيد روجرز مشاهداته عند الحاجز الإسرائيلي في الأولي واحاديث اجراها مع ضباط وجنود اسرائيليين كشفوا عن مللهم من المكوث في لبنان، «هز الجندي الإسرائيلي الشاب رأسه مظهراً عدم تصديقه رواية سائق السيارة اللبنانية الذي ارتبك وبدا عليه الحزن فيما كان يوضح له كيف صدف ان خبأ رشاش الـ«كلاشينكوف» في سيارته العمومية. بعدما سقط الرشاش في التفتيش الروتيني من بين مجموعة من السراويل المخملية المضلعة قال السائق انه كان ينقلها الى احد محال بيع الألبسة في صيدا.

«وقال الجندي الإسرائيلي وهو يحمل الرشاش المهرب: «اتساءل كم واحداً منا قتلت؟»

«ويستند الإسرائيليون الى حجة منع تهريب الأسلحة الى الجنوب في فرضهم التدابير الأمنية الصارمة عند المعابر والتي تسبب في انتظار طوابير طويلة من الشاحنات والسيارات تمتد كيلومترات احياناً، في انتظار السماح لها بالعبور.

«سائقو الشاحنات يخيمون كل ليلة على مقربة من شاحناتهم ليكونوا أول العابرين لدى فتح الجسر في السابعة صباحاً، ويقدم المشاة هوياتهم اللبنانية الى الجنود الإسرائيليين للسماح لهم بالعبور بعد تفتيشهم سريعاً.

«وقال الضابط الإسرائيلي رافي: «كل ما نريد ان نعرفه هل ان حاملي الهويات لبنانيين أم فلسطينيين».

«ويذكر ان الفلسطينيين يشكلون نحو عشرة في المئة من سكان جنوب لبنان الذين يعدون نحو ٨٩٠٠٠٠ نسمة، ولا يسمح لهم بالعبور إلا باذن خاص.

«وكشف الكابتن الإسرائيلي شائيل سيغال عن ان القوات الإسرائيلية «وضعت في حال تأهب قصوى منذ اطلق معتقلي انصار كافة من مؤيدي المنظمات الفلسطينية وعددهم نحو ٤٥٠٠ معتقل.

«واذا قمت بجولة على مناطق جنوب لبنان فسترى رجالاً يرتدون ثياباً رياضية كحلية وبيضاء وسوداء وزعها عليهم الصليب الأحمر الدولي قبل اطلاقهم من المعتقل.

«وتابع الكابتن سيغال: «اصبح الجو العام رديئاً في التعامل مع السكان، خصوصاً انهم يبدون رغبة أقل من السابق في التعاون معنا، لكننا وسعنا نطاق عمل استخباراتنا مما سمح باحباط عدد من الهجمات في مهدها.

«ورد على سؤال بالقول: «لم نعد اعتقال اي من المفرج عنهم من انصار. ومن السابق لأوانه معرفة هل ان اطلاقهم سيؤدي الى تدهور حقيقي في الوضع الأمني. اما مشكلتنا فتتمثل بضرورة الإبقاء على مستوى عال من الأمن دون التسبب في صعوبات حياتية للسكان».

وذكر مراسل «رويتر» ان الجنوبيين «يتقدمون في شكل منتظم بطلبات الحصول على اذونات العبور الصالحة لشهرين، لكن الضباط الإسرائيليين قالوا ان عدد المتقدمين جاء اقل مما كان متوقعاً. ويبدو ان السبب في ذلك هو الشعور المعادي لإسرائيل».

«وقال ضابط اسرائيلي اخيراً: «بعد اجتياح الجنوب في السنة الماضية ظل الجنود الإسرائيليون يتسوقون لفترة من المحال التجارية في الجنوب ويتناولون الطعام في مطاعمه، لكن كل ذلك اصبح محرماً اليوم. لقد اصبحت الخدمة في لبنان خطرة اكثر ومثيرة للملل اكثر.

بعض ما جاء في التقرير الديبلوماسي الغربي حول شروط اسرائيل لتستأنف الحرب في لبنان - الأسبوع العربي - العدد ١٢٦٩ تاريخ ٦/٢/١٩٨٤

يبدو أن الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي بدأت تمتد لتشمل الكرة الأرضية بمجملها وبجميع مناطقها وقاراتها وتحمل في طياتها الأزمة الإقتصادية، هذا ما نقله تقرير دبلوماسي ورد الى المسؤولين منذ فترة وأولاه المعنيون الإهتمام اللازم خصوصاً انه انطوى على احتمالات مستقبلية على الساحة اللبنانية وفي منطقة الشرق الأوسط.

وقبل ايام من عودة المبعوث الرئاسي الأميركي الى الشرق الأوسط السيد دونالد رامسفيلد، ومع بروز اخبار التصعيد الأمني والحديث عن انفجار على الساحة اللبنانية، وفي اجتماع عمل تقويمي عقده الرئيس الشيخ أمين الجميّل مع كبار معاونيه استعاد المجتمعون مضمون التقرير الدبلوماسي الغربي على اعتبار انه يرسم تطلعات المرحلة المقبلة ويتنبأ بما قد تحفل به الساحتان اللبنانية والعربية.

وجاء في التقرير: «انه بانتظار حلول السلام في لبنان في نهاية سنة ١٩٨٤ أو في مطلع عام ١٩٨٥ فان الباب يبقى مفتوحاً امام تطورات قد تسير نحو الأفضل والى تحسين الوضع كما انها قد تتجه نحو الأسوأ ويبدو في الوقت الحاضر ان الحديث عن حلول نهائية أو اعلانها سابق لأوانه وبالتالي فان الوضع يبقى عرضة للتأزم والتصعيد كما أنه يحتمل ان يشهد انفراجات امنية واسعة، غير انه يتوقع اشتداد القتال وازدياد خطورته وان الأفق مشحون ببوادر تشاؤمية لأسباب عدة».

ويعدد التقرير العوامل التفجيرية مستنداً الى مواقف الأطراف الفاعلة على الساحة اللبنانية، والى تصلب بعض القيادات في طروحاتها ورفضها تقديم تنازلات واصرارها على الحصول على مزيد من المكاسب استناداً الى ميزان القوى القائم الذي تعتبره لمصلحتها في حين يطالب البعض بكسر ميزان القوى وخلق معادلة جديدة لأنه غير مستعد للمفاوضة أو الدخول في «بازار» حل في ظل الوضع القائم. ويستشهد التقرير بمواقف الأطراف والقوى الضاغطة على الساحة اللبنانية على النحو الآتي:

○ الكتائب اللبنانية ترى وجوب تصحيح ميزان القوى لمصلحة الشرعية مما يسمح لها بالدعوة الى حوار من موقع القوة وبفرض الحلول لا استجداثها، وهي ضد تجميد الوضع بل مع تحريكه حتى يتم ايجاد حلول مناسبة للمشكلات الرئيسية

وهذه الحلول لا تتوافر إلا بضربة عسكرية تثبت فيها الدولة قدرتها.

O الزعامات السنية والشيعية تتمسك بشروطها للوفاق الوطني وهي شروط غير مقبولة وتبقى من دون معنى في ظل الجيوش الغربية في لبنان.

ويشير التقرير الى «ان الحرب الباردة بين الجبارين آخذة بالإتساع والتمدد وتسير في طريق المواجهة لذلك فان في وسع الإتحاد السوفياتي تعطيل الوفاق الوطني أو السلام عبر حلفائه على الساحة اللبنانية في أي وقت يجده مناسباً لإحراج الولايات المتحدة الأميركية وبالتحديد الرئيس رونالد ريغان بعدما اعلن هذا الأخير ترشيح نفسه لولاية اخرى في البيت الأبيض».

ويؤكد التقرير «دخول الأزمة اللبنانية فلك الصراعات بين المحاربين ولعبة الأمم وتحويل الساحة اللبنانية الى ساحة صراع اقليمي ودولي. من هنا تبدو المسألة الأساسية في لبنان «مسألة تورط اميركي عسكري مباشر في حين ان الإتحاد السوفياتي يختبىء خلف حلفائه الإقليميين والمحليين وبالتالي يحتفظ لنفسه بموقع جيد يتحكم من خلاله بالأزمة ويضغط بوسائله وبطريقة غير مباشرة ليحمل الولايات المتحدة على تليين موقفها في لبنان، وكذلك في المحادثات الأميركية ـ السوفياتي حول الحد من الأسلحة الإستراتيجية».

ويوضح التقرير «ان الإتحاد السوفياتي يملك قدرة التحرك الكامل في المنطقة وان موقعه افضل من موقع الولايات المتحدة. فموسكو يمكنها ان تتحرك عبر حلفائها واصدقائها والقوى المحسوبة عليها حتى في منطقة الخليج، وحتى ولو اقفلت ايران مضيق هرمز. لذلك فان الولايات المتحدة الأميركية تبدو غير مرتاحة وهي بالتالي مستعجلة لأن تضع حداً ونهاية للأزمة اللبنانية قبل أن تبدأ حملة الرئيس ريغان الإنتخابية في آذار (مارس) المقبل من هذا العام».

ويفرد التقرير مقاطع للقوات المسلحة الشرعية مشيراً الى ان جهود هذه المؤسسة مكرسة من اجل السلام وفرضه على الساحة اللبنانية ونجاحها في ذلك رهن باستمرار تماسكها.

ويتوقف التقرير في تعداد عوامل التفجير امام العامل الإسرائيلي فيقول: «ان اسرائيل تبدو في الوقت الحاضر وكأنها ترافق التصعيد العسكري السوفياتي. وهذا الواقع وان بدا مستغرباً فهو صحيح، فاسرائيل تقف وراء الأزمة اللبنانية التي حدثت في الجبل وهي التي تسببت في التدخل العسكري الأميركي والأوروبي المباشر في الأزمة ودعمت قوات جنبلاط الدرزية وسمحت للجنود الدروز الإسرائيليين بمساعدته ضد السلطة الشرعية بجميع رموزها وضد القوة المتعددة».

ويسرد التقرير، بايجاز العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية والعلاقات الإسرائيلية ـ اللبنانية، ودور اسرائيل في لبنان وابعاد «عملية الجليل» والغزو الإسرائيلي للأراضي اللبنانية، وعلاقات اسرائيل ببعض الأطراف اللبنانيين، وموقفها المناهض للولايات المتحدة في اطار الأزمة اللبنانية وتحريكها بعض القوى المحلية ضد واشنطن.

ويركز التقرير في عرضه للموقف الإسرائيلي على «ان اسرائيل ستترك الأزمة اللبنانية تزداد سوءاً بانتظار ان يطلب منها الرئيس الأميركي رونالد ريغان مرة جديدة، وتحديداً من اسحق شامير، ان تجتاح اسرائيل لبنان وترغم القوات الغربية الأخرى على مغادرة لبنان، غير ان اسرائيل ستقدم لقاء ذلك «فاتورة» ينبغي لواشنطن ان تغطيها ومن اهم بنودها:

أولاً: ان يوقع لبنان معاهدة سلام مع اسرائيل ترسي علاقات طبيعية بين البلدين في المجالات السياسية والأقتصادية والثقافية والعسكرية. على ان توقع المعاهدة من قبل رؤساء الولايات المتحدة الأميركية ولبنان واسرائيل، قبل اجتياح اسرائيل لبنان مرة جديدة، وتبقى المعاهدة سرية الى مطلع العام ١٩٨٥.

ثانياً: تحتفظ اسرائيل بـ«حقها» في ان يبقى لها وجود عسكري في لبنان وتتخلى عن هذا الوجود عند اعلان المعاهدة وتنفيذها في عام ١٩٨٥.

وفي التفاصيل يشير التقرير الى بعض ما قد تتضمنه المعاهدة وفق هذا البند:

O اعطاء مياه الليطاني الى اسرائيل أو جزء منها.

O قيام تدريب عسكري مشترك بين الجيشين اللبناني والإسرائيلي.

O احتفاظ اسرائيل بمواقع مراقبة دائمة لها في مناطق استراتيجية في لبنان مثل جبل الباروك والتلال الجنوبية.

O قيام علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين على مستوى السفارة.

O فتح مراكز ثقافية ومدارس ومراكز عبادة يهودية في لبنان لمصلحة اليهود الذين هم من اصل لبناني.

O اعطاء اليهود اللبنانيين كامل حقوقهم السياسية طالما انهم يحتفظون بهويتهم ومواطنيتهم اللبنانية مما يخولهم دخول المجلس النيابي من خلال الإنتخاب وان يشغلوا المراكز الوزارية والعسكرية.

ملاحظة المحرر: هنا يجب التأكيد (ان جميع اللبنانيين سواسية امام القانون مهما كانت انتماءاتهم الفكرية والعقائدية والإنسانية. فالدستور اللبناني واضح في هذا السياق).

ثالثاً: ان تتخلى الولايات المتحدة الأميركية وتحديداً الرئيس رونالد ريغان عن وجهة النظر الأردنية المتعلقة بالنقط الأربع العائدة الى مشروع السلام الفلسطيني وان لا تتدخل في مشاريع الضم التي تعتمدها اسرائيل والتي تحمل الفلسطينيين على الرحيل الى الأردن (مخطط شارون).

رابعاً: على الرئيس الأميركي ان يوافق خطياً على البند الثالث قبل حصول الإجتياح الإسرائيلي الجديد.

خامساً: ان توقع الولايات المتحدة الأميركية مع اسرائيل معاهدة تعاون استراتيجي تمكن البلدين من تبادل الآراء والتشاور من دون ان تسمح للولايات المتحدة الأميركية بالتدخل في امن اسرائيل الوطني، من حيث ارتباطه بأمن منطقة الشرق الأوسط.

ويورد التقرير جملة شروط اسرائيلية على الولايات المتحدة الأميركية واخرى على لبنان ويشير الى «أن الرؤية الإسرائيلية لحل الأزمة اللبنانية تتمثل في قيام فيدرالية بضمانة اميركية بعد ان تتولى واشنطن اخراج القوات السورية من لبنان مع احتفاظ سوريا بوجود سياسي لها ضمن صفقة اميركية ـ سورية تتعهد فيها واشنطن لدمشق بحل مسألة الجولان لقاء تخلي سوريا عن الإتحاد السوفياتي».

ويركز التقرير على «أن اسرائيل تستطيع نسف هذه المخططات بسرعة من خلال الموافقة على تصعيد العنف وتسهيل وصول الدروز الى الساحل وفتح منفذ لهم على البحر وتأمين ايصالهم الى بيروت مع الفلسطينيين والإسهام في تنفيذ مخطط تقسيم لبنان وتوريط القوة المتعددة بما فيها قوات المارينز في ازمة كبيرة ترغمهم على مغادرة لبنان».

ويختم التقرير بالقول: «لهذه الأسباب جميعها تغلب النزعة التشاؤومية على المرحلة المقبلة ويسود الإعتقاد بأن العنف في لبنان سيستمر خلال النصف الأول من عام ١٩٨٤».

وانتهى المجتمعون بعد تحليل ما جاء في التقرير الى رأي يقول بوجوب التحرك واتخاذ قرار بمعنى أن لا يبقى الحكم في موقع من يتلقى الضربات أو في موقع الدفاع وينبغي ان ينتقل الى موقع الهجوم ليتمكن من تسجيل انتصار ما، لأن اي انتصار لا يمكن ان يتحقق إلا من موقع الهجوم وليس من موقع الدفاع.

ولأن الإعتقاد بوجوب التحرك كان الغالب، وضع الحكم خطة سميت بـ«المبادرة» وهي مثلثة الزوايا: ادارية، وأمنية، وسياسية، حرص على ان يطرحها على القيادات وان يتشاور معها بشأنها انطلاقاً من حرصه على الخطوات التوافقية وليس فرض الخطوات، وهنا دخلت الوساطة السعودية من جديد بعد تمنّ ورد من الملك فهد شخصياً الى الرئيس الشيخ أمين الجميّل بمعالجة قضية ترقية الضباط، ونزولاً عند الرغبة السعودية كان اقتراح الحكم الذي قوبل بالتحفظ ثم بالرفض الذي برر بمطالب اخرى اساسية وغيرها، توجت باصرار جنبلاطي على ان الخطة الأمنية شيء والحل السياسي شيء آخر وان هذا لن يتحقق إلاّ بسقوط الحكم.

وفي الوقت الذي كان الحكم يعالج الوضع من المنطلقات المشار اليها وصل فجأة الى بيروت المبعوث الرئاسي الأميركي دونالد رامسفيلد يرافقه معاون وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط ريتشارد مورفي واجتمعا الى الرئيس الجميّل واطلعاه على التصور الأميركي الذي يحملانه، وهو تصور يرمي الى تعطيل عوامل التفجير ونزع الألغام، والتفاوض مع سوريا، والتفاهم مع اسرائيل، ومناقشة طروحات اميركية ترضي سوريا وسائر الأطراف وابرزها: استبدال القوة المتعددة الجنسيات بقوة تابعة للأمم المتحدة.

والى ذلك تبين أن رامسفيلد يحمل تعليمات واضحة من الإدارة الأميركية بوجوب تنفيذ الخطة الأمنية، باسرع وقت خصوصاً في الضاحية والعاصمة وذلك من اجل ابعاد خطوط النار عن قوات المارينز وضمان سلامتهم في وقت تحاول المعارضة الديمقراطية الأميركية استخدام مسألة سحب المارينز كورقة ضغط على الرئيس ريغان لها مردودها السلبي على حملته الإنتخابية. ومن هنا جاءت تأكيدات الرئيس الأميركي على أن موضوع المارينز غير مرتبط بموضوع الإنتخابات ولن يكون له اي تأثير على سير المعركة الإنتخابية.

ومع ذلك، هناك غير دليل على ان موضوع المارينز يلعب الورقة الأساسية في معركة الرئاسة، وكذلك الموقف الأميركي حيال الأزمة اللبنانية وتعهدات الرئيس ريغان واعلانه مراراً عن التزامه تجاه لبنان ومساعدة الحكم اللبناني على سحب الجيوش الغريبة من ارضه، فهل تتخلى واشنطن عن لبنان، خوفاً من ان يشكل نقطة ضعف كبيرة في المعركة الإنتخابية، فتسحب المارينز قبل أن تبدأ المعركة؟

انقسام الآراء حول هذا الموضوع واضح. هناك من يرى ان مثل هذا الإحتمال غير وارد في المنظور القريب على الأقل، ويعتقد ان الرئيس ريغان قد يجد نفسه مضطراً للتحرك بسرعة لحسم الأزمة اللبنانية واعتماد سياسة هجومية تنقله من موقع الدفاع الى موقع القدرة على خرق وتهديد مواقف الخصوم بغية اسقاطها الأمر الذي يمكنه من تحقيق كسب ما أو تقدم ما على صعيد الأزمة اللبنانية، أو على صعيد المنطقة لضمان عودته الى البيت الأبيض، وهذا يعني أن تحقيق بعض السيادة اللبنانية شرط ضروري كبطاقة عبور الى الرئاسة الأميركية ويعني كذلك ارتفاع الحرارة على الساحة اللبنانية.

نص المذكرة حول الممارسات الاسرائيلية التي ارسلها
محامون ورجال قانون واساتذة جامعات إلى أمين عام هيئة الأمم المتحدة - الأنوار ١٩٨٤/٤/١

نفذ امس عدد من المحامين ورجال القانون واساتذة الجامعات اعتصاماً في مكتب اعلام هيئة الأمم المتحدة في بيروت، ضد الممارسات الإسرائيلية في الجنوب، وضد الأعمال التي تمارسها القوات الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية.

وقد سلم المعتصمون مذكرة الى مسؤول المكتب السيد لؤى الجندي الذي سيرفعها الى الأمين العام السيد بيريز دوكويلار والى السيد برايان اوركهارت عند حضوره الى بيروت نهار الثلاثاء المقبل.

وفي ما يلي النص الحرفي للمذكرة:

لبنان دولة مستقلة شاركت في تأسيس منظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ ووضع ميثاقها الذي يؤكد في ديباجته على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان، وبعد في مادتيه الأولى والثانية بحفظ السلام والأمن الدوليين، واتخاذ التدابير الجماعية الفعالة لقمع اعمال العدوان، ومنع الأعضاء من التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الإستقلال السياسي لأية دولة في العالم.

ولبنان كان، في ١٤/١٢/١٩٧٤، من بين غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي وافقت على تعريف العدوان الذي يعتبر جريمة ضد السلم والأمن الدوليين ويتلخص في «استعمال دولة ما قوتها المسلحة ضد سيادة دولة اخرى، أو ضد سلامة اراضيها، او ضد استقلالها، ويقع في هذا الإطار اجتياح الأراضي أو الهجوم عليها أو قصفها أو احتلالها أو الإستيلاء عليها وحصار الموانىء والشواطىء.

وللبنان سجل ناصع في الأمم المتحدة، فلم يسجل عليه يوماً انه هاجم احداً، أو اعتدى على احد، او شارك احداً في ارتكاب ما تنهي عنه القوانين والمواثيق والأعراف الدولية.

وعلى الرغم من التزام لبنان بالمواثيق والمبادىء الدولية فقد تعرض لعدد لا يحصى من الأعمال الإنتقامية والإعتداءات والهجمات المتكررة الوحشية على اراضيه. وكانت اسرائيل في كل مرة هي المعتدية. وكان لبنان يرفع الأمر الى مجلس الأمن الدولي فيصدر هذا المجلس قرارات بادانة اسرائيل. ويكفينا ان نشير الى أشهر هذه القرارات:

١ - القرار رقم ٢٦٢ تاريخ ١٩٦٨/١٢/٣١ (الهجوم الإسرائيلي على مطار بيروت).
٢ - القرار رقم ٢٧٠ تاريخ ١٩٦٩/٨/٢٦ (الهجوم الجوي على بعض القرى في جنوب لبنان).
٣ - القرار رقم ٢٧٩ تاريخ ١٩٧٠/٥/١٢ (احتلال بعض الأراضي اللبنانية).
٤ - القرار رقم ٢٨٠ تاريخ ١٩٧٠/٥/١٩ (هجوم عسكري واسع النطاق على الجنوب).
٥ - القرار رقم ٢٨٥ تاريخ ١٩٧٠/٩/٥ (اعتداء على الأراضي اللبنانية).
٦ - القرار رقم ٣١٣ تاريخ ١٩٧٢/٢/٢٨ (اعتداء بري وجوي على لبنان).
٧ - القرار رقم ٣١٦ تاريخ ١٩٧٢/٦/٢٦ (خطف بعض العسكريين اللبنانيين داخل الأراضي اللبنانية).
٨ - القرار رقم ٣٣٧ تاريخ ١٩٧٣/٨/١٥ (خطف طائرة مدنية لبنانية في الأجواء اللبنانية).
٩ - القرار رقم ٣٤٧ تاريخ ١٩٧٤/٤/٢٤ (خطف مدنيين لبنانيين).

وفي آذار ١٩٧٨ لم تتورع اسرائيل عن اجتياح كل الجنوب اللبناني وقتل الأبرياء وتشريد الآلاف من السكان، وهدم القرى، واتلاف المحاصيل الزراعية. واهتم مجلس الأمن الدولي بالشكوى اللبنانية فاصدر قراره رقم ٤٢٥ تاريخ ١٩٧٨/٣/٢٠، الذي طالب فيه اسرائيل بالإنسحاب الفوري وقرر ارسال قوة موقتة من الطوارىء الدولية لضمان الإنسحاب واعادة الإستقرار ومساعدة الحكومة اللبنانية في تثبيت سلطتها في الجنوب.

ولم تنسحب اسرائيل من الجنوب اللبناني إلا بعد مماطلة طويلة فاستطاعت خلالها اقتطاع شريط حدودي في الجنوب ضعته تحت تصرف جماعات ارهابية خارجة على القانون تأتمر بأمرها. وقد اضطر مجلس الأمن في ٢٠/١/١٩٧٩، الى سدار القرار رقم ٤٤٤ لتكرار تحذيراته وتأمين تطبيق قراره السابق.

وعلى الرغم من كل الإدانات والتحذيرات الصادرة عن مجلس الأمن فلم تتوان اسرائيل، بحجة حماية منطقة الجليل، ن اجتياح لبنان في حزيران ١٩٨٢ ودخول عاصمته. واذا كانت بعد أشهر، قد انسحبت من العاصمة والجبل، فانها اليوم تتل الجنوب كله وتذيقه اقصى انواع العذاب والتنكيل، غير مبالية بقرارات مجلس الأمن وخصوصاً القرارين رقم ٥٠٨ ٥٠٩، الداعية الى الإنسحاب دون قيد أو شرط، ومستخفة بكل المبادىء والشرائع الدولية والأخلاقية التي توصلت اليها بشرية بعد نضال مرير وتضحيات جسام دامت قرونا.

ان اسرائيل وهي دولة معتدية تحتل جزءاً من دولة عضو في الأمم المتحدة، تمارس في جنوب لبنان اعمالاً واجراءات تناقض كل التناقض مع المبادىء والمقاصد التي اقرها ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الأخرى الصادرة عن هذه المنظمة، وتتنافى كلياً مع الأعراف والتقاليد التي سادت العلاقات الدولية حتى في احلك العصور.

ان هذه الدولة المعتدية تسعى منذ مدة الى اغلاق كل الطرق والمعابر المؤدية الى جنوب لبنان. وهي تحاصر القرى تداهم المنازل وتلقي القبض على من تشاء من المواطنين الأبرياء دون مبرر أو سبب. وهي تطلق النار على السكان العزل رفضهم لأوامرها التعسفية وتقصف بمدافع دباباتها وطائراتها القرى الجنوبية كما فعلت في قرى معركة وجبشيت عربصاليم، وهي تقوم كل يوم بالإعتقالات الكيفية التي شملت مئات الشيوخ والنساء والأطفال ورجال الدين وهي التي غتالت الشيخ راغب حرب، وهي التي ما زالت تعتقل منذ أشهر الشيخ محرم العارفي وغيره من رجال الدين المناضلين دون ن يعلم احد شيئاً عن مصيرهم. وجميع التصفيات الجسدية والإغتيالات الإرهابية (وهي تقدر بالمئات) التي شهدها الجنوب نذ احتلاله، قد تمت على أيدي الإسرائيليين مباشرة أو بايعاز وتدبير منهم. واذا كان العالم أجمع يجمع على وجوب احترام ماكن العبادة، فان اسرائيل لا تجد اي حرج في مداهمة المساجد والأماكن الدينية وانتهاك حرمة المقدسات والإعتداء على لمصلين أو المعتصمين فيها. وبالإضافة الى كل ذلك فان دولة الإحتلال تعمد في كل يوم الى قطع الأشجار المثمرة واحراق الأراضي المزروعة وتدمير اقتصاد الجنوب وحرمان السكان من موارد رزقهم الطبيعية ومنعهم بتصرفاتها الهوجاء من ممارسة اعمالهم أو القيام بوظائفهم.

اننا كحقوقيين ندرك ان للإحتلال في القانون الدولي العام حدوداً واجلا. لقد كان الإحتلال في الماضي سبباً من اسباب اكتساب الإقليم. وكانت دولة الإحتلال تعتبر الأراضي المحتلة جزءاً من اقليمها تتصرف بها كما تتصرف باملاكها. ولكن الوضع أخذ يتغير ويتطور ابتداء من القرن الثامن عشر حيث بدأ المجتمع الدولي يميز بين الإحتلال والغزو والإستيلاء. وبصدور اتفاقيتي لاهاي لعامي ١٨٩٩ و١٩٠٧ (وخصوصاً الأنظمة الملحقة بالإتفاقية الثانية)، اصبح للإحتلال وضع قانوني متفق عليه.

وفي عام ١٩٤٩، صدرت اتفاقيات جنيف ووافقت عليها الغالبية الساحقة من دول العالم ومن بينها اسرائيل وقد حددت الإتفاقية الرابعة منها المبادىء والقواعد الأساسية التي يخضع لها الإحتلال الحربي ويمكننا تلخيصها بالنقاط التالية:

١ ـ الإحتلال وضع مؤقت ليس له صفة الدوام وليس له اي تأثير في استمرار وجود الدولة.

٢ ـ الإحتلال لا يؤدي من الناحية القانونية، الى نقل السيادة من دولة الى اخرى.

٣ ـ قانون الإحتلال الحربي هو الذي يحدد الإطار التشريعي والإجرائي الذي يحق لسلطة الإحتلال ان تتحرك ضمنه. وكل تغيير تدخله هذه السلطة على شؤون الإقليم يجب ان يتم في اضيق نطاق ويقتصر على مواجهة متطلبات الحياة اليومية للسكان.

والى جانب مسألة السيادة، يعالج قانون الإحتلال مسألة ادارة الإقليم المحتل ويرسم حدود الصلاحيات التي يحق لسلطة الإحتلال ممارستها في هذا الصدد. ويمكننا ايجازها بالإلتزامات التالية:

١ ـ تمتنع سلطات الإحتلال عن احداث تغييرات في المؤسسات الأساسية إلا في حالة الضرورة القصوى، أو في حدود الضرورات التي يفرضها حفظ النظام والأمن.

٢ ـ تكتفي سلطات الإحتلال، في الإقليم المحتل، بممارسة صلاحية الإدارة، لأنها لا تملك مطلقاً أي حق في ضم الإقليم الى اراضيها، أو في تقسيمه، أو في تغيير معالمه الإدارية، أو في تشكيل حكومة مدنية فيه، أو في انشاء أي تنظيم للقيام بهذه المهمة. ومن هنا يحظر على سلطات الإحتلال اجراء اي تغيير اداري من شأنه خدمة مصالحها السياسية أو الإقتصادية وتهيئة الإقليم للضم فيما بعد.

٣ ـ لا تقوم هذه السلطات بتدمير الأملاك الخاصة للدولة أو للسكان أو باستعمالها إلا اذا قضت الضرورة بذلك ولمنع التعسف في استعمال هذا الحق وضع قانون الإحتلال قيوداً وحدوداً مستمدة من مبدئين: الضرورة والإنسانية.

واذا كانت المادة ٥٥ من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ تسمح للعدو الموجود فوق ارض خصمه بحق ادارة املاك دولة الخصم واستثمارها، فانها تفرض عليه بالمقابل المحافظة على جوهرها واصولها. لقد خالفت المانيا هذه المبادىء في الحرب العالمية الأولى، بعد احتلالها بلجيكا، عندما اقتلعت الغابات البلجيكية من جذورها، فعوقبت بعد الحرب بالتنازل عن مدينتين من مدنها الألمانية لبلجيكا تعويضاً عن الخسائر التي تكبدتها من جراء اتلاف الثروة الحرجية فيها.

اننا نحن المحامين ورجال القانون والفعاليات على مختلف الأصعدة المعتصمين في مركز الإعلام التابع للأمم المتحدة في بيروت والمؤمنين بكل المبادىء والمثل التي انطوت عليها فكرة انشاء الهيئة الدولية والمنادين دوماً بوجوب احترام سيادة القانون والإلتزام بكل المواثيق والأتفاقات الدولية لا يسعنا ازاء الأعمال العدوانية المتواصلة من قبل اسرائيل ضد اهلنا في الجنوب إلا ان نعلن استنكارنا الشديد وادانتنا لها ونطالبكم باتخاذ التدابير الحازمة الكفيلة بـ:

١ ـ تحقيق الإنسحاب الإسرائيلي من جميع اراضي الجنوب اللبناني دون قيد أو شرط وفقاً لقراري مجلس الأمن الدولي ٥٠٨ و٥٠٩.

٢ ـ فك الحصار عن كل المدن والقرى الجنوبية.

٣ ـ فتح الطرقات والمعابر التي تصل الجنوب بالعاصمة وسائر المناطق اللبنانية ولا سيما الطريق الساحلي بين بيروت وصيدا.

٤ ـ اطلاق سراح جميع المعتقلين فورا.

٥ ـ الزام اسرائيل بدفع تعويضات عن البيوت التي دمرتها والمزروعات التي احرقتها والأشجار التي اتلفتها.

٦ ـ تقديم المساعدات الطبية والغذائية الى اهل الجنوب.

٧ ـ تعزيز تواجد ودور القوات الدولية بحيث تستطيع مواجهة العدو الصهيوني ووضع حد لغطرسته.

لقد اصبح الجنوب من جراء الأعمال العدوانية الصهيونية المتواصلة بركاناً يغلي واذا لم تتمكنوا من لجم اسرائيل واجبارها على الإنسحاب فان حمم البركان لن تصيبها وحدها (اسرائيل) بل ستمتد الى الأمم المتحدة لتحرق مصداقيتها وكل ثقة فيها.

نسخة عن اذن مرور «اسرائيلي» للذاهبين والعائدين من وإلى الجنوب*[1]

---

*[1] عن جريدة النهار تاريخ ١٩٨٤/٥/٤ صفحة ٦.

اتفاق ١٧ أيار بين لبنان واسرائيل

الوفود المشتركة في المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية ـ الأميركية للوصول إلى اتفاق لبنان واسرائيل

١ ـ الوفد اللبناني:
ـ الرئيس: السفير انطوان فتّال.
ـ الأعضاء المشاركون في جلسات المفاوضات:
ـ السفير ابراهيم خرما
ـ الدكتور انطوان بارود
ـ السفير هاني الأمين.
ـ العقيد الركن منير رحيّم.
ـ العقيد فوزي ابو فرحات
ـ العقيد جورج حرّوق
ـ العقيد سعيد القعقور.
مستشار إعلامي:
١ ـ الرائد عاطف طربيه.
٢ ـ السيد داوود الصايغ.

٢ ـ الوفد الإسرائيلي:
ـ الرئيس: الدكتور ديفيد كيمحي
ـ الأعضاء: القانوني ايليا كيم روبنشتاين
السفير صموئيل ديفون
السيد اسحق ليثور
الجنرال ميناحيم اينان
الجنرال ابراشا تامير.
مستشار اعلامي: آفي بازنر (ناطق رسمي)
مستشارون بنحييل ياتيف، يائير الغوم، وادوت كافور، الجنرال تامير معاون الجنرال أمير دروري قائد المنطقة الشمالية في اسرائيل، العميد أوري ساجي، العميد أموس غيلبوا، المقدّم يويل سندر، السيد ابرهيم ليف.

٣ ـ الوفد الأميركي:
ـ الرئيس: السفير موريس دريبر (المبعوث الأميركي إلى الشرق).
ـ الأعضاء: ـ السيد كريستوفر روس
ـ السيد ألن كريزكو (استبدل بالسيد مايكل كوزاك).
ـ السيد بول هير
ـ الجنرال اندرو كولي.
ـ العقيد باتريك كولينز (استبدل بالمقدّم دافيد انطوني).

بداية المفاوضات
التاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٨٢
الهدف: انسحاب كل القوات غير اللبنانية عن أرض لبنان.

ورقة العمل اللبنانية للمفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية
في كانون الأول ١٩٨٢ وورقة العمل الاسرائيلية

أولاً: سيادة لبنان الكاملة على كل أراضيه.
ثانياً: لا امتيازات لأحد على أراضيه.
ثالثاً: لا قوات غريبة على أراضيه إلا تلك التي تطلبها الشرعية، لمساعدتها على بسط سلطتها وسيادتها.
رابعاً: حرص لبنان على علاقاته العربية وتمسكه بالتزاماته العربية.

وقد شرح الرئيس اللبناني الشيخ أمين الجميّل ورقة العمل هذه إلى الوفد اللبناني المفاوض لإسرائيل انطلاقاً من الثوابت تلك وتشدّد على تحقيق الإنسحاب الكامل والنهائي على مرحلتين:

الأولى: تبدأ في كانون الثاني ١٩٨٣ على الشكل التالي:

● انسحاب اسرائيلي من مناطق الجبل بعمق اربعين كيلومتراً، يقابله انسحاب سوري وفلسطيني إلى البقاع.

الثانية: تحدد الخامس عشر من شباط موعداً لاستكمال الإنسحابات الإسرائيلية والسورية والفلسطينية من كل لبنان.

● بعد استكمال المرحلة الأولى تتولى القوة المتعدّدة الجنسيات بعد زيادة عناصرها حماية حدود الإنسحاب الجديدة، على أن تحدد المفاوضات شكل الترتيبات الأمنية النهائية بين كل من اسرائيل وسوريا.

أما ورقة العمل الإسرائيلية فنقاطها كما يلي:
أولاً: وضع نهاية لحالة الحرب القائمة بين لبنان واسرائيل.
ثانياً: عدم السماح لأي من الطرفين القيام بأعمال عدوانية ضد الطرف الآخر انطلاقاً من اراضيه.
ثالثاً: وجود ٣ قواعد عسكرية «للمراقبة» على الأراضي اللبنانية.
رابعاً: استمرار المراقبة الجوية والبرية للأراضي اللبنانية.
خامساً: نقل قوات الطوارىء الى مسافة ٥٠ كيلومتراً بعيداً عن الحدود.
سادساً: منع وجود مدفعية أو صواريخ أرض ـ جو في منطقة تمتد ٤٥ كلم داخل الحدود اللبنانية.
سابعاً: فتح الحدود واقامة علاقات تجارية.

نص الكلمات المتبادلة بين الوفود للوصول إلى اتفاق ١٧ أيار

كلمة لبنان ـ القاها السفير انطوان فتال رئيس الوفد

«أيّها السادة، الوفد اللبناني يتمنّى أن يضع هذا الإجتماع في ظلّ شعار الأمل وان يُباشر المفاوضات بإيجابيّة.

ونودّ بادىء ذي بدء، أن نرحّب بالوفدين الإسرائيلي والأميركي، وان نخصّ ممثّلي الولايات المتحدة بتقديرنا للجهود التي يبذلونها استمراراً لما قاموا به منذ حزيران السابق، لقد قدّموا مساهمة فعّالة في جعل هذا الإجتماع ممكناً، كما وافقوا على المساهمة مساهمة كلّية في هذه المحادثات.

ايها السادة،

اسمحوا لنا في هذه الملاحظات الأوّليّة، ان نقول بعض الكلمات حول موقفنا الحالي.

لقد انتهج لبنان منذ أن حقّق استقلاله سياسة خارجية مركّزة على الإحترام الدقيق للإلتزامات الدوليّة، ولأنّ وطننا محبّ للسلام بطبيعته وتقاليده، فقد عرف برفضه الحرب وسيلة لحسم النزاعات، وقد رفض لبنان باستمرار اتخاذ المواقف التي كان يُمكن ان تستدرجه الى نزاعات مسلّحة أو تهدّد سلامة حدوده، وكان لبنان ينظر دائماً الى السلام والأمن الدوليين كضمان لاستقلاله وحصانة لأرضه. ومن هنا تعلّق لبنان بميثاق الأمم المتحدة الذي يلزمنا السعي دائماً للوصول الى تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلّقة بقضايانا».

وانطلاقاً من هذه الروحية، وقّع لبنان من غير تحفظ إتفاق الهدنة مع اسرائيل في ٢٣ آذار ١٩٤٩. ونودّ أن نذكر هنا ان المادة الثامنة من هذا الإتفاق تنصّ على انه يظلّ قائماً حتى الوصول الى حلّ سلميّ بين الأطراف. والمادة الثامنة تدلّ كذلك على أنّ لهذا الإتفاق طابعاً دائماً ونهائياً مما يُميّزه عن اتفاقات الهدنة التقليديّة.

والواقع أنّ اتفاق الهدنة اللبنانية ـ الأسرائيلية لا يُمكّن أيًّا من الفريقين إلغاءه. أي إنه ليس في مقدور لبنان ولا اسرائيل الإنفراد في تقرير تجاهل الإلتزامات المترتّبة من جرّاء هذا الإتفاق.

ويودّ وفدنا أن يؤكّد ان اتفاق رأس الناقورة لا يزال الأداة القانونيّة التي تسوس العلاقات اللبنانية ـ الإسرائيلية.

ولا يفوتنا انه تبعاً لحرب ١٩٦٧ اتهمت الحكومة الإسرائيليّة لبنان بأنه أعلن الحرب وفق الأصول الكلاسيكية مما كان يُلغي آنذاك اتفاق الهدنة. انما نؤكد أننا قد رفضنا دائماً ونرفض هذه النظرية، إن لبنان لم يُعلن الحرب على اسرائيل عام ١٩٦٧ ولا خاضها ولا قام بأيّة أعمال عسكرية. والمجتمع الدولي كما تشهد الوقائع والمحفوظات الدوليّة يؤكد هذا الواقع بلا تحفظ.

ونرى لزاماً علينا ان نُذكّر هنا جميع المعنيين بأنّ الوجود الفلسطيني على أرضنا الذي كان مصدر اضطرابات خطيرة لم يكن لبنان مسؤولاً عنه، ولا يُمكن بالتالي ان يُحاسب لبنان عليه، إلاّ أنه اذا كان لا يجوز إلغاء اتفاق ١٩٤٩ في مقوّماته الرئيسية، فإنّه من الممكن ولا ريب تعديله أو تفسيره أو إكماله باتفاق الطرفين على نحو يقودنا جميعاً نحو تحقيق السلام الدائم والذي حدّد الإتفاق انه هدفه.

ولا حاجة بنا الى أن نؤكّد ان السلام كان ولا يزال مطمع شعوب المنطقة الدائم على رغم ان تطوّر الأحداث لم يسمح بعد بتحقيق ذلك.

ايها السادة،

إنّ لبنان يتطلّع الى السلام، غير أنّ احترام لبنان للوشائج التي تشدّه الى أعضاء المجتمع الدولي المعنيّين بحلّ قضية الشرق الأوسط يجعله يمتنع عن القيام وحده بأيّ عمل من شأنه أن يُعيق تقدم مسيرة السلام والأمن في المنطقة. فضلاً عن أن لبنان لن يعرض طاقته على تحقيق الرسالة التاريخية التي اختار لنفسه في العالم العربي. ويعتقد وفدنا انطلاقاً من ذلك، انه من مصلحة جميع المعنيين ان يُصان دور لبنان الفذّ في الوساطة الدولية.

إنّ لبنان يأخذ علماً بالتصريحات التي قدّمها المسؤولون الإسرائيليّون خصوصاً في إطار مجلس الأمن والتي تؤكّد عدم وجود أيّة مطامع في ارض لبنان، كما تؤكّد احترام حدود لبنان المعترف بها دوليًّا، من هنا أن الخطوة الأولى الواجب القيام بها هي إعادة بسط السيادة اللبنانية كاملة غير منقوصة على كل الأراضي اللبنانية. وغنيّ عن القول ان استعادة لبنان سلطته وممارسته من دون سواه هذه السلطة، ممارسة كلّيّة، يمكّن الدولة من الحفاظ على الأمن وبسط النظام داخل لبنان وعلى حدوده. ولذا يطلب لبنان جلاء جميع الجيوش والقوات غير اللبنانية الموجودة على أراضيه من دون إرادته، وذلك وفق خطة شاملة ومبرمجة دقيقة وسريعة.

وإنّ ما نودّ البحث فيه في هذه المحادثات هو الوسائل الإجرائيّة لتنفيذ هذه المتطلبات الأساسيّة، آخذين في الإعتبار الإهتمامات الأمنيّة لكلّ منّا».

كلمة اسرائيل القاها رئيس الوفد الإسرائيلي ديفيد كيمحي

«سعادة رئيس الوفد اللبناني، سعادة رئيس الوفد الأميركي، أصحاب السعادة أعضاء الوفود اللبنانيّة والأميركيّة والإسرائيليّة.

أودّ أن أشكر رئيس وفد لبنان لترحيبه بنا هنا في لبنان، وانا أشاركه في تمنّياته ان تجري محادثات بنّاءة في هذه المفاوضات. ففي هذا اليوم الذي تبدأ فيه المفاوضات الرسمية بين بلدينا، تتوجّه قلوبنا نحو المستقبل، مستقبل يتحقّق فيه توقنا الى السلام. وإنني على يقين أننا كلّنا لبنانيّين وإسرائيليّين وحتماً أميركيّين نرغب في ان نرى شعبينا يعيشان في سلام. واننا نحن في اسرائيل نرغب في ان نرى لبنان يتمتّع باستقلال كامل وبسيادته كما يتمتع بوحدة أراضيه.

إلاّ أنّني أودّ ان اختلف مع سعادة رئيس الوفد اللبناني البروفسور انطوان فتّال حول قضية اتفاق الهدنة الذي أشار اليه في كلمته الإفتتاحية، إذ يجب ان نتذكّر أنه عشيّة حرب الأيام الستة في ١٩٦٧ أعلن زعماء لبنان في ذلك الحين تضامنهم مع الجيوش العربية، ورفضوا مقابلة ممثّلين عنّا قائلين أنّ حالة حرب قائمة بيننا. وهناك أمر أشدّ خطورة من وجهة نظرنا، وهو انهم وقعوا بعد حرب ١٩٦٧ «اتفاق القاهرة» واتفاقات اخرى تسمح «للمخرّبين» بإنشاء ما نسمّيه دولة ضمن الدولة والقيام بعمليّات في حرية من داخل الأرض اللبنانية ضدّ اسرائيل مما يُشكّل خرقاً تامًّا لاتفاق الهدنة. لذلك نعتقد أنّ هذه الأعمال أنهت عمليًّا وواقعيًّا اتفاق الهدنة.

ولكن ما هو أهمّ من ذلك أن العلاقات الجديدة التي نرغب في أن نراها تنشأ عن المفاوضات التي تبدأ اليوم ستتخطى من جميع النواحي اتفاقات الهدنة، تلك التي اصبحت في رأينا لاغية المفعول كليًّا عبر الإتفاق الذي نأمل في ان نوقّعه هنا والذي سيُشكِّل خطوة واحدة قبل بلوغ معاهدة السلم النهائية الرسمية التي نتطلّع إليها.

إننا حتماً لا نضمر أيّ شعور عداء للبنان، وان الهدف من هذه المفاوضات ليس إنهاء أي نزاع بين لبنان واسرائيل لأنه لا يوجد مثل هذا النزاع بيننا. وان عمليّاتنا العسكرية خلال هذه السنة الماضية لم تكن في أي وقت موجّهة ضدّ لبنان ومواطنيه، بل كانت موجّهة ضدّ «المخرّبين» الذين حوّلوا لبنان قاعدة للعدوان ضدّنا على رغم إرادة اللبنانيين.

إننا لم نهاجم لبنان أو شعبه، وإنما اضطررنا الى إزالة الخطر الذي شكّله علينا وجود «المخربين» على أرضه. هذا الوجود حوّل استقلال لبنان وسيادته الى مهزلة. ان الهيكليّة السياسيّة والبنية العسكرية التي أقامها «الإرهابيّون» شكّلت خطراً على كلّ من لبنان واسرائيل مما اقتضى إزالته لمصلحة شعبينا.

أمّا الآن وقد تحقّق ذلك، فإننا نعتقد أنه لا يوجد من يمنعنا من العيش في حسن جوار وسلام كدولتين سيّدتين مستقلّتين تعيشان جنباً الى جنب في صداقة وأمن، لأنّ ما نصبو إليه هو الصداقة والأمن. هذه هي الأهداف التي نضعها امام أعيننا في هذه المفاوضات ونرجو أن تُتوّج بالنجاح لمصلحتنا جميعاً.

وأخيراً ملاحظة شخصيّة، ذلك أنني كشخص تتبّع عن كثب تطوّر الأحداث المأسويّة في السنوات الأخيرة في لبنان، أشعر شخصيًّا بالتأثّر لوجودي في لبنان اليوم على رأس الوفد الإسرائيلي في هذه المناسبة المهمّة. في التوراة التي هي لنا مصدر دائم للوحي مئات الإشارات الى لبنان. لبنان كبلد الجمال والشهامة، بلد الطيوب الذكيّة والمناظر الخلاّبة. هذا هو لبنان الذي نودّ أن نراه ثانية جاراً لنا.

وشكراً.

كلمة أميركا ألقاها السفير موريس درايبر رئيس وفد الولايات المتحدة

«يسرني أن أكون هنا اليوم ممثّلاً للولايات المتحدة في افتتاح هذه المفاوضات المهمّة. إن الولايات المتحدة كصديقة حميمة لكلّ من اسرائيل ولبنان ستبذل كل ما في وسعها لمساعدة الجهود كي تؤدّي الى اتفاق.

لقد أوضحت الولايات المتحدة في مناسبات عدّة تعاطفها ودعمها للكثير من الأهداف الرئيسيّة للفريقين المجتمعين حول هذه الطاولة. وتؤمن الولايات المتحدة إيماناً شديداً بوجوب تحقيق مصالح اسرائيل المشروعة بالأمن الى أقصى حدّ ممكن. في الوقت ذاته تدعم الولايات المتحدة استقلال لبنان ووحدته القوميّة ووحدة أراضيه واستعادة سيادته الكاملة على كلّ ارضه.

هناك أساس جيّد لكي نثق بأنّ المفاوضات ستكون مثمرة. فمن جهتها أكّدت إسرائيل أنّها لا تريد أيّ شبر من الأرض اللبنانية، وانّها تريد أن تسحب قوّاتها العسكرية. ولبنان أكّد من جانبه انه لا يريد ان تصبح أرضه من جديد قاعدة لأعمال عدوانية موجّهة ضدّ اسرائيل. كذلك تتفق اسرائيل ولبنان والولايات المتحدة على الحاجة الى سحب جميع القوّات العسكرية الخارجيّة في أسرع وقت ممكن من لبنان. وان مباشرة هذه المفاوضات تشكّل خطوة أساسيّة لا بدّ منها من أجل تحقيق هذا الهدف المشترك.

ان السلام والأمن على كلّ حال يُشكّلان قضايا أساسيّة دائماً بالنسبة الى دولتين قدرهما في التاريخ والجغرافيا ان يعيشا معاً. فهل يُقدّر لنا ان نُشاهد تكراراً العنف وعدم الإستقرار ومعاناة الماضي، أم أننا سنرى خيالاً ورؤيا من جانب الممثّلين حول هذه الطاولة؟ أمامنا فرصة تاريخيّة لاعداد الساحة لمستقبل مليء بالأمل.

وإنني واثق بأننا نتفق جميعاً على وجوب العمل بسرعة وبتعاون وبروح من حسن النيّة التي أثق بأنها متوافرة، من أجل تحقيق نهاية مبكرة وناجحة للمفاوضات، وبمثل هذه النتيجة، إضافة الى ترتيبات لانسحاب القوات العسكرية الأجنبية من لبنان، تضمن اسرائيل ان مصالحها الأمنية الأساسية قد تحقّقت، كما أنّ لبنان يُصبح قادراً على ان ينطلق بثقة في مسيرة إعادة التعمير الوطني الطويلة.

وانني أصلي كي يبارك الله جهودنا.

تعليقات عربية ودولية على المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية

قال نائب السكرتير الصحافي في البيت الأبيض السيد لاري سبيكس، «ان الولايات المتحدة تؤكّد «شراكتها الكاملة» في مفاوضات انسحاب القوات الأجنبية من لبنان».

وأوضح في ردّ على اسئلة عن تقارير من الشرق الأوسط نُسبت الى مصادر اسرائيلية انها في سبيل الطلب من واشنطن ان تبتعد عن المحادثات. ان «البيت الأبيض لا يعلم هذه الروايات التكهنيّة».

وأعلن ان الرئيس رونالد ريغان لا يزال ملتزماً، في شكل جازم، تقديم مساعدة الولايات المتحدة في مجالي استعادة الحكومة اللبنانية سيادتها على كل أراضيها، وتحقيق تسوية شرق أوسطية أكثر شمولاً.

وذكر ان «تقدّماً تحقق» في جلسة المفاوضات المباشرة في خلده بين المفاوضين اللبنانيين والاسرائيليين لكنه لاحظ أن «وفقاً للأخبار كان هناك بعض الخلاف».

○ وفي عمّان. أعرب وزير الدولة الأردني لشؤون الأراضي المحتلة حسن ابراهيم عن مساندة بلاده الكاملة لمواقف الحكومة اللبنانية في المفاوضات مع اسرائيل. موضحاً ان لبنان «يعمل لبسط سيادته على أراضيه، ولتحقيق وحدته» وكان ابراهيم التقى السفير اللبناني لدى عمان السيد مارسيل نمور الذي سلّمه مذكرة من الحكومة اللبنانية توضح موقف بيروت من المفاوضات.

○ وفي حديث الى الإذاعة البريطانية قال وزير الدولة المصرية للشؤون الخارجية الدكتور بطرس غالي ان الوقت حان «حتى يُنهي المفاوضون الأميركيون الوجود العسكري الإسرائيلي في لبنان سريعاً. وإلاّ فإنّ مبادرة الرئيس رونالد ريغان ستخفق في كسب تأييد الدول العربية المعتدلة». واتهم اسرائيل باعتمادها إطالة أمد المفاوضات من أجل «صرف الإنتباه عن وجوب حلّ مشكلة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة». وبأنها «انتهكت اتفاق كامب ديفيد لإحلال السلام في المنطقة. باستخدامها القوة في لبنان».

○ وفي الإطار نفسه. أعربت صحيفة «الأخبار» المصرية عن اعتقادها ان اسرائيل، بجعلها الأولويّة لتطبيع العلاقات بينها وبين لبنان في المفاوضات. «تُحاول كسب الوقت» حتى تنشغل الولايات المتحدة عن الأزمة اللبنانية بانتخابات الرئاسة الأميركية.

وأضافت «ان كلمة التطبيع مطّاطة وتتّسع دلالتها حسب ما تريد اسرائيل» و«ان المفاوضات لم تبدأ بعد جدياً».

وأكّدت أنّ «الهوّة واسعة» بين الطرفين وأنّ «من العبث تضييع الوقت» في هذه المفاوضات مطالبة الولايات المتحدة «بعدم الإنسياق وراء اسرائيل» في هذا الإتجاه.

○ وفي دمشق. قالت الإذاعة في تعليقها السياسي عن مفاوضات خلده وكريات شمونة «ان عرض موقفي المفاوضين الإسرائيلي والأميركي يدلّ في وضوح، الى ان تل ابيب وواشنطن تُحاولان تطويع الشعور الوطني لدى السلطة اللبنانية واستخدام الإحتلال الإسرائيلي ورقة ضغط وابتزاز».

وأوضحت ان الولايات المتحدة واسرائيل «تعملان أيضاً لتحويل لبنان مستعمرة اميركية - اسرائيلية عبر مخطط تطبيع العلاقات الذي يقود الى عقد صفقة صلح ترغم لبنان على الرضوخ للشروط الإسرائيلية. لكن تأكيد المفاوض اللبناني انه لن يتخلّى عن موقفه الأساسي المتعلّق بعدم المساس بجوهر السيادة الوطنية اللبنانية يُعيد فرز الأوراق التي يحاول المفاوض الأميركي خلطها في إطار مخطط اشتراكه مع اسرائيل في تطف ثمار الغزو الإسرائيلي للبنان».

- من ناحية ثانية، ندّدت صحيفة «تشرين» الحكومية بـ«الصمت العربي» حيال المفاوضات بين لبنان واسرائيل. وقالت أن المفاوض اللبناني «يجلس وحيداً بمعزل عن عمق عربي داعم له، في حين يملي الوفد الإسرائيلي شروطه من مواقع الإحتلال وبدعم اميركي. واذا استثنينا الدعم السوري اللامحدود للسلطة اللبنانية الشرعية في رفضها الشروط الإسرائيلية، فإنّ غياباً عربيًا كاملاً يُلاحَظ في قوة. وليس له من مبرّر سوى انتظار ما ستؤول اليه المفاوضات ليجد في فشلها أو نجاحها طريقاً سالكة للإنضمام الى مفاوضات الحلّ الأميركي الإستسلامي».

○ وفي طرابلس الغرب. قالت وكالة «الجماهيرية» للأنباء ان اشتراك الولايات المتحدة في المحادثات يهدف الى إجبار اللبنانيين على توقيع اتفاق على غرار اتفاقات كامب ديفيد.

- وقالت في تعليق تمّ الإطلاع عليه في بيروت ان «اشتراك حكومة ريغان في هذه المفاوضات يُمكن ان يعني شيئاً واحداً فقط. هو إجبار السلطات اللبنانية على توقيع معاهدة مماثلة لاتفاقات كامب ديفيد». وأضافت: «يجدر التذكّر ان الحكومة الأميركية لم تكن أبداً موضع ثقة في أيّ مفاوضات أو محاولات للتوصّل الى حلول عادلة لأيّ قضية». وختم ان الشعب اللبناني

يجب أن يلجأ الى «النضال الشعبي لحماية حريته وكرامته وعروبته». ولطرد الإسرائيليين الى خارج لبنان.

○ وفي الرياض، حذّرت صحيفة «الرياض» السعودية من أنّ اسرائيل تريد ان تجعل من لبنان «ألعوبة البلد المحتل للتلويح به أمام أي تفكير عسكري عربي، بأنّه سيواجه المصير نفسه، خصوصاً بعدما جعلت من الأراضي الأخرى في الضفة الغربية والجولان مواقع استيطان لا تفاوض في شأنها».

وقالت ان الوجود الفلسطيني في لبنان لم يكن وحده سبب القلق في المنطقة ولا مصدر الصراع بين اسرائيل وجيرانها، وقد برهنت اسرائيل عملياً ان هذا الوجود الذي كانت تسعى الى القضاء عليه في البداية للتبشير بأمن اسرائيل بعد عزله وإبعاده، ليس إلّا جزءاً من كلّ، تخلّصت منه كي تصل الى غيره».

○ وفي ابو ظبي دعت صحف الإمارات الى توقّف عربي قوي لمساندة لبنان وعدم تركه فريسة سهلة للعبة الأميركية - الإسرائيلية. وأجمعت على أنّ المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية «تهدف الى تحقيق أهداف سياسية تتجاوز كثيراً ما ردّده العدو عن مبررات غزوه. وتكشف «حقيقة أطماعه العدوانيّة التوسعيّة».

التحرك اللبناني خلال المفاوضات

- بتاريخ ١٥/ ١/ ١٩٨٣ استقبل الرئيس السوري حافظ الأسد المبعوث الشخصي للرئيس اللبناني جان عبيد الذي سلمه رسالة من الرئيس الجميّل.

- بتاريخ ٢٠/ ١/ ١٩٨٣ عاد الوفدان النيابيان الى الدول العربية برئاسة كل من امين الحافظ ولويس ابو شرف بعد ان زار الأول قطر العراق والأردن والكويت، والثاني زار عمان والبحرين ودولة الإمارات واليمنين الجنوبية والشمالية.

- في التاريخ نفسه عاد موفد الرئيس الجميّل الخاص الى المملكة العربية السعودية النائب بيار حلو.

- بتاريخ ٢٢/ ١/ ١٩٨٣ عاد الوفد النيابي الرسمي برئاسة رشيد الصلح الى بيروت بعد جولة شملت الجزائر وتونس وموريتانيا.

- بتاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٨٣ قام السفيران اللبنانيان غسان تويني ونديم دمشقية باول زيارة الى القاهرة منذ قطع العلاقات بين البلدين عام ١٩٧٩، وقد سلم السفيران الرئيس المصري رسالة من الرئيس الجميّل.

- بتاريخ ٣١/ ١/ ١٩٨٣ قام رئيس الحكومة شفيق الوزان ووزير الخارجية الدكتور ايلي سالم بزيارة تونس حيث اجريا محادثات مع الرئيس بورقيبه ورئيس الوزراء التونسي محمد المزالي ووزير الخارجية الباجي قائد السبسي، كما التقيا رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في منزل رئيس الحكومة التونسية.

- بتاريخ ٨/ ٢/ ١٩٨٣ ختم مستشار الرئيس اللبناني، وديع حداد، زيارته الى واشنطن.

- بتاريخ ١١/ ٢/ ١٩٨٣ عاد الوفد النيابي اللبناني الرسمي، برئاسة رشيد الصلح من جولة شملت السودان والصومال وجيبوتي.

- بتاريخ ٢٢/ ٢/ ١٩٨٣ انهى الرئيس كميل شمعون ونجله داني زيارة الى القاهرة.

- بتاريخ ٢٨/ ٢/ ١٩٨٣ عاد موفد رئيس الجمهورية، النائب بيار حلو من السعودية حيث «لقي تفهماً كاملاً للموقف اللبناني».

- بتاريخ ٧/ ٣/ ١٩٨٣ التقى الرئيس الشيخ امين الجميّل في نيودلهي حيث انعقدت القمة السابعة لدول عدم الإنحياز كلّاً من الرئيس السوري حافظ الأسد، وياسر عرفات، فضلاً عن الملك الأردني، والرئيس المصري وعبد السلام جلّود، الرجل الثاني في ليبيا، والزعيم الكوبي فيديل كاسترو، والأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس اليمن الجنوبية، ووزير الخارجية السعودي.

- وفي التاريخ نفسه عاد النائب ادمون رزق وهاني الأمين، عضو الوفد اللبناني المفاوض من زيارة الى الأردن والمغرب بتكليف من الرئيس الجميّل.

- بتاريخ ١١/ ٣/ ١٩٨٣ قام وزير الخارجية اللبناني ايلي سالم بزيارة الى فرنسا التقى زميله الفرنسي كلود شيسون.

- بتاريخ ١٢/ ٣/ ١٩٨٣ انتقل وزير الخارجية الى واشنطن حيث التقى زميله الأميركي جورج شولتز.

- وفي التاريخ نفسه وصل الرئيس صائب سلام الى العاصمة الأميركية موفداً شخصياً للرئيس الجميّل حيث قابل الرئيس رونالد ريغان ووزير الداع الأميركي غسبار واينبيرغر.

- بتاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٨٣ اجتمع وزير الخارجية اللبناني ايلي سالم في لندن بالمبعوث الرئاسي الأميركي فيليب حبيب،

وبالملك حسين، وبالأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، وعبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري.
- بتاريخ ٢٥/٣/١٩٨٣ قام الرئيس شارل حلو، موفد الرئيس الجميّل الى الفاتيكان، بتسليم البابا يوحنا بولس الثاني رسالة من الرئيس اللبناني.
- بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٣ سافر وزير الخارجية اللبناني ايلي سالم الى الأردن لاطلاع العاهل الأردني على سير المفاوضات الثلاثية.
- بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٣ عاد السفير غسان تويني من القاهرة بعدما سلم رسالة من الرئيس امين الجميّل الى الرئيس المصري حسني مبارك.
- بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٣ سلم وزير الدفاع اللبناني عصام خوري رسالة شفوية من الرئيس الجميّل الى الملك حسين.
- بتاريخ ٢٨/٤/١٩٨٣ قام رئيس الحكومة شفيق الوزان بزيارة خاطفة للمملكة العربية السعودية «للتشاور في كل الشؤون ولوضع الأمور في اطارها المطلوب أمام اشقائنا».
- بتاريخ ٣/٥/١٩٨٣ قام وزير الخارجية اللبناني بزيارة خاطفة لدمشق يرافقه جان عبيد والعميد الركن عباس حمدان، حيث عرض للرئيس الأسد النقاط الأساسية التي يتضمنها مشروع الإتفاق مع اسرائيل.
- بتاريخ ٤/٥/١٩٨٣ سافر الى جدة سفير لبنان في المملكة العربية السعودية ظافر الحسن يرافقه العميد الركن عباس حمدان عضو الوفد اللبناني المفاوض، ناقلاً رسالة خاصة من الرئيس الجميّل الى الملك فهد تتعلق بالتطورات الأخيرة.
- بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٣ اطلع وزير الخاجرية اللبناني الرئيس السوري حافظ الأسد على مشروع الإتفاق اللبناني - الإسرائيلي في زيارة هي الثانية خلال عشرة ايام للعاصمة السورية.
- بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٣ قام وزير الموارد المائية والكهربائية بهاء الدين البساط بزيارة الى الجوائز لاطلاع المسؤولين فيها على مشروع الإتفاق، كما قام وزير الإقتصاد والتجارة ابراهيم حلاوي بزيارة الكويت للغاية نفسها.
- وبتاريخ ١٧/٥/١٩٨٣ ختم وزير الموارد المائية والكهربائية بهاء الدين البساط جولته على دول المغرب العربي (باستثناء ليبيا). وفي اليوم نفسه انهى وزير الإقتصاد ابراهيم حلاوي جولته الخليجية.

بعض المواقف الاقليمية والدولية

بيان المجلس الاوروبي (١٩/٥/١٩٨٣)

في ستراسبورغ اتخذ المجلس الاوروبي قراراً بالاجماع الى جانب الحكم اللبناني جاء فيه ان المجلس الاوروبي:
أ - مقتنع بأن العودة الى السلام في لبنان لن تكون ممكنة الا بعد انسحاب القوات الاجنبية.
ب - مقتنع ايضاً بأن العودة الى السلام تكون قبل كل شيء ببسط السيادة المطلقة والكاملة للحكومة اللبنانية على ارض البلد.

١ - يدعم الجهود المبذولة من الحكومة اللبنانية من اجل ممارسة حقوقها وتأمين انسحاب القوات الاجنبية، خصوصاً منذ توقيع الاتفاق الذي ينص على شروط انسحاب القوات الاسرائيلية والمصادقة عليه في الحكومتين والبرلمانين اللبناني والاسرائيلي.

٢ - يطالب من جديد بالانسحاب الفوري لكل القوات الاجنبية الموجودة في لبنان إلا القوات الموجودة بموافقة الحكومة اللبنانية.

٣ - يقر ويشيد بالدور الصعب والخطر الذي يلعبه افراد القوة المتعددة الجنسيات الموجودة في لبنان بما فيها القوات المسلحة التابعة لبعض اعضاء الاسرة، ويطالب ببقائها وتدعيمها عند اللزوم طالما وجودها ضروري.

٤ - يطالب في الحاح حكومات الدول الاعضاء بتقديم مساعدة تقنية ومادية للبنان لمؤازرته في عملية ازالة اضرار الحرب الي لحقت به.

٥ - يدعو لجنة السوق الاوروبية المشتركة الى متابعة تقديم المساعدة الطارئة للبنان على مدى طويل طالما تدعو الحاجة اليها.

٦ - يكلف رئيسه بابلاغ هذا القرار الى المجلس والى لجنة السوق الاوروبية والى حكومات الدول الاعضاء والى الحكومة اللبنانية.

بيان مجلس التعاون الخليجي (١٩/ ٥/ ١٩٨٣)

عرض المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته السابعة الاحداث التي شهدها لبنان خلال السنوات الماضية، وما تعرض له شعب لبنان من محن وتابع ما عبر عنه لبنان من خلال مؤسساته الدستورية من ارادة حرة تستحق احترام دول المجلس. ويؤكد المجلس حرصه على انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان حفاظاً على سلامة لبنان وسيادته على ارضه واستقلاله ووحدة ارضه وانتمائه العربي.

وانطلاقاً من ان أمن لبنان مرتبط بأمن الامة العربية ووحدة مصيرها، يؤكد المجلس حرصه على التزام لبنان قرارات الامة العربية الهادفة الى عدم تعريض امنها وسلامتها او امن اي دولة عربية وسلامتها للمخاطر.

وبروح الحرص على التضامن العربي ونبذ الخلافات بين الاشقاء ولا سيما في هذه المرحلة الحساسة التي تمر فيها الامة العربية، ان العلاقات القائمة بين الشقيقين سورية ولبنان تستوجب منهما ومن كل الدول العربية عناية خاصة تتحقق من خلالها زيادة دعم التضامن العربي وتماسك الامة العربية.

وان المجلس اذ يعبر عن موقفه هذا، يجدد تقديره لصمود سورية ولبنان وتضحياتهما في سبيل تأييد الشعب الفلسطيني في نضاله للوصول الى حقوقه المشروعة، وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه.

ويدعو المجلس كل الدول الكبرى خصوصاً الولايات المتحدة الى ان تقوم بدورها وتبذل المزيد من جهودها في سبيل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة في العودة الى وطنه، وتقرير مصيره على ترابه، الامر الذي يتطلب منها العمل على انسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧ دفعاً لمسيرة السلام الدائم والعادل المنشود في المنطقة.

الجزائر: تفهم وتقدير

اكد وزير الموارد المائية والكهربائية اللبناني المهندس بهاء الدين البساط عقب مقابلته للرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بانه وجد «تفهماً كاملاً للموقف اللبناني والدعم الكامل للشرعية اللبنانية، واستعدادالجزائر لمساعدة لبنان بالتخفيف من المعاناة بعد الاوضاع التي مر بها، واستعداد الحكومة الجزائرية لمساعدته على النهوض من محنته ضمن الخط العام الذي يحرص عليه لبنان وهو علاقته بالعالم العربي وانتماؤه اليه والحفاظ على الخطوط الاساسية».

تونس: خذ ثم طالب

اكد الرئيس الحبيب بورقيبة للوفد اللبناني الرسمي الذي زاره قائلاً: «انا احب لبنان، واتمنى لكم النجاح في اخراج اسرائيل من ارضكم». وحمل على من يعرقل الاتفاق اللبناني ذاكراً بالاسماء الجهات المعرقلة، قائلاً انه سيعمل على انجاح مهمة الرئيس امين الجميّل باعادة السيادة اللبنانية على الارض اللبنانية كاملة.

مصر: دعم كامل للاتفاق

صرح وزير الخارجية المصري كمال حسن علي بتاريخ ١٧/ ٥/ ١٩٨٣ بان مصر تدعم «دعماً كاملاً» الاتفاق اللبناني - الاسرائيلي لسحب القوات الاجنبية من لبنان، وقال: «ان مصادقة مجلس النواب اللبناني على الاتفاق اللبناني - الاسرائيلي تعزز السلطة الشرعية في لبنان التي اجرت مفاوضات صعبة في ظروف معقدة من اجل التوصل الى هذه النتيجة...»

الفاتيكان: خطوة اولى مهمة

اكدت صحيفة «الأوبسرفاتوري رومانو» الناطقة باسم الفاتيكان في عددها الصادر بتاريخ ١٨/ ٥/ ١٩٨٣ ان الاتفاق اللبناني - الاسرائيلي «يشكل خطوة اولى مهمة نحو الاستقلال الفعلي للبنان ووحدته وسلامة اراضيه».

السودان: ترحيب

قال الرئيس السوداني جعفر نميري (١٨/ ٥/ ١٩٨٣) ان السودان «يستقبل بالغبطة والسرور مثل بقية الدول العربية الشقيقة الاتفاق اللبناني - الاسرائيلي، وفي مقدمتها مصر والسعودية».

ريغان: الاتفاق يدعم الامن والرفاهية

اعلن الرئيس الاميركي رونالد ريغان ان توقيع الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي «سيبدأ عملية تؤدي في النهاية الى انسحاب كل القوات الاجنبية من لبنان والى استعادة لبنان استقلاله وسيادته وسيطرته على اراضيه». واضاف ان ذلك «سيدعم الامن والرفاهية للبنان وجميع جيرانه». وان الاتفاق «يستحق دعم جميع اصدقاء لبنان في الشرق الاوسط والعالم».

ميتران: مساندة

سئل الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في اعقاب اجتماع القمة الفرنسية ـ الالمانية رأيه في توقيع الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي فقال: «ان فرنسا تساند الحكومة الشرعية في لبنان، ولكن ليس لها ان تحل محلها في اتخاذ ما يناسبها من قرارات، ان على الرئيس اللبناني من اجل تنفيذ هذا الاتفاق، ومن حق فرنسا ان تقلق من المصاعب التي تقام في وجه تنفيذ مضمونه».

اليمن الشماليّة: تفهم

اعلن الرئيس اليمني الشمالي علي صالح اثناء استقباله موفد الرئيس الجميّل الوزير عادل حميّه بتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٨٣ : «ان ما جرى في لبنان كان مسؤولية عربية مشتركة يجب الا يتحملها لبنان وحده وان البلدان العربية لو كانت في حال تضامن افضل في ما بينها لما لجأ لبنان الى التفاوض مع اسرائيل وعقد الاتفاق لانهاء الاحتلال، لذلك فان الدولة اليمنية تفهمه تماماً وتقدر كل الظروف التي مر بها».

اللجان المشتركة توافق

عقدت لجان الشؤون الخارجية والدفاع الوطني والامن والادارة والعدل والاقتصاد الوطني في ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٣ جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس النواب كامل الاسعد وحضور ٥١ نائباً وتمثّلت الحكومة بالرئيس الوزان، ووزير الخارجية، ووزير العدل والاعلام، ووزير الاقتصاد الوطني والسياحة لدرس ومناقشة مشروع القانون الذي يجيز للحكومة ابرام الاتفاق المعقود بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة اسرائيل.

استغرقت مناقشة المشروع جلستين متتاليتين على مدى يومي الاثنين والثلاثاء في ٦ و ٧ حزيران (يونيو) ١٩٨٣ . . . «وبعد الاستماع الى رد الحكومة على كل الاستفسارات التي طرحها النواب، وبعدما تبين ان مضمون الاتفاق لم يتجاوز الاطر المسلمات التي اتفق عليها والتي تضمن وتؤمّن بسط الشرعية والسيادة بارادة وطنية على كل الاراضي اللبنانية. صادقت اللجان المشتركة على مشروع القانون بالاكثرية وهي ترفعه الى المجلس النيابي راجية اقراره».

الحكومة اللبنانية توافق بالاجماع على الاتفاق

بتاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٨٣ وافقت الحكومة اللبنانية بالاجماع، في جلسة استثنائية، على مشروع الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي في شأن انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية، وفوّض الى رئيس الوفد اللبناني المفاوض الدكتور انطوان فتال توقيع الاتفاق المقترح في الوقت المناسب.

حكومة اسرائيل وافقت المعارضة العمالية امتنعت والشيوعيون عارضوا

وافق الكنيست الاسرائيلي بتاريخ ١٦ ايار (مايو) ١٩٨٣ على اتفاق سحب القوات الاجنبية من لبنان بغالبية ٥٧ صوتاً ضد ٦ اصوات، وامتناع ٤٥ عن التصويت.

الأصوات المعارضة الستة هي من الجناح الشيوعي وحزب «تيحيا» اليميني (النهضة) فضلاً عن عضو واحد من حزب العمل.

تغيّب عن الجلسة وزيران هما اريئيل شارون الوزير بدون وزارة لوجوده في واشنطن ويوفال فيمان وزير العلوم.

الاردن: تأييد مطلق

كانت المملكة الاردنية الهاشمية في طليعة الدول المؤيدة للبنان، سواء في المفاوضات، او في توقيعه الاتفاق مع اسرائيل. وفي ١٠ ايار عبّر بيان رسمي اردني عن «دعمه لكل الجهود الهادفة الى حصول الانسحاب الاسرائيلي من لبنان». اما في ما خصّ الاتفاق فقد عبّر بيان رسمي آخر بالقول: «ان لبنان اختار اهون الشرور».

ابرز الدول المعارضة

- سورية التي وصفت الاتفاق بانه «اتفاق الاذعان».
- الاتحاد السوفياتي الذي اعتبره مكملاً لنهج كمب ديفيد
- ايران التي وصفته بانه اهانة للعالم الاسلامي.
- ليبيا التي سحبت سفيرها من لبنان بسببه.
- منظمة التحرير الفلسطينية التي وصفته بانه «اتفاق الخضوع».
- اليمن الجنوبية.

المواقف الاسرائيلية واللبنانية
(الداخلية) والدولية على بدء المفاوضات اللبنانية الاسرائيلية

موقف اسرائيل

في تل ابيب صرّح الناطق باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية ان «تقدماً في الجولة الاولى من المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية التي عُقدت في خلدة في حضور موريس درايبر وان الجانبين الاسرائيلي واللبناني تبادلا وجهات النظر في مواقفهما».

ـ وأفاد مراسل الاذاعة الاسرائيلية ان «الجانبين الاسرائيلي واللبناني لم يتمكنا من التوصّل الى اتفاق في شأن جدول اعمال للمفاوضات».

○ وصرّح ديفيد كيمحي الأمين العام لوزارة الخارجية أنّه «لم يتوقّع التوصّل الى اتفاق في هذا الشأن اليوم ويجب إجراء المزيد من المفاوضات لهذا الغرض».

وأضاف المراسل أنّ كيمحي والجنرال ابرهام تامير مساعد وزير الدفاع الاسرائيلي كانا على اتصال مباشر مع وزيري الخارجية والدفاع اسحق شامير وأريل شارون.

واستناداً الى مراسل الاذاعة تضمّن الاقتراح اللبناني لجدول الاعمال ٣ نقاط هي الآتية:

١ ـ البحث في انسحاب كلّ القوات الاجنبية من لبنان.

٢ ـ اتخاذ الترتيبات الامنية.

٣ ـ البحث في مستقبل العلاقات اللبنانية ـ الاسرائيلية.

اما الجانب الاسرائيلي فاقترح ان يبحث اولاً في موضوع «تطبيع» العلاقات اللبنانية ـ الاسرائيلية ثمّ في إلغاء حال الحرب بين البلدين وتطبيق الترتيبات الأمنية وانسحاب جميع القوات الاجنبية من لبنان.

○ وعلّق شمعون بيريز زعيم حزب العمل المعارض على الجولة الاولى من المفاوضات قائلاً: «ان المفاوضات بين اسرائيل ولبنان يمكن الحكم عليها في ضوء نتائجها وليس في ضوء التصريحات التي يُدلي بها أريل شارون قبل بدء المفاوضات». واعتبر ان «كلام شارون عن اتفاق على تطبيع العلاقات بين البلدين مبالغ فيها».

الموقف الداخلي من المفاوضات

○ «الجبهة اللبنانية» أبدت ارتياحها الى المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية في شأن انسحاب كلّ القوات غير الشرعية من الاراضي اللبنانية، ولا سيا في المرحلة الاولى من المفاوضات التي بدأت اليوم في خلده.

○ وقال الشيخ بيار الجميل «إننا نلاحظ أنها المرّة الاولى منذ ثماني سنوات يُقدم فيها لبنان على التفاوض في حرية بعيداً

عن أيّ تأثير خارجي. ويبدو ان الجوّ المخيّم على المفاوضات يتسم بالرّصانة والجدّية. وان شاء الله يبقى بعيداً عن المهاترات والشتائم، التي لم تجلب على لبنان سوى الخراب والدمار والتشريد.

وكلنا امل في ان تتغلّب الحكمة والشجاعة والعقل والوطنية الصادقة على التشنّج، فيخلص لبنان من كل الاستعمارات والانتدابات التي تحرّرنا منها في الفترة الممتدّة من العام ١٩٤٣ الى العام ١٩٥٨. ونأمل ايضاً في ان يعود لبنان الى أصالته فيتعاون الى أقصى حدّ مع العالم العربي والعالم الخارجي من ضمن سيادته المطلقة المستقلة عن الشرق والغرب. ويكون فوق الجميع وصديق الجميع.

وانا متأكّد من أنّ اللبناني لو أقدم على التفكير لبنانياً قبل أيّ تفكير خارجي آخر، لما وصلنا الى ما وصلنا اليه اليوم، ونتمنّى أخيراً ان تكون الجلسة الاولى من المفاوضات هي الخطوة الاولى في رحلة الألف ميل لخلاص لبنان وخلاص حلّ المنطقة والعالم».

○ وأصدرت القيادة المركزيّة لحزب «حراس الارز» بياناً جاء فيه: «إن المفاوضات اللبنانية الاسرائيلية «يجب ألاّ ننظر إليها من زاوية شدّ الحبال بين متفاوضين متخاصمين، يُحاول كلّ منهما ان ينتزع اكبر قدر ممكن من المكاسب لنفسه على حساب الآخر، بل يجب ان ننظر إليها من زاوية رسم مستقبل مشترك بينهما، يؤمّن للفريقين قدراً متساوياً من المصالح المشتركة، التي هي في نهاية الامر مصلحة شعبين قامت بينهما عداوة مصطنعة لخدمة عدوّ مشترك، هو الارهاب الذي أتقن الفلسطينيون توظيفه لقهر اللبنانيّين اكثر من إلحاق الضرر بالشعب الاسرائيلي.

«إن هذه المفاوضات لا تقاس اليوم، ويجب ألاّ تُقاس بمكاسبها الكمّية، لكن بمكاسبها النوعيّة، فكان لا بدّ من أن تتسلّم مقاليد الحكم في لبنان يد فتيّة، وذهنيّة ديناميكية لتتجرأ على فتح باب المفاوضات مع اسرائيل.

«وما الخطوة التي أقدم عليها الحكم اليوم إلاّ دليل على التعاطي الايجابي مع واقع لبنان الجغرافي. ونقلة فريدة في نوعها من الارتهان العربي المطلق على الارتهان اللبناني المطلق. وهي كافية لأن تصبح مرحلة يُؤرّخ بها تاريخ لبنان المعاصر.

«واذا كان لا بدّ من قيام الصّلة بين المفاوض اللبناني وبين الشعب الذي يُفاوض نيابة عنه، فإن اللبنانيين يرغبون، لا في مجرّد انسحاب القوى الأجنبية من لبنان، او فتح بوّابة عبور هنا وبوّابة عبور هناك من هذه الدولة او تلك، وإنّما هم يرغبون في إقامة علاقات سلام طبيعيّة مع كلّ دول المنطقة على اساس احترام سيادة لبنان وكرامة شعبه، وسلامة أراضيه، وحياده المطلق عن الصراعات القوميّة الرازحة على صدر هذه المنطقة.

وقد بات واضحاً لكلّ المتعاطين مع الأزمة اللبنانيّة، أنّ اللبنانيين متعطّشون الى يوم يرون أنفسهم في خارج دائرة الابتزاز العربي، وبعيداً عن متناول الأنظمة العربيّة التي ما فتئت تعمل لتهديم لبنان، ومصادرة ارادته القوميّة في بناء ذاته المستقلة.

«ومن المحتّم في مثل هذه الظروف التي يُواجه فيها لبنان مستقبلاً جديداً، ألاّ يأبه المفاوض اللبناني لردّات الفعل العربيّة السلبيّة، وألاّ يكترث لها لأنها لا تعدو ان تكون «جعجعة» سئمنا منها و «قرقعة» لم تعد تُخيفنا.

«اما التهديد بإخراج لبنان من جامعة الدول العربية. فإنه في حال حصوله يكون الخدمة الوحيدة التي قدّمها العرب للبنان، لأنّ انتماءه الى جامعتهم لم يجرّ عليه غير الويلات والمآسي والحروب التي لا يزال طعمها شديد المرارة تحت أضراس اللبنانيين.

«وأمّا الكلام على تخوّف بعض العرب من ان يؤدي السلام بين لبنان واسرائيل الى انقسام الصف اللبناني، فليس سوى تهويل، وتدخّل سافر في شؤوننا، وتحريض نرفضه. فالصف اللبناني لم يتقسم يوماً إلاّ بفعل تدخل عربي، او شحن عربي، او ضغط عربي، وما على العرب إلاّ ان يتخلّوا عن مثل هذا التهويش.

وبمقدار ما يبتعدون هم عن لبنان، بمقدار ما يكون الصف اللبناني بألف خير، ولا نتصوّر عاقلاً يتوهّم أنّ العرب غيارى على المصلحة اللبنانية غيرة اللبنانيين أنفسهم على مصلحتهم.

«ان ما خطاه العهد من خطوات نحو انتزاع القرار اللبناني ومصادرته لمصلحة لبنان، يجب ان يستمرّ في أكثر من مجال وحقل وصعيد، لأنّ الوجود القومي لأيّ أمّة لا يُصان إلاّ بمواقف تكون صدىً لمشاعر هذه الأمة وتطلّعاتها. وبذلك وحده يكون الوفاء لكلّ التضحيات والشهادات التي سقت أرض لبنان بالدم الزكي والنفس المعطّر».

○ النائب منير ابو فاضل اشاد بتوجيهات الرئيس الجميل معتبراً «أن الموقف ينطلق من التأكيد على اتفاق الهدنة وعلى قراري مجلس الأمن الرقم ٥٠٨ و ٥٠٩ اللذين يؤكدان وجوب انسحاب جميع القوات الغريبة من ارض لبنان وإحلال الشرعيّة اللبنانيّة على كلّ شبر من ارضه، مع التأكيد أيضاً على ان اتفاق الهدنة ما زال قائماً بين لبنان واسرائيل ويجب ان

يُطبّق. وعلينا جميعاً ان نتشبّث بهذا الموقف المشرّف وندعم الحكم بكلّ قوانا مع مناشدة جميع القوى الفاعلة في العالم، ان تقف الى جانب لبنان في قضيّته المحقّة والعادلة».

○ وقال الرئيس كرامي تعليقاً على كلمة رئيس الوفد الاسرائيلي في المفاوضات: «إنّ ما قاله رئيس الوفد الاسرائيلي عند افتتاح المفاوضات يدلّ في وضوح على أهداف اسرائيل وما ترمي إليه بالنسبة الى لبنان، وهو التطبيع والوصول الى اتفاق يبعد خطوة عن معاهدة سلام. فالتناقض بين الموقفين واضح منذ زمن بعيد، وهذا ما يُهيب بنا جميعاً ان نتدارك ما يفرضه الواجب الوطني على اللبنانيين في هذا الظرف من تكاتف وتضامن لحماية وطنهم ضد هذه الأخطار والأطماع.

ومن هنا يجب ان نُدرك سرّ التفجيرات التي تحصل هنا وهناك، لأنها كلّها تهدف في النهاية الى تسهيل الطريق امام المؤامرة لبلوغ أهدافها. وقد سمعنا عن المحاولات المتواصلة في الجبل وفي طرابلس، واليوم هناك إشاعات متواصلة ترمي الى تخويف المواطنين وحملهم على الاستلام، وكلّنا مدعوّون اليوم الى التعاون لإنقاذ كلّ ما من شأنه الاضرار بوحدتنا وسيادتنا ومصيرنا».

○ وقال النائب عبد المجيد الرافعي: «أحسست بطعنة في قلبي، وأظنّها في قلب كل وطني لبناني مخلص، عندما رأيت العَلَم الصهيوني مرفوعاً على مبنى فندق «ليبانون بيتش»، ثمّ على طاولة الاجتماعات. إنها الفاجعة الوطنية مجسّدة في هذا المنظر المأسوي بعدما كنّا في لبنان نمنع دخول مجلّة أجنبيّة او قاموس لأنّ فيه لفظة اسرائيل او عَلَم كيانها الدخيل (...)

إنّ هذا الحدث الأليم هو التعبير عن وضع الأمّة المظلم وليس وضع لبنان وحده، إذ إنّ العدوّ الصهيوني عندما يستهدف لبنان إنّما يبغي من خلاله النيل من الأمّة العربيّة من ضمن مخططاته التوسّعية، التي لا تقف عند حدّ والتي ترمي الى الهيمنة على لبنان على كلّ المستويات. فالكيان الصهيوني هو مشتل للعنصريّة في هذه المنطقة على حدّ قول ميشال شيحا.

إن أوّل واجباتنا هو التأكيد على المبادىء الثابتة، النابعة من حرصنا على سيادتنا واستقلالنا، ووحدة أراضينا وتوحيد إرادة اللبنانيين حيال الاحتلال الصهيوني كونه مصدر الخطر الحقيقي على وجودنا، كي تتأمّن كلّ عناصر تصليب الموقف اللبناني الرسمي والشعبي للوصول الى تحرير الأرض اللبنانية من دون قيد أو شرط، كما ينصّ على ذلك قرار مجلس الأمن الرقم ٥٠٨ و٥٠٩، وكما يقتضي الحرص على المقوّمات الوطنية الأساسية للبنان.

إنّ العدو الصهيوني سوف يستمرّ في محاولاته فرض إرادته، والاستمرار في انتهاك سيادة لبنان واستقلاله، فهو يحترف المراوغة واللف والدوران. لذلك يجب ان يكون موقفنا واضحاً منذ البداية. فالمرحلة دقيقة ولا تحتمل التفريط بأيّ حقّ من حقوقنا الوطنيّة. وبنود ورقة عملنا يجب ان تكون واحدة كما قال الرئيس الوزان، وهي الانسحاب، واذا كان لا بدّ من وضع أرقام، فأولاً الانسحاب، وثانياً الانسحاب، وثالثاً الانسحاب، ودائماً الانسحاب الصهيوني من كل الاراضي اللبنانية، وبسط السلطة الشرعيّة نفوذها على كلّ الساحة اللبنانية، ولا ترتيبات إلاّ تلك المرتبطة بالانسحاب فقط.

وتستطيع السلطة اللبنانية ان تقف هذا الموقف التاريخي، فهي مدعومة بالوضع الوطني اللبناني المتماسك حولها طريق التحرير والمناعة الوطنية والموقف الرافض للاحتلال الذي يترجم يومياً بعمليات ضدّ الصهاينة المحتلّين، ممّا يجعل عيشهم مستحيلاً على ارضنا. كذلك، ان الدعم العربي والدولي يتصاعد كل يوم بحيث يجعل موقف الحكم قوياً، والأمل في الخروج من النفق المظلم ليس بعيداً. فكلمة مستحيل يجب ان نحذفها من قاموسنا».

○ وتوقّع النائب بشير الاعور ان يبقى لبنان عند موقفه ويُصرّ على بدء درس الانسحابات من الاراضي اللبنانية، وإقرارها قبل اي شيء آخر، لأن من اصول المفاوضات ان يكون المفاوض مالكاً حريّته الكاملة في البحث، وهذه الحرية للبنان تكون بإخلاء الاراضي التي يحتلّها العدو قبل أيّ بحث آخر».

○ واعتبر النائب زكي مزبودي «ان التباين في المواقف بيننا وبين اسرائيل أمر بديهي، واستمرار التباعد واتساع شقّة الخلاف امر محتمل، ومحاولات التوفيق الأميركية بين الفريقين امر محتّم ومرتقب، لكن الوجود العسكري الاسرائيلي مع اجهزته على ارض لبنان يبقى ورقة ضغط مهمّة في يد اسرائيل، تستعملها ساعة تشاء لإثارة الفتن الدموية حيناً ووضع الألغام والمطبّات في طريق مسيرة السلام والاستقرار حيناً اخر، اذا ما استلزم سير المفاوضات استخدام هذه الورقة.

وبما أنّنا نعلم انّ ما يجري في جلسات المفاوضة غالباً ما يكون مُعَدّاً ومطبوخاً سلفاً من قبل الجانب الاسرائيلي، فما علينا إلاّ الاعداد نحن ايضاً بالاتفاق مع الجانب الاميركي اذا امكن، لتغليب موضوع الانسحاب السريع على أيّ موضوع اخر، تفادياً للتطويل والجرجرة مع ما ينطويان عليه من تدهور مقابل في الاوضاع الامنيّة لدينا».

○ وقال النائب جورج سعاده «لا يُمكن قياساً على ما أعلن اليوم ان نُكوّن رأياً عن النتائج النهائية. فالمفاوضات، ككل مفاوضات، هي مدّ وجزر ولا يُعلن كل ما يحصل فيها.

في الواقع، الرأي العام اللبناني لا يزال ينتظر منذ مدة طويلة هذا الاجتماع والنتائج التي ستترتّب عليه من حيث جلاء جميع الجيوش الاجنبية عن لبنان، وقد اصبح متشوّقاً الى النتائج بعدما انتظر وقتاً طويلاً.

وفي رأيي من الأفضل ان يبقى هذا الموضوع بعيداً عن التصريحات وعن الأضواء وان يدعم جميع الاطراف اللبنانيين المفاوض اللبناني للتوصّل الى النتيجة المطلوبة».

○ وأكّد النائب عبد اللطيف بيضون أنّه «كان للموقف اللبناني في التشبّث بحقّه واعتبار اتفاق الهدنة وقرارات هيئة الامم ومجلس الامن، صدى طيّب لدى الاوساط العالميّة والعربية».

واعتبر «ان حجّة اسرائيل في بُطلان اتفاق الهدنة هي حجّة واهية لأنّ لبنان لم يكن هو السبب في مجيء الفلسطينيين الى لبنان، ولا في ما حصل على ارضه من ممارسات شاذة واعتداءات أدّت بالنتيجة الى احتلال اسرائيل ارضه. لذلك، هو صاحب حقّ لأنه بلد مستقلّ وذو سيادة ولا يحقّ لا لاسرائيل ولا لغيرها ان تفرض عليه ما تريد.

ونحن نناشد أصدقاء لبنان، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية، الوقوف الى جانبه في تأمين حقّه المشروع حتى يُلاقي هذا الموقف تأييداً كاملاً من الشعب اللبناني. ونتوقّع بالنتيجة إن شاء الله كلّ خير لمصلحة لبنان في استقراره وسيادته وبسط نفوذه على كل ارضه».

○ وقال النائب اميل روحانا صقر: «إن بدء المفاوضات اللبنانية - الاسرائيلية - الاميركية بداية لحلحلة مسألة انسحابات جميع الجيوش الاجنبية من لبنان. وعلى رغم انها معقّدة ودقيقة للغاية، فإننا نُعلّق عليها أهمية كبرى لأن كل مفاوضات لا يمكن ان تكون من دون عُقد. فعلينا المثابرة في هذه الطريق لفضح النيّات الاسرائيلية ولكي تقف اميركا على الحقائق التي ترمي إليها اسرائيل من وراء المماطلة في انسحابها.

والمطلوب اليوم هو وقف النزف الداخلي لئلا نعطي اسرائيل ذرائع جديدة يمكن ان تتذرع بها لعرقلة المفاوضات ولكي نفسح في المجال لأميركا التي اصبحت كرامتها في هذه المحادثات على المحك على جميع الاراضي اللبنانية».

○ وحذّر الامين العام لمنظمة العمل الشيوعي السيد محسن ابراهيم «من خطر النتائج الاستسلامية لمفاوضات تجرى مع عدو صهيوني محتل يفصح اليوم عن كل أطماعه في ارضنا وسيادتنا ووحدة بلادنا واستقلالنا الوطني».

ورأى «ان الموقف اللبناني الرسمي لا يوفّر كما ظهر الحصانة المطلوبة للدفاع عن قضيتنا الوطنية العادلة». واعتبر ان اعلان الطرف اللبناني «استعداده لتجاوز منطق اتفاق الهدنة الاصلي سيشكل تنازلاً خطيراً ستنطلق منه اسرائيل الى الضغط من أجل الحصول على ما تريده من هذا المدخل بالذات».

○ وأوصت اللجنة النيابية للشؤون الخارجية الحكومة بالحرص على ان يكون الانسحاب الاسرائيلي من لبنان شاملاً وفقاً لقراري مجلس الامن الرقم ٥٠٨ و ٥٠٩، وطالبت بالعمل على تحقيق انسحاب كل الجيوش والقوات غير اللبنانية، مؤكّدة التمسّك بالمبادىء الأساسية للوجود اللبناني، ومؤيّدة الحكومة في موقفها الوطني حيال موضوع المفاوضات والانسحابات.

- وكانت اللجنة قد عقدت جلسة خاصة اتخذت فيها التوصيات الآتية بالإجماع:

«إنّ لجنة الشؤون الخارجية المجتمعة الثلثاء في ٢٨ كانون الاول ١٩٨٢، بعد الاستماع الى بيان معالي وزير الخارجية في شأن المفاوضات اللبنانية - الاسرائيلية - الاميركية، والمناقشة توصي بالاجماع بالآتي:

١ - التمسك بمبدأ سيادة الدولة اللبنانية على ارض الوطن كاملة من ضمن حدوده المعترف بها دولياً.

٢ - الإصرار على ان يكون الانسحاب الاسرائيلي شاملاً كل الاراضي اللبنانية المحتلّة من دون تجزئة وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي المتخذة بالاجماع ولا سيما منها القرارين الرقم ٥٠٨ و ٥٠٩.

٣ - مطالبة الحكومة بالعمل على انسحاب كل الجيوش والقوات المسلحة غير اللبنانية من الأراضي اللبنانية.

٤ - التمسّك بالمبادىء الأساسيّة للوجود اللبناني والحفاظ على مصالحه العليا وانتمائه الطبيعي في هذه المنطقة.

٥ - تأييد الحكومة في موقفها الوطني في موضوع المفاوضات والانسحابات المنطلق من هذه المبادىء»

○ وأبدى رئيس الحكومة السيد شفيق الوزان ارتياحه لبدء المفاوضات اللبنانية - الاسرائيلية ولوقائع الجلسة العلنية والكلمات التي ألقيت.

وأكّد رئيس الحكومة أنّ الدولة اللبنانية استطاعت تخطي خمسة عراقيل الاولى عدم عقد معاهدة صلح مع اسرائيل، والثانية عدم إبرام اتفاق امني، والثالثة رفض الذهاب الى القدس في المفاوضات، والرابعة لم يفرض على لبنان ورقة عمل مسبقة، الخامسة لم ترأس لجنة المفاوضات بمسؤول سياسي حتى ان رئيس اللجنة غير موظّف في الدولة، بل هو خبير متعامل مع الدولة.

O وأكّد الرئيس كميل شمعون ان المفاوضات بين لبنان واسرائيل سوف لن تُسفر عن معاهدة صلح بين البلدين بل عن اتفاق امني يضمن سلامة كلّ بلد منهما. ورأى ان تنتهي المفاوضات بأسرع وقت ممكن لا بمدة شهرين لاننا نريد تحرير ارض لبنان حتى تعود الحياة الوطنية الى طبيعتها.

O وتمنّى الرئيس سليمان فرنجيه ان تكون نتيجة الأجتماع الاول من المفاوضات «جلاء آخر جندي عن الأرض المقدّسة». لكنه رأى ان «الامل ضئيل جداً، الاّ اذا قطعت اميركا مساعداتها عن اسرائيل.»

واستبعد صدور مثل هذا الموقف عن الولايات المتحدة. وتمنى ايضاً على الوفد اللبناني الاّ يعطي نتيجة هذا الاجتماع إلاّ ما أعطاه اتفاق الهدنة. وناشد اللبنانيين ان يسيروا صفاً واحداً لتحرير وطنهم.

O وقال الرائد سعد حداد قائد «جيش لبنان الحرّ» في حديث الى اذاعة «صوت الأمل» الناطقة باسم قواته، تعليقاً على المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية انه «يُبارك المفاوضات التي ستؤدي في النهاية الى السلام ومصلحة البلدين».

التعليقات الدولية على المفاوضات...

أعربت الولايات المتحدة عن «ارتياحها البالغ الى بدء المفاوضات المباشرة بين لبنان واسرائيل». ووصف الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية السيد آلان رومبرغ اجتماع خلدة بأنه «خطوة تاريخية اولى في الجهود الرامية الى تأمين انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان، واعادة السيادة الكاملة فيه وضمان أمن شمال اسرائيل». وأضاف ان الولايات المتحدة «ستواصل المشاركة في عملية المفاوضات كطرف نشط الى طاولة المحادثات».

O في باريس صرّح الناطق الرسمي باسم وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية ان بلاده تعتبر المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية التي بدأت في خلدة «مهمّة» إلاّ انه ذكر بان فرنسا «معنيّة» بنتيجتها، اشارة الى ربط باريس موافقتها المبدئية على زيادة القوة المتعدّدة الجنسيات بحصول تقدّم في موضوع انسحاب القوات الاجنبية من لبنان.

من جهة اخرى، توقعت الصحف الفرنسية ان تكون المفاوضات صعبة جداً للطرفين، وتمنّت ان تؤدي الى اتفاق يُتيح للبنان اعادة بسط سيادته على كل اراضيه.

O في موسكو اتهمت وكالة «تاس» السوفياتية الرسمية الولايات المتحدة واسرائيل بالرغبة في «تعريض وجود لبنان للخطر» عن طريق فرض شروط «غير مقبولة» خلال المفاوضات.

ونددت بالموقف الذي تبنّته واشنطن وتل ابيب في خلدة والقائم على «جني أقصى ما يمكن من الفوائد من العدوان الاسرائيلي» لتعريض سيادة لبنان وسلامة اراضيه واستقلاله للخطر. واعتبرت ان الولايات المتحدة «الشريكة في العدوان الاسرائيلي على لبنان» تحاول «استعمال كل الوسائل بما فيها الابتزاز لإخراج عمليّة كمب ديفيد من الطريق المسدود».

O في دمشق قالت الاذاعة السورية في تعليقها السياسي:

«لم يكن اعلان حكومة الارهابي بيغن الورقة التي تشترط بحث نقاطها في المفاوضات مع لبنان غير حلقة في مخطط الضغوط الاسرائيلية على السلطة اللبنانية لتطويع قرارها وارغامها على تقديم مكاسب سياسية للقوات الغازية.

بل ان حملة التضليل والاكاذيب التي تشنها اسرائيل عن وجود مواقف متناقضة لبنانية حيال التفاوض مع اسرائيل هدفها الرئيسي، ايجاد تصدع في الموقف اللبناني وإضعافه وايجاد أجواء متوترة داخل الصف الوطني اللبناني، تخدم في المصلحة الأخيرة الغزاة الصهاينة الذين نقلوا مطامعهم في لبنان الى العلن، وهم يحاولون عبر المفاوضات ان يحوّلوها الى امر واقع.

فالتطبيع الذي تضعه اسرائيل في مقدّم شروطها يتضمّن انهاء حال الحرب، وفتح الحدود للسياحة والتجارة، والتعامل السياسي والثقافة على اساس احكام الهيمنة الاسرائيلية على الحياة اللبنانية. والضمانات الامنية تشترط اسرائيل الاتفاق عليها تتضمّن وضع الجنوب اللبناني بعمق ٥٠ كلم، تحت سيطرة عميلها سعد حداد الى اقامة نقاط حراسة ومراقبة وتسيير دوريات اسرائيلية في الاراضي اللبنانية.»

وأضافت ان «تأخير انسحاب القوات الاسرائيلية الغازية من لبنان حتى تنسحب القوات السورية والفلسطينية ليس له

من تفسير، غير التدخّل في الشؤون اللبنانية واطالة امد الاحتلال الاسرائيلي، واضعاف روابط لبنان العربية، وبالتالي احكام طوق السيطرة الاسرائيلية على لبنان، وفرض معاهدة صلح عليه تُكبّله بالقيود الاسرائيلية وتُلغي دوره الوطني في مجال السيادة واستعادة الحقوق والتأكيد على انتمائه العربي.

وهكذا يتضح من عرض حكومة بيغن لشروطها انها تحاول تطويق المفاوض اللبناني، وخلخلة الموقف الوطني اللبناني، وقطف ثمار سياسيّة لغزوها الهمجي، وايجاد حال من التشكيك ترافق المفاوضات لإحداث تصدّع في الوضع اللبناني الداخلي، خصوصاً بعدما فشل المخطط الاسرائيلي في تحويل حال التحارب في الشوف الى مدخل لتقسيم لبنان، وابدال الاحتلال الاسرائيلي بصراعات طائفية يتّم خلالها تنفيذ اغراض الغزو الاسرائيلي في تفكيك لبنان «وشلغمته» فرض الهيمنة الصهيونية عليه.

لقد اعلنت السلطة اللبنانية أنها ستُفاوض وفق نقاط محدّدة في مقدّمتها انهاء الأحتلال الاسرائيلي للبنان، وانها ترفض البحث في كلّ ما يُسمّى جوهر سيادتها الوطنية وانتماء لبنان العربي. وهي ترتكز في ذلك على قرارات مجلس الامن ولا سيّما القرارين ٥٠٨ و ٥٠٩ اللذين ينصّان على انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان فوراً ومن دون قيد او شرط وعلى الدعم الدولي الواسع له.

وهذا الموقف الوطني اللبناني لا يُشكل القاسم المشترك والتوجه العام لكلّ فئات الشعب اللبناني فحسب، بل انه يحظى بدعم العرب وتأييدهم خصوصاً سوريا التي اعلنت بلسان القائد الاسد اكثر من مرة انها ليست عقبة في لبنان، وانها مستعدة لتقديم اي شيء يحتاج اليه لبنان من اجل وحدة شعبه وارضه وضمان استعادة السلطة اللبنانية سيادتها على جميع اراضيها ومنع العدو من فرض مطامعه على لبنان.

ويقدر ما يثبت المفاوض اللبناني قدرته على رفض شروط الغزاة الصهاينة، ويتمسّك بمواقفه الوطنية الاساسية يوفر لنفسه وضعاً وطنياً متماسكاً ودعماً عربياً وسورياً كبيراً، وتأييداً دولياً لمنع العدو الاسرائيلي من قطف ثمار غزوه وتحقيق مطامعه التوسّعية في لبنان».

ـ اما صحيفة «البعث» الناطقة باسم الحزب الحاكم في سوريا فدعت الوفد اللبناني الى المفاوضات مع اسرائيل الى ان يكون «مخلصاً فقط لوثيقة العمل اللبنانية» التي تُطالب بـ «انسحاب اسرائيل من لبنان والمحافظة على كرامة هذا البلد وحقّه في كل اراضيه».

O في طرابلس اعتبرت «وكالة الجماهيرية للأنباء» الليبية الرسمية ان المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية ستجرّ «عواقب وخيمة على لبنان». لقد زجّت الحكومة اللبنانية في مفاوضات مع الصهاينة من دون ان تحسب حساباً لكون هذه المفاوضات ستعود بعواقب وخيمة على الشعب اللبناني وتضحياته الوطنية والقومية».

ـ ونقلت الوكالة عن صحيفة «الزحف الاخضر» ان اسرائيل والولايات المتحدة دبّرتا الصدامات الطائفية في لبنان بهدف الاعداد للمفاوضات المباشرة في بيروت وتل ابيب. وقالت: «لقد كانت هذه الصدامات الداخلية بمثابة القنابل الدخانية لتغطية الجريمة الخيانية التي ترتكب في حق قطر عربي بأسره وهي جريمة التفاوض المباشر مع العدو وسلخه عن دائرة الانتماء الى الأمة العربية». واشراكه في كمب ديفيد. وأضافت ان اسرائيل تسعى الى تحويل لبنان قاعدة لشنّ عدوان واحتلال سوريا والتقدّم في اتجاه آبار النفط العربية.

O في القاهرة بثّت الاذاعة ان «الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من لبنان يجب ان يكون الهدف الاول للمفاوضات الاسرائيلية ـ اللبنانية للسماح للبنان باعادة بناء نفسه»، وان على اسرائيل «ان تتخلّى عن سياسة المراوغة والاّ تطرح شروطاً على طاولة المفاوضات».

وقالت ان قبول البحث في «تطبيع العلاقات اللبنانية ـ الاسرائيلية كما تُطالب اسرائيل يُتيح، في الواقع، للدولة العبريّة «تحقيق مكاسب جديدة في لبنان» وان «قبول مثل هذه الشروط يعني مكافأة اسرائيل بعد عدوانها على لبنان».

O في الكويت اعرب وزير الدولة الكويتي لشؤون مجلس الوزراء السيد عبد العزيز حسين عن امله في ان تؤدّي المفاوضات بين لبنان واسرائيل الى اجلاء كامل للقوات الاسرائيلية عن الاراضي اللبنانية. وجاء في بيان تلاه اليوم ان لبنان سيجد «كل دعم من الأمّة العربية ومن الأحرار في العالم، ليعيش الشعب اللبناني في وطنه في امن وسلام، ولتكون له السيادة الكاملة على كلّ ترابه الوطني».

كذلك أبدى ثقته بأنّ اللبنانيين يُدركون اغراض اسرائيل «القريبة والبعيدة» ويعرفون أطماعها التوسّعية ومخطّطاتها، داعياً الى وحدة رأي بين اللبنانيين «لأن من شأن ذلك تقوية موقف المفاوض اللبناني في تحقيق جلاء الاسرائيليين عن لبنان،

واستعادة سيادته على كلّ ترابه الوطني»
○ في الجزائر علّقت صحيفة «المجاهد» الرسمية على بدء المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية، مبرّرة ضمناً موقف الحكومة اللبنانية، ومندّدة بسياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط وبدعمها لاسرائيل. ومما قالت: «اذا قبلت الحكومة اللبنانية الجلوس الى طاولة واحدة مع المعتدي عليها، فلأنها (. . .) تُريد تأمين الانسحاب الكامل لاسرائيل من اراضيها واستعادة سيادتها».

مقررات مجلس الوزراء الإسرائيلي
حول شروط المفاوضات والإنسحاب من لبنان ١٠ ـ ١٠ ـ ١٩٨٢

١ ـ ان اسرائيل تسعى لعقد معاهدة سلام مع لبنان.
٢ ـ ان حكومة اسرائيل تقترح البدء الفوري بمفاوضات من اجل انسحاب جميع القوات الغريبة من لبنان.
٣ ـ اول المغادرين هم الإرهابيون التابعون لمنظمة التحرير الفلسطينية المتبقون في سهل البقاع وشمالي لبنان.
٤ ـ يغادر الجيش السوري وجيش الدفاع الإسرائيلي لبنان متزامنين.
٥ ـ يعاد جميع اسرى الحرب الإسرائيليين، والجنود الذين فقدوا اثناء المعارك ورفات الجنود القتلى الى جيش الدفاع الإسرائيلي قبل مغادرته لبنان.
٦ ـ توضع ترتيبات امنية قبل الإنسحاب وذلك للتأكد من ان لبنان لن يكون مرة اخرى قاعدة لأعمال عدوانية ضد اسرائيل.

بعض مبادىء الترتيبات الأمنية

أ ـ منع جميع الأعمال العدوانية من الإنطلاق من أراضي أي من الفريقين.
ب ـ منع تمركز أو دخول أي قوات غريبة داخل الأراضي اللبنانية (إلا في حال موافقة الطرفين).
ت ـ منع نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية والمجموعات الإرهابية الأخرى.
ث ـ منطقة امنية تعزل المستوطنات الإسرائيلية عن مرمى المدفعية والصواريخ.
ج ـ لا توجد في هذه المنطقة الأمنية أي مدفعية صواريخ «سام» أو صواريخ أرض ـ أرض. كما لا توجد تحصينات موجهة ضد اسرائيل.
ح ـ يكون الجيش اللبناني، محتوياً القوات المحلية اللبنانية الجنوبية، القوة المسلحة الوحيدة في هذه المنطقة.
خ ـ توضع ترتيبات مراقبة وانذار مبكر متفق عليها.
د ـ تؤلف لجنة مراقبة مشتركة لبنانية ـ اسرائيلية.
ذ ـ تستعمل الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية للتنقل الطبيعي للمدنيين بين البلدين.
ر ـ توضع ترتيبات للمفاوضة حول تفاصيل التطبيع بين اسرائيل ولبنان.
ز ـ يكون هناك تمثيل لكل من البلدين لدى الآخر.
س ـ توضع ترتيبات لمفاوضة معاهدة سلام بين لبنان واسرائيل.
ش ـ خلال مفاوضات معاهدة السلام، (. . .؟؟).

كيفية تنفيذ الترتيبات الأمنية

أ ـ يبقى جيش الدفاع الإسرائيلي في مواقعه الحالية لغاية مغادرة منظمة التحرير الفلسطينية لبنان، ولغاية اعادة جميع اسرى الحرب الإسرائيليين والجنود المفقودين اثناء المعارك ورفات الجنود القتلى.
ب ـ ينسحب جيش الدفاع الإسرائيلي من خطوطه الحالية الى الخط الذي يحدد المنطقة الأمنية، بعد ان يخلي

السوريون سلسلة جبل لبنان وتنتشر القوات المتعددة الجنسية لمنع عودتهم الى تلك المنطقة، ومنع عودة منظمة التحرير الفلسطينية الى لبنان. لهذا الغرض، يجب ان تتخذ القوات المتعددة الجنسية مواقع لها على مداخل جميع الطرق المؤدية.

ت ـ يبقى جيش الدفاع الإسرائيلي في مواقعه على طول الخط المبين على الخارطة لغاية التوقيع على اتفاقين:

١ ـ اتفاق ترتبه الولايات المتحدة الأميركية لانسحاب جميع الجيوش الغريبة من لبنان.

٢ ـ اتفاق من خلال مفاوضات مباشرة لبنانية ـ اسرائيلية (مع امكان اشتراك الولايات المتحدة) حول ترتيبات امنية وتطبيعية.

ث ـ بعد التوقيع على الإتفاقين، يباشر بالإنسحابات الإسرائيلية والسورية.

النصّ الرسمي لوثيقة جدول الأعمال الذي اتّفق عليه
خلال الجولة السادسة من المفاوضات في كريات شمونة باللغة العربية

«تمّ التوافق بين الفرقاء على أن مواضيع جدول الأعمال الآتية تُبحث معاً نظراً الى ما بينها من تداخل:

- «إنهاء الحرب.
- ترتيبات أمنيّة.
- إطار علاقات متبادلة، بما فيها مسائل كالآتية: الإتصال، إنهاء الحملات الدعائيّة العدائيّة، حركة البضائع والأشخاص، مواصلات، الخ...
- برنامج الإنسحابات الكاملة: ظروف الإنسحاب الإسرائيلي، في إطار انسحاب جميع القوات غير اللبنانية.
- الضمانات المحتملة.

○ ملاحظة: إنّ جدول الأعمال هذا تضمّن مواضيع طرحها كلّ من الوفدين اللبناني والإسرائيلي. وقد وافق جميع الفرقاء على معالجة هذه المواضيع بانفتاح، وانّما من دون التزامها مسبقاً، بالنسبة الى ما قد تنتهي إليه المفاوضات، ويُمكن كل وفد إثارة أيّة مواضيع أخرى، أضافة الى جدول الأعمال».

النصّ بالإنكليزية

«It has been agreed by the parties to the conference to address concurrently - in the light of their interrelationship - the following agenda items:

- Termination of the state of war.
- Security arrengements
- Framework for mutual relations, including such issues as:

Liaison; ending of hostile propaganda; the movement of goods, products and persons; communications; etc..

- Program of complete withdrawals; conditions for Israeli withdrawal, within the context of the evacuation of all foreign forces.
- Possible guarantees.

Note: The agenda has incorporated the subjects proposed by the delegations of Israel and Lebanon. All agree to address the items on the agenda openmindelly, without commitment to the outcome of the negotiations. Each delegation may raise subjects additional to those on the agenda».

توصية المجلس النيابي في ٢٧ نيسان ١٩٨٣

«إن المجلس النيابي، بعدما عقد جلسةً سريةً برئاسة دولة الرئيس كامل الأسعد، يومي الثلاثاء والأربعاء ٢٦ و٢٧ نيسان ١٩٨٣.

وبعد الإستماع إلى بيان دولة رئيس الحكومة وبيان معالي وزير الخارجية، وبعد مناقشة الوضع الراهن ومسار الأزمة اللبنانية والمفاوضات الجارية.

وفي ضوء الموقف الذي أعلنه أخيراً فخامة رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميّل يعلن ما يأتي:

أولاً: إن وحدة الشعب اللبناني، القائمة في وجه التحدّي المصيري، هي المنطلق وهي التضامن الأساسي لانتصار الوطن وسلامته.

ثانياً: التضامن مع توجّه فخامة رئيس الجمهورية من خلال المبادىء والمواقف الوطنية الصريحة التي اعتمدها وأعلنها، ومطالبة الحكومة بالإستمرار في التمسّك بها حتى تحقيق انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من جميع الأراضي اللبنانية، وبسط سلطة الدولة وحكم القانون الواحد عليها.

ثالثاً: تأييد موقف الحكومة في المفاوضات الممثّل لإرادة الشعب اللبناني والمرتكز على السيادة والحقّ والكرامة الوطنية».

* * *

نص اتفاق أيار بين
دولة اسرائيل ودولة لبنان ومشاركة الولايات المتحدة الأميركية ١٩٨٣

إن حكومة جمهورية لبنان وحكومة دولة إسرائيل

إدراكاً منها لأهمية وتعزيز السلام الدولي القائم على الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان الأساسية،

تأكيداً لإيمانها بأهداف شرعة الأمم المتحدة ومبادئها وإقراراً بحقها وواجبها في العيش بسلام مع بعضهما ومع جميع الدول داخل حدود آمنة ومعترف بها،

بناء على إتفاقها على إعلان إنهاء حالة الحرب بينهما،

رغبة منها في إقامة أمن دائم ما بين بلديها وتلافي التهديد واستعمال القوة فيما بينهما، رغبة منها في إقامة علاقاتها المتبادلة وفقاً لما نص عليه هذا الإتفاق،

وبعد أن زودتا مندوبيها المفوضين أدناه بصلاحيات مطلقة لتوقيع هذا الإتفاق، بحضور ممثل الولايات المتحدة الأميركية،

إتفقتا على الأحكام الآتية:

المادة ١:

١ ـ يتعهد كل من الفريقين باحترام سيادة الفريق الآخر واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه، ويعتبر أن الحدود القائمة بين لبنان وأسرائيل غير قابلة للإنتهاك.

٢ ـ يؤكد الفريقان ان حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل أنهيت ولم تعد قائمة.

٣ ـ عملاً بأحكام الفقرتين الأولى والثانية، تتعهد إسرائيل بأن تسحب قواتها المسلحة من لبنان وفقاً لملحق هذا الإتفاق.

المادة: ٢

في ضوء مبادىء ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يتعهد الفريقان بتسوية خلافاتها بالوسائل السلمية

وبطريقة تؤدي إلى تعزيز العدالة، والسلام والأمن الدوليين.

المادة ٣:

رغبة في توفير الحد الأقصى من الأمن للبنان ولإسرائيل، يقيم الفريقان ويطبقان ترتيبات أمنية، بما في ذلك إنشاء منطقة أمنية، وفقاً لما هو منصوص عليه في ملحق هذا الإتفاق.

المادة ٤:

١ - لا تستعمل أراضي أي من الفريقين قاعدة لنشاط عدائي أو إرهابي ضد الفريق الآخر، أو ضد شعبه.

٢ - يحول كل فريق دون وجود أو إنشاء قوات غير نظامية أو عصابات مسلحة، أو منظمات أو قواعد أو مكاتب أو هيكلية تشمل أهدافها أو غاياتها الإغارة على أراضي الفريق الأخر أو القيام بأي عمل ارهابي داخل هذه الأراضي، أو أي نشاط يهدف الى تهديد أو تعريض أمن الفريق الآخر أو سلامة شعبه للخطر. لهذه الغاية، تصبح لاغية وغير ملزمة جميع الإتفاقات والترتيبات التي تسمح ضمن أراضي أي من الفريقين بوجود وعمل عناصر معادية للفريق الآخر.

٣ - مع الإحتفاظ بحقه الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقاً للقانون الدولي، يمتنع كل من الفريقين:

أ - عن القيام أو الحث أو المساعدة أو الإشتراك في تهديدات أو أعمال حربية أو هدامة، أو تحريضية أو عدوانية أو الحثّ عليها ضد الفريق الآخر، أو ضد سكانه أو ممتلكاته، سواء داخل أراضيه أو إنطلاقاً منها، أو داخل أراضي الفريق الآخر.

ب - عن استعمال أراضي الفريق الآخر لشن هجوم عسكري ضد أراضي دولة ثالثة.

ج - عن التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للفريق الآخر.

٤ - يتعهد كل من الفريقين باتخاذ التدابير الوقائية والإجراءات القانونية بحق الأشخاص والمجموعات التي ترتكب أعمالاً مخالفة لأحكام هذه المادة.

المادة ٥:

إنسجاماً منهما مع إنهاء حالة الحرب يمتنع كل فريق، في اطار أنظمته الدستورية، عن أي شكل من أشكال الدعاوة المعادية للفريق الآخر.

المادة ٦:

فيما عدا العبور البريء للقانون الدولي، يمنع كل فريق دخول أرضه أو الإنتشار عليها أو عبورها لقوات عسكرية أو معدات أو تجهيزات عسكرية عائدة لأية دولة معادية للفريق الآخر، بما في ذلك مجاله الجوي وبحره الإقليمي.

المادة ٧:

باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا الإتفاق وبناء على طلب الحكومة اللبنانية وموافقتها، ليس هناك ما يحول دون انتشار قوات دولية على الأرض اللبنانية لمؤازرة الحكومة اللبنانية في تثبيت سلطتها، ويتم اختيار الدول المساهمة الجديدة في هذه القوات من بين الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الفريقين.

المادة ٨:

١ - أ - عند دخول هذا الإتفاق حيز التنفيذ، ينشىء الفريقان لجنة إتصال مشتركة تبدأ ممارسة وظائفها من وقت إنشائها وتكون الولايات المتحدة الأميركية فيها مشاركاً. يعهد الى هذه اللجنة بالإشراف على تنفيذ هذا الأتفاق في جميع جوانبه. وفيما يخص القضايا ذات العلاقة بالترتيبات الأمنية، تعالج هذه اللجنة المسائل غير المفصول بها والمحالة إليها من قبل لجنة الترتيبات الأمنية المنشأة بموجب الفقرة (ج) أدناه. تتخذ اللجنة قراراتها بالإجماع.

ب - تهتم لجنة الإتصال المشتركة بصورة متواصلة بتطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان وإسرائيل، بما في ذلك ضبط حركة البضائع والمنتوجات والأشخاص، والمواصلات، الخ.

ج - في إطار لجنة الإتصال المشتركة تنشأ لجنة الترتيبات الأمنية المحدد تشكيلها ووظائفها في ملحق هذا الإتفاق.

د - يمكن إنشاء لجان فرعية للجنة الإتصال المشتركة حينما تدعو الحاجة.

هـ - تجتمع لجنة الإتصال المشتركة في لبنان وإسرائيل دورياً.

و ـ لكل من الفريقين، إذا رغب في ذلك، وما لم يحصل أي اتفاق على تغيير الوضع القانوني، أن ينشىء مكتب إتصال على أرض الفريق الآخر، للقيام بالمهام المذكورة أعلاه في اطار لجنة الإتصال المشتركة وللمؤازرة في تنفيذ هذا الإتفاق.

ز ـ يرئس أعضاء كل فريق في لجنة الإتصال المشتركة موظف حكومي رفيع المستوى.

ح ـ تكون جميع الشؤون الأخرى المتعلقة بمكاتب الإتصال هذه، وبموظفيها، وكذلك بالموظفين التابعين لأي من الفريقين والموجودين على أرض الفريق الآخر لسبب ذي صلة بتنفيذ هذا الإتفاق، موضوع بروتوكول يعقد بين الفريقين ضمن لجنة الإتصال المشتركة، وبانتظار عقد هذا البروتوكول، تعامل مكاتب الإتصال والموظفون المشار إليهم وفقاً للأحكام المتصلة بهذا الموضوع المنصوص عليها في إتفاقية البعثات الخاصة تاريخ ٨ كانون الأول، بما فيها الأحكام المتعلقة بالإمتيازات والحصانات. وهذا دون المساس بموقف الفريقين من تلك الإتفاقية.

٢ ـ خلال فترة الستة أشهر التالية لانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من لبنان وفقاً للمادة الأولى من هذا الإتفاق، وبعد الإعادة المتزامنة لبسط السلطة الحكومية اللبنانية على طول الحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل، وفي ضوء حالة الحرب، يشرع الفريقان، في إطار لجنة الإتصال المشتركة، بالتفاوض، بنية حسنة، بغية عقد إتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والأشخاص وتنفيذها على أساس غير تمييزي.

المادة ٩:

١ ـ يتخذ كل من الفريقين، في مهلة لا تتعدى عاماً واحداً من دخول هذا الإتفاق حيز التنفيذ، جميع الإجراءات اللازمة لإلغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الإتفاق، وذلك وفقاً للأصول الدستورية المتبعة لدى كل من الفريقين.

٢ ـ يتعهد الفريقان بعدم تنفيذ أية التزامات قائمة تتعارض مع هذا الإتفاق وبعدم الإلتزام بأي موجب أو اعتماد قوانين أو أنظمة تتعارض مع هذا الإتفاق.

المادة ١٠:

١ ـ يتم إبرام هذا الإتفاق من قبل الفريقين طبقاً للأصول الدستورية لدى كل منهما، ويسري مفعوله من تاريخ تبادل وثائق الإبرام، ويحل محل الإتفاقيات السابقة بين لبنان وإسرائيل.

٢ ـ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا الإتفاق كل المرفقات له (الملحق والذيل، والخريطة والمحاضر التفسيرية المتفق عليها).

٣ ـ يمكن تعديل هذا الإتفاق أو تنقيحه أو استبداله برضى الفريقين.

المادة ١١:

١ ـ تجري تسوية الخلافات الناجمة عن تفسير هذا الإتفاق أو تطبيقه بطريقة التفاوض ضمن لجنة الإتصال المشتركة. وكل خلاف من هذا النوع تعذرت تسويته بهذه الطريقة يجري طرحه للتوفيق. وإذا لم يحل، يصار الى إخضاعه لإجراء يتفق عليه للفصل فيه بصورة نهائية.

المادة: ١٢

يبلغ هذا الإتفاق الى أمانة الأمم المتحدة لتسجيله وفقاً لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

حرر في خلده وكريات شمونه في اليوم السابع عشر من أيار ١٩٨٣ على ثلاث نسخ بأربعة نصوص رسمية باللغات العربية والعبرية والإنكليزية والفرنسية. في حال أي اختلاف بالتفسير يعتمد على حد سواء النصان الإنكليزي والفرنسي.

عن حكومة الجمهورية اللبنانية
انطوان فتّال

عن حكومة دولة إسرائيل
دايفيد كمحي

بشهادة
عن حكومة الولايات المتحدة الأميركية
موريس درايبر

ملحق الترتيبات الأمنية

١ ـ المنطقة الأمنية:

أ ـ تقام منطقة أمنية تتعهد الحكومة اللبنانية بأن تنفذ ضمنها الترتيبات الأمنية المتفق عليها بموجب هذا الملحق.

ب ـ يحد المنطقة الأمنية وفقاً لما هو مبين على الخريطة المرفقة بهذا الملحق، من الشمال يشكل «الخط A» على الخريطة المرفقة ومن الجنوب والشرق خط الحدود اللبنانية الدولية.

٢ ـ الترتيبات الأمنية:

تتخذ السلطات اللبنانية تدابير أمنية خاصة لكشف النشاطات العدائية ومنعها، كما لكشف ومنع إدخال أو تحرك المسلحين غير المسموح لهم وكذلك إدخال أو تحرك التجهيزات العسكرية غير المسموح بها في المنطقة الأمنية أو غيرها. فيما عدا المستثنيات المنصوص عنها، تطبق على حد سواء في كامل المنطقة الأمنية الترتيبات الأمنية التالية:

أ ـ القوات والعناصر المسلّحة المنظمة الوحيدة المسموح بها في المنطقة الأمنية هي الجيش اللبناني، والشرطة اللبنانية، وقوى الأمن الداخلي والقوى اللبنانية المساعدة (الأنصار) المنشأة تحت سلطة الحكومة اللبنانية المطلقة، وذلك باستثناء ما هو مبين في مكان آخر من هذا الملحق.

للجنة الترتيبات الأمنية ان توافق على أن تتمركز في المنطقة الأمنية عناصر مسلحة لبنانية رسمية أخرى مشابهة للأنصار.

ب ـ يمكن لقوى الشرطة اللبنانية والأمن الداخلي، والأنصار أن تتمركز في المنطقة الأمنية دون قيود من حيث أعدادها. وتزود هذه القوات والعناصر بالأسلحة الأوتوماتيكية الخفيفة والفردية، كما تجهز قوى الأمن الداخلي أيضاً بمصفحات الإستطلاع أو مصفحات المغاوير وفقاً لما هو مبين في الذيل.

ج ـ يتمركز في المنطقة الأمنية لواءان إثنان من الجيش اللبناني، يكون أحدهما لواء إقليمياً منطقة عمله هي البقعة الممتدة من الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية حتى «الخط B» المرسوم على الخريطة المرفقة. ويكون اللواء الثاني نظامياً إعتيادياً متمركزاً في البقعة الممتدة من «الخط B» حتى «الخط A» ولهذين اللواءين أن يحملا الأسلحة العضوية والتجهيزات المدرجة في الذيل. ويمكن تبعاً لتنسيق تضع أصوله لجنة الترتيبات الأمنية، نشر وحدات إضافية، مجهزة طبقاً للذيل هذا الإتفاق في المنطقة الأمنية لأغراض تدريبية، بما في ذلك تدريب المجندين، أو في الحالات العملانية الطارئة.

د ـ تدمج الوحدات المحلية القائمة حالياً، كما هي، في الجيش اللبناني، وفقاً لأنظمة الجيش اللبناني. كما يدمج الحرس المدني المحلي القائم حالياً في «الأنصار» ويمنح الصفة المناسبة، بموجب القوانين اللبنانية، لتمكينه من متابعة حراسة القرى في المنطقة الأمنية. تبدأ عملية بسط السلطة اللبنانية على هذه الوحدات وعلى الحرس المدني، تحت إشراف اللجنة، فوراً بعد بدء سريان مفعول الإتفاق، وتنتهي قبل إتمام الإنسحاب الإسرائيلي من لبنان.

هـ ـ لوحدات الجيش اللبناني أن تحتفظ، ضمن الخطة الأمنية، بأسلحتها العضوية المضادة للطائرات، وفقاً لما هو مبيّن في الذيل. أما خارج المنطقة الأمنية فيمكن للبنان أن ينشر صواريخ الدفاع الجوي الكثيفة وتلك ذات المدى المنخفض والمتوسط. للجنة الترتيبات الأمنية، بعد إنقضاء فترة ثلاث سنوات من تاريخ سريان مفعول هذا الإتفاق، أن تعيد النظر، بناء على طلب أي من الفريقين بالترتيب المتعلق بالبقعة الواقعة خارج المنطقة الأمنية.

و ـ التجهيزات الإلكترونية العسكرية في المنطقة الأمنية هي تلك المبينة في ذيل هذا الإتفاق. ويخضع نشر الرادارات الأرضية ضمن عشرة كيلومترات من الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية لموافقة لجنة الترتيبات الأمنية. أما في مجمل المنطقة الأمنية فتنشر هذه الرادارات بحيث لا يتجاوز قطاع استكشافها الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية. لا يطبق هذا الشرط على الرادارات الخاصة بمراقبة الطيران المدني أو النقل الجوي.

ز - يسري الشرط المذكور في الفقرة (هـ) على الصواريخ المضادة للطائرات المحمولة على مراكب القوات البحرية اللبنانية. ضمن المنطقة الأمنية، للبنان أن ينشر وحدات بحرية، وأن يقيم ويصون القواعد البحرية أو الإنشاءات الساحلية الأخرى التي يقتضيها إنجاز المهمة البحرية. تحدد إنشاءات الشواطىء في المنطقة الأمنية وفقاً لما هو مبين في ذيل هذا الإتفاق.

ح - تلافياً لإمكانية وقوع حوادث ناجمة عن التباس في الهوية، تعطى السلطات العسكرية اللبنانية إشعاراً مسبقاً بجميع الرحلات الجوية من أي نوع كانت فوق المنطقة الأمنية، وذلك وفقاً لأصول تضعها لجنة الترتيبات الأمنية، لا تشترط الموافقة على هذه الرحلات.

ط - ١ - ان القوات والأسلحة والتجهيزات العسكرية التي يمكن إدخالها، أو مركزتها أو تخزينها في المنطقة الأمنية أو نقلها عبر هذه المنطقة هي فقط المذكورة في هذا الملحق وذيله.

٢ - لا يمكن إقامة أو الإحتفاظ بإنشاءات مساعدة أو تجهيزات أو هيكليات في المنطقة الأمنية من شأنها أن تساعد على إعداد أسلحة غير مسموح بها بموجب هذا الملحق أو ذيله.

٣ - يعمل بهذا التحديد أيضاً حيثما يكون في هذا الملحق شرط يتعلق ببقع خارج المنطقة الأمنية.

٣ - لجنة الترتيبات الأمنية:

أ - تنشأ لجنة ترتيبات أمنية في إطار لجنة الإتصال المشتركة.

ب - تتألف لجنة الترتيبات الأمنية من مندوبين لبنانيين وإسرائيليين متساوين بالعدد، برئاسة ضباط قادة، يشترك مندوب الولايات المتحدة الأميركية في إجتماعات اللجنة بناء على طلب أي من الفريقين.
تتخذ قرارات لجنة الترتيبات الأمنية باتفاق الفرقاء.

ج - تشرف لجنة الترتيبات الأمنية على تنفيذ الترتيبات الأمنية بالإضافة الى البرنامج الزمني والصيغ وسائر التدابير المتعلقة بالإنسحابات المبينة في الإتفاق وفي هذا الملحق.
لهذه الغاية، وباتفاق الفريقين تتولى اللجنة:

١ - الإشراف على تنفيذ تعهدات الفريقين طبقاً للإتفاق ولهذا الملحق.

٢ - إنشاء اللجان المشتركة للتحقق وإدارتها كما هو مفصل ادناه.

٣ - الإهتمام والسعي لحل أي مشكلة ناجمة عن تنفيذ الترتيبات الأمنية الواردة في الإتفاق وفي هذا الملحق، ومناقشة أي انتهاك ترفع اللجان المشتركة للتحقق تقريراً به إليها، أو أي شكوى يقدمها أحد الفريقين بصدد إنتهاك ما.

د - تعالج لجنة الترتيبات الأمنية أية شكوى تقدم اليها في فترة لا تتعدى ٢٤ ساعة من وقت تقديمها.

هـ - تعقد لجنة الترتيبات الأمنية إجتماعاتها مرة على الأقل كل اسبوعين في لبنان وإسرائيل مداورة. في حال طلب أحد الفريقين عقد إجتماع خاص، فان الإجتماع يعقد خلال ٢٤ ساعة من الطلب. ينعقد أول إجتماع في خلال ٤٨ ساعة من بدء سريان مفعول الإتفاق.

و - اللجان المشتركة للتحقق:

١ - تنشىء لجنة الترتيبات الأمنية لجاناً مشتركة للتحقق (لبنان - إسرائيل) تكون تحت إمرتها وتتألف من عدد متساوٍ من الممثلين عن الفريقين.

٢ - تتحقق اللجان بصورة دورية من تنفيذ أحكام الترتيبات الأمنية ترفع اللجان فوراً الى لجنة الترتيبات الأمنية تقريراً بأي إنتهاك مؤكد كما تتثبت من أن الإنتهاك قد صحح.

٣ - عندما يطلب منها ذلك، تكلف لجنة الترتيبات الأمنية لجنة تحقق مشتركة، لتفحص الترتيبات الأمنية الحدودية المتخذة طبقاً للمادة الرابعة من هذا الإتفاق، في الجانب الإسرائيلي من الحدود الدولية.

٤ - تتمتع اللجان المشتركة للتحقق بحرية التنقل على الأرض وفي البحر حسب الضرورة اللازمة لانجاز مهامها ضمن المنطقة الأمنية.

٥ - تحدد لجنة الترتيبات الأمنية جميع الترتيبات التقنية والإدارية المتعلقة بتأدية لجان التحقق المشتركة لوظائفها، بما في ذلك أصول عملها وعددها وتشغيلها وأسلحتها، وتجهيزاتها.

٦ ـ لدى تقديم تقرير إلى لجنة الترتيبات الأمنية أو لدى تثبت لجان التحقق المشتركة من صحة شكوى أحد الفريقين، يقوم الفريق المعني فوراً وعلى أية حال في مدة أقصاها ٢٤ ساعة من تاريخ التقرير أو التثبت بتصحيح الإنتهاك وبابلاغ ذلك فوراً الى لجنة الترتيبات الأمنية. حالما يصلها الإبلاغ، تتأكد لجان التحقق المشتركة من أن الإنتهاك صحح.

٧ ـ يتم إنهاء مهمة لجان التحقق المشتركة في مهلة تسعين يوماً تلي إشعاراً بذلك يتقدم به أي من الفريقين في أي وقت يختاره بعد مضي سنتين على بدء سريان هذا الإتفاق. توضع قبل هذا الإنهاء ترتيبات بديلة للتحقق بواسطة لجنة الإتصال المشتركة. برغم ما تقدم يحق للجنة الإتصال المشتركة أن تقرر في أي وقت أنه لم يعد هناك حاجة لمثل تلك الترتيبات.

ز ـ تعمل لجنة الترتيبات الأمنية على إقامة إتصالات عملية وسريعة بين الفريقين على طول الحدود، وذلك تفادياً للحوادث وتسهيلاً للتنسيق بين القوات المتواجدة على الطبيعة.

٤ ـ من المتفاهم عليه أن الحكومة اللبنانية قد تطلب من مجلس الأمن في الأمم المتحدة إتخاذ التدابير المناسبة لوضع وحدة من «اليونيفيل» في منطقة صيدا، وذلك لمساندة الحكومة اللبنانية والقوى المسلحة اللبنانية في تثبيت سلطتها وتأمين الحماية اللازمة في مناطق المخيمات الفلسطينية. طوال مدة ١٢ شهراً، يكون من حق الوحدة المتمركزة في منطقة صيدا، أن ترسل، بناء على طلب الحكومة اللبنانية وبعد إبلاغ لجنة الترتيبات الأمنية، مجموعات من عناصرها لتفقد ومراقبة مناطق المخيمات الفلسطينية في جوار صيدا وصور. وتبقى السلطات اللبنانية مسؤولة وحدها عن الأمن ووظائف الشرطة. كما تعمل الحكومة اللبنانية على تطبيق أحكام هذا الملحق بصورة كاملة، في هذه المناطق.

٥ ـ بعد إنقضاء ثلاثة أشهر على إنجاز إنسحاب جميع القوات الإسرائيلية من لبنان، تجري لجنة الترتيبات الأمنية تقييماً شاملاً لملاءمة الترتيبات المبينة في هذا الملحق، بقصد تحسينها.

٦ ـ إنسحاب القوات الإسرائيلية:

أ ـ في خلال مهلة تتراوح بين ثمانية أسابيع وإثني عشر أسبوعاً من سريان مفعول الإتفاق، تكون جميع القوات الإسرائيلية قد انسحبت من لبنان، انسجاماً مع هدف لبنان الرامي الى إنسحاب جميع القوات الخارجية من لبنان.

ب ـ تؤمن القوى المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية أتصالاً مستمراً في أثناء الإنسحاب وتتبادلان جميع المعلومات عبر لجنة الترتيبات الأمنية. كما تتعاون قوات الدفاع الإسرائيلية في أثناء أنسحابها مع القوى المسلحة اللبنانية وذلك لتسهيل عودة وتوطيد سلطة الحكومة اللبنانية فيما القوات المسلحة الإسرائيلية تجري إنسحابها.

ذيل

يمكن للقوى المسلحة اللبنانية، طبقاً لأحكام الملحق أن تحمل أو تدخل أو تمركز أو تخزن أو تنقل عبر المنطقة الأمنية جميع الأسلحة والعتاد العضوي لكل لواء إعتيادي من القوى المسلحة اللبنانية. لا تكون محظرة بموجب هذا الذيل الأسلحة الفردية والإجمالية، فيما في ذلك الأسلحة الأوتوماتيكية الخفيفة، التي توجد عادة بحوزة وحدة المشاة المؤللة.

١ ـ أنظمة الأسلحة المدرجة أدناه والعضوية حالياً لكل لواء في المنطقة الأمنية، يكون مسموحاً بها وفقاً للأعداد المبينة:

دبابات:

- دبابة عدد (٤٠) أربعين.
- عربة إخلاء متوسطة عدد (٤) أربعة.

سيارات مصفحة:

- أم ل ـ ٩٠ / سلادين/ الخ عدد (١٠) عشرة

حاملات جند مصفحة:
- م ١١٣ أ ١/ف. س. س. ل عدد (١٢٧) ماية وسبع وعشرين حاملة زائد (٤٤) أربعاً وأربعون حاملة من صنف م ١١٣ مدفعية / هواوين
- قذاف مقطور ١٥٥ ملم عدد (١٨) ثمانية عشر (أيضاً ١٠٥ ملم / ١٢٢ ملم).
- هاون ١٢٠ ملم عدد (١٢) إثني عشر.
- هاون ٨١ ملم عدد (٢٧) سبعة وعشرين. محمولة على حاملات هاون مسرفة م ١٢٥
أسلحة مضادة للدروع:
- آر. ب. ج. عدد (١١٢) ماية واثني عشر.
- أسلحة مضادة للدروع عدد (٣٠) ثلاثين (مدافع ١٠٦ ملم عديمة الإرتداء، صواريخ تو / صواريخ ميلان).
أسلحة للدفاع الجوي:
- مدافع عيار ٤٠ ملم وما دون عدد (١٢) إثني عشر (غير موجهة بواسطة الرادار)
٢ - عتاد الإشارة في اللواء
- جهازان / ج. ر. ث. - ١٦٠ عدد (٤٨٢) أربعماية وإثنين وثمانين.
- جهازان / ف. ر. ث. - ٤٦ عدد (٧٤) أربعة وسبعين.
- جهازان / ف. ر. ث. - ٤٧ عدد (١٦) ستة عشر.
- جهازان / ف. ر. ث. - ٤٩ عدد (٩) تسعة.
- جهاز / ج. ر. أ. - ٣٩ عدد (٤٣) ثلاثة وأربعين.
- جهاز / ت. أ. - ٣١٢ عدد (٥٣٩) خمسماية وتسعة وثلاثين.
- موزع س. ب. - ٢٢ عدد (٢٧) سبعة وعشرين.
- موزع س. ب. - ٩٩٣ عدد (٨) ثمانية.
- جهازان / ج. ر. ث. - عدد (٤) أربعة.
٣ - عتاد الرصد في اللواء
- رادارات تحديد مكان المدفعية.
- رادارات تحديد مكان الهاون.
- رادارات رصد الأرض.
- أجهزة المراقبة الليلية.
- أجهزة التحسس الأرضية غير المدارة عن قرب.
٤ - إنسجاماً مع أحكام الملحق، تكون السيارات المصفحة التابعة لقوى الأمن الداخلي وفقاً للآتي:
سيارات مصفحة مدولبة ذات مدافع عيارها حتى الـ٤٠ ملم عدد (٢٤) أربع وعشرين.
٥ - إنسجاماً مع أحكام الملحق، سوف لن يكون هناك تحديدات على المنشآت الساحلية في المنطقة الأمنية باستثناء ما يعود للفئات الأربع الآتية:
- رادار ساحلي لمراقبة البحر عدد (٥) خمسة.
- مدافع دفاع ساحلي عدد (١٥) خمسة عشر من عيار ٤٠ ملم أو أدنى.
- مدافع ساحلية للدفاع الجوي عدد (١٥) خمسة عشر من عيار ٤٠ ملم أو أدنى (غير موجهة بواسطة الرادار).
- صاروخ بر / بحر: لا شيء.
٦ - ان تنظيم كل من لواء المشاة واللواء الإقليمي في المنطقة الأمنية هو كالآتي:

قيادة اللواء وسرية القيادة	ضباط: ١٤	رتباء وأفراد: ١٧٣
ثلاث كتائب مشاة	ضباط: ٣١ (في كل كتيبة)	رتباء وأفراد: ٦٥٤ (في كل كتيبة)

كتيبة مدفعية	ضباط: ٣٩	رتباء وأفراد: ٦٧٢
كتيبة مدرعات	ضباط: ٣٧	رتباء وأفراد: ٥٧٩
(ثلاث سرايا مدرعات زائد سرية إستكشاف)		
كتيبة لوجستية	ضباط: ٢٦	رتباء وأفراد: ٣٤٤
سرية هندسة	ضباط: ٦	رتباء وأفراد: ١٢٥
سرية مضادة للدروع	ضباط: ٤	رتباء وأفراد: ١١٧
سرية مدفعية مضادة للطائرات	ضباط: ٤	رتباء وأفراد: ١٤٦
المجموع: ٤٣٤١	ضباط: ٢٢٣	رتباء وأفراد: ٤١١٨

المحاضر التفسيرية المتفق عليها

المادة الرابعة: الفقرة ٤

يؤكد لبنان أن القانون اللبناني يتضمن كل التدابير الضرورية لتأمين تطبيق هذه الفقرة.

المادة السادسة:

دون المساس بما ينص عليه الملحق بصدد المنطقة الأمنية، من المتفق عليه أن الطائرات العسكرية غير المقاتلة التابعة لدولة أجنبية، والتي تقوم بمهمة غير عسكرية، لن تعتبر من التجهيزات العسكرية.

المادة السادسة:

من المتفق عليه أنه، في حال قيام أي اختلاف حول ما إذا كانت تعتبر دولة معينة «معادية» وفق ما ورد في المادة السادسة من الإتفاق، فإن المحظورات المفروضة في المادة السادسة تطبق على أي دولة ليست لها علاقات دبلوماسية مع الفريقين.

المادة الثامنة، (١) (ب)

من المتفق عليه أن لجنة الإتصال المشتركة ستبدأ، بناء على طلب أي من الفريقين، بحث مسألة الأموال التي يطالب بها مواطنو أحد الفريقين والكائنة في أراضي الفريق الآخر.

المادة الثامنة، (١) (ح)

من المتفاهم عليه أن على كل فريق أن يقدم إثباتات للفريق الآخر ما إذا كان أحد عناصره يقوم بمهمة رسمية أو يؤدي وظائف رسمية في أي وقت معين.

المادة الثامنة، (٢)

من المتفق عليه أن المفاوضات ستختتم بالسرعة الممكنة.

المادة التاسعة:

من المتفاهم عليه أن هذه الأحكام ستطبق، مع تغيير ما يتوجب تغييره، على الإتفاقات التي تتم بين الفريقين وفقاً للمادة الثامنة، الفقرة الثانية.

المادة الحادية عشرة:

من المتفق عليه أن يطلب الفريقان من الولايات المتحدة الأميركية أن تساعد على الحل السريع للخلافات الناجمة عن تفسير هذا الإتفاق أو تطبيقه.

المادة الحادية عشرة:

من المتفق عليه أن عبارة «إجراء متفق عليه للفصل بصورة نهائية» معناها الدور المتفق عليه الذي يتولاه فريق ثالث والذي يؤدي إلى حل للخلاف يكون ملزماً للفريقين.

الملحق: الفقرة ١ ـ ب

من المتفق عليه أنه، في ذلك الجزء من جبل الباروك، المشار إليه على الخريطة المرفقة بالملحق، لا تقام سوى إنشاءات المواصلات اللاسلكية المدنية كالمعدات التلفزيونية والرادارات الخاصة بمراقبة الملاحة الجوية.

تطبق على هذه المنطقة نفس القيود المطبقة على العتاد والأسلحة المفصلة في الذيل المرفق بالملحق.

الملحق: الفقرة ٢ ـ د

تؤكد الحكومة اللبنانية قرارها بأن يحتوي اللواء الإقليمي الذي أنشىء في ٦ نيسان ١٩٨٣ والمذكور في الفقرة الفرعية ج، الوحدات المحلية القائمة التي شكلت في حجم قريب من حجم لواء، إضافة الى عديد من الجيش اللبناني مستخرج من سكان المنطقة الأمنية، وذلك بما يتفق مع أنظمة الجيش اللبناني المرعية الإجراء. يتولى هذا اللواء الإقليمي شؤون الأمن في المنطقة الممتدة من الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية الى «الخط ب» المرسوم على الخريطة المرفقة بالملحق. وتخضع لسلطة قائد اللواء كل القوات والعناصر المسلحة اللبنانية في هذه المنطقة، بما فيها الشرطة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي اللبنانية والأنصار. يعاد النظر في تنظيم الوحدات المحلية القائمة، تحت إشراف لجنة الترتيبات الأمنية بما يتفق مع الجدول التنظيمي للواء الإقليمي الوارد في الملحق.

الملحق: الفقرة ٢ ـ ز

١ ـ يستمر لبنان في فرض الحظر القائم حالياً على الملاحة المدنية في منطقة تمتد من ٣٣ درجة و١٥ دقيقة شمالاً و٣٥ درجة و١٢,٦ دقيقة شرقاً إلى ٣٣ درجة و٠٥,٥ دقيقة شمالاً و٣٥ درجة ٠٦,١ دقائق شرقاً وإلى ٣٣ درجة و١٥ دقيقة شمالاً و٣٥ درجة و٠٨,٢ دقائق شرقاً وإلى ٣٣ درجة و٠٥,٥ دقائق شمالاً و٣٥ درجة و٠١,٤ دقيقة شرقاً.

٢ ـ بغية تفادي الإشكالات تكون هناك اتصالات مستمرة بين القيادة الجنوبية للبحرية اللبنانية وبين البحرية الإسرائيلية لتبادل المعلومات حول السفن المشتبه بها. وتحدد لجنة الترتيبات الأمنية أسلوب تبادل هذه المعلومات.

٣ ـ تتدخل البحرية اللبنانية بسرعة للتأكد من هوية تلك السفن المشتبه بها. وفي الحالات الطارئة تتم اتصالات مباشرة بين القطاع البحرية.

الملحق: الفقرة ٣ ـ و

١ ـ تقوم لجان التحقق المشتركة بمهماتها، وهي على بينة من أن المسؤولية عن العمليات العسكرية وعمليات الشرطة وسائر عمليات المراقبة والتفتيش هي من صلاحيات القوات المسلحة اللبنانية والشرطة وسائر المؤسسات اللبنانية المختصة، وليست من صلاحيات لجان التحقق المشتركة.

٢ ـ على لجان التحقق المشتركة إذا كشفت عن دلائل وجود مخالفة أو إحتمال مخالفة للترتيبات المتفق عليها، أن تتصل بالسلطات اللبنانية عبر «مراكز التحقق من الترتيبات الأمنية» المنشأة وفقاً للمحضر التفسيري للفقرة الثالثة (و) ـ (٥) ـ من الملحق لتأمين أن تتخذ السلطات اللبنانية في الوقت المناسب التدبير الملائم لتفادي المخالفة وقمعها.

تتأكد لجان التحقق من أن الإجراءات قد صححت المخالفة وتقدم تقريراً بالنتائج الى لجنة الترتيبات الأمنية.

٣ ـ تبدأ لجان التحقق المشتركة نشاطات محدودة في أقرب وقت ممكن بعد بدء العمل بالإتفاق بغية مراقبة تنفيذ ترتيبات إنسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي. أما سائر نشاطات التحقق والمراقبة التي يسمح الملحق للجان بممارستها، فإنها تبدأ مع الإنسحاب النهائي لجيش الدفاع الإسرائيلي.

٤ ـ تقوم لجان التحقق المشتركة بتحققات يومية ليلاً ونهاراً، إذا دعت الحاجة. وتتم أعمال التحقق في البر والبحر والجو.

٥ ـ يتولى ضابط لبناني قيادة كل لجنة من لجان التحقق المشتركة، ويأخذ الضابط في الإعتبار الطابع المشترك خلال القيام بمهام التحقق.

٦ ـ خلال القيام بمهمة ما، يتمتع قائد لجنة التحقق المشتركة بسلطة استنسابية في مواجهة أية حال غير متوقعة تتطلب عملاً فورياً. ويفيد قائد اللجنة عن أية حالة كهذه وعن التدبير المتخذ.

٧ ـ لا تستخدم لجان التحقق المشتركة القوة إلاّ في حال الدفاع عن النفس.

٨ ـ من الأمور التي تقررها لجنة الترتيبات الأمنية نمط عمل لجان التحقق المشتركة، وتسليحها وتجهيزها، ووسائل نقلها، والبقاع التي ستعمل فيها، وذلك وفق أحكام المنطق والإعتبارات العملية. وتحدد لجنة الترتيبات الأمنية نمط العمل العام مع الأخذ في الإعتبار ضرورة تفادي كل ما من شأنه أن يلحق خللاً بالحياة العادية للمدنيين، وكذلك ضرورة تفادي جعل اللجان أهدافاً للهجوم.

ـ لا يمكن أن يتجاوز الحد الأقصى لعدد اللجان المشتركة العاملة في آن واحد الثماني لجان.
الملحق: الفقرة ٣ ـ و ـ ٥
ضمن المنطقة الأمنية، تقيم لجنة الترتيبات الأمنية مركزين للتحقق من هذه الترتيبات.
تعين لجنة الترتيبات الأمنية الموقع المحدد للمركزين، مع مراعاتها لمبدأ وجود المركزين في جوار حاصبيا وميفدون وخارج المناطق الآهلة.

٢ ـ تحت الإشراف العام للجنة الترتيبات الأمنية يكون هدف كل من المركزين كالآتي:
أ ـ مراقبة وتوجيه لجان التحقق المشتركة العاملة في القطاع المعين للمركز ضمن المنطقة الأمنية، والإشراف عليها.
ب ـ أن يستخدم كمركز إتصالات مرتبط بلجان التحقق وبمراكز القيادة المعنية.
ج ـ أن يستخدم كمكان إجتماع في لبنان للجنة الترتيبات الأمنية.
د ـ يقوم، نيابة عن لجنة الترتيبات الأمنية، بتلقي وتحليل وبلورة كل المعلومات الضرورية لعمل لجان التحقق المشتركة.

٣ ـ الترتيبات العملانية:

أ ـ يكون المركزان بقيادة ضباط من الجيش اللبناني.
ب ـ يعمل المركزان على مدى ٢٤ ساعة في اليوم بدون إنقطاع.
ج ـ تقرر لجنة الترتيبات الأمنية العدد المحدد للعاملين في كل مركز.
د ـ يتمركز الإسرائيليون في المركزين ضمن الأراضي الإسرائيلية خارج أوقات عملهم.
هـ ـ تتولى الحكومة اللبنانية مسؤولية تأمين الأمن والدعم اللوجستي للمركزين.
و ـ تنطلق لجان التحقق المشتركة في مهماتها إعتيادياً من المركزين بعد تلقي التعليمات المناسبة، ثم تنهي مهماتها بتقديم تقريرها الى المركزين.
ز ـ يشتمل كل مركز على غرفة أوضاع، ومعدات إتصال، وتسهيلات لاجتماعات لجنة الترتيبات الأمنية، وغرفة لإعطاء التعليمات وتلقي تقارير لجان التحقق.

الملحق: الفقرة ٣ ـ ز
من أجل تفادي الحوادث وتسهيل التنسيق بين القوى على الأرض، تشمل «الإتصالات العملية والسريعة» إتصالات مباشرة بالراديو والهاتف بين القادة العسكريين المعنيين وأركانهم في منطقة الحدود المباشرة، وكذلك المقابلات الوجاهية.

نص الرسالة المتبادلة بصدد اتفاق ١٧ أيار بين الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل، التي تحدد شروط اسرائيل للانسحاب من لبنان

«هذه الرسالة هي للتأكيد على أن موقف اسرائيل من تنفيذ المعاهدة بينها وبين لبنان التي وقعت اليوم (١٧ أيار ١٩٨٣) يرتكز على بنود عدة هي الآتية:
ـ الحصول على معلومات وافية عن الجنود الإسرائيليين الذين فقدوا اثناء العملية الإسرائيلية في لبنان، وإعادة الجنود الأسرى الذين تحتفظ بهم سوريا وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية (وهم أسرى حرب)، واستعادة رفات الجنود الذين سقطوا منذ الرابع من حزيران من العام ١٩٨٢، كشروط أولية لإنسحاب اسرائيلي من الأرض اللبنانية نصّت عليه المعاهدة.
ـ إنسحاب جميع العناصر الفلسطينية المسلحة من لبنان، وكذلك انسحاب القوات السورية في شكل يتزامن مع انسحاب القوات الإسرائيلية.

تجدر الإشارة الى ان انسحاب العناصر الفلسطينية المسلحة من لبنان يتوافق مع الإشارات التي وردت في هذا الشأن في البند ٤ ٢٠ من المعاهدة.

في حال لم تتم إعادة الجنود الأسرى أو هذه الإعادات والإنسحابات وفق الزمن المحدد، فإن إسرائيل تحتفظ بحقها في تعليق تنفيذها للبنود الواردة في هذه المعاهدة. وفي هذه الحال أيضاً، فإن اسرائيل ولبنان والولايات المتحدة الأميركية يتشاورون على أساس الظروف المستجدة أو الطارئة، وإذا ظلت المسألة من دون حل، فإن اسرائيل تحتفظ بحقها في إعلان المعاهدة ملغية، وتتابع اسرائيل حماية أمنها بطرقها الخاصة.

السفير موريس درايبر
رئيس الجانب الأميركي في
المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية

دايفيد كيمحي
المدير العام لوزارة الخارجية
الإسرائيلية ورئيس الوفد
الإسرائيلي، في المفاوضات
اللبنانية ـ الإسرائيلية

نص بيان مجلس الوزراء اللبناني
في ١٤/٥/١٩٨٣ الموافق على اتفاق ١٧ ايار بالاجماع

«دعي مجلس الوزراء الى الانعقاد ظهر السبت في ١٤/٥/١٩٨٣ برئاسة فخامة رئيس الجمهورية الشيخ امين الجميل وحضور دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ شفيق الوزان والسادة الوزراء، وذلك لمتابعة البحث في الوضع العام، في ضوء الاتصالات السياسية القائمة خصوصاً في شأن مشروع الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي.

وبعدما تلي نص المشروع المعروض، وافق عليه مجلس الوزراء بالاجماع، وقرر استطلاع رأي المجلس النيابي، كما قرر التفويض الى رئيس الوفد اللبناني الدكتور انطوان فتال ان يوقعه في الوقت المناسب، كذلك قرر مجلس الوزراء ايفاد بعض السادة الوزراء الى بعض الدول العربية لعرض الموقف اللبناني وتفسير ما يلزم من البنود.

واخذ مجلس الوزراء علماً بان فخامة الرئيس ودولة الرئيس ووزير الخارجية، سيتابعون مع فريق عمل الاتصالات مع الحكومة السورية تدعيماً للعلاقات بين البلدين واسس التعاون بينهما بما يحفظ مصالحهما العليا وفي شتى الميادين».

كيف تمّت الموافقة الاسرائيلية في الكنيست والحكومة
على اتفاق ١٧ أيار بين لبنان واسرائيل

صادق الكنيست على مشروع الاتفاق بين اسرائيل ولبنان بأكثرية ٥٧ صوتاً ضدّ ٦ وامتناع ٤٥ عن التصويت وأعطت الحكومة الضوء الاخضر لتقيعه يوم غد.

وخرج من الكنيست عند اجراء التصويت اريل شارون وزير الدولة والمخطط الرئيسي لحرب لبنان الذي يعتبر ان الاتفاق لا يضمن سلامة الجليل ودافع وزير العلوم يوفال نيئمان (حزب تحياه) عن الاتفاق.

كما دافع عن الاتفاق في جلسة مناقشة طويلة سبقت التصويت وزير الدفاع موشي أرينز مشيراً الى ان اسرائيل «يجب ان تعي ان جيرانها ليسوا نروج ولا فرنسا ولا كندا».

○ أما حزب العمل المعارض ففضل الامتناع عن التصويت على رغم الانتقادات الشديدة التي وجّهها الى الاتفاق خصوصاً لربط الانسحاب الاسرائيلي من لبنان بالانسحاب السوري «الامر الذي يعطي سوريا حق «الفيتو» على الاتفاق على حدّ تعبير زعيم الحزب شمعون بيريز.

وقال اسحق رابين رئيس الوزراء السابق منتقداً الاتفاق أنه «يشكل فشلاً للحكومة وفشلاً لنا جميعاً».

وأثار النائب المعارض يوسي ساريد عاصفة من الاحتجاجات عندما قاطع ارينـز طالبـاً تفسيرات تتعلّق بالمادة الرابعة من الاتفاق وبتشكيل لجنة تحقيق في كل عملية الغزو الاسرائيلي للبنان.

وقال فيكتور شمطوف زعيم ب «مابام» الذي ينتمي الى التطبيق العمالي «المعراخ»: «ان هذا الاتفـاق جزء من عملية تنفذها الحكومة التي تحاول ان تخفي عن الشعب حقيقة كونه جرّ الى مغامرة دامية».

لكن وزير الدفاع ختم النقاش قائلاً: «ان اسرائيل في وضـع افضل بفضـل الاتفاق حتى لـو رفضت سوريا الخروج من لبنان. ان النقطة التي تخفى على البعض هي اننا لا نوّقع اتفاقاً سياسياً مع احدى الدول العربية كل ثلثاء او خميس».

ورداً على اتهام حكومته بأن الاتفاق عاد بالفائدة على سوريـا والاتحاد السـوفياتي قـال: «لو كـان جيداً لسوريا والسوفيات، فلماذا نراهم اليوم يعملون كل شيء لنسفه ومنع لبنـان من توقيعـه؟... يبدو لي انهم (السوريون والسوفيات) يقرأون الخريطة على نحو صحيح».

وما يسترعي الانتباه ان اليسار واليمين التقيا في التصـويت ضدّ الاتفـاق في الكنيست، فالنـواب الستة الذين عارضوه ينتمون الى حرب «تحياه» والى الحزب الشيوعي (راكاح) المؤيد لموسكو.

○ وتراوحت ردود الفعل في الداخل، لهيئات وزارية ونيابية وسياسية، حيال مشروع الاتفاق اللبناني - الاسرائيلي بين «الارتياح والاعتزاز والرفض»

كلمة رئيس الحكومة اللبناني الرئيس شفيق الوزان في جلسة المجلس النيابي في ١٦ أيار للمصادقة على اتفاق ١٧ ايار اللبناني - الاسرائيلي

«لا اريد العودة الى ما سبق ان قلناه في الماضي. حين كنا نأتي الى هذا المجلس الكريم لاطلاعه على مراحل المفاوضات التي كانت تتم من اجل رفع الاحتلال الاسرائيلي عن الوطن ومن اجل اجلاء بقية القوى العسكرية غير اللبنانية فيه.

لقد كان علينا ان ننتهي اولاً من جهة نعتبرها محتلة، اقصد اسرائيل، وهي التي كانت تضع شروطاً لا ادري كيف يمكن حلها، وانما كانت اكثر من ان تحصى ولو سلمنا بها لكنا فعلاً تحت احتلال مستمر.

من هنا كان قولنا باستمرار، وبتوجه من ايماننا وايمانكم بهذا الوطن، ان هناك حدوداً لا يمكن تجاوزها وخطوطاً حمراً تتعلق بسيادتنا الوطنية وبكرامتنا الوطنية لا يمكن ان نتجاوزها.

من هنا كانت المفاوضات الشاقة الصعبة. ومن هنا كان تأكيدنا للعـالم من خلال تحـرك مستمر للحكم ساهمتم فيه حين ذهبتم بوفود مشاركة لاطلاع العرب وغيرهم على ما نحن فيه وما يجب ان يكون الواجب العربي والواجب الدولي نحو لبنان.

انتم وراءنا، سرنا هذه الطريق الصعبة الى ان وصلنـا الى ما تـوصلنا اليـه، في اتفاق هـو اليوم بـين ايديكم لاستطلاعكم رأيكم وليس للابرام لأننا لم نوقع بعد، وانما في هذه النقلة التاريخية التي نقف في محطتها اليوم والتي بدأنا بها، لتقولوا مع كل اهل الرأي والربط والحل. كان لا بد من العودة الى هذا المجلس الذي هو الاصل في الشرعية. لنأخذ منه التوجيه ايضاً ولنأخذ منه الرأي السديد في وقت عصيب وفي موقف دقيق.

لذلك نحن امامكم، ونشعر ان ما بين ايديكم ليس اول الطريق في المفاوضات بل انه نهاية ما توصلنا اليه وما اسقطنا منه الكثير الكثير من الشروط لنبقي على ما يمكن ان نتحمل بعدما عاونا من عاوننا للوصول الى هذه المرحلة.

سيدلي معالي وزير الخارجيـة ببيان امـامكم يشرح فيـه اجواء هـذا الاتفاق وبنـود هذا الاتفـاق لنكون واياكم، كما كنا دائماً في موقف واحد من اجل نصرة وطن واحد، هو وطننا العزيز لبنان».

كلمة الرئيس صائب سلام

«دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام.

كلمة هادئة بعد هذا العرض المفصّل الذي أعطانا إيّاه معالي وزير الخارجية. وفي رأيي انا، انه لم يضع في أذهان أيّ منّا شيئاً جديداً إطلاقاً سوى الإصرار على الوقائع، وهذا الاصرار كان في محله وفي زمانه. نحن اليوم نواجه مخاطر جسيمة على كل الصعد من احتلال ووجود مسلحين على ارض لبنان وتمزق داخلي ومن تذمر معيشي وشكاوى ضد الحكم. كان هذا يتراكم فيجعل من نفسية المواطن اللبناني نفسية تقرب الى الرفض.

ولأكن صريحاً في هذا. اننا حيال الوضع التاريخي الذي نمرّ فيه، تعود هذا المجلس الكريم ان تكون له وقفات تاريخية، واول مبادرة لوقفاته التاريخية اليوم، هذا الاكتظاظ من حضور النواب الكرام.

لا يمكننا إلّا ان نقدّر للحكم وللحكومة ما قاما به من عناء في هذه الاشهر الطوال. ولا يمكننا الا ننظر في ضوء ذلك ان ما نحن مقبلون عليه في الاشهر الآتية يرتكز على الماضي الذي قاموا به، وهو متعلق بالمستقبل الذي يتوقف عليه ما وصلنا اليه في هذا الماضي على امرين لا ثالث لهما:

الامر الاول، جبهتنا الداخلية المتراصة التي عبر عنها هذا المجلس في جلسته اليوم.

الامر الثاني، هو ما وضعناه من اول الطريق من حدود لا نسمح لأنفسنا بان نتجاوزها، حدود داخلية لا مجال للافاضة بها اليوم، محافظة على الكرامة، محافظة على السيادة، محافظة على الارض، وحدود خارجية تتعلق وترتبط باشقائنا واخواننا العرب من حولنا، وعلى الاخص الشقيقة الاقرب والملاصقة سوريا، بدليل ان البند الخاص الذي ورد في هذا البيان ينص من قبل الفريقين على ان لا تنفيذ لهذا المشروع الا اذا وافقت سوريا على سحب جيشها من لبنان.

اذن فالعامل الاول يجب ان نحرص عليه نحن ومن خلال هذا المجلس الكريم بتكرار الاجماع اللبناني الصامت وراء الحكم والحكومة على رغم ما لكم وما لبعضكم ولي شخصياً اكثر من اي واحد منكم، من مآخذ على تصرفات ما وراء الحكم ومن مع الحكم. انما هذا ليس وقتاً للحساب في هذا المجلس، يجب ان نكون متضامنين، موحدين، لبنانيين، بكل ما يعترينا من مصاعب امامنا. الجبهة الداخلية هي اقوى سلاحنا، ليس لدينا الطائرة والمدفع والدبابة لنحارب بها. نحن نلجأ الى الاساليب الديبلوماسية بقوة تضامن الشعب اللبناني وحده، هذه القوة التي هي سلاحنا الوحيد حيال ما نواجه من احداث جسام.

ثانياً، نأتي الى اخواننا العرب ولا اعتقد ان الحكومة قد قصرت بل هي سعت سعياً حثيثاً وباستمرار للاتصال بكل اخ عربي بعيد او قريب شارحة موقف لبنان ووضع لبنان، بما فصله الآن وزير الخارجية بدقة وعناية وسعي الى تأييد موقف لبنان في هذا الظرف التاريخي.

وهنالك الشقيقة سوريا التي لها موقف كما سمعتم وكما نشر واذيع، ولكن لدي من المعلومات ما يؤكد لي ان الباب مفتوح للتفاوض، فعلينا ان نسير بطريق التفاوض. كما قلت حيال العدو لم يكن لنا سلاح غير تضامننا والاسلوب الديبلوماسي المقنع، وحيال اخواننا في سوريا يجب ان يكون ذلك اقوى مما كان مع العدو مضافاً اليه عنصر المحبة، التي يجب ان نفاوض بها سوريا.

لا يمكننا ان ننام على عداء او حقد ونقول اننا يمكن ان تثمر مفاوضاتنا مع الشقيقة سوريا. ارجو ان يكون واضحاً، اننا ندعو الى ان يكون موقفنا صامداً وراء الحكم جامعاً مانعاً، ممثلاً الرأي العام اللبناني، وان يكون مضافاً الى ذلك بتوصية خاصة، ليس من الضروري ان تعلن، بأن تكون المفاوضة مع سوريا بمحبة الاخوة مهما قوبلنا به من رفض او تشبث بالاساليب السلبية.

لبنان قام في نظري على مرتكز، المحبة، ولولا المحبة التي تغطي بعض المساوىء مما يصدر من هذا الفريق او ذاك لكنا في شر وضعنا لبنانياً، وعلى الاخص اليوم. ولأكن صريحاً اقول ان المسلمين اليوم يتحملون ما لا طاقة للجبال بان تتحمله في مقابل ان ينقذوا بلدهم.

ليسمعني اخواننا بمحبة ووضوح ويدركوا هذا. نحن لا نمنن، هذا واجبنا، هذا وطننا، هذا ما يدفعنا الواجب الى الحرص عليه، ولكن الفت الى هذا، لانه من الاولويات التي تعرض الجبهة الداخلية للتفكك لا سمح الله، ويجب ان يكون هذا الحرص من الجميع. المسلمون كانوا من صناع هذا البلد، ليس علي ان افيض

واتعرض لمن يذكر لبنان ٦ آلاف و ٧ آلاف سنة. ان اخواننا الموارنة لم يكونوا هنا لما يزيد عن الف سنة. لبنان هذا الاشجار والاطياب والانهار والاثمار، هذا نعمة من ربنا، هو اعطانا اياه، انما لبنان هذا لبنان البلد الدولة المستقلة الحرة هو لبناننا جميعاً، لبناننا نحن، ويجب ان نقول ان للمسلمين عنصراً تأسيسياً، هكذا كان سنة ١٩٤٦ وهكذا يجب ان يكون اليوم.

وبذلك اؤكد اننا على رغم كل ما نشعر به من ضيق لم نتخل عن واجبنا، هذا اللبنان المستقل الذي ابتدأ منذ ٤٠ سنة يجب ان نعززه اليوم بموقف كان سنة ١٩٤٣ واكثر تصميماً.

من هنا انا اعتقد ان الحكومة ارادت ان يكون من هذا الاجتماع توضيح كامل لموقفها وتوضيح كامل لشروط الاتفاق بعدما تناولته الايدي في الخارج وكان كل يغني على ليلاه.

لا اعتقد انهم اليوم يطلبون اي تصويت على الاتفاق، لان التصويت على الاتفاق لن يكون الا بعد ابرامه رسمياً. الاتفاق لم يبرم رسمياً بعد انا لا اعطي دروساً في الدستور اليوم المفاوض يفاوض، والمفاوض يوقع، ثم هناك الاجراءات الدستورية فيتطلب ذلك توقيع رئيس الجمهورية، اقرار مجلس الوزراء، ارساله الى هذا المجلس وابرامه في هذا المجلس، ومن دون ذلك لا يكون اتفاقاً. اذاً، لسنا نحن في هذا الصدد اليوم. كل ما ادعو اليه ان يظهر من هذا المجلس اليوم اجماع وأقترح الا نفتح باب المناقشة طويلاً، ارجو ان يفهمني اخواننا وارجو ان يقبل اقتراحي بأن نترك لدولة رئيس المجلس ان يقول أن المجلس اخذ علماً، واطلع على الشروحات التي قدمها وزير الخارجية، والمجلس مجمع على المحافظة على الوحدة الداخلية التي هي اساس كل عمل اليوم».

بيان الحكومة اللبنانية بصدد الاتفاق اللبناني - الاسرائيلي الذي ألقاه وزير الخارجية اللبنانية الدكتور ايلي سالم في جلسة مجلس النواب في ١٦ ايار ١٩٨٣ للمصادقة عليه

«دولة الرئيس»

حضرة النواب الكرام،

نقف اليوم امامكم ولبنان على وشك ان يجتاز ادق واخطر مرحلة في تاريخه الحديث، مرحلة البقاء والديمومة او التشرذم والفناء. ولن يجتاز هذه المرحلة الصعبة الا بتعاضدكم وتأييدكم للخطوات التي خطوناها وللمواقف المحقة التي اتخذناها. اننا مدعوون في هذه اللحظات الحاسمة الى التخلي عن كل اعتبارات هامشية، وان نضع نصب اعيننا مصير لبنان وحق شعبه في العيش بكرامة بعد سنوات من القهر والخوف والخراب. انني لا اتوجه في كلمتي اليوم الى عواطفكم بل الى ضمائركم، وانتم ضمير الامة، والى عقولكم وانتم الذين جسدوا وحدة لبنان وصموده.

ان مشروع الاتفاق المعروض عليكم يؤمن للبنان ما افتقده من استقلاله وامنه ويعيد اليه عزته وسيادته. ان ثقتي كبيرة بان هذا المجلس الذي وضع حجر الاساس في بناء صرح استقلال لبنان ورفع رايته عالياً لن يبخل اليوم في تركيز دعائم هذا الاستقلال وتثبيت مقوماته وتحرير شعبه من جميع اشكال الاحتلال والقهر والخوف والتبعية. اننا نتطلع الى غد مشرق يعود فيه لبنان الى اهله ويعود فيه اللبناني الى اصالته، وانتم ونحن مدعوون اليوم لنكون في مستوى هذه المسؤولية التاريخية.

يتألف مشروع الاتفاق المعروض عليكم للاطلاع اليوم من مقدمة واثني عشر بنداً، وملحق يعني بالترتيبات الامنية، وجدول للاسلحة وخريطة عسكرية ومحضر يشرح بعض البنود الغامضة. تعبر مقدمة الاتفاق عموماً عن حق الدول في المنطقة في العيش بسلام تمشياً مع شرعة هيئة الامم ومع قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ الذي حظي باجماع نادر عربياً ودولياً. اما مبادىء القرار ٢٤٢ فهي:

«١ - العمل من اجل سلام عادل ودائم في المنطقة يخول كل دولة فيها العيش بأمان.

٢ - انهاء حالة الحرب واحترام سيادة كل دولة في المنطقة وحدودها واستقلالها مع حق كل منها في العيش بسلام من دون خوف او تهديد من الخارج.

٣ ـ المحافظة على وحدة اراضي كل من دول المنطقة وذلك بواسطة ترتيبات امنية بما فيها مناطق منزوعة السلاح».

ترتكز بنود الاتفاق الى حد كبير على مبادىء اتفاق الهدنة المعقود بين لبنان واسرائيل في ٢٣ آذار ١٩٤٩ كما سيتبين لاحقاً، مع الاخذ في الاعتبار ان الهدنة كانت في ذلك الحين بين جيشين متحاربين على الحدود الفلسطينية، اما هذا الاتفاق فهو لتأمين انسحاب الجيش الاسرائيلي من اعماق الاراضي اللبنانية، وانه من المفيد اذ نستعرض بنود الاتفاق ان نبقي نصب اعيننا مبادىء اتفاق الهدنة حتى نرى كيف تتخلل هذه المبادىء الاتفاق الحالي.

أمّا مبادىء اتفاق الهدنة فهي الآتية:

ـ عدم اللجوء الى القوة.
ـ عدم القيام بأعمال عدائية سواء من قبل القوات المسلحة النظامية او من قبل قوات شبه نظامية.
ـ حق كل من الفريقين في العيش بأمن وحرية.
ـ منع الاعمال العدائية من اراضي اي من الفريقين ضد الآخر.
ـ اقامة منطقة امنية محدودة السلاح.
ـ اقامة لجنة مشتركة تسمى لجنة الهدنة المختلطة مؤلفة من خمسة اعضاء، اثنين من كل فريق برئاسة ممثل عن هيئة الامم.
ـ اجتماعات اللجنة في لبنان وفي اسرائيل على التوالي.
ـ حق اللجنة في تعيين مراقبين عسكريين من الفريقين للاشراف على الترتيبات الامنية.
ـ انهاء الاوضاع التي تهدد السلام وتأمين الانتقال من وضع الهدنة الى وضع أنضل.

هذه هي مبادىء الهدنة وهذه هي ايضاً مبادىء مشروع الاتفاق.

ابدأ الآن عرض بعض بنود الاتفاق التي قد تحتاج الى شرح والتعليق عليها حسب الحاجة.

ينص البند الاول على عدم انتهاك الحدود الدولية بين لبنان واسرائيل، وهذا شرط لبناني بقدر ما هو شرط اسرائيلي، ويمكننا القول بعد كل الذي جرى عندنا، وبعد الاعتداءات المستمرة على ارضنا، ان هذا البند هو في الاساس ضمان للبنان، لأن الخاسر الاكبر من الوضع السائب بين لبنان واسرائيل هو لبنان. فاذا كانت هنالك دولة في العالم العربي تحتاج الى ضمانات خاصة حتى لا تنتهك حدودها ولا تمس سيادتها، فتلك الدولة هي لبنان. وينص ايضاً على انهاء حالة الحرب بين لبنان واسرائيل بعد ان تنسحب القوات الاسرائيلية المسلحة كلياً من لبنان.

عندما نعلن انهاء الحرب لا نعني بذلك اننا على وشك اعلان حالة السلم. فهاتان نظريتان مختلفتان. لقد حددت بعض الدول العربية الفرق بين انهاء حالة الحرب والسلام كما يأتي: «يمكن دولة عربية محتلة من قبل اسرائيل ان تعلن انهاء حالة الحرب معها اذا انسحبت اسرائيل من ارضها. اما حالة السلام فهذا قرار تتخذه الدولة عندما تكون بكامل سيادتها وبكامل استقلالها فيأتي هذا القرار معبراً عن ارادتها الحرة وليس خاضعاً لضغوط الاحتلال».

لقد بادلنا في هذا الاتفاق انسحاب اسرائيل من لبنان باعلاننا ان حالة الحرب بيننا وبينها قد انتهت. ولم نعلن قيام سلام بيننا، ولم نعلن قيام علاقات طبيعية لانه لا يمكن ان نخطو مثل هذه الخطوة الا بالتعاون والتشاور مع الدول العربية المعنية بموضوع الحرب والسلم في هذه المنطقة. ان العلاقات اللبنانية ـ الاسرائيلية تبقى بعد ابرام هذا الاتفاق علاقات معلقة تنتظر السلام العادل في المنطقة. اننا شعب يتوق الى السلام والى الاستقرار والى العيش الكريم. اننا شعب حر، ابي يتخذ القرار الذي يريد، لكننا في الوقت ذاته شعب له مصالح متشابكة ومترابطة في المجتمع العربي الكبير ولن نفرط بها او ننتقص منها.

ان مبادىء البند الرابع هي في الاساس مبادىء اتفاق الهدنة التي عرضناها اعلاه والتي تتلخص بعدم قيام احد الطرفين باعمال عدائية ضد الآخر.

وقد سبق للبنان، شعباً وحكومة، بعد السبعينات ان قرر ان لا تكون ارضه مسرحاً او منطلقاً للعمل الفدائي ضد اسرائيل، لان العمل الفدائي ادى الى هجمات اسرائيلية عنيفة ليس على المنظمات الفدائية

فحسب بل على الشعب اللبناني الذي تشتت وتهجر ودمرت مؤسساته وهدمت مدنه وقراه. كما سبق لمنظمة التحرير الفلسطينية ان قررت ان لا يكون لبنان بعد اليوم مسرحاً لعملياتها العسكرية ضد اسرائيل.

ان لبنان هو البلد الوحيد الذي اعطى المقاومة فرصة لاختيار تكتيك الحرب المباشرة مع اسرائيل، ففشل هذا التكتيك وادى بالتالي الى فشلها هي والى خراب لبنان.

ان لبنان الحريص على سلامة ارضه في الوقت نفسه على سلامة جيرانه. ولذلك اصررنا على ان يضم هذا البند ايضاً فقرة تمنع أياً من الفريقين من دخول اراضي الآخر او اجوائه او مياهه الاقليمية بغية الاعتداء على فريق ثالث. وكان هدفنا من ذلك جعل لبنان ارضاً محرمة على اسرائيل لمهاجمة سوريا.

ويمتنع كل من الفريقين حسب البند الخامس عن القيام بحملات اعلامية ضد الآخر. ان التزامنا هذا البند هو التزام حكومي. ولذلك يتنظر من الاعلام الرسمي الا يقوم بحملات اعلامية ضد اسرائيل او يحرض الشعب ضدها. لكن لبنان، كبلد ديمقراطي يكفل فيه الدستور الحريات، لا يمكنه ان يتدخل في حرية الافراد او الاحزاب او الاديان او حرية الكلمة، ولذلك لا يمس هذا البند الحريات الدستورية للافراد والجماعات.

ان لبنان بقبوله البند السادس يقرر انه ليس مستعداً ليكون بعد اليوم ساحة للصراعات وممراً لخلافات الغير مع الغير. ولذلك فهو يرضى طوعاً الا تستعمل ارضه ولا مياهه الاقليمية ولا اجواؤه من قبل اية دولة او مجموعة قد تعتبرها اسرائيل معادية لها حتى لا يبقى ضحية صراع الآخرين، ولكن لا يمنع هذا البند العبور البريء لمعدات او تجهيزات عسكرية.

كما ان اتفاق الهدنة اوجد لجنة الهدنة المختلطة للاشراف على تنفيذ ذلك الاتفاق وتفسيره كذلك اوجد البند الثامن لجنة اتصال مشتركة للاشراف على تنفيذه.

والفرق بين اللجنتين، هو ان الفريق الثالث في اتفاق الهدنة هو ممثل من هيئة الامم. اما الفريق الثالث فهو ممثل عن الولايات المتحدة.

وكما ان لجنة الهدنة المختلطة كانت تجتمع في لبنان وفي اسرائيل على التوالي، كذلك تجتمع هذه اللجنة.

وكما ان حرية اعضاء لجنة الهدنة المختلطة كانت مؤمنة حتى تتمكن من القيام بمهماتها، كذلك يؤمن هذا الاتفاق حرية اعضاء لجنة الاتصال المشتركة في البلدين حتى يتمكنوا من القيام بمهماتهم.

وينص هذا البند على انه بعد ستة أشهر من انسحاب القوات الاسرائيلية الكامل من لبنان، تلتئم لجنة الاتصال المشتركة وتباشر دراسة امكان عقد اتفاقات بالنسبة الى تحرك الاشخاص والبضائع عبر الحدود الدولية بينهما.

لقد كانت اسرائيل تصر في المفاوضات على ادخال بنود في الاتفاق تحدد بالتفصيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين، كما كانت تصر على ان العلاقات يجب ان تكون طبيعية، وعلى ان الحدود يجب ان تبقى مفتوحة كما هي الآن. وان يشجع كل من الفريقين تنقل الاشخاص بكثافة بينهما.

لكننا اصررنا بدورنا على ان هذا الاتفاق هو في الاساس اتفاق ترتيبات امنية وليس معاهدة سلام تنظم العلائق الطبيعية بين البلدين. فعلنا ذلك على رغم الضغوط المتواصلة لاقامة علاقات اقتصادية ان لم تكن طبيعية فعلى الاقل شبه طبيعية. وتمكنا من الحصول على هذه الصيغة مرجئين بذلك امر اقامة علاقات اقتصادية الى مرحلة مقبلة وذلك في ضوء الاجواء السياسية في المنطقة وبالاخص الاجواء التي ستسيطر في المستقبل على العلاقات العربية - الاسرائيلية. فاذا كان هناك موقف عربي موحّد بالنسبة الى اقامة علاقات مع اسرائيل، فلبنان يكون عندئذ قسماً من هذا الموقف ولم ينفرد عن المجموعة العربية او يعرض اوضاعه الاقتصادية للمخاطر لانه ليس مستعداً لان يفتح حدوداً مع اسرائيل ويقفل بالتالي حدوده الجغرافية والاقتصادية والسياسية مع احدى وعشرين دولة عربية. وكما يحق لاسرائيل ان تتريث في اتخاذ مواقف حساسة وحرجة بالنسبة الى علاقاتها مع شعوب المنطقة، كذلك يحق لنا ان نتريث في ما يمس علاقاتنا مع العالم العربي ويؤثر على اقتصادنا.

ويتعهد الفريقان، حسب هذا البند، بالغاء الاتفاقات والقوانين التي تتعارض مع بنود هذا الاتفاق. وهذا طبيعي اذ ان اي اتفاق يأخذ الصفة الشرعية يستدعي تعديلاً في قوانين او انظمة سابقة قد تتعارض معه، وسأبين في ما بعد ان هذا البند لا يتناقض مع التزامات لبنان العربية.

وقد اتفق الفريقان في البند العاشر على تعديل هذا الاتفاق او ابداله باتفاق آخر عندما تدعو الحاجة الى ذلك. نحن نعتبر ان كل اتفاق بين دولتين يضع قيوداً عدة كنا نفضل الا تكون موجودة لكنها كانت الثمن الذي اضطررنا الى دفعه حتى نحرر لبنان. وعند التحرير وعند استعادة وحدتنا ومصداقيتها ستطلب من لجنة الاتصال المشتركة ان تعقد اجتماعات مكثفة من اجل تعديل القيود المفروضة علينا في هذا الاتفاق او ازالتها. ان الوطن سيكون لمرحلة من الزمن في مفاوضات مستمرة حتى يستعيد بالحكمة والديبلوماسية ما خسره بالتهور والفوضى واللامبالاة. ويشرح البند الحادي عشر الاجراءات التي يجب اتباعها عند الاختلاف على تفسير محتويات الاتفاق وتنص المحاضر التفسيرية المرفقة على ان الولايات المتحدة ستساعد على الحل السريع للخلافات، ولكن تنص المحاضر ايضاً على انه في حال استمرار الخلاف يحال الخلاف على فريق ثالث، اي على محكمة العدل او غيرها من المؤسسات الدولية ويكون قرار هذا الفريق ملزماً.

ان الترتيبات الامنية الواردة في الملحق هي ايضاً كما يتبين لكم تطوير لبنود الهدنة في ضوء مستجدات الاحتلال.

اما الاسس التي عليها ترتكز الترتيبات الامنية الواردة في الملحق فهي الآتية:

تمتد المنطقة الامنية من خط يمر جنوب نهر الاولي وجنوب جبل الباروك حتى دير العشائر. وكلكم تعلمون ان اسرائيل كانت تطالب بالحاح بمنطقة امنية تمتد من الدامور وشمال جبل الباروك.

تتحمل الدولة اللبنانية وحدها مسؤولية الامن في المنطقة الامنية من دون الاستعانة بقوة الطوارىء او القوة المتعددة الجنسية. ويحدد وجود الجيش اللبناني في المنطقة الامنية بلواءين. لواء جنوب نهر الزهراني والآخران الزهراني والاولي. ويمكن الجيش ان يقيم تدريبات عسكرية للواء آخر. فيكون بذلك عدد الجنود اللبنانيين الموجودين في المنطقة الامنية نحو ١٢,٠٠٠، وهذا هو العدد الذي يحتاج اليه جيشنا للقيام بمهماته على اكمل وجه في هذه المنطقة.

وكان اتفاق الهدنة يسمح بوجود ١٥٠٠ جندي لبناني فقط في المنطقة الامنية التي كانت محصورة بجنوب الزهراني.

اما عدد قوات الامن الداخلي والشرطة والانصار، فهو غير محدد في هذا الاتفاق. والشرط الاساسي الذي يضعه الاتفاق على عتاد قواتنا البرية والبحرية هو الا نستخدم في المنطقة الامنية صواريخ متطورة ضد الجويات او معدات الكترونية متطورة، وهذا الشرط نظري بالنسبة الينا لأنه ليس في نية جيشنا ان يعتمدها في المستقبل القريب.

تشرف على الترتيبات الامنية، وضمن لجنة الاتصال المشتركة لجنة الترتيبات الامنية التي تضم كلجنة الاتصال المشتركة ممثلين عن لبنان والولايات المتحدة واسرائيل. وتشرف لجنة الترتيبات الامنية على لجان مشتركة للتحقق التي تعمل براً وجواً من اجل التأكد من سلامة الترتيبات الامنية. لقد كانت اسرائيل تصر منذ البداية على دوريات تجوب المنطقة الامنية وتقيم الحواجز على الطرق الدولية وتفتش البيوت وتستجوب الاشخاص وتدهم المجموعات المشبوهة.

كانت اسرائيل لذلك تصر على وجودها بكثافة في تلك المنطقة حتى يتبين للجميع انها لم تزل موجودة في كشكل فعال وميداني في الجنوب اللبناني، الا اننا عارضنا ذلك باعتبار ان مبدأ الدوريات يتناقض مع السيادة اللبنانية.

لا يختلف اثنان في ان وجود اسرائيليين في اللجان المشتركة للتحقيق هو شيء غير مستحب، لكن الخيار هو بين وجود ٥٠ الف جندي اسرائيلي محتل وبالتالي ضياع الجنوب ووجود ٥٠ مراقباً منهم يعملون مع ٥٠ مراقباً لبنانياً تحت قيادة لبنانية ولمدة سنتين فقط. اننا حرصنا على ان تكون مدة التحقيق محدودة لان الظهور الاسرائيلي في المنطقة الامنية على رغم انه محصور جداً لا بد ان يكون موضع انتقاد وسبباً للمشاكل.

لقد حاولنا تحديد منطقة امنية داخل اسرائيل تحدد فيها القوات العسكرية، فرفضت اسرائيل هذه المحاولة بقوة معتبرة انها هي التي ربحت الحرب وانها هي التي تضع الشروط وهي المتضررة من العمل العسكري غير النظامي في الجنوب، ثم تمكنا بعد مشادة طويلة من وضع بند في الملحق يخول لبنان ارسال لجنة تحقيق الى شمال اسرائيل للتأكد من ان ليس هنالك حشود عسكرية او اي عمل من شأنه ان يهدد سلامة الاراضي

اللبنانية. وطالبنا في الحاح بابقاء قوات الطوارىء الدولية في جنوب لبنان، الا ان اسرائيل رفضت ذلك لأنها تعتبر هذه القوات بمثابة ستار تعمل المنظمات الفدائية من ورائه، لكننا تمكنا من التوصل الى نص يؤمن وجود بعض قوات الطوارىء الدولية في ضواحي صيدا مع حقها في قيام دوريات في ضواحي المخيمات الفلسطينية في صيدا وصور.

وسيطلب لبنان من مجلس الامن توسيع مهمة قوة الطوارىء حتى يتسنى لنا الافادة منها بشكل لوجستي في بيروت والشمال والبقاع. اما القوة المتعددة الجنسية فنسعى الى نشرها على الطرق اللبنانية الدولية حتى يتفرغ جيشنا للقيام بالمهمات الميدانية الصرفة. تتعهد اسرائيل حسب الملحق بالانسحاب كلياً من الاراضي اللبنانية في فترة تراوح بين ثمانية اسابيع واثني عشر اسبوعاً، لكنها في مذكرة قدمتها الى الولايات المتحدة وضعت شروطاً اخرى لانسحابها من لبنان. وهذه الشروط هي الآتية:

١ ـ الانسحاب الكامل للمقاتلين الفلسطينيين الموجودين في لبنان.

٢ ـ الانسحاب الكامل للجيش السوري من لبنان.

٣ ـ تسليم الاسرى الاسرائيليين الموجودين في حوزة الفلسطينيين والسوريين.

ولذلك، ان هذا الاتفاق لا يعتبر ساري المفعول حتى بعد ابرامه الا عندما تقرر سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية سحب قواتها من لبنان.

ونحن لا نشك قط في ان سوريا والمنظمة ستتعاونان مع لبنان من اجل تنفيذ اهداف الاتفاق.

لقد اعلنت سوريا في قمة الرباط في ايلول ٨٢ وفي قمة عدم الانحياز في نيودلهي استعدادها للانسحاب من لبنان، وقد اكدت لنا منظمة التحرير ايضاً في نيودلهي وفي ما بعد استعدادها هي ايضاً لجلاء قواتها عن لبنان.

وهناك ايضاً قرار مجلس الامن الرقم ٥٢٠ تاريخ ١٧ ايلول ٨٢ الذي يدعم لبنان في موقفه لاخراج جميع القوات غير اللبنانية من لبنان واعطاء الجيش اللبناني وحده حق الاشراف على امن جميع الاراضي اللبنانية، لكننا في علاقاتنا مع سوريا لن نلجأ الى القرارات الدولية بل سنعمل معها وننسق معها مباشرة حتى نؤكد لها ان الاتفاق بين لبنان واسرائيل لا يمكن ان يؤثر ابداً على امن سوريا وعلى سلامة الحكم فيها.

ان هدف لبنان هو ان يقيم اطيب العلاقات واعمقها واوسعها مع سوريا. ولذلك قرر مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة تأليف فريق عمل رفيع المستوى للقيام بمحادثات مكثفة مع سوريا بغية تحقيق اهدافنا الوطنية لبنانياً وسورياً.

ان سوريا تعارض هذا الاتفاق، لكنها تؤيد استقلال لبنان وسيادته على كل ارضه. لعلينا ان نبين لسوريا ان الوسيلة الوحيدة التي نعرفها ويعرفها الغير لاستعادة السيادة هي بواسطة المفاوضات التي أدت الى هذا الاتفاق. لكن الاتفاق هذا معقد ويستدعي تنفيذه تجاوز عقبات كثيرة، وقد وضعنا نحن ايضاً شروطاً في رسالة موجهة الى الولايات المتحدة انه اذا لم تنسحب اسرائيل لسبب من الاسباب من لبنان فان لبنان يعتبر هذا الاتفاق معلقاً او ملغى.

لقد قبلنا في هذا الاتفاق شروطاً كنا نفضل الا نقبلها، لكننا اخذنا في المقابل ارض الجنوب وشعب الجنوب وامنا للمرة الاولى في تاريخ الحروب الاسرائيلية ـ العربية استرجاع الارض من دون اقامة سلم او علاقات طبيعية. وكل الشروط هي شروط موقتة ومقبولة ومعقولة امام المخاطر التي كانت قائمة والتي كانت ستستمر. وعلى رغم ان لبنان في مرحلة المفاوضات هو بلد محتل مجزأ وضعيف، فهو يتحلى في الوقت نفسه بارادة قوية ورؤية واضحة وينعم بقيادة سياسية شابة تجمع عليها، للمرة الاولى في تاريخ لبنان، كل العائلات اللبنانية على رغم ظروف المناطق التي تعيش فيها والاحتلالات التي ترزح تحتها والمآسي اليومية الناجمة عنها. وهكذا كان لبنان المفاوض، في الوقت الذي يقبل بما يعتبره معقولاً، كان يقول لا بكل اباء وعناد لما هو غير مقبول. وعلى سبيل المثال لا الحصر قلنا لا:

ـ لا لعقد المفاوضات في مدينة القدس، تلك المدينة المقدسة التي يعتبرها لبنان ملكاً للاديان الثلاثة والتي كان قد طالب بان تكون تحت اشراف دولي.

ـ لا لمفاوضات سياسية على مستوى الوزراء.

ـ لا لاقامة محطات للانذار المبكر.

ـ لا لمحطات مراقبة تؤمن بقاء ما يزيد على الف جندي اسرائيلي في جنوب لبنان.

ـ لا لتعيين ضباط ارتباط اسرائيليين في كل وحدة من وحدات الجيش اللبناني في المنطقة الامنية، لما يترتب على ذلك من اشراف عسكري غريب على جيشنا الفتي، ومن انتهاك للكرامة اللبنانية التي رفضت، ولم تزل ترفض على رغم كل العذاب والمآسي ان تمس او ان تنتهك.

ـ لا لاعطاء اسرائيل حق الموافقة على الضباط اللبنانيين العاملين في اللواء الموجود جنوب نهر الزهراني.

ـ لا للاعتراف السياسي المتبادل بين البلدين.

ـ لا لاعتبار الباروك ضمن المنطقة الامنية على رغم انها تحظى، مثل بقية المناطق اللبنانية بالامن اللبناني وحده، وذلك لئلا يقال ان اسرائيل، عبر لجان التحقق، تشرف من أعالي جبل الباروك على الاراضي السورية والتركية والعراقية والاردنية والمصرية.

ـ لا لفرض اسرائيل ضابطاً معيناً يكون مسؤولاً عن اللواء الجنوبي.

ـ لا لطلب اسرائيل «حق المطاردة عبر الاراضي اللبنانية»، اي حق مطاردة اية مجموعة تدخل من لبنان الى اسرائيل للقيام باعمال عدائية هناك والتسلل بعد ذلك الى لبنان، لان هذا الشرط يعطي الجيش الاسرائيلي حجة الدخول الى ارضنا ساعة يشاء وبالاعداد التي يرتأيها.

ولم تكن هذه الشروط مجرد افكار عابرة عرضت في المفاوضات لكنها كانت شروطاً جدية تباحثنا فيها اشهراً.

في الوقت الذي توقع هذا الاتفاق يجب ان نتكلم بصراحة مع اخواننا في العالم العربي ونؤكد لهم ان هذا الاتفاق مثل اتفاق الهدنة لا يؤثر قط على علاقات لبنان العربية وبالاخص علاقاته مع سوريا، اللهم الا ليزيدها متانة وانصهاراً. ان دورنا المستقبلي في الجامعة العربية سيكون كبلد مستقل حر اقوى بكثير من دورنا ونحن بلد مشتت محتل. ان دورنا كعضو في معاهدة الدفاع المشترك سيكون اقوى بكثير ونحن بلد سيد قوي موحد من دورنا ونحن بلد موزع على الغير مرتهن لارادته. ان مصر التي عقدت السلام مع اسرائيل لم تنسحب من معاهدة الدفاع المشترك، فلماذا يخطر على بال احد ان لبنان، وهو في صدد اتفاق يغلب عليه الطابع الامني، هو على وشك ان ينسحب من هذه المعاهدة او من غيرها من الالتزامات العربية الكبرى؟

ان لبنان مصمم على القيام بكل التزامه ضمن الجامعة العربية وضمن معاهدة الدفاع المشترك ويلتزم لبنان اضافة الى ذلك كل المواقف الخلقية والوطنية التي هي اهم من النصوص واشمل واثبت لكل الذين ينتظرون دوراً ريادياً من لبنان او دوراً مسانداً في الازمات او دوراً خلاقاً في مستقبل المجتمع العربي نقول اليوم: اعطوا لبنان فرصة، اسمحوا له بان يكون، دعوا طريقه ينقشع وثقوا به وبشعبه وبمؤسساته وبقيادته.

لقد كنا خلال هذه المفاوضات نتباحث مع اسرائيل ومع اميركا وعيننا على مصالح سوريا، تلك الدولة العربية التي تحملت اكثر من اية دولة اخرى اعباء التعبئة العسكرية دفاعاً عن الحقوق العربية الوطنية الكبرى، ويمكننا القول اننا باجلاء اسرائيل عن لبنان نحقق لسوريا الامن الحقيقي، وبجعل ارض لبنان حراماً كممر لهجوم اسرائيلي على سوريا نخفف الكثير من المخاطر التي قد تواجهها سوريا في معادلتها العسكرية مع اسرائيل.

لقد استمعنا منذ بدء المفاوضات الى بدائل تجنبنا عقد اتفاق جديد مع اسرائيل، الا انه من واجبنا ان نصارحكم من موقع المسؤولية باننا درسنا جميع البدائل وقررنا متابعة المفاوضات بواسطة اللجنة الثلاثية، على اعتبار انها الوسيلة الافعل، واليكم على سبيل المثال ما اعتبره البعض بدائل:

اقترح البعض ان يعلن الحكم المقاومة الشعبية المسلحة في الجنوب. ان هذا البديل يفترض سلفاً تهيئة سياسية وعسكرية تخلق وحدة فعالة نتجاوز بها ما خلفته ثماني سنوات من الحرب. ولا شك عندنا في انه اذا قرر الحكم المقاومة المسلحة ضد اسرائيل فان هذا القرار يكون بمثابة حجة تتذرع بها اسرائيل بآلتها الحربية المتفوقة للسيطرة على ما تبقى من الاراضي اللبنانية وبتهديد الوجود السياسي اللبناني الموحد.

واقترح البعض الآخر اللجوء الى مجلس الامن. والواضح لدى الجميع ان مجلس الامن لا يمكن ان يكون فعالاً الا اذا كان هناك توافق تام بين اميركا والإتحاد السوفياتي. وكلكم يعلم ان مثل هذا التوافق هو

شبه مستحيل. وكفانا في لبنان ما تعلمناه من امثولات الآخرين ولا نريد ان نزيد اليها امثولة اخرى فنخسر وطناً ونربح قضية. او ان تكون في حوزتنا عشرات القرارات الصادرة عن مجلس الامن وعن الجمعية العمومية تؤيد حقنا ونحن في المقابل بلا وطن ولا ارض ولا مأوى. نحن عمليون ونعرف كيف نعالج كل معضلة بالدواء المناسب لها. ومعروف ان المؤثر الأقوى على اسرائيل هو الولايات المتحدة الاميركية. ومعروف كذلك ان حروب العرب واسرائيل لم تؤد الا الى احتلال المزيد من الاراضي العربية. ونحن اليوم في لبنان في اشد الحاجة الى تضميد الجروح ولملمة النتف والى الاستقرار والسلام حتى نستعيد الوطن ونبدأ من جديد مسيرتنا الفاعلة في التاريخ.

واقترح البعض ان نحيل القضية اللبنانية على الجامعة العربية او على قمة عربية مستعجلة. واسارع واصارحكم بان هذا ليس بديلاً. لقد حاولت القمم العربية السابقة معالجة القضية اللبنانية وفشلت فشلاً ذريعاً. كما اصارحكم بانني استشرت كل وزير خارجية عربي لقيته منذ تسلمي مسؤولياتي وبحثت معه في امكان اللجوء الى قمة عربية، فكان جواب كل واحد منهم سلبياً. ولبنان يأسف ان تكون الجامعة العربية التي كان يعقد عليها الامال الكبار، قد تناسته لا بل عاملته في كثير من الاحيان كأنه عضو غريب فيها. لكن لبنان يبقى على رغم هذا التجاهل وهذا الصمت العربي الرهيب، مؤمناً بالافكار الاساسية التي تجسدها الجامعة ويتطلع الى وقت قريب يمكنه فيه ان يلعب الدور الملائم الذي من شأنه ان يقوي الجامعة ويعزز دوره فيها.

واقترح علينا آخرون استعمال الورقة الاوروبية لان لاوروبا في نظرهم علائق طيبة مع اسرائيل تمكنها من التأثير الفعال عليها. ولما ذهبنا الى الدول الاوروبية وتباحثنا معها في هذا الامر، قالت لنا هي نفسها ان اميركا هي الدولة الوحيدة التي يمكنها ان تؤثر في النهاية على اسرائيل.

واقترح البعض ان نعمل مع الاتحاد السوفياتي لاخراج اسرائيل من لبنان على اساس انه هو الدولة الكبرى التي تدعم النضال العربي ضد اسرائيل. وقد يذكر بعضكم ان الحكومة اللبنانية طلبت عند بدء الاجتياح الاسرائيلي للبنان من الاتحاد السوفياتي التدخل السريع لوقف العدوان وكان رد السوفيات انهم ليسوا قادرين ان يؤثروا على اسرائيل. وقيل لنا انه لا يمكن اسرائيل ان تنسحب من لبنان لان اسرائيل معسكر متحرك يهدف الى ضم جميع الدول العربية المتاخمة اليه، وان المشكلة القائمة هي مشكلة تاريخية خطيرة، ولا بأس حسب هذا الزعم من ان نضطر في هذه المرحلة الى ان نخسر مناطق واوطاناً ولوقت طويل ولكن المهم الا نخسر الكرامة ولا الارادة ولا التصميم على استعادة الحق الذي هو في جانبنا. والمؤسف في هذا القول ان التاريخ ليس مبنياً على الحق بل على القوة، وليس مرتكزاً على العدالة بل على مهارة الشعوب في تحين الفرص وانتزاع الممكن من عوالم المطلق. ونحن في لبنان لسنا مستعدين لان نضحي بالجنوب لعشرين سنة او لخمسين سنة على امل ان نستعيده في المستقبل البعيد الى وطن لا يعلم عندها الا الله ما هو اسمه وما هي حدوده، ما هي معالمه وما هي مقوماته، اذ ماذا يفيدنا ان نربح كرامة فارغة، ونخسر الجنوب، ماذا يفيدنا ان نضحي بالجنوب للسيطرة الاسرائيلية فنعرض بالتالي المجتمع اللبناني كله للاحتلال والاقتتال والزوال.

وقيل لنا ان اسرائيل لن تنسحب من الجنوب لانها في الاساس دولة توسعية. فاذا كان الموقف كذلك فماذا ينتظر منا هذا البعض ان نفعل؟ ان نبقى مكتوفين ونقول ان اسرائيل لن تنسحب لانها توسعية؟ او ان نتقبل هذا الواقع وننتظر التطورات السياسية الكبرى ان في آخر هذا القرن او في القرن المقبل على امل ان يختل ميزان القوى العالمي فتزول دول وتقوم دول اخرى وتتغير المقاييس على امل ان نكون نحن، او ما تبقى منا من الرابحين؟ نحن لا يمكن من موقع المسؤولية ان نقبل بالحتمية السياسية. بل كبلد عاقل ومتحضر سنلجأ دائماً الى العقل، الى السياسة، الى الديبلوماسية، الى الاقناع، الى تعبئة مصادر القوة عندنا وعند اصدقائنا، لاستعادة الحق ولتأمين وحدة لبنان، واستقلال لبنان، وسيادة لبنان. فنحن لم نفاوض من اجل استرجاع منطقة من لبنان فحسب بل لاسترجاع كل لبنان. فلذلك عندما يكون الكل هو الهدف لا يجوز لنا ان نؤخر او نماطل او نغامر. لقد دخلنا هذه المفاوضات وامامنا خبرة ستين سنة بين الحركة الصهيونية والفلسطينية وبين اسرائيل والدول العربية المجاورة لها. فاصبحنا نعرف الكثير عما يحدث لارض تحتلها اسرائيل، واصبحنا نعرف الكثير عن الشهية الاسرائيلية بعد الاحتلال كما حدث في الضفة والقطاع والجولان. ولذلك وامام مسؤوليتنا التاريخية حيال الاجيال اللبنانية الطالعة، لا يحق لنا ان نضيع الجنوب كما ضاعت

مناطق عربية اخرى ارضاء لشعارات فارغة وكلمات جوفاء ومواقف عنجهية. نحن نخشى على الجنوب ان يصبح كالضفة ليس قياساً لما جرى في الماضي بل ما يجري الآن، وما يقال وما يفعل وما يخطط له.

لقد بدأنا نسمع منذ بضعة اسابيع تصريحات من بعض الاسرائيليين تقول ان الجنوب قسم من ارض اسرائيل، وبدأنا نسمع شعارات خطيرة عن الجنوب، ولا حاجة الى البحث فيها الان لاننا لا نريد اليوم ان نفتح جروحاً نفضل كلنا ان نضمدها ولا ان اوراقاً نأمل جميعاً في ان نطويها الى الابد. لقد شاهدنا باعيننا المطارات والمرافىء تنشأ في الجنوب والثكنات العسكرية تعزز وكأنها تقام في شكل دائم. وقرأنا عن الحرس الوطني وعن القواعد اللوجستية. بدأنا نقرأ، بدأنا نفكر، بدأنا نرى، بدأنا نضطرب.

ان الاحتلال الاسرائيلي للجنوب ليس كما يظن البعض عملية عض اصابع بالنسبة اليها، لان اسرائيل تجني من الاحتلال ارباحاً اقتصادية هائلة. واذا تمكنت من السيطرة على الجنوب كما سيطرت في الماضي على سيناء، وكما تسيطر اليوم على الضفة، فان الارباح التي تجنيها من احتلال ارضنا لا تقل عن بليارين من الدولارات في السنة. ولا يغفل عن بال أحد ان اسرائيل تحتاج الى الليطاني الذي يمكن ان يؤمّن لها ٥٠ في المئة من المياه التي تحتاج اليها في المستقبل القريب.

ان اسرائيل تمشياً مع ايديولوجيتها السياسية تتوق الى الارض والى الزراعة والى المياه. والجنوب اللبناني، وهو اخصب ارض لبنان، يمكن، اذا لم نستعمل الحكمة والجرأة في الوقت المناسب، ان ينزلق ويصبح بين ليلة وضحاها قسماً من اسرائيل.

لقد اصبحت الضفة الغربية منطقة لتصدير العمال الى اسرائيل، ويمكن ان يصبح الجنوب كذلك. واصبحت الضفة متكلة كلياً على صادرات اسرائيل ويمكن الجنوب ان يصبح كذلك. ان المخططات والدراسات لتحويل مياه الليطاني (بواسطة قنوات تمر بالقرب من مرجعيون ومنها الى قرية بيت نتوفة في شمال اسرائيل حيث تتصل بجهاز الري الاسرائيلي القائم) مكتملة ولا ينقصها الا الامر بالتنفيذ. ولا يمكن اسرائيل ان تستفيد كلياً من مياه الليطاني الا اذا حافظت على المنطقة التي تحتلها الان وذلك للدفاع عن مجرى هذا النهر والحصول على المياه في المنطقة الاقرب الى البحر لانه يستحيل الاستفادة في شكل فعال من الليطاني من المنطقة التي يمر فيها على مقربة كيلومترين من الحدود الاسرائيلية. وقد راجت اشاعات في سياق الاحتلال الاسرائيلي عن قيام دويلات طائفية على اشلاء العائلة اللبنانية الواحدة. واخذنا نقرأ في الصحف ونطالع في المذكرات عن فوائد توزيع الوطن اللبناني على اوطان: منها الوطن الدرزي، ومنها الوطن الشيعي، ومنها الوطن المسيحي، وتخطت هذه الاشاعات لبنان، وتكلمت عن قيام الوطن العلوي.

وقد يأخذ الغير هذه الاشاعات بروح لا مبالية ولا يكترث لها. اما نحن الذين شاهدوا مآسي التجزئة وما يمكن الغير ان يفعله في اعضاء العائلة اللبنانية، فلا يجوز لنا ان لا نأبه لهذه الاشاعات. فلقد لمسنا شيئاً من حقيقتها، واكتوينا بشيء من نارها.

واريد الان ان اصارحكم برأي قد لا يعجب بعض الذين لهم مواقف مطلقة من اسرائيل. انا لا اؤمن بحتمية ضم الجنوب الى اسرائيل. صحيح ان الحركة الصهيونية قدمت في مؤتمر السلام في باريس خرائط عدة لاسرائيل توصل حدود اسرائيل الشمالية الى نهر الليطاني وحتى الى نهر الاولي. ويذكر بعضكم المراسلات بين كبار سياسيي اسرائيل والمشاحنات في الكنيست التي كانت تدور من وقت الى آخر حول لبنان، لكن اسرائيل لم تحاول ١٩٦٧ احتلال الجنوب وكان في امكانها ان تجد الحجج الملائمة لذلك. ولم تحاول ان تحتل الجنوب سنة ١٩٧٣ وكان في امكانها ان تجد الحجج الاستراتيجية لذلك. لكنها اجتاحت الجنوب سنة ١٩٧٨ واحتلته في حزيران ١٩٨٢ لان الوضع في جنوب لبنان تدهور على نحو سهل لاسرائيل ان تصوره خطراً على امنها. واذا لم نستعمل الحكمة اليوم ونوقع هذا الاتفاق قبل ان تغير اسرائيل رأيها وتخرج الجيش الاسرائيلي من لبنان، ستجد اسرائيل وجودها في لبنان مربحاً، وستجد في التعنت اللبناني حجة لبقائها الدائم فيه.

لقد كانت مسيرة المفاوضات في الستة الاشهر الماضية صعبة للغاية، اذ كانت اسرائيل تعرض علينا شروط الغالب على المغلوب وكان المفاوض الاميركي يحاول تقريب وجهات النظر واقناع الطرفين بتقديم التنازلات: لولا التدخل الاميركي لما تمكنا من التوصل الى اتفاق يؤدي الى الجلاء الاسرائيلي الكامل من دون عقد معاهدة صلح، ومن دون اقامة علاقات اقتصادية طبيعية، ومن دون بقاء اسرائيلي عسكري مكثف في

الجنوب، فكثيراً ما كنا نجد انفسنا بين مطرقتين، لكننا صمدنا وحافظنا على خطوطنا الحمر على رغم اننا لا نملك من القوة سوى قوة الحق وقوة الموقف وقوة الرفض.

ولا يمكننا ان ننسى ان المفاوضات كانت تجرى في ظل الاحتلال وتجري معها احداث على الارض، واقتتال ومذابح. فكان المفاوض اللبناني عينه على الموقف وعينه على شعب يقتل وبلد يفكك ووطن على شفير الهاوية.

ايها السادة، لقد حرصنا منذ بداية المفاوضات على ان نضعكم ونضع الدول العربية المعنية وجميع الدول الصديقة في جو تطور هذه المفاوضات. وقد عقدت، كما تعلمون، اجتماعات دورية مع السفراء العرب واطلعناهم على كل ما نفعل وتباحثنا معهم في البدائل. ويجب ان نقول امام اللبنانيين وامام جميع الشعوب العربية اننا ما كنا نسمع بعد عرض مسهب وبعد تدارس البدائل الا التأييد الكامل للموقف اللبناني المفاوض، كما يجب ان نذكر العالم العربي اليوم بأن الوفود البرلمانية التي زارت الملوك والرؤساء العرب شارحة موقفنا عادت كلها بالتأييد الكامل وغير المشروط للمنهجية التي يتبعها لبنان من اجل جلاء الجيش الاسرائيلي عن اراضيه، خصوصاً اننا احترمنا المبادىء الاساسية التي انطلقنا منها في مفاوضاتنا مع اسرائيل وهي: الاجماع الوطني، الانسحاب الكامل، السيادة اللبنانية، وعلاقات لبنان العربية. والان وقد قطفنا ثمار هذه الجهود المكثفة وحصلنا على افضل ما يمكننا الحصول عليه، فاننا ننتظر اجماعاً عربياً داعماً لاننا في صدد تحرير ارضنا من الاحتلال وفي صدد ابعاد وطننا عن مخاطر الضم والشرذمة وفي صدد انقاذ شعبنا من الغربة والتهجير من الدماء والدموع والمآسي.

فاذا كان للبنان العضو المؤسس في جامعة الدول العربية، حق مثل بقية الدول الاعضاء في هذه الجامعة، فهو حق تأييده في وقفته المصيرية وهو ينتشل نفسه بنفسه من مخالب الموت والهلاك.

نحن لسنا اول دولة في العالم العربي تستعين بالولايات المتحدة لاجلاء القوات الاسرائيلية عن ارضها. ان كل دولة عربية حاربت اسرائيل اضطرت منذ اوائل السبعينات الى التعاون مع الاميركيين من اجل فك ارتباط بين الجيوش او من اجل تأمين انسحابات معينة او من اجل تأمين انسحاب كلي. ونحن لسنا اول من يطلب من اميركا وجوداً معيناً على اراضينا بواسطة لجنة ترتيبات امنية، من اجل تأمين التنفيذ الكامل للترتيبات الامنية المعقودة بين اسرائيل وبينها.

ان كل الدول العربية التي تحاربت مع اسرائيل قبلت بقيام ترتيبات امنية على ارضها ذات الخصائص الآتية:

١ ـ مناطق محدودة السلاح.
٢ ـ مناطق عازلة
٣ ـ مراقبون دوليون او اميركيون،
٤ ـ اتفاقات امنية ثنائية،
٥ ـ تبادل رسائل مع الاميركيين بالنسبة الى بعض التفاصيل العائدة الى الترتيبات الامنية،
٦ ـ تعهد علني او ضمني لابعاد المنظمات العسكرية الفلسطينية مسافات معينة عن الحدود الاسرائيلية.

اننا ندرك ان هذا الاتفاق ليس نهاية مآسي لبنان، لكنه من دون شك بداية استعادة لبنان سيادته ووحدته. وعندما يتحرّر لبنان كلياً من جميع الجيوش والقوات غير اللبنانية الموجودة على ارضه تبدأ عندئذ المسيرة لتحرير المواطن اللبناني من رواسب الحرب، ولاعادة بناء الوطن اللبناني الواحد الموحد غير القابل للانتكاسات الجديدة على رغم العواصف السياسية التي تهب فيه من هنا وهناك.

ولا يلومن احد لبنان اذ انكفأ على ذاته في السنوات المقبلة حتى يرص صفوفه الداخلية ويتعرف على نفسه من جديد بعد طول غربة ويصهر مقوماته السياسية الوطنية.

اننا نتطلع الى يوم قريب نتعرف على حدودنا وعلى قرانا المنتشرة على هذه الحدود من الناقورة الى يارون، عيترون، دير ميماس، دير العشاير، عنجر، بريتال، نحلة، القاع، وادي خالد والعريضة، ومعها الى المدن الساحلية المثقلة بالتاريخ والحضارة.

حضرة النواب الكرام،

نجيء الى مجلسكم مرفوعي الرأس لان ايماننا قوي واقتناعنا صلب باننا في هذا الاتفاق نضع لبنان على الطريق الصحيح من اجل تحرير كل اراضيه.

وكلنا ثقة بانكم ستباركون خطواتنا وتؤيدون انجازاتنا وتشدون عزائمنا للمضي في العمل لما فيه نصرة لبنان وعزة لبنان وكرامة لبنان».

كلمات رؤساء الوفود الثلاثة

في جلسات التوقيع على الاتفاق اللبناني - الاسرائيلي في كل من خلدة وكريات شمونة في ١٧ ايار ١٩٨٣

كلمة كيمحي في خلدة

«إنّ اسرائيل ولبنان وصلا اليوم الى نهاية مفاوضات طويلة وصعبة، اذ أنّ بلدينا بمساعدة الولايات المتحدة الاميركية الفاعلة، حاولا ان يخلقا بينهما علاقات سلميّة جديدة. وخلال أكثر من اربعة اشهر، كنّا نتقدّم في بطء ولكن حتماً وبالتأكيد نحو هدف مشترك هو هدف السلام، مكان الحرب، وهدف الصداقة مكان العداوة، والأمن مكان عدم الاستقرار والعنف. كانت هذه هي الاهداف التي حرّكت توجّهاتنا وقادتها طوال فترة المحادثات بين خلدة وكريات شمونة وناتانيا.

واليوم ونحن نلتقي للمرة الاخيرة بصفة وفود متفاوضة، أشعر بأنّنا خدمنا هذه الاهداف جيداً. وانا اعلم ان التواقيع التي سنقدم عليها اليوم في هذا الاتفاق ليست الاّ بداية صفحة جديدة في تاريخنا، وان هناك عوائق كثيرة في طريقنا، وان هناك من يأمل في تفريغ الاتفاق من معانيه.

احب ان اقول لكلّ من يقف في وجه هذا الاتفاق ويجد في السلام خيانة لقضيته: لا تستطيع ان تسير عكس ارادة الشعب. ان شعب لبنان الذي اثبت قوة تصميمه من خلال الشخصية المميّزة منذ ايام الفينيقيين، يدعم هذا الاتفاق تماماً مثلما يدعمه شعبنا.

الشعب اللبناني يعلم اكثر من غيره كيف كانت عليه الحال في بلده قبل عام على الأقل. كانت العاصمة مقسّمة قسمين يفصل بينهما خط الموت. شعب يُعاني نير قوى الأحتلال الغريبة، ولا امل له في التحرّر من القهر الذي كان يتعرّض له. وكانت هناك منظمة إرهابية خلقت دولة ضمن دولة، وكان وجودها يؤدّي الى عدم الاستقرار، والى العنف والموت والدمار.

هذا تغيّر الآن. ونحن كنّا اول من تمنّى للبنان استعادة سيادته واستقلاله عبر حكومة قوية في ادارة الرئيس الجميل تفرض وجودها على كل اراضيها. وهذه العودة الى الاستقرار لا تتحقّق إلاّ اذا احترمت بصراحة بنود هذا الاتفاق الذي نوقّع. اذ ان البديل يكون مأساوياً.

ان بلدنا ملتزم سياسة سلام مع جيراننا وكم من مرة قال رئيس حكومتنا من على منبر الكنيست ودعا جيراننا الى التفاوض والى البحث عن السلام. شرطنا الوحيد هو ان نتفاوض من دون شروط سابقة. وقد أكّدنا وأثبتنا التزامنا السلام في السنة الماضية عندما انسحبنا من سيناء في ٢٥ نيسان وأتممنا تعهّداتنا على رغم كل الشكوك.

ونحن اليوم نؤكّد التزاماتنا مرة جديدة في احتفال التوقيع هذا سبق لنا ان قلنا مراراً اننا لا نطمع بأيّ شبر من الاراضي اللبنانية، واننا نريد ان نسحب قواتنا في اسرع وقت ممكن. مرة اخرى هناك شكوك. ولكن فيما نحن نتكلّم هنا، ماذا يفعل الآخرون؟

ياسر عرفات في زيارته للبقاع هذا الاسبوع اعلن انّ الطريق الوحيدة للانطلاق الى الامام هي الحرب. حرب تشنها الدول العربية لتغيير الخريطة السياسية في منطقتنا.

وعلى الرئيس السوري حافظ الأسد ان يظهر اهتمامه بالشعب اللبناني وباستقلال لبنان وسيادته بسحب جيشه من لبنان وإتاحة المجال ليسود السلام مرة اخرى على هذه الارض.

وأريد ان اقول للبنانيين والاميركيين هنا: لا تسمحوا للمعرقلين وأعداء السلام بان ينجحوا في تخريبهم ويهرحوا جمال بلاد الأرز. نحن نتوقّع منكم ان تُعبّئوا كل جهدكم كي تقطعوا عليهم الطريق.

بذلنا كلّنا جهوداً كثيرة وجبّارة للوصول الى هذا الاتفاق معاً. وقد أخذنا على عاتقنا كلّ المخاطر، لكن لبنان واسرائيل معاً يربحان كثيراً من هذا الاتفاق. وانا على ثقة بأن لا احد منا سيجد سبباً للندم على ما فعل اليوم.

وأحبّ هنا ان اقول كلمة عن الدولة الثالثة الممثّلة هنا، أعني الولايات المتحدة الاميركية. أريد ان أعبّر عن امتناننا للجهود المضنية التي قام بها السفير درايبر وفريق عمله. والسفير حبيب والوزير شولتز وهم جميعاً ساهموا بقوة في وصول محادثاتنا الى خاتمة ناجحة.

نعلم كم أنكم تمنّيتم الوصول الى هذا الاتفاق. وكم عملتم من اجل ان يتحقّق. نحن ندين لكم بالكثير. واضيف هنا اني اعتبر شرفاً كبيراً ان اكون مثّلت بلدي في هذه المفاوضات.

ويا سيّدي الرئيس (متوجهاً الى الدكتور فتّال) كنت مسروراً بالعمل معك شخصياً ومع اعضاء الوفد اللبناني. الاجتماعات الكثيرة التي عقدناها معاً قوّت مشاعر الاحترام والاعجاب التي كنّا نكنّها للبنان اصلاً.

نأمل ان يكون العمل الذي قمنا به معاً قاعدة لعلاقات صداقة قوية ومتينة ودائمة. وان تترجم هذه العلاقات عملياً على رغم انتقادات بعض السياسيين اللبنانيين.

تعلمون انّنا شعب قديم في التاريخ يعي ارث الماضي الذي يعيش فينا. وكما تعلمون ايضاً، كانت لنا علاقات ممتازة في الماضي مع أحيرام ملك صور ومع لبنان عموماً. واحبّ ان أنهي كلمتي بمقطع من سفر الملوك الذي اراه ملائماً اليوم:

«وآتى الرب سليمان الحكمة كما كلّمه. وكانت بين حيرام وسليمان مسالمة...»

○ ثم قرأ الناطق الرسمي الاسرائيلي آفي بازنر الخطاب مترجماً الى الفرنسية.

كلمة فتّال في خلدة

«ان الاتفاق الذي لي شرف توقيعه اليوم بأسم حكومة الجمهورية اللبنانية هدفه الاساسي وضع حد لثماني سنوات من الحرب والفوضى. إنه يرمي الى تأمين انسحاب جميع القوات الاجنبية من لبنان التي دخلت ارضنا في اوقات وظروف مختلفة. «لكل امر اوان، ولكل غرض تحت الشمس وقت» كما جاء في سفر الجامعة. أفلم يحن الأوان بعد لترتيب الأمور في بلادنا؟

لقد كان لبنان ان يهلك في العاصفة اكثر من مرة منذ ١٣ نيسان ١٩٧٥. الآثار نفسها أمحت كما قال لوقان عندما شاهد ما بقي من طروادة. الآثار نفسها في لبنان زالت على حدّ ما يمكننا قوله مع الشاعر. فالأجانب علّمتنا ان وطننا، مهما كانت روعته، ومهما كان حبّنا له، ليس كياناً مطلقاً بل انه كائن ارضي معرّض للدمار. اذ ليس هناك اكثر من الوطن سرعة في العطب. فديمومته ليست في الغالب اطول من حياة الانسان. فالدول، مثل الحضارات، معرّضة للموت، ويخطىء البشر في معظم الاحيان. فالوطن كما تقول سيمون فيل: «يجب ان نحبّه حباً بسيطاً منسوجاً من العطف والرعاية والسهر».

هكذا هو حبّنا للبنان الحبّ الوحيد الصادق والمحقّ. الحبّ الذي يغمره بنظرة واحدة مثقلة بالحنان. شواطئنا وسهولنا وكل هضبة حفرها اجدادنا في الصخر وكل شبر فيها وكل حبة تراب من هذه الاراضي التي امتدّت إليها سواعد آبائنا، قبل ان يخلدوا فيها الى النوم الاخير. هذه الارض نحبّها من كل قلوبنا، من كل أرواحنا وبكل قوانا. فيه خطيئة نشيد الاناشيد. ولن نقبل بأن يشاركنا في حبّها احد.

اذا كنّا نوقع هذا الاتفاق معكم. فلأنّ لبنان في حاجة ماسّة الى الهدوء والنظام. فاستمراره رهن بذلك. فانعدام الأمن. وحالة الحرب وحتى مجرّد حزب الأعصاب تضعف كل مجهود عنده. ولذا فإنّ عليه ان يكون لديه نظرة واضحه بعيدة قدر الامكان عن العاطفة، بالنسبة الى واجبات التضامن الاقليمي والدولي، وممارسة سياسة هادئة، مرنة ومعتدلة، وديبلوماسية يكون دورها لا سلبياً ولا طاغياً، وانما مكمّلاً. فلبنان مصمّم على المحافظة على مجموعة المصالح التي تربطه بجيرانه. فهو بلد صغير من ١٠٤٥٢ كلم². بإمكانات محدودة، غير ساع لا الى المجد ولا الى العظمة، وليس في إمكانه ان يُفاخر بالانتصارات في ساحات المعارك. فدوره المجرد من المطامع، يُريد متابعته بعيداً عن الاستفزازات، وعن تهديدات العاصفة، وضجيج السلاح، فاذا كانت

المنافسات الحادة تتجح مع الآخرين، فهي مهلكة بالنسبة اليه. فالاعتدال بالنسبة الى لبنان فضيلة رئيسيّة، لا بل هي احدى دعائم وجوده.

إنّ هذه الفسيفساء من الطوائف السبع عشرة، المسيحية والمحمدية واليهودية التي تؤلّف الشعب اللبناني، والتي حاولوا تدميرها بكل الوسائل، يُزمع لبنان على توطيدها من جديد على بناء تيّار قوي من المواطنية الصادقة. فإذا كانوا مختلفين في عاداتهم وطبائعهم وفي قوانينهم، فإنّ لبنان، بدلاً من ان يساوي في ما بينها، يُقيم نفسه حارساً على تنوّعها بقدر ما يرمي هذا التنوّع الى الهدف المشترك الذي هو السلام في العدل والانتظام.

ان لبنان مصمّم على البقاء وفيّاً لتطلعاته العربية، على ما ينطوي عليه ذلك من محاذير، وعلى رغم إنهاء حالة الحرب مع اسرائيل. فهو لا يرى في ذلك أيّ تناقض، فالدول العربية الاخرى، بجغرافيتها البشرية والدينية، تُقدّم مظهراً احادياً، تقرّر مسيرتها وتحدّد لها توجّهات لا يمكن لبنان، المتنوّع والتعدّدي، ان ينتهجها. فالتضامن العربي لا يفرض عليه إطلاقاً ان ينقل تصرّفه عن جيرانه.

ان العالم العربي الذي ينتمي اليه لبنان شبيه بالشجرة، فهي عندما تكبر وتتشعّب، تبعد أغصانها بعضها عن بعض وتتخذ أشكالاً مختلفة. منها ما يتجه صوب الشمس المشرقة، ومنها صوب الجنوب، ومنها ما يُقاوم ريح الشمال. وهي تبدو كمن لا يعرف احدها الآخر، لأنّ كلاً منها يتطلّع الى اتجاه مختلف. ومع ذلك فهي تنتمي الى الجذع نفسه، ومنه تتغذى. تأخذ شبابها ورونقها. فإذا ما انفصلت عنه، فلكي تموت. إنّ نُبل الشجرة هو في لدونة أشكالها. فنحن لسنا من اولئك الذين بسبب رغبتهم في النمط الواحد، يتغنون بكمال الاعمدة.

ان الاتفاق الذي نوقّعه اليوم «ليس اتفاق سلام، فهو خطوة نحو السلام العادل والدائم». إنّي أستعير هذا التعبير من اتفاق فصل القوات الموقّع في ٣١ ايار ١٩٧٤ بين سوريا واسرائيل. فإذا كنّا قد قبلنا الالتزام معكم، فليس ذلك لكن نحرّر ارضنا من الاحتلال، وليس بسبب رغبة في السلام والامن. إنّما نحن شغوفون بالحريّة، وننبذ كل أنواع الإكراه. فاللبنانيون هم جبليّون. مونتسكيو قال «إنّ في بلاد الجبال، الحريّة هي الشيء الوحيد الجدير بالدفاع عنه». وسوف ندافع عنه.

لقد قالوا إنّ هذا الاتفاق غير كامل. أنا اقول إنّه معقول، وحده الازلي هو كامل. كان لا بدّ من ان يتغلّب العقل على المشاعر التي جرّبتنا كثيراً. «هنالك ما هو اعظم من الحرب، إنه السلام»، كما قال «كلوديل». وهي حقيقة ساطعة يؤمن بها كل لبناني بقدر من القوة لا يترك مجالاً لأيّ نوع من الشّك. فنحن نريد ان نكون صانعي سلام.

بعد ايام يدخل هذا الاتفاق حيّز التنفيذ. على اللبنانيين والاسرائيليين ان يُبرهنوا على إحساس حاد بالمسؤوليات في سبيل تأمين تنفيذه، وتجاوز العقبات التي بدأت تلوح في الافق.

ولا يسعني ان أختم هذه الكلمات من دون توجيه الشكر بإخلاص الى السفيرين كيمحي ودرايبر، لما أظهراه من ذكاء ولطف وحسن تصرّف خلال هذه الاشهر الخمسة من المفاوضات الشاقة. اني أعرب عن تقديري ايضاً للولايات المتحدة الاميركية، لرئيسها، ولممثليها الحاضرين او الغائبين الذين كان لتعاونهم ولصداقتهم اثر كبير. باسم حكومة الجمهورية اللبنانية، أوّجه اليهم شكري الحار. كما اوّجه اخيراً مشاعر العرفان الى كل من ساهم في هذه الاعمال الصعبة».

○ وتولّت مساعدة الدكتور فتّال السيدة منى جريج كتابة قراءة الخطاب مترجماً الى الانكليزية.

○ فيما مرر عضو الوفد الاسرائيلي السفير صموئيل ديفون ورقة صغيرة الى الدكتور فتّال جاء فيها: «خطاب كبير. رجل كبير. رسالة كبيرة. وأمل كبير.»

كلمة السفير درايبر في خلدة

«اليوم السابع عشر من ايار ١٩٨٣ هو يوم تاريخي. هذا اليوم يُسجّل الخاتمة الناجحة لأشهر من المفاوضات الصعبة بين حكومتي لبنان واسرائيل اللتين دخلتا المفاوضات بإرادة حرّة ولكن بتطلّع واقعي.

تشرشل قال مرة: «اذا فتحنا نزاعاً يصل بالحاضر، سنجد أننا خسرنا المستقبل».

الوفدان هنا، وضعا نزاعاتها القديمة في إطارها الصحيح. تطلّعا الى المستقبل ولم يخسراه.
نجاح المفاوضات لم يكن ليتحقق في غياب النيّة الحسنة والرؤية التي وضحت لدى اللبنانيين والاسرائيليين. إن ممثليهم هنا كانوا اختصاصيين قادرين وامناء على مطالب حكومتيهم اللتين وضعتا امامهم خطوطاً عريضة قاسية. كلاً من الفريقين الممثلين في المفاوضات وضع اهداف السياسة الوطنية في الأولويّة.
اللبنانيون من جهتهم، سعوا في الاتفاق الى تحقيق انسحاب كل القوات الغريبة من ارضهم لكي يتمكّن لبنان مرة اخرى من استعادة استقلاله وسيادته ووحدته الوطنية ومؤسساته.
الاسرائيليون من جهتهم. سعوا عملياً وعبر الترتيبات المدروسة، وبالتعاون الكامل مع لبنان، الى تحقيق أمنهم من اي تهديد يشكله هجوم في المستقبل من الاراضي اللبنانية.
في هذا السباق المعقّد لجمع الاهداف المهمّة في تفاهم مشترك، تحققت أهداف اخرى. اذ إنّ الحكومتين اكتشفتا أنّ بينهما مُثل مشتركة ليس أقلّها الديموقراطية التي يمارسان. وأكثر من ذلك، حكّامهما يؤمنون بقدرة الانسان بمساعدة الله على تحقيق بيئة افضل.
إحدى النتائج المؤثرة لهذه المفاوضات كانت وضع أساس لعلاقة صداقة دائمة بين الدولتين الجارتين. هذه العلاقة قائمة على احترام متبادل وتصميم مشترك على عدم العودة الى عنف السنوات الماضية واضطرابها. الدولتان كانتا ضحيّتين. والشعبان قدّما عبر سنوات تضحيات جمّة من دماء والممتلكات. ليس من أحد هنا، في الوفدين اللبناني والاسرائيلي، من لم يتأثر من مآسي الماضي. إنّهما يستحقّان الأفضل.
إنّ ممثلي الحكومتين أظهروا شجاعة وباعاً طويلة. كانوا مصمّمين على مواجهة المخاطر والتعامل مع الانتقادات غير العادلة من قريب او بعيد.
واستيحاء في الزعامة في لبنان واسرائيل التي كانت فاعلة، كلنا هنا ننوي التغلّب على العقبات التي قد تعترضنا.
إنّ وجود الولايات المتحدة الاميركية شاهداً على توقيع هذا الاتفاق المهمّ، امر مناسب. الولايات المتحدة صديق حميم للدولتين يمكنهما الاعتماد عليه. انها ليست شاهداً على الاتفاق فحسب، بل إنها ستبقى الداعم الثابت للتفاهم الذي تمّ التوصّل اليه والمدافع الامني عن الاهداف المشروعة لكل من الحكومتين.
إنّي شخصياً، مع جميع اعضاء الوفد الاميركي، وطبعاً مع الوزير شولتز والرئيس ريغان، نشعر برضا غامر لأحداث اليوم.
نُشارك اصدقاءنا، شعب لبنان وشعب اسرائيل بكلمات لداغ همر شولد في «التطلّع الى الأفق البعيد».

كلمة فتّال في كريات شمونة (مرتجلة)

«قبل قليل أشرت في خلدة الى أنّ الاتفاق الذي نوقّع معاً اليوم خطوة نحو سلام عادل ودائم، مع انه ليس معاهدة سلام، وأضفت أنّنا نريد ان نكون صنّاع سلام هو الأصعب بين كل الصناعات. اذ يتطلّب كثيراً من الصبر والحكمة والمرونة، وفوق كل ذلك، التواضع، إنه سهل نسبياً على الديبلوماسي والقانوني معاً ان يضعا نصاً ملائماً لكل الطرفين بقدر ما هناك دافع فكري لعمل كهذا واختبرنا ذلك طوال خمسة اشهر.
ومهارة صانع السلام تُصبح صعبة عندما يكون عليه ان يُعطي حياة لنصّ، ويتجنّب ان ينتهي النص الى تعارض مع وعود لم تُحفظ قط.
أعتقد انّ مهمّتنا ومهمّتكم ستكونان من الآن وصاعداً اكثر صعوبة ممّا كانتا عليه في المرحلة الاولى. في أيّ حال، آمل بصدق في ان يُطبّق الاتفاق وان تتحقّق الاهداف التي حاولنا ان نُحققها.
واعتقد إن العمل الذي تمّ كان عملاً ضرورياً ليس بفعل العاطفة بل بفعل المنطق. ومتى تخطينا العقبات التي سنواجه في طريقنا، ستضاف العاطفة الى المنطق.
لاحظتم البارحة أنّ مجلس النواب وافق على الاتفاق باجماع ٨٠ عضواً حاضراً. هذا مجلس اعطى بكلّ تياراته وطوائفه وميوله إجماعاً في تفهّمه لهذا العمل إنّه نتاج المنطق. آمل في ان نتبادل في الايام المقبلة وثائق الإبرام وان تبدأ الفرق التي أوكل إليها تنفيذ الاتفاق العمل فوراً.
أودّ ان أستغلّ هذه المناسبة لأشكركم ولمساعديكم اللياقة التي أظهرتموها في هذه المفاوضات الصعبة. وكذلك أودّ أن أشكر لصديقتنا الولايات المتحدة الاميركية وخصوصاً السفير درايبر الذي نذر نفسه لهذه

المهمّة، إيصالها هذه المفاوضات الى النجاح. وأودّ ايضاً أن أعبّر عن امتناني لرئيس الولايات المتحدة الذي لم يخذلنا قط.

وأريد ان أضيف كلمة شكر لممثّلي وسائل الاعلام، في بلدينا، هؤلاء الذين عطوا عملنا بكل كفاية على رغم صمتنا ورفضي الإدلاء بأيّ تصريحات. وكان عملهم على رغم كل شيء نافعاً جداً.

○ وترجمت السيدة مني جريج الكلمة الى الانكليزية.

كلمة كيمحي في كريات شمونة

«عندما جئتم الى كريات شمونة للمرة الاولى منذ اربعة أشهر استقبلتكم أطفال هذه البلدة على طول هذه الطريق بكلمة شالوم. وقدّم إليكم الخبز والملح اللذان هما تحية تقليديّة لضيوف الشرف.

واليوم عبر اهالي كريات شمونة تستقبلكم كلّ اسرائيل مجدداً بكلمة شالوم. ذلك هو السلام الذي نرغب فيه خصوصاً مع شعب لبنان الذي أظهرنا دوماً حياله مشاعر طيّبة.

إنه دلالة رمزيّة ان يُوقّع في هذه المدينة بالذات التي عانت الكثير في الماضي، هذا الاتفاق الذي يضع نهاية لحال الحرب في ما بيننا ويُرسي الأسس لمرحلة جديدة من السلام وحسن الجوار بين بلدينا. إلا أنّه عليّ أن اعبّر عن مشاعر القلق لسكان هذه المدينة الذين يعرفون أكثر من أيّ شخص آخر لماذا اضطررنا الى دخول لبنان منذ ما يُقارب سنة لوضع حد مرة واحدة ونهائية للخطر المستمرّ الذي كان هُدّد سكان الجليل.

في الوقت الذي نُوقّع اتفاق السلام علينا ان نتذكّر الاسباب التي دفعتنا الى القيام بعملية سلامة الجليل، والى طاولة المفاوضات.

ونحن في اسرائيل علينا ان نتذكّر التضحية الكبيرة التي كان علينا ان ندفعها لاقتلاع البنية العسكرية لمنظمة إرهابية نذرت نفسها لتدميرنا.

لن نسمح أبداً بأن يتعرّض مجدّداً سكّان كريات شمونة او اية بلدة أخرى من بلادنا لتهديد كهذا. ونأمل في ان تحفظ بنود هذا الاتفاق الذي نُوقّع اليوم إمكان السلام مستقبلاً، ونصلّي من أجل ذلك.

نحن في اسرائيل أبدينا حسن نيّتنا ورغبتنا في سلام وفي رؤية لبنان جاراً قوياً مستقلاً، ولكن ماذا عن السوريين؟ هل يتبعون هذه الطريق، ام يحاولوا البقاء قوة احتلال في لبنان ويواصلون مع منظمة التحرير الفلسطينية اضطهاد الشعب؟ هذا الامتحان الحقيقي الذي يظهر الارادة الحسنة لدى سوريا وكل العالم العربي حيال لبنان.

إننا نادي جميع الذين يرغبون في السلام في منطقتنا والسلام في لبنان ان يستعملوا كل تأثيرهم لتحقيق انسحاب شامل للمخرّبين والقوات السورية. ونحن من جهتنا نضمن انسحابنا من لبنان فور تسليمنا سجناءنا والمفقودين وجثث الذين سقطوا، وفور مغادرة منظمة التحرير الفلسطينية والسوريين الاراضي اللبنانية. والأفضل ان يكون ذلك في أسرع وقت ممكن.

فكلما طال بقاء الإرهابيين من منظمة التحرير والسوريين طال الوقت الذي يحتاج إليه لبنان لاستعادة نفسه. وستقع المسؤولية كلّياً في هذا على عاتق منظمة التحرير وسوريا.

أريد ان أقول لنظرائنا اللبنانيين اننا نحترم التصميم والشجاعة الصبورة اللذين أبداهما الرئيس أمين الجميل في وجه الضغوط والتهديدات السورية.

إن تصويت البرلمان اللبناني بالإجماع لمصلحة الاتفاق يُثبت بوضوح أنّ الشعب اللبناني يُؤيّد إقامة علاقات مع اسرائيل. إنّه أملنا في ان يستمرّ ثابتاً في وجه تهديدات الذين يُفضلون الحرب على السلم، والعنف على الاستقرار، ويُفضلون لبنان مقسماً ومدّمراً على ان يكون بلداً موحّداً.

أريد أن أنهي توجّهي الى سكّان كريات شمونة والى شعب اسرائيل والى الشعب اللبناني بهذه العبارة من سفر العدد التي ستتلى السبت المقبل في كل كنيسة: «يُضيء الرب بوجهه عليك ويرحمك. يرفع الرب وجهه نحوك ويمنحك السلام».

○ وفي ختام كلمته شكر وسائل الاعلام التي غطّت المفاوضات.

كلمة درايبر في كريات شمونة

«في وقت سابق من هذا اليوم وفيما كنت أعبر أحد شوارع بيروت لأحضر حفلة التوقيع في خلدة تأثرت بتصميم الشعب اللبناني واندفاعه من خلال رؤيتي لعمّال يرفعون أنقاض الدمار الذي خلّفته السنوات الماضية من الحرب. ثم عندما مررت اليوم في شوارع كريات شمونة أدركت مغزى ما نقوم به هنا. رأيت الملاجيء والمخابيء التي كان يمضي فيها اطفال البلدة ليالي مخيفة.

البلدان، اسرائيل ولبنان، عانا كثيراً. وممثلو هاتين الدولتين هنا يحملون معهم المشاعر الوطنية واقتناعهم بوجوب عدم تكرار مآسي الماضي.

الاتفاق بين اسرائيل ولبنان الذي وُقّع اليوم يضع حجر الاساس لمستقبل أكثر اماناً وإشراقاً. يُؤمّن لاسرائيل ألاّ تهاجمها قوات تأتي من لبنان. ويُؤمّن للبنان انسحاب القوات الغريبة عن ارضه، ويُؤكّد بالتالي استقلاله وسيادته ووحدته الوطنية».

وأضاف: «إنّ الاتفاق أنهى حال الحرب التي كانت قائمة بين الدولتين، وباتتا تُقيمان الآن علاقات حسّاسة ومقنعة. ونحن مقتنعون بأنّ هذه العلاقات ستتطوّر قبل كل شيء تطوّراً إيجابياً وإنّ أيّ معارضة وعقبات اخرى سيكون ممكناً التغلّب عليها اذا ما أخذنا في الاعتبار الشجاعة والنيّة الحسنة والإرادة التي لمسنا لنقل ما قاله الرئيس كينيدي: «لنبدأ».

وأعرب عن تقديره لشعبَي لبنان واسرائيل والأهداف المشروعة للشعبَين. وقال إنّ الولايات المتحدة «لن تأخذ مسؤولياتها بلا مبالاة. بل سنضع كل جهودنا وطاقاتنا لتحقيق بنود الاتفاق وأهدافه».

○ وشكر لكيمحي ولتّال وفريقَي عملهما التعاون للتوصّل الى الاتفاق وقال انه لن ينسى شخصياً تلك الاوقات التي كانت فيها المفاوضات تراوح بين السخونة والبرودة وأثمرت علاقة شخصيّة وصداقة بين أعضاء الوفود الثلاثة.

البيان الذي أدلى به الناطق الرسمي اللبناني الدكتور داوود الصايغ بعد التوقيع

«لقد تمّ اليوم التوقيع على اتفاق بين لبنان واسرائيل، وأصبحت في متناولنا وثيقة دولية قانونية لتحقيق الانسحابات وتأمين جلاء القوات الاجنبية من لبنان، ولكن مع أملنا في ألاّ نشهد في المرحلة التالية عقبات تحول دون التنفيذ، لأنّ كل شيء رهن بالتنفيذ كما لمح الى ذلك رئيس الوفد.

نرى إن لبنان في هذا الحدث الكبير حقّق انجازاً وطنياً كبيراً لأنّ تحرير الارض هو أنبل الاحداث الوطنية فالانسحابات لا تُعيد السيادة فقط بل إنّها تُعزّز استقلال لبنان وكيانه وتُقوّي حضوره الاقليمي والدولي ودوره الفاعل في العالم.

إنّ الفضل في ذلك يعود الى القرار اللبناني القوي الذي جعله فخامة الرئيس الشيخ امين الجميل عنواناً لمسيرة الحكم ومسيرة الانقاذ. ويعود ايضاً الى الجبهة الداخلية التي كانت ولا تزال موحّدة متماسكة تقف وراء الحكم ووراء المفاوض الذي، على رغم صعوبة المفاوضات وعلى رغم أنّ بلاده محتلّة، لم يشعر مرة بأنّه مُستضعَف، بل تصرّف دائماً بكونه صاحب حقّ متحسّساً التأييد الشعبي والوطني من كل الفئات في سبيل تحرير الارض.

وهكذا استطاع المفاوض اللبناني ان يُحافظ في ظروف صعبة ودقيقة على خيارات لبنان ومصالحه وعلى مصالح أشقّائه أيضاً. وقد أبدى معظم الأشقاء تفهّماً وتأييداً. كما كان معنا ايضاً أصدقاؤنا وفي طليعتهم الولايات المتحدة الاميركية التي كان لجهود ممثّليها في المفاوضات أثر ليس في تقريب وجهات النظر بين الفريقين فقط، بل في تدعيم القِيَم والمُثُل العليا التي يؤمن بها لبنان كونه بلداً يحرص على استمرار انتمائه الى العالم الحرّ.

إنّ هذا الاتفاق سيدخل حيّز التنفيذ من النواحي القانونية بعد تبادل وثائق الإبرام».

- وسئل الصايغ عن موعد تبادل الوثائق، فأجاب: «هذه هي المرحلة النهائية التي تسبق التنفيذ من النواحي القانونية والدستورية، وهذا ما يتعلق بتبادل الوثائق. والأهم هو التنفيذ. وهذا ما نأمله وما لمح إليه الجميع في خطبهم اليوم، وهو أننا نتمنّى ألاّ تكون ثمّة عقبات في التنفيذ على رغم تحسّبنا لذلك».

ـ وهل يعتبر سوريا مصدر العرقلة؟ أجاب: « انا اتكلم عموماً ولا أقصد أحداً بالتحديد. أقصد فقط الاّ يصبح الاتفاق، كما قال رئيس الوفد اللبناني في كلمته في كريات شمونة في مقبرة الاتفاقات غير القابلة للتنفيذ».

ـ وما هي الخطوة المقبلة؟ أجاب: «نحن الآن في صدد معالجة الوضع مع سوريا على المستويات السياسية المطلوبة ونعتقد ان ذلك سيتمّ وأنّ جميع القوات غير اللبنانية ستنسحب من لبنان».

من نتائج اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣

«استناداً إلى احكام المحاضر التفسيرية أملاك اللبنانيين ما قبل ١٩٤٨ ومزارع شبعا تعود إلى اصحابها»

أوردت جريدة «النهار اللبنانية»، بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨٣ في عددها رقم ١٥٣٠١ في الصفحة رقم ٤، ما يلي:

توضيحاً لنقطة وردت في «المحاضر التفسيرية المتفق عليها» في نص الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي، وهي المادة الثامنة، أ ـ ب:

«من المتفق عليه ان لجنة الاتصال المشتركة ستبدأ بناء على طلب اي من الفريقين البحث في مسألة حقوق الملكية التي يطالب بها مواطنو أي من الفريقين في اراضي الفريق الآخر...»

سألت «النهار» عضواً عسكرياً في الوفد اللبناني المفاوض تفسير هذه النقطة، علماً ان «النهار» نشرت اسئلة عن حقيقة استعادة لبنان ست قرى كانت اسرائيل استولت عليها في العام ١٩٤٨، فأجاب العضو العسكري ان ليس في المسألة تعديل حدود اطلاقاً، فالحدود الدولية هي تلك المتفق عليها منذ اتفاق الهدنة، لكن ثمة ١٢ مزرعة يملكها عدد من ابناء بلدة شبعا الحدودية منذ ما قبل ١٩٤٨ وهي موجودة في الجانب السوري من جبل الشيخ، وكان اصحابها اللبنانيون يستثمرونها وينتقلون اليها بسهولة الى ان احتلتها اسرائيل في العام ١٩٦٧ وصادرتها.

ان الاتفاق مع اسرائيل يعيد الآن الحق الى اصحابه الذين يبرزون سندات الملكية، لكن هذا الاراضي تبقى ضمن الاراضي السورية المحتلة والتي تعتبرها اسرائيل ضمن اراضيها.

وهذه النقطة تفتح المجال ايضاً امام اللبنانيين الذين كانوا يملكون اراضي او عقارات في فلسطين قبل العام ١٩٤٨ ويثبتون ذلك بسندات ملكية للمطالبة بملكهم.

ويستفيد من احكام الاتفاق اللبنانيون ما قبل ١٩٤٨ فقط وليس الذين حصلوا على الجنسية بعد ذلك التاريخ. اذ هنا يفتح المجال امام الفلسطينيين الذين حصلوا على الجنسية اللبنانية، وهذا غير وارد اطلاقاً في الاتفاق.

والنقطة التفسيرية تتناول ايضاً اليهود اللبنانيين الذين يملكون عقارات او ممتلكات في لبنان، خصوصاً في بيروت بين وادي ابو جميل والاسواق التجارية، والذين هاجروا من لبنان خلال الاحداث، اذ ان الاتفاق يحفظ لهؤلاء حقوقهم كلبنانيين على ان يثبتوا حقوقهم في الملكية.

تصريح الرئيس السوري حافظ الأسد

حول اسباب معارضة دمشق لاتفاق ١٧ ايار ١٩٨٣ وقضايا الشرق

وكالة سانا السورية ٢٣ حزيران ١٩٨٣

سئل: ما هي الأسباب التي دعت سوريا الى رفض الاتفاق بين اسرائيل ولبنان؟

أجاب: نحن لا نستطيع ان نوافق على هذا الاتفاق الذي عقد عملياً بين الولايات المتحدة واسرائيل وفرض على لبنان. ومن الأصح ان نقول انه اتفاق اميركي ـ اسرائيلي مفروض على لبنان. لا نستطيع ان

نوافق عليه لأنه ينتهك حرية لبنان واستقلاله ولأنه يهدد أمن سوريا وأمن الأمة العربية. وبطبيعة الحال ان الوقت الآن ليس مناسباً ولا يوفر لنا ما يسمح بمناقشة واسعة للاتفاق او في الاصح اعداد ومناقشة كل مآخذنا على هذا الاتفاق لكن يمكن ان اورد بعض الامثلة التي تشير او التي تؤكد صحة ما ذهبنا اليه في سوريا وصحة ما ذهبت اليه من القول انه ينتهك سيادة لبنان من جهة ويعرضنا لمزيد من الاخطار في سوريا والعالم العربي من جهة اخرى.

من هذه الامثلة ان لبنان بموجب الاتفاق لا يستطيع ان يمتلك على ارضه سلاحاً للدفاع الجوي يتجاوز مدى فعاليتها ارتفاع ١٥ الف قدم وهذا القيد ليس محدداً في منطقة معينة في لبنان انما هو قيد على كل الاراضي اللبنانية.

ومن هذه الامثلة ان لبنان لا يستطيع ان يمرر عبر اراضيه او عبر اجوائه شحنة من السلاح الى اي بلد آخر في العالم ما لم يكن هذا البلد يرتبط بعلاقات دبلوماسية مع اسرائيل.

ومن الامثلة ان عناصر مسلحة من الجيش الاسرائيلي ستظل على ارض لبنان ولمدة غير محددة للاشراف ومتابعة تنفيذ هذا الاتفاق.

● معنى ذلك ان قراركم هذا نهائي ولا يمكن ان يتغيّر وفق الظروف والأحوال؟

- في طبيعة الحال هذا هو قرارنا. ومن وجهة نظرنا ليس لدينا قرار بدائي وقرار نهائي. ومن الامثلة ايضاً ان القرار المتعلق بتنفيذ هذا الاتفاق او بالاصح القرارات المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق على ارض لبنان يشترك فيها لبنان واسرائيل ويجب ان يتفقا على القرار واذا اختلفا فالقرار الملزم للطرفين هو في يد الولايات المتحدة. ولا أعرف ان بلداً آخر حراً ومستقلاً تنازل عن قراره الوطني على هذا المنوال.

ومن الامثلة ايضاً ان لبنان لا يستطيع ان يسمح او لا يجوز ان يسمح على ارضه ليس للتخريب ضد اسرائيل فحسب انما ايضاً لا يجوز ولا يستطيع ان يسمح بالتحريض ضد اسرائيل في اي مكان من لبنان.

هذه بعض الامثلة التي اردت ان اشير اليها وهي تظهر الى اي حد خرق هذا الاتفاق سيادة هذا البلد المستقل والعضو في الامم المتحدة.

اما ما يتعلق بالخطر الذي يحمله هذا الاتفاق الى سوريا والعالم العربي فيكفي ان اشير، يكفي ان اذكر ان المنطقة الامنية التي حددتها اسرائيل والتي فرضت عليها قيوداً محددة وردت في الاتفاق وملاحقه، هذه المنطقة تمتد في بعض مواقعها الى مسافة لا تبعد عن دمشق اكثر من ثلاثة او اربعة وعشرين كيلومتراً بينما تبعد عن تل ابيب اكثر من مئتي كيلومتر اضافة الى الامتيازات العسكرية والسياسية الكثيرة التي حصلت عليها اسرائيل بموجب نصوص الاتفاق.

كل هذا يشكل اخطاراً اضافية على سوريا والوطن العربي ويرتب علينا اعباء اضافية. لذلك كان موقفنا من هذا الاتفاق وفي ضوء هذا الفهم وهذا التقويم رفضنا الموافقة على هذا الاتفاق.

● على اي اساس يقول المسؤولون الاميركيون ومنهم جورج شولتز ويقول وزير خارجية لبنان ايلي سالم ان سوريا ستغير موقفها وانه ستجرى محادثات بينها وبين الولايات المتحدة وانها ان عاجلاً او آجلاً ستنسحب من لبنان؟

- من الصعب ان نعرف تماماً بماذا يفكرون بالنسبة الينا مطلوب تنفيذ قراري الامم المتحدة رقم ٥٠٨ و ٥٠٩ وهي التي قالت بخروج القوات الاسرائيلية من لبنان من دون قيد او شرط. لعل الذين يتوقعون موافقة سوريا وخروجها من لبنان، يفكرون في العمل على الغاء هذا الاتفاق ونتمنى ان يكون الأمر كذلك.

● يبدو ان هناك محاولات من جانب اسرائيل لشن حرب على سوريا، فهل تتوقعون ان تقوم اسرائيل بعدوان على سوريا في هذه الايام للضغط عليها لتقبل الاتفاق وتنسحب من لبنان؟

- مثل هذا الامر متوقع، متوقع ان تشن اسرائيل عدواناً على سوريا، لكن من الخطأ القاتل ان يعتقد احد او يظن احد ان الحرب يمكن ان تفرض على سوريا القبول مثل هذا الاتفاق. وهنا اريد ان اشير الى ملاحظة اراها هامة وهي ان اسرائيل تستطيع ان تبدأ الحرب ولكن لا تستطيع ان تنهي الحرب. اي طرف يستطيع ان يبدأ الحرب اما نهاية الحرب فلا بد ان تكون محصلة فاعلية ونشاط وارادة الأطراف المتحاربة. ولذلك اذا كان بدء الحرب ارادة اسرائيلية وقراراً اسرائيلياً فنهاية الحرب من الصعب ان تكون ارادة اسرائيلية او قراراً اسرائيلياً.

● معنى ذلك ان الجيش السوري اصبح قادراً على الرد على العدوان الاسرائيلي اذا ما وقع؟

ـ اسرائيل مستودع كبير للسلاح المتنوع والمتطور بفضل الترسانة الاميركية ولكن ثقتنا بقدرتنا على مواجهة العدوان ثقة كبيرة.

● هل تغير في رأيكم ميزان القوى الستراتيجي بين اسرائيل وسوريا بعد حرب لبنان؟

ـ كما قلت ان اسرائيل تملك الكثير من السلاح واستطيع ان اقول ان اسرائيل متخمة بالسلاح المتنوع والمتطور ومع هذا استطيع ان اقول إن وضعنا حسن.

● ما هو مدى التنسيق بين سوريا والاتحاد السوفياتي لردع العدوان الاسرائيلي وافشال مخططات اسرائيل العسكرية ومحاولات الولايات المتحدة فرض حلولها وخططها على المنطقة؟

ـ الاتحاد السوفياتي بلد صديق يقف الى جانب العرب ويدعم قضاياهم. يقف الى جانبنا يساندنا في قوة في معركتنا العادلة ضد العدوان الاسرائيلي المغطى تغطية كاملة من الولايات المتحدة، تغطية عسكرية واقتصادية وسياسية وغير ذلك.

والتنسيق بيننا وبين الاتحاد السوفياتي هو تنسيق جيد تماماً.

● يبدو ان العالم العربي حالياً ممزق ومشتت وهناك ضغوط مالية وسياسية على سوريا، فهل تعتقدون ان في الامكان ان يقف العالم العربي وراء موقف سوريا الحازم لافشال المخططات الاميركية؟

ـ على الرغم مما نراه من مظاهر في واقع الحياة العربية ما نراه من المظاهر المؤلمة فلا استطيع ان اتصور ان هناك عربياً يمكن ان يقف موقف المتفرج او موقف اللامبالاة عندما يكون الامر بيننا وبين اسرائيل.

وفي كل حال موقفنا في سوريا كما نراه هو دفاع عن الأمة العربية ضد الاخطار القائمة وضد الاخطار المحتملة في المستقبل وهي في حقيقتها اخطار دائمة، اخطار قاتلة لان اطماع اسرائيل لا حدود لها فهي تريد بناء دولة كبرى من النيل الى الفرات منطلقة من ان ابناء اسرائيل هم شعب خاص له مواصفات خاصة وفي المحصلة هم شعب فوق الشعوب.

● شعب مختار؟

ـ شعب مختار. وأصبحت لدى العرب هذه القناعة لان اسرائيل بما تعمل وبما تنفذ، في ما تتصرف لا تترك مجالاً للشك في ذهن اي عربي انها تتوقع اقامة دولة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات.

في ضوء هذا فالخطر ماحق على المواطنين العرب والجماهير العربية. ومن هنا اعود الى القول اننا ندافع في موقفنا عن جماهيرنا وامتنا العربية. على كل حال نتمسك بما نعتقد انه حق وان فيه خير المواطنين العرب جميعاً اينما كانوا. ومن يكون على حق لا يخشى العواقب. من يقف مع الحق لا يخشى العواقب.

● بدا في حرب لبنان وكأن جبهة الصمود العربية لم يكن لها وجود وهناك من يرى ضرورة اعادة النظر في تقويمها وعملها والتنسيق في ما بين اعضائها، فما رأيكم في ذلك؟

ـ ان العلاقات الثنائية بين دول الصمود هي علاقات جيدة كما ان الاتصالات مستمرة ونشيطة ولا شك في ان الجبهة كجبهة تحتاج الى فعالية افضل ويعود السبب في عدم فعاليتها كما ارى الى اننا لم نستطع ان ننشىء المؤسسات التي قررتها مؤتمرات قمة هذه الجبهة. واقدر ان علينا ان نعمل من اجل تلافي هذا الامر مستقبلاً ونأمل ونستطيع ذلك عندما تتوفر لدينا الارادة المشتركة.

● ماذا تتوقعون في الساح الفلسطينية بعدما نشأت حركة اصلاح في داخل منظمة «فتح»؟

ـ نحن نتمسك بوحدة منظمة التحرير الفلسطينية لوحدة الثورة الفلسطينية وبالتالي للوحدة في داخل فصائلها ايضاً وعلى هذا الاساس نصحنا اخواننا في حركة «فتح» ان يتمسكوا بوحدة هذه الحركة وان يعالجوا شؤونهم ويناقشوا وجهات نظرهم وما هم مختلفون فيه في اطار اخوي ديمقراطي بحيث يصلون الى مواقع مشتركة، قواسم مشتركة يرون فيها مصلحة لمنظمتهم «فتح» ولثورتهم الفلسطينية فنحن ندعم هذا الاتجاه، اتجاه الحوار بينهم ونحرص على وحدتهم ونأمل في ان يحققوا ذلك في اسرع وقت ممكن.

● هل من المحتمل ان يؤدي هذا الحوار الى تغيير النهج السابق لمنظمة التحرير، اقصد موقفها من مشروع ريغان والحوار مع الاردن ومشروع الفيدرالية؟

ـ في الواقع هم يشكون من الاخطاء وقد سمعنا هذه الشكوى من الجميع ولمسنا انهم جميعاً يرغبون في سد الثغرات او الاصلاح كما ذكرت، ولديهم منطلقات سواء في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني او في مقررات مؤتمرات «فتح» ذاتها. ومن الطبيعي ان الجميع يجب ان يلتزموا بهذه المقررات واظن ان احداً لا يقول انه لا يلتزم بها. تبقى كما نسمع امور تنظيمية، وفق رأيي انهم لا يعجزون عن الوصول الى الحل الذي يخدمهم كتنظيم وقضية ان بذلوا الجهود اللازمة وانطلقوا من روح اخوية ومصلحة الثورة الفلسطينية. وانا لا اريد ان اناقش قضاياهم عنهم، ونحن كأخوة جاهزون لان نقدم لهم كل المساعدة لتجاوز هذه الاشكالات في قدر ما نستطيع.

● يقال ان هناك قراراً في ان يزور وزير الخارجية عبد الحليم خدام وربما في الشهر المقبل الولايات المتحدة، ما هو هدف الزيارة هل هي مرتبطة بالوضع في الشرق الاوسط او بقضايا ثنائية سورية ـ اميركية؟

ـ في الواقع لا علم لي بمثل هذه الزيارة لقد قرأت النبأ في الصحف ولكن لم نناقش مثل هذه الزيارة.

● ان ميزان القوى في الشرق الاوسط حالياً هو لصالح الولايات المتحدة واسرائيل. فماذا عليكم في رأيكم وعلى الدول العربية ان تعملوا لتغيير هذا الميزان لصالحكم للوصول الى الحل العادل في الشرق الاوسط؟

ـ في مناقشتي مع الجميع كنت ومنذ سنوات اؤكد ان الحل العادل للمشكلة الكبيرة او المشكلة الكبرى في هذه المنطقة لا يتحقق الا بتحقيق التوازن الاستراتيجي بيننا وبين اسرائيل لأن لهذا الحل العادل مقوماته الموضوعية والأمر الاساسي، العنصر الاساسي في هذه المقوّمات هو هذا التوازن الاستراتيجي وتكرر الاحداث وتتوالى طيلة هذه السنوات لتؤكد هذه الحقيقة. نحن نعمل لبناء انفسنا لتقوية فاعليتنا لما يمكننا من الصمود الأفضل وفي تقديري ان الزمن لا يمكن ان يكون الى جانب الباطل. الزمن لا بد الا وان يكون الى جانب الحق واعني هنا بطبيعة الحال الزمن المستثمر جيداً من قبل الشعوب المعرضة للظلم والاضطهاد وللعدوان.

فالزمن يعمل لصالحنا نحن المعرضين للعدوان المستمر في قدر ما نفهمه جيداً ونستثمره جيداً. واقدّر اننا نرى شيئاً من هذا ونفعل شيئاً من هذا ومع ذلك في استطاعتنا ان نعمل اكثر ان ننجز اكثر.

كلمة الرئيس كامل الأسعد

في جلسة التصويت على الاتفاق اللبناني الاسرائيلي ـ النهار ١٦/٦/١٩٨٣

«اسارع الى طمأنة المجلس الكريم الى ان الرئاسة لن تدلي ببيان او تلقي خطاباً في هذه المناسبة، ولكن كلمة حق لا بد من تسجيلها.

اولاً اشكركم جميعاً على هذه الاجواء الموضوعية الصادقة الهادفة التي شملت المناقشات طوال الجلستين. لم نسمع صوتاً نشازاً، الديموقراطية تفترض حتماً الاختلاف في وجهات النظر، في الرؤى، في الاساليب، لكن الهدف كان واحداً وهو تحرير الوطن وهو خدمة لبنان وهو سيادة هذا الوطن واستمراره. لذلك لا بد من ان نسجل ان هذا المجلس النيابي الكريم الذي كان بكل تواضع طوال المحنة، حصناً للشرعية بمعنى استمرار الكيان، استمرار الحكم، استمرار الديموقراطية، استمرار الوجود الوطني، هو اليوم مرآة للرأي العام لا بصفته الدستورية فقط، بل بصفته مؤتمناً على مصير الشعب الذي انتخبه، بل بصفته معبراً عن كل التيارات خارج هذا المجلس للشعب اللبناني.

من هنا اعتبر ان هذه المناقشة في هذا الجو الوطني، في هذا الجو المنفتح، في هذا الجو الذي يتناقض مع كثير من التوقعات التي طرحت عن حسن نية او عن سوء نية والفرضيات التي اعتبرت ان المجلس النيابي سوف يناقش الموضوع بغفلة من الزمن وفي جلسة خاطفة سرية تبقى وكأنها علامة استفهام في ذمة التاريخ. ان هذا الجو الذي ساد المناقشة، اياً كانت المقررات ومهما كان عدد الاصوات سلباً ام ايجاباً، هو انتصار حضاري للبنان. وهذا الانتصار الحضاري في نظري هو السلاح الاكبر الذي يمكن ان نذلل به العقبات الماثلة في وجه التنفيذ، تنفيذ التحرير.

هناك عقبات كبيرة منها ما هو طبيعي ومنها ما هو مفتعل. ولعل اسرائيل هي التي ستفتعل وتفتعل العقبات في الدرجة الاولى لانها الرابح الأول في حال عدم تنفيذ هذا الاتفاق. لكننا على يقين ان لبنان في اطلالة كهذه انتصر على نفسه، انتصرنا على انفعالياتنا ورواسبنا، هذا الانتصار الحضاري هو الكفيل، في المجال البعيد، ليس بتحرير الوطن فحسب بل برفع جبين هذا الوطن والانسان اللبناني عالياً على مدى التاريخ».

نص الرسالة الجوابية

التي ارسلها رئيس حزب «التجمّع من اجل الجمهورية في فرنسا السيد جاك شيراك إلى امين عام جامعة الدول العربية السيد الشاذلي القليبي

الاسبوع العربي ص ٢١
العدد ١٢٣٩ تاريخ ١٩٨٣/٧/١١

لقد تأثرت كثيراً للعبارات التي تضمنتها رسالتكم وان النداء الذي توجهتم به الي في تلك الرسالة، وما انطوى من امال على عمل فرنسا، لما يشجعني على ان افضي اليكم بارائي في مستقبل هذه المنطقة من العالم التي طالما عانت من المحن القاسية.

ولئن كان الاتفاق الذي توصل اليه لبنان واسرائيل، بمثابة نجاح لجهود السلم التي بذلتها الديبلوماسية الاميركية فانه يتضمن جوانب غامضة عدة، ويبدو لي، على اي حال، هشاً للغاية لعدم مشاركة سورية في ابرامه، ولا يعدو ان يكون مرحلة جريئة من مراحل البحث عن حل للنزاع الذي يمزق المنطقة.

وفي رأيي ان الاولوية يجب ان تعطى لجلاء القوات الاجنبية عن لبنان وتثبيت سيادة الحكومة اللبنانية على كامل هذا البلد، في الظروف الحالية.

ويجب ان يتم كل شيء، من دون تأخير، لابعاد شبح مواجهة جديدة بين المجموعات السكانية المنتمية جميعها الى الامة نفسها.

وفي هذا الاتجاه، فان فرنسا تدعم ما يقوم به الرئيس الجميل والحكومة اللبنانية من عمل، وانا اعتبر، في ما يخصني، ان مساعدة فرنسية اكبر حجماً متميزة اساساً بدعم بري، وحضور بحري معزز، قد تكون خير دليل، وافضل برهان على تعلق بلدنا بلبنان وشعبه.

لكن هذا قد لا يكون كافياً. ولذا فاني اعتقد ايضاً انه يحسن التفكير في معاضدة الجهود الديبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة في لبنان بجهود دول اخرى في اطار موسع. ولم لا نفكر في ان نوكل مهمة خاصة للاعضاء القادرين بمجلس الامن، بالاتصال بكل الاطراف المعنية، في المنطقة للبحث عن السبل المؤدية الى الحل، وفق الصلاحيات التي يخولها ميثاق الامم المتحدة للدول الاعضاء بالمجلس المذكور.

ويجب ان يقوم هذا الحل على المبادىء الاساسية التالية:

- استعادة استقلال لبنان وسيادته وسلطة معترف بها للجيش اللبناني على جميع اراضي البلد.
- خروج كل القوات الاجنبية من لبنان وفق ترتيب تحدده الحكومة اللبنانية.

اما الآن، واعتباراً للظرف الراهن، فان على مجلس الامن، بداهة، ان يجدّد مهمة قوات الفصل الاممية ومهمة القوات المتعددة الجنسيات.

على ان تخفيف التوتر في لبنان يبدو لي مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بحل النزاع العربي - الاسرائيلي. واني، في ما يخصني، ان السبل التي فتحتها سوياً القمة العربية بفاس ومقترحات الرئيس ريغان، على تناقض بنودهما، تبعث املاً جديداً في السلم.

ويبدو لي من المحبذ في المرحلة الحالية ان تنتصر الواقعية، من الجانبين وان يسعى كل طرف في اللقاء بالطرف الاخر حول طاولة المفاوضات. ولقد قطعت خطوات من كل جانب، ويجدر الاستمرار في الاتجاه نفسه، وانا على يقين ان كل طرف يسعى اليوم، قدماً، نحو الطرف الثاني، ولا بد من مواصلة هذه المسيرة...

وان الحرص على الاعتدال الذي اظهرته الاقطار العربية والولايات المتحدة بخصوص وجود اسرائيل، بالنسبة الى البعض، والمقاومة الفلسطينية، بالنسبة الى البعض الاخر يجب ان يزداد رسوخاً، يوماً بعد يوم.

وما من شك في ان احراز تقدم اضافي، حين تتفق الاقطار العربية على تشكيل وفد يضمن فيه تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، وحينما تقبل اسرائيل شروط تفاوض مشفوع بما تطلبه من ضمانات للاعتراف بها.

ان هذه الخواطر والمقترحات ليست جديدة، لكني اعتقد انها لا تزال موضوع الساعة.

ولقد كان الجنرال ديغول يقول: «يجب ان نعامل الشرق المعقد بالافكار البسيطة». وانا موقن ان هذا الاسلوب هو اصح الاساليب طراً.

وكم انا حريص على التحادث معكم في مجمل هذه المسائل خلال احدى زياراتكم المقبلة الى باريس.

وتفضلوا، سيادة الامين العام بقبول فائق التقدير واطيب ذكرى قلبية واخلصها.

جاك شيراك

نص القرار الأميركي حول رفض تقسيم لبنان
ونص القرار الأميركي المؤيد للإتفاق اللبناني الإسرائيلي

ايضاح: اتخذت القرارين لجنة الشؤون الخارجية للكونغرس الأميركي واذيعا في بيروت في ٢٠/١٠/١٩٨٣ - الأنوار ٢١/١٠/١٩٨٣

وفي ما يلي نص القرار الأول المعارض لتقسيم لبنان:

يعلن مجلسا الشيوخ والنواب الأميركيان في دورة الكونغرس الحالية معارضة الولايات المتحدة في أي تقسيم للبنان سواء أكان بضم أراضيه الى أية دولة أجنبية أو تقسيم أراضيه بين فئات داخلية.

وفي ما يلي نص القرار المؤيد للإتفاق الإسرائيلي - اللبناني.

يعلن مجلسا الشيوخ والنواب الأميركيان في دورة انعقاد الكونغرس الحالية اعادة تأكيد الولايات المتحدة لتأييدها لاتفاق أيار عام ١٩٨٣ بين اسرائيل ولبنان بما في ذلك فقراته التي تدعو الى اعادة ترسيخ استقلال لبنان وسيادته وديمقراطيته والإنسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية من لبنان وانهاء حالة الحرب بين لبنان واسرائيل.

مذكرتا نواب الجنوب إلى رامسفيلد والقليبي
النهار ٢٢/١١/١٩٨٣

١ - زار النائبان رفيق شاهين ويوسف حمود السفير الأميركي السيد ريجينالد برثولوميو في منزله في اليرزة، وسلماه المذكرة الموجهة الى رامسفيلد، وهذا نصها:

«انطلاقاً من الخيار اللبناني في الرهان على المبادرة الأميركية واعلان الولايات المتحدة تعهدها والتزامها تحرير الأرض اللبنانية وبسط سيادة الدولة على كل اجزاء الوطن، واستناداً الى ما يجري اليوم على أرض لبنان من صدام عسكري وتشرذم وتقسيم فعلي في ظل اقتطاع القوات الأجنبية ما يزيد على ثلاثة أرباع أرض الوطن، فان نواب الجنوب يتوجهون الى رئيس الولايات المتحدة الأميركية السيد رونالد ريغان ليؤكدوا ما يأتي:

أولاً: ان الأزمة القائمة على أرض لبنان وما تنطوي عليه من اقتتال وتناقضات سياسية ليست نتيجة خلاف اللبنانيين في ما بينهم، بل هي وليدة صراعات خارجية استهدفت لبنان منذ العام ١٩٧٥ وتفاقمت اليوم على اثر الإحتلال الإسرائيلي وما أدى اليه، وبالتالي ان ما يجري اليوم من جدل أو بحث يهدف في ظاهره الى التغلب على الأزمة تحت عنوان المصالحة الوطنية أو الحوار حول الإصلاح الداخلي لا يمكن أن يؤدي الى أي نتيجة باعتبار انه امتداد للصراعات الخارجية، وهو بالتالي يساهم في تكريس الأمر الواقع في ظل الإحتلال القائم في لبنان.

ثانياً: ان الشعب اللبناني بغالبيته الساحقة ان لم نقل باجماعه الصامت تحت وطأة ارهاب البندقية هو وحدة متراصة حول وجوب تحرير الوطن أولاً ويرى في قضية التحرير هذه القضية الأولى، قضية الوجود أو اللاوجود والتي منها وبعد تحقيقها تأتي كل القضايا الأخرى من اصلاح وتطوير لبنية الدولة والنظام.

من هذه المنطلقات يتوجه نواب الجنوب الى الولايات المتحدة الأميركية بصفتها الضامن والمتعهد صون وحدة لبنان وتحريره وبصفتها الشريك المعنوي في اتفاق ١٧ أيار باعتبار انه الوسيلة لتحقيق هذا الهدف.

ان اتفاق ١٧ أيار في ظل اشتراط اسرائيل الإنسحاب السوري المتزامن، وفي ظل رفض سوريا المطلق للإتفاق وبالتالي للإنسحاب، أصبح في ظل هذه المعطيات حرفاً ميتاً غير قابل التنفيذ، مما أدى ويؤدي الى استمرار المأزق الذي يتخبط فيه لبنان.

بناء على هذا الواقع، يطلب نواب الجنوب الى الولايات المتحدة الأميركية العمل على حل المشكلة، وذلك بتحقيق أحد الخيارات الآتية:

أولاً: التوصل الى تنفيذ مضمون الإتفاق، وذلك بالإنسحاب المتزامن بين سوريا واسرائيل من أرض لبنان.

ثانياً: أو الغاء الشرط الإسرائيلي في مسألة التزامن، الأمر الذي من شأنه ان يسهل معالجة الموقف السوري بعد ذلك.

ثالثاً: أو التوصل الى تعديل الإتفاق على نحو يؤدي الى ازالة التحفظات السورية عليه ويضمن الإنسحاب الإسرائيلي في آن.

أما البحث في الغاء الإتفاق أو تجميده رسمياً على هذا النحو السلبي المطلق من دون ايجاد البديل الكفيل بتحرير الأرض، فانه يؤدي الى تكريس احتلال الأرض، وبالتالي ضياع الوطن نهائياً.

ان التوصل الى أحد هذه الحلول من شأنه أن يحرر الأرض وبالتالي الإرادة اللبنانية، كما من شأنه اخراج النظام الديمقراطي في لبنان من المأزق الذي يتخبط فيه، حينئذ يتمكن اللبنانيون من الإنصراف الى حل كل مشاكلهم العالقة في اطار العيش الوطني المشترك، والى العمل على تطوير النظام وتنمية لبنان في شتى الحقول السياسية والإقتصادية والإجتماعية في ضوء المبادىء الديمقراطية القائمة على الحرية والعدالة والقيم الإنسانية التي هي مبرر وجود هذا الوطن».

المذكرة الى الجامعة

أما المذكرة التي وجهها الأسعد الى القليبي، فقد أرسلت بواسطة وزارة الخارجية، وجاء فيها:

«سعادة الأخ الشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة العربية المحترمة،

تحية طيبة وبعد، أرسل اليكم المذكرة التي وقعها نواب الجنوب والتي تتعلق بمصير لبنان الجنوبي. واني على ثقة تامة بأنكم ستولون هذا الموضوع الإهتمام الكامل، وذلك جرياً على عادتكم دائماً في اتخاذ المبادرات التي من شأنها المساهمة في العمل على وحدة الصف العربي في اطار المسؤولية العربية المشتركة، مغتنماً هذه المناسبة لابعث اليكم بأصدق التمنيات.

تعلمون دون شك بالظروف الصعبة التي أملت على لبنان الدخول في مفاوضات مع العدو الإسرائيلي من اجل تحقيق جلاء قواته المحتلة من أرض لبنان والتي اسفرت عن اتفاق ١٧ أيار، هذا الإتفاق الذي تولت الولايات المتحدة الأميركية ضمان تنفيذه كان الخيار الوحيد أمام لبنان المهدد بالضياع في ظل غياب الخيار العربي والموقف الموحد المطلوب أن على الصعيد العسكري أو على الصعيد السياسي في اطار استراتيجية عربية موحدة طالما نادينا بها لتجنيب لبنان والعرب كارثة قومية نتيجة تصفية الوجود اللبناني هي الحلقة الثانية بعد فلسطين في تصفية الوجود العربي برمته.

ان نواب الجنوب، انطلاقاً من وجوب وعي المسؤولية العربية المشتركة التي تحتم على الدوام اتخاذ الموقف الموحد في كل ما يتصل بالقضية العربية والمصير العربي الواحد.

ونظراً الى ما يعهدونه في شخصكم من تحسس قومي وديناميكية، ولما كان التمزق العربي يحول في الظروف الراهنة دون وحدة الصف المطلوبة ازاء هذا الموضوع، لذلك نتطلع الى الأمانة العامة للمبادرة الى اتخاذ الدور الفاعل المسؤول الذي يتفق وخطورة الأحداث التي تعصف بالمصير العربي برمته انطلاقاً من تصفية لبنان عبر الإحتلال الإسرائيلي لجنوبه، هذه التصفية التي تهدد العرب في نهاية المطاف مجتمعين ومنفردين.

ان جامعة الدول العربية التي يشكل لبنان أحد أعضائها المؤسسين، لا يجوز أن تكتفي من الأحداث المصيرية بدور المتفرج أو المراقب. واننا إذ نقدر معكم صعوبة التحرك في الصف العربي المفكك، إلا انكم تشاركوننا في الرأي ان هذا التحرك يبقى مطلوباً إذ لا يجوز الإستسلام أمام التحدي الصهيوني الشامل، وإلا فان الهزيمة تكون نتيجة حتمية لهذا الإستسلام».

ووقع المذكرتين الرئيس كامل الأسعد والنواب: نزيه البزري، كاظم الخليل، علي الخليل، أنور الصباح، يوسف حمود، رفيق شاهين، علي العبدالله، منيف الخطيب، رائف سماره، عبد اللطيف بيضون، حميد دكروب.

ووقع النائب ادمون رزق أيضاً عنه وعن النائبين نديم سالم وراشد الخوري بتكليف منهما.

نص قرار الإتهام بمحاولة قصف فندق ليبانون بيتش أثناء المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية في ١٩٨٣/١٢/٣٠

أصدر قاضي التحقيق العسكري في بيروت قراره الإتهامي في محاولة قصف فندق ليبانون بيتش في خلدة، اثناء احدى جلسات المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية - الأميركية خلال آذار ١٩٨٣، وقد طلب قاضي التحقيق محاكمة الموقوفين الثلاثة في هذه القضية وهم: عبدالله صبحي النجار (فلسطيني) ينتمي الى جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، واللبنانية عواطف حسين قهوجي (٣٥ سنة) والرقيب في الجيش محمد حسين حية أمام المحكمة العسكرية الناظرة بالقضايا الجنائية في ضوء المادتين ٥ و٦ من قانون ١١ - ١ - ٥٨ (الأعمال الإرهابية) معطوفتين على المادتين ٢٠١ و٢٨٣ للثلاثة اضافة الى المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري بالنسبة للرقيب حية مع مواد قانونية أخرى.

وتنطوي هذه المواد على عقوبة ترتقي الى السجن المؤبد.

وقد أورد التقرير تفاصيل هذه القضية على النحو التالي:

بنتيجة التحقيق، تبين أن المدعى عليه الأول عبدالله صبحي النجار، هو أحد المقاتلين غير اللبنانيين الذين كانوا يعملون لدى جبهة النضال الشعبي في بيروت بأمرة أبو النايف وهو أي صبحي خبير في الصواريخ تنقل في عدة مراكز لدى جبهة النضال وعندما خرج المقاتلون من بيروت في صيف ١٩٨٢ رحل مع بعضهم الى تونس لكنه عاد منها الى دمشق حيث يقيم بعض أهله بينما بقيت زوجته وابنته في مخيم الرشيدية في صور، واثناء وجوده في دمشق اتصل مجدداً بأحد مسؤولي الجبهة في مخيم اليرموك عارضاً عليه وضعه العائلي فأعطاه هذا المسؤول اجازة للحضور الى منطقة البقاع بقصد مقابلة المسؤول عن جبهة النضال في تعلبايا المدعو ابو النايف مجهول باقي الهوية كي يتدبر هذا الأخير أمر جمع شمل عبدالله صبحي النجار بعائلته وبالفعل قابل عبدالله ابو النايف وعرض عليه الأمر لكن هذا الأخير استمهل بعض الوقت فأقام عبدالله ليومين أو ثلاثة عند احد اقارب لزوجته في بر الياس ولما عاد مجدداً ليقابل أبو النايف طلب هذا الأخير صورة من عبدالله صبحي النجار له فأحضرها عبدالله في اليوم التالي وبعد يوم اعادها له ابو النايف ملصقة على اخراج قيد مزور باسم سعدالله الصلح وطلب عندها ابو النايف من عبدالله صبحي النجار أن يذهب الى بيروت لمقابلة شخص يدعى محمود (مجهول باقي الهوية) حيث سيجد عنده صاروخين ١٠٧ فيقوم عبدالله صبحي النجار بتركيبهما وتوجيهها وتوقيتهما بمكان في الأوزاعي ليطلقا على مكان اجتماع المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية ثم يعود الى البقاع حيث تكون عائلته قد أحضرت، فوافق..

وبعد فترة بسيطة انتقل عبدالله صبحي النجار من تعلبايا الى بيروت في سيارة مرسيدس كانت رهن اشارة أبو النايف يقودها شخص يدعى محمد العلي (مجهول باقي الهوية) وقد وصل عبدالله صبحي النجار في تلك السيارة الى منطقة قريبة من مقبرة الشهداء حيث التقى الشخص المقصود بدلالة من محمد العلي فذهب الشخص المقصود بسيارته مع عبدالله صبحي النجار الى احد مطاعم الروشة حيث تناولا طعام الغداء وتحدثا عن المهمة التي كلف بها عبدالله ثم بعد الغداء توجها في السيارة ذاتها لمباشرة العمل موضوع المهمة وكانت الصواريخ ولوازمها من بطاريات ورؤوس ومزالق وصواعق وساعات توقيت في تلك السيارة لكنهما ما أن سارا قليلاً وفي الطريق أوقفا على احد حواجز الجيش فالقي القبض على المدعى عليه عبدالله صبحي النجار وضبط الصاروخان والمزلقان الخشبيان ورؤوس الصواريخ وساعات التوقيت والصواعق.

أما المدعى عليها الثانية عواطف قهوجي زوجة أحمد عبد الكريم البعلبكي فقد كانت تعمل في تنظيف مكاتب جبهة النضال في تعلبايا وفي القسم الطبي العائد لتلك الجبهة فتعرفت على بعض المسؤولين هناك ومنهم ابو النايف وآخر يلقب ابو مازن (مجهول باقي الهوية) وكانت تلتقي احياناً وتشاهد المدعى عليه الثالث الرقيب الأول محمد حية الذي يحضر ليجتمع منفرداً بـ أبو النايف في مكتب الجبهة في تعلبايا. وقد عرض ابو مازن على عواطف ان تترك تعلبايا وتستأجر منزلاً في بيروت وضواحيها حيث بامكان زوجها أن يعمل لدى احد المقاولين. وكانت الفكرة بايحاء من ابو النايف الذي وضع خطة استئجار منزل في الأوزاعي باسم عواطف وزوجها لنصب الصواريخ فيه فوافقت عواطف وبالفعل. وفي اليوم التالي بينما كانت عواطف تنتظر أمام مكاتب الجبهة حضر المدعى عليه الرقيب الأول حية بسيارته الفولفو الحمراء ونقل عواطف الى بيروت حيث انزلها في تلة الخياط فذهبت برفقة ابو مازن واستأجرت المنزل المتفق عليه في محلة الأوزاعي ثم عادت الى البقاع لتعود ثانية مع زوجها الى المنزل المذكور.
واتفق ابو مازن مع عواطف على ان شخصاً سيحضر الى المنزل (تبين انه عبدالله صبحي النجار) ويفترض فيها ان تعرف عنه على أنه ابنها، واعطيت اسمه على انه يدعى عبدالله وكان مفروضاً بهذا الأخير ان يحمل سطل بويا على مرأى من الناس ويقوم بدهن وطرش المنزل قبل تنفيذ العملية بيوم واحد للتمويه، إلا ان زوج عواطف لم يطلع على شيء من ذلك بل كان حضوره تكملة عدد ولمجرد حضور زوج المدعى عليها.

وتبين أن المدعى عليه الرقيب الأول محمد حية من العسكريين الأشداء والحازمين ذوي السطوة القوية على مرؤوسيه ومن الدهاة في إرضاء وكسب رضى رؤسائه، احكاماً للسيطرة على مرؤوسيه. ومن اهم الأمور اليه واحبها المال والنساء، يمارس وظيفة امين سر الكتيبة انما لا يؤمن بالدولة القائمة وبالنظام القائم. «واسع الإطلاع متشعب العلاقات» كان على اتصال مع المسؤولين في عدة جبهات وتنظيمات مستفيداً من وضعه العسكري الذي يغري تلك الجبهات والتنظيمات إذ يمكنها من خرق الحواجز العسكرية لقاء تأمين اغراءات وشهوات الرقيب أول محمد حية المادية.
وقد ارتبط حية بعلاقات متينة مع ابو النايف المسؤول عن جبهة النضال في تعلبايا. وكان غالباً ما يجتمع بأبو النايف أحياناً مع مسؤولين في تنظيمات أخرى تنسق مع ابو النايف وكان بدرجة أولى يقوم بنقل المقاتلين والمسؤولين القياديين في تلك المنظمات من البقاع الى بيروت ومنها الى البقاع ويستعمل لذلك عدة سيارات بعضها باسمه والأكثر غير مسجل باسمه، مما يفسر قطع الرقيب أول حية مسافات شهرية بلغت مثلاً ٢٢٢٢ كلم بين ٩ - ٣ - ١٩٨٠ و١٨ - ٤ - ١٩٨٠ (بينما لم تزد مأذونياته آنذاك عن واحدة من ابلح الى زحلة واثنين من ابلح الى طاريا واثنين لحضور مأتم).
وقام في الفترة الأخيرة بنقل الصواريخ الـ١٠٧ صاروخين والرؤوس الخاصة بها والبطاريات والصواعق والمزالق الخشبية المعدة لها في سيارته من تعلبايا الى منزل الشخص المقيم بالقرب من مقبرة الشهداء الذي سبقت الإشارة اليه والذي التقاه صبحي النجار وفقاً لخطة ولطلب ابو النايف. كما نقل في مرحلة لاحقة عواطف قهوجي وزوجها الى تلة الخياط بناء لإشارة ابو النايف من ضمن تنفيذ المخطط ذاته لعملية قصف مركز الإجتماعات اللبناني الإسرائيلي بالصواريخ.
وكان المدعى عليه الرقيب الأول حية ينقل الى المنظمات والجبهات المشار اليها كافة المعلومات التي يطلع

عليها بحكم وظيفته كأمين للسر في الكتيبة، وهذا ما يفسر ضبط البرقية التي وجدت بحوزته ساعة القاء القبض عليه والتي تتعلق بارقام سيارات مشبوهة كما يفسر تدوين المدعى عليه الرقيب الأول حمية في مفكرته اسماء العناصر العسكرية في مراكز الجيش على خطوط التماس ويفسر احتفاظه بكمية من الأوراق تبين انها سحبت من الملفات العسكرية في امانة السر.

وخلص القرار الى:

١ - اتهام المدعى عليه عبدالله صبحي النجار بالجناية المنصوص عنها في المادتين ٥ و٦ من قانون ١١ - ١ - ١٩٥٨ المعطوفتين على المادة ٢٠١ من قانون العقوبات واصدار مذكرة القاء قبض بحقه والظن به بمقتضى المادة ٧٢ اسلحة.

٢ - اتهام المدعى عليها عواطف حسين القهوجي بالجناية المنصوص عنها في المادتين ٥ و٦ من قانون ١١ - ١ - ١٩٥٨ معطوفتين على المادتين ٢٠١ و٢١٩ من قانون العقوبات واصدار مذكرة القاء قبض بحقها.

٣ - اتهام المدعى عليه الرقيب الأول محمد حسين حمية بالجناية المنصوص عنها في المادة ٢٨٣ من قانون العقوبات واصدار مذكرة القاء قبض بحقه. والظن به بمقتضى المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري.

٤ - ايجاب محاكمة عبدالله صبحي النجار وعواطف قهوجي والرقيب الأول محمد حمية امام المحكمة العسكرية الدائمة الناظرة بالجنايات والجنح معاً للتلازم.

٥ - تضمين عبدالله النجار وعواطف قهوجي والرقيب الأول محمد حمية الرسوم والنفقات كافة بالتضامن.

٦ - منع المحاكمة عن المدعى عليه صبحي شعبان.

٧ - تسطير مذكرة تحر دائمة توصلاً لمعرفة كامل هوية كل من ابو النايف المسؤول في جبهة النضال في تعلبايا.

- ابو مازن احد المسؤولين المتعاملين مع جبهة النضال في تعلبايا.
- محمد العلي سائق ومقيم قرب مقبرة الشهداء.

مشروع بديل

من اتفاق ١٧ أيّار - الجزء الأول - النهار ٤/ ١١/ ١٩٨٣

بقلم الدكتور جورج ديب

١ - مقدمة

ينعقد مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في جنيف في ظل مواقف متباينة ومتضاربة من اتفاق ١٧ أيار اللبناني - الإسرائيلي. فهناك من يطالب بالغاء الإتفاق. وهناك من يطالب بتعديله. وهناك من يطالب بعدم التعرض للإتفاق على أساس أنه ولد ميتاً، والى هؤلاء جميعاً هناك من يطالب بالإبقاء على الإتفاق اذا لم يتوصل المجتمعون الى بديل يؤدي الى انسحاب جيش الإحتلال الإسرائيلي ومعه أو بعده انهاء الوجودين السوري والفلسطيني المسلح على الأرض اللبنانية.

مهما يكن من أمر، فالمواقف المتناقضة هذه إن دلت على شيء، فعلى ان اتفاق ١٧ أيار سيكون الشبح الذي ينعقد في ظله المؤتمر. حتى أولئك الذين يقولون أن هذا الإتفاق قد ولد ميتاً، وبالتالي، فانه لا ضرورة للتعرض له في المؤتمر، انما يفعلون خوفاً من ان يؤدي ذلك الى فشل المؤتمر. هذا الموقف يصبح سلبياً في حال واحدة هي أن يصل المؤتمرون الى مشروع بديل من اتفاق ١٧ أيار. ذلك ان عدم التعاطي مع الإتفاق بحجة أنه غير موجود قانوناً، أو انه غير قابل للتنفيذ، سيؤدي حتماً الى بقاء اسرائيل حيث هي، وبالتالي، بقاء سوريا حيث هي، أي استمرار واقع التقسيم وتثبيته.

أما التعاطي مع اتفاق ١٧ أيار لجهة تعديله، فهو أمر سيؤدي حتماً الى فشل الحوار. فالتعديل السطحي البسيط للإتفاق لن يرضي سوريا وربما أغضب اسرائيل. والتعديل الجوهري للإتفاق سيغضب اسرائيل وقد لا يرضي سوريا. ولست هنا في صدد التعرض لمضمون اتفاق ١٧ أيار. إلا أن أية دراسة معمقة وموضوعية

للإتفاق تبين للدارس في شكل جلي وواضح ان سوريا لن ترضى بما هو أقل من الغاء الإتفاق الغاء كلياً، وان سوريا لن تقبل الدخول في مفاوضات مع لبنان حتى ولو اعلن لبنان سلفاً انه على استعداد لإعطائها أكثر بكثير مما أعطى اسرائيل في اتفاق ١٧ أيار، على أساس أن سوريا ترى أن الإتفاق لم يبق شيئاً للبنان كي يعطيه لأحد.

نستنتج من كل ما تقدم أن هناك أمرين أساسيين لا بدّ من توفيرهما لإنجاح المؤتمر. أولهما عدم التعاطي مع اتفاق ١٧ أيار، وثانيهما ايجاد وسيلة يتفق عليها المؤتمرون لإخراج جيش الإحتلال الإسرائيلي من لبنان، أي ايجاد مشروع بديل من اتفاق ١٧ أيار يتفق عليه المتحاورون. هذا ما تهدف اليه هذه الدراسة. فهي تضع خطوطاً عريضة لمشروع يكون بديلاً من اتفاق ١٧ أيار أمام هيئة الحوار عله يحظى بموافقتها الإجماعية.

٢ ـ وسائل التحرير المتوافرة للبنان

السؤال الأول الذي يطرح نفسه هو: ما هي وسائل التحرير المتوافرة للبنان؟ هناك أربع وسائل يمكن لبنان أن يلجأ اليها من أجل تحرير أرضه من جيش الإحتلال الإسرائيلي. هذه الوسائل هي الآتية:

١ ـ اتفاق الهدنة اللبناني ـ الإسرائيلي في العام ١٩٤٩.

٢ ـ قرارات مجلس الأمن وعلى الأخص القرارات ٥٠٨ و٥٠٩ و٥٢٠.

٣ ـ المفاوضة المباشرة أو غير المباشرة.

٤ ـ المقاومة المسلحة ضد الإحتلال الإسرائيلي. ولما كانت هذه الدراسة تنحصر في البحث عن الوسائل السلمية لتحرير لبنان من جيش الإحتلال الإسرائيلي، فانها لن تتعرض لهذه الوسيلة. بل تكتفي بالقول أنه إذا فشلت كل الوسائل السلمية لحمل اسرائيل على الإنسحاب، فلا يبقى امام اللبنانيين سوى المقاومة المسلحة.

المطلوب الآن ان ننظر الى كل وسيلة من هذه الوسائل لنرى الأصلح فنعتمدها اساساً لمشروع بديل من اتفاق ١٧ أيار.

٣ ـ اتفاق الهدنة اللبناني ـ الإسرائيلي

من المبادىء الأساسية التي يرتكز عليها اتفاق الهدنة يمكن ذكر المبادىء الآتية:

١ ـ ان خط الهدنة يتبع الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين (الفقرة الأولى من المادة الخامسة).

٢ ـ ان الغاية الأساسية من خط الهدنة هي تحديد الخط الذي لا يجوز ان تتخطاه القوات المسلحة التابعة لكل من الفريقين. (الفقرة الثانية من المادة الرابعة).

٣ ـ يعترف بمبدأ عدم كسب أية ميزة عسكرية أو سياسية من جراء المهادنة التي أمر بها مجلس الأمن (الفقرة الأولى من المادة الثانية).

إذن، ان اتفاق الهدنة اللبناني ـ الإسرائيلي يعني اعتراف اسرائيل ومجلس الأمن بأنه لا يحق لإسرائيل كسب أية ميزة عسكرية أو سياسية أو إقليمية على الحدود الدولية بين فلسطين ولبنان التي تشكل خطوط الهدنة بين البلدين. وقد أمرها مجلس الأمن بأن تلتزم هذا الإعتراف كما هو واضح من النص. فاسرائيل ملزمة قانوناً التقيد بعدم كسب أية ميزة عسكرية أو سياسية من جراء المهادنة، وهذا ما سأبينه الآن.

كثيراً ما تدعي اسرائيل ان اتفاق الهدنة اللبناني ـ الإسرائيلي أصبح لاغياً. الجواب البديهي عن هذا الإدعاء هو ان الطرف الآخر في اتفاق الهدنة، أي لبنان، لم يعلن الغاءه، بل على النقيض من ذلك، فهو لا يزال يتمسك بهذا الإتفاق ويعتبره أساساً لتنظيم مشاكله مع اسرائيل. وهذا الموقف يكفي وحده من اجل اعتبار اتفاق الهدنة موجوداً ومفعوله سارياً.

إلا أن هناك تفسيراً آخر لاتفاق الهدنة أشد قوة وأكثر دقة من الناحية القانونية من التفسير القائل بأن أطراف اتفاق الهدنة اثنان: لبنان واسرائيل. وهذا التفسير لاتفاق الهدنة يقول أن أطرافه ثلاثة: لبنان واسرائيل ومجلس الأمن. وفي ما يأتي البرهان على ذلك:

أولاً: ان الفقرة الأولى من مقدمة اتفاق الهدنة اللبناني ـ الإسرائيلي تقول:

«ان الفريقين في هذا الإتفاق، استجابة منهما لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨

الذي دعاهما، كتدبير اضافي موقت بمقتضى المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة... الى التفاوض لعقد هدنة».

اهم ما نلاحظه في هذا النص هو ان المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة التي استجاب الفريقان على أساسها للتفاوض، تقع ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً: جاء في الفقرة الثانية من مقدمة اتفاق الهدنة اللبناني - الإسرائيلي ما يأتي:

«وحيث انهما قررا الدخول في مفاوضات برئاسة الأمم المتحدة في صدد تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦تشرين الثاني ١٩٤٨.....».

ان القرار المذكور في هذا النص بني في مقدمته على قرار آخر كان قد اتخذه مجلس الأمن في ١٥ تموز ١٩٤٨. ومن المهم التأكيد هنا ان الفقرة الأولى من قرار مجلس الأمن الصادر في ١٥ تموز ١٩٤٨ نصت على الآتي:

«ان الوضع في فلسطين يهدد فعلاً الأمن والسلم الدوليين في منطوق المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة».

هنا نلاحظ أيضاً أن المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة تقع ضمن الفصل السابع من الميثاق.

هذه الوقائع مهمة جداً، إذ على أساسها نصل الى الحقائق الآتية:

الحقيقة الأولى: ان الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يتعلق، كما هو واضح من عنوانه، «بما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان». ان أي قرار يتخذه مجلس الأمن ضمن هذا الفصل هو قرار ملزم قانوناً للأطراف المعنيين. بكلام آخر، اذا رفض أي فريق في النزاع ان يتقيد بقرار صدر عن مجلس الأمن ضمن الفصل السابع من الميثاق، فعلى مجلس الأمن ان يتخذ اجراءات أشد ردعاً من الإجراءات المتخذة في قراره السابق، الى أن يصل الى ارغام المتنازعين على التقيد بقراراته. هذا هو التفسير القانوني الصحيح لقرارات مجلس الأمن المتخذة ضمن الفصل السابع من الميثاق.

ولما كان اتفاق الهدنة اللبناني - الإسرائيلي يقع ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كما بينا أعلاه، فهو إذن ملزم لجميع الأطراف المعنيين به. وعليه، إذا كانت الإجراءات المنصوص عليها في اتفاق الهدنة غير كافية لوضع حد لتهديد الأمن والسلم الدوليين بين لبنان واسرائيل، فمنطق الهدنة، وبالتالي ميثاق الأمم المتحدة، يقول بالعودة الى مجلس الأمن لتأكيد اتفاق الهدنة، أو تعديله، أو الغائه، خصوصاً أن نصوص اتفاق الهدنة تفسح المجال امام سلوك أي طريق من هذه الطرق كما سأبين في الحقيقة الثانية.

الحقيقة الثانية: ان جميع الإتفاقات المعقودة ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يعتبر مجلس الأمن ضامناً لها الى حد اعتباره فريقاً ثالثاً فيها. وهذا ينطبق على اتفاق الهدنة اللبناني - الإسرائيلي. ذلك أن كل قرار يصدر عن المجلس ضمن الفصل السابع يكون نتيجة اقتناع المجلس وتأكيده بأن النزاع أصبح يهدد الأمن والسلم الدوليين. وعليه فمجلس الأمن وحده يتمتع بسلطة التقرير ان النزاع لم يعد يهدد الأمن والسلم الدوليين، أي سلطة القرار بانهاء هذا الوضع. بكلام آخر، حتى ولو اتفق لبنان واسرائيل على الغاء اتفاق الهدنة، فان هذا الإتفاق لا يلغى إلاّ إذا قرر مجلس الأمن أن الوضع لم يعد يهدد الأمن والسلم الدوليين. ونصوص اتفاق الهدنة اللبناني - الإسرائيلي كلها تشهد على هذا التفسير. وعلى سبيل المثال أورد هذين النصين:

تقول الفقرة الثالثة من المادة الثامنة:

«يجوز لفريقي هذا الإتفاق بالرضا المتبادل تعديله هو أو أي من احكامه، ويجوز لهما وقف تطبيقه، فيما عدا المادتين الأولى والثالثة، في أي وقت».

هذا النص واضح وصريح. فهو يعطي فريقي الإتفاق حرية التعديل ووقف التطبيق باستثناء المادتين المتعلقتين بالسلم والأمن الدوليين. ذلك انه من حق مجلس الأمن وحده ان يقرر هذا الأمر.

تنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة على الآتي:

«حيث أن هذا الإتفاق قد جرت المفاوضة فيه، وعقد استجابة لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ الذي دعا الى اقرار هدنة لدرء الخطر الذي يهدد السلم في فلسطين ولتسهيل الإنتقال من المهادنة الحالية الى سلم دائم في فلسطين، فانه يبقى نافذاً حتى الوصول الى تسوية سلمية بين الفريقين...».

هذا النص واضح لا يحتاج الى تعليق.

في ضوء ما تقدم عرضه، يمكن القول أن اتفاق الهدنة يتضمن مبادىء أساسية أصبحت حقاً لبنانياً اعترفت له به اسرائيل والتزمت هذا الإعتراف مع جميع الدول خصوصاً الكبرى منها.

وعليه، ان أي تحرك يقوم به لبنان من أجل انهاء الإحتلال الإسرائيلي يجب ان يتم من ضمن اتفاق الهدنة اللبناني - الإسرائيلي، على أساس أن هذا الإتفاق هو وسيلة متوافرة له كي يستعملها من أجل تحقيق هذا الهدف، وعلى أساس أن المنطق يفرض اللجوء الى الوسيلة المتوافرة واستنفادها قبل اللجوء الى وسيلة أخرى، خصوصاً إذا لم تكن الوسيلة الجديدة مضمونة النتائج.

٤ - قرارات مجلس الأمن الدولي، ولا سيّما منها القرارات ٥٠٨ و٥٠٩ و٥٢٠:

ان أول ما يجب تأكيده في هذا المجال، هو أن كل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والمتعلقة بلبنان، ومنها القرارات ٥٠٨ و٥٠٩ و٥٢٠ قد صدرت ضمن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة خلافاً لاتفاق الهدنة اللبناني - الإسرائيلي الذي صدر ضمن الفصل السابع من الميثاق. ان الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة يتعلق، كما هو واضح من عنوانه، بـ«حل المنازعات حلاً سلمياً». ومن أسس حل المنازعات الدولية حلاً سلمياً حق أي فريق في النزاع في قبول أي حل يعرض عليه أو رفضه. لذلك، يمكن القول ان القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ضمن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة كالقرارات ٥٠٨ و٥٠٩ و٥٢٠ هي توصيات يحق لأي فريق في النزاع أن يرفض تنفيذها. بكلام آخر، ان قبول أطراف النزاع بقرار صادر عن مجلس الأمن ضمن الفصل السادس من الميثاق هو شرط أساسي لتنفيذ هذا القرار، وذلك بعكس القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ضمن الفصل السابع كاتفاق الهدنة اللبناني - الإسرائيلي.

إذن، ان قرارات مجلس الأمن ٥٠٨ و٥٠٩ و٥٢٠ هي توصيات، وبالتالي فهي لا تصلح لأن تكون أساساً يبني عليه لبنان خطة تهدف الى تحرير أرضه من جيش الإحتلال الإسرائيلي. تبقى لهذه القرارات أهميتها من حيث أنه يمكن اتخاذها كسند لخطة أساسية يعتمدها لبنان من اجل تحرير أرضه من الإحتلال الإسرائيلي. إلا أنه لا يمكن أن تكون هذه القرارات بذاتها أساساً لخطة توصل الى هذا الهدف ما دامت اسرائيل ترفض تنفيذها.

٥ - المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة:

هل تصلح المفاوضات بين لبنان واسرائيل وسيلة يعتمدها لبنان بغية تحرير أرضه؟ الإجابة عن هذا السؤال تقتضي تناول المفاوضات التي عقدها لبنان مع اسرائيل بواسطة الولايات المتحدة وبمشاركتها الكاملة والتي أدت الى اتفاق ١٧ أيار اللبناني - الإسرائيلي.

قبل كل شيء، لا بدّ من التأكيد على أمرين أساسيين: الأول هو ان مسألة انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان قد طرحت بقوة على الصعد الداخلية والإقليمية والدولية في شكل المطالبة بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٥٠٨ و٥٠٩ اللذين يطلبان من اسرائيل سحب جيشها من لبنان من دون قيد أو شرط، وذلك منذ أواخر صيف العام ١٩٨٢. الأمر الثاني الأساسي هو انه كان هناك اجماع لبناني على المطالبة بالتمسك باتفاق الهدنة.

ولما كان اللجوء الى مجلس الأمن لتنفيذ القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ امراً لا جدوى منه، فقد قرر لبنان أن يدخل في مفاوضات غير مباشرة مع اسرائيل على أساس اتفاق الهدنة، وذلك بغية تعديل هذا الإتفاق أو تطويره. وليس من المبالغة في شيء القول أن التأييد الواسع الذي وصل الى حد الإجماع الذي أعطاه اللبنانيون والعرب والعالم للحكم في لبنان عندما قرر الدخول في المفاوضات مع اسرائيل كان سببه اعلان لبنان انه يدخل المفاوضات على أساس التمسك باتفاق الهدنة. ودليلنا على ذلك الخطاب الذي القاه الدكتور انطوان فتّال، رئيس الوفد اللبناني المفاوض في جلسة افتتاح المفاوضات في خلدة. وبذكاء وبراعة نادرتين، أكد هذا الأمر السفير غسان تويني منسق المفاوضات في سلسلة من الندوات التلفزيونية والتصريحات الإذاعية والصحافية قبل بدء المفاوضات، وفي مطلع المفاوضات، ثم عاد وانكفأ عن أي نشاط في هذا المجال ربما لأنه شعر بأن المفاوضات تجرى في اتجاه غير الإتجاه الذي كان يقول به.

إلا ان نتائج هذه المفاوضات جاءت مغايرة ومناقضة للأسس التي دخل لبنان على أساسها المفاوضات، فكان اتفاق ١٧ أيار، وكان الإنقسام الحاد بين اللبنانيين.

أين وقع الخلل الذي أدى الى هذه النتيجة؟

الخلل وقع في الدخول أصلاً في مفاوضات مع عدو يحتل جيشه جزءاً كبيراً من الأراضي اللبنانية. هذه المفاوضات لا يجوز الدخول فيها حتى ولو كانت بواسطة الولايات المتحدة وبمشاركتها الكاملة، خصوصاً اذا لم تنحصر المفاوضات في موضوع الإنسحاب ولا شيء غيره. وقد اقتنعت الدول منذ زمن طويل بأن المفاوضات بين دولة أرضها محتلة وأخرى هي دولة الإحتلال لا بدّ أن يؤدي الى قبول الفريق الأول اموراً كان لا يقبلها لو كانت ارادته حرة من الإحتلال. لذلك فان الإتجاه الحديث في القانون الدولي العام رفض الإتفاقات التي تعقد مع دولة أرضها محتلة على أساس أن اتفاقاً من هذا النوع يشكو من عيب الإكراه.

وقد عبر عن هذا الإتجاه الحديث بين الدول دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة الذي بني عليه الدستور اللبناني، وبالتالي، يمكن القول أن روح الدستور اللبناني تتضمن ما هدفت اليه المادة ١٢١ من دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة. وتنص هذه المادة على الآتي:

«لا تقدم الحكومة اطلاقاً على عقد سلام مع عدو يحتل أراضيها».

ان اتفاق ١٧ أيار هو عقد سلام كامل مع اسرائيل مؤجل ستة أشهر، وعلى نحو لا يمكن معه العودة عن هذا السلام أو التملص منه خلال هذه الفترة، أي ان عقد السلام أقر في شكل قاطع وجازم وملزم في اتفاق ١٧ أيار، بحيث ان الإتفاق يصبح عقد سلام كامل بعد ستة أشهر من تنفيذه.

وفضلاً عن هذا وذاك، سبق للبنانيين، مع اختلاف الظروف، ان خاضوا معركة المفاوضة لإجلاء الجيوش الأجنبية، وربحوا معركة الجلاء من دون الدخول في المفاوضة. فكيف يقبلون اليوم ما رفضوه وربحوه بالأمس؟

لهذه الأسباب جميعها، ولأسباب أخرى لا يتسع المجال لذكرها هنا، فان المفاوضة لا تصلح ان تكون وسيلة لجلاء الجيش الإسرائيلي عن لبنان.

استنتاج الحتمي لكل ما تقدم هو ان الباب مفتوح امام هيئة الحوار المنعقدة في جنيف للدخول في البحث عن مشروع ينبثق من اتفاق الهدنة اللبناني الإسرائيلي يكون بديلاً من اتفاق ١٧ أيار.

ان مشروعاً كهذا يجب أن يقوم على الآتي:

أولاً: يقدم لبنان طلباً الى الأمين العام للأمم المتحدة يطلب فيه دعوة مجلس الأمن الى الإنعقاد بغية تعديل اتفاق الهدنة اللبناني - الإسرائيلي بموجب الفقرتين ٣ و٤ من المادة الثامنة من اتفاق الهدنة.

ثانياً: ان القرار المطلوب من مجلس الأمن اصداره في هذا الشأن يجب أن يتضمن، الى جانب امور اخرى الآتي:

ان مجلس الأمن،

١ - من اجل وضع حد لتهديد السلم والأمن بين لبنان واسرائيل، وبغية تسهيل عملية الإنتقال من الهدنة القائمة حالياً بين البلدين الى سلم دائم بينهما، يأمر اسرائيل بسحب جميع قواتها المسلحة من لبنان الى ما وراء خطوط الهدنة المنصوص عليها في اتفاق الهدنة في العام ١٩٤٩.

٢ - يدعو لبنان واسرائيل، كتدبير اضافي موقت بمقتضى المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة الى التفاوض بواسطة عضو واحد أو أكثر من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يكون مقبولاً من الطرفين من أجل تعديل اتفاق الهدنة لجهة توسيع الأرض التي تشملها احكام هذا الإتفاق، على ألا تزيد على ٤٥ كيلومتراً من الحدود الدولية المنصوص عليها في اتفاق الهدنة.

ان الفقرة الثانية كفيلة باعادة الولايات المتحدة للإشراف على المفاوضات ضمن اطار يحدده مجلس الأمن من اجل تحقيق هدف يحدده مجلس الأمن سلفاً.

* استاذ القانون الدولي في الجامعة اللبنانية.

مشروع بديل
من اتفاق ١٧ أيار - الجزء الثاني - النهار ١/٣/١٩٨٤

بقلم الدكتور جورج ديب*

١ - مقدمة.

كنت قد وضعت مشروعاً بديلاً من اتفاق ١٧ أيار اللبناني - الإسرائيلي نشر في عدد «النهار» في ٤ تشرين الثاني ١٩٨٣ تحت عنوان «مشروع بديل من اتفاق ١٧ أيار». وقد وضعت ذلك المشروع بعدما درست مضمون الإتفاق دراسة معمقة وموضوعية، وتبين لي بجلاء ووضوح «أن سوريا لن ترضى بما هو أقل من الغاء الإتفاق الغاء كلياً»، وقد اشرت في مقدمة مشروعي آنذاك الى هذه المسألة. فمضمون الإتفاق أملي على سوريا، وعلى عليها موقفاً بات معه الحكم اللبناني وجهاً لوجه أمام حتمية الغاء الإتفاق. إذ أن تعديل الإتفاق طريقه مسدود، وكذلك تجميده. أما تجاهل الإتفاق واعتباره كأنه لم يكن من دون طرح بديل منه، فأمر محفوف بالمخاطر أقلها تثبيت الواقع القائم على الأرض، وبالتالي تقسيم لبنان. إذن لا بدّ من الغاء الإتفاق.

بين المؤتمر الأول للحوار والمؤتمر الثاني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميّل حصلت تطورات عدة أهمها تطوران يصب كل منهما في مصلحة المشروع الذي وضعت. التطور الأول هو التغيير الذي جعل الغاء الإتفاق أسلم من تنفيذه أو تعديله أو تجميده. أما التطور الثاني فهو التغيير الذي طرأ على معاطاة الولايات المتحدة مع الأزمة اللبنانية. فبعدما أخرجت أميركا الأزمة اللبنانية كلياً من الأمم المتحدة مذ بدأت تتعاطى معها مباشرة عادت اليوم، ومنذ شهر تقريباً، تفتح نافذة ضيقة. إلا أنها، على ضيقها، تبقى نافذة جديدة تعتبر تغييراً أساسياً في تعاطي الولايات المتحدة مع الأزمة اللبنانية. ولما كان المشروع الذي وضعت يقوم أساساً على اتفاق الهدنة اللبناني - الإسرائيلي المعقود وفقاً لمضمون الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فان التغيير الحاصل في السياسة الأميركية، يعطي فرصة أفضل لقبول هذا المشروع.

الدراسة التالية تقسم الى قسمين: الأول يتناول مسألة واحدة من مضمون اتفاق ١٧ أيار، هي في رأيي كافية لإقناع من لم يقتنع بعد، بأن اتفاقاً كهذا لم يعد يعقد بين الدول بعد الحرب العالمية الثانية، علماً أن الإتفاق يتضمن مسائل أخرى لا تقل خطورة عما يتناوله هذا القسم. والقسم الثاني يتناول تفاصيل المشروع الذي كنت قد وضعته سابقاً بديلاً من اتفاق ١٧ أيار. ثم أنهي هذا القسم بصيغة مشروع قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي يتضمن كل هذه التفاصيل.

٢ - القسم الأول: اتفاق ١٧ أيار

لن أتناول المادة الأولى من اتفاق ١٧ أيار التي يتخطى مضمونها الإلتزامات الإسرائيلية والأميركية في اتفاقي كمب ديفيد حيال لبنان. كذلك لن أتناول مسألة التطبيع التي ينص عليها الإتفاق على رغم خطورتها. بل سأتناول المسألة التي اعتبرها الأخطر وهي: ان اتفاق ١٧ أيار يعطي اسرائيل سلطة شرعية لمشاركة الحكومة اللبنانية في حكم اللبنانيين افراداً وأشخاصاً معنويين، وأن هذه السلطة هي سلطة استنسابية ومن الإتساع بمكان بحيث أنها تمكن اسرائيل من أن تمارسها تعسفياً، وفي ما يأتي البرهان على ذلك:

تنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة على الآتي:

«لا تستعمل أراضي أي من الفريقين قاعدة لنشاط عدائي أو ارهابي ضد الفريق الآخر، أو ضد شعبه».

هذه قاعدة عامة في القانون الدولي العام تحظى بموافقة واسعة من الدول، ولا يشار اليها عادة في الإتفاقات على أساس أن تقيد الدول بها أمر مسلم به، إلا أن ذكرها بنص صريح في اتفاق ١٧ أيار هو أمر

لا اعتراض عليه، ولا بأس به وان من باب التأكيد على هذه القاعدة. بيد أن السؤال المهم هو ماذا تشمل هذه القاعدة؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال من خلال مضمون اتفاق ١٧ أيار لا بدّ من الإشارة الى أن الدول لا يطلب بعضها من البعض الآخر تحديد مضمون هذه القاعدة القانونية لأن مجرد طلب هذا الأمر يعتبر تدخلاً فاضحاً في الشؤون الداخلية للدولة. فاستقلال الدولة وسيادتها يعطيانها الحق الأساسي في تقرير ما تشمله هذه القاعدة القانونية وما تهمله.

بعد هذه الملاحظة العامة أعود الى السؤال الأساسي وهو: ماذا تشمل القاعدة القانونية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من اتفاق ١٧ أيار؟ الجواب موجود في الفقرة الثانية من المادة ذاتها وهي تنص على:

«يحول كل فريق دون وجود أو انشاء قوات غير نظامية أو عصابات مسلحة، أو منظمات أو قواعد أو مكاتب أو هيكلية تشمل أهدافها أو غاياتها الاغارة على أراضي الفريق الآخر أو القيام بأي عمل ارهابي داخل هذه الأراضي، أو أي نشاط يهدف الى تهديد أو تعريض أمن الفريق الآخر أو سلامة شعبه للخطر، لهذه الغاية، تصبح لاغية وغير ملزمة كل الإتفاقات والترتيبات التي تسمح ضمن أراضي أي من الفريقين بالوجود والعمل لعناصر معادية للفريق الآخر».

يتضح من هذا النص أن القاعدة القانونية العامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من الإتفاق ابتدأت في الفقرة الثانية من المادة نفسها التي تشمل احكامها وجود أو انشاء: ١ ـ قوات غير نظامية ثم أخذت تتسع هذه الأحكام لتشمل أيضاً: ٢ ـ العصابات المسلحة، ـ ٣ المنظمات، ٤ ـ القواعد، وصولاً الى ٥: ـ المكاتب و٦ ـ الهيكلية. هذا التوسع في تسمية القطاعات التي تشملها القاعدة القانونية العامة المشار اليها وصل الى حد بات صعباً معه اعتماد مقياس قانوني لتحديد بعضها ولا سيما القطاعين الخاصين بالمكاتب والهيكلية. فمن الصعب تحديد ما هو في حكم المكتب وما هو في حكم الهيكلية في القانون، الأمر الذي يجعل خطر تفسيرهما تعسفياً قائماً جدياً.

ولو حاولنا، من جهة أخرى، أن نصل الى تحديد هذه القطاعات عن طريق أهدافها وغاياتها كما هو منصوص عليها في هذه الفقرة، لوجدنا أيضاً أن النص يبدأ بتحديد هذه القطاعات على أنها «تشمل أهدافها أو غاياتها الاغارة على أراضي الفريق الآخر أو القيام بأي عمل ارهابي داخل هذه الأراضي». ثم يقفز النص ليوسع هذه الأهداف والغايات لتشمل أي شيء تقريباً حين يضيف: «أو أي نشاط يهدف الى تهديد أو تعريض أمن الفريق الآخر أو سلامة شعبه للخطر». فإذا سلمنا جدلاً بأن النشاط الذي يهدف الى تهديد أو تعريض أمن الفريق الآخر لا يشمل النشاطات الإقتصادية والإجتماعية ويقتصر على الأمور العسكرية وما هو في حكم النشاط العسكري، فما هو إذن المعنى المقصود من التعبير «أو سلامة شعبه للخطر»؟ ان هذا التعبير صار خاضعاً للتفسير الكيفي. فهو يشمل أي نشاط مغاير للنشاط المقصود به في التعبير «أمن الفريق الآخر». فهل المقصود بالتعبير «سلامة شعبه للخطر» أن يشمل النشاط الإقتصادي أو الإجتماعي أو الثقافي؟ أم هو يشمل كل هذه النشاطات مجتمعة؟ مهما حاول المرء أن يحصر دائرة النشاطات المشمولة بأحكام العبارة «أو سلامة شعبه للخطر»، فلا بدّ له من أن يستنتج أنها تشمل النشاطين الإقتصادي والإجتماعي في الأقل.

وخوفاً من أن يبقى النشاط الفكري خارج اطار النشاطات التي تشملها أحكام الفقرة الثانية من المادة الرابعة، فقد عمدت اسرائيل الى اضافة هذا النشاط، أي النشاط الفكري، الى مضمون المادة الخامسة من الإتفاق التي تنص على الآتي:

«انسجاماً منها مع انهاء حالة الحرب يمتنع كل فريق، في اطار أنظمته الدستورية، عن أي شكل من أشكال الدعاوة المعادية للفريق الآخر».

ان التفسير القائل بأن هذا النص يشمل أجهزة الدعاية الرسمية فقط، ويستثني أجهزة الدعاية الخاصة باعتبار أن الدستور اللبناني كفل حرية ابداء الرأي قولاً وكتابة، هو تفسير غير دقيق. فالمادة ١٣ من الدستور تنص على الآتي:

«حرية ابداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الإجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون».

السؤال المصيب الهدف هو طبعاً: ما هي حدود الدائرة التي يرسمها القانون؟ والجواب بالتأكيد هو الحدود التي رسمتها الفقرة الثانية كمن المادة الرابعة من اتفاق أيار. وهكذا نعود الى حيث بدأنا.

خلاصة كل ما تقدم هي أن لبنان تعهد لاسرائيل بموجب اتفاق ١٧ أيار أن يحول دون وجود أو انشاء قوات غير نظامية أو عصابات مسلحة، أو منظمات أو قواعد تشمل أهدافها أو غاياتها الاغارة على أراضي الفريق الآخر أو القيام بأي عمل ارهابي داخل هذه الأراضي. وتعهد لاسرائيل أيضاً أن يحول دون وجود أو انشاء مكاتب أو هيكلية تشمل أهدافها أو غاياتها أي نشاط يهدف الى تهديد أو تعريض أمن الفريق الآخر أو سلامة شعبه للخطر. وتعهد لبنان أيضاً أن يتخذ التدابير الوقائية والإجراءات القانونية في حق كل هذه القطاعات بموجب الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من الإتفاق. وأكد، بموجب المحاضر التفسيرية، على ان القانون اللبناني سيتضمن كل التدابير الضرورية لتأمين تطبيق هذه النصوص.

نستنتج من كل ذلك أن القاعدة القانونية العامة التي تقضي بعدم استعمال أراضي أي من الفريقين قاعدة لنشاط عدائي أو ارهابي ضد الفريق الآخر، أو ضد شعبه توسع الإتفاق بموجب الفقرة الثانية في تفسير النشاطات التي تخضع لأحكام هذه القاعدة القانونية العامة بحيث أصبحت تشمل النشاطات الأمنية والإقتصادية والإجتماعية والفكرية، وأن هذا التوسع فتح الباب أمام السلطات المعنية لتفسير هذه القاعدة القانونية العامة وتطبيقها في شكل تعسفي.

السؤال الآن هو: ما هي السلطات المعنية بتفسير هذه النصوص وتطبيقها؟

سأجيب عن هذا السؤال بوضع ثلاثة سيناريوهات مستمدة من النصوص المشار اليها أعلاه لأطبقها على ثلاث حالات مختلفة اعتقد انها وقعت على الأراضي اللبنانية. ولكن قبل الإنتقال الى وضع هذه السيناريوهات لا بد لي من أن أستكمل النصوص القانونية المتعلقة بهذه المسألة، خصوصاً أنه لم يبق منها سوى نص واحد يتعلق بطريقة تطبيق أحكام هذه النصوص على الأرض.

تطبق هذه النصوص على الأرض بواسطة اللجان الأمنية التي بدورها تشكل لجان تحقق مشتركة مؤلفة من عدد متساو من ممثلي الطرفين اللبناني والإسرائيلي. «ويتولى ضابط لبناني قيادة كل لجنة من لجان التحقق المشتركة، ويأخذ في الإعتبار الطابع المشترك خلال القيام بمهمات التحقق». وتقوم لجان التحقق المشتركة بتحققات يومية ليلاً ونهاراً، اذا دعت الحاجة. وتتم أعمال التحقق براً وبحراً وجوا. «وعلى لجان التحقق المشتركة اذا اكتشفت دلائل وجود مخالفة أو احتمال مخالفة للترتيبات المتفق عليها، أن تتصل بالسلطات اللبنانية . . . لتتخذ هذه السلطات التدبير الملائم لتفادي المخالفة وقمعها في الوقت المناسب».

لا تعليق لي على هذه النصوص سوى الإشارة الى أن لجان التحقق المشتركة يحق لها أن تتحرك للعمل، ليس على أساس دلائل وجود مخالفة فحسب، بل ويحق لها أيضاً أن تتحرك على أساس احتمال وجود مخالفة، أي على أساس الشك.

وبهذا تكون كل النصوص القانونية الواردة في الإتفاق قد اكتملت بالنسبة الى القاعدة القانونية العامة التي يطرحها الإتفاق والتي سأحاول أن أطبقها عبر السيناريوهات الثلاثة الآتية:

أ ـ السيناريو الأول: اغلاق سفارة المملكة السعودية في بيروت

ألقى العاهل السعودي خطاباً هاجم فيه اسرائيل والصهيونية ودعا العرب والمسلمين الى تعبئة قواهم في انتظار اليوم الذي يعلنون فيه الجهاد ضد اسرائيل. وقد عمدت سفارة المملكة في بيروت الى توزيع هذا الخطاب على وسائل الإعلام في لبنان فنشرته حرفيا.

على أثر ذلك، قدمت حكومة اسرائيل مذكرة الى الحكومة اللبنانية تضمنت هذه الوقائع وأضافت انه لما كانت الحكومة اللبنانية قد تعهدت لحكومة اسرائيل بموجب اتفاق ١٧ أيار منع أي مكتب أو هيكلية يشمل نشاطها تهديد أو تعريض أمن اسرائيل للخطر، ولما كانت الحكومة الإسرائيلية ترى ان كلًا من الصفتين «المكتب» أو «الهيكلية» ينطبقان على عمل السفارة السعودية في بيروت، ولما كان هذا العمل الذي قامت به

السفارة يشكل خرقاً فاضحاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة الرابعة من الإتفاق، فان الحكومة الإسرائيلة تطلب من الحكومة اللبنانية تنفيذ تعهداتها حيال حكومة اسرائيل بموجب الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من الإتفاق والتي تلزمها تطبيق الإجراءات القانونية ضد السفارة السعودية. ولا بدّ في هذا المجال من أن تذكر حكومة اسرائيل الحكومة اللبنانية بأن الإجراءات المتعارف عليها بين الدول في هذه الحالات هي طرد الديبلوماسيين الذين يقومون بعمل يشكل خرقاً فاضحاً للقانون، وفي حال تكرار العمل، فان اسرائيل ستطلب اقفال السفارة. كما تطلب الحكومة الإسرائيلية من الحكومة اللبنانية أيضاً أن تتخذ الإجراءات القانونية ضد كل وسائل الإعلام اللبنانية التي نشرت هذا الخطاب، وذلك عملاً بأحكام المادة الخامسة من الإتفاق، فضلاً عن الفقرتين الثانية والرابعة من المادة الرابعة.

تحاول الحكومة اللبنانية أن تتخلص من الطلب الإسرائيلي من طريق الإشارة الى اتفاق فيينا للعلاقات الديبلوماسية عام ١٩٦١، فترد على طلب الحكومة الإسرائيلية بأن هذا الإتفاق ضمن لكل الدول التي وقعت الإتفاق حقها في انشاء العلاقات الديبلوماسية، وان توقيع اسرائيل هذا الإتفاق انما يعني انها ضمنت هذا الحق والتزمته مع بقية الدول ومنها لبنان. وعليه، فان طلب اسرائيل اغلاق السفارة السعودية في بيروت سيؤدي في النهاية الى حرمان لبنان من حقه في انشاء علاقات ديبلوماسية. وهذا أمر يناقض ما التزمته اسرائيل حيال لبنان وسائر الدول التي وقعت اتفاق فيينا.

وترد اسرائيل بدورها ان طلبها لا يتناقض اطلاقاً وأحكام اتفاق فيينا، ذلك لأن نصوص هذا الإتفاق تميز بوضوح بين حق الدولة في أن تنشىء علاقات ديبلوماسية من جهة، وممارسة هذا الحق من جهة أخرى. والدليل على ذلك ان الإتحاد السوفياتي الذي يتمتع بحق انشاء العلاقات الديبلوماسية، غير قادر على ممارسة هذا الحق بالنسبة الى السعودية مثلاً. واذا تمنعت الحكومة اللبنانية في طلب الحكومة الإسرائيلية، فسترى أن ما تطلبه اسرائيل لا علاقة له بحق لبنان في أن ينشىء علاقات ديبلوماسية، بل ما تطلبه هو أن يمتنع لبنان عن ممارسة هذا الحق بموجب أحكام اتفاق ١٧ أيار الذي التزم لبنان بموجبه أو يمنع أي مكتب أو هيكلية (كالسفارة السعودية) من أن يقوما بعمل يهدد أو يعرض أمن اسرائيل للخطر.

إذ ذاك يعمد لبنان الى سلوك طريق آخر في محاولة منه للتخلص من الطلب الإسرائيلي، فيصر على ان معنى كلمة «مكتب» أو «هيكلية» لا يمكن تطبيقها على السفارة السعودية. فتصر اسرائيل في المقابل على ان السفارة هي هيكلية أو مكتب بالمعنى الوارد في نص الإتفاق. والسؤال بالطبع أيها السلطة الصالحة لتفسير معنى كلمة مكتب أو هيكلية؟

من الطبيعي أن يصدر الجواب عن مجلس شورى الدولة اللبناني. إلا ان واقع الإتفاق هو عكس ذلك تماماً. ذلك ان المادة ١١ من اتفاق ١٧ أيار تنص على أن «تجرى تسوية الخلافات الناجمة عن تفسير هذا الإتفاق أو تطبيقه بطريقة التفاوض ضمن لجنة الإتصال المشتركة». ولما كانت هذه اللجنة مؤلفة من ممثلي لبنان واسرائيل وأميركا، ولما كانت هذه اللجنة تتخذ قراراتها بالإجماع، فان سلطة التفسير اعطيت بالتساوي للبنان واسرائيل وأميركا. هذا ما أسميه سلطة شرعية لإسرائيل في مشاركة الحكومة اللبنانية في حكم اللبنانيين افراداً واشخاصاً معنويين وفي المشاركة في الحكم على ما هو موجود على الأراضي اللبنانية كالسفارة السعودية.

ب ـ السيناريو الثاني: افلاس شركة طيران الشرق الأوسط

تضع اسرائيل ارهابياً (كالإرهابي الدولي كارلوس) على متن طائرة لشركة طيران الشرق الأوسط في رحلة آتية من روما الى بيروت. ثم توعز الى ممثليها في لجنة الترتيبات الأمنية بتقديم طلب ارسال لجنة تحقق مشتركة لتفتيش هذه الطائرة. تستغرق عملية التفتيش التي يقوم بها الرسميون اللبنانيون ست ساعات يلقى خلالها القبض على الإرهابي. إلا ان ممثلي اسرائيل في اللجنة يرون أن وجود ارهابي في الطائرة لا يعني عدم وجود ارهابي آخر، فيطلبون تفتيش الطائرة ثانية باعتبار ان التفتيش الأول لم يكن دقيقاً بما فيه الكفاية. على الضابط اللبناني رئيس اللجنة ان يستجيب طلب زملائه الإسرائيليين على أساس أنه ملزم أن «يأخذ في الإعتبار الطابع المشترك خلال القيام بمهمات التحقق». تستغرق عملية التفتيش الثانية ست ساعات أخرى. وهكذا يبقى ركاب الطائرة في المطار مدة اثنتي عشرة ساعة.

ولما كانت لجنة التحقق المشتركة تتمتع بصلاحية التحرك على أساس الشك، فان القبض على ارهابي

واحد خلال رحلة واحدة يكفي لتبرير الشكوك الإسرائيلية لشهور عدة تعمد خلالها الى اخضاع كل رحلة لطيران الشرق الأوسط من روما الى بيروت للتفتيش معتمدة سياسة التفتيش على مراحل. يكفي ان تطبق اسرائيل هذه السياسة على رحلات طيران الشرق الأوسط الآتية من بلد ثان كباريس اضافة الى روما كي تصبح هذه الشركة اللبنانية في حال افلاس.

لقد عجزت عن العثور على نصوص في هذا الإتفاق تمنع اسرائيل من هذا السلوك التعسفي. وفي المقابل، وجدت أكثر من نص اعطى اسرائيل هذه السلطة على نحو يمكنها من أن تستعملها تعسفياً. وقد أوردت بعضاً من هذه النصوص.

ج ـ السيناريو الثالث: اسرائيل وتعاونية مزارعي الحمضيات والبرتقال في الجنوب

تبرعت احدى الدول العربية بمبلغ كبير من المال الى مزارعي الحمضيات والبرتقال في جنوب لبنان تشجيعاً لهم على تأسيس تعاونية تساعدهم على تصريف منتجاتهم. تأسست هذه التعاونية وتمكنت خلال مدة قصيرة من غزو السوقين الهولندية والبلجيكية بسبب جودة الإنتاج من جهة، والأسعار المتدنية من جهة أخرى. وقد أزعج هذا الأمر اسرائيل لأن السوقين الهولندية والبلجيكية تعتبران من الأسواق التقليدية لتصريف الحمضيات والبرتقال الإسرائيلية.

تقدم الحكومة الإسرائيلية مذكرة الى الحكومة اللبنانية تقول فيها انه لما كانت تعاونية مزارعي الحمضيات والبرتقال في جنوب لبنان تنطبق عليها صفة «الهيكلية» بالمعنى الذي تشمله أحكام الفقرة الثانية من المادة الرابعة من الإتفاق، ولما كانت هذه التعاونية قد تلقت أموالاً من دولة عربية لا تعترف باسرائيل بهدف ضرب الإقتصاد الإسرائيلي، ولما كانت التعاونية قد نجحت في تنفيذ هذا الهدف بدليل ان منتجاتها غزت السوقين الهولندية والبلجيكية، وهو أمر يعرض «سلامة شعب اسرائيل للخطر»، لهذه الأسباب كلها، تطلب الحكومة الإسرائيلية من الحكومة اللبنانية أن تنفذ التزاماتها فتعمد فوراً الى اتخاذ التدابير الوقائية الآيلة الى منع هذا الخطر عن شعب اسرائيل، وان تتخذ الإجراءات القانونية أيضاً ضد التعاونية طبقاً لأحكام المادة الرابعة، الفقرة الرابعة في اتفاق ١٧ أيار.

ترفض الحكومة اللبنانية الإستجابة لهذا الطلب على أساس ان اتفاق ١٧ أيار هو اتفاق أمني بطبيعته وان كل النصوص الواردة فيه يجب أن يقتصر تفسيرها على الأمور الأمنية فلا يتعداه الى أي نشاط آخر وبخاصة النشاط الإقتصادي.

ترد الحكومة الإسرائيلية ان النص الوارد في الإتفاق يقضي بأن يمنع كل فريق «أي نشاط يهدف الى تهديد أو تعريض أمن الفريق الآخر أو سلامة شعبه للخطر». فلو ان المقصود بهذا النص النشاط الأمني المحض فقط، لجاء النص «أي نشاط يهدف الى تهديد أو تعريض أمن الفريق الآخر» فحسب. أما وقد استطرد النص الى «أو سلامة شعبه للخطر»، فان النص الأخير لا بدّ أن يعني شيئاً غير الأمن. وقد ترك أمر تفسير النص الأخير لكل فريق. فاذا كانت الحكومة اللبنانية تصر على ان تحصر سلامة شعب اسرائيل بالشؤون الأمنية، فان اسرائيل تصر من جهتها على ان النشاط الذي تقوم به تعاونية مزارعي الحمضيات والبرتقال في الجنوب هو نشاط يهدف الى ضرب الإقتصاد الإسرائيلي وهذا ما تصر اسرائيل على انه يشكل خطراً على سلامة شعبها. لذلك، وعلى هذا الأساس فان اسرائيل تطلب احالة هذا النص على لجنة الإتصال المشترك لتفسيره.

وهكذا نرى كيف أن الصلاحية القانونية باتت مشتركة بين الحكومتين اللبنانية والإسرائيلية في حكم شخص معنوي لبناني هو تعاونية مزارعي الحمضيات والبرتقال في جنوب لبنان.

هناك مسألة أخيرة لا بدّ من الإجابة عنها قبل الإنتهاء من هذا القسم. قد يوجه البعض انتقاداً مفاده ان كل ما ورد في النصوص المشار اليها سابقاً ينطبق على لبنان كما ينطبق على اسرائيل. فهذه النصوص قد ساوت بين البلدين. جوابي عن هذا الإنتقاد ان هذه المساواة انحصرت في القانون ولم تتجاوزه الى الواقع. والدليل هو ان الإجراءات التطبيقية لهذه النصوص على الأرض اقتصرت على الجانب اللبناني وحده. فاللجان الأمنية

التي تطبق هذه النصوص حددت مراكزها على الأراضي اللبنانية، ولجان التحقق المشتركة التي تنفذ أوامر اللجان الأمنية هي برئاسة ضابط لبناني ولم يقل النص انها برئاسة ضابط اسرائيلي عندما تعمل في اسرائيل.

نستنتج من كل ما تقدم ان تطبيق اتفاق ١٧ أيار يجعل من لبنان محمية لإسرائيل، بينما العكس ليس صحيحاً.

والآن، ما هو الحل البديل.

٣ ـ القسم الثاني: مشروع بديل من اتفاق ١٧ أيار

لقد اعطى لبنان الفلسطينيين كثيراً بموجب اتفاق القاهرة. لكنه اعطى اسرائيل أكثر بموجب اتفاق ١٧ أيار وقد آن الأوان ليضع لبنان اتفاقاً مع أبنائه بجميع طوائفهم ومعتقداتهم ينبثق منه موقف لبناني موحد. هذا ما أحاول أن أعبر عنه في المشروع البديل من اتفاق ١٧ أيار.

تساءلت في الدراسة السابقة عن الوسائل المتوافرة للبنان من أجل تحرير أرضه من الإحتلال الإسرائيلي، وقلت انها أربع: إتفاق الهدنة اللبناني ـ الإسرائيلي عام ١٩٤٩، وقرارات مجلس الأمن ولا سيّما منها القرارين ٥٠٨ و٥٠٩، والمفاوضات المباشرة أو غير المباشرة، والمقاومة المسلحة وبعد التأكيد على أن المقاومة المسلحة تبقى الحل الوحيد إذا فشلت كل الوسائل السلمية في اخراج جيش الإحتلال، حللت الوسائل المتبقية وخلصت إلى أن مشروعاً بديلاً من إتفاق ١٧ أيار يقوم على تطوير اتفاق الهدنة تبقى الطريق الأسلم لإنهاء الإحتلال.

أ ـ الوثائق القانونية الدولية التي حددت موقع لبنان في العالم

ان أي تطوير لاتفاق الهدنة يجب أن يكون منسجماً مع الوثائق القانونية الدولية التي حدد لبنان موقعه في العالم على اساسها. فما هذه الوثائق؟ لقد دفعت البشرية من حياة ابنائها عشرات الملايين خلال الحرب العالمية الثانية ثمناً لاقتناعها بأن حفظ الأمن والسلم الدوليين لا يقوم على القوة العسكرية وحدها.

وبالتالي لا بدّ من قيام نظام دولي جديد تقترن فيه القوة العسكرية حفظ الأمن والسلم الدوليين بتعاون دولي وثيق لحل المسائل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية يؤدي الى ازدهار الشعوب وتقدمها. وقد جسدت البشرية هذه التطلعات بتأسيس هيئة الأمم المتحدة ووضعت لها ميثاقاً إرتضت كل الدول ان يكون أساساً لعلاقاتها المتبادلة. وقد خرج لبنان السيد الحر المستقل عام ١٩٤٣ ليلعب دوراً مميزاً في ترسيخ هذا النظام الدولي الجديد الذي كان في طليعة أهدافه حماية الشعوب والدول الصغيرة. وكانت أول خطوة اتخذها لبنان في هذا المجال هي أنه عمل مع جيرانه العرب على تأسيس جامعة للدول العربية وعلى وضع ميثاق لها ينسجم مع ميثاق الهيئة الدولية التي كان تأسيسها قيد الإعداد، فجاء الميثاقان: ميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة مكملاً أحدهما للآخر بدليل ان مجلس الجامعة أناط بالمجلس الإقتصادي والإجتماعي مهمة وضع معاهدة الدفاع العربي المشترك، معتبراً كميثاق الأمم المتحدة، بأن السلام في العالم كقطعة من النقد وجهها الأول القوة العسكرية، ووجهها الآخر التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تؤدي الى ازدهار الشعوب وتقدّمها وقد لعب لبنان هذا الدور بامتياز انطلاقاً من التزاماته القانونية ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك.

إن الوثائق القانونية الدولية الثلاث هذه التي التزمها لبنان كدولة حرّة مستقلة سيدة، تعطي مجالاً واسعاً للبنان كي يرسم لنفسه وفي اطارها دوراً يطور فيه موقعه من الصراع العربي الإسرائيلي تطوراً يعينه على التخلّص من الإحتلال الإسرائيلي. ولعل من المفيد في هذا المجال النظر الى طريقة تحديد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأدوارها في الحرب التي وقعت في سوريا عام ١٩٥٠ بإسم الأمم المتحدة وتحت رايتها، علماً أن الإتحاد السوفياتي كان غائباً عن جلسة مجلس الأمن التي اتخذ فيها هذا القرار.

١ ـ بعض الدول الأعضاء شاركت في تلك الحرب رجلاً وعتاداً ومالاً، كالولايات المتحدة.

٢ ـ بعضها الآخر شارك عتاداً ورجالاً كتركيا.

٣ ـ واقتصرت مساهمة فئة ثالثة على الأعتدة فقط.

٤ ـ أما الفئة الرابعة فقد اقتصرت مساهمتها على المال كلبنان.

وإذا كان للبنان دور في الصراع العربي الإسرائيلي، فدوره قد يرتدي أشكالاً مختلفة تراوح ما بين المجهود الحربي والمساندة المعنوية. وبعد التطورات الأخيرة، خصوصاً الإجتياح الإسرائيلي للبنان واخراج المقاومة الفلسطينية منه، لا بدّ للبنان، حكومة وشعباً، ولا فرق في ذلك بين يمين ويسار، أو بين موالين ومعارضين، من اختيار الدور الذي يتلاءم مع امكاناته الذاتية والتزاماته العربية وعلاقاته الدولية ويحفظ استقلاله وسيادته.

والواقع أن هناك اختيارات متعددة، منها فكرة الحياد اللبناني. لكن المهم هو أن يتم الخيار بموافقة جميع الأطراف، وإذا كنا، في الوقت الراهن، ولأسباب عدة لا مجال لذكرها، نحرص على تحرير البلد من دون استفزاز دولة محتلة، فمن الممكن ان نتفق كلبنانيين على التزام بعض القواعد التي وردت في المادة الرابعة من اتفاق ١٧ أيار لنعيد صياغتها بشكل يتلاءم مع القواعد الواردة في المادة الثالثة من اتفاق الهدنة اللبناني ـ الإسرائيلي لعام ١٩٤٩ ويتوافق معها. ثم نعمد الى تطوير هذا الإتفاق على نحو يضمن لاسرائيل ما تصبو اليه من أمن لحدودها الشمالية.

إن المشروع الآتي الصادر عن مجلس الأمن الدولي بقي بهذا الغرض وإني أطرحه أمام هيئة الحوار الوطني علّه يحظى بموافقتها.

ب ـ مشروع قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي

يقدم لبنان طلباً الى الأمين العام للأمم المتحدة يطلب فيه دعوة مجلس الأمن الى الإنعقاد بغية تعديل اتفاق الهدنة اللبناني ـ الإسرائيلي بموجب الفقرتين ٣ و٤ من المادة الثامنة من اتفاق الهدنة.

إن مجلس الأمن،

ـ بعدما أطلع على قرار حكومة المصالحة ـ الوطنية في لبنان القاضي بـ:

أ ـ منع استعمال الأراضي اللبنانية قاعدة لنشاط عدائي أو ارهابي ضد دولة أخرى أو ضد شعبها.

ب ـ منع وجود أو انشاء قوات غير نظامية على أراضيه تشمل أهدافها أو غاياتها الاغارة على أراضي دولة أخرى أو القيام بأي عمل ارهابي داخل أراضي دولة أخرى.

ج ـ تعهد لبنان الإمتناع عن القيام أو المساعدة أو المشاركة في تهديدات أو أعمال حربية أو عدوانية ضد دولة أخرى أو سكانها سواء داخل أراضيه أو انطلاقاً منها مع الإحتفاظ بحقه المشروع في الدفاع عن نفسه.

د ـ تعهد لبنان منع استخدام أراضيه لأي نشاط عسكري من قبل أي طرف ثالث.

ـ بعدما اخذ علماً بالغاء الحكومة اللبنانية لاتفاق القاهرة يقرر ما يأتي:

أولاً: من أجل وضع حد لتهديد السلم والأمن بين لبنان واسرائيل، وبغية تسهيل عملية الإنتقال من الهدنة القائمة حالياً بين البلدين الى سلام دائم بينهما، يأمر اسرائيل بسحب جميع قواتها المسلحة من لبنان الى ما وراء خطوط الهدنة المنصوص عليها في اتفاق الهدنة في العام ١٩٤٩.

ثانياً: يدعو لبنان واسرائيل، كتدبير اضافي موقت بمقتضى المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة، الى التفاوض بواسطة عضو واحد أو أكثر، من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يكون مقبولاً لدى الطرفين من أجل:

أ ـ توسيع الأرض التي تشملها أحكام اتفاق الهدنة على ألا تزيد على ٤٥ كيلومتراً من الحدود الدولية المنصوص عليها في الإتفاق.

ب ـ الوصول الى ترتيبات أمنية تتجسد فيها القواعد المعلنة في مقدمة هذا القرار.

ثالثاً: تصبح الترتيبات الأمنية الجديدة جزءاً لا يتجزأ من اتفاق الهدنة للعام ١٩٤٩.

رابعاً: يسمى اتفاق الهدنة اللبناني ـ الإسرائيلي للعام ١٩٤٩ مع تعديلاته: اتفاق الهدنة اللبناني ـ الإسرائيلي للعام ١٩٤٩، المعدل بقرار مجلس الأمن الدولي الصادر في تاريخ ... سنة ١٩٨٤.

* كاتب المقال استاذ القانون الدولي في الجامعة اللبنانية.

الجزء الثالث: الترتيبات الأمنية

بقلم الدكتور جورج ديب:
استاذ القانون الدولي في الجامعة اللبنانية.

١ ـ مقدمة ـ شكراً للرئيس رشيد كرامي

كنت وضعت مشروعاً بديلاً من اتفاق ١٧ أيار اللبناني ـ الإسرائيلي نشر في «نهار» ٤ تشرين الثاني ١٩٨٣ تحت عنوان «مشروع بديل من اتفاق ١٧ أيار». وقد وضعت ذلك المشروع بعدما درست مضمون الإتفاق وتبين لي أن الحكم اللبناني سيجد نفسه، عاجلاً أم آجلاً، وجها لوجه أمام حتمية الغاء الإتفاق. وقد أشرت في مقدمة مشروعي الى هذه المسألة آنذاك.

ونشرت في عدد «النهار» في أول آذار ١٩٨٤ جزءاً ثانياً مكملاً للدراسة الأولى تحت العنوان نفسه، أي «مشروع بديل من اتفاق ١٧ أيار ـ الجزء الثاني». وقد ضمنت الجزء الأخير مشروعاً مفصلاً لترتيبات أمنية في الجنوب اللبناني دعوت حكومة الوحدة الوطنية المنوي تأليفها الى تبنيه سياسة بديلة من اتفاق ١٧ أيار.

وبعد مرور أربعة أشهر على نشر الدراسة الأولى، وخمسة أيام على نشر الدراسة الثانية، اتخذ مجلس الوزراء اللبناني في جلسته المنعقدة في تاريخ ٥ آذار ١٩٨٤ قراراً بالغاء الإتفاق اللبناني ـ الإسرائيلي من جهة، واعتماد الترتيبات الأمنية في الجنوب كسياسة بديلة من هذا الإتفاق من جهة أخرى.

وكان من الطبيعي أن يثير في نفسي قرار مجلس الوزراء هذا شعور الفرح والرضا. إلا أن هذا الشعور الذي انتابني بالأمس أخذ يتلاشى على رغم ان الترتيبات الأمنية في الجنوب كسياسة بديلة من اتفاق ١٧ أيار ازداد محبذوها مع مرور الوقت حتى أصبحت اليوم مطلباً لبنانياً واقليمياً ودوليا. ولولا بارقة الأمل التي وجدتها في التصريحات التي انحصرت بالرئيس رشيد كرامي والقائلة بأن الترتيبات الأمنية هي شأن لبناني محض لا دخل لإسرائيل به، كما وجدت في نفسي الحافز الذي دفعني الى أن أضع الدراسة الآتية التي آمل في أن تأتي بلورة علمية لأفكار الرئيس كرامي.

في اعتقادي أن اللبنانيين يطرحون للتفاوض مع اسرائيل ما لا يجوز طرحه للتفاوض أصلاً، ومع أي كان. فاخضاع الترتيبات الأمنية في الجنوب للمفاوضة المباشرة أو غير المباشرة هو طرح خاطىء في الشكل وفي الأساس وطريقه مسدود. ذلك ان الترتيبات المطلوبة هي ترتيبات تهدف الى حماية الجنوب واهل الجنوب، وهذا شأن لبناني محض لا يجوز أن تتنازل عنه الدولة اللبنانية لأحد. فالأمر الوحيد الخاضع للتفاوض هو برمجة الإنسحاب الإسرائيلي في مقابل التوصل الى ضمان دولي يكفل تنفيذ ما قررته الحكومة اللبنانية من ترتيبات أمنية في الجنوب.

هذا هو مشروعي البديل من اتفاق ١٧ أيار الذي وضعت أسسه في الدراسة الأولى، وتفاصيله في الدراسة الثانية. أما في هذه الدراسة الثالثة، فسأضع الشروحات والتعليقات على تلك الأسس والتفاصيل بعد أن أكون بينت عدم جدوى الدخول في مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع اسرائيل إلا على أساس جدول أعمال محدد هو برمجة الإنسحاب الإسرائيلي من لبنان. ولنا في المفاوضات التي أجريت في خلدة وكريات شمونة أكثر من عبرة.

٢ ـ طبيعة الترتيبات الأمنية التي تريدها اسرائيل.

لو حاول المرء ان يستقصي جميع المصادر بغية وضع لائحة بالترتيبات الأمنية التي تريدها اسرائيل في مقابل انسحابها من الجنوب، لعجز عن ذلك. فبعض المصادر يقول أن اسرائيل تريد ترتيبات أمنية تقوم على الآتي:

١ ـ الوصول الى تفاهم مع قادة الطوائف وزعمائها للحيلولة دون تسلل اعداء اسرائيل الى الأراضي اللبنانية.
٢ ـ حل جيش «الأنصار» وضم من يريد منهم الى «جيش لبنان الجنوبي».
٣ ـ ايكال الأمن في الجنوب الى «جيش لبنان الجنوبي» إما مستقلاً عن وجود جيش لبنان الشرعي في الجنوب أو بوجود الجيش الشرعي والتعاون معه.
٤ ـ حق اسرائيل في الدخول الى الجنوب كلما دعت الحاجة، أي كلما وجدت ان «جيش لبنان الجنوبي» يواجه وضعاً صعباً غير قادر على حسمه وتعتبره اسرائيل في الوقت نفسه خطراً عليها.

وهناك مصادر تضيف الى هذه اللائحة أموراً أخرى منها ان اسرائيل تريد ترتيبات أمنية من النوع الذي يطبع علاقاتها مع الجنوب، أو على الأقل من النوع الذي يؤدي الى تطبيع علاقاتها مع الجنوب في المستقبل القريب، وان اسرائيل تريد أن تمتنع جميع وسائل الدعاية اللبنانية، على الأقل الرسمية منها، عن القيام بأي شكل من أشكال الدعاية المعادية لها وذلك على جميع الأراضي اللبنانية، وان اسرائيل تريد التوصل الى كل هذه الترتيبات عن طريق المفاوضة المباشرة مع لبنان. قد تطول هذه اللائحة أو تقصر. والواقع أنه لا فرق هناك إذا كانت اسرائيل تريد جزءاً من هذه اللائحة أم انها تريدها كلها. لأن ما تريده اسرائيل يختلف تماماً عما هو مطروح من ترتيبات أمنية. أكاد أجزم ـ ولولا الموضوعية العلمية التي أحرص على التزامها لقلت اني أجزم ـ ان الترتيبات الأمنية التي تريدها اسرائيل في جنوب لبنان ثمناً لانسحابها هي تلك المنصوص عليها في اتفاق ١٧ أيار، وذلك لسببين أولهما قانوني وثانيهما عسكري.

أ ـ السبب القانوني ـ الغاء لبنان اتفاق ١٧ أيار:

تعتبر اسرائيل انه نزولاً عند الضغط السوري، ألغت الحكومة اللبنانية اتفاق ١٧ أيار من جانب واحد، وبالتالي فان المسؤولية القانونية لهذا الإلغاء تقع كلياً على لبنان. لذلك، عندما تقول الحكومة الإسرائيلية ان الإتفاق ما زال ساري المفعول، انما هي تقصد ان ما اكتسبته من حقوق بموجب الإتفاق ما زال قائماً، ولها ان تمارس هذه الحقوق كيفما تشاء وساعة تشاء، سواء أقبلت الحكومة اللبنانية ذلك أم لا، أي سواء ألغت الحكومة اللبنانية الإتفاق أم لا. والخطورة في هذا الموقف هو ان اسرائيل (عمل أو ليكود) مقتنعة به، وأميركا مقتنعة به، وكذلك بعض الدول الغربية ذات النفوذ لدى اسرائيل، علماً أن درجة اقتناعها قد تكون أقل.

هذا يعني انه اذا كانت الحكومة الإسرائيلية قد قبلت بالترتيبات الأمنية في الجنوب في مقابل انسحابها، فان الترتيبات الأمنية التي تريدها وتقصدها هي بالتأكيد تلك التي نص عليها اتفاق ١٧ أيار لأنها شرعية في نظرها وفي عدد كبير من الدول، أي ان الغطاء الشرعي لهذه الترتيبات متوافر اسرائيلياً ودولياً بدرجة واسعة. فهل يعقل أن تتنازل اسرائيل عن هذا الغطاء الشرعي لما تريده من ترتيبات أمنية!

سأرد على هذا الإدعاء الإسرائيلي بعد قليل، وأتناول الآن السبب الثاني أي العسكري الذي يحملني على التأكيد ان اسرائيل ستصر على التمسك بالترتيبات الأمنية التي حصلت عليها في اتفاق ١٧ أيار.

ب ـ السبب العسكري:

لا بدّ في أول الأمر، من القول أن القانون هو أساس كل مفاوضات بين الدول، ولا مناص لكل دولة تدخل المفاوضات من أن تبني مواقفها على أسس قانونية متينة تبرزها في شكل مطالب شرعية خلال عملية التفاوض. فالمطلب المشروع يكسب صاحبه نصف معركة المفاوضة وربما أكثر. والمطلب غير المشروع يضعف صاحبه فضلاً عن أنه لا يجوز أصلاً.

إلا ان المفاوض يخطىء ان هو ظنّ أن شرعية مطلبه تكفل له الحصول على نتيجة في مصلحته. ففي أكثر الأحيان تكون القوة المادية العنصر الذي يحسم نتيجة المفاوضات لمصلحة من يملكها، خصوصاً إذا كانت المفاوضات بين بلد أرضه محتلة كلبنان، ودولة احتلال كاسرائيل. فمن المتوقع أن يقبل لبنان خلال عملية المفاوضة اموراً ما كان يقبلها لو لم تكن أرضه محتلة من خصمه المفاوض.

ولعل أفضل مثل لتوضيح هذا الأمر هو مثل جدول أعمال المفاوضات التي أجريت في خلدة وكريات شمونة. فقد دخلت الحكومة اللبنانية تلك المفاوضات من دون جدول أعمال محدد للتفاوض، علماً بأنه لم يكن

للبنان سوى طلب واحد هو انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان. أما اسرائيل فقد كان لها مطالب عدة تريد التفاوض عليها. وفي كل اجتماع كان لبنان يرفض فيه ادخال المطالب الإسرائيلية في جدول أعمال المفاوضة، كانت اسرائيل تلجأ الى تسخين الوضع الأمني، الأمر الذي حمل المتفاوضين على عقد سلسلة اجتماعات كادت المفاوضات خلالها ان تصل الى حافة الفشل قبل أن تبدأ فعلاً. وأخيراً اضطر لبنان الى قبول التفاوض على جدول أعمال أدخلت فيه اسرائيل كل ما تريد.

بناء على كل ما تقدم، يمكن التأكيد أن الترتيبات الأمنية التي تريدها اسرائيل في الجنوب وتريد اجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة اللبنانية في شأنها، هي الترتيبات الأمنية التي حصلت عليها في اتفاق ١٧ أيار على أساس أن اسرائيل تعتبر ان هذه الترتيبات توفر لها شرعية دولية واسعة، وقوة عسكرية تضمن لها الحصول على هذه الترتيبات.

واستناداً الى ذلك يمكن القول أنه يكاد يكون من المستحيل أن يجد لبنان فريقاً ثالثاً يلعب دور الوسيط بينه وبين اسرائيل في مفاوضات على الترتيبات الأمنية. فالوسيط سيجد نفسه فريقاً منحازاً الى اسرائيل أمام مطالب اسرائيلية يعترف هو بها من جهة، وعاجزاً عن القيام بأي عمل حاسم أمام القوة العسكرية الإسرائيلية التي تحتل أرضاً لبنانية من جهة أخرى. وهكذا تكون قدرة الوسيط على التأثير في موقف اسرائيل ضئيلة ان لم تكن عديمة الفائدة.

نستنتج من كل ما تقدم أن طريق المفاوضة المباشرة أو غير المباشرة مع اسرائيل للوصول الى ترتيبات أمنية في الجنوب هو طريق مسدود. والسبب الأساسي في ذلك هو ان هذا الطريق يخضع للمفاوضة ما لا يجوز اخضاعه اصلاً للتفاوض ومع أي كان. فـ«الترتيبات الأمنية هي لبنانية مئة في المئة» كما قال الرئيس رشيد كرامي (انظر تصريح الرئيس كرامي في «النهار» في ١٩٨٤/٧/٣). وسأبين سلامة هذا الموقف في القسم التالي. إلا أنه قبل الإنتقال الى هذا القسم لا بدّ من شرح طبيعة الترتيبات الأمنية التي نص عليها اتفاق ١٧ أيار والتي ستطالب اسرائيل بتطبيقها في الجنوب.

ان الترتيبات الأمنية التي تريدها اسرائيل في الجنوب هي الآتية: هناك قاعدة عامة في القانون الدولي العام تحظى بموافقة جميع الدول تنص على عدم استخدام أراضي أية دولة قاعدة لنشاط عدائي أو ارهابي ضد دولة أخرى أو ضد شعبها. وقد وردت هذه القاعدة في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من الإتفاق.

ان الترتيبات الأمنية التي تريدها اسرائيل هي بكل بساطة تحديد ما تشمله هذه القاعدة القانونية. ففي اتفاق ١٧ أيار حددت الفقرة الثانية من المادة الرابعة القطاعات التي تشملها هذه القاعدة بوجود أو انشاء: ١ ـ قوات غير نظامية، ٢ ـ عصابات مسلحة، ٣ ـ منظمات، ٤ ـ قواعد، ٥ ـ مكاتب، ٦ ـ هيكلية هذا التوسع في تسمية القطاعات التي تشملها القاعدة القانونية العامة المشار اليها وكما نص عليها الإتفاق وصل الى حد بات صعباً معه اعتماد مقياس قانوني لتحديد بعضها ولا سيما القطاعين الخاصين بالمكتب والهيكلية. كذلك توسع الإتفاق في تحديد اهداف هذه القطاعات وغاياتها حتى شملت النشاطات الإقتصادية والفكرية (المادة ٥) الى جانب النشاط الأساسي الذي هو أمني. ولا بدّ لي هنا من الإشارة الى انني تناولت كل هذه الأمور بالتفصيل في الدراسة الثانية من مشروعي.

ان الترتيبات الأمنية التي حصلت عليها اسرائيل بموجب الإتفاق هي من الخطورة بحيث انها لو نفذت لتحول لبنان فعلاً الى محمية لإسرائيل. فقد نالت اسرائيل حق مشاركة الحكومة اللبنانية في تقرير ما هو في حكم القوات غير النظامية، والعصابات المسلحة، والمنظمات، والقواعد، والمكاتب، والهيكلية، وما هو في حكم العمل العدائي والعمل الإرهابي أيضا.

هذه هي الترتيبات الأمنية التي تريدها اسرائيل في الجنوب، والتي تدعو لبنان الى المفاوضة عليها مباشرة.

يتضح من كل ما تقدم ان اسرائيل تريد ترتيبات أمنية تمكنها من السيطرة على الجنوب مقدمة للسيطرة على كل لبنان، أي انها تريد احياء اتفاق ١٧ أيار عن طريق اتفاق جديد على ترتيبات أمنية في الجنوب تعقده مع الحكومة اللبنانية. لذلك، فان الترتيبات الأمنية التي تريدها اسرائيل في الجنوب لا تقل خطورة عن اتفاق ١٧ أيار. هذه الترتيبات هي فعلاً اتفاق ١٧ أيار بحلة جديدة.

وهنا يطرح سؤال: كيف يجب ان يجبه لبنان هذا الموقف؟ والجواب هو في القسم الآتي:

٣ ـ اتفاق ١٧ أيار باطل ولاغ والمسؤولية القانونية تقع على اسرائيل:

أ ـ اتفاق ١٧ أيار باطل:

هناك قاعدة قانونية عامة تعترف بها جميع الدول تنص على ان الإتفاقات الدولية التي تتضمن عنصراً مادياً يستحيل بوجوده تنفيذ الإتفاق تعتبر باطلة سواء أكان الإتفاق قد وصل الى مرحلة التنفيذ أم لم يصل (التفاصيل حول هذه القاعدة أنظر: أوبنهايم ولوتربخت، «القانون الدولي»، الجزء الأول، الطبعة الثامنة، لونغمان لندن، صفحة ٩٤٤ وما يليها).

وهناك أكثر من اتفاق دولي اعتبر باطلاً لأنه تضمن عنصراً مادياً تعذر بوجوده التنفيذ. وأذكر على سبيل المثال لا الحصر اتفاق رابالو (Rapallo) بين المانيا والإتحاد السوفياتي عام ١٩٢٢ الذي اعتبر باطلاً قبل تنفيذه لأنه تضمن عذراً مادياً استحال بوجوده التنفيذ.

هنا لا بدّ من الإشارة الى ان هذه القاعدة تختلف تماماً عن المبدأ القانوني القائم على «تغير الأحكام بتغير الظروف والأزمان»، أي الغاء الإتفاقات الدولية بسبب أن الظروف القائمة تختلف اختلافاً جذرياً عن الظروف التي كانت سائدة عند عقد الإتفاق. ويسمى هذا المبدأ باللاتينية (Rebus Sie Stantibus). ومن أجل توضيح هذا المبدأ أورد الحادثة الآتية: في عام ١٩٤٧، طلبت حكومة النقراشي باشا في مصر من مجلس الأمن الدولي أن يتخذ قراراً بالغاء المعاهدة المعقودة بين مصر وبريطانيا عام ١٩٣٦. وقد بنت مصر طلبها على أساس أن الظروف التي تجد مصر نفسها فيها سنة ١٩٤٧ هي غير الظروف التي كانت سائدة سنة ١٩٣٦ والتي أملت على مصر عقد تلك المعاهدة. فمصر دخلت الحرب وساهمت مساهمة فعّالة في قيادة الحلفاء الى النصر كما انها دفعت غالياً في سبيل حق الشعوب في تقرير مصيرها، هذا الحق الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من النظام الدولي الجديد. إلا أن مجلس الأمن لم يتخذ قراراً بالغاء المعاهدة، وبالتالي فقد رفض هذا المبدأ. وقد دفع النقراشي باشا حياته ثمناً لذلك.

بناء على كل ما تقدم، يمكن القول أن الشرط الذي وضعته اسرائيل والقائل بأن تنفيذ الإتفاق من جانبها، أي انسحاب الجيش الإسرائيلي، لا يتم إلا بانسحاب متزامن للجيش السوري، هذا الشرط يشكل عنصراً مادياً يستحيل بوجوده تنفيذ الإتفاق، وبالتالي، فان اتفاق ١٧ أيار باطل في الأساس، وان اسرائيل وحدها تتحمل مسؤولية هذا البطلان.

ب ـ اتفاق ١٧ أيار لاغ:

اتفاق ١٧ أيار باطل قانوناً. ولعل أبلغ تعبير سياسي ينطبق على هذه القاعدة القانونية العبارة التي كان الرئيس سليمان فرنجيه والرئيس كرامي يرددانها دائماً وهي «ان الإتفاق ولد ميتاً». إلا انه على رغم ان هذا الإتفاق قد ولد ميتاً، فقد قام لبنان من جهته بكل الإلتزامات المترتبة عليه والنابعة من قاعدة قانونية أساسية وهي انه لا يجوز لأي فريق في الإتفاق أن يقوم بخطوات مناقضة للأهداف التي من أجلها وضع الإتفاق أصلاً، وذلك منذ اللحظة التي يوقع فيها الإتفاق بالأحرف الأولى. وقد قام لبنان بجميع هذه الإلتزامات ومنها ان الحكومة اللبنانية تغاضت عن انشاء مكتب الإتصالات في ضبيه وامتنعت عن مهاجمة اسرائيل في وسائل الإعلام الرسمية الخ...

أما اسرائيل، فلم تلتزم ما ترتب عليها من واجبات تقضي بالإمتناع عن القيام بأي عمل يناقض أهداف الإتفاق. فكان أول عمل قامت به هو انسحابها المفاجىء من الجبل من دون أي تنسيق مع السلطات اللبنانية العسكرية. هذا التصرف يشكل خرقاً لالتزام أساسي ترتب على اسرائيل منذ أن وقع الإتفاق في خلدة وكريات شمونة، وهو خرق يعطي لبنان الحق في أن يعتبر أن اسرائيل لم تعد فريقاً في الإتفاق، وهي المسؤولة عن الغائه. جاء في كتاب اوبنهايم ولوتربخت ما يأتي: «ان من الواجبات المهمة المترتبة على فرقاء الإتفاق قبل ابرامه، ان يمتنع كل فريق عن القيام بعمل يشكل خرقاً فاضحاً للهدف الذي من أجله وقع الفريق هذا الإتفاق»، علماً بأن هناك خلافاً على ماهية العمل الذي يشكل خرقاً فاضحاً. (انظر اوبنهايم لوتربخت، المصدر المذكور سابقاً، صفحة ٩٠٩ وما يليها).

هذا الشرح القانوني كان ضرورياً لأن فيه الإجابة عن السؤال الذي لا بدّ أنه يرتسم في ذهن القارىء وهو: اذا كانت اسرائيل مسؤولة عن بطلان الإتفاق والغائه، فلماذا إذن الغاه لبنان وما معنى هذا الإلغاء؟ الواقع ان لبنان لم يلغ الإتفاق لأنه لم يكن هناك اتفاق صحيح بالمعنى القانوني. فالإتفاق بقي بالنسبة الى لبنان مشروع اتفاق ينتظر الإبرام الرسمي. ان ما الغاه لبنان هو الخطوات التي اعدتها الحكومة اللبنانية لإبرام الإتفاق. ولما كانت هذه الخطوات قد رتبت على لبنان التزامات قانونية محددة، فقد كان من الضروري ان تتخذ الحكومة اللبنانية قرار الإلغاء. فلبنان الغى الإلتزامات التي ترتبت عليه منذ توقيع الإتفاق بالأحرف الأولى. أما الإتفاق وبطلانه فاسرائيل وحدها مسؤولة عنهما.

٤ - عدم جواز المفاوضة في ظل الأحتلال. وعدم جواز اخضاع الترتيبات الأمنية للمفاوضة.

أ - عدم جواز المفاوضة في ظل الإحتلال:

ان جزءاً من اقليم الدولة اللبنانية يخضع منذ سنتين للإحتلال الإسرائيلي. وهذا الإحتلال مناف ومناقض لكل المبادىء والقواعد الدولية، خصوصاً لميثاق الأمم المتحدة الذي يحرم تحريماً مطلقاً اللجوء الى القوة أو التهديد باستعمال القوة.

وبعد معارك طاحنة وأحداث دامية استطاعت دول العالم ان تتوصل الى قاعدة واضحة في هذا الصدد تنص على بطلان المفاوضات الرامية الى ابرام معاهدات في ظل الإحتلال. ان اتفاق فيينا حول قانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ ينص على ذلك ويؤكد بطلان كل معاهدة تبرمها دولة خاضعة للإحتلال. وسبب البطلان هو غياب الإرادة المستقلة للدولة المحتلة ولجوء دولة الإحتلال الى مختلف الوسائل غير المشروعة ومنها التهديد والإكراه والعنف والضغط لإجبار الدولة المحتلة على القبول بالشروط التي تمليها عليها.

٥ - عدم جواز اخضاع الترتيبات الأمنية للمفاوضة:

إذا كان القانون الدولي المعاصر الذي أقرته كل الدول، ومنها لبنان واسرائيل، يعتبر المعاهدات والإتفاقات المبرمة في ظل الإحتلال باطلة، فمن الطبيعي والمنطقي أن تكون الترتيبات الأمنية التي تتم بين دولتين احداهما محتلة، باطلة أيضاً لأن هذه الترتيبات هي من صلاحية الدولة المستقلة ولا يجوز لدولة الإحتلال أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المحتلة.

ان التفاوض مع اسرائيل على ترتيبات أمنية يعني التنازل عن السيادة اللبنانية والإقرار بحق اسرائيل في التدخل في شؤوننا الداخلية. فالقاعدة القانونية المتفق عليها لا تجيز لأية دولة، سواء أكانت دولة احتلال أم دولة صديقة أو عادية، ان تحدد الطرق والوسائل التي ينبغي لدولة أخرى أن تتبعها في توفير الأمن وتحقيق الهدوء والإستقرار في أراضيها.

في الدراسة الثانية حول المشروع البديل من اتفاق ١٧ أيار قلت انه إذا كانت الدول توافق على القاعدة القانونية العامة القائلة بعدم جواز استعمال أراضي أية دولة قاعدة لنشاط عدائي أو ارهابي ضد أية دولة أخرى، فان الدول متفقة أيضاً على ان «لا يطلب بعضها من البعض الآخر تحديد مضمون هذه القاعدة لأن مجرد طلب هذا الأمر يعتبر تدخلاً فاضحاً في الشؤون الداخلية للدول. فاستقلال الدولة وسيادتها يعطيانها الحق الأساسي في تقرير ما تشمله هذه القاعدة وما تهمله». وانطلاقاً من هذه القاعدة القانونية العامة اقترحت على الحكومة اللبنانية أن تضع الترتيبات الأمنية الآتية بديلاً من اتفاق ١٧ أيار، آخذاً في الإعتبار التزامات لبنان الدولية كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك.

«قررت الحكومة اللبنانية:

١ - منع استعمال الأراضي اللبنانية قاعدة لنشاط عدائي أو ارهابي ضد دولة أخرى أو ضد شعبها.

٢ - منع وجود أو انشاء قوات غير نظامية على الأراضي اللبنانية تشمل أهدافها أو غاياتها الإغارة على

أراضي دولة أخرى أو القيام بأي عمل ارهابي داخل أراضي دولة أخرى.

٣ ـ ان تتعهد بالإمتناع عن القيام أو المساعدة أو المشاركة في تهديدات أو أعمال حربية أو عدوانية ضد دولة أخرى أو سكانها سواء داخل أراضيها أو انطلاقاً منها مع الإحتفاظ بحق لبنان المشروع في الدفاع عن نفسه.

٤ ـ ان تتعهد بمنع استعمال أراضيها لأي نشاط عسكري من قبل أي طرف ثالث.

٥ ـ الغاء اتفاق القاهرة».

واقترحت أيضاً أن تنفذ الحكومة اللبنانية هذه الترتيبات الأمنية عن طريق مجلس الأمن الدولي في اطار اتفاق الهدنة اللبناني الإسرائيلي.

واني اقترح اليوم أن تضع الحكومة اللبنانية ترتيبات أمنية على غرار الترتيبات التي ذكرت. كما أقترح ان تقوم الحكومة اللبنانية بحملة ديبلوماسية مكثفة تتخذ على أساسها قرار الطريق الذي يجب أن تسلكه لتنفيذ ما قررته من ترتيبات في مقابل انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان. فهل يكون هذا الطريق مفاوضات على غرار المفاوضات التي أدت الى عقد اتفاق الهدنة عام ١٩٤٩؟ أم هل انه يكون مجلس الأمن في اطار اتفاق الهدنة، أم مجلس الأمن في اطار قراراته الأخرى ولا سيما منها القرارات ٤٢٥ و٥٠٨ و٥٠٩؟ أم هل ان هذا الطريق يكون طريق الدول الصديقة أو الدولة الصديقة الوسيط؟

وختاماً أعود فأكرر أنه إذا كان لهذه الدراسة من هدف، فهو اقناع من لم يقتنع بعد بأنه لا يجوز اخضاع الترتيبات الأمنية للمفاوضة مع اسرائيل، لأن هذه الترتيبات هي شأن لبناني محض، وان المفاوضة مع اسرائيل لا يجوز أن يتضمن جدول أعمالها إلا بنداً واحداً هو: برمجة الإنسحاب الإسرائيلي والوسيلة الصالحة والفعّالة (قوات طوارىء دولية، قوات متعددة الجنسية الخ...) لضمان تنفيذ ما قررته الحكومة اللبنانية من ترتيبات أمنية.

نص البيان النيابي الذي القاه رئيس مجلس النواب كامل الأسعد إثر اجتماع حضره ٥٢ نائباً بتاريخ ١٩٨٣/٩/٢٩ في مؤتمر صحفي

انتهى الاجتماع قرابة الثانية، واذاع الرئيس الاسعد باسم المجتمعين البيان الآتي نصه:

«ان مجلس النواب انطلاقاً من الوثيقة البرلمانية التي اقرها بالاجماع في جلسته المنعقدة في ٢٧ نيسان ١٩٧٨ والمتضمنة المرتكزات والاسس التي يجب ان يقوم عليها لبنان الديموقراطي الموحد السيد، واصراراً منه على وحدة لبنان ارضاً وشعباً ومؤسسات، وعلى التصدي لمؤامرة التقسيم في هذه المرحلة الشديدة الخطورة يسجل ويعلن ما يأتي:

أولاً: ان وقف النار يجب ان يقترن فوراً بتحقيق المطلب الوطني الاولي، وهو انتشار الجيش اللبناني في المنطقة التي جلت عنها اسرائيل اي الشوف وعاليه، وذلك تمهيداً لانتشاره في كل المناطق من دون غيره من القوى المسلحة، وذلك انطلاقاً من مبدأ اولوية تحرير الارض على اي قضية اخرى، وهو المبدأ الذي اجمع عليه اللبنانيون.

ثانياً: ان فتح باب الحوار على مصراعيه ليشمل جميع الشؤون والقضايا المرتبطة بلبنان المستقبل، وذلك قبل انتشار الجيش في الشوف وعاليه، امر من شأنه ان يكرس الامر الواقع، اي التقسيم. كما ان القبول بمراقبين حياديين يشرفون على وقف النار في مناطق القتال ووضع الجيش الشرعي النظامي على قدم المساواة مع سائر الفرقاء يضفي الطابع الشرعي على عملية سلخ منطقة الشوف وعاليه عن الجسم اللبناني الواحد.

ثالثاً: ان تعثر الحوار او فشله في نهاية المطاف يكرس الانطباع لدى الرأي العام العالمي والمحافل الدولية ان التقسيم هو نتيجة انقسام ذاتي مصيري بين اللبنانيين ثم ان انفصال منطقة من مناطق لبنان تحت حكم لبناني ذاتي منسلخ عن كل سيادة وشرعية وطنية يحول دون امكان مطالبة لبنان للاجنبي ايا كان هذا الاجنبي بالجلاء عن ارضه بدءاً بالجنوب فالبقاع والشمال.

رابعاً: كما ان هذا التقسيم الذاتي الداخلي من شأنه ايضاً ان يخفف من قدرة الدول الصديقة على مساعدة لبنان ان لم يعطلها كلياً ويعطي الذريعة من جهة ثانية للتنصل من المسؤولية للدول المعنية اصلاً بالشأن اللبناني مما يحقق تلقائياً ونهائياً المخطط التآمري في تقسيم لبنان وتصفيته، هذا المخطط الذي لن يتم الا على حساب القضية العربية، وبالتالي على حساب الدول العربية مجتمعة ومنفردة.

ان مجلس النواب يؤكد ان الوحدة الوطنية على رغم محاولات التشويه والتشكيك المصطنعة لم تكن يوماً اقوى مما هي اليوم حول وحدة لبنان واستقلاله وسيادته، وبالتالي حول اولوية قضية تحرير الارض على بقية القضايا المطروحة.

ان اي خلاف سياسي بين اللبنانيين على اي شأن من الشؤون يأتي، على اهميته، في الدرجة الثانية بعد معركة التحرير. وهو في اي حال لم يكن من الممكن ان يتحول الى اقتتال او حرب اهلية لولا تخطيط الأجنبي المستفيد من هذا الاقتتال وتنفيذه، وان استخدم من اجل ذلك بعض العناصر اللبنانية المحدودة الامكانات الذاتية.

انطلاقاً من كل هذه الحقائق، فان مجلس النواب يسجل على الولايات المتحدة الاميركية مواقفها المعلنة من ان وقف النار لا يحول دون الاستمرار في تعهدها والتزامها تحرير لبنان من جميع القوات الاجنبية. كما يطلب الى الحكم في اي بحث آخر، على بسط سيادة الدولة عبر الجيش اللبناني على منطقة الشوف وعاليه كونها المنطقة التي جلت عنها القوات الاسرائيلية ووجوب طرح بقية الامور المصيرية والمستقبلية ومعالجتها وفق مبادىء النظام الديموقراطي في اطار المؤسسات الدستورية».

حوار

* على رغم وجاهة الاسباب التي توضح مخاطر وقف اطلاق النار على غير صعيد، هناك سؤال في ذهن المواطن. ما هو البديل منه في هذه المرحلة؟

- «لا اعتراض على وقف النار ولا يمكن اي مواطن ان يعترض عليه، لكن هناك تنبيهاً الى المحاذير التي تؤدي الى بقاء الاسباب التي هي الاساس في اطلاق النار. المهم ازالة الاسباب التي ادت الى الاقتتال، واذا كان سيرافق وقف النار شروط وملابسات ومواقف من شأنها ان تكرس هذه الاسباب، فهذا يعني ان وقف النار بداية لعملية من شأنها ان تكرس التقسيم. الاسباب هي جلاء قوات اسرائيل من الشوف وعاليه وعدم تمكن الجيش من دخولها مما ادى الى الاقتتال. اذن يجب ان يقر قبل اي شيء عودة بسط سيادة لبنان على هذه المنطقة، وان اي حوار يجب ان يتناول هذا الموضوع في الدرجة الاولى ويعطي اي موضوع آخر على اهميته المرتبة الثانية والا فانه اثناء الحوار ومتاهاته بدءاً بالنظام القائم اليوم ومدى تحريره من كل الشوائب بمقترحات جديدة تتناول الاسس القائم عليها هذا النظام على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والدستورية الشاملة وصولاً الى حقوق بعض الفئات والطوائف والبحث في الطائفية وطريقة ممارستها ادارياً وسياسياً والى آخر هذا الامر، فأياً كان تحرر العقل وارتهانه للمنطق فقط بين هؤلاء المحاورين، فانها متاهات لا يمكن ان نصل بها الى نتيجة في السرعة المطلوبة. بينما هناك على الارض احتلال وسلخ ارض عن لبنان الموحد اعطي طابع الانقسام الذاتي لانه ضمن ادارة ذات طابع لبناني وضمن امن ذاتي لبناني. هذا يكرس في نظر الرأي العام الدولي والعالمي تقسيم لبنان ذاتياً، اي تكبيله داخلياً، وهذا الذي يحول دون مطالبة لبنان الموحد الواحد في المستقبل بجلاء القوات الاجنبية لان هناك احتلالات تنتمي الى دول معينة. اذن هذه هي المخاطر التي نبه اليها مجلس النواب الذي يعبر عن رأي الشعب الذي يمثل وهو اعطى الحكم والحكومة الثقة. ولكن من مسؤولياته وواجباته ان ينبهها الى المزالق والى المخاطر التي يمكن ان تصل اليها تطورات الامور».

* وردت في بيانكم مطالبة بانتشار الجيش في الجبل، وهذا ما يتعارض مع اتفاق وقف اطلاق النار ونشر مراقبين دوليين؟

- «الاتفاق يقول بوقف النار وايجاد مراقبين دوليين ريثما يتوصل الحوار الى اتفاق معين. نحن نطالب بوجوب اقرار مثل هذا الاتفاق لانه هو بيت القصيد. والمهم ما دام قد تم وقف اطلاق النار ان يصار الى

قبول البحث في دخول الجيش اللبناني الذي لم يقدر على الدخول الى ارضه ويبسط سيادة الدولة. اذن هذا لا يتعارض مع المقررات الدولية».

* ما هو رأيكم في الكلام الداعي الى تعديل اتفاق ١٧ ايار؟

- «انا لست ضد تعديل اتفاق ١٧ ايار، لكنني اقول لكل انسان يريد البحث في هذا الموضوع ان يعطينا البديل لتحرير الجنوب. ما هو البديل لتحرير الجنوب الذي فيه اصلاً عدو خطط مؤامرة توسعية على حساب لبنان والعرب وحققها ونفذها؟ هل البديل هو البندقية؟ واي بندقية؟ » البديل قرارات الامم المتحدة وما هو امكان تنفيذ هذه القرارات؟ اذا كان ثمة بديل فليتقدم بهذا البديل ونحن اول من يعمل على تمزيق الاتفاق وتعطيله في هذا المجلس».

* وصفتم قرار وقف النار بانه منزلق؟

- «لا تحاسبوني على اللفظة. ان وقف النار في حال وقوعنا في دوامة الحوار وتكريسنا التقسيم نعم هو منزلق، ووقف النار وفق الشروط التي يمكن ان ترافق مسيرة الحوار وعنصر الوقت ليس معنا على الاطلاق وعندما يتكرس التقسيم الفعلي هناك دول صديقة متحمسة للبنان ستتعطل قدرتها على مساعدة لبنان عندما يتكرس تقسيمه داخلياً وذاتياً. هناك دول ملتزمة ومتعهدة تحرير لبنان من جميع القوات الاجنبية، فاما انها تجد في ذلك ذريعة اذا كانت تفتش عن ذريعة للتراجع عن التزامها واما انها فعلاً تسقط المسؤولية عن نفسها نتيجة الواقع اللبناني الذي هو الانقسام الداخلي والفرز التصفوي بين منطقة ومنطقة. هذا هو المنزلق الذي لا نريد الوقوع فيه والذي حذرنا الحكم من الوقوع فيه».

* بعد فتح دورة استثنائية للمجلس هل تتجهون الى دعوته لعقد جلسة في حضور الحكومة؟

- «ان مجلس النواب اراد فتح دورة استثنائية فكان له ما اراد. على رئاسة المجلس ان تدعو الى عقد جلسة لمناقشة الحكومة والبحث في الموضوع. وستعين هذه الجلسة في الاسبوع المقبل، علماً ان الحيثيات من حيث الاسباب والمسببات بعد الظرف الذي مررنا فيه على المستويين العسكري والسياسي، لا اعتقد ان هناك اسراراً تدعو الحكومة الى الافصاح عنها بعدما اصبحت معروفة لدى الخاص والعام».

* كيف يمكن تخطي الامر الواقع الجديد في الجبل والعودة الى المبادرة الدولية الهادفة الى سحب كل القوات الاجنبية من لبنان؟

- «قلنا ان هناك شرطاً اساسياً لمطالبة الاجنبي بالجلاء عن ارضك، وهو ان تكون قادراً على توحيد سلطتك على ارضك. من هنا كانت اولوية بسط قوات الجيش اللبناني في الشوف وعاليه كتمهيد لا بد منه لمسيرة التحرير حتى لا تكون عقبة امام تحرير الارض من كل القوات الاجنبية ومنعاً للمخطط التقسيمي الذي هو مؤامرة نرجو الا نستسلم في حلقتها الاخيرة».

* الى اي مدى لا تزال المبادرة الاميركية فاعلة وصادقة ومؤثرة على الساحة اللبنانية بعد التطورات الاخيرة؟

- «لا تزال التصريحات والتعهدات الأميركية قائمة ومتكررة في كل يوم تقريباً، ولكن عملياً وعلى الأرض لم نر ان هذه التصريحات تقترن بمواقف على الصعيد التنفيذي، ولا اريد هنا ان ادخل في التفاصيل ولكن لا نزال نتمسك بمصداقية هذه التصريحات وان نضع الولايات المتحدة الاميركية امام تعهداتها خصوصاً ان لبنان اختار هذا الموقف واتخذ هذا الخيار منذ البدء وكانت نتيجته اتفاق ١٧ ايار. المطلوب من الولايات المتحدة ترجمة التزامها وتعهدها الى مواقف عملية على الارض خصوصاً في هذه الفترة الحرجة والدقيقة».

* ما هو تعليقكم على مطالبة الرئيس شمعون بتشكيل حكومة موسعة بدلاً من هيئة الحوار؟

- «لا اعرف ما هو الفرق، بين الحكومة والحوار، وهل ان لجنة الحوار هي ذاتها ستدخل في الحكومة او العكس. في اي حال، للمجلس ان يقرر ما يشاء في هذا الموضوع وكل رئيس كتلة له رأيه المحترم.

اما انا كرئيس مجلس فارى ان طرح الامور المتعلقة بهيكلية النظام والحكم وكل الامور الاصلاحية الجذرية يجب ان يتم وفقاً لنظام المؤسسات الدستورية ووفقاً لمبادىء النظام البرلماني المعمول به اياً كانت هيئات الحوار واياً كانت الحكومات وشكلها موسعة او غير موسعة، ولكن اقول اليوم باولية قضية تحرير الارض على اي بحث يتناول الخطوات المستقبلية بالنسبة الى ميثاق ١٩٤٣ والصيغة اللبنانية المطلوبة».

* كيف يمكن التوفيق بين المواقف المطالبة بالتمسك باتفاق ١٧ ايار والمواقف المطالبة بالغائه، خصوصاً ان هناك مراقبين داخل لجنة الحوار من غلاة الرافضين لهذا الاتفاق؟

- «لا اعرف لماذا يجب ان يكون هناك توفيق؟ هناك حوار والحوار اصلاً ينطلق من آراء متناقضة. وهذا شيء بديهي. هناك موقف يقول بالغاء الاتفاق وهناك موقف آخر يتمسك به. لكن الجواب عن السؤال هو ان المهم النتيجة - الهدف. والهدف ليس الاتفاق في حد ذاته كذلك فان الغاءه ليس هدفاً. والهدف هو تحرير الارض اذا كان ثمة وسائل او اسلوب او خطة او سياسة معينة يمكن ان تؤدي الى تحرير الارض غير اتفاق ١٧ ايار فلا يجوز للمتمسك باتفاق ١٧ ايار ان يبقى على اصراره وتمسكه به بالعكس ايضاً. واذا كان لا مجال غير هذا الاتفاق لتحرير الارض فلا يجوز لمن يطرح الغاءه ان يستمر في هذا الطرح لانه ليس فقط انتقاصاً من سيادة لبنان ومساهمة في المؤامرة على الوجود اللبناني الموحد، بل هو مساهمة في المؤامرة على القضية العربية بدءاً بتصفية الكيان اللبناني».

تصريح الرئيس رشيد كرامي حول ضرورة اسقاط اتفاق السابع عشر من أيار بين لبنان واسرائيل - النهار ١١/ ١/ ١٩٨٤

تحدث كرامي خلال مأدبة غداء اقامها رجل الأعمال السيد طارق فخر الدين في مطعم المنارة في طرابلس، ومما قال:

«نرحب بكم في طرابلس الفيحاء، هذه المدينة المجاهدة الصابرة المكابرة التي تقف بكل عناد وايمان دفاعاً عن الحق وصوناً للسيادة وعملاً من أجل الوحدة الوطنية في نصرة المبادىء القومية والمبادىء الوطنية التي كانت وستبقى الهدف الأول والأخير لنضال هذا الشعب الواقف ابداً في خندق الصمود والتصدي.

من هنا كان اهتمامنا الدائم بأمنها واستقرارها لتنصرف الى القيام بدورها الكبير لأننا كلنا ندرك قيمة الشمال وتأثيره في مسيرة لبنان كله. لأن المؤامرة انما ترمي في جملة ما تسعى اليه الى ضرب دور هذه المدينة وحملها على السقوط في سياسة الإستعمار وكمب ديفيد أو ابعادها عن الساحة والهائها بالصراعات الجانبية. ولكن خسىء اعداؤنا وضلوا الطريق لأنهم يجهلون اصالة هذا الشعب ولا يعرفون تاريخه النضالي الكبير. لذلك كانت كل الظروف، على فظاعتها وبشاعتها، تزول وتخرج طرابلس اشد صلابة وتصميماً على موقفها والذود عن مبادئها وعقيدتها.

من هنا كانت سياستنا وستبقى المحافظة على وحدة ابناء العائلة الطرابلسية وعلى الوحدة الوطنية في منطقة الشمال لأننا نريد ان نؤكد تكراراً ان وحدة لبنان ولأن الشمال كان وسيبقى القلعة التي اسقطت سابقاً وستسقط دائماً اهداف المؤامرة التي تسعى الى التقسيم والتفتيت والتجزئة. ونحن عندما نؤكد على وحدة لبنان رغم كل الجهود والضغوط التي تأتي من الداخل والخارج فذلك لأننا نؤمن بعروبة هذا البلد وبديمومته عضواً فاعلاً في الجامعة العربية ومؤسساً فيها وذلك لأن تاريخ لبنان يشهد على دوره العربي الأصيل، وكل من لا يرى هذا الرأي هو في نظرنا دخيل أو عميل.

ومن هنا نحن إذ نسعى من اجل ان تبقى طرابلس قوية بوحدة ابنائها صامدة بايمانها وتمسكها برسالتها فذلك ليس من اجل طرابلس فحسب ولا من اجل لبنان فقط بل من اجل دنيا العرب، ونحن نريد ان نؤكد ان سياسة كمب ديفيد تسللت في غفلة من الزمن عندما استطاع انور السادات ان يحرف نفسه وفشل في جعل مصر تنحرف عن خط العروبة والتحرر والقومية الصحيحة، وسنثبت للعالم ان لبنان هذا البلد الصغير قادر على ان يسقط كل المخططات الكبيرة. ونحن عندما نتذكر قول بيغن بالمطالبة بالشريط الساحلي من القاهرة حتى بيروت ندرك حقيقة ابعاد المؤامرة وما ينطوي عليه واقع هذا البلد الصغير وسنثبت كذلك ان هذا الشريط الساحلي سيكون المنطلق لتحرير كل البلاد العربية.

ونحن إذ نعي دورنا ونقدر سلبياتنا نشعر بأننا لسنا وحدنا في الساحة بل الى جانبنا كل القوى الوطنية

والتحررية العربية الشريفة وفي طليعتها سوريا الشقيقة بقيادة رئيسها الملهم سيادة الفريق حافظ الأسد.

لذلك فان هذه القوى بتعاونها وتضامنها من وراء سياسة التحرر والتصدي للمؤامرة وكل من يقف فيها ستسعى وستصل باذن الله الى قهر جبروت هذه الدول التي تقف معادية لحقوقنا ساعية الى فرض هيمنتها ومن اجل تأمين مصالحها، وانهم بهذا يجهلون أو يتجاهلون تاريخ هذه الأمة العريق وقدرتها طوال تاريخها على احباط كل ما يحاول ان يمس بسيادتها أو ان يعبث بمصيرها وبكرامتها. وأميركا هذه الدولة الكبيرة ستدرك يوماً وأرجو أن يكون قريباً ان مصلحتها هي بالوقوف الى جانب الحق العربي لا الى جانب الظلم الذي تمارسه اسرائيل لقهر هذه الأمة.

ولا أريد أن أغالي فهذا هو الأسطول الأميركي والقوة المتعددة الجنسية والحديث الشائع في كل مجلس وفي كل دولة ان ما يجري في بلادنا انما يتهدد السلم العالمي. ومن هنا يجب ان نؤكد انه ما لم يتحقق العدل في هذا الوطن العربي فلا شيء عندنا يساوي حقنا وعزتنا ومصيرنا. واذا كانوا يلوحون بالأمن والسلم العالميين فنحن لا يهمنا بعد سلامتنا وكرامتنا وعزتنا سلام في أية بقعة من هذا العالم».

واعتبر ان اللقاء «رمز للقاء الأكبر على المبادىء والأهداف من أجل ان يبقى لبنان بلداً عربياً سيداً حراً مستقلاً، وهذا لن يكون إلا باسقاط اتفاق الاذعان مع الدولة العدوة اسرائيل وعن طريق رص الصف العربي من حول الموقف القومي الذي تقف فيه سوريا صامدة شامخة، والإنتصار ابداً لإرادة الشعب».

بيان الحكومة اللبنانية بإلغاء اتفاق ١٧ أيار مع اسرائيل
اذاعه امين عام مجلس الوزراء شفيق منيمنة في ١٩٨٤/٣/٥

«بدعوة من فخامة رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل، التقى دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ شفيق الوزان والسادة الوزراء في القصر الجمهوري قبل ظهر يوم الاثنين الواقع فيه ١٩٨٤/٣/٥ وجرى عرض للاوضاع الراهنة على الصعيدين الامني والسياسي، وشمل ذلك المحادثات التي تمت في دمشق بين فخامة الرئيس الجميل وسيادة الرئيس الاسد والتي أبرزت توافقاً على نقاط ومرتكزات عدة تشكل مدخلاً لحل الازمة التي تتخبط فيها البلاد.

وقد أوضح فخامة الرئيس ان جملة من الامور المصيرية والدستورية تفرض وجود حكومة بكامل صلاحياتها لمواجهة المسؤوليات المطلوبة، وانه لهذه الاسباب يطلب من دولة الرئيس العودة عن استقالة حكومته، خصوصاً انه لم يصدر بعد مرسوم قبول هذه الاستقالة، وقد سلمه كتاباً بهذا المعنى.

وبنتيجة التشاور ونظراً الى الظروف المصيرية الاستثنائية التي تمر بها البلاد والتي تفرض اتخاذ قرارات ومواقف أساسية، اضافة الى اضطرار الرئيس الجميل الى التغيب عن البلاد لاسباب تتعلق بمصالح الوطن العليا والمصيرية في اطار متابعة مؤتمر الحوار الوطني، ومراعاة لاحكام المادة ٦٢ من الدستور اللبناني، فقد تجاوب رئيس الحكومة مع طلب رئيس الجمهورية العودة عن استقالة حكومته لفترة وجيزة، مؤكداً لفخامة الرئيس رغبته في ان يوفق سريعاً في تأليف حكومة اتحاد وطني جديدة، وسلم الرئيس الوزان الرئيس الجميّل كتاباً بهذا المعنى.

وهنا دعي مجلس الوزراء الى الانعقاد في جلسة، وجرت مناقشة شاملة للشؤون المتعلقة بالوضع الراهن في البلاد، والمخاطر التي تحيق بها على كل صعيد. وبحث مجلس الوزراء في النتائج التي اسفرت عنها المحادثات التي قام بها رئيس الجمهورية ووزير الخارجية والمقتربين في دمشق والتي يهدف منها لبنان الى استعادة وحدة الصف ومتابعة مسيرة الانقاذ واستكمال السيادة على اراضيه وتحقيق الاصلاحات المنشودة، فضلاً عن اعادة النظر في موضوع اتفاق السابع عشر من أيار ١٩٨٣ الذي اعتمده لبنان وسيلة من وسائل تأمين الانسحاب الاسرائيلي من اراضيه، بعدما تحققت عملية الانسحاب عن بيروت، وهو الاتفاق الذي احجم لبنان عن ابرامه، وبالتالي بقي مشروعاً ولم يصبح اتفاقاً مبرماً.

وقد أوضح رئيس الحكومة ان لبنان لم يبرم هذا الاتفاق، وانه يعتبره بحكم الملغى، لانه في كل المناقشات التي دارت في مجلس الوزراء منذ بضعة أشهر، برز هذا الموقف خصوصاً ان اسرائيل تصرفت بما يناقض تعهداتها في الانسحاب. كما ان رئيس الحكومة سبق له ان ابلغ خلال شهر ايلول ١٩٨٣ الامين العام لجامعة الدول العربية هذا الموقف، مؤكداً ان الاتفاق بحكم الملغى.

كما أوضح وزير الخارجية والمغتربين ان الكتاب الذي وجهه لبنان الى الجانب الاميركي المشارك في الاتفاق جواباً عن كتاب الجانب الاسرائيلي باشتراط الانسحاب السوري الفلسطيني يؤكد حق لبنان في تعليق الاتفاق او الغائه مع حفظ لبنان حقه في متابعة تأمين الانسحاب بشتى الطرق التي يراها مناسبة.

وبما ان كل المستجدات الطارئة على الساحة اللبنانية تفرض التخلّي عن هذه الوسيلة التي كانت معتمدة لتحقيق هذه الغاية، وبالتالي الغاء هذا الاتفاق ومتابعة تحقيق الانسحاب بكل الطرق المفيدة الاخرى حتى استكمال تحرير جميع الاراضي اللبنانية، لذلك ان مجلس الوزراء بعد اطلاعه على نص المادتين ٥٦ و٥٧ من الدستور اللبناني الذي يلزم رئيس الجمهورية نشر القانون المرسل من المجلس النيابي خلال فترة محددة او اعادته.

وحيث ان رئيس الجمهورية لم يصدر القانون الذي أقره المجلس النيابي في تاريخ ١٤ حزيران ١٩٨٣ والمتعلق باجازة المجلس ابرام الاتفاق الموقع بين ممثلي الحكومة اللبنانية واسرائيل ومشاركة الولايات المتحدة الاميركية بصفتها شاهداً على الاتفاق، ولم يقم رئيس الجمهورية برد القانون الى المجلس النيابي خلال المدة المحددة،

لذلك قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في تاريخ ٥ آذار ١٩٨٤ برئاسة رئيس الجمهورية ما يأتي:

١ - الغاء قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٤/٥/١٩٨٣ والقاضي بالموافقة على الاتفاق المشار اليه الموقع في تاريخ ١٧ أيار ١٩٨٣ بين ممثلي الحكومة اللبنانية واسرائيل ومشاركة الولايات المتحدة بصفتها شاهداً، كما قرر الغاء هذا الاتفاق غير المبرم واعتباره باطلاً وكأنه لم يكن والغاء كل ما يمكن ان يكون ترتب عليه من آثار.

٢ - ابلاغ هذا القرار الفرقاء الموقعين الاتفاق.

٣ - قيام الحكومة اللبنانية بالخطوات اللازمة التي تؤدي الى وضع ترتيبات وتدابير امنية تؤمن السيادة والامن والاستقرار في جنوب لبنان وتمنع التسلل عبر الحدود الجنوبية وتحقق انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي اللبنانية».

نص بيان الحكومة الأسرائيلية
بصدد إعلان الغاء اتفاق ١٧ أيار بين اسرائيل ولبنان

«لقد تم التوصل الى اتفاق ١٧ ايار بين لبنان واسرائيل بعد محادثات حرّة بين البلدين، وبالاشتراك الفعلي للولايات المتحدة. وصادق عليه كذلك المجلس النيابي اللبناني بغالبية ساحقة وعبّر عن سيادة واستقلال لبنان.

«وجاء الاتفاق ليفتح عهداً جديداً من العلاقات بين لبنان واسرائيل، وليضع حداً ادنى من الترتيبات الأمنية وانسحاب القوات الغربية من لبنان.

«ان سوريا هي العقبة الرئيسة أمام استقلال لبنان وتوسيع نطاق حلبة السلام في الشرق الاوسط. لهذا شرعت سوريا، مباشرة بعد توقيع اتفاق ١٧ ايار، في العمل على الغائه بواسطة العنف والاذعان.

«لقد اخضعت سوريا حكومة لبنان واجبرتها على توقيع كتاب استسلام يقضي بحكم الاعدام على سيادة لبنان واستقلاله.

«ان اسرائيل تدين في شدة التدخل السوري والغاء الاتفاق. ونظراً الى كون لبنان غير قادر في هذه الحال على تنفيذ التزاماته الدولية والحيلولة دون عودة الجنوب من جديد ليكون قاعدة لعمليات ارهابية ضد اسرائيل، فان اسرائيل قادرة بنفسها على ايجاد الطرق الكفيلة بتأمين أمنها.

«ومع ذلك، ستواصل اسرائيل تَكُنُّ الصداقة للشعب اللبناني خصوصاً للذين تقيم معهم علاقات متينة منذ زمن بعيد.

«وترجو اسرائيل ان يفلح لبنان في انقاذ سيادته والتحرر من الهيمنة السورية. وهي مستعدة، وفي هذا الوقت بالذات، لتنفيذ اتفاق ١٧ ايار».

رد فعل الأتحاد السوفياتي

على الغاء اتفاق ١٧ أيار بين لبنان واسرائيل - العمل ١٩٨٤/٣/٦

أعلن في موسكو ودمشق ان النائب الأول لرئيس الوزراء السوفياتي أحد أكبر الشخصيات في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الحاكم السيد حيدر علييف سيزور سوريا في النصف الأول من آذار الجاري بدعوة من حكام سوريا.

وبينما ركّزت وكالتا «تاس» السوفياتية و«سانا» السورية على أن الزيارة أرجئت باتفاق البلدين بسبب وفاة الرئيس السوفياتي يوري أندروبوف، قال دبلوماسيون ان موسكو تهدف، من ورائها الى زيادة تورطها في الشرق الأوسط.

ويوفر الاتحاد السوفياتي لسوريا، وهي أوثق حليف عربي له، دعماً عسكرياً وسياسياً قوياً لكنه تفادى حتى الآن دوراً مباشراً في النزاع في لبنان. واضاف الدبلوماسيون أن موسكو تبدو الآن مهتمة باغتنام فرصة الاذلال الذي ترى انه لحق بواشنطن وحلفائها في لبنان.

ويتوقع ان يتشاور علييف ايضاً مع الرئيس السوري حافظ الأسد في الحرب بين ايران والعراق التي تعتقد موسكو انها باتت الآن تهدد بجر دولتين جارتين الى مواجهة.

وعلييف (٦٠ سنة) أول مسؤول كبير في الكرملين يزور سوريا منذ أربع سنوات. وقال دبلوماسيون عرب وغربيون ان موسكو لعبت لعبة انتظار دبلوماسية في الشرق الأوسط في الأعوام القليلة الماضية يبدو انها اخذت تعطي ثمارها. وأضافوا ان الغاء اتفاق ١٧ أيار سيمثل انتصاراً لأساليب الكرملين. لكن هذا يمثل تناقضاً حاداً مع الاذلال الذي لحق بسوريا وقواتها المجهزة بمعدات سوفياتية عندما دخلت القوات الاسرائيلية لبنان العام ١٩٨٢.

وقال دبلوماسي عربي «لقد كانوا (السوفيات) واقفين جانباً يراقبون الأميركيين يغطسون أكثر وأكثر في المستنقع. والآن وقد تشوهت سمعة الولايات المتحدة، يستطيعون تقديم أنفسهم كسعاة سلام».

وقد استخدم الاتحاد السوفياتي الدعم العسكري الأميركي لحكومة الرئيس أمين الجميّل وقوداً لحملة قوية على ما يصفه بـ«العدوان الأميركي» في العالم.

واشار مراقبون، اضافة الى مكسب الغاء اتفاق ١٧ ايار، الى ان الفيتو السوفياتي الذي اعلن الأسبوع الماضي في مجلس الأمن ضد مشروع فرنسي لاحلال قوة دولية محل القوة المتعددة الجنسيات في لبنان، قد يضمن للسوريين وحلفائهم اللبنانيين مزايا افتراضية على الصعيد العسكري.

ويشير الفيتو، دبلوماسياً مرة أخرى، الى أهمية الاتحاد السوفياتي في عملية تسوية أزمة الشرق الأوسط. ويوضح حدود الجهود الغربية.

كذلك، لاحظ المراقبون ان زيارة علييف تأتي قبل الحلقة الثانية من «مؤتمر الحوار الوطني اللبناني»، لمناقشة خيارات سوريا التي تتمتع بصفة «المراقب» في المؤتمر.

ولا ينبع اختيار علييف للقيام بمهمة في الشرق الأوسط من صفة كونه عضواً في القيادة السياسية بل لأنه مسلم ايضاً. ويعتقد أن زيارته من شأنها توثيق الروابط السورية - السوفياتية التي تقوم على أساس معاهدة الصداقة والتعاون المبرمة في تشرين الأول ١٩٨٠. وقد أرسلت موسكو بمقتضاها الى دمشق الآلاف من المستشارين وعوضت الخسائر المادية التي تكبّدتها، بما قيمته ٢,٥ مليار دولار منذ حزيران ١٩٨٢ وفقاً لما ذكرته مصادر اسرائيلية.

من جهة اخرى، يرى المحللون ان العلاقات السوفياتية - السورية لها أهميتها القصوى في نظر الكرملين الى حد ان الاتحاد السوفياتي لم يتردد «عندما نشبت الخلافات بين «الفلسطينيين» في أن يتقبل نوعاً من الفتور في علاقاته مع منظمة «التحرير» الفلسطينية التي كانت دائماً ممتازة».

ويسوق المحللون دليلاً الى ذلك المكان الذي خصص لياسر عرفات في المنصّة الرسمية ابان تشييع جنازة اندروبوف في ١٤ شباط الماضي، اذ جلس في صف الوفود الغربية، بينما جلس ابان تشييع جنازة ليونيد بريجنيف (قبل ذلك بخمسة عشر شهراً) بين ممثلي الدول التي تعتبر في نظر الكرملين «صديقة».

ويرى المراقبون ان زيارة عليف ترمي الى أن تتدعم «عن طريق سوريا» الفكرة الرئيسة للسياسة السوفياتية في الشرق الأوسط وهي عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة وباشتراك «جميع الأطراف المعنيين» وعلى رأسهم الاتحاد السوفياتي نفسه.

وتتيح هذه الفكرة التي اقترحها بريجنيف العام ١٩٨٢ وطرحت مرات عدة منذ ذلك الحين، لموسكو ان تستعيد مكانتها في الشرق الأوسط الذي يعتبره الكرملين منطقة «أميركية». لكنها تصطدم برفض اسرائيل والولايات المتحدة التي تستطيع هي أيضاً استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن.

وكان الاتحاد السوفياتي أسرع أمس في اعلان الغاء الاتفاق اللبناني - الاسرائيلي «غير المتكافىء والمكبّل» الذي ما برح يدينه منذ أن وقع في أيار الماضي.

وقالت وكالة «تاس» الرسمية في تقرير لها من بيروت ان متحدثاً باسم الحكومة اللبنانية أعلن «الغاء الاتفاق غير المتكافىء والمكبل مع اسرائيل الذي يتعارض مع حقوق لبنان الوطنية الشرعية». وأضافت ان الاتفاق وقع «في ظل ضغوط فظة من الولايات المتحدة وحليفتها في التحالف الاستراتيجي المعادي للعرب، اسرائيل، وقد يؤدي في الواقع الى سيطرة اسرائيلية متزايدة على جنوب لبنان، منكراً على السلطات اللبنانية امكان ممارسة سلطاتها على المنطقة كلها... ان لبنان لا يستطيع أن يطلب مساعدة من أي بلد آخر ليست له علاقات دبلوماسية مع اسرائيل. وفي الوقت نفسه تنال تل أبيب حرية كاملة في التحرك اللصوصي على الأرض اللبنانية ضد القوى اللبنانية الوطنية وحركة المقاومة الفلسطينية».

وقالت «تاس» ان الاتفاق «يسهل ازدياد الوجود الامبريالي، وعلى رأسه الولايات المتحدة، في لبنان».

وأضافت «ان الولايات المتحدة، عاملة تحت شعار ما يسمى القوة المتعددة الجنسيات، تدخلت مباشرة في النزاع اللبناني، وكانت الأماكن السكنية موضوعاً للقصف الوحشي والمتكرر للمدفعية البحرية والطيران الذي زرع الموت والدمار». وختمت ان الاتفاق اصبح «واحداً من أهم العقبات في طريق حل عادل للأزمة اللبنانية».

رد فعل الولايات المتحدة الأميركية
على الغاء اتفاق ١٧ أيار بين لبنان واسرائيل - العمل ١٩٨٤/٣/٦

قالت الولايات المتحدة امس انها تأسف لقرار لبنان الغاء الاتفاق مع اسرائيل في شأن انسحاب القوات. وتابعت ان اولئك المسؤولين عن رفض الاتفاق يتحملون مسؤولية ايجاد صيغة اخرى لضمان الانسحاب الاسرائيلي. لكن بياناً تلاه المتحدث باسم الخارجية جون هيوز-تعهد ايضاً «بأن الولايات المتحدة لا تنوي التخلي عن شعب لبنان او حكومته الشرعية».

وقال «ان الولايات المتحدة قامت بدور الوساطة في المفاوضات التي ادت الى التوصل الى اتفاق سحب القوات وكانت كذلك شاهداً على توقيعه».

اضاف «ان هذا الاتفاق لا يزال يمثّل الصيغة الوحيدة المتفق عليها لضمان انسحاب اسرائيل من لبنان والمصالح الامنية المشروعة لاسرائيل في شكل يتمشى مع الحفاظ على السيادة اللبنانية».

وقال «ان لبنان في حاجة الى علاقات سلمية تعاونية مع جميع جيرانه، وان على اولئك المسؤولين عن رفض الاتفاق ان يتحملوا مسؤولية ايجاد صيغة تفاوضية بديلة لتحقيق انسحاب اسرائيل من الأراضي اللبنانية».

واوضح «ان الولايات المتحدة لا تعتزم في الوقت ذاته التخلّي عن شعب لبنان او حكومته الشرعية. وان المساعي الدبلوماسية مستمرة لوضع نهاية للقتال والتوصل الى حل سياسي للنزاعات اللبنانية».

وقال «ان الولايات المتحدة ستسهم في هذه العملية» معرباً عن استعدادها لمواصلة تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية ملائمة للبنان.

واكد «ان الولايات المتحدة ستتخذ كل الاجراءات الملائمة لضمان حماية الافراد الاميركيين والممتلكات في لبنان حماية تامة».

وتابع يقول «ان اهدافنا الطويلة الاجل لم تتغير وهي: استعادة لبنان استقلاله ووحدته وسيادته وانسحاب جميع القوات الاجنبية من اراضيه وحماية امن الحدود الشمالية لاسرائيل... وان واشنطن تعارض تقسيم لبنان لانه لن يؤدي الا الى زيادة عدم الاستقرار فيه».

وقال «ان الشرق الاوسط منطقة ذات اهمية حيوية بالنسبة الى الولايات المتحدة واصدقائها وحلفائها، وستواصل الولايات المتحدة اهتمامها العميق ودورها في المساعي الرامية الى حل المشكلة العربية - الاسرائيلية وغيرها من المشاكل الخطيرة في الشرق الاوسط»...

ويعتبر قرار الرئيس الجميل الغاء الاتفاق، هزيمة دبلوماسية رئيسية بالنسبة الى ادارة الرئيس ريغان عموماً ووزير الخارجية جورج شولتز خصوصاً، وهو يوضح بالتالي هيمنة سوريا على لبنان وتراجع التأثير الاميركي والاسرائيلي فيه. وتجدر الاشارة الى ان اتفاق ١٧ ايار يمثل المكسب الوحيد الذي حصلت عليه اسرائيل من عمليتها العسكرية صيف العام ١٩٨٢...

ويترك قرار الالغاء الولايات المتحدة ايضاً من دون اي دور دبلوماسي فعّال في لبنان، وهو الوضع الذي وصفه مسؤول كبير في الخارجية بأنها «عودة للسياسة الاميركية الى نقطة الصفر».

ويقول مسؤولون كبار في الخارجية الاميركية ايضاً ان فشل العملية الاميركية، التي تجلت في هذا الاتفاق، قد يعني بقاء طويلاً للقوات الاسرائيلية والسورية في لبنان وزيادة لاحتمالات نشوب حرب بين سوريا واسرائيل.

والمعروف ان اسم شولتز مرتبط بالاتفاق الذي ساعد على التوصل اليه عبر رحلات مكوكية شاقة استمرت اسبوعين بين بيروت والقدس. وعلى رغم ان كل الاجواء كانت تبشر بأن الاتفاق في طريقه الى الزوال، فقد اصرّ شولتز على موقفه قائلاً: «انني اعتقد انه اتفاق جيد».

وفي نظر الخبراء، في داخل الادارة الاميركية وفي خارجها، لم يحظ الاتفاق بأي فرصة واقعية، لأن سوريا لم تكن موضع تشاور في شأنه. ولان مصالحها التاريخية في لبنان لم تؤخذ في الحسبان.

والمعروف ان الاتفاق يدعو الى انسحاب اسرائيلي من لبنان في مقابل تنازلات امنية وسياسية، لكن في نص جانبي، اصرّت اسرائيل على انها لن تنسحب قبل سوريا.

والمعروف ايضاً ان الحكومة اللبنانية لم تكن طرفاً في هذا النص الجانبي، خلافاً للولايات المتحدة التي تبنت مطلب اسرائيل، لكن ذلك اعطى سوريا حق نقض الاتفاق من خلال رفضها الانسحاب.

وقد اعتقد شولتز في ثقة ان سوريا ستسحب قواتها مع وجود اتفاق يمهد لانسحاب اسرائيل، وزار دمشق مرتين في محاولة لاقناع الرئيس حافظ الاسد بذلك، لكن الاخير طالب في المقابل بالغاء الاتفاق.

وقد تحول الاتفاق محوراً لآمال واشنطن في التوصل الى حل دبلوماسي في لبنان يخدم مصالح الولايات المتحدة واسرائيل، لكن الغاءه امس وانسحاب المارينز من بيروت قبل اسبوع، شكّلا هزيمة سياسية لا يمكن للادارة الاميركية نسيانها سريعاً.

ولعل بارقة الامل الوحيدة بالنسبة الى واشنطن تتمثل في ان الغاء الاتفاق قد انقذ رئاسة الجميّل موقتاً، خصوصاً ان مسؤولين اميركيين كانوا يتكهنون في الاسبوعين الاخيرين بأن الاتفاق والجميّل قد يسقطان.

لكن ثمن البقاء في السلطة كان مرتفعاً، اذ انه بتلبية مطلب سوريا، كان يعرف ان دمشق اصبحت الآن في موقع من يملي الاحداث في لبنان، بما فيها اقامة حكومة جديدة تعقب جولة ثانية من الحوار الوطني بين الجميّل ومعارضيه.

وقد جاهد شولتز في شكل كبير لثني الرئيس اللبناني عن الغاء الاتفاق، لكنه في النهاية لم يستطع تأمين الدعم العسكري الذي طلبه الجميّل في مقابل ذلك.

وكشف مصدر دبلوماسي لبناني الاسبوع الماضي، ان المستشار وديع حداد أبلغ شولتز في صراحة ان الجميّل استنفد كل الوسائل امام معارضيه وانه لا يستطيع المضي في دعمه وحيداً اكثر من ذلك.

واضاف ان حداد طالب واشنطن بتدخل سلاحي الجو والبحر الاميركيين لسحق اي هجمات جديدة تشنّها قوات المعارضة المدعومة من سوريا، لكن شولتز رد انه مكبّل اليدين، الامر الذي اجبر الجميّل على الذهاب الى دمشق توصّلاً الى التطور الذي اعلن امس.

وكان وزير الخارجية الاميركية ألمح الى انه تخلّى عن الاتفاق في بيان مفاجىء في ١٥ شباط الماضي قال فيه: «اننا مستمرون في دعم اتفاق ١٧ ايار وعلى هؤلاء الذين يعارضونه ان يتحملوا مسؤولية ايجاد صيغة بديلة تؤدي الى انسحاب اسرائيل».

وشدد في مقابلة اجريت معه الاسبوع الماضي على ضرورة ابقاء الدور الدبلوماسي الاميركي فاعلاً في لبنان، لكنه وصف هذا الدور بأنه «مختلف نوعاً ما» عمّا كان عليه في وقت سابق عندما كانت الآمال قوية. وقال ان واشنطن «تحاول الآن تقويم ما يحدث على الارض».

رد الفعل الأردني على الغاء اتفاق ١٧ ايار

قال العاهل الأردني الملك حسين إنه يعتقد «أن التطورات الأخيرة في لبنان هي تطورات ايجابية، وأن الأردن كان دائماً ضد الاتفاق اللبناني - الإسرائيلي الذي ألغته الحكومة اللبنانية».

أضاف ان «الأردن وقف دائماً مع سيادة لبنان واستقلاله».

وقال الحسين رداً على سؤال في شأن خطر تقسيم لبنان، انه يتمنى ان يتجاوز الجميع هذه المرحلة الدقيقة وأنه يعتبر ان «الحلّ سيبقى ناقصاً ما لم يتم انسحاب اسرائيل من الجنوب اللبناني».

أضاف: «ان الحل العادل والشامل في المنطقة لا يتحقق إلا بانسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة وأن الأردن يتحرك في كل المجالات لتحقيق هذا الهدف».

رد الفعل المصري على الغاء اتفاق ١٧ ايار بين لبنان واسرائيل
العمل ٧/ ٣/ ١٩٨٤

اجمعت ردود الفعل العربية امس على الارتياح لقرار الحكومة اللبنانية الغاء الاتفاق مع اسرائيل، في وقت تميّزت مصر عنها بابداء ما يبدو انه «تفهم» لهذا القرار.

الّا ان بياناً لكمال حسن علي وزير الخارجية لم يتضمن شيئاً يشير مخاوف اسرائيل من ان تخلي دولة عربية عن اتفاق اشرفت عليه الولايات المتحدة مع اسرائيل قد يؤدي الى تراجعات اخرى.

وبعد قرار لبنان، تصبح مصر مرة اخرى باتفاقي، كامب ديفيد ومعاهدة سلام عام ١٩٧٩ مع اسرائيل الدولة العربية الوحيدة التي لها اتفاقات مع اسرائيل.

وقال علي في تصريحه للصحافيين «ان الظروف التي صاحبت توقيع الاتفاق الاسرائيلي - اللبناني والحقائق السياسية في لبنان تجعل للاتفاق طبيعة خاصة».

واضاف قائلاً ان مصر لاحظت قرار الحكومة اللبنانية واهتمامها بترتيبات امنية في جنوب لبنان و«نعتقد ان ذلك يلبي مطالب كل الاطراف».

ورداً على سؤال قال «ان ما يهم الآن هو التركيز على تحقيق السلام والاستقرار في لبنان (...) وانسحاب كل القوات الاجنبية منه».

واشاد معلقون صحافيون عرب امس بالغاء الاتفاق كانتصار على اسرائيل. وخصصت الصحف الاردنية مقالاتها الافتتاحية للحديث عن الالغاء. واكدت في مجموعها ان قرار الحكومة اللبنانية يشكل فشلاً بالنسبة الى اسرائيل والدبلوماسية الاميركية.

وترى صحيفة «الدستور» ان الغاء الاتفاق يعني «ان الحملة العسكرية التي قامت بها اسرائيل ضد لبنان في صيف ١٩٨٢ تحولت الى فشل سياسي كامل ستكون له عواقبه الخطيرة على المجتمع الاسرائيلي نفسه».

وتضيف الصحيفة ان واشنطن هي «الخاسر الثاني لان الولايات المتحدة اشرفت على هذا الاتفاق وايدته». وترى الصحيفة ان هذا الالغاء هو ايذان «بتراجع المد» الاميركي ضد الدول العربية «ويمهد السبيل موضوعياً لالغاء اتفاقات ثنائية اخرى ابرمتها اسرائيل مع دولة عربية». (مصر).

وعكست صحيفتا «صوت الشعب» و«الرأي» في مقاليها الافتتاحيين وجهة النظر نفسها. فالصحيفة الاولى ترى «ان الغاء الاتفاق يدفع باسرائيل في طريق مسدود سواء عسكرياً او سياسياً وهو ما لم تعرفه الدولة العبرية في تاريخها من قبل. فقد اعتقدت اسرائيل ان في امكانها ان تفرض شروطها وسلامها المزعوم على بلد عربي بقوة السلاح».

واضافت الصحيفة ان اقدام «لبنان الممزق» على الغاء الاتفاق يجب ان يحمل اسرائيل على «اعادة تقويم» استراتيجيتها الاقليمية في مجملها.

اما صحيفة «الرأي» فترى ان الغاء الاتفاق يشكل «الانتصار الاول للمقاومة اللبنانية» بينما تساءلت صحيفة «جوردان تايمز» التي تصدر باللغة الانكليزية عن «النتائج المترتبة على القرار اللبناني» وعما اذا كان «في امكان سوريا ان تطرد اسرائيل من جنوب لبنان».

وفي تونس، اوضحت وكالة الانباء الفلسطينية «وفا» مساء امس ان «منظمة التحرير» تلقت بارتياح نبأ الغاء الاتفاق.

واضافت الوكالة الفلسطينية ان «منظمة التحرير» وصفت الغاء الاتفاق بأنه «كسب كبير يدفع بالضرورة السياسة الاميركية في المنطقة بالفشل ويدل الى اخفاق التوسع الصهيوني في لبنان». واوضحت الوكالة ان «منظمة التحرير» لا تساند ايضاً عروبة لبنان واستقلاله ووحدته»!!

ردّ الفعل الفرنسي على الغاء اتفاق ١٧ أيار

الذي جاء على لسان وزير الدفاع شارل ايرنو خلال زيارته للكويت بتاريخ ٦/٣/١٩٨٤ ـ العمل ٧/٣/١٩٨٣

ذكر وزير الدفاع الفرنسي شارل ايرنو في الكويت ان الغاء الاتفاق اللبناني ـ الأسرائيلي الذي عقد في ١٧ ايار يعد «مسألة لبنانية بحت».

وتحدث ايرنو في مؤتمر صحافي عن انسحاب القوة الفرنسية من بيروت وأوضح ان هذه القوة لن تنسحب من بيروت.

وقال «انها ستغادر بيروت وتعود الى فرنسا عندما تنتهي من اداء مهمتها»

رد الفعل الكويتي

على الغاء اتفاق ١٧ أيار بين لبنان واسرائيل ـ النهار ٧/٣/١٩٨٤

رحبت أمس الكويت بالغاء الإتفاق اللبناني ـ الإسرائيلي وأعرب الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتي على أمله في ان تؤدي هذه الخطوة الى المحافظة على وحدة لبنان وإعادة الأمن والإستقرار اليه.

وحض الشيخ صباح اللبنانيين على جعل الغاء الإتفاق «بداية لتجاوز الخلافات والعمل لمصلحة لبنان».

رد الفعل الصيني

على الغاء اتفاق ١٧ أيار بين لبنان واسرائيل - النهار ٧/ ٣/ ١٩٨٤

في أول موقف من نوعه يكشف تحولاً في سياسة الصين الخارجية، قالت بكين أمس أن التطورات الأخيرة للأزمة اللبنانية اثبتت ان الإتحاد السوفياتي «قوة يجب الإعتراف بها في تسوية للأزمة في الشرق الأوسط».

وجاء هذا الموقف الجديد للصين في سياق تعليق لوكالة «الصين الجديدة» الحكومية اعتبر ان تخلي لبنان عن اتفاق ١٧ أيار مع اسرائيل يشكل نجاحاً للإتحاد السوفياتي ويدشن حقبة جديدة من التنافس بين القوتين العظميين.

وأكد التعليق ان الإتحاد السوفياتي فرض حضوره في منطقة الشرق الأوسط عبر مساندة الجهود التي بذلتها سوريا «لمقاومة ضغوط الولايات المتحدة واسرائيل والتوصل الى الغاء الإتفاق اللبناني - الإسرائيلي». كذلك أكد أن «الفيتو» السوفياتي على مشروع القرار الفرنسي في مجلس الأمن لإحلال قوة دولية مكان القوة المتعددة الجنسية في بيروت، وضع الولايات المتحدة «في موقع صعب للغاية لأن الإنعكاسات المترتبة على الغاء الإتفاق اللبناني - الإسرائيلي تتجاوز لبنان وتعيد طرح الأسس لإتفاقي كمب ديفيد في المنطقة». واستخلص ان «خطة السلام للرئيس رونالد ريغان تلقت ضربة جدية».

ورأت الوكالة ان السبب الرئيسي لسقوط اتفاق ١٧ أيار هو «سياسة العدوان والتوسع» التي تمارسها اسرائيل، ورفضها سحب قواتها من لبنان، علماً أن اسرائيل لم تكن لديها النية أبداً لتطبيق هذا الإتفاق الذي «تخلت عنه في النهاية».

وخلصت الى أن «حقبة جديدة من التنافس ستظهر بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي عقب الغاء الإتفاق»، وان لبنان «عليه اجتياز طريق طويل قبل ان يتمكن من استعادة سيادته ووحدة أراضيه وان يكن في امكانه ان يأمل في فترات قصيرة من الأستقرار».

ردّ الفعل السوري

على الغاء اتفاق ١٧ أيار الذي اعلنه بخطاب نيابة عن الرئيس السوري نائبه زهير مشارقة في ٨ آذار ١٩٨٤ - صحف ٩/ ٣/ ١٩٨٤

قالت سوريا ان الغاء اتفاق ١٧ أيار اللبناني - الإسرائيلي هو دعوة للشعب في مصر «لتصعيد النضال لإسقاط اتفاقات كامب ديفيد». جاء هذا في كلمة ألقاها الأمين القطري لحزب البعث محمد زهير مشارقة نيابة عن الرئيس السوري حافظ الأسد في حفل افتتاح المؤتمر الرابع للإتحاد العام النسائي الذي حضره رئيس وأعضاء الوزارة وكبار المسؤولين في الدولة والحزب ووفود نسائية من ٣٢ بلداً عربياً وأجنبياً.

وقال «ان اسقاط اتفاق ١٧ أيار بين لبنان واسرائيل ينطوي على معنى تاريخي ستكون له نتائجه البعيدة في هزيمة الإمبرياليين الأميركيين والصهيونيين ومخططاتهم الموضوعة للمنطقة العربية. كما ستكون له نتائج حاسمة في قطع الطريق على اللاهثين وراء الحلول الإستسلامية كما هو دعوة للشعب في مصر الى تصعيد النضال لإسقاط اتفاقات كامب ديفيد».

أضاف «اننا نهنىء الشعب اللبناني الشقيق بهذا الإنتصار ونؤكد له ان سوريا ستقف الى جانب الحوار الوطني وستبذل كل الجهود الممكنة لتحقيق الوفاق الوطني وانقاذ اللبنانيين من ويلات الحرب الأهلية

وكانت القيادة السوفياتية أعربت عن ارتياحها وترحيبها بالغاء اتفاق ١٧ أيار بين لبنان واسرائيل. جاء ذلك في برقية تلقاها الرئيس السوري حافظ الأسد من الزعيم السوفياتي الجديد قسطنطين تشيرنكو.

وذكرت البرقية، التي نشر نصها في دمشق أمس، ان القيادة السوفياتية تعرب عن ارتياحها وترحيبها بالغاء اتفاق ١٧ أيار الذي «ارادت الولايات المتحدة واسرائيل فرضه على لبنان».

ووصفت البرقية هذا الإلغاء بأنه «خطوة سلمية تبعث على الإرتياح البالغ وتشكل انتصاراً للقضية العربية». وأشادت البرقية بالقيادة السورية «لدورها في تحقيق خطوة الغاء الإتفاق الإستسلامي».

وكان لبنان أعلن الإثنين الماضي الغاء الإتفاق المعقود برعاية الولايات المتحدة بعدما جوبه برفض شديد من سوريا التي يدعمها الإتحاد السوفياتي.

وكان الرئيس السوري قد اتصل هاتفياً بالرئيس اللبناني في الخامس من آذار ١٩٨٤ وهنأه بالغاء لبنان الإتفاق وذكر المتحدث الصحفي باسم القصر الجمهوري السوري ان هذه التهنئة جاءت عندما اجرى الرئيس الأسد اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الجميّل ووصف الغاء الإتفاق بأنه انتصار لشعب لبنان ولسعب سوريا وللأمة العربية، وإن سوريا ستقف دوماً إلى جانب نضال لبنان من أجل سيادته واستقلاله وعروبته.

الموقف السعودي

من الغاء اتفاق ١٧ أيار بين لبنان واسرائيل

جرى اتصال هاتفي بين عاهل السعودية الملك فهد بن عبد العزيز والرئيس السوري حافظ الأسد فهنأه فهد «بالنجاح الذي تحقق بالغاء اتفاق ١٧ أيار» بين لبنان واسرائيل.

ونسبت اذاعة دمشق، التي بثت النبأ، إلى الملك السعودي قوله «ان هذا الإلغاء يشكّل انتصاراً كبيراً للأمة العربية جمعاء».

في الرياض تحدثت الإذاعة السعودية الرسمية في تعليقها اليومي عن «ايجابيات» في الموقف الذي اتخذته الحكومة اللبنانية من الإتفاق تمثلت في الآتي:

«أولاً: الإنفراج الأمني على محاور القتال في العاصمة اللبنانية، الذي جاء ثمرة لاتفاق وقف النار الذي اعلن عقب اعلان الغاء الإتفاق مع العدو الإسرائيلي.

ثانياً: عدول السيد شفيق الوزان رئيس الوزراء اللبناني عن استقالته التي كان قد تقدم بها الى الرئيس الجميّل في خطوة اعتبرها المراقبون تكريساً للعمل الوطني اللبناني الذي يستهدف تضافر الجهود في المرحلة الحاسمة من تاريخ لبنان، خصوصاً ان الرئيس اللبناني سيسافر الى سويسرا للإشتراك في الجولة الثانية من مؤتمر الحوار الوطني، الأمر الذي لا يجوز معه، كما قال الرئيس الجميّل، ان تبقى البلاد من دون حكومة.

ثالثاً: اعلان موعد الجولة الثانية من مؤتمر المصالحة الوطنية اللبنانية في ١٢ آذار الجاري في لوزان في سويسرا، وما ذكر عن توسيع تمثيل الطوائف والتيارات السياسية في هذه الجولة التي كانت قد اقتصرت في المرحلة الأولى منها على ثماني شخصيات تشمل أيضاً مندوبين عن بعض الطوائف الأخرى.

وهنا يلاحظ المراقبون ان الحكومة اللبنانية ترى في توسيع التمثيل في الجولة الثانية من مؤتمر المصالحة الوطنية فرصة للخروج بنتائج جماعية تحظى بموافقة الجميع مما يضمن لها صفة الإستمرار والدعم من الجميع.

رابعاً: ما سجله المراقبون من ترحيب في أوساط المعارضة اللبنانية بالغاء الحكومة الإتفاق مع العدو الإسرائيلي، وهو ما اعتبر مؤشراً ايجابياً يجدد الأمال في نجاح الجولة الثانية من مؤتمر المصالحة الوطنية، والذي كان هذا الإتفاق يشكل العائق الرئيسي في الجولة الأولى من المؤتمر.

وفي هذه الأثناء يتوقع أن تسجل الجولة الثانية من المؤتمر نجاحاً ملموساً باعتبار ان الحكم اللبناني استطاع، بالغاء الإتفاق ان يكسر حال الجمود التي كانت تعتري مواقف الأطراف المختلفين.



فهرس الجزء الثاني

رقم الصفحة	العنوان

رقم الصفحة	العنوان

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

رقم الصفحة	العنوان
٢٧٥	مذكرة «الحركة الوطنية» إلى مؤتمر القمة العربي في فاس سنة ١٩٨١
٢٧٧	جدول الأعمال الرسمي لقمة فاس سنة ١٩٨١
٢٧٨	ورقة العمل اللبنانية إلى مؤتمر فاس سنة ١٩٨١
٢٧٩	ورقة العمل السورية إلى مؤتمر فاس سنة ١٩٨١
٢٨٠	التعديلات على جدول أعمال القمة العربية في فاس سنة ١٩٨١
٢٨١	كلمة وزير الخارجية اللبنانية لافتتاح اجتماعات وزراء الخارجية العرب في فاس سنة ١٩٨١
٢٨٣	كلمة أمين عام الجامعة العربية في الجلسة الأفتتاحية لوزراء الخارجية العرب في فاس سنة ١٩٨١
٢٨٤	الخطاب الرسمي لوزير الخارجية اللبنانية في مؤتمر فاس سنة ١٩٨١
٢٨٦	قرار قمة فاس العربية سنة ١٩٨١ حول جنوب لبنان
٢٨٧	بيان تأجيل مؤتمر القمة العربي في فاس سنة ١٩٨١
٢٨٧	بيان مؤتمر وزراء الخارجية العرب في تونس سنة ١٩٨٢
٢٨٩	وثيقة الهيئة المصغّرة المكلفة بوضع مشروع استراتيجية عربية شاملة للدفاع عن جنوب لبنان في تونس سنة ١٩٨٢
٢٩١	بيان الهيئة المصغّرة حول حماية جنوب لبنان في تونس سنة ١٩٨٢
٢٩١	تصريح أمين عام جامعة الدول العربية عند اختتام جلسات مؤتمر وزراء الخارجية العرب في تونس في أذار سنة ١٩٨٢
٢٩٢	ورقة العمل اللبنانية إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب في ٢٧ حزيران سنة ١٩٨٢
٢٩٣	برقية السفير السعودي علي الشاعر إلى الشيخ بشير الجميّل في تموز ١٩٨٢
٢٩٣	ثوابت الشيخ بشير الجميّل إلى اللجنة العربية السداسية في الطائف في تموز ١٩٨٢
٢٩٤	مشروع ممثلي القيادة الفلسطينية في اجتماع اللجنة الوزارية لمؤتمر وزراء الخارجية العرب في تونس سنة ١٩٨٢
٢٩٥	بيان اللجنة السداسية المنبثقة من مجلس الجامعة العربية في ٢٩/٧/١٩٨٢
٢٩٦	ورقة العمل اللبنانية في قمة فاس في آب ١٩٨٢
٢٩٧	مؤتمر الشيخ محمد مهدي شمس الدين الصحفي في ١/٩/١٩٨٢
٢٩٩	مذكرة مطالب لبنان المقدمة في مؤتمر فاس في ١/٩/١٩٨٢
٣٠٠	كلمة الوزير جوزيف أبو خاطر الرسمية في مؤتمر قمة فاس سنة ١٩٨٢
٣٠١	المحاضر السرية لقمة فاس سنة ١٩٨٢
٣٢٩	مبادىء الرئيس المصري الستة بصدد حل الأزمة اللبنانية.
٣٣٠	تصريح الرئيس الليبي في ٢٤ كانون الثاني ١٩٨٣
٣٣١	التعميم السعودي حيال منع استيراد سلع لبنانية في شباط ١٩٨٣
٣٣٢	مقررات اللجنة السياسية للاتحاد البرلماني العربي المتعلقة بالقضية اللبنانية في شباط ١٩٨٣
٣٣٣	بيان مجلس التعاون الخليجي في ختام أعماله في ١٩ أيار ١٩٨٣
٣٣٤	نداء أمين عام جامعة الدول العربية إلى اللبنانيين ـ آب ١٩٨٣
٣٣٥	اقتراحات الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود ـ ايلول ١٩٨٣
٣٣٦	الاتفاق اللبناني ـ السوري برعاية السعودية ـ أيلول ١٩٨٣
٣٣٦	رسالة الرئيس السوداني إلى أمين عام جامعة الدول العربية سنة ١٩٨٣

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

رقم الصفحة	العنوان

رقم الصفحة	العنوان











